

ESEN-CPS-BK-0000001136-ESE

472911

مجلة جمعية المهندسين المصرية

٢٨ شارع رمسيس - القاهرة ج. م. ع. - ت : ٥٧٤٠٤٨٨

ردم ١١١٠ - ١٢٥٣

مجلة الثامن والثلاثون - العدد الأول ١٩٩٩

- تصدر المجلة ربع سنوية.
- ترسل النصوص المطلوب موافقة هيئة التحرير على نشرها باسم السيد رئيس التحرير.
- تنشر المجلة المقالات التي تسهم في رفع مستوى العلوم الهندسية وطرق ممارستها.
- تقبل للنشر المقالات والبحوث العلمية بعد تحكيمها بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وتبدأ بملخص ABSTRACT بكل من اللغتين.
- المجلة غير مسنونة عن الآراء والمحتويات التي تنشر وهي تعبر عن كاتبها فقط.
- تذكر أسماء أصحاب المقالات كاملة باللغتين ومعها ألقابهم العلمية ووظائفهم.
- يراعى ألا تتجاوز المقالة ٨ صفحات بالمجلة، وفي سبيل ذلك يختصر الاشتقاق الرياضي، ويستعاض عن الجداول بمنحنيات مرسومة بالحبر الشبكي الأسود، على أن يشغل المنحنى نصف صفحة على الأكثر، ولا يشغل صفحة كاملة إلا في حالات استثنائية، وسيصغر أي منحنى إلى تلك المقاسات.
- ويراعى ألا يقل ارتفاع الحروف أو الأرقام على المنحنيات المنشورة عن ٣ مم بعد التصغير.
- يعنى بذكر المراجع المستقى منها المقال، وتصنف تبعاً لإسم المؤلف، ثم العنوان، ثم المجلة أو الكتاب وتاريخه.

اشتراكات المجلة:

- داخل البلاد :
 - الاشتراك السنوي للمهندسين ٢٠ جنيهاً
 - الاشتراك السنوي لغير المهندسين ٥٠ جنيهاً
 - الاشتراك السنوي للهيئات ٥٠٠ جنيهاً
 - بالخارج :
 - للأفراد ٧٥ دولار أمريكي سنوياً.
 - والهيئات ٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً.
- وذلك عن الأربع أعداد السنوية ويعامل الواحد بواقع الربع من هذه القيمة.
- وتعطى أولوية النشر بالمجلة للسادة الزملاء أعضاء جمعية المهندسين المصرية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير

دكتور مهندس/ مصطفى الحفناوى

أمين الصندوق وسكرتير التحرير

دكتور مهندس/ عبد الرازق عبد الحليم

أعضاء

دكتور مهندس/ أحمد خالد علام

دكتور مهندس/ توفيق عبد الجواد

دكتور مهندس/ حامد حسنين عامر

دكتور مهندس/ صلاح السبكي

مهندس/ عبد الملك العصفورى

دكتور مهندس/ محمد زكى حواس

دكتور مهندس/ محمد العدوى ناصف

دكتور مهندس/ محمد محمد الهاشمى

دكتور مهندس/ محمود أبو زيد

دكتور مهندس/ محي الدين سليم

محتويات العدد

القسم العربى	القسم الافرنجى
- صناعة البترول فى مصر - مشاركات غايتها النجاح د. م. حمدى البنى ٣	- السلوك الاستاتيكي للكبائر المركبة المنحنية د. محمد هانى الجمال د. مجدى مراد وهبه م. وائل نصر ٣
- دور المشاركة الشعبية فى تحديد سياسات التنمية العمرانية أ.د. محمد ابراهيم سراج ٩	- حساب الجهد المنذفع فى المحرك التائيرى المتصل بكابل باستخدام برنامج الكهرومغناطيسية الوقتية EMTDC د. فوزى ابراهيم الرفاعى ١١
- المتغيرات العمرانية المحيطة بالمدارس وآثارها البيئية - دراسة ميدانية لحالة الإضاءة الطبيعية فى الفصول الدراسية لبعض المدارس د. جمال محمد الخولى د. حنان مصطفى صبرى ٢٥	- الأثرمة الهيدروجينية للميتازيلين على عامل حفاز HZSM-5 يحتوى على نسب مختلفة من البلاتين أ.د. احمد قدرى أبو الغيط أ.د. سهير عبد الحميد د. سعاد زكريا محمد م. دعاء سمير الدسوقي ١٨
- مايكل جريفز وعمارة ما بعد الحداثة د. حسن محمد حسن كامل ٣١	- المعالجة البيولوجية لمخلفات الصرف الصحى بغرض استخدامها فى المجال الزراعى د. هالة محمود القماح ٢٥
- تقويم التجربة المصرية فى مجال التخطيط العمرانى (خلال الفترة من ٧٣ - ٩٨) د. محمود محمد محمد غيث ٤٣	- تأثير إضافات الوقود للهب المضطرب المنتشر المستمر د. آمال سعد زخارى أ.د. يوسف بركات ٢٩
بلديات أ.د. احمد خالد علام ٥٨	



صناعة البترول في مصر..

مشاركات غايتها النجاح

د. م. حمدي النببى

وزير البترول

الماضية من خلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحا واكبتها إنشاء سوق مستقرة للعملات الأجنبية.

هذه السياسات والاستراتيجيات أدت في نهاية المطاف إلى تكوين علاقات شراكة ناجحة ليس فقط بسبب ما جلبته لكل من مصر والمستثمرين من عوائد نقدية بمعدلات عالية، ولكن أيضا لأن الأجانب يستمتعون بالعيش في مصر واكتساب المعارف فيها ومشاركة الشعب المصرى فى حياته.

علاقات المشاركة... نتائج مبهره

النجاح فى البحث عن البترول وإنتاجه

نجحت مصر خلال السنوات القليلة الماضية نجاحا باهرا فى جذب الشركات الأجنبية للاستثمار فيها وفى توقيع اتفاقيات ذات منفعة متبادلة للجانبين ، وهذه الاتفاقيات هى الأساس الذى تقوم عليه علاقات المشاركة مع المستثمرين الأجانب . وقد نجح قطاع البترول فى حث الشركاء على استخدام أحدث تكنولوجيات العصر فى إجراء الدراسات السابقة على الحفر وفى حفر الآبار الاستكشافية، والأهم من ذلك تحقيق معدل مرتفع من النجاح فى جهود الاستكشاف

لقد كان عام ١٩٩٨ بالفعل عاما مشهودا لصناعة البحث عن البترول وإنتاجه فى مصر، فالزيادة الأولى التى

تركزت جهود قطاع البترول فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية على بناء صناعة بترول قائمة على دعائم قوية من منطلق أنها القوة المحركة للنمو الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد. ولذلك قامت وزارة البترول بوضع سياسات واستراتيجيات كفيلة بجذب الاستثمارات من الاقتصاد العالمى من أجل الاستغلال الأمثل لما حبتا به الطبيعة من موارد. هذه الاستثمارات تخلق مشاركات وهذه المشاركات تلقى من مصر كل تقدير.

يستثمر الشركاء رؤوس أموالهم الأجنبية فى مصر انطلاقا من خيار يأخذ فى الاعتبار الوضع العالمى الشامل. وبعد الاستقرار السياسى والمصادقية التى تتمتع بها مصر منذ أمد طويل فى مقدمة هذه العوامل التى تجعل من اليسير اتخاذ قرار الاستثمار .

إن الثقة التى تحظى بها مصر تتيح للشركاء الإقدام على الاستثمار فى مصر بدون مخاطر . كما أن قوة العمل المتوفرة فى مصر بما تتسم به من خبرة ومهارة وتغنى فى العمل تجعل ظروف العمل فى مصر أكثر جاذبية منها فى أماكن أخرى من العالم

وأخيرا فإن السياسات الاقتصادية التى ننتهجها جعلت من القاهرة مركزا مرموقا من مراكز التجارة الهامة. يضاف إلى هذا كله ما شهدته البلاد خلال العقود القليلة

عن البترول فيها عن طريق عرض مساحات استكشافية على المجتمع الدولي، ولكنها وفرت أيضا مناخا مواتيا لإجراء الدراسات الجيولوجية السابقة على أعمال الحفر، وكان من نتيجة ذلك قيام الشركات العاملة في مصر بإجراء أعمال مسح سيزمي ثنائي الأبعاد خلال العقد الماضي بمعدل متزايد. وهذا الاتجاه لابد أن يستمر خلال العقد القادم مع تحرك أعمال الاستكشاف إلى داخل المياه العميقة الشاسعة في دلتا النيل وفي مناطق برية جديدة. والواقع أننا تمكنا خلال السنوات الست الماضية من تحقيق تفوق في مجال المسح السيزمي على منافسينا بسبب النشاط المتزايد الذي يجري على قدم وساق في دلتا النيل والذي يرجع الفضل فيه إلى التعديلات التي تم إدخالها على سياستنا المتعلقة بالغاز الطبيعي. وقد حفزت الاستثمارات التي تمت في مجال المسح السيزمي على استغلال رصيد الحفارات الموجود في مصر، وأدى ذلك بالتالي إلى زيادة عدد الأبار المحفورة.

وقد حققت مصر اكتشافات زيت وغاز خلال السنوات الست الماضية، نتيجة التكنولوجيا الحديثة التي يستخدمها الشركاء للثقة المتبادلة بين الطرفين، أكثر مما حققت في أي وقت مضى. وتجدر الإشارة إلى أن النجاح في صناعة استكشاف البترول يولد كما هائلا من المشروعات المتعلقة بتصنيع البترول وتوزيعه، وهي مشروعات تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وبناء بنية تحتية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

صناعة الزيت الخام

هناك عدد من العوامل التي حددت المسار الذي اتخذته هذه الصناعة خلال العقد المنصرم، أهمها زيادة العرض المتاح من الزيت الخام وبالتالي انخفاض الأسعار.

وبينما نجد أنه كان هناك كما فائضا من الزيت الخام المعروض للبيع خلال السنوات القليلة الماضية فإن التنبؤات

أغلقت في الثلاثين من أبريل شملت قطاعين من المياه العميقة في دلتا النيل، وتقدمت شركة شل مصر بعرض تضمن برنامج عمل مكثفا في قطاع المياه العميقة شمال شرق البحر المتوسط، ويضم هذا القطاع أكثر من ٤١٠٠٠ كيلومتر مربع، ويعتبر منطقة بحث من الطراز الأول بالنسبة لمجتمع البترول الدولي. وعلى الرغم من وجود عروض أخرى كبرى عديدة بخصوص هذا القطاع فإن ما تملكه شل من تكنولوجيا خاصة بالمياه العميقة وما تتمتع به من التزام يجعلها شريكا ممتازا في أداء المهمة الصعبة المتمثلة في إجراء أعمال الاستكشاف في تلك المساحة الكبيرة. ولذا فإن مصر ترحب بشل في المياه العميقة لدلتا النيل.

من ناحية أخرى حصلت شركة أموكو على حق القيام بالعمليات في مساحة قدرها ١٥٦٠٠ كيلو متر مربع في قطاع المياه العميقة غرب البحر المتوسط، وانضمت شركة إلف أكيتان كشريك بحصة قدرها ٥٠%. ومن خلال العمل معا، رصدت الشركتان أكثر من ٤٥ مليون دولار لأعمال التنقيب في تلك المساحة. إن شركة أموكو، القائمة بالعمليات في تلك المنطقة، لها تاريخ يمتد لسنوات في دلتا النيل ونحن نرحب بشركة إلف أكيتان وبالعلاقة الشراكة تلك في المياه العميقة. إن كلا من أموكو وإلف أكيتان يمتلكان قدرات فائقة ممتازة في المياه العميقة، ويستخدمان أحدث تكنولوجيا العصر.

وقد تم خلال تلك المزايدة توقيع اتفاقيات إضافية شملت كل أرجاء مصر، ونتمنى النجاح للشركاء في تلك القطاعات.

لقد نفذت مصر بنجاح منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن ١٩٠ اتفاقية لاقتسام الإنتاج مع الشركاء الأجانب والمستثمرين من القطاع الخاص. وبلغ إجمالي ما قامت تلك الشركات باستثماره في الاقتصاد المصري نحو عشرين بليون دولار أمريكي. إن مصر لم تكثف فقط بجذب الاستثمارات للبحث

بالتقرب من كوم أمبو دفعت شركات أخرى للإقبال لأول مرة على العمل في جنوب الوادي.

وقد تحققت أخيرا اكتشافات فعلية في محافظتي الفيوم وبني سويف، حققتها عجيبة وكوبلكس وجابكو وخالدة وبترول وقارون وسيجل وريسول واباتشي وشل.

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من أن إنتاج مصر من الزيت الخام شهد تراجعا طفيفا خلال السنوات الخمس الماضية إلا أن صناعة البترول قامت خلال العقد الماضي بمجهود كبير لإعادة بناء الاحتياطي. ففي عام ١٩٨٧ كان الاحتياطي يقدر بنحو ٣,٤ بليون برميل، وبعد عشر سنوات مازال هناك ٢,٩ بليون برميل من الاحتياطي المتبقى بعد إنتاج ٣,١ بليون برميل خلال تلك الفترة. والمرجح أن يستمر اكتشاف حقول زيت جديدة في مصر لفترة طويلة في المستقبل بفضل الجهود المتواصلة، ولعل أكثر المناطق الجديدة الواعدة تقع في منطقة المياه العميقة في دلتا النيل.

ومن المنتظر أن تنتهي الدراسات الأولية التي تقوم بها شركات شل واموكو وإلف اكيتان خلال عام ١٩٩٩ على أن تبدأ أعمال الحفر على الأرجح في أوائل عام ٢٠٠٠.

ورغم أن مشروعات المياه العميقة هذه ستستغرق وقتا أطول حتى تبدأ الإنتاج إلا أن المأمول أن تدر تلك المشروعات عائدات لمصر لفترة طويلة في المستقبل.

وقد حبا الله مصر بمساحات شاسعة من الأراضي القابلة للاستكشاف لكن انخفاض أسعار البترول خلال العقد الماضي قد خلق ضغوطا على المعادلة الاقتصادية، فلم يقتصر الأمر فقط على انخفاض العائدات بالنسبة لمصر وشركاتها، ولكن تعدى الأمر إلى انخفاض عدد المشروعات الجديدة طويلة الأجل، لأن معدل العائد المنتظر لا يعوض ما تصادفه شركات البترول في عملها من عقبات. وتواصل مصر معالجة هذه المشكلة بجعل بيئة الاستكشاف والإنتاج فيها مكانا جذابا لاستثمار رأس المال.

الخاصة بالطلب على المدى الطويل تشير أيضا إلى زيادة في الطلب على الزيت الخام ستستمر لوقت طويل في المستقبل، وسيأتي جزء كبير من هذا الطلب في نهاية المطاف من الدول النامية والصاعدة ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الزيت الخام بمعدل ٢,٢ % حتى عام ٢٠١٥ وحتى ذلك الحين سيصل إجمالي الطلب على الطاقة إلى ١٤ بليون طن مكافئ من الزيت الخام، بزيادة نسبتها ٥٥ % عما هو عليه الوضع اليوم.

إن مصر وشركاءها لا يألون جهدا من أجل تلبية هذا الطلب المتزايد من الإنتاج المصري.

لقد ظل إنتاج الزيت الخام مستمرا من خليج السويس طوال العقود الأربعة الماضية، لكن احتياطات تلك المنطقة في تناقص، وقد قام القائمون بالعمليات والشركاء على السواء بعمل ممتاز لتعويض هذا النقص باستخدام تقنيات متقدمة في مجال تحليل الخزان وأعمال الاستكشاف والتنمية بتطبيق أساليب مبتكرة بدءا من أسلوب المسح السيزمي ثلاثي الأبعاد إلى حفر الآبار الأفقية الطويلة.

إن صناعة البترول في مصر تستخدم أحدث الأساليب التكنولوجية المتاحة من أجل تحقيق أقصى زيادة في كمية الزيت المنتج من خليج السويس. وسيستمر خليج السويس، بفضل الجهود المستمرة من الشركاء في نقل التكنولوجيا وتطبيقاتها، مركزا إنتاجيا مهما للزيت الخام للأعوام القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن احتمال اكتشاف حقول بترول عملاق جديد في خليج السويس تضاعف، وتتجه أنظار الصناعة الآن بإمعان أكثر إلى مناطق أخرى في مصر.

تكنولوجيات مبتكرة للبحث في المياه العميقة

وفي هذا المجال يمكن القول إن المناطق الجديدة ظهرت فيها دلالات واعدة، ومع هذا الأمل تنشأ مشاركات جديدة. فالمؤشرات الإيجابية التي توصلت إليها شركة ريسول

بسرعة عن طريق إنشاء خط مشترك سيقوم بتجميع الغاز ونقله إلى مرافق المعالجة في الإسكندرية.

وستبلغ طاقة الإنتاج الإجمالية ٥٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم مع استثمارات تصل إلى ما يقرب من ١,٢ بليون دولار أمريكي. وإذا انتقلنا إلى البحر المتوسط نجد أن هناك ثلاثة مشروعات تنمية كبيرة جارية هناك حالياً، وتشمل حقل حابي المملوك لشركة أموكو والشركة الدولية للزيت المصري. وحقل بلطيم وبريتش جاز وشل وحقل اديسون في رشيد. وستؤدي مشروعات التنمية الثلاثة هذه إلى إضافة ٧٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز وتبلغ تكلفتها حوالي ٦٨٠ مليون دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى حدوث تطور هام يستحق التنويه له وهو عمليات الحفر الناجحة التي قامت بها شركتا بريتش جاز واديسون مؤخراً في منطقة الالتزام الواقعة في المياه العميقة في غرب الدلتا. لقد تم حفر تلك الآبار الاستكشافية واختبارها في مساحة تزيد على ٢٠٠٠ قدم من الماء مما زاد من الأمل والرجاء في عمليات الحفر والتنمية في مياه مصر العميقة. ومن الواضح أن عمليات الإنفاق ستستمر مستقبلاً للبحث عن الغاز في تلك المناطق وفي غيرها طالما استمر الطلب المحلي في النمو. وجدير بالذكر أن معظم الطلب المحلي على الغاز، يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، أما مجالات استهلاك الغاز الأخرى فتتمثل في إنتاج الأسمدة والنشاط الصناعي وقطاعات الإسكان والبتروكيمياويات والاستثمار والاستهلاك المنزلي.

ومن أجل زيادة استغلال الغاز في السوق المحلية لمواجهة الطلب المتزايد داخل السوق المصرية تم تأسيس شركة جديدة مؤخراً هي شركة جاسكو لتتولى إدارة وتوسيع الشبكة الموحدة للغاز الطبيعي.

ومن المنتظر في هذا النطاق أن يتم توسيع شبكة الغاز الطبيعي لتشمل أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر من خطوط الأنابيب القادرة على نقل ٥٥ بليون متر مكعب من الغاز سنوياً

وقد تبنت مصر، من أجل جذب الاستثمارات، استراتيجية يتم فيها ربط أسعار بترونها الخام بسلة من الخامات العالمية، ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تجعل أسعارها قابلة للتنبؤ بها، وتخلق الثقة في عقود المبيعات. وقد شجعت مصر رأس المال الخاص على الاستثمار في جانبى الصناعة، الاستكشاف والإنتاج من ناحية، والتصنيع من ناحية أخرى، مما يسمح بمضى المشروعات قدماً دون إبطاء. بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى التوسع في استغلال الغاز الطبيعي داخلياً إلى أقصى حد ممكن، الأمر الذى يسمح بدوره لمصر بتصدير السوائل البترولية الأسهل فى النقل، وهذا يصل بنا إلى صناعة الغاز الطبيعي.

صناعة الغاز

حقق بند الغاز الذى أضيف إلى الاتفاقيات فى عام ١٩٩٣ لصناعة الغاز المصرية أكثر مما حققه أى عمل منفرد آخر. فمن خلال تغيير معادلة تسعير الغاز لتعكس التساوى مع الزيت الخام بدلاً من المازوت ذى المحتوى الكبريتى المتوسط أمكن توقيع اتفاقيات جديدة للبحث عن الغاز، وتم تكثيف نطاق البحث وتحول البحر المتوسط إلى حوض للغاز من الطراز العالمى، ونتيجة لهذا تضاعف احتياطى مصر من الغاز ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٢، ويبلغ حالياً نحو ٣٦ ترليون قدم مكعب. كما شهد معدل إنتاجه تزايداً خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع استمرار زيادته بنسبة كبيرة مع وضع الحقول والمشروعات الجديدة على خريطة الإنتاج فى المستقبل القريب.

وهناك بعض المجالات التى ستشهد الزيادة فى إنتاج الغاز خلال السنوات العشر القادمة وما بعدها... وفى الاتفاقيات القائمة بمناطق الصحراء الغربية تم تحقيق اكتشافات كبيرة للغاز من بينها الأبيض وسلام وطارق وجنوب أم بركة ورأس كنايس. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال التعاون القائم على المشاركة يقوم شركاؤنا فى تلك المنطقة بخفض النفقات الرأسمالية ونقل الغاز إلى السوق

التقنيات المتقدمة، وسن قواعد ولوائح لحماية البيئة ثم، ولعل هذا أهمها، تشجيع استعمال أنواع نظيفة من الوقود. وقد سنجينا لضمان المحافظة على البيئة البحرية نظيفة بالتصديق على كل المعاهدات الدولية في هذا الشأن وأنشأنا أربعة مراكز لمكافحة التلوث. وفي السعي لتنظيف الهواء فإن مصر لديها الآن لوائح تحد من المحتوى الكبريتي في المازوت والكبروسين . كما أننا نقوم حالياً بتخليص ٨٥% من البنزين الذي يتم استهلاكه من الرصاص ، ونشجع استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات.

المشاركة... وقصة نجاح الغاز الطبيعي المضغوط

خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وافقت وزارة البترول على مشروعين رائدين استهدفا بيان جدوى استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات وإمكان إجراء عمليات تحويل السيارات إلى ذلك النوع من الوقود وإثبات إمكانية الوفاء بالطلب المحلي من خلال محطات الخدمة.

واليوم يمكن القول أن النتائج التي تحققت خلال السنوات الست الماضية كانت هائلة. في المراحل الأولى طلب من شركة بترول أن تتبنى محطتين للتموين السريع بالغاز الطبيعي المضغوط لخدمة ثلاثين سيارة أتوبيس تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط.

ومن جانبها أنشأت شركة جابكو ثلاث محطات للتموين السريع ومركزاً لتحويل السيارات إلى الغاز الطبيعي المضغوط حيث قامت بتحويل ١٥٠ سيارة من سيارات الشركة إلى نظام الوقود الثنائي . وبفضل النجاح الذي حققه هذان المشروعان الرائدان تم تأسيس شركة الغاز الطبيعي للسيارات (كار جاس) في عام ١٩٩٥ .

وقد قامت هذه الشركة المشتركة من غاز مصر وانبى واموكو بالعمل مع الجمعية التعاونية للبترول وموبيل أويل مصر لإضافة خدمة التموين بالغاز الطبيعي المضغوط إلى محطاتها التقليدية. وتقوم شركة غاز تك ، التي تم تأسيسها

بحلول عام ٢٠١٧ . هذه الزيادة في الطلب المحلي من المنتظر أن تأتي من الإنتاج الإضافي للطاقة الكهربائية وإنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين والبولي بروبيلين وتحويل السيارات إلى الغاز الطبيعي المضغوط وكل الاستخدامات التقليدية للغاز.

وإضافة إلى هذا ، يزمع شركاؤنا توسيع شبكة الغاز الطبيعي بمد خط بقطر ٤٢ بوصة لنقل الغاز إلى شمال سيناء ومد خط آخر لمد مدن صعيد مصر بالغاز الطبيعي . وفي الوقت نفسه تم إنشاء شركات مشتركة مع شركات مختلفة محلية وأجنبية من أجل إحلال الغاز محل البوتاجاز، من أجل خفض الدعم الذي تدفعه مصر في هذا الصدد . هذه الشركات ستنشئ خطوط توزيع محلية لتغطية معظم مناطق الدلتا وقناة السويس والبحر الأحمر والوجه القبلي . وهناك أيضاً خطط مستقبلية لإنشاء شركات مشتركة لإنتاج الغاز السائل إلى جانب صناعة البتروكيماويات .

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه حتى مع زيادة الاستخدامات المحلية للغاز تشير التنبؤات الخاصة بالعرض والطلب إلى أنه سيكون هناك فائض من الغاز للتصدير يتراوح بين ١٥% و ٢٥% من الإنتاج السنوي خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة. هذه الحقيقة يعززها وجود قاعدة ضخمة من الاحتياطي التي تجعل مصر في مركز طيب يؤهلها للاستحواذ على أسواق المنطقة سريعة النمو.

القضايا البيئية

لقد كانت صناعة البترول المصرية دائماً في الصدارة بالنسبة لحماية البيئة خاصة في المناطق الحساسة بيئياً. وقد قامت مصر، في مسعى منها للحد من تلوث الهواء والبيئة البحرية، بوضع سياسات فعالة وبرامج لمراعاة الاعتبارات البيئية. هذه البرامج تشمل إجراء تقييم للتأثير البيئي في المراحل الأولى لكل المشروعات البترولية واستغلال

البترول على ريادةها البيئية، أولا بإزالة الرصاص من البنزين، ثم بتسويق الغاز الطبيعي المضغوط على المستوى التجارى كوقود للسيارات، كما هنا شركات أموكو وغاز مصر وانبى على وجه الخصوص على مشاركتهم فى شركة الغاز الطبيعى للسيارات باعتبارها مثالا عظيما لمشاركة ناجحة بين شركة حكومية وشركات من القطاع الخاص.

من الواضح أن هذه الجهود إلى جانب مشروع تحسين هواء القاهرة، الذى تموله هيئة المعونة الأمريكية بمنحه قدرها ٦٠ مليون دولار ، ستستمر فى جعل القاهرة ومصر مكانا صحيا بدرجة أكبر للعمل فيه إلى جانب خلق فرص عمل جديدة فى الاقتصاد، مع استمرار هذه الصناعة فى النمو.

بعد ذلك والتي تضم الشركة الدولية للزيت المصرى ومصر للبترول ومصر للتأمين وبتروجيت وغاز مصر ، بإنشاء مواقع عامة للتموين بالغاز الطبيعى المضغوط فى محطات مختارة تابعة لشركة مصر للبترول.

هاتان الشركتان تقومان معا الآن من خلال ٢١ محطة بخدمة ما يزيد على ١١ ألف سيارة تعمل بالغاز الطبيعى وتسير على الطريق اليوم، وهذا العدد لم يكن يتجاوز ٢٠٠ سيارة فى عام ١٩٩٦.

والواقع أن كثيرا من الدول تعتبر مصر رائدة فى مجال تنمية البنية الأساسية. وقد أشادت وفود من دول عديدة مهتمة بهذه التجربة ، كما هنا آل جور نائب الرئيس الأمريكى خلال زيارته لمصر فى مايو الماضى وزارة

دور المشاركة الشعبية في تحديد سياسات التنمية العمرانية

د. محمد إبراهيم مبراج*

مقدمة

تواجه دول العالم الثالث (الدول النامية) مشكلة ذات أهمية كبرى، وهي مشكلة الزيادة السكانية وما ينتج عن هذه المشكلة من سلبات تؤدي إلى تدهور وتخلف العمران بهذه الدول حيث أن هذه الدول غير قادرة على أن تواجه هذه المشكلة نظراً لضعف إمكانياتها وضعف الأسلوب الذي تنتهجه في مواجهة مثل هذه المشكلة والتي تتطلب تنمية عمرانية على أسلوب علمي سليم حتى يمكن القضاء على مثل هذه المشكلة.

ونأخذ مثلاً في مصر، كان عدد السكان فيها عام ١٩٧٦ حوالي ٣٨ مليون نسمة وأصبح ٦١ مليون نسمة عام ١٩٩٧، ومن المحتمل أن يصل هذا العدد عام ٢٠٠٠ بعد انخفاض معدل النمو السنوي للسكان الذي وصل ٢,١% إلى ٧٠ مليون نسمة، ونظراً لعجز الدولة عن مسايرة هذا العدد الضخم المتزايد من السكان ظهرت العشوائيات والمناطق المتخلفة والتي أصبحت الدولة تعاني من هذه المناطق حالياً نظراً لتدني الأحوال الاقتصادية فيها، حيث ظهرت فيها الأمراض والجريمة... إلخ، الأمر الذي أدى إلى قيام الدولة بالبدء في تطوير وتنمية هذه المجتمعات العمرانية والارتقاء بها مع توفير العمران اللازم للأعداد التي تزداد سنوياً.

هذا يتضح أن الدولة يجب أن تقوم بتنمية عمرانية شاملة حتى يمكن أن تواجه أهم المشاكل وهي مشكلة الإسكان.

والتنمية العمرانية لا يمكن أن تقوم الدولة بإعدادها بمفردها، ولكن لكي يكتب لهذه التنمية النجاح، لابد من المشاركة الشعبية لإتمام عمليات التنمية العمرانية. والمشاركة الشعبية ليست بالمال ولكن لها أوجه عديدة سوف يتم إلقاء الضوء عليها حتى يمكن أن تسير هذه التنمية في طريقها الصحيح، مع تحديد دور الدولة ودور المجتمع في هذه التنمية.

نبذة عن المشاركة الشعبية

لقد بدأت أهمية المشاركة الشعبية في أنشطة تخطيط المناطق العشوائية خاصة تلك التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية لقراء مدن العالم الثالث ولقد كان هذا من فترة

- وعلى سبيل المثال أكد تقرير مجلس الوزراء بمصر في يناير ١٩٩٨ أن عدد المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية بلغ ١٠٣٤ منطقة، منها ٨١ منطقة عشوائية مطلوب إزالتها فوراً منها ١٣ بالقاهرة، ٤ بالجيزة، ٩ بالإسكندرية، ١٣ بالبحيرة ومنطقة واحدة بالمنوفية، أما المناطق العشوائية المطلوب تطويرها وتنميتها عمرانياً فعددها ٩٥٣ منطقة منها ٦٧ منطقة بالقاهرة و ٢٨ بالجيزة و ٦٠ بالقليوبية و ٣١ بالإسكندرية.

أي أن المناطق المطلوب تطويرها وتنميتها تبلغ ٩٢% من عدد المناطق، وهذا عدد كبير بمقارنته بالمناطق التي تحتاج إلى إزالة، كما أكد التقرير أن عدد سكان المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية بلغ ١١ مليوناً، ٥٦١ نسمة بنسبة ١٨% من عدد السكان، وأن المبالغ المطلوبة لتطويرها تبلغ مليار وخمسة ملايين، ٦٧ ألف جنيه. ومن

* أستاذ بقسم هندسة التخطيط العمراني - كلية الهندسة - جامعة الأزهر.

والمشاركة من أكثر القضايا الأساسية تعقيداً فيما يتعلق بحرية الاختيار. فهي تحدد القضايا (وهي شديدة الصعوبة لكل من المخططين والقيادات حتى تتم مواجهتها بصراحة تامة) مثل قضية من له حق الاختيار، وكيف يمكن لتلك الخيارات أن تنطبق، وعمّا إذا كان أسلوب التطوير يتعامل مع المشاركة على أساس أنها وسائل أو أنها عنصر أساسى لذلك الأسلوب. فعندما ترغب القمة أو القيادة فى تشجيع تلك المشاركة فإنها توفر لها كل الإمكانيات وكل سبل ووسائل التطبيق العملى، بينما إذا كانت المشاركة مجرد رغبة القاعدة فهي عادة تركز على التوزيع لتكون مجرد وسائل وسبل من وجهة نظر المجموعات القادرة على المشاركة للحصول على أكبر قدر فوري ومباشر من مزايا التطوير.

وبناء على ماسبق فإن المشاركة الشعبية تزيد من وعى ودراسة المشاركين فيما يتعلق بالقيم والموضوعات وإمكانية صنع القرار مما يؤثر على مضمون التطوير ويخلق طرق جديدة للعمل تؤمن بحق المساهمين فى الحصول على حقوق متساوية ناتجة عن مزايا هذا التطور، كل هذا يظل حلماً أو إحساساً بعيد المنال، ولكن لى يتحول هذا الحلم أو الإحساس إلى حقيقة واقعة يمكن فى النهاية أن يثبت ويؤكد الضرورة الأساسية لأسلوب تطوير يمكن المجتمع من التحرك والعمل الإيجابى من أجل رفاهية أفراده.

وأن هذا يعد تقدماً جماعياً وملحوظاً عن طريق الإنسان الرأسمالى واحتياجاته فى أن يكون نافعاً ومستخدماً لهذه الأهداف.

كما يأتى تعريف آخر للمشاركة الشعبية وهو أن : عملية المشاركة هي أن يرى الشخص نفسه أو أن ترى نفسها فريدة وفى نفس الوقت عضواً فى المجتمع (بورديناف ١٩٩٤)، وكذلك فإنها طريقة لكل المواطنين ليعطوا صوتاً فى القرارات المستقبلية التى تفيد المكان الذى يعيشون فيه (كوميرو ١٩٩٠)، وعموماً فإنه عندما يكون

وجيزة حيث بدأت المشاركة الشعبية فى برامج التخطيط والتطوير فى الازدهار بعد فترة طويلة فشلت فيها السياسات المحلية والتى حددتها بيروقراطية الحكومة المركزية، وذلك فى تحديد المشاكل الأساسية للمعيشة الإنسانية فى المدن.

وفى السويد وغرب العالم الديمقراطى كان رد الفعل ضد التخطيط العمرانى والتنمية، وكان ذلك فى عام ١٩٦٠ حيث بدأ الشعب فى نقد التخطيط، وكانت الشكاوى الأصلية موجهة إلى الفجوة التى ظهرت بين نتائج التخطيط والبيئة العمرانية، وفى هذه الحالة كان يوجد طريقان لحل مشكلة خلق تنمية عمرانية مقبولة للناس.

والطريقة الأولى: يفسر المعماريون الاستياء الشعبى وكأنه مصطلح للرغبة فى الطرق التخطيطية والعمرانية التقليدية، ولذا كان الحل الذى يمكن الحصول عليه بسهولة وهو تقليد التخطيط القديم، وذلك عن طريق تنظيم المباني القديمة أو عن طريق خلق مزيج معمارى.

والطريقة الثانية : كانت نتيجة للاختبار العقلى بين المخططين والمستخدمين، حيث وضح ذلك فى جعل المقيمين المحليين أن يمارسوا تأثيرهم فى تقديم التخطيط.

وخلال نفس الفترة وإلى حد وصل إلى الاستياء الشعبى مع المساحات المبنية جديداً، أصبح صيانة وتجديد الحضر قضية مهمة حيث أن خطة تجديد الحضر أجبرت المهندسين أن يقرروا إلى أى مدى وبأى طريقة يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أمنيات المقيم الدائم بالمناطق المراد تنميتها عمرانياً، وهذا يؤدى إلى مفهوم المشاركة الشعبية ومدى تأثيرها على التنمية العمرانية.

لذلك فإن مناقشة تلك المشاركة خاصة والمتعلقة بالجانب السياسى للقضية والتى تمت بمعرفة معهد بحوث الأمم المتحدة للتطوير الاجتماعى تستحق الإشارة إليها كاملة وبالتفصيل.

الأشخاص ذوي فاعلية ونشاط في اتخاذ أسلوب لتنظيم منازلهم فإنهم سوف يكونون نافعين في عمليات التنمية العمرانية.

الهدف من المشاركة الشعبية

الهدف الأساسى من المشاركة الشعبية هـى المساهمة الفعالة والجادة فى تطوير المجتمع وإنجاح مشروع التنمية بصورة جيدة وفى أقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف ، ويمكن تقسيم أهداف المشاركة إلى :

أولاً: أهداف خلال تنفيذ المشروع

تعد المشاركة الشعبية عاملاً إيجابياً ومؤثراً فى إنجاح مشروعات التنمية ، وتهدف المشاركة خلال فترة التنفيذ إلى:

أ- إشراك سكان المنطقة والأجهزة التنفيذية والمحلية لمنطقة المشروع فى مختلف جوانب العمل الاجتماعى.
ب- تضافر الجهود البشرية والموارد المالية لتنفيذ خطة الارتقاء بمنطقة المشروع ، وهذا يؤدى إلى تخفيف العبء على الحكومة مما يسمح لها بتنفيذ مشروعات تنموية متزامنة.

ج- تعرف القائمين على المشروع بالاحتياجات الفعلية والحقيقية لمنطقة المشروع وترتيب أولوية هذه الاحتياجات وصياغتها بمعرفة الأجهزة التنفيذية وسكان المنطقة.

د- رفع كفاءة العناصر المادية للمشروع من خدمات وشبكات البنية الأساسية، وذلك عن طريق تدريب السكان على الأسلوب الأمثل للاستخدام مما يخفض من مشاكل سوء الاستخدام وخفض تكاليف الصيانة.

هـ- تدريب الأهالى على المشاركة والقضاء على روح السلبية مما يعود على المجتمع المحلى والقومى بالفائدة الكبيرة.

و- الاستفادة من القوى البشرية كعنصر فعال فى مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يخفف

العبء على موارد الحكومة وخاصة فى الدول النامية.
ى- إن البعد عن المشاركة سيزيد من التكلفة حيث يكون الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا فقط، وهذا يشكل عبئاً على التنمية.

ثانياً : أهداف ما بعد المشروع

بعد إنهاء الأعمال التنفيذية لابد من وجود قوة دافعة لضمان استمرار نجاح المشروع وعدم العودة بالمنطقة إلى التخلف مرة أخرى ، ويعتمد ذلك على سكان المنطقة أنفسهم والذين استفادوا من تجربة المشاركة الشعبية فى التطوير وعلى ذلك فأهداف المشاركة فى فترة ما بعد تنفيذ المشروع تتمثل فى :

أ- إشراك السكان فى مناقشة المشاكل التى قد تظهر فى المنطقة بعد انتهاء المشروع وتسهيل هذه المشاكل للتفنيين للمساعدة فى حلها ، وذلك يضمن استمرارية نجاح المشروع.

ب- ضمان تدريب السكان على أسلوب توصيل وعرض المشاكل على المسئولين.

ج- إشراك السكان فى المحافظة على المكونات المادية للمشروع من خدمات وبنية أساسية والسعى إلى رفع كفاءتها.

د- اعتماد السكان على أنفسهم فى تمويل بعض المشروعات التى تحتاجها المنطقة دون اللجوء إلى الحكومة.

هـ- نقل الخبرات المكتسبة للسكان لتطبيق مشروعات ارتقاء بمناطق أخرى من المدينة.

أطراف عملية المشاركة

أعمال التنمية المختلفة التى تتم فى المناطق يجب أن يشترك فيها عدة أطراف وهم :

• متخذو القرار (الحكومة).

• الفنيون (المهندسون).

• السكان (المستفيدون).

أنفسهم تلقائياً للمشاركة في القرار ثم مواجهة المعارضين الذين غالباً ما تكون آرائهم لمصالح شخصية وليست لمصالح المجتمع.

٤- يتمتع بعض السكان عن المشاركة نظراً للحواجز الثقافية بين بعض السكان من جهة ، والمنفذين ومتخذي القرار من جهة أخرى ، وكذلك يتمتع السكان عن المشاركة للتشكيك في جدوى المشاركة.

مستويات ومراحل المشاركة

تختلف مستويات المشاركة تبعاً لحجم المنطقة ومستوى المشاكل بها، وغالباً ما تكون المشاركة مباشرة من السكان، أو عن طريق تشكيل مجموعات عمل تتعاون مع متخذي القرار والفنيين في تطوير المنطقة ، وتدرج المشاركة تبعاً لمراحل تطور المشروع والذي يمر بالمراحل الآتية:

أولاً: مرحلة جمع البيانات والدراسات الاستطلاعية :

تكون المشاركة عن طريق توضيح من السكان للمشكلة المؤثرة في المجتمع ومدى النقص فيها والعوامل التي تؤثر في هذه المشكلة ، حتى يمكن وضع ذلك في الاعتبار عند إعداد المقترحات ، وكذلك يمكن للسكان المساهمة في أعمال الرفع المساحي والحصص الاجتماعية تحت إشراف الجهة القائمة بالمشروع.

ثانياً: مرحلة إعداد مشروع التنمية :

تكون المشاركة عن طريق تشكيل مجموعات لمناقشة المقترحات التي أعدت بمعرفة الفنيين لتطوير المنطقة وإبداء الآراء وتوضيح المشاكل الاجتماعية التي تنشأ من خلال بعض الحلول المطروحة إلى أن يتم الوصول إلى خطة عمل يكون لها موافقة مبدئية من سكان المنطقة.

ثالثاً: مرحلة تنفيذ المشروع :

تأخذ المشاركة في هذه المرحلة عدة أشكال فيمكن أن تشكل في مجموعات منها من يساعد الفنيين في تطبيق التخطيط على الطبيعة ، ومنها من يساعد باقي سكان

(أ) متخذو القرار (الحكومة)

وهم ممثلون من الحكومة أو السلطة ، ويختلف تنفيذ القرار من منطقة إلى أخرى حسب أهمية هذه المنطقة وطبقاً لنظام تدرج السلطات وما تتمتع به التنظيمات المحلية من سلطة في اتخاذ القرار ، وتتحكم الدولة بأسلوب مباشر أو غير مباشر في القرارات خاصة في تحديد أهمية المناطق الحضرية ، وكذلك عن طريق الرقابة المركزية عليها، وتأخذ الحكومة المبادرة في حث المواطن على المشاركة، وتكون نقطة البدء عن طريق الحوار مع المواطنين بالمنطقة المراد عمل تنمية عمرانية بها مع محاولة أن يحضر الحوار ممثلون عن المواطنين معروفون بالخدمة الوطنية بحيث لا يظهرون أمام السكان كأنهم حلفاء للسلطة ضد مصالح المجتمع، ويستمع متخذو القرار لمشاكل المنطقة وراى السكان فيها.

(ب) الفنيون (المهندسون)

ويعنى بهم المتخصصون من مهندسين ومخططين واجتماعيين واقتصاديين ، وغالباً ما نجد اختلافاً في آراء المتخصصين ومواقفهم فمنهم من يكون على الحياد بحيث يوظف خبراته الفنية في خدمة متخذي القرار والمواطنين ، ومنهم من يتأثر بالوضع القائم نتيجة للعبء الذي سوف يلقي عليه في حالة تنفيذ مشروع التنمية.

(ج) السكان (المستفيدون)

أهم طرف في عملية المشاركة ويمكن ملاحظة الآتى عند إشراك السكان في عملية التطوير:

١- صعوبة تحديد الفئة الممثلة للسكان حيث لا يمكن أن يتم التحوار مع كل السكان وإشراكهم في اتخاذ القرار وإنما يتم اختيار ممثلين لهم.

٢- أهمية السكان المشاركين من حيث أسلوبهم في التعبير عن المجتمع ، ومدى تماسكهم ببواعثهم التي قد تبدو ضئيلة أمام أهمية المشروع.

٣- أقلية المشاركين ، حيث يتولى بعض السكان جميع

المنطقة في معرفة أسلوب التعامل مع الجهات المنفذة ، ومنهم من يساهم في الرقابة على تنفيذ المشروع طبقاً للخطة الموضوعة.

رابعاً: مرحلة ما بعد التنفيذ:

وهي من أهم مراحل المشروع والخاص بصيانة ملتزم تنفيذه واستمرارية الارتقاء بالمنطقة حيث تتولد مجموعة من السكان تكونت لديهم خبرة توعية للمشاركين في مراحل المشروع المختلفة حيث تقوم هذه المجموعات بمتابعة الرقابة على استمرارية التنمية وعدم العودة بالمنطقة إلى مرحلة التخلف أو مرحلة ما قبل المشروع.

الاحتياج إلى استعمال المشاركة:

في السنوات الحالية فإن التوقعات لعملية المشاركة واسعة، فمن ناحية تكون نافعة لإنسان التنظيمات السياسية وأفضل بالنسبة للمجاميع ، وتعنى أكثر للمجتمع والتطور الاقتصادي ، وفي كثير من الدراسات تمت الإشارة إلى هذه الأهمية للأشخاص الذين يقومون بعملية الإصلاح البيئي ، حيث يجب أن تكون هذه المشاركة أكثر نشاطاً وذات منفعة في خلقها وإداعها وتنظيمها (سانوف ١٩٩٠) واتس وكينفت ١٩٨٧، فيو ١٩٧٢ ن تيرنر ١٩٧٧، وولى ١٩٨٥ وآخرون.

وحيث أن الغرض الأساسي من المشاركة ليس جودة البناء والتنمية ولكن جودة المواطنين في المجتمع الجيد (هاتس ١٩٨٥) .

لذلك فإن المشاركة شيء مهم في حالتين، الأولى أنها تضمن بعض الحلول للمشاكل والثانية أنها تضمن وجود مراجع من المواطنين النافعين ، وذلك عن طريق اتخاذ قراراتهم لمواطنين آخرين (فيو ١٩٧٢).

واستناداً إلى سانوف ١٩٩٠ فإنه يوجد عدة أسباب تجعل الأشخاص قادرين على المشاركة في الإبداع والتخيل

لطبيعتهم، وهذه الأسباب هي :

١. ليس هناك حل أفضل لتصميم المشاكل ، حيث أن كل مشكلة لها عدد من الحلول.

٢. التعبير عن القرارات ليس ضرورياً أن يكون أفضل من وضع القرارات.

٣. كل الأشخاص والمجموعات المتمتعة بعمليات التنمية يجب أن يكونوا معاً في ميدان عام مثلاً حتى يمكن لهؤلاء الأشخاص فتح توقعات لأرائهم وجعلها ضرورية ونقل هذه القرارات والآراء للأشخاص الآخرين عن طريق تحريرها.

٤. عمليات التنمية مستمرة ولا تتغير ويكون الناتج ليس هو النهاية لهذه العمليات، ولكن يجب أن يكون مرتبطاً بالمتغيرات التي تحتاجها عمليات التنمية العمرانية.

وفي نفس الخط السابق أشار (ميكس ١٩٩٤) إلى أنه توجد هناك مزايا لمستخدمي المشاركة هي :

١. يجب أن يكونوا أكثر إنجازاً.

٢. الخدمات يمكن أن تؤدي بأقل تكلفة.

٣. المشاركة لها قواعد للمشاركين ، حيث أنها تساعد على التخفيف من الشعور بالنفور بين بعضهم البعض وتجعلهم يشعرون أنهم ذوو قوة.

٤. المشاركة هي عامل مساعد للتطور.

٥. المشاركة تؤدي إلى الإحساس بالمسئولية تجاه المواضيع المختلفة.

٦. المشاركة تضمن الإحساس بالحاجة للتضامن.

٧. المشاركة تكفل أن الأشياء تتم في طريقها الصحيح.

٨. المشاركة تكفل استخدام المعرفة وتجاربها.

٩. المشاركة تساعد الأشخاص على فهم طبيعة الأشياء التي تسهل الهروب من الفقر.

مما سبق يتضح مدى وأهمية الاحتياج إلى المشاركة الشعبية، ومدى تأثيرها على التنمية العمرانية.

أشكال المشاركة الشعبية:

تأخذ المشاركة الشعبية في مشروعات الارتقاء عدة أشكال منها :

أولاً: المشاركة بالعمل :

حيث تتكون مجموعات عمل من سكان هذه المنطقة تساعد بالعمل اليدوى، منهم من يساعد الفنيين على أعمال الرفع المساحى أو أعمال المسح الاجتماعى ، ومنهم من يقوم بردم المستنقعات وتمهيد الأراضى الصعبة ، وكذلك فى الإعداد لشبكة المرافق.

ثانياً: المشاركة المالية:

حيث يساهم المقنطرون والمقاولون فى تقديم مساعدة مالية لتنفيذ المشروع ، ويمكن أن تكون فى صورة مواد بناء أو أجور عمال أو معدات للعمل.

ثالثاً: المشاركة الإدارية :

وتكون فى صورة تنظيم مجموعات العمل مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم ، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة.

رابعاً: المشاركة بالرأى :

وغالباً ما تكون فى مرحلة إقرار خطة العمل حتى تحظى بموافقة أغلبية السكان.

خامساً: المشاركة بالتأثير السياسى:

يظهر ذلك فى أعضاء المجالس المحلية من سكان المنطقة الذين يساهمون فى الضغط السياسى على متخذى القرار ، وعلى الجهات التنفيذية لتسهيل وإزالة العقبات التى تعترض المشروع.

سادساً: الحوار:

هذا الشكل من المشاركة غالباً ما يكون مؤسسا على الحوارات الغير رسمية بين المصممين والسكان المحليين ، ذلك لمناقشة ما يفكرون فيه حول المشروع ، ويكون نكل الحوار مؤسسا على مفهوم استخدام معرفة ومعلومات

الناس كعنصر أساسى للحوار حيث يتم سؤالهم ، وذلك لكى يقوموا بالتعليق على ما يقدمه المصممون (المهندسون) أثناء إعداد التصميمات.

سابعاً: صانعو القرار

فى كل ماسبق ذكره من أشكال المشاركة كان المهندسون هم الذين يملكون السلطة الحاسمة فى إعداد التصميمات وذلك بغرض تحاشى سوء الفهم، ولكن المهندسين عليهم سلطة عليا من خارج مجال عملهم ولهذا تغيرت مشاركة المواطنين من أنها غير فعالة إلى مشاركة متوازنة على سلطة أخذ القرار فى التصميمات الخاصة بالتنمية العمرانية وهذه الطريقة هى إحدى الطرق الديمقراطية التى يجب أن يمارسها الناس.

فوائد المشاركة :

هناك فوائد كثيرة ترجع من العملية التشاركية وهذه الفوائد هى :

١- للمستفيدين : (إستادا إلى ماريوس ١٩٨٤)، فإنه عندما يشارك الناس فى أى مشروع من مشروعات التنمية العمرانية فإنه يجعلهم يشعرون بإحساس خاص يتضمن الرضا عن أنفسهم وعن منازلهم.

٢- للمصمم: المشاركة تحاول وضع قواعد قانونية للعمليات التصميمية المختلفة من خلال تكامل وتعاون المتخصصين وغير المتخصصين .

٣- لإبداع بيئة جديدة يحتاجها المستخدم : المستخدم المشارك ينشد دائماً الرضا وذلك عن طريق ما يأتى:

أ- قدرة المستخدم على التعايش مع البيئة.

ب- تودى إلى طرق أكثر لجمع التحاليل والمعلومات الهامة.

ج- تودى إلى اكتشاف حالات أفضل وأسهل وأقل فى

تكلفتها.

د- قدرة الناس على بناء مساكن خاصة فريدة عن غيرها
٤- تسمح للاختلافات بالظهور : من أهم خصائص المشاركة أن تسمح للاختلافات بالظهور:
وعلى سبيل المثال فإن مستخدم المشاركة يعمل على أن تكون كل المنازل مختلفة ويعطيها هذا الاختلاف طابع مختلف عن المنازل الأخرى.

نتيجة عدم المشاركة :

عدم مشاركة سكان مناطق مشروعات التنمية العمرانية يؤدي إلى العديد من المشاكل أهمها:
١. سوء تحديد الأولويات وعدم وضوحها.
٢. موارد ومصرفات مهدرة.
٣. استمرار تدهور الأوضاع القائمة.
٤. اتساع الخلاف وعدم الثقة بين الجهات الإدارية والأهالي
٥. غياب دور الممثلين الشعبيين.

منهج المشاركة الشعبية :

يعتمد المنهج على تحسين مناطق الحضر عن طريق المشاركة الشعبية للمنتفعين لتحقيق احتياجاتهم بالشكل المنشود من جانبهم، وبأقل تكلفة مع الاعتماد على المبدأ التطوعي والذي يجب تطويره، وفيما يلي بيان هذا الإطار وأهميته :

١. وضع قواعد معينة تحدد كيفية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية العمرانية.
٢. تحديد الحد الأدنى للشروط الواجب توافرها في مشروعات التنمية مثل اتفاق وجهات النظر بين المسؤولين والسكان لتوفير الثقة في السكان والتوفيق بين أولويات متطلبات المستخدمين من وجهة نظرهم ووجهة النظر الرسمية.
٣. إعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة بالفعل، وخلق أنماط جديدة من الأنشطة والمؤسسات لإحداث التغيير

والتجربة.

٤. يوفر الإطار مجالات تطوير أمام المهتمين سواء الأجهزة الحكومية أو الهيئات الأخرى كالمكاتب الاستشارية.

٥. ظهور أدوار يجب القيام بها تنتظر المتطوع سواء فرد أو جماعة أو هيئة لتكون المولدة للأفكار.

٦. كافة المقترحات وخطط التطوير والتنمية يجب أن تتم بالتفاعل والتكامل مع السكان.

٧. التعامل مع كل حالة بمفردها والتأكيد على مشاركة السكان الفعلية في الأعمال التنفيذية مع الأخذ في الاعتبار أن ما ينطبق على منطقة لا ينطبق على منطقة أخرى في بعض الحالات.

متطلبات العملية التشاركية :

١. مهارات متخصصة خاصة وإدارة جيدة.
ولهذه نقطة هامة في عملية المشاركة ، حيث تتطلب عملية المشاركة مهارات جيدة للمصمم سواء مهارات في التصميم أو مهارات في الإقناع، وذلك لإنجاح لغة الحوار بين المصمم والمستفيد.
كما تتطلب عملية المشاركة أكثر من ذلك إدارة وتقييم وقدرة على الاحتياج إلى التغيير.

٢. التخاطب الفعال بين المصمم والمستخدم

وذلك عن طريق مشاركة المستفيد في التصميم والتخطيط في محاولة لخلق أشياء مرضية بالنسبة للمصمم واحتياجاته وتتفق مع إحتياجات المستفيد، أي أنها تتطلب تخاطب فعال لخلق أرضيات مناسبة لمشاركة المواطنين في التصميم.

٣. عامل الوقت وإطار العمل

إن عمليات المشاركة يجب أن تتم دون تحديد وقت لإطار العمل في العملية التشاركية لأنه عندما يكون الوقت كافيا فإنه يعطي الفرصة بل يسمح بتحليل الإصدارات والمشاركات وأهداف المشاركة وموضوعيتها للاختيار،

- ٣- تدريب المتقنين، حيث سيكون لهم دور كبير في قيادة مجتمع المشروع أثناء وبعد فترة تنفيذ المشروع.
- ٤- توعية السكان بظروف ومشاكل منطقتهم وبمدى خطورة هذه المشاكل وخاصة على المدى البعيد.
- ٥- التدريب من خلال العمل اليومي للسكان مع الفنيين والخبراء في فترة تنفيذ المشروع.
- ٦- عقد ندوات أسبوعية تناقش وتشرح برنامج العمل لكل أسبوع لتوضيح الأدوار للمشاركين من أهالي المنطقة.
- ٧- تعريف السكان والمهتمين بمراحل المشروع من خلال إعداد كتيب يوضح العلاقة بين مستوى الخدمات والمرافق الأساسية وبين مستوى معيشة السكان والأسلوب الذي سيستخدم في كل مرحلة.
- ٨- تدريب بعض العاملين في وحدات الحكومة للعمل بالمشروع لنشر أسلوب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

العلاقة بين المشاركة الشعبية ومشروعات التنمية العمرانية:

تستهدف مشروعات التنمية العمرانية أولا وأخيرا المجتمع، وبالتالي يجب أن تكون هذه المشروعات قادرة على استقطاب واجتذاب المجتمع بموقع المشروع بكافة مستوياته أو فئاته أو أعمارهم المختلفة، وذلك للمشاركة في مجالات العمل المختلفة، وهنا يكون دور الدولة في المبادرة وإعطاء قوة الدفع والإشراف والرقابة، بينما يكون دور المجتمع المحلي في دفع استمرارية العمل سواء بالمشاركة في العمل أو الرأي أو التوجيه أو التوعية أو التدريب أو التمويل... إلخ.

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة الدولة كقوة دفع وإشراف مع المجتمع المحلي يجعل الدولة قادرة على أن توجه عددا أكبر من مشروعات التنمية العمرانية في الوقت نفسه وبتكلفة أعباء أقل.

ومن هذا المنطلق تكون فرصة نجاح البرنامج الخاص بالتنمية أكثر فعالية.

٤. التوزيع المناسب للقرارات

وهذه تعتبر نقطة مهمة حيث يتطلب ذلك من خلال أن يقبل كل مشارك مبدأ وهو أن الآخرين يملكون معرفة خاصة عنه والتي لا يملكها هو شخصيا، وفي عمليات المشاركة الشعبية هناك احتياج إلى فترة من القوة ملخوذة من المجاميع التي لها السيطرة وإلى المستخدم الذي يريد التحكم وذلك بفرض إنجاز هذه العملية.

وعموما فإن المشاركة بدون تنظيم أو توزيع للقوة تكون غير ناجحة، حيث أنها تتطلب توزيع مناسب للقرارات صانعة القوة.

٥. تنظيم العمليات التشاركية

الأشخاص يتشاركون معا إذا كان ذلك واضحا ويحتاج لتغيير إذا كان يتطلب ذلك، والمشاركة من الممكن أن تنجح إذا كانت فعالة مباشرة ومتميزة من الأفراد الذين يدخلون ضمن هذه المشاركة، وعندما تكون مجموعات اجتماعية وفردية تنظمها القوانين التشاركية.

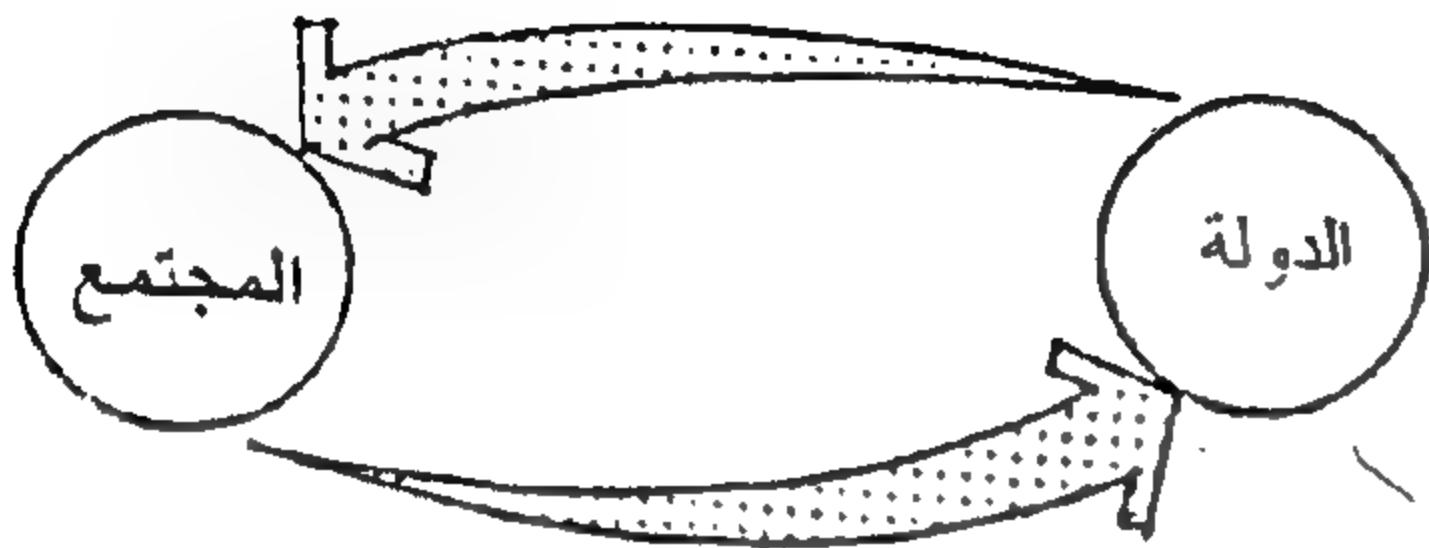
التدريب على المشاركة :

للاستفادة من إشراك السكان في مشروعات التنمية ولكي يكونوا ذوي دور فعال فيكون ذلك من خلال تدريبهم على كيفية الحصول على المعلومة الصحيحة والمفيدة، وتوصيلها بشكل يسهم في اتخاذ القرار السليم، ولكي تكون المشاركة إيجابية يجب أن يتدرب سكان المنطقة على المشاركة والتدريب، ويكون ذلك بعدة صور :

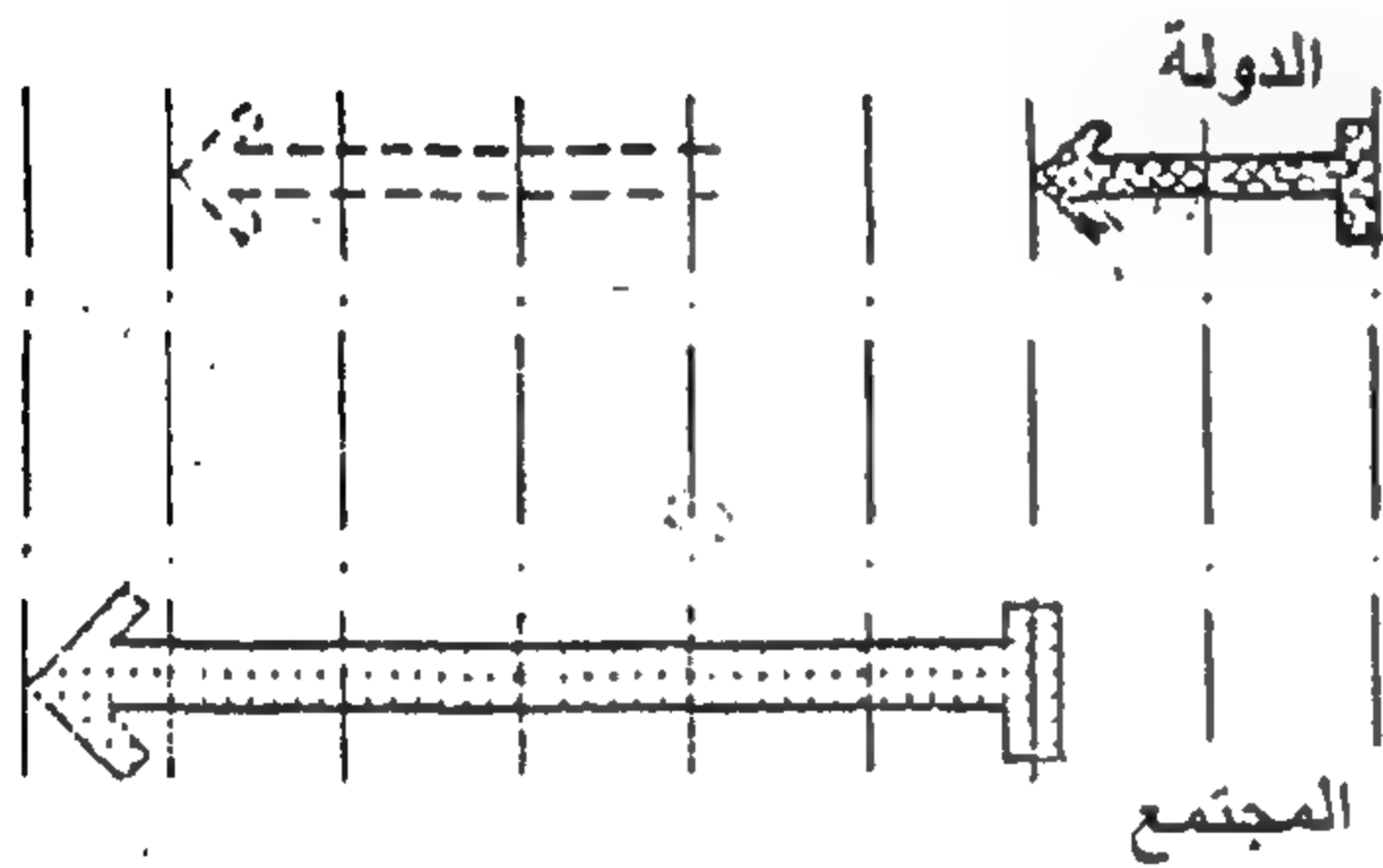
١- تدريب مبرمج، أي يتبع برنامج معين مدروس، وهذا التدريب يكون للعناصر الأساسية بالمجتمع والذين لهم دور في المشاركة.

- إعداد دورات تدريبية لإدارة المجتمع تضم منفذى المشروع وبعض أهالي المنطقة.

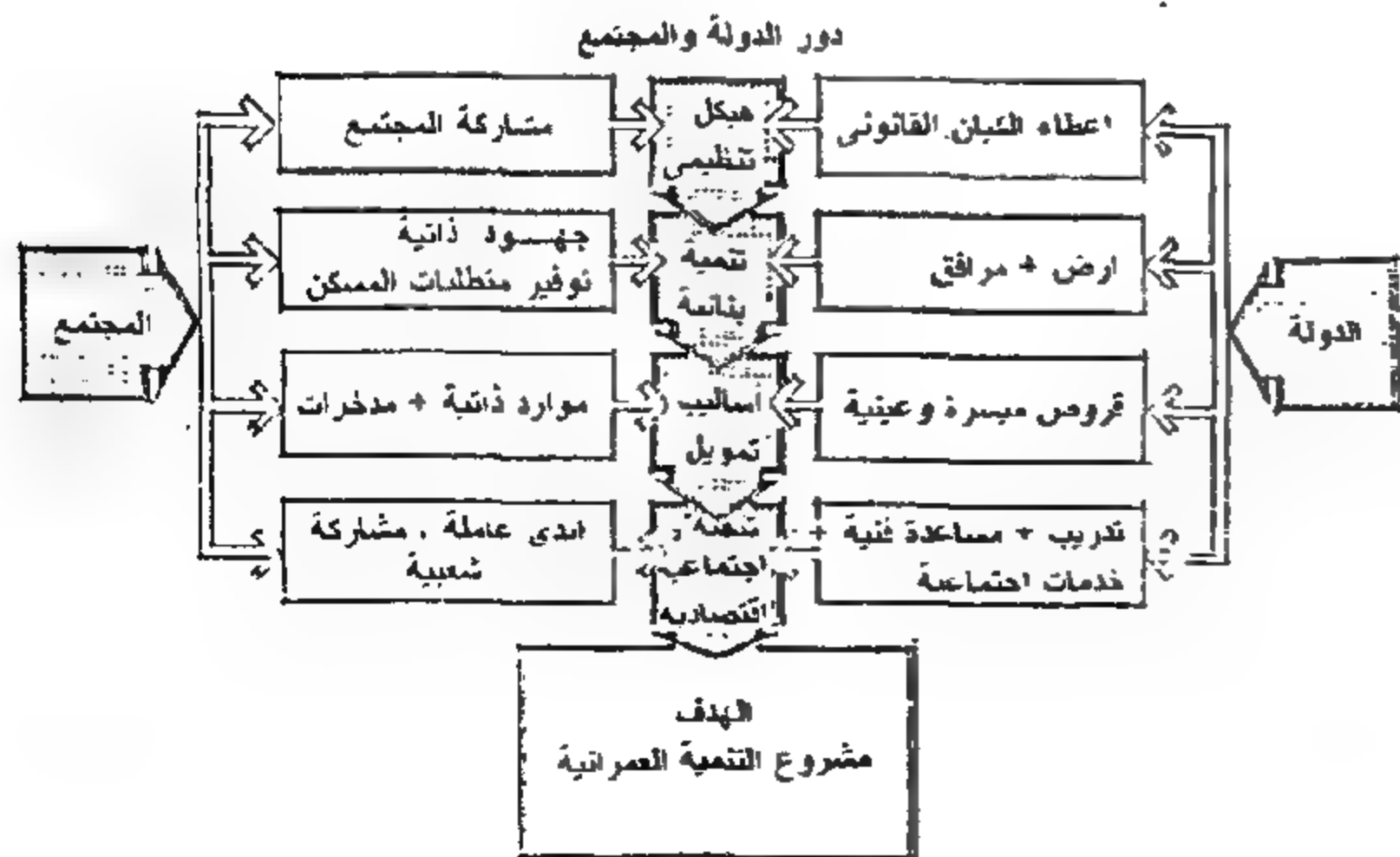
التي توفرها الدولة له في حدود إمكانياته ، إلا أنه مستقبلا ستكون إمكانياته أفضل ويستطيع من خلالها تنمية موارده وجهوده الذاتية في توفير متطلبات مسكنه أو تحسين بيئته السكنية العمرانية .



- امس التعامل بين الدولة والمجتمع:
- العطاء متبادل بين الدولة والمجتمع.
 - لا عطاء من الدولة بدون عطاء من المجتمع.



دور الدولة في المبادرة وإعطاء قوة الدفع والإشراف والرقابة ودور المجتمع في استمرارية العمل بالجهود الذاتية.



ومشاركة المجتمع في مشروعات التنمية هي الضمان الأكبر لنجاح المشروع سواء في تحقيق التنمية الاجتماعية بضمن تقبل الناس لمتطلبات التحول الاجتماعي المستهدف في المشروع أو توليد الانتماء في السكان، وبالتالي يضمن تجاوب المجتمع ورعايته لأعمال التنمية في المجالات المادية المرتبطة بالبنية الأساسية أو الخدمات أو الكتلة المبنية أو البيئة العامة، وإيجاد روح الانتماء وهذا هو الضمان الأكبر لضمان استخدام المعونات المادية ، مما يؤدي إلى خفض مشاكل سوء الاستخدام ، وبالتالي تقليل تكلفة أعمال الصيانة والإصلاح والإحلال المبكر.

سياسات التعامل مع مشروعات التنمية العمرانية من دراسة الجوانب الإيجابية في أعمال التنمية العمرانية ، سواء في أعمال النمو العشوائي أو التعديلات نجد أن هذا يدعو إلى ضرورة تبني سياسة عند التعامل مع هذه المشروعات أو عند إعداد مشروعات جديدة حيث ترتبط هذه السياسات بشكل مباشر بمايلي :

أولاً: دور الدولة ودور المجتمع :

يعتمد تحقيق سياسات التنمية العمرانية على تبني الدولة لسياسة ذات محورين .
المحور الأول: هو دور الدولة.

ودور الدولة سيكون توفير البنية الأساسية والأرض وتسهيلات في التمويل والسداد وإعطائه قوة الدفع السياسية من خلال السلطات التنفيذية ، وهذا المحور سيكون مرتبطاً بإمكانيات الدولة، والتي تفترض أنها حالياً ومستقبلاً ستكون غير كافية لتوفير كافة متطلبات الإسكان والإصلاح والتحسين اللازمة وبالتالي فالدولة تعطي بقدر إمكانياتها حالياً ومستقبلاً.

المحور الثاني : هو دور المجتمع :

وهو مبني على أساس أن الفرد أو المجتمع وإمكانياته، وإن كانت اليوم غير كافية سيعتمد على التسهيلات المحددة

التجارب المحلية والعالمية في المشاركة الشعبية :
ولمعرفة مدى المشاركة الشعبية في حل مشاكل الإسكان
والتنمية العمرانية فإنه يوجد نموذجان على النقيض هما:

النموذج الأول : وهو أسلوب النظام الحكومي ، وهو
اتخاذ السلطة القرار بتوفير الاحتياجات مثل ما حدث عند
إقامة الدولة لمساكن لذوى الدخل المحدود، والتي يستفيد
منها شريحة صغيرة ، حيث تقوم الدولة بالتصميم
والإشراف والتنفيذ والصيانة ، وذلك نتيجة القوانين التي
تسببت في أزمة الإسكان وارتفاع أسعار الوحدات السكنية.

النموذج الثاني : وهو أسلوب غير الرسمي وفيه يقوم
الأهالي باتخاذ القرار وتوفير الاحتياجات بمعرفتهم، مثل ما
حدث في الإسكان العشوائى نتيجة لعدم قدرة الدولة على
الوفاء باحتياجات المواطنين من الإسكان في ظل القوانين
التي أدت إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية وتسببت في
أزمة الإسكان الكبرى.

النموذج الثالث: وهو نموذج تم استحداثه وهو أن يتخذ
السكان القرار وتشارك الدولة بتقديم بعض المساعدات
وطبق هذا المشروع في مشروعات التطوير وشبكات
الاستقبال بحلول وحي السلام بالإسماعيلية وهو يماثل
الأسلوب العشوائى ، ولكنه يختلف عنه في أن السكان
يقومون بالتصميم والإنشاء وصيانة مساكنهم ولهم كامل
الحرية، ويتمثل دور الدولة في توفير بعض الاحتياجات.

كما ينص قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
ولائحته على أنه بعد تحضير مشروع التخطيط العام
يعرض بمقر الوحدة المحلية لمدة شهرين ، ويشمل العرض
موعد عقد جلسة للاستماع للرأى العام بعد انتهاء العرض ثم
تعلن الوحدة المحلية عن موعد ومكان عقد جلسة الاستماع
في جريدين يوميتين قبل الموعد المحدد بأسبوعين على
الأقل.

ويدعى أعضاء المجلس الشعبى للمدينة التي يجرى
إعداد مشروع المخطط العام لها لحضور الاجتماع، وفي

ثانيا: الاعتماد على الجهود الذاتية للمجتمع:

تحتاج المناطق التي تتطلب تنمية عمرانية إلى
جهود كبيرة في عملية إدماجها وتكاملها بالقطاع
الحضرى بالمدينة والذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية
العمرانية حيث يتطلب ذلك تناول أساليب متعددة للتعامل
مع هذه المناطق، والتي يجب أن تتضمن جميعها المشاركة
الشعبية الإيجابية ، وكذلك فإنه يجب أن تتناول سياسات
تنمية هذه المناطق مبدأ هاما وهو أن ينبع الجهد الأساسى
لهذه المناطق من داخل سكان المجتمع أنفسهم ، وعليه
فيجب تشجيع المجتمع المراد التعامل معه بالآتى :

١ - معونة سياسية

وهي تشجيع سكان المنطقة المراد تنميتها عمرانيا على
تكوين جمعيات ومؤسسات مسئولة عن مواجهة مشكلات
المجتمع ، إضافة إلى مسئوليتها عن اتخاذ القرار بالتنسيق
مع الهيئات المحلية والقومية.

٢ - معونة اقتصادية :

مراعاة أن هذه التجمعات وإن كانت أكبر مستهلك للسلع
إلا أنها تعتبر أكبر مصدر للعمالة، ووجود هيئات تقوم
بالإشراف وتنظيم هذه العملية يساعد على استغلال وتوظيف
الأيدى العاملة بهذه المناطق.

٣ - معونة مالية

وضع نظم للتسهيل في التمويل ، والسداد كما يجب على
السكان أن يقوموا بدفع الضرائب المختلفة، وواجب المجتمع
أن يرد هذه الضرائب في صورة خدمات إضافية لهؤلاء
السكان.

٤ - ضرورة مساهمة القطاع الخاص في عملية التطوير
والتنمية الاقتصادية لهذه المناطق.

وكافة هذه الإجراءات تساعد وتسهل في تحسين
الأوضاع الاقتصادية داخل هذه المناطق كما تسهل عملية
اندماج المناطق المراد تنميتها عمرانيا مع القطاع الحضرى
بالمدينة.

فى يوليو ١٩٩٦ تحت مسمى التنمية الريفية (شروق) ويهدف هذا البرنامج إلى عمليات تغيير إرتقائى مخطط للنهوض الشامل المتكامل بالمجتمع المحلى يقوم بها أبناءه ويتضمن هذا المفهوم :

١ - أهداف استراتيجية (بعيدة المدى)

أ- التقدم المستمر فى توعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.

ب- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

٢ - أهداف عامة للتنمية الريفية المتكاملة وتشمل :

أ- تنمية بيئية محلية

وذلك عن طريق استمرارية وقدره الموارد البيئية المتاحة على التجربة المستقلة والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية من خلال برامج وخطط شاملة ، وفى مقدمتها برامج البنية الأساسية.

ب- التنمية الاقتصادية المحلية

وذلك من خلال زيادة الدخل الحقيقى للمواطنين وزيادة فرص العمل مع توزيع مصادر الدخل المحلى اعتمادا على تصنيع الريف.

ج- التنمية البشرية المحلية :

من خلال ضبط معدلات النمو السكانى بما يتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة ، وكذلك التوزيع الجغرافى للسكان .

د- المشاركة الشعبية :

وذلك بزيادتها المستمرة لتحقيق التنمية المحلية مع رفع كفاءة المنظمات الأهلية وتعبئة وتنظيم هذه المشاركة وعدالة اقتسام أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها مع استمرار اللامركزية للتنمية المحلية بالزيادة المطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية فى هذه التنمية، وتحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بينها.

الموعد المحدد يتولى المخططون الذين قاموا بإعداد المشروع شرحه للمواطنين الحاضرين لجلسة الاستماع ويجيبون على أسئلة المستفسرين منهم مع تدوين تعليقاتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم ، وبعد انتهاء جلسة الاستماع يعاد التخطيط العام إلى لجنة التخطيط العمرانى لإجراء ما تراه من تعديلات على ضوء الملاحظات التى ظهرت أثناء المناقشات .

وعرض مشروع التخطيط بعد مراجعته على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وبعد موافقة المجلس الشعبى يعرض على السيد الوزير للاعتماد.

وخطوات الموافقة والاعتماد الواردة بالقانون المصرى كثيرة ولكن اللجنة التى قامت بتحضير المشروع اختصرت الكثير منها واكتفت بالخطوط العريضة لأن هذه أول مرة يطبق القانون فى مصر ، بينما أفردت قوانين التخطيط فى أمريكا خطوات كثيرة للموافقة على مشروع المخطط العام واعتماده، حتى يكسب هذا التخطيط تأييدا شعبيا يساعد على تنفيذه بعد اعتماده .

وحيث أن المخطط العام الذى يتم إعداده عندما يكون متوافقا ومتمشيا مع متطلبات واحتياجات وآراء السكان الذين سوف يعيشون فى المدينة أو المنطقة التى سوف يعد لها المخطط العام بغرض التنمية العمرانية سوف يكتب له النجاح ، وسوف يقوم السكان بالمشاركة فى تنفيذه حتى يكتمل، أما عندما لا يكون متمشيا مع احتياجاتهم وأمانهم فسوف يكتب لهذا المخطط الفشل ويكون من الصعب تنفيذه، وبالتالي يظل الحال كما هو عليه.

وأخيرا ظهر بمصر النموذج التالى للمشاركة الشعبية وهو :

البرنامج القومى للتنمية الريفية (شروق)

قامت وزارة الإدارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - بوضع البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكامل

وتتغصب الأراضي وتقوم بتقسيمها بمساعدة طلبة كلية الهندسة، وغالبا ما يكون هذا الاستقرار على الأراضي الزراعية، وكان رد فعل الحكومة يتلخص في الآتي :

أولا: محاولة تجاهل وجودها.

ثانيا: الإزالة بالقوة الجبرية وأصبحت هذه الفكرة من الوجهة السياسية فكرة غير صائبة لما تمثله المجموعات من قوة انتخابية هائلة.

ثالثا: نتيجة لهذا قامت الحكومة ببناء مساكن من ثلاثة وأربعة وخمسة طوابق لهؤلاء الناس، وكانت الحكومة مسئولة عن كل شيء بالنسبة لاحتياجات هذه المساكن، ولكن فشلت هذه التجربة نظرا لعدم قدرة الحكومة على الالتزام بتوفير مسكن لجميع الناس، إضافة إلى عدم اعتياد هؤلاء الناس القادمين من الريف على الانتماء لهذه المساكن نظرا لاختلاف عاداتهم، وكانت النتيجة أن قام هؤلاء المهاجرون ببيع هذه المساكن والخروج مرة ثانية إلى أطراف المدينة لإعادة ما سبق ذكره من بناء مستقرات لهم.

وكان الحل الأمثل لهذه المشكلة أن تقوم الحكومة بوضع مشاركة هؤلاء الناس في المشاريع حتى يتم لها النجاح والتنمية، وذلك عن طريق أن تقوم الحكومة بتوفير الأرض والخدمات وبعض المساكن غير كاملة التشطيب، ويقوم الأهالي بالتصميم والبناء والتشطيب وفق احتياجاتهم، ومن هنا برز دور المشاركة الشعبية في التنمية العمرانية والذي يعتبر ذا أهمية كبرى لإنجاح مثل هذه المشاريع.

تجربة آسيا

تم إعداد برنامج وطني في إندونيسيا يسمى برنامج تحسين الكاميونج وهو مشروع وطني للارتقاء وتنمية المستوطنات التي تقتدر إلى الخدمات على طول البلاد وعرضها.

وبرنامج تحسين مناطق الكاميونج في جاكرتا هو أحد المشروعات التي يتم عرضها كنموذج لتجربة آسيا.

٣- أهداف محددة على المستوى المحلي :

وهي الأهداف التي سيتم وضعها وتحديد الكمية والكيفي على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حده في إطار الأهداف العامة سالفة الذكر.

ولقد رسمت إستراتيجية برنامج شروق بما يتناسب مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام ٢٠١٧ م.

أمريكا اللاتينية :

وتلقى هذه الدراسة الضوء بصفة عامة ومختصرة على تجارب تنمية بعض الأحياء السكنية بأمريكا اللاتينية ، وفي معظم الحالات فإن عملية التنمية بأحياء أمريكا اللاتينية تتشابه في عناصرها ومقوماتها نظرا لطبيعة السكان الذين يقطنون بها ، حيث مرت أمريكا اللاتينية بمحنة كبيرة وهي هجرة فائض المواطنين من الريف إلى الحضر وذلك في بداية الأربعينيات والخمسينيات ، الأمر الذي أدى إلى تغطية أطراف المدن الرئيسية بالمستوطنات الشاسعة من الإسكان غير المشروع والذي يتراوح مساحته من ٢٠% : ٦٠% من مساحة المدن ، ويتضاعف هذا الحجم كل عشر سنوات.

وتبدأ هجرة هؤلاء من موطنهم إلى الحضر حيث يتجهون إلى المناطق المتهمة بوسط المدينة والتي تعتبر المعبر الرئيسي لهم، حيث تقيم كل أسرة في حجرة مع المشاركة في الخدمات المنزلية ، وبعد فترة وحصولهم على أعمال هامشية تزول النزعة الريفية وتظهر بوضوح النزعة الحضرية ، حيث تظهر رغبة المهاجرين الجدد في الحصول على مسكن أفضل وأكثر استقرارا ، وتحدث هجرة داخلية إلى الأطراف البعيدة من المدينة، وتعتبر هذه المرحلة في تطوير المستقرات السكنية غير المشروعة من أبرز النتائج الظاهرة لعملية الهجرة.

ولقد وجد أن معظم هذه المستقرات غير المشروعة بأمريكا اللاتينية على درجة عالية من التنظيم ، ففي بيرو على وجه الخصوص يتجمع آلاف الأسر تحت ستار الليل

على أساس وحدة سكنية لكل أسرة فوق أرض أقل ثمنا من مناطق الضواحي ، لهذا لجأت الحكومة إلى حل أقل طموحا وإن كان أكثر قدرة على الوفاء ماليا واجتماعيا برز من فكرة الموقع والخدمة، أى أن الدولة توفر الموقع وأدنى مستوى من الخدمات والناس يقومون بالبناء وبالتالي توفر الحكومة أموالها لتوفير أراضي وخدمات أخرى.

ودور المشاركة الشعبية فى هذا الحل الآخر يتلخص فى أنه عندما يقع الاختيار على كاميونج كمناطقة للتحسين، يعين شيخ الحارة الذى يقع الكاميونج فى دائرته مديرا للموقع، وبالتالي يكون شيخ الحارة ضابط اتصال بين الحكومة والسكان ، وغالبا ما تكون هذه المشاركة مع العمدة ، ومع أن البرنامج الفنى لمشروع الكاميونج غير ملزم بالتشاور مع أى شخص ولكنهم يستشيرون كلا من زعماء القبائل ومشايخ الجماعات والعمدة وشيخ الحارة قبل الموافقة النهائية على المخطط ، وهؤلاء بدورهم يقومون بالاجتماع مع السكان لأخذ رأيهم والمشورة فى التنمية المقترحة، ويمكن من خلال هذه المشورة التعديل فى حد بسيط.

ومن هنا نجد أن جميع المشاريع والبدائل التى قامت بدون المشاركة الشعبية كان لها الفشل الذريع، ولكن المشروع الأخير والذي كان للمشاركة الشعبية دور فعال كتب له النجاح، وأصبح ينفذ على مستوى الدولة.

تجربة أفريقيا

لقد تعرضت أغلب دول أفريقيا لهجرة سريعة من سكان الريف إلى الحضر وذلك فى بداية الخمسينيات، وإن معظم التجمعات العشوائية قد حدثت خلال الثلاثين عاما الماضية حيث أصبح نصف سكان التجمعات الحضرية يعيشون فى مستوطنات عشوائية وكان من الطبيعى أن تتضاعف أعداد السكان بهذه المدن كل ١٠ : ١٥ عاما.

وقد تميزت أغلب المستوطنات العشوائية بعدد من الصفات الخاصة، إلا أنها تشابهت فى بعض الملامح العامة

ومناطق الكاميونج بجاكرتا بإندونيسيا هى إحدى المناطق التى يتصدرها النازحون إلى المدينة ويضعون أيديهم على الأراضى خارج المدينة، وهى عبارة عن مستنقعات أو حقول الأرز المهجورة، حيث يقومون ببناء منشآتهم التى كانت تحمل الصفة الريفية، وهى عبارة عن مباني متلاصقة من دور واحد ودورين، ولا يفصلها إلا شبكة ممرات المشاة والقنوات الضيقة، ويتكون المسكن من حوائط من البامبو المغطاة بالحصير وأرضيات من الطين، وتخلو هذه المساكن من الخدمات اللازمة كالكهرباء والمياه والصرف الصحى ... الخ، مما كان له الأثر السيئ على البيئة صحيا واجتماعيا، حيث أن انعدام هذه الخدمات بمنطقة الكاميونج ساعد على خفض تكاليف الإسكان، مما شجع السكان على الإقامة بها، وكانت المرافق تصب على جوانب الطرقات مما سبب الارتشاح وتلوث المياه الجوفية.

ولقد فكرت حكومة جاكرتا فى ثلاث بدائل من طرق التحسين والتنمية .

البديل الأول وهو بناء مساكن جديدة على أساس أن تخصص لكل أسرة وحدة سكنية، وذلك على أراضى رخيصة الثمن، وهو مشروع طموح ولكنه يتطلب مقدرة مالية .

وكان البديل الثانى وهو عبارة عن إقامة مجموعات سكنية بنظام الإيجار والرهن العقارى، على أن هذه الفكرة سرعان ما نبذت، حين اكتشف المسئولون أن المقدرة المالية للسكان المستهدفين فى أحسن الأحوال محددة بالنظر إلى متوسط الدخل الشهرى للأسرة الذى لا يكفى معيشتهم فقط .

وكان البديل الثالث أن تقوم الحكومة بالاستيلاء على مناطق الكاميونج القائمة وإزالتها ثم تقوم محلها بإنشاء عمارات سكنية جديدة متعددة الطوابق، وكانت تكلفة إقامة مثل هذه العمارات على مساحات من أراضى المدن غالية الثمن وبالكف المطلوب مع تزويدها بالخدمات اللازمة تتجاوز بكثير التكلفة المتوقعة لبناء وحدات سكنية عائلية أى

ومخططة لتنفيذ المشروع من خلال مستويين.

المستوى الأول : المشاركة الجماعية :

ويشارك الأهالي في تنمية هذه المستوطنات بصفة جماعية من خلال هذه العناصر.

١ - العمل على نجاح التنفيذ، وذلك بتوفير الثقة الكاملة والموافقة على خطوات العمل والمشاركة فيها والتعاون المثمر للأهالي .

٢ - التخطيط الدقيق وتنظيم العمل عن طريق اشتراك عمال مدربين محليين.

٣ - توزيع السلطة بين المجتمع القائم بمنطقة التنمية والمسؤولين عن التنفيذ.

٤ - الالتزام الكامل من قبل الأجهزة المسئولة عن التنمية بتقاليد الأجهزة المحلية.

٥ - خلق مشروعات هامة تعضد من سير العمل.

المستوى الثاني : الجهود الذاتية :

يشارك الساكن بجهدته الذاتى فى إحدى مشروعات التنمية ، حيث تكون المنفعة شخصية وتتركز الجهود الذاتية الفردية فى مشروعات لوساكا للتنمية فى تحسين مستوى المسكن أو بناء سكن جديد .

وفى هذا المجال تقوم الأجهزة المعنية بمساعدة الأهالي من خلال إمدادهم بقروض لشراء مواد البناء.

وبعد عرض التجارب العالمية للمشاركة الشعبية فى التنمية العمرانية وتحديد مدى أهميتها فى هذه التنمية فإنه يجب وضع برنامج لهذه المشاركة يتناسب مع طبيعة كل منطقة يراد تنميتها عمرانيا وطبيعية السكان اجتماعيا واقتصاديا نظرا للأسباب التالية :

١ - إن التجارب التى حققت جانبا من النجاح فى منطقة ما، لا تحقق هذا النجاح فى منطقة أخرى ، نظرا لاعتراض بعض السكان على التصميم الذى لا يحقق لهم الروابط الاجتماعية .

٢ - فكرة تملك الأرض تعتبر حافزا لتشجيع السكان

وأهمها مشكلة الأراضى المملوكة للدولة، والقاطنون عليها ليسوا بمالكين شرعيين لها، كما أن الخدمات اللازمة من كهرباء - ماء ... إلخ غير متوفرة بها.

ولقد نقل هؤلاء السكان للمدن عادات سيئة، إضافة إلى إقامة مساكنهم بالأسلوب التقليدى الريفى والذى لا يتماشى مع النسيج العمرانى للمدن.

وتعتبر على سبيل المثال البانكو هو المادة التقليدية الأساسية للبناء فى بعض المستوطنات العشوائية فى أوجادو " فولتا العليا " وهى مادة ذات نوعية جيدة وغير مكلفة.

رد فعل الدولة :

وكان لهذه المشكلة الكبيرة والتى لم تستطع الدولة تجاهلها رد فعل كبير من قبل الدولة حيث اتجهت إلى أسلوب الإزالة ، وكان من الصعب تطبيق هذا الاتجاه نظرا لكبر مساحات هذه المستوطنات، وأن بعض قاطنيها يملكون الأرض حسب القوانين المتبعة بتلك المدن.

وقامت بعض الدول بدراسة هذه المشكلة فى محاولة لتنمية هذه المناطق فاتجهت إلى مشروعات المواقع والخدمات كما سبق ذكره فيما سبق من تجارب الدول بأسيا، وبدأت بهذه التجربة زامبيا عام ١٩٦٧ ولم تستطع هذه المشروعات الوفاء باحتياجات المدينة، وتحولت إلى مشروعات ثانوية لعدم وجود برامج كاملة لتنفيذ المشروعات مثل قلة الأيدى العاملة وظهور مشكلة بعض الاعتمادات المالية.

المشاركة الشعبية فى التجربة الأفريقية :

ونوجز فى هذه الدراسة تجربة زامبيا كمثال للمشاركة الشعبية لأهالي المستوطنات السكنية القائمة أو الجديدة حيث شاركوا بأنفسهم دون مشاركة أو تعرض من منظمات أهلية غير حكومية ، ولم يتطلب مشروع لوساكا للتنمية العمرانية مشاركة الأهالي إلا أنهم قاموا بجهود منظمة

على المشاركة.

مستوى المدينة أو الحى ... إلخ.

٣ - إن تجربة مشروع الأرض والخدمات والتي تحقق نجاحاً في بعض المناطق لا تحقق نجاحاً في مناطق أخرى ، نظراً لعدم توفر الأيدي العاملة المدربة على البناء لاستكمال الوحدات السكنية.

٤ - وجود أساليب بسيطة وقياسية للإنشاء تساعد على تقوية الجهود الذاتية .

٥ - ردود الفعل للسكان ومدى تجاوبهم مع الأفكار والحلول المقترحة أحد العناصر الهامة لإنجاح المشروع.

الاستنتاجات :

١ - المشاركة الشعبية تعطى الأشخاص الإحساس بالتحكم فى بيئتهم.

٢ - المشاركة الشعبية هى الطريق الوحيد الذى يمكن الناس من تحقيق أمانهم ومتطلباتهم تجاه البيئة التى يفضلون المعيشة بها ، حيث يتم تحقيق الانتماء بين هذه البيئة والناس الذين يعيشون بها ، وهذا له الأثر الكبير فى نجاح مشروع التنمية العمرانية بمنطقة ما..

٣ - المشاركة تعتبر العامل الرئيسى فى المساندة التى يحتاجها الأشخاص فى الحصول على حقوقهم وتحويلها إلى خطط بناء وفق مجتمعهم أو جعلهم على الأقل يشعرون بمعانى ما يفعلونه.

٤ - إن المشاركة يجب أن تكون متاحة لكل شخص حيث أن له الحق فى أن تعود عليه تلك المشاركة بالمنفعة وجميع المشاركين يتحملون المسؤولية تجاه هذه المشاركة سواء بالإيجاب أو بالسلب ومعرفة دور كل شخص فى هذه المشاركة من أجل التنمية العمرانية سواء على

٥ - بالنسبة لدور الحكومة فإن المشاركة تعنى المساعدة فى إتمام عملية التنمية العمرانية عن طريق تدعيم وإمداد المشاركين بالمعلومات التى تتطلبها العملية التشاركية حتى يمكن التفاعل بين المستخدم (المستفيد) والحكومة فى سبيل تحقيق الهدف المنشود.

٦ - يجب على المستفيدين قبول المشاركة ويكونون مسئولين عن بيئتهم وعلى استعداد للمشاركة فى أى وقت، وتنمية معلوماتهم التشاركية حتى يكون الحوار بين المستفيدين والمصممين على أساس علمى سليم .

٧ - لكى يكون دور المهندسين (المصممين) إيجابى وفعال يجب أن يكونوا قادرين على استخدام المعرفة والعلم لمساعدة الناس لحل مشاكلهم ، هذا غير إيجاد الحلول عن طريق الإقناع ويكونون ذوى إحساس بمشاكل الناس لأن هذا يساعد على خروج التنمية العمرانية على أساس التعاون المتبادل والفهم بين المستخدم والمصمم ، أى أن المصممين يحتاجون لكل شئ ممكن ومتاح لصنع حلول لا تقل عن مشاركتهم فى التصميم وأكثر من مشاركة المستفيدين.

٨ - إن هدف مشاركة الجماعة هو إنجاز خطط التنمية العمرانية.

٩- خطط التنمية العمرانية تختلف عن بعضها تبعاً لظروف وحالة كل مدينة أو حى ... إلخ ، وتعتمد كل خطة تنمية على القرارات السياسية التى وضعت خلال القيام بوضع خطة التنمية .

لذلك يجب على المصمم أن يقوم بدراسة هذه القرارات السياسية قبل انعقاد المشاركة حتى يمكن أن تكون المشاركة إيجابية وفعالة ومحقة لأهدافها.

المراجع العربية :

- ١- الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - دار الشروق ١٩٨٦.
- ٢- إعداد برامج الارتقاء بالبيئة العمرانية فى المدينة - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى يونيو ١٩٨٥ .
- ٣- تجربة الأحياء - د. أحمد خالد علام وآخرون - مكتبة الأنجلو ١٩٩٧.
- ٤- تدهور الأحياء الحضرية داخل القاهرة - محسن محمد قاسم - ندوة جمعية المهندسين المصرية ١٩٩١.
- ٥- تطوير المناطق المتخلفة وأثره على التنمية العمرانية للمدينة - مهندس/ أسامة عبد العزيز على - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر.
- ٦- دور المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق العشوائية - د. شريف صبرى - مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الرابع ١٩٩١.
- ٧- العوامل المؤثرة على تطوير الأحياء السكنية المتخلفة بالمدن المصرية - د. رمضان محمود رمضان - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة الأزهر ١٩٨٧.
- ٨- قوانين التخطيط العمرانى وتنظيم المباني - د. أحمد خالد علام و د. محمد إبراهيم قشوة - مكتبة الأنجلو ١٩٩٥.
- ٩- المبادئ والتعهدات وخطة العمل الدولية : المونل الثانى - استنبول ١٩٩٦.
- ١٠- المشاركة الشعبية فى نسق الإيواء فى مصر - سوسن المسيرى - المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين، إيواء من لا مأوى له ١٩٨٧.
- ١١- مشروع التنمية الريفية (شروق) وزارة التنمية الريفية ١٩٩٤.
- ١٢- النمو العشوائى وأساليب معالجته - ندوة جمعية المهندسين المصرية ١٩٩٣.

المراجع الأجنبية

- 1- "A User - Participation Intervention Strategy In The Housing Process", Atef Abdel - Latif - Ph.D. 1996.
- 2- "Popular Participation In Local Planning for Social Integration In Urban Areas", - Mr. Ephim Shluger - United Nations- 1983.
- 3- "Participatory Design", - Henry San off - North Carolina - U.S.A. 1990.
- 4- "Water Supply In Low- Income Housing Projects", The Scope For Community Participation - Training Module - United Nations (Habitat) Nairobi 1989.
- 5- "Participatory Communication" - Shiry A White - New Delhi 1994.
- 6- "Community Participation in the Execution of Squatter- Settlement Upgrading Projects", Training Module, United Nations. (Habitat), Nairobi -Kenya 1985.
- 7- "Ladder of Citizen Participation", AIP Journal, July 1969.

المتغيرات العمرانية المحيطة بالمدارس وآثارها البيئية

دراسة ميدانية لحالة الإضاءة الطبيعية في الفصول الدراسية لبعض المدارس

د. جمال محمد الخولي* ، د. حنان مصطفى صبرى

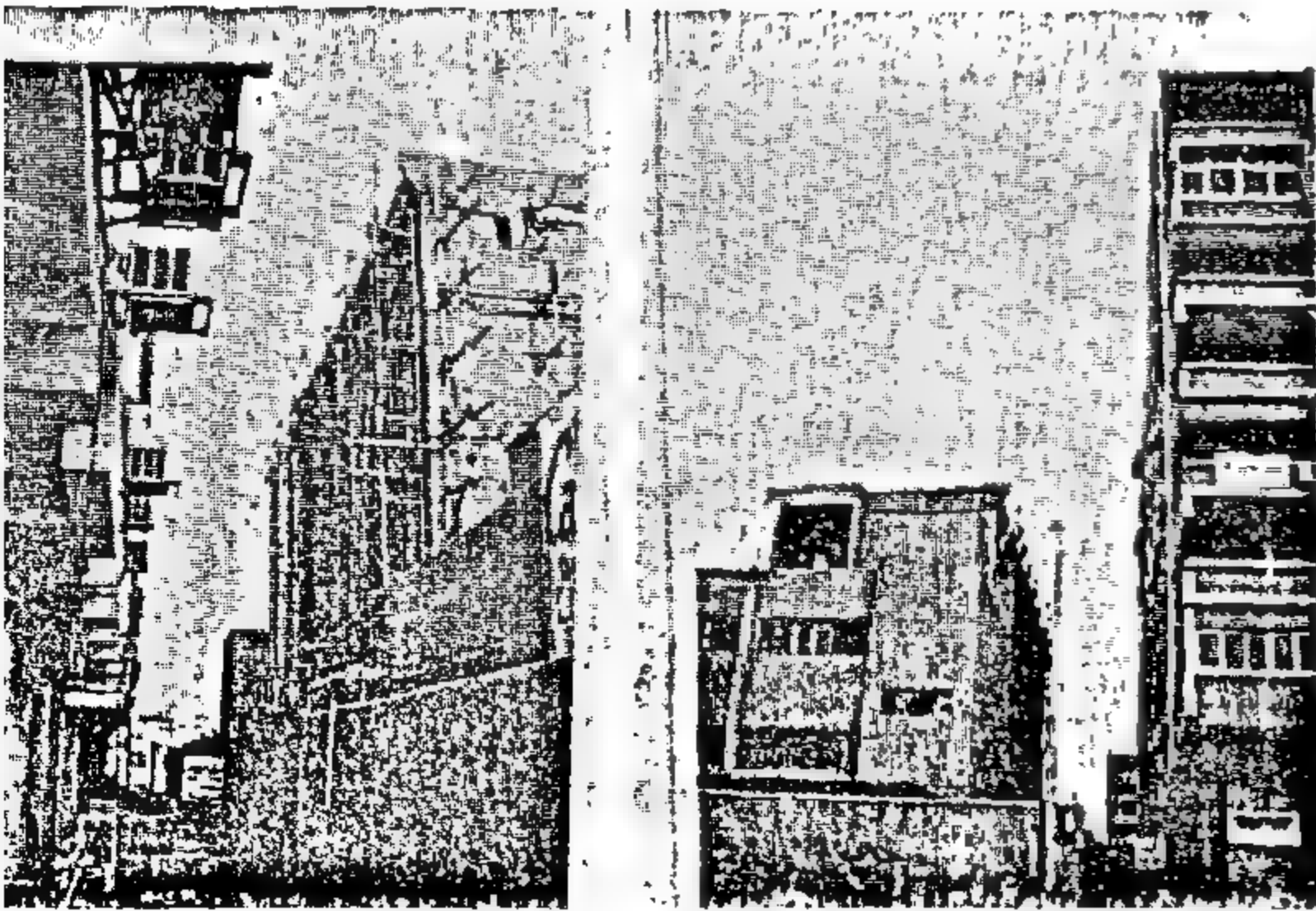
١- مقدمة

تعتبر المدرسة المنبع الأساسى للتكوين النفسى لكل فرد ، فضلا عن أنها المركز التعليمى والثقافى لكل أفراد المجتمع الذى يسعى إلى التقدم والرخاء.

ولكى تحقق المدرسة هدفها لابد أن يتوافر لها الموقع الملائم والمناخ المناسب، حتى يتمكن الطالب الدارس فيها من الاستيعاب والإدراك بجانب شعوره بالنشاط والارتزان هو ومدرسه ، لذا فإن تصميم المدارس له متطلبات يجب أن تراعى للوصول إلى التصميم السليم ، وبالتالي تحقيق الهدف التعليمى والنفسى.

وهنا يأتى دور المصمم المعماري ، إذ يقع على عاتقه حسن اختيار الموقع ووضع التصميم المناسب له وتكييفه طبقا للمبادئ والمعايير الخاصة بتصميم المدارس والتي تحدد توزيع فراغاتها الداخلية والخارجية وعناصر الحركة الأفقية والرأسية وتوجيه ومساحة نوافذها الطبيعية بالأبعاد والمقاييس المناسبة... الخ. وغنى عن البيان أن الإضاءة الطبيعية تأتى على قائمة العوامل البيئية التي ينبغي أن يأخذها المهندس المعماري فى الاعتبار.

معدل الأداء الوظيفى وحالة الإضاءة الطبيعية المتوافرة كما وكيفا فى الفصول الدراسية.



الظاهرة وانتشارها بين المدارس

ولكن هل يضع المصمم المعماري فى اعتباره التكيف مع الظروف البيئية المحيطة بالموقع المختار ومتغيراتها ومدى تأثيرها على النتيجة التى كان من المفترض أن يؤدي إليها التصميم السليم للمدرسة ؟ وإذا أخذ المهندس المعماري بالظروف البيئية المحيطة، فإن قواعد ذلك متروكة للتقدير والإحساس الشخصى الذى قد يختلف من مصمم إلى آخر.

إن مشكلة المتغيرات فى البيئة المحيطة بالمدارس الناتجة عن ارتفاع المباني المجاورة لها بما يؤثر على التصميم البيئى للإضاءة الطبيعية الذى يتم مراعاته من قبل فى عملية التصميم، مما يتطلب رصد هذه الظاهرة ودراستها لإعادة التكيف مع البيئة والتكوين العمرانى المستجد بخصائصه الطبيعية والواقعية، من خلال تقييم

* مدرس بقسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة عين شمس.

فمعظم أطفال المدارس يتمتعون بقوة إبصار طبيعية ، ولكن أداءهم البصرى يرتبط بكمية الضوء الذى يتواجدون فيه . وقد حدد المستوى الأدنى لشدة الاستضاءة المناسبة للقراءة داخل الفصول الدراسية بمقدار ١٠٠ لأكس ، وبمتوسط ٣٠٠ لأكس ، وبحد أقصى يصل إلى ٥٠٠ لأكس . وحتى يتحقق هذا المستوى المطلوب من شدة الاستضاءة لابد من زيادة كمية الضوء داخل الفصول الدراسية - ذلك فى حالة نقصانها نتيجة للمتغيرات العمرانية والبيئية المحيطة - ولكن مع مراعاة ألا تؤدي هذه الزيادة فى الفصول إلى درجة الإبهار (سطوع مبهز) وبالتالي مستوى إضاءة غير جيدة ، وفى هذا الصدد تم اختيار نسب خاصة تحدد التباين النسبى بين سطوع مستوى العمل وسطوع مجال الرؤية وبما لا يزيد عن ١:٣ .

ولتصميم إضاءة جيدة وكافية يحتاج المصمم أن يضع فى اعتباره بوضوح مبادئ ومتطلبات واحتياجات الإدراك البصرى عند الإنسان ومدى أهميته فى حياته العضوية (البيولوجية) والنفسية (السيكولوجية) (٥).

والمقصود بالأهمية البيولوجية للإنسان ليس الخوف من إحداث عيوب بصرية فى قوة الإبصار للطلبة الدارسين ، فقد ثبت من الأبحاث والتجارب أن قلة مستوى الإضاءة يرى من ضعف قوة الإبصار ، ولكن الأهمية البيولوجية تكمن فى أنه فى حالة ضعف مستوى شدة الاستضاءة معناه استنزاف طاقة أكبر من الجسم البشرى لتعويض هذا النقص ، حيث أن استهلاك العين لسعات حرارية إضافية من الجسم لتأدية وظيفتها يقلل من نشاط الجسم ويشعره بالإرهاق والإجهاد ، وكلما زاد الشعور بالإجهاد كلما زادت إفرازات المواد السمية داخل الجسم البشرى وهى السموم التى سرعان ما يظهر تأثيرها السيئ على صحة الإنسان العامة (٥).

أما فيما يتعلق بالناحية النفسية (السيكولوجية) ، فإن تغير الإضاءة الطبيعية فى شدتها ولونها من الشروق إلى

ومن هنا جاءت فكرة البحث ، وهى التنبه لما يحدث من تغيرات فى كمية الإضاءة الطبيعية (شدة الاستضاءة)* داخل الفصل الدراسى محسوبة حساباً دقيقاً ، ثم مقارنتها باشتراطات التصميم قبل وبعد التغيير فى المحيطات البيئية من خلال وثائق التصميم الأساسية وقياسات الواقع فى الأمثلة المختارة سواء قبل التغيير أو بعده ، ومحاولة إيجاد معالجات تصميمية تتغلب على هذه الظاهرة المنتشرة فى كثير من المدارس .

ويلاحظ أن الإضاءة الصناعية يمكن استعمالها لتعويض النقص الناتج فى الإضاءة الطبيعية ، غير أن هذا البحث يركز على الإضاءة الطبيعية وكيفية الاستفادة منها إلى أقصى حد ، لما لها من أهمية اقتصادية فى توفير وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ، خاصة أن الاقتصاد فى بلدنا يلتزم الوسائل الفعالة للتنمية عن طريق خفض معدلات الاستهلاك يوجه عام وزيادة عناصر التنمية ، وذلك من خلال محاولة التركيز على استغلال الضوء الطبيعى فى ساعات النهار ، لاسيما أن بلادنا تتمتع بسماء صافية معظم شهور السنة .

٢ - خصائص الإضاءة فى الفصول الدراسية وأثرها:

يعتبر تحقيق البيئة الضوئية داخل الفصول الدراسية أمراً هاماً للغاية لأن وجودها يعنى قدرة التلاميذ على رؤية أدق التفاصيل - وليس معنى ذلك قوة أو حدة الإبصار - حيث أنهم لا يستطيعون قراءة وإدراك ما يرونه بنفس درجة التأكد التى يملكها الكبار ، فالشخص البالغ يمكنه أن يقرأ الكلمات بدقة حتى ولو لم يتمكن من رؤية كل حرف من حروفها على حدة ، وبالتالي تعتبر القدرة على الرؤية عند الأطفال فى المدارس أقل منها بالنسبة للكبار الذين يساوونهم فى قوة الإبصار .

* شدة الإضاءة : مقياس بالأكس على سطح معين / هى التدفق الضوئى مقاساً بالليومن الواصل عمودياً إلى ذلك السطح مقسوماً على مساحة هذا السطح ٢ : التدفق الضوئى (الليومن) / المساحة العمودية .

وما يهدف إليه البحث هو محاولة إيجاد معالجات وحلول تصميمية لتعويض النقص فسي شدة الاستضاءة داخل الفصول الدراسية، الناتج عن وجود المباني المرتفعة التي تطل عليها هذه الفصول سواء قبل توقيع النموذج أو بعد توقيعه ، والتي تتسبب في حجب جزء من كمية الإضاءة المفروض دخولها إلى هذه الفصول الدراسية، وذلك دون اللجوء إلى استخدام الإضاءة الصناعية أثناء اليوم الدراسي وفي ساعات النهار.

٤ - الدراسة الميدانية:

تقوم الدراسة الميدانية على بحث مدى تأثير المتغيرات في المحيطات البيئية الناتجة عن ارتفاع وبعد المباني المجاورة للفصول الدراسية على الحالة الضوئية بداخلها- كما ذكر- وقد أختير مثالان من المدارس (كعينة بحث) لعمل الدراسة الميدانية فيهما، وقد روعي في الاختيار أن المثالين منفذان من قبل ومتبع فيهما نموذجان من النماذج المتعارف عليها في تصميم المدارس في هيئة الأبنية التعليمية بجمهورية مصر العربية إلى جانب مراعاة وتحقيق التوجيه الصحيح (الشمال الشرقي) للفصول الدراسية بالنسبة للاتجاهات الأصلية في عملية توقيعهم داخل الموقع، مع ملاحظة اختلاف المسافة بين مبنى الفصول الدراسية والمبنى المجاور في كل من المثالين المنتقيين.

٤-١ أعمال المسح والرفع الميداني :

١ - تم وضع شروط لاختيار النماذج المثالية لنوعية الدراسة.

أ- التصميم يحقق المبادئ والمعايير الصحيحة في تصميم المدارس المختارة خاصة بالنسبة لشروط الإضاءة الطبيعية.

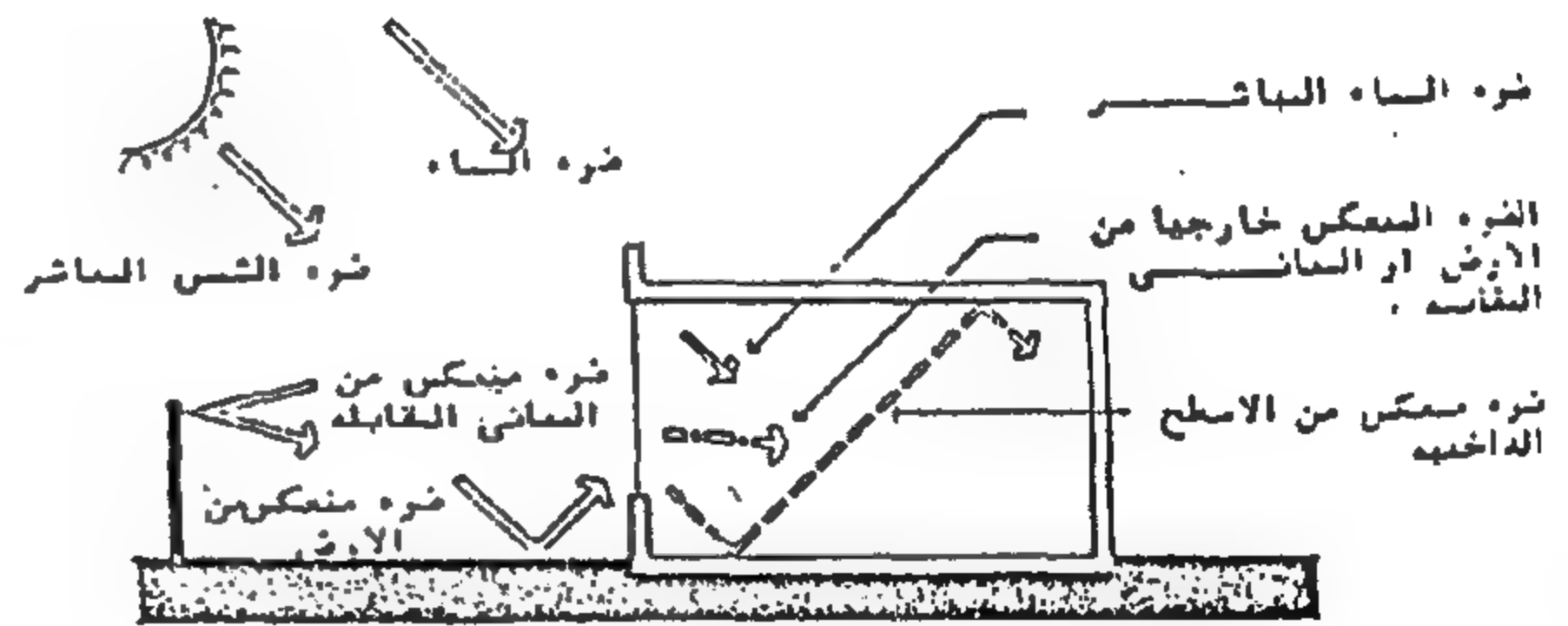
ب- حدوث متغيرات بيئية بالمنطقة المحيطة بموقع المدارس المختارة وخاصة بالنسبة للتكوين العمراني وخصائصه الطبيعية والواقعية.

الغروب ومن يوم إلى آخر خلال شهور السنة ، له تأثيره على الإنسان وتكيفه مع المكان الذي يعيش فيه ، فقد اجمع كثير من العلماء على أن الإنسان يحتاج إلى التغيير المستمر في إضاءة المرنّيات حتى يحافظ على نشاطه ويبعد عن الملل والخمول والاكتئاب ، وأن الحرمان من هذه التغيرات يصيب الإنسان بالتشتت في الرؤية ويؤدي إلى البطء في التركيز وانخفاض مستوى ذكائه وعدوانية التعبير (٥).

٣ - الاعتبارات التصميمية المعمارية المتصلة

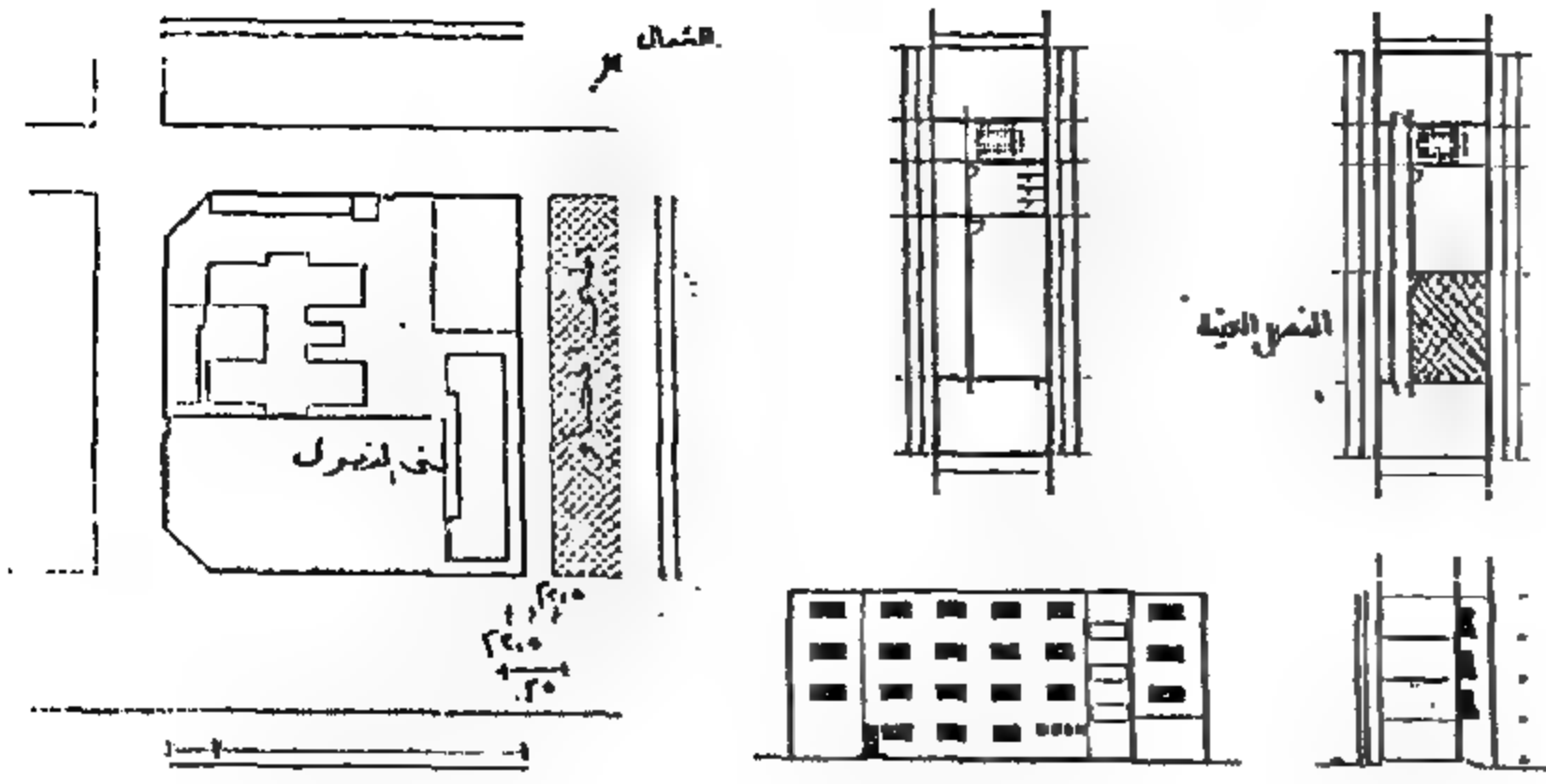
بتحقيق متطلبات إضاءة طبيعية سليمة

إن استخدام الإضاءة الطبيعية داخل المدارس بما يحقق إضاءة كافية ورؤية جيدة ليس مجرد تفهم لجماليات الإضاءة أو تصميم لفتحات أو نوافذ تعبر عن فكر المصمم، وإنما هو محاولة الاستفادة القصوى من ذلك المصدر الحيوي وهو الضوء الطبيعي ، ثم حصر وتحديد العوامل التي تؤثر عليه إلى أن يصل هذا الضوء الطبيعي في النهاية إلى الطالب الجالس داخل الفصل الدراسي. ويمكن تقسيم الضوء الطبيعي الذي يصل إلى نقطة معينة داخل المبنى إلى عدة مكونات تختلف باختلاف حالة السماء.

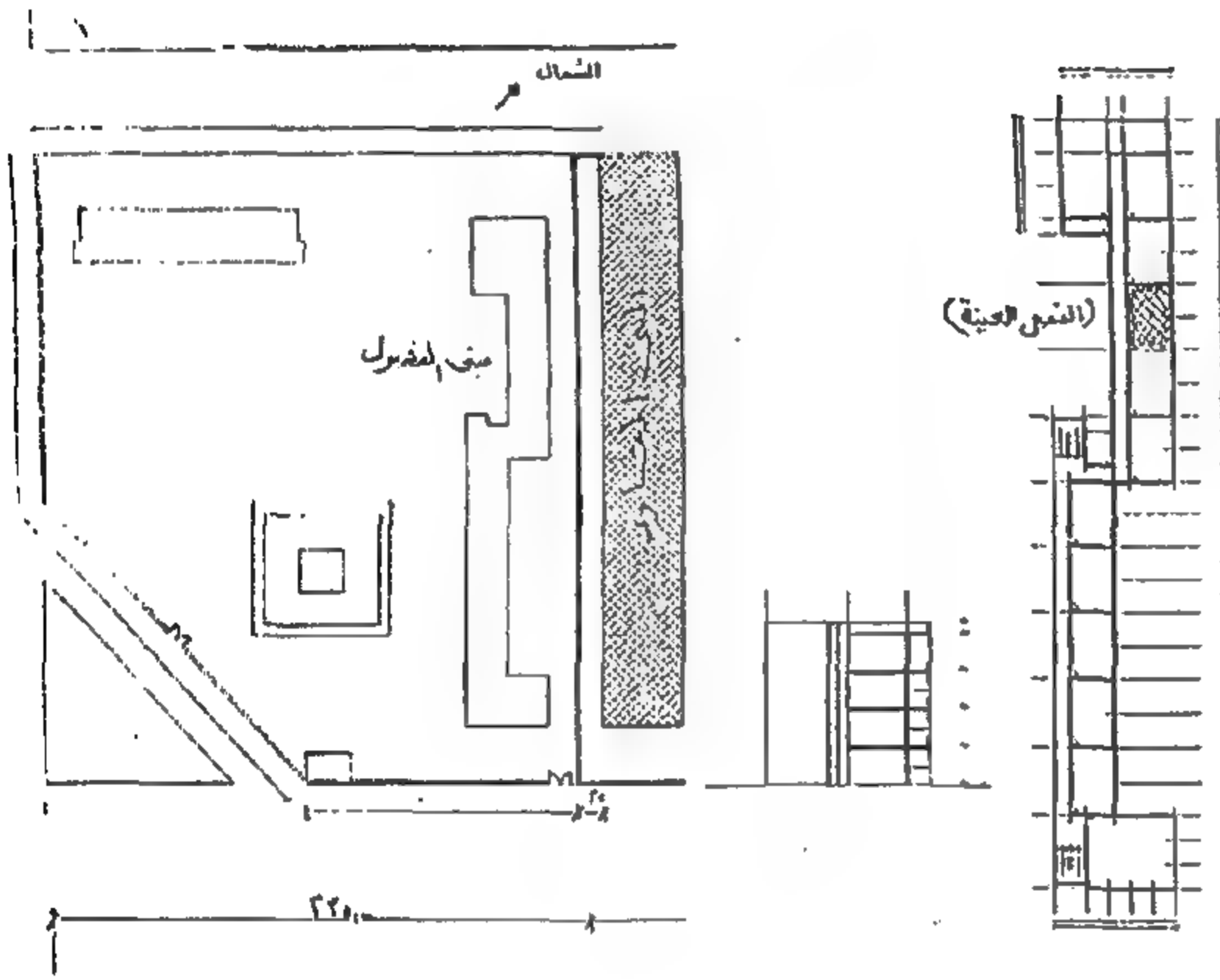


مكونات الإضاءة الطبيعية التي يمكن أن تصل عند نقطة معينة داخل المبنى

وفي هذا البحث سيتم التركيز على مكون معين من تلك المكونات وهي المكونة المنعكسة من الأسطح الخارجية ومدى تأثيرها على الحالة الضوئية داخل الفصول الدراسية، والمقصود بالمكونة المنعكسة من الأسطح الخارجية هي الضوء المنعكس من المبنى أو المباني المرتفعة المجاورة للمدرسة.



نموذج مدرسة (A/1)



نموذج مدرسة (B/2)

ومن خلال عملية البحث الميداني اختير أحد الفصول الدراسية كعينة بحث لإجراء التجارب العملية عليه في كل من المثالين المختارين (أ) و (ب) وهو الفصل الواقع في منتصف الدور الأول (متوسط عدد الأدوار بالمدراس أرضي + ٢ : ٣ أدوار) .

حيث تم تغذية البرنامج بخصائص الموقع الثابتة :

- الموقع : القاهرة (من حيث خط الطول و العرض)
 - طبيعة الموقع : حضرية
 - المناخ : صحراوي
 - حالة السماء : صافية
- أما وقت القياس فيحدد المنحنى الموضح أدناه تغير متوسط شدة الاستضاءة خلال الساعات الدراسية (بالنهار) في المدرسة (أ) ، والمدرسة (ب) .

ج- المسافة الواقعة بين المدارس المختارة والمؤثرات المحيطة بها مؤثرة على اتجاه الإضاءة (٥م: ١٠م) .

د- الارتفاعات الواقعة بين المدارس المختارة والمؤثرات المحيطة بها مؤثرة على اتجاه الإضاءة (٥ أدوار فأكثر) .

٢- إمكانية رصد النموذج للمدارس المختارة بصريا طبقا للاتجاهات الأصلية وتأثره بالمتغيرات البيئية المحيطة.

٣- إمكانية زيارة ودخول المواقع للمدارس المختارة وعمل القياسات المحددة المطلوبة (إداريا وأمنيا وذلك لتحديد عينة البحث) .

٤- إمكانية الاستعانة بهيئة الأبنية التعليمية للوصول إلى للرسومات الأصلية لنماذج المدارس المختارة وعمل القياسات المحددة والمطلوبة.

٥- إمكانية فحص القياسات الفنية للمبادئ والمعايير التصميمية في تصميم المدارس للرسومات الأصلية لنماذج المدارس المختارة قبل حدوث المتغيرات البيئية بالمنطقة المحيطة بمواقعها.

٦- إمكانية تتبع ظاهرة المتغيرات البيئية بالمنطقة المحيطة بمواقع نماذج المدارس المختارة لنماذج المدارس المختارة وتأثيرها على الإضاءة الطبيعية داخل الفصول الدراسية وتسجيلها.

٧- مما سبق تم استخلاص عدد نموذج ٢ (A/1 ، B/2) كعينة بحث قياسية، كما تم تحديد فصل دراسي متوسط في كل نموذج لعمل وتسجيل القياسات المطلوبة.

٤-٢ الاختبارات العملية لحالة الإضاءة الطبيعية:

استخدام برنامج الحاسب (Architecture Engineering Series) AES كأداة لعمل الاختبارات العملية، وهو يتضمن برنامج الضوء الذي هو جزء من التطبيق الخاص بمجموعة IBM المعمارية والهندسية ، ويعتبر هذا البرنامج أحد الطرق الحسابية الخاصة بتحليل الإضاءة الطبيعية * .

IBM Architecture & Engineering Series, Lighting *
Application: Light, Reference Guide, SOM, 1994
هيئة الأبنية التعليمية - المركز الرئيسي - القاهرة

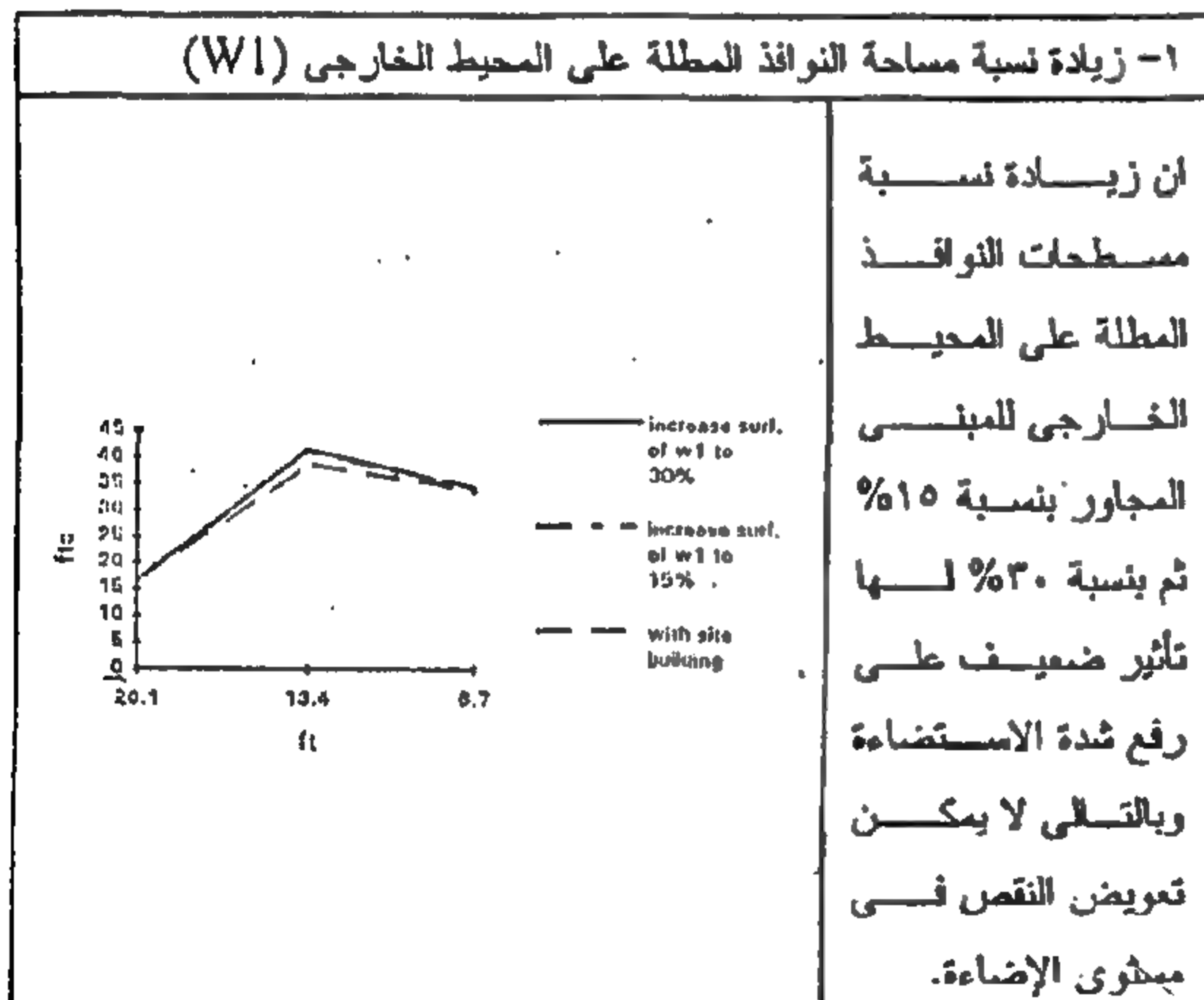
انخفاض متوسط شدة الاستضاءة (تبادل عكسي) ، أما بالنسبة لتدرج شدة الاستضاءة فقد تم حسابها من أعلى قيمة إلى أقل قيمة لها فكانت بنسبة ١:٣ .

ب - المعالجات التصميمية :

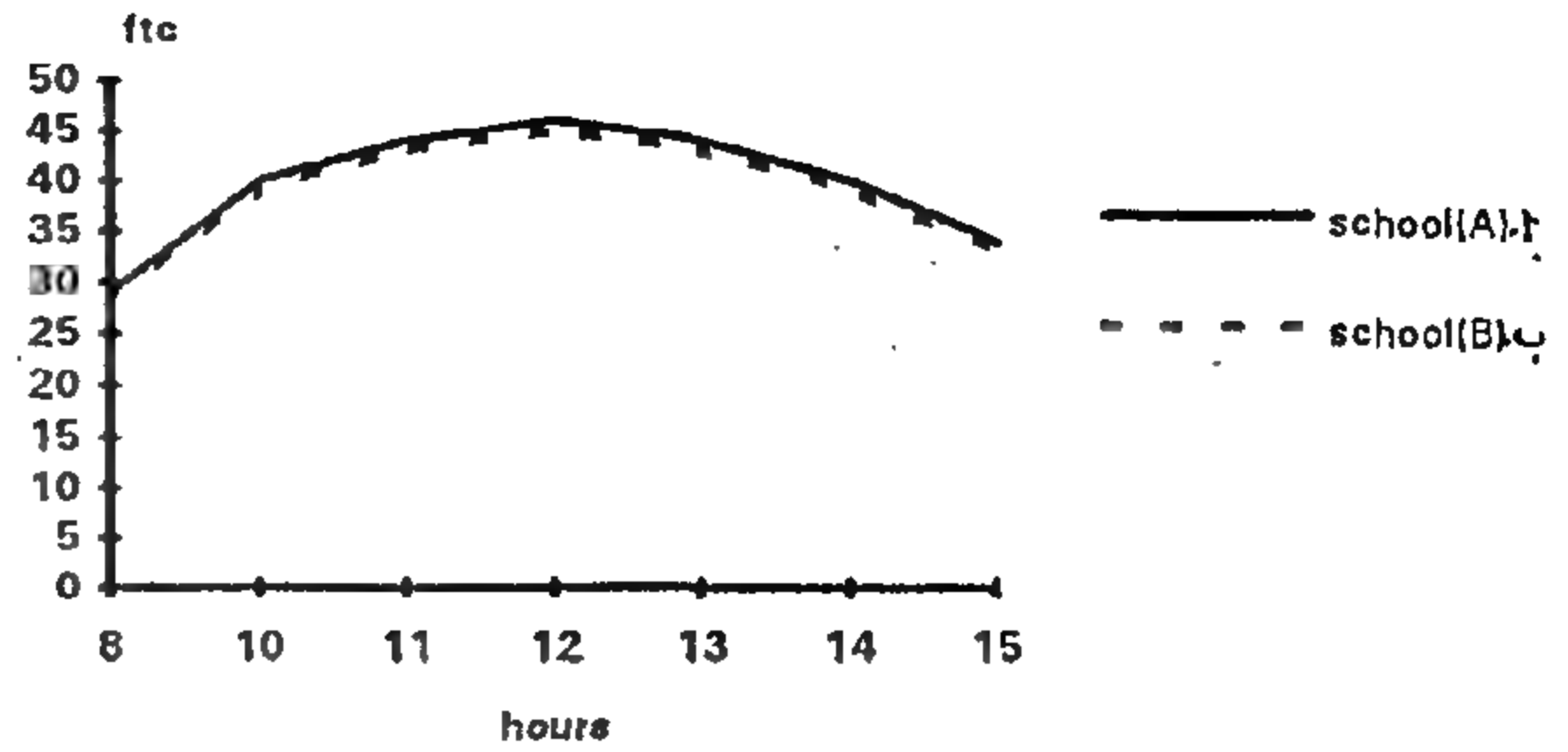
انقسمت المعالجات التصميمية إلى عدة تجارب تهدف إلى تعويض الفارق في مستوى شدة الاستضاءة نتيجة لوجود المبنى أو المباني المجاورة للفصول الدراسية وتركزت وحددت بأربع تجارب:

- ١- زيادة نسبة مساحة النوافذ المطلّة على المحيط الخارجى (المبنى المجاور) WI بنسبة ١٥% ثم بنسبة تصل إلى ٣٠% .
- ٢- زيادة نسبة مساحة النوافذ المطلّة على الممر الداخلى (مطل على الفناء الداخلى للمدرسة) W2 بنسبة ١٦% ثم بنسبة تصل إلى ٣٧% .

- ٣- زيادة معامل انعكاس الأسطح الخارجية للمبنى المجاور - أى تغيير التشطيبات الخارجية (لون أبيض).



يلاحظ من الجدول أن زيادة مساحة النوافذ المطلّة على المبنى المجاور لا تؤثر على شدة الاستضاءة الداخلية (انطباق الثلاث منحنيات).



أ - دراسة تغير الإضاءة الطبيعية فى حالة وجود أو عدم وجود مبنى مجاور للفصول الدراسية:

نسبة تغير متوسط شدة الاستضاءة فى حالة وجود أو عدم وجود مبنى مجاور	
المدرسة (أ)	فى هذه الحالة يبعد المبنى المجاور عن مبنى الفصول الدراسية مسافة ٥ أمتار. حيث أعطت نتائج القياسات انخفاض متوسط شدة الاستضاءة فى الفصل الدراسى المختار بنسبة ٢٦%
المدرسة (ب)	فى هذه الحالة يبعد المبنى المجاور عن مبنى الفصول الدراسية مسافة ٩ أمتار. حيث أعطت نتائج القياسات انخفاض متوسط شدة الاستضاءة فى الفصل الدراسى بنسبة ١٧%

ويلاحظ من النتائج السابقة أنه كلما قلت المسافة التى تفصل المبنى المجاور عن الفصول الدراسية كلما زادت نسبة

بلاحظ أن البرنامج المستخدم (AES). يستخدم الوحدات الإنجليزى (ft) - قدم -

(ftc) قدم شمعة - ١٠ لوكس

الإضاءة الداخلية.

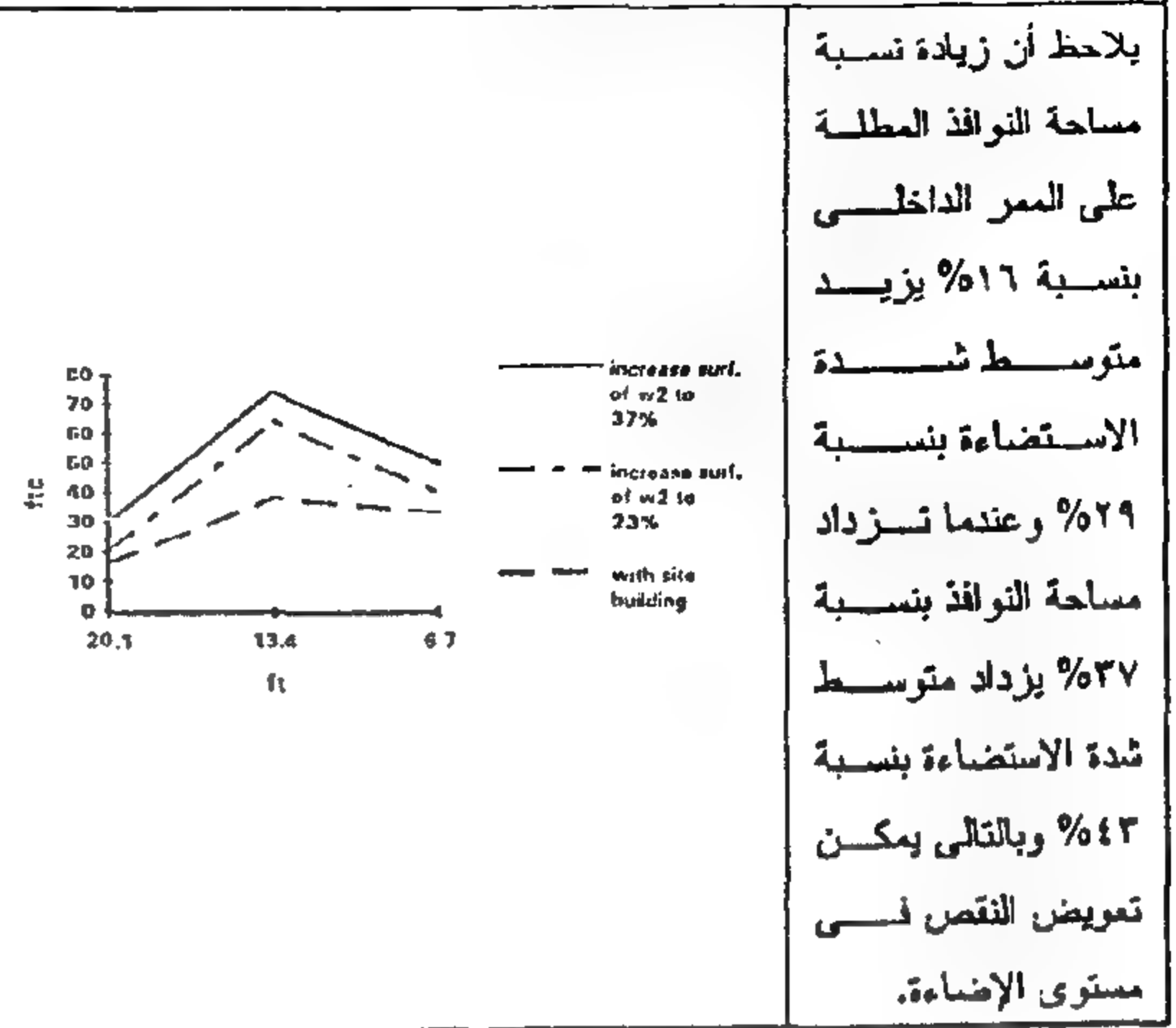
٥- النتائج والتوصيات:

- ♦ اتضح من التجارب العملية والحسابات ، أن وجود المبنى المجاور الذي تطل عليه نوافذ الفصول الدراسية له تأثير كبير في حجب كمية تعادل تقريباً ثلث كمية الإضاءة الطبيعية المفروض دخولها، حيث تدخلت الظروف والمتغيرات البيئية والواقعية المستجدة على موقع هذه المدارس في ظهور هذا العجز في شدة الاستضاءة داخل هذه الفصول الدراسية .
- ♦ لذا وجب التنبيه على مدى أهمية عنصر الإضاءة الطبيعية في العملية التصميمية للمدارس سواء تخطيطياً وتصميمياً، وذلك قبل الشروع في توقيعها وتنفيذها أو بعد تنفيذها لاعادة تكيفها مع البيئة المحيطة بها والتكوين العمراني بخصائصه الطبيعية والواقعية، من خلال محاولة التوصل لإيجاد معالجات تصميمية معمارية لحل هذه المشاكل لاستعواض الفاقد من هذه الطاقة بيئياً.
- ♦ إن زيادة مساحة النوافذ المطلّة على الممر الداخلي (فناء المدرسة) لها تأثير كبير على شدة الاستضاءة وبالتالي يمكن تعويض النقص في مستوى الإضاءة الداخلية.
- ♦ إن زيادة مساحة النوافذ المطلّة على المبنى المجاور لا تؤثر على شدة الاستضاءة الداخلية.
- ♦ إن زيادة معامل انعكاس الأسطح الخارجية للمبنى المجاور لها تأثير مقبول على شدة الاستضاءة، وبالتالي يمكن تعويض النقص في مستوى الإضاءة الداخلية.

REFERENCES

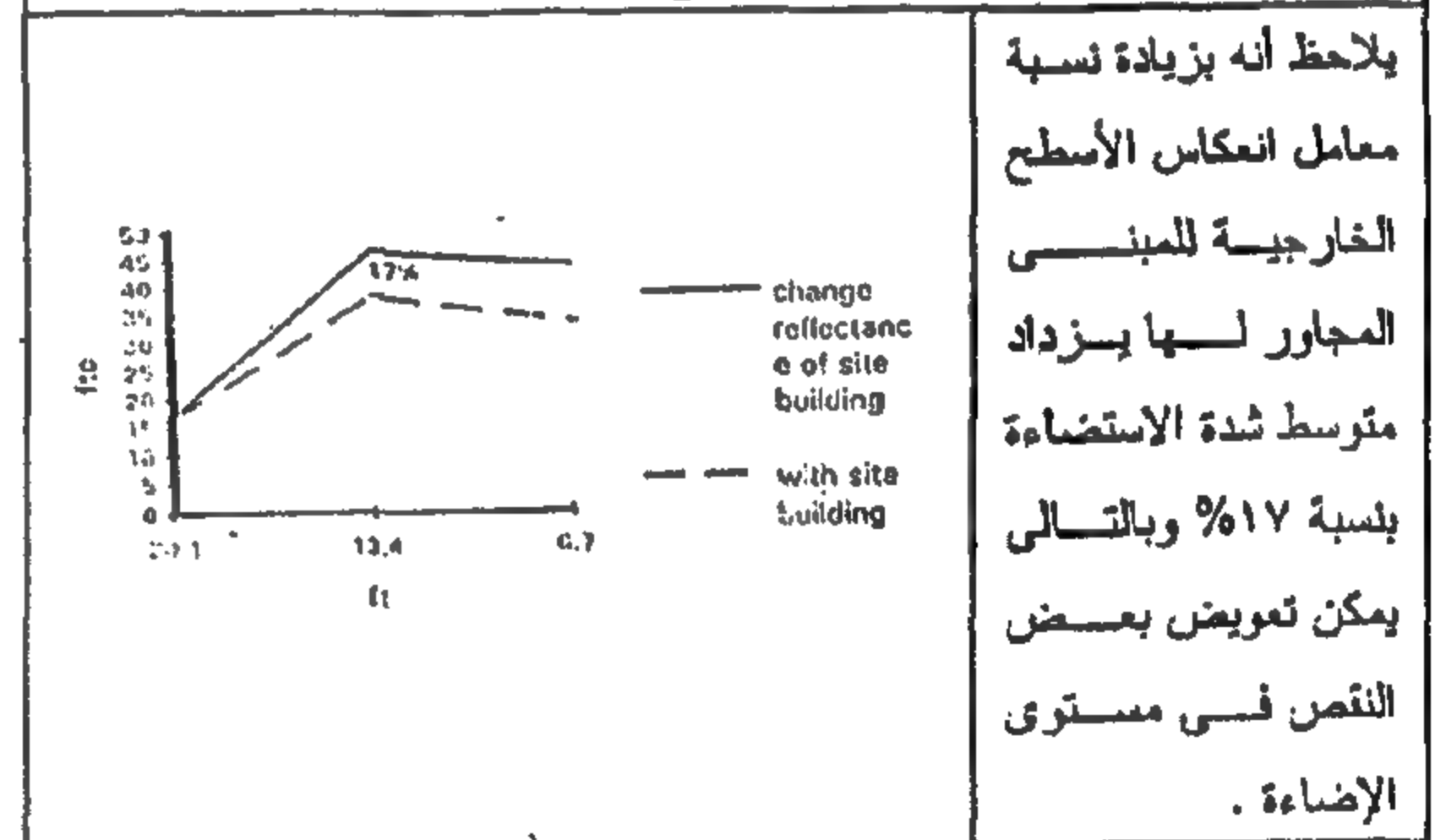
- 1- IBM Architecture & Engineering Series, Light Applications: Light, Reference Guide, SOM, 1994.
- 2- LECHNER, Norbert, "Heating, Cooling, Lighting, Design Method for Architecture", John Wiley, Sonps Inc, 1991.
- 3- Moore, Fuller, "Concepts and Practice of Architectural - Daylighting", Illustration by Gregorg Anderson, Van Nastrand Reinhold, New York 1991.
- 4- R.C. Hopkinson, and J.D. Kay, "The Lighting of Building", The Trinity Press, Worcester, London, 2972.
- 5- Robbins, Claude L., "Daylighting Design and Analysis", Van Nastrand Renhold Company, New York, 1986.

٢- زيادة نسبة مساحة النوافذ المطلّة على الممر الداخلي (W2)



يلاحظ من الجدول أن زيادة مساحة النوافذ المطلّة على الممر الداخلي (فناء المدرسة) لها تأثير كبير على شدة الاستضاءة بالتالي يمكن تعويض النقص في مستوى الإضاءة الداخلية .

٣- زيادة معامل انعكاس الأسطح الخارجية للمبنى المجاور



ويلاحظ من الجدول أن زيادة معامل انعكاس الأسطح الخارجية للمبنى المجاور لها تأثير مقبول على شدة الاستضاءة وبالتالي يمكن تعويض النقص في مستوى

مايكل جريفز وعمارة ما بعد الحداثة

أ.م.د/ حسن محمد حسن كامل*

مقدمة

تعد عمارة ما بعد الحداثة أهم وأحدث القوالب المعمارية التي تستوجب البحث والدراسة نظراً لأهميتها، حيث يمكن اعتبارها بمثابة ثورة على الأشكال المعمارية السابقة، كالتعبيرية والتكعيبية، والإنشائية والوظيفية... إلخ. التي سادت وانتشرت خلال العشرينيات، وعرفت باسم "العمارة الحديثة" إذ يرى رواد هذا الاتجاه الجديد، أن عمارة القرن العشرين Modern Architecture أهملت الجانب التعبيري للإنسان "Figurative Anthropomorphic Aspect" وأغفلت البعد الثقافي والحضاري له واهتمت بالجانب النفعي "Pragmatic Aspect".

وقد تميزت أعمال الكثيرين من المعماريين الذين اهتموا بهذا الاتجاه، ببساطة تصميماتهم والعودة إلى الأصول المعمارية السابقة "الكلاسيكية" أو غيرها، ومحاربة تجريدها وإبرازها في قالب معماري جديد. ويعد "مايكل جريفز" و"جيمس ستيرلينج" و"جيورجيو جراسي" و"تشارلز مور" و"ليون وروب كريير" أبرز أولئك المعماريين في هذا الاتجاه.

وينتقد جريفز "العمارة الحديثة" في كونها اهتمت بالجانب الوظيفي والنفعي وتعاملت مع المبنى على أنه آلة، اهتم مصمموها بإبراز تعبيرية الأشكال والمواد الهندسية على حساب الجانب التعبيري والرمزي للمبنى.

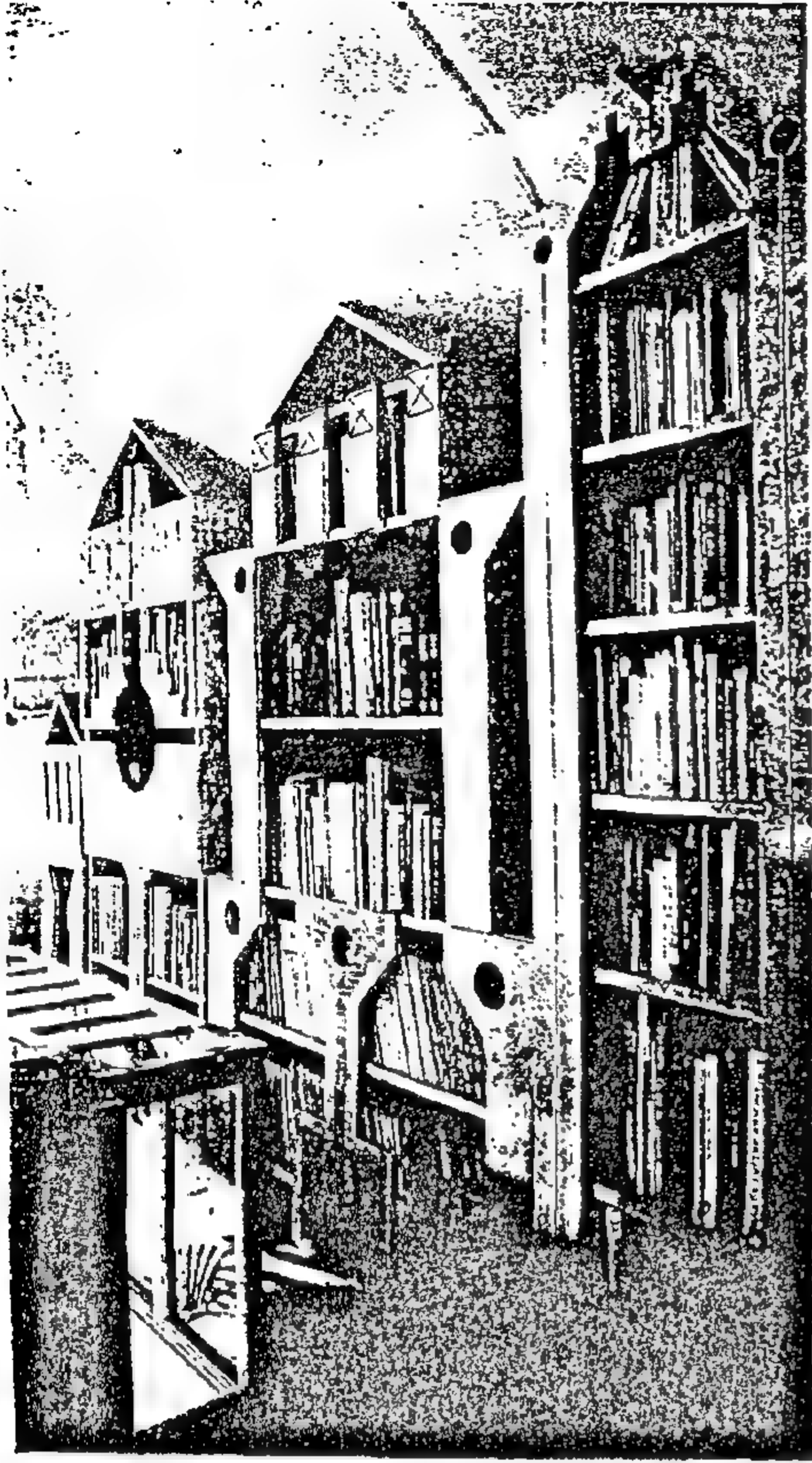
فلسفة "جريفز" في عمارة ما بعد الحداثة

The Philosophy of Graves in post Modern Architectural Aspect.

يرى مايكل جريفز أن العمارة الحديثة بكافة أشكالها حظيت باهتمام شديد بالجانب الوظيفي، على حساب الجانب التعبيري، الذي يتعلق برمزية ولغة المبنى. كما أنها بنيت على التعبير التقني "Technical Aspect" والاهتمام بداخل المبنى، والاستعارة المجازية للآلة في الشكل والتعبير، وتوظيف الأشكال الهندسية الأساسية في التصميم. ويضيف أن الجانب النفعي "Pragmatic Aspect" والذي يلبي الاحتياجات الأساسية للإنسان، والاعتبارات الفنية لكل من الوظيفة وأسلوب الإنشاء، يجب أن يقابله تفهما جيداً للمؤثرات والبواعث الثقافية والفنية الخاصة بالمجتمع، والتي

أما عن نظريته لعمارة ما بعد الحداثة، فهو يرى أنها محاولة جادة، للاهتمام بالبعد الفني والجمالي، الذي يهتم بإبراز المدلول المعنوي للإنسان وثقافته وأصوله. كما يرى أنها يجب أن تجمع كل من الشق القياسي "Standard Aspect"، الذي يهتم بوظيفة وتقنية الإنشاء، والشق الرمزي الذي يهتم بلغة التعبير الخارجي والحسي "Poetic Aspect" للمبنى.

وسوف يحاول البحث إبراز المنظور الفلسفي لعمارة ما بعد الحداثة من وجهة نظر "مايكل جريفز" كما سيتعرض بالدراسة والتحليل لأهم أعماله المعمارية التي قام بها.



الشكل يوضح تفاصيل أرفف المكتبة المعمارية بالسيماتيك هاوس ، تصميم مائل جريفز. ويلاحظ فيها أن تصميم الأجزاء الثلاثية يعكس نوعية الكتب ومحتواها العلمي. فهي بالترتيب من الداخل للخارج الجزء الإغريقي فالروماني فلي المنتصف يليهما كتب العصور الوسطى المبكرة.

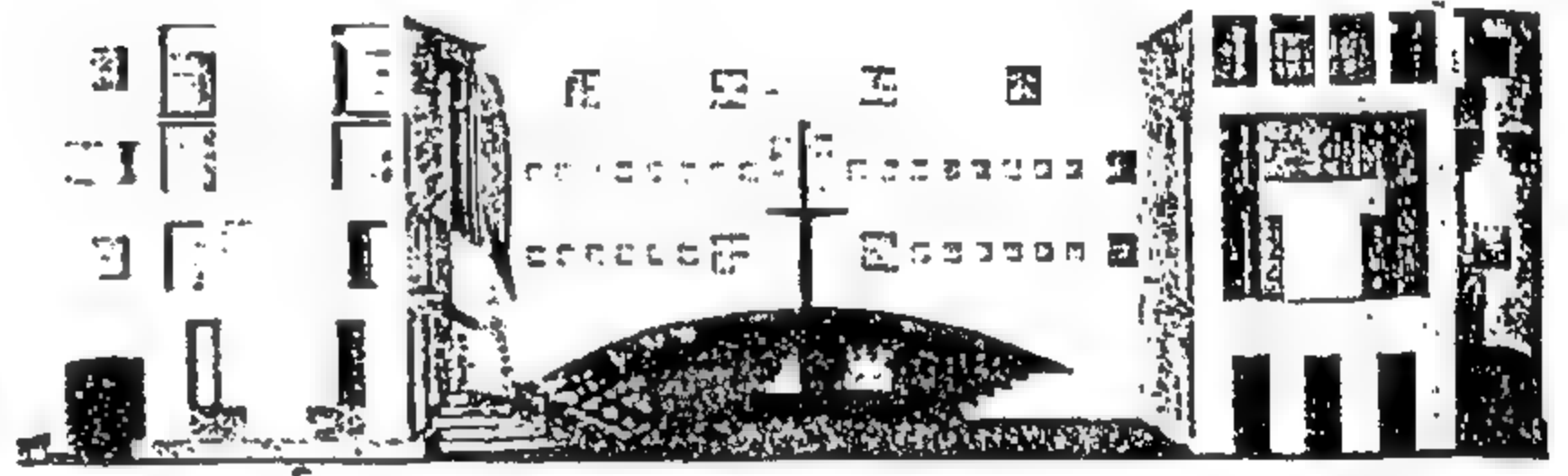
القوية التي كان لزاماً على المصمم أن يتعامل معها كالقاعة الرئيسية Main City Hall ومبنى المحكمة، وكل من الطريق الرابع والخامس Fourth & Fifth Avenue والمنزلة العام.

والمبنى في حد ذاته ترجمة مباشرة لكل من البرنامج الوظيفي والمعطيات الخاصة بالموقع من واجهات ومطلات ونقاط دخول وخروج ... الخ كما أنه يعكس محاكاته لملامح التشكيل العمراني القائم خاصة لكل من مبنى المحكمة ومبنى قاعة المدينة المشيدين على الطراز الكلاسيكي.

تكمُن في الجذور والتراث، حتى يمكن الحصول على القلب المعماري الناجح سواء في التصميم الداخلي أو الخارجي.

وفي سعيه لاستنباط قالب معماري جديد يشمل كل من الجانب الوظيفي والجانب الرمزي الذي يعبر عن كينونة الإنسان وثقافته، عاد جريفز إلى الأصول المعمارية القديمة سواء الكلاسيكية أو الرومانية أو القوطية وغيرها، وأعاد صياغتها طبقاً لمقتضيات الموقف التصميمي، في قالب جديد يناسب روح العصر سواء باستخدام المادة الإنشائية الحديثة أو باستخدام كل من الألوان والخطوط الجديدة.

وقد حظيت دراسات الموقع باهتمامه البالغ، وذلك بغرض التعرف على طبيعة العمران القائم وقيمه الثقافية والتاريخية. وباستعراض الأمثلة التالية لكل من مبنى بورتلاند الأمريكية، ومنزل "بولك" Poleck House بمدينة ورن بنيوجيرسي، وكوبري مورهد الثقافي، ومبنى السيماتييك هاوس، وتصميمات بعض قطع الأثاث يكون بوسعنا أن نفهم فلسفة وفكر مايكل جريفز وشخصيته المعمارية.



الشكل يوضح تفاصيل واجهات الكتلة السكنية بريتر ستراسي Ritterstrasse ببرلين ، تصميم روب كريب Rab Krier

أولاً: مبنى بورتلاند: Portland building

أ - الموقع:

يقع مبنى بورتلاند على مساحة ٢٠٠ قدم مربع وسط مركز مدينة بورتلاند الأمريكية. والمبنى كان ترتيبه الأول في مسابقة أقامها وأنفق عليها مجلس المدينة وهو يحتوى على مجموعة من المحلات التجارية والمكاتب الإدارية والشقق السكنية. والموقع يتأثر بمجموعة من المحددات

محلات للتسويق في الجانب الرابع، وقد استخدم المصمم اللون الأخضر في طلائها لكي تعكس علاقتها وارتباطها الوظيفي والمعنوي بسطح الأرض.

أما الجزء الأوسط من المبنى فيحتوي على جميع مكاتب خدمات المدينة، ومن ثم فقد تم تزويده بفتحات زجاجية كبيرة، الغرض منه السماح بأكبر قدر من الإضاءة الطبيعية، ولتكون بمثابة مرآة تنعكس عليها بقية أبنية المدينة وأنشطتها المختلفة.

وفيما يتعلق بالأدوار الخمسة الأخيرة من المبنى، فهي عبارة عن مجموعة من الوحدات السكنية، تم صياغتها في شكل تاج يرتكز على صفين من الأعمدة الرأسية يتوسطها المدخل الرئيسي على الطريق الخامس Fifth Avenue .

وبالنسبة لتمثال سيدة التجارة The Lady Commerce، والذي اقترح جريفر وضعه أمام أحد الفتحات الزجاجية بالواجهة الأمامية، فهو مأخوذ من شكل ختم المدينة وهو يعكس مدلولاً ثقافياً وتاريخياً عميقاً بالنسبة لسكان المدينة.

ج - التحليل البصري للمشروع:

The Visual Analysis of The Scheme

انطلاقاً من رغبة جريفر بمحاولة إبراز الإحساس الكلاسيكي للمبنى، لكي يبدو متوافقاً مع الإطار التشكيلي العام للمباني المحيطة، كمبنى المحكمة ومبنى قاعة المدينة، فقد تضمن التصميم تقسيم واجهة المبنى إلى ثلاثة أقسام أساسية: القاعدة، البدن، ثم القمة. كما لجأ المصمم إلى استخدام القياس الفخيم في الواجهات وذلك باستخدام الأعمدة الرأسية المرتفعة، وتعتمد إظهار مفتاح الحجر " Key Stone"، واهتم بإبراز شكل التاج، لتأكيد الإحساس بالسميرية. كما أنه حاول تأكيد الإحساس بثقل واستقرار الكتلة وذلك بتدريجها من أعلى لأسفل.

أما فيما يتعلق بمحاولاته في تحديث قالب التصميمي للعمارة الكلاسيكية القديمة، فقد تضمن التصميم مجموعة أخرى من الجمل التصميمية الحديثة، بالنسبة لمعالجة الخطوط والفتحات والأركان والألوان المستخدمة.



الشكل يوضح تفاصيل أحد حجرات السيمتيك هاوس. ويلاحظ فيها تفاصيل قطع الأثاث ونقوش الأرضية والسقف التي تم تصميمها على الطراز المصري القديم.

ويحيط الموقع من جهاته الأربع، أربعة شوارع، الأمامي يعرف بالطريق الخامس والخلفي يعرف بالطريق الرابع. أما الشارعان الجانبيان فأحدهما يعرف بالشارع الرئيسي Main Street، والآخر يعرف بشارع ماديسون Madison Street، وهما يستخدمان كمحاور لنقل الحركة من المنطقة المزدحمة في مقابلة المبنى، إلى منطقة المنتزه في الخلف.

ب - وصف المشروع: The Project Analysis

ويتكون المشروع من ثلاثة أقسام أساسية، الجزء الأول يشمل قاعدة المبنى، وهي تضم جميع المكاتب ذات الصلة المباشرة بالجمهور. وقد روعي في تصميمها أن تعكس علاقتها بالشوارع المحيطة، لذا فقد اشتملت من جوانبها الثلاثة على ممرات وشرفات مفتوحة Loggia، وعلى

أما بخصوص معالجة الفتحات فنجد أنه قد استخدم الفتحات المربعة في خلق إيقاع رأسى مرة، وأفقى مرة أخرى وذلك في محاولة لإبراز الإحساس بالتباين والتوافق في واجهات المبنى .

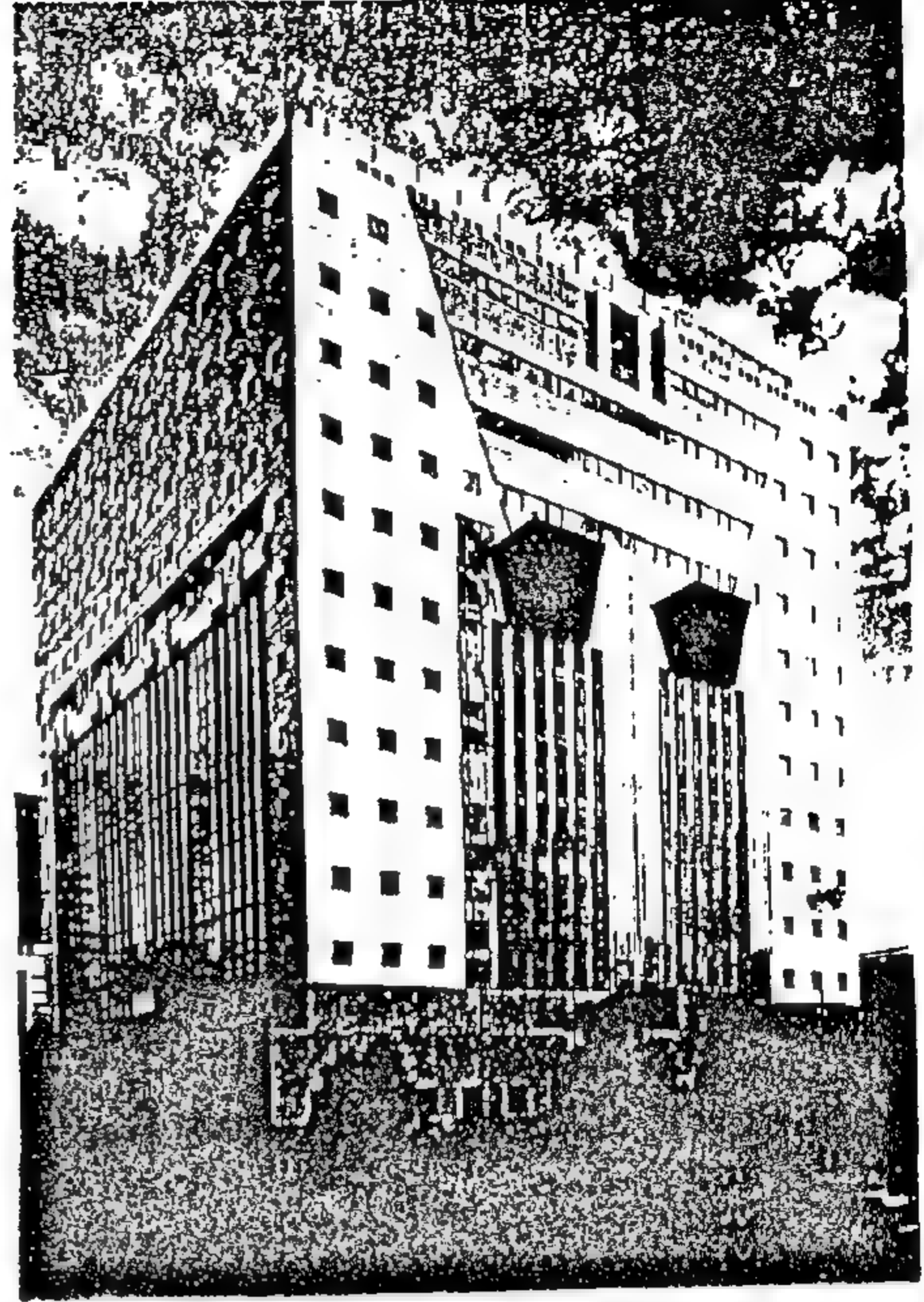
وفيما يتعلق بمعالجة الأركان، فنجد أنه قد استخدم الأسطح الحادة المقطوعة الزوايا بالنسبة للأركان أو الأجزاء البارزة المائلة فوق المدخل، حتى يعطى إحساساً بالرصانة والاستقرار كما نجد أنه حرص على إبراز علاقة المصمت بالمفرغ بشكل جذاب، ولا سيما بالنسبة لأركان الكتلة، التي تكاد ترى صماء بالنسبة للفتحات الزجاجية التي بينها.

وبالنسبة لاستخدام الألوان، فنرى أنه قد استطاع توظيفها بشكل واع وجذاب، لمحاولة إبراز العناصر والمساحات والأجزاء المختلفة وظيفياً وإنشائياً، فالأصفر تم استخدامه كلون عام مهيمن للكتلة، والأخضر تم استخدامه في القاعدة لإضفاء الإحساس بالتجانس بينها وبين الطبيعة، أما البنى القائم فاستخدم في الأعمدة لإبرازها كعناصر إنشائية حاملة. من ثم فالألوان تم توظيفها على نحو يعنى فهم المنطق الإنشائي والوظيفي المستخدم، سواء بالنسبة لمنهج تركيب أجزاء الكتلة أو بالنسبة لفاعلية العناصر الإنشائية المستخدمة في التشكيل.

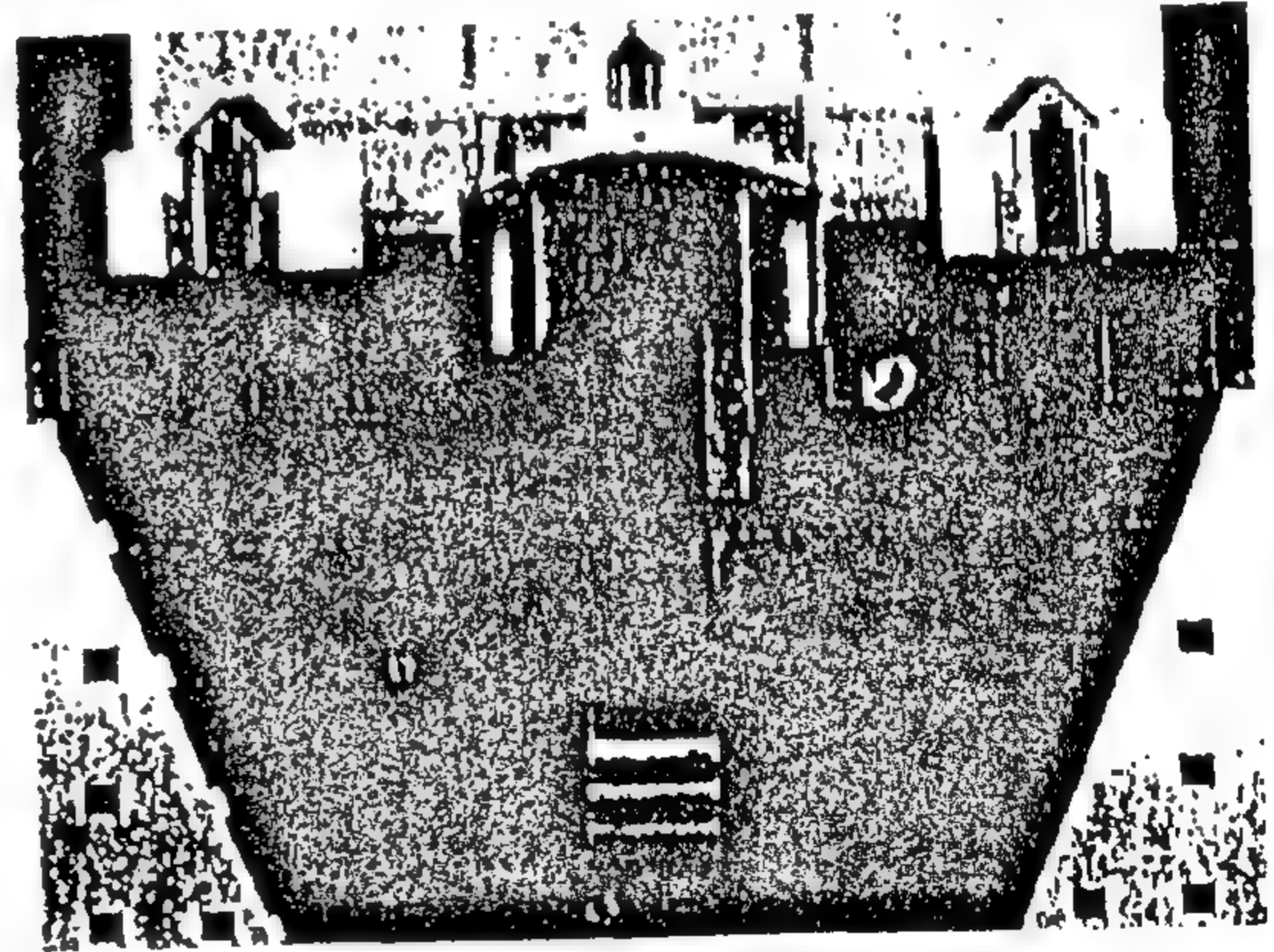
وأخيراً يمكن الإشارة إلى أن التشكيل العام لمبنى بورتلاند، يبدو بسيطاً تتسم جميع عناصره الإنشائية بالصراحة والوضوح، حيث تظهر الأعمدة مع الأركان في الواجهات كعناصر حاملة لبقية المنشأ، كما أن شكل الكتلة يبدو تراكمياً من أعلى لأسفل، حيث تبرز القاعدة على وجه الخصوص بشكل لافت للنظر ومقنع للعين، يؤكد فهم المصمم لفاعلية الأجزاء وأوزانها البصرية.

ثانياً: مبنى بولك السكنى: Second Poleck House

يقع المبنى على موقع متدرج ومائل مغطى بالأشجار في منطقة ورن بنيوجيرسى. من ثم فقد كان لزاماً على "جريفز"



لقطة منظورية لمجسم مبنى بورتلاند تم التقاطها من جهة الطريق الخامس Fifth Avenue، وهي تظهر تفاصيل كتلة المبنى .



الشكل يوضح تفصيل تشكيلي في قمة المبنى.

فبالنسبة للخطوط نجد أنه تعمد استخدام الرأسية بشيوع، سواء في مجموعات الأعمدة ومصنفات الشبابيك، أو في فتحات الشبابيك الزجاجية، وذلك لمحاولة تأكيد وإبراز رأسية الكتلة.

كما نجد أنه قد استخدم الخطوط الأفقية والمائلة أيضاً في تشكيل جزء التاج، وذلك في محاولة لإبراز التباين والحيوية والإثارة.

والمبنى يمكن دخوله من الواجهة الشمالية من الدور السفلى، أو من الدور الرئيسى بواسطة المدخل الجانبى المطل على الفناء الخارجى الذى يستخدم كموقف خاص لسيارات المنزل.

ويتكون تصميم المنزل من جزئين. الجزء الرئيسى ويشمل فراغات المعيشة والنوم، والجزء الخلفى يشمل الإيوان الخاص بالذاكرة " Study Pavilion " وهو يشبه فى شكله شكل مفتاح الحجر " Key Stone " ، ويبدو كأنه مرفوع من مكانه بالواجهة الأمامية، وموضوع فى خلفية التشكيل، وبهذا التصرف يمكن القول أن مايكل استطاع أن يحقق فكرة الحذف والإضافة Addition & Subtraction فى عملية تشكيل المبنى. أما فيما يتعلق بالتصميم الداخلى لفراغات المبنى، فسوف نجد أن مايكل قد استخدم الأشكال الهندسية كالمربع والمستطيل، وذلك لإضفاء الصراحة على تصميم المبنى. كما جاء قراره باستخدام الدائرة عند بنى السلم موقفاً، وذلك بهدف التأكيد على موقعه، كعنصر أساسى للحركة داخل المبنى.

ج - التحليل البصرى للمشروع:

The Visual Analysis of the Scheme

تميز تصميم مبنى بولك بالترابط والثراء الفنى، حيث استخدم مايكل كل من الخطوط والمسطحات والإيقاع والألوان والنسب بذكاء بالغ، فى خلق تشكيل معمارى غنى بالقيم الجمالية.

فبالنسبة للخطوط نجد أنه قد استخدم الخطوط الأفقية المتوازية، فى الجزء السفلى من المبنى، وذلك لخلق الإحساس بالرصانة والثبات، لمقاومة الأحمال الواقعة عليه. كما نجده وقد نعد استخدام الخطوط الرأسية معها، لخلق مواقف تشكيلية أخرى يسودها الإحساس بالإثارة والحيوية.

وقد لعبت التجاويف المستقيمة الغاطسة، ذات اللون البنى القاتم، فى جزء قاعدة المبنى، دوراً بارزاً فى تأكيد

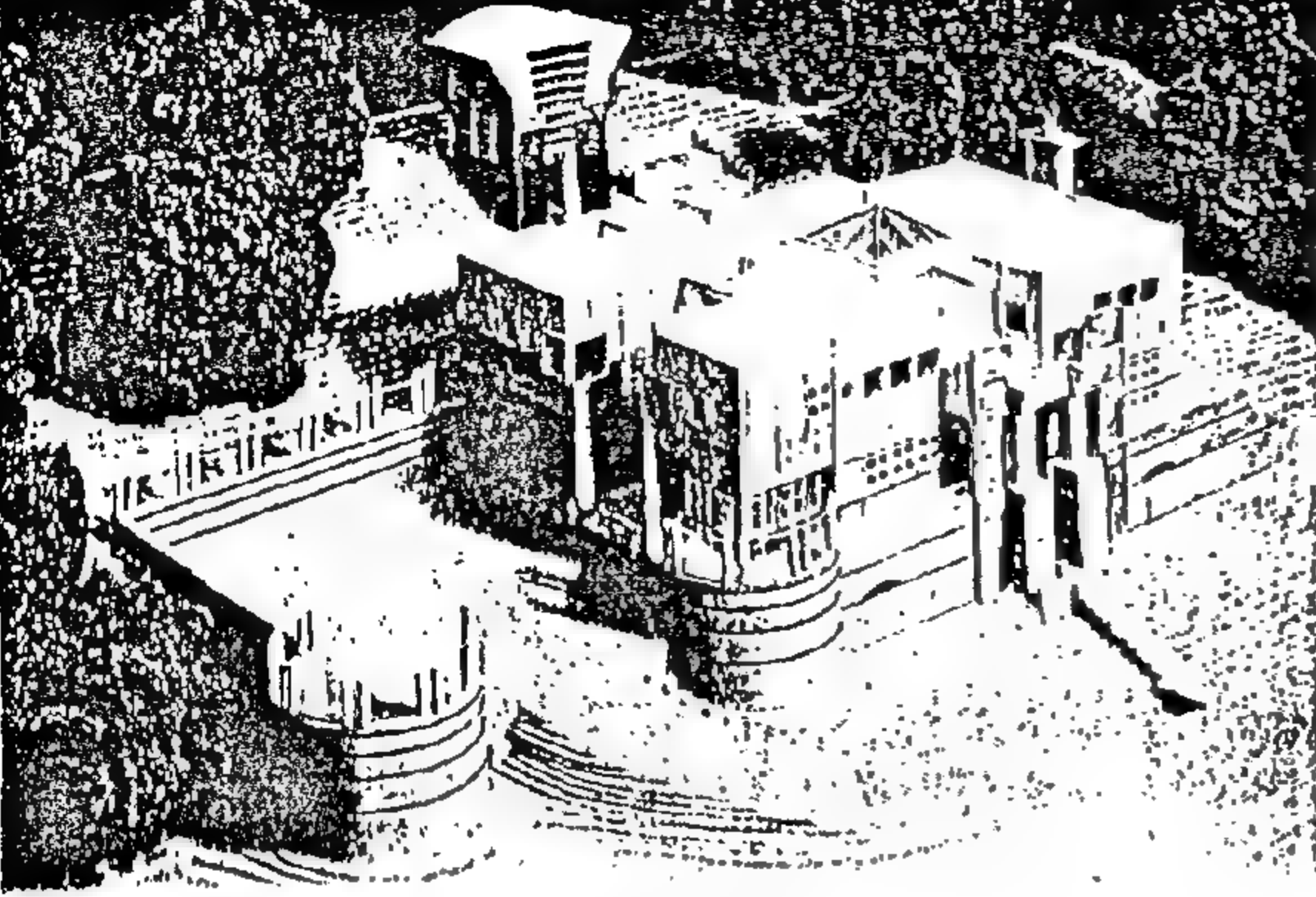
أن يتعامل مع هذه المعطيات بذكاء ووعى نظراً لحساسية التشكيل الطبيعى للأرض.

فبالنسبة لمشكلة الوصول إلى المبنى على الأرض المنحدرة، نجد أن " جريفز " استطاع حلها بعمل مجموعة من الممرات " الزجاجية " الشكل لكى تتناسب وشكل خطوط الكنتور بدءاً من البوابة الخارجية حتى مدخل المنزل. كما أنه حرص على استخدام الأشجار فى الموقع العام بشكل متوازن، يحقق سيادة وسيطرة كتلة المشروع، ويعطى نوعاً من الاستمرارية والتوافق مع الطبيعة المحيطة. وفيما يتعلق بتنسيق الموقع، نجد أنه قد استخدم الخطوط المنحنية مع كل من الخطوط المنكسرة والمستقيمة وذلك لإيجاد الإحساس بالتباين والإثارة. كما نجده قد استخدم الألوان الدافئة الساخنة كالبرتقالى والأصفر لتعطى الإحساس بالتجانس والتوافق مع ألوان الطبيعة، التى يسودها الأخضر والبنى القاتم.

ومن الظواهر الجديرة بالملاحظة فى علاقة المبنى بالموقع، حالة التغير الواضح فى خصائصه البصرية بين الفصول المختلفة، فبينما نجده يبدو زاهياً بألوانه الدافئة، ومتبائناً مع اللون الأبيض الناصع للثلوج فى فصل الشتاء نجده يظهر متجانساً مع ألوان الطبيعة المحيطة، حيث تتوافق ألوانه الساخنة مع اللون الأخضر الذى يسود الموقع فى فصل الصيف.

ب - وصف المشروع: The Scheme description

يتكون المشروع من ثلاثة طوابق كما هو واضح بالواجهة الأمامية. الدور السفلى يستغل كبديروم، يليه الطابق الأرضى ويستخدم كمعيشة، ويسمى بـ Piana Nobile، ثم ينتهى بالدور العلوى "Attic" والذى توجد فيه أجنحة النوم. وتصميم المبنى يعكس ميول المصمم ورغبته فى إبراز الإحساس الكلاسيكى، حيث تبدو كتلة المبنى بقاعدة، يعلوها البدن وتنتهى أعلى بالقمة عند مفتاح الحائط، Key Stone.



الشكل يوضح جزء إيوان المذاكرة Study pavion في خلفية المبنى. وهو يبدو في تصميمه كشكل مفتاح العقد Key Stone.

ثالثاً: كوبرى ومركز "فارجو مورهد الثقافى" "Fargo-Moorhead" Cultural Center Bridge

أ - الموقع:

يقع كوبرى "فارجو - مورهد" بين مدينتين متجاورتين، يحملان كلا الاسمين السابقين، فى شمال داكوتا ومينيسوتا، ويفصل بينهما نهر يسمى النهر الأحمر . وقد تم التفكير فى إعادة بناء الكوبرى القائم، واستبداله بأخر يعمل كعنصر ربط مادي بين المدينتين. وكمنشأة ثقافية بينهما.

ب- وصف المشروع: The Scheme description

تضمن مقترح مايكل جريفز، عمل ممر يربط المدينتين فوق النهر . وقد اشتمل التصميم على متحف للفن فى منتصف التشكيل، فوق الكوبرى، يقع على أحد جوانبه من الجهة الشرقية متحف للتاريخ وقاعة محاضرات، أما الجانب الآخر الغربى فيقع فيه الجزء الآخر من المشروع، ويشمل صالة استماع موسيقى ومحطة للإرسال الإذاعى والتليفزيونى.

وتفصيلاً، وباستعراض تصميم المشروع، فيمكن القول أن كتلة متحف الفن، والتي تقع فى منتصف التشكيل على مجرى النهر، صممت بشكل صوبية زجاجية Green House، يعكس شكلها التعبيري والرمزي نوعية الفنون والمعروضات التى يضمها ذلك المتحف، والتى بدورها تعبر عن أصل المجتمع وثقافته وتاريخه.

الإحساس بالاستقرار والقوة، كما كان لابتعاده وتجنبه استخدام البروزات النحيفة الهشة، كمظلات الشبائيك والدروات مثلاً، أثراً بالغاً فى بناء تشكيل بصري رصين.

أما استخدامه لشكل الحاجب المشقوق "Eye Brow" فى قاعدة المبنى، فقد كان موقفاً حيث أثار الإحساس بالحيوية Vitality وجذب الانتباه.

وفيما يتعلق بأسلوب معالجة النهايات المحددة للأسطح والحجوم والتي استخدمت فيها الألوان المتباينة لإبرازها وإظهارها، سواء فى قمة المبنى، أو عند نهايات أعمدة المدخل من أعلى، فيمكن القول إن هذا الأسلوب أسهم إسهاماً كبيراً فى إبراز علاقة التباين بين هذه المسطحات. كما كان لأسلوب معالجة زوايا الكتلة التى تتسم بالحواف الحادة والأحرف Sharp Cut edges المقطوعة واستخدام الألوان المتباينة فى عناصر كتلة المبنى، أثراً بالغاً فى إبراز جمال علاقة الأسطح ببعضها البعض.

وقد كان لاستخدام العناصر الرأسية Verticality وللمقياس الفخم Monumintality، أثراً واضحاً فى إظهار الإحساس بالفخامة وقوة المدخل.

وبخصوص أسلوب معالجة إيقاع الفتحات فى المبنى، فسوف نجد أن مايكل قد استخدم الإيقاع الأفقى فى تشكيل مصفوفات الواجهة الأمامية وذلك بغرض تأكيد أفقية الكتلة. كما نجده وقد لجأ إلى التغيير والانتقال إلى الإيقاع الرأسى فى الواجهة الجانبية، وذلك لمحاولة كسر حده الملل Monotony. وقد كان لاستخدام شكل المربع فى تقسيمات المسطح العلوى للكتلة، وإعادة استخدامه بمقاسات أصغر فى فتحات جزء قاعدة المبنى أثراً شديداً فى بناء الإحساس بالترابط والتباين والوحدة. كما كان لاستخدام الإيقاع المتمثل حول المدخل، والواضح فى تأثير مصفوفة الشبائيك الثلاثية أعلى المدخل، أثراً بالغاً فى خلق إحساس قوى بتأكيد المدخل.

أما فيما يتعلق بكتلة المشروع، والتي تقع في الجانب الشرقي من التشكيل، فقد تضمن تصميمها مجموعة من المعارض، تدور حول قاعة محاضرات دائرية الشكل. أما الكتلة الغربية من المشروع والتي تشمل صالة الاستماع الموسيقي ومبنى الإذاعة والتلفزيون فقد تضمن المقترح أن يكون لها مدخلان يحصران قاعة الموسيقى، وذلك لمواجهة طلب الانتظار المتزايد أمام المبنى

ج- التحليل المعماري والبصري للمشروع

The Architectural & Visual Analysis of the Scheme.

بالنظر إلى فكرة المشروع نجد أن تصميم الكتلة روعي فيه ظروف الموقع والاعتبارات الطبوغرافية المطلوبة، حيث الحاجة الأساسية إلى ربط كل من المدينتين عبر النهر الفاصل بينهما. ومن ثم فقد تضمنت الفكرة عمل كتلتين، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، يربطهما كتلة متحف الفن فوق النهر.

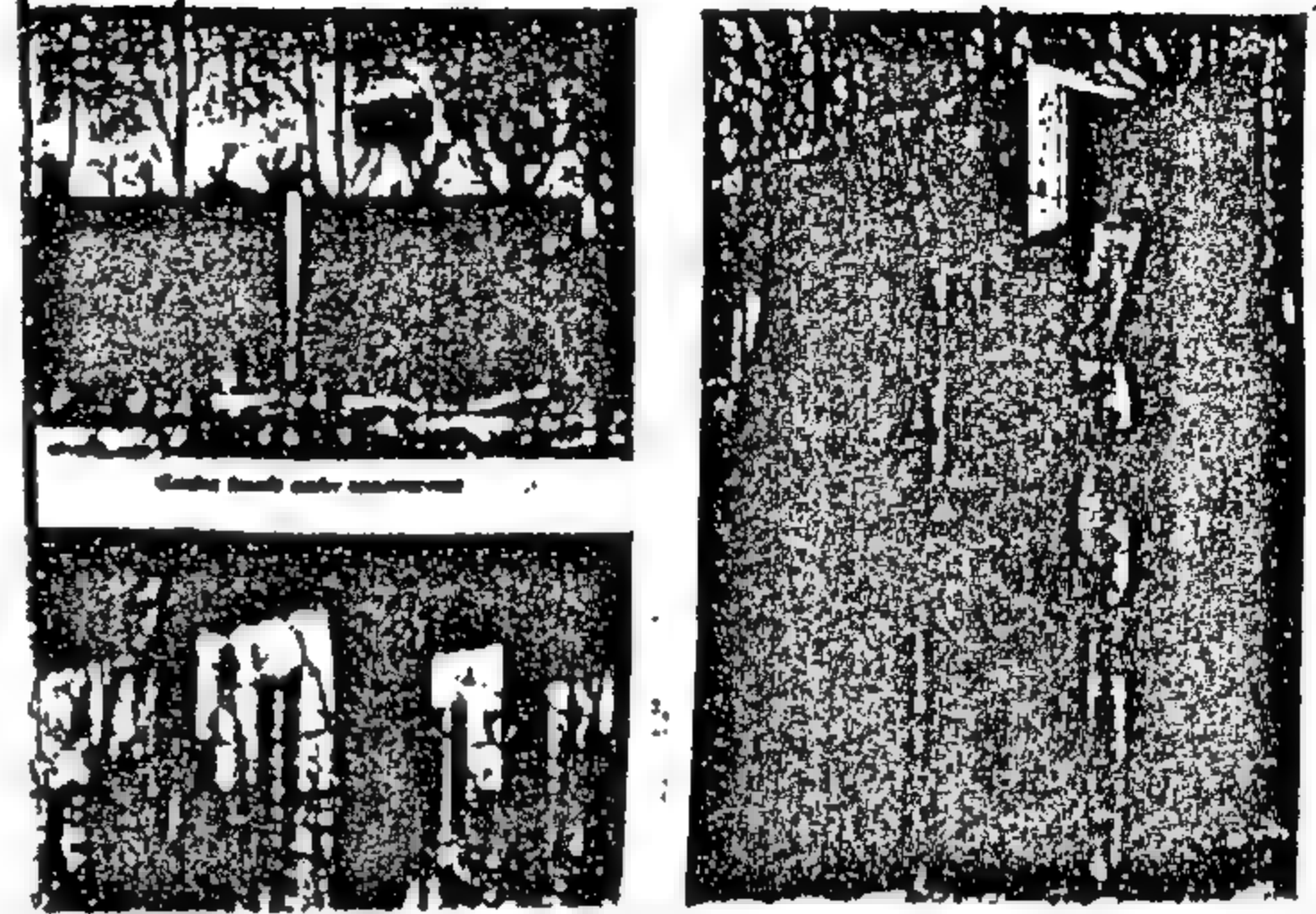
وعن تشكيل واجهات المشروع، فيمكن القول إن مايكل قد استخدم السيمترية في تشكيل منطقة محور الكتلة، التي تضم متحف الفن ولكن بشكل غير مطلق، حيث نجد أنه قد تعمد تكرار القبو النصف دائري على يسار محور التشكيل، وذلك للحيلولة دون الإحساس بتماثل التكوينات والعناصر المعمارية التي تضمنها مركز هذا التشكيل. كما نجد أنه قد فعل نفس الشيء في الواجهة الغربية أيضا.

وفيما يتعلق برغبة جريفز في إبراز الإحساس الكلاسيكي في التكوين نجد أن التصميم قد تضمن نوعا من الوحدة والتتابع الرأسى من القاعدة إلى القمة. حيث اعتبر النهر بمثابة قاعدة التشكيل ومعبر السيارات وممر المشاة والمستوى الأول من الكوبرى على أنه البدن، أما متحف الفن فقد عومل على أنه قمة التشكيل Attic.

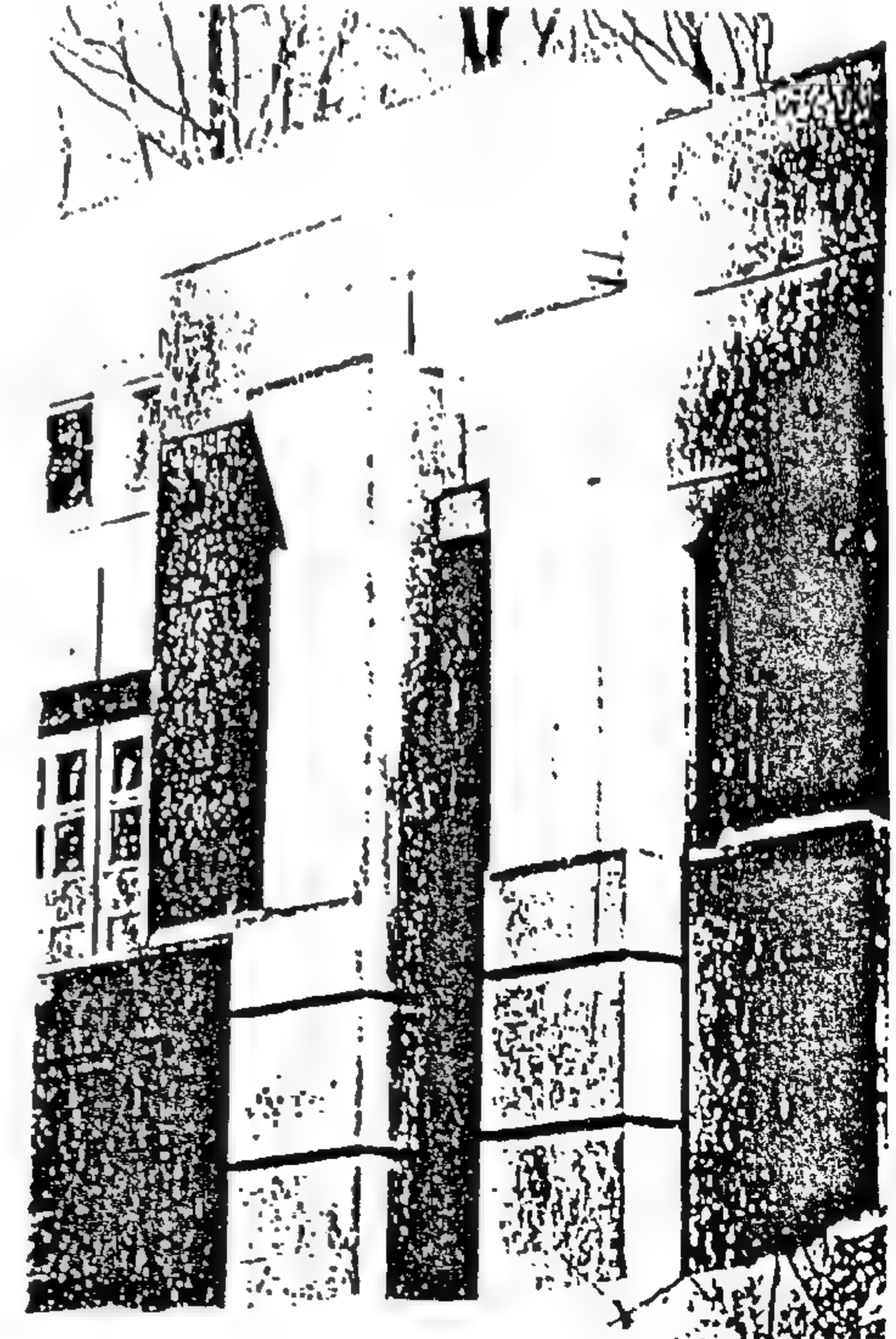
وعن أسلوب معالجة الكتلة من الخارج نجد أن مايكل قد مال إلى منطق تركيب الكتلة أو منطق التشكيل التركيبي The Architectonic Form. كما نجد أنه قد بالغ في



Overhead photograph, view from the street

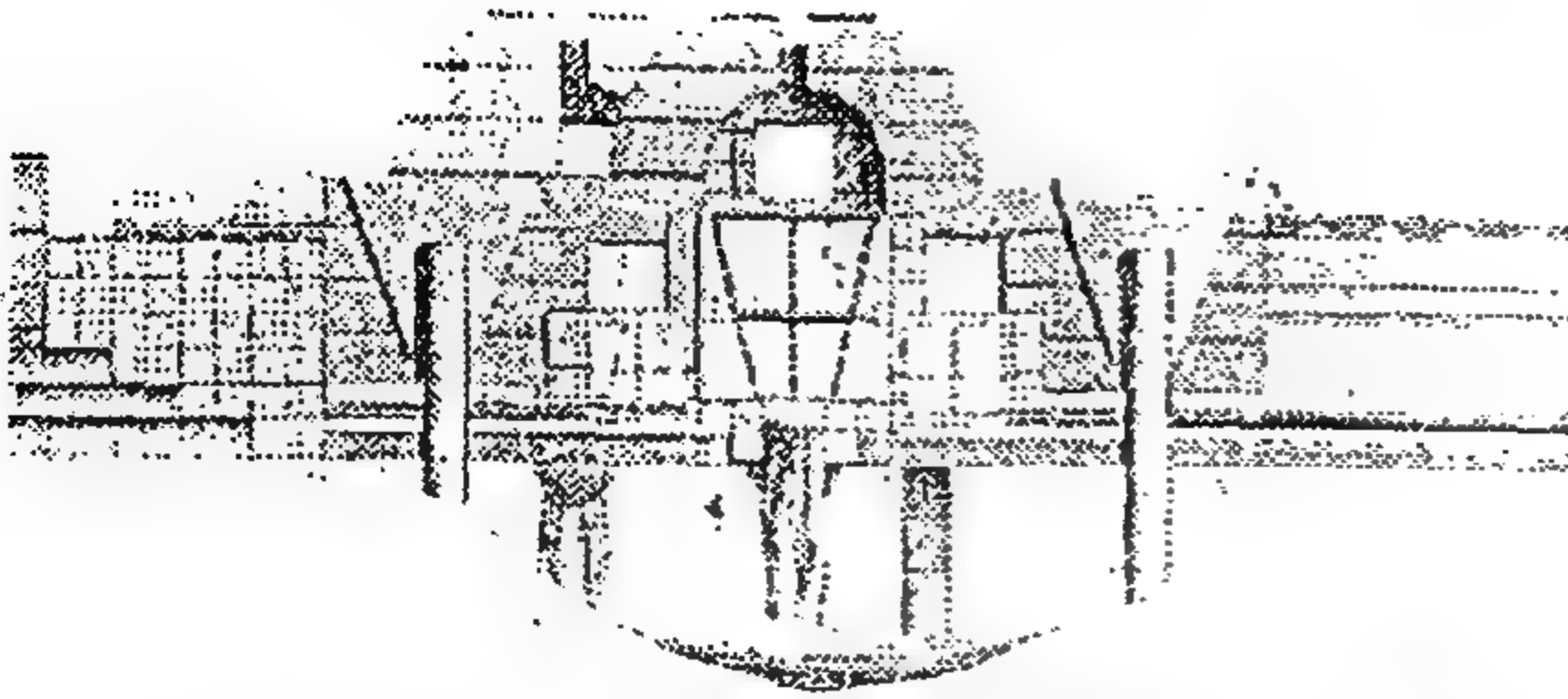


تفاصيل المدخل الرئيسى وكل من الواجهة الجانبية والخلفية لمبنى بولميك . وفيه استخدم المصمم درجات البنى والأصفر لتحديد المسطحات والحجوم.

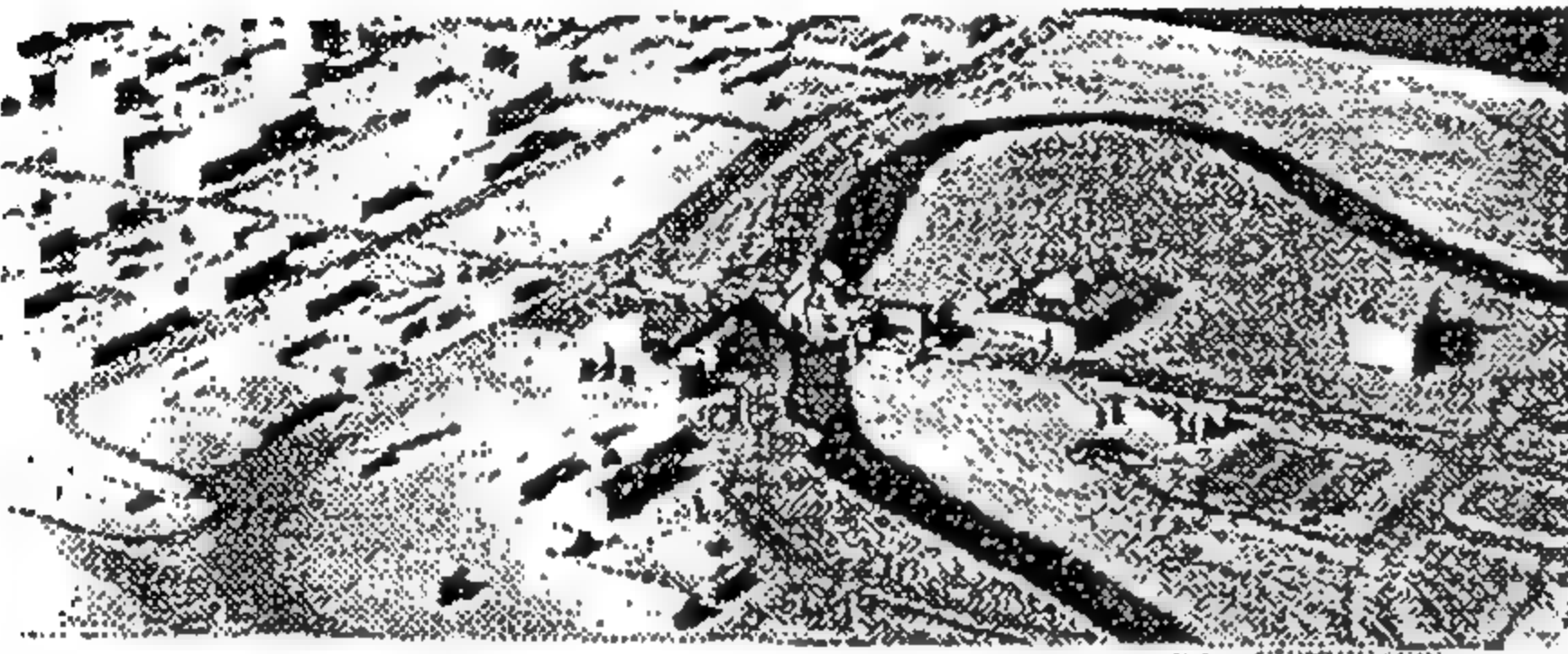


الشكل يوضح التفاصيل الإنشائية للمدخل الرئيسى.

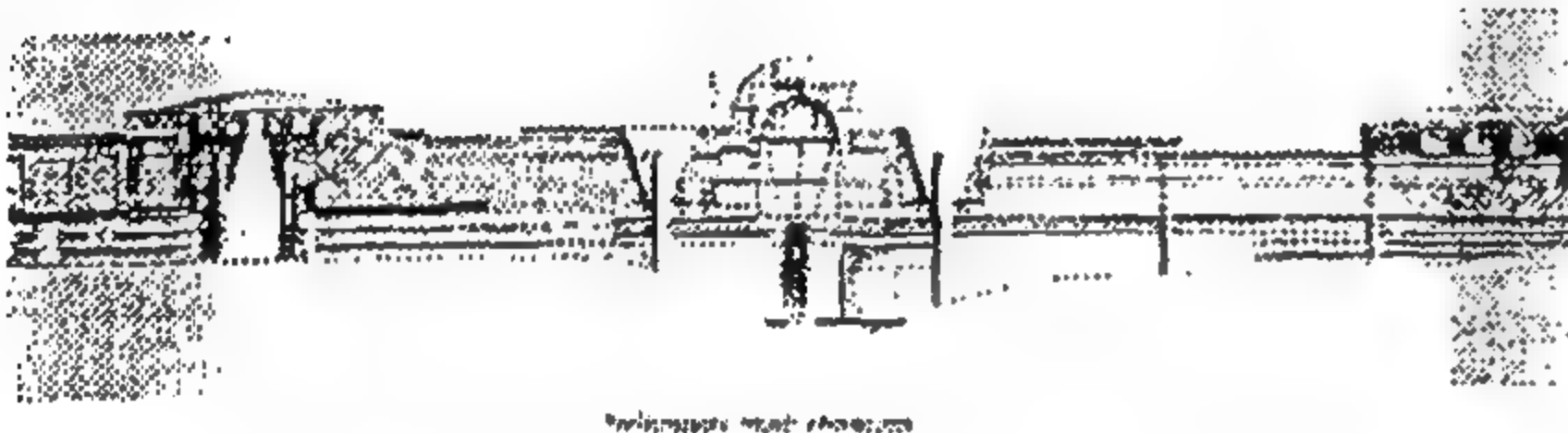
Fargo-Moorhead Cultural Center Bridge
Fargo, North Dakota and Moorhead, Minnesota



تصيلة في كتلة متحف الفن التي تمر فوق النهر الأحمر.



منظر عام لكتلة المبنى فوق مجرى النهر الأحمر.



الواجهة الجنوبية للمركز.

وبالنسبة لفلسفته وأفكاره الرمزية التي تضمنها تصميم المشروع، نجد أن مايكل قد حاول ربط كل من مدينتي "فارجو ومورهد" معنويا ورمزيا وذلك بواسطة تفريغ مفتاح الحجر Key Stone الذي يمثل محور الكتلة وذلك عن طريق عمل فتحة مربعة مفتوحة من اتجاه الشمال والجنوب. كما أن فكرته تضمنت عمل شلال للمياه في قاعدة التشكيل يصب ماؤه في النهر بعد رفعه لأعلى بواسطة مروحة هواء، تظهر في الواجهة الأمامية كعنصر معماري وتاريخي هام. وبهذا يكون مايكل قد نجح في أن

استخدام الخطوط الأفقية، وذلك بهدف ربط أجزاء المشروع مع بعضها البعض، وفراة قد استخدم العناصر الرأسية كنقاط ارتكاز، وكفواصل حول العناصر الهامة التي يراد إظهارها في الكتلة.

وبخصوص الأشكال والحجوم التي تضمنتها الواجهات، فسوف نجد أن مايكل قد مال إلى استخدام الأشكال والحجوم الهندسية الأساسية الدائرية والمخروطية والمربعة.

وتأكيدا لرغبته في إبراز ديناميكية الواجهة الجنوبية، وإظهارها بمنطق إنشائي واضح، يظهر فيه الجزء الحامل والمحمول بوضوح، فقد استخدم مايكل الشكل المخروطي في قمة الأعمدة الدائرية، ليؤكد قدرتهما وفاعليتهما في حمل القبو الدائري في مركز التشكيل.

أما فيما يتعلق بأسلوب معالجات نهايات الكتل في التشكيل. نجد أن مايكل قد استخدم الكتل الحادة المقطوعة الزوايا، وذلك لإثارة الإحساس بالتباين بينها وبين الخطوط المنحنية في التشكيل، كما يرى ذلك في معظم واجهات المشروع.

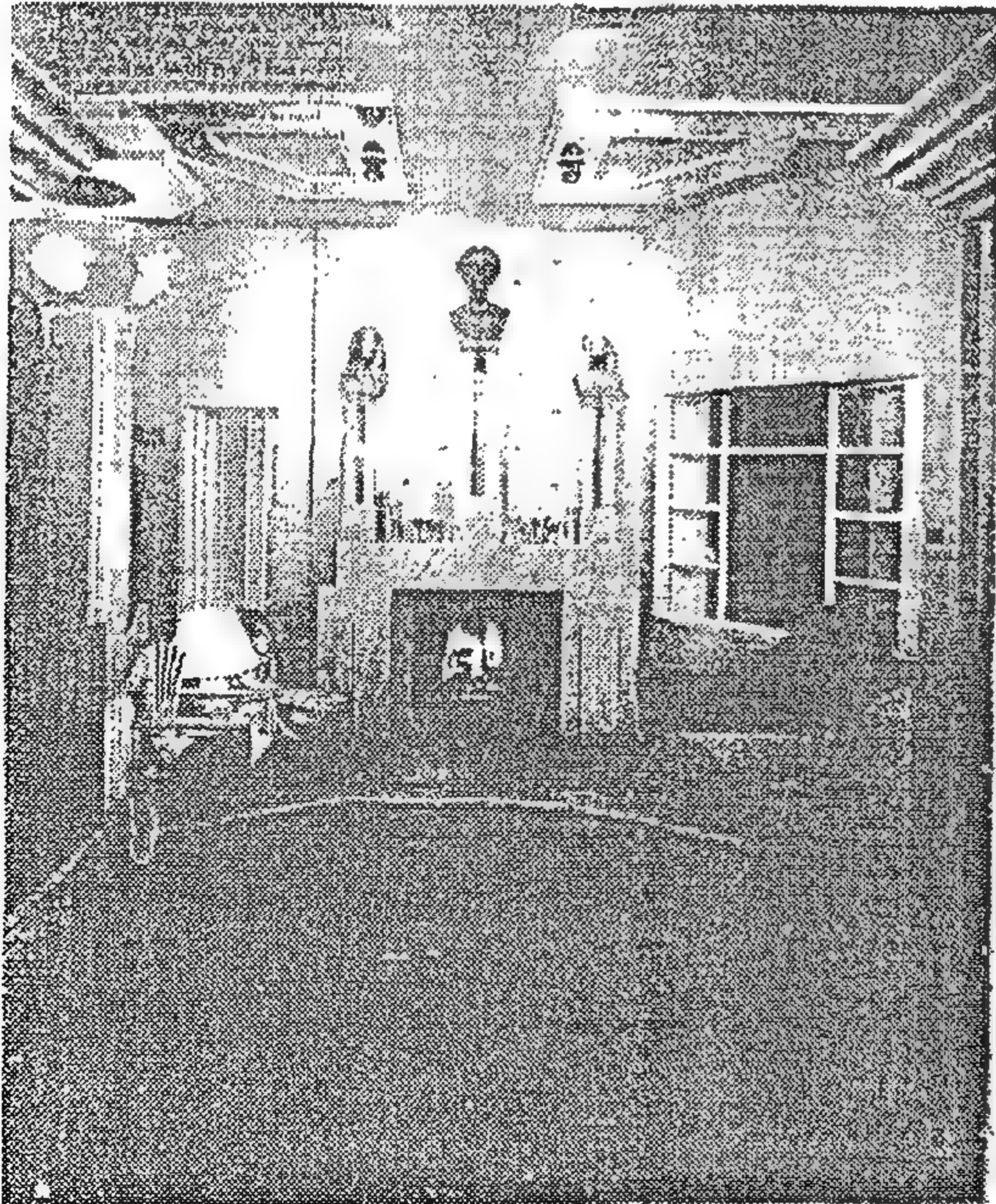
وعن علاقة المصمت بالمفرغ نجد أن المصمم قد مال إلى محاولة إبراز الإحساس بسيطرة الكتل الصماء على المسطحات الزجاجية، وذلك لإظهار الإحساس برصانة وتقل التشكيل. كما أنه قد استخدم التشكيلات المصمتة المدرجة والتقسيم الحجاري في الواجهات لتأكيد هذا الإحساس.

وفيما يختص برغبة مايكل في تأكيد مركز التشكيل، نجد أنه قد استخدم القبو النصف دائري، الذي يتوسطه الفتحة المربعة، وذلك لتأكيد وتوضيح مركز الكتلة.

وعن توجهه في استخدام الخطوط، نجد أنه قد استخدم الخطوط الرفيعة الرقيقة في تقسيمات عرايس البياض، وإطارات النوافذ والمقبض المعدني للكوبري، وذلك بهدف إثارة علاقة التباين بين هذه الخطوط والمسطحات الصماء الواسعة.

الإطار فسوف يتعرض التحليل بالنقد إلى حجرة فصل الربيع Spring room وركن المدفأة الواقع في صدارة هذه الحجرة كجزء وكنموذج من أعماله وتصميماته الكثيرة في هذا المبنى، والتي تضمنت إلى جانب تصميم هذه الحجرة أعمال التصميمات الداخلية لكل من الحجرة المصرية وحجرة الطعام الصيفية والمطبخ الهندي وركن المكتبة.

وبداية وفي إطار تحليل ركن التدفئة في حجرة الربيع Spring room يمكن الإشارة أن مايكل استخدم السيمترية بشكل مطلق في تصميم هذه القطعة، كما أن تصميمها تم على الطراز الكلاسيكي، حيث تم تقسيم الشكل إلى ثلاثة أجزاء وهي بالتدرج من أسفل القاعدة ثم البدن، يعلوهما القمة، وقد استخدمت الألوان بشكل لافت للنظر في توضيح هذه العناصر . حيث طليت القاعدة باللون البني الغامق، والبدن والقمة باللون الأصفر الذهبي، وذلك لإظهار علاقة الجزء الحامل بالمحمول . كما وضع التوجه الكلاسيكي في تصميم العمود الذي يقع في الجانب الأيسر من الفراغ.



منظور داخلي في حجرة الربيع في مبنى السيماتيک هاوس ، يظهر فيه ركن المدفأة في صدارة الحائط المقابل.

يعكس بشكل تطبيقي ورمزي طبيعة المجتمع المجاور وثقافته.

وأخيرا بالنسبة لأسلوب استخدام الألوان، نجد أن مايكل قد استخدم كل من اللون الأصفر والبرتقالي بشكل عام لتوحيد التشكيل، كما نجد أنه قد مال إلى استخدام اللون الأزرق لطلاء فواصل الارتكاز وعند المداخل، وذلك بهدف تأكيد وتشريح أجزاء الكتلة، كما يرى في الواجهة الجنوبية والغربية.

رابعا: مبنى السيماتيک هاوس The Thematic House
أ، ب الموقع ووصف المبنى:

عبارة عن منزل من الطراز: الفيكتوري" في قلب لندن وقد مر المنزل بمجموعة من التسميات المختلفة على مر الأزمنة. حيث سمي بمبنى الشمس Solar House نظرا لاحتوائه على مصيدة ومجمع لأشعة الشمس Sun Collectors فوق قمته في الجهة الجنوبية. ثم تغير الاسم أخيرا ليصبح اسمه السيماتيک هاوس The Thematic House.

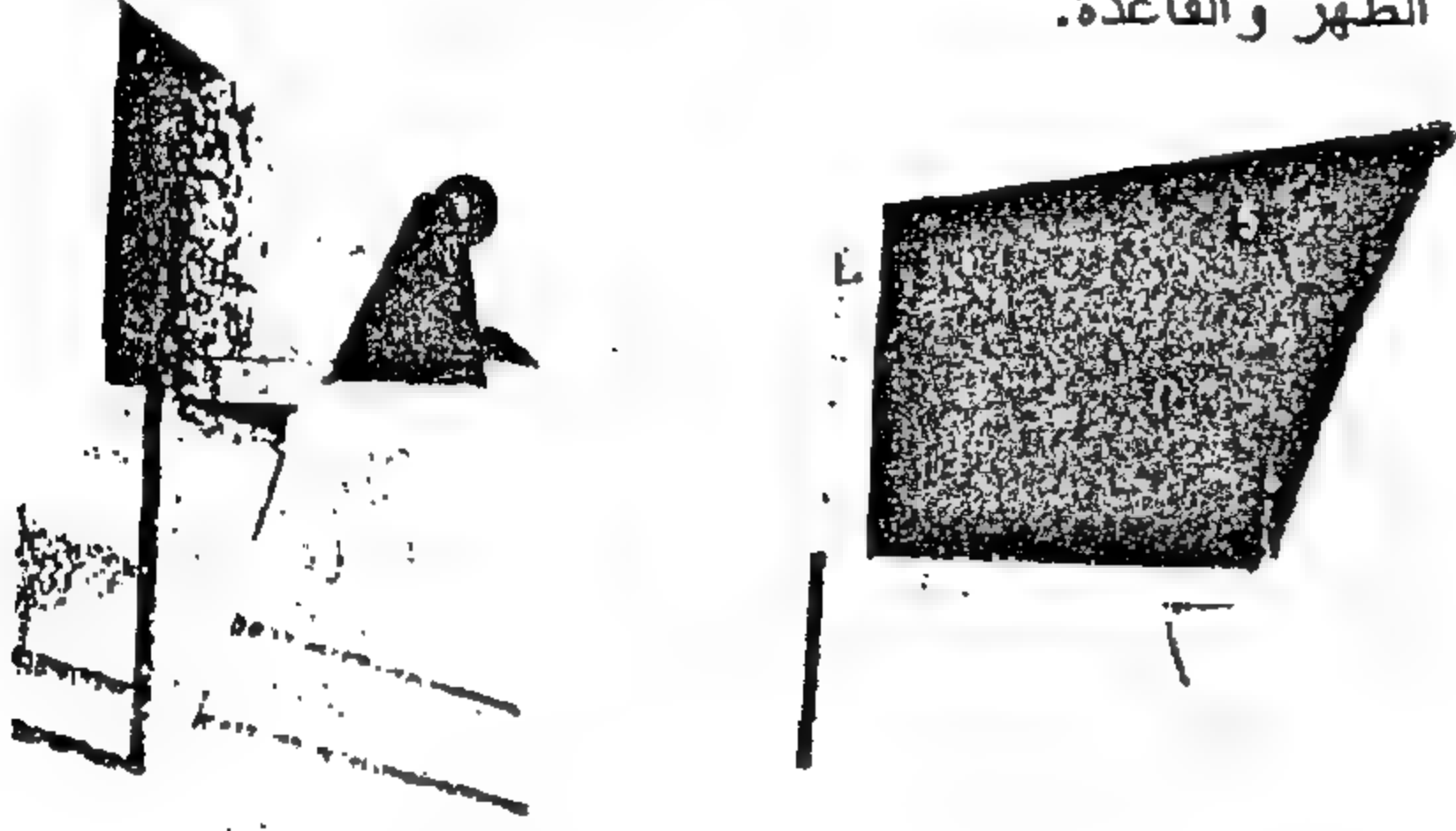
وقد تعاون كل من تشارلز جينكز Charles Jenkes مع تيري فارل Terry Farrell لتحويل طراز هذا المبنى من الطراز الفيكتوري إلى طراز ما بعد الحداثة Post modern. وقد شارك مايكل جريفز في أعمال التصميمات الداخلية للمبنى، وقد أضيف إلى المبنى الأصلي جزء من دورين ومصيدتي شمس Sun Conservatories. كما أضيف له الكثير من الإضافات والرسومات والملاح ذات الرمزية الخاصة، المتصلة بفكرة الكون ونشأته، من حيث عملية تعاقب الفصول الأربعة والنظام الشمسي Solar System.

جـ - التحليل البصري والفراغي للمبنى

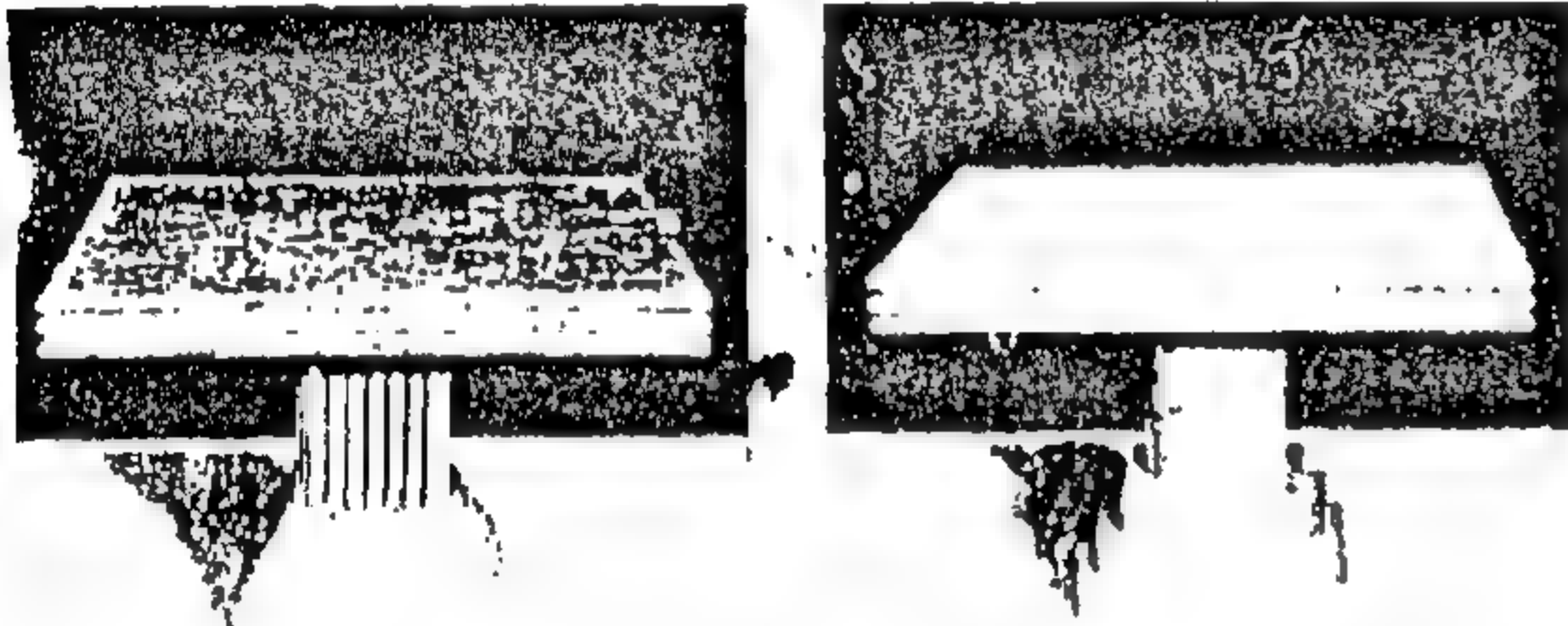
The Spatial & Visual Analysis of the House

في هذا الصدد يمكن القول أن مشاركة مايكل في هذا المبنى انحصرت في أعمال التصميمات الداخلية وفي هذا

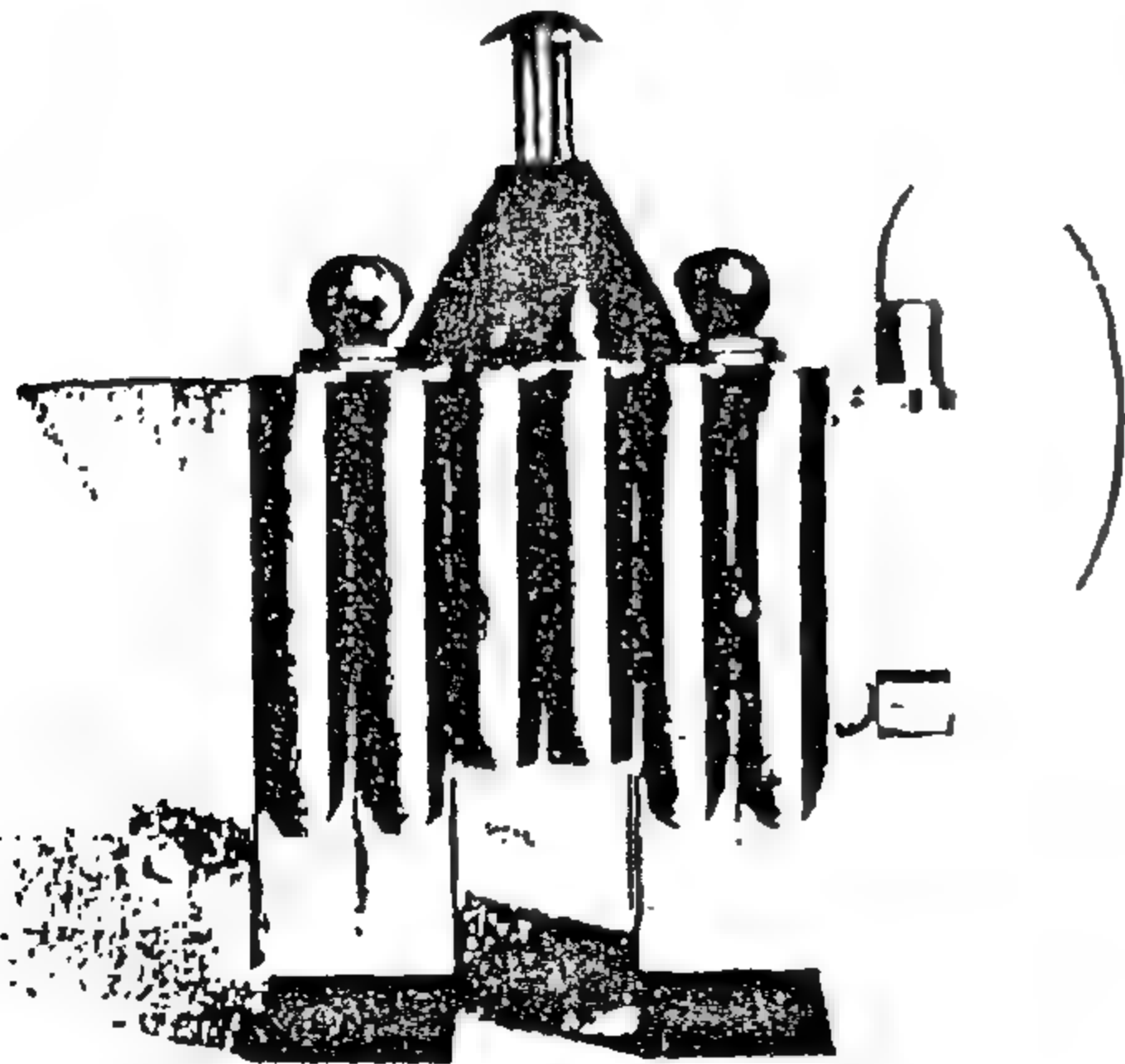
أما فيما يتعلق باستخدامه للألوان، فسوف نجد أنه قد استطاع توظيفها بشكل جيد يسهم في إبراز العناصر والأجزاء الرئيسية للتصميم، ففي حالة المثال المرفق لكرسي القوتيه نجده يستخدمها بشكل حساس للغاية لإبراز العناصر الرئيسية في التصميم، كالهيكل والمساند ودوران الظهر والقاعدة.



الشكل يوضح تصميمين لقطعتي أثاث (قوتيه). ويظهر فيهما استخدام الخطوط المستقيمة والمنحنية والمائلة الصريحة كما يبرز استخدام القطاعات الجادة للأحرف، وذلك بغرض إظهار بساطة ورصانة الشكل.



الشكل يوضح بعض تصميمات المناضد لمايكل وهي تبرز حرصه على إظهار الإحساس الكلاسيكي سواء فيما يتعلق بتفاصيل الدعام والأرجل أو فيما يتعلق بالجزء العلوي المحمول "القرصة".



الشكل يوضح تصميمًا كلاسيكيًا مطورًا لبراد شاي من تصميم جريفز وهو يعكس حرص المصمم على إبراز العناصر الوظيفية الأساسية واليد والغطاء والبزبوز وأرجل الارتكاز.

وعن أسلوب معالجة الكتل والحجوم نجد أن مايكل مال في معالجتها إلى استخدام الأحرف الحادة المقطوعة، والارتدادات المتكررة في أرجل ودعائم الأثاث، كما نجد أنه قد اهتم اهتمامًا بالغًا بإبراز رصانة وثقل قطع التصميم وذلك بالتأكيد على زيادة نسبة المصمت على المفرغ.

وبالنسبة لتوجهه في معالجة الخطوط، نجد أنه قد استخدم الخطوط الرأسية المستقيمة في الدعائم وحوامل التماثيل، وفي التجاويف الرأسية لكل من المدفأة والعمود، وفي الارتدادات المتكررة في ظهر الأريكة، وذلك بغرض إظهار الإحساس بالرشاقة والتباين والإثارة مع الخطوط المنحنية التي تری في تصميم جميع قطع الأثاث الموجودة داخل الفراغ.

خامسا : جريفز وتصميم الأثاث:

Graves & Design Furniture

من الأشياء الجديرة بالملاحظة في تصميمات مايكل في الأثاث، هي أنها تعكس شخصيته المعمارية تماما سواء بالنسبة لاستخدام الخطوط، أو الألوان أو المسطحات أو الزخارف الخ. فبدراسة الأمثلة نجد أنه يهتم اهتماما شديدا ببساطة التصميم ويستخدم كل من الخطوط المستقيمة الرأسية والمنحنية والمائلة في صراحة تامة.

أما عن ولعه بالنسبة للطراز الكلاسيكي القديم، فسوف نجد له مساحة كبيرة في عالم الأثاث أيضا كما هو الحال بالنسبة للعمارة، حيث نجده يستخدم الإيماءات والعناصر والجمال الكلاسيكية الواضحة، كمحاولة إبراز العناصر الأساسية المعروفة "القاعدة والبدن والقمة"، أو باستخدام البروزات والأفاريز المحفورة في بدن القوائم والأرجل... الخ.

أما بالنسبة لاهتمامه الشديد بمحاولة توضيح وتفصيل عناصر الهيكل الإنشائي لقطع الأثاث، كل حسب وظيفته، فنجد أنه على سبيل المثال وقد استخدم الشكل الهرمي المقطوع القمة في تشكيل قواعد أرجل المناضد، وذلك بغرض بيان وظيفتها بصريا كعناصر حاملة.

الخلاصة:

تعتبر عمارة ما بعد الحداثة أهم واحد من القوالب المعمارية التي تستوجب الدراسة والتحليل، نظراً لدلالاتها الفلسفية ونظرتها لشكل المبنى. كما يمكن اعتبارها بمثابة ثورة على الأشكال المعمارية السابقة التي سادت خلال العشرينيات.

ويعد "مايكل جريفز" و"جيمس ستيرلينج" و"جيورجيو جراسي" و"تشارلز مور" و"ليون وروب كرير" أبرز أولئك المعماريين في هذا الاتجاه.

وينتقد جريفز العمارة الحديثة في كونها اهتمت بالجانب الوظيفي والنفعي وتعاملت مع المبنى على أنه آلة اهتم مصممها بإبراز تعبيرية الأشكال والمواد الهندسية على حساب الجانب التعبيري والرمزي للمبنى. ويرى أن الجانب النفعي في العمارة، يجب أن يقابله تفهما جيداً للمؤثرات والبواعث الثقافية والفنية الخاصة بالمجتمع، والتي تكمن في الجذور والتراث حتى يمكن الحصول على القالب المعماري الناجح سواء في التصميم الداخلي أو الخارجي.

وفي سعيه لاستنباط قالب معماري جديد يشمل كل من الجانب الوظيفي والجانب الرمزي الذي يعبر عن كينونة الإنسان وثقافته، عاد جريفز إلى الأصول المعمارية السابقة الكلاسيكية والرومانية والقوطية وغيرها، أعاد صياغتها في قالب جديد يناسب روح العصر سواء باستخدام المادة الإنشائية الحديثة أو باستخدام كل من الألوان والخطوط الجديدة.

ويعد مبنى بورتلاند من أشهر أعمال مايكل جريفز، وهو يقع على مساحة ٢٠٠ قدم مربع وسط مركز مدينة بورتلاند الأمريكية. والتصميم يعكس الإحساس الكلاسيكي كما يبدو متوافقاً مع الإطار التشكيلي العام للمباني المحيطة، كمبنى المحكمة ومبنى قاعة المدينة إذ تضمن الحل تقسيم واجهة المبنى إلى ثلاثة أقسام أساسية: القاعدة: البدن، ثم القمة. وبالنظر إلى الملامح العامة للمشروع، فسوف نجد أنه

يعكس رغبة مايكل في تحديث القالب القديم للعمارة الكلاسيكية، حيث يشمل مجموعة من الجمل التصميمية الحديثة بالنسبة لمعالجة الخطوط والفتحات والأركان والألوان المستخدمة.

فبالنسبة للخطوط نجد أنه تعمد استخدام الخطوط الرأسية بشيوع، وذلك لمحاولة تأكيد وإبراز رأسية الكتلة، أما بخصوص معالجة الفتحات فنجد أنه قد استخدم الفتحات المربعة في خلق إيقاع رأسي مرة وأفقي مرة أخرى وذلك لمحاولة إبراز التباين والتوافق في واجهات المبنى. وعن أسلوب معالجة الأركان والزوايا فنجد أنه قد استخدم الأسطح الحادة المقطوعة لكي يعطي الإحساس بالرصانة والاستقرار. وبالنسبة لاستخدام الألوان فنجد أنه قد استطاع توظيفها بشكل واع وجذاب لمحاولة إبراز العناصر والمساحات المختلفة وظيفياً وإنشائياً.

أما فيما يتعلق بمبنى بولك السكني Poleck House، أحد أعمال مايكل الشهيرة، فهو يقع على موقع متدرج مغطى بالأشجار في منطقة ورن بنيوجيرسي. ويتكون المشروع من ثلاثة طوابق وتصميمه يعكس رغبة المصمم في إبراز الإحساس الكلاسيكي كمبنى بورتلاند، حيث تبدو كتلة المبنى بقاعدة يعلوها البدن، وتنتهي أعلى بالقمة عند مفتاح الحجر.

ويتميز تصميم المبنى بالترابط والثراء الفني، حيث استخدم جريفز كل من الخطوط والمساحات والإيقاع والألوان بذكاء بالغ لخلق تشكيل معماري غني بالقيم الجمالية.

فبالنسبة للخطوط نجد أنه قد استخدم الخطوط الأفقية، في جزء قاعدة المبنى لخلق الإحساس بالاستقرار والثبات. وفيما يتعلق بأسلوب معالجة نهايات الأسطح والحجوم، نجد أنه قد استخدم الخطوط الأفقية، في جزء قاعدة المبنى وذلك لخلق الإحساس بالاستقرار والثبات. وفيما يتعلق بأسلوب معالجة نهايات الأسطح والحجوم، نجد أنه قد استخدم الألوان

المشروع فسوف نجد أن مايكل قد مال إلى استخدام الأشكال والحجوم الهندسية الأساسية الدائرية والمخروطية والمربعة. وفيما يتعلق بمبنى السيماتيكا هاوس، فسوف نجد أن مايكل قد استخدم السيمترية الواضحة في تصميم المدفأة الواقعة في حجرة الربيع. كما أنه لجأ إلى استخدام الأحرف الحادة المقطوعة، والارتدادات المتكررة في أرجل دعائم الأثاث، في محاولة منه لتشديد وتأكيد علاقة الأسطح الصماء مع الأسطح المرتدة.

وعن توجهه في معالجة الخطوط، نجد أنه قد استخدم الخطوط الرأسية الصريحة في الدعائم وحوامل التماثيل وفي التجاويف الرأسية لكل من المدفأة والعمود وذلك بغرض إظهار الإحساس بالرشاقة والتباين مع الخطوط المنحنية الموجودة في جميع قطع الأثاث.

أما إذا انتقلنا إلى "مايكل" وعالم الأثاث فسوف نجد أن أعماله وتصميماته تعكس شخصيته المعمارية تماما. فبالنظر إلى الأمثلة التي جاءت بالبحث، نجد أنه يهتم اهتماما شديدا ببساطة التصميم، ويستخدم الخطوط المستقيمة والقطاعات الخشبية الحادة الأحرف في صراحة تامة. كما أنه يستخدم الألوان بذكاء في إبراز العناصر الرئيسية للتصميم.

المتباينة لمحاولة إبرازها وإظهارها بشكل يعكس علاقة التباين بين هذه الأسطح وبعضها البعض. أما بخصوص أسلوب معالجة إيقاع الفتحات، فنجد أنه قد استخدم الإيقاع الأفقي في الواجهة الأمامية بغرض تأكيد أفقية الكتلة، ثم انتقل إلى الإيقاع الرأسي في الواجهة الجانبية لمحاولة كسر حدة الملل.

أما إذا انتقلنا إلى كوبري "قارجو - مورهيدي" والذي يعمل كمنشأة ثقافية وكنصر ربط مادي ومعنوي بين المدينتين اللتين تحملان الاسمين السابقين فقد روعى في تصميمه ظروف الموقع والاعتبارات الطبوغرافية والوظيفية المطلوبة، حيث الحاجة الأساسية إلى عبور النهر، وربط المدينتين.

وعن تشكيل واجهات المشروع، فيمكن القول أن مايكل قد استخدم السيمترية في تشكيل منطقة محور الكتلة وبعض المواقع الأخرى في التشكيل، ولكن بشكل غير مطلق، كما أنه قد مال إلى منطق التشكيل التركيبي للكتلة، حيث يمكن استبيان بداية ونهاية كل عنصر ومكان اتصاله بالعنصر المجاور.

وفيما يختص بالأشكال والحجوم التي تضمنتها واجهات

REFERENCES

1-Books:

- Risebero, Bill, "Modern Architecture & Design", Herbolt Press Limited, London, 1982.
- Tafuri, Manfredo & Dalco, Francesco, "Modern Architecture", Harryn Abrams, inc., Publishers, New York
- Wheeler, Karen & Bickford, Ted, "Michael Graves Buildings & Projects", The Architectural Press, London, 1982

2- Articles & Other References:

- Jencks, Charles, & Farrell, Terry, "Designing a House Architectural Design", Vol. 55/9/10
- Klotz, Heinrich, "Revision of the Modern Architectural Design", 55/3/4 -1985.

تقويم التجربة المصرية فى مجال التخطيط العمرانى (خلال الفترة من ٧٣ - ٩٨)

د. محمود محمد محمد غيث

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى تقويم أعمال التخطيط العمرانى خلال ٢٥ سنة من الممارسة (٧٣ - ٩٨) وصولاً لتحديد أهم الصعوبات التى واجهت العملية التخطيطية فى مراحل الإعداد للمخططات وفى مراحل التنفيذ ، لكى يمكن استنباط رؤية متكاملة تجعل من المخططات أعمالاً قابلة للاقتداء وأن تحقق أهدافها، وأن تستخدم كأداة للتنمية. وعلى ذلك يتضمن البحث المحاور التالية :

المحور الأول : يتناول التعريف بأجهزة التخطيط والأعمال التى اضطلعت بها خلال الفترة (٧٣ - ٩٨) على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية .

المحور الثانى : تقويم لنتائج الأعمال التخطيطية لتحديد السلبيات، والإيجابيات من خلال الممارسة المهنية .

المحور الثالث : استنباط أهم التوجهات التى يمكن أن تعالج السلبيات وأن تساهم فى رؤية تجعل من المخططات أداة لتحقيق التنمية.

ولعل هذا البحث يتضمن الإجابة كذلك على عدة قضايا تمثل أركاناً أساسية فى هذا المجال :

- هل انطلقت مجهودات الدولة خلال الفترة المشار إليها على أساس منهج التخطيط العلمى ؟

- هل أسست المخططات على دراسات شاملة ومتكاملة جمعت بأحدث الأساليب ؟

- هل أمكن الاقتداء بهذه المخططات ؟

- ماهى أهم الصعوبات التى واجهت العملية التخطيطية ؟

- ماهى المفاهيم التى يجب أن يقضى بها لتطوير العملية التخطيطية من خلال تجاربنا وصولاً لرؤية علمية

لأفاق المستقبل ؟

ماهى الأجهزة التى عُنيت بالعملية التخطيطية؟

تتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مسئولية رسم السياسة العامة للتنمية العمرانية والتعمير على المستوى الوطنى، وذلك من خلال أجهزتها التخطيطية والبحثية والتنفيذية بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المركزية والمحلية بالمحافظات، وذلك وفقاً للسياسة العامة للدولة ومسئوليات الأجهزة المعنية بالتنمية والتعمير على

النحو التالى:

أجهزة وهيئات تتولى إعداد خطط ودراسات التنمية على المستوى القومى والمحلى.

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

أنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بناءً على القرار

الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ لتتولى إرساء قواعد

والقطاعين العام والخاص ، ولها فى سبيل ذلك ما يأتى :

جهاز تعمير الساحل الشمالى الغربى والأوسط :

صدر القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الجهاز التنفيذى لتعمير وتنمية الساحل الشمالى محددا بمادته الأولى بأنه يختص بالإشراف على تنفيذ خطة تعمير الساحل الشمالى - بما فيها منطقة الإسكندرية - التى تشمل المشروعات الإسكانية والصناعية والسياحية والمرافق والخدمات المختلفة إلى جانب مسئوليات وواجبات عديدة على النحو الوارد تفصيلا بذلك القرار .

جهاز تعمير البحر الأحمر:

تم إنشاء الجهاز بناء على القرار الوزارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٨١، وهو الجهاز المسئول عن تنفيذ كافة الدراسات التى أعدت فى مجال توفير مصادر المياه الجوفية وتحقيق التنمية السياحية بالمنطقة وتوفير كافة الخدمات المجتمعة فى مناطق العمران القائمة والجديدة بالمنطقة .

جهاز تعمير سيناء :

تم إنشاء الجهاز التنفيذى لتعمير سيناء فى مايو ١٩٧٩ بهدف وضع خطة التنمية الشاملة لسيناء موضع التنفيذ وإنشاء مناطق جذب على اتساع شبه الجزيرة كى تستوعب ٣ مليون نسمة من سكان المناطق المزدهمة بمصر حتى سنة ٢٠١٠.

جهاز تعمير الوادى الجديد :

هو الجهاز المسئول منذ عام ١٩٨١ عن وضع الخطط والدراسات التى تهدف إلى تنمية منطقة الوادى الجديد واستكمال وتطوير البنية الأساسية وتحسين وسائل الرى وإعداد كافة الدراسات الاقتصادية والفنية الخاصة بالمياه الجوفية فى المنطقة ورفع الكفاءة الإنتاجية للآبار .

الجهاز التنفيذى لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية:
تم إنشاء الجهاز التنفيذى لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية

السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وفاء باحتياجات الحاضر وأساسا للمستقبل. كما تباشر مسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط.

لجان وأجهزة التخطيط والتنمية بالمحافظات

بجانب اضطلاع المحليات - وفقا لقانون التخطيط العمرانى - بمسئولية إعداد المخططات العامة والتفصيلية للمدن والقرى بواسطة أجهزتها أو من تعهد إليه بذلك من المكاتب الاستشارية أو الجامعات الإقليمية ، فقد نص القانون على تشكيل لجنة تتولى ذلك بكل محافظة، تتكون من ذوى الخبرة فى مجالات التخطيط العمرانى والعمارة والمرافق العامة والنقل والطرق والشئون الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والبيئية والقانون، فضلا عن المهتمين بالتخطيط العمرانى من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمدينة والقرية التى يجرى إعداد مشروعاتها ، وعدد من المقيمين بها يمثلون شرائح المجتمع .

أجهزة وهيئات تتولى إعداد البحوث والدراسات

جهاز بحوث ودراسات التعمير

وهو الجهة المسئولة عن القيام بإسناد ومتابعة إعداد دراسات المشروعات التى تدخل فى مجالات وأنشطة التعمير .

الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى

استهدف إنشاء هيئة بحوث البناء والإسكان وفقا لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ النهوض بصناعة البناء من خلال إجراء البحوث العلمية والدراسات الفنية ، والمسلمة فى وضع التشريعات فى مجالات الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى وتطويرها وتقديم الخدمات والاستشارات العلمية والهندسية والفنية فى مجالات تخصصها للأجهزة الحكومية

- عدم تناسب المساحات المعمورة مع النمو السكاني المتزايد .
- اختلال توزيع السكان بالهيكل العمراني القائم .
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .
- تدهور الأوضاع البيئية والتلوث البيئي .
- ضعف المرافق والخدمات .

أهداف خطة التنمية والتعمير

الأهداف العامة

- إعادة رسم خريطة مصر بما يؤدي إلى حل مشكلات المدن القائمة .
- تحقيق التوازن في الاستثمار بين أقاليم الجمهورية .
- حماية الأراضي الزراعية والموارد البيئية .
- المساهمة في حل مشكلة التوزيع السكاني والانفجار للسكان .

الأهداف القطاعية

- إقامة مناطق عمرانية جديدة ومتكاملة لرفع العبء عن المناطق القائمة .
- توفير الأراضي الصالحة للبناء مع توفير هياكل البنية الأساسية .
- توفير الخدمات المجتمعية .
- تحقيق قاعدة اقتصادية ثابتة للمجتمعات القائمة والجديدة .
- تنمية المناطق النائية خارج وادي النيل والدلتا .

التجربة المصرية في مجال التنمية على المستوى القومي

- مشروع خريطة التنمية والتعمير بجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٢٠
- تم إعداد مشروع خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية والذي يهدف إلى التعرف على المناطق الواعدة لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة . شكل رقم (١)

والفاطمية بالقرار الوزاري رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠. وهو الجهاز المسئول عن إيقاف حالة التدهور في المناطق الإسلامية وخلخلة الكثافة السكانية داخل المناطق الأثرية من خلال التخطيط لنقل الأنشطة المتعارضة مع الطابع الأثري إلى مناطق التعمير الجديدة ، وكذا تولى مسئولية تجديد وترميم الأزهر الشريف والمناطق حوله .

جهاز التدريب للتشييد والبناء :

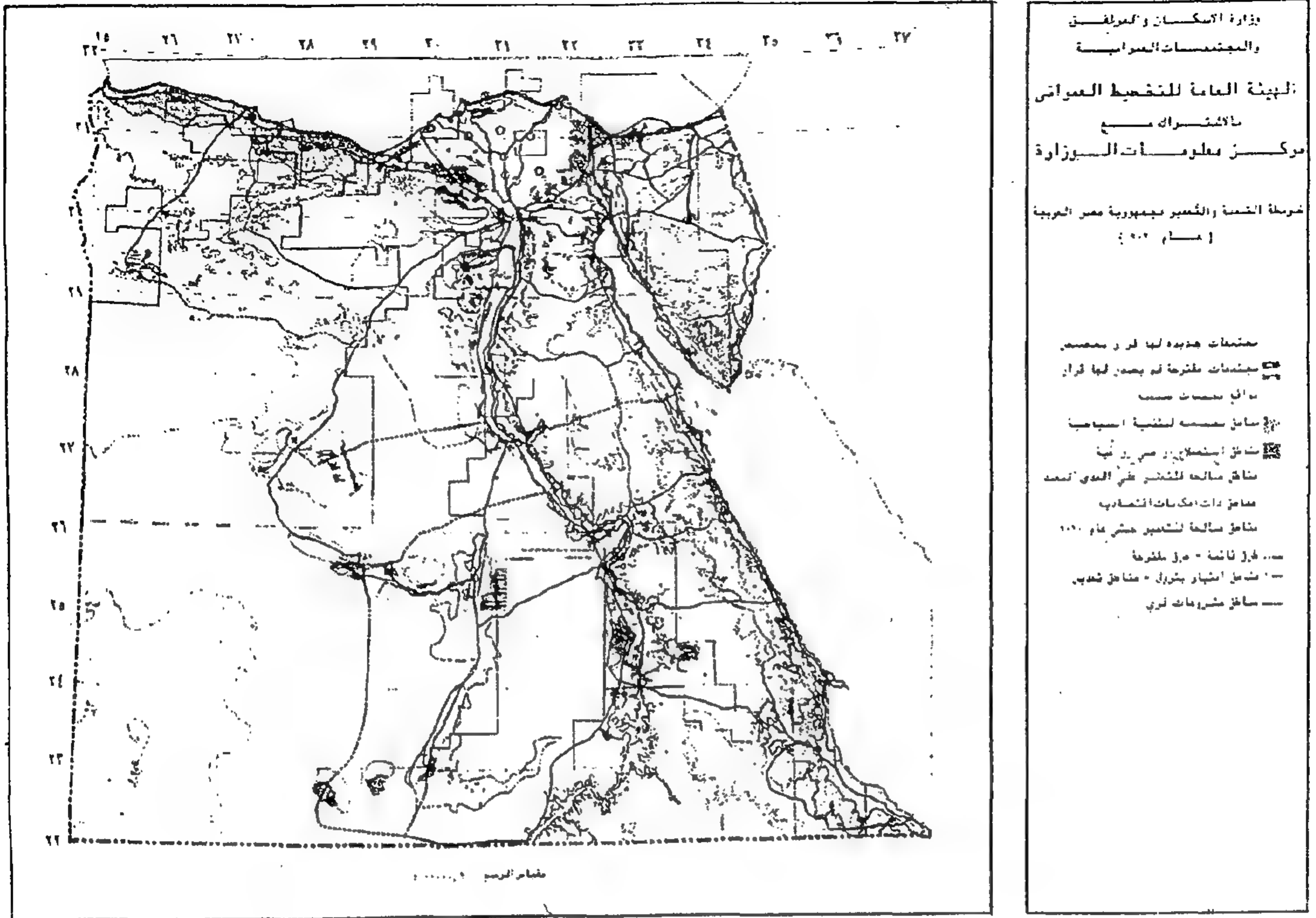
تم إنشاء جهاز التدريب للتشييد والبناء بالقرار الوزاري رقم ٤٣٣ لعام ١٩٧٥، ولقد نص قرار تشكيل الجهاز على أن يتبع جهاز التدريب للتشييد والبناء مراكز فرعية للتدريب.

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزتها الميدانية إيماناً من الدولة بجدوى إنشاء المدن الجديدة كحل لمشكلة الانفجار والتوزيع السكاني والاستغلال الموارد الطبيعية والأرضية المتاحة لدفع عجلة التنمية ، فقد أنشأت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بناءً على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وعلى أن تكون هي جهاز الدولة المسئولة عن رسم سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة واختيار موقعها ، وهي تختص ببحث واقتراح وتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات وبرامج إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وفي نطاق السياسة العامة لها .

المشكلات التي تواجه التنمية والتعمير:

وتتلخص المشكلات التي تواجه التعمير في مصر فيما يلي:

- فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور .
- تضخم المراكز الحضرية الكبرى .
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .
- فقدان الطابع العمراني للمدينة .
- انتشار الإسكان العشوائي .



شكل ١- خريطة للتنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية (عام ٢٠٢٠)

تخطيط القاهرة الكبرى عام ١٩٨٢ في كيفية توفير مسطح الأراضي الذي يتناسب مع التوسع الحضري اللازم لاستيعاب حجم السكان المتزايد ، فسكان الإقليم يتزايدون بنحو ٣٥٠ ألف نسمة سنويا وأكثر من ٧١% من هذه الزيادة تنشأ عن الزيادة الطبيعية في سكان الإقليم .

وأن ما يزيد عن ٧ مليون نسمة كان لابد أن يخطط لاستيعابهم خلال الفترة من ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠، وأن أي قصور في تلبية احتياجات التوسع العمراني سوف يعنى الاستمرار في التهام الأراضي الزراعية ومزيدا من التعدي العشوائي وارتفاع الكثافة السكانية بالكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى، والتي زادت من ٢٧٥ نسمة/هكتار عام ١٩٤٥ إلى ٣٠٠ نسمة/هكتار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣٤٠ نسمة/هكتار

استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد :

تشمل استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد محافظات الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، البحر الأحمر ، الوادي الجديد ، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين هذه الأقاليم وباقي أقاليم الجمهورية بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وتكثيف استكشاف باقي مقومات التنمية ومعالجة أوجه القصور ، مع محاولة الخروج من أسر الوادي الضيق نحو المناطق التنموية الجديدة .

على المستوى الإقليمي :

استراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى

تمثلت المشكلة العاجلة التي واجهت القائمين على

عام ١٩٨٢ أى ٢٥٧٠٠ كم/٢ .

وأن الكتلة المبنية للقاهرة الكبرى قد تضخمت فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٢ بنسبة قدرت بنحو ٢١٨% ، وتشير الدراسات إلى أن الزحف العمرانى للقاهرة فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ بلغ ٣٣٠ هكتارا من الأراضى الزراعية فى السنة الواحدة وأرتفع هذا المعدل إلى ما يقرب من ٦٠٠ هكتار سنويا فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ .

وتم إعداد واعتماد استراتيجية التنمية العمرانية للإقليم التى انبثق منها عدة مشروعات أهمها :

• التخطيط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبرى .

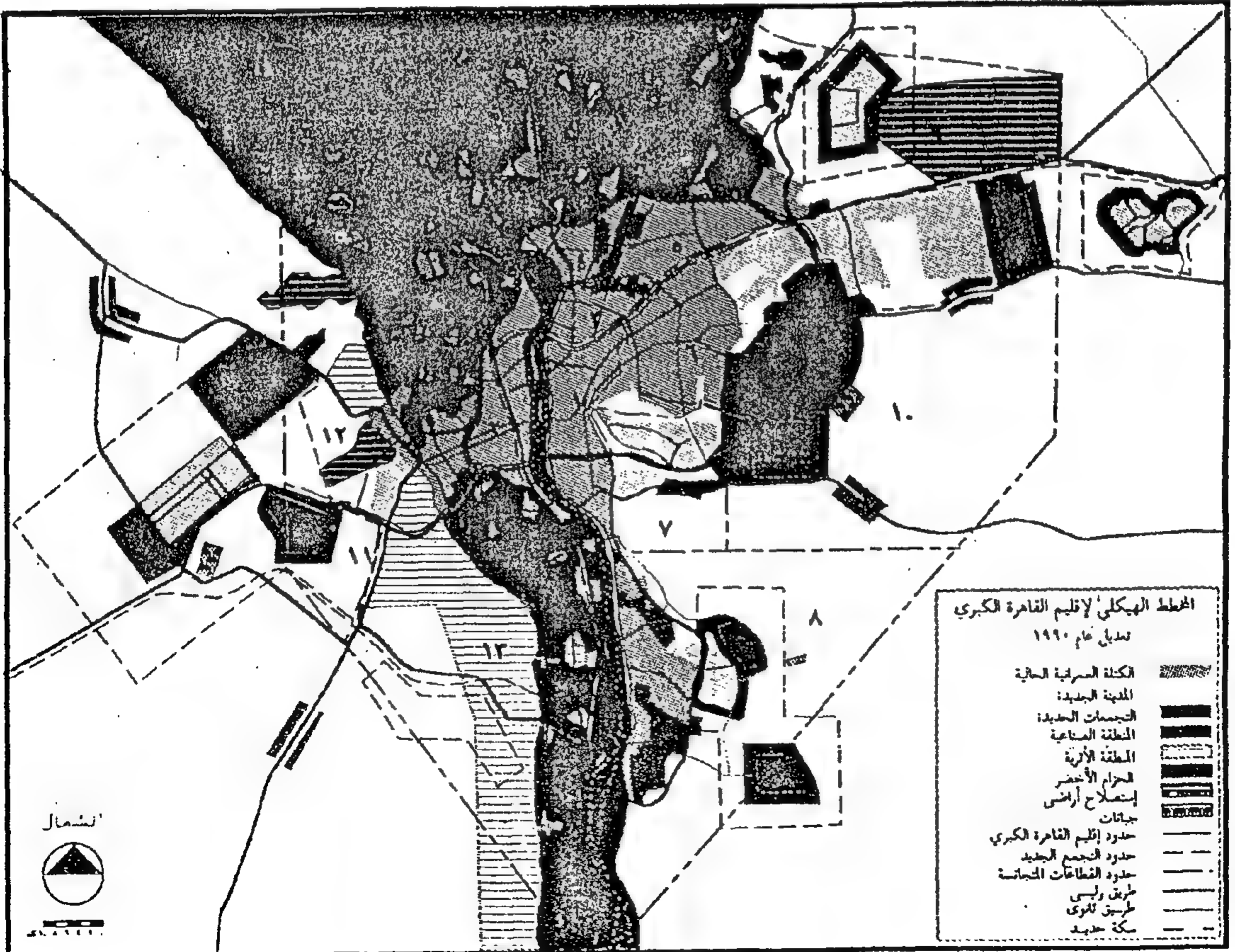
• المخططات الإنمائية لإقليم القاهرة الكبرى من خلال تقسيمه إلى مجموعة من القطاعات المتجانسة التى توفر الاكتفاء الذاتى من فرص السكن والخدمات والعمل بنسبة لا تقل عن ٨٠% من سكان كل قطاع .

• المخططات العامة والتفصيلية لبعض المدن والتجمعات الجديدة خارج الكتلة العمرانية الحالية للإقليم .

• المشروعات التخطيطية ذات الأولوية والخاصة بنقل الأنشطة المتعارضة، ووقف الإمتدادات على الأراضى الزراعية بالقاهرة الكبرى . شكل رقم (٢)

تخطيط وتنمية إقليم قناة السويس

استهدف المشروع تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات المتعددة بالإقليم فى كافة قطاعات التنمية ، وهذا من شأنه توفير نحو ١,٩ مليون فرصة عمل جديدة ، إضافة إلى الفرص القائمة عام ١٩٩٤ وقدرها ١,٤ مليون فرصة تقريبا ، وبالتالي تكون جملة فرص العمل حوالى ٣,٣ مليون فرصة عام ٢٠١٧ ، وذلك يتيح استيعاب حوالى ١١,٨ مليون نسمة .



شكل ٢

تم إعداد خطة للتنمية الشاملة لبحيرة السد العالي وتهدف إلى صياغة خطة تنمية إقليمية لمنطقة بحيرة السد العالي وكذا رسم سياسة تنفيذها، مع الوضع في الاعتبار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية النسبية للمنطقة في الاقتصاد القومي.

التنمية الشاملة لمنطقة البحر الأحمر

تمتد محافظة البحر الأحمر لمسافة أكثر من ١٠٠٠ كيلو متر على ساحل البحر الأحمر، ويحدها في الغرب وادي النيل. وقد عرفت هذه المنطقة منذ عصر الفراعنة وحتى العصور الوسطى بمواردها الطبيعية الغنية إلا أنها قد أهملت في العصور الحديثة.

التنمية الشاملة للساحل الشمالي الأوسط والغربي

في سنة ١٩٧٦ تم إعداد تخطيط إقليمي للساحل الشمالي الغربي من السلوم غربا حتى الإسكندرية شرقا، وقد أوضحت الدراسة الخاصة بهذا التخطيط الإمكانيات الضخمة لاستغلال الساحل، ويشمل الاستغلال السياحي والصناعي والزراعي وتنمية الثروة السمكية وصناعات التعدين.

وفي سنة ١٩٧٨ بدأ إعداد تخطيط عمراني للمرحلة الأولى فيما بين الكيلو متر ٣٤ غرب الإسكندرية حتى الكيلو متر ١٠٠، وقد حدد هذا التخطيط مناطق النشاط السياحي بالشريط الساحلي، وكذلك المناطق المخصصة للزراعة والمخصصة للتنمية الصناعية وغيرها من أوجه التنمية، ويحقق المخطط سرعة تنمية المنطقة مع مراعاة تحديد مناطق جنوب الطريق الصحراوي لإقامة قرى تنمية تسمح بتوطين أهالي المنطقة من البدو والأعراب الذين تتعارض أماكن تواجدهم حاليا مع سرعة تنمية المنطقة وفقا للتخطيط، وانتهى العمل في إعداد التخطيط لهذه المرحلة عام ١٩٨٣.

مشروع توطين البدو بالساحل الشمالي

تم تنفيذ العديد من مشروعات التوطين للبدو بمنطقة

استراتيجية التنمية الشاملة لسيناء:

تتمتع سيناء بموقعها الجغرافي المتميز مما أكسبها أهمية استراتيجية على المستويين القومي والدولي ولقد حظيت بمجموعة من الدراسات والخطط القطاعية الشاملة، والتي انتهت بالمشروع القومي لتنمية سيناء (ديسمبر ١٩٩٤) الذي يستهدف توفير نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ مما يتيح استيطان حوالي ٣,٢ مليون نسمة، ويبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ هذا المشروع حوالي ٧٥ مليار جنيه.

استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا:

تم إعداد استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا والتي تهدف إلى وضع سياسات التنمية للقطاعات المختلفة معتمدة على الإمكانيات المتاحة بالإقليم بما يؤكد التكامل بين هذه القطاعات وكذا بين أجزاء الجيز المكاني.

المخطط الإقليمي لمحافظة الغربية وكفر الشيخ:

تم إعداد المخطط الإقليمي لمحافظة الغربية وكفر الشيخ بعد الانتهاء من دراسة استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا، وهي بذلك تعتبر امتدادا طبيعيا ومنطقيا لدراسة الاستراتيجية حيث يتم الأخذ في الاعتبار نتائج ومؤشرات التنمية على مستوى إقليم الدلتا وانعكاس ذلك على التوزيع المكاني للأنشطة والعمران في محافظتي الغربية وكفر الشيخ.

استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم أسيوط:

يجري حاليا إعداد مشروع استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم أسيوط حيث تم الانتهاء من دراسة وتقييم الوضع الراهن لكافة قطاعات التنمية المختلفة للمشروع، وجاري وضع الاستراتيجية في صورتها النهائية.

استراتيجية تنمية بحيرة السد العالي:

تقع منطقة بحيرة السد العالي على الحدود الجنوبية لمصر مع السودان الشقيق، وتبلغ مساحة المنطقة ٦٦ ألف كم^٢.

الساحل الشمالى ، اعتمادا على مشروعات زراعية صغيرة وأصبحت نواة لاستقرارهم وجذبهم فى تجمعات عمرانية صغيرة توفرت بها الخدمات والمرافق . وذلك بناء على الاتفاقية التى أبرمت مع برنامج الغذاء العالمى .

التنمية الشاملة للوادي الجديد

- وتم إعداد دراسة التنمية المتكاملة للوادي الجديد حيث تم خلالها استعراض الوضع الحالى والخدمات الإقليمية والموارد البشرية والأنشطة الاقتصادية ومتطلبات التنمية مع اقتراح برامج التنمية المناسبة فى القطاعات المختلفة .

- دراسة الخزان الجوفى بالصحراء الغربية وحركة الميله الجوفية ومدى كفاءة الآبار بالإضافة إلى الاستفادة من الآبار كأبار إنتاجية بهدف إنعاش المنطقة .

على مستوى المدن والقرى

المدن القائمة

تم تحديد أولويات تخطيط المدن القائمة فى ضوء دراسة شاملة للأولويات العاجلة ووفقا لظروف التنمية .

تم إعداد مخططات للمدن القائمة على ثلاثة مستويات هى المخطط الهيكلى والمخطط العام والمخطط التفصيلى ، ومنها على سبيل المثال المخطط العام لمدينة الأقصر بمحافظة قنا ، المخطط العام لمدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد ، المخطط العام لمدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية ، المخطط العام لمدينة مرسى مطروح بمحافظة مرسى مطروح ، المخطط العام لمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة ، المخطط العام لمدينة كفر الزيات محافظة البحيرة ، والمخطط العام لمدينة أسوان بمحافظة أسوان الخ .

تم تنفيذ عدة مشروعات داخل المدن الرئيسية نذكر منها ما تم تنفيذه بالقاهرة الكبرى نوجز منها ما يلى :

- حل مشاكل الكثافة المرورية الرهيبة فى الطرق المقامة والتي لم يراع فى تصميمها مواجهة حجم الحركة عليه

مما أدى إلى اختناقها خاصة فى تقاطعاتها الرئيسية .
- إنشاء المحاور الجديدة والطرق الإقليمية وذلك لتخفيف الحركة المرورية على الطرق العامة ومن أهم هذه المحاور محور أوتوستراد مصر الجديدة/حلوان وامتداده والطرق المتفرعة منه ، مداخل مدينة ٦ أكتوبر ، طريق ١٥ مايو ، طريق الملك فيصل ، طريق السودان والطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى .

- إنشاء محاور جديدة لتخفيف الحركة المرورية على الطرق المقامة من قبل ، أو إنشاء طرق لتوصيل إنتاج المناطق الصناعية إلى وسط القاهرة وخارجها .

- إنشاء الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى لما له من آثار حاسمة فى حل المشكلات التى يعانى منها الإقليم .
- تنفيذ مشروعات الكبارى العلوية على تقاطعات الطرق الرئيسية .

- إنشاء الوحدات السكنية والمنشآت المختلفة من مصانع ومستشفيات ومباني عامة .

القرى

تم إعداد مخططات التنمية العمرانية لبعض القرى منها على سبيل المثال : قرية أجهور الكبرى بمحافظة القليوبية ، قرية الكرداسة بمحافظة الفيوم ، قرية البرجاية بمحافظة المنيا ، قرية الفرعونية بمحافظة المنوفية ، عزبة الباشا - مركز البدارى بمحافظة أسيوط ، قرية الخازندارية بمحافظة سوهاج ، قرية الحسانات - مركز الأقصر بمحافظة قنا . وكذلك نماذج لمخططات التنمية العمرانية لبعض القرى التى أضررت من السيول فى نوفمبر ١٩٩٤ .

المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

- تم إنشاء ١٥ مدينة وهى مدن : العاشر من رمضان و ١٥ مايو والسادات وبرج العرب الجديدة و ٦ أكتوبر والشروق والشيخ زايد والصالحية والنوبارية الجديدة ودمياط الجديدة والعبور وبدر وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة وطيبة الجديدة وبدأت الحياة فعلا فى سبع

وفى غياب المخطط العام ينعدم تماما التنسيق والتكامل ويتفكك الكيان العمرانى، وتصبح أعمال التخطيط مفردات لا تجمعها منظومة متكاملة، وهو حتمية للدول النامية التى لم يسبق لها أن خططت وراجعت وطبقت ونفذت .

إن دول العالم الثالث وكنتيجة للاحتلال كان من المستحيل أن تخطط لنفسها وأن ترى المستقبل القريب أو البعيد، وكذلك لتغير القيادات لسبب الظروف السياسية والثورات العسكرية، لهذا يرى خبراء الأمم المتحدة أن المخططات العامة لا تصلح لمثل هذه الأحوال، وهى وجهة نظر لها أسانيدھا ولكن ومع انتهاء الاحتلال واستقرار الحكومات يمكن أن توضع خطط لها مدى بعيد ومتوسط وقصير، وهو ما قد تحقق فى العديد من الدول النامية .

هل اقتدت هيئة التخطيط العمرانى بالمنهج العلمى للتخطيط؟

من خلال تقييم الأعمال التى أنجزتها الهيئة يتضح أنها قد استعانت بالخبراء والمتخصصين، وبفريق متكامل قادر على إعداد المخططات، ولكن هذا الفريق كان دائما أداة لتحقيق واجبات محددة سلفا على سبيل المثال :

إعداد المخطط العام للمدينة (أ) وتتحدد الدراسات المتعارف عليها ولكن دون أهم الركائز وهو عدم وجود مخططات إقليمية سواء لمدينة قائمة أو جديدة .

وبذلك تصبح كل الأعمال من الناحية المنهجية قاصرة ومعيبة، حيث أنه لا يمكن إعداد مخطط عام لمدينة بعيدا عن إطارها الإقليمى الذى يحدد دورها ونموها وحجمها ووظائفها وعلاقاتها، كيف يمكن منهجيا أن نجيب على هذه القضايا بدون مخطط إقليمى، وإذا قلنا إجراء دراسات إقليمية مع كل مدينة سوف يصبح لدينا ٢٢٠ دراسة إقليمية بعدد المدن المصرية؟! ولكن الهيئة على الطريق الصحيح الآن نحو استكمال المراكز الإقليمية والمخططات الإقليمية وفى غياب ذلك يستمر التطور فى المنهج التخطيطى .

مدن منها ، وتقع كلها متاخمة للدلتا ووادى النيل .
- بلغت مساحة الكتلة العمرانية لهذه المدن الأربع عشرة الجديدة حوالى ٣٠٠ كم ٢ ، وتصل هذه المساحات بامتداداتها المستقبلية إلى ٢٥٣٤ كم ٢ ، وتشمل مساحات ١٢٢ تجمع سكنى زراعى وسياحى جديد منها ٨٨ قرية زراعية بمناطق الاستصلاح وخمس قرى سياحية وسبع عشرة قرية توطين واثنى عشر مركزا سياحيا .
- بلغ عدد السكان المقيمين إقامة دائمة بالمدن الجديدة المأهولة نحو ٢٥٥,٥ ألف نسمة .

مفهوم التخطيط العمرانى لدى أجهزة التخطيط والباحثين والخبراء وتطوره فى العالم من حولنا:
يرى البعض أن المفهوم السائد للتخطيط العمرانى والمخطط العام قد عفى عليه الزمان، ويجب أن تتغير الأساليب والأهداف حيث أن العالم فى أمريكا وأوروبا والدول المتقدمة قد تجاوزوا الفكر التقليدى للمخطط العام إلى مفهوم التنمية المتواصلة، وإلى مفهوم تخطيط مناطق العمل .. التعامل مع المدينة كأجزاء وحالات بصورة ديناميكية يومية تعتمد على إدارة التنمية بعيدا عن صورة استعمالات الأراضي الثابتة؟!!

ويرى الباحث أن الاتجاه السائد والذى تتبناه هيئة التخطيط العمرانى والأجهزة والمراكز المعنية حاليا بالتخطيط هو اتجاه صحيح حيث أن التطور الذى حدث فى مفهوم التخطيط العمرانى لا يتعلق بأصوله وبمبادئه، ولكن يتعلق بتطبيقاته التى تختلف وفقا لمعطيات الواقع والبيئات المختلفة، وفى العالم المتقدم وبعد سلسلة ناجحة ملتزمة للمخططات أصبح من الممكن إعداد مخططات رفاهية، مخططات مناطق عمل، مخططات لأجزاء ظهر بها مشكلات سريعة تحتاج رؤية محددة ومحدودة وعاجلة .. ومخططات مناطق العمل هى أداة لتنفيذ المخطط العام وليست بديلا عنه، فهى مخططات تنفيذية تفصيلية وبرامج محددة وفقا لأولويات تحددت فى إطار مخطط عام .

وبرامج، وفقا لأولويات وتشريعات ملزمة وأجهزة وتمويل وجميعها كان مفتقدا .

٢ - فقدان المخططات لصلاحياتها، حيث أنها بنيت على تقديرات غير واقعية أو لمرور فترة من الزمن دون إعداد مخططات تفصيلية وتنفيذية مما يجعلها غير قابلة للتنفيذ .

٣ - تم الاقتداء جزئيا ببعض حلقات المخططات التي تحقق نتائج سريعة تستجيب لرغبة الإدارة العامة .

٤ - أبرز نماذج إيجابيات الأعمال التخطيطية تتمثل في مجموعة المدن الجديدة حيث ساهمت في إعطاء الفرصة للممارسة وللرأى (تصميم المدن الجديدة، فى موضع آخر).

نماذج للنمو العمرانى الغير مخطط والذي لم يواكبه مخططات قابلة للتنفيذ

مدينة بور سعيد : فى الفترة من ٧٣ - ٩٥

بعد صدور قرار اعتبارها منطقة حرة وتعديل حدودها الإدارية بلغ مساحة العمران حوالى ٨٠٠٠ فدان ومعدل نمو سنوى ٣٠٠ فدان على كل الاتجاهات . ثم حدثت تحولات اقتصادية اجتماعية لم يواكبها مخططات تقود هذه التحولات.

مدينة المحلة :

نمت المدينة فى الفترة من ٥٦ حتى ٨٦ بمعدلات كبيرة على حساب الأراضى الزراعية حوالى ٣٣ فدان فى السنة وهى لم تحظ بأى دراسة تخطيطية ومساحة عمرانية حوالى ٢٥٠ فدان .

مدينة طنطا :

وهى بدورها لم يعد لها أى مخططات حتى عام ٨٥ حيث بلغت الكتلة العمرانية حوالى ٢٠٠٠ فدان وبمعدل نمو سنوى قدره ٤٨ فدانا .

مدينة المنصورة :

بلغت مساحتها ٤٣٠٠ فدان وبمعدل نمو سنوى سريع

هل أسست المخططات على دراسات شاملة دقيقة جمعت بأحدث الأساليب ؟

من جملة الدراسات لهذه المخططات يتضح أنها فى أغلب الأحوال لم تثل القدر الملائم من الدراسات الشاملة والدقيقة حيث أن البعض بدعوى أنها مخططات عامة ارتكز على المؤشرات والتقديرات والتوقعات والمقارنات وحدث ابتعاد كبير عن الدراسات الكبيرة ؟!

كذلك أن المخطط العام فى مفهومه لا يعنى عدم الدقة ودراسة التفاصيل. إن المفهوم الخاطئ هو أن المخطط العام لكونه يركز على العموميات تكون دراسته عامة (غير دقيقة أو غير تفصيلية) بينما الدراسات التفصيلية تؤدى إلى النتائج العامة وأن الدراسات العامة لا تؤدى إلى نتائج تفصيلية ؟!

أهم الصعوبات التى واجهت عملية التخطيط

أولا : قصور الاستثمارات الحكومية والخاصة لتحويل تنفيذ الخطط فى شقيها العام والخاص .

ثانيا : عدم وجود الكوادر الفنية والأجهزة المتكاملة القادرة على إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج على كل المستويات. ثالثا : غياب الوعى وتدنى المستوى الحضارى فى البيئة المصرية الريفية والحضرية .

رابعا : عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات فضلا عن وجود ثغرات فى هذه الأنظمة .

خامسا : عدم وجود قاعدة معلومات حديثة تجمع بأحدث الأساليب المتطورة التى تجارى العصر .

سادسا : سوء الإدارة وتغير القيادات وسيطرة أفكار سلبية للحفاظ على المواقع القيادية وتجاهل المنفعة العامة أو على المدى البعيد والتركيز على الخطط قصيرة المدى.

هل أمكن الاقتداء بالمخططات التى أعدت ؟

لم يتم الاقتداء بالمخططات لعدة أسباب :

١ - أن المخططات ترتبط بمخططات تفصيلية وتنفيذية

الجامعات الإقليمية المضافة إلى عواصم الأقاليم في غياب مخططات إقليمية أو مخططات محلية أو مخططات تفصيلية لتصبح تنمية عشوائية؟!

و جامعات خاصة في المدن الجديدة لم تخطط أساسا ضمن المخططات العامة لمدنها ولم يعاد صياغة المخططات؟!

جامعة الزقازيق - المنصورة - المنوفية - ٦ أكتوبر - مصر الدولية فروع بنها - الفيوم جميعها كان من المحتم ورودها كعناصر أساسية في تخطيط الخدمات التعليمية على المستوى القومي (الخريطة القومية) وفي مخططات إقليمية حيث أنها لا تخدم مدينة فضلا عن المخططات العامة للتجمع الذي يحتويها .

الآثار السلبية : زيادة معدل النمو العمراني للمدن التي تحتويها على حساب الأراضي الزراعية (الجامعات الإقليمية جميعها أنشئت على أراضي زراعية جيدة) - تعقد مشاكل الحركة وقصور الخدمات والمرافق إلى درجة توقف النمو العمراني لمدينة الزقازيق على سبيل المثال .

تخطيط محاور الحركة الرئيسية بدون مخطط شامل للحركة.

المباني الرديئة والعشوائيات :

نسبة مساحة المباني الرديئة تتراوح في مدن عواصم المحافظات بين ٢٠% ، ٥٤% في أسوان .

تتراوح في مدن عواصم المراكز الإدارية بين ١٨% في رشيد ، ٥٩% في أخصم .

تتراوح في بعض أحياء القاهرة الشعبية والقديمة من ٢٣% في روض الفرج ، ٦٩% في بولاق وأبو العلا .

التطور العمراني في القاهرة والسكندرية ومدن العواصم يساهم قطاع الإسكان العشوائي بنصيب كبير ٧% من الوحدات بمعدل إنتاج ١٠٠ ألف وحدة سكنية سنويا .

على حساب الرقعة الزراعية بلغ ١٢٠ فدانا/سنويا حتى عام ٩٤ حيث أعد مخطط عام لم يتفذ حتى الآن ولم يتقد به، وقد سبقه مخطط هيكل عام ٨٩ ولم يتقد به كذلك ولم يتزامن معه مخطط عام .

مدينة أسيوط :

حتى عام ١٩٨٥ لم يعد لها أي نوع من المخططات حيث بلغ العمران بها مساحة ٢٦٠٠ فدان وبمعدل نمو سنوي ٤٧ فدانا، وأن المخطط الهيكلي عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٨ وجرى إعداد مخطط عام لها.

مدينة الزقازيق :

بلغت مساحة الكتلة العمرانية في عام ٩٣ حوالي ٣٥٠٠ فدانا بمعدل نمو سنوي ٩٠ فدانا على حساب الرقعة الزراعية ولا توجد أي إمكانية للتوسع الأقصى حاليا، وأعد لها مخطط هيكل وجرى إعداد مخطط عام ولكن بعد أن استنفذت المدينة إمكانيات نموها أصبحت معادلة صعبة .

مدينة الفيوم :

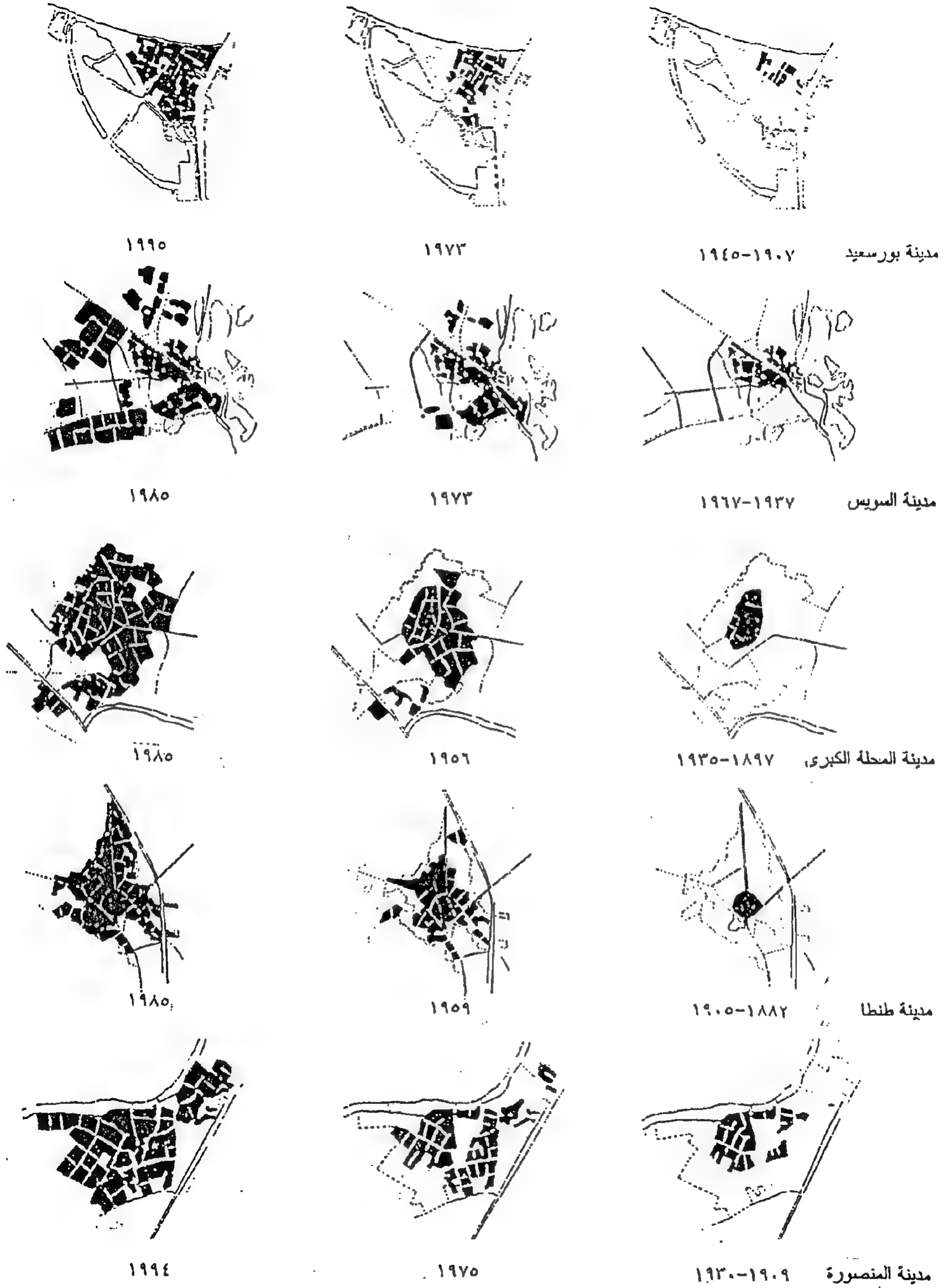
بلغت مساحة كتلتها العمرانية ٢١٥٠ فدانا بمعدل نمو سنوي قدره ٤٣ فدانا ولم يعد لها مخطط حتى عام ٩٧.

مدينة كفر الدوار :

تركز نموها على حساب الأراضي الزراعية بمعدل نمو سنوي قدره ٤٨ فدانا وحتى عام ١٩٩٠ لم يعد لها أي مخططات .

مدينة دمنهور :

بلغت مساحتها ١٦٦١ فدانا بمعدل نمو سنوي قدره ٤٠ فدانا سنويا وشهدت نموا سريعا لم يواكبه أي مخطط حتى عام ٩٧ ، حيث اعتمد المخطط للعام الذي أعد عام ٩١ ؟!



شكل ٣- مراحل النمو العمراني للمدن

- فقدان من ٤٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠ فدان أى ما يوازي من ١ - ٢% سنويا من أصلح الأراضي الزراعية .

من نتائج مجهودات الدولة فى مجال العمران ظاهرة عمرانية اسمها القاهرة الكبرى

لم يتم الاقتداء بأى مخطط وضع للقاهرة حتى الآن ١٩٩٨ ، ونتائج عدم الاقتداء معلومة واضحة من كثافة سكانية بلغت أكثر من ٥٠٠ شخص/فدان - نمو عشوائى - تآكل المساحات المفتوحة - اختناقات مرورية .

ويبقى السؤال، لماذا لم يتم الاقتداء بهذه المخططات ؟

(١) كل الدراسات التى أعدت لمدينة القاهرة انفصلت عن دراسات المرور (الدراسات الشاملة للمرور) .

(٢) انفصال المخططات عن الاستثمارات ومعدلات تدفقها سواء الحكومية أو الخاصة .

(٣) قيام السادة المحافظين بإعداد خطط عمل خاصة بهم لها أولويات يحصرونها فى إطار مفهوم إدارى خاص بهم يستقى من إداريين لا صلة لهم بالإدارة الحديثة .

التنمية الريفية :

تواصلت الجهود نحو تحقيق التنمية الريفية طوال السنوات السابقة ولكن هذه الأعمال لم تحقق الأهداف المنشودة للأسباب التالية :

(١) ضعف الإمكانيات المادية اللازمة لتحقيق الأهداف الكبرى وحتى أقل هذه الأهداف وهو إمداد القرى بالمياه والكهرباء والصرف الصحى .

(٢) انخفاض مستوى الوعي والمشاركة لدى أفراد المجتمعات الريفية لارتفاع نسبة الأمية وتدننى الأحوال المعيشية والصحية وعدم الاقتناع لكثرة الشعارات والفاعلية المحدودة .

(٣) ضياع المفهوم الحقيقى للتنمية الريفية - عن مفهوم تحويل القرية إلى مدينة وبين مفهوم بيت الفلاح والقرية كعمل منفصل عن سائر أحوال المجتمع .

(٤) اعتبار القرية والتنمية الريفية كيان منفصل ومستقل طوال السنوات الماضية، ولم توضع خطط على أساس تكامل الريف والحضر .

(٥) جوهر القضية عدم معرفة الإنسان فى الريف المصرى أو تحليل المتغيرات والمؤثرات وتقييم المنتج العمرانى لهذا الإنسان، الذى يدور فى أفلاك عشوائية لا نهائية .

(٦) الدراسات حول الريف المصرى تمس السطح شأنها فى ذلك شأن كل الدراسات العمرانية التى تعتمد على مؤشرات ومنازعات ولا تصل الى تحديد دقيق للظواهر فى ريفنا المصرى .

قرى تحولت إلى مدن :

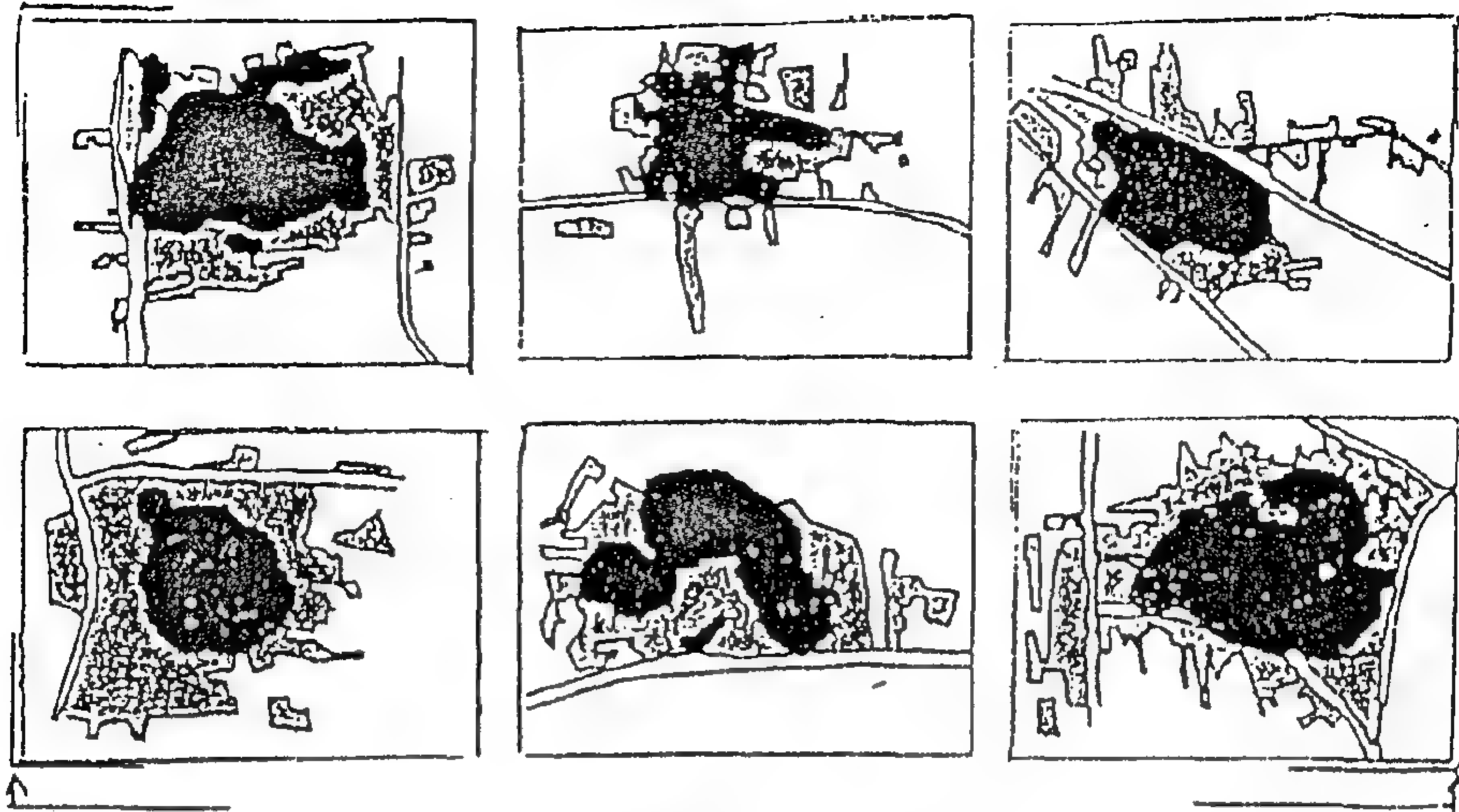
مثل مدينة القنايات عام ١٩٧٩ - صدر قرار أن تصبح القنايات مدينة ولم يواجه هذا التحول أى نوع من التخطيط وتحولت القرية إلى مسخ عمرانى ١٢

الأجهزة التخطيطية :

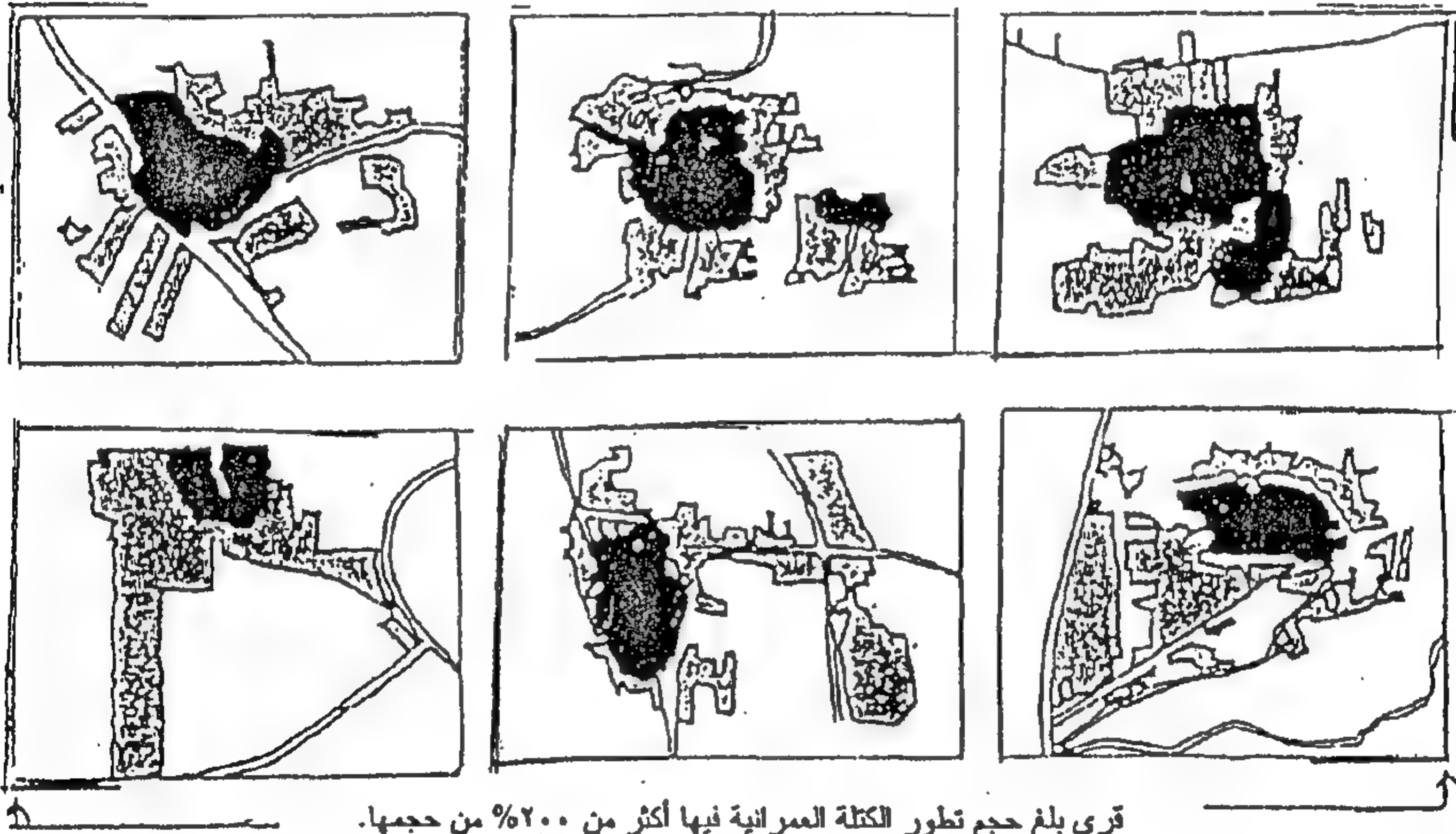
تقويم أداء هذه الأجهزة اقتصر على هيئة التخطيط العمرانى وأن الأخذ بأسلوب التخطيط العلمى يقتضى عدة مستويات للتخطيط، قومية وإقليمية ومحلية، ويترتب على ذلك وجود أجهزة تعمل على هذه المستويات، وهو ما نفتقده حاليا - وقد أدى ذلك إلى عدم إمكان تنفيذ المخططات أوفهمها أو الاستفادة منها فضلا عن إمكان إعدادها .

التشريعات المنظمة للعمران،

التشريعات هى أداة تنفيذ المخططات والإنجاز العمرانى، وهى لم تكن أساسا وليدة دراسات تخطيطية، ولم تكن مستخلصة من مخططات عامة، وهذا هو جوهر عدم جدواها بصورتها الحالية . كذلك تراكم قانونى هائل يتداخل ويتناقض، وأن عدم الالتزام جعل الجهات القائمة على القوانين وأفراد المجتمع يتعارفون على تطبيقات معدلة تخدم مصالح خاصة لا تتوافق مع اللوائح والتشريعات المنظمة للعمران، وكان من نتيجة ذلك عشوائيات العمران .



قرى بلغ حجم تطور الكتلة العمرانية فيها أكثر من ١٠٠% من حجمها.



قرى بلغ حجم تطور الكتلة العمرانية فيها أكثر من ٢٠٠% من حجمها.

١٩٦٠



١٩٨٦



شكل ٤ - أمثلة للنمو المتسارع للقرى المصرية *

• توجيه النمو العمراني لعدد كبير من المدن .
• توفير قاعدة معلومات شاملة صالحة لكثير من العمليات التخطيطية .

وفي المقابل وضحت مجموعة من السلبيات تمثلت في الجوانب التالية :

• عدم قدرة الأجهزة التخطيطية على ملاحقة هذه المخططات واستيعابها وإعداد الخطط والبرامج

نخلص إلى أنه تبرز مجموعة من الإيجابيات أهمها :
• ظهور مجموعة من المدن الجديدة استوعبت أعدادا
وقدّمت مجالا لاستثمارات هامة .

• إعطاء الفرصة لخبراء ومهندسي التخطيط في ممارسة نشاط حقيقي متنوع شمل كافة أرجاء البلاد والتعرف على الإمكانيات والموارد والتعريف بالتخطيط وأهميته واستخداماته .

* المصدر : اللجنة المصرية العامة للمساحة + خرائط التصوير الجوي

التنفيذية.

- فقدان صلاحية المخططات العامة .

- الانفصال بين المخططات الهيكلية والعامة والتفصيلية .

التطلعات المستقبلية من خلال تطور مفاهيم التخطيط وكيفية التغلب على الصعوبات والتحديات الراهنة .

ولكى نصل إلى رؤية مستقبلية يجب أن نحدد أولا أهم الصعوبات والتحديات الراهنة :

- أهم الصعوبات والتحديات الراهنة تمثلت فى النقص فى الكوادر الفنية والهيكل التخطيطية .

- عدم تدفق الاستثمارات بشكل متوافق مع التقديرات التى بنيت عليها المخططات .

- إهمال المخططات وعدم تنفيذها والافتداء بها .

- التشريعات المنظمة للعمران وانفصالها عن أهداف المخططات العامة التى يجب أن تكون مصدرا أساسيا له - انفصال فكر المخطط عن فكر المستثمر ومستخدم العمران .

- عدم تكامل مستويات التخطيط من قومى إلى إقليمى ومحلى .

- عدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية باستخدام الأراضى .

- إن أولويات التنمية مصدرها خريطة عمرانية هى أساس المفاضلة بين الاحتمالات الراجعة سواء كانت تنمية متخللة الوادى القديم أو تحقيق أقصى استخدام للمجتمعات العمرانية القائمة، أو على المخاور المتاخمة للوادي القديم، أو الخروج المدروس بدقة فائقة .

- ضرورة مراعاة الفوارق فى الخصائص بين المناطق عند تحديد المعايير والمعدلات والاشتراطات والقوانين واللوائح المنظمة للعمران .

- إعادة الثقة فى مصداقية المخططات من خلال واقعية

التقديرات وتوفير التحويل والإدارة الحديثة للتنمية العمرانية وتطوير المحليات وتحقيق اللامركزية للتعامل مع الأجهزة المركزية .

ضرورة إيجاد لجنة قومية تعمل على صياغة خطة بحثية قومية عناصرها مستمدة من معطيات البيئة المصرية بمشاكلها وإمكاناتها .

- مراعاة البعد الإنسانى قبل البعد الكمى الذى يرتبط فقط بالأرقام وذلك يستلزم المعرفة التامة بالإنسان المصرى، احتياجاته وتطلعاته ودرجة تقبله ومشاركته فيما يخطط له .

- تحديث قاعدة المعلومات وفقا لأحدث المعطيات التكنولوجية .

- التنسيق بين الأجهزة المعنية بالعملية التخطيطية وضبط معدلات التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية مع معدلات توفر الطاقة والاستثمارات وقدرة الإنسان على استيعاب المتغيرات والتطوير المنشود لتضيق الفجوة بين متخذ القرار والمخطط والمستخدم (الإنسان فى بيئته) .

- إيجاد هياكل تنظيمية تخطيطية على المستويات الثلاث فى إطار متكامل .

- استكمال مراكز التخطيط الإقليمى .

- إعادة تخطيط المدن القائمة مع إعادة تخطيط المدن الجديدة التى نشأت فى غياب مخططات إقليمية .

- التركيز على المخططات التفصيلية على معالجة الآثار السلبية للجامعات الجديدة والإقليمية التى نشأت بدون صياغة متكاملة فى إطار مخططات عامة .

- إن الخريطة العمرانية لمصر هى من شقين أساسيين، تنمية ريفية وتنمية حضرية معا، فى تناسق نسام وفى إطار خطة شاملة .

- ضرورة رصد المتغيرات وانتقاء ما يصلح للبيئة والإنسان المصرى .

- إن البعد عن الدراسات الكبيرة بدعوى الحاجة الملحة

للإنجاز هي قضية خاسرة على المدى القصير والبعيد كما يحدث الآن في المعالجات المرورية لمشاكل الحركة في مدينة القاهرة ، وفي سائر أنحاء البلاد ...

يجب الاقتداء بالدراسات الشاملة المحدثة بالاستعانة بخبراء المرور وأن تخطط الحركة في إطار مخططات استعمالات الأراضي ولا يمكن إعادة تخطيط المرور بدون إعادة التخطيط لاستعمالات الأراضي بصورة متكاملة معا .

ونخلص إلى :

أولاً: الارتقاء بمستوى الأداء الفنى للأعمال التخطيطية من خلال الدورات التدريبية ونشر الوعي التخطيطي بالتعاون مع أجهزة الإعلام وتطوير المناهج الدراسية وتوافق الفكر التخطيطي من خلال مدارس وجمعياته العلمية والجهات المسؤولة .

ثانياً: التكامل في الأداء بين وزارة التعمير ووزارة التخطيط والتنمية الريفية والسياحة والمواصلات والقوات المسلحة والكهرباء مع باقى الجهات ذات الصلة.

المراجع :

ثالثاً: إنشاء قاعدة معلومات حديثة واستخدام أحدث المعطيات التكنولوجية .

رابعاً : أهمية المشاركة الشعبية ودور الإعلام فى نشر الوعي التخطيطي وإصدار مجلة علمية متخصصة للتخطيط العمراني .

خامساً: إنشاء الأجهزة التخطيطية بكافة مستوياتها .

سادساً: إيجاد التشريعات المستمدة من تخطيط عمراني .

سابعاً: تكامل مستويات التخطيط واستكمال لمراكز التخطيط الإقليمي .

ثامناً: تكامل التنمية الريفية والتنمية الحضرية فى إطار خريطة عمرانية لمصر .

تاسعاً: دراسة إمكانية إنشاء مجلس أعلى للتخطيط العمراني للتنسيق مع باقى الوزارات فيما يتعلق باستخدام الأراضي .

عاشراً: الارتقاء بمفاهيم التخطيط العمراني لدى متخذي القرار بكافة المستويات القيادية .

- أحمد خالد علام وآخرون "تحديد الأحياء" ، الأنجلو، القاهرة ١٩٩٨م .

- محمود غيث ومصطفى الدينارى "نقل العاصمة" مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الثانى ١٩٩٨م .

- هيئة التخطيط العمراني - التقرير الوطنى - مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية - إسطنبول ١٩٩٦م .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان - ١٩٩٦م .

- مركز معلومات وزارة السكان والمرافق - خريطة التنمية والتعمير ٢٠١٧م .

- وزارة الحكم المحلى - برنامج التنمية الريفية شروق ٢٠١٧م .

- أ.د عبد الباقي إبراهيم، مجلة عالم البناء - مقالة العدد - ديسمبر ١٩٩٦م .

- جمعية التخطيط - سلسلة ندوات هيئة التخطيط العمراني ٢٥ سنة فى مجال التخطيط ١٩٩٨م .

- جمعية المهندسين المصرية - خريطة مصر - ١٩٩٥م .

- جمعية التخطيط - ٤٠ سنة من حكم محلى - الأهرام - العمران - يونية ١٩٩٨م .

- جامعة المنصورة - ندوة فى التنمية الإقليمية - إبريل ١٩٩٨م .

بلديات

أ.د. احمد خالد علام

إعادة النظر فى نفقى الأزهر

مشكلة النقل والمرور فى القاهرة - عاصمة الدولة - مشكلة معقدة، تزداد تفاقمًا وتعقيدًا يوما بعد يوم، فمئذ عشرين عاما كان عدد السيارات فى القاهرة أقل من نصف مليون سيارة، اليوم يقرب العدد من ٢ مليون سيارة يزداد بمعدل حوالى ٧% على نفس الشوارع، السيارات تشغل نصف مسطح الشوارع وتتحرك فى النصف الآخر، ويقل هذا المسطح يوما بعد يوم، وسيأتى اليوم - وليس ببعيد - الذى تتوقف فيه حركة المرور بشوارع العاصمة، وتصبح القاهرة مدينة ميتة.

كل مدن العالم الكبرى تتركز فى وسطها محطات مترو الأنفاق التى تتفرع إلى كل الاتجاهات والضواحي، وذلك لنقل العاملين إلى خارج المدينة بسرعة وبراحة.

مدينة شيكاغو التى عاش فيها الباحث فى الستينيات كان عدد العاملين فى وسط المدينة أكثر من مليون عامل، فى الساعة الخامسة مساء ينزل العاملون من ناطحات السحاب والعمارات العالية التى تشغلها المكاتب الإدارية ورجال الأعمال ينزلون إلى محطات المترو تحت الأرض، وينقلهم المترو إلى الضواحي فى أقل من نصف ساعة، وفى الساعة الخامسة والنصف لاتجد فى قلب شيكاغو إلا القليل من الناس.

خططت كل مدن العالم الكبرى فى الدول الصناعية على أن تكون وسيلة النقل الرئيسية هى خطوط النقل السريع مثل المترو - التى تحمل الغالبية العظمى من العاملين فى مركز المدينة، ولا مانع من وجود السيارات الخاصة وخطوط الأتوبيس ولكن بنسبة ضئيلة، ولهذا تجد فى المدينة

عددا كبيرا من خطوط المترو يصل إلى عشرة خطوط أو أكثر.

خطط للقاهرة منذ السبعينيات ثلاثة خطوط مترو، خط حلوان/المرج، وشبرا/الجيزة، وامبابة الدراسة، ونفذ الخطان الأولان - وسيبدأ فى تنفيذ الخط الثالث امبابة/الدراسة. إلا أنه فى الفترة الأخيرة ألغت الدولة جزءا من خط امبابة/الدراسة، وهذا الجزء من الخط يقع بين العتبة والدراسة، واقتُرحت تعديل الخط عند العتبة فيمر بشارع الجيش ثم العباسية ثم المطار. واقتُرحت إنشاء نفقين للسيارات من الدراسة للعتبة، وبدأت فعلا فى التنفيذ عند الدراسة. وهذا العمل يتعارض أساسا مع التخطيط السليم:

فالمرور الآتى من الجيزة والآتى من مصر الجديدة يدخل فى النفق عند الدراسة بعشرات الآلاف من السيارات ويتجه إلى ميدان الأوبرا، ويصب فى هذا الميدان هذا الكم الهائل من السيارات - سوف تتعقد مشاكله - فالميدان لا يتحمل حاليا عدد السيارات التى تمر به، فما بالناس بسد إنشاء النفق وتدفق آلاف السيارات. فى كل مدن العالم الكبرى تخرج السيارات من وسط البلد والقاهرة تنشئ نفقا لتصب هذه الآلاف، من السيارات، كيف سيكون الحال للميدان والمنطقة المحيطة به بعد تنفيذ النفقين...؟

هذا بالإضافة إلى نسبة من هذا المرور الآتى إلى ميدان الأوبرا، جهة الوصول له شارع بور سعيد - وهذا المرور عليه أن يذهب أولا إلى ميدان الأوبرا ثم يرجع إلى شارع بور سعيد.

أما الاختناقات والتلوث من عادم السيارات والحوادث التي ستحدث في النفقين فيقول المسؤولون إن التكنولوجيا الحديثة ستتولى أمرها...!

أما أن الأوان أن تعيد الدولة النظر في هذين النفقين فتستبدلهما، وتعيد خط مترو الأنفاق من الأوبرا إلي الدراسة ثم يمتد المترو من الدراسة إلى منشية ناصر فمدينة نصر.

ولامانع من مد خط مترو آخر في شارع الجيش ثم العباسية ثم المطار، فالقاهرة تحتاج إلي عشرة خطوط مترو.. وليس ثلاثة فقط.

عودة إلى بلدية القاهرة

حديثي عن نظام البلديات ومحاسنه لن يتوقف إلا:

- بعودة النظافة والجمال إلى مدن مصر وتعود القاهرة عاصمة الشرق وباريس الشرق والإسكندرية عروس البحر المتوسط والمنصورة عروس الدلتا والمنيا عروس الصعيد .
- أو بعودة الدولة بالأخذ بنظام البلدية والمجلس البلدى.
- أو بانتهاء الأجل.

القاهرة كان لها فى الماضى بلدية ومدير بلدية مسئول أمام المحافظ ، كانت البلدية تضم كل الأقسام الهندسية التى تتعلق بشئون العمران من إنارة ومياه شرب وصرف صحى وحدائق ونظافة مباني وحدائق وتخطيط وطرق وغيره وغيره، الكل يعمل بتنسيق مع الآخر تحت قيادة واحدة مدير البلدية : المهندس والفنان والمنسق .

فى عام ١٩٦٠ ألغى نظام البلديات وحل محله نظام الإدارة المحلية وأصبحت محافظة القاهرة الذى يرأسها محافظ تتكون من :

- * مديريات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والإسكان والكهرباء....
- * أحياء ويبلغ عددها أكثر من خمسة عشر حى، كل حى به

إدارة هندسية.

* هيئات وشركات.

وأصبحت الجهات التى يتعلق نشاطها بشئون العمران منفصلة عن بعضها - كل جهة لها رئيس مسئول أمام المحافظ وليس هناك أى تنسيق بينها، ومن هذه المؤسسات :

- مديرية الإسكان
- الإدارات الهندسية بالأحياء
- هيئة مياه الشرب
- هيئة الصرف الصحى
- هيئة النظافة والتجميل
- هيئة النقل العام
- شركات الإسكان، مصر الجديدة ومدينة نصر والمقطم
- مديرية الطرق
- مديرية الكهرباء

كل جهاز أو هيئة أو شركة أو مديرية من هذه الجهات مستقل عن الآخر - رئيسه: مدير أو وكيل وزارة أو نائب وزير، يعمل فى غيبة عن الجهات الهندسية الأخرى - لاعلاقة ولا تنسيق...والكل مسئول أمام المحافظ فقط.

لا يوجد فى أى مديرية من المديريات الأخرى بالمحافظة مثل هذا التعدد وهذا التشتت، فمديرية التعليم هى الجهة المسئولة الوحيدة فى المحافظة عن شئون التعليم الابتدائى والثانوى، ومديرية الصحة هى الجهة المسئولة الوحيدة عن المستشفيات التابعة للمحافظة.

أما عمران القاهرة فتشرف عليه عدة مؤسسات هندسية متفرقة لاتجمعها رئاسة فنية واحدة ، وكانت النتيجة ما آلت إليه القاهرة، وتدهور شئون العمران بها.

أما أن الأوان لأن تجمع وتضم كل هذه المؤسسات الهندسية فى جهة واحدة مثل "البلدية" ويكون لها رئيس "مدير بلدية" ينسق بين هذه الأجهزة ويكون مسئولا أمام المحافظ ، وبهذا تسير الأمور إلى الأحسن .. والله الموفق.

thermal structure of the present diffusion flame has higher temperature distribution at the upstream central flame region.

5. The high increase in the thermal distribution along the flame, may reconfirm the stability characteristics of the jet diffusion flame in the presence of the investigated fuel additive.

ACKNOWLEDGEMENT

Thanks are due to Professor Dr. Adel El-Ehwany. Mechanical Eng. Department. F. of Eng., Ain-Shams Univ. for his fruitful discussions throughout this study. The authors also extend their thanks to Chemist Nagi E. Moustafa who carried GC analysis.

REFERENCES

1. Karim. G.A., Wierzba. I. and Hanna. M., "The Blowout Limit of a Jet Diffusion Flame in a Co-Flowing Stream of Lean Gaseous Fuel-Air Mixtures". *Combustion and Flame* 57. pp. 283-288.(1984).
2. Karim. G.A., Kibrya. M., Lapucha. R., and Wierzba. I., "Examination of the Combustion of a Fuel Jet in a Homogeneously Pre-mixed Lean Fuel Stream", *Proc. Int. Fuels & Lubrications Meeting & Exposition*. SAE Paper No. 881662. pp.1-9. (1988).
3. Wierzba. I., Kar. K., and Karim. G.A., "The Blowout of a Jet Diffusion Flame; The Effect of the Velocity and Composition of the Surrounding Co-Flowing Stream", Vol. 39. *Fossil Fuels Combustion ASME*. pp. 71-76.(1992).
4. Wierzba. I., Kar., K., and Karim. G.A., "An Experimental Investigation of the Blowout Limits of a Jet Diffusion Flame in Co-Flowing Streams of Different Velocity and Composition", Vol. 115. *Transactions of ASME*. pp.142-147. (1993).
5. Wierzba. I. and Oladipo. A.B., "Blowout of Jet Diffusion Flames in a Co-Flowing Air Stream", Vol.57. *Emerging Energy Technology, ASME*. pp.29-33, (1994).
6. Takahashi,F., and Schmoll. W.J., "Lifting Criteria of Jet Diffusion Flame", *Proceedings of the Twenty-Third Symposium (International) on Combustion*. The Combustion Institute, p. 677. (1990).
7. Takahashi and Goss. L.P., "Near Field Turbulent Structures and Local Extension of Jet Diffusion Flames", *Proceedings of the Twenty-Fourth Symposium (International) on Combustion*. The Combustion Institute p.351. (1992).
8. Wierzba. I., and Kar. K., "Flame Flash Back within Turbulent Streams of Lean Homogenous Fuel Mixtures and Air", *Procedure of the ASME. Energy Resources Conferences Fossil Fuel Combustion*. Vol.33. (1991).
9. Pitts. W.P., "Importance of Isothermal Mixing Process to Understanding of Lift off and Blowout of Turbulent Jet Diffusion Flames", *Combustion and Flame*, Vol. 76. pp.197-212. (1989).
10. Maurice William Ranney, "Fuel Additives for International Combustion Engines", *Recent Development Noyce Data Corporation*. Park Ridge. New Jersey. USA. (1978).
11. Karim. G.A., Lapucha.R., "Flame Flash Back for Low Reynolds Number Flowers." *AIAA Progress in Astronautics and Aeronautics*, Vol.113, pp.367-383, (1988).
12. El-Banhawy. Y. H., El-Ehwany. A.A., Khalil. S.A., and Zakhary. A.S., "Blowout of Turbulent Disc/Pilot Stabilized Jet Diffusion Flames", *The Eleventh International Symposium on Air Breathing Engines*. Tokyo. Japan. (September. 19-24. 1993).
13. Eickoff. H., Lenz. B., and Leuckel. W., "Experimental Investigation on the Stability Mechanism of Jet Diffusion Flames", *Proceedings on the Twentieth Symposium (Int.) on Combustion Institute*. p. 345, (1984).
14. El-Banhawy. Y.H., El-Ehwany. A.A., Khalil. S.A., and Zakhary. A.S., "Turbulent Diffusion Flames Close to Blowout", *The Eighth International Conference for Mechanical Power Engineering*. Alexandria. Egypt.(April. 27-29. 1993).

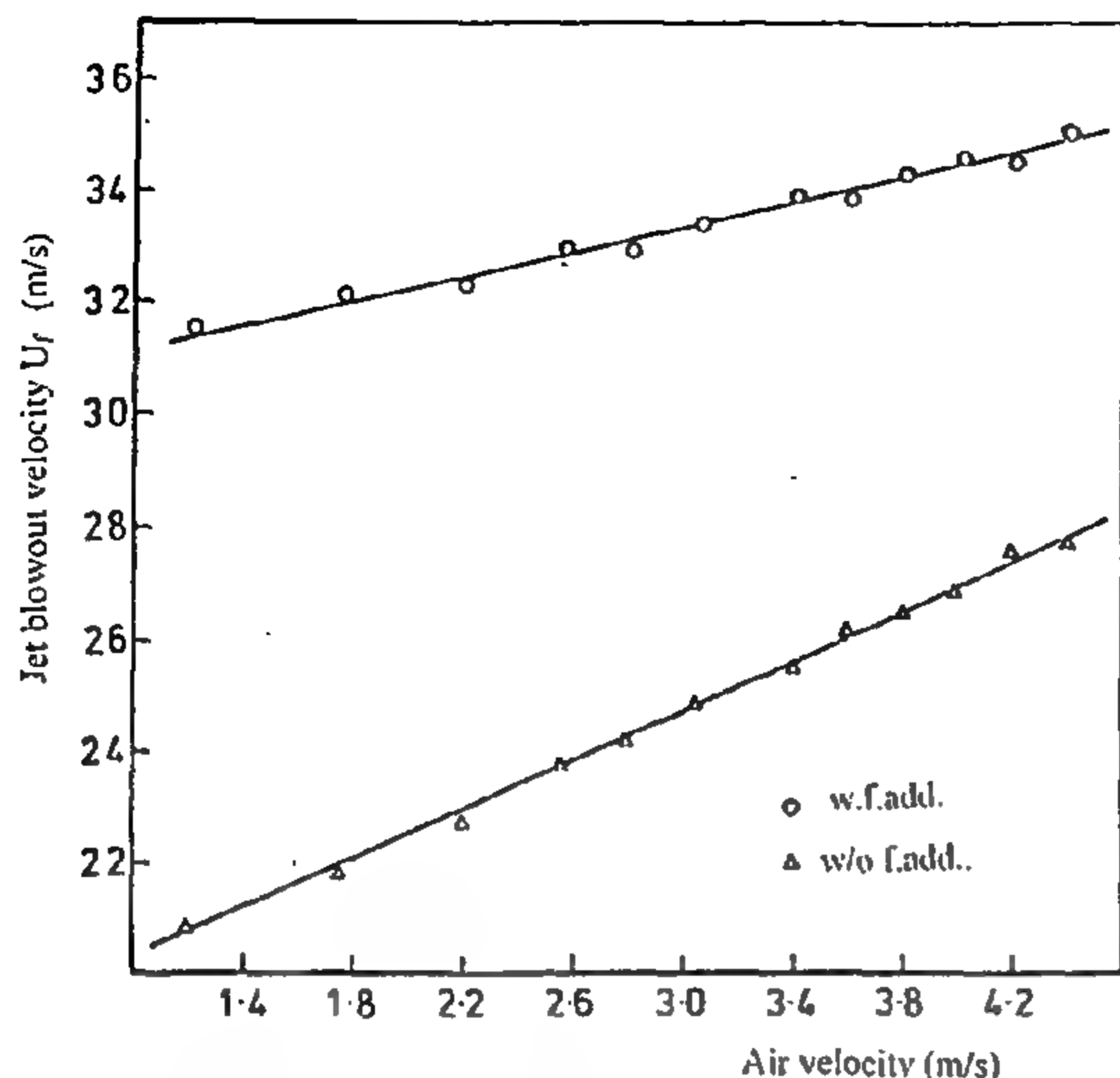


Fig. 5- The variation of fuel jet blowout velocity with air velocity in the presence and absence of fuel additive.

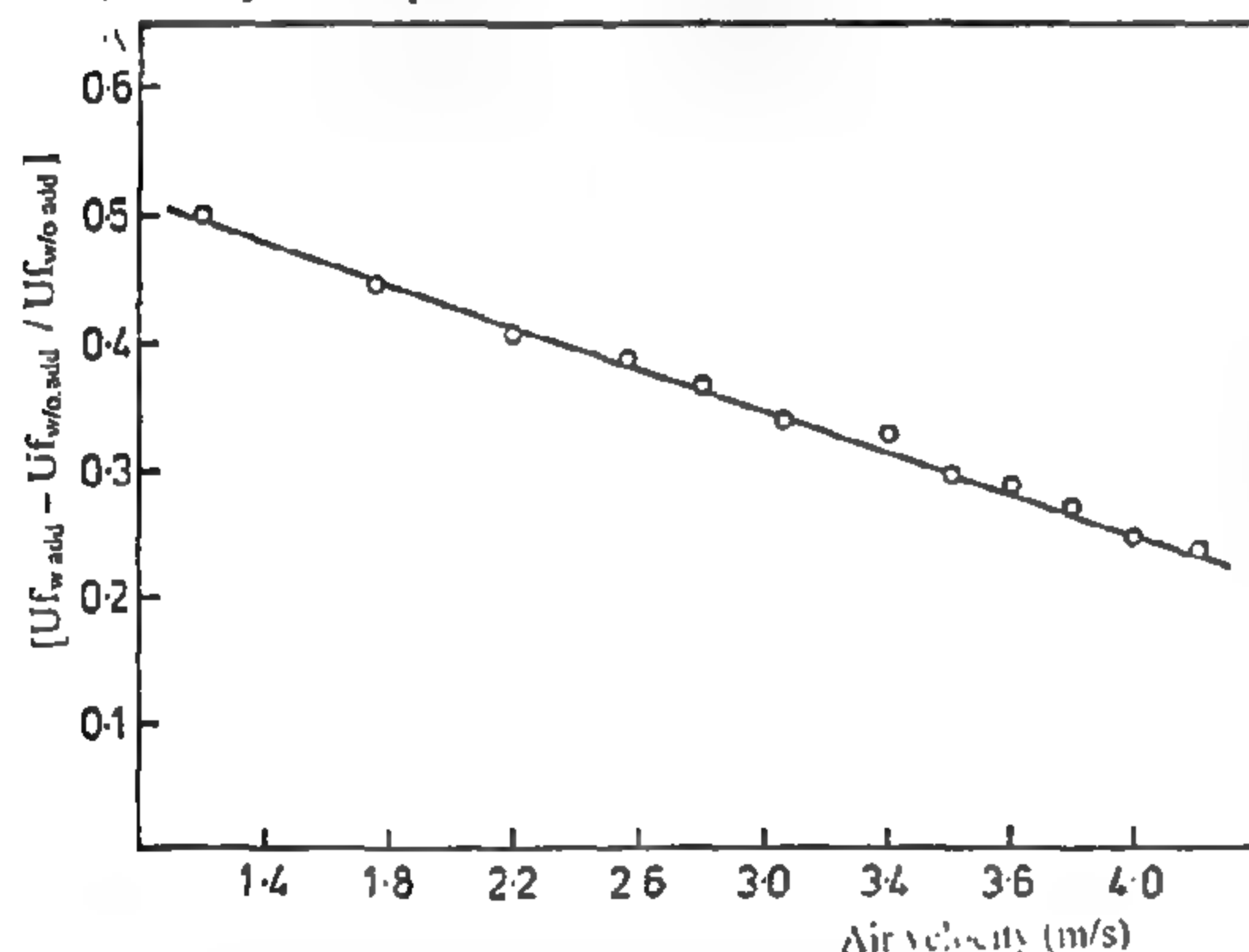


Fig. 6- The relation of fuel jet blowout in the presence and absence of fuel additive with air velocity.

temperature distribution downstream distance along the flame with respect to jet diameter ($x/d_j = 132$) with fuel additive and without additive from El-Banhawy et al., [14] at the same operating conditions given for comparison. The high increase of the thermal structure of the flame in the presence of fuel additive. confirms the enhanced combustion process. where the chemical reactions proceed with highly accelerated rate on all regions surrounding the main reaction zone both in the radial and the axial directions.

4. CONCLUDING REMARKS

The results of the present investigation indicate that :

1. The blowout velocity of the fuel jet mixed with fuel additive increases with the increase of the

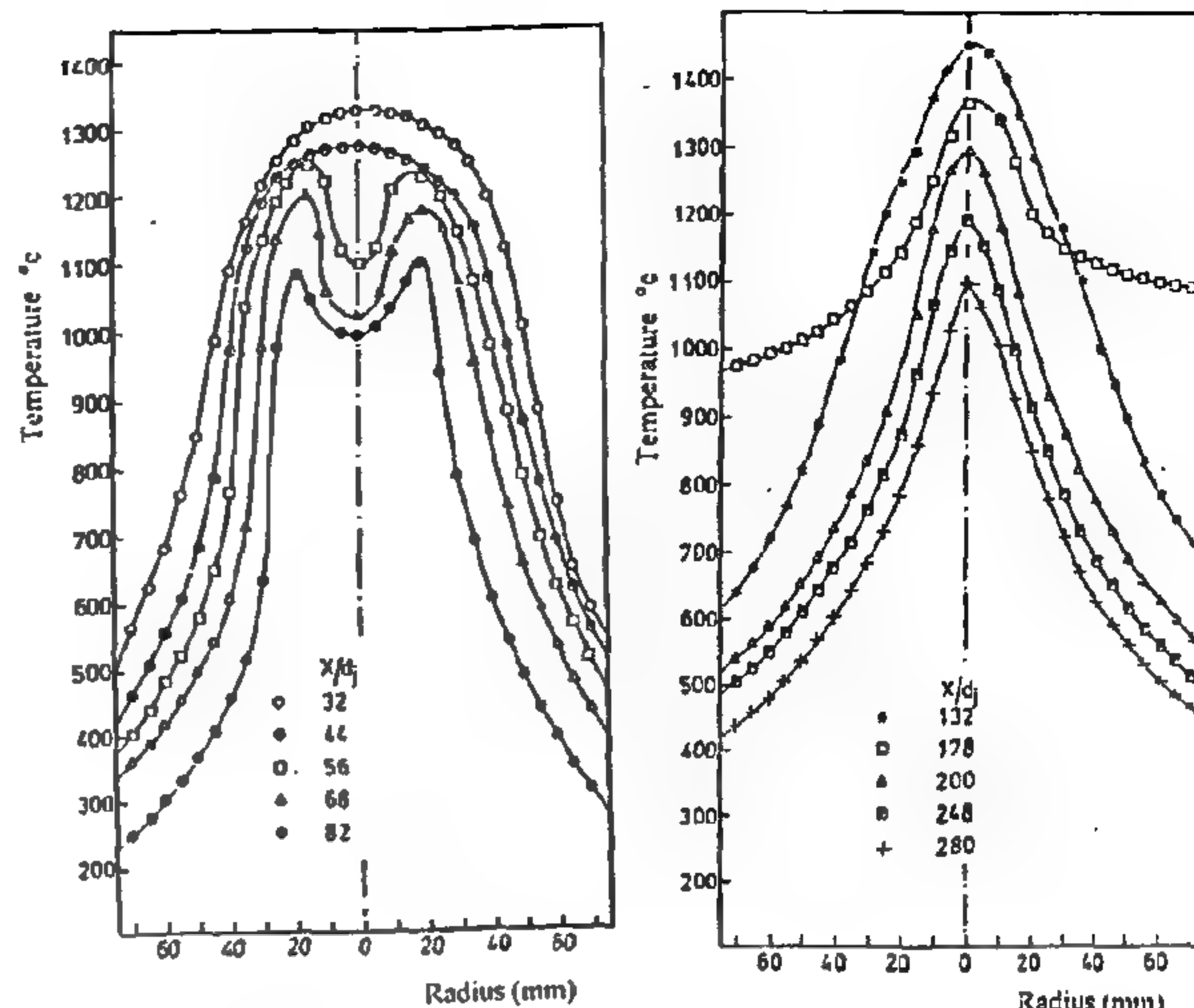


Fig. 7- Radial temperature distribution at different axial distances with respect to fuel jet diameter in the presence of fuel additive.

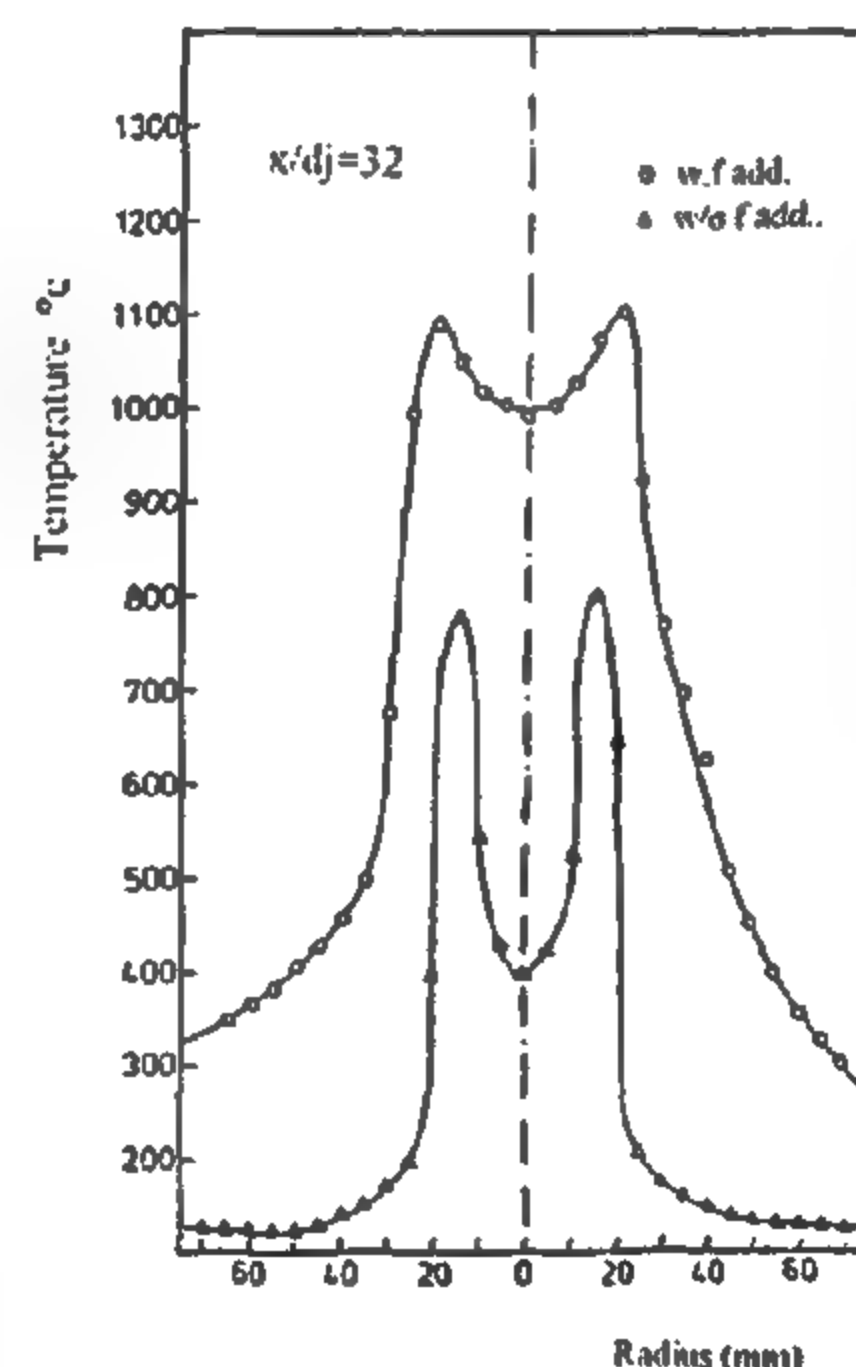


Fig. 8- Radial temperature distribution in the presence and absence of fuel additives at $x/d_j = 32$.

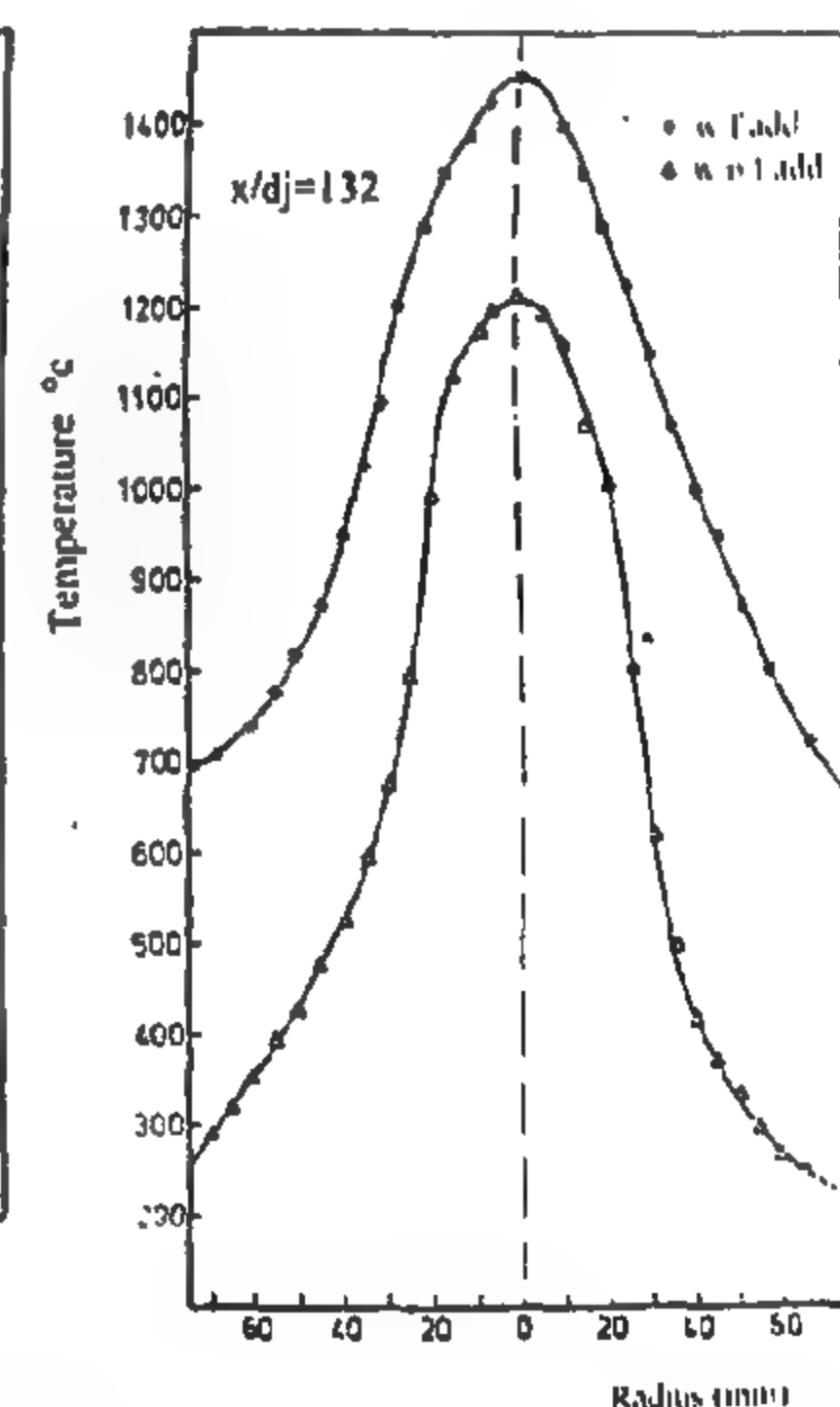


Fig. 9- Radial temperature distribution in the presence and absence of fuel additives at $x/d_j = 132$.

combustion air velocity promoting the stabilization tendency of the flames.

2. In the presence of the fuel additive. the increase in the blowout velocity is more significant at the low values of the combustion air velocity.
3. A favorable improvement in the stability of the jet diffusion flames has been achieved by increasing the turbulent burning flame velocity at the base of fuel jet.
4. In the presence of the employed additive. the

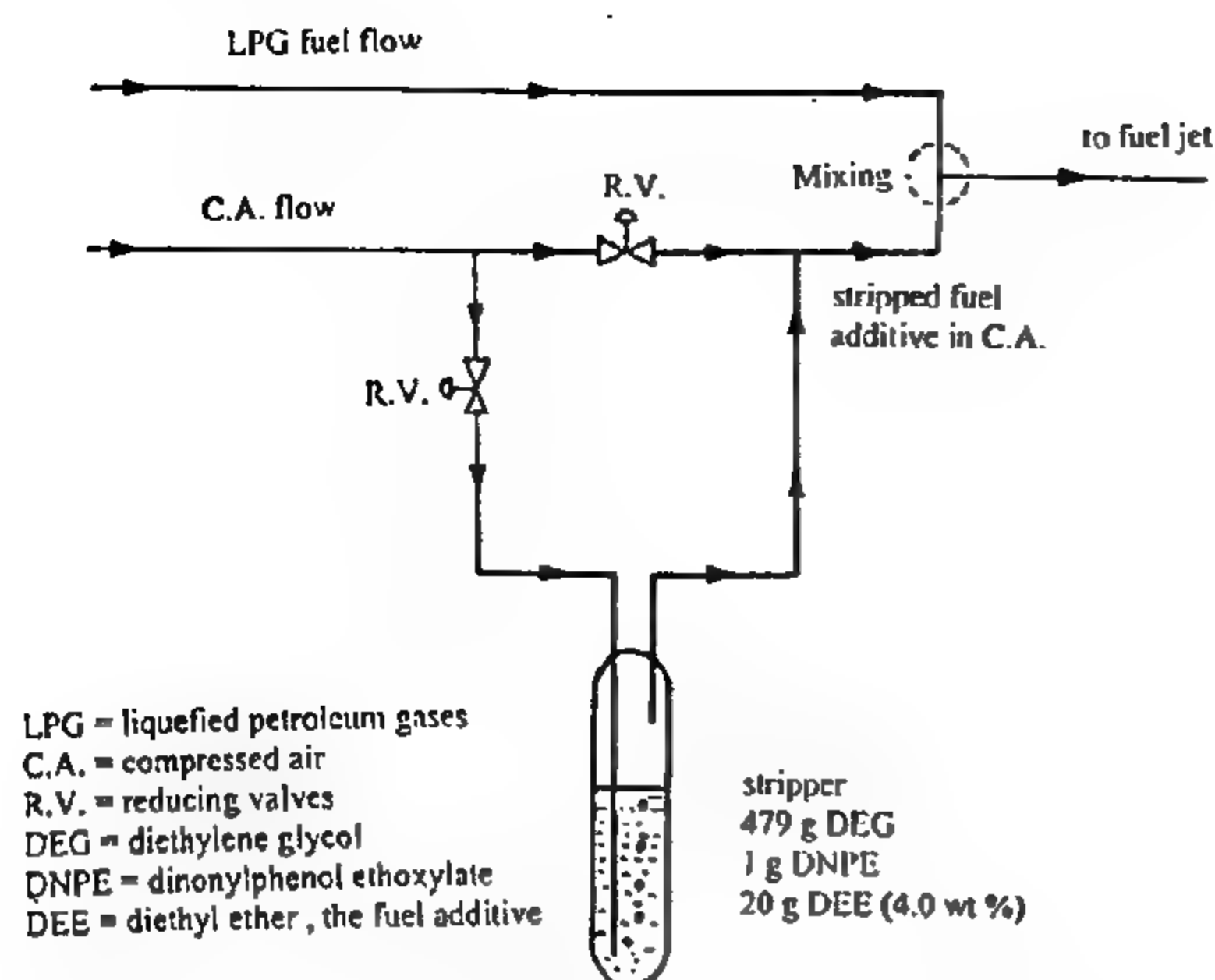


Fig. 3- Air stripping treatment process in which dissolved volatile fuel additive is transferred from the liquid phase into a vapour stream.

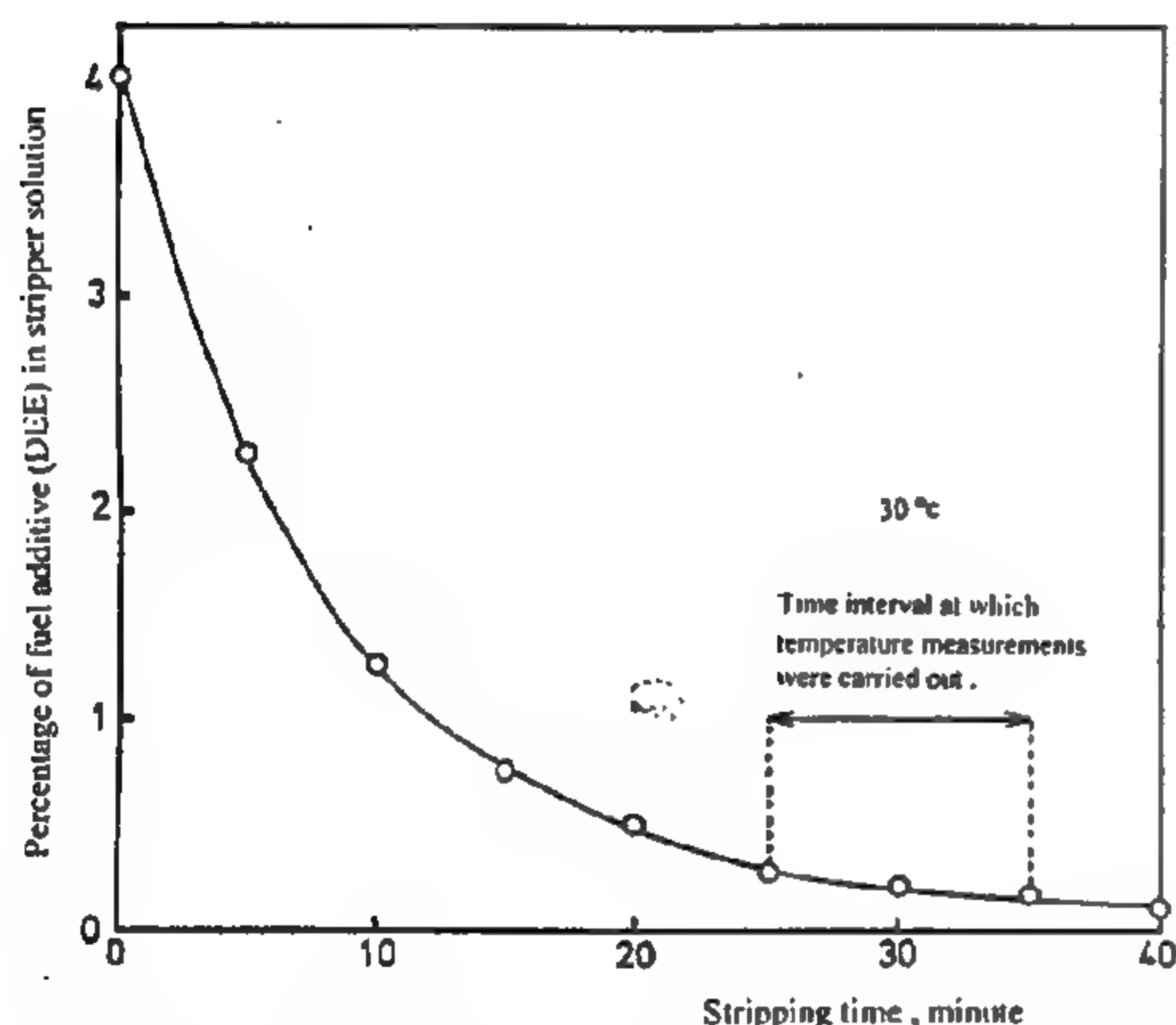


Fig. 4- Percentage of fuel additive (DEE) as a function of stripping time.

El-Banhawy et al., [12] of the relation of the blowout limits of flames at the same operating conditions in absence of fuel additive are shown for comparison. Remarkable increases resulted in the values of the blowout fuel jet velocity with the addition of the vapour of diethyl ether with the increase in the combustion air velocity as compared with the results obtained without addition. A significant increase of the values of the fuel jet blowout velocity in the presence of the fuel additive DEE especially at the lower values of the combustion air velocities. This improvement in the stability limits for flames at the lower values of combustion air velocities is due to the enhancement of the mixing process with fuel addition

accompanied by intense rate of the chemical reactions. This accelerated chemical reactions rate leads to rapid combustion in the near upstream region at the base of the fuel jet, and hence the turbulent burning flame velocity increases. This is in agreement with the literature which refers that, flame is stabilized by a turbulent premixed flame at its base where the local turbulent burning velocity is equal and opposite to the local flow velocity Eickoff [13].

The difference between the fuel jet blowout velocity with additive and without additive with respect to the blowout velocity without additive $[U_{f,w,add} - U_{f,w/o,add} / U_{f,w/o,add}]$ at different values of combustion air velocity is given by (Fig.6). It seems evident that, this ratio decays linearly with the increase of the values of the combustion air velocity.

Temperature measurements of the gaseous fuel jet with the presence of fuel additive describe the thermal structure of turbulent stabilized jet diffusion flames. (Fig.7) shows the temperature profiles in the radial direction at different axial distances along the flame from the injection point of the fuel jet. The measurements indicate high temperature values starting at early upstream distance within the central reaction zone. ($x/d_j = 32, 44, \text{ and } 68$). This is due to the high reaction activity of the high combustion process resulting from mixing the fuel jet with fuel additive. The accelerated rate of chemical reactions by high energy released rate within the combustor domain. This increase in temperature values at the base of the flame confirms its high stabilization tendency with fuel addition. DEE.

(Fig.8) shows the temperature profile of the present flame at $x/d_j = 32$ in the presence of fuel additive and the temperature profile of the similar flame at the same operating conditions obtained by El-Banhawy et al., [14] in absence of fuel additive for comparison. The temperature profile of the flame in absence of fuel additive shows comparatively low values within the central flame region. The effect of the vapor of diethyl ether mixed with the fuel jet flow appears clearly in the high thermal distribution within the near central upstream flame region. This obviously confirms the intense rapid ignition in the presence of fuel additive.(Fig.9) indicates the maximum values of

hydrocarbons). An anhydrous trace amount of this volatile additive is transferred from the liquid phase into a vapour stream by stripping. The combustion chamber (Fig.2) has a 150mm diameter, 5mm thickness and 1mm height. A temperature resistant glass window was fitted along its length to permit visual observation of the flames. The burner section consisted of an outer cylinder of the same diameter as the combustion chamber and a central pipe of 25 mm diameter. The latter holds the stabilizer disc of 80 mm diameter and the fuel supply line which is connected to the fuel nozzle of 2.5 mm diameter at the center of the stabilized disc. Commercial LPG fuel was used in the experiment with an average composition of 76% butane, 23% propane, and 1% pentane.

Traces of diethyl ether (DEE) in a vapor phase as a fuel additive is mixed with the main fuel jet through a simple stripping system. see (Fig.3). A reduced rate of compressed air flow (C.A.) is introduced into a stripper containing 20 g. of DEE dissolved in a solution of 479g. of diethylene glycol (DEG) and 1g. dinonylphenol ethoxylate (DNPE). a non ionic surfactant having an average of ethylene oxide units per nonylphenol molecule. DEG is characterized by great solvent power and low vapour loss. DNPE is added to facilitate solubilization and to minimize the stripped amount of the employed fuel additive as shown by (Fig.3). Feed percentage of fuel additive in stripper solution is determined by gas chromatographic analysis after each five minute time interval using OV-1 column and a flame ionization detector. Internal standard technique is adopted in quantitative analysis. Percentage of fuel additive. DEE was determined after each five minute interval at constant airflow of 600 ml per minute. The stripping system is kept at 30 °c all over the experimental runs. The time interval at which temperature measurements were carried was chosen at more or less constant additive feed rate as shown in (Fig.4).

Temperature measurements have been achieved by using a bare thermocouple probe made of Platinum/Platinum -13% Rhodium. 0.1 mm diameter wires. The present flame operates at fuel mass flow rate of 2.6 kg/hr. combustion air flow rate of 40 kg/hr. air fuel ratio $A/F=15.34$ at the stoichiometric condition and the overall flame equivalence ratio = 1.

The blowout velocity of the flames has been obtained by recording the fuel flow rate in the presence of fuel additive DEE at the moment of flame extension at completely unstable condition. The blowout velocity of the fuel jet in the presence of fuel additive was determined by visual observation at different values combustion air velocity ranging from 1-5 m/sec.

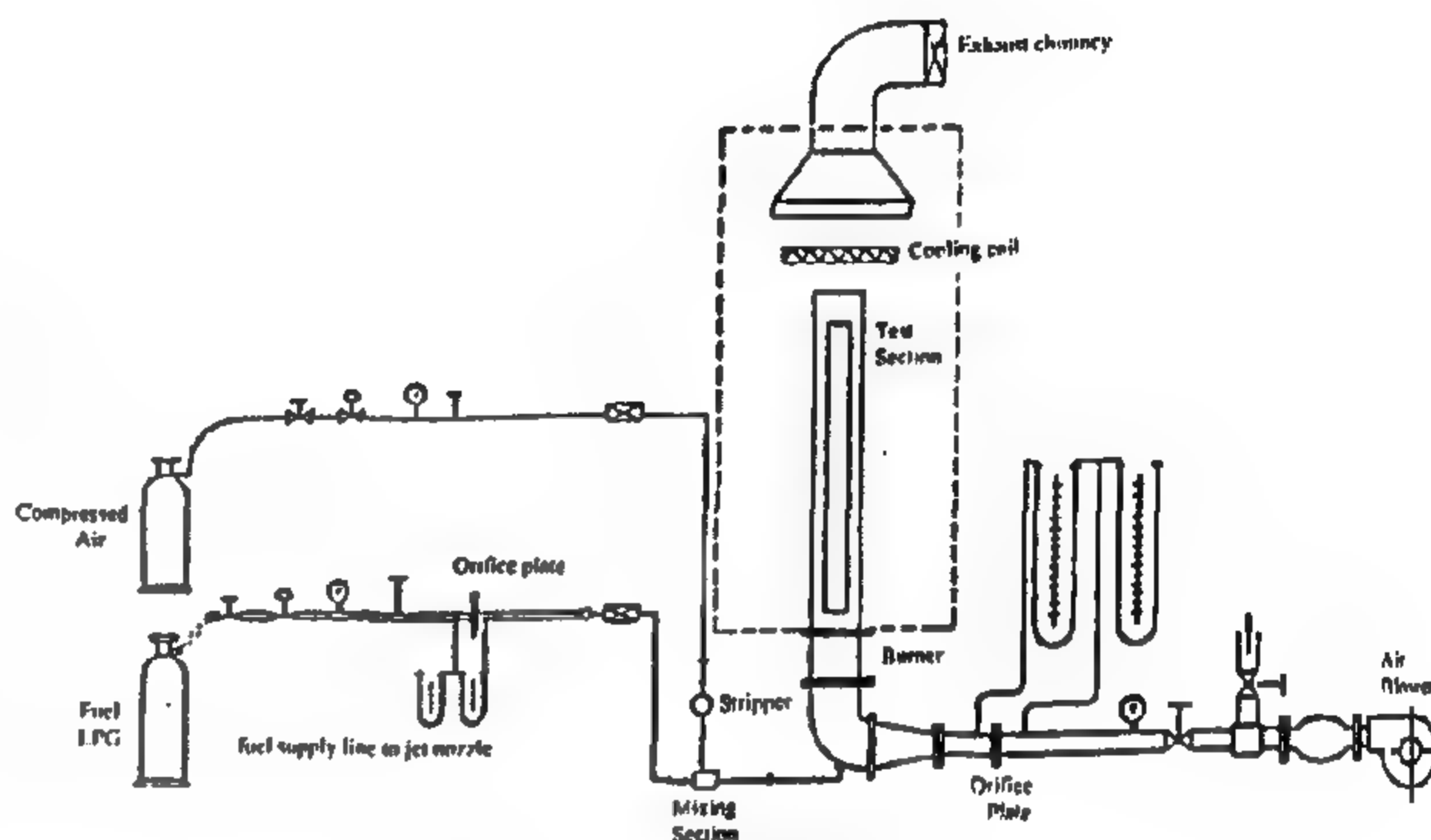


Fig. 1-Experimental setup.

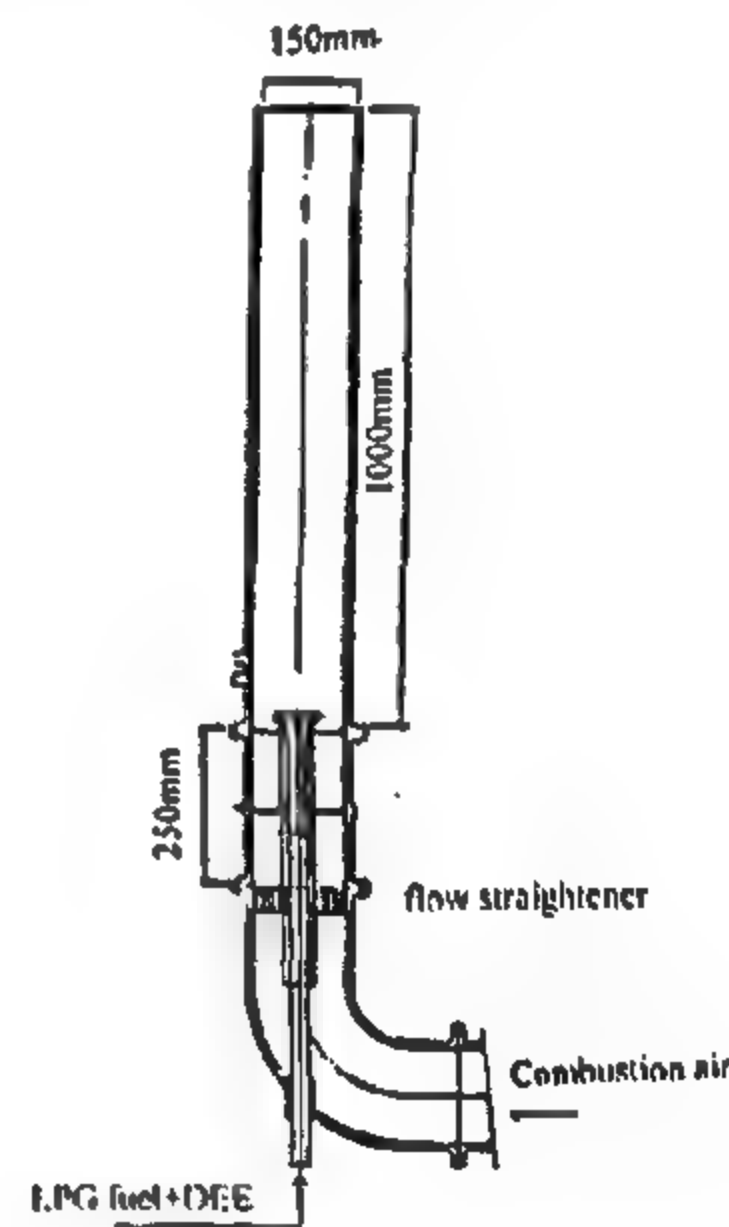


Fig. 2- Combustor and burner arrangement.

3. EXPERIMENTAL RESULTS AND DISCUSSION

The variation in the blowout limit of a jet diffusion flame established experimentally, defined in terms of the limiting fuel jet velocity is related to the combustion air velocity as given by (Fig.5). The fuel and air velocities are the mean values calculated from the flow rate and the passage area. The general trend of the results shows that the blowout fuel jet velocity in the presence of the fuel additive increases with the increase of the air velocity. In the same figure. The data reported by

EFFECTS OF SOME FUEL ADDITIVES ON STABILIZED TURBULENT JET DIFFUSION FLAMES.

By
Zakhary, A.S.* and Barakat, Y.

ABSTRACT

Turbulent stabilized jet diffusion flames have been studied experimentally in the presence of fuel additive, Diethyl ether, as one of the investigated oxygenated hydrocarbons, in a vapour phase is mixed with the fuel jet as a fuel additive. The blowout velocity enhances evidently in the presence of fuel additive improving flame stabilization. The thermal structure of the stabilized flame is greatly influenced by the addition of the vapour of diethyl ether with the fuel jet; temperature distribution indicates higher values in the early upstream locations of the flame within the central reaction zone. This is due to the intense accelerating chemical reactions in the presence of the fuel additive.

Key Words: Stabilized turbulent diffusion flames, fuel additive, blowout velocity, flame thermal structure.

1. INTRODUCTION

In some combustion devices the combustion of a fuel jet takes place in a none-quiet environment that may contain some homogeneously dispersed fuel or a diluent. Examples can be found in engine of the dual fuel compression ignition type; precombustion chamber engines where a flaming jet ignites the bulk of the homogeneously mixed fuel air charge, prevapourising gas turbine combustor or in furnaces employing dual fuel systems. The complex mixing and combustion process in such devices involves simultaneous combustion of two fuels varying in their proportions from one point to another, in a combined diffusion and premixed flame mode and most often within a highly turbulent. There is a need for a better understanding and control of such processes especially if alternative fuels such as natural gas are to be utilized efficiently, clearly, and economically in conventional combustion devices.

The blowout limit of a jet diffusion flame can be extended substantially when its surrounding contains some fuel premixed with air, Karim et al., [1] and Karim et al., [2]. Significant improvement in understanding the mixing mechanism became possible recently due to employing newly

developed diagnostic techniques for investigating turbulent jet structure mixing processes and measurement with different types of fuel additives, see for e.g. Wierzba et al., [3], Wierzba et al., [4], Wierzba and Oladip [5], Takahashi and Schmoll [6] & [7], Wierzba and Kar [8], Pitts [9], and Maurice [10]. Associated with this approach is the potential of modifying the temperature, velocity and concentration fields of the jet flame for favorable fuel utilization and emission, see for e.g. Karim and Lapucha [11].

The present work reports an experimental study performed on the stabilized jet diffusion flame in the presence of fuel additive. The main objective of the study is to determine the influence of mixing the fuel jet with fuel additive on the blowout characteristics. Also thermal structure of the developed diffusion flame is examined by local temperature measurements in the radial and axial directions along the flame.

2. EXPERIMENTAL DETAILS

The experimental setup, (Fig.1) comprised a vertical cylindrical combustion chamber fitted with a gaseous fuel burner together with arrangement to supply the fuel, combustion air and the fuel additive. The employed fuel additive is diethyl ether, DEE, (one of the investigated oxygenated

*Egyptian Petroleum Research Institute, Nasr City, Cairo, Egypt.

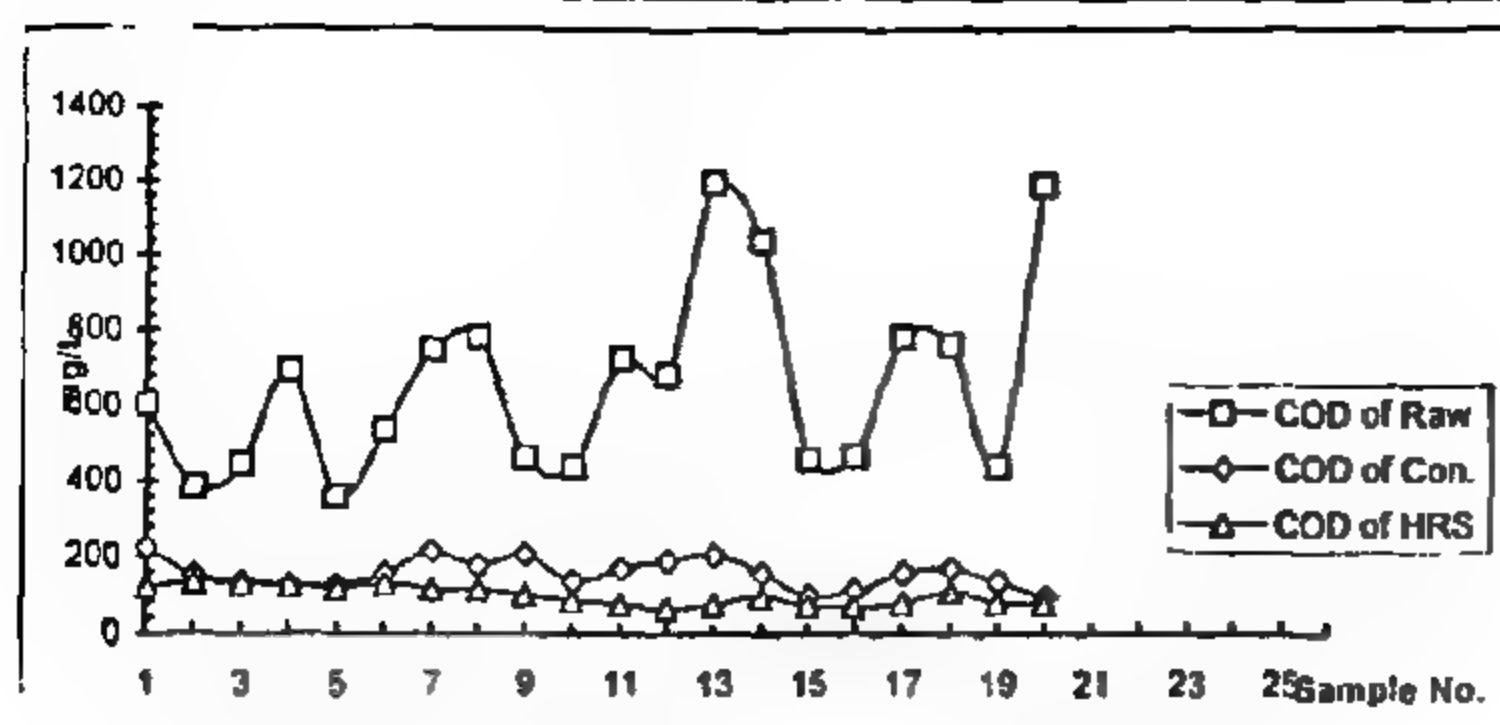


Fig. 3- Efficiency of biological treatment

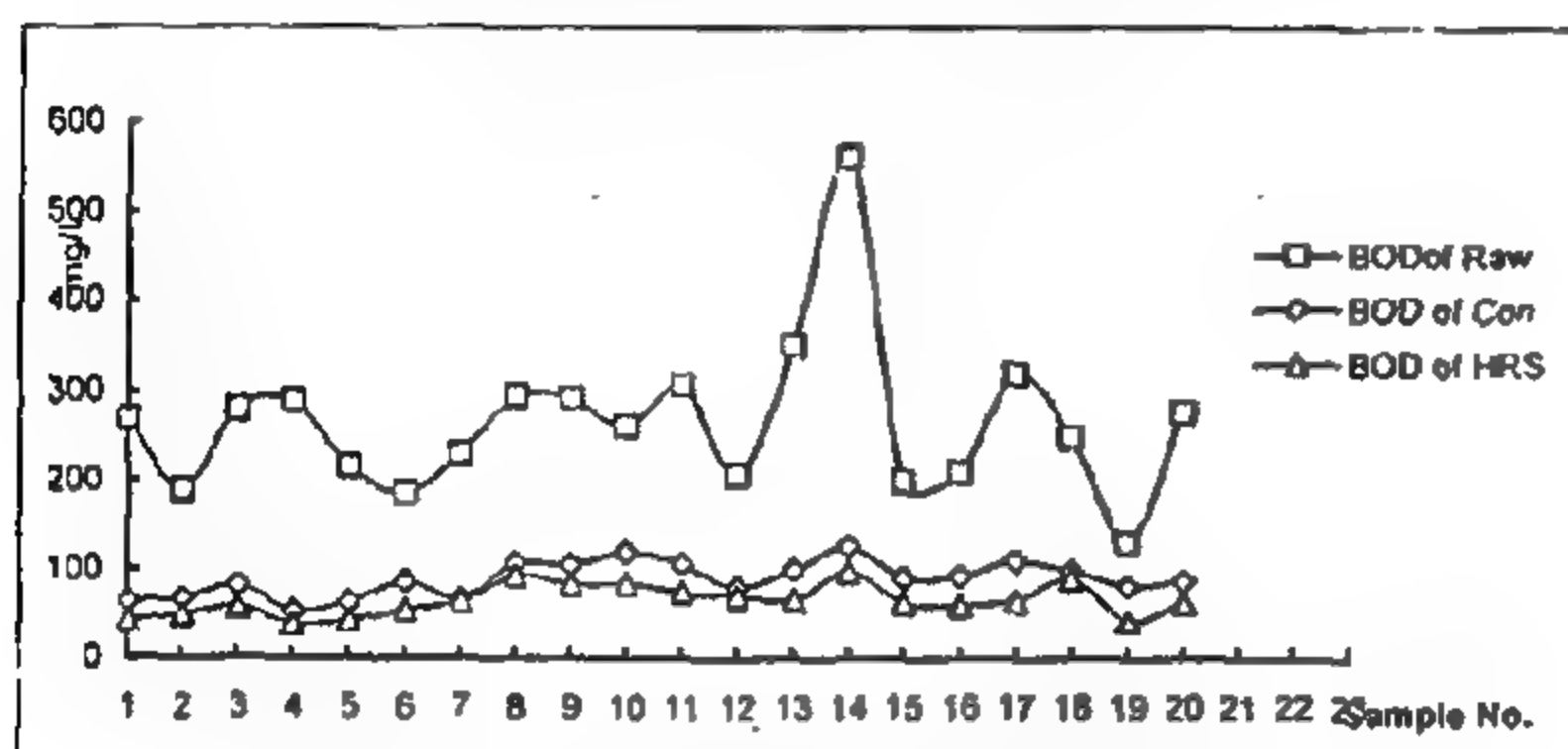


Fig. 4- Efficiency of biological treatment

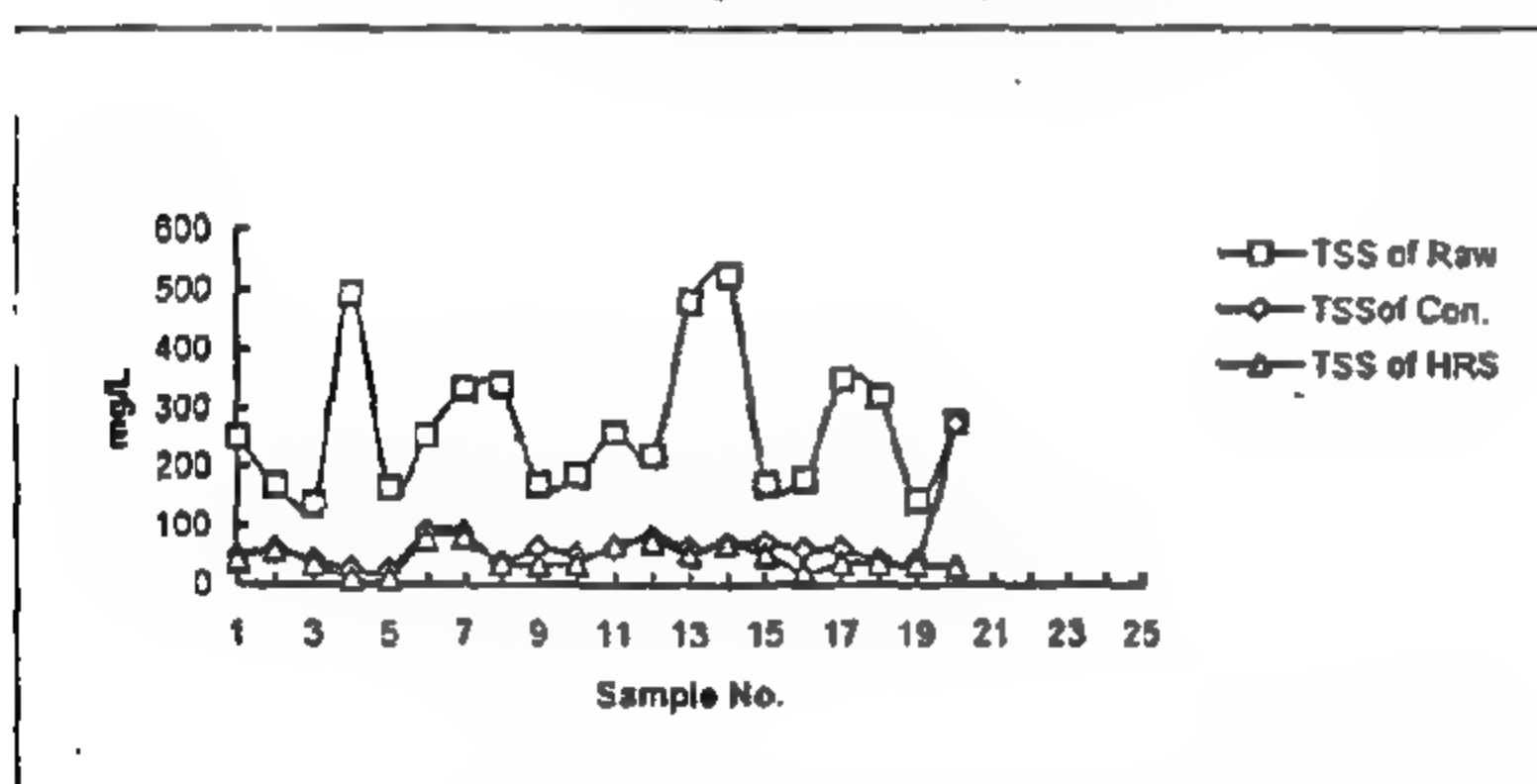


Fig. 5- Efficiency of biological treatment

3.3. Pathogen Removal :

Determination of total and faecal coliform density in the effluent of the different treatment units indicates 97.3% removal for T.C. and 84% removal for F.C. in case of conventional sedimen-

tation. Removal value of 99 % and 99.67% for T.C. and F.C. were achieved. The corresponding average residual contents were 1.0×10^{11} and 3.6×10^{10} , respectively took place in case of biological treatment followed by a high-rate sedimentation tank (Table 1). Residual counts however were still high. From the data obtained, it became clear that the effluent can be used for restricted irrigation.

Therefore, disinfection is recommended for the treated effluent in order to be used for unrestricted irrigation.

4. CONCLUSION

In conclusion, biological treatment followed by a high-rate settler proved to be a satisfactory approach for the treatment of raw municipal wastewater.

The use of a high-rate settler proved to be more effective than the conventional settler; it acts as a biological reactor as well as a settler for finally divided organic matter. The quality of the treated effluent can be used for restricted irrigation. Therefore disinfection is recommended in order to use the treated effluent for unrestricted irrigation or to dispose it safely in any water body.

5. ACKNOWLEDGEMENT

The author wishes to thank Professor Dr. Sohair Abo - Elela and Professor Dr. Mohamed El- Abagy for their invaluable guidance and supports, and Dr. Farag A. Samhan for his help.

6. REFERENCES

1. Higgins, T., "Hazardous Waste Minimization Handbook," 3rd, Lewis Publisher, Boca Raton FL. (1990).
2. Nemerow, N. L., and Dasgupta, A. "Industrial and Waste Treatment " Environmental Engineering Series, Van Nostrand Reinhold. New York (1990).
3. Abo Elela, S.E., Shehata, S. A. and El-Kamah, H. M., "Hazardous Municipal Wastewater Treatment For Different Reuses". Intern. J. Environmental Studies, Vol.32, pp.41-48 (1988).
4. Rebhun, M., and Streit, S., "Physico - Chemical Treatment of Strong Municipal Wastewater", Water Res. 8 :195-201(1974).
5. El-Gohary, F. A. and Abo-Elela, S. I., " The Optimization of Wastewater Treatment Via Combined Techniques Part 1 :Combined Biological-Chemical Treatment. Environ. Int., Vol.3 : 213-217 (1980).
6. El-Gohary, F.A., Abo-Elela,S.I. and El- Kamah,H.M. "Reclamation of Municipal Wastewater", The Science of the Environment, Vol.72:167-174(1988).
7. Marggraff, M., "Use of Lamellar Separators in The Secondary Settling of Municipal Wastewater Treatment Plants". Ber. Abwassetech. Ver., 42 (ATV Bundestage) 449-452 (1992).
8. Abo - Elela, S.I., Ashmawy, A., Aly, H.I. and Ahmed, H.M., " High Rate Settler In Biological System For Oil And Soap Wastewater Treatment", Wat. Sci. Tech. Vol.32, No.11, pp.39-44 (1995).
9. American Public Health Association, "Standard Methods for The Examination of Water and Wastewater WPCF 19th", (Washington, DC, 1995).

Table 1- Efficiency of biological treatment units

Parameter	unit	Raw Sewage		Treated effluent for Conv. Sed.		Treated effluent for High Rate Sed.	
		Range	** Average	Range	** Average	Range	** Average
pH value	-	7.1 – 7.7	-	7.0-7.2	-	7-8.1	-
COD	mgO ₂ /L	303-1194	640	85-224	158	70-80	78
COD soluble	mgO ₂ /L	98-294	190	51-183	85	36-80	64
BOD ₅	mgO ₂ /L	135-563	282	45-120	84	42-66	59
BOD ₅ soluble	mgO ₂ /L	72-182	112	25-95	49	22-58	37
Ammonia nitrogen	mg N/L	11-59	25	9.5-18	15	5-18	13
T.K.N.	mg N/L	20-97	41	15-40	22	12-27	20
Total Phosphate	mg P/L	6-20	11	4.2-10.8	6.4	4-8.8	4.8
Soluble phosphate	mg P/L	5.4-12	8	3-7.8	5.4	3.6-7	4.6
T.SS at 105°C	mg/L	138-524	266	24-89	53	22-69	45
T.R at 105°C	mg/L	310-1052	737	100-488	416	150-545	280
Oil & grease	mg/L	73-240	123	Not Detected		Not Detected	-
Total coliform	MNP- index/100ml	1.7x10 ¹³ - 1.1x10 ¹⁶	21.6x10 ¹⁵	2.7x10 ¹¹ - 1.1x10 ¹²		8x10 ¹⁰ - 1.7x10 ¹¹	
Faecal coliform	MNP- index/100ml	1.7x10 ¹² - 2.7x10 ¹⁵	1 x 10 ¹⁴	2.1x10 ¹¹ - 4x10 ¹²		2.2x10 ⁹ - 1x10 ¹⁰	

* Oil & grease and all extractable matter by chloroform.

** Average results of 20 runs.

concentration reached 240 mg/L. The density of total coliform (T.C) and faecal coliforms (F.C), presented as most probable numbers per 100 mL, ranged from 1.7×10^{13} to 1.1×10^{16} and from 7×10^{12} to 2.7×10^{15} , respectively.

In general, sewage concentration was found to be above normal, which may be attributed to low water consumption in Cairo (130 liter/C.d.), leaking in sewage system, high evaporation losses and use of the sewerage system as garbage disposal site.

3.2. Biologically treated effluent

In recent years, a number of biological process modification have been developed to enhance the treatment efficiency and to provide a more uniform effluent. In this study raw sewage was subjected to completely mixed activated sludge process. After an acclimatization period of three weeks, regular analyses of the raw, and the biologically treated effluents, were carried out. Comparison between the efficiency of the different treatment techniques are illustrated in Figures (3-5) and Table (1). The results obtained showed that biological treatment removed 68%BOD₅, 72%COD and 75% total suspended solids. Other studies were carried out to assess the presence and the use of a high rate settler as final treatment step instead of the

conventional settler. The results obtained (Table 1) showed that the applied treatment technique produced a high quality effluent. Removal values of BOD₅, COD reached were 83 % and 98 %, with an average residual values of 59 and 78 mg/L, respectively. Suspended solids decreased from 53 to 45 mg/L. The final effluent was free from oil and grease. These results indicated that the high rate settler acted as a biological reactor as well as a settler for the finally divided organic matter [7-9].

The obtained results show that, although considerable reduction in both COD and BOD₅ values were achieved, average residual values of ammonia and phosphate were still high. They were 13 and 4.8 mg/L, respectively. The average ammonia content of the treated effluent (13 mg/L) is equivalent to 190 kg N/ha.a, a value which is suitable for irrigation. For optimal crop growth, the requirement is of 250-500 kg N/ha.a [6]. Also, the removal of phosphate does not exceed 60%. This result is in agreement with the known fact that biological sewage purification processes such as the activated sludge and trickling filters methods, do not normally remove more than 25% to 50% of the soluble phosphorus [2]. This effluent is therefore, suitable for irrigation purposes, since ammonia and phosphorus will serve as a nutrient.

2. MATERIAL AND METHODS

Treatment of raw sewage was carried out. The scheme involved continuous biological treatment. Two prototype biological treatment units were designed and manufactured for this purpose. The biological unit was based on a completely mixed activated sludge process followed by liquid-solid separation via either a conventional sedimentation tank or a high rate settler (Figs. 1 and 2). The biological unit used in this study was similar to that used by Abo-Elela et al. [8]. The biological unit was operated at organic load of $1.6 \text{ kg BOD}_5 / \text{m}^3/\text{d}$.

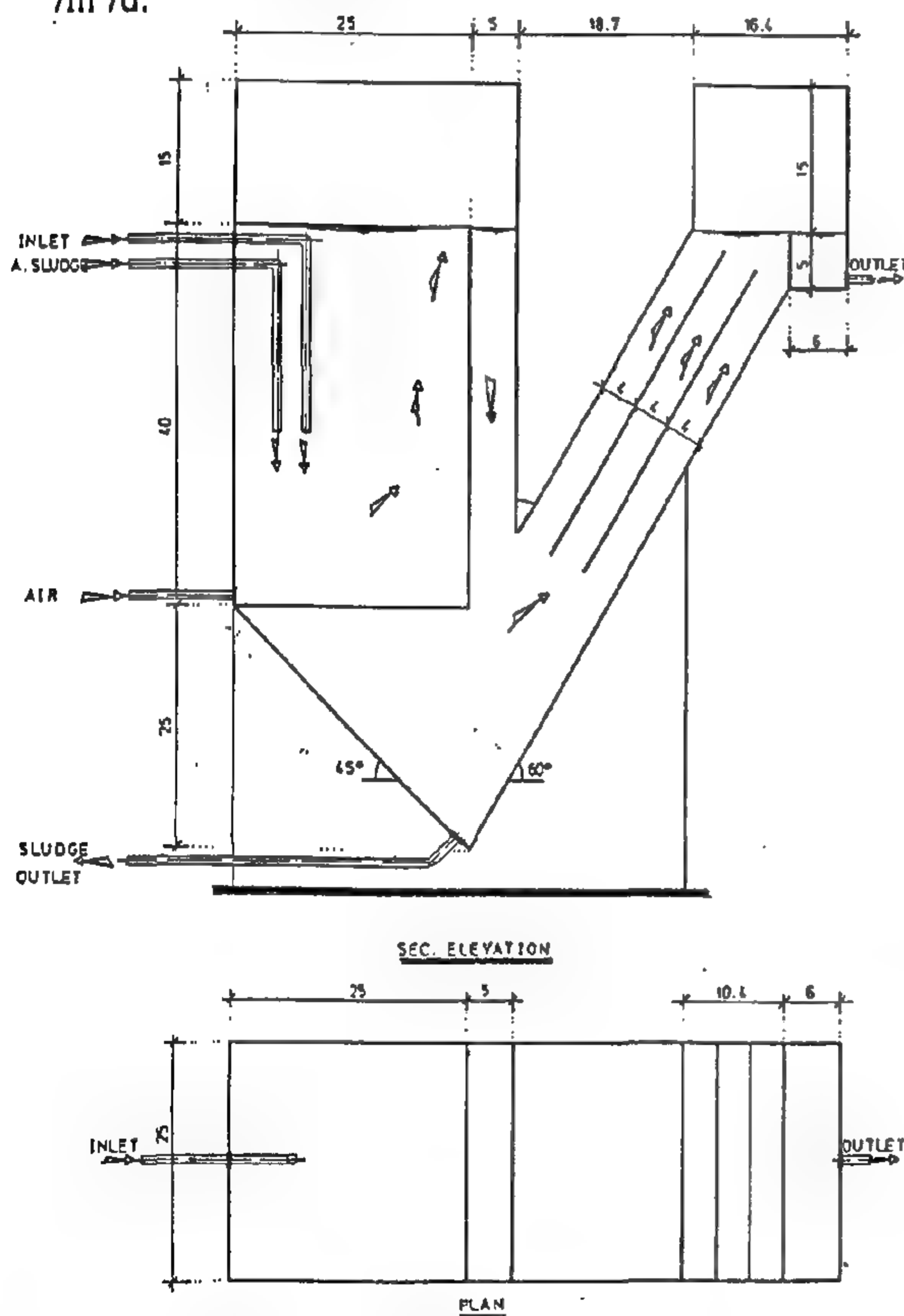


Fig. 1- Activated sludge unit with H.R. settler.

2.1 Analysis

Physico-chemical analysis and biological examinations were carried out according to the American Public Health Association (APHA 1995) methods [9]. The physico-chemical characters covered the following parameters: pH value, total solids at 105°C (TR), fixed residue at 550°C , total suspended solids at 105°C (TSS), volatile suspended solids at 550°C (VSS), ammonia-nitrogen

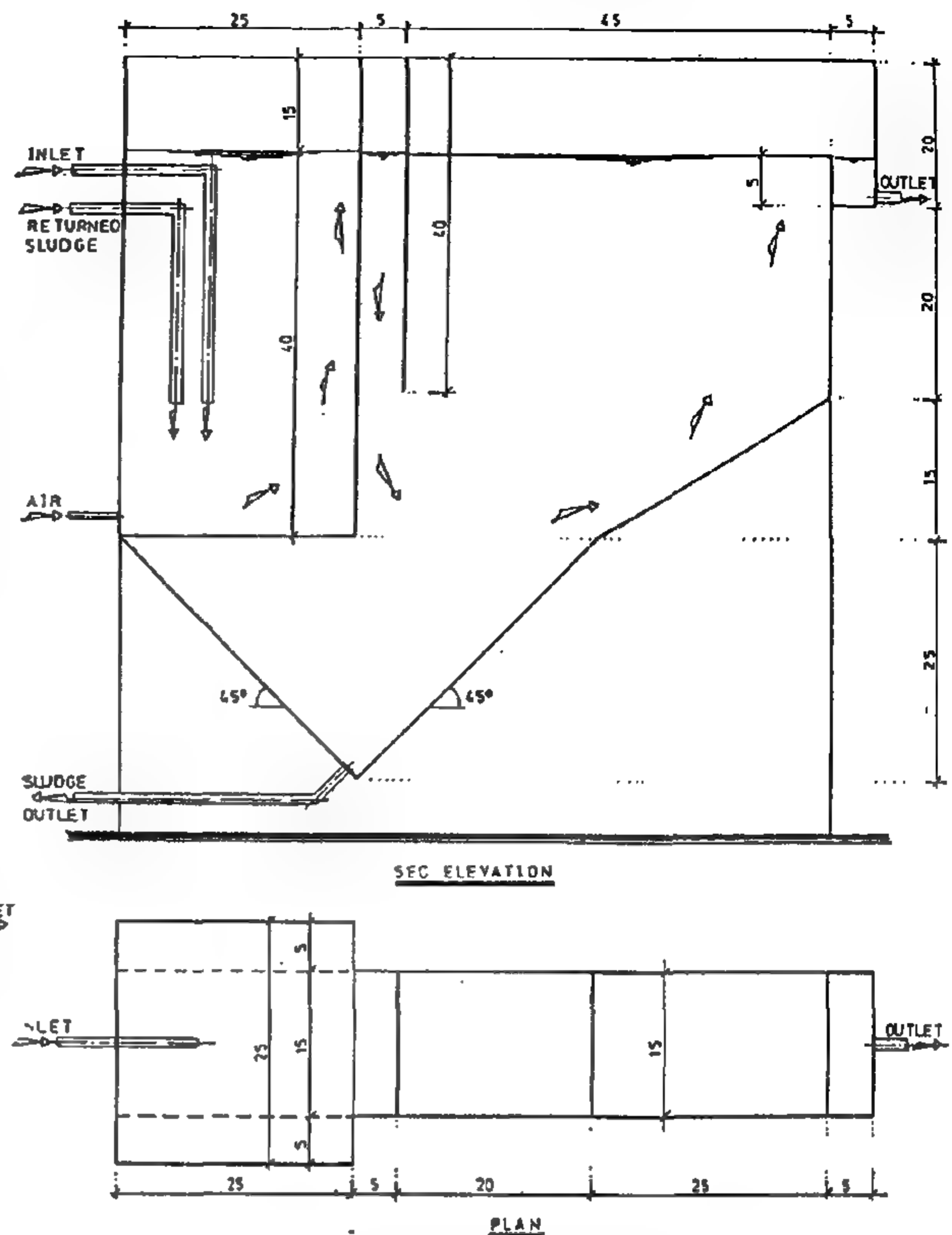


Fig. 2- Activated sludge unit with P. settler.

($\text{NH}_3 - \text{N}$), total kjedahl-nitrogen (TKN), total phosphate (T.P), soluble phosphate, chemical oxygen demand (COD), biological oxygen demand (BOD_5), soluble(COD), and soluble (BOD_5).

3. RESULTS AND DISCUSSION

The characteristics of raw municipal wastewater, as well as biologically treated effluents, are recorded in Table(1) and illustrated graphically in Figures (3-5).

3.1. Raw Sewage Characteristics

Results of the analysis of twenty samples collected over a period of three months indicated that crude sewage characteristics are consistent with a sewage above average strength. The BOD_5 ranged from 135 to 563 with an average value of 282 mg/L. Corresponding COD values were 303, 1194 and 640 mg/L, respectively. It is worth mentioning that the soluble fraction of the BOD_5 is only 40%, on the average. The rest is in a particulate form. Suspended solids concentrations are relatively high, ranging from 138 to 524 mg/L with an average value of 266 mg/L. Oil and grease

BIOLOGICAL TREATMENT OF MUNICIPAL WASTEWATER FOR AGRICULTURAL APPLICATION

By
Halla M. EL-Kamah^{*}

ABSTRACT

This study examines the biological treatment of raw sewage in order to improve effluent quality and evaluate the reuse of the treated effluent in irrigation. The biological treatment unit was a compact one and it comprises an aeration tank based on a completely mixed activated sludge process followed by a high rate settler. An extensive sampling and analysis program was conducted over a period of three months to determine wastewater characteristics. The results obtained showed that this technique of treatment leads to the removal of organic as well as inorganic contaminants and produced a high quality effluent amenable for beneficial reuse in restricted irrigation. Residual COD, BOD₅, and suspended solids were around 78mg/L, 59 mg/L, and 45 mg/L, respectively. Total coliform (T.C) and faecal coliform ((F. C) counts were 1.0×10^{11} and 3.6×10^{10} , respectively in average. However residual counts are still high.

Disinfection is recommended for the treated effluent in order to use it for unrestricted irrigation.

KEYWORDS: Activated sludge, biological treatment, high rate settler, reuse.

1. INTRODUCTION

The discharge of biologically treated wastewater effluents into lakes or streams causes eutrophication which is generally attributed to nutrient elements such as phosphorus and nitrogen. Phosphorus is considered by many investigators to be the key nutrient in breaking the eutrophication cycle [1]. Many wastewater treatment systems presently in operation were designed primarily to reduce BOD to the oxygen resources of the water body receiving the effluent, but less efficient for the removal of phosphorus. Generally, methods for wastewater treatment do not remove more than 25% - 50% of phosphorus. Awareness of eutrophication problems related to nutrient control of wastewater and treatment plant effluent has focused increased attention on the development of new processes that remove nutrients more effectively [2]. Reuse of treated wastewater effluents in irrigation of agriculture lands is gaining considerable attention in arid and semi arid regions of the world where fresh water resources are scarce. In many countries, domestic wastewater effluents constitute an additional source of water required for land reclamation landscaping and crop

production. There are several physico- chemical and biological processes that can be used for the treatment of domestic wastewater [3-6]. The reclamation and reuse of municipal effluents for beneficial purposes have been occurring for centuries. Its popularity has increased over the past twenty years, however, because the need for more water is apparent. Shortages, whether drought induced or as a result of growth, have created higher demands. Reclaimed effluents can satisfy some of the demands. Justification for the implementation of wastewater reclamation programs stems also from the need to provide more sophisticated wastewater treatment in order to meet stringent pollution control regulations [7-8]. Treatment costs must be paid whether the water is reused or not, and economics, in many cases, favor the recycling option.

Aim of the study

The aim of this study is to establish and to assess the most affordable and suitable wastewater treatment method prior to final disposal or reuse in agriculture.

^{*} Water Pollution Control Department, N.R.C., Cairo, Egypt

CONCLUSION

The hydroisomerization of meta-xylene is improved by incorporation of Pt on the H-ZSM-5 zeolite up to 0.30%. Hydrodealkylation is excessive on the unloaded zeolite but declines to the tenth by incorporation of 0.15% Pt and almost completely by 0.30% Pt, which is attributed to acid sites masking by Pt crystallites. However, 0.60% Pt incorporation enhances hydrodealkylation via hydrogenolysis by Pt sites. Trimethylbenzenes, produced via disproportionation/transalkylation, is not such considerable, and significantly decreases

by 0.3-0.6% Pt incorporation. Aromatic ring hydrogenation increases as a function of Pt content at lowest temperatures.

The activation energy for meta-xylene hydroisomerization is relatively low (16-36 kJ mol⁻¹) on all catalysts due to insignificant reactivities, but not to diffusion limitation. Isomerization yields do not surpass 0.9 relative to the thermodynamic equilibrium values at higher reaction temperatures.

REFERENCES

1. P. Chutoransky, Jr., and F.G. Dwyer, *Adv. Chem. Ser.* 121 (1973) 540.
2. S.L. Meisel, J.P. McCullough, C.H. Lechthaler and P.B. Weisz, *Chemtech*, 6 (1976) 86; *ibid.*, "Recent Advances in the Production of Fuels and Chemicals over Zeolite Catalysts", (Leo Friend, Ed.) Symp. 174 Am. Chem. Soc., Chicago, Illinois, Aug. 1977.
3. M.A. Lanewalda and D.H. Bolton, *J. Org. Chem.*, 34 (1969) 3107.
4. W.M. Meier and D.H. Olson, "Atlas of Zeolite Structure Types" Structure Commission of the Intl. Zeolite Assn., Polycrystal Book Service, Pittsburgh, PA, 1978.
5. L.B. Young, S.A. Butter and W. W. Kaeding, *J. Catal.*, 76 (1982) 418.
6. J. Wei., *J. Catal*, 1 (1962) 526.
7. A.K. Aboul-Gheit, "Aromatics Hydrogenation on Supported Bimetallic Combinations", *Inst Franc. Petrole, Rep. No.20874* (1973).
8. A.K. Aboul-Gheit, *J. Chem. Tech. Biotechnol*, 29 (1979) 480.
9. A.K. Aboul-Gheit, *Thermochim. Acta*, 191(1991) 233.
10. J.C. Vedrine, A. Auroux, J. Bolis, P. Dejaifve, C. Naccache, P. Wierzchowski, E.G. Derouane, J.B. Nagy, J.P. Gilson, J.H. C. Van Hooff J.P. Vanden Berg and J. Wolthuizen, *J. Catal.*, 59 (1979) 248.
11. N.Y. Chen and W.E. Gardwood, *J. Catal*, 52 (1978) 453; and P.B. Weisz, *US Patent* 4,032, 431(1977).
12. G. T. Kokotailo, S.L. Lawton, D.H. Olson and W.H. Meier, *Nature, London*, 272 (1978) 437.
13. N.Y. Chen, W.E. Garwood and F.G. Dwyer, "Shape Selective Catalysis in Industrial Applications", Chap. 2, Marcel Dekker, New York, 1989.
14. P.A. Jacobs, "Carboniogenic Activity of Zeolites", Elsevier, Amsterdam, 1977, p. 253.
15. A.K. Aboul-Gheit, S.M. Abdel-Hamid and F.M. Abdel-Hay, *Appl. Catal., A*, 93 (1993) 131.
16. A.K. Aboul-Gheit, *Appl. Catal., A*, 105 (1993) L 27.
17. A.K. Aboul-Gheit, *Erdol Erdgas Kohle*, 111 (1995) 379.
18. E.G. Derouane, "Studies In Surface Science and Catalysis", Vol.5, Catalysis by Zeolites, B. Imelik, C. Naccanhe, Y. Ben Taarit, J. Vedrine G., Coudurier and H. Praliaud, Eds, Elsevier, P.5.
19. J.H. Sinfelt, *Adv. Catal.*, 23 (1973) 91.
20. D. W. Bassett and H. W. Habgood, *J. Phys. Chem.*, 64 (1960) 769.
21. W.W. Kaeding, C. Chu., L.B. Young, B. Weinstein and S.A. Butter, *J. Catal.*, 67 (1981) 159.

Pt/H-ZSM-5 catalyst. Nevertheless, Table 4 shows that the hydrodealkylation products obtained using the 0.60% Pt/H-ZSM-5 catalyst amount to 8.8% at 500°C, indicating that such enhanced hydrodealkylation is attributed to hydrogenolysis on relatively excessive Pt loading, and not on acid sites^[19]

Rate and Activation Parameters

The apparent reaction rate constant, kK , for the hydroisomerization of meta-xylene to ortho plus para-xylenes is evaluated applying the Bassett and Habgood equation (1) for first order pulsed reactions^[20]

$$kK = (F^0/(273 RW)) \ln (a/a - x) \quad (1)$$

where: F is the carrier gas flow rate, $\text{cm}^3 \text{min}^{-1}$, at NTP; R is the gas constant; W is the weight of catalyst, g, and x is the mole fraction of para- + ortho-xylenes. The kK values obtained are given in Table 6.

The apparent activation energy, E_a , for this reaction is evaluated according to the Arrhenius equation (2) in which the kK term is included:

$$kK = Ae^{-E_a/RT} \quad (2)$$

where: A is the preexponential factor and T is the absolute reaction temperature. The E_a values thus obtained are given in Table 7.

The kK values (Table 6) can be arranged according to the catalysts employed, during the low temperature region, as follows:

0.15% Pt/H-ZSM-5 > 0.30% Pt/H-ZSM-5
> 0.60% Pt/H-ZSM-5

At the higher temperature region (>350°C), the change of the isomerization products is almost negligible or even goes to the negative direction. However, the evaluated E_a values can be arranged in the order of the catalysts as follows:

0.60% Pt/H-ZSM-5 > 0.30% Pt/H-ZSM-5
> 0.15% Pt/H-ZSM-5

It may be assumed that the correlation of kK and E_a using the catalysts under study follows the normal catalysis regime where E_a decreases as the catalytic activity increases. However, the E_a values obtained are relatively low (16.2-27.9 kJ mol^{-1}) using the Pt/H-ZSM-5 catalysts as well as using the unloaded H-ZSM-5 (35.9 kJ mol^{-1}), which is

indicative of insignificant activation of meta-xylene isomerization by increasing temperature. Nevertheless, such low values may not be considered as a result of significant diffusion restriction encountered during the reaction path, because these values are evaluated during the low temperature region where the chemical reaction is rate controlling and not diffusion.

The para-xylene yield in the xylenes mixture in the product is correlated relative to the corresponding thermodynamic equilibrium value^[21], x/x_e , at temperatures between 275 and 500°C and given in Fig. 2. The x/x_e ratio increases with increasing temperature to 0.8-0.9 level. During the 275-400°C reaction temperature region, this ratio can be arranged according to the catalysts studied in the following order:

0.60% Pt/H-ZSM-5 > 0.30% Pt/H-ZSM-5
> 0.15% Pt/H-ZSM-5

Table 6: Apparent reaction rate constant, kK , for m-Xylene hydroisomerization at different temperatures using the catalysts under study.

Catalyst	Temperature, °C			
	275	300	325	350
Unloaded catalysts	0.025	0.034	0.032	0.030
HZSM-5				
Platinum-containing catalysts				
Pt/HZSM-5				
0.15%Pt/HZSM-5	0.026	0.031	0.035	0.035
0.30%Pt/HZSM-5	0.021	0.027	0.032	0.035
0.60%Pt/HZSM-5	0.019	0.025	0.032	0.037

Table 7: Apparent activation energy values, E_a , obtained using the catalysts under study for m-Xylene hydroisomerization.

Catalysts	E_a , k cal	E_a , k J
Unloaded catalysts:		
HZSM-5	8.57	35.87
Platinum-Containing Catalysts:		
Pt/HZSM-5		
0.15% Pt/HZSM-5	3.87	16.20
0.30% Pt/HZSM-5	4.28	17.91
0.60% Pt/HZSM-5	6.66	27.87

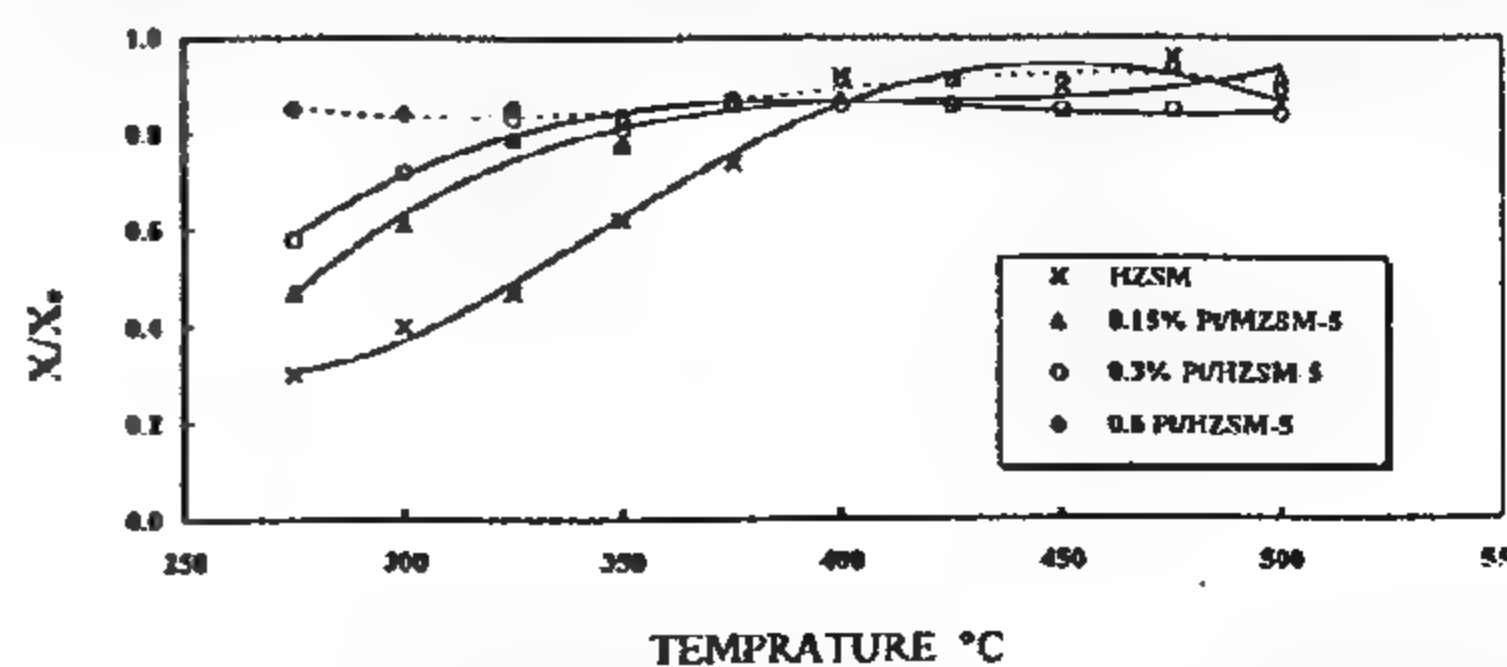


Fig. 2- P-xylene in the Xylenes mixture relative to corresponding equilibrium values (X/X_e) using Pt/HZSM-5 catalysts.

It may be assumed that ortho-xylene enhancement requires relatively higher acid site strength and number, whereas the para-isomer enhancement requires more Pt sites. Orth-xylene in product at 275°C using H-ZSM-5, 0.15% Pt/H-ZSM-5 and 0.30% Pt/H-ZSM-5 catalysts comprises 26.0, 23.0, and 15.0%, respectively, whereas the para-isomer comprises 6.0, 10.0 and 12.0%, respectively. The 0.60% Pt/H-ZSM-5 catalyst can not be correlated with those catalysts because aromatic ring hydrogenation at this low temperature comprised as high as 53.2%, thus masking all other reactions. Pt does not only act as a hydrogenation-dehydrogenation site, but also acts as a pore-tailoring element.

Trimethylbenzenes (TMBs) in product are most probably produced via transalkylation between two xylene molecules in the medium pore H-ZSM-5 zeolite, under study, and not via disproportionation since the latter reaction involves a large diphenylmethane type intermediate which is sterically hindered in the smaller pores of H-ZSM-5 and, in particular, in the pores of the Pt-loaded H-ZSM-5 catalysts. The limitation of disproportionation in the zeolite, under study, falls under "transition state restriction" [18]. The voluminous TMBs comprise 4.0-6.7% over the 0.15% Pt catalyst, 1.0-2.6% on the 0.30% Pt catalyst and 1.0-2.9% on the 0.60% Pt catalyst. This may appear compatible with the channel narrowing by increasing Pt content. On the unloaded zeolite, TMBs amount to 6.9% in the product at 350°C.

Compared to the hydrodealkylation products (benzene + toluene) on the unloaded H-ZSM-5 catalyst (61.3% at 500°C), the loading of H-ZSM-5 zeolite with 0.15% Pt results in a drop of such products to reach 6.5% also at 500°C. A further increase of Pt loading to 0.30%, results in a further decrease of the dealkylated products to only 0.8%. This inhibition of the hydrodealkylation activity of H-ZSM-5 as a function of increasing Pt loading can be attributed to masking the stronger acid sites by Pt crystallites. This is evident in the TPD of ammonia (Fig. 1 and Table 5), which reveals that the high temperature endotherm appearing between 300 and 500°C markedly diminishes with Pt loading. The desorption enthalpy, ΔH , of ammonia decreases from 26.4 Jg⁻¹ for the unloaded H-ZSM-5 zeolite to 16.5 Jg⁻¹ for the zeolite loaded with 0.15% Pt, and to 12.1 Jg⁻¹ for that loaded with

0.30% Pt. A further increase of Pt loading to 0.60% Pt, also gives a further decrease of ammonia desorption ΔH to reach 10.4 Jg⁻¹,

Table 5: TPD of ammonia (ΔH , Jg⁻¹) using DSC for Pt-containing HZSM-5 catalysts

Catalyst	Low temperature endotherm (ΔH)	Percent of total acidity	% Relative to HZSM-5	High temperature endotherm (ΔH)
HZSM-5	40.6	60.6	100.0	26.35
0.15%Pt/HZSM-5	27.12	62.2	66.8	16.45
0.3%Pt/HZSM-5	21.09	63.5	51.9	12.10
0.6%Pt/HZSM-5	18.12	63.5	44.6	10.43
	Percent of total acidity	% Relative to HZSM-5	Total ΔH	% Relative to HZSM-5
	39.4	100	66.95	100
	37.8	62.4	43.57	65.1
	36.5	45.9	33.19	49.6
	36.5	39.6	28.55	42.6

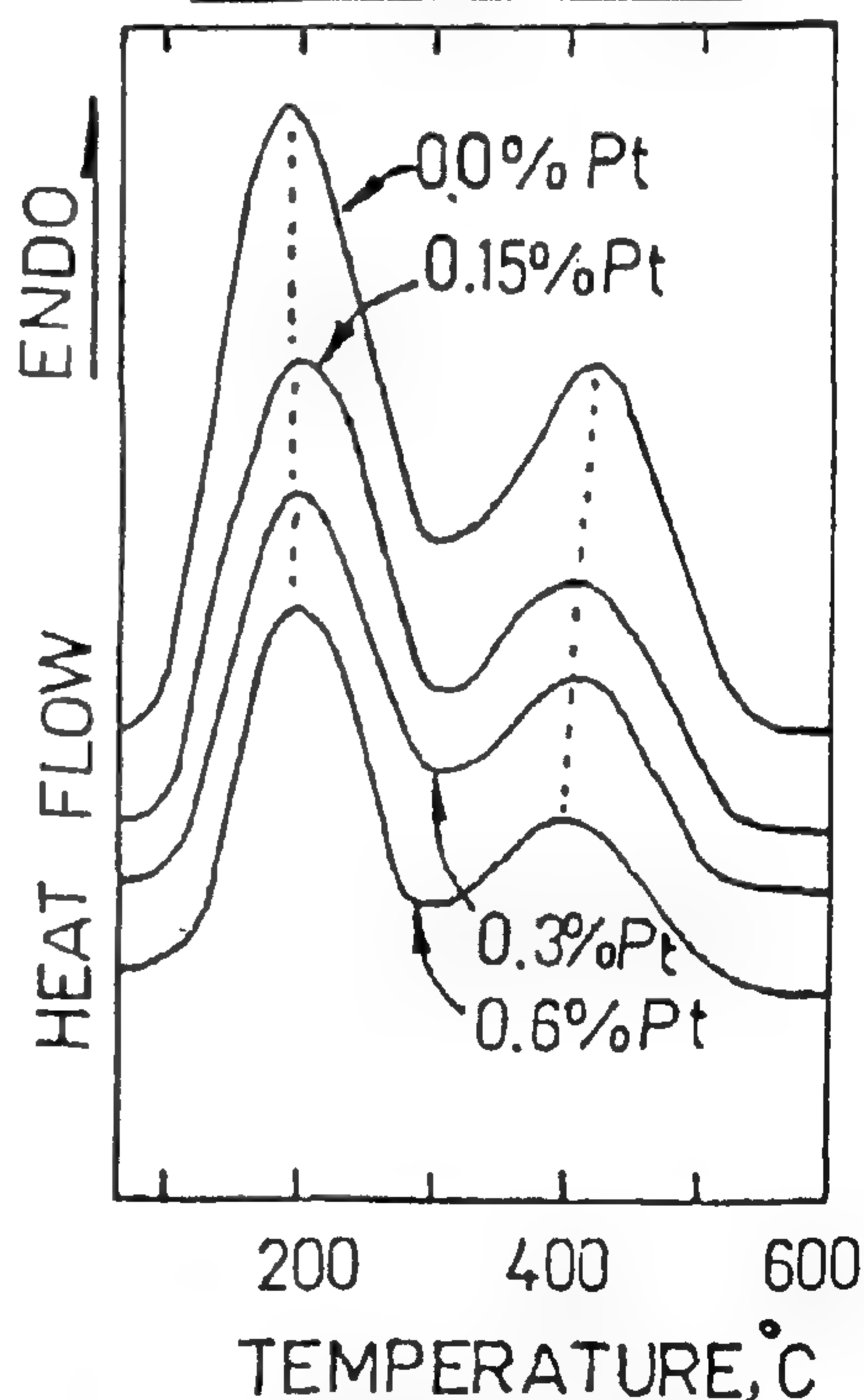


Fig. 1: Temperature programmed desorption (TPD) of ammonia from catalysts containing various Pt contents on HZSM-5.

The ΔH value roughly estimates the relative proportion of acid sites^[9], whereas the endotherm temperature signifies the acid site strength, which decreases from 442°C for the unloaded zeolite, continuously, to reach 398°C for the 0.60%

para-shape selectivity of H-ZSM-5 zeolite (narrowing the zeolitic channel). The less voluminous para-isomer increases in product while the more bulky ortho-xylene decreases, which is classified under "product selectivity"^[18]

Such type of selectivity is also manifested through comparing the isomers levels in product using the unloaded zeolite and those containing Pt-loaded H-ZSM-5 (32.5% ortho-xylene and 8.0% para-xylene on H-ZSM-5 at 300°C).

Table 2: Distribution of reaction products through the hydroconversion of m-xylene at different temperatures using 0.15% Pt / HZSM-5 catalyst

Component in Products, %	Reaction Temperature, °C									
	275	300	325	350	375	400	425	450	475	500
Methane	0.5	0.6	1.0	0.9	1.0	1.0	1.1	1.1	0.9	1.1
Naphthanes	4.0	2.4	2.4	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Benzene	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.2	0.3	0.4	0.5	1.4
Toluene(*)	2.0	2.5	4.1	5.1	4.4	5.1	5.0	4.9	4.5	5.1
Toluene(**)	0.0	0.0	0.0	0.5	1.2	1.4	1.1	2.4	3.5	5.1
Ethylbenzene	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
p-Xylene	10.0	13.0	16.3	15.9	17.8	17.5	17.4	16.9	18.5	17.4
m-Xylene	56.0	52.0	45.5	44.1	43.7	42.0	41.6	40.8	39.5	37.0
o-Xylene	23.0	24.5	25.3	25.5	25.8	26.1	27.1	27.1	26.7	26.9
Trimethyl benzenes	4.0	5.0	5.4	6.6	5.7	6.7	6.5	6.4	5.9	6.2
Total conversion	43.5	48.0	54.5	55.9	56.3	58.0	58.4	59.2	60.5	63.0
p-Xylene in xylene mixture, %	11.2	14.5	18.7	18.6	20.4	20.4	20.2	19.9	21.8	21.4
o-Xylene in xylene mixture, %	25.7	27.4	29.0	29.8	29.6	30.5	31.5	32.0	31.5	33.1
p-Xylene in the hydroconversion product, %	23.0	27.1	29.9	28.4	31.6	30.2	29.8	28.6	30.6	27.6
o-Xylene in the hydroconversion product, %	52.9	51.0	46.4	45.6	45.8	45.0	46.4	45.8	44.1	42.7

Table 3: Distribution of reaction products through the hydroconversion of m-xylene at different temperatures using 0.3% Pt / HZSM-5 catalyst

Component in Products, %	Reaction Temperature, °C										
	275	300	325	350	375	400	425	450	475	500	525
Methane	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2
Naphthanes	13.0	7.5	4.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Benzene	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.2
Toluene(*)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.8	1.8	2.0
Toluene(**)	0.0	0.1	0.2	0.3	0.4	0.7	0.9	0.2	1.1	0.8	2.0
Ethylbenzene	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
p-Xylene	12.0	15.8	18.9	19.0	20.5	20.0	20.1	19.5	19.3	18.6	19.6
m-Xylene	59.9	59.2	57.5	57.1	54.4	53.9	53.5	52.8	52.1	50.7	47.9
o-Xylene	15.1	17.5	19.3	22.5	24.6	25.3	25.4	25.1	25.6	25.6	25.5
Trimethyl benzenes	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	1.0	2.4	2.6
Total conversion	40.1	40.8	42.5	42.9	45.6	46.1	46.5	47.2	47.9	49.3	52.1
p-Xylene in xylene mixture, %	13.8	17.1	19.7	19.3	20.6	20.2	20.3	20.0	19.9	19.6	21.1
o-Xylene in xylene mixture, %	17.4	18.9	20.2	22.8	24.7	25.5	25.7	25.8	26.4	27.0	27.4
p-Xylene in the hydroconversion product, %	29.9	38.7	44.5	44.3	45.0	43.4	43.2	41.3	40.3	37.7	37.6
o-Xylene in the hydroconversion product, %	37.7	42.9	54.4	52.5	54.0	54.9	54.6	53.2	53.4	51.9	48.9

Table 4: Distribution of reaction products through the hydroconversion of m-xylene at different temperatures using 0.6% Pt / HZSM-5 catalyst

Component in Products, %	Reaction Temperature, °C											
	250	275	300	325	350	375	400	425	450	475	500	525
Methane	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.7	0.8	0.9	1.0	1.2	2.6
Naphthanes	53.2	47.9	23.0	8.9	2.8	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Benzene	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.5	0.9	2.8
Toluene(*)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.8	0.8	0.8	1.3	2.1	2.2	1.5
Toluene(**)	0.0	0.0	0.5	0.6	0.0	0.9	1.0	2.5	3.6	4.9	7.9	15.8
Ethylbenzene	0.0	0.0	3.0	3.0	1.2	0.8	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
p-Xylene	5.2	10.5	14.6	17.6	18.6	19.0	20.4	20.3	19.5	19.4	17.6	16.7
m-Xylene	32.8	27.4	42.1	49.1	52.3	51.0	49.6	48.2	45.1	43.0	43.7	38.0
o-Xylene	8.8	14.2	16.8	20.6	24.1	24.6	25.6	26.1	27.5	26.3	23.6	20.7
Trimethyl benzenes	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	1.0	1.7	2.8	2.9	1.9
Total conversion	67.2	72.6	57.9	50.9	47.7	49.0	50.4	51.8	54.9	57.0	56.3	62.0
p-Xylene in xylene mixture, %	11.1	20.2	19.9	20.2	19.6	20.1	21.3	21.5	21.2	21.9	20.7	22.1
o-Xylene in xylene mixture, %	18.8	27.4	22.9	23.6	25.4	26.0	26.8	27.6	29.9	29.7	27.8	27.5
p-Xylene in the hydroconversion product, %	7.7	14.5	25.2	34.6	39.0	38.8	40.5	39.2	35.5	34.0	31.3	26.9
o-Xylene in the hydroconversion product, %	13.1	19.6	29.0	40.5	50.5	50.2	50.8	50.4	50.1	46.1	41.9	33.4

(*) Via disproportionation and/or transalkylation

(**) Via hydrodealkylation

b) Disproportionation and/or transalkylation of xylene molecules. Toluene produced by hydrodealkylation increases continuously as a function of reaction temperature from 1.9% at 300°C to as high as 37.1% at 500°C, whereas toluene produced by disproportionation and/or transalkylation increases with temperature from 0.8% at 300°C to 5.3% at 425°C then decreases with a further increase of temperature. However, benzene, which is purely a hydrodealkylation product increases up to 24.2% at 500°C. H-ZSM-5 zeolite is evidently an active hydrocracking catalyst since the sum of these hydrocracked aromatics amounts to as high as 61.3% of the product at 500°C. It has been pointed out that aromatics dealkylation is promoted by strong Brønsted catalytic acid sites^[14].

The hydroisomerization of meta-xylene to ortho-xylene is found to exceed that to the para-isomer at lower temperatures. Ortho-xylene comprises 26.0% at 275°C and rises to a maximum of 32.7% at 300°C, beyond which it declines almost linearly to reach 5.4% at 500°C. However, paraxylene comprises 6.0% at 275°C and increases to reach a maximum (14.3%) at 400°C then declines by a further increase of temperature to reach 3.9% at 500°C. This may imply that ortho-xylene hydroisomerizes to para-xylene via 1:4 methyl shift mechanism by increasing temperature from 300 to 400°C.

Ethylbenzene, which is the fourth C₈ aromatic isomer has not been detected in the reaction products using H-ZSM-5 zeolite as a catalyst.

Hydroisomerization of meta-xylene on Platinum-loaded H-ZSM-5 Zeolite Catalysts:

Incorporation of Pt in H-ZSM-5 zeolite significantly affects the catalytic hydroisomerization behaviour of meta-xylene to its ortho- and para-isomers (Tables 2-4). Again, ethylbenzene is absent in the products using the three Pt-containing H-ZSM-5 zeolite catalysts. Aboul-Gheit et al.^[15-17] modified H-mordenite zeolite with Pt, Re and PtRe combination for the hydroisomerization of the three xylene isomers and found that ethylbenzene is absent in the reaction products.

Promotion with 0.15% Pt results in modifying the activity of H-ZSM-5 (Table 2). This catalyst gives continuous increase in producing the two other isomers with increasing reaction temperature.

This increase is more significant during the lower temperature region. At 275°C, ortho- and para-xylenes comprise 23.0 and 10.0% of the product, respectively. Ortho-xylene attains a maximum of 27.1% at 425-450°C, whereas para-xylene attains a maximum of 18.5% at 475°C.

On using 0.3% Pt/H-ZSM-5 (Table 3), ortho- and para-xylenes comprise 15.1 and 12.0%, respectively, at 275°C. At 400°C and higher, ortho-xylene comprises at least 25.0%. Para-xylene reaches a maximum of 20.5% at 375°C but slightly declines to 19.6% at 525°C. The observed decrease of ortho-xylene in product, associated with an increase of the para-isomer as a function of increasing Pt content in the catalyst from 0.15 to 0.30% appears consistent with improving the

Table 1: Distribution of reaction products through the hydroconversion of m-xylene at different temperatures using HZSM-5 catalyst

Component in Products, %	Reaction Temperature, °C									
	275	300	325	350	375	400	425	450	475	500
Methane	0.04	0.2	0.5	1.0	1.6	5.4	10.2	12.7	17.2	17.8
Naphthanes	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Benzene	0.4	0.6	0.5	1.1	2.0	3.4	6.2	14.1	22.9	24.2
Toluene(*)	0.8	0.8	3.1	5.3	5.0	5.0	3.4	2.1	0.9	0.6
Toluene(**)	0.0	1.9	2.4	3.2	9.4	14.7	21.4	28.0	32.0	37.1
Ethylbenzene	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
p-Xylene	6.0	8.0	10.0	12.0	13.2	14.3	11.0	8.5	5.8	3.9
m-Xylene	65.7	54.8	51.0	45.7	41.8	35.1	27.5	20.5	13.0	10.2
o-Xylene	26.0	32.7	28.5	24.5	20.5	16.5	12.6	11.3	7.1	5.4
Trimethyl benzenes	1.0	1.1	4.0	6.9	6.5	6.5	4.3	2.8	1.2	0.8
Total conversion	24.3	45.2	49.0	54.3	58.2	35.1	72.5	79.5	87.0	89.8
p-Xylene in xylene mixture, %	6.1	8.4	11.2	14.6	17.5	21.7	21.5	21.1	22.4	20.0
o-Xylene in xylene mixture, %	26.6	34.2	31.8	29.8	27.2	25.0	24.7	28.0	27.4	27.7
p-Xylene in the hydroconversion product, %	17.5	17.7	20.4	22.1	22.7	22.0	15.2	10.7	6.7	4.3
o-Xylene in the hydroconversion product, %	75.8	72.4	58.2	45.1	35.2	25.4	17.4	14.2	8.2	6.0

apparent kinetics require contribution for ortho- to para-xylene path, which is explained in terms of diffusional alteration of the intrinsic kinetics, whereby the molecules remain in the zeolite pore long enough for several isomerization steps to occur^[5]. Since para-xylene diffuses much faster than ortho- and meta-xylenes, enhancement of the former occurs. Wei^[6] assumed that in presence of diffusional effects, the apparent kinetics may change from 1:2 methyl shift reaction to the more complex apparent 1:4 methyl shift.

In the present work, meta-xylene isomerization is carried out on the medium pore H-ZSM-5 zeolite before and after loading with 0.15, 0.30 and 0.60% Pt, in a pulsed micro-reactor/GC system at temperatures of 275-500 (525°C).

EXPERIMENTAL

Catalysts: Pentasil H-ZSM-5 zeolite extrudates of 2.0 x 2.5 mm, kindly provided by Süd Chemie A. G., München, Germany, was calcined at 530°C for 4 h in air. After cooling to room temperature, the extrudates were crushed to 1/2mm particles. Platinum impregnation with aqueous solution containing the requisite quantity of H₂ PtCl₆ and citric acid additive (to achieve deep penetration of the Pt precursor^[7,8]) was carried out to obtain the catalysts: 0.15% Pt/H-ZSM-5, 0.30% Pt/H-ZSM-5 and 0.60% Pt/H-ZSM-5. These catalysts were dried at 110°C overnight then calcined at 530°C for 4 h, then reduced in a flow of dry hydrogen (20 cm³ min⁻¹) for 8 h at 500°C in a silica tube furnace.

Isomerization Apparatus and Procedure: A stainless steel micro-reactor 10 cm long and 8 mm diameter packed with 0.2 g of a catalyst diluted with inert porcelain of similar particles as the catalyst particles was used. The reactor was connected to a GC Perkin-Elmer Sigma-3 with FID) using a packed column of 5% Bentone 34 + 5% didecylphthalate on Chromosorb-W-HP of 80-100 mesh for analysis of the reaction effluent coming from the reactor. The column temperature was fixed at 80°C and the carrier (H₂) flow rate was fixed at 20 cm³ min⁻¹.

Temperature Programmed Desorption (TPD) of Ammonia: The procedure of Aboul-Gheit^[9] using differential scanning calorimetry (DSC) for

detecting desorption of presorbed ammonia on the catalysts was used. Ammonia adsorption was first carried out in a silica tube furnace. After evacuation at 1.33×10^{-3} Pa whilst heating at 530°C and subsequent cooling under vacuum to 50°C, ammonia was passed through the catalyst at a flow rate of 50 cm³ min⁻¹. The samples were measured in a DSC-30 unit of the Mettler TA 3000 system using a gold sensor and standard Al crucibles. Presorbed ammonia was desorbed in the DSC cell using N₂ as a purge gas of 50 cm³ min⁻¹ flow rate.

Temperatures of the start and end were, respectively, 50 and 600°C. The heating rate was 10 K min⁻¹, the full range of scale was 25 mW and plotting was 10 cm.

RESULTS AND DISCUSSION

H-ZSM-5 zeolite is characterized by its relatively high acid site strength and number^[10], its dual channel structure^[11] allowing hydrocarbons to react at the channels intersections beside the fact that these channels are of roughly elliptical opening of 5.2-5.7Å corresponding to 10 membered ring^[12]. In contradistinction to the large 12 membered oxygen openings of supercages in mordenite and offertite, deactivation by coke deposition is much slower in the medium pore ZSM-5 zeolite^[13].

The feedstock under study is meta-xylene which does not find wide application in the petrochemical industry as compared to the ortho-isomer and, in particular, the para-isomer. Hence, isomerization of meta-xylene is generally a reaction of industrial petrochemical importance.

Hydroisomerization of meta-xylene on Unloaded H-ZSM-5 Zeolite:

The data in Table 1 show the product distribution of meta-xylene hydroconversion at temperatures between 275 and 500°C. Meta-xylene decreases in product almost linearly from 65.7% at 275°C to 10.0% at 500°C. The produced isomers, i.e., ortho- and para-xylenes, as well as the high boiling products, trimethylbenzenes (TMBs), increase with reaction temperature to a maximum then decline by a further increase of temperature. However, toluene is a product of two reactions:

- Hydrodealkylation of xylene.

HYDROISOMERIZATION OF META-XYLENE ON HZSM-5 CATALYSTS CONTAINING DIFFERENT PLATINUM CONTENTS

By

A.K. Aboul-Gheit*, S.M. Abdel-Hamid*, S.Z. Mohamed*, and D.S. Desouky*

ABSTRACT

Hydroisomerization of meta-xylene was carried out using catalysts containing 0.15-0.60 wt. % Pt on H-ZSM-5 zeolite, in a pulsed microreactor system connected to a gas-chromatograph at a flow of hydrogen of $20 \text{ cm}^3 \text{ min}^{-1}$ and temperatures of 275-500°C. Increasing temperature, increased isomerization with low rates. Increasing Pt content of the catalyst, decreased hydrodealkylation considerably via masking strong acid sites as revealed by temperature programmed desorption of ammonia measurements. Trimethylbenzenes formation was inhibited by Pt incorporation in the H-ZSM-5 zeolite.

The activation energies obtained for meta-xylene hydroisomerization were relatively low (16-36 kJ mol⁻¹) on all catalysts under study. Para-xylene yields in the xylenes mixture of product relative to the corresponding thermodynamic equilibrium values amount to about 0.8-0.9 at temperatures of 400-500°C but lower at lower temperatures.

Key Words: Xylenes, Hydroisomerization, Platinum, Catalysts, H-ZSM-5, Zeolites.

INTRODUCTION

Most of the earlier commercial units for xylene isomerization have operated with a bifunctional catalyst containing a hydrogenation component (usually Pt) and acidic function. In addition to methyl migration around the aromatic ring, considerable amounts of ethylbenzene are obtained. Also, ethylbenzene is converted in part to additional xylene. However, hydrocracking of non-aromatic intermediates leads to considerable formation of light gases and naphthenes that reduce the xylene yield.

Earlier attempts to use the highly acidic faujasite zeolite as a catalyst for xylene isomerization suffer from low selectivity, but considerable improvement has been achieved, first, by using a large pore zeolite^[1] and subsequently in several process modifications using intermediate pore ZSM-5 zeolite as catalyst^[2]. On rare-earth HY zeolite, xylene disproportionation occurs at a rate comparable to that of the isomerization of meta-xylene^[3]. By contrast, ZSM-5 zeolite gives less disproportionation products. It is suggested that the

large concentration of acid sites in synthetic faujasite favours bimolecular disproportionation relative to monomolecular isomerization, since ZSM-5 has a lower acid site density^[3]. This argument is unlikely on theoretical basis since both reactions depend on the number of acid sites.

The best correlation of isomerization selectivities is found on terms of the intracrystalline cavities^[4] of the zeolites. Disproportionation involves a large diphenylmethane type intermediate which can form readily in the large intracrystalline cavities of faujasite (13Å) but sterically hindered in the smaller pores of mordenite and ZSM-4 (8Å) and in particular of ZSM-5 (6Å). Thus, transition state restriction, rather than shape selective diffusion is responsible for the high para-xylene selectivity on ZSM-5 zeolite.

Xylene isomerization on shape selective catalysts is consistent with the stepwise intramolecular 1:2-methyl shift, as confirmed by labeling methyl groups at low temperatures. With increased crystallite size and temperature, the

* Egyptian Petroleum Research Institute, Nasr City, Cairo, Egypt.

6. Fawzy E. El-Refai, M. V. Hariharan, M. S. Agarwal, "Computer Simulation of Switching Surges in HV Motors Using Probabilistic Techniques ", *IASTED International Journal Power and Energy Systems*, Vol.16, Nos 2 & 3, Code No. 203-1106, 1996.
7. M. S. Naidu and V. Kamaraju, "High -Voltage Engineering", Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, ISBN 0.07-462286-2, 1995.
8. IEC- 56 Publication (International Electrotechnical Commission) Geneva, Technical Committee, No.17, July/August, 1989.
9. Dennis Woodford, "EMTDC User's Manual ", Manitoba HVDC Research Centre, Winnipeg, Manitoba, Canada, Nov./ 1988.
10. R. E Adjaye and K. J. Cornic, "Distribution of Switching Surges in the line-end Coils of Cable-Connected Motors, *Electric Power Applications*, Vol.2, No.1, Feb., 1979, pp 11-21.
11. R. G. Rhudy, E. L. Owen and D. K. Sharma, "Voltage Distribution Among the Coils and Turns of a form Wound AC Rotating Machine Exposed to Impulse Voltage", *IEEE Trans. on Energy Conversion*, Vol. EC- 1, No.2, June 1986, pp 50-60.
12. M. T. Wright, et al., "The Influence of Coil and Surge Parameters on Transient Interturn Voltage Distribution in Stator Windings", *IEE Proc.*, Vol.130, No.4, July, 1983, p 257.
13. M. T. Wright and K. Mcleay, "Interturn Stator Voltage Distribution due to Fast Transient Switching of Induction Motors", *IEEE Trans. on Industry Applications*, Vol. 1A-18, No.4, July/August, 1982, p 363.
14. B.K. Gupta et al; "Measured Propagation of Surges in the Winding of A Large AC Motor " *IEEE Trans. on Energy Conversion*, Vol. EC-1, No.1, March/1986, p 122.
15. S. Itoht et al; " An Investigation of Breakdown Voltage of High-Voltage Motor Insulation by RC calue", *Electrical Engg. in Japan*, Vol. 104-A, No.1, Jan-Feb. 1984, pp 7-15.

where,

$$I_1(s) =$$

$$(V/s) \frac{1}{[1/C_1s + R_1 + (R_2 \cdot 1/C_2s)/(R_2 + 1/C_2s)]} \quad (3)$$

where,

$(R_2 \cdot 1/C_2s)/(R_2 + 1/C_2s)$ represents the impedance of the parallel combination of R_2, C_2

with substitution of $I(s)$ $I_2(s)$ the output voltage $V_0(s)$ in Eq. 3 will be

$$V_0(s) = (V/R_1C_2)$$

$$\left[\frac{1}{S^2 + (1/C_1R_1 + 1/C_2R_2 + 1/C_2R_1)S + 1/(C_1C_2R_1R_2)} \right] \quad (4)$$

Hence, the roots of the equation

$$S^2 + (1/C_1R_1 + 1/C_2R_2 + 1/C_2R_1)S + 1/(C_1C_2R_1R_2)$$

are found from the relations:

$$\alpha + \beta = -[(1/C_1R_1 + 1/C_2R_2 + 1/C_2R_1);$$

$$\alpha \beta = 1/(C_1C_2R_1R_2)$$

NOTE: Usually $1/C_1R_1$ and $1/C_2R_2$ are much smaller compared to $1/R_1C_2$, then

$$V_0(s) = (V/R_1C_2) \left[\frac{1}{(S-\alpha)(S-\beta)} \right] \quad (5)$$

finally, the constants α and β will be

$$\alpha = 1/R_2C_1 \quad \text{and} \quad \beta = 1/R_1C_2$$

taking inverse transform of Eq.5, the output voltage $V_0(t)$ will be

$$V_0(t) = V_m [e^{-\alpha t} - e^{-\beta t}]$$

APPENDIX B

The procedure to calculate the motor parameters is based on the source voltage, natural frequency, transient current with low power factor. The typical parameters calculation for 6.6 KV cable connected -motor system is as follows:

Motor parameters:	
Rating of motor	300.00 KW
Line voltage	6.6 KV
Startin current (Is)	100 A
Load inductance Ls	120 mH
Load resistance Rs	7.62 Ω
Load substitute capacitance Cp	2.13 nF
Damping resistance Rp	12.00 K Ω
Starting power factor Cos ϕ_{sc}	≤ 0.2
Natural frequency F	(12.5 ± 2.5) KHz
Number of circuits per phase	One
Number of coils per phase	8
Total number of coils	24
Number of turns per coil	8
Number of turns per first coil	7
Cable Constants:	
Type	XLPE
Rated voltage	6.6 KV
Surge impedance Zs	90 Ω
Length	100 m
Capacitance Cc	20 nF

REFERENCES

1. Favzy E. El-Refai, "Computer Aided Analysis of Switching- Surges Distribution Among the Coils and Turns of High-Voltage Induction Motor", Scientific Bulletin, Am-Shames University, Faculty of Lug., Vol.32, No.4, Dec./1997.
2. E. Kuffel and M. Abdulla, "High -Voltage Engineering", Pergamon Press Ltd., Oxford, 1984, pp 109 165.
3. M. Khalifa, "High -Voltage Engineering", Theory and Practice, Book, Marcel Dekker, Inc. ISBN 0-8247-8128-7, 1990
4. Electric Power Research Institute Report (EPRI) , EL-5862, Volume- 1, Main Report, Project 2307-1, Final Report July/1988.
5. B. Heller and A. Veverka, "Surge Phenomenon in Electric Machines", Edited by J. S. Vosper, ILIFICE and Company London, Book, 1968, pp 364-383.

Table-1: Impulse voltage distribution across coils and turns in percentage

Rise Time μs	Impulse Voltage across coils and turns in Percentage							
	coil				Turns in 1st coil			
	1st	2nd	3rd	4th	1st	2nd	3rd	4th
0.10	130.00	53.40	8.30	0.32	70.50	30.10	19.30	9.32
0.20	98.25	45.25	15.28	7.50	48.60	19.50	10.20	7.72
1.00	65.30	32.56	6.28	2.60	30.40	21.50	5.30	2.38
1.25	60.16	25.36	11.26	4.12	25.34	17.82	15.11	10.33
10.0	45.00	32.22	13.00	10.2	15.26	9.30	8.34	7.80

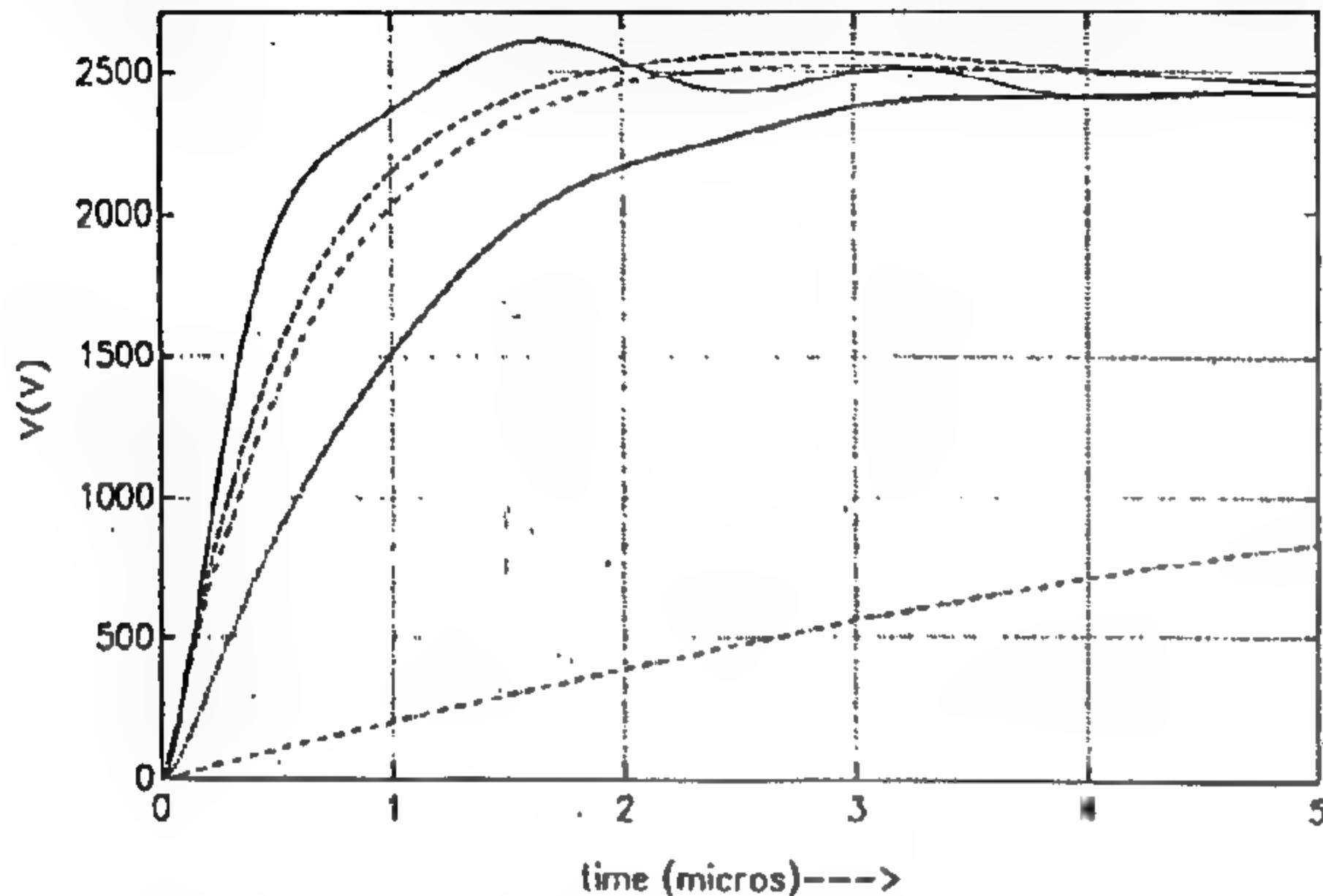


Fig. 7- Influence of wave duration front time on the distribution of impulse voltage between the coils and turns

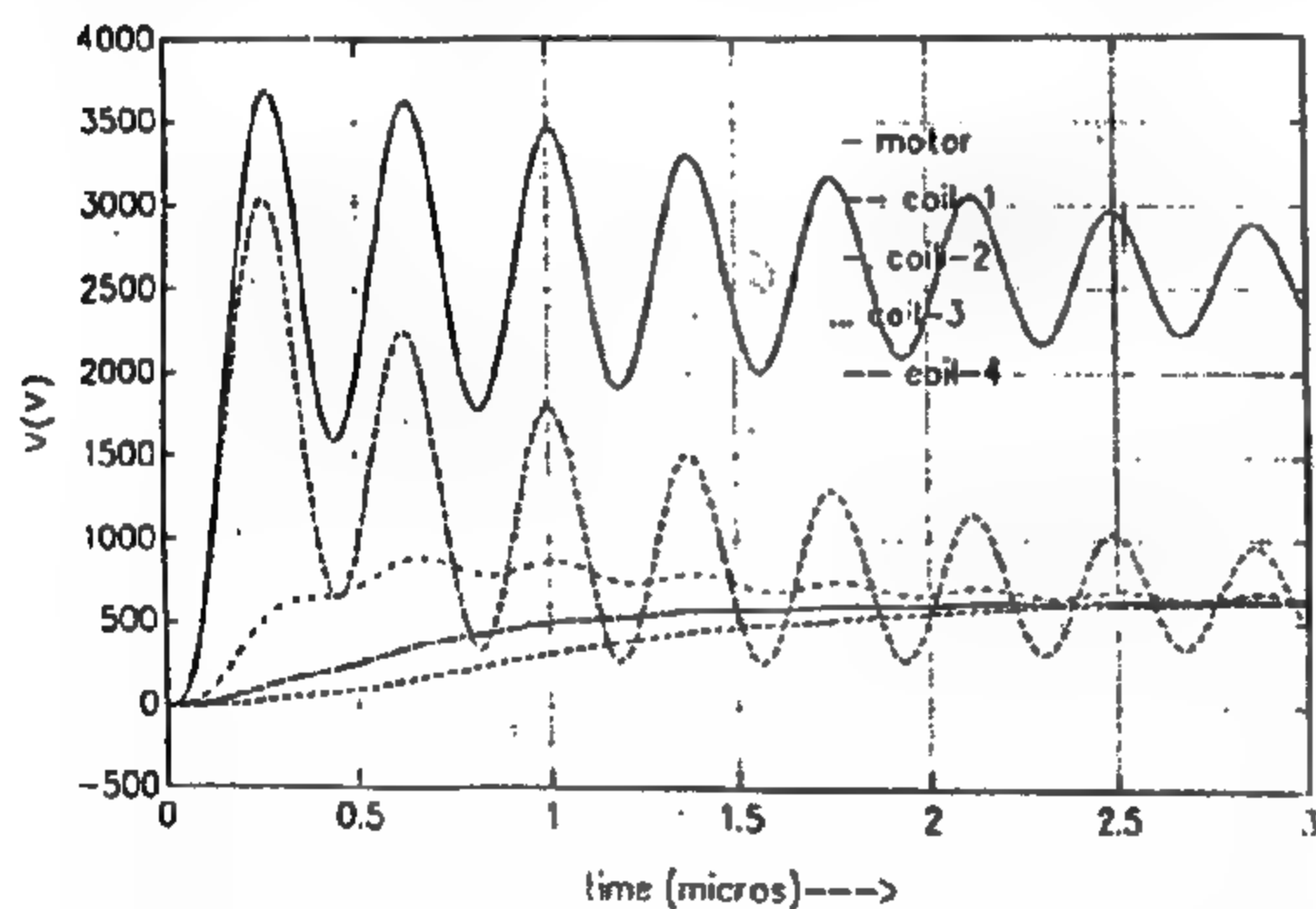


Fig.8- Distribution of impulse voltage on a number of coils.

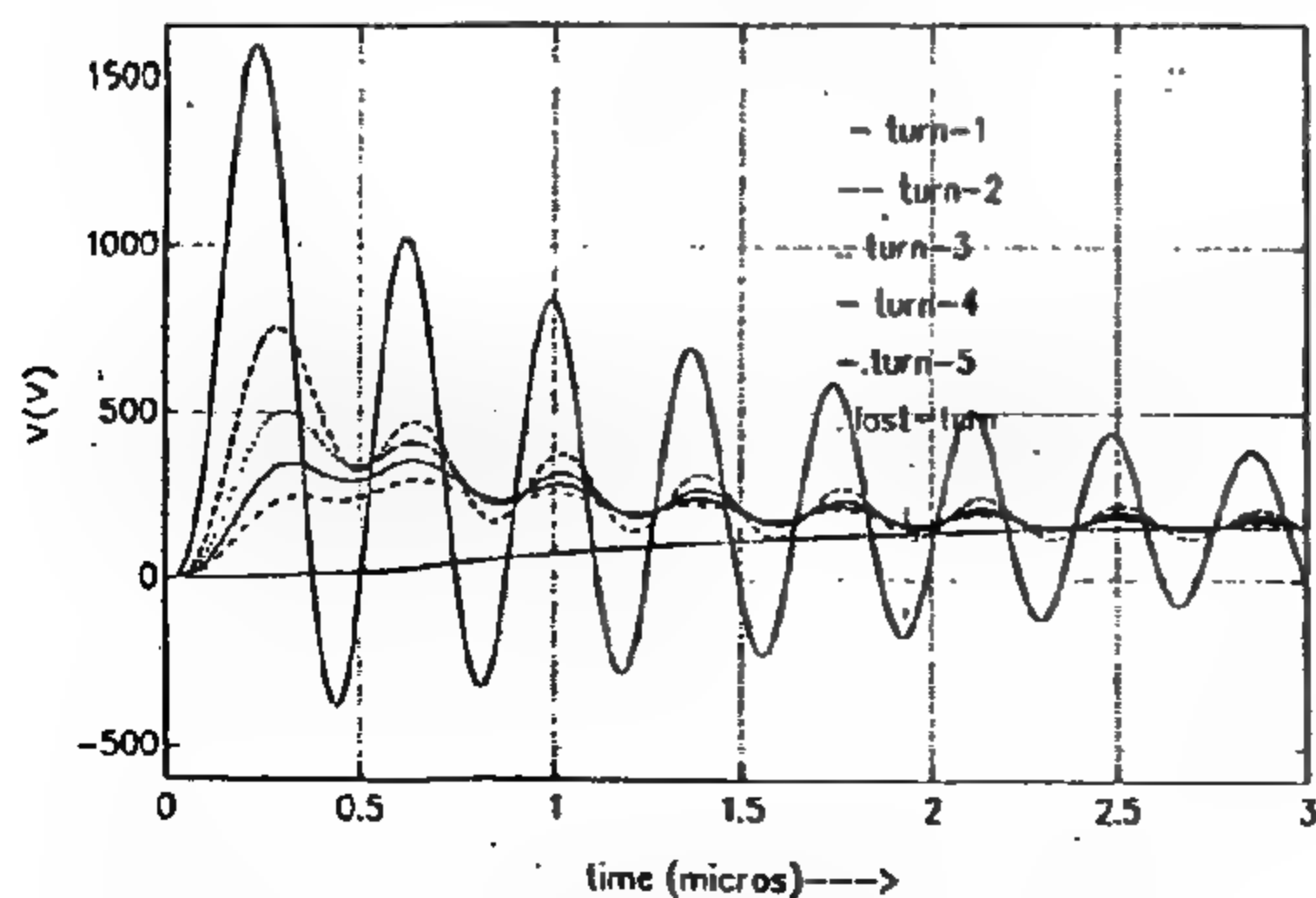


Fig.9- Impulse voltage on a number of turns in the 2nd coil.

of impulse voltage through motor winding. The following major conclusions are drawn from this study:

- 1- In cable-connected motor system, the rise time of generated impulses is delayed due to the capacitances of different components of the system.
- 2- The impulse voltage distribution among the coils and turns is non-uniform as given in the figures.
- 3- The first coils of motor windings must have the thicker insulation to sustain the high range voltage.
- 4- The simulation is devoted only on the electrical stress. Stresses such as thermal, mechanical and chemical are neglected.

APPENDIX A

ANALYSIS OF SINGLE-STAGE IMPULSE GENERATOR CIRCUIT

As given in Fig.1, the capacitance, C_1 = discharge capacitance of generator, C_2 = capacitance of the load, R_1 = resistance controlling the wave front, R_2 = resistance controlling the wave tail. The wave tail resistance can be either on the load side or on the generator side. The tail of the impulse wave is generally long compared with its front. As shown in Fig.1, the output voltage across C_2 is given by:

$$V_o(t) = (1/C_2) \int_0^t I_2 dt \quad (1)$$

performing laplace transformation on Eq. 1, then

$$(1/C_2 s) I_2(s) = V_o(s) \quad (2)$$

where i_2 is the current through C_2 , assuming the current through C_1 as i_1 and its transformed value as $I_1(s)$

$$I_2(s) = \left[\frac{R_2}{R_2 + (1/C_2 s)} \right] I_1(s)$$

Steep-fronted surges appearing on a line due to internal disturbance will propagate in the form of a travelling wave toward the ends of the line. During its travel the over voltage surge will, in general, experience attenuation and distortion due to energy loss and corona discharges^[14,15]. Simulation results show that, for fast surge fronts incident on a winding, the voltage distribution is non-uniform along the turns of the line-end coil as well as the subsequent coils; this is clear as given in Table-1. As shown in the table, the voltage at the beginning of successive coils with respect to ground decreases in magnitude. At each successive coil, the appearance of the voltage wave is delayed in time and the surge front time becomes larger. The voltage across the first coil ranging from 130 % to 45 % of the input pulse for 0.1 to 10.0 μs rise time respectively.

Simulation has been carried out to investigate the impulse voltage distribution among the turns, Fig. 4 shows the voltage distribution among the turns of line-end coil. As seen in the figure, the distribution is almost non uniform for the highest possible steepness of surge voltage. Figure 5 shows the impulse voltage across the first four coils. As seen in the figure the distribution of impulse is remarkably non uniform when rise time is equal to or less than 0.2 μs . Study is extended to surges impressed line-end coil due to 2.5 KV impulse. It is found that about 90 % of the total value stressed the coil. Fig.6 shows the distribution of impulse voltage across line-end coil and the turns. The voltage drops rapidly from the first to second turn and then slowly across the subsequent turns. The wave front time of impulse voltage can be varied by controlling the parameters of generator circuit (i.e. R_1 and R_2). In this work, step impulses of 0.1 to 10 μs rise time are taken and simulation results for various cases are given in figures 7, 8, 9. In summary, the computer results presented in this work, have illustrated the significant influence of the circuit parameters which causes the shape of impulse voltage wave.

7. CONCLUSION

In this paper, simulation study has been carried within 0.1 to 10 μs rise time impulses, since for less time there are negligible variations. EMTDC software package has been used in this subject. An attempt has been made to identify the phenomena

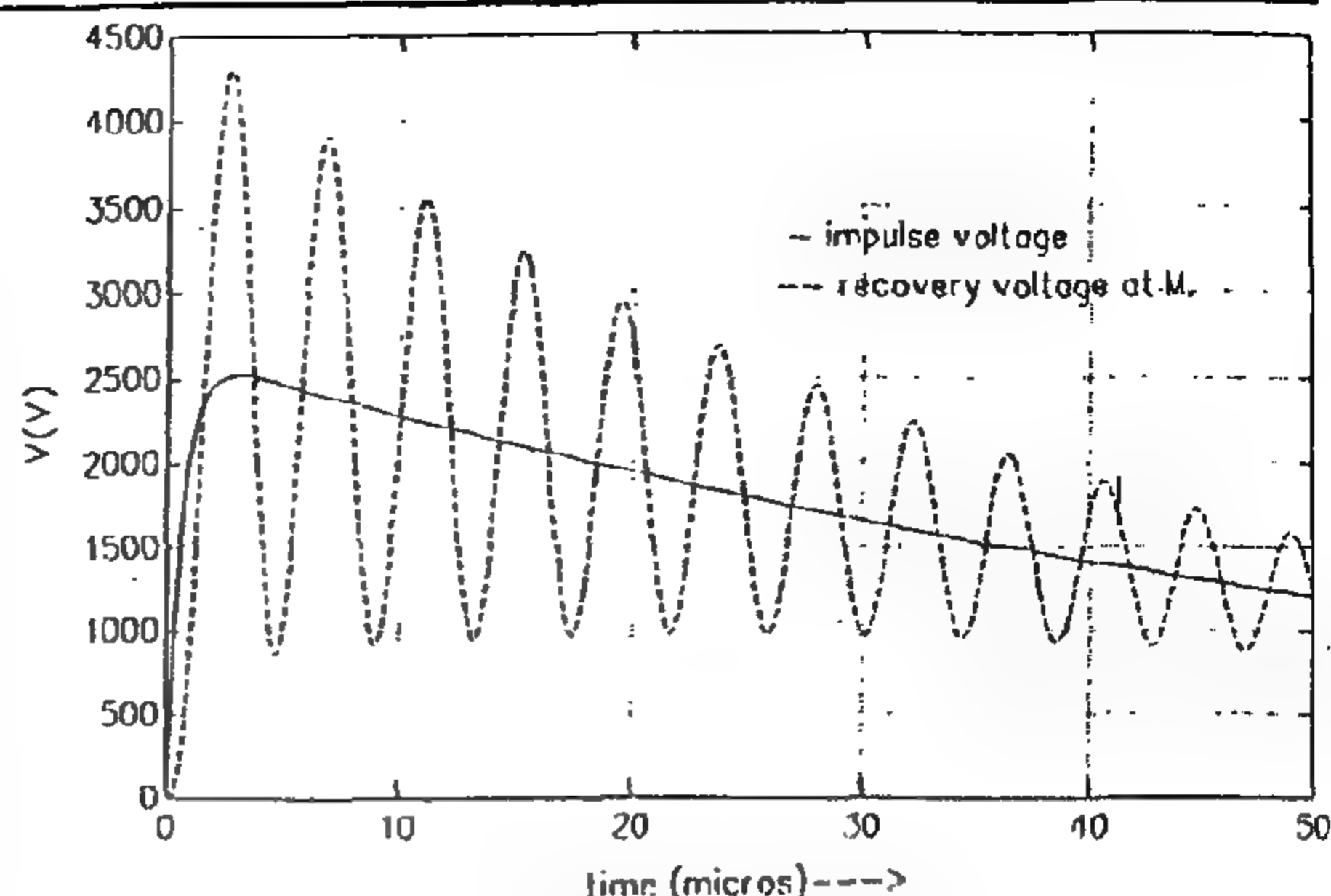


Fig.3- Recovery voltage at motor terminals due to impulse voltage.

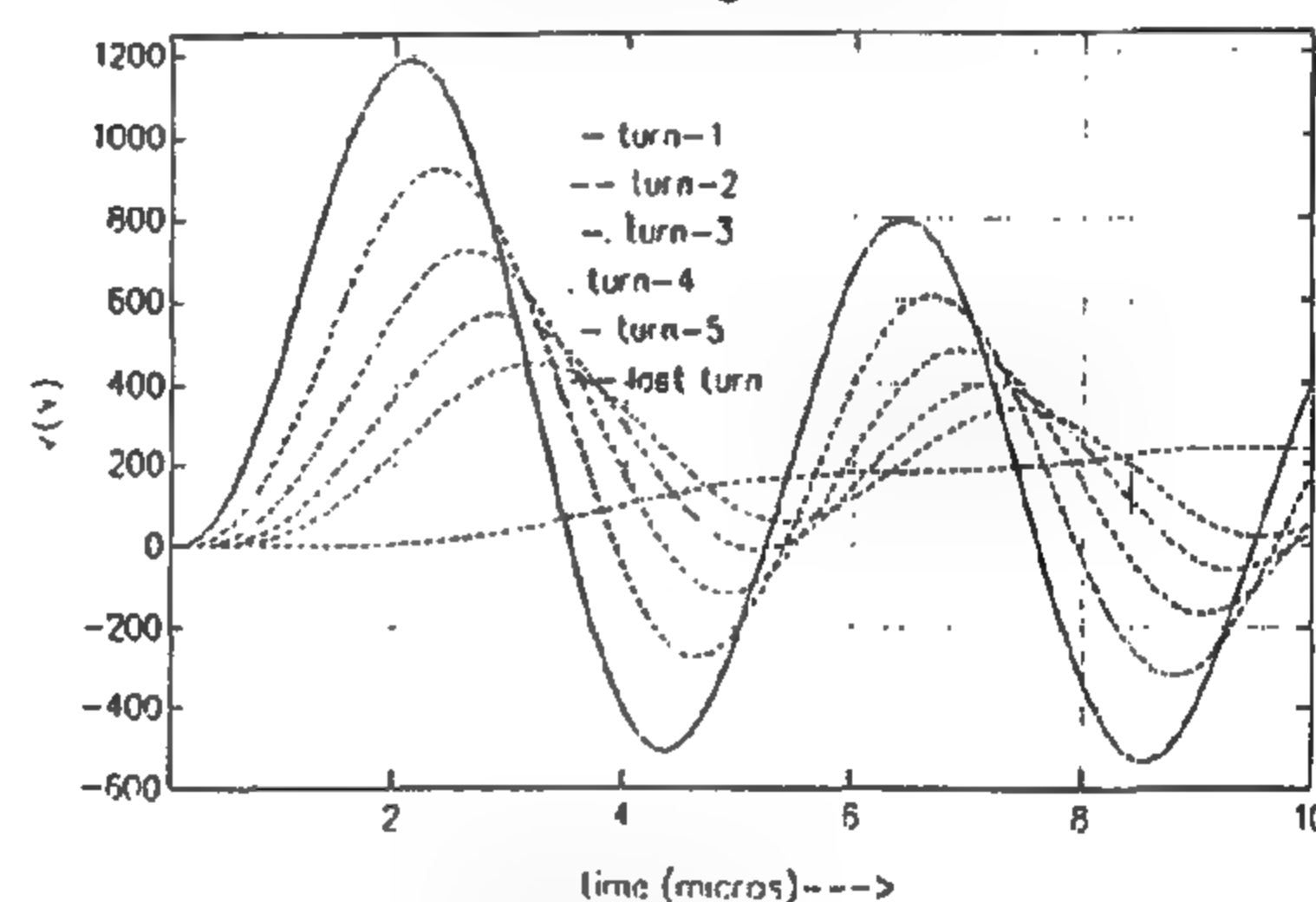


Fig.4- Impulse voltage distribution among the turns of line-end coil.

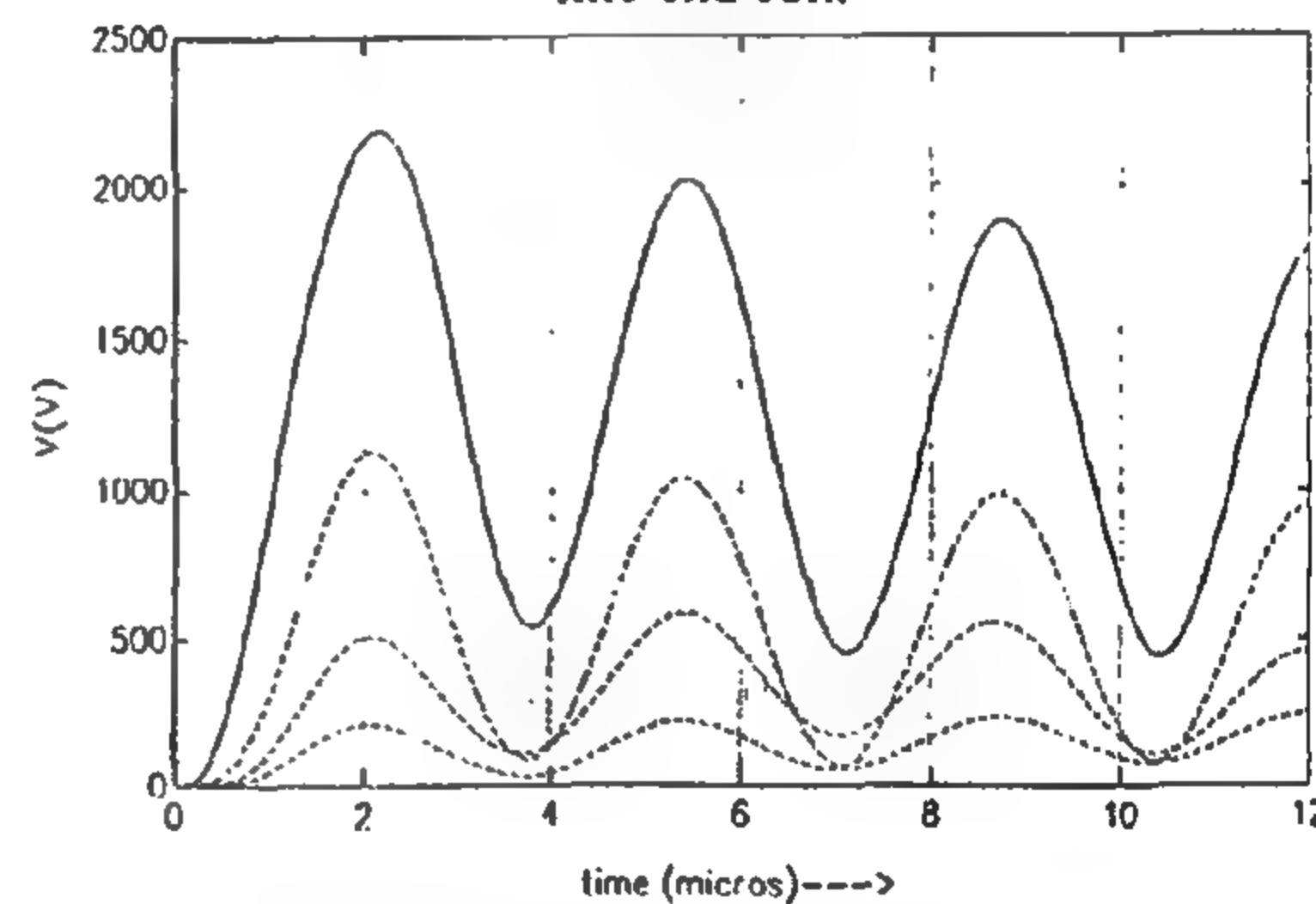


Fig. 5- Impulse voltage distribution among the first four coils.

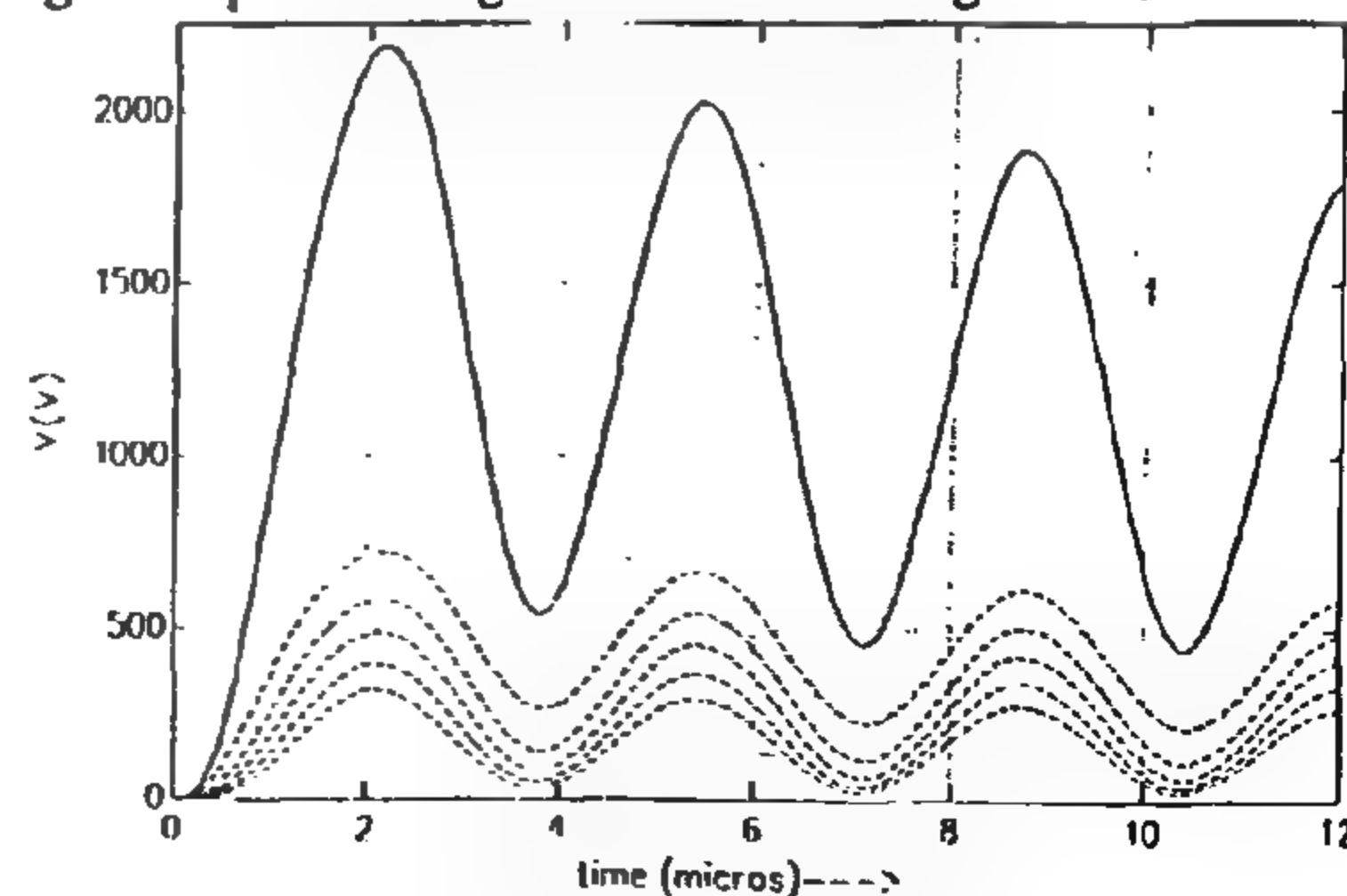


Fig.6- Comparison between line-end coil voltage and its turns.

For wave shape control, the generator capacitance C_1 and load capacitance C_2 will be fixed depending on the design of the generator circuit. Hence, the desired waveshape can be obtained by controlling R_1 and R_2 . In this study the following values are taken:

In the first case: $R_1 = 0.3 \Omega$, $C_1 = 1.65 \mu F$
 $R_2 = 85 \Omega$, $C_2 = 0.053 \mu F$ and

Second case: $R_1 = 0.184 \Omega$, $C_1 = 0.854 \mu F$
 $R_2 = 45 \Omega$, $C_2 = 0.0588 \mu F$

4. SYSTEM FORMULATION

Fig. 1 shows the impulse generator circuit which generates the steepest wave as $0.1/50 \mu s$. This wave is fed to the distributed winding parameters of motor with XLPE-cable as IEC standard circuit^[8] for single-phase in Fig.2. Combining two figures, the system forms one subsystem. For the selected 6.6 KV motor, the number of coils per phase is eight, each coil has eight turns. The motor circuit parameters are given in Appendix B. The system is simulated and implemented through EMTDC software package. The nodal representation of the distributed winding parameters of motor with cable connected is represented by EMTDC program.

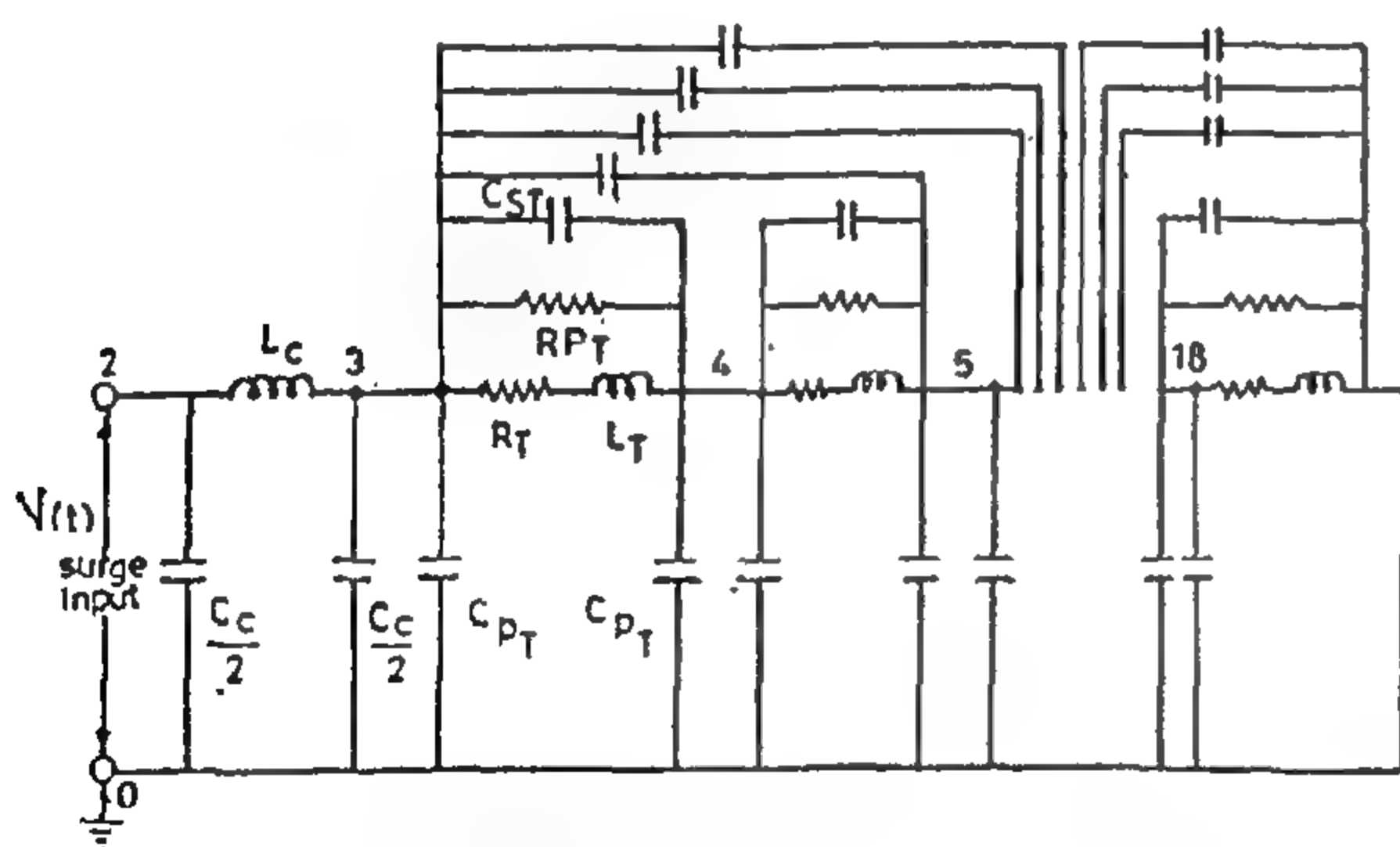


Fig.2- Motor simulated circuit for single-phase distributed winding parameters.

5. COMPUTATION OF IMPULSE VOLTAGE DISTRIBUTION BY EMTDC

Amongst simulation packages, EMTDC is a powerful software package by which simulation of power system for study of impulse voltage can be carried out. This program was developed by Manitoba Hydro Research Centre, Canada^[9]. The

interaction of the impulse generator circuit and the cable-connected motor system as shown in Fig.2 has been simulated and modelled by EMTDC program. In this program nodal equations are formulated for the system represented by the equivalent networks. The main inputs to the program are power system data such as:

- Voltage, frequency.
- Cable constants.
- Source side characteristics.
- Circuit breaker model.
- Load data (i.e. motor capacity, motor parameters, mutually coupled windings.)

The purpose of the main program is to:

- (i) Read data defining electric circuit parameters.
- (ii) Assemble networks of resistors, inductors and capacitor components together with Thevenin and Norton sources, mutually coupled windings and distributed lumped parameters.
- (iii) Interface a user's model assembled in subroutine DSDYN (Digital Simulator Dynamic Subroutine) with the electric network.
- (iv) At the user's definition, any computed output quantity is formulated or processed by modeling statements into an array each time step and printed into output file. The output subroutine DSOUT (Digital Simulator Output subroutine) also written by user can be used for this purpose.

6. RESULTS OF SIMULATION AND DISCUSSION

The work in this paper based on continental publication of experimental and analytical detail of impulse surges as reported in^[10-13]. A simple configuration of the system as shown in the Fig. 2 has been modeled using EMTDC program. The motor parameters calculation is based on the system voltage, natural frequency and the starting current with low power factor. The voltage distribution in motor windings can be expressed as a voltage distribution among coils and that across turns within line-end coil. When applied a required impulse voltage which is generated from impulse generator at the motor terminals, this will produce an instantaneous voltage with high frequencies. Fig.3 represents the recovery voltage on the motor, the value is approximately equal to 1.8 pu with $0.2 \mu s$ wave front rise time.

their tail. Because of practical difficulties, notably stray capacitance, it is not possible to produce a voltage waveform of precisely that given in eq. 1. According to the tolerance allowed in the front and tail durations are $\pm 30\%$ and $\pm 20\%$ respectively, and in peak value it is $\pm 3\%$. For impulse wave of $1.2/50 \mu s$ $\alpha = 0.0146$, $\beta = 2.467$ and $V_m = 1.04$ when time is expressed in microseconds. British Standard (BS) gives $1/50 \mu s$ wave and American is $1.5/40 \mu s$. The peak value V_m can not exceed the value determined by the distribution of the initially available charge VC_1 among C_1 and C_2 , where C_1 is the discharge capacitance of generator, C_2 is the capacitance of the load. So, the voltage efficiency given:

$$\eta = \frac{V_m}{V} < \frac{C_1}{C_1 + C_2}$$

For high efficiency, C_1 should be chosen much larger than C_2 . The exponential decay of the impulse voltage on the tail occurs with a time constant of about $C_1(R_1 + R_2)$ where, R_1 is the resistance controlling the wave fronts, and R_2 is the resistance controlling the wave tail. The smaller the time constant of the circuit, the faster is the rate of output voltage. The impulse energy consumed is

$$W = \frac{1}{2} C_1 V^2$$

It is important to note that, any resident inductance in the circuit elements would produce some oscillations in the wave front and wave tail. With increasing series inductance, the wave front sensitivity increases, but the magnitude of the peak value is affected only slightly. Impulse voltage accompanied by inherent energies of the circuit would be much larger than lightning impulses. It has the character of travelling wave. The wave shape of the surge is also affected by the eddy-current loss in the iron. The motor winding is treated as number of series coils, each coil is consisted of a series number of turns. The rotor is shielded by the action of the eddy currents at the surface against the magnetic field of high frequency. In practice, the distribution of steep-fronted surges in the stator winding is unaffected by the presence of the rotor. The surge impedance largely depends upon the number of the conductors in the slot, and rises almost linearly with this

number^[4]. In addition, The effect of the eddy currents on the resistance r and inductance L of the winding is frequency-dependent. The approximate resistance relations are^[5].

$$r = a \sqrt{\omega},$$

$$L = \frac{b}{1 + c\sqrt{\omega}}$$

where a , b , and c are constants. If a step surge impressed the coil terminals then it will produce an instantaneous voltage distribution along the turns. This distribution is given by the electro-magnetic coupling between turns and from turn to ground. As the impulse rise time is decreased below $0.1 \mu s$, the increase in the interturn stress, if any, is very small. The impulse voltage distribution among the turns also depends upon the type of cable used and if shielded then its grounding positions at supply and motor terminals^[6].

3. IMPULSE VOLTAGES GENERATION AND THEIR CONTROL

Several circuits have been adopted for producing impulse voltages, one of these as shown in Fig. 1. This circuit represents the most commonly used for impulse generator. An impulse generator essentially consists of a capacitor which is charged to the required voltage and discharged through a circuit the constants of which can be adjusted to give an impulse voltage of desired shape. The advantage of this circuit are that the wave front and wave tail times are independently controlled by changing either R_1 or R_2 separately^[7]. The analysis of single-stage impulse generator circuit is given in Appendix A

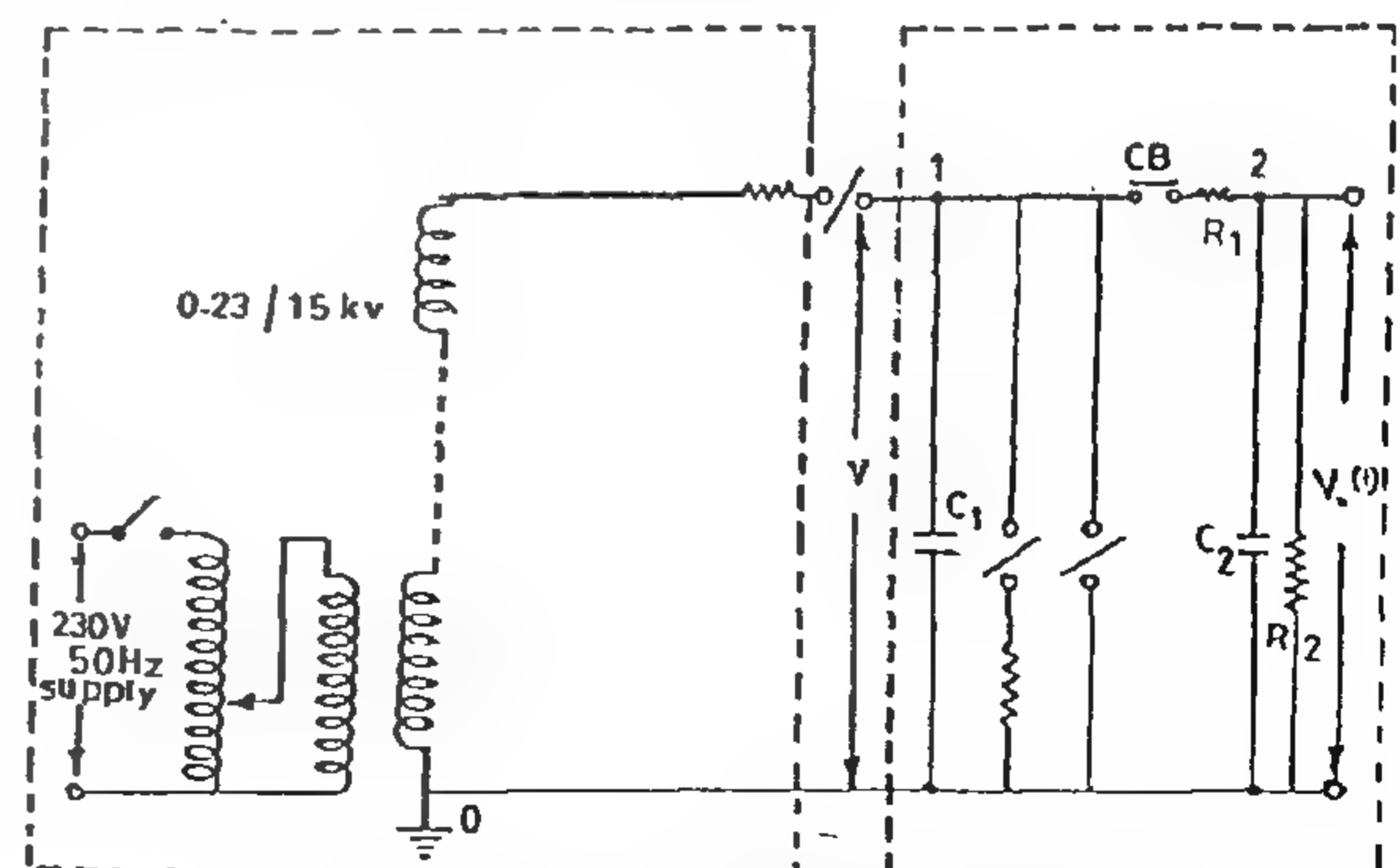


Fig.1- Equivalent circuit of the impulse generator.

DIGITAL COMPUTATION OF IMPULSE VOLTAGE IN CABLE-CONNECTED MOTOR USING THE ELECTROMAGNETIC TRANSIENTS PROGRAM (EMTDC)

By
Fawzy E. El-Refai*

ABSTRACT

The aim of this work is to present a digital simulation study of the impulse voltage behavior through motor windings. A technique is developed to estimate the impulse voltage distribution across the coils and turns with varying rise time from 0.1 to 10 μ s. Surge propagation in motor winding is investigated at different rise times. EMTDC program is one of such programs developed for transient analysis of power system. The power of EMTDC lies in modularity fashion, fast and efficient simulation of the transients. The computer results presented in this paper have illustrated the significant influence of the circuit parameters which causes the shape of impulse voltage wave. Further, the results showed that, the impulse voltage distribution among the coils and turns of the motor is definitely non-uniform.

KEY WORDS: Impulse voltage -Cable-Connected Motor System-Surge propagation-Electromagnetic Transient Simulation Program (EMTDC).

1. INTRODUCTION

High-Voltage motors operated in modern power systems are exposed to transient overvoltages. These overvoltages progressively lower the dielectric strength of insulation. The effect of surge voltage is severe in all power apparatuses. The response of machines to the impulse or surge voltage depends on the capacitances between the coils of windings and between the different phase windings of the machine. The transient voltage distribution in the windings as a whole is generally very non-uniform and is complicated by travelling wave voltage oscillations setup within the windings^[1].

Usually, the high voltage motors are connected directly to lines through a circuit breaker and a cable. When the impulse voltage impresses the motor windings, there may be followed by a travelling wave of a steep wave front. When a voltage of this type reaches motor terminals it causes an unequal stress distribution along its windings and may lead to breakdown of the insulation system. Therefore, it has become necessary to study the insulation behavior under impulse voltage. An impulse voltage is a unidirectional voltage which rises rapidly to a maximum value and then decays slowly to zero.

The wave shape is generally defined in terms of the times t_1 and t_2 in microseconds, where t_1 is the time taken by the voltage wave to reach its peak value and t_2 is the total time from the start of wave to the instant when it has declined to one-half of the peak value. The wave is then referred to as t_1/t_2 wave. The exact method of defining an impulse voltage, however, is specified by various International Standards^[2]. This paper deals with the impulse voltage distribution through motor winding fed from an impulse generator voltage.

2. STANDARD IMPULSE WAVE FORMULAS

For many years the standard impulse wave has been of double exponential form, that is it can be represented by an equation^[2,3].

$$V_o(t) = V_m [e^{-\alpha t} - e^{-\beta t}] \quad (1)$$

where, α and β are constants of microsecond values. V_m represents a factor that depends on the peak value. The wave shape of this voltage can be understood, where the steepness of the front depends largely on the constant β , and the length of the tail is primarily dictated by the constant α . In fact, such waves are defined in terms of the duration of their front and the time to half value in

* Systems & Computers Eng. Dept., Faculty of Eng., Al-Azhar University, Nasr City, Cairo.

7- REFERENCES

1. Azad, A. K., Baluch, M.H., and Ali, A., "Analysis of Continuous Curved Girder-Slab Bridges", *Canadian Journal of Civil Engineering*, Vol.16, pp.895-901.
2. Brockenbrough, R.L., "Distribution Factors for Curved I-Girder Bridges", *Journal of Structural Engineering, ASCE*, Vol. 112, No.10, October, 1986, pp.2200-2215.
3. Gaylord, E.H., and Gaylord, C.N., "Structural Engineering Handbook", Third Edition, McGraw-Hill, 1990.
4. Kennedy, J.B., and Soliman, M., "Ultimate Loads of Continuous Composite Bridges", *Journal of Structural Engineering, ASCE*, Vol.118, No.9, September, 1992, pp.2610-2623.
5. Li, W.Y., Tham, L.G., and Cheung, Y.K., "Curved Box-Girder Bridges", *Journal of Structural Engineering, ASCE*, Vol.114, No.6, June, 1988, pp.1324-1338.
6. Nakai, H., and Yoo, C.H., "Analysis and Design of Curved Steel Bridges", McGraw-Hill, 1988.
7. Wilson, E.L., and Habibullah, A., "Users Manual of SAP90", Computers & Structures, Inc., 1989.
8. Yoo, C.H., and Littrell, P.C., "Cross-Bracing Effects in Curved Stringers Bridges", *Journal of Structural Engineering, ASCE*, Vol.112, No.9, September, 1986, pp.2127-2140.

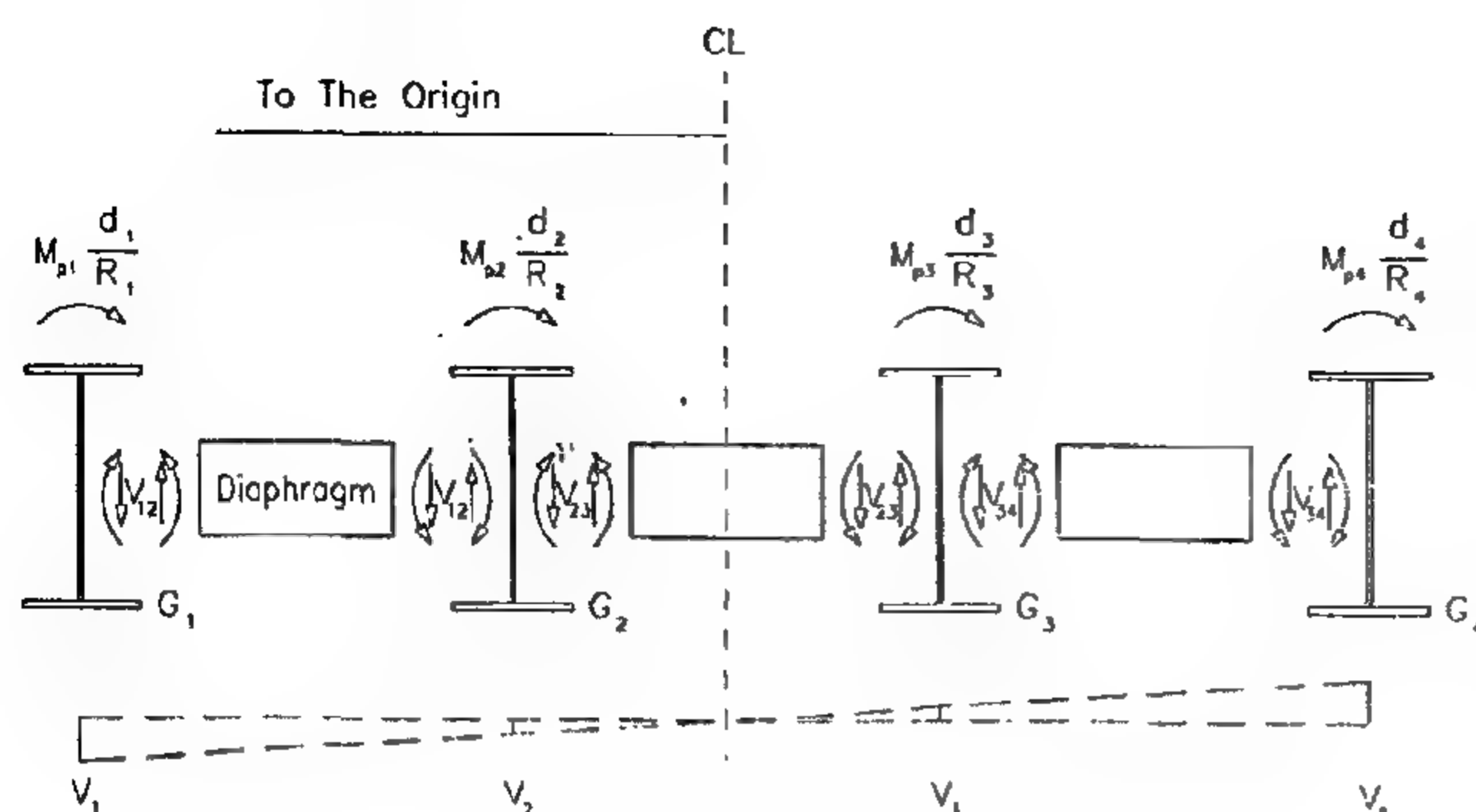


Fig. 9- Effect of curvature.

such as the number of cross bracings and the radius of curvature and makes them more effective in large spans with respect to short spans.

6. CONCLUSION

1. It is found that the most appropriate finite element model that can be used to represent the cross section of the composite beam and to be analyzed by the SAP90 structural analysis program is as follows:

Shell element to represent the concrete deck, the steel beam flanges and web, frame element to represent the shear connectors.

The corner nodes of the shell element representing the different component of the cross section should be provided at the midthickness of each component. The frame element representing the shear connectors should be rigid enough so that the plane section remains plane after deformation to ensure full interaction and no slip occur at the interface between the upper flange of the steel beam and the concrete deck. The results show that the percentage of accuracy of the finite element analysis using this model compared to the analytical solution is about 98%.

2. For bridges of span length equal to 30 m or more and radius of curvature of 500 m or less, a certain attention should be given to the number of cross bracings provided in the bridge. Providing only 3 cross bracings in such bridges is not

adequate to achieve the proper rigidity of the structure. On the other hand increasing the number of cross bracings to 9 gives no gain in reducing the stresses or the deflection.

It is found that 5 cross bracings is the most economical number of cross bracings to be provided in bridges of span length 30m and 40 m, and only 3 cross bracings are enough for 20 m span length bridges.

3. Increasing the thickness of concrete deck, for the same span length and the same radius of curvature, is in fact an increase in the dead load of the bridge and thus an increase in the straining actions. The increase of the thickness of concrete deck is also an increase in the moment of inertia of the cross section, but the neutral axis is moving away from the bottom flange, which produces another increase in the straining actions in the bottom flange. It is found that the deflection increases also with the increase of the thickness of the concrete deck for bridges of span length of 30 m and 40m.

The ratio of the moment of inertia of the concrete deck to the moment of inertia of the steel beam should not be less than 15%, taking into consideration that the minimum thickness of the concrete deck should not be less than 20 cm according to E.C.P. When the moment of inertia of the concrete deck decreases, the rigidity of the bridge is not adequate and thus the results can not be predicted.

4. A certain attention should be given to the stresses in the concrete deck in curved bridges, especially at the exterior edge. The stresses increase with the decrease of the number of cross bracings. This may be due to the lag of rigidity in the bridge due to the decrease of the number of cross bracings causing a certain torsional rotation in the exterior beam around its longitudinal axis. This rotation together with the full interaction between the steel beam and the concrete deck causes such an increase in the stresses in the concrete deck at the exterior edge.

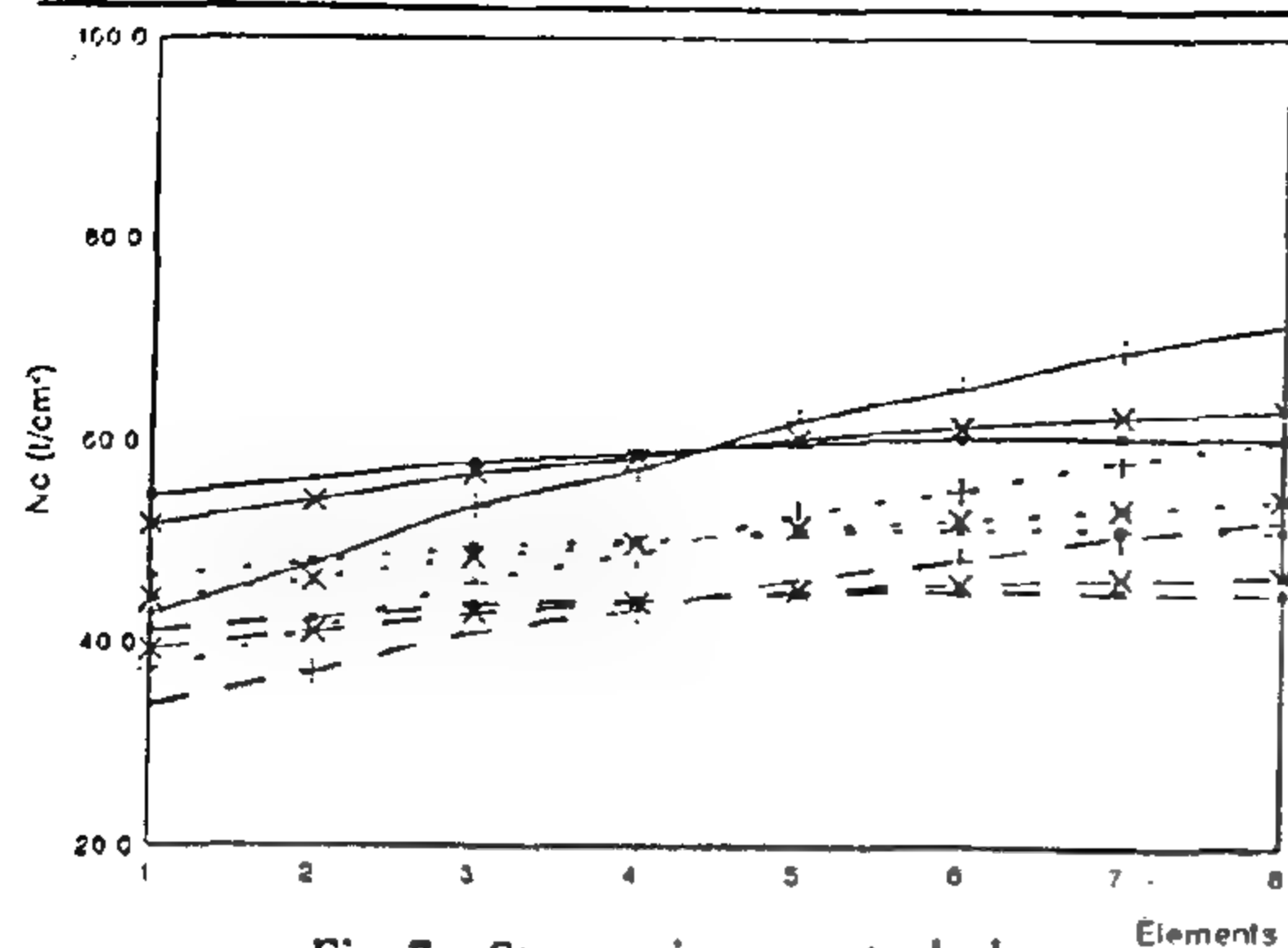


Fig. 7a- Stresses in concrete deck

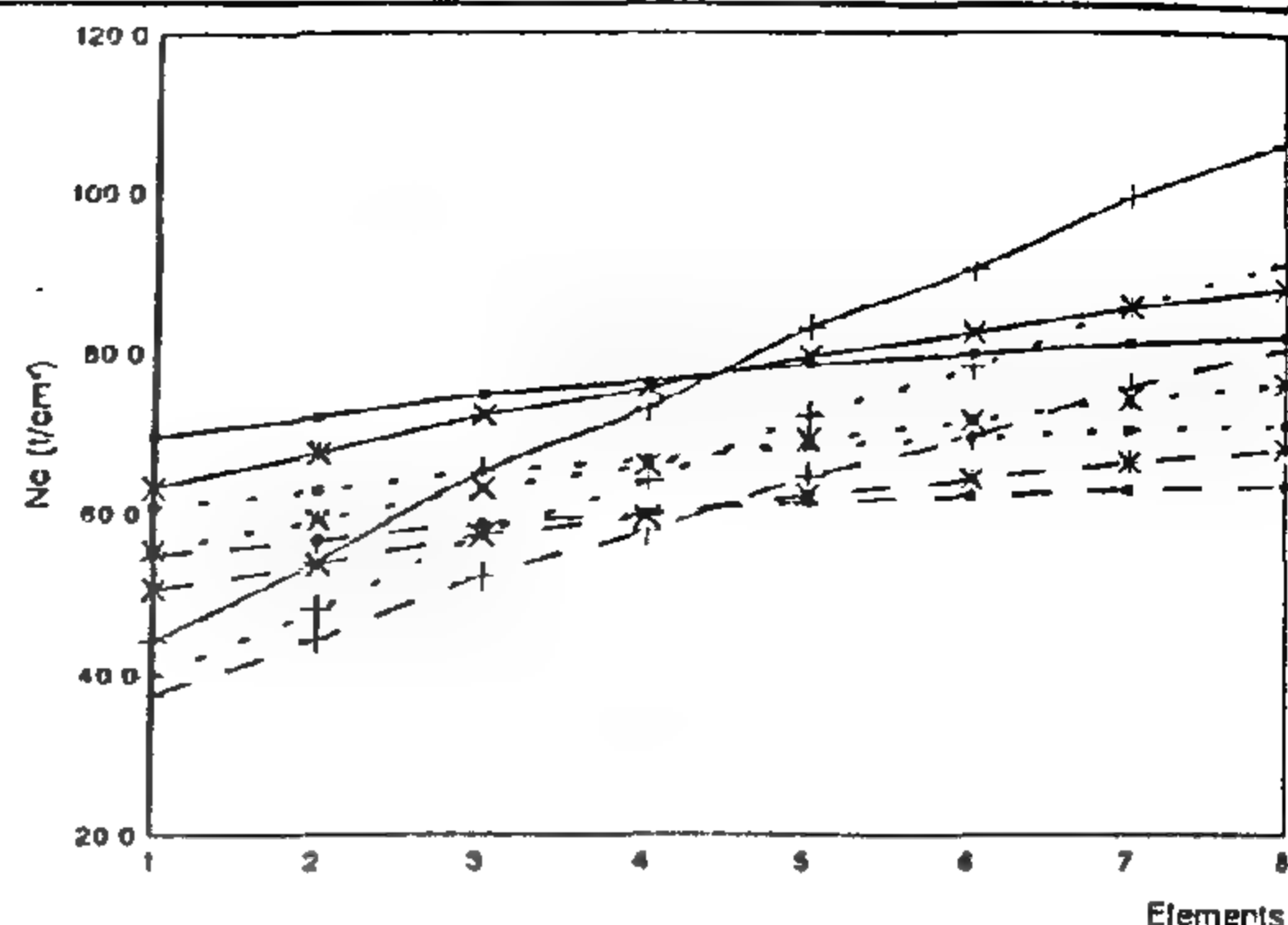


Fig. 8a- Stresses in concrete deck

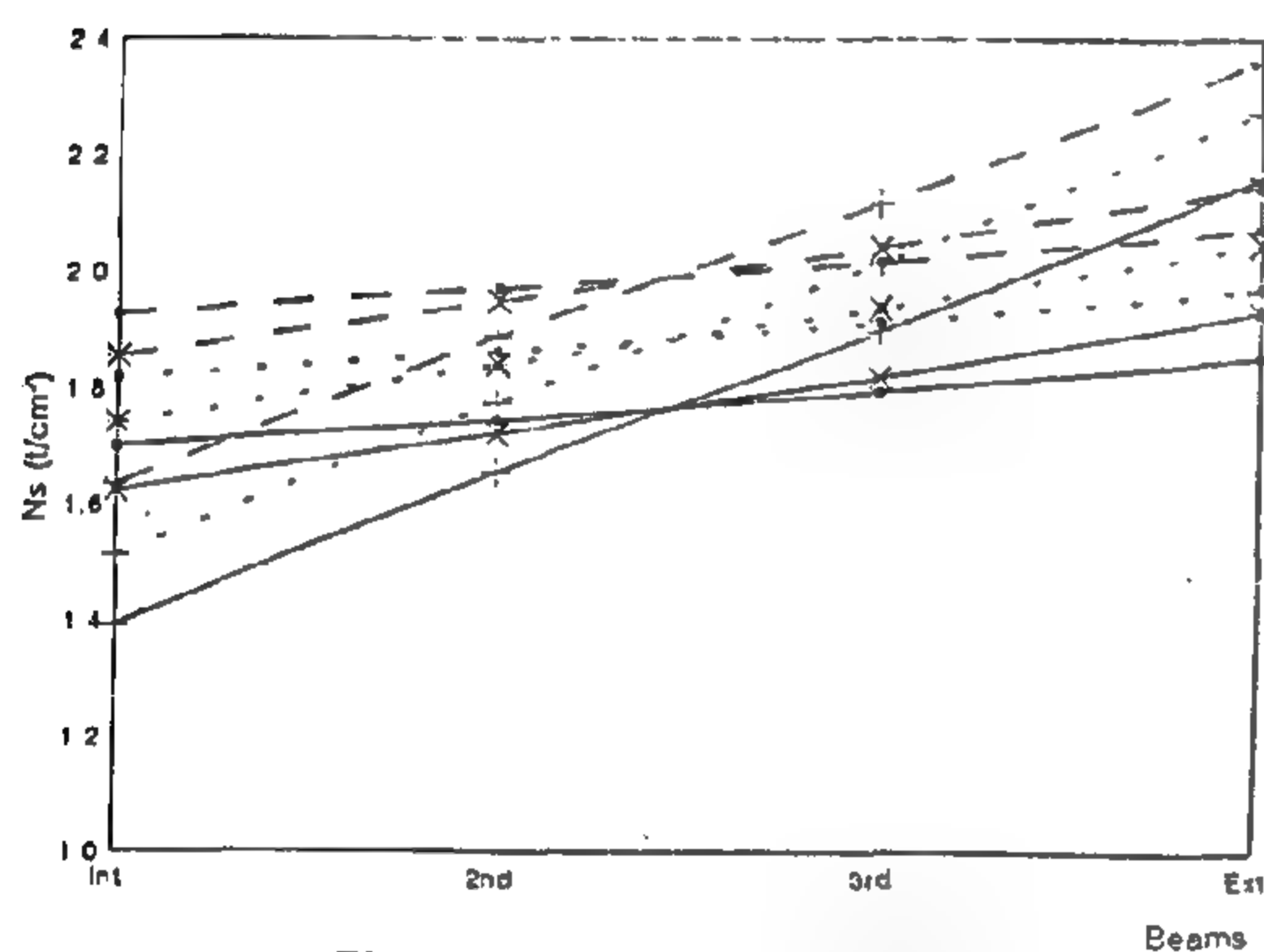


Fig. 7b- Stresses in bottom flange

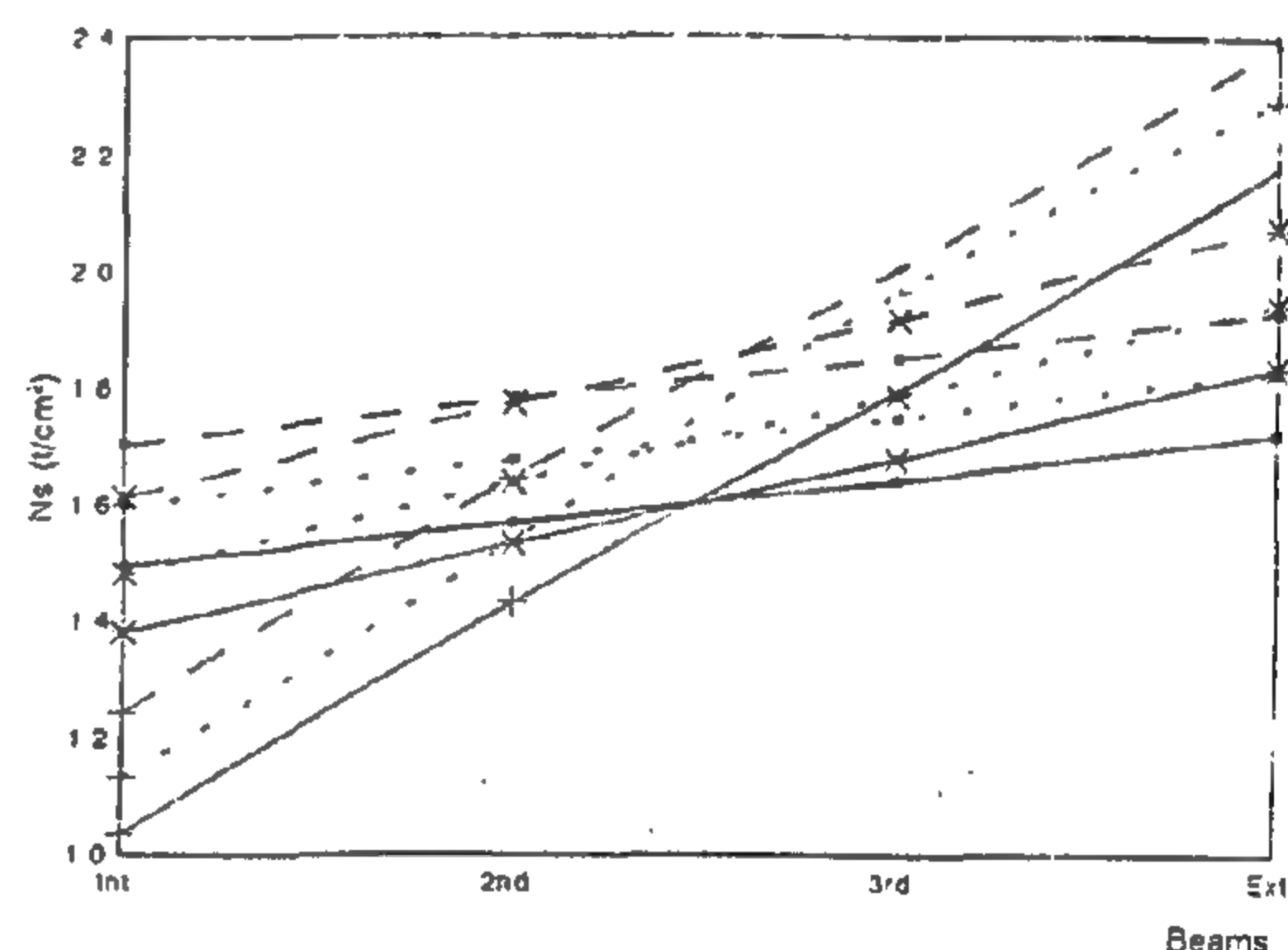


Fig. 8b- Stresses in bottom flange

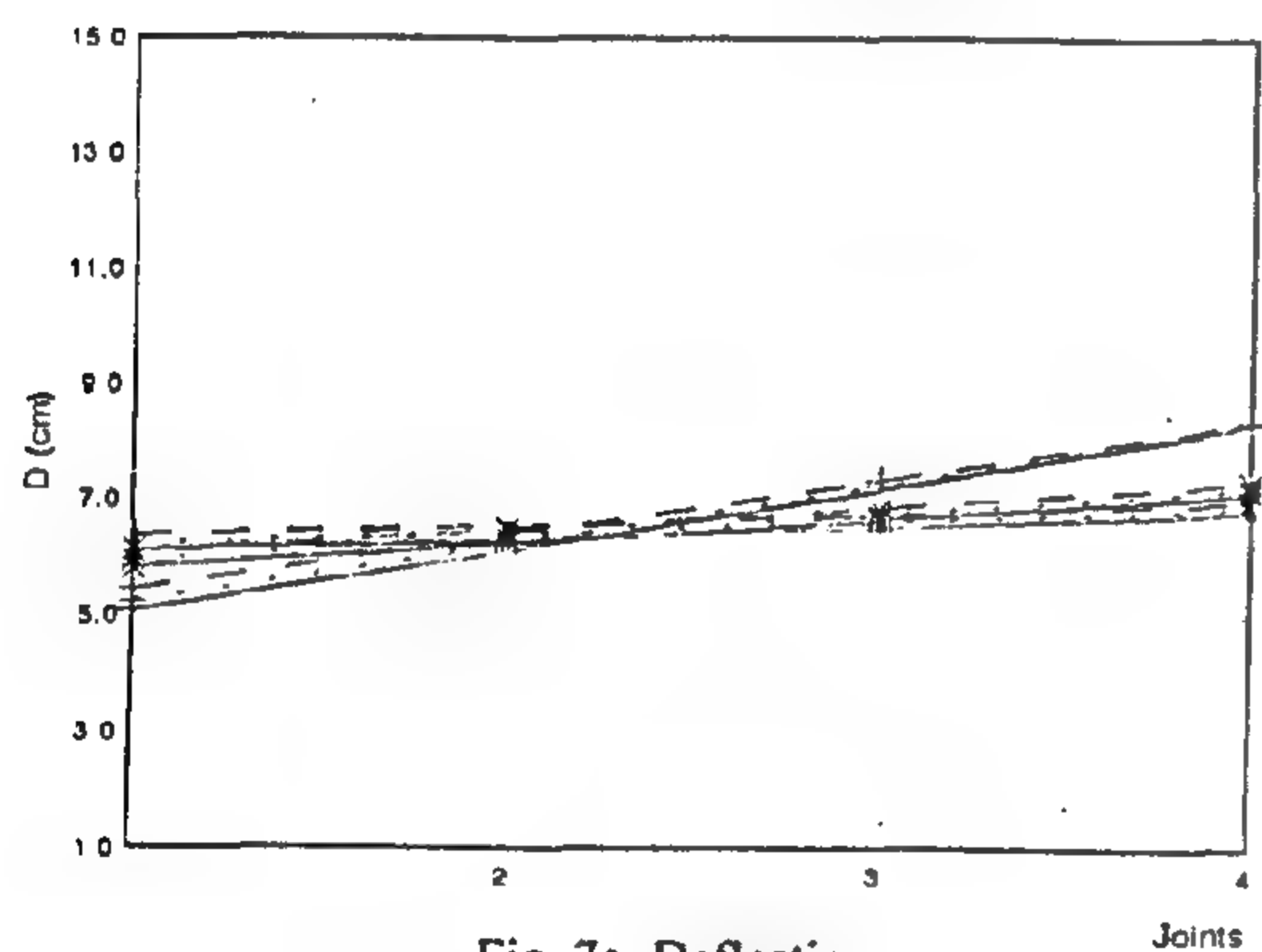


Fig. 7c- Deflection

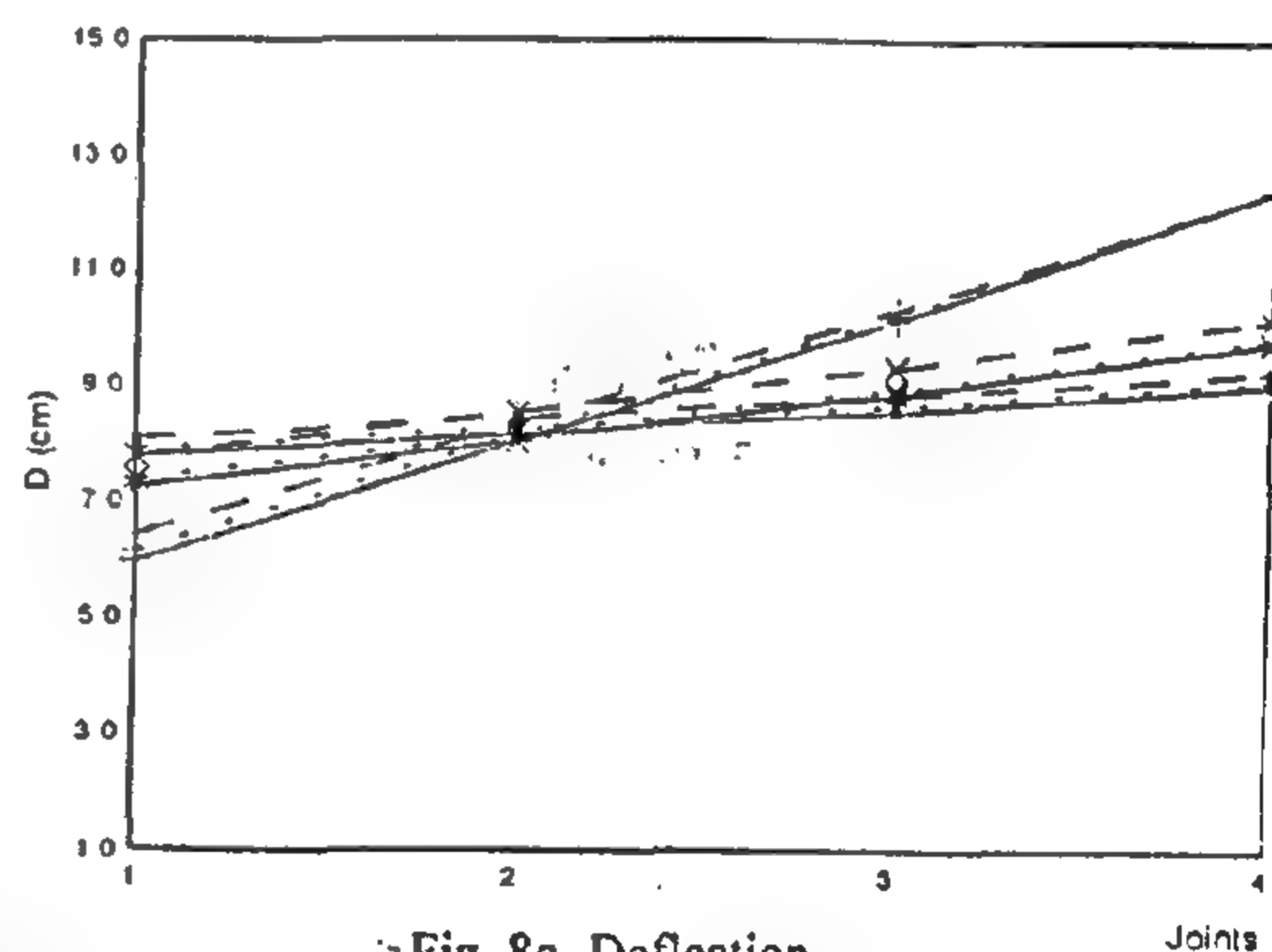


Fig. 8c- Deflection

Legend

R=1000m ■ t=15cm —
 R=500m * t=20cm - - -
 R=200m + t=25cm ———

Fig. 7- Effect of thickness of Conc. Deck
L=30m, S=3m, N=5

Legend

R=1000m ■ t=15cm —
 R=500m * t=20cm - - -
 R=200m + t=25cm ———

Fig. 8- Effect of thickness of Conc. Deck
L=40m, S=3m, N=5

5.4 Effect of The Spacing Between Main Girders and The Span Length

Naturally, increasing one or both parameters increases the stresses and the deflection in curved beams.

It should be taken into consideration that with

the variation of the spacing between main girders in curved bridges, the span of the interior beam decreases and that of the exterior one increases, which causes a slight difference in results.

It is also important to notice that increasing the span length enlarges the effect of other parameters.

constantly in all beams and proportionally to the increase in the concrete deck. The increase of the thickness of concrete deck is accompanied by an increase in the moment of inertia of the cross section, but the neutral axis is moving away from the bottom flange, which produces an increase in the straining actions in the bottom flange, as presented in Figs. 6b, 7b, and 8b. The deflection is almost the same for all values of thickness of concrete deck in rectangular bridges of span length equal to 20m. But with the increase of the span length and the decrease of the radius of curvature, the deflection increases with the increase of the thickness of concrete deck at the interior beam and tends to be the same at the exterior one as shown in Figs. 6c, 7c, and 8c.

The increase of the thickness of the concrete deck is useful to a certain limit. For curved bridges of radius of curvature equal to 200 m, using 15 cm concrete deck causes a certain disturbance in the stresses in the concrete deck along the width of the bridge, which is stated in the E.C.P. It can be said that the ratio I_c / I_s should not be less than 15%, where I_c is the moment of inertia of the concrete deck and I_s is the moment of inertia of the steel girders.

5.3 Effect of Radius of Curvature

It is to be noticed from Figs. 3 to 8 that the results at the outer edge of the curved bridges are always greater than those at the inner edge. The difference between the results at both edges increases with the decrease of the radius of curvature of the bridge.

Due to the horizontal curvature of the bridge, and as demonstrated by Gaylord and Gaylord [3], a certain torque acts on every radial cross section of each beam.

$$M_{in} = M_{pm} \times d_n / R$$

M_{pm} : Preliminary moment

d_n : Distance between diaphragms at girder n

R : Radius of curvature of the bridge at center line

This torque must be resisted by end moments in the diaphragms. For equilibrium, the end moments on a diaphragm must be balanced by end shears forming an oppositely directed couple. For example, the diaphragm between G_2 and G_3 is subjected to V_{23} and the diaphragm between G_1 and G_2 is subjected to V_{12} , so G_2 is acted on by a force

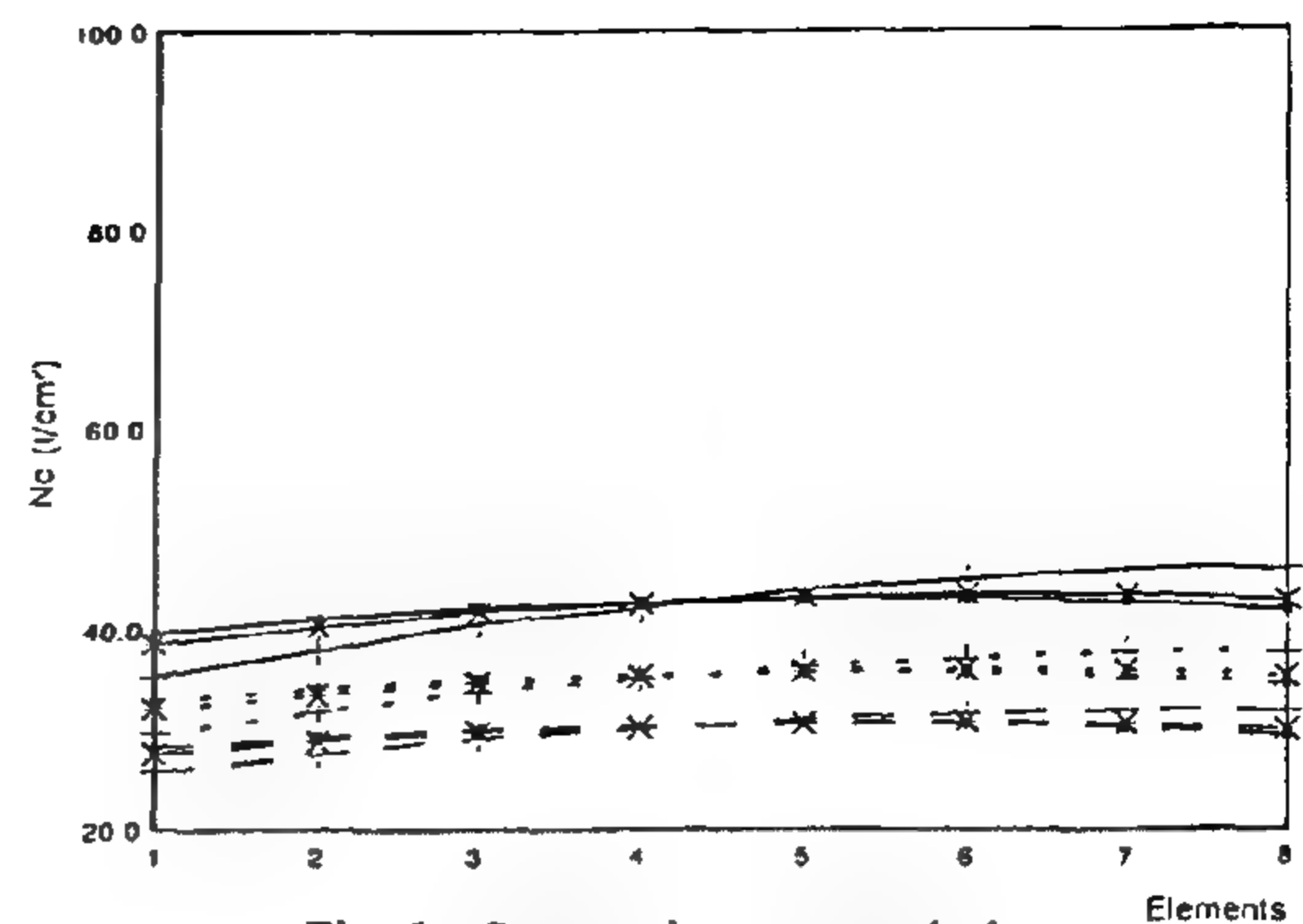


Fig. 6a- Stresses in concrete deck

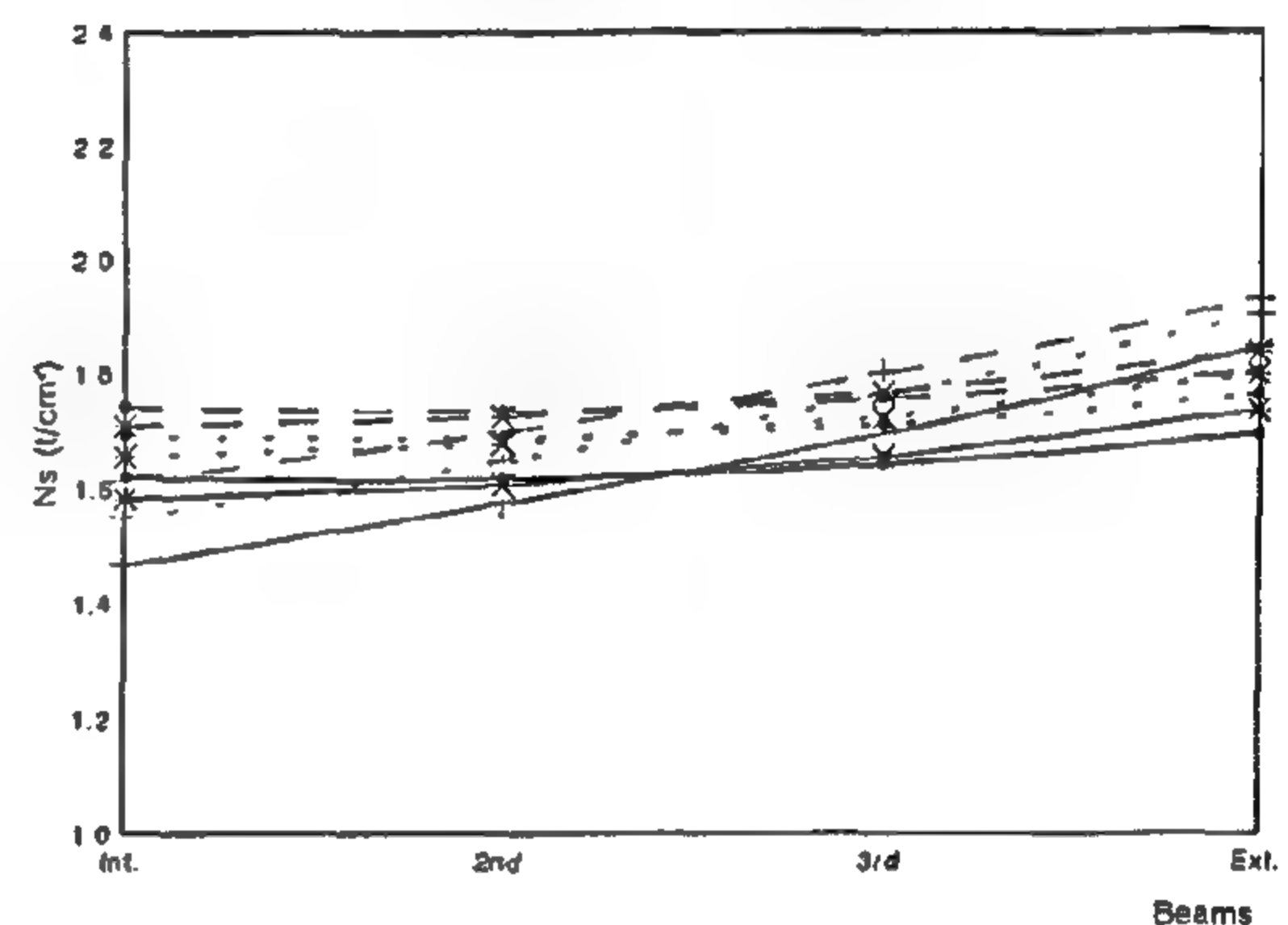


Fig. 6b- Stresses in bottom flange

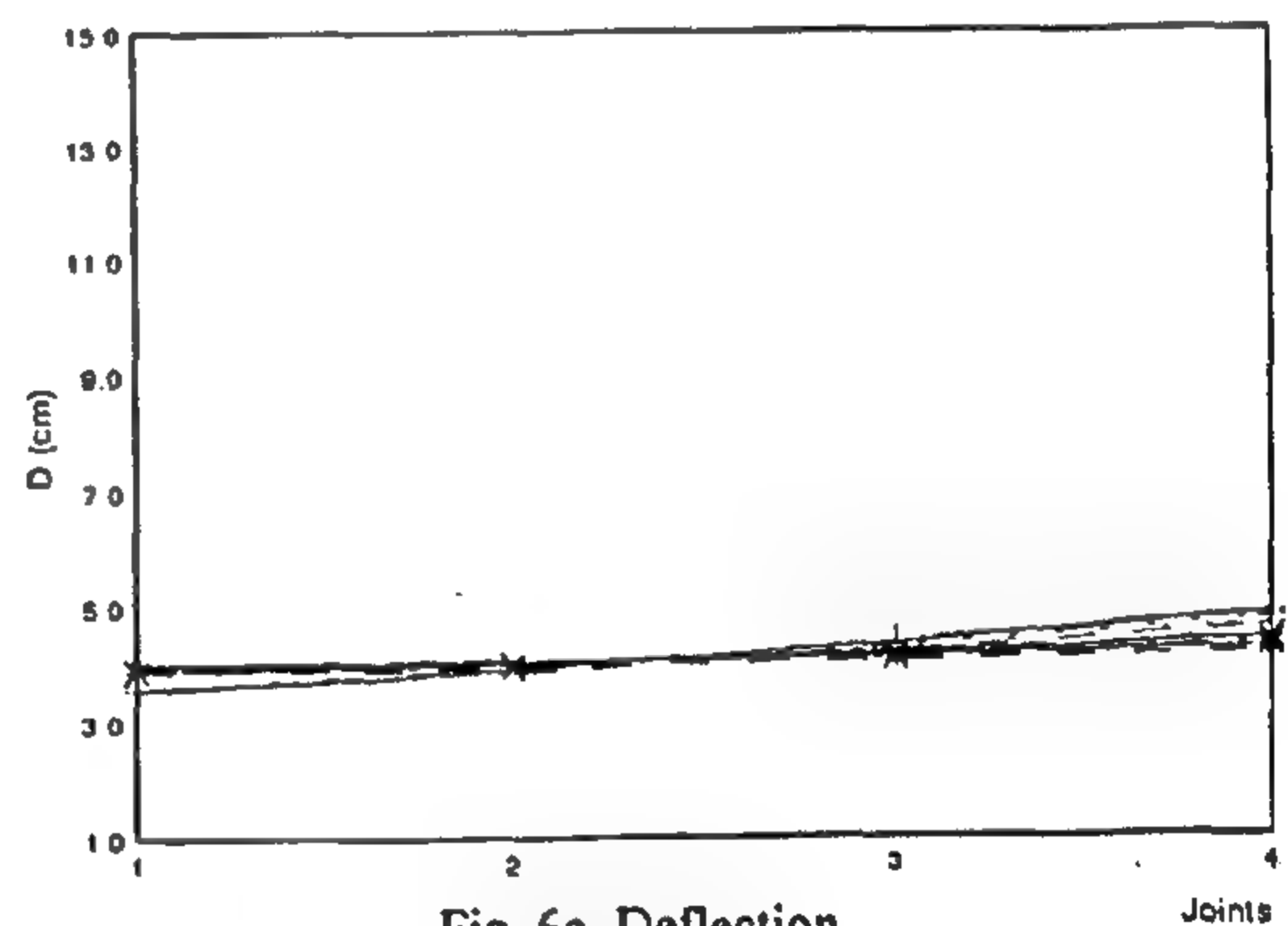


Fig. 6c- Deflection

Legend

$R=1000m$	■	$t=15cm$	— — —
$R=500m$	✱	$t=20cm$
$R=200m$	+	$t=25cm$	— — —

Fig. 6- Effect of thickness of Conc. Deck
 $L=20m$, $S=3m$, $N=5$

$V_2 = V_{12} + V_{23}$ called the V load at the diaphragm. The loads applied are treated as additional loads on the girder producing an additional moment. The final bending moment is the total of both preliminary and additional moments as in Fig. 9.

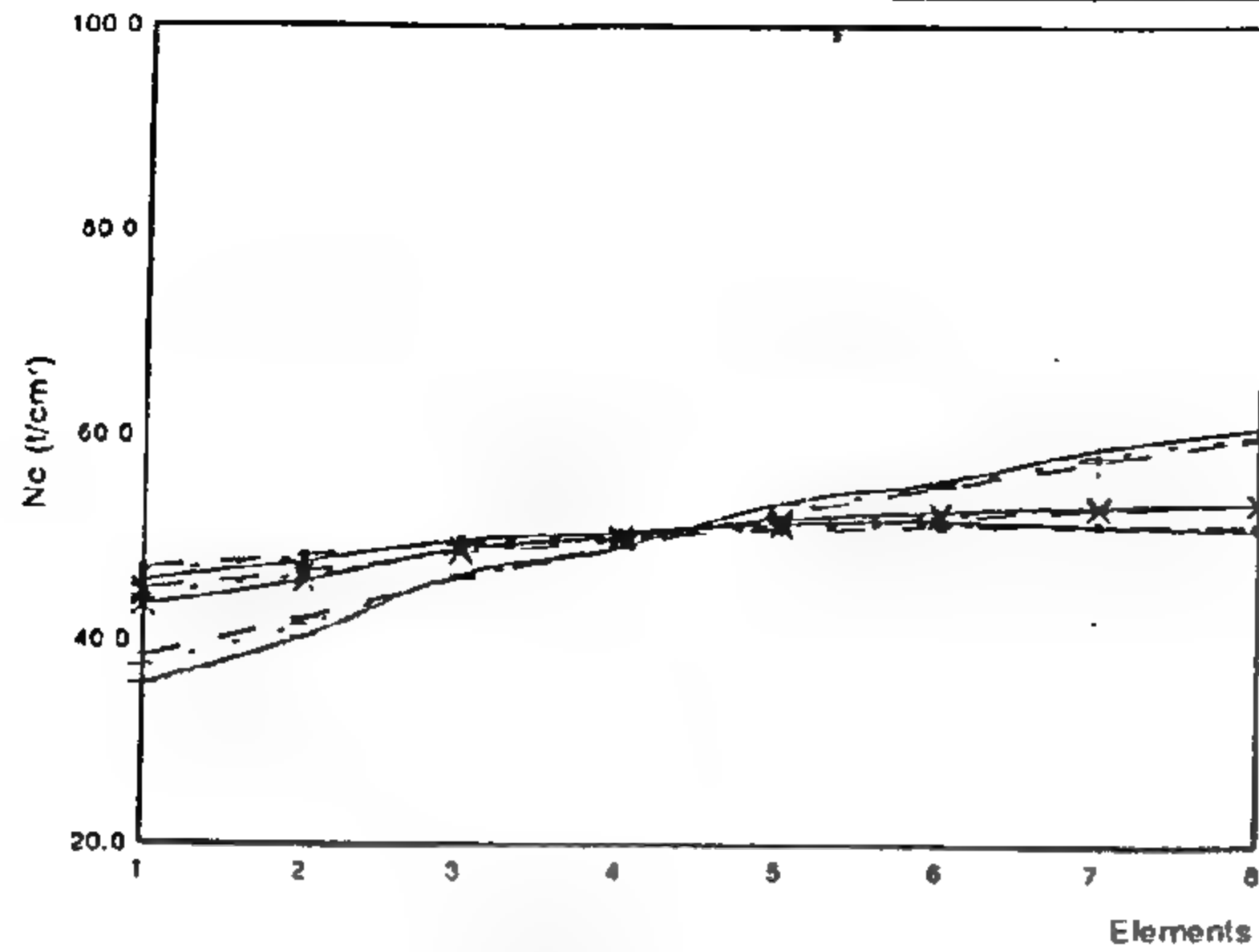


Fig. 4a- Stresses in concrete deck

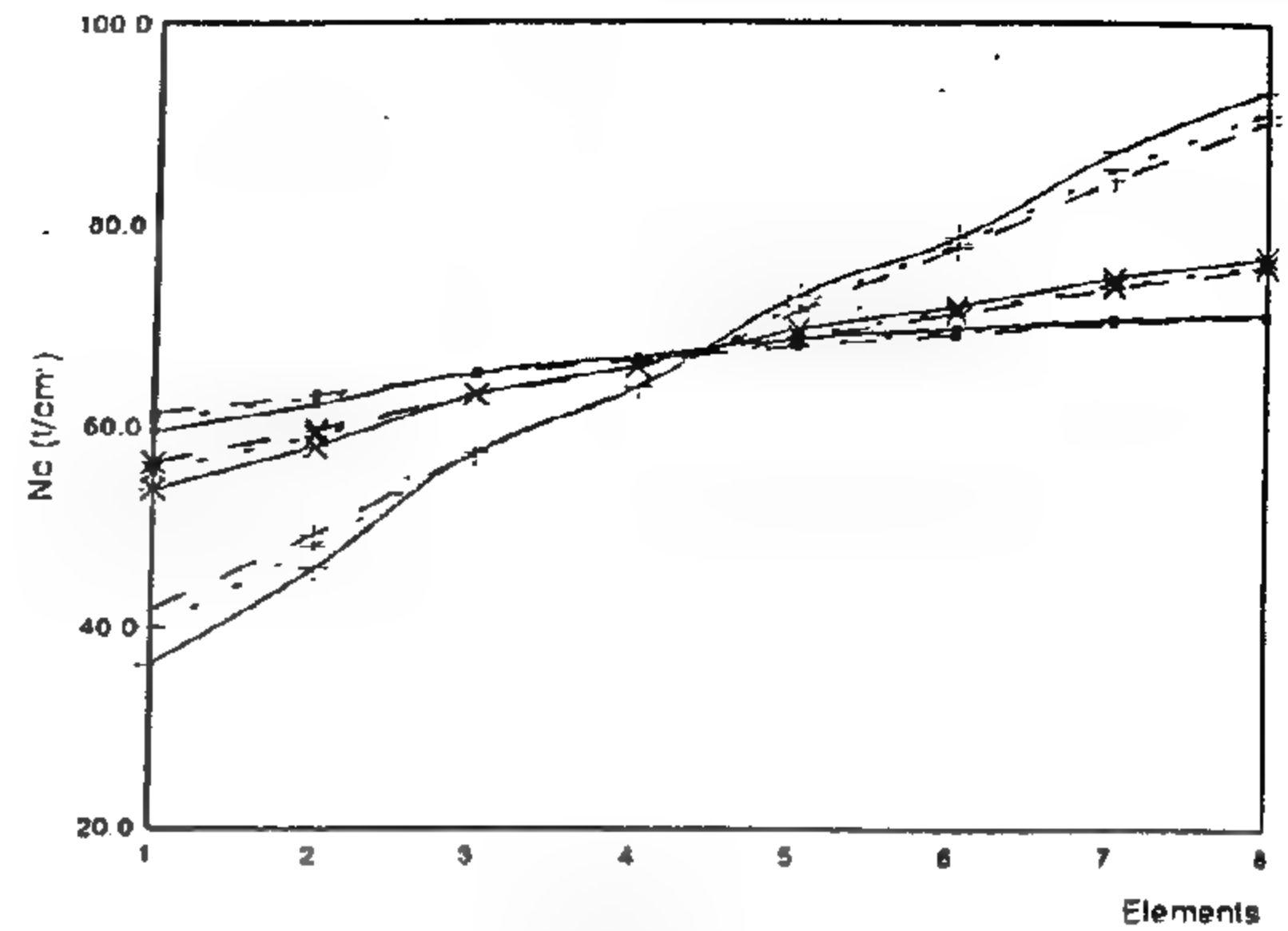


Fig. 5a- Stresses in concrete deck

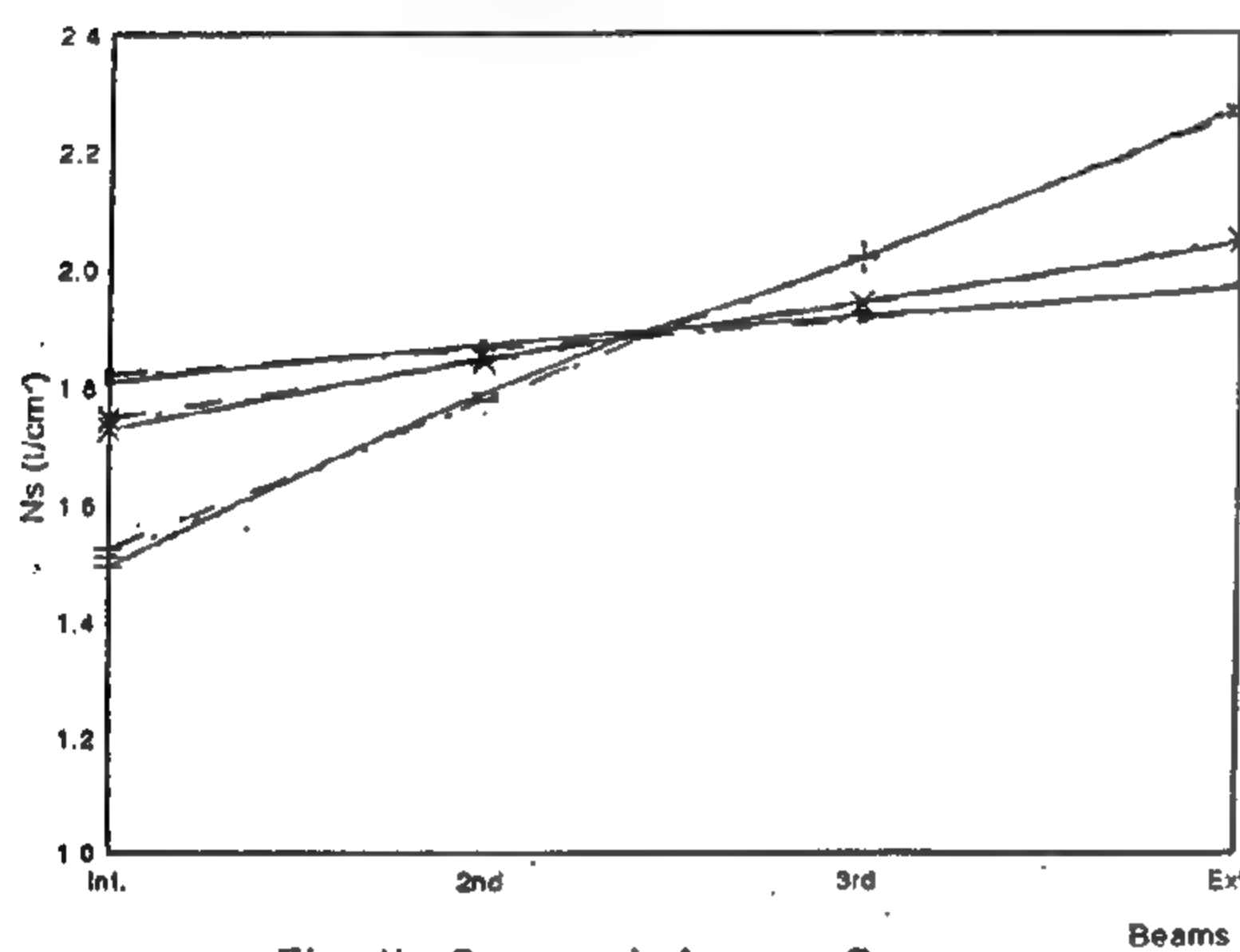


Fig. 4b- Stresses in bottom flange

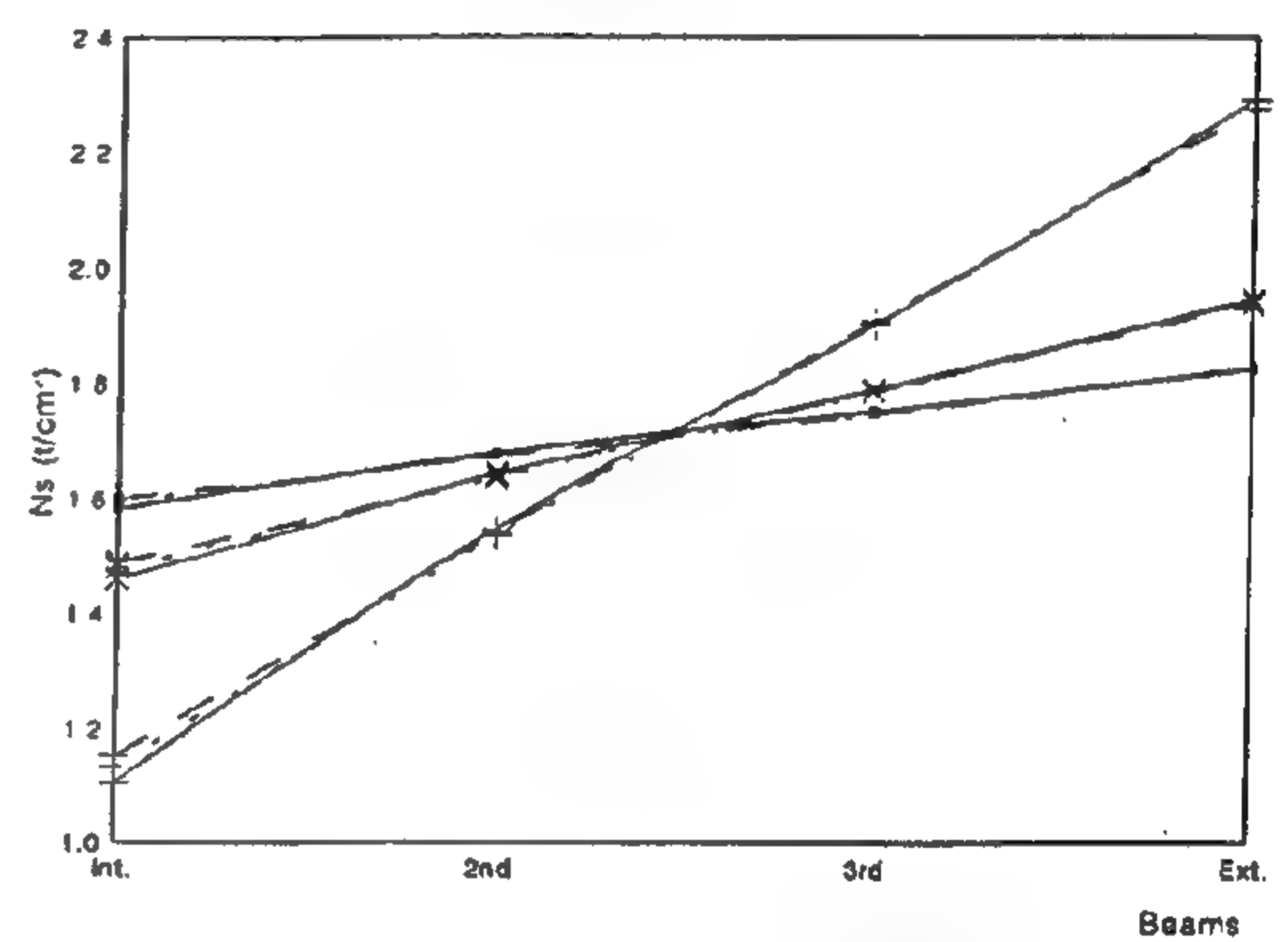


Fig. 5b- Stresses in bottom flange

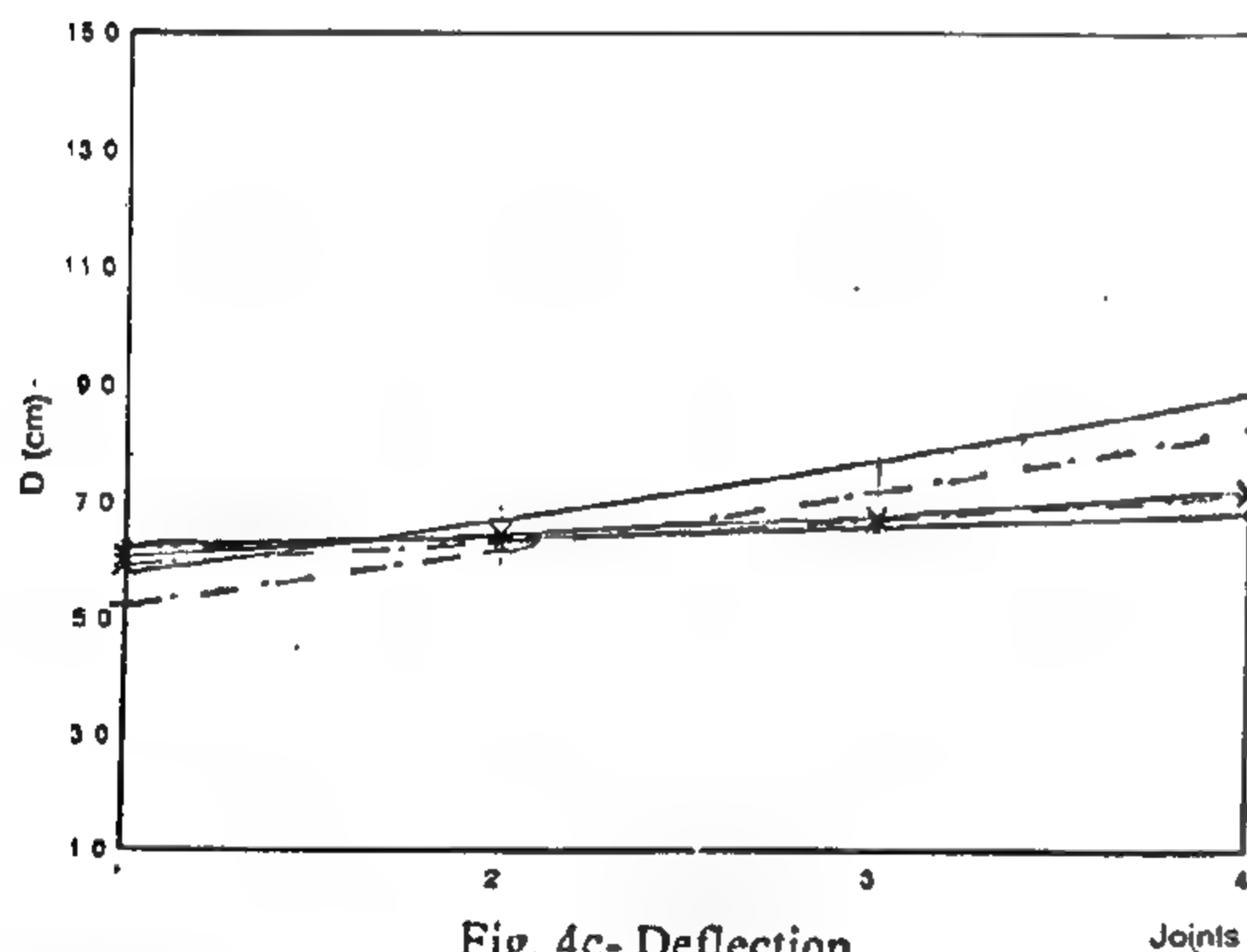


Fig. 4c- Deflection

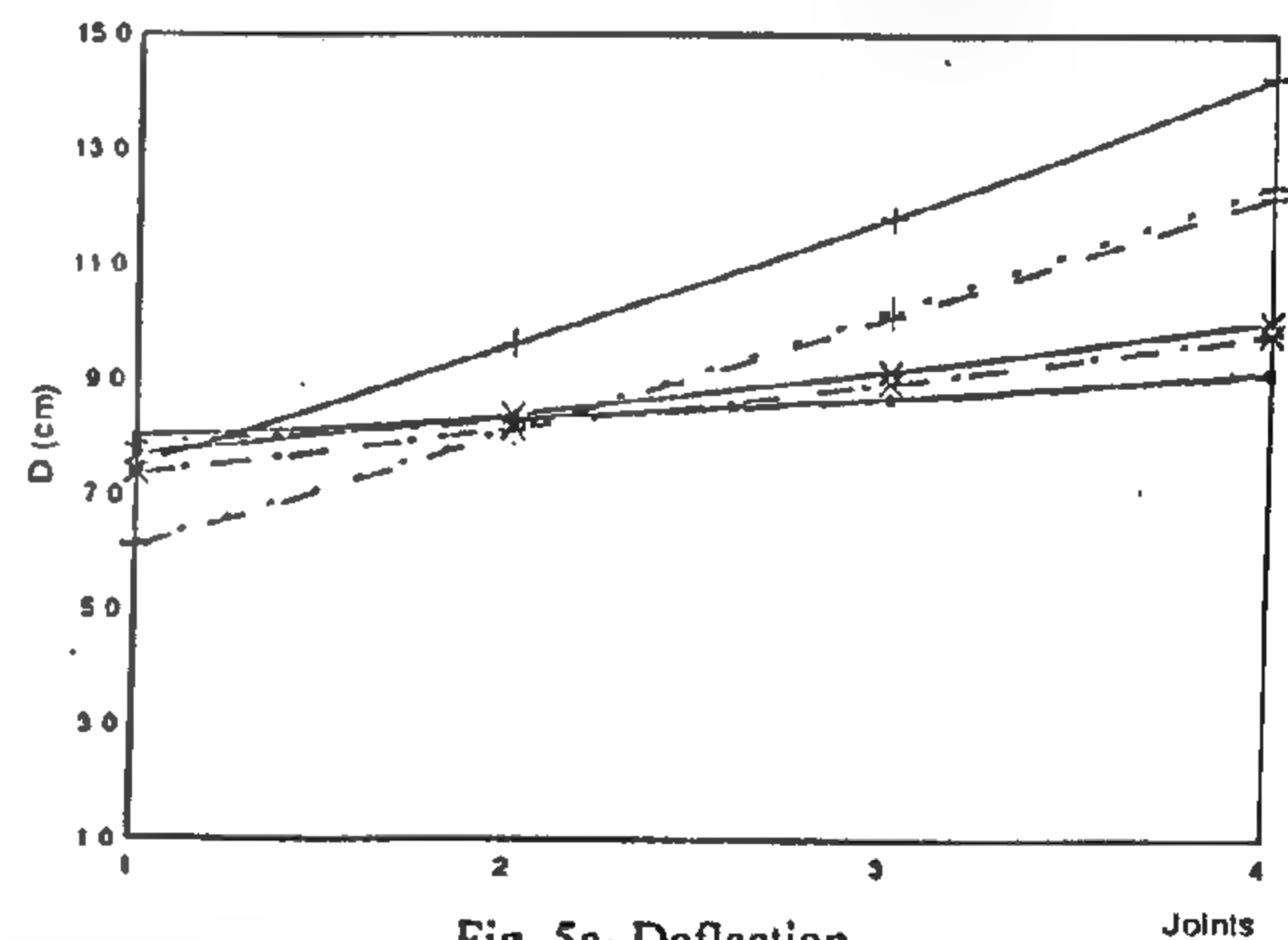


Fig. 5c- Deflection

Legend

$R=1000m$ —■— $N=3$ ———
 $R=500m$ —×— $N=5$ - - -
 $R=200m$ —+— $N=9$ - · -

Fig. 4- Effect of number of gross bracings
 $L=30m$, $S=3m$, $t=20cm$ **Legend**

$R=1000m$ —■— $N=3$ ———
 $R=500m$ —×— $N=5$ - - -
 $R=200m$ —+— $N=9$ - · -

Fig. 5- Effect of number of gross bracings
 $L=40m$, $S=3m$, $t=20cm$ **5.2 Effect of The Thickness of Concrete Deck**

Generally, increasing the thickness of concrete deck increases the stresses in the bottom flange and the deflection and decreases the stresses in the concrete deck, as shown in Figs. 6, 7, and 8. The increase of the thickness of concrete deck

decreases the stresses in the concrete deck, but it is clear that the decrease occurring when increasing the thickness from 15 cm to 20 cm is larger than that occurring when increasing the thickness from 20 cm to 25 cm, as demonstrated in Figs. 6a, 7a, and 7b. The stresses in the bottom flange increase

As for bridges of span length (L) 40 m, all the parameters have been tested in case of full loading of live load equal to 700 kg/m^2 . The radius of curvature (R) is taken as: 1000 m, 500 m and 200 m, the spacing between main girders (S) is taken as: 2 m, 3 m and 4 m, the number of cross bracings (N) is taken as: 3, 5, and 9 and the thickness of the concrete slab (t) is taken as: 15 cm, 20 cm, and 25 cm.

Table 2: Cross sections of steel beams

Span Lengths	Flanges	Web
(m)	(cm)	(cm)
40	70x1.8	196.4x1.6
30	60x1.4	147.2x1.2
20	50x1.4	87.2x1.2

Material Characteristics

Steel: $E_s = 2.1 \times 10^6 \text{ kg/cm}^2$

$S = 0.3$

Concrete: $F_c = 400 \text{ kg/cm}^2$

$E_c = 3.387 \times 10^5 \text{ kg/cm}^2$

$c = 0.2$.

$n = 6.2$ according to ECP

5- RESULTS

5.1 Effect of The Number of Cross Bracings

For curved bridges of span 20m, only 3 cross bracings are enough to achieve the required rigidity, as the straining actions in the concrete deck and the steel girder and also the deflection do not vary very much when increasing the number of cross bracings. For curved bridges of span 30 m and 40 m, 5 cross bracings is the most economical number to achieve rigidity in the bridge, and increasing the number of cross bracings to 9 has no considerable effect on the results as presented in Figs. 3, 4, and 5. The stresses in the concrete deck in curved bridges of 40m span and 200m radius of curvature are more affected by the number of cross bracings. A certain disturbance can be noticed in the stresses along the bridge width as shown in Fig. 5a. The stresses in the bottom flange in curved bridges of 40m span and 200m radius of curvature are slightly affected by the number of cross bracings at the interior beam. The stresses decrease with the

decrease of the number of cross bracings, as presented in Fig. 5b. The deflections in curved bridges of 40 m span and 200m radius of curvature increase constantly when providing only 3 cross bracings. The deflections are the same when providing 5-or 9 cross bracings, as shown in Fig. 5c.

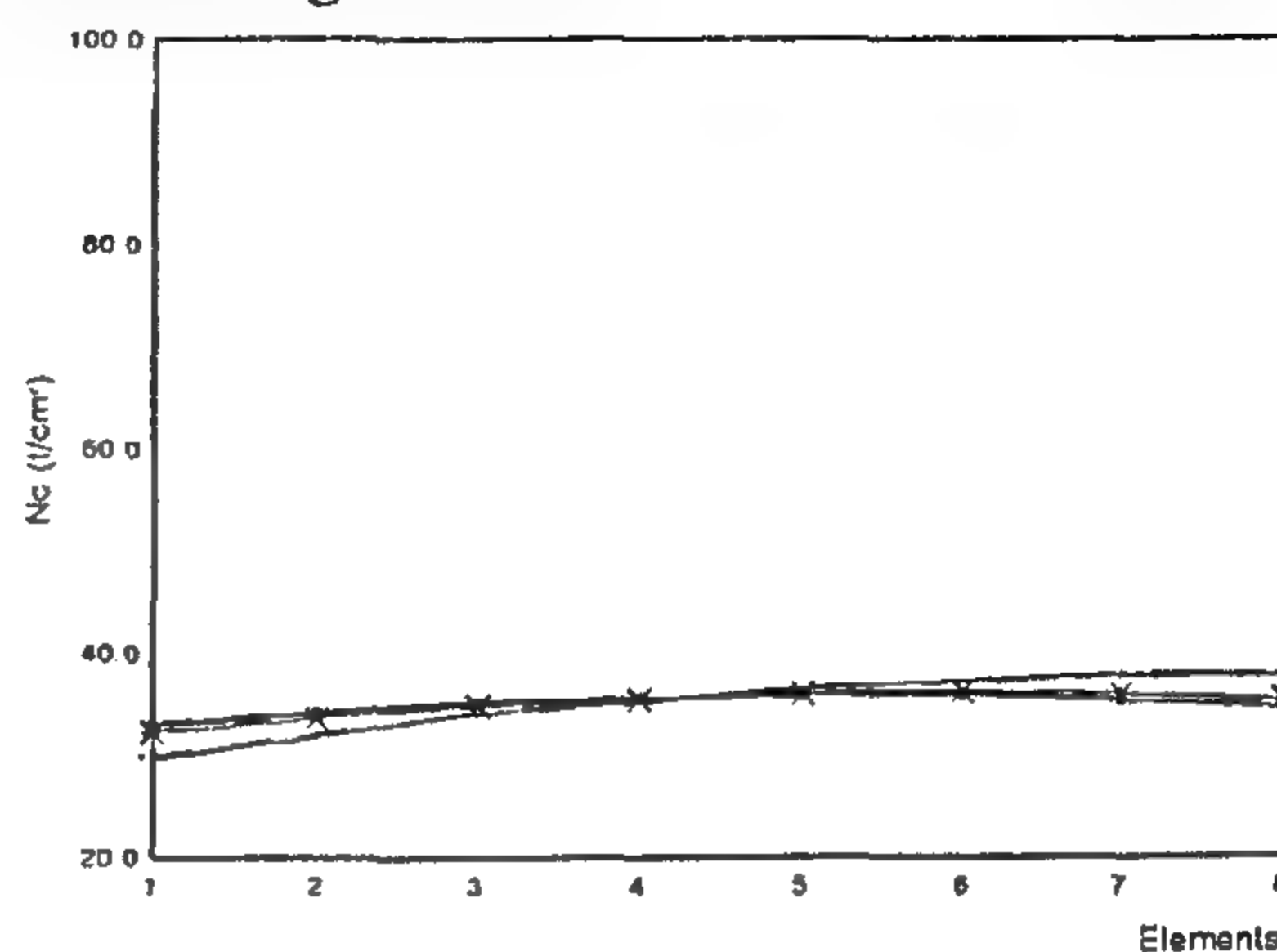


Fig. 3a- Stresses in concrete deck

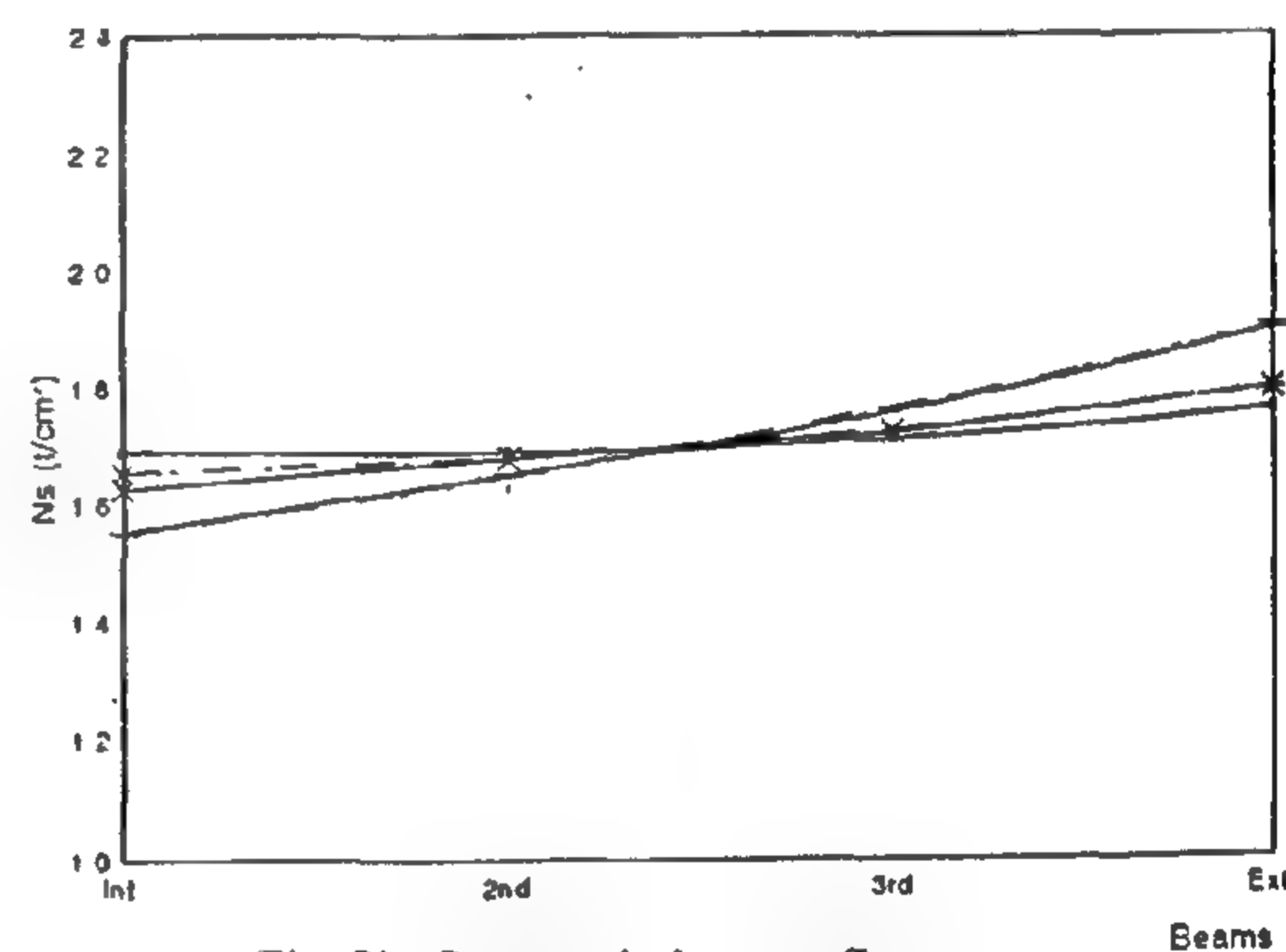


Fig. 3b- Stresses in bottom flange

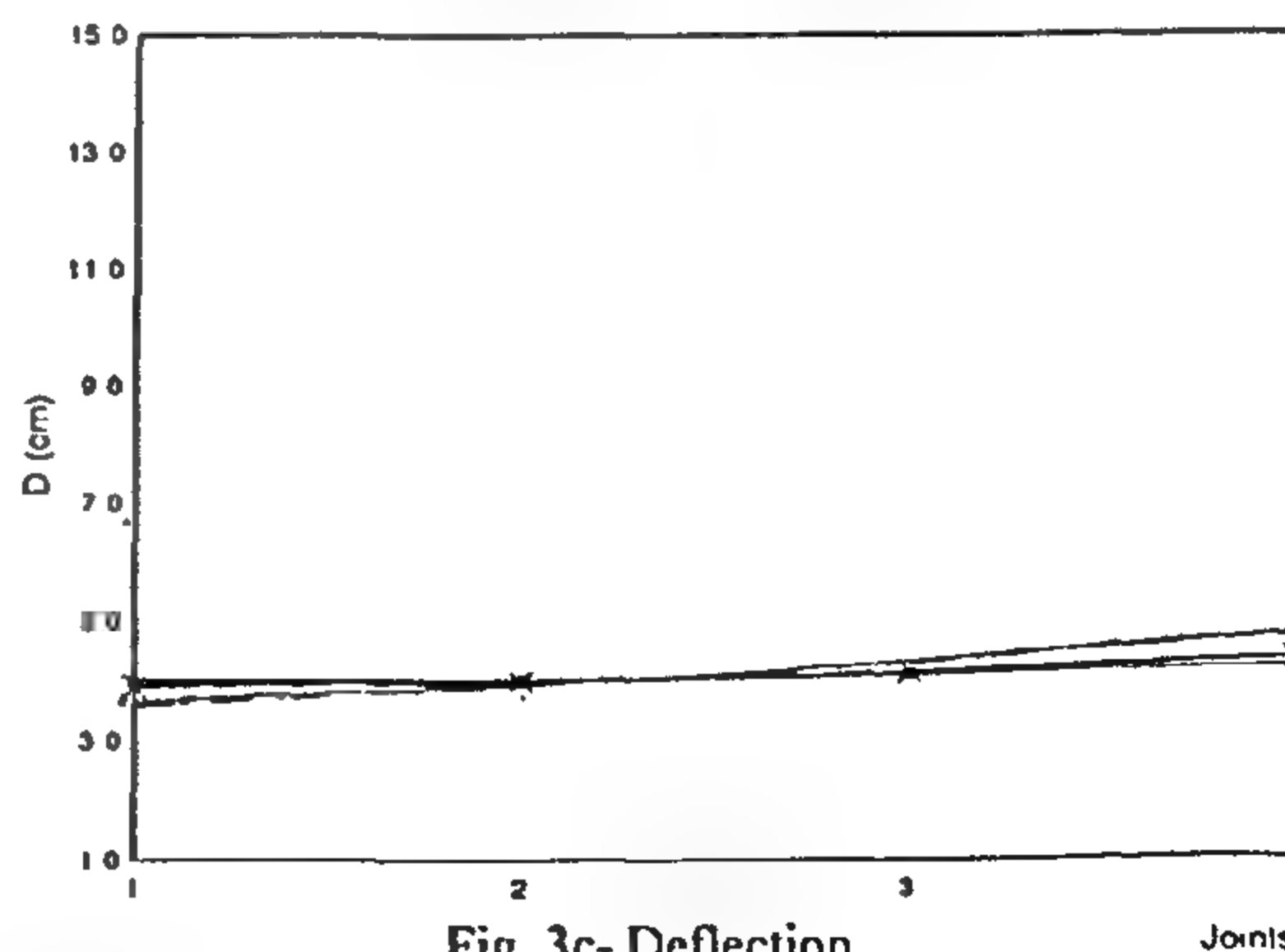


Fig. 3c- Deflection

Legend

R=1000m

R=500m

R=200m

N=3

N=5

N=9

Fig. 3- Effect of number of gross bracings

L=20m, S=3m, t=20cm

To ensure the reliability of this model, the finite element results of a simply supported single beam with overhanging concrete slab, as presented in Fig. 1, are compared to those of the analytical solution and the comparison is demonstrated in Table 1.

Table 1: Results of model analysis compared to the analytical solution

	Analytical	Model	E
Deflection	7.09 mm	7.40 mm	4%
Fc	34.47ton	34.07ton	1%
Fs top	1.42 ton	1.38 ton	3%
Fs bott.	25.44ton	25.25ton	1%

Fc: Total axial force in the concrete deck.

Fs top: Total axial force in the girder top flanges

Fs bott.: Total axial force in the girder bottom flanges

E: (Model - Analytical) / Analytical

The results of the analysis of curved beams using the SAP90 are verified. The verification example is taken from the verification manual of the "ADINA" software program (Automatic Dynamic Incremental Nonlinear Analysis) published in 1983. A cantilever horizontally curved beam of radius of curvature 1 m and central angle of 90° is the verification example taken into consideration, the beam is loaded at its free end by a vertical concentrated load of 100 N. The cross section is a 0.02×0.02 m solid box, Young's modulus is taken equal to 2×10^{11} N/m².

The theoretical deflection at the loaded tip given in the verification manual is 0.05 m, the result carried from the SAP90 is 0.0498 m when dividing the beam into 12 frame elements with central angle of 7.5° . It is found that the beam can be divided into 6 frame elements with central angle of 15° giving a deflection at the tip equal to 0.0493 m with an error less than 2 % compared to the theoretical deflection. It is to be mentioned that in the analysis of the studied bridges, the maximum central angle for bridges of 20m span length is 5.73° divided into 24 parts, the maximum central angle for bridges of 30m span length is 8.59° divided into 40 parts and the maximum central angle for bridges of 40m span length is 11.46° divided into 50 parts.

The theoretical and analytical results of both torsional and bending moment in the beam are also matched.

4- PARAMETRIC STUDY

In this research, a parametric study has been conducted to study the behavior of the simply supported curved composite I-girder bridges. The considered parameters are the span length measured along the center line of the bridge, the radius of curvature, the spacing between main girders, the number of cross-bracings and the thickness of the concrete slab.

All bridges consist of four main I-girders connected to the concrete slab with shear connectors based on the assumption of full interaction. The overhanging part of the slab is taken always equal to the half of the spacing between main girders. The steel cross-section is chosen constant for all of the four girders for each span length considered in the study as shown in Figs. 2a and 2b. The cross section is designed based on spacing between main girders (S) equal to 3m and a thickness of concrete deck (t) equal to 20 cm as shown in table 2.

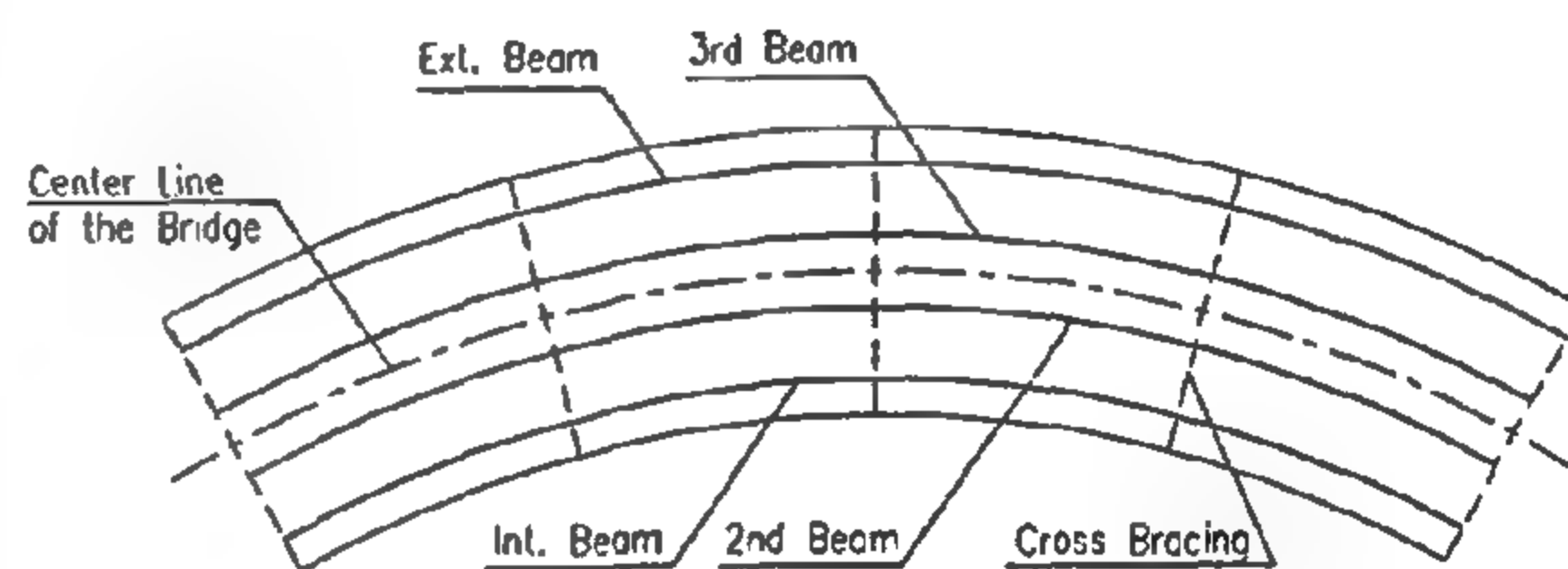


Fig. 2a- Plan of curved bridge.

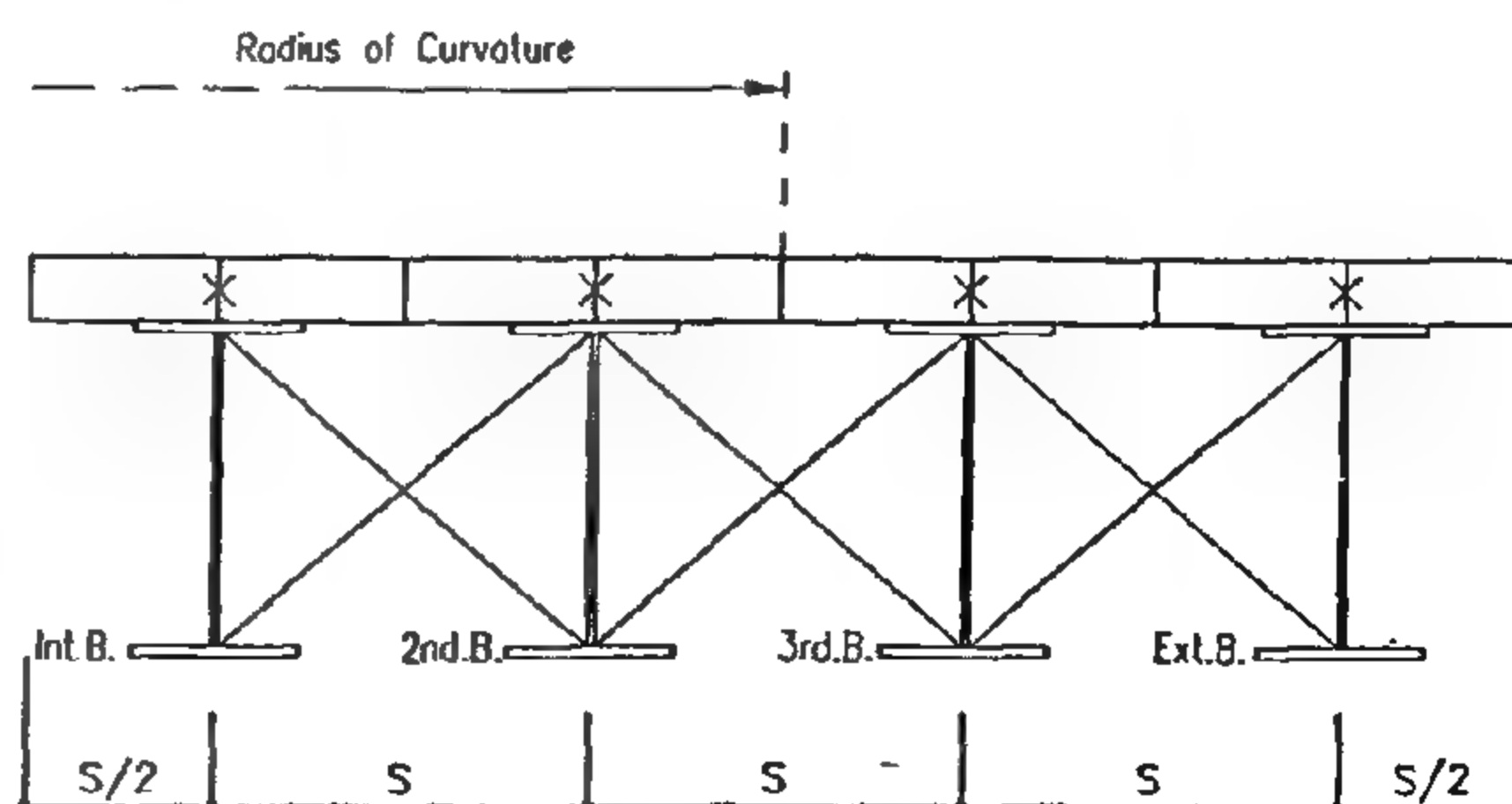


Fig. 2b- Section of curved bridge.

STATIC BEHAVIOR OF CURVED COMPOSITE BRIDGES

By
Hany El-Gammal^{*}, Magdy Mourad^{*}, Wael Naser^{***}

1- ABSTRACT

Curved bridges are being more widely used to fulfil the requirement of the highways alignment and also in the planning of big cities. With the development of computers and software, it is now possible to carry out the complex mathematical computation of structural analysis in order to better understand the behavior of such structures. In this research, 171 finite element bridge models are analyzed using the SAP90 structural analysis program to study the behavior of simply supported curved composite I-girder bridges as a three-dimensional structure and the manner in which some parameters affect this behavior. These parameters are: the span length, radius of curvature, spacing between main girders, number of cross bracings and thickness of concrete deck. The studied bridges are of span length 20, 30 and 40m and radius of curvature 200, 500, and 1000m bridges. The total width varies between 8 and 16m, the thickness of the concrete deck varies between 15 and 25cm. Cross bracings are taken 3, 5, and 9 including the edge cross bracings.

2- INTRODUCTION

Nakai and Yoo [6] demonstrated that the first work on the static analysis of horizontally curved beams is credited to St. Venant (1843) by Love in his study on the mathematical theory of elasticity published in 1927, and since then, a number of researchers have contributed to the analysis of curved beams, as pointed out by McManus et al. in their review (1969). With the availability of the advanced computer programs, the finite element modeling is thereafter used by researchers. Yoo and Littrell [8] studied the cross-bracing effects in curved girder bridges as they act as secondary members in maintaining structural integrity. Brockenbrough [2] used a full three-dimensional finite element model composed entirely of eight-noded brick elements and truss members to study of the distribution factors for the curved I-girder bridges. The method of finite difference has been idealized by Azad et al. [1] to analyze the continuous curved I-girder-slab-type bridge deck in conjunction with the method of consistent deformation. Li et al. [5] used the technic of the spline finite strip method in their study concerned about the curved box-girder bridges. The yield-line theory has been applied successfully by Kennedy and Soliman [4] to predict the collapse load of plate-like structures.

3- FINITE ELEMENT MODELING

The type of structures considered is the simply supported composite steel bridges. They consist of a reinforced concrete slab supported by steel I-beam girders. The material of both slab and steel girders is assumed homogeneous and isotropic. The bridges are fully composite. No superelevation is taken into account.

The shell element with membrane and bending effects is used to model the concrete deck, the steel girder flanges, and the web. The frame element with axial and bending effects is used to model the shear connectors connecting the steel girder upper flange and the concrete deck. Fig. 1.

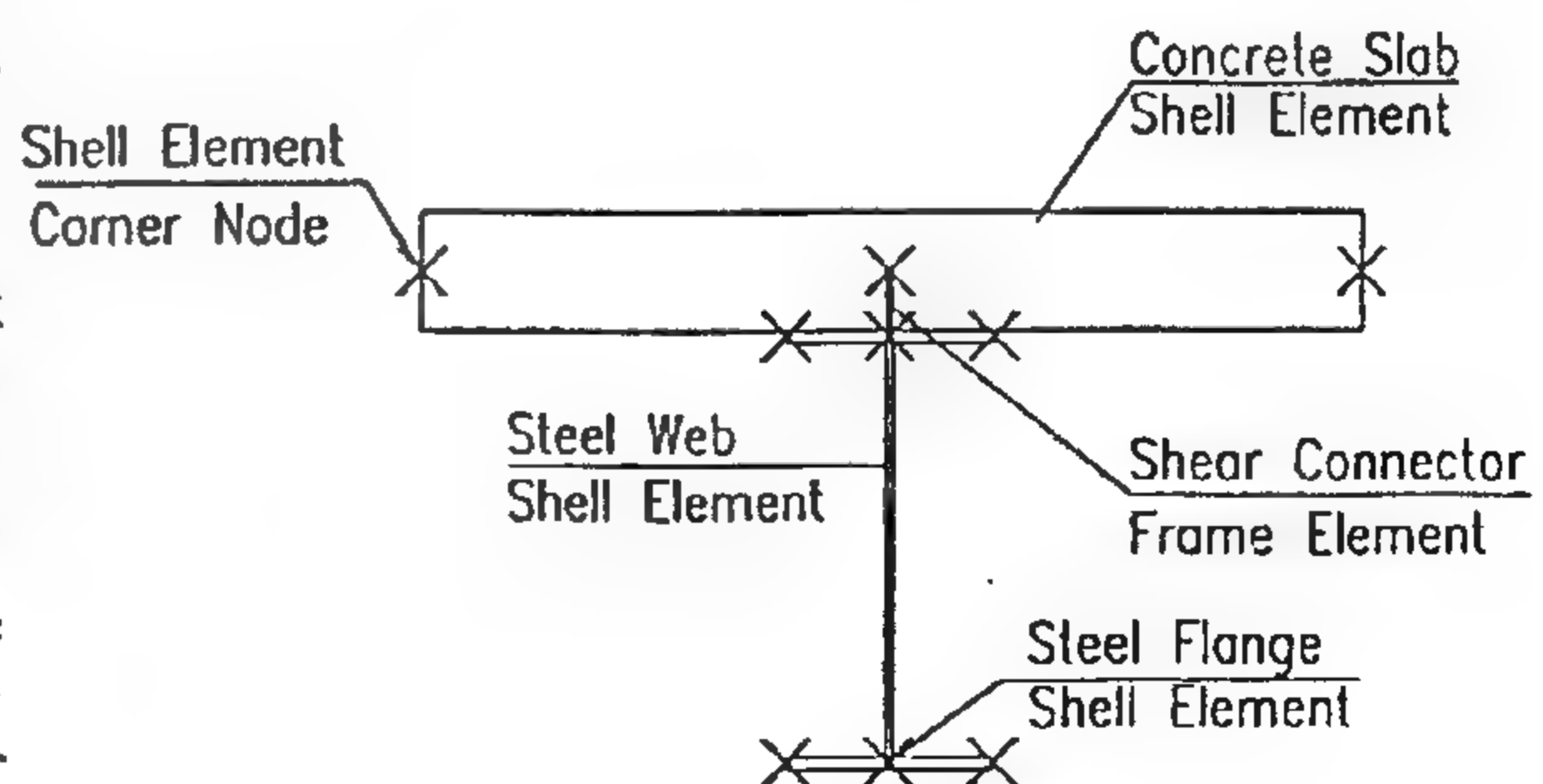


Fig. 1- Finite element model.

* Lecturer, Structural Dept. Cairo University.

** M.Sc., Structural Dept. Cairo University.

CONTENTS

ARABIC SECTION

- **The Petroleum Industry in Egypt- Joint Ventures towards Success**
Dr. Hamdi El-Banbi 3

- **The Role of Citizen Participation for Politics Settlement of Urban Community Development**
Prof. Dr. Moh. Ibrahim Serag 9

- **Urban Changes around Schools and their Environmental Influences – Field Study of Natural Lighting Conditions**
Dr. Gamal Moh. El-Kouly
Dr. Hanan Moustafa Sabri 25

- **Micheal Graves and Post Modern Artichitecture**
Prof. Dr. Hassan Moh. Hassan Kamel 31

- **Evaluation of Egyptian Experience about Urban Planning (From 1973-1998)**
Prof. Dr. Hassan Moh. Hassan Kamel 43

- **Municipalities**
Prof. Dr. Ahmed Khaled Allam. 58

ENGLISH SECTION

- **Static Behavior of Curved Composite Bridges**
Dr. Moh. Hany El-Gammal
Dr. Magdy Mourad Wahbah
Eng. Wael Nasr 3

- **Digital Computation of Impulse Voltage in Cable-Connected Motor Using the Electromagnetic Transients Program (EMTDC)**
Dr. Fawzy E. El-Refai 11

- **Hydroisomerization of Meta-Xylene on HZSM-5 Catalysts Containing Different Platinum Contents**
Prof. Dr. A. K. Aboul-Gheit
Prof. Dr. S. M. Abdel-Hamid
Dr. S. Z. Mohamed
Eng. D. S. El-Dessouki 18

- **Biological Treatment of Municipal Wastewater for Agricultural Application**
Dr. Halla M. El-Kamah 25

- **Effects of Some Fuel Additives on Stabilized Turbulent Jet Diffusion Flames**
Dr. Zakhary, A. S.
Prof. Dr. Barakat, Y. 29

EDITORIAL BOARD

Editor - in - Chief
Dr. EL-HEFNAWI, M.

Treasurer and Gen. Sec.
Dr. ABD EL-HALIM, A.R

Members:

Dr. ABDEL-GAWWAD, T.

Dr. ABUZEID, M.

Dr. ALLAM, A. K:

Dr. AMER, H.

Dr. EL-ADAWY NASSEF, M.

ENG. EL-ASFOURY, A.M.

Dr. EL-HASHIMY, M.M.

Dr. EL-SOBKY, S.

Dr. HAWWAS, M. ZAKI.

Dr. SELIM, M.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS OF ARTICLES

- * Issued quarterly - Contributors are invited to submit material for editorial consideration addressed to the Editor.
- * The Journal publishes articles contributing to the advancement of engineering science and applications.
- * Scientific articles may be typewritten in Arabic or English and should start with abstracts in both languages.
- * Authors' names should be given in full, in both languages, together with their academic titles and professional occupations
- * The Journal does not hold itself responsible for the opinions or the contents expressed by the authors.
- * Articles may not exceed 8 pages. In this respect, mathematical derivations may be abbreviated and tables replaced by curves.
- * Curves to be drawn on tracing paper, and to occupy half a page at most. Exceptionally, full page curves or plates are admitted. Curves presented will be scaled down to these sizes. Figures and lettering on curves should not be less than 3 mm even after scaling down.
- * References to be given at the end of each article and classified alphabetically according to author's name followed by the name of the journal or book and the date of issue.

YEARLY SUBSCRIPTION

Inland:

Engineers	20 L. E.
Non - Engineers	50 L. E.
Organizations	500 L. E.

Abroad

Individuals	75 US \$
Organizations	500 US \$

مجلة جمعية المهندسين المصرية

٢٨ شارع رمسيس - القاهرة ج. م. ع. - ت : ٥٧٤٠٤٨٨

المجلد الثامن والثلاثون - العدد الثاني ١٩٩٩

ردمك ١١١٠ - ١٢٥٣

- تصدر المجلة ربع سنوية.
- ترسل النصوص المطلوب موافقة هيئة التحرير على نشرها باسم السيد رئيس التحرير.
- تنشر المجلة المقالات التي تسهم في رفع مستوى العلوم الهندسية وطرق ممارستها.
- تقبل للنشر المقالات والبحوث العلمية بعد تحكيمها بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وتبدأ بملخص ABSTRACT بكل من اللغتين.
- المجلة غير مسئولة عن الآراء والمحتويات التي تنشر وهي تعبر عن كاتبها فقط.
- تذكر أسماء أصحاب المقالات كاملة باللغتين ومعها ألقابهم العلمية ووظائفهم.
- يراعى ألا تتجاوز المقالة ٨ صفحات بالمجلة، وفي سبيل ذلك يختصر الاشتقاق الرياضي، ويستعاض عن الجداول بمنحنيات مرسومة بالحرر الشبكي الأسود، على أن يشغل المنحنى نصف صفحة على الأكثر، ولا يشغل صفحة كاملة إلا في حالات استثنائية، وسيصغر أي منحنى إلى تلك المقاسات.
- ويراعى ألا يقل ارتفاع الحروف أو الأرقام على المنحنيات المنشورة عن ٣ مم بعد التصغير.
- يعنى بذكر المراجع المستقى منها المقال، وتصنف تبعاً لإسم المؤلف ، ثم العنوان ، ثم المجلة أو الكتاب وتاريخه.

اشتراكات المجلة:

- داخل البلاد :
 - الاشتراك السنوي للمهندسين ٢٠ جنيهاً
 - الاشتراك السنوي لغير المهندسين ٥٠ جنيهاً
 - الاشتراك السنوي للهيئات ٥٠٠ جنيهاً
 - بالخارج :
 - للأفراد ٧٥ دولار أمريكي سنوياً.
 - للهيئات ٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً.
- وذلك عن الأربع أعداد السنوية ويعامل الواحد بواقع الربع من هذه القيمة.
- وتعطى أولوية النشر بالمجلة للسادة الزملاء أعضاء جمعية المهندسين المصرية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير

دكتور مهندس/ مصطفى الحفناوى

أمين الصندوق وسكرتير التحرير

دكتور مهندس/ عبد الرازق عبد الحليم

أعضاء

دكتور مهندس/ أحمد خالد علام

دكتور مهندس/ توفيق عبد الجواد

دكتور مهندس/ حامد حسنين عامر

دكتور مهندس/ صلاح السبكي

مهندس/ عبد الملك العصفورى

دكتور مهندس/ محمد زكى حواس

دكتور مهندس/ محمد العدوى ناصف

دكتور مهندس/ محمد محمد الهاشمى

دكتور مهندس/ محمود أبو زيد

دكتور مهندس/ محي الدين سليم

محتويات العدد

القسم العربى

- رؤية مصرية.. للسوق البترولية

د. م. حمدى النبى ٣

- آليات التخطيط العمرانى فى إطار التخطيط القومى

للقرن الحادى والعشرين

أ.د. إسماعيل عامر ١٠

- دور الصناعات المغذية والمكملة فى تنمية

المجتمعات العمرانية بالمناطق الهامشية حول

مدينة السادات

د. مصطفى محمد الدينارى

د. عبد الغنى شعبان عبد العظيم ٢٨

- تقييم تعليم المخططين فى الجامعات المصرية

د. محمود محمد غيث

د. أحمد محمد عبد ربه ٤٥

- بلديات

أ.د. احمد خالد علام ٥٧

- إسكان الشباب للارتقاء بالسكن منخفض التكاليف

د. محمد عونه

٦٣

القسم الافرنجى

- تقييم الجراوت لاستخدامه فى التطبيقات المختلفة

د. هناء ابراهيم الصياد ٣

- العلاقة بين الكبارى المركبة المنحنية والمستقيمة

د. محمد هانى الجمال

د. مجدى مراد وهبة

م. وائل نصر ١٠

- القرآن الكريم وتكنولوجيا البناء

د. خالد ابراهيم نبيل ١٩

- تأثير إضافة الراتنجات البترولية المشبعة على

مصاصة الورق

د. سعاد زكريا محمد

أ.د. زينات نجيب

د. سمير محمد كمال ٢٤

- استنباط صورة عامة لخصائص أداء التوربينات

الهوائية تحت ظروف التشغيل العادية

د. مرفت عبد الستار بدر ٣١



رؤية مصرية..

للسوق البترولية

د. م. حمدى النبى

وزير البترول

وقد أدى ذلك الوضع المتردى إلى قيام الدول المصدرة للبترول ، وخاصة الخليجية والتي تأثر اقتصادها بشدة نتيجة انخفاض عائداتها البترولية التي تمثل النسبة الأعظم من الدخل القومى لها، باللجوء إلى العديد من الإجراءات والسياسات للحد من آثار هذا الانخفاض والتعامل الواقعى مع مستجدات الأزمة.

تأثير سلبي حاد لانخفاض الأسعار على جميع الأطراف

آثار انخفاض الأسعار عالميا

انعكست آثار انهيار أسعار البترول على دول العالم فى شيوع الكساد ، حيث لا تجد المنتجات والسلع أسواقا لتصريفها، وبدأت الآثار السلبية فى البداية على الشركات المنتجة للبترول ، خاصة فى الدول التى يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على تصدير البترول ، حيث تنفذ أغلب الدول المنتجة للبترول مشروعات تنمية كبرى تنفذها لها الدول الصناعية الكبرى، وعندما تعجز هذه الدول عن سداد المستحقات المالية للشركات التى تنتمى لدول صناعية رأسمالية - نتيجة انخفاض أسعار البترول - سوف تتوقف مشروعاتها وتستغنى عن العمالة التى لديها وتحدث البطالة، بالإضافة إلى ضعف القوى الشرائية للدول المنتجة للبترول ومواطنيها وانخفاض وارداتها من السلع والمنتجات ،

شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٨ انهيارا حادا فى أسعار البترول فى الأسواق العالمية أدى إلى خلق حالة من القلق والترقب ، وفرض نوعا من الاضطراب والصعوبة فى التنبؤ بمسار واتجاهات أسعار البترول فى المستقبل القريب بسبب عدد من المتغيرات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التى تشهدها أسواق البترول العالمية ، يأتى فى مقدمتها انعكاسات الأزمة الاقتصادية فى دول جنوب شرق آسيا التى تعاني من الكساد الاقتصادى ، ولا تزال فى مرحلة محاولة استعادة توازنها ، مما أدى إلى انخفاض طلبها على البترول ، بالإضافة إلى زيادة المعروض البترولى نتيجة لعدم التزام بعض دول أوبك بحصص الإنتاج المقررة وزيادة العرض من بعض دول خارج أوبك، واعتدال الطقس والمناخ نسبيا، فضلا على زيادة المخزون الاستراتيجى من البترول فى الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للبترول وفى معامل التكرير العالمية ، والذى تم شراؤه بأسعار منخفضة تحسبا لأى أزمات فى الإمدادات نتيجة للاضطرابات التى شهدتها منطقة الخليج مؤخرا، تم قيامها بعد ذلك باستخدام كميات كبيرة من هذا المخزون البترولى بعد الاطمئنان على انتظام الإمدادات واستقرار الأسعار عند مستويات متدنية. هذا بالإضافة إلى زيادة حجم ما يسمى بصفقات البترول الورقية فى الأسواق العالمية.

نهاية عام ٢٠٠٥ . ومن الآثار السلبية كذلك ضعف وانكماش الصناعات الثقيلة التي تعتمد على البترول مثل صناعة الناقلات وصناعة الحفارات، وجميعها تتركز في الولايات المتحدة وفي دول جنوب شرق آسيا خاصة كوريا واليابان ، حيث ستلجأ الكوادر الفنية في هذه الصناعات لتركها والبحث عن مجالات عمل أخرى . وعندما ترتفع أسعار البترول وتحتاج الصناعة إليها سيكون من الصعب استرداد هذه الخبرات الفنية.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الدول المنتجة للبترول التي تعمل على زيادة إنتاجها لتعويض خسائرها المالية لابد أن تتأكد أن هذه الكميات الزائدة لن يتم بيعها مهما انخفضت أسعار البترول، لأن المرونة في استيعاب طاقات معامل التكرير محدودة ، وبمجرد امتلاء المستودعات بالبترول فلن تستطيع استيعاب كميات أخرى، وبناء معمل تكرير يستغرق عامين وأحيانا ثلاثة أعوام، ومن غير المعقول أن تلجأ الدول إلى بناء معامل لتكرير البترول لشراء كميات ضخمة منه لأن أسعاره منخفضة.

هذا ومن المحتمل أن تنتعش أسواق البترول لبعض دول جنوب شرق آسيا ، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية في نهاية عام ١٩٩٩ لأن هذه الدول رغم عدم امتلاكها للموارد الطبيعية إلا أنها تمتلك موارد بشرية ذات خبرات متميزة وإن كانت قد لجأت إلى الحصول على قروض ضخمة قصيرة الأجل ولم تأخذ في الحسبان إمكانية حدوث تذبذب في أسعار البترول. وسوف يتوالى استقرار الأوضاع في باقي الدول خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي تدريجيا، وكذلك أسعار البترول والغاز الطبيعي لتتقرب إلى ما كانت عليه، ولكن تستوقفنا مشكلة ... أن احتياطي بترول العالم لم يتم تطويره بالقدر الذي يكفي حاجة الزيادة السكانية في العالم مستقبلا، وكذلك ندرة العمالة الفنية المتميزة المدربة، لذلك لابد من تدرك هذا الأمر قبل حلول عام ٢٠٠٥.

وبالتالي حدوث خلل في العرض والطلب وإغلاق المصانع وازدياد البطالة وحدوث الكساد.

ولذلك سوف تشمل الآثار السلبية لانهايار أسعار البترول الدول المنتجة للبترول والدول والمستهلكة له على السواء، وقد تنبته مصر إلى ذلك وتطالب منذ عام ١٩٩١ الدول الصناعية الكبرى بضرورة أن يكون هناك سعر عادل للبترول حتى تمتلك الدول البترولية أموالا تستطيع بها استيراد المنتجات من الدول الصناعية وتستمر حركة التجارة. كما أن التأثير الأكثر خطورة على انخفاض أسعار البترول يتمثل في حدوث اندماجات بين الشركات والاستغناء عن العمالة التي تستحوذ على جزء كبير من رأس مال ونفقات الشركات، فمعظم الشركات العالمية تعتمد الاستغناء عن نسبة تتراوح بين ٢٠% و ٣٠% من العمالة لديها، ولضمان عدم حدوث مشاكل اجتماعية ستقدم هذه الشركات مكافآت مالية للعمالة الفنية المتميزة حتى تترك العمل لديها وبذلك ستفقد صناعة البترول العالمية أفضل الكفاءات الفنية، وعندما ترتفع أسعار البترول مرة أخرى لن يكون لديها خبرات فنية متميزة ، بالإضافة إلى تأثير ذلك على الجامعات العالمية ، وخاصة الجامعات الأمريكية ، حيث لن يكون هناك إقبال من الطلبة على دراسة هندسة البترول والعلوم الأخرى المرتبطة بهذا النشاط.

وسوف تستمر صناعة البترول لفترات طويلة تفتقر إلى الكوادر الفنية المتميزة من خريجي الجامعات الأمريكية والفرنسية.

هذا بالإضافة إلى تقليص شركات البترول العالمية لنشاطها الاستكشافي ، مما سيؤدي إلى نقص ما يضاف إلى الاحتياطي العالمي من البترول رغم ازدياد تعداد السكان في العالم، وبالتالي ففي مرحلة معينة في ظل عدم زيادة الاستثمارات في مجال التنقيب عن البترول سوف يزداد الطلب عليه تدريجيا ثم تحدث ندرة في المعروض من الإمدادات البترولية أو الغازية ، ويتوقع حدوث هذا في

تأثير انهيار الأسعار على مصر

مصر دولة بترولية انتاجا وليسست دولة بترولية تصديرا، فحجم إنتاج مصر من البترول كبير ، وهو أكبر من إنتاج دول كثيرة ، ولكن معظمه يستهلك محليا ، وبذلك يحقق قيمة مضافة حيث يتم استخدامه في جميع عمليات التنمية، وقد تأثرت مصر بالفعل من انهيار أسعار البترول الذي أدى إلى نقص في موارد النقد الأجنبي، ولكن تأثر مصر من زيادة الاستهلاك المحلي من البترول أكبر من تأثرها من انخفاض أسعار البترول ، لأن الآثار السلبية لزيادة الاستهلاك أكثر من آثار انهيار الأسعار .

ففي عام ١٩٩٨ زاد استهلاك مصر من البترول بمقدار ٣ مليون طن على عام ١٩٩٧ ، فحجم انتاجنا من البترول والغاز يصل إلى ٥٥ مليون طن، ويستهلك منه حوالي ٧٠% لتغطية الاحتياجات المحلية لكافة قطاعات الدولة، ويتم تصدير الفائض و ٢٠% تمثل تكاليف النشاط لتنمية الحقول ومصروفات التشغيل والصيانة، و ١٠% حصة الشريك الأجنبي من الأرباح.

أما الغاز الطبيعي فيتم استهلاكه بالكامل محليا، وبالتالي فحصة الشريك الأجنبي من الغاز الطبيعي تسدد له نقدا بالدولارات أو عينا في صورة زيت خام، وهذا يؤثر بالطبع على الكميات المتاحة من النقد الأجنبي الذي يوجه للخزانة العامة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر تصدير البترول الخام المصري في ديسمبر ١٩٩٨ قد انخفض عما كان عليه في ديسمبر ١٩٩٧ بحوالي ٧,٥ دولار للسبرميل ، أي بنسبة ٤٨% نتيجة لانخفاض أسعار كافة الخامات في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة، وقد انخفضت موارد النقد الأجنبي بالنسبة للبترول لسببين رئيسيين أولهما زيادة الاستهلاك المحلي ، وثانيهما انخفاض الأسعار ، حيث زاد الاستهلاك بمقدار ٣ مليون طن. ففي عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت

كمية الصادرات الفعلية من الزيت الخام نحو ٦,٣ مليون طن، في مقابل ٣ مليون طن فقط في عام ١٩٩٨/٩٧ ، وهذا يعني ارتفاع الاستهلاك المحلي بنحو ٣,٣ مليون طن على العام السابق، وبدلا من تصدير ٦,٣ مليون طن بأسعار مرتفعة، تم تصدير ٣ مليون طن فقط وبأسعار منخفضة.

ويوضح الجدول التالي كمية وقيمة صادرات وواردات البترول الخام والغاز والمنتجات البترولية. خلال عامي ٩٦/٩٧ ، ٩٧/٩٨ ، ١٩٩٨ ، والانخفاض الذي طرأ عليها نتيجة لتدهور الأسعار .

صادرات وواردات البترول المصرية

الكمية / مليون طن القيمة / مليون دولار

البيان	٩٧ / ٩٦		٩٨ / ٩٧		مقدار التغير	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
صادرات الزيت الخام (متضمنة الصادرات الفعلية والفائض بنوعيه)	٩,٩	١٢٧١,٧	٦,١	٦٣٤,٤	(٣,٨)	(٦٣٧,٣)
صادرات المنتجات البترولية	٨,٧	١٢٧١,٥	٧,٩	٩٧٢,٩	(٠,٨)	(٢٩٨,٦)
إجمالي صادرات الخام والمنتجات	١٨,٦	٢٥٤٣,٢	١٤,٠	١٦٠٧,٣	(٤,٦)	(٩٣٥,٩)
بخضم:						
واردات الزيت الخام (مشتري من الشريك)	٦,٧	٩٠٦,٦	٦,٥	٧٠٢,٨	(٠,٢)	(٢٠٣,٨)
واردات الغاز الطبيعي (مشتري من الشريك)	٢,٤	٢٥٢,٨	٢,٩	٢٤٤,٣	٠,٥	(٨,٥)
واردات المنتجات البترولية	١,٢	٢٨٨,٤	١,٨	٣٥٩,١	٠,٦	٧٠,٧
إجمالي الواردات من الخام والغاز والمنتجات	١٠,٣	١٤٤٧,٨	١١,٢	١٣٠٦,٢	٠,٩	(١٤١,٦)
صافي ميزان المدفوعات	٨,٥	١٠٩٥,٤	٣	٣٠١,١	(٥,٥)	(٧٩٤,٣)

وتجدر الإشارة إلى أن البترول يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استخدامه في إنتاج سلع يتم تصديرها للحصول على النقد الأجنبي لتعويض النقص الناتج عن انخفاض حصيلة صادرات البترول ، بسبب تدهور الأسعار من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلي من البترول من ناحية أخرى.

سياسة تسعير مصرية مستقرة لتصدير البترول

صفقات البترول الورقية وتأثيرها على مستويات الأسعار
هناك أساليب عديدة ظهرت في أسواق البترول أثرت على مستويات أسعاره ، ومنها على سبيل المثال ما يسمى بصفقات البترول الورقية ، فالبترول يباع عدة مرات ، ولكن على الورق وهذا يعطى انطباعا بوجود كميات ضخمة جدا منه قد تكون لم تنتج بعد ، فمشتري البترول يبيعه إلى شخص آخر وثالث ورابع، ويظهر مجموع هذه المبيعات من البترول وكأنها كميات بترول موجودة، ولكنها في الواقع غير موجودة، وهذا ما يطلق عليه الصفقات الورقية، وهو أحد العوامل الرئيسية في انخفاض أسعار البترول ، بجانب فقدان الثقة بين الأشخاص، أما "الصفقات الورقية" لمجابهة تقلبات الأسعار فهذا أسلوب تتبعه الدول التي لا يستطيع اقتصادها مجابهة تذبذب أسعار البترول ، حيث تلجأ إلى أحد البنوك أو الشركات المتخصصة في هذا المجال تعرض عليه بيع البترول بسعر ثابت ، فمثلا إذا كان سعر البرميل في السوق ١٨ دولارا، والبنك اشترى البترول على الورق بسعر ١٤ دولارا للبرميل للتسليم مستقبلا، فإذا زاد السعر على ذلك عند التسليم يحصل البنك على فارق السعر لحسابه ، وإذا قل السعر عن ١٤ دولارا يتحمل البنك فارق السعر، والبنك في الواقع لا يتحمل أى خسارة لأنه يعرض على طرف آخر بيع هذا البترول، وفي النهاية يحصل البنك على مكاسب مالية من بيع صفقات البترول في صورة عمولة .

سياسات تسعير البترول المصري

ومصر لها سياسة تسعير مستقرة لبيع البترول ولا تتبع مثل هذه الصفقات، بينما توجد شركات عالمية وبعض الدول مثل فنزويلا تستخدم هذا الأسلوب. ولا توجد معلومات أكيدة عما إذا كانت الدول العربية تستخدم هذا الأسلوب من عدمه، حيث أن معظمها يرتبط بعقود طويلة الأجل لبيع البترول، ويمتلكون معامل تكرير داخل الدول الصناعية

الكبرى ، فالسعودية مثلا لديها معامل تكرير في معظم دول العالم مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ويتم نقل البترول الخام إلى هذه المعامل لتكريره وتصنيعه. أما البترول الخام المصري فيتم بيعه عن طريق مزاييدة لبيع الفائض من الإنتاج المتوقع خلال العام التالي ، ويدعى لهذه المزايدة العملاء المسجلون لدى هيئة البترول والسابق الاستعلام عنهم ، حيث يتقدمون بعروضهم لشراء البترول في مظاريف مغلقة موضحين الكميات الراغبين في شرائها وأسعار الشراء ، والتي تكون دائما مرتبطة بالأسعار العالمية لخامات القياس ، على أن يترك للهيئة تحديد الفروق بين الخامات المصرية وخام القياس شهريا ، طبقا للظروف السائدة في سوق البترول العالمى ، ويتم تحديد هذه الفروق بمعرفة لجنة مختصة وتعلن شهريا.

ويتم التعاقد مع الشركات صاحبة أفضل العروض، حيث يتم انتقاء مجموعة من العملاء ذوى السمعة الطيبة تمثل نوعيات مختلفة من المتعاملين في أسواق البترول ، مع منح الأولوية للشركات العالمية والشركات المملوكة لحكومات ومعامل تكرير وشركات تجارة البترول الكبرى ، تجنباً للاحتكار، ويتم حساب أسعار البيع الفعلية على أساس السعر المعلن في نشرة بلات يوم الشحن والسعر المعلن قبله بيومين وبعده بيومين تجنباً للاعتماد على سعر يوم معين.

وبصفة عامة لا توجد صفقات بيع مباشرة فى البترول المصرى ، وإنما يتم البيع عن طريق مزاييدات ، ويراعى دائما تنويع العملاء وتنويع الأسواق حتى نتلافى الأخطار المصاحبة لقصر التعامل مع نوعية واحدة من العملاء.

وكما هو معروف فإن السوق العالمى مشبع حاليا ويتميز بوجود فائض بترولى ، ويسعى المشترون للبحث أولا عن المصداقية فى التعامل قبل البحث عن الكميات، وجميع الكميات التى تطرحها مصر من البترول الخام أو من المنتجات البترولية للتصدير تم بيعها، بجانب أنها لا تمنح أى خصم على أسعار تصدير منتجاتها البترولية لآى

التزامات مع شركات عالمية ، ولم تكن فتوقع أن السوق المحلي سوف يستهلك هذا الكم الكبير من المنتجات البترولية، وبسبب التزامنا مع شركات عالمية لتصدير كميات معينة من البترول لا نستطيع توفيرها الآن اتفقنا مع الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر على اتباع أسلوب التسويق المشترك بمعنى أننا نشترى جزءا من حصة الشريك الأجنبي يستخدم في التكرير المحلي وتوجيه الفائض من الخامات الأخرى للوفاء بالتزاماتنا أمام الشركات العالمية، ويحصل الشريك الأجنبي على ثمن البترول المشتري من حصته بالأسعار العالمية ، بينما تحصل مصر على ثمن المنتجات البترولية ، وبذلك فنحن لم نغير سياستنا ولكن غيرنا في مضمونها.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر انخفاض أسعار البترول على مصر لن يكون بنفس درجة تأثيره على الدول المصدرة الأخرى لأن الاقتصاد المصري يتميز بتنوع أنشطته، ويمثل النشاط البترولي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي. نعم لقد تأثرنا بانخفاض أسعار البترول ، ولكن التأثير الأكبر بسبب زيادة الاستهلاك المحلي وليس بسبب انخفاض الأسعار، ولذلك فإذا أخذت باقي قطاعات الدولة الزيادة في الاستهلاك المحلي من البترول وحولته إلى قيمة مضافة عن طريق إنتاج سلع تصديرية سنكون قد عوضنا انخفاض أسعار البترول وزدنا عليه ، لأن ما يهمنا في النهاية هو زيادة الصادرات، فبدلاً من تصدير بترول خام أو منتجات بترولية يتم تصدير منتجات نهائية الصنع، هذا بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل الإضافية والنقد الأجنبي الذي كان يتم توفيره عن طريق البترول يمكن أن يأتي به عن طريق زيادة الصادرات من السلع الأخرى الذي يدخل فيها البترول كمادة خام، ولهذا لا بد أن تتنبه جميع قطاعات الدولة التابعة للقطاعات العام والخاص إلى ضرورة إقامة صناعات للتصدير تأخذ البترول كمادة أولية تحولها إلى منتجات نهائية التصنيع. ولا بد أن نهتم أيضاً في

شركة . ومع ذلك يتم بيع إنتاج مصر من البترول الخام قبل ميعاده بسنة، والمنتجات البترولية يتم بيعها قبل الميعاد بثلاثة أشهر، ومنذ سنوات طويلة لا توجد لدينا أى مشكلة في تسويق منتجاتنا.

ويحقق تسويق المنتجات البترولية محلياً وخارجياً فائدين، الأولي تحقيق القيمة المضافة التي تتمثل في تشغيل معامل التكرير المصرية بكامل طاقتها، وبالتالي تحقق جميع شركات التكرير المصرية أرباحاً ولا تحمل الدولة خسائر ، لأنه لو تم تشغيل معامل تكرير بطاقة أقل وعدد العمالة ثابت طبقاً للسياسة العامة للدولة التي تمنع الاستغناء عن العمالة لمراعاة البعد الاجتماعي فهذا يعني أن تكلفة الوطن المكرر من البترول الخام ستزيد، ولكن في حالة تشغيل معامل التكرير بكامل طاقتها فهذا يعني أن التكلفة ستقل وأيضاً سيتم مراعاة البعد الاجتماعي للعمالة.

والثانية تتمثل في أن تذبذب أسعار المنتجات البترولية حالياً أقل من تذبذب أسعار الزيت الخام، ولهذا اتجهنا لتقليل حجم الآثار السلبية لهذا الانخفاض الكبير على حصة صادرات قطاع البترول إلى تخفيض كميات التصدير من الزيت الخام مقابل زيادة الكميات المكررة بمعامل التكرير المصرية لسد التزايد في كميات الاستهلاك المحلي وتقليل الواردات والتوسع في تصدير المنتجات ، لارتفاع العائد منها نسبياً في ظل انخفاض الأسعار العالمية للزيت الخام.

إجراءات وسياسات مصرية للحد من الآثار

السلبية لانخفاض أسعار البترول

إن سياسة قطاع البترول للتصدير تتسم بالمرونة ، ففي الماضي عندما كانت أسعار المنتجات البترولية منخفضة ، وتحقق خسائر في ظل ارتفاع أسعار الزيت الخام كان يصدر الزيت الخام ولا يكرر لأنه كان يحقق عائداً أعلى من تصدير المنتجات البترولية.

ونحن نصدر بترولاً خاماً ومنتجات بترولية لأن لدينا

الاقتراض من البنوك ، ولكن تم إشراكها وشركات التأمين كمالك مع قطاع البترول فى هذا المشروع، وبالتالي لم نحمل الموازنة العامة للدولة أعباء جديدة كبيرة ، ولكن اقتطعنا جزءا صغيرا من الأموال للاشتراك فى هذا المشروع بنسبة بسيطة مع البنوك. وقد اتبعنا نفس هذا الأسلوب فى عمل التوسعات الجديدة لمشروع البتروكيماويات ومشروع إنتاج البنزين الخالى من الرصاص، ومشروعات تحسين المنتجات البترولية ، ومشروع تصنيع المازوت، وفى عام ٢٠٠٠ ستكون أسواق المازوت محدودة لانخفاض قيمته ، ولهذا سيتم تصنيع البوتاجاز، ووقود النفاثات والسولار من المازوت ، والجزء الباقى الأسفلت، والجزء الأكبر من هذا المشروع مملوك للبنوك وشركات التأمين ، وجزء بسيط منه مملوك لقطاع البترول ، و ٣٥% منه معروضة للاكتتاب العام ، ومع ذلك فإدارة هذا المشروع يقوم بها قطاع البترول ، حيث يشرف على الإدارة واختيار العمالة وتدريبها والتراخيص ، وقد اتجهنا لتطبيق هذا الأسلوب لتخفيف الأعباء عن الخزانة العامة للدولة.

ولا شك أن مواجهة النقص الدولارى مسئولية جميع قطاعات الدولة ، وأن الصناعات الخاصة بالتصدير هى التى ستقوم بتعويض نقص الموارد الأجنبية نتيجة هبوط أسعار البترول. ويشارك القطاع الخاص فى مشروعات بترولية عديدة، فلدينا شركات خاصة للتنقيب عن البترول ، وبعض هذه الشركات حقق نجاحا، ولدينا مصانع خاصة لاعادة تكرير الزيوت المستعملة " المرتجعة "، وهناك أيضا شركات لتوزيع الغاز الطبيعى يشترك فيها القطاع الخاص المصرى مع مستثمرين من الامارات والكويت بالاشتراك مع إحدى شركات قطاع البترول بنسبة ١٠ % لنضمن جودة العمل وإدارة هذا المشروع، بالإضافة إلى اشتراك القطاع الخاص المصرى مع شركات بريطانية وإيطالية فى إنشاء شركات لتوزيع الغاز الطبيعى فى الوجه القبلى.

جميع المشروعات الجديدة بترشيد الطاقة وتوفير التكنولوجيا المتطورة التى تحافظ على الطاقة الأولية ، وذلك لتوفير بيئة نظيفة جاذبة للاستثمارات وأن نبتعد عن الصناعات الملوثة للبيئة، وأن نرفض تماما فكرة استيراد المصانع القديمة المستعملة لأنها تمثل تكنولوجيا قديمة ملوثة للبيئة رفضت فى بلادها. ولهذا يصر قطاع البترول على استخدام التكنولوجيا الحديثة طبقا للمواصفات التى يقرها الاتحاد الأوروبى لما بعد عام ٢٠٠٠ ، ولذلك فجميع معامل التكرير المصرية الجديدة مطابقة لأحدث المواصفات الأوروبية لما بعد عام ٢٠٠٠ ، مثل معمل "ميدور". ولا بد أن تتبع جميع قطاعات الدولة التابعة للقطاع العام والخاص نفس هذا الاتجاه، حيث سيوفر هذا كميات الوقود ولا يزيد الاستهلاك المحلى بنفس هذه الزيادة الكبيرة. وبالتالي نستطيع تصدير كميات أكبر من البترول الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعى ، بجانب توفير بيئة غير ملوثة حيث أن منظمة التجارة العالمية ستفرض علينا سنة ٢٠٠٥ عدم تصدير أى صناعات ملوثة للبيئة.

دور متزايد للقطاع الخاص لتخفيف الأعباء الاستثمارية على خزانة الدولة:

تتمثل إيرادات البترول فى مبيعات الغاز الطبيعى والبنزين والبوتاجاز، ومن عائدات تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية بالنقد الأجنبى، وقد اتجهنا إلى تصدير المنتجات البترولية للحد من الخسائر المرتفعة لتصدير البترول الخام، كما اتجهنا إلى التمويل الذاتى للمشروعات لتخفيف العبء على الخزانة العامة للدولة التى عليها أعباء كثيرة لإقامة مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وقد أخرجنا هذه المشروعات من إطار القطاع العام، وتشارك فى ملكيتها البنوك وشركات التأمين والقطاع الخاص تحت الإشراف الكامل لإدارة قطاع البترول. وتجدر الإشارة إلى أنه عند الاتجاه لتحديث طاقة معمل التكرير فى السويس ليتفق مع التكنولوجيا المتقدمة لسنة ٢٠٠٠ لم يتم

تصدير الغاز الطبيعي

استعدادات مصرية لتصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية

من المتوقع أن تقوم مصر بتصدير فائض الغاز الطبيعي بمجرد وجود السوق العالمي المناسب من حصة الشريك الأجنبي لارتباط عقود تصدير الغاز الطبيعي بمدد طويلة تصل إلى ٢٥ عاما. وهذا يتطلب أن تكون الدراسات الاقتصادية والفنية سليمة جدا، بجانب توافر الضمانات من مصر ومن الدول التي ستصدر إليها الغاز الطبيعي، وقد تم بالفعل الانتهاء من إجراء مسح شامل للسوق كله وجارى إجراء مشاورات ولكن لم يتم حتى الآن توقيع عقود للتصدير. ومع ذلك فالاحتمالات قائمة، ومن المتوقع قبل نهاية هذا العام أن يتم توقيع بعض عقود لتصدير الغاز الطبيعي.

وعلى جانب آخر، هناك اتجاهات وعمل مستمر لتطوير الشبكة القومية للغازات باستمرار، وهناك تصميمات لكل المصانع المصرية لتكون لدينا نسبة مرونة من ١٥% إلى ٢٥% من الإنتاج الكلى قابل للتصدير فوراً، وبمجرد حدوث التعاقد فسوف يتم مد خطوط الغاز بين مصر والدولة التي سنصدر إليها الغاز الطبيعي، وبصفة عامة فالدراسات الفنية والاقتصادية موجودة وتشارك في ذلك الشركات العالمية التي لديها إنتاج من الغاز الطبيعي، ومن مصلحة مصر وهذه الشركات أن تصدر فائض الغاز الطبيعي، وقد تم تشكيل مجموعة عمل مكونة من هيئة البترول وشركات أموكو الأمريكية وأجيب الإيطالية وبريتش جاز البريطانية، وشل العالمية، لإنجاز مثل هذا العمل.

آليات التخطيط العمراني في إطار التخطيط القومي

للقرون الحادي والعشرين

د. إسماعيل عامر *

مقدمه

بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين كانت هناك أحداث لا يجب أن تمر دون انتقاء وبحوث وتحليل ، إضافة الى التعرف على كل ما وصل اليه العالم من تطورات وعلاقات واختراعات لوضع التصور والتنبؤ بالأهداف المستقبلية التي يجب العمل على تحقيقها . ويترب على ذلك رسم السياسات والاستراتيجيات التخطيطية التي سوف تتبع حتى يمكن دخول القرن الجديد بخطة ثابتة ورؤى واضحة مبنية على أسس علمية مدعمة بالتخطيط السليم والتقنيات الحديثة ..

جميع دول العالم تعمل جاهدة على حصر أعمالها وأنشطتها واختراعاتها التي مرت عليها خلال القرن العشرين كي تضع تصورا لخطاها كبداية للقرن الحادي والعشرين متمشية مع السياسات العامة لدول العالم المتقدم والمتطور - كذا متطلبات العصر الحديث في كافة المجالات سواء الفضائية - التكنولوجية - الطبية - الهندسية - الوراثة ... الخ

لذلك ، وواجبا ، أن يكون هناك وقفه في نهاية هذا القرن لتحديد موقف مصر من دول العالم ككل : دورها - مشاكلها - احتياجاتها - تطلعاتها التخطيطية في مجال العمران ، ليس فقط بالنسبة للعالم بل اكثر من هذا تحديدا وتفصيلا بالنسبة لدول العالم الاسلامي اولا ، ثم العالم العربي ودول الجوار ثانيا .

دورها مؤثر في أهم الأحداث وصوتها مسموع ، وقد ثبتت أقدامها وحازت على ثقة الدول والمؤسسات العالمية ، خاصة في مجال التخطيط الاقتصادي والعمراني ، ويجب الحفاظ على هذه المكانة ودعمها .

ب- على مستوى الدول العربية : مصر هي الأم الكبرى لكافة الدول العربية وتمثل مركز الثقل في كافة المجالات ولها سياساتها وتعاونها ، وهي مستمرة في هذه السياسة لتوحيد كلمة الدول العربية.

ج- على المستوى القومي والمحلي : تواجه مصر حاليا أحداثا من :

الزيادة السكانية - نقص الرقعة الزراعية - تقنين المياه

حيث انه بتطور العصر الحديث والتكنولوجيا أصبح العالم كقرية صغيرة لا تنقيد بحواجز المكان والزمان ولا الوقت ، فكلما حدث حدث مهم في جزء منه تآثر به العالم كله .

مصر حاليا تمر بمرحلة تطور وتغيير سواء على المستوى الدولي - العربي - القومي والمحلي أيضا ، فهناك أحداث تتتابع ومتغيرات تطفو على السطح مما يتطلب تحديدا للموقف ، كذا الاتجاهات للتنمية. ومن الأحداث والتغيرات التي تواجه مصر حاليا :

أ - على المستوى الدولي : مازالت مصر تحفظ مكانتها العالمية بين الدول الكبرى ودول العالم أجمع حيث أن

* أستاذ التخطيط العمراني بجامعة الأزهر .

* التخطيط العمراني

علم التخطيط عامة ليس بالعلم الجديد ، فقد عرف منذ القدم ، عرفه القدماء المصريين واستخدموه في تخطيط وبناء مدنهم ومعابدهم ، ومن خلال التخطيط أيضا وضعوا خططهم في المجالات : العمرانية - الزراعية - الحربية .

ولقد أخذ هذا العلم في التطور من عصر لآخر حيث اكتسب من تلك العصور عناصر وملامح ، إلى أن وصل إلى العصر الحديث^(١) وكان التخطيط العمراني لوقت قريب - وما زال - يعمل من أجل الفرد والمجتمع (فمن المجاورة السكنية إلى الحي السكني إلى المدينة) وأخذت النظريات الخاصة بذلك تتطور إلى أن ظهر الاحتياج الشديد إلى التخطيط الإقليمي لربط المدينة بما حولها من أنشطة سواء زراعية - صناعية - تعدينية - سياحية ... الخ ، كذا التجمعات العمرانية المحيطة بها ، ووصل الحد إلى أهمية العمل بالتخطيط القومي الشامل على مستوى الدولة ، والتخطيط القومي هو الذي يرسم السياسات للأنشطة الرئيسية لأي دولة من :

زراعة - صناعة - سياحة - ثقافة ، وعلاقة هذا بالسكان والأرض والطاقات الكامنة ، للوصول إلى أنسب الحلول وأمثلها لتكامل هذه الأنشطة والحيث المكاني بها وسكان هذا الحيز . كل هذا طبقا لإمكانيات الدولة المتاحة والمعروفة . فالتخطيط عامه يعرف كالآتي :

وضع خطة لتحقيق هدف في زمن معين والأهداف تختلف من أهداف دولية أو قومية أو إقليمية أو محلية ، لكن كلها متكاملة ومؤثرة على بعضها البعض ، أما الزمنية فهناك استمرارية في التخطيط ومشاريعه ، فهي عملية متواصلة ولا تنتهي بانتهاء مدتها.

عناصر التخطيط وخطته :

التخطيط كما سبق الذكر ، له عناصر واضحة وأساسيه

تتمثل في :

- الاستثمارات السياحية ، المشاريع الكبرى التي أقرتها الحكومة في الآونة الأخيرة . لذلك كان من المحتم موازنة تلك السياسات والخطط على كافة المستويات وخاصة القومية والمحلى للعمل على تكامل الزيادة البشرية والاستثمارات و الإمكانيات والطاقات الكامنة لجميع مناطق الجمهورية مع المشاريع العملاقة التي بدأ العمل بها ، مع إدماج تلك البرامج و مسيرة دول العالم والتطورات الحديثة ومسايرة أحداث العصر .

من هنا جاءت أهمية التركيز على التخطيط العمراني وسياساته واستراتيجياته في إطار التخطيط القومي - فالتخطيط العمراني هو رمز من رموز التقدم الحضاري للدول ، وهو الذي يعمل على تنمية ونهضة الفرد والمجتمع والدولة من خلال الخطط الشاملة للتنمية لكافة المجالات والأنشطة .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى حصر وتقييم ما وصلت إليه آليات التخطيط العمراني في مصر ، وما هي الخطوات التي يمكن ان تخطوها الدولة في القرن الحادي والعشرين كي تواكب الركب مع باقى دول العالم المتقدم والمتطور للوصول بتلك الآليات إلى الأهداف المنشودة في كافة المجالات وخاصة المجال العمراني للبلاد ، وتكون الوسيلة التي بواسطتها يمكن تحقيق وتنفيذ المشاريع التي يتطلبها التخطيط للمرحلة المقبلة والمعبر التسليم للقرن المقبل . هذا مع العلم بان صانعى القرار والمخططين لن يروا نتائج هذه السياسات والمخططات التي سوف تظهر للأجيال القادمة .

الجزء الأول:

١ . لمحة نظرية عن التخطيط العمراني - عناصره والياته .

٢ . وتطوره عبر العصور المختلفة.

السكانية ، ويتم عمل المسوحات وجمع المعلومات اللازمه من كافة النواحي والتعرف على الاحتياجات ، وتصعيدها للقمه ثانيا لوضع المخططات اللازمه بآليات التخطيط من أجل تحقيق الأهداف .

من أهم أهداف التخطيط العمراني عامة هو المجتمع ، وكيفية التعامل من خلال خطط التنمية للفرد والأسرة ثم المناطق السكنيه بخدماتها ، يليها الحى السكنى بمركز خدماته إلى المدينه ومركزها الرئيسى ، والإقليم الواقعة فيه^(١) - ذلك من خلال الدراسات البيئية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وخطط التنفيذ .

كان التعامل مع التجمعات العمرانيه طبقا لدورها وحجمها: عاصمة دولة - عاصمة إقليم ، مركز أو مدينه أو قرية ، ولكل منها مستوى خاص للخدمات ومرتبب ببقاى التجمعات العمرانية ، وذلك من خلال شبكة التجمعات العمرانيه على مستوى الدولة السياسات المتبعة هى مركزية القرار ولا مركزيه فى تنفيذها أى وضع السياسات على مستوى القمه ثم توزع على الأقاليم المختلفة ، ولها حرية التصرف والحركه فى كيفية ومتى يتم تنفيذها ، وذلك فى إطار المخطط العام للإقليم ، لذلك فان سياسات التخطيط للعمران خارج نطاق التجمعات العمرانيه الحاليه من اختصاص وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانيه الجديده ، أما عمران المدن القائمة فتقع مسؤوليتها على علق المحافظات بكل إقليم تحت إشراف الهيئة العامة للتخطيط العمرانى^(٤) (الجهة المختصة بوزارة التعمير)

أما التخطيط العمرانى للمجتمعات الجديدة فيوضع من قبل الوزارة المختصة وهى المسئولة عن المخططات والميزانيات ومتابعة التنفيذ إلى أن يكتمل التجمع وتسلم مسؤوليته إلى المحافظة التابع لها - أما بالنسبة لإعادة التخطيط للمدن او المناطق فهى مسؤولية الجهاز التابع للوزارة بالعمل مع المحافظة المعنية المسئولة عن التجمع او المنطقة وميزانياتها ، لذلك ما زال القرار مركزيا والتنفيذ

الأرض - السكان - الأنشطة والشبكات التى تربط كل هذا وتعمل على خدمته (شبكات طرق - مرافق عامه من مياه وصرف صحى - كهرباء - اتصالات...)

يعمل التخطيط من خلال الخطط على كيفية استغلال الأرض أمثل استغلال خاصه الطاقات الكامنة بها ، وأماكن التجمعات العمرانية طبقا لأعداد السكان المتواجد أو هجرتهم فيها او إليها حسب ظروف كل منطقه . كذا استغلال الأنشطة المختلفة من زراعة - صناعه - تعدين - سياحة - صيد ... الخ حسب إمكانيات كل منطقه ، ذلك كله فى إطار خطط الدولة لاستغلال كافة مواردها الطبيعية والبشرية والاقتصاديه ، مع تحديد لمراحل تنفيذها وأولوياتها .

من هنا برزت أهمية التخطيط وخططه للتعرف على مناطق الدولة المختلفة لوضع المخططات الملئمة واللازمة لتنميتها واستغلالها ، كذلك اعاده توزيع السكان والخدمات على تلك المناطق (الأقاليم الكبرى) كى تصل الخطط لأهدافها ، وهى العمل على وجود :

تجانس طبيعى - ترابط اجتماعي - تكامل اقتصادى - بيئة صالحه على مستوى كل إقليم ، وبالتالي على مستوى الدولة ككل .

آليات التخطيط:

خلال القرن الحالى تواجدت آليات للتخطيط عامة وللتخطيط العمرانى خاصه ، فهناك أجهزة بكل دولة تعمل على وضع السياسات القومية ، وأخرى لدراسة المخططات الإقليمية المختلفة بالدولة^(٢) - وأجهزة خاصة بالتخطيط المحلى للمدن وإعادة تخطيطها وتنفيذها .

وآليات العمل فى التخطيط ذات اتجاهين ، من القمه للقاعدة والعكس ، حيث يبدأ صانعو القرار والمخططون كقمة ومصدر القرار بتحديد الأهداف من خلال الأجهزة المعنية إلى أن تصل إلى القاعدة ، وهى المجتمع بفئاته

لا مركزيا .

تطور التخطيط العمراني عبر العصور المختلفة

مرت عصور مختلفة على هذا الكون منذ ظهور الحياة . عليه مثل: عصور ما قبل التاريخ ، تلاها ظهور الأديان السماوية ثم عصر الصناعة والذي يعتبر حدا فاصلا او نقلة حضارية وضعت العالم بدوله المختلفة في قالب يختلف عما سبق ، واستمر ذلك حتى القرن العشرين الى ان ظهر في منتصفه عصور أخرى متلاحقة ، كان لها أثر سريع في تغيير نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية عامة ، ومنها:

أ- عصر الفضائيات

بدا التطور في منتصف هذا القرن ، فبعد أن كان هذا الكوكب (الأرض) هو مجال التحرك للسكان وأنشطتهم بدأ اختراق الفضاء والوصول للكواكب الأخرى واكتشاف ما بها من أسرار ، وذلك باستخدام تكنولوجيا حديثة من خلال الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية.

ب- التكنولوجيا والاتصالات الحديثة

بعد غزو الفضاء واستخدام الأقمار الصناعية في الاتصالات بين الدول ونقل المعلومات والبرامج لكافة أنحاء العالم — كانت هذه الخطوة أحد وسائل الاتصال المباشر بين دول العالم شرقا وغربا و شمالا وجنوبا ، حتى أصبح العالم كله يتعرف على ما يحدث في أي بقعة في نفس وقت حدوثها نتيجة لتلك الاتصالات الفضائية السريعة .

هذا بخلاف الاختراعات من كمبيوتر وفاكس وشبكة الإنترنت وهذه وسائل الاتصال السريعة التي ساعدت على وصول المعلومة والرسم والصور وخلافه في ثوان لاى مكان من خلال تلك القنوات الفضائية والاتصالات اللاسلكية والتي جعلت نقل التطور والتحضر في إمكان كل العاملين بمجال التخطيط ، وساعدت على وضع الدول النامية في سرعة استيعاب للمخططات المستحدثة

والنظريات الجديدة ، مما أدى إلى تطورها ومسايرتها للركب الحضارى العالمى أولا بأول في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تعمل على التطور الطبيعى والعمرانى للسكان وخدمتهم . فمن أحدث ما وصلت اليه الخدمة بعد كل هذه التطورات والمتغيرات هي الشراء للاحتياجات اليومية او الأسبوعية من خلال شبكة الإنترنت ، مما له كبير الأثر على مواسلات وازدحام المترددين على مراكز الخدمة ، كذلك في مجال الطب حيث يمكن الاستعانة في جراء العمليات الجراحية بأطباء عالميين، وذلك من خلال الكمبيوتر وشبكات الاتصال بين دول العالم .

ج — الفامتو/ثانيه والتطورات المنتظرة

التطورات لم تتوقف فهي تتلاحق وتتسابق وآخر ما ظهر من سنه واحده أى في نهاية القرن اكتشاف آخر هو الفانتو/ ثانيه (وهي سرعة تعادل واحد على المليون من البليون من الثانية) مما سيعمل على نقل العالم نقلة حضارية أخرى ، فبعد أن كانت الصناعة حندا فاصلا للعصور وتطورها — اعتبر هذا الاكتشاف لسرعة أشعة الليزر الحد الثاني الفاصل بين عصور الصناعة وعصر التقدم والتكنولوجيا ، حيث أنه من خلال هذا الاكتشاف سوف يمكن تغيير ملامح رئيسيه في حياة الإنسان وأنماط معيشته وأدواته ، سواء الإنسان نفسه أو ظروفه الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والصحية . . . هذا الاكتشاف الذى أمكن من خلاله التعرف على حركات وتفاعلات الكائنات الحية أو ميكروبات او جزيئات المواد في زمن الفامتو/ثانيه وكيفية استخدام هذا الزمن في الاستخدمات البشرية أو الطبيعية أو الوصول لمواد وتركيبات جديدة — مما سيعمل على تغيير مسار وسرعة وحركة البشر في الكون وإلى أى مدى يعلم الله سوف يصل الإنسان بالاختراعات والنتائج التي سوف تغير السلوك البشرى، وبالتالي له كبير الأثر على التخطيط عامة ، والتخطيط العمرانى وتطوراته من

الغامتر/ثانية .

وقد تداركت دول العالم هذه المتغيرات العصرية وبدأت التكتلات في كافة المجالات لمواجهة أحداث العصر الحديث للقرن الحادي والعشرين .

تأثير ذلك على التخطيط عامه والتخطيط العمراني خاصة : كل هذه التطورات كان لها أثر كبير على التخطيط عامه سواء كان طبيعيا ، اجتماعيا او اقتصاديا ، وكذلك على التخطيط العمراني خاصة حيث بدأ مفهوم التخطيط في التحول من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح يسهل الوصول خلال وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة لكل معلومة ومكان ، مما أدى إلى تغير في الفكر التخطيطي ونظرياته ومراكز خدماته ، وأنماط المعيشة ، وكذا الأنشطة الاقتصادية من اوجه إنفاق وعادات وتقاليد الأسر ، لذا وجب البحث في كل هذه المتغيرات للوصول إلى السياسات والآليات التي سوف يبدأ بها مسيرة القرن الحادي والعشرين.

الجزء الثاني :

تطور العمران والمشاريع الكبرى بمصر

١- تطور العمران ونموه في مصر : أخذ العمران أشكالا وصورا وأنماطا وتطورا على مراحل وهي^(٨) :

١/١ القاهرة اسماعيل :

كان لفترة تولى الخديوى اسماعيل الحكم تحولات كبيرة في جميع المجالات وخاصة مجال العمران - فقد تم تحديث البناء المصرى وتطعيمه بإيجابيات النهضة الأوروبية فى ذلك الوقت و العمل على نقل كل ما وصلت إليه التجربة الغربية إلى مصر فى مجال العمران .

كان هدف الخديوى اسماعيل الأساسى هو إنشاء القاهرة تماثل المدن الأوروبية تعمل على إضافة مناطق مخططة جديدة لها طابع مميز وربطها بالكتلة القائمة من خلال

وسائل نقل ومواصلات - خدمات إنسانية - احتياجات بشرية وكذلك تطور فى الأنشطة من صناعه - تجارة زراعة - طب ...

د - الترابط والتداخلات بين دول العالم (العولمة):

نتيجة لتطور وسائل الاتصال - والمعاملات بين الدول يمكن تصنيفهم إلى الآتى:

- دول قوية ومتطورة ومتقدمة ، وأخرى نامية ودول متأخرة
- دول غنية وأخرى فقيرة .
- دول ذات نفوذ وأخرى مستغلة.

لذلك ظهرت السيطرة من بعض الدول اقتصاديا واجتماعيا ومن هنا بدا التفكير فى التكتل وتكوين مجموعات قوية كى تتمكن الدول من منافسة القوى الكبرى فى العالم فى كافة المجالات سواء الاقتصادية او العسكرية او العلمية والصحية .

ظهر بالعالم حاليا تكتلات قوية لذا كان من الصعب على الدول الصغيرة والنامية مواجهة تلك التكتلات ، فقد اصبح من أهم آليات التخطيط الحديث هى كيفية التعامل مع او الاشتراك فى هذه التكتلات ، مما سيكون له كبير الأثر على سياسات التخطيط عامة والتخطيط العمرانى خاصه ، ومن أهم الأمثلة الواضحة حاليا (الجات) وهى المعاملات الاقتصادية - كذا توحيد العملة لدول أوربا - تكتلات دول شرق آسيا - كل هذه التداخلات ما يطلق عليها حاليا العولمة.

الخلاصة

التخطيط أحد وسائل التقدم والتنمية بين الدول ، وله مداخل وعناصر وسياسات وآليات تختلف من دولة إلى أخرى، وقد مر بعصور عدة إلى أن وصل إلى عصر الفضائيات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وعلى حافة الحد الفاصل الثانى بعد الصناعة ألا وهو الاكتشاف العالمى

كان اهتمامه الرئيسى بجعلها ياريس الشرق ، بل امتد إلى تطوير وتخطيط مدينتى الإسكندرية والإسماعيلية فقد كانت هذه الحقبة علامة مميزة للتخطيط العمرانى فى مصر

١/٢ مرحلة ما قبل الثورة (١٩٥٢)

كان التخطيط العمرانى منحصر فى القصور والفيلات الخاصة بأصحاب النفوذ ، كذا المنزهات العامة التى كانت تفصل بين تلك القصور ومساكن عامه الشعب ، وفى نفس الوقت كانت كمتنفس لهم ، فكان التخطيط حينذاك لا يتعدى فتح شارع أو توسعة ميدان ، وذلك طبقا لحركة السلطة والأغنياء ومسايرة لرحلات عملهم وأعمالهم ، أما بالنسبة للخدمات فكان هناك نقاط مركزية كالأسواق العامة متفرقة بدون توزيع متزن مع تركز السكان كذلك بالنسبة للخدمات الصحية والتعليمية أما شبكات المرافق العامة فكانت غالبا فى مناطق إسكان الطبقات الغنية . ظهرت فى تلك الآونة الأخيرة بعض المشروعات الصناعية والاستثمارية (البنوك) من بعض المناضلين مثل عبود وطلعت حرب وقد ساعدت هذه المشروعات على تنمية الاقتصاد الوطنى ، لكن كان الاعتماد الأساسى اقتصاديا على الزراعة ، والتى كانت أيضا تحت سيطرة بعض الأفراد .

س هناك فروق واسعة بين الطبقات الاجتماعية مما انعكس على العمران ، فكانت هناك مناطق وأحياء وضواحي جديدة خاصة بالأغنياء (الزمالك - جاردن سيتي - المعادى - مصر الجديدة) وباقى المناطق للطبقات المتوسطة ومحدودى الدخل ، والتى كانت تمثل السواد الأعظم للسكان ، وكانت الكثافات السكانية عالية ومتوسطة فى تلك الأحياء ، وكان تعداد سكان مصر فى تلك الفترة لا يتعدى ١٥-١٨ مليون نسمة . كانت القرارات التخطيطية فى مجال العمران كلها مركزية تصدر من الجهات المسؤولة لكافة أنحاء الدولة (انظر جدول ١)

محاور رئيسية للربط بين مراكز الكتلتين ، ومن أهم أعماله التخطيطية والعمرانية :

- تخطيط ميدان المحطة وحى الفجالة:

يعتبر ميدان المحطة نقطة الوصول للقادم عن طريق السكة الحديد ، وقد ضمت هذه المنطقة مجموعة من القصور الفخمة ، كذلك كان الاهتمام أيضا بمدخل المدينة سواء المدخل للطريق الزراعى (شبرا) أو الطريق الصحراوى (شارع الهرم).

- منطقة عابدين : وهى منطقته كانت كلها برك ومستنقعات ، وقد تم تطويرها وبناء سراى عابدين والتى أصبحت مقر الحكم وتم تخطيط المنطقة حول السراى ، وكان هذا الحى (حى عابدين) من أرقى وأفخم أحياء القاهرة.

- منطقة الأربكية : تم تحويل تلك المنطقة إلى حديقة عامه ، وإنشاء ميدان الأوبرا بجانبها ، وشقت الشوارع لربط أحياء القاهرة القديمة بالجديدة .

- ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير حاليا):

تم وضع مخطط مبنى على أساس وجود ميدان رئيسى تتفرع منه مجموعة شوارع رئيسيه وأحياء جديدة ومنها الحى المتعارف حاليا بجاردن سيتي .

- الشاطئ الغربى لنهر النيل :

تم تخطيط وتحديث المنطقة الواقعة بين الجزيرة وإمبابة ، وكانت تشتمل على حدائق الأرومان و الحيوان ومدرسة الأرومان وسراى الجزيرة .

- منطقة الزمالك :

فقد تم الاهتمام بتخطيط الجزيرة وإقامة سراى لطف الله بها مع إنشاء الكبارى لربط الجزيرة بالبر الغربى والقاهرة (كوبرى قصر النيل - الجلاء).

لم يقتصر اهتمام الخديوى بتطوير القاهرة فقط ، والتى

وجيز ، وكان ذلك على حساب التخطيط وعناصره ، وأصبحت هذه المناطق بعد ذلك بمثابة بؤر لإسكان أشبه بالعشوائيات .

— بدأ في تلك الفترة أيضا دراسة لمراكز المدن وخاصة العاصمة وتخطيطها عمرانيا نظرا للزيادة السكانية الرهيبة عامه والهجرة للعاصمة خاصة حيث بلغ تعداد سكان مصر في هذا الوقت الى ما يقرب من ٣٥ مليون نسمة ، والقاهرة ١٠ مليون نسمة .

— من نتائج الحروب وتأثيرها على العمران سوء حالة شبكات الطرق والمرافق فكانت تؤدي دورها بدرجة لا تزيد عن ٢٥ - ٣٠% من كفاءتها - فزادت المشكلة بالنسبة للمناطق السكنية الشعبية مع طفق المجارى وانقطاع المياه والكهرباء كذلك الاتصالات التليفونية وخلافه ، حيث وصلت إلى درجة إعاقة للأعمال سواء الحكومية أو الخاصة .

— فتحت المصانع وزادت فرص العمل ، وبذلك بدأ ظهور طبقات اجتماعية جديدة لها صفات خاصة من ارتفاع في النواحي الاقتصادية (الدخول) وعدم تطور اجتماعي (تخضر مبكر) مما انعكس على سلوكيات هؤلاء السكان وأنماط معيشتهم التي أثرت بالتالى على التخطيط العمراني وتعاملهم مع كل ما هو جديد من مباني وطرق وخدمات وخلافه .

— بدأ العمل في تلك الفترة أيضا في ميادين استصلاح الأراضي فساعد ذلك على هجرة السكان لأماكن العمل ، وبدأ ظهور التجمعات العمرانية الجديدة في تلك المناطق ، وفي نفس الوقت بدأ العمل على إعطاء جرعة من التخطيط للقرية المصرية ، والعمل على تنميتها فظهرت الوحدة المحلية والوحدات الصحية وزادت أعداد المدارس ، وبدأت الأبحاث التخطيطية تأخذ دورها لتنمية القرية المصرية في عمل مشاريع رائده .

جدول رقم ١- تطور عدد السكان والكثافة السكانية من عام ١٨٢١-٢٠٠١

السنوات	عدد السكان بالآلاف	الكثافة فرد / كم ^٢
١٨٢١	٢٥٤٠	٢,٥
١٨٤٦	٤٥٠٠	٤,٥
١٨٧٢	٥٢١٠	٥,٢
١٨٨٢	٦٧١٢	٦,٧
١٩٠٧	١١١٩	١١,٢
١٩١٧	١٢٧١٨	١٢,٧
١٩٢٧	١٤١٧٨	١٤,٢
١٩٣٧	١٥٩٢١	١٦
١٩٤٧	١٨٩٦٧	١٩
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢٦,١
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	٣٠,١
١٩٧٦	٣٦٦٢٦	٣٦,٧
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٤٨,٤
١٩٩٦	٦٠٦٠٣	٦٠,٧
٢٠٠١	٦٧٩٢٣	٦٨

المصدر : المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ (السكان)

٣/١ مرحلة ما بعد الثورة (١٩٥٢)

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وازداد الاهتمام بالشعب وبدأ من خلال التخطيط العمراني حل المشاكل العمرانية وظهرت المناطق السكنية المخططة لذوى الدخل المتوسط والمحدود ، كذلك تم فتح الطرق والميادين وبدأ استخدام التكنولوجيا الحديثة في ذلك الوقت وهى المباني سابقة التجهيز واستخدام الآلات الخاصة بها من رافعات (كرين) وخلافه ، مما عمل على الحد من إمكانيات التخطيط ، فظهرت أغلب تلك المناطق المخططة في هيئة صفوف متوازية من المباني ذات ارتفاع واحد ليس بها أى نوع من الترابط والجمال .

— تخلل هذه الفترة عدة حروب مثل حرب ١٩٧٣، ٦٧، ٥٦ ، وبالتالي تأثر التخطيط والعمران بتلك الحروب وبدأت الهجرة لأهالي مدن القناة ، مما زاد العبء على الحكومة (نقل العمران) وذلك لتلبية رغبات واحتياجات المهاجرين ، وظهرت بعض المناطق الجديدة في وقت

- كانت القرارات فى ذلك الوقت مركزية أيضا مما أدى لتضخم وتفاقم المشاكل .

١/٤ مرحلة ما بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣)

بعد الانتصار فى حرب أكتوبر بدأ التركيز على العمران فأخذ مجراه الطبيعى وزاد الاهتمام به ، وذلك لتنمية الدولة من كافة الجوانب . فبدأ التعمير وغزو الصحراء وإنشاء المدن الجديدة ، فظهرت مدن ١٥ مايو - ١٠ رمضان - السادات - العبور - ٦ أكتوبر - العامرية وكان التخطيط العمرانى هو سمة هذه الفترة وازدهارها .

- زاد الطلب على المساكن لذوى الدخل فوق المتوسط والفاخر ، فبدأت تظهر الأبراج العالية فى أماكن على النيل وأغلب المناطق والضواحي السكنية ، وذلك لتلبية طلبات هذه الطبقات من السكان دون النظر للتخطيط العمرانى ومراعاة لعناصر الجمال وتأثير الارتفاعات على البيئة والخدمات العامة .

- الانفتاح على العالم سواء اقتصاديا او اجتماعيا عمل على ظهور الفنادق ومن خلال التخطيط العمرانى بدأ تعمير محاور التنمية مثل الساحل الشمالى الغربى وساحل البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء وبدأ ظهور سلسلة القرى السياحية .

- ازدهرت السياحة ووضعت مصر فى صورتها الحقيقية على الخريطة السياحية العالمية .

وبذلك ظهرت مباني خاصه بالمؤتمرات ومراكز خدمية وفنادق لخدمه السياح فى كل مكان سياحى .

- عمل التخطيط فى تلك الفترة على حل كافي المشاكل لشبكات الطرق والمرافق العامة من مياه وصرف صحى وكهرباء واتصالات وإدخال الغاز الطبيعى بالمنازل ، كذلك بدأ تنفيذ شبكه مترو الأنفاق الذى خدم العمران والسكان خاصه فى العاصمة وعمل على ربط المناطق

السكنية ذات الكثافات السكانية العالية بمناطق العمل فى الشمال والجنوب للمدينة .

- من جهة أخرى ونتيجة لارتفاع معدلات النمو العمرانى وامتداده على الأراضى الزراعية ولضيق الحيز العمرانى مما تسبب فى تآكل تلك الاراضى بدأ التفكير فى الخروج خارج الوادى واستصلاح اراضى بمسطحات كبيرة مع إدخال الميكنة وطرق الرى الحديث .

- ظهور أسلوب جديد فى الآونه الأخيرة لمعالجة ازدحام قلب المدينة ، وهى ظهور مراكز فرعية أخرى فى أماكن مثل مصر الجديدة - مدينة نصر - المعادى - المهندسين .. تعمل على جذب سكان كل منطقته ، كما طبق أيضا نظام المجمعات التجارية لخدمة المواطنين ولتخفيف الضغط على قلب المدينة .

- على الرغم من كل هذه الإصلاحات والسياسات التخطيطية وتطور العمران ، إلا أنه مازال هناك شوائب مثل الهجرة للعاصمة ، التى مازالت تمثل نقطة جذب لكافة السكان والأنشطة على مستوى الجمهورية ، مما عمل على زيادة تلوث البيئة بها سواء عمرانيا - سمعيا - بصريا ، وقد شكلت وزارة خاصة بهذا العمل للحد من هذا التلوث بأنواعه .

- وأخيرا ، أخذت الدولة بنظرة جادة إلى عملية إسكان الشباب الذى والتة أهمية كبرى وبدأت المشاريع تأخذ مكانها ، حيث الاهتمام بالشباب مهم جدا فهو المستقبل وإذا ما تم حل مشاكله واستقراره كان قادرا على مواصلة الركب فى الطريق الصحيح .

كل هذه الأحداث تمثل الفترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ للآن ، والتى ازدهر فيها التخطيط العمرانى وعلت اسهمه وزاد العمران^(٥) وفتحت محاور التنمية وظهرت قرارات وأحداث أخيرة سوف تغير أيضا فى آليات التخطيط العمرانى ألا وهى الخصخصة - وتناول القطاع الخاص لبعض الخدمات والمشاريع والإنشاءات فى مجالات عدة

كذلك بدا التفكير فى تعمير محاور تنميه مثل محور الساحل الشمالى الغربى ومحور ساحل البحر الأحمر وسيناء ، وكذا الوداى الجديد ، وقد بدا بالفعل تعمير تلك المحاور بالقرى السياحية والأنشطة الأخرى والخدمات والمرافق ، لكن الاستعمال الغالب على تلك المحاور هو استعمال موسمى (سياحى) ، فجميع قرى الساحل الشمالى الغربى تقريبا تعمل بكفاءة فى شهور الصيف ، وتكاد تكون خالية باقى شهور السنة ، اللهم فى أيام الأعياد والعطلات الرسمية . أما محور البحر الأحمر ونظرا لان الجو يسمح بالتواجد طوال العام كان أكثر حظا من الساحل الشمالى الغربى ، فقد اجتذب العديد من الأنشطة واصبح هناك استمرارية فى السكان والعمل .

لذلك اتجه تفكير الدولة لعمل محاور اخرى للخروج خارج الوداى الضيق من خلال أنشطه أساسيه زراعية أو صناعية، كي يكون هناك تحرك سكانى مصاحب لتحرك الأنشطة ، وقد وفقت الدولة فى تخطيط بعض المشاريع الكبرى^(١٢) التى تعتبر نقله حضارية لمصر ككل ، حيث ان الحيز المكانى للتخطيط منذ عهود الفراعنة لم يتغير ولأول مرة يتم الخروج لمناطق بعيدة من خلال المشاريع الكبرى وهى :

١/٢ مشروع جنوب الوداى.توشكى : (خريطة ١)

مشروع تنمية جنوب الوداى هو احد أهم مشاريع هذا القرن فهو مشروع المستقبل ويعبر عن رؤى تنموية متكاملة سوف تعبر بمصر إلى آفاق القرن الحادى والعشرين لمواجهة متطلبات الأجيال القادمة وسد احتياجاتهم المعيشية الأساسية .

هذا المشروع ليس مجرد مد قناة تحمل مياه النيل بهدف استصلاح واستزراع مساحة من الأرض ، لكن بنظرة شاملة هو إنشاء وادى جديد يمتد بمحاذاة الوداى القديم ليستوعب طموحات الأجيال القادمة - هذا يتطلب توفير كافة العناصر اللازمة للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى

كخدمات عامه للجمهور ، مثل (شبكات التليفون المحمول - المطارات - البنوك ..)

ومازالت سياسات التخطيط العمرانى مركزيه والبتفيذ لامركزى على مستوى الجمهورية .

٢- المشاريع الكبرى بمصر

فى الفترة ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وضع تخطيط للخروج من الوداى الضيق ، حيث تضاعف عدد سكان مصر اكثر من مرة حتى بلغ ٦٢ مليون نسمة ١٩٩٨ (انظر جدول ١)

علما بان المساحة الآهلة بالسكان والأنشطه (الوداى) لم تتغير تقريبا وظلت ٤% من مساحة الجمهورية حتى سنوات قريبه .

فقد انخفض نصيب الفرد من المساحة المأهولة بالسكان على مستوى الجمهورية من *

١,٤ فدان عام ١٨٠٠ ، ٠,٦ فدان عام ١٩٠٠

٠,٤ فدان عام ١٩٥٠ ، ٠,٢١ فدان عام ١٩٩٨

كما انخفض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية من :

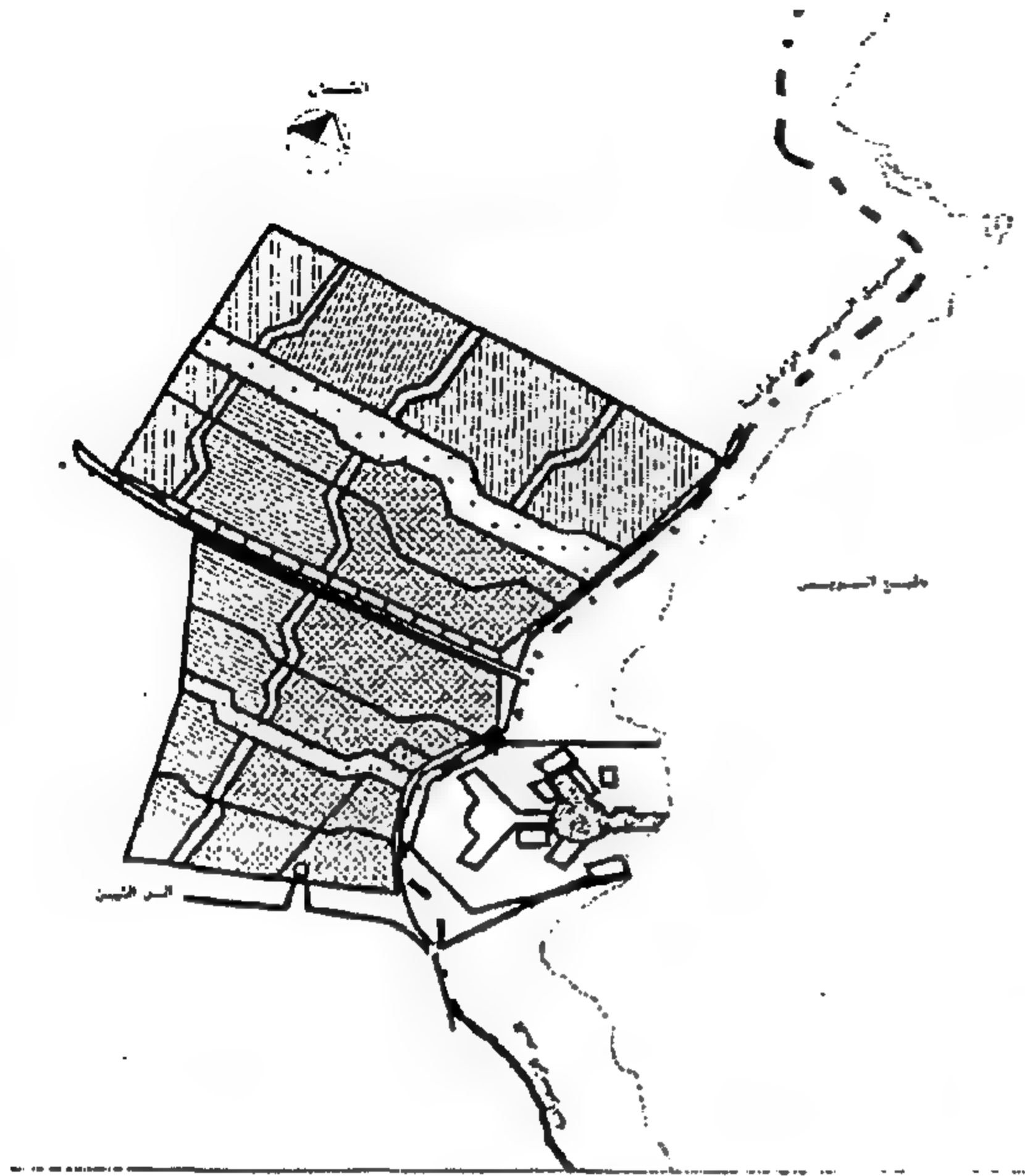
٠,٤ فدان عام ١٨٥٠ ، ٠,٣ فدان عام ١٩٠٠ ، ١,٣

فدان عام ١٩٩٨

ونتيجة للزيادة السكانية أصبح هناك تضخم وضغط سكانى على المساحة المأهولة - علاوة على عدم اتزان فى توزيع السكان على هذا المسطح مما خلق بؤرا ليست على وشك الانفجار بل انفجرت فعلا ، وبدأت علامات وانعكاس هذا الانفجار على التخطيط العمرانى (من مساكن - طرق - مواصلات - مرافق) خاصه فى العاصمة القاهرة والتى بدا التفكير لبعض الباحثين فى نقلها من هذا المكان واختيار عاصمة جديدة .

*المصدر: جمعت البيانات بواسطة الباحث (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)

٢/٢ المنطقة الساحلية لخليج السويس : (خريطة ٢)



خريطة ٢- المنطقة الساحلية لخليج السويس

يتوافر بالمنطقة إمكانيات تنموية يمكن أن تساهم في إقامة المناطق والمدن الصناعية والموانئ المتطورة - من هذا المنطلق قررت الدولة إنشاء منطقته الصناعية على مساحة ٩٠ كم^٢ متكاملة المرافق والخدمات شمال خليج السويس .

الموقع فريد فهو يربط الخطوط البحرية العالمية كما يربط مراكز الصناعات وأسواق المال من أوروبا وأمريكا ومصادر المواد الخام في آسيا وأفريقيا .. فضلا عن قرب مناطق إنتاج النفط والأسواق الاستهلاكية العالمية.

الهدف الرئيسى للمشروع هو جذب الصناعة والسكان والأيدي العاملة إلى المنطقة مع إنشاء موانئ جديدة متطورة ولزيادة إنتاج الصناعات التقليدية بدلا من الصناعات المستوردة مع تشجيع الاستثمارات في الصناعة بواسطة القطاع الخاص والمحلى والعالمى .

ونظرا لكثرة المحددات والمتغيرات سواء قوميه او



خريطة ١- مشروع ترعة الوادى الجديد

بمفهوم التنمية المتكاملة المتواصلة وإلى أقامه المجتمعات الزراعية والصناعية التى تقوم على أساس استغلال الموارد الزراعية الأولية - كما سيؤدى المشروع إلى إنشاء تجمعات عمرانية جديدة جاذبه للأيدي العاملة مما يخفف العبء على التكديس القائم بالمجتمعات العمرانية القائمة بالمشاريع الكبرى و التى تمثل جزءا من سياسة الدولة الطموحة والى تستهدف التوسع الأفقى لشغل مساحة حوالى ٢٥% من مساحة الجمهورية ليمتد العمران والنشاط بمعظم أراضي الدولة .

ستعمل المشاريع على إضافة أراضي زراعية جديدة تبلغ مساحتها حوالى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ ، من بينها أراضي جنوب الوادى والى التى تبلغ مساحتها ٥٤٠ الف فدان كمرحلة أولى .

٤/٢ ترعه السلام

مشروع ترعه السلام فى سيناء والذى بدأ بالفعل حيث عبرت مياه النيل من تحت قناة السويس إلى جهة الشرق لرى الاراضى المستصلحة فى محافظة شمال سيناء وبدأت الزراعة الفعلية لحوالى ٣٤ ألف فدان بسهل الطيبة.

هذه ليست كل المشاريع الكبرى بل أمثلة منها وهى تدل على أن الخروج من الوادى الضيق قد بدأ بالفعل ، والأنشطة أخذت فى الظهور ، سواء زراعية - صناعية وسياحية على خريطة مصر من خلال المشاريع الاستثمارية مع ظهور التجمعات العمرانية الجديدة والخدمات المختلفة والمرافق العامة التى تعمل على تحريك السكان والأنشطة ، وهذا يتطلب تكاتف وتكامل لإنجاح تلك المشاريع وتفاعلها مع أحداث العصر والقرن الجديد.

الجزء الثالث :

الوطن العربى (الإمكانيات والتحديات) ودور مصر الإقليمى فى أفريقيا

١/٣ الإمكانيات للوطن العربى .

أ - روابط العرب :

البلاد العربية هم ٢٢ دولة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربى - نصف تلك الدول فى القارة الأفريقية والباقى فى قارة آسيا ١٠:١٢ .

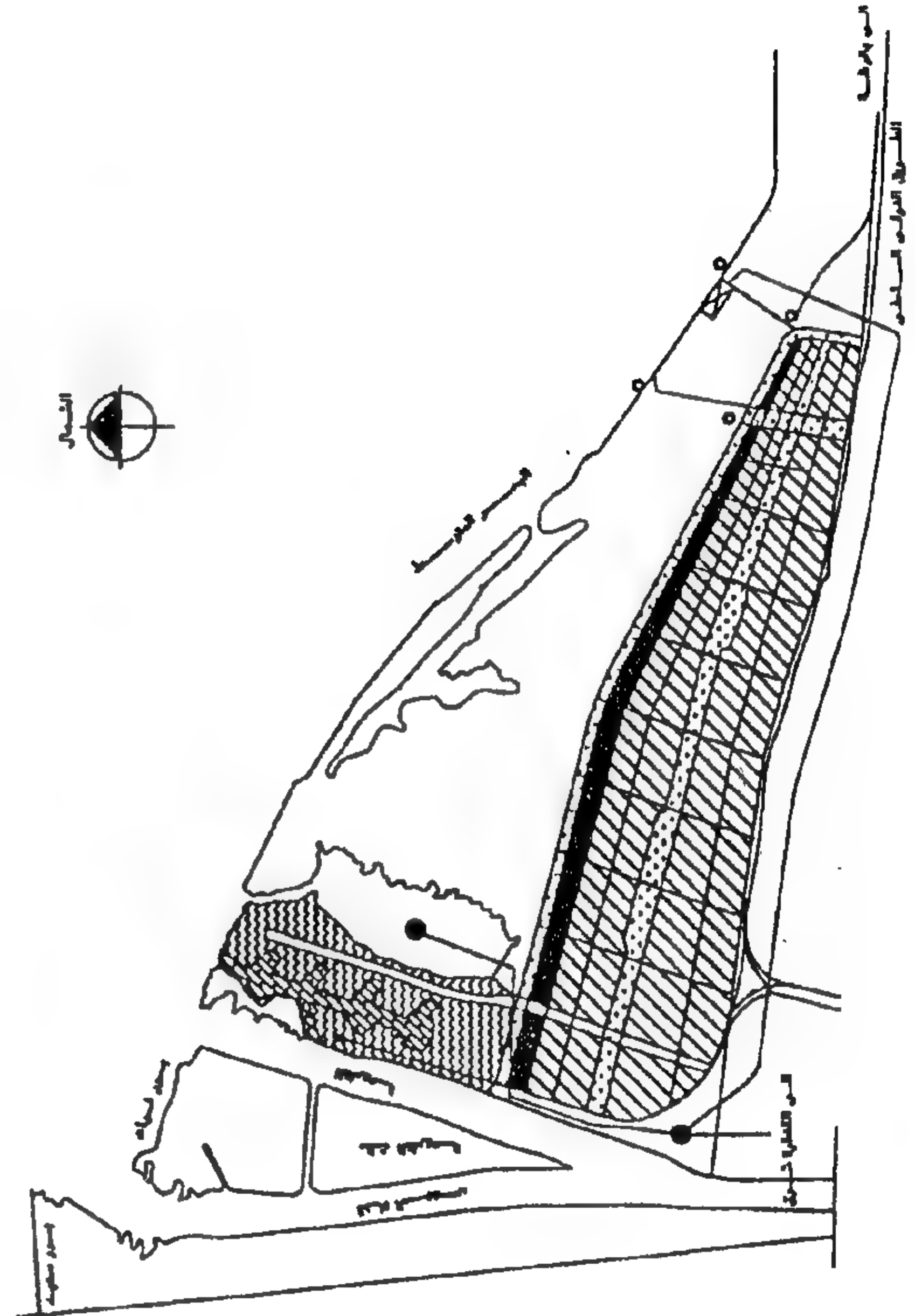
هناك العديد من الإمكانيات المشتركة التى من الممكن أن تساعد على تحقيق وحدتهم ولعل أبرزها^(٦) :

١/١/٣ وحدة الأصل والمنشأ : فكل أمه عادة ما تتحدر من أصل واحد - وإن لم يكن بالضرورة أن يعود كل أفراد الأمة إلى أب وأم واحدة ، والمقصود بهذا المنشأ والأصل هو ما يتوافر فى الأمة العربية .

٢/١/٣ اللغة العربية : اللغة الموحدة من أهم الروابط

عالمية ، والتى تؤثر على تطور المنطقة ونموها فمن الضروري ان تتمتع أنماط التنمية المقترحة للمنطقة والتشكيلات العمرانية بالمرونة الكاملة فى التصميم وإمكانيات النمو حيث تتاح لها أكثر من فرصة فى الاستجابة لما تتعرض له .

٣/٢ منطقه شرق التفريعة : (خريطة ٣)



خريطة ٣ - منطقة شرق التفريعة

تقع منطقه شرق التفريعة بمحافظه بور سعيد وقد قررت الدولة أن يتم تنفيذ المرحلة الأولى لتجهيز ميناء شرق التفريعة بجانب إقامة المناطق الصناعية .. وطبقا للخرائط والإحداثيات تصبح المنطقة الاقتصادية للمشروع جاهزة لتلبية طلبات المجموعات الاستثمارية ، إلى جانب التهيئة لتخصيص الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية الكبرى بكافه احتياجاتها .

المعنوية التي تعمل على تماسك وترابط أبناء الوطن العربي، فهي تعتبر روح الامه وعمودها الفقري ومحور قوميتها وأهم مقوماتها.

٣/١/٣ الدين الإسلامي : إن الوطن العربي يدين بدين واحد وهو الإسلام وهو من أهم الروابط الاجتماعية التي تربط شعوب هذا الوطن بعضهم ببعض .

٤/١/٣ الاتصال الجغرافي والموقع: الوطن العربي هو بقعة جغرافية متصلة ومتراصة لا يوجد أي حائل بين أجزائه المختلفة ، وموقعه يتوسط الشرق الأقصى والغرب ، لذلك سمي الوطن العربي بالشرق الأوسط ، فهو على محور الحركة للمسافرين ، كذا البضائع والاعبار من الشرق للغرب .

٥/١/٣ التاريخ المشترك : تشترك كافة البلاد العربية في تاريخ واحد ، كذلك مرت بظروف سواء سياسية - اقتصادية أو اجتماعية متشابهة عبر مراحل تطورها .

٦/١/٣ العادات والتقاليد والوحدة الثقافية : الصفات والأعمال والعادات غالباً ما تتغير في البلد الواحد ، إلا أنه نتيجة للعوامل السابقة ، لغة ودين موحد له شرائعه وتفسيراته أصبح هناك عادات وتقاليد موروثة ومتقاربة ، وما زالت متواجدة على الرغم من تحضر البلاد وتطورها .

كذلك وحدة التيارات الفكرية والثقافية القائمة في معظم الوطن العربي جعلت هناك وحدة ثقافية عربية موحدة.

وخلاصة ذلك أن هناك روابط وإمكانات قومية تربط الدول العربية غير متواجدة بالدول الأخرى .

ب - ثروات العرب

ثروات بشرية - يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات عام ١٩٩٤ بنحو ٢٤٥ مليون نسمة^(١٢) مقابل ١٣٩ مليون نسمة عام ١٩٧٣ ، ومتوقع أن يصل إلى حوالي ٢٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، والمؤشرات تشير إلى أن مصر وحدها تمثل ربع سكان الوطن العربي .

٣ دول عربية أخرى تفوق في تعدادها ٢٠ مليون نسمة (السودان ٢٩ - المغرب ٢٧ - الجزائر ٢٧) ، أما الدول الأقل من مليون نسمة : قطر ٥٩٣ ألف نسمة - البحرين ٥٨٨ ألف نسمة - جيبوتي ٥٧٠ ألف نسمة ، معدل النمو الطبيعي للسكان من أعلى المعدلات في العالم يقدر بحوالي ٤,٢% سنوياً في المتوسط مقارنة بالدول الصناعية والمتقدمة ٣,٦% في المتوسط ومتوسطات العالم ١,٧% .

ثروات اقتصادية : من حيث إجمالي الناتج المحلي فهناك أربع مجموعات من الدول العربية^(١٣) تتشابه إلى حد كبير في خصائصها وهيكلها الاقتصادية والاجتماعية وأنماط أدائها الاقتصادي .

المجموعة الأولى : السعودية / الإمارات / عمان / قطر / ليبيا / الكويت

إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي ٦٤,٤% من ناتج الدول العربية ، في حين أن تعداد سكانها يمثل ٩,٨% من إجمالي الوطن العربي .

المجموعة الثانية : البحرين / تونس / الجزائر / سوريا / العراق / مصر

الناتج الإجمالي المحلي ٢٩,٦% من إجمالي ناتج الدول العربية ، في حين أن تعداد سكانها يمثل ٥٤,٨% من إجمالي الوطن العربي .

المجموعة الثالثة : الأردن / لبنان / المغرب

الناتج الإجمالي المحلي ٤,٤% من إجمالي ناتج الدول العربية ، في حين أن تعداد سكانها يمثل ١٤,٩% من إجمالي تعداد الوطن العربي .

المجموعة الرابعة : جيبوتي / الصومال / السودان / موريتانيا / اليمن

الناتج الإجمالي المحلي ١,٦% من إجمالي ناتج الدول العربية ، في حين أن تعداد سكانها يمثل ٢٠,٥% من تعداد الوطن العربي .

متوسط دخل الفرد ٢٦٠ دولار / السنة (الصومال) -
١٨٠٠٠ دولار / السنة (الكويت)

ج- عناصر التكامل بالدول العربية

لا يمكن إغفال قوة العناصر التي تضمن نجاح وتفوق وتماسك التكامل العربى - فكما سبق الذكر يتضح أن الاقتصاد العربى يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية ، حيث أن كل هذا لا يتوافر لدولة كبرى مترامية الأطراف ، فهناك الوادى والجبل ، الصحراء والغابات - الساحل والعمق - الأنهار والوديان الخصبة - النفط والمعادن (البترول) - الزراعة بأنواعها ، وهناك قطاع للصناعة نشط ، وفوق كل هذا هناك شعب متجانس يزيد تعداده عن مائتى وتسعون مليون نسمة ويتمتع بمستويات دخول عالية ومتوسطة ، ويتكون معظمه من الشباب الواعى الطموح - هذا بجانب الاحتياطات المالية الضخمة التى تملكها الحكومات والأفراد، أى أن هناك ثروات عربية كبيرة + ارض+موارد. إن فرص التعاون والتكامل الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى والثقافى متواجدة بين الدول العربية أكبر وأصلح من مجالات التنافس بينها ، فالدول العربية تمثل قوة بشرية واقتصادية كبرى .

٢/٣ التحديات التى تواجه الوطن العربى :

هناك تحديات تواجه الدول العربية فى مراحل الانتقال مع غيرها من الدول من القرن الحالى للقرن الحادى والعشرين - فهى تحديات تتبع من مصادر شتى ولها مسببات واضحة منها : تحديات العولمة - انفتاح الأسواق وشراسة الشركات عابرة القارات - تنامي النزعة نحو بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية واشتداد التنافس الاقتصادى والعمرانى والإعلامى - عزلة الكيانات الصغيرة الغير قادرة وغير مؤهلة للمنافسة ، علاوة على الأعمار الصناعية والبث الفضائى الذى أصبح غير ممكن حجبهِ وتحديده .

من التجارب المستفادة للتكامل على المستوى الإقليمى والدولى تجربة الاتحاد الأوروبى وتوحيد العملة ، كذلك تجربة الأسبان ، علاوة على تجارب الدول العربية الممثلة فى دول مجلس التعاون الخليجى - والاتحاد المغربى كذلك دور صناديق الإنماء العربى ، والتى تهدف لتحقيق التنمية والتكامل بين الدول العربية فى صورة كيان عربى ضخم ، والذي يمكن تسميته السوق العربية المشتركة او الوحدة الاقتصادية او مناطق التجارة العربية الحرة وغيرها .

١/٢/٣ تحديات الاقتصاد العربى

هناك تحديات يجب العمل على التغلب عليها وصهرها لتحقيق الكيان الاقتصادى العربى منها^(١٠):

- أنماط النمو المتبعة فى الدول العربية والتى تؤدي إلى سوء توزيع للدخول ، حيث أن طبيعة الرأسمالية بالدول العربية غير منتجة ، ولاتوجه تلك الثروات لتوظيفها واستثمارها فى بناء المصانع والمجتمعات العمرانية الجديدة واستصلاح الاراضى ، وهذا نتاج عدم وجود سياسة استثمارية قادرة على توجيه تلك الثروات العربية من خلال تخطيط سليم .

- تعاني معظم الدول العربية من ضعف القطاعات الإنتاجية وتخلفها وقلة مساهمتها فى الناتج المحلى خاصه فى قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية ، لذلك لم يستوعب القطاع الإنتاجى بالدول العربية فى استخدام خاماته الطبيعية أو حتى نسبة منها . (جدول ٢)

- وتشير الدراسات والإحصائيات التى تمت فى هذا المجال إلى أن مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية فى الناتج المحلى للدول العربية لم تزد عن ٢٧,٦% ، ولم تتجاوز فى قطاع الزراعة والصناعات التحويلية ١٦% .

- نتيجة لتزايد أعداد السكان الذى من المتوقع أن يصل إلى مائتى وتسعون مليون نسمة عام ٢٠٠٠ حدث انكشاف غذائى وهو نتيجة لتزايد الطلب على السلع والمنتجات

جدول ٢- إنتاج الوطن العربي من الخامات المعدنية مقارنا بالإنتاج العالمي (الكمية بالآلاف طن)

١٩٩٣		١٩٩٢		١٩٩١		١٩٩٠		١٩٨٩		السنة
النسبة إلى الإنتاج العالمي	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمي	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمي	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمي	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمي	الكمية	المادة الخام
%٢٦,٥	٣٠٨٣٠	%٢٥,١٩	٣٣٨٣٠	%٢٢,٧٦	٣٢٨٥٠	%٢٤,٦٨	٣٨٣٥٠	%٢٢,٢٢	٣٦١٤٠	الفوسفات
%١,٤٩	١٤٢٧٠	%١,٦٤	١٤٥٥٠	%١,٥٣	١٥٣٨٠	%١,٦٩	١٧٢٣٠	%١,٧٦	١٧٦٩٠	الحديد
%٣,٢٨	٢٠٠	%٢,٥	٢٠٠	%١٧,٣٩	٤٠٠	%٣٢	٨٠٠	%٣٤,٢٩	٩٦٠	الكبريت الخام
%١,٦٣	١٦٠٢	%١,٦٧	١٦٣٢	%٢,٦٧	٢٣٦٧	%٣,٠٥	٢٨١٢	%٣,١٧	٢٩٨٣	الجبس
%٠,٤٢	٧٦٨	%١,١	٢٠٣٥	%١,٤	٢٥٥٠	%١,٤٣	٢٦٠٨	%١,٣١	٢٤٥٨	الملح الصخري
%٠,٣٦	٨٤٥٠	%٠,٣١	٦٨٥٠	%٠,٢٤	٤٩٥٨	%٠,١٨	٣٦٨٦	%٠,١٦	٣٠٥٠	الذهب (كجم)
غ-م	٥٧٠	غ-م	٥٥٠	%٠,٠١	٥٣٠	%٠,٠١	٥٢٨	%٠,٠١	٥٠٤	الفحم

المصدر : تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره ، نوفمبر ١٩٩٥ م

العربية ، وذلك نظرا لرخص العمالة الآسيوية الغير مدربه ولا تتكلم العربية ولها عادات وتقاليده مختلفه .

كل هذه التحديات والمؤشرات إن دلت فتدل على عدم وجود تنسيق وترابط وتكامل بين خطط الدول العربية ، ولا يمكن التغلب على تلك التحديات إلا من خلال تخطيط شامل ومتكامل للدول العربية، حيث أن كافة عناصر التقدم والتنمية متوفرة بها من سكان - أرض - موارد .

٣/٣ الدور الإقليمي لمصر في أفريقيا:

إن موقع مصر الجغرافي ودورها بالنسبة للدول العربية لا يقل أهميه عن دور مصر بالنسبة للدول الأفريقية خاصة الدول المشتركة مع مصر في حوض نهر النيل .

لذلك اتجهت مصر مؤخرا إلى الانطلاق الاقتصادي نحو القارة الأفريقية وفتح أسواق هناك سواء للمنتجات المصرية أو العمالة وإعادة مخططاتها من هذا المنظور .

فقد انضمت مصر الى تجمع الشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا) الذي يضم ١٩ دولة أفريقية، وذلك تمهيدا لإقامة سوق أفريقية شامله . وتجمع دول الكوميسا يعتبر اكبر تجمع إقليمي في القارة الأفريقية، إذ يبلغ عدد سكان دوله ٣٥٠ مليون نسمة (نصف سكان القارة الأفريقية) .

الغذائية والاستهلاكية بمعدلات تفوق معدلات الإنتاج لهذه السلع ، وبذلك تدهورت نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الاستراتيجية الغذائية حيث بلغت للقمح ٣٤% - الأرز ٦٣% - السكر ٣٠% - اللحوم ٦٤% ، وهذا إن دل فيدل على تزايد الاعتماد على الدول الأجنبية ، علما بان مازال هناك بالوطن العربي أراضى صالحه للزراعة والاستصلاح ووفرة السواحل والبحيرات والمسطحات المائية (ثروة سمكية) .

- ليس هناك سياسات وأهداف واضحة لبرامج التصنيع على مستوى الدول العربية ، فنسبة الاكتفاء الذاتي من صناعة الآلات والمعدات لا تتجاوز ١٠% ، حتى صناعة الكساء غير كافيه لتغطية متطلبات الأسواق العربية . إن ضعف التجارة العربية البينية بسبب القصور الهيكلي في بنية الاقتصاديات العربية وتخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير المواد الأولية واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة . كل هذا يعمل على إعاقة تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لغياب التنسيق والتكامل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي .

- استخدام الأيدي العاملة الآسيوية للدول ذات التعداد القليل بدلا من الأيدي العاملة العربية المدربة والتي تتكلم اللغة

أ- هل يقتصر التخطيط القومى والعمرانى على حل المشاكل الداخلية فقط ؟

إن المشاكل الداخلية لمصر على المستوى القومى من زيادة اعداد وكثافات السكان على المساحات المأهولة مع ارتفاع نسب البطالة وازدحام الطرق والمواصلات، كذا التعدي على الأراضى الزراعية ونقص نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي وخلافه....

كل تلك المشاكل يجب ان تحل داخليا وقد بدأت بالفعل الدولة فى رسم الخريطة العمرانية الجديدة والتي سوف تعبر بها القرن الحادى والعشرين من حيث :

اعادة توزيع السكان والانشطه على مساحة ٢٥% من مساحة الدولة بدلا من ٤% كما ذكر من قبل، وذلك من خلال المشاريع الكبرى^(١٢) (توشكى - شرق العوينات - العين السخنة - شرق التفريعة - شمال سيناء) مشاريع نابعة من تخطيط عمرانى يهدف إلى خلق بيئة عمرانية جديدة وتجمعات بها خدمات كافيه لجذب السكان والأنشطة والاستثمارات، وما يتطلبه ذلك من إعداد شبكات للطرق والمطارات الجديدة.

كل هذا لن يتأتى إلا من خلال آليات تخطيط عمرانى على كافة المستويات (قومى - إقليمى - محلى) لكن كيف يمكن أن تتعامل هذه الآليات داخليا دون ربطها بالعالم والدول المحيطة . فكيف يمكن تصدير المنتجات المحلية والأيدي العاملة من الخبرة المصرية للخارج، والاتصال بدول الجوار. كل هذا يؤكد أنه غير ممكن وضع آليات وخطط وحلول دون ربطها وتكاملها مع الظروف العالمية وتحديات العصر . وقد بدأ العمل على تأكيد ذلك بداية بالطريق الساحلى الذى يربط دول البحر الأبيض ببعضها، علاوة على الأهمية لتحقيق التكامل ودول الجوار - هذا يتطلب آليات خاصة للتخطيط والسياسات والاستراتيجيات من كافة الأوجه (الاقتصادية - الاجتماعية - العمرانية - الإعلامية)....

كما انه سيتيح فرص للعمالة المصرية عبر توظيف أعداد من الخريجين الشباب فى المشروعات الزراعية بالدول المتاحة لذلك، خاصة وأن أغلبها لديه موارد المياه والأرض الخصبة الصالحة للزراعة ، علما بأن الصناعة المصرية يمكنها الحصول على المواد الخام بسعر أقل نظرا لأن دول الكوميسا كلها منتجة للمواد الخام - علاوة على تصدير الأيدي العاملة المدربة سواء فى مجالات الزراعة - الصناعة - العمران - السياحة - الإعلام....

فإنه من الأجدر بمصر وهى دوله افريقيه تربطها علاقات تاريخية وسياسية بمعظم الدول الأفريقية أن تتجه لعمق قارة أفريقيا بدلا من الاتجاه للقارات الأخرى فافريقيا تمثل العمق الإستراتيجي لمصر.

الجزء الرابع:

الإمكانيات والاستراتيجيات وبدائل الحلول والنتائج والتوصيات .

١/٤ - الإمكانيات والاستراتيجيات وبدائل الحلول (على مستوى الدول العربية والأفريقية) .
التخطيط عامة هو التفاعل والتكامل بين العناصر الأساسية الثلاثية التالية:

- * الطبيعة والبيئة (المكان)
 - * الإنسان (السكان)
 - * وظائف الإنسان أو المجهود المبذول (الأنشطة)
- ويتم ذلك من خلال شبكات الطرق والاتصالات والأخبار والإعلام.

ومن الإمكانيات الكبيرة لمصر والدول العربية والأفريقية يمكن تحديد السياسات والاستراتيجيات وبدائل الحلول من خلال بعض التساؤلات الآتية:

ب- ما هي أهمية التكامل مع الدول العربية والأفريقية بالذات ؟

إن التكامل والتنسيق والربط بين الدول العربية له أهمية خاصة نظرا للعوامل السابق ذكرها مع العمل على الاستخدام الأمثل للموارد العربية من :

موارد طبيعية /اجتماعية واقتصادية، فهناك دول لديها الموارد الطبيعية وتفتقر للموارد الاجتماعية والاقتصادية - وأخرى لديها الموارد الاقتصادية- وتفتقر للموارد الاجتماعية وهكذا، فمن خلال هذا التكامل كما ذكر من قبل ومن خلال آليات تخطيطية مبنية على أسس علمية سليمة يمكن العمل على تكوين كتل اقتصادية اجتماعية، يعمل على رفع شأن تلك الدول وتحقيق الاكتفاء الذاتي لقدر ما، كذلك تحول كل المدفوعات للدول الأوروبية إلى سوق عربية مشتركة، وبذلك يكون التعامل في رؤوس المال العربية للمشاريع العربية (سواء صناعية - زراعية - عمرانية - سياحية...) (٠٠٠٠)

أما بالنسبة لمصر فهي كدولة عربية تقع بالقارة الأفريقية وظهيرها دول أفريقية تربطها ببعضها أهم عناصر الحياة وهو نهر النيل (المياه)، والتي تعتبر من أهم عناصر القرن الحادي والعشرين للتنمية والتقدم)، وتعتبر الدول الأفريقية التسعة عشر (الكوميسا) سوق بكر للمنتجات والأيدي العاملة المصرية مع تصدير خبره لتلك الدول.

لذلك فإن التكامل مع الدول الأفريقية يؤكد ويقوى ظهير مصر، علاوة على امتصاص للمنتجات والأيدي العاملة والخبرة المصرية وذلك من خلال الآليات الجديدة بفتح أسواق مع تلك الدول وتكتلاتها - هذا لا يعنى تضارب مع تكتلات الدول العربية بل على العكس، فالتكتلات العربية تعمل على زيادة الإنتاج والتصنيع والأسواق الأفريقية تمتص ذلك الإنتاج، وبذلك يكون هناك تكامل وخلق تكتلات تسير التكتلات الأوروبية والأمريكية وتتمشى وآليات وسياسات التخطيط للقرن الحادي والعشرين.

هذا علاوة على تميز الشركات والمكاتب الاستشارية المصرية في مجال العمران. وبذلك يكون قد تم فتح آفاق وأسواق جديدة لها نظرا لخبرة تلك الشركات والمكاتب في مجال العمران حيث انه منذ عام ١٩٧٣ قد تم تنفيذ مشاريع عمرانية كبرى منها فقط أكثر من ٢٠ مدينة جديدة، هذا علاوة على الطرق والكبارى والمصانع والخدمات وخلافه.

ج- كيفية التعامل مع آليات العصر الحديث والتطورات المرتقبة؟

بدأت السياسات والاستراتيجيات المطلوبة من خلال تطبيق آليات تخطيطية جديدة مدروسة مهمة لتطوير المنتجات وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق . فقد أكدت تجارب الدول الآسيوية واليابانية أهمية الاعتماد على تكنولوجيا في بناء كيانهم الصناعي لزيادة القدرة على المنافسة لدول أوروبا وأمريكا . لذلك فالوقت مهم جدا لمصر ليكون لها تكنولوجيا خاصة بها تمكنها من تطوير منتجاتها للمنافسة في الأسواق العالمية، وتدعيم ذلك من خلال التكامل العربى والأفريقى ، ومصر يمكنها تحقيق هذا من خلال آليات تخطيطية تعمل على :

بنية قوية تستند إلى العوامل التى يمكن ان تتوفر بإمكاناتها المحلية ومنافسة العالم مثل مجال الصناعات الخدمية، سواء من خلال قطاع السياحة أو النقل والموانئ والمطارات والاتصالات، وذلك باستغلال موقع مصر الجغرافى بالنسبة للعالم.

كما يمكن تطوير قطاع الثقافة خاصة فى صناعة السينما وبرامج التلفزيون - علاوة على صناعات البرمجة التى من الممكن الاستثمار فيها بالإمكانات البشرية لمصر وهى صناعة لا تحتاج إلى رؤوس أموال، وتستوعب أعدادا كبيرة من العمالة . هذا بالإضافة إلى قطاع العمران وتطوير وتدريب العمالة المصرية والتنمية البشرية والتركيز على تطوير صناعات مواد البناء وطرق التشييد. من خلال تلك التساؤلات يتم استخلاص أن التخطيط عامه والتخطيط

٣/١/٢/٤ التعامل مع آليات التخطيط الحديثة، فقد تحول مفهومه من مجتمع مغلق الى مجتمع مفتوح مما يتطلب تغيير النكر التخطيطي والأنماط المعيشية للمجتمع .

٤/١/٢/٤ العمل على رسم وتحديد تكنولوجيات خاصة بمصر تمكّنها من تطوير منتجاتها لمنافسة الأسواق العالمية كذلك دخول مجال الصناعات الخدمية سواء لقطاع السياحة أو النقل والموانئ والمطارات والاتصالات نظرا لأهمية موقع مصر الجغرافي .

٥/١/٢/٤ العمل على جعل آليات التخطيط لا مركزية القرار والتنفيذ على أن يكون في إطار المخططات العامة للدولة .

٦/١/٢/٤ خلق جيل جديد من المخططين كى يمكنه التعامل والتكامل والتفاعل مع نتائج السياسات الحالية حيث أن صانعى القرار والمخططين لن يروا نتائج مخططاتهم .

٢/٢/٤ آليات التخطيط على المستوى الدولى :

١/٢/٢/٤ العمل على استغلال الروابط والإمكانات القومية التى تربط الدول العربية والغير متواجدة بالدول الأخرى حيث أن الوطن العربى شعب متجانس وفرص التعاون والتكامل سواء الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى والثقافى متواجدة وأصلح من أن تكون مجالات تنافس بينهم، فالدول العربية قوة بشرية اقتصادية كبرى .

٢/٢/٢/٤ محاولة التغلب على التحديات التى تواجه الوطن العربى، وهذا لن يتأتى إلا من خلال آليات تخطيط جديدة شاملة ومتكاملة بين الدول العربية، حيث أن كافة عناصر التقدم والتنمية متوفرة من سكان - ارض - موارد .

٣/٢/٢/٤ التخطيط من خلال آليات للاتجاه لعمق القارة الأفريقية، حيث أن مصر تربطها علاقات تاريخية وسياسية بمعظم دول أفريقيا، فهى تمثل العمق الإستراتيجى لمصر .

٤/٢/٢/٤ وضع آليات التخطيط العمرانى من منظور أوسع

العمرانى خاصة، لا يمكن فصله عن سياسات الدولة وتطورات العصر، فقد ظهرت أهمية التكامل مع الدول العربية ودول الجوار حيث أن الدول لايمكن أن تكون تفاعلاتها بين المكان والسكان والأنشطة داخليا فقط .

وقد ظهرت أيضا مدى أهمية وضع آليات لسياسات واستراتيجيات جديدة لتطوير التكنولوجيا التى تعتبر أحد وسائل التقدم لدخول القرن الحادى والعشرين مع التنمية البشرية، وفتح أسواق خارجية سواء للأيدي العاملة والخبرة أو للمنتجات الصناعية والزراعية المصرية، كذلك وضع آليات لسياسة التخطيط العمرانى من منظور أوسع بحيث يشمل الرؤى المستقبلية لكيفية التعامل مع الدول العربية أو الأفريقية أو الدول الأخرى من خلال مسيرة التكتلات والتطورات العالمية المنتظرة للقرن القادم.

٢/٤ التوصيات :

لدخول القرن الحادى والعشرين بخطى ثابتة يجب العمل على رسم السياسات والاستراتيجيات التخطيطية من خلال آليات جديدة سواء محليا أو دوليا يمكن اتباعها ومبنية على أسس علمية مدعومة بالتخطيط السليم والتقنيات الحديثة للتفاعل و مسيرة لأحداث العصر .

١/٢/٤ آليات التخطيط على المستوى المحلى :

١/١/٢/٤ العمل على تكامل الزيادة البشرية والاستثمارات والإمكانات والطاقات الكامنة لجميع مناطق وأقاليم الجمهورية مع برامج المشاريع العملاقة التى بدأ العمل بها والمقترحة والمتوقعة مع إدماج تلك البرامج والتطورات الحديثة.

٢/١/٢/٤ أهمية التركيز على التخطيط العمرانى وسياساته واستراتيجياته فى إطار التخطيط القومى، فهو رمز التقدم الحضارى للدول، خاصة وأن مصر تعيش عصرها الذهبى مع النهضة العمرانية الحالية .

يشمل الرؤى المستقبلية والتعامل مع الدول العربية
والأفريقية والدول الأخرى في هذا المجال مع مساهمات
التطورات العالمية الحديثة.

من خلال تلك الآليات التخطيطية عامه والتخطيط
العمرائي خاصه، يمكن دخول القرن الحادي والعشرين
لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع المصري.

المراجع

- ١- احمد خالد علام ، "تخطيط المدن " القاهرة ١٩٧٩
- ٢- إسماعيل عبد العزيز عامر، " التخطيط الاقليمي ومدى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة وإمكانية تطبيقه في الدول النامية ، "مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الأول - مجلد ٨ - القاهرة ١٩٧٩
- ٣- إسماعيل عبد العزيز عامر ، "أسباب ومصادر التلوث المرئي وأثره على العمران ، - ندوة التلوث البصري والنواحي الجمالية" - جمعية المهندسين المصرية، القاهرة ١٩٨٨
- ٤- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، "التشريعات المنظمة للعمران"- "الندوة الثانية" - جمعية المهندسين المصرية القاهرة ١٩٨٨
- ٥- حسن فتحي ، "قاهرة المستقبل"، الندوة التاسعة لمنظمة جائزة أغاخان، القاهرة ١٩٩٧.
- ٦- جمال الشلبي، "الوحدة الأوربية الاسقاطات والتمثيل"، - المؤتمر السنوي الثاني - السوق المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، أسبوط، ١٩٩٧
- ٧- جمعية التخطيط ، " مشروع ترعة الوادي الجديد " ، ندوات جمعية التخطيط ٩٧/٩٦ ، القاهرة ١٩٩٧
- ٨- عبد الحليم إبراهيم ، " التحولات في العمارة والعمران " ، الندوة التاسعة لمنظمة جائزة أغاخان ، القاهرة ١٩٩٧
- ٩- لطف الله إمام صالح ، " الإنسان - الاستثمار - التنمية "، مشروع توشكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨
- ١٠- محمد رأفت محمود - محمد إبراهيم منصور ، " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي"، مركز دراسات المستقبل، أسبوط، ١٩٩٨
- ١١- مصطفى الشناوي ، " دراسة تحليلية للعوامل والأسس التصميمية المؤثرة على تلوث المدن المصرية بصريا لتحديد معايير جمالية للتنمية العمرانية"، رسالة ماجستير - قسم التخطيط - جامعة الأزهر - القاهرة ١٩٩٨
- ١٢- مصطفى محمد العبد الله الكفري ، " السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك"، السوق المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، المؤتمر السنوي الثاني ، أسبوط ١٩٩٧
- ١٣- وزارة التخطيط ، " المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي " ، تقرير وزارة التخطيط ، القاهرة ١٩٩٦
- ١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ١٩٩٦

دور الصناعات المغذية والمكملة

فى تنمية المجتمعات العمرانية بالمناطق الهامشية حول مدينة السادات

د. مصطفى محمد الدينارى ، د. عبد الغنى شعبان عبد العظيم

١- مقدمة :

تعتبر المدن الجديدة جزءا من الإستراتيجية القومية فهى تساهم فى حل مشكلة الضغط السكاني على الحيز الأخضر الضيق لوادى النيل ودلتاه ، وذلك بخلق مجتمعات عمرانية داخل الصحراء تعمل على جذب السكان بتوفير فرص العمالة المناسبة .

وقد خططت المدن الجديدة لتستوعب عدد سكانى قدره حوالى ٥ مليون نسمة ، والصناعة من الأنشطة الأساسية لاقتصادها ، وقد ساعد مواقع معظمها على جذب الاستثمارات وزيادة فرص نجاح الصناعة بها وسرعة نموها ، ويحتاج التوسع الصناعى إلى العديد من الصناعات المغذية والمكملة ، والتي من خلالها يمكن توفير العديد من فرص العمل فى تجمعات صناعية صغيرة وتتكامل مع المدينة الأم وعلى مسافات تسمح لها بالنمو والانتشار فى المناطق الهامشية والمتاخمة للمدينة ، مما يساعد فى تحقيق أهداف التنمية الإقليمية والقومية للمدينة .

ويهدف البحث إلى تنمية الظهير الصحراوى للمدن الجديدة وتخصيص مناطق ومساحات لنمو الاستخدام السكنى والأنشطة المختلفة لتحقيق التكامل والاتزان الوظيفى فى هذه المناطق ، مع العمل على ربط هذه التجمعات ببعضها وبالمدينة الجديدة والتجمعات القائمة بشبكة من المواصلات والطرق تحقق تدفقا وانسيابا وسهولة للمرور وتكاملا مع الاستعمالات المختلفة بهذه المناطق .

٢- أهداف تنمية الظهير الصحراوى للمدن الجديدة :

يتيح تنمية الظهير الصحراوى والمناطق الهامشية استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بها ، بما فى ذلك العنصر البشرى ، والذي لم يصل درجة استغلاله إلى الحدود المثلى ، فما زال هناك مجال جيد لزيادة الحجم الفعال لهذه الموارد من خلال القيام بالعديد من الصناعات المغذية للصناعات القائمة والمقترحة بالمدن الجديدة ، لتسهم فى استيعاب المزيد من الطاقات البشرية بالدلتا والوادي ، حيث مازال قطاع الزراعة هو المستوعب الرئيسى للعمالة على الرغم من أن قطاع الصناعة هو المستوعب الرئيسى

للاستثمارات فى المدن الجديدة الصناعية ، لذا يجب العمل على إيجاد الصناعات المغذية والمكملة فى النطاق الهامشى حول المدينة الجديدة لإيجاد التوازن فى توفير فرص العمل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة واستيعاب الفائض فى العمالة الزراعية بقطاع الصناعة .

والبعد المكاني له تأثير واضح عند التخطيط للصناعات المغذية ، وذلك من خلال دراسة الموارد والإمكانيات التى تتحرك الأنشطة تبعاً لها واختيار المواقع لقيام هذه الصناعات المغذية ، بحيث يكون له ميزة القرب من المدينة

- إعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة والتي يمكن لصغار المستثمرين تدبير متطلباتها التمويلية ، مع اتباع إستراتيجية الانتشار الصناعي بطريقة مركزية اعتمادا على البؤر الصناعية الصغيرة وتوطينها بالقرى والتجمعات العمرانية.

- ضمان تحقيق أقصى استخدام ممكن للخدمات المحلية وتعظيم الفائدة منها .

- توجيه المدخرات المحلية من خلال توظيفها في عمليات التصنيع .

٣- النطاق الهامشي لمدينة السادات :

تم ضم مركز السادات حديثا بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٩١ ، إلى محافظة المنوفية ليصبح المركز الإداري التاسع في المحافظة . نظرا للإمكانيات الكبيرة للتنمية في المجالات الزراعية والصناعية داخل حدود هذا المركز والتي تمثل البديل المنطقي لاستيعاب الزيادة السكانية بمحافظة المنوفية ومحافظة الدلتا ، حيث تم استزراع ما يقرب من ٥٠ ألف فدان في هذه المنطقة (استزراع عشوائي) بدون بنية أساسية وموارد مائية تضمن استمرار الاستزراع ومدها بالمياه والموارد البشرية والبنية الأساسية من طرق وكهرباء .

وتبلغ مساحة المركز ٢٠٩ ألف فدان ، ويضم - إداريا - بالإضافة إلى مدينة السادات وحدتين محليتين قرويتين هما (كفر داود - الخطاطبة) في الشريط المتاخم لفرع رشيد غربا ، كما يضم المساحة المحصورة بين الودعتين المحليتين المذكورتين وبين كردون مدينة السادات ، وتشمل الوحدة المحلية (كفر داود) قريتي كفر داود والطرانسة وحوالي ٢٠ عزبة تابعة . بينما تضم الوحدة المحلية (الخطاطبة) قرى الخطاطبة المحطة ، الخطاطبة البلد ، أبر نشابة والأخماس وحوالي ٤٧ تابعا .

ويشتمل مركز السادات على ٧ تجمعات عمرانية ،

والعمران في الدلتا والوادي ، وبالقدر الذي يسمح له بالاستفادة من خدمات المدن القائمة ومرافقها والاستفادة من الظهير الزراعي ، وبالنسبة للقطاع الزراعي في هذه المناطق فإن المطلوب هو تكثيف الاستخدامات عن طريق التوسع الرأسي ، فضلا عن التوسع الأفقي فيما هو متاح طبقا لخطة الأراضي بالمنطقة مع تطوير التركيب المحصولي في اتجاه المزروعات التي تقلل من استهلاك المياه وتوفر الخامات الأولية للصناعات المغذية المراد القيام بها ، مع إيجاد عنصر الربط بين مناطق الاستصلاح والصناعة بما يعنى إيجاد أسواق لمنتجات هذه الأراضي ، فضلا عن تسويق الإنتاج الصناعي ، وسيساعد هذا الربط المكنى بين الزراعة والصناعة على تكوين اتجاه للزراعات غير التقليدية الملائمة للنمط الصناعي من ناحية وعلى تخفيض تكاليف الإنتاج من ناحية أخرى ، نتيجة خفض تكاليف العمالة وتوفير احتياجات المعيشة ، وبذلك يمكن اعتبار المدن الجديدة والتجمعات المقترحة قيامها حولها في مناطق الاستصلاح الزراعي والقائمة على الصناعات المغذية والمكملة لتحقيق الترابط الكامل بين الصناعات ومواقع الإنتاج الزراعي المتاخمة للوادي والدلتا ، هذا فضلا عن قربها من الأسواق والتوزيع بالتجمعات القائمة .

وتتمثل أهم الأهداف في الآتي :

- تنمية مناطق ومساكن جديدة للاستخدام السكني . والأنشطة المختلفة لاستيعاب الزيادة السكانية .

- التركيز على المقومات التي تشكل ميزة نسبية للأقاليم والتنسيق والتكامل بين الأنشطة الصناعية القائمة والمقترحة .

- الربط بين اقتصاديات العرض والطلب عند تحديد حجم الوحدات الإنتاجية .

- تكثيف الجهود في مجال توفير فرص عمل منتجة بإنشاء الصناعات المغذية والمكملة والتي تسمح بامتصاص البطالة ومواجهة الأعداد الجديدة في سوق العمل .

الإنشاءات والعمران ، ويستخدم صخر البازلت فى إنشاء الطرق الأسفلتية .

- والمنطقة تقع فى منطقة غير نشطة زلزاليا ، وأن أقرب منطقة قد تحدث بها هزات أرضية هى منطقة جبل قطرانى بمحافظة الفيوم وتبعد عن منطقة الدراسة بحوالى ٨٠ كيلو متر ، ونظرا لأن منطقة الدراسة تقع بأكملها على صخور طينية ورملية وزلطية ، والتي تمتص الصدمات وتخفف من شدة الهزات الأرضية ، لذلك فإن المنطقة عموما مستقرة من ناحية الزلازل المباشرة .

- توجد مناطق متسعة نسبيا شبيه أفقية على منسوب ٣٠ متر فى المناطق الواقعة إلى الشمال من الطريق الصحراوى القاهرة - الإسكندرية ، لذلك نجد أن مخزات السيول التى تتبع من داخل المنطقة بالقرب من الطريق الصحراوى تنتهى داخل المنطقة ، وذلك فى صورة برك صغيرة معظمها على منسوب ٣٠ متر فوق سطح البحر ، و بالتبعية فإن بعض هذه المناطق قد يتعرض للغمر بمياه الأمطار بعد حدوث عواصف بأعماق كبيرة نسبياً ، لذلك فإنه قد يكون من غير المناسب إنشاء بعض التجمعات السكانية أو المنشآت الهامة فى هذه المناطق .

- بدراسة النموذج الرياضى للخزان الجوفى ومعدلات الاستغلال الحالى من مصادر المياه الجوفية لأغراض الري والشرب بها ، أمكن تحديد كميات المياه الجوفية المتاحة للاستغلال المستقبلى فى أغراض التنمية المتكاملة بمناطق مركز مدينة السادات على النحو التالى:

• مدينة السادات: ٤٧,٦ مليون متر^٣/ سنه

• منطقة كفر داود: ٧١ مليون متر^٣/ سنه

• منطقة طريق الخطاطبه: تعدى السحب الحالى رقم ١٢١ مليون متر^٣/سنه، على الرغم من أن معدلات السحب الآمن بها لا تتجاوز (٢٩ مليون متر^٣/ سنه)

• البريجات: ٧٨ مليون متر^٣/ سنه .

إحداها مدينة السادات وستة تجمعات ريفية أخرى ، بحجم سكاني يبلغ ٩١,٧ ألف نسمة ، حيث يمثل الحجم السكاني للمدينة حوالى ١٤ ألف نسمة (٣% من المتوقع) ، أما التجمعات الريفية الستة فتتراوح أحجامها بين ٦,٨ - ٢٤,٤ ألف نسمة حيث يبلغ سكان الوحدة المحلية لكفر داود ٣١,٢ ألف نسمة والوحدة المحلية الخطاطبة ٤٦,٢ ألف نسمة .

٤- محددات منطقة الدراسة :

تتمثل أهم المحددات المؤثرة فى عملية التنمية الإقليم مدينة السادات فى المحددات التالية :

- موقع مركز مدينة السادات غرب النيل فى محافظة المنوفية بالقطاع الجنوبي الغربى من الدلتا ، وبالقرب من القاهرة ، العاصمة ، يعطى أهمية خاصة للدور الذى يقوم به المركز لمقابلة المتطلبات المتزايدة لسكان محافظة المنوفية ومحافظة الدلتا من الأراضي اللازمة للأنشطة والعمران .

- يتسم المركز بالسماط الطبوغرافية لغرب الدلتا بتدرج السطح بالانخفاض ببطء شديد اتجاه الشمال والشمال الغربى ، وخلوها من التضاريس الحادة والغرد الرملية المتحركة .

- والمنطقة بمجملها غنية بثرواتها الطبيعية من أراضي قابلة للزراعة ومياه جوفية وخامات أولية ، أهمها الزلط والرمال والحجر الجيري والطفل والطين وأملاح الصوديوم ، وتتواجد هذه الخامات بكميات هائلة وصالحة للاستخدام وتتوقف مدة الاستغلال على الكميات المستخدمة وعلى طريقة استخراج هذه الخامات ، وجميع هذه الخامات تكفى لمئات السنين ، والبعض الآخر محدود مثل أملاح الصوديوم فى وادى النطرون ، ويمكن تصنيع الجير والأسمنت والطوب الطفى والطوب الرملى ، وكذلك استخدام الحجر الجيري فى صناعة الحديد والصلب ، أما بالنسبة للزلط والرمل فيستخدم فى

الصخراوية وداخل كردون المدينة ، ويتنوع الاستعمال الزراعى بين الزراعة التقليدية فى الأراضى القديمة حول نهر النيل والرياح البحيرى والناصرى وبيسن الزراعات البستانية فى مناطق الاستصلاح الجديدة ، ومع تزايد الإنتاج الزراعى بالمركز واستكمال تنمية مدينة السادات تظهر الحاجة إلى توفير المسطحات الصناعية اللازمة فى إطار المركز لتلبية احتياجات الصناعة من أنشطة صناعية مغذية ومكملة للصناعات المتواجدة بالمدينة.

والاستعمالات الصناعية تتمثل فى مساحة ٢٤١١ فدان بنسبة ١,٢% من إجمالى مساحة المركز وبنسبة ٢٠,٩% من إجمالى مسطح الكتلة العمرانية الحضرية لمدينة السادات، وتتركز فى معظمها ضمن المنطقة الصناعية المخططة لمدينة السادات باستثناء بعض الصناعات الحرفية القليلة وخاصة فى قرية الخطاطبة وكفر داود .

والاستعمالات العمرانية تتمثل فى الأراضى المحجوزة للتنمية العمرانية ريفية وحضرية بمركز السادات على المدى البعيد حيث تبلغ ٣٦,٧ ألف فدان بنسبة ١٧,٦% من إجمالى مساحة المركز منها ٧٢٣١ فدان للامتداد الحضرى، ٢٩٥٢٥ للامتداد الريفى ، هذا بخلاف العمران الحالى المتمثل فى مساحة ٥٤١٥ فدان بما يوازي ٢,٦% من إجمالى مساحة المركز .

ويتضح أن مساحة المركز تضم مسطحات صحراوية فضاء تبلغ ٦٠١٨٩ فدان بنسبة ٢٨,٧% من إجمالى مساحة المركز ، وهى المساحة التى يجب تخصيصها فى ضوء الاحتياج للمسطحات العمرانية .

٦- المقومات والإمكانات بالنطاق الهامشى لمدينة السادات :

وتبرز مميزات موقع مدينة السادات فى كون المدينة على الهامش الغربى لمنطقة الدلتا ذات الكثافة العالية ومجاورة لمناطق الاستصلاح الجارية بالمنطقة ، كما أن

إمكانات استغلال مصادر المياه الجوفية بمنطقة مركز مدينة السادات

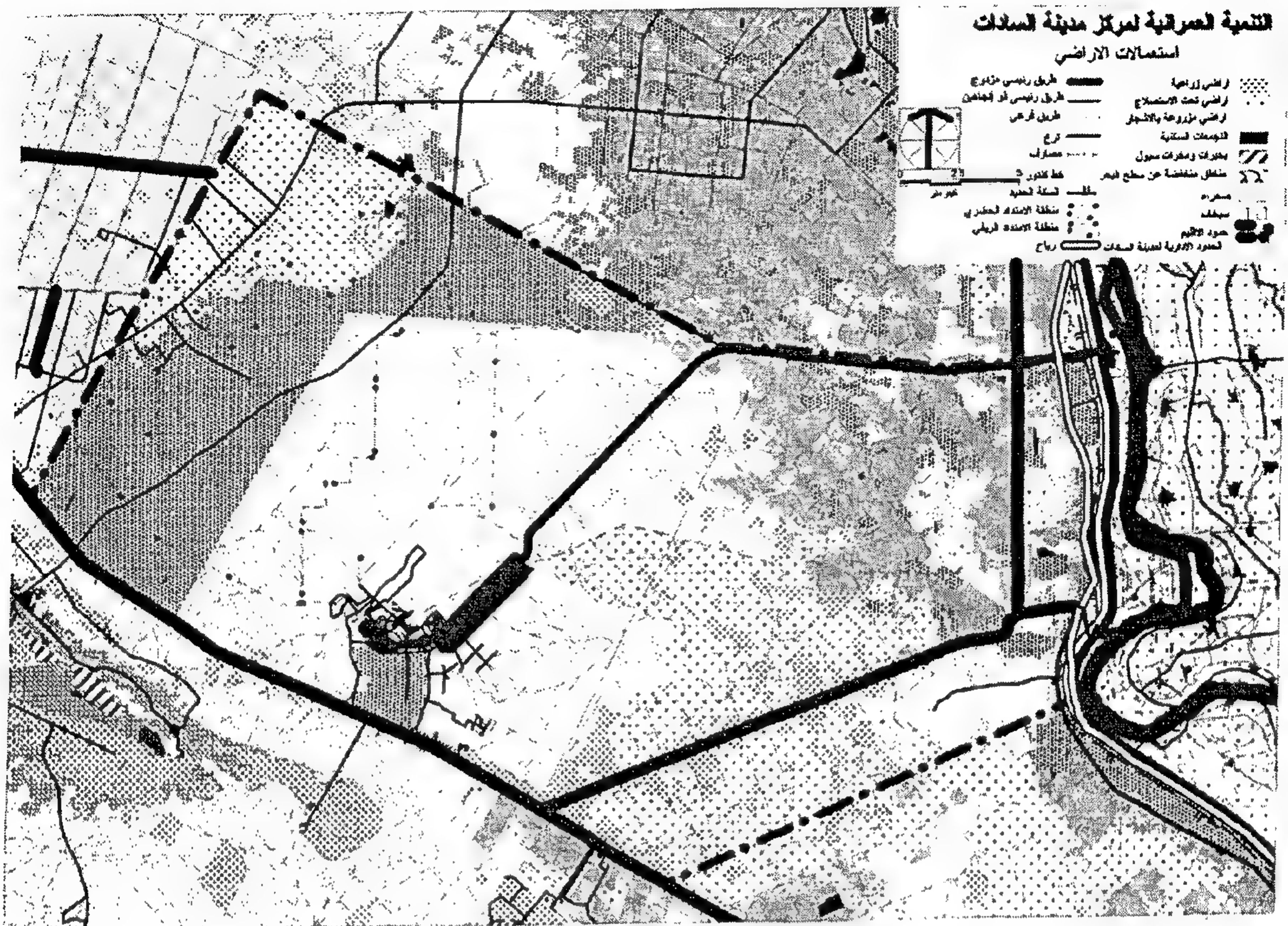
منطقة الاستغلال	معدل السحب من الخزان الجوفى (مليون م ^٣ /سنة)	الهبوط المتوقع فى مستوى المياه الجوفية بعد ٥٠ سنة من الاستغلال (م)	معدل السحب الحالى من الخزان الجوفى (مليون م ^٣ /سنة)	معدل السحب المتاح مستقبلا (مليون م ^٣ /سنة)
مدينة السادات	٧٥	٣٠ - ١٣	٢٧,٤	٤٧,٦
منطقة كفر داود	١٦٥	١٢ - ٦	٩٤	٧١
منطقة طريق الخطاطبة	٢٩	٣٠ - ٢٤	١٢١	-
منطقة البريجات	١٤١	٢٠ - ١٢	٦٣	٧٨

*معدل السحب بمنطقة طريق الخطاطبة يتعدى المعدل المسموح به، خاصة فى حالة رى كل المساحة الموضحة على الخرائط كمساحات تحت الاستصلاح.

- بالنسبة للمناخ ، تقع مدينة السادات فى نطاق النوع المفرط الجفاف ، ويشمل الصحراء الشرقية والجزء الشمالى الشرقى من الصحراء الغربية ، أى أنه أقل دفئا فى الشتاء وأكثر حرارة فى الصيف وأقل قارية من الإقليم الصحراوى وأقل تطرفا فى ظروفه المناخية، والمدى الحرارى ، له يدور حول ١٥ درجة مئوية وأمطاره قليلة نسبيا ، والرطوبة النسبية أقل من معدلاتها على السواحل الشمالية .

٥- استعمالات الأراضى الحالية حول مدينة السادات :

تمثل الاستعمالات الزراعية المرتبة الأولى فى الاستخدامات حيث تصل مساحتها إلى ١٠١,٨ ألف فدان بنسبة ٤٨,٧% من إجمالى المساحة البالغة ٢٠٩ ألف فدان، ومن المتوقع أن تزيد المساحة الزراعية نظرا لتزايد اتجاهات استصلاح الأراضى فى بعض المناطق



هذا الموقع لا يقع تحت تأثير مدينة القاهرة أو الإسكندرية ، فضلا عن قربه من الأسواق المحلية بالدلتا وموانئ الاستيراد والتصدير بالإسكندرية .

السادات بما يؤمن سحب كمية من هذه الآبار تكفى لرى هذه الأراضي شريطة استخدام طرق الرى الحديثة كالرش والتقطيط عند زراعتها بالمحاصيل الاقتصادية .

هذا ويتوافر فى النطاق الهامشى العديد من المحاصيل والخضر والفاكهة ، والعديد من المنتجات النباتية من الطماطم والبطاطس والفول السودانى والفول البلدى والسمسم والذرة وعباد الشمس وبنجر السكر ، والتي يقوم عليها الصناعات الغذائية (معاصر وتعليب وتغليف وفرز ومربيات وشربات ٠٠٠ الخ) ، ثم صناعات القطن والكتان يمكن أن يقام عليها صناعات الحلج والغزل والنسيج والملابس إلى غير ذلك من الصناعات المغذية والمكملة ، وهناك أيضا منتجات الحدائق والنباتات الطبية والحبوب العطرية التي يمكن أن يقام عليها الصناعات الكيماوية متمثلة فى العطور والأدوية

وإلى جانب الأراضي الزراعية الخصبة بالمحافظات المجاورة فى المنوفية والبحيرة والغربية ، تقع المدينة ضمن مناطق الاستصلاح على مياه النيل التي تصل إلى مناطق جنوب التحرير وامتداد البستان من خلال الرياح الناصري وترعة النصر ، ثم ترعة البستان وتفرعاتها ، إلى جانب المياه الجوفية المتجددة والتي يمكن استخراجها من آبار المياه الجوفية بدرجة جودة عالية فى معظم المناطق .

وتوضح الدراسات الهيدرولوجية توفر كميات جيدة من المياه الجوفية المجددة التي ترشح من الرياحات والترع غير المبطنة ، علاوة على فرع رشيد والتي تغذى الخزان الجوفى الذى يمتد تحت معظم المناطق المحيطة بمدينة

٧- المخطط العام للمدينة :

تقع مدينة السادات عند الكيلو ٩٥ بطريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى وهو مجتمع للتنمية الإقليمية للتخفيف من الضغوط الواقعة على العمران الحالى فى الوادى والدلتا وعن كاهل المدن الكبرى ، وتم تخطيطها على اعتبار أنها مدينة صناعية مستقلة ومركز إقليمي للخدمات ، وكذلك ما قد تولده من تنمية إقليمية يهدف إلى غزو المناطق غير المأهولة من البلاد وخاصة فى المنطقة المحصورة بين الرياح الناصرى والمدينة لاستغلال مواردها الطبيعية بالصورة المناسبة .

والمدينة مخطط لها أن تكون أحد مراكز الجذب الصناعية الكبرى فى مصر ، ويمكن أن يقوم عليها العديد من التجمعات الصناعية الصغرى المغذية للصناعة بها .

هذا وتبلغ مساحة المدينة ٤٨ كم ٢ ، وتستوعب نصف مليون نسمة خلال ٢٥ سنة من نشأة المدينة ، إلا أن هذا لم يتحقق منه سوى ٥ % من التعداد ، كما أنه مخطط لها أن تستوعب مليون نسمة مستقبلا ، هذا بالإضافة إلى المناطق القابلة للاستصلاح داخل الكردون والممكن زراعتها حول المدينة ، والمخطط لها أن تستوعب مليون نسمة من السكان الريفيين ، وعلى الرغم من استزراع العديد من الأراضي الزراعية حول المدينة إلا أنه استزرع بدون سكان ، هذا وتقدر فرص العمل المتاحة بالمدينة طبقا للمخطط العام فى نهاية الفترة التخطيطية (٢٥ عاما) ١٦٥ ألف فرصة عمل تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة على أن تستوعب الصناعة ٣٦,٤ % من فرص العمل والخدمات ١٥ % والتشييد والبناء ١٢ % والخدمات الغير أساسية ٣٧ % .

هذا وتنقسم الصناعات المقترحة بالمدينة إلى الأنواع التالية:

الصناعات الغذائية والكيمياوية والهندسية والكهربائية ومواد البناء ، والتعدينية والنسيجية والمعدنية والصناعات

الورقية والخشبية والميكانيكية والبلاستيكية .

- المنطقة الصناعية بمدينة السادات

تشغل المنطقة الصناعية بالمدينة حوالى ١٠,١٣ كم ٢ بنسبة ٢٠,٩٢ % من إجمالى الكتلة العمرانية المخصصة لمدينة السادات ، ويبلغ مساحات قطع الأراضي الصناعية المجهزة بالمرافق حوالى ٥,٦٣٨ مليون م ٢ تشتمل على عدد ٢٦٥ مصنع بالمدينة حتى عام ١٩٩٦ برأس مال مستثمر ٧,٢ مليار جنيه تعطى إنتاج قدره ٤,٠٢ مليار جنيه ويعمل بها ٣٠,٧ ألف عامل ، وتتمثل المصانع المنتجة حتى عام ١٩٩٦ م فى ١٣١ مصنعا ويعمل بها ١٨,١ ألف عامل ، بينما باقى المصانع فتحت الإنشاء (١٣٤ مصنع) وتوفر فرص عمل قدرها ١٢,٦٢ ألف عامل .

الوضع الراهن للمناطق الصناعية بالمدينة

* المنطقة الأولى : المنطقة بها ٧٥ مشروعا على مساحة ٢٣٥ فدان وتمثل هذه المشروعات ٢٨,٢ % من إجمالى مساحة المشروعات الصناعية بالمدينة وتستوعب حوالى ١٣,٩ ألف عامل بما يمثل ٢٦,١ % من إجمالى العمالة ، وتعمل معظمها فى مجال صناعات مواد البناء بنسبة ٣٣,٧ % ، والصناعات الكيماوية بنسبة ١٥,٩ % تليها الصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة ١٢ % ، ثم الصناعات البلاستيكية يليها صناعة الغزل والنسيج ، ثم الصناعات الغذائية وتمثل مجتمعة ٢٩,٤ % من إجمالى حجم المشروعات الصناعية ، ثم تأتى الصناعة الخشبية والورقية والتغليف .

* المنطقة الصناعية الثانية : المنطقة بها ٧٥ مشروعا

على مساحة ١٤٢ فدان بنسبة ١٧,٢ % من إجمالى مساحة المشروعات الصناعية بالمدينة ويعمل بها حوالى ٣,٥ ألف عامل بنسبة ٢٢,٩ % من إجمالى العمالة ، وتتمثل هذه الصناعات فى الصناعة المعدنية والميكانيكية بنسبة ١٩,٨ % وصناعة الغزل والنسيج بنسبة ١٨,١ % والصناعات الغذائية

ثم الصناعات البلاستيكية يليها المشروعات الكيماوية ثم صناعة مواد البناء والمشروعات ، ويلى ذلك المشروعات الخشبية وصناعة الغزل والنسيج .

- الأنشطة الصناعية المقترح توطئتها بمنطقة الدراسة :
فى ضوء ما تقدم من حصر للصناعات القائمة والطلبات المقدمة من قبل المستثمرين لتخصيص أراضي لهم ، ولازال هناك رغبة كبيرة لدى مستثمرين وحرفيين آخرين فى حجز مسطحات صناعية إذا توافرت الأراضي المزودة بالمرافق لإقامة مشروعاتهم عليها ، وبناء على الاستبيان الذى تم على الصناعات القائمة وحاجتها إلى الصناعات المغذية والمكملة وحاجتها من فرص العمل والمياه والكهرباء .

٨- الصناعات المغذية والمكملة :

بعد استكمال المنطقة الصناعية بمدينة السادات وتحقيقها لرغبات واحتياجات المستثمرين فإن هذه الصناعات تتطلب العديد من الصناعات المغذية والمكملة فى جميع الأنواع سواء الصناعات الغذائية ، الخشبية ، البلاستيكية ، الورقية ، الغزل والنسيج ، الكهربائية ، المعدنية ، الميكانيكية ، الهندسية ، مواد البناء والكيماويات ، الصناعات الأخرى ، ويتطلب إنشاء مراكز صناعية بمواقع جديدة خارج الزمام بالأراضي الجديدة بعد ربطها بشبكة من الطرق وخط للسكة الحديد والذى من المقترح أن يربط بين محافظة البحيرة والمنوفية والجيزة ومحافظة القاهرة ووادى النطرون وبووج العرب والعلمين على الساحل الشمالى .

ومن المشروعات التى يمكن القيام بها بالمنطقة المشروعات المغذية لقطاع النسيج والملابس الجاهزة ، حيث أن إنتاج البلاد سواء فى القطاع الخاص أو القطاع الاستثمارى أو القطاع العام من الملابس الجاهزة سيظل قاصرا عن الوفاء لسد احتياجات البلاد لفترة ، ويستكمل هذا النقص بالاستيراد ، وإقامة مصانع للملابس الجاهزة

بنسبة ١٥% ثم صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية بنسبة ١٤,٢% ، ١٤,١% على الترتيب ، ثم الصناعات الورقية يليها الصناعات الكهربائية والهندسية وأخيرا تأتي الصناعات البلاستيكية والخشبية .

* المنطقة الصناعية الثالثة : تحوى ٤٤ مشروعات وتشغل مساحة ٨٤ فدانا بنسبة ١٠,٢% من إجمالى مساحة المشروعات بالمدينة وتستوعب حوالى ٢,٧ ألف عامل بنسبة ١٧,٨% من إجمالى العمالة بالمشروعات الصناعية ، وتمثل الصناعة المعدنية والميكانيكية ٥١,٦% والصناعات الغذائية بنسبة ١٨,٥% والكيماوية بنسبة ١٥,٩% ثم مواد البناء ثم الكهربائية والهندسية والغزل والنسيج والخشبية .

* المنطقة الصناعية الرابعة: تحوى المنطقة ٧٢ مشروع على مسطح ٣٦٦ فدان بنسبة ٤٤,٣% من إجمالى مساحة المشروعات الصناعية ويعمل بها حوالى ٥ آلاف عامل بما يمثل ٣٣,٢% من إجمالى العمالة الصناعية بالمدينة ، هذا وتحثل الصناعة المعدنية والميكانيكية ٦٠,٦% من المشروعات ، ثم الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج ، يليها مواد البناء والصناعات الكهربائية والهندسية ثم الصناعات البلاستيكية والخشبية .

الأنشطة الصناعية المقترحة بالمدينة :

- الأنشطة الصناعية المقترح توطئتها بمنطقة الامتداد الصناعى من واقع طلبات المستثمرين

بالرغم من نفاذ جميع الأراضي المخصصة للصناعة بالمناطق الصناعية الأربع ، إضافة إلى منطقة الصناعات الثقيلة ، إلا أن هناك طلبات من المستثمرين تمثلت فى ٩٨ مشروعا صناعيا ، وتحليل هذه الطلبات يتبين أن أكثر الصناعات طلبا هى الصناعات المعدنية والميكانيكية حيث تمثل ١١,٢% يليها الصناعات الغذائية بنسبة ٧,٢% ثم المشروعات الكهربائية والهندسية والمشروعات الورقية ، ونسب كل منها ٦,١% من إجمالى المشروعات المطلوبة ،

حوالي ٧٠ ألف فدان في هذه المنطقة ، وأهم إنتاجها هو الخضر و الفاكهه والمحاصيل الزيتية و الحبوب ، ونظرا للتقلبات الموسمية في هذه المحاصيل الخاصة بالأسعار والتسويق ، فإن محور التصنيع يعتبر محورا أساسيا ومكونا رئيسيا للنهوض بهذا القطاع حتى يمكن تحقيق عامل الاستقرار والحصول على فائض القيمة الأعلى والمرتفع في هذه الصناعة كما يمكن زيادة حجم التصدير في مجال الصناعات الغذائية ، وبذلك فإن مدينة السادات والمنطقة الهامشية الملحقة بها تحتاج إلى عنقود الصناعات الغذائية كصناعات صغيرة تتمثل في ٥ صناعات المساحة لكل صناعة من ١٠٠ ، ٣٠٠ م^٢ والعمالة بين ٥ : ١٥ عامل لكل صناعة والاستثمارات بين ٣٠ : ١٥٠ ألف جنيه.

وبالنسبة إلى صناعة البناء و التشييد فيعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات ، حيث من المنتظر أن تصل مدينة السادات إلى نصف مليون نسمة كما هو مخطط، إضافة إلى ما هو خارج مدينة السادات ، حيث أن مصر تمثل سوقا كبيرا وكامنا لهذه المنتجات ، وذلك لخدمة طلب عظيم على المباني التجارية والسكنية والمباني العامة والتشييد ، ويمكن أن تقوم مدينة السادات بدور كبير في خدمة برامج التشييد الكبيرة المخططة في الصحراء الغربية - الإسكندرية و القاهرة الكبرى ، وهذه الصناعة تحتاج إلى العديد من الصناعات المغذية والمكملة التي يمكن القيام بها حول مدينة السادات ومنها :

- صناعة الخزف والصيني والسيراميك ، حيث تتوفر الخامات لهذه الصناعة والتي تتم عن طريق دواليب يدوية أو عن طريق مواتير صغيرة لعمل السيراميك و الخزف والصيني التي يمكن تسويقها خارج البيئة، وداخل المحافظة أو تصديرها للخارج.

- صناعة الزجاج حيث تتوفر الرمال البيضاء بكميات كبيرة ، والتي تعتمد عليها صناعة الزجاج ، والتي تقلل

والملابس الداخلية يواكب إنتاج مستلزمات مغذية مثل السوست و الأزرار والجوارب وغيرها ، والمشاريع المقترحة يمكن تكرارها مع التخصص من ناحية نوعية الإنتاج ، وبذلك فصناعة الغزل و النسيج عليها طلب متنامي والمطلوب إشباعه حاليا ، ومن الواضح أن تكون مدينة السادات مركزا هاما في صناعة الغزل والنسيج وبذلك تحتاج إلى العديد من الصناعات المغذية والمكملة .

كما تعد الصناعة اليدوية لإنتاج السجاد والكليم والمفروشات ، والتي تلقى رغبة شديدة في الأسواق الخارجية ، والتي لا تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة حيث تعتمد على أنوال يدوية .

وتتوفر خامات السوق بشكل وفير عن طريق جز الصوف من الأغنام و الماعز و الجمال ، وتمتاز منتجات تلك الحرف بما يجعلها منتجات ترقى إلى المستوى من الجودة المطلوبة للأسواق الخارجية ، إذا ما تم استخدام الأساليب والأذواق العلمية الحديثة وذلك لأصالتها.

بالنسبة لصناعة المنتجات الزراعية حيث يتوفر محصول الزيتون والتي تجود زراعته في تلك الأماكن ، فمن الممكن عمل مجموعة من المعاصر والتي لا تتطلب أموالا كبيرة أو تكنولوجيا متقدمة، وأيضا يتوفر محصول التين والكمثرى، إلا أن مصانع هذا النوع من الإنتاج تحتاج إلى تكلفة استثمارية أعلى من سابقتها ، ولكن المردود الاقتصادي لها أعلى بكثير، وبالنسبة لصناعة طحن الغلال حيث تتوفر زراعة القمح والشعير والتي تعتمد على مياه الترعة والأمطار في زراعتها وكذلك الآبار المتوافرة بالمنطقة ، فمن الممكن أيضا أن تنشئ بعض المطحن ذات الإمكانيات التكنولوجية البسيطة ، والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، بل و تستوعب أعدادا من العمالة من المكان نفسه ، وتوفر للمنطقة ما تحتاج إليه من البيئة المحلية.

وبالنسبة إلى الصناعات الغذائية فمن المتوقع زراعة

من الاعتماد على فكرة استغلال الزجاج الكسر كمادة خام.

- صناعة الطوب الطفلى فهناك اهتمام فى توفيره بإنتاج بدائل للطوب الأحمر ، و الذى يتسبب فى تدهور الصفات الطبيعية للتربة الزراعية ، والطفلة متوفرة بكميات كبيرة فى البيئة المحلية ، وهى أكثر ملائمة للظروف الجوية والبيئة ، وهذه الصناعات تتمثل فى عدد ٨ مصانع مساحة كل منها ١٧٠م^٢ ، والعمالة اللازمة لكل منها بين ١٥ ، ٢٠ عاملا والاستثمارات بين ٣٠ ، ٣٦ ألف جنيه .

وبالنسبة إلى صناعة مستلزمات الزراعة فإن مصر مقدمة على إعداد خريطة التنمية بها ، وزراعة أكثر من ٢,٥ مليون فدان أراضي جديدة فى الصحراء الغربية و الصحراء الشرقية و سيناء ، كما انه من المتوقع تطوير نظم الري فى الأراضي القديمة و التى تحتاج إلى مستلزمات الري بالرش والري بالتنقيط، وهذا يتطلب كميات كبيرة من المواسير و الخرطوم ونظم التحكم فى المياه والتسميد ونظم الري الحديث والميكنة ، وخلافه ، كما يتطلب ذلك تكثيف استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات فى المرحلة المقبلة ، حتى يمكن زيادة الإنتاج والإنتاجية فى القطاع الزراعى وذلك لسد احتياجات الزيادة السكانية التى تقدر بحوالى ٢٥ مليون نسمة فى النـ ٢٠ سنة القادمة.

ومدينة السادات والمنطقة الهامشية الملحقة بمركز السادات يمكن ان تضطلع بجزء كبير من الصناعات المغذية والمكملة لهذه المعدات المطلوبة.

ومن الصناعات المغذية والمكملة مايلى :

- صناعة البلاستيك : من الصناعات المغذية والمكملة القائمة على خام البلاستيك وتضم ١٢ صناعة تحتاج كل منها إلى مساحة تتراوح ما بين ١٢٠م^٢ ، إلا أن أكثر من ٩٠% من الصناعات مساحتها تصل ٢٢٠م^٢ ، بينما تتراوح العمالة اللازمة لكل مصنع ما بين ٥ : ٢٤ عاملا ، كما أن الاستثمارات اللازمة لكل مصنع بين ٣٠ ألف

جنيه و ١٣٠ ألف جنيه .

- صناعة معدات السيارات : تتمثل الصناعة المغذية والمكملة لصناعة معدات السيارات ١٣ نوعية صناعة تمثل الصيانة منها ٥٠% بينما النسبة الباقية عبارة عن صناعة مكملة ، هذا وتتراوح المساحة اللازمة لكل صناعة ما بين ١٢٠ : ٨٠٠ م^٢ ، إلا أن أكثر من ٨٥% من الصناعات لا تتعدى مساحتها ٢٠٠م^٢ ، والعمالة اللازمة لهذه الصناعات تتراوح بين ١٠ ، ٣٠ عاملا ، والاستثمارات تتراوح بين ١٥ ألف إلى مليون جنيه ، إلا أن أكثر من ٨٠% من الصناعات لا تتعدى استثماراتها ١٠٠ ألف جنيه .

- الصناعات الكهربائية : الصناعات الكهربائية المغذية والمكملة للصناعات الكهربائية تتمثل فى ١٧ نوعية تحتاج كل صناعة منها ما بين ١٠٠ ، ٢٥٠٠ م^٢ و عمالة ما بين ١٠ : ٢٠ عاملا ، واستثمارات ما بين ١٢ ، ٣٥٠ ألف.

- الصناعات الجلدية : تتمثل الصناعات المغذية والمكملة للصناعات الجلدية فى ٢٠ نوعية خاصة، تحتاج كل منها إلى مساحة بين ١٠٠ : ٦٠٠ م^٢ والعمالة بين ٥ : ٥٠ عاملا والاستثمارات من ٥٠ : ٧٥٠ ألف جنيه.

- الصناعات الورقية وأدوات مكتبية : من الصناعات المغذية والمكملة للصناعات الورقية عبارة عن ١٠ مصانع تتراوح مساحة كل مصنع بين ١٥٠ : ١٢٠٠م^٢ والعمالة بين ٤ : ٢٠ عاملا ، والاستثمارات بين ١٥ : ٢٤٥ ألف .

- صناعة الملابس : تتمثل صناعة الملابس فى ٦ صناعات مساحة كل منها من ١٠٠ : ٣٥٠ م^٢ وعمالقتها من ٢٠ ، ٣٥ عاملا ، والاستثمارات ٦٠ ، ٥٠٠ ألف جنيه .

- الصناعة الخشبية : تتمثل فى صناعتين مساحة كل منها من ١٢٠ : ٣٥٠ م^٢ والعمالة بين ٥ : ١٢ والاستثمارات

وبالبلغ عددهم حوالى ٩٥ ألف نسمة طبقاً للإحصاءات الأولية لعام ١٩٩٦ .

وتنشأ به المشاكل التخطيطية المشابهة إلى حد كبير مع مشاكل العمران فى الدلتا حيث الاختلال الواضح بين السكان والموارد (الأرضية والاقتصادية والخدمات) ، وبين السكان والمكان من الكثافة السكانية المرتفعة مع محدودية الأراضي المتاحة للتنمية العمرانية بصفة عامة ، وقد تسبب فى تفشى البطالة والامية وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة ، وتراجع معدلات الخدمات والمرافق العامة بالإضافة إلى استنزاف الأراضي الزراعية فى النمو العشوائى وتدهور البيئة بصفة عامة .

ونرى فى سياسات التنمية والتطوير لهذا الجزء من مركز السادات أنه يجب أن تتوافق مع هذه الخصائص وهذه المشكلات وذلك من خلال مايلى :

- التنمية الرأسية للأراضي الزراعية للارتفاع بإنتاجيتها .
- تطوير الأنشطة الحرفية للصناعات الصغيرة لفتح مجالات جديدة لتوفير فرص العمل .
- تحسين معدلات الخدمات العامة (التعليمية ، الصحية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الترفيهية والأمنية ٠٠٠) .
- إمداد التجمعات العمرانية بشبكات الصرف الصحى مع تحسين الشبكات الحالية من مياه للشرب والطاقة والاتصالات .
- تهيئة البنية العمرانية لتناسب الاستيعاب السكانى والأنشطة ، من خلال الارتقاء بالكتلة العمرانية القائمة فى مجالات النمو العمرانى ، استخدامات أراضي الكثافة السكانية ، والخدمات وشبكات الطرق .

ثانيا : النطاق الأوسط (الأراضي المستصلحة وضع اليد)

وتتمثل فى المنطقة المحصورة بين الأراضي الزراعية القديمة فى الشرق وبين حدود كردون مدينة السادات غربا ،

بين ٤٥ : ٥٥ ألف جنيه .

- الصناعات الدوائية : تتمثل فى صناعيتين مساحة كل منها بين ١٠٠ : ٢٠٠ م^٢ ، والعمالة بين ٨ : ١٠ عمال ، والاستثمارات بين ٣٠ : ٥٠ ألف جنيه .

- صناعات أخرى : تتمثل فى ١٠ صناعات ، المساحة لكل منها بين ١٥٠ ، ٢٠٠ م^٢ والعمالة بين ١٠ ، ٥٠ عاملا ، والاستثمارات بين ٢٥ ألف جنيه : مليون جنيه .

بالإضافة إلى ما سبق فنظرا لعدم توفر عدد كاف من أنواع مراكز الصيانة و التشغيل بالمنطقة فمن الضرورى تبنى فكرة نشر ذلك النوع من أنواع مراكز الصيانة بالمنطقة. وتلك المراكز تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة الفنية المتوسطة والعمالة العادية ، التى تستطيع المساهمة فى ذلك النشاط الهام .

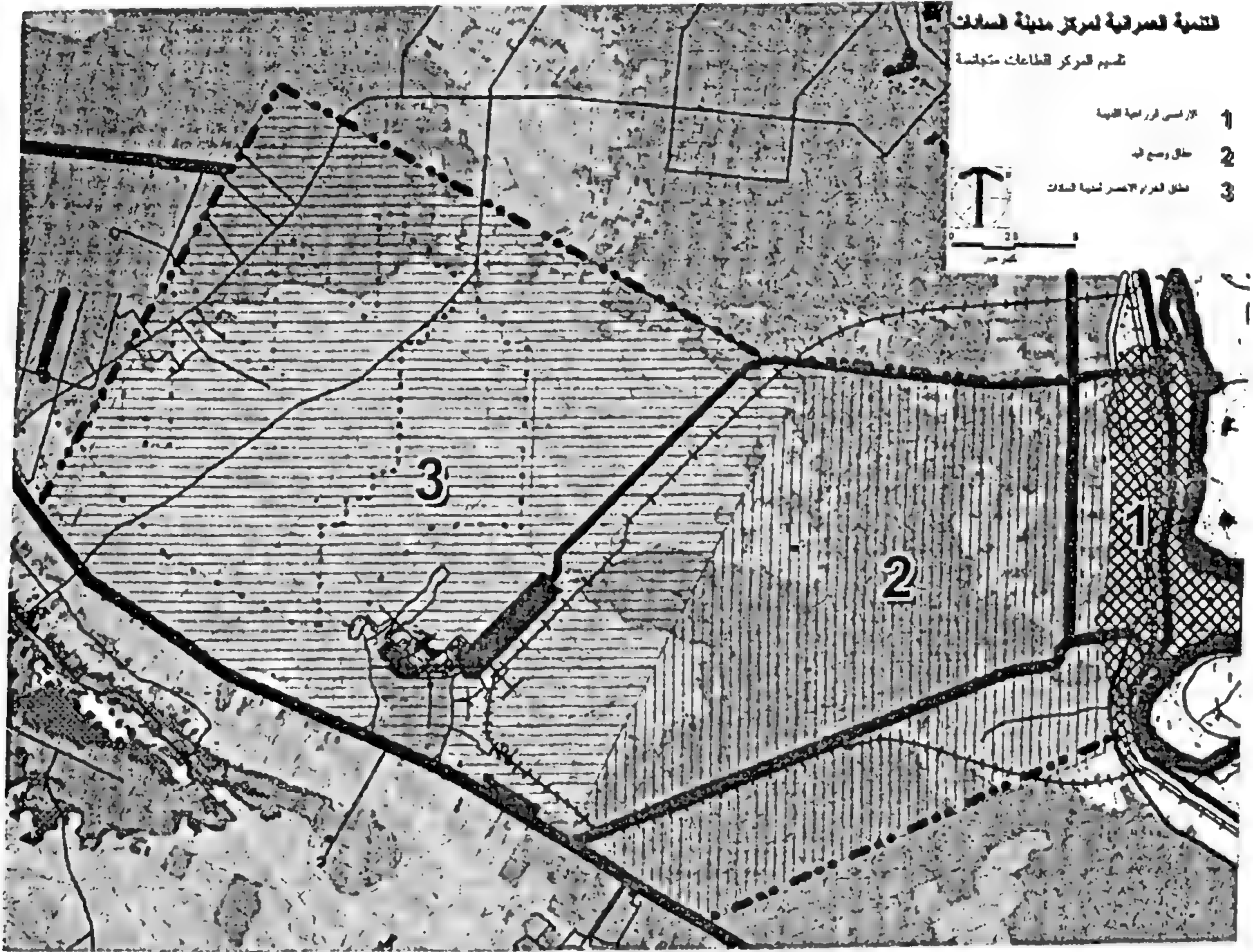
٩- استراتيجية التنمية العمرانية المقترحة للنطاق الهامشى :

- قطاعات التنمية بمنطقة الدراسة

(يتضح من الدراسة أن مركز السادات ينقسم إلى ثلاثة نطاقات تنمية متجانسة)

أولاً : النطاق الزراعى القديم ويضم كافة الأراضي الزراعية القديمة المعتمدة فى الزراعة على المياه السطحية ويمتد هذا النطاق من فرع رشيد شرقا وحتى الرياح الناصرى غربا وبالحدود الإدارية لمركز السادات شمالا وجنوبا . وتبلغ مساحة هذا النطاق ٢٠٨,٧ كم^٢ ، وهذه المساحة تمثل ٢٣% من إجمالى مساحة مركز السادات .

ويضم هذا النطاق ستة تجمعات ريفية وعدد ٦٧ عزبة تابعة ، وتمثل الزراعة النشاط الرئيسى للسكان فى هذا النطاق فى حين تظهر الأنشطة الحرفية والخدمية كأنشطة ثانوية ، ويتركز فى هذا النطاق معظم سكان مركز السادات حوالى ٧٥ ألف نسمة من إجمالى سكان مركز السادات



وطبقا لذلك فإن هذا النطاق تواجهه بعض المشكلات الأساسية في عملية التنمية يتضح أهمها فيما يلي :

- يفتقد هذا النطاق إلى بنية عمرانية (تجمعات عمرانية) تمثل مراكز توطين السكان والأنشطة المكملية للنشاط الزراعي والصناعي بمدينة السادات .
- تفتقد إلى الخدمات الأساسية (وخاصة الصحية والأمنية) للعمالة التي تزاوّل النشاط الزراعي في المنطقة .

- غياب مفهوم التوازن في استغلال المياه الجوفية في عملية الزراعة حيث يتم استنزاف هذه المياه بأسلوب غير علمي مما يهدد الموارد الأرضية على المدى المتوسط والبعيد .

- العزلة التي يتعرض لها هذا الجزء لعدم وجود شبكة واضحة وجيدة من الطرق لتلبية متطلبات النقل المتوقعة

وتقدر مساحة هذا الجزء بحوالى ١٧٩,٨ كم^٢ (٤٢,٨ ألف فدان) وهو ما يمثل حوالى ٢٠,٤% من مساحة مركز السادات .

ويتميز هذا النطاق بأنه يعتمد فى الزراعة على المياه الجوفية ، التى يتم الحصول عليها من الخزان الجوفى فى غرب الدلتا ، وهو يعتبر امتدادا طبيعيا لحدود مدينة السادات ، كما أن جهود الاستصلاح والاستزراع تتم من القطاع الخاص على هيئة مزارع ، وتتراوح مسطحاتها غالبا بين (٥٠ - ١٠٠٠ فدان) وفى إطارها يتم التركيز على زراعة الأشجار والفواكه والخضراوات ، ويتسم هذا الجزء أيضا من مركز السادات بخلوه من السكان حيث تعتمد الزراعة على العمالة الموسمية الوافدة فى بعض الفترات الزمنية .

للمنتجات الزراعية.

- تتمثل خطورة هذا النطاق بأنه يمثل مساحة وسيطة انتقالية بين الجزء المعمور في الدلتا وبين مدينة السادات كقطب نمو في المستقبل ، والجهود العشوائية التي تتم حاليا لاستصلاح الأراضي في هذا النطاق .

ثالثا : نطاق الحزام الأخضر لمدينة السادات

يتمثل في المساحة التابعة إداريا لمدينة السادات ، ويشرف على تميمتها جهاز التعمير للمدينة طبقا للسياسات الخاصة بتعمير المدن الجديدة على المستوى القومي ، و تبلغ المساحة الكلية لهذا النطاق حوالي ٥٠٠ كم^٢ (١١٩ ألف فدان) بما يمثل ٥٧,٧% من جملة مساحة مركز السادات .

ويمتد الحزام الأخضر ليحيط بالمدينة من جميع الجهات بعمق حوالي ٢ كم بمساحة إجمالية ٣٣٠ ألف فدان ، معظمها (حوالي ٢٨ ألف فدان) تم تخصيصها للمستثمرين بنظام مقابل الانتفاع لمدة ٤٠ سنة ، وتنتج هذه الأراضي المحاصيل التقليدية والخضر والفاكهة جزء من الحزام الأخضر (حوالي ١٧٠٠ فدان) تم تخصيصه كمزرعة للمدينة تنتج الخضر والفاكهة . وقد تم تأجيرها للمستثمرين بعقود إيجارية لمدة ٢٥ عاما قابلة للتجديد . كما تم تخصيص جزء من الحزام الأخضر (١٢٠٠ فدان) لمشروعات إنتاج البيض والدواجن ، وهذه المساحات المذكورة تعتمد على المياه الجوفية في الزراعة .

ويضم هذا النطاق الكتلة العمرانية الحضرية لمدينة السادات والأراضي المخصصة للأمتداد العمراني مستقبلا (الإسكان - الصناعة - الخدمات) وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية حوالي ١٠ كم^٢ بنسبة حوالي ٢١% من إجمالي الكتلة العمرانية المخصصة للمدينة . ويتنوع الإنتاج الصناعي حيث يشمل عدة أنشطة هي : الحديد والصلب - الصناعات الغذائية - المنتجات الخشبية والأثاث المعدني - صناعة البلاستيك - المنتجات الورقية - الغزل والنسيج - الصناعات الكهربائية والهندسية - الصناعات المعدنية

والميكانيكية - مواد البناء - الكيماويات والأدوية .

وتشير البيانات الأولية لإحصاء ١٩٩٦ أن عدد سكان مدينة السادات لم يتجاوز عشرين ألف نسمة ، وهذا الحجم السكاني يمثل نسبة ضئيلة للغاية من حجم السكان المتوقع للمدينة في التخطيط المرسوم لها وحتى عام ٢٠٠٠ .

ومدينة السادات باعتبارها إحدى المدن الجديدة في ج.م.ع تواجه عدة مشاكل مثلها كباقي المدن الجديدة ، ويبرز أهم هذه المشاكل في انخفاض معدلات الاستيطان والاستقرار السكاني بسبب غياب مفهوم التنمية في سياسات تعمير هذه التجمعات ، وهناك بعض المشاكل التي تتعلق بضعف مستوى الخدمات العامة وخاصة في المراحل الأولى من تعمير المدينة ، كما واجه هذه المدن مشكلة ارتفاع تكلفة البنية الأساسية ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدات السكنية بصفة عامة بالمقارنة بمستويات دخول الأفراد ومعظمهم من الشباب .

العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية وإقامة التجمعات بمركز السادات :

تتأثر التنمية العمرانية المستقبلية في مركز السادات بمجموعة من العوامل والتي تتنوع ما بين أراضي زراعية (قائمة - متاحة للاستصلاح) ، ومناطق صالحة للامتدادات العمرانية بعيدا عن الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى محاور الحركة والحدود الإدارية .

أولا : أنماط الأراضي الزراعية وانعكاساتها على سياسة التنمية العمرانية ، فالأراضي الزراعية القديمة - المتأخرة لفرع رشيد - والتي يبلغ مسطحها ٤٩,٧ ألف فدان تؤثر بشكل مباشر في سياسات التنمية العمرانية للتجمعات الريفية المنتشرة داخل هذه الأراضي ، حيث أن المحافظة على هذه الثروة القومية يمثل هدفا أساسيا للدراسة ، ومن ثم فإن تخطيط التجمعات العمرانية سيركز بصفة أساسية على الاستفادة القصوى بالهياكل العمرانية الحالية لهذه التجمعات

عناصر هامة لنجاح التنمية العمرانية وخاصة في المراحل الأولى، وهذه المحاور تتدرج في مستوياتها، كما أن بعضها يمكن رفع كفاءته، والبعض الآخر يمتلك استيعاب مزيد من حركة النقل بطريقة اقتصادية.

رابعاً: نطاقات تأثير المراكز الحضرية داخل وخارج مركز السادات

تتأثر التنمية العمرانية الحضرية في إطار مركز السادات بالمدن القائمة خارج حدود المركز، حيث أن لكل مركز حضري من هذه المراكز نطاقه العمراني (إقليم المدينة) ولا يظهر في إطار هذا النطاق مركز حضري آخر من نفس الرتبة.

تحديد القدرة الاستيعابية للتجمعات الريفية القائمة بمركز السادات :

يضم مركز السادات حالياً عدد ست قرى ومجموعة من العزب الصغيرة التابعة لهذه القرى يبلغ عددها حوالي ٦٧ عزبة. وهناك عوامل عديدة أهمها الأراضي الزراعية المحيطة تمثل محددات للتنمية العمرانية لهذه القرى.

ولتحديد عدد السكان المقترح للقرى القائمة من خلال التنمية العمرانية لمدن وقرى مركز السادات فقد تم إتباع المنهجية التالية :

أولاً : تحديد الحيز العمراني للقرى في ضوء مجموعة من الأسس والمفاهيم :

- إمكانية الاستفادة من الأراضي الفضاء والجيوب العمرانية.

- اقتصاديات الأراضي المحيطة بالكتلة السكنية القائمة وقدرتها الإنتاجية.

- تحديد المسطحات التي تشغلها بعض الاستعمالات التي تتعارض مع الاستعمال السكني مع إعادة توزيعها.

- تحديد الحماية الكافية للأراضي الزراعية.

في ضوء حسابات الطاقة الاستيعابية لها مع التفكير في إقامة تجمعات جديدة في المناطق الهامشية.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية المستصلحة والجارى استصلاحها حول مدينة السادات فهي تعتمد في ربيها على المياه الجوفية بالأساليب التكنولوجية الحديثة، وهي في شكل مزارع تتباين مسطحاتها في الغالب بين (٥٠-١٠٠٠ فدان)، والتنمية العمرانية لهذا النمط من الأراضي الزراعية يختلف بشكل كبير عن الأراضي الزراعية التقليدية نظراً لانتشار السكان أو العمالة بشكل واسع ارتباطاً بالمزارع والعزب الريفية، ولذا فمعظم التجمعات تميل أحجامها إلى الصغر مع وجود بعض التجمعات الأكبر نسبياً كمراكز للتنمية الاجتماعية / الاقتصادية.

ثانياً : المواقع المتاحة للتنمية العمرانية للمنطقة حول مدينة السادات تتمثل في الآتي :

طبقاً للدراسات التحليلية التي أجريت في هذا الشأن فقد أمكن تحديد المواقع المتاحة للتنمية العمرانية على النحو التالي :

- داخل كردون مدينة السادات : تظهر المواقع المتاحة للتنمية العمرانية الحضرية والريفية في النطاق الذي تم تحديده في دراسة المخطط العام لمدينة السادات في أواخر السبعينات ويبلغ مسطح هذه المناطق المحجوزة للامتداد العمراني في هذا النطاق على المدى المتوسط والبعيد ٣٦٧٥٦ فداناً.

- خارج كردون مدينة السادات : وتتضح في بعض المواقع المنتشرة ضمن مناطق الاستصلاح. وهي تنحصر في خمسة مواقع رئيسية، أهمها تلك الواقعة على الطريق الإقليمي الغربي، وتقدر مسطحات هذه المواقع بحوالي ٤٢٨١٤ فداناً.

ثالثاً : محاور الحركة والاتصال : وهي تتمثل في الطرق الإقليمية والرئيسية وخط السكة الحديد، وهذه المحاور تمثل

- الوصول إلى حدود عمرانية واضحة بحيث يمكن التعامل معها بسهولة وفاعلية من خلال ارتباط هذه الحدود بمعالم عمرانية وطبيعية واضحة

- تجميد الاستعمالات السكنية حول الخدمات الإقليمية والمقابر باعتبار هذه المواقع محددات للكتلة العمرانية .

ثانيا : إعادة تخطيط المناطق القديمة من القرية (النواة) لتحقيق أفضل استغلال لهذه المناطق ، من خلال تشجيع التنمية الرأسية طبقا لخصائص النسيج العمراني والخصائص الاجتماعية /الاقتصادية للسكان .

ثالثا : يتم حساب القدرة الاستيعابية للقرى القائمة في ظل مناقشة بعض القضايا والمفاهيم أهمها :

- التغير المتوقع في هيكل الاستعمالات الإنتاجية والتركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكان القرى وما يتبع ذلك من تطور خصائص المسكن .

- تحويل فائض الاستثمار في الريف من قطاع السوق العقاري إلى قطاع استثمار أنشطة جديدة خاصة الصناعات الزراعية وتكامل النشاط الزراعي مع النشاط الصناعي .

- مع الاتجاه المتوقع في تغيير نمط الزراعة بشكل عام من حيث طرق الري أو الإنتاج أو التركيب المحصولي أو الوحدات الزراعية والدورة الزراعية أو التصنيع الزراعي فإن المسطح العمراني لن يقتصر على الكتلة السكنية للقرية ، وإنما سيمتد ليشمل كافة مسطح الزمام الزراعي للقرية حيث يمكن اختيار بعض المواقع المناسبة للمشروعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة في إطار هذا الزمام الزراعي بعيدا عن الكتلة السكنية .

- الاحتمالات المتوقعة للتنمية الرأسية في القرى حيث يعتمد هذا الاتجاه على إحداث تغييرات في تركيب المسكن الريفي سواء في نسبة مكوناته الداخلية أو توزيع هذه المكونات على المحور الرأسى .

- احتمالات تطبيق التشريعات العمرانية في جميع القرى مستقبلا حيث تشهد القرية تحولات جذرية في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وتتناول هذه التشريعات تنظيم استعمالات الأراضي وعروض الشوارع وارتفاعات المباني ومساحات القطع السكنية والكثافات السكانية وإحلال المباني وغير ذلك من التشريعات المنظمة للعمران .

التجمعات العمرانية المقترحة :

يتم تناول التنمية العمرانية من خلال التنمية القطاعية للسكان والأنشطة والبنية الأساسية على أن تشمل على الوحدة التنموية والتدرج العمراني ومحاور الحركة .

والفكرة الأساسية هي الاستفادة القصوى من تنمية مدينة السادات صناعيا ومناطق الاستصلاح الجديدة ، بحيث لا تقتصر على عملية استزراع الأراضي فقط بالمحاصيل التقليدية وغير التقليدية وإنما يتعدى الأمر إلى الاهتمام بالمشروعات المرتبطة بهذا النشاط الزراعي (الثروة الحيوانية والداجنة) ، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية ، فضلا عن الصناعات المغذية للصناعات المقترحة بمدينة السادات ، وأيضاً المكمل للصناعات الحالية ، يضاف إلى هذه الأنشطة الإنتاجية بعض الأنشطة الخدمية على المستوى الإقليمي والتي يصعب توطينها بالتجمعات العمرانية القائمة بمحافظة المنوفية لمحدودية الأراضي التي تتطلبها هذه التجمعات.

وعليه يمكن تقسيم منطقة الاستصلاح في النطاق الأوسط لمركز السادات إلى ٦ وحدات تنموية يتراوح مسطح كل منها بين (١٠-١٥ ألف فدان) ، ويستند هذا التقسيم على تجانس الحيازات الزراعية من حيث المسطح، بالإضافة إلى المحددات الطبيعية والإدارية .

كما تنقسم المنطقة الزراعية القديمة إلى وحدتين تنمويتين بنفس المساحات المشار إليها ، وطبقا للمحددات

للتنمية العمرانية في إطار المخطط الإقليمي المقترح لمحافظة المنوفية لعام ٢٠١٧ وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، كما أنها تفتح آفاقاً جديدة ومتنوعة لغرض العمل ، مما يساهم في الحد من شكل البطالة ، كما يساهم في جذب الزيادة السكانية في القطاع القديم من المحافظة ، ويمثل ذلك أحد الأهداف الرئيسية لمشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة المنوفية لعام ٢٠١٧ ، كما أنها تدعم القاعدة الاقتصادية لمدينة السادات من خلال تشجيع توطيد الصناعات المغذية للصناعة بالمناطق الهامشية المجاورة للمدينة مع التأكيد على مفهوم التنمية على مستوى الإقليم العمراني (إقليم مدينة السادات) من خلال توسيع وانتشار التنمية على الحيز المكاني للإقليم وتحقيق التوازن ما بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في مركز السادات ، وكذلك التوازن في تدرج وظائف وأحجام التجمعات العمرانية ، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء برامج التنمية الاجتماعية المقترحة ، وكفاءة استغلال الموارد المتاحة والمحافظة على البيئة ، مع ربط المناطق القديمة بمدينة السادات ، والحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة في المنطقة القديمة ، ورفع قيمة الأراضي الزراعية بعد اكتمال شبكات البنية الأساسية والعمران .

إلا أن ذلك يعمل على زيادة التكلفة الاستثمارية العالية لإنشاء شبكات البنية الأساسية المطلوبة لتحقيق الفكرة ، إضافة إلى التعارضات المؤكدة مع أصحاب الخيارات الزراعية (واضعي اليد) بشأن تطوير محاور الطرق المقترحة ، وكذلك تخصيص بعض المسطحات للتنمية العمرانية (الحضرية والريفية) ، ويحتاج تطبيق هذه الفكرة إلى وعي كامل من المستثمرين بطبيعة الموارد الأرضية المتاحة ، وكيفية استغلالها ضماناً لاستثمار عملية التنمية ، كما تحتاج إلى استخدام تكنولوجيات وتقنيات متقدمة للتنسيق بين المشروعات المتكاملة ، كما أن ذلك يتطلب تطوير الكوادر الإدارية التي تشرف على عملية التنمية بمركز السادات.

الطبيعية ونوع الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة ، ليرتفع عدد الوحدات التنموية إلى ثمان وحدات فضلاً عن الأراضي الزراعية ضمن الحزام الأخضر لمدينة السادات باعتباراته الخاصة .

يتم تخصيص مساحة من الأرض في كل وحدة من الوحدات التنموية المشار إليها لإنشاء تجمع عمراني كمركز للتنمية ، وذلك لتوطين الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة والأنشطة المرتبطة بالصناعة ، كصناعات مغذية ومكملة ، بالإضافة إلى توطيد الخدمات الأساسية للسكان في كل وحدة تنموية . ويتراوح الحجم السكاني بكل مركز تنمية بين (٥-١٠ آلاف نسمة) .

كما يتم ترشيح مركزين للتنمية في المنطقة الزراعية القديمة طبقاً للأسس والمعايير التخطيطية في هذا الشأن ، ومن أهمها (الحجم السكاني - الموقع الجغرافي - مركزية الخدمات - هيكل تركيب الأنشطة الاقتصادية للسكان ، وكذلك فرص الاستيعاب العمراني) .

يتم إنشاء مركز خدمة حضري يتوسط هذه الوحدات التنموية لتلبية احتياجات سكان المناطق الريفية من الخدمات الإقليمية ، بالإضافة إلى توطيد المشروعات المرتبطة بالنشاط الزراعي (الإنتاج الحيواني وداجن) ، وكذلك الصناعات الصغيرة والمغذية للصناعة في مدينة السادات ، ويتراوح حجم السكان لهذا المركز الحضري ما بين (٣٠-٥٠ ألف نسمة) .

يتم إنشاء مراكز خدمة أساسية في نطاق الحزام الأخضر لمدينة السادات بحيث يكون نطاق تأثير كل مركز خدمة حوالي ٣ كم .

يتم إنشاء شبكة متدرجة وظيفية من الطرق (طولية وعرضية) ، بالإضافة إلى تفريعه خط السكة الحديد من خط المناشى لتلبية احتياجات النقل المتوقعة .

وعليه فإن التنمية العمرانية تتفق مع النموذج المقترح



المراجع :

- المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر • وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - ١٩٨٠ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني : خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٢٠ - الدراسات السكانية نوفمبر ١٩٩٤ .
- وزارة التعمير للمجتمعات العمرانية الجديدة - مؤتمر - مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ٢٢-٢٥ يناير ١٩٥٠ .
- رئاسة مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وصف مصر بالمعلومات - الكتاب السنوي ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ .
- وزارة الدولة للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة " الجداول التجميعية للمدن الجديدة حتى آخر ديسمبر ١٩٩٧ " .
- جمعية مستثمري مدينة السادات - المخطط الإقليمي لمركز السادات - ١٩٩٨ .
- جمعية مستثمري مدينة السادات - التنمية العمرانية لقرى مركز مدينة السادات ١٩٩٨ .
- وزارة الدولة للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - استراتيجيات التنمية الشاملة لإقليم الدلتا ١٩٩٤ .
- وزارة الدولة للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - المخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية ١٩٩٦ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " لتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٧٦ - ١٩٨٦ " .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (النتائج الأولية) لعام ١٩٩٦ .
- وزارة الإسكان والتعمير - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - مدينة السادات .

تقييم تعليم المخططين فى الجامعات المصرية

د. محمود محمد غيث ، و د. أحمد محمد عبد ربه

مقدمة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة التخطيط العمرانى ، خصائصه وأهميته وعلاقته بغيره من العلوم ، وكيف تطورت العملية التعليمية فى العالم من حولنا ، كذلك مصر ، وتحديد أهم القضايا التى واجهت عملية التطوير ، والتى بذلت فى أهمية أن يكون تخصصاً قائماً بذاته ، وهل يكون مجرد مقرر دراسى فى قسم العمارة ، أو أنه شعبة داخل أقسام كلية الهندسة ، أو أنه تخصص يقرر له قسم للتخطيط العمرانى أو أنه كلية بل جامعة للتخطيط ، أى هذه المدارس أجدى لمهنة التخطيط ولتطوير مجتمعاتنا . كذلك ماهى اتجاهات وآراء المهنيين والأكاديميين على ضوء تطور مهنة التخطيط العمرانى وأساليب تعليمه ومتطلبات سوق العمل ، وصولاً إلى تحديد كيف نواجه صعوبات عملية التخطيط فى مجال التعليم بما يتفق مع احتياجات المجتمع ، وتمثل ذلك فى مقترحات محددة تتناول المقررات والبرامج الدراسية والجوانب المتعددة لإنجاح العملية التعليمية.

التخطيط العمرانى

ماهيته ، أهميته ، طبيعته

ويستجيب لرغبات الناس واتجاهات السياسة العامة بما يحقق أهداف المجتمع .

التخطيط وعلاقته بغيره من العلوم

التخطيط والاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والعمارة والتاريخ والقانون والسياسة والمساحة والجيولوجيا (الهندسة المدنية والكهربائية...) والفنون والإدارة والزراعة والإحصاء .

الهندسة :

المباني وإمدادها بالطاقة والمياه والتخلص من المخلفات والطرق للتوصيل ، هذه قضايا هندسية ولا يحتاج المخطط المعلومات الدقيقة لهذه القضايا التفصيلية عن الطرق وعمليات المياه والصرف والغاز وإمداد الكهرباء ، عليه أن يعرف العوامل المحددة والتكلفة التقريبية لمختلف الطرق .

ومثلاً معلوماته تصل إلى معرفة حجم الصرف المطلوب للتطوير وليس تفاصيل ذلك . هندسة المرور أو

هو تجسيد للخصائص الاجتماعية والاقتصادية ... وهو رسم لاستخدامات الأراضي وتحديد بنوعياتها وعلاقاتها ونسبها وخصائصها بالطريقة المثلى على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية .

يستخدمه متخذ القرار والمواطن العادى والمستثمر ورجل العدالة والمهندس وكل شرائح المجتمع ، حيث يشمل الاستخدام العام والخاص . هو أداة لتحقيق أهداف المجتمع وهو أسلوب حياة ، وهو يعنى الحماية والحفاظ والضبط والتحكم والتوجيه والتنسيق . له قيمة تعليمية ومحتوى مفهوم يتعامل مع المستقبل ومتغيراته بمرونة ، وهو بعيد المدى ومتوسط وقصير ، منهجه قائم على قاعدة المعلومات للأوضاع الراهنة ويستمد رؤيته من تحليل الحقائق واستنباط الأسس للتطوير وفقاً للمعدلات والنظريات والمعايير والخبرات المكتسبة فى إطار واقعى يناسب الإمكانيات المالية وتحقق التشريعات والقوانين المنظمة للعمران

تخطيط المرور ترتبط بتخطيط المدن، ومن الصعب وضع خطوط فاصلة بينها .

كل مخططات المدن تحتاج إلى تحليل خواص المرور ، وعلى المخطط أن يعرف ما يكفي لتقادي وضع فروض لها مردود سلبي من وجهة نظر تخطيط المرور ، وعليه أن يعرف مدى تحمل الطرق والتقاطعات.

الجيولوجيا :

من الملائم أن يعرف الخصائص العامة للأنواع المختلفة للتربة والصخور وقوتها وخصوبتها والمواقع وكيفية الحصول على المعادن وهي معلومات مهمة وأساسية للقرار التخطيطي .

الزراعة :

يجب أن يعرف النظم الزراعية ويجب أن يكون قادرا على تحديد أن استعمال آخر هو أفضل من الزراعة لإستخدام هذه الأرض وهذا يلزمه معلومات هامة وأن توسعه المراكز الريفية لها ما يبررها من مقومات .

القانون :

هو أحد أدوات المخطط ، يجب أن يعرف إلى أي مدى يستند إلى النظم والقوانين وأن يكون لديه معلومات تكفي لكي لا يتخذ قرارات ليست شرعية .

الإدارة الحكومية : التكوين الحكومي :

معرفة المستويات الحكومية ، من إدارة محلية وغيرها من الأقسام ذات الصلة بالتخطيط وأدوات التنفيذ للارتباط الوثيق الحيوى .

الجغرافيا :

معرفة الطبيعة واقتصادياتها المختلفة وارتباطها بالتخطيط ، وتمده بمعلومات أساسية يتطلبها المخطط ، والجغرافيا لها أهمية بالغة فهي علم توزيع الظواهر والتخطيط هو توزيع لاستعمالات الأراضي .

التصميم المعماري :

فهم المشاكل المعمارية، وينتج تصميمات تخطيطية لها شكل وحجم ومواقع ومخططات طرق تمكن المعمارى لإعطاء أفضل المباني للموقع المعطى، ويجب أن يفهم العلاقة بين التصميم الداخلى والمظهر الخارجى، وإحساس عام بعلاقة كتل المباني بمختلف الطرق ودور المباني، وفى توزيع الفراغات وكل هذا الكلام بالنسبة لتنسيق المواقع كذلك .

الاقتصاد والتقييم :

قيمة الأراضي والمباني لمختلف الأغراض ومعرفة نظريات التصميم واقتصاديات الأرض وقيمة الأرض وما الذى يجذب المستخدمين ويجذب المستثمر ، والمقياس لنجاح المخطط هو راحة من يعيشون ويعملون .

الاقتصاد أساس للتخطيط ، ويشكل الاقتصاد العام فى الصناعة الموقع ، العمالة ، متطلبات النقل لمختلف الصناعات ، معلومات إحصائية وفهم الروابط الاقتصادية بين مختلف الأنشطة أمر هام ، والمخطط يحتاج أن يبين أى الأنشطة تكون ضارة والأنشطة التى تكون ناجحة وأن يكون قادر على اختيار المواقع الملائمة لأنشطة معينة .

الاجتماع :

ما يمكن أن يقدمه الاجتماعيون هو الإجابة على السؤال التالى :

ما الذى يريده الناس إذا عرفوا المدى الكامل للإحصائيات والمحددات الاجتماعية .

وإجابة ذلك تحدد العدد التقريبى للمساكن والمعلومات الخاصة بتركيب السكان .

ومعرفة ما يفضلون وما لا يفضلونه ، وفهم الأساليب الفنية ، وطرق تقييم المسوحات الاجتماعية له ارتباط وثيق بأعمال التخطيط على كل المستويات .

الإحصاء :

أغلب المعلومات الاجتماعية والاقتصادية قاليبها أعمال إحصائية ، ويجب أن يعرف ما يكفى إحصائيا للتعرف على صلاحيتها وتدرس بعض الجامعات مقررات ، خاصة بالإحصاء التخطيطي .

الرياضة التطبيقية :

يبدى المخططون اهتماما بنظرية النظم والشبكات وتحليل المنحنيات والأساليب الفنية الرياضية الأخرى ، وهناك عمليات رياضة فنية كبيرة تستخدم لأغراض التخطيط .

الكمبيوتر كأداة أساسية لأعمال التكلفة والمنفعة (الجدوى) والمقارنات واختيار معدلات الأداء لنظم الطرق ونظم المعلومات الجغرافية Gis ونظم معلومات الأراضي Lis .

وتكمن قدرة المخطط في تصميم العلاقة الملائمة لاستخدامات الأراضي فراغيا وكما ، وأن يخلق تصميم هذه العلاقة بدون إغفال الاحتياجات الأخرى .

الإدارة :

أحد عناصر الإدارة الحديثة التخطيط ، وهى علاقة تكاملية وقد لوحظ ظهور مجموعة من المواد المرتبطة بالمران مثل الاقتصاد العمرانى ، الاجتماع العمرانى ، جغرافية الطرق ، الإدارة العمرانية ، الإحصاء التخطيطي ... وكلها مواد أسست على منظور عمرانى .

وأهم هذه التخصصات التى تتطلبها أعمال التخطيط العمرانى

التخطيط الإقليمي ، تخطيط المدن ، تخطيط القرى ، التصميم العمرانى ، تنسيق المواقع ، التصميم المعماري ، المساحة ، الجيولوجيا ، المياه ، الكهرباء ، الاتصالات والمواصلات ، النقل والمرور ، الاجتماع ، السكان ، الاقتصاد ، البيئة ، حيث تمثل فى مجموعها المضمون

الأساسي لعمليات التخطيط .

تعليم المخططين فى أوروبا

تشتمل الدراسة على مقارنة بين عدة دول فى أوروبا هى انجلترا وألمانيا وفرنسا وهولندا والنمسا والسويد .

فى انجلترا تتعدد مدارس التخطيط ونشأت بينها منافسة تفوق غيرها من البلاد ، وأدى ذلك إلى وجود برامج متنوعة تنتشر بالجامعات والمعاهد الفنية بصورة كبيرة جدا مما أدى إلى التقليل من تأثيرها .

وفى فرنسا تتمتع الجامعات الفرنسية بحرية كبيرة فى تصميم برامجها متحررة من القيود الحكومية والمهنية ، مما مكنها أكثر من غيرها فى تجربة أكبر من غيرها ، ويهيمن المعمارىون (المخطط - المعمارى) على العملية التعليمية أكثر من الأقسام الأخرى مثل الاجتماع والبيئة والاقتصاد ويهتمون بالمشاكل العمرانية العملية والإقليمية .

وفى ألمانيا تتميز بعدة مدارس بعضها يركز على التخطيط العمرانى فقط ، ومدارس أخرى تركز على مدخل واسع ينصب على السياسات أكثر منها على التخطيط العمرانى وتقدم مدارس العمارة التصميم العمرانى أو التخطيط العمرانى والإقليمي ، وكليات الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع والهندسة المدنية تقدم الشؤون الإقليمية والعمرانية والمؤثرات السياسية ، كذلك أقسام العلوم السياسية تقدم السياسات التى توجه الدراسات العمرانية ، كذلك تتميز ألمانيا ببرامج التدريب الحكومية للمخططين ، وهى معتمدة من جامعة ترتبط بممارسة التخطيط ، ويوجه هذه المعاهد معماريون مخططون ولهم تأثير واضح .

وفى هولندا تلقى برامج التدريس لما بعد البكالوريوس اهتماما متزايدا ، وأن المهنيين ليس لديهم تأثير مباشر ، مما أعطى فرصة للمخططين لتطوير أهدافهم التعليمية من خلال ممثلين لمدارس التخطيط ينسقون الأهداف التعليمية على مستوى البلاد .

وكذلك أدى النمو في الأقاليم الصناعية إلى الحاجة لاقتصاديين مع المخططين العمرانيين .

وزيادة التعقيد في الأعمال تتطلب مخططين عامين وظهرت الحاجة الماسة للأبحاث .

ثم تلى ذلك الانكماش العمرانى ، ويتطلب أولوية لمهارات الاتصال عنها من المهارات الفنية .

إن الطرق والأساليب الفنية والسياسات والاستراتيجيات التى علمت لطلاب التخطيط لتجهيزهم للممارسة المهنية يجب أن تستخدم ضمن المدارس التخطيطية للتعامل مع أزمة تعليم المخططين أنفسهم .

لماذا اتجه التعليم إلى أزمة

الموجه الرئيسى هو الضغوط الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية وعدم مرونة نظم التعليم وانغلاق أسواق العمل وسيطرة أصحاب المصالح الخاصة الذين أثروا فى أولويات التعليم لطلبهم المهندسين التقليدي والعلوم الطبيعية ، كذلك البحث عن وظيفة مأمونة أدى إلى إغلاق أو تهميش مدارس التخطيط وتمثلت الأزمة فى محورين :

أولا : التأثير السلبي لدراسات الطلب على القوى العاملة .

ثانيا : أزمة الأقسام وتم إضعاف الأقسام كل على حده وكرس ذلك أن العمل التخطيطى هو فريق ومجموعة من الأقسام العلمية والثواب لفرد وأن التجانس يحدث بين أفراد ولا يحدث بين تخصصات تتناسق فيما بينها وأوجد ذلك تنافسا وصراعا بين التخصصات .

تجربة بعض الجامعات الأجنبية والعربية

فى أمريكا يتركز تعليم التخطيط من خلال الدراسات العليا حيث يمكن الحصول على ماجستير التخطيط لخريجى التخصصات المختلفة من عمارة أو هندسة مدنية أو جغرافيا وكذلك الاقتصاد والقانون .

وفى النمسا يقدمون التخطيط العمرانى والعلوم الإقليمية وموضوعات التخطيط تقدم فى برامج تعليمية متعددة مسن خلال العمارة - الجغرافيا - الاقتصاد .

وفى السويد كان هناك اتجاه ضد تعليم التخطيط فى مرحلة ما قبل البكالوريوس ، ولكن عدل عن هذا الاتجاه وأصبح يقدم فى كل الدول الاسكندنافية فى مرحلة ما قبل البكالوريوس وبعدها ، وينتشر فى أقسام الجغرافيا ، العمارة ، الهندسة المدنية والمعماري المخطط العمرانى ، هو المسيطر فى مجال العمران بينما الجغرافيا المرتبطة بالتخطيط توجه التطور النظرى فى هذه الأقسام المعنية بالتخطيط .

وتعليم التخطيط مرتبط بأربعة مراحل فى أوروبا على النحو التالى :

المرحلة الأولى : أن المعماريين والمهندسين والتخصصات الأخرى يقومون بالتخطيط بشكل تقليدى .

المرحلة الثانية : نجح المخططون من خلال أقسام العمارة والمدنى فى إيجاد درجات منفصلة أو فيما بعد البكالوريوس أو فى نظام بعد دراسة عامين بقسم العمارة ، ثم يتخصصون فى التخطيط ، وتوسعت الأقسام الأخرى فى تقديم محاضرات وندوات ، وهى أقسام الاقتصاد والجغرافيا والهندسة عموما .

المرحلة الثالثة : تقديم برامج تعليم التخطيط فى مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا .

المرحلة الرابعة : استمرار الصراع الأيدولوجى ظهرت تداخلات بين مدارس التخطيط لكل من البرامج الشاملة والبرامج الموجهة أو التخصص خلال مخططين منفصلين وسياسات / نظرية .

أسباب المشاكل الفعلية للتخطيط فى أوروبا

أدى النمو العمرانى فى الأقاليم المتطورة إلى الطلب على المهندسين والإدارة الموجهة ومديرى العموم .

في بعض الدول العربية

في المملكة العربية السعودية حتى السبعينات كان تدريس التخطيط كمقرر دراسي ضمن قسم العمارة على نفس النظام المصري ، ثم تطور ليصبح كلية للتخطيط والعمارة في عدة أماكن بالمملكة العربية السعودية.

في الجماهيرية الليبية وحتى بداية التسعينات كان يوجد قسم للتخطيط العمراني في جامعة قار يونس تم إلغاؤه وتحويله إلى قسم للعمارة ، وأصبح التخطيط مجرد مقرر دراسي ضمن محتوى قسم العمارة فضلا عن تدريسه في مرحلة الدراسات العليا على نفس النظام في بعض الجامعات المصرية حيث يحصل الدارس على بكالوريوس العمارة ثم يدرس في مرحلة الدراسات العليا تخصص التخطيط العمراني ، ويرجع ذلك أساسا لغياب أجهزة التخطيط العمراني وعدم تحديد متطلبات الجهات المختلفة للتخطيط العمراني ومهندس التخطيط العمراني ، حيث يقوم الخبراء الأجانب من أمثال دوكسياس بإعداد المخططات التي لا يفهمها ولا ينفذها ويقتدى بها أحد بل هي أعمال ورقية لا تحتاج لمخطط بعد أو ينفذ .

تطور تعليم المخططين في مصر

تمثلت المرحلة الأولى في تعلمه وممارسته بواسطة العديد من التخصصات : المعماري والمدني والاقتصادي والجغرافي وغيرهم .

وتمثلت المرحلة الثانية في مدرسة للتخطيط بجامعة الأزهر ، قسما متخصصا منذ عام ١٩٦٤ ، وواكب تخرج دفعاته الأولى إنشاء هيئة للتخطيط العمراني وبدء الأخذ بأسلوب التخطيط العمراني فعليا .

المرحلة الثالثة بدء تخرج دفعات من مدارس أخرى في جامعة القاهرة وعين شمس في الثمانينات مع عودة دارسين عملوا ودرسوا في الخليج العربي وأوروبا وأمريكا .

المرحلة الرابعة الحالية تواكب استقرار مدارس التخطيط والأخذ بأسلوب التخطيط واعتناق الدولة لمنهج التخطيط

العمراني وبدء انطلاقة ونهضة عمرانية ولدت تنافسا بين مدارس التخطيط دون تنسيق بين هذه المدارس لزيادة كفاءة وفاعلية المخطط العمراني .

أهم العوامل المؤثرة :

نظام التعليم العام وثورة ٢٣ يوليو وحالة الحرب من عام ٥٦ - ٧٣ وتعمير مدن القناة وبدء تجربة المدن الجديدة .

والنزوح إلى الخليج العربي والعودة منه وعودة ما يسمى بالطيور المهاجرة وتطور الأجهزة الحكومية وارتفاع نسبة التعليم وتغلغل تأثير المدارس التخطيطية والمعاهد العلمية وهيئة التخطيط العمراني ثم الاتجاه إلى العولمة والتأثير القوي للمعطيات الحديثة التكنولوجية ، توجهت بالدعوة إلى الخروج من الوادي الضيق إلى رحاب واسعة للتنمية .

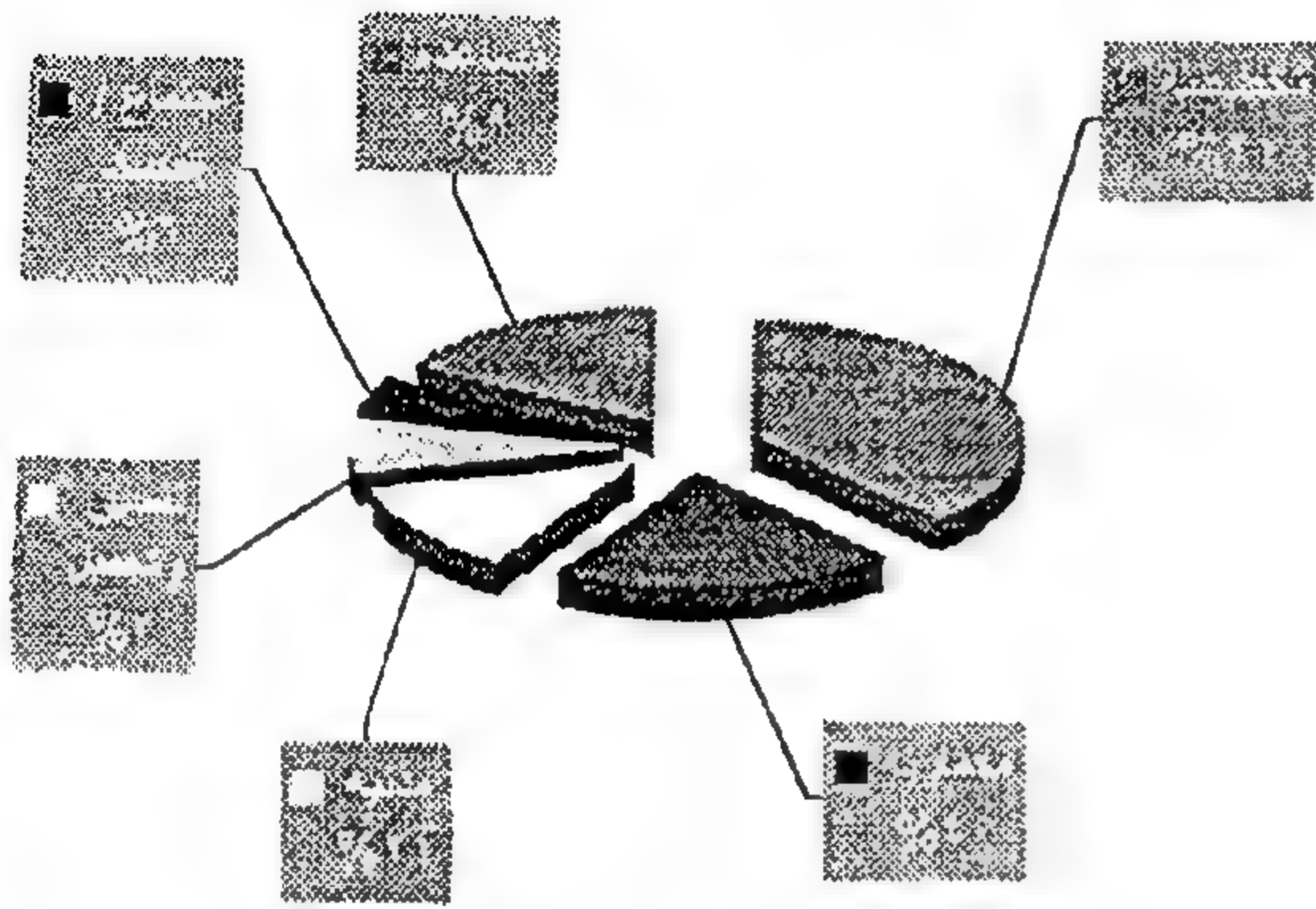
مدارس التخطيط

التخطيط العمراني بدأ في الجامعات المصرية جزءا من مناهج أقسام العمارة بكليات الهندسة ، ثم تطور إلى قسم التخطيط العمراني من أقسام كليات الهندسة سنة ١٩٦٤ ، وأصبح التخطيط العمراني كلية منفصلة ١٩٧٩ ، أو شعبة من أقسام الهندسة المعمارية وهذه النماذج سوف نتطرق إليها .

قسم التخطيط - كلية الهندسة - جامعة الأزهر

يدرس الطلاب التخطيط من خلال قسم مستقل بذاته ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات بداية من إعدادي خاص لدراسات التخطيط ، يليها أربع سنوات دراسية لمواد تخطيطية ومعمارية ، بالإضافة إلى مواد ذات علاقة تكاملية بالدراسات التخطيطية مثل المواد المدنية والاجتماع والاقتصاد وغيرها من المواد ، نجد أن القسم يقوم بتدريس ٢٠٥ ساعة أسبوعيا لجميع المواد تتضمن منها ٣٨% مواد تخطيطية ، ٢٠% مواد معمارية ، ٤٢% مواد مدنية وتنسيق واجتماع واقتصاد .

حصول الطالب خلال أربع سنوات دراسية ١٤١ ساعة ، وذلك أقل لأن السنة الإعدادية لا تحسب في ذلك لأنها مواد عامة وليست تخصصية ، فنجد أن المواد التخطيطية تمثل ٢١% ، أما المواد المعمارية فتتمثل ٤٠% ، والمواد المدنية تمثل ٢١% ، و ١٨% من المواد الأخرى تمثل اجتماع واقتصاد وأخرى مساعدة .



عدد الساعات الدراسية للمناهج الدراسية لجميع السنوات
قسم التخطيط العمراني جامعة عين شمس

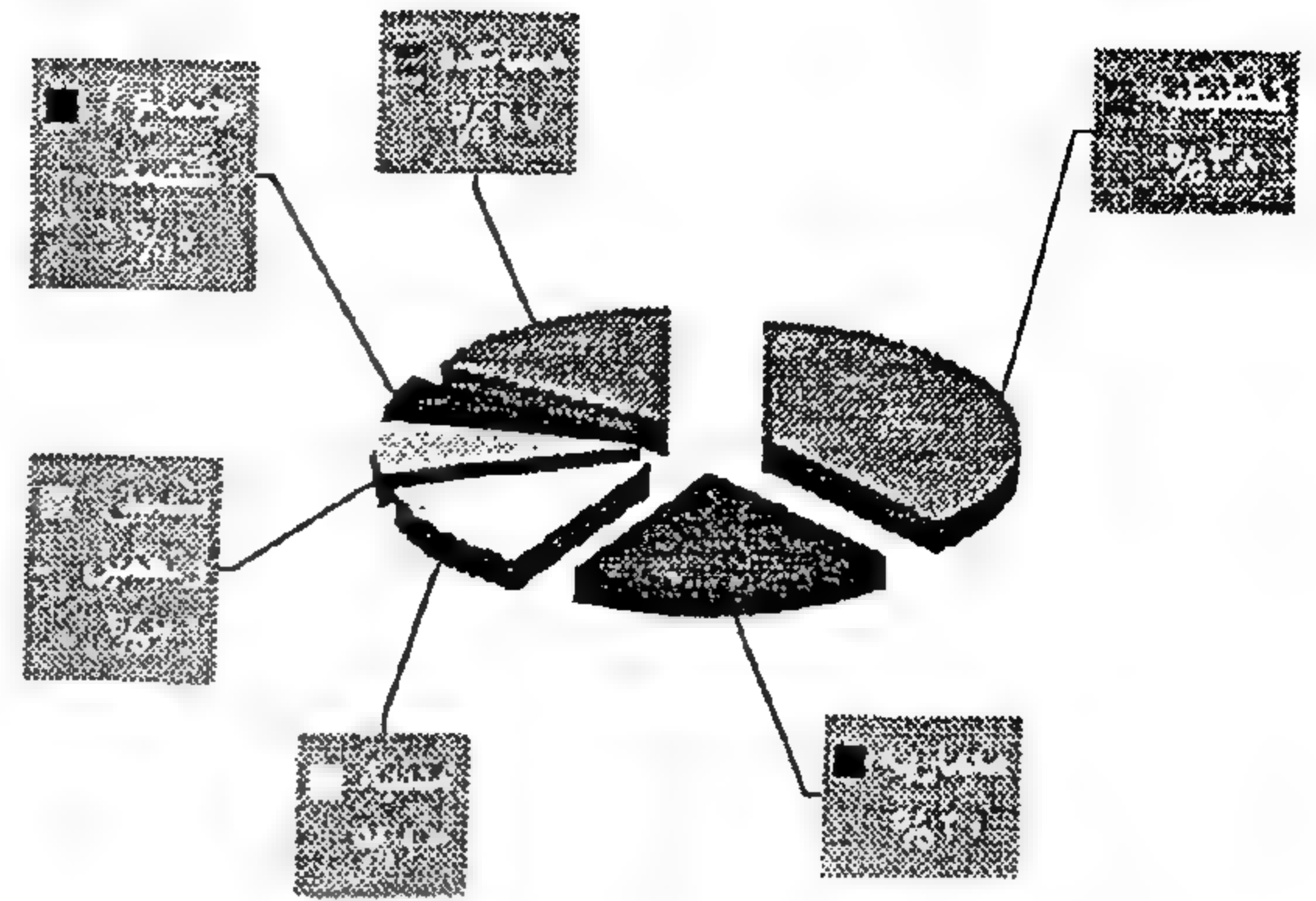


دراسة العلوم التمهيدية والمساعدة بالعلوم الاساسية

قضايا رئيسية في مسألة تعليم المخططين

هل تبدأ العملية التعليمية بعد إتمام المرحلة الأولى من التعليم العالي البكالوريوس أو أنها تبدأ قبل ذلك في مرحلة البكالوريوس ؟

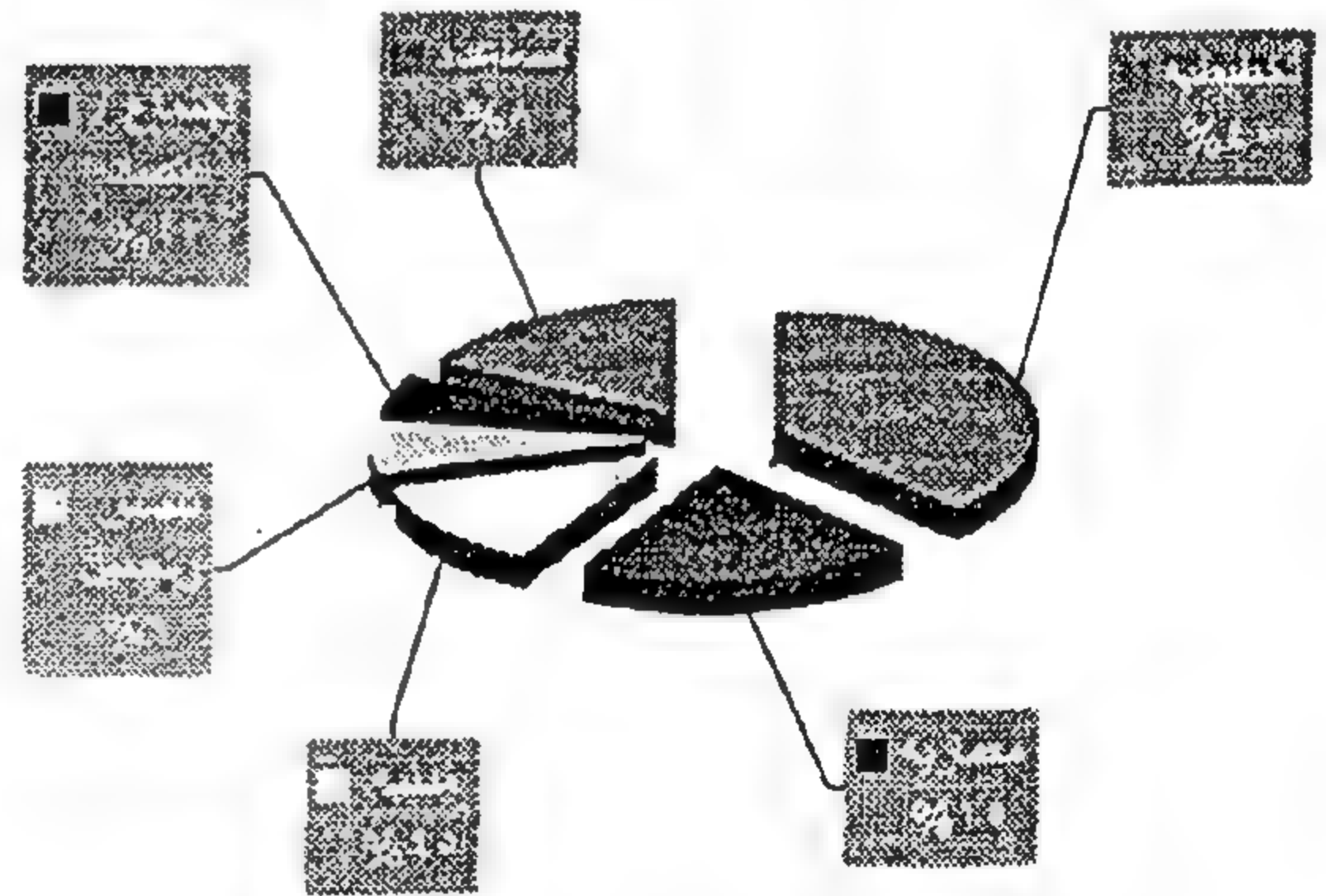
بعض البلاد الأوروبية مثل السويد قررت أن يكون في مرحلة ما بعد البكالوريوس ، ثم عدلت عن ذلك ، وبعض الدول العربية مثل ليبيا جامعة قار يونس وضعت لائحة بواسطة أساتذة فنلنديون على أساس قسم للتخطيط العمراني في مرحلة البكالوريوس . في المملكة العربية السعودية كلية للتخطيط والعمارة بالدمام والرياض ، وفي مصر مختلف المدارس قسم للتخطيط العمراني وكلية لتخطيط المدن



عدد الساعات الدراسية للمناهج الدراسية لجميع السنوات
قسم التخطيط العمراني جامعة الأزهر

كلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة

يدرس الطلاب التخطيط من خلال كلية مستقلة بذاتها ، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، نجد أن الكلية تقوم بتدريس ٢٠٢ ساعة أسبوعيا تشمل منها على ٤٠% مواد تخطيطية بالإضافة إلى ١٥% مواد معمارية ، كذلك ١٥% مواد مدنية ، أما ٣٠% من المواد تشمل على تنسيق وتجميل ، وكذلك المواد الخاصة بالاجتماع والاقتصاد .



عدد الساعات الدراسية للمناهج الدراسية لجميع السنوات
قسم التخطيط العمراني جامعة القاهرة

قسم التخطيط والتصميم العمراني - كلية الهندسة - جامعة عين شمس

يدرس الطلاب التخطيط خلال سنتين فقط بعد أن يكون درس الطالب السنتين الأولى في قسم العمارة ، ثم يتخصص بعد ذلك في قسم التخطيط والتصميم العمراني ، وتكون

المدن والأقاليم أو أنه جامعة للتخطيط .

إن التخطيط بطبيعته وخاصة التخطيط العمراني هو تجسيد لسمات المجتمع ، لذلك فهو جزء من كل المعارف ، وهو إطار يحكم عددا كبيرا من العلوم ... التخطيط هو أسلوب حياة لكل المجتمعات المتقدمة والنامية ... والرأسمالية والأخرى.

التخطيط العمراني له علاقة بالعمارة تستلزم أن يكون أحد مقررات قسم العمارة فهو المقياس الأكبر للعمارة .
التصميم المعماري - التصميم العمراني - التخطيط العمراني

أسباب تعديل وتطوير المناهج

التعديل : لتوجيه المقرر إلى منظوره الواسع وزيادة فاعليته ، ولتبسيطه وليصبح عمليا أكثر ويظهر هذا في بداية تدريس الخطة .

المحتوى : عندما يتغير مسمى المقرر يتضمن ذلك المحتوى وضبط الفصل الدراسي لتدريسه .

التحديد : عند تغيير بعض المقررات والأهداف وللتوازن في التدريس يلزم التأكيد على بعض المقررات .

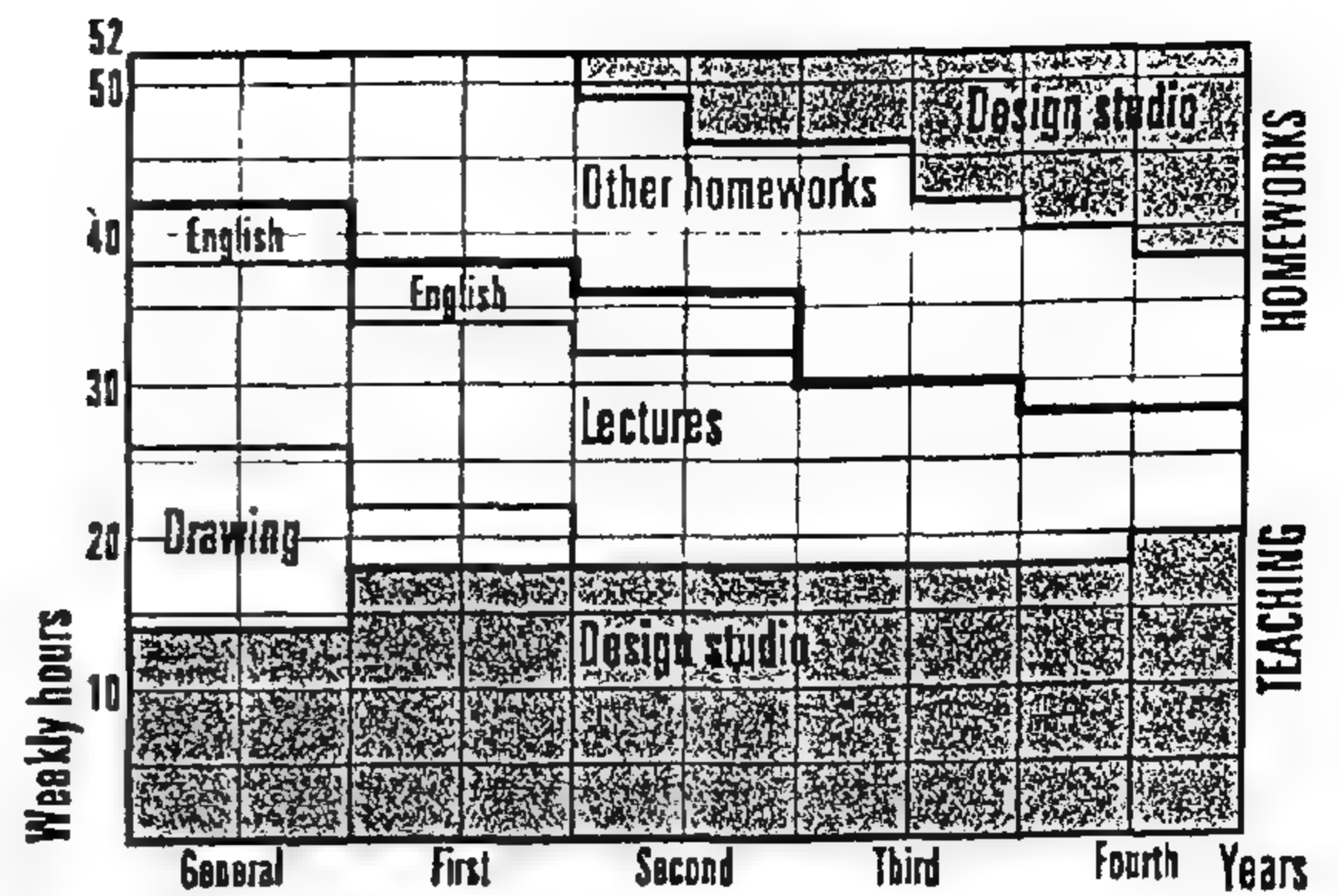
التنسيق : أي تغيير في المقررات وفي الفصول الدراسية يلزم التنسيق بين المقررات .

إتاحة المقرر : عدم توفر أعضاء هيئة التدريس أو قصور الأجهزة يؤثران في إتاحة المادة .

التدرج الهرمي : مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا تطورها مما يؤدي إلى نقل بعض المواد من مستوى إلى آخر .

الحذف : مرور فترة طويلة من التدريس قد يبرر حذف مقرر أو آخر .

الإضافة : قد تظهر متغيرات ومستجدات مثلما هو في



علاقة المناهج والساعات الأسبوعية للطلاب

قسم التخطيط - جامعة الأزهر

والأقاليم ، فضلا عن تقديم شئون وقضايا العمران من خلال أقسام الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد وغيرها من التخصصات التي ترى تقديم الوجه العمراني للتخصص .

وأرى أن تدريس التخطيط العمراني مبكرا في مرحلة البكالوريوس ضرورة تتفق مع طبيعة التخطيط الشاملة ، والتي تتصل بمعارف وعلوم عديدة ، وأنه نوع من التربية الفكرية لإعداد إنسان له عقلية مخطط ، مما يستلزم أن نبدأ في تركيز هذه المعلومات في مرحلة البكالوريوس ، وفي زيادة تخصصه في مرحلة ما بعد البكالوريوس ، على أن تبدأ مع مراحل التعليم الأساسية والثانوية بتقديم علوم ذات الصلة مثل علوم البيئة وعلوم المستقبل التي أصبحت أساسا لمختلف الدراسات .

على أنني أتفق على أن تدريس بعض المقررات المتقدمة يجب أن يكون مجاله في مرحلة ما بعد البكالوريوس والتي لا يمكن تقديمها للدارس إلا بعد أن يحصل على عدة مقررات تؤهله لدراسة مقررات بعينها ، وسوف نورد أمثلة لذلك في المقترح الكامل للتطور الذي سوف نتبناه .

هل الأنسب أن يقوم في عدة مواد دراسية من خلال قسم العمارة أو شعبه في تخصص بها بعد عدة سنوات من دراسة العمارة أو هو قسم للتخطيط العمراني أم هو كلية لتخطيط

الفصل السابق لإضافة مقرر دراسي ، والحذف والإضافة ضرورة لمواجهة التطور والمتغيرات وهي نتيجة لتقييم العملية التعليمية على ضوء المستجدات .

مؤشرات لمستوى المخطط

هل يعمل في مجال تخصصه .

فرصته للعمل بالخارج .

الراتب الذي يتقاضاه داخل أو خارج مصر .

المسؤوليات التي يقوم بها .

هل يوجد طلب حالي أو مستقبلي .

ماهى مشكلات تعليم المخططين فى مصر ؟

تمثل نفقات تعليم المخطط مشكلة رئيسية فى مصر ، حيث تتطلب الدراسة الجامعية أدوات ومواد ومصادر ومستلزمات تفوق الدراسات الأخرى ، ومع الظروف الاقتصادية الصعبة وأن الشريحة الغالبة من الطلاب تنتمى لمحدود الدخل تصبح دراسة وتعلم التخطيط عبئا كبيرا .

إن الطالب الذى يلتحق بكلية التخطيط أو أقسام التخطيط لا يتمتع بعقلية ذات آفاق واسعة من ثقافة ومنهجية فكرية وشخصية واعية ، ويرجع هذا القصور لنظام التعليم العام المبني على التلقين والدروس الخصوصية ، والمناهج التى مازالت فى حاجة ماسة لتطوير جذرى .

كذلك القصور فى التجهيزات الفنية اللازمة للفصول الدراسية لطلاب التخطيط وعدم القدرة على ملاحقة ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة التى هى قاعدة العملية التخطيطية .

قلة الميزانيات المعتمدة للبحث العلمى والبعثات والمشاركة المحدودة لهيئات التدريس فى المؤتمرات الدولية مما أثر على أداء هيئات التدريس ومراكز البحوث .

هذا وتمثل الفجوة بين المناهج الدراسية ومستلزمات الحياة العملية لمهنة التخطيط ، والتوافق المطلوب وخصمته

أهم قضايا تعليم المخططين .

آراء بعض الخبراء والأكاديميين فى تعليم التخطيط

تباينت الآراء حول تعليم التخطيط

يرى البعض أنها يجب أن تشمل المقررات المعاونة التقنية والمقررات الاجتماعية والاقتصادية ، ثم المقررات التخطيطية ، والمطلوب إعادة النظر فى محتوى هذه المقررات من مناهج جديدة تواكب المتغيرات ، وأن يكون هدفنا دائما البحث عن المشاكل المحلية . ومن المقبول أن درس العمارة من السنة الثالثة والرابعة يدرس فى شعبة للتخطيط ، على أن يكون المشروع فى السنة النهائية معالجا لإحدى مشاكل التنمية والتخطيط المحلى ، ثم يأتى بعد ذلك مستوى الدبلوم يصقل هذه الكفاءات .

ورأى آخر يرى أن الدولة محتاجة إلى مهندس تخطيط غير متخصص تخصصا دقيقا ، بل مهندس تخطيط عام قادر على العمل فى أى مجال من مجالات التخطيط ، وأن تدريس التخطيط كمقرر فى أقسام العمارة لا يؤهل الدارس لكى يكون مخططا ولا داعى لذلك .

ويرى البعض أن مجالات عمل المخطط متنوعة ، وأن البحث يجب أن يركز على طبيعة احتياج الأماكن ونوعية المخطط المطلوب ، وبالتالي يتبع ذلك البحث فى كيفية الوصول لهذه النوعية عن طريق التعليم .

ويلزم تحديد تخصصات أدق من المخططين حتى يمكن لكل تخصص دراسة المواد اللازمة له .

ورأى آخر يتضمن أن القضية تكمن فى أن التفكير فى التخطيط للتنمية الشاملة تتطلب مهندس تخطيط عمرانى واقتصادى وبينهما اجتماعى ، ومن غير الممكن تزويد مهندس التخطيط بالمقررات الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما يعمل معها كفريق ويكون مهندس التخطيط معماريا أو مدنيا ويتخصص فى السنتين النهائيتين .

ويخلص البعض إلى أن العملية التخطيطية لمواجهة احتياجات الدولة هي الأساس لتحديد النواعيات المختلفة من المتخصصين الذين يستطيعون العمل في الأجهزة التخطيطية.

أهم النتائج التي تستخلص مما سبق دراسته من قضايا :
هل يدرس التخطيط:

كمقرر دراسي في قسم العمارة ؟
أو

شعبة مكملة داخل قسم العمارة ؟
أو

بعد البكالوريوس في العمارة وغيرها من التخصصات ؟
أو

يدرس بقسم للتخطيط العمراني ؟
أو

كلية للتخطيط العمراني ؟
أو

جامعة للتخطيط ؟

نرى أن كل هذه الصور مطلوبة وبقدر اختلافها بقدر تنوع أداء المخطط بقدر ما هو مطلوب لهذه المهنة التي تحوى العديد من التخصصات وما لا حصر له من المهارات ، لذلك نرى أن طبيعة المهنة ومتطلبات سوق العمل تدعو لتنوع مدراس التخطيط ولكن الحاجة واضحة لدراسة أعمق لمدى تلبية هذه المدارس لسوق العمل على اختلاف متطلباته بين العام والخاص ، ومن المستوى القومى إلى المستوى المحلى فى جبهة ممتدة تشمل كافة أوجه الحياة المعاصرة .

كيف يساعد نظام التعليم العام فى تأهيل دارس التخطيط ؟
وهل الطالب الذى يدرس مؤهل فى هذه الدراسة ؟

تتلازم الإجابة عن السؤالين معا لارتباطهم الوثيق حيث أن نظام التعليم العام لا يشجع على الفكر الحر والإبداع

لاعتماده على التلقين وخلوه من العلوم البيئية المتطورة والدراسات الاجتماعية والخلفية الثقافية الواسعة والتجهيزات الفنية المطلوبة لذلك ، ولكى يساعد نظام التعليم العام فى إعداد دارسى التخطيط يلزم تطوير المناهج وتزويد فصول الدراسة بالتجهيزات الفنية ، وتزويد المكتبات بالكتب الحديثة والمصادر المتنوعة ، واعتبار العلوم البيئية والاجتماعية مكون أساسى لسائر التخصصات والدراسات.

ما هو الجديد فى مجال التخطيط وكيف ندخله فى برامجنا التعليمية ؟

يتمثل الجديد فى مجال التخطيط فى تطور استخدام نظم المعلومات الجغرافية ونظم معلومات الأرضى وثورة المعلومات والاتصالات والتطور السريع فى الأساليب الفنية فى جمع المعلومات وتحليلها وتقديم البدائل وتقييمها وإمكانية الإطلاع على النماذج والتجارب والخبرات العملية والمؤتمرات والبحوث ، وإذا كان علماء الاجتماع يقولون ان الناس تطلب ما تعرف فإن ما ستعرفه ونعرفه أكبر مما نقدر ، وأكبر من قدرة الإنسان فى العالم النامى على الاستيعاب والتكيف ويلزم الانتقاء والاختيار للتكنولوجيا الملائمة ، وهو ما يسمى بالتخطيط التكنولوجى لضبط المتغيرات وفقا لأهداف المجتمع ، وحيث تم ذلك فى برامج دراسية .

ما هو تأثير اتفاقية الجات على نظم تعليم التخطيط وممارسته فى مصر ؟

اتفاقية الجات تعنى المشاركة ، وأن العالم أصبح قرية صغيرة وممارسة المهنة فى المجالات العمرانية تقتضى تكامل فى التخصصات وتقتضى معايير وضوابط لممارسة المهنة ، ويجب أن نلتزم بإعداد المخطط والمعماري وفقا للمعايير العالمية التى ستصبح ملزمة ، خاصة عند المشاركة ، وهى أمر حتمى فى كل

المشروعات الكبرى داخليا وخارجيا وأن تتجسد هذه المعايير في المناهج والتجهيزات والتدريب والأعداد والترخيص والممارسة .

أهم التوصيات :

- يبدأ تطوير تعليم التخطيط العمرانى فى أن تغرس مفرداته وأساسه ضمن مناهج التعليم العام فى صورة المقررات البيئية والاجتماعية ومفاهيم التنمية وتكوين ثقافة واسعة لدى الطالب وتنمية ملكات الفكر واعتناق التخطيط كأسلوب حياة .

- ربط دارسى التخطيط بشبكات المعلومات العالمية بما هو متاح من وسائل الاتصال وأجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت وكافة نظم المعلومات .

- وجود مكتبة حديثة متنوعة المصادر وتجهيزات فنية ملائمة .

- رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بالبعثات ودعم مراكز البحوث وميزانيات البحث العلمى وتبادل الخبرة والمشاركة فى المؤتمرات العلمية والتركيز على المشاكل المحلية .

- تجديد وتطوير المحتوى الدراسى للمناهج وفقا للمتغيرات والتركيز على التدريب الصيفى .

- دراسة إطالة فترة الدراسة بحيث تصبح مرحلة الدبلوم جزءا متمما لمرحلة البكالوريوس فى التخطيط ، حيث أن دراسة التخطيط تقتضى سنوات طويلة من شخصية الدارس مما يستلزم معاشة لفترات طويلة من الدراسة فى مفردات تخطيطية ومعمارية ومدنية واجتماعية واقتصادية .

- ضرورة تنمية مهارات الطالب فى الإظهار التخطيطى بكل أدواته وأساليبه الفنية الحديثة ، لكى يستطيع أن ينقل فكره للاخرين وفى توافق وانسجام بين الشكل

والمضمون .

- وإذا كان المخطط فى الأصل مفكر ورائد فى بيئته فإن اختيار دارسى التخطيط عملية هامة ودقيقة يجب أن يوضع لها معايير واضحة تركز على ثقافة وشخصية الدارس وقدراته المتميزة وليس خريجا لمدارس التلقين .

- ارتباط المقررات الدراسية بالواقع المحلى لبيئة الدارس ، فالمخطط يجب أن يكون محليا لكى يكون معاشا لمشاكل بيئته وتطور ومسار التنمية فيها .

- التوافق بين متطلبات سوق العمل والتخصصات والدراسات التى تؤهله لأداء الأعمال المختلفة وفقا لطبيعة الواجبات المطلوبة .

- وتحدد أن المخطط من مختلف المدارس مطلوب تنوع الأعمال وتباين الواجبات التى تستلزم نظم وتخصصات تعليمية متعددة ، على أن يكون إعداد الدارسين متناسبا مع حجم الاحتياج وفقا لشرائح الأعمال المستهدفة فى الواقع العملى .

- تعاون الدراسات التخطيطية بالجامعات مع أجهزة الحكم المحلى وإدارات التخطيط لحل المشاكل البيئية ، وذلك لوجود العلاقة القوية المترابطة بين الدراسات التخطيطية والمجتمع .

- التركيز على الدراسات التخطيطية فى كل المستويات سواء على مستوى التخطيط القومى الشامل أو التخطيط الإقليمى أو المخططات العامة أو المخططات التفصيلية ، وذلك من خلال احتياجات المجتمع ، ولابد من ترابط المستويات السابقة وضرورة إيجاد الحركة المستمرة بين المستويات المختلفة للتخطيط حيث توضح المستويات الأعلى فى التخطيط ، اتجاه وسياسة العمل فى المستويات الأقل .

- ترابط الدراسات التخطيطية وأقسام التخطيط بمختلف الأقسام والدراسات التى تهتمها ، مثل أقسام الجغرافيا -

التغير في مفهوم تعليم التخطيط

عناصر المقارنة	الوضع الراهن	الوضع المستهدف
البرامج الدراسية	برامج محددة لكل الفصول الدراسية	يختار الطالب مقررات دراسية يتفاعل معها في إطار قواعد منظمة لذلك
محتوى المناهج	موضوعات يلتزم بها الأساتذة بكل عناصرها مع بعض البحوث التي تتيح نوعاً من الحرية.	محاضرات في صورة (Seminar) حوار متبادل بين الطالب والأستاذ - تفاعل بين الطلاب.
تكمامل المناهج	عدم تكامل على المستوى العام الدراسي أو سنوات الدراسة في بعض الأحوال.	ضرورة التكامل والالتزان بين المقررات .
نظام الامتحان	امتحانات دورية وتحريرية.	امتحان الكتاب المفتوح ومحصلة مجهودات الطالب مع الزملاء والأساتذة .
طرق التدريس	عملية تلقين مع بعض البحوث والتوجيه والإشراف .	إعطاء الطالب مجالاً في التعبير والتعليق والمناقشة والتفاعل بين الزملاء والأساتذة .
التفاعل مع المحيط الخارجي	يحدث بصورة محدودة أو غير واقعية	المطلوب أن تكون أكثر التصاقاً بين المحيط الخارجي وتبادل الخبرات.

الاجتماع - الاقتصاد .

- العمل على نشر الوعي التخطيطي الحضري عن طريق تدعيم وسائل الإعلام والنشر بكل الطرق وعقد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة في مجال التخطيط لتكون نوعاً من الدراسة والوعي وتبادل المعلومات .

- التأكيد على دراسة التخطيط من خلال القسم المستقل أو الكليات المنفصلة ، وذلك لإمكانية إعطاء الطالب القدر اللازم من المواد التخطيطية والمعمارية والتخصصات الأخرى ذات العلاقة بالدراسات التخطيطية .

- ضرورة التوازن بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والجمالية ، وأن تحقق المقررات التوازن بين النواحي الفعلية والنواحي التخيلية والحسية .

- الربط بين المواد الدراسية لتقليل عدد المواد الدراسية وإيجاد تكامل بينها .

- توفير قدر أكثر من الموضوعات الاختيارية .

- زيادة التفاعل بين الطالب وهيئة التدريس وبين الطالب والمجالات المرتبطة بالعملية التعليمية .

المصادر والمراجع :

- هيئة التخطيط العمراني.

- التقارير الفنية للمخططات الهيكلية والعامة والتفصيلية ٣٧ - ٩٨

(المنصورة ، الزقازيق ، الغردقة ، السويس ، العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر)

- أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، الأنجلو ٩١

- محمد عباس الزعفراني ، تقرير عن مناهج قسم التخطيط العمراني ٩٨.

- جامعة القاهرة ، جامعة عين شمس ، جامعة الأزهر ، جامعة قار يونس ، جامعة الملك سعود ، اللائحة الداخلية لأقسام

وشعب وكليات التخطيط العمراني .

_ نتائج استبيان لرؤساء وعمداء أقسام وشعب وكليات التخطيط العمراني ورؤساء هيئة التخطيط العمراني وكبار الاستشاريين .

_ أشرف محمد سلامة (تطوير المناهج والعملية التعليمية) رسالة ماجستير جامعة الأزهر ١٩٩١ . م

- Lewis Keeble Principles, and Practice of Town and Country Planning, 1969 Fourth ED,
Pitman Press, Bath.

- Klaus R. Kunzmann,
Educating Planners in Europe.

Trends and Requirements, an International Perspective.

Town Planning Review, Liverpool Univ. Press, Vol. 56, No. 4, 1985 , PP 442 - 457 .

بلديات

١. د. / احمد خالد علام

الدكتور/ عزت سلامه

رائد التخطيط الإقليمي في مصر

تخطيطية - وقدم الجهاز اقتراحا بتقسيم مصر إلى ٦ أقاليم تخطيطية.

ثم عين المرحوم د. عزت سلامه بعد ذلك وزيرا للإسكان، فكان أول عمل قام به إصدار قرار جمهوري في عام ١٩٦٥ بإنشاء لجنة عليا لتخطيط إقليم القاهرة الكبرى. ويشمل الإقليم مدينة القاهرة ومدينة الجيزة وبعض قرى مراكز الصف والجيزة والبدرشين والحوامدية من محافظة الجيزة، ومن القليوبية مدينة شبرا الخيمة ومركزى القناطر الخيرية وقليوب وبعض قرى مركزى شبين القناطر والخانكة.

وتشكل لهذه اللجنة العليا جهاز فنى يرأسه المهندس/ محسن إدريس، وقام الجهاز بعمل دراسات ممتازة للإقليم. واتضح للجهاز أن القاهرة تعاني من الكثير من المشاكل العمرانية، وعلى رأسها نقص الإسكان وانتشار الأحياء المتهاككة والعشوائية وزحمة المرور ونقص الخدمات وسوء الإدارة والتلوث، وكل ذلك يرجع إلى التكدس الشديد للسكان فى الإقليم نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة المستمرة من الريف إلى الإقليم.

كما اتضح للجهاز أنه يتعذر تخطيط الإقليم وحل مشاكله فى غيبة من تنمية أقاليم الدولة الأخرى. وطالب الجهاز بضرورة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى يمكن حل مشاكل القاهرة، وفى نفس الوقت قدم الجهاز مشروعا لتقسيم الدولة إلى خمسة أقاليم تخطيطية.

ثم صدر فى عام ١٩٦٦ قرار جمهوري بإنشاء جهاز تخطيطى إقليمي عمرانى للإسكندرية، إلا أن هذا الجهاز لم يتم تشكيله نظرا لظروف حرب ١٩٦٧.

فى نهاية عام ١٩٦٢ دعت الحكومة الأمريكية أربعة من المحافظين فى مصر فى زيارة لأمريكا - وسافر فى هذه الزيارة المحافظون : د. محمد عزت سلامه محافظ أسوان، وثلاثة محافظين آخرين هم : السادة شعراوى جمعة، وعبد المحسن أبو النور، ومحمود طلعت.

وأثناء هذه الزيارة اتفق المرحوم عزت سلامه مع الأمريكيين على مساعدة مصر فى إنشاء إقليم بأسوان على أساس الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لتنمية محافظة أسوان.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء عام ١٩٦٣ بإنشاء مشروع تخطيط إقليمي لمحافظة أسوان لدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإجراء الدراسات اللازمة واقتراح اتجاهات التنمية وترجمة ذلك إلى مشروعات محددة. وتطبيقا لهذا القرار تشكل جهاز فنى لهذا المشروع برئاسة د. عبد الرازق عبد المجيد (نائب رئيس الوزراء فيما بعد).

قام الجهاز - بمعاونة بعثة من الأمريكيين - بعمل مسح شامل تناول النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ومسح الثروات الطبيعية لإقليم أسوان. واتضح من الدراسات التى قام بها الجهاز أن الإقليم يزخر بالثروات الطبيعية من مياه، ومعادن، وطاقة، ومناطق استصلاح زراعى. إلا أن الإقليم يعاني من نقص السكان، وبهذا يتعذر تخطيط وتنمية إقليم أسوان فى غيبة من تنمية أقاليم الدولة الأخرى. وطالب بضرورة تقسيم مصر إلى أقاليم

الإدارة المحلية إلى وزارة الصحة.

ثم أخذت وزارة التخطيط كل ما يتعلق بمشروع تقسيم مصر من وزارة الإدارة المحلية وأصدرت قراراً جمهورياً بتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم اقتصادية، ويلاحظ أن المشروع الذى أعد فى الإدارة المحلية - كان على أساس تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية متكاملة - أى عمرانية واقتصادية - ولكن وزارة التخطيط اكتفت بتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم اقتصادية - وكان هذا أول سلبية فى مشروع التقسيم.

وصدر القرار الجمهورى عام ١٩٧٧ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية ، وإنشاء هيئات تخطيط إقليمية لهذه الأقاليم هى: إقليم القاهرة ، الإسكندرية، الدلتا، قناة السويس، مطروح، شمال الصعيد، أسيوط، جنوب الصعيد.

وتم إنشاء اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي بكل إقليم من المحافظين الذين يتكون منهم الإقليم ورؤساء المجالس المحلية وممثلو الوزارات.

كما نص القرار بأن ينشأ بكل إقليم هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزارة التخطيط تقوم بدراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وأنشأت وزارة التخطيط هيئات بالأقاليم ، كما عينت على كل هيئة وكيل وزارة، أى عينت ٨ وكلاء.

والآن وبعد أكثر من ٢٠ عاما على إنشاء هذه الهيئات أثبتت نتائج الدراسات الخاصة بتقييم هذه الهيئات أن نشاطها كان متواضعا ولا يذكر، ولم يحقق أى شئ ، أى أن هناك هيئات تخطيط إقليمية تابعة لوزارة التخطيط عاجزة بهيكلها الحالية القائمة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة مخطط كامل للتنمية الإقليمية قطاعيا ومكانيا.

وبالتالى، فإن كل ما يطلق عليه من "خطط التنمية الإقليمية"، لا يعدو أن يكون مجرد مجموعة من المشروعات يوضع بعضها هنا وبعضها هناك دون ارتباط

وفى عام ١٩٧٣ صدر قرار جمهورى بإلغاء اللجنة العليا لتخطيط إقليم القاهرة الكبرى ، وإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى لتحل محل اللجنة ، واعتبرت الهيئة جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الدولة.

وفى هذه الفترة - بدأت إرهاصات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - وظهر كثير من رواد التخطيط الإقليمي ، وتقدموا باقتراحات بتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، منهم د.عايدة بشارة، د.احمد أمين مختار، ود. محمد فج النور.

الدكتور/ فؤاد محيى الدين
صاحب تقسيم مصر إلى أقاليم

فى عام ١٩٧٣ عين د.فؤاد محيى الدين وزيرا للإدارة المحلية ، وكما سبق ظهرت كتابات عن أهمية الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي ، وكانت وزارة الإدارة المحلية هى المعنية بهذا الأمر - حيث أنها كانت تربط النواحي العمرانية التابعة لوزارة الإسكان والنواحي الاقتصادية والاجتماعية التابعة لوزارات الدولة الأخرى .

وشكلت لجنة وزارية برئاسة د. فؤاد محيى الدين لتقسيم مصر إلى أقاليم ، وكان لهذه اللجنة سكرتارية فنية (كاتب المقال كان مقررا لهذه اللجنة)

قامت اللجنة بغالبية الجهود التى بذلت فى هذا المجال ، وكانت تعرض أعمالها أولا بأول على اللجنة الوزارية برئاسة د.فؤاد محيى الدين التى انتهت بتقسيم مصر إلى ٧ أقاليم (عمرانية اقتصادية) .

وظهر د.فؤاد محيى الدين فى أجهزة الإعلام كثيرا ، يتكلم عن أهمية التخطيط الإقليمي وتاريخ تقسيم مصر إلى وحدات إدارية منذ فجر التاريخ ، وتقسيم مصر إلى أقاليم. وقد أثار هذا قلق بعض المسئولين الذين يتكلمون عن التخطيط الإقليمي ، وفجأة نقل د.فؤاد محيى الدين من وزير

هذه المشروعات بأهداف عامة واضحة في إطار استراتيجية إقليمية بعيدة المدى .

وعلى الجانب الآخر قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بعمل مخططات تنمية لكثير من المدن ، وكذا إنشاء مراكز إقليمية عمرانية - في بعض الأقاليم التخطيطية الصادر لها القرار الجمهوري، منها:

أقليم القاهرة الكبرى ، إقليم السويس، إقليم الدلتا ، إقليم أسيوط.

وتتملك الهيئة العامة للتخطيط العمراني طاقات وإمكانات مادية، وقد أعدت ومازالت تعد مخططات تنمية عمرانية ، ولكن هذه المخططات معطلة، حيث لا يوجد تنسيق أو تعاون بين جهود وزارة التخطيط وهيئات التخطيط الإقليمي التابعة لها وبين جهود الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومراكزها الإقليمية .

وما الحل؟ الحل هو :

١- على مستوى الدولة : إنشاء مركز للتخطيط الإقليمي (العمراني والاقتصادي) يتبع مجلس الوزراء يقوم برسم سياسة التنمية العمرانية الاقتصادية لأقاليم الدولة ، ويمكن أن يشكل هذا الجهاز من الهيئة العامة للتخطيط العمراني والأجهزة المعنية بالتخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط.

٢- على مستوى الأقاليم : إنشاء هيئات تخطيط إقليمي (عمراني واقتصادي) بأقاليم الدولة المختلفة تقوم بتجهيز التخطيط الإقليمي لهذه الأقاليم.

٣- على مستوى المحافظات : إنشاء هيئات تخطيط إقليمي.

سريان قانون تنظيم المباني بالريف المصري

يسكن في الريف المصري أكثر من نصف سكان مصر - أي ما يقرب من ٤٠ مليون نسمة - في حوالي ٤٣٠٠ قرية - ويزيد السكان بمعدلات عالية ويمتد عمران القرية

في اتجاهين :

- أفقياً إلى الخارج على الأراضي الزراعية المحيطة بالقرية.

- رأسياً داخل الكتلة السكنية - وذلك ببناء مساكن متعددة الطوابق تصل إلى ٥،٤،٣ أدوار.

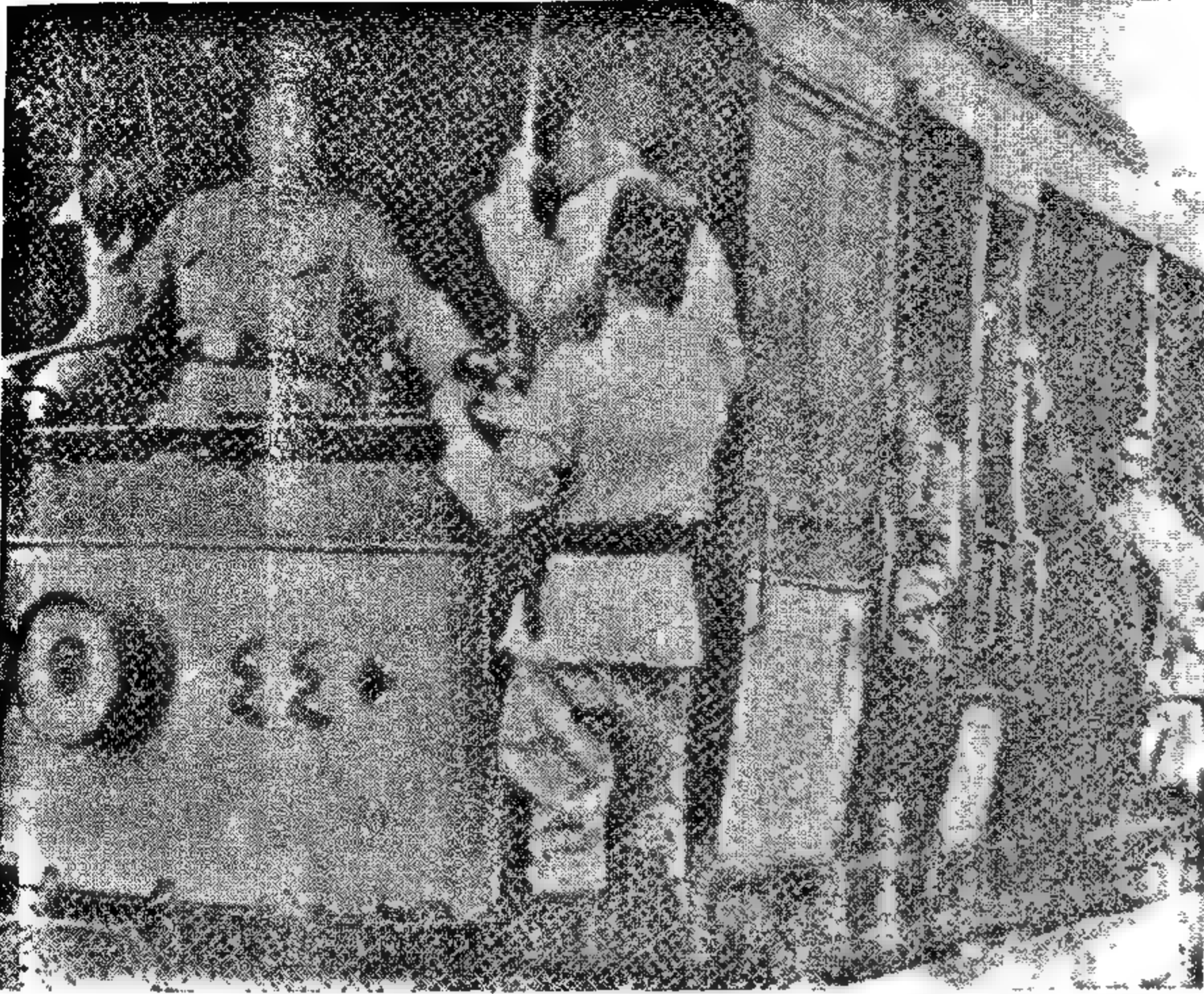
ولا يوجد أي نوع من الإشراف أو التوجيه أو التخطيط بالنسبة لحركة العمران - فالناس تبني مساكن جديدة ذات تصميمات متواضعة. يهدم الأهالي المبنى القديم المبنى بالطوب اللبن - الطوب النقي - ويقيمون مكانه مبنى سكني متعدد الطوابق من الخرسانة المسلحة ومباني الطوب الأحمر - هذه المساكن معظمها غير صحي، معظم الشوارع ضيقة متعرجة عبارة عن أزقة يتراوح عرضها بين ٢-٤ متر مسدودة النهايات، ترابية، تطل هذه المساكن على الحارات الضيقة التي ينقصها أشعة الشمس والتهوية والإضاءة النهارية - معظم الحجرات مظلمة لا تدخلها الشمس - ينقصها دورات المياه - مساكن غير صحية تؤثر على صحة السكان.

ومن المشاكل الحادة بجانب ذلك مشكلة الصرف الصحي - فمنسوب المياه الجوفية في القرية المصرية خصوصاً في الوجه البحري قريب جداً، ويؤثر على أساسات المباني - وأصبحت هذه المشكلة تواجه سكان الريف وكثيراً من المدن .

القرية شوارعها ضيقة ، ولو فرض وفكرت الدولة في إنشاء شبكة صرف صحي بالقرية فإنها سوف تواجه بشوارع ضيقة لا تصلح لمد خطوط صرف المجاري.

لا يوجد قانون مباني يسرى على القرى المصرية بل يسرى هذا القانون على المدن فقط.

ينص هذا القانون على ضرورة توفير تهوية طبيعية وإضاءة نهارية لكل حجرات المبنى - وكذا توفير دورات



البارون امبان الجد كان أول من أنشأ أول خط ترامواى عام ١٨٩٧

وبشيء من التفصيل البسيط:

فى عام ١٩٠٥ منحت الحكومة المصرية السيدين باغوص نوبار باشا والبارون إدوارد امبان امتيازين : أولهما: خاص بتعمير حوالى ٦٠٠٠ فدان شمال شرق القاهرة - فى صحراء العباسية - قابلة للزيادة للضعف بشروط خاصة، أهمها تخصيص هذه المساحات لمشروعات الإسكان والخدمات، على ألا تتعدى مساحة التعمير عن سدس إجمالي المساحة.

والامتياز الثانى: تناول إنشاء وتشغيل خط مترو وترام كهربائيين لربط هذه المنطقة بالقاهرة ، وتسمح لسكانها بالتردد على العاصمة بسرعة وراحة وأمان.

وبناء على ذلك كوّن البارون امبان شركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس - واشتهرت هذه الشركة فيما بعد بمصر الجديدة.

وبدأ المشروع بواحتين هما هليوبوليس والماظه، واهتمت الشركة بالنواحي الجمالية، فتميزت واجهات المباني بطابع مقتبس من الطراز المعماري الإسلامي فى زخارفه وعقوده وبواكيه.

وبمرور الوقت التحم العمران وكملت مصر الجديدة حيا سكنيا راقيا، معماريا وتخطيطيا .

المياه. كما ينص على أنه فى حالة إقامة مباني على شوارع أقل من ٦ متر - على طالب الترخيص بالبناء - أن يرتد بمبانيه بقيمة نصف الفرق بين عرض ٦ متر والعرض الحالى.

مثال: مبنى يقع على شارع عرض ٣ م ، على طالب ترخيص البناء أن يرتد بمقدار ١,٥ م عن حد ملكه ، ويرتد الجار المقابل بنفس المسافة ، وبذا يصبح عرض الشارع بعد بناء المبنى المقابلين لبعضهما ٦م.

فحبذا لو فكرت الدولة فى تطبيق هذا القانون - قانون تنظيم المباني - على الريف المصرى ، مع تبسيط بعض الإجراءات الواردة به.

القرية لا يوجد بها مهندس تنظيم يشرف على تراخيص البناء ، فى هذه الحالة يمكن للوحدة المحلية تعيين فنى يقوم بمراجعة وصرف التراخيص وذلك تحت إشراف مهندس تنظيم يشرف على عدد من الوحدات المحلية . وفى هذه الحالة نضمن بناء مساكن صحية تطل على شوارع عريضة إلى حد ما.

البارون إمبان :

ذاع اسم البارون إمبان ، وانتشر اسمه فى أوروبا بعد ما أطلق عليه اسم "ملك المواصلات" ، فكان أول من أنشأ شركة لمد سكك حديدية فى العديد من الدول الأوروبية ، فأقام السكك الحديدية فى روسيا والصين وبلجيكا، وأنشأ مترو باريس، كما امتد نشاطه ليشمل القارة الأفريقية ، فرافق ملك بلجيكا إلى الكونغو التى كانت إحدى المستعمرات البلجيكية، وهناك أنشأ أول خط لمواصلات السكك الحديدية ، ثم حطت به الرحال فى مصر، حيث اشترى ماكان يعرف باسم "واحات العباسية"، وكانت صحراء غير مسكونة ، فبنى فيها البيوت وأوصل إليها خطوط ترام تربطها بالعاصمة ، إلى أن أصبحت مدينة كبيرة تعرف اليوم باسم مصر الجديدة.



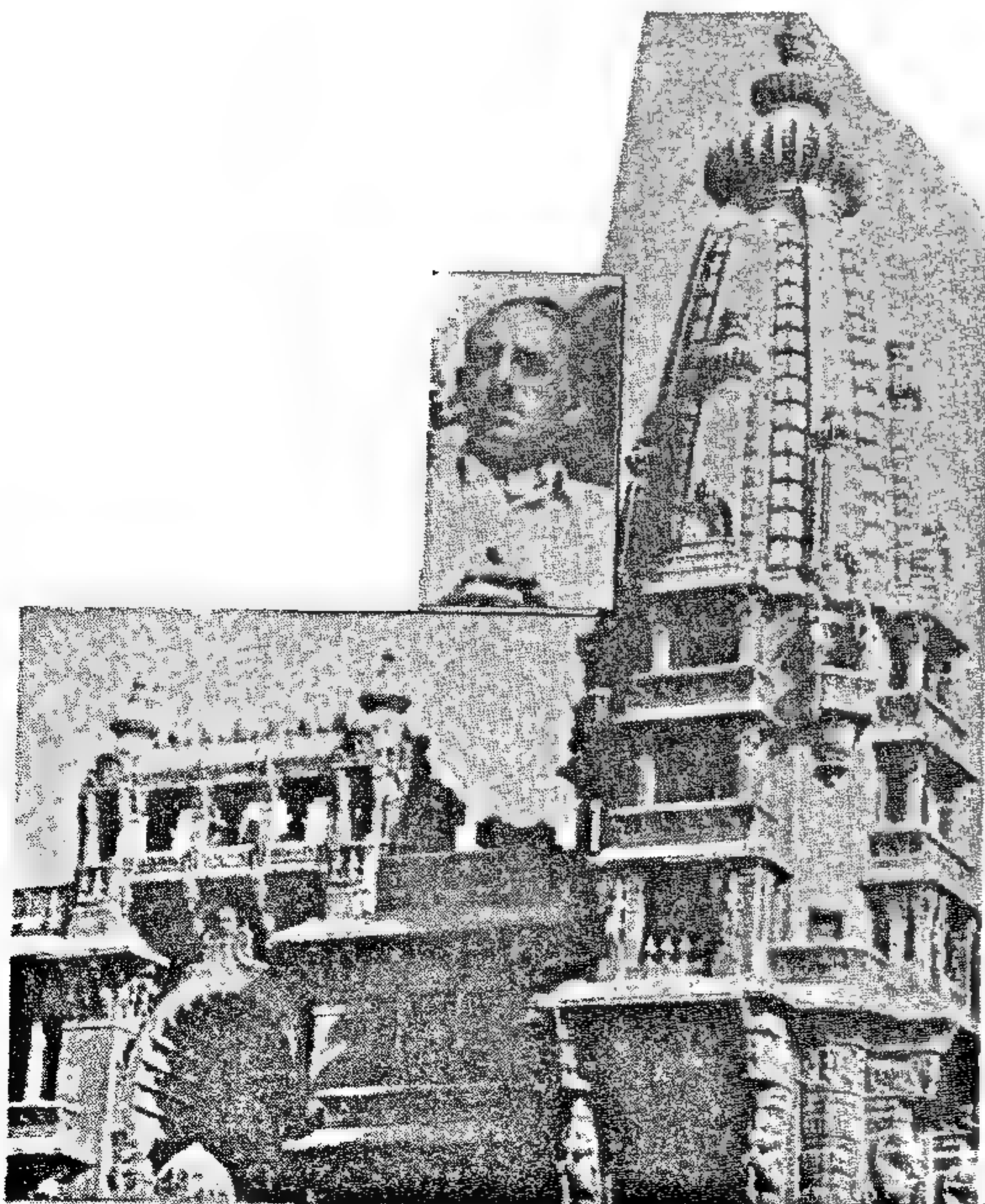
ولما كان البارون امبان مفتونا أصلاً بحضارة الهند ، فقد خرج قصره آية في فن العمارة الهندية. وهكذا أجرى تصميم الشرفات لتبدو من الخارج وكأنها محمولة على ظهور الفيلة ، بينما أنتشر العاج المأخوذ من أنياب الأفيال

وفي ١٩٦٠ صدر قرار جمهوري بتصفية الشركة -- شركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس ، وأنشئت بدلا منها شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير لتحل محلها.

عندما فكر البارون امبان بإنشاء قصره في مصر الجديدة كانت قد أصبحت هذه الضاحية الجميلة على يديه شبه مدينة تتميز برقيها الارستقراطي ، كما كان قد كسب من ورائها الملايين.

ولم يضع في اعتباره أن يكون القصر مجرد بناء ضخّم فخم فقط بل أراد تحفة تشكيلية متفردة ليس لها نظير وراح ينفق على قصره ببذخ خيالي ، فالقصر نفسه كان في أسلوب تشييده، ولا يزال، أحد عجائب البناء. يتكون القصر إنشائيا من مجموعة تماثيل تماسكت مع بعضها، وبشكل هندسي فائق الروعة، لتتشكل من مساحات التصاقها ببعضها البعض حوائط القصر.

وإذا كان القصر في حد ذاته عبارة عن مجموعة من التماثيل المنحوتة فقد انتشرت مجموعات أخرى من التماثيل في مداخله ، مثلما توزع قسم منها أيضا في حدائق القصر المحيطة به من جميع الاتجاهات.



قصر البارون في ضاحية مصر الجديدة

فى تشكيلات رائعة هنا وهناك، وبمختلف أرجاء القصر،
أما النوافذ ذاتها فترتفع وتتخفض مع "التمثيل"، وفوق ذلك
أحضر لحدائق قصره أندر أنواع بذور ونباتات أزهار
وأشجار وحشائش الهند!

أما من الداخل، فإن القصر كان فعلا أسطورة تصور
عظمة الخيال حين يتجسد على أرض الواقع وبمنتهى
الإبهار! والسبب يعود إلى أن البارون قد جمع فى قصره

مجموعات متنوعة وقيمة جدا من التحف، وكان القصر
يضم على سبيل المثال لا الحصر ساعة أثرية قديمة، ليس
لها نظير فى جميع أرجاء الدنيا سوى فى قصر "باكغهام"
الملكى البريطانى! والطريف أن هذه الساعة النادرة تبين
الوقت بالثوانى، والدقائق، والساعات، والأيام، والأسابيع،
والشهور، والسنين، مع تغيرات أوجه القمر ودرجة حرارة
الجو!

إسكان الشباب للارتقاء بالسكن منخفض التكاليف

د . محمد عون^{*}

الملخص

لا إنماء بدون إيواء ولا إيواء بدون إنماء.

هذا شعار ينطبق على مشروع مبارك القومى لإسكان الشباب فى المدن، والمجتمعات العمرانية الجديدة لأنه ربط سياسة التنمية بسياسة الإسكان.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه التجربة الحديثة ، مع لمحة عامة عن المدن الجديدة، وأهداف اختيار الشباب كقوة مستهدفة، وقوة ارتباط هذا المشروع بالتجمعات العمرانية والمدن الجديدة، واستكشاف هل نجح فى جذب الشباب للاستيطان والعمل فى المدن الجديدة؟ ثم استعراض المشروع فى هذه المدن فى إطار تحليل الإيجابيات والسلبيات، ودراسة سعر الوحدات السكنية وعلاقتها بالمسطح. وقد اختير النموذجان ٦٣ م^٢ و ٧٠ م^٢ موضوع الدراسة ، وهما الأكثر طلبا ورغبة من قبل الشباب ، وعلاقة الالتزامات المالية بالدخل الشهرى ، وينتهى البحث بمجموعة من التوصيات التى يمكن الاستفادة بها فى المشروعات المستحدثة على محاور التنمية المستقبلية.

١- المقدمة

يعتبر توفير مسكن ملائم للشباب ذوى الدخل المحدود بأسعار تتناسب ودخلهم وإمكانياتهم الاقتصادية فى مقدمة أهداف وأولويات الدولة ممثلة فى وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، وقد جاء مشروع إسكان الشباب بعد تجارب وبرامج سابقة ساهمت بدورها فى حل مشكلة الإسكان، وهذا المشروع هو تجربة جديدة وجادة لتنمية المدن الجديدة المنتشرة فى أنحاء مصر، يهدف إلى توفير مسكن ملائم بمسطحات مناسبة وفق مخططات وتصميمات معمارية حديثة بأقل تكلفة بدعم من الدولة مع تسهيلات فى الدفع.

المشكلة الإسكانية فى مصر لم تظهر بشكل واضح إلا فى الستينات لأسباب عديدة عندما انكشفت مشاركة القطاع

^{*} أستاذ التصميم المعمارى المساعد - كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب

سوريا

الخاص فى نشاط الإسكان نتيجة عدم واقعية القوانين التى تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر وعدم وجود سياسة قومية للإسكان وفق تخطيط إقليمي متكامل على المدى الطويل رغم جهود الحكومات بعد عام ١٩٥٢ لتوفير المساكن وما رافق ذلك من تزايد معدلات النمو السكاني وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الريف (مناطق الطرد) إلى المدن الكبيرة (مناطق الجذب).

وفى عام ١٩٣٢ قبل ظهور مصطلح " أزمة إسكان " تم إنشاء سكن اقتصادى لعمال السكة الحديد بمنطقة أبو الريش، وكان هذا أول تدخلات الدولة فى مجال الإسكان، وبعدها بسنوات فى الستينات تم إنشاء مساكن شعبية وأيضاً فى السبعينات والثمانينات وحتى بداية التسعينات بأسماء

٣- الأهداف العامة لسياسة إسكان الشباب في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

يقصد بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي بهدف إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب جديدة خارج نطاق المدن والقرى القائمة.

وإنشاء مدن جديدة في مصر تجربة قديمة ففي عام ١٨٦٩ تم إنشاء مدن القناة وفي عام ١٨٧١ نشأت ضاحية حلوان الجديدة لتكون منتجعا علاجيا وأيضا في أوائل هذا القرن نشأت ضاحية مصر الجديدة في الصحراء، وفي عام ١٩٧٥ بدأ التخطيط لإنشاء المدن الجديدة وكان أولها العاشر من رمضان عام ١٩٧٨.

لقد أصبحت سياسة إنشاء هذه المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة إحدى الركائز الأساسية لمخططات التنمية الشاملة في مصر منذ أوائل منتصف السبعينات، وتبنت إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة التي بلغت ثمانية عشر مجتمعا.

إذا علمنا أن عدد سكان مصر في تعداد شهر يناير ١٩٩٨ بلغ ٦٢ مليون و٦٨٧ ألف و٨٩٣ فردا^١، أي أن معدل النمو السكاني نحو ٢,٩ % وأن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية طبقا للتعداد نحو ٥٣٣ م^٢ وإذا استمر معدل النمو الحالي للسكان فإنه ينتظر أن يتضاعف العدد في سنة ٢٠٢٩ ليتعدى ١٢٣ مليون نسمة، بمعنى أن التكدس السكاني في الوادي القديم والدلتا سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية وتآكلها وحوث آثار سلبية مترتبة على ذلك كالإسكان الغير رسمي والعشوائيات وانتشار البطالة. ولذا فلا بد من إعطاء أهمية قصوى للمشروعات القومية العملاقة بفتح محاور جديدة للتنمية وزيادة الرقعة الزراعية بغزو الصحراء شرقا وغربا وفي سيناء وتوشكي وشرق العوينات لتنمية جنوب الوادي ومناطق أخرى ملائمة من أجل التنمية الشاملة والمتواصلة

وعناوين مختلفة كالسكن الحكومي أو الرسمي وسابق التجهيز والمرحلي والاقتصادي والنواة ومشروع الأراض والخدمات والسكن المنخفض التكاليف الذي لم تتوافر له مقومات النجاح وما رافقه من إشكاليات وتشوهات ، وفي النصف الثاني من التسعينات ظهر مشروع إسكان الشباب كتجربة رائدة وحضرية ليس فقط للمساهمة في حل مشكلة الإسكان بل لدعم مخططات التنمية العمرانية المتبعة بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

٢- الفئة المستهدفة

يستهدف مشروع إسكان الشباب الأعداد الغفيرة من شباب الخريجين من المعاهد والمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها من ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة يتخرجون يوميا إلى سوق العمل والدولة تقوم بدور فعال في رعايتهم والعمل على استقرارهم ومساعدتهم في الاستثمار وإيجاد فرص العمل والإقامة في سكن ملائم في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ومشروع إسكان الشباب يعتبر حافزا لهم، خاصة أن الشباب أكثر الفئات تحمسا لغزو الصحراء والأكثر ولاء وانتماء لهذا المحيط والمجتمع الجديد لما يتميزون به من خصائص بدنية وعقلية متفتحة كطاقة خلاقة، باعتبار الشباب وسيلة وهدف للتنمية.

لقد أصبحت المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة الأمل والرجاء لهؤلاء الشباب للخروج من المدن المزدحمة والوادي الضيق وما يسمى (بيت العيلة) الذي أصبح مزدحما بساكنيه من الأجداد والآباء والأمهات والأبناء والأحفاد للإقامة في مسكن ملائم ولانق يعطيهم الشعور بالخصوصية الأسرية ، ويؤمن لهم الحياة الكريمة والعمل المنتج لرفع مكانتهم الاجتماعية وتنمية أسرهم لقيام مجتمع متكامل في بيئة ملائمة ومناسبة لتنشئة أجيال صالحة للمستقبل الواعد.

* هذا الاحصاء صدر في ١٩٩٩/٢/٢٤ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

توفير أماكن جديدة للسكن على مستوى العمارة، والتخطيط العمراني وتعمل على حل مشاكل التنمية العمرانية والاجتماعية لفئات الشعب المصري ذات الدخل الوسطى والمحدودة، من هذا المنطلق وتنفيذا لخطة الدولة للتنمية الشاملة التي تهدف للارتقاء بواقع الإنسان المصري بصفة عامة والشباب بصفة خاصة باعتبارهم عصب مصر ومستقبلها، وللارتقاء بالسكن منخفض التكاليف أعدت الوزارة مشروع إسكان الشباب لتوفير بيئة عمرانية حضارية ومعمارية معاصرة لدعم المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة ولتقوية فاعلية تنميتها.

وقد تم في الخطة الأولى تنفيذ ٧٠ ألف وحدة سكنية بالمدن الجديدة على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى وقد تم الانتهاء منها ووفرت ١٥ ألف وحدة سكنية بمساحة ١٠٠ م^٢، أما المرحلة الثانية والثالثة الأكثر طلبا بمساحة ٧٠ م^٢ و ٦٣ م^٢، فقد بدأ تنفيذهما في شهر مايو وأغسطس عام ١٩٩٧ على الترتيب، بهدف توفير ٣٥ ألف وحدة سكنية بالمرحلة الثانية بمساحة ٧٠ م^٢ للوحدة السكنية، وتم إنجاز تنفيذ ٦٣% منها وتسليم الوحدات المنفذة للحاجزين من الشباب في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٧، وقد انتهت هذه المرحلة بنهاية عام ١٩٩٨، أما المرحلة الثالثة فتهدف إلى توفير ٢٠ ألف وحدة سكنية بمساحة ٦٣ م^٢ للوحدة السكنية وتم إنجاز جزء كبير من هذه المرحلة، ومن المخطط الانتهاء من هذه المرحلة بنهاية هذا العام ١٩٩٩، والوزارة ماضية في تنفيذ مراحل جديدة ونشرها في كل أنحاء مصر، وقد نجحت في توفير عدد كبير من الوحدات السكنية للأسر حديثة الزواج التي أقبلت على احتلال هذه الوحدات لحاجتها إليها في المدن الجديدة، العاشر من رمضان، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، الشروق، العبور، السادات. تجمعات القاهرة الجديدة، دمياط الجديدة، الشيخ زايد، بني سويف الجديدة، المنيا الجديدة، طيبة الجديدة.... الخ كما امتد ليشمل بعض المدن القائمة كمدينة السويس نتيجة لارتفاع الطلب فيها على الوحدات السكنية.

وطويلة الأمد، والتوسع أصبح ضرورة حتمية للحفاظ على الأراضي الطينية والمستصلحة للزراعة مع تخصيص الأراضي الصحراوية العمران والبناء والتوسع.

إن اختيار مواقع المدن الجديدة يتم ضمن خطة إقليمية شاملة ووفق معايير تخطيطية تشارك فيها كافة الأجهزة المعنية حتى يكون هذا الاختيار محققا لكافة الأهداف المرجوة باعتبار أن التخطيط لهذه المدن وبنائها يلقي على الدولة مسؤولية جسيمة وتكلفة كبيرة، لما يتطلبه ذلك من توفير أراضي ومياه صالحه وبنية أساسية وخدمات ومرافق، ويأتي مشروع إسكان الشباب حافزا لاستقطاب الشباب ليجدوا فرصتهم في الإقامة والعمل في هذا المجتمع الجديد الذي يدار مركزيا بدءا من:

١- رئاسة مجلس الوزراء

٢- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

٣- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

٤- أجهزة تنمية المدن الجديدة

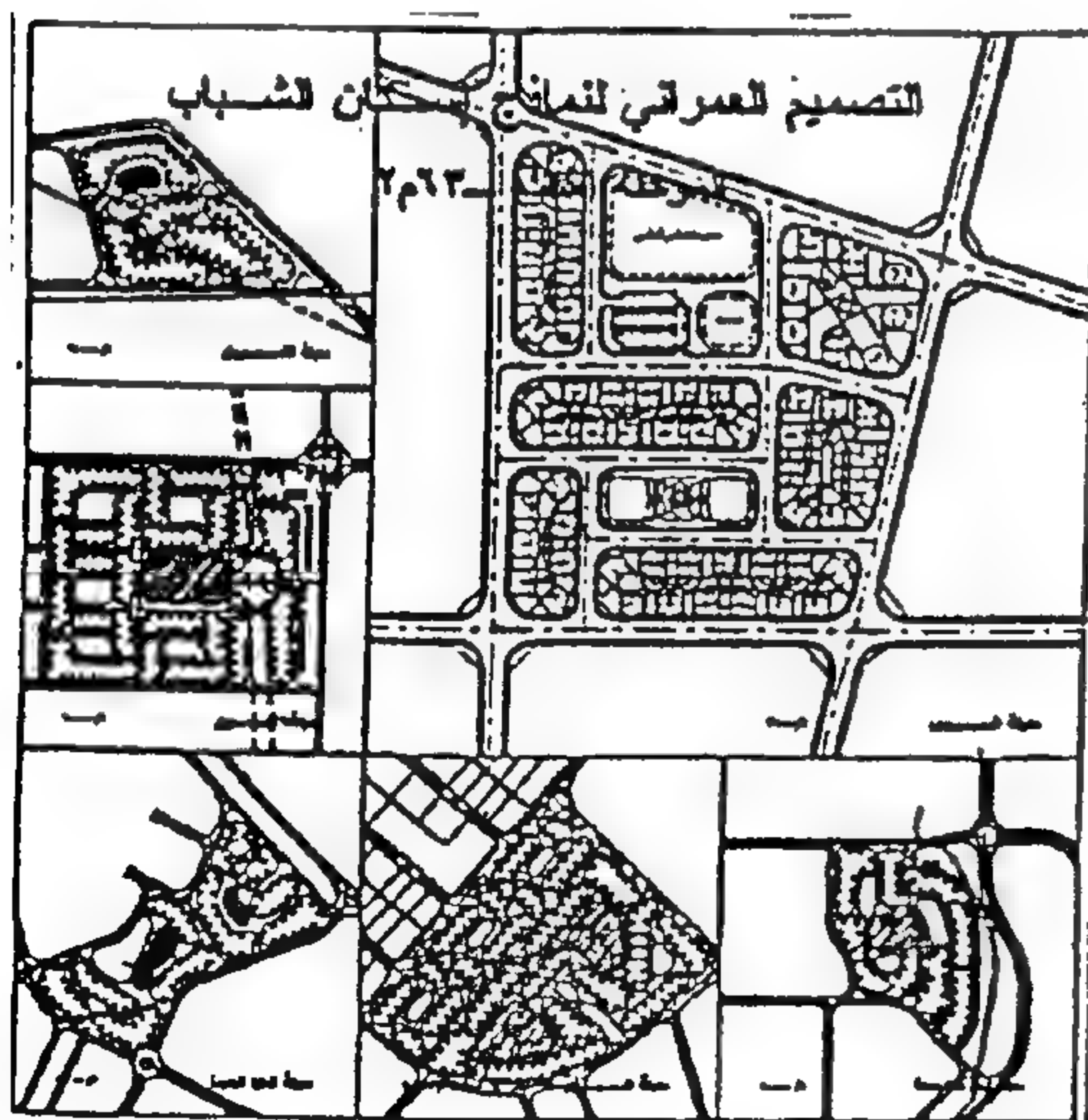
٥- جهاز تنمية المدينة

ولا تقاس أهمية هذه المدن بقربها أو بعدها عن العاصمة أو عن المدن الأم بقدر حساب مدى الإقبال السكاني للاستيطان فيها خاصة إذا توافرت فيها عناصر الاكتفاء الذاتي من خدمات اجتماعية وثقافية وتعليمية وتجارية وترفيهية للإقامة المريحة اجتماعيا وبيئيا ونفسيا في مجتمع مستقر يحقق طموحات الأجيال في التقدم والرفاهية والنهضة التي ينشدها أبناء مصر لدخول القرن الحادي والعشرين.

٤- مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب:

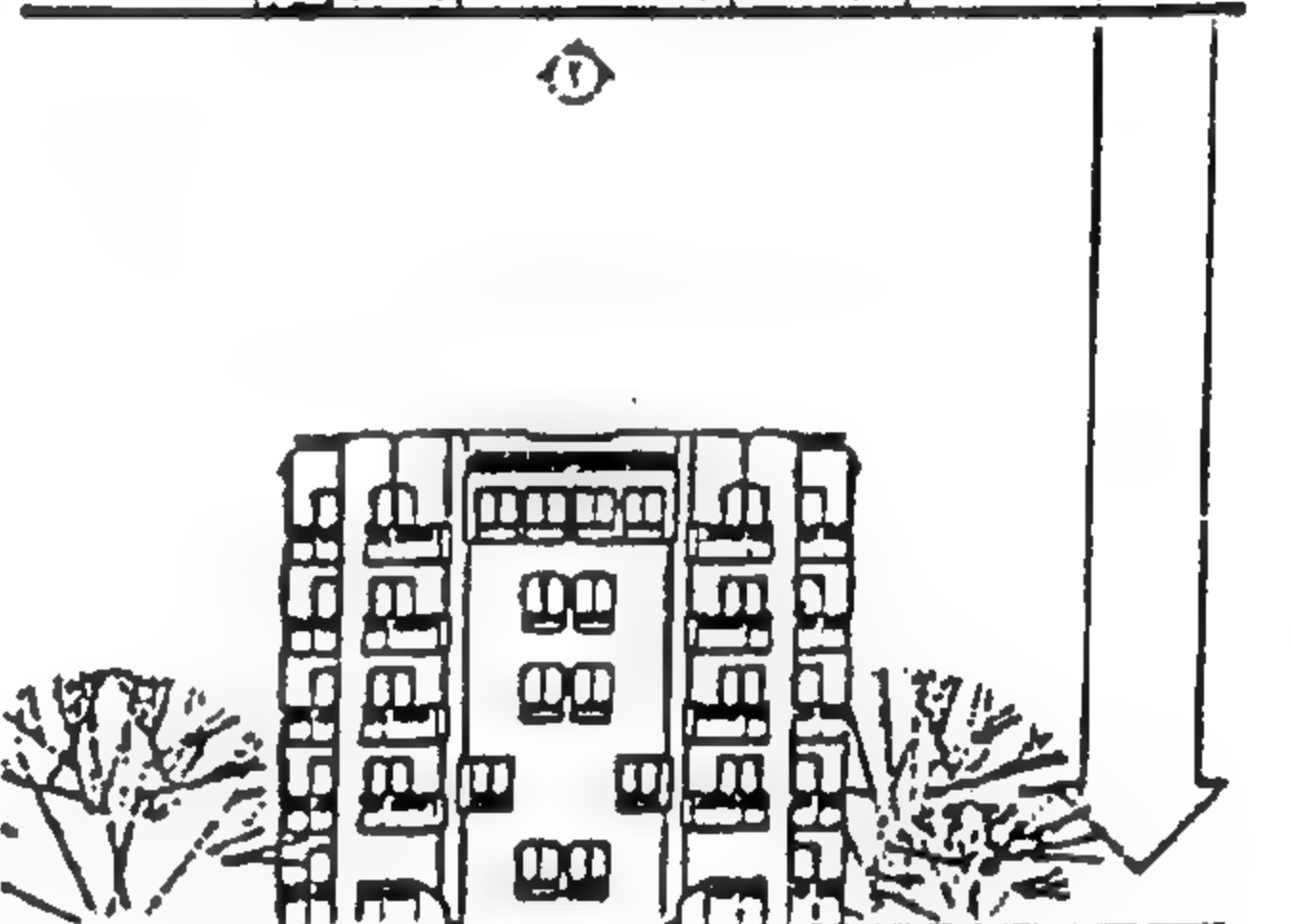
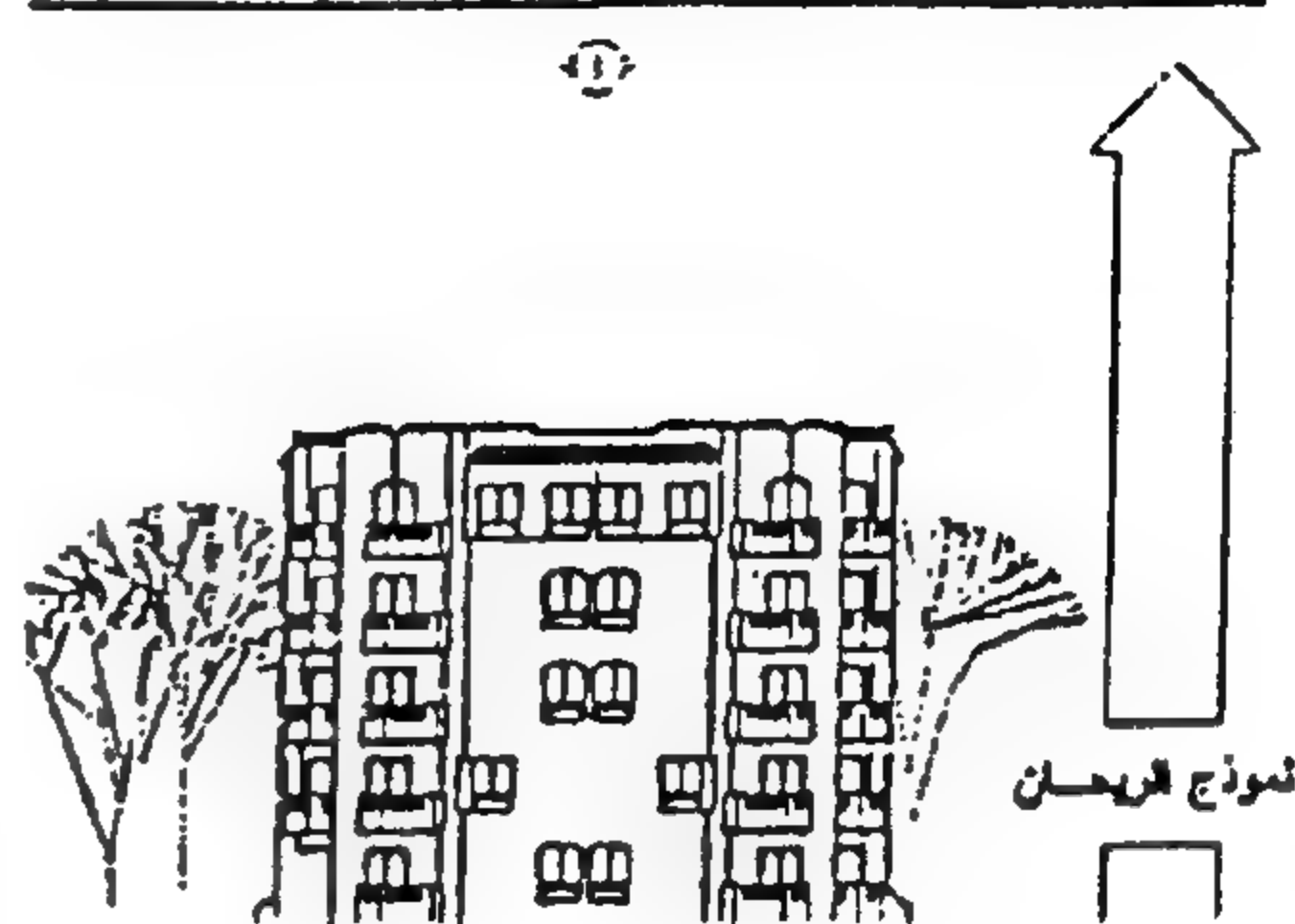
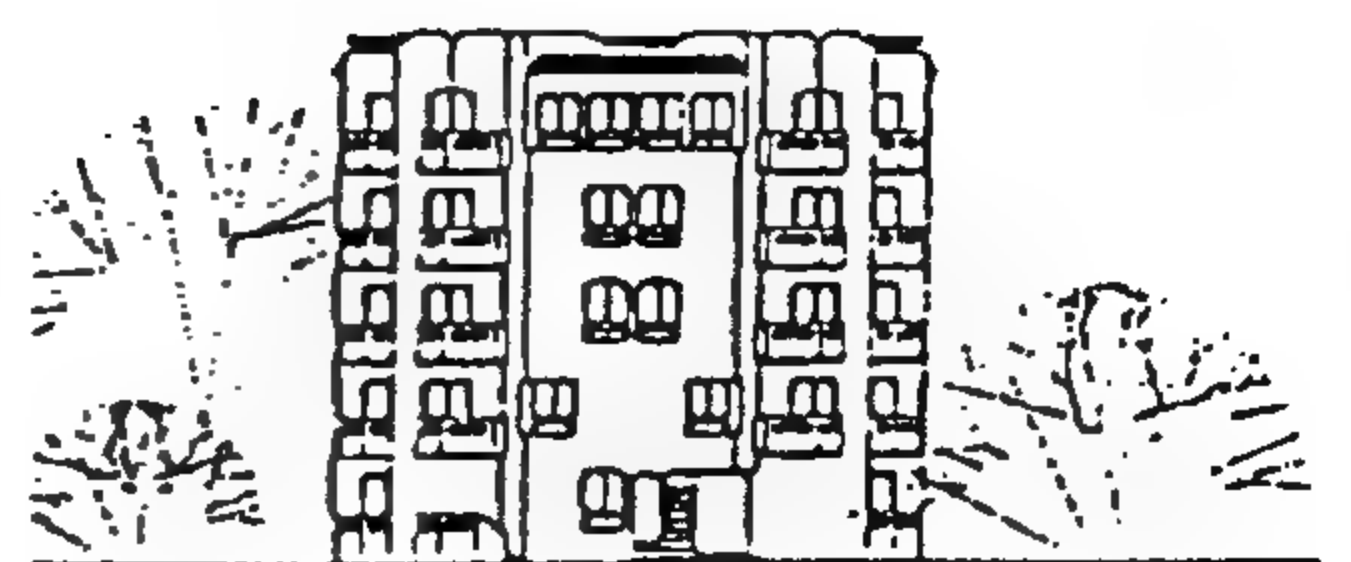
بدأ مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب في عام ١٩٩٦ من قبل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة باعتبارها السلطة التنفيذية المعنية بشئون الإسكان والتعمير في جمهورية مصر العربية والأقدر على

أعداد الوحدات السكنية وعمارات إسكان الشباب بالمدن الجديدة				
المرحلة الثالثة نماذج ٦٣م ^٢		المرحلة الثانية نماذج ٧٠م ^٢		المدينة
عدد الوحدات	عدد العمارات	عدد الوحدات	عدد العمارات	
٢٢٣	٤٥٦١	١٦٥	٢٩٤٩	٦ أكتوبر
١٠٧	٢١٨٣	٢٢٢	٤٦٦٥	الشروق
١٠٩	٢٢٣٢	١٤٩	٢٠٢٨	العبور
٩٦	١٩٧١	١٦٩	٣٤٤٩	دمياط الجديدة
٥٣	١٠٨٥	٣	٦٠	بنى سويف الجديدة
٠	٠	٨٢٢	١٤٩٦١	التجمعات
٠	٠	٢٣٣	٥٢٥٨	الشيخ زايد
٠	٠	٧	١٤٠	السادات
٨٣	١٧٠٦	١٤	٢٢٠	المنيا الجديدة
١٠٨	٢٢٠٦	٠	٠	العاشر من رمضان
٩٢	١٨٨٧	٠	٠	أسيوط الجديدة
٢٤	٤٩٢	٠	٠	طبية الجديدة
٨٩٥	١٨٣٢٣	١٧٨٤	٣٣٧٨٥	الإجمالي



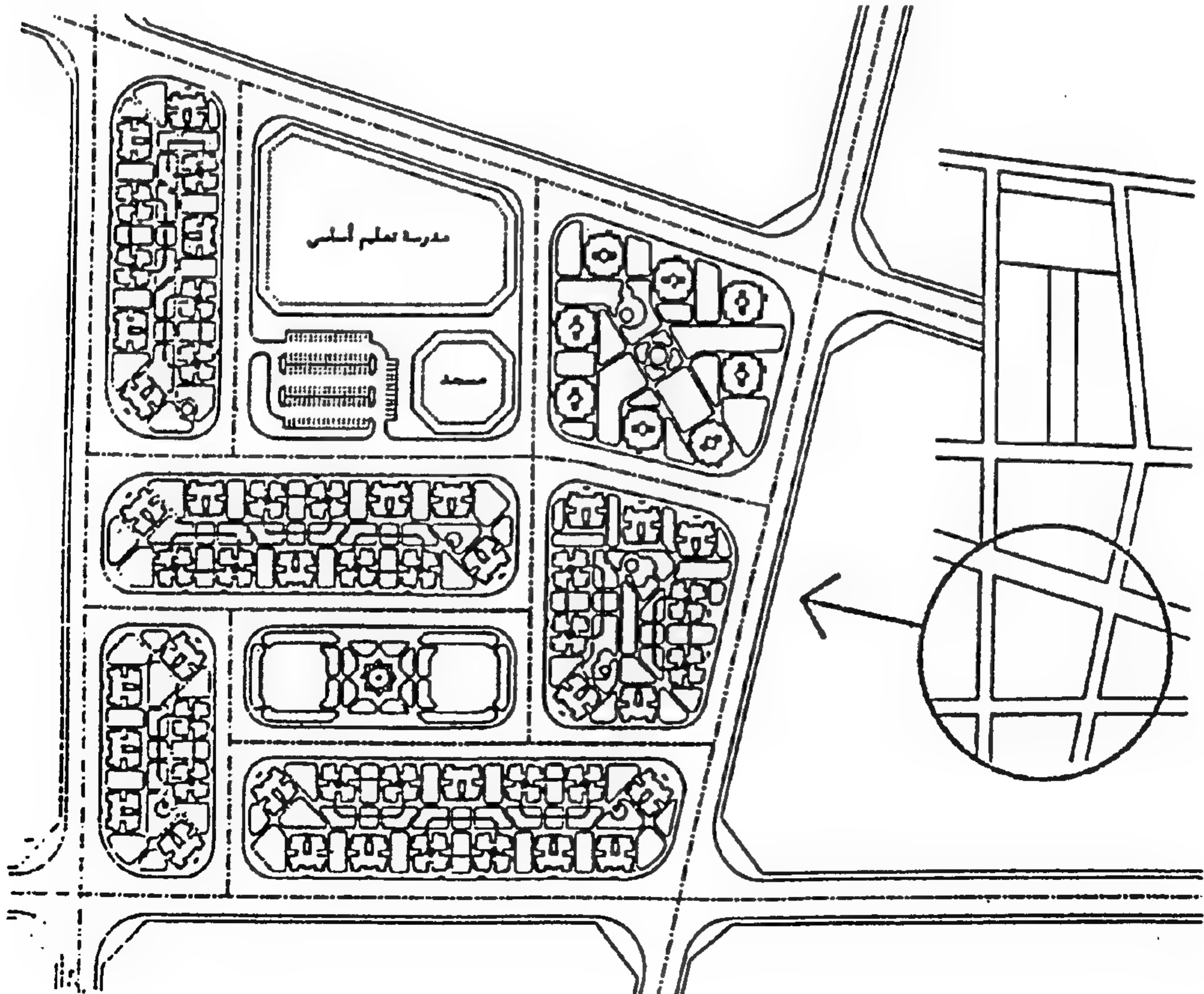
وتكمن السمات المميزة لهذا المشروع في تخطيط وتصميم نماذج إسكان ملائمة في المكان المناسب والسعر المناسب والفئة المناسبة ، تقرب الفجوة بين التكلفة والدخل ضمن المشروعات المنظمة لل عمران في مصر ، وهي أهم

بدائل الواجهات - مقياس رسم ٢٠٠/١

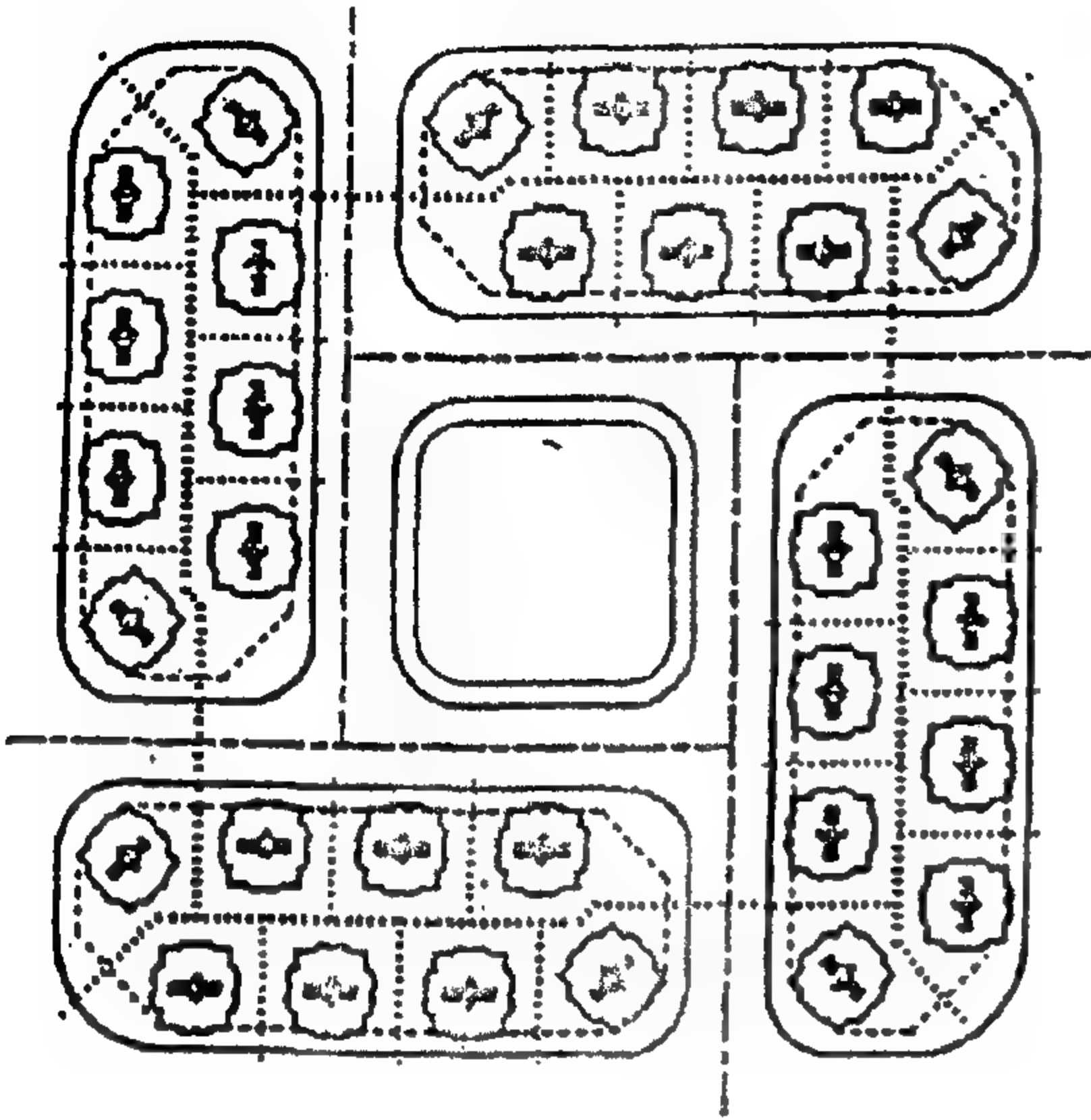


ورغم الالتزام بوحدة التصميم النمطي الملائم لروح العصر إلا أنه تم التعامل مع الكتلة التائية كوحدة متكاملة بما يسمح بتجميع هذه الوحدات باعتبارها الخلية الأساسية لتكوين العمارة السكنية بطرق مختلفة ومتعددة بنظام انشائي هيكلي بسيط، منتجة بذلك مجموعة من البدائل المختلفة من العمارات المنفصلة أو المتصلة في هيئتها الخارجية وطوق تجميعها عمرانيا بأكثر من بديل، تحقيقاً للمرونة المطلوبة في مثل هذه النوعية من مشاريع الإسكان القومية، لتجنب التكرار الممل والتشابه الرتيب الذي يؤدي إلى انعدام الجاذبية والفقر الجمالي في التشكيل الخارجي، كما كان يحدث في بعض مشاريع السكن الاقتصادي السابقة، كما روعي الفصل بين ممرات المشاة وحركة الآليات لضمان الأمان وحرية الحركة للوصول إلى مداخل الأبنية السكنية،

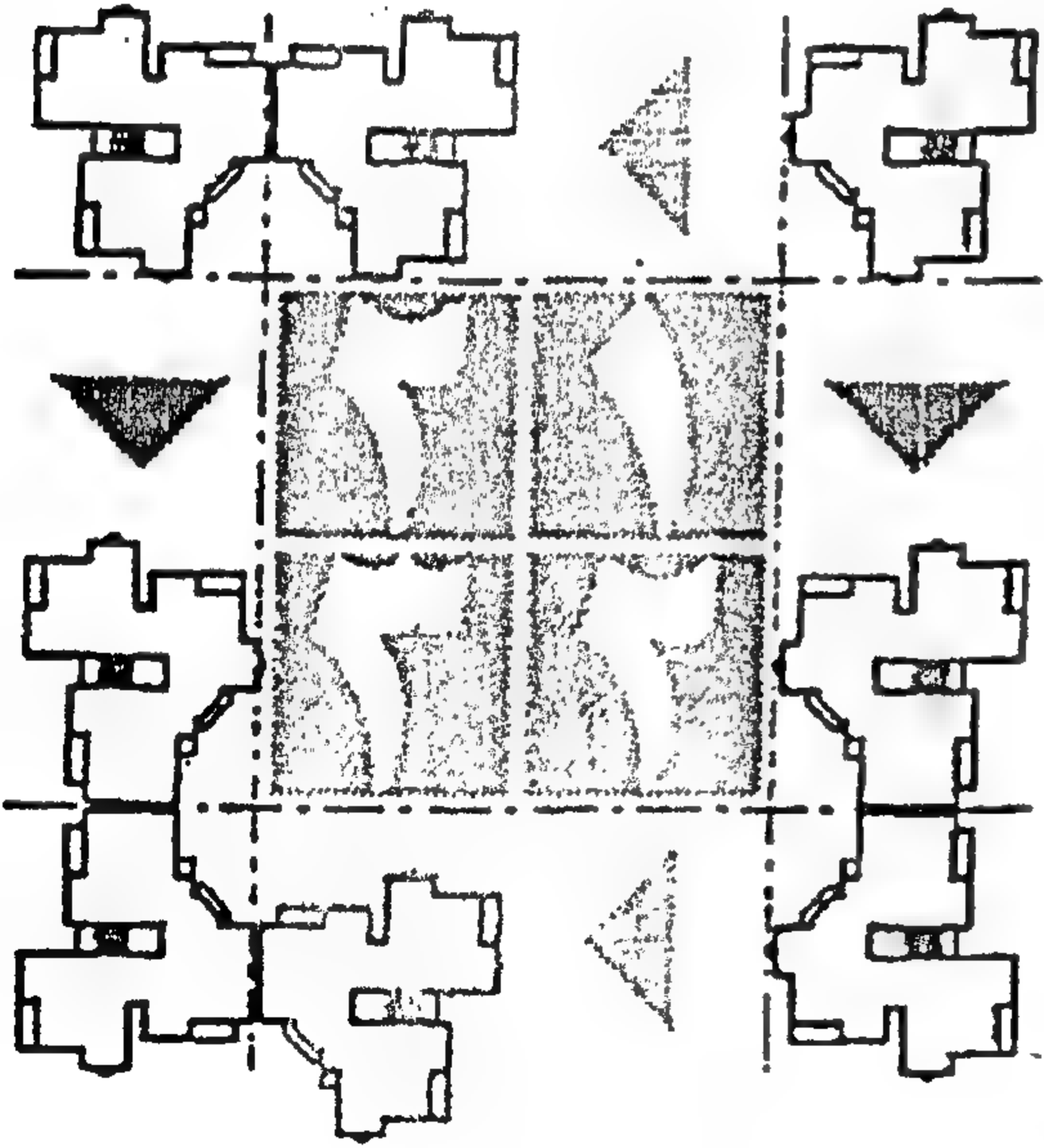
المشاكل التي تواجه المخطط والمصمم في مناطق جديدة وبيئة بكر ذات طبيعة خاصة أخذت بعين الاعتبار، بعد دراسة الطبوغرافيا والتربة والفئة المستهدفة وهيئة التخطيط الملائم والتصميم المناسب لتحقيق النواحي الاقتصادية والتكامل مع البيئة المحيطة، فلم يبالغ المصمم في الفراغات العمرانية بين البلوكات السكنية، وذلك من أجل خلق فراغات متعددة بحيث يمكن التحكم بها وتنسيقها بأسلوب تخطيطي مدروس، وتوزيع وتوجيه الكتل حول هذه الفراغات لتتلاءم مع المناطق الصحراوية، لخلق جو لطيف وتوفير أكبر قدر ممكن من التظليل لتخفيف حرارة الإشعاع الشمسي، مما يساعد إيجابياً على الاتزان الحراري داخل الوحدات السكنية، باستخدام الشكل الهندسي كوحدة تخطيطية يوفر مسطح مركزي يحتوى على كافة الخدمات اليومية بما يحقق الحد الأدنى لمسافات السير.



المسقط الأفقى للدور الأرضى - مقياس رسم ١/١٠٠



الفكرة الأساسية لتجميع نماذج العمارات - عمفور الجنة ، للريحان ، للداليا -
المكونة من نموذج الوحدة السكنية "ج" بمسطح ٧٠ م^٢



مكافئيات تجميع نماذج العمارات - النرجس ، القرنفل ، البنفسج - المكونة من
نموذج الوحدة السكنية "أ" بمسطح ٧٠ م^٢

وقد اختيرت الألوان بعناية لتعطي الانطباع بالحياة والنشاط ، ففي الغلاف الداخلى استخدمت الألوان الهادئة والحيادية لتتسجم مع مختلف ألوان الأثاث ، والتي تشعر

ضمن فراغات شبه خاصة تساعد على ربط السكان بعضهم ببعض.

يتكون المبنى من أربعة أدوار وفى مناطق أخرى خمسة وهذا الارتفاع يحافظ على الكثافة السكانية المعتدلة ولا يحتاج إلى تركيب مصاعد كهربائية ، مما يقلل من تكلفة التركيب والتشغيل ، واشتمل الدور السكنى الواحد على ثلاث وحدات ونماذج أخرى أربعة وحدات سكنية عولجت مداخلها بشكل مناسب.

جاء تركيز الفكرة التصميمية على الجانب الوظيفى بفكر وطابع معمارى يوفر المرونة ، ويحقق أفضل معدل استغلال للمساحات المحددة والمتاحة بنماذج متنوعة فى الوحدات السكنية ، لتلبية رغبات واحتياجات الفئات المختلفة من السكان ، بتوزيع جيد للفراغات الوظيفية الداخلية المرتبطة مع بعضها البعض بدرجة من الخصوصية التى تناسب تقاليد مجتمعنا فى هذه المساحة المحددة ضمن أسس التصميم المعمارى .

أما بالنسبة للواجهات فقد ركز المصمم فى أسلوب المعالجات المعمارية على إبراز الواجهات الخارجية وما تتضمنه من مداخل ومظلات ومفردات معمارية مع تنوع فى البروزات والتجويفات من طابق إلى آخر يعطى أكبر حجم داخلى وأقل مسطح خارجى للتخفيف من التعرض لأشعة الشمس المباشرة والفتحات ذات الاتساع المحدود التى سمحت بإضاءة وتهوية ملائمة ، وصممت الشرفات بشكل يحول دون إغلاقها أو إجراء أي تعديل فيها لمنع انتشار مشاكل التلوث البصرى ، وذلك للارتقاء بالمستوى الجمالى للواجهات مع حسن استخدام مواد وعناصر بناء وتشطيبات محلية من منجور وتمديدات وتباليط ، يسهل تنظيفه والعناية به، ونهو وخلافة ، مع الأخذ فى الاعتبار الحد من التكاليف دون المساس بمقانة المبنى ضمن المعايير الإنشائية والمعمارية وبأقل كثافة بنائية .

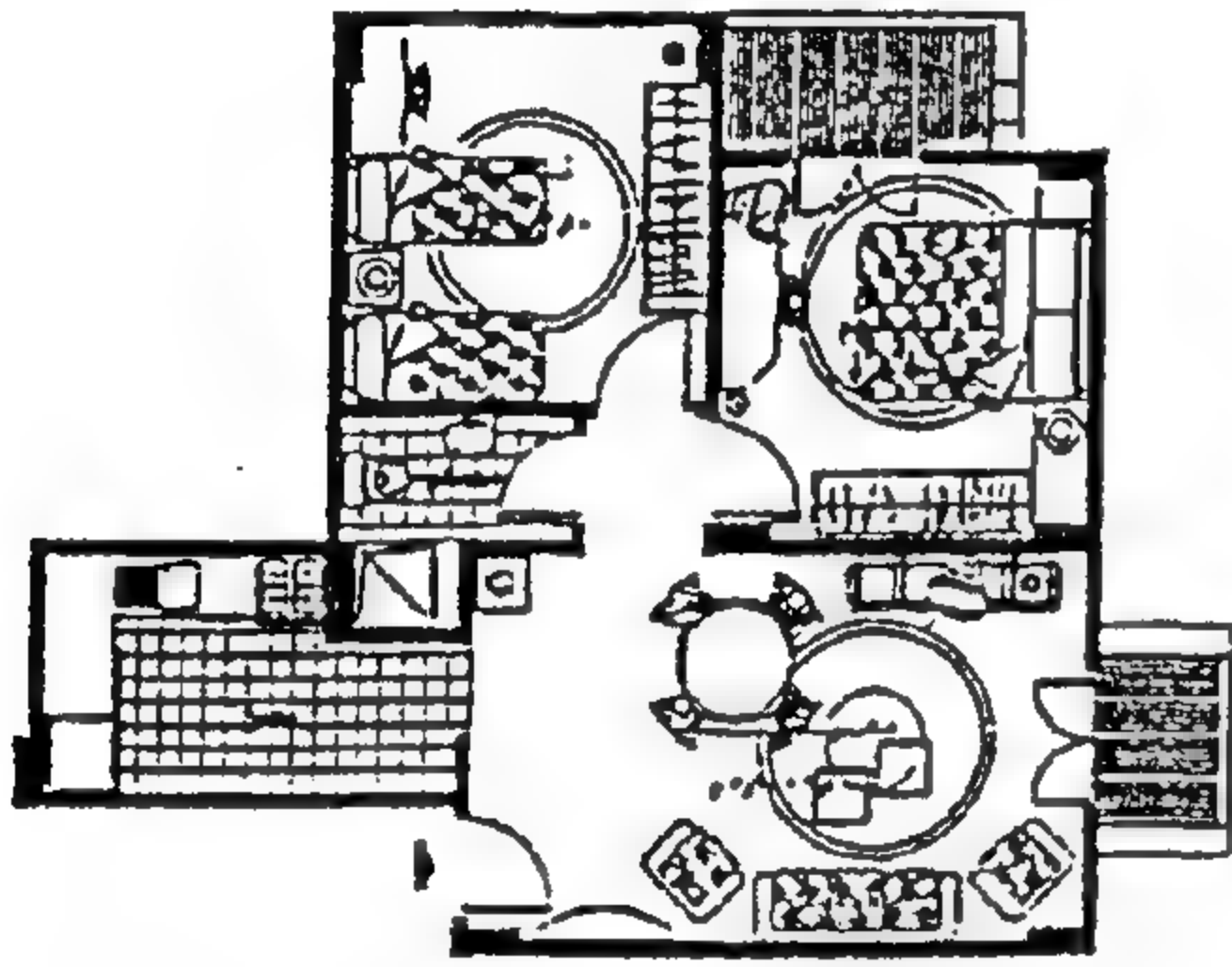
الحرارى بسبب خواصه الانعكاسية.

ان حجم الطلب على مشروع إسكان الشباب فى تزايد مستمر والسبب يعود إلى ما تقدمه الدولة من دعم للمشروع وتسهيلات فى الدفع ، وقد تميز هذا المشروع معماريا بالمقارنة مع المشاريع المنفذة سابقا لذوى الدخل المحدود،

بالاتساع وتناسب الأذواق المحلية، وفى الغلاف الخارجى استخدمت الألوان الباهتة والكاشفة للجدران الخارجية والفتحات للحماية من الزغلة والإبهار وتقليل امتصاص حرارة أشعة الشمس ، إذ تلعب الألوان المحايدة من مشتقات اللون الأبيض دورا رئيسيا فى زيادة مقاومة التدفق

نموذج عمارة - قمر الدين -

المكون من نموذج الوحدة السكنية "د" بمسطح ٦٣ م^٢

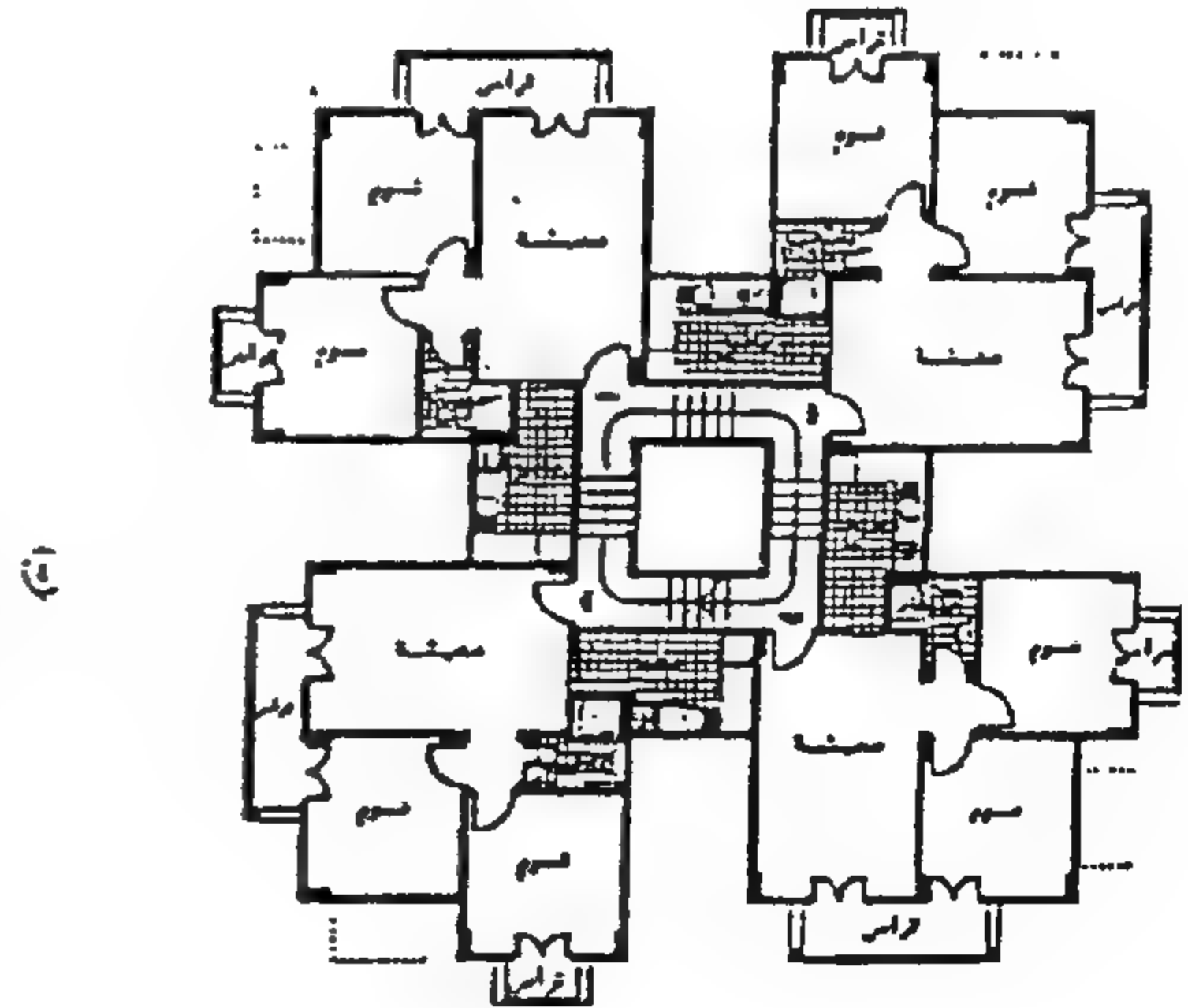
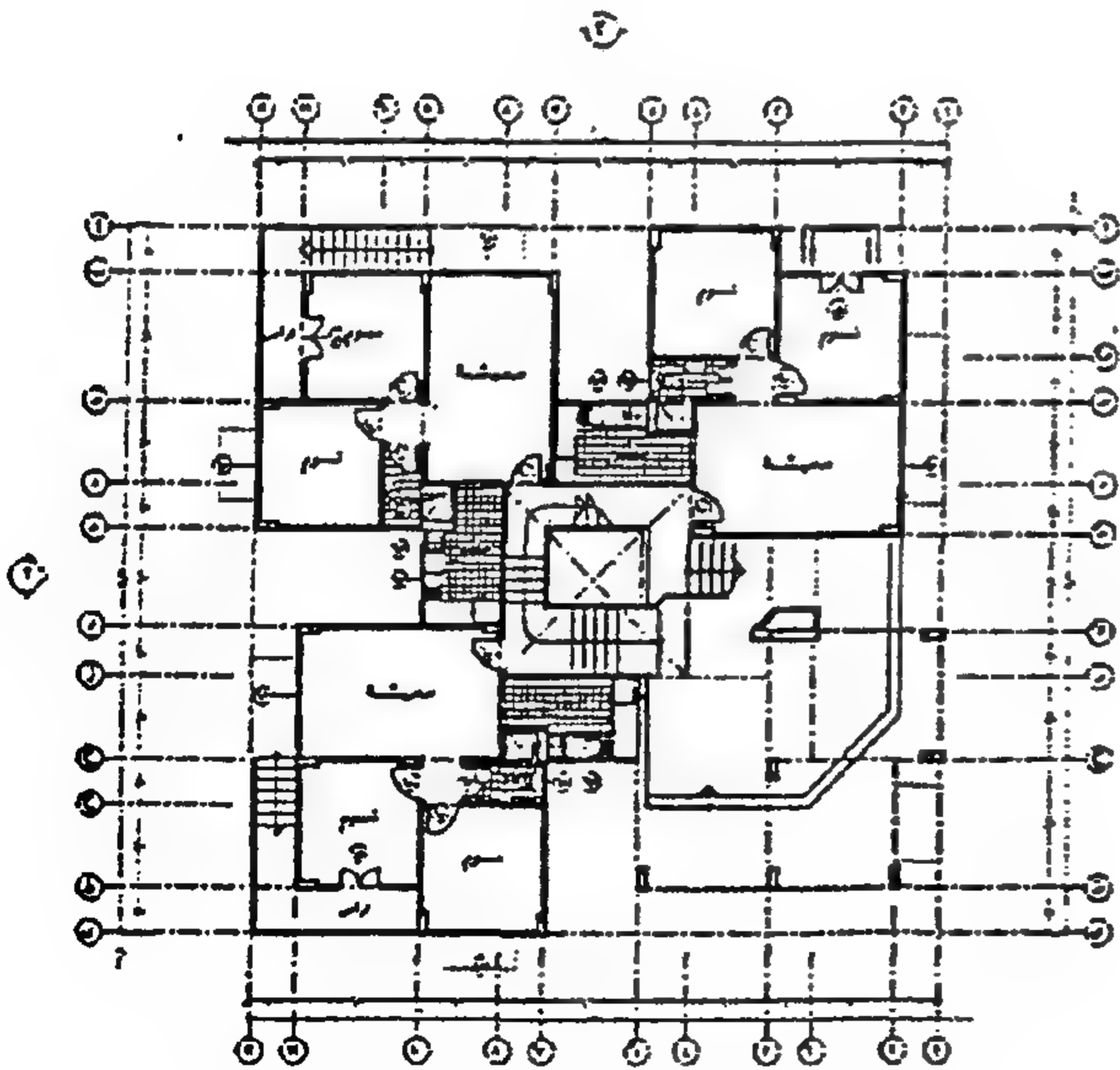
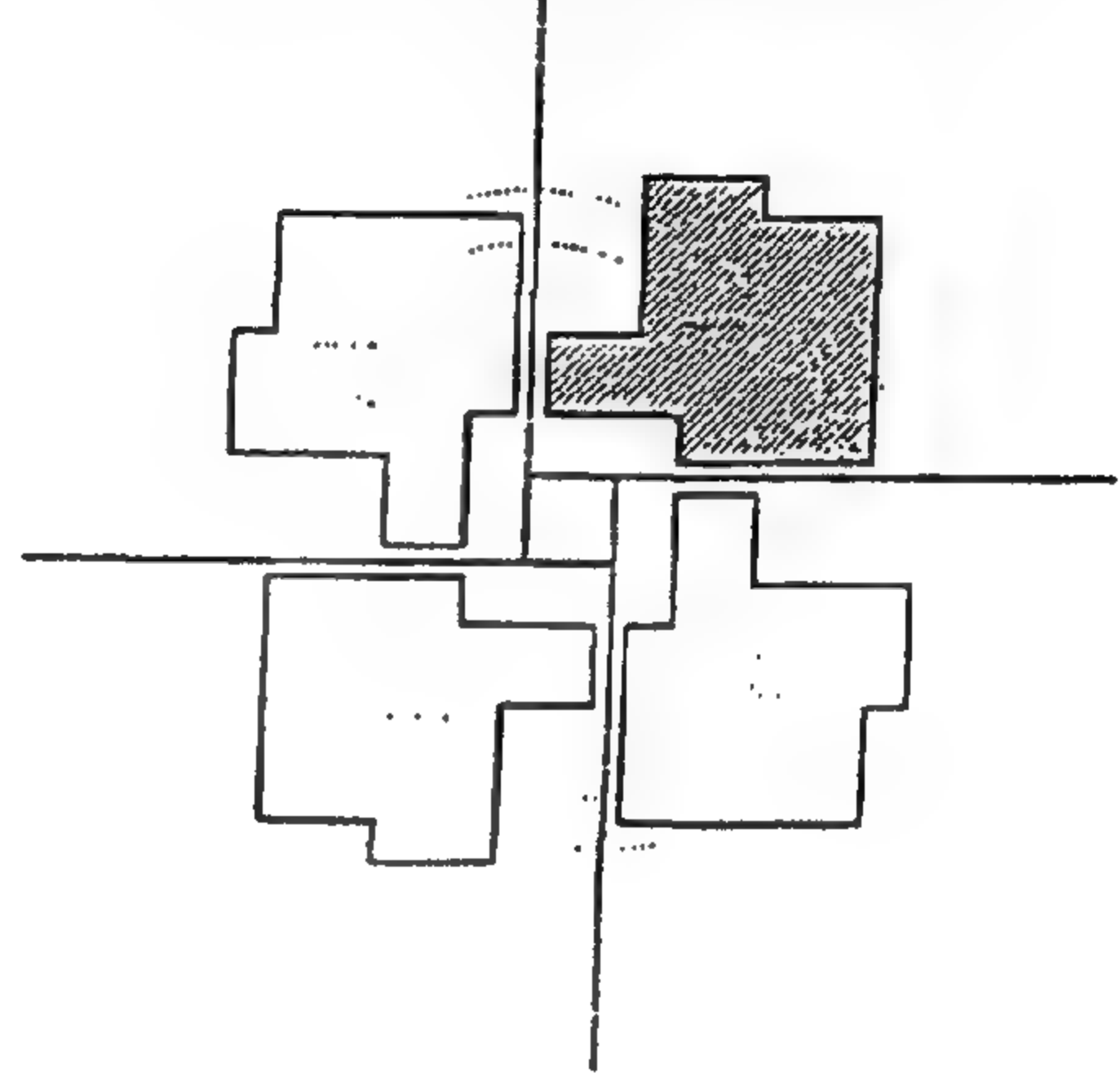


المسقط الأفقى للوحدة السكنية - قمر الدين - ١٠٠ / ١٠٠

المسقط الأفقى للدور الأرضي - قمر الدين - ١٠٠ / ١٠٠

الفكرة الأساسية لتصميم نموذج العمارة - قمر الدين -

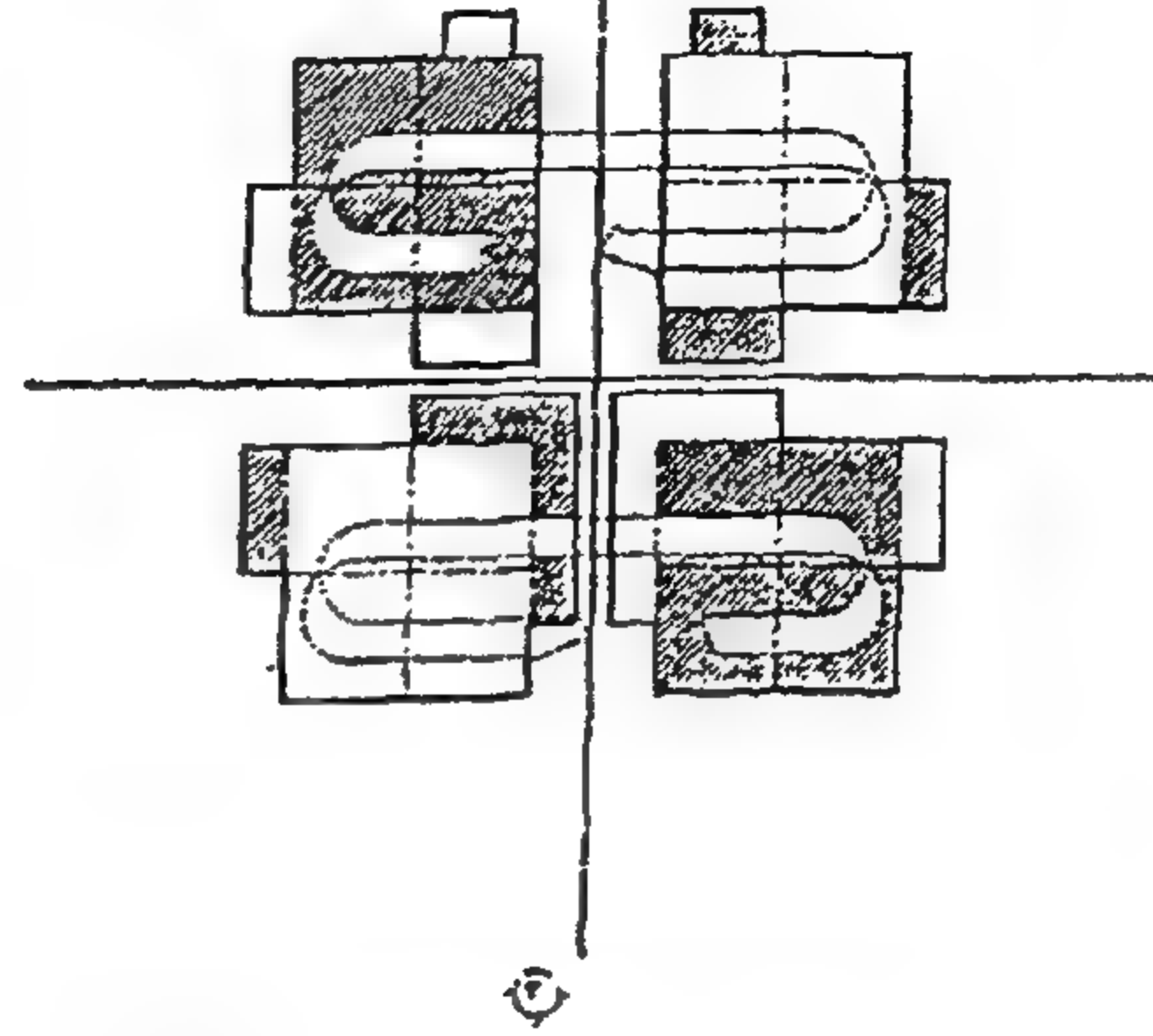
المكون من نموذج الوحدة السكنية "د" بمسطح ٦٣ م^٢



المسقط الأفقى للدور الأول - قمر الدين - ١٠٠ / ١٠٠

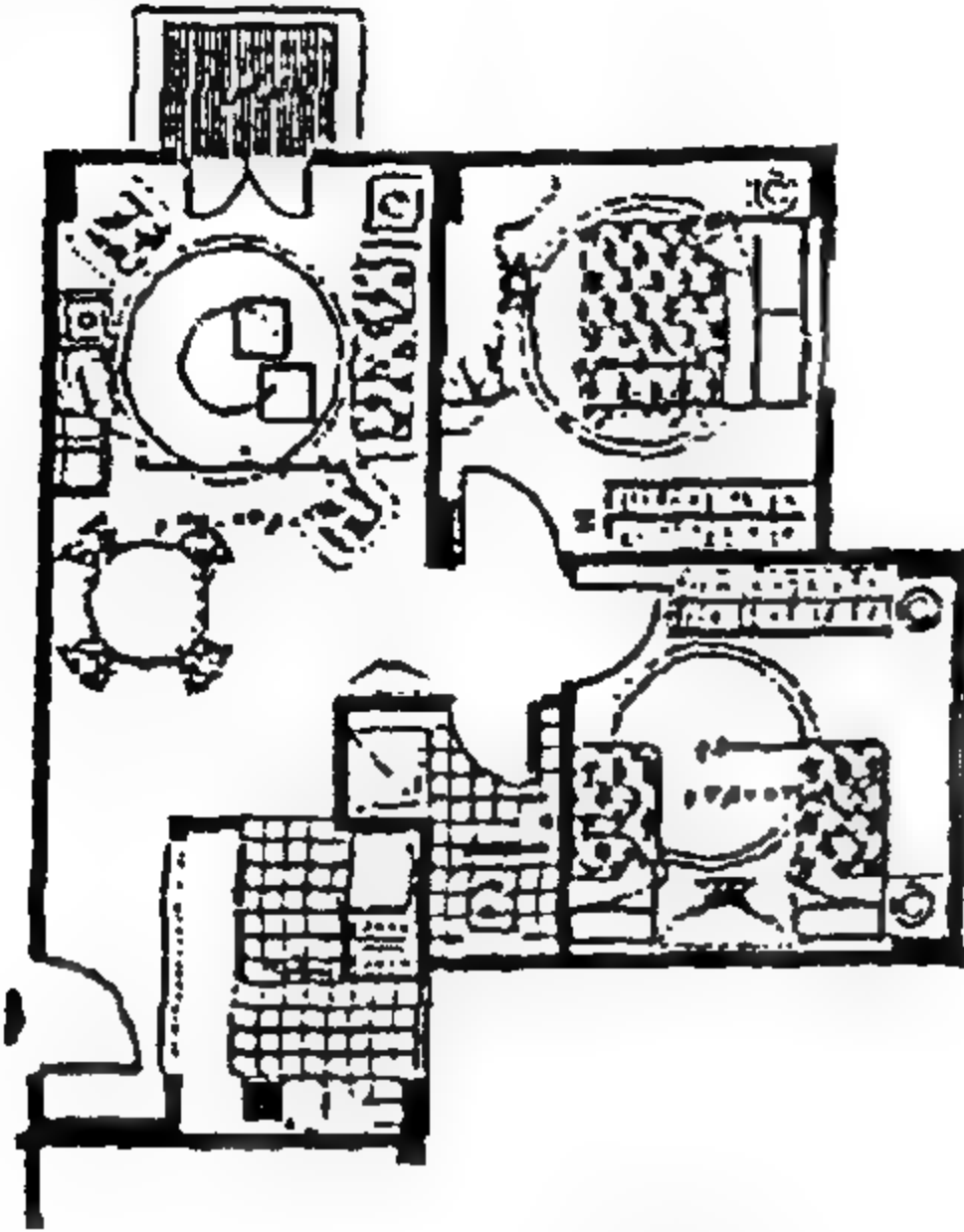
المسقط الأفقي للدور الأرضي - مقياس رسم ١/١٠٠

الفكرة الأساسية لتصميم نموذج العمارة - البنسق -
المكونة من نموذج الوحدة السكنية - هـ - بمسطح ٢٠٢ م

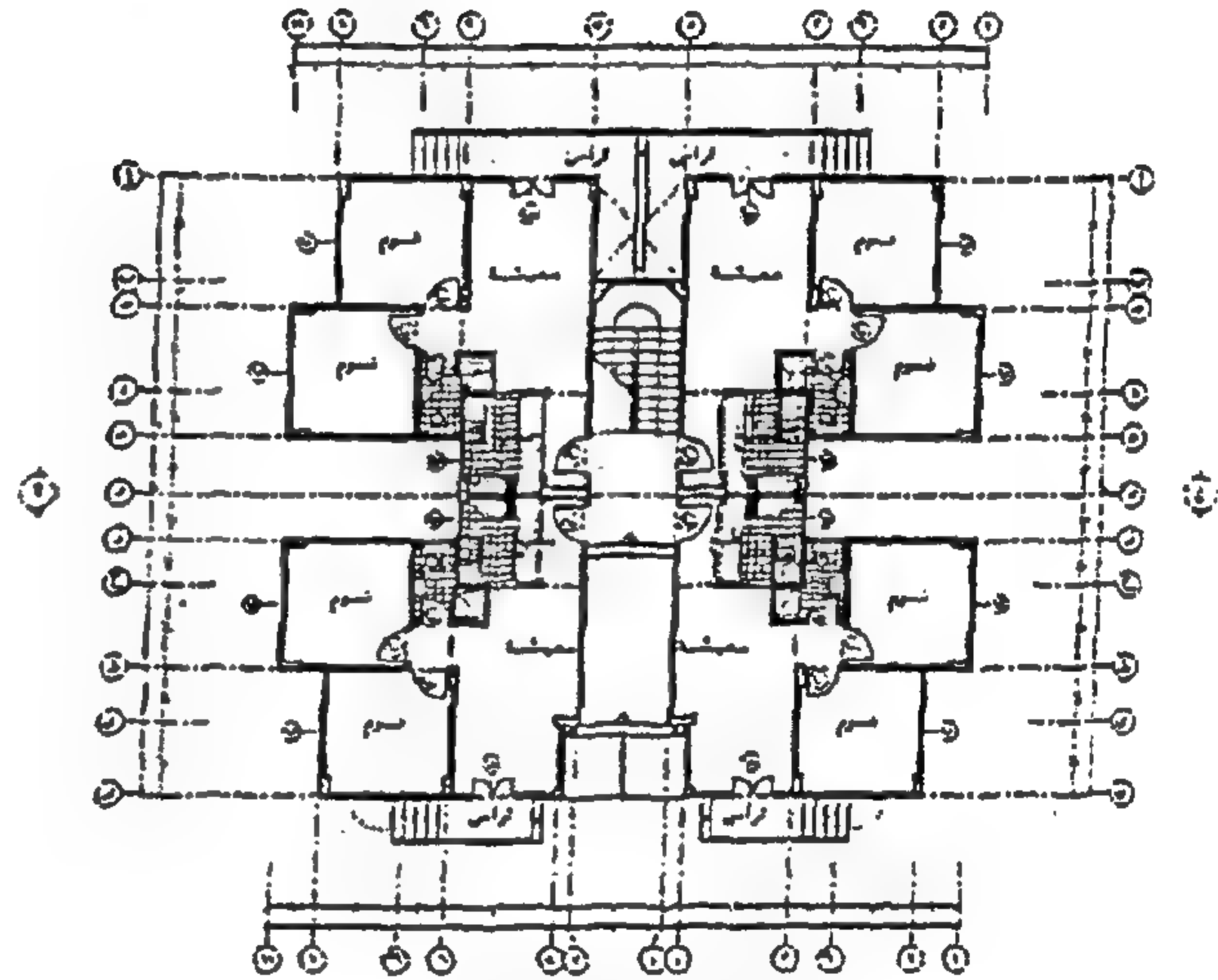


نموذج عمارة - البنسق -

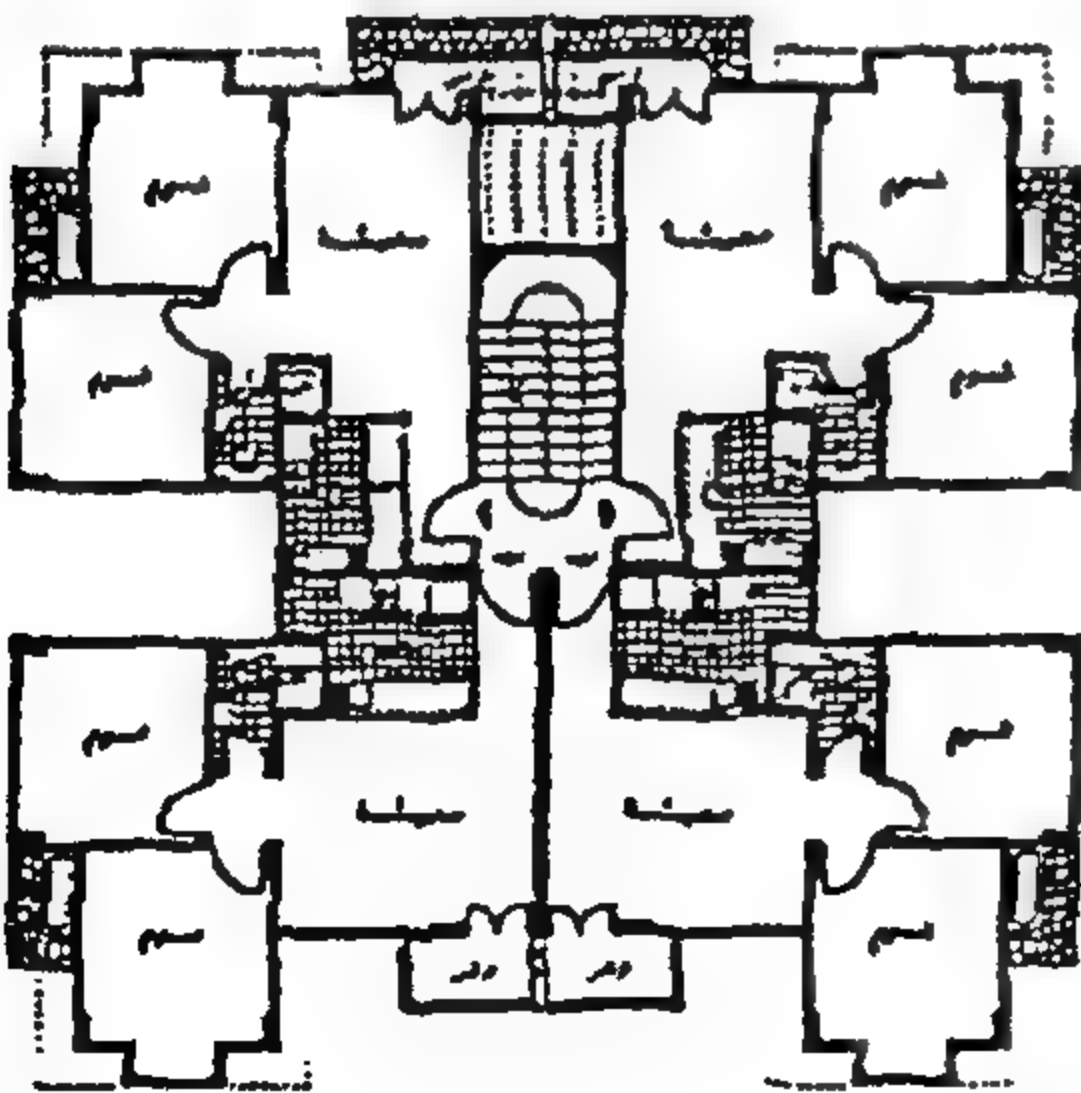
المكون من نموذج الوحدة السكنية - هـ - بمسطح ٢٠٢ م



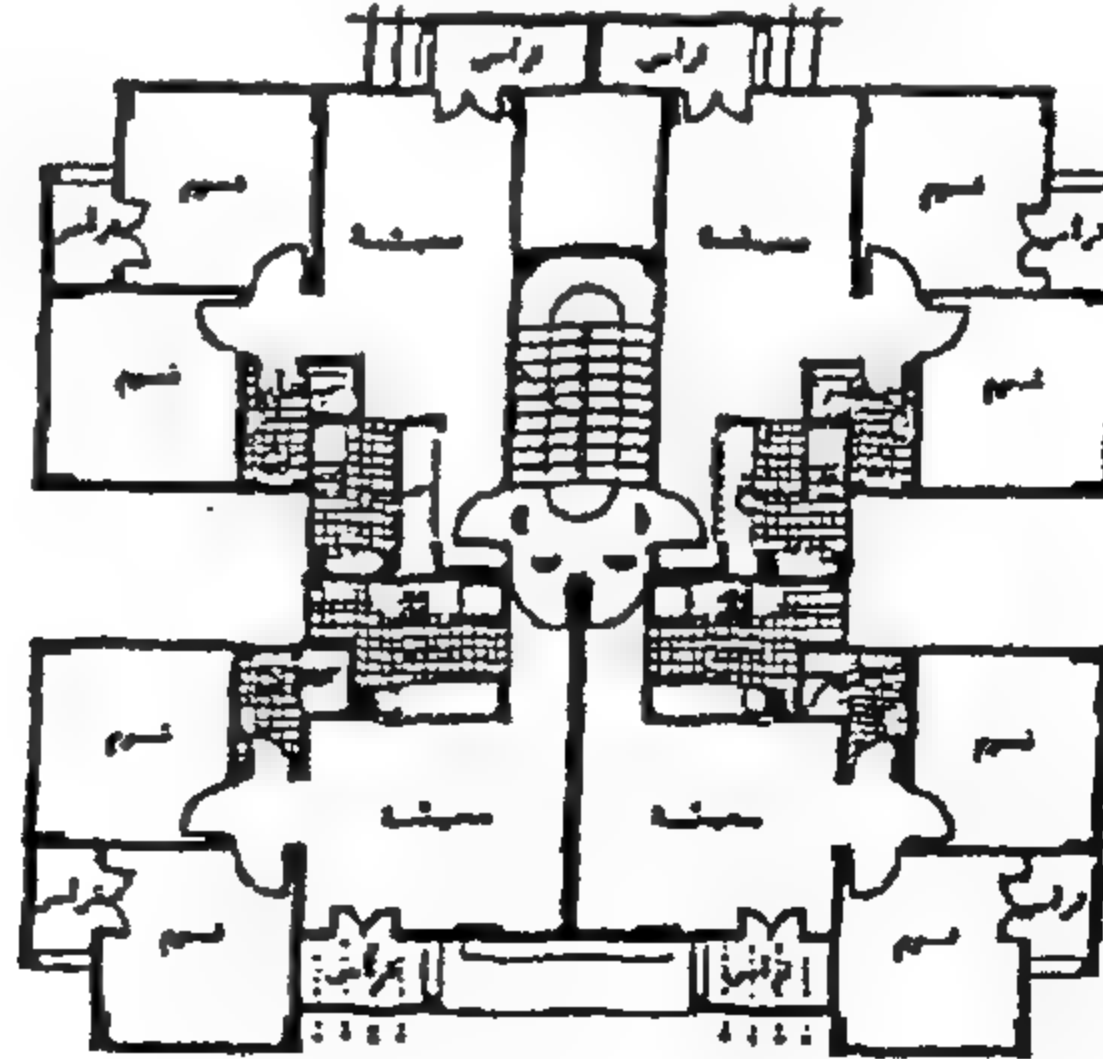
المسقط الأفقي للوحدة السكنية - مقياس رسم ١/٥٠



المسقط الأفقي للدور الأول - مقياس رسم ١/١٠٠



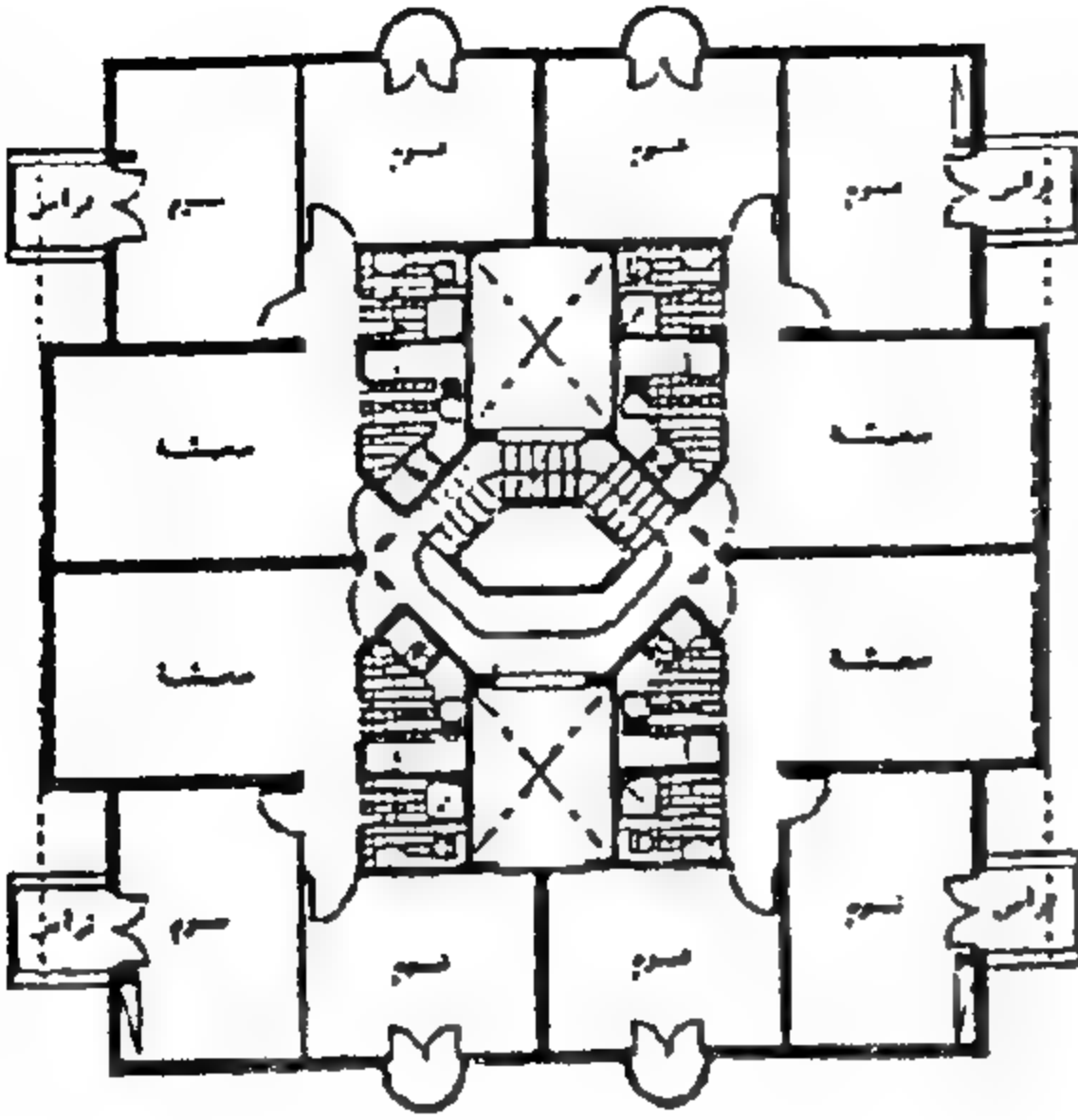
المسقط الأفقي للدور الثاني والثالث - مقياس رسم ١/١٠٠



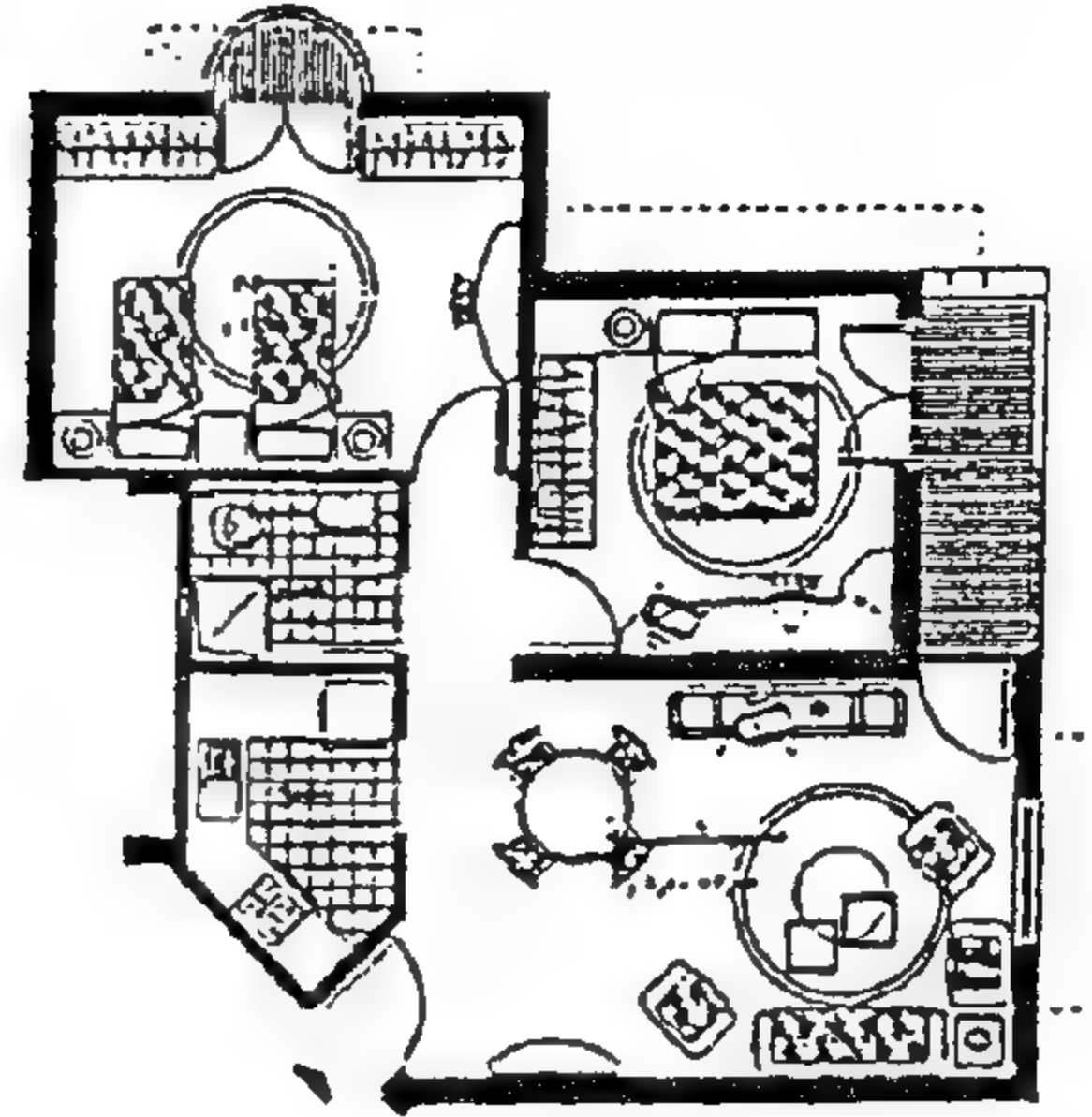
المسقط الأفقي للدور الرابع - مقياس رسم ١/١٠٠

نماذج العمارات — عصفور الجنة، الريحان، الداليا —

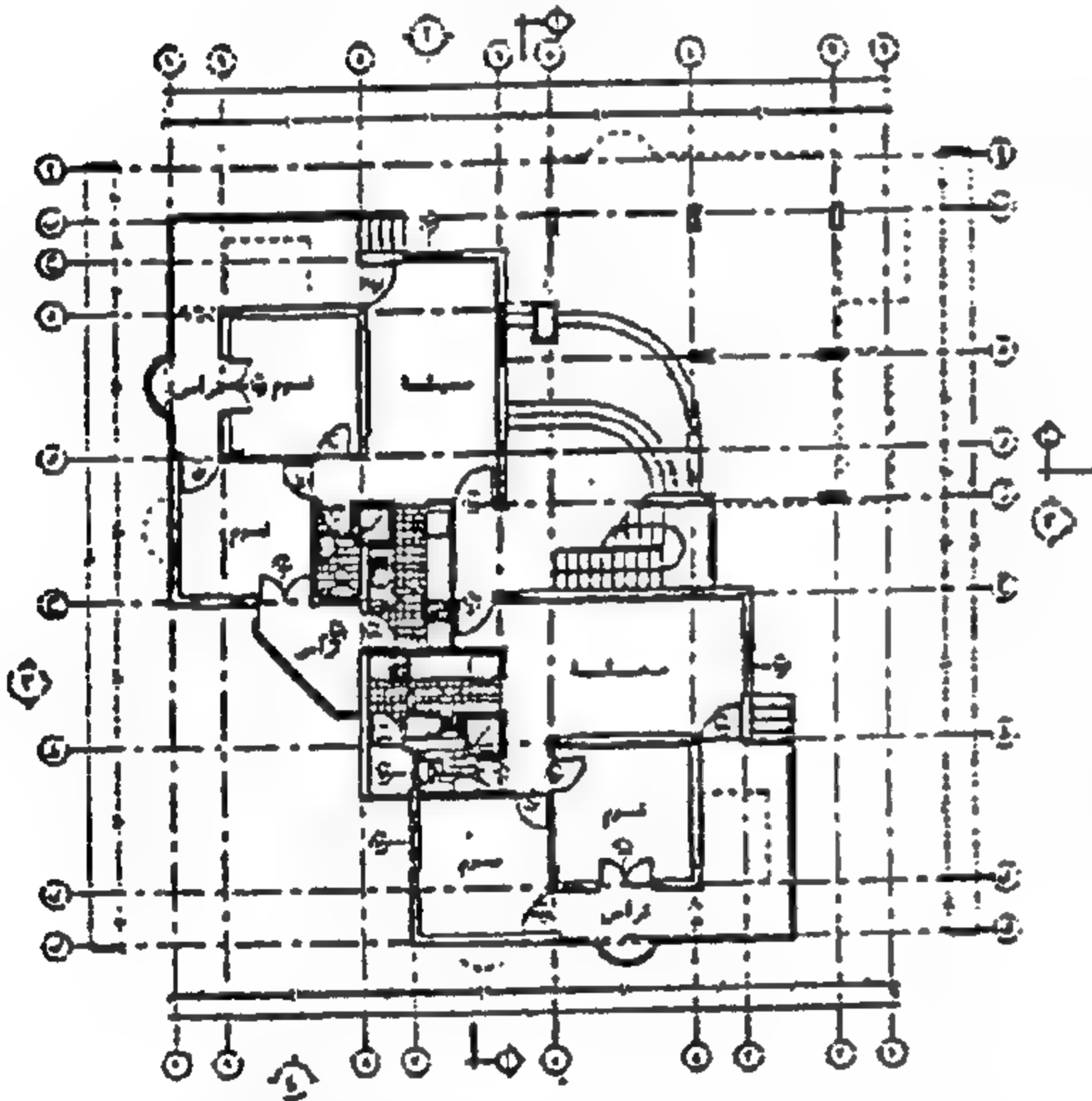
المكونة من نموذج الوحدة السكنية ج * بمسطح ٧٠ م^٢



المسقط الأفقي للدرج الأول — مبنى رسم ١ / ١٠٠

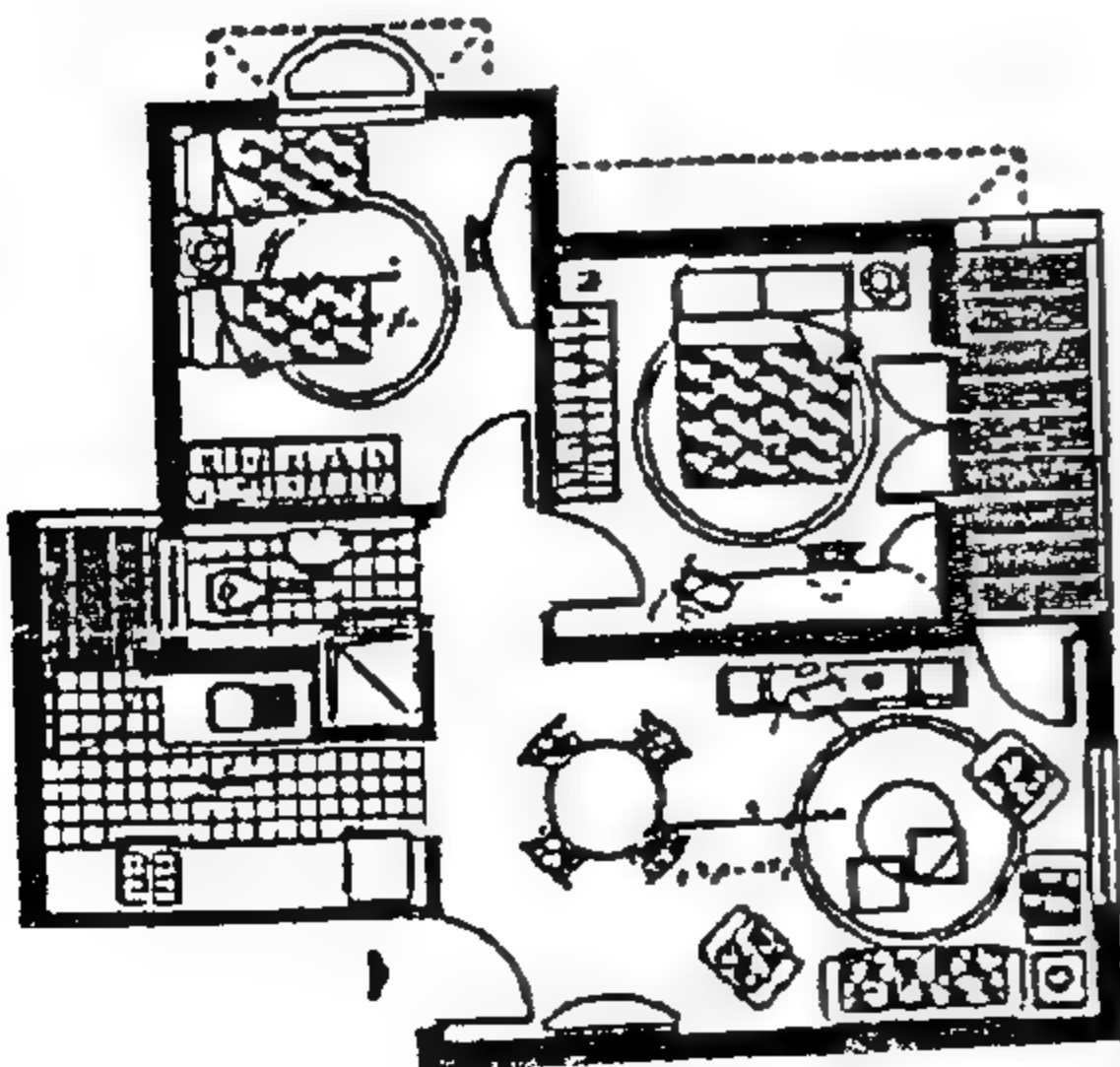


المسقط الأفقي للوحدة السكنية — مبنى رسم ١ / ٥٠

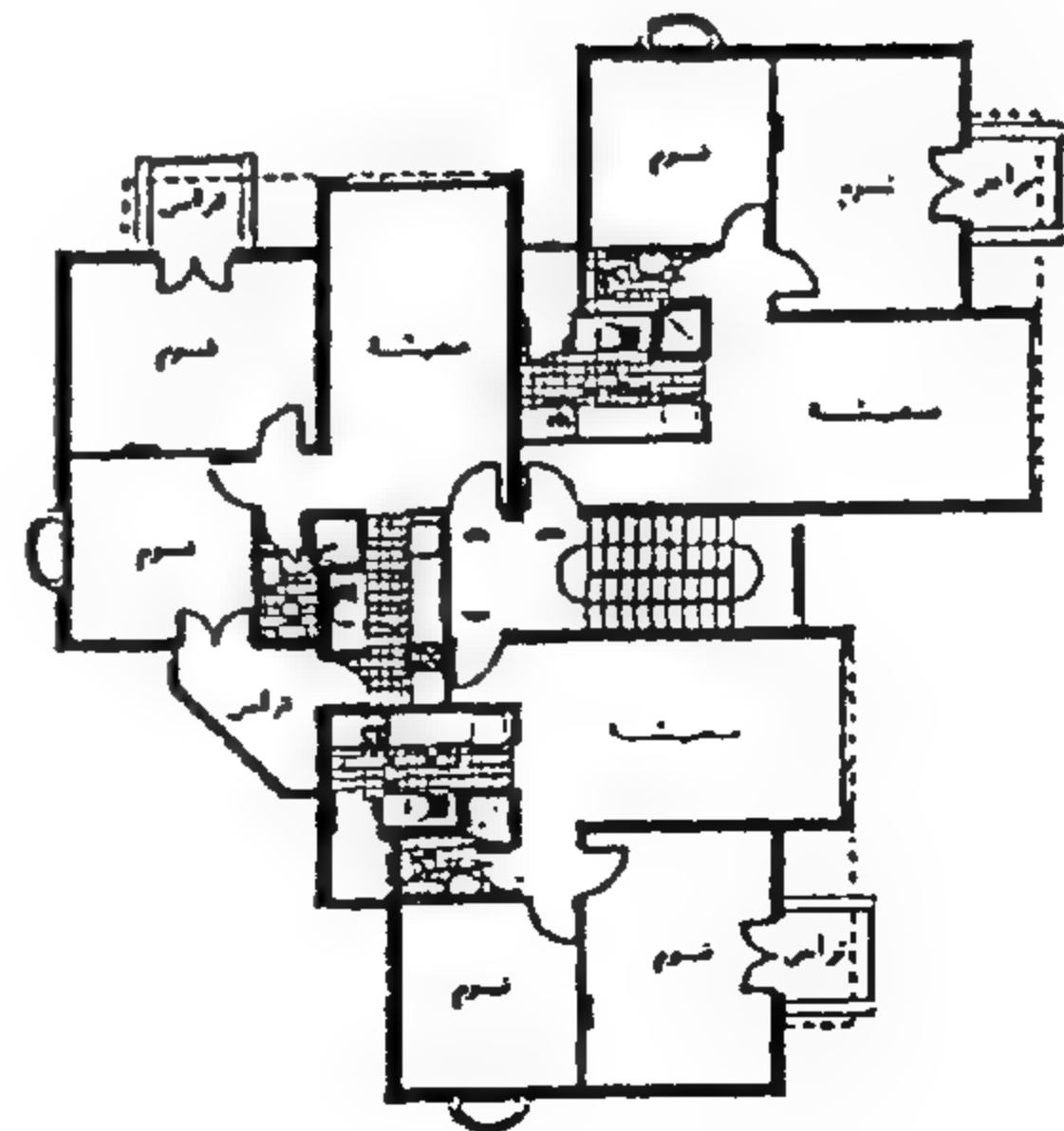
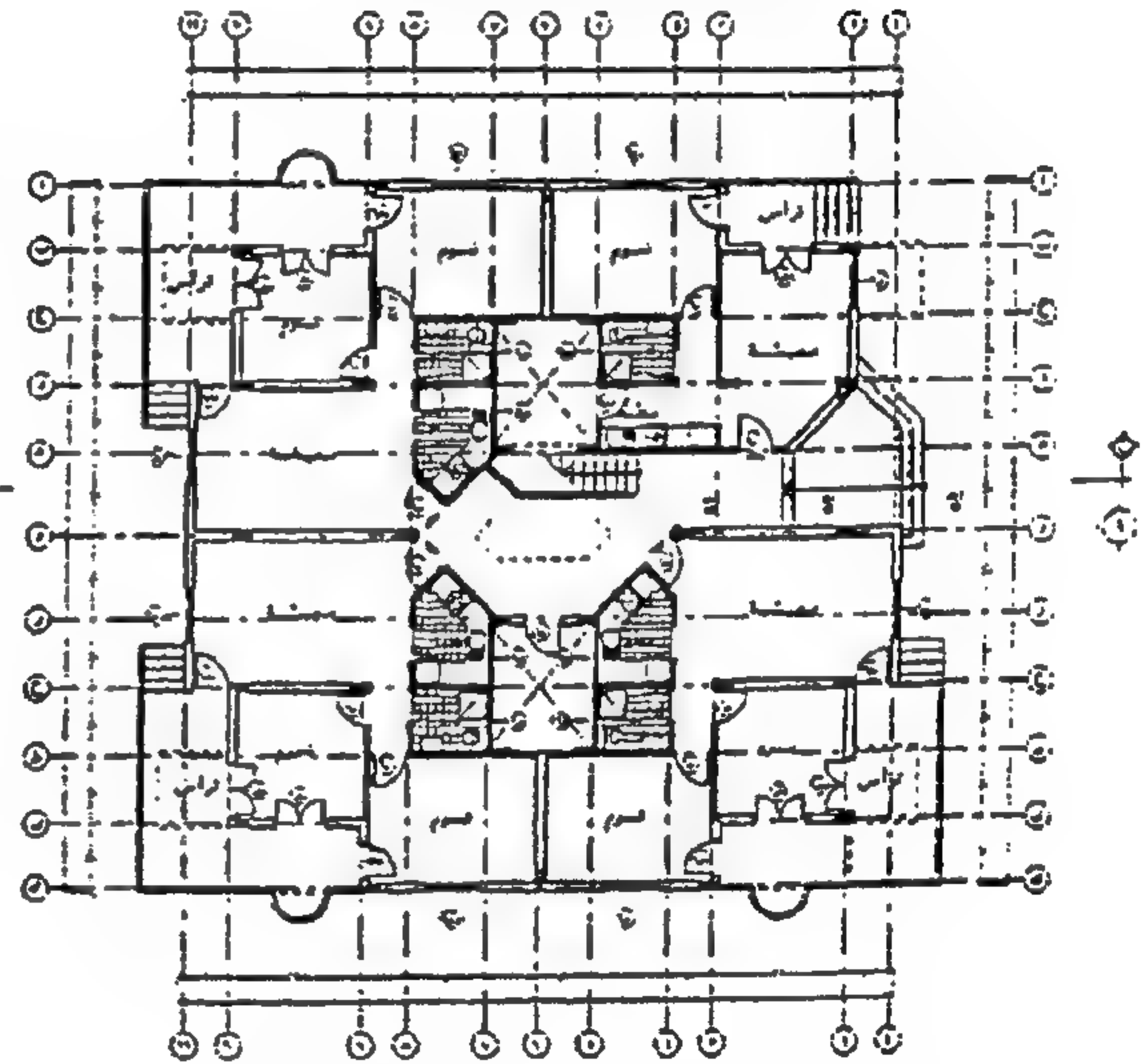


نماذج العمارات — النرجس، القرنفل، البنفسج —

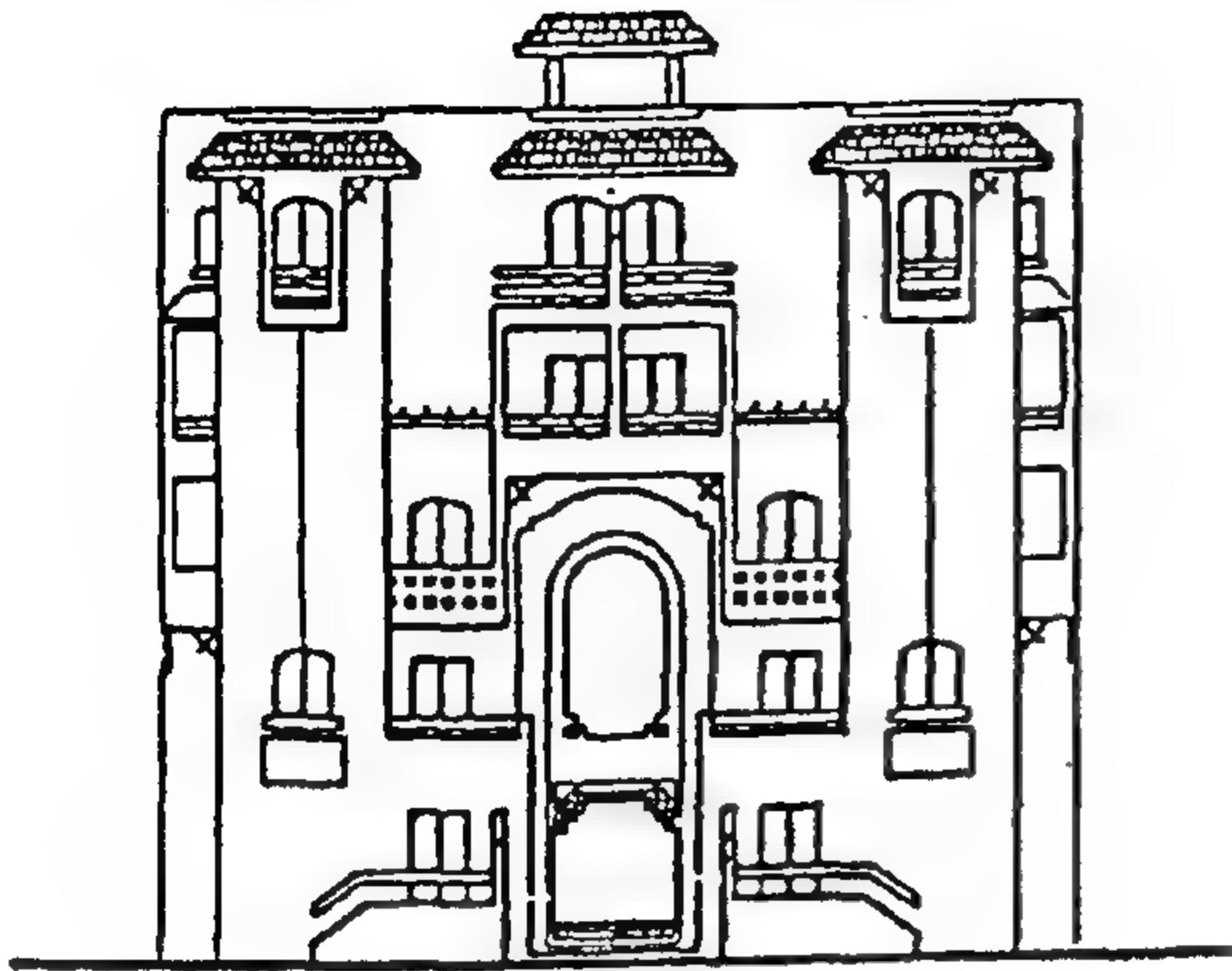
المكونة من نموذج الوحدة السكنية أ * بمسطح ٧٠ م^٢



المسقط الأفقي للوحدة السكنية — مبنى رسم ١ / ٥٠

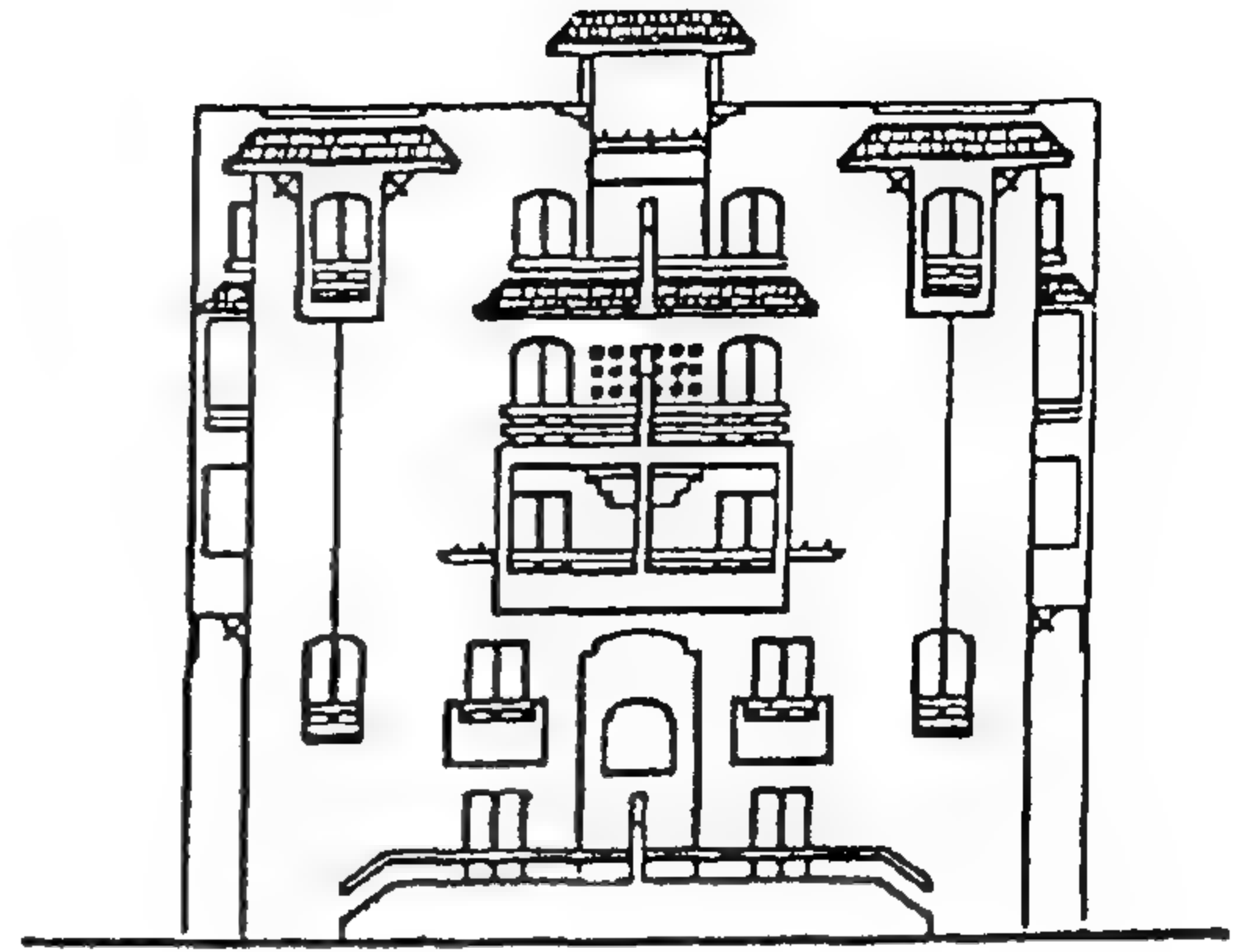


المسقط الأفقي للدرج الأول — مبنى رسم ١ / ١٠٠



①

واجهة رقم ١ - نموذج القنصلية - مهندس رسم ١٠٠/١٠



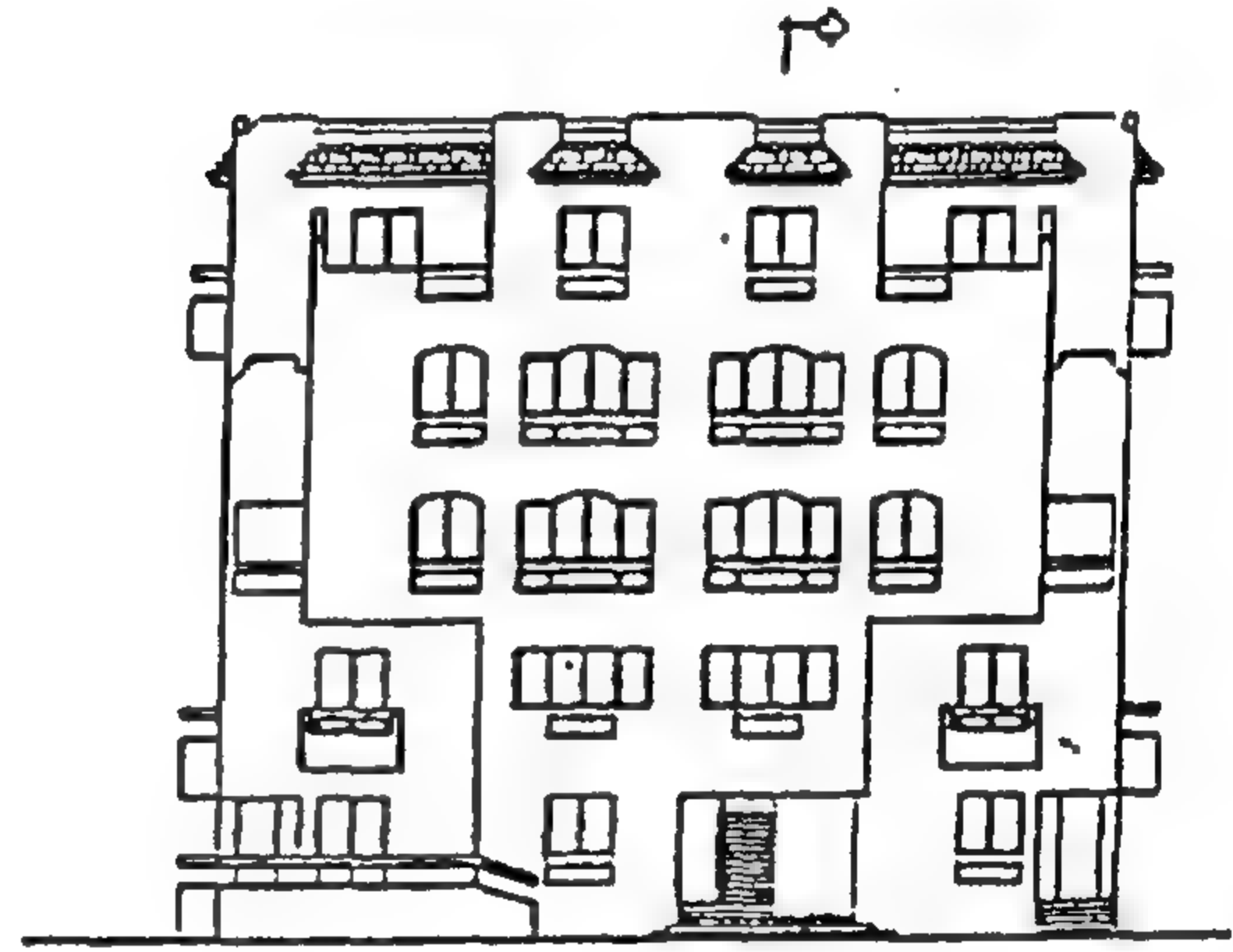
②

واجهة رقم ٢ - نموذج القنصلية - مهندس رسم ١٠٠/١٠



③

واجهة رقم ٣ - نموذج القنصلية - مهندس رسم ١٠٠/١٠



④

واجهة رقم ٤ - نموذج القنصلية - مهندس رسم ١٠٠/١٠

والمساعدة على اختفاء ظاهرة التعديلات والتعديلات والإضافات العشوائية التي كانت تشوه البناء السكني، ويعتبر مشروع إسكان الشباب أحد الحلول المفضلة للمساهمة في مواجهة مشكلة الإسكان وليستمر في تطوير السكن منخفض التكاليف ليحقق الأهداف التنموية المتصلة.

والأهم من كل ذلك وجود هدف أساسي وهو التمليك، وهذا اتجاه صحيح... لأن امتلاك السكن بالنسبة للمواطن من أهم التقاليد الموروثة في مصر كمصدر للأمان والاستقرار والسكينة (والله جعل لكم من بيوتكم سكناً) وهذا الاتجاه يلزم الملاك بالاهتمام بما يملكون من ناحية الحفاظ على مساكنهم بصيانتها ونظافتها وخلق بيئة حضرية،

٥- التكلفة وطريقة السداد:

التكلفة التقديرية للوحدة السكنية تتعلق بالمساحة وسوف نبين بالتفصيل الوجدتين السكنيتين موضوع الدراسة ٧٠م^٢ و ٦٣ م^٢ ، علما بأن الأسعار المعلنة جاءت بعد حسم دعم الدولة الذي يشمل تكاليف الأرض (الأراضي الصحراوية ملك الدولة) والبنية الأساسية والمرافق وخلافه، وكان الأساس في خفض السعر هو التقيد بالمساحة المقترحة في حدود ٧٠ م^٢ أو ٦٣ م^٢ ، أما طرق البناء فقد تم على النمط التقليدي ، أي بناء هيكل من الخرسانة المسلحة وحشو حوائط (طوب أسمنتى).

وببلغ السعر التقليدي للوحدة السكنية مسطح ٧٠ م^٢ مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه يسدد على الشكل الآتي:

- ١- ٢٨٠٠ جنيه تسدد نقدا كدفعة مقدم حجز
- ٢- ١٥٠٠٠ جنيه قرض تعاوني بفائدة مدعمة ٥ % لمدة ٤٠ سنة

٣- ٧٢٠٠ جنيه يتم سدادها على دفعات ربع سنوية بواقع ٦٠٠ جنيه للدفعة الواحدة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التخصيص أي ٢٠٠ جنيه شهريا وقسط القرض ٧٣ جنيه شهريا يسدد بدءا من استلام الوحدة السكنية لبنك التعمير والإسكان ، وهو الجهة المختصة بهذه القروض.

السعر التقديرى للوحدة السكنية مسطح ٦٣ م^٢ هو ١٨٥٠٠ جنيه تسدد على الشكل الآتي:

- ١- ٣٥٠٠ جنيه تسدد نقدا كدفعة مقدمه للحجز
- ٢- ١٥٠٠٠ جنيه قرض تعاوني بفائدة مدعمة ٥ % لمدة ٤٠ سنة ، أي بقسط شهرى قدره ٧٣ جنيها يسدد بدءا من استلام الوحدة السكنية ولا يوجد أى قسط آخر.

بالنسبة لقدرة الشباب على السداد ، فى الواقع هناك اختلاف وتباين فى الدخل بين شخص وآخر حسب نوع ومكان العمل والمؤهل العلمى والخبرة والقدم ، ولكن تبين

* وكيل وزارة الاسكان والمشرف على اسكان الشباب

أن متوسط الدخل الشهرى للعاملين من الشباب فى المدن الجديدة حوالى ٣٥٠ جنيها.

وحتى يصل المشروع لمستحقه فقد وضعت الوزارة شروطا يجب توافرها لدى الشاب صاحب الطلب أهمها أن يكون مصرى الجنسية ، وسنه من ٢٧ إلى ٣٧ سنة ، ولا يمتلك سكنا أو أرضا سكنية.

شرط الزواج لم يعد حاكما ، وإنما أصبحت الأفضلية للمتزوجين والأكبر سنا والعاملين فى المدن الجديدة، ولا يوجد شرط محدودية الدخل للشباب.

يلغى التخصيص فى حالة عدم صحة البيانات المقدمة أو مخالفة شروط الإقرار الذى يوقع عليه أمام لجنة التخصيص ، وقد تم فعلا إلغاء تخصيص الكثيرين ممن خالفوا هذه الشروط ، وكان أهم هذه المخالفات عرض الوحدات السكنية مرة أخرى للبيع، وبقاء بعضها شاغرا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات.

قامت الوزارة مؤخرا بعرض وحدات سكنية بمساحات أكبر ١٢٥م^٢ و ١٣٥م^٢ بأسعار عالية ودفعات وأقساط مرتفعة.

٦- السلبيات:

على الرغم من النجاح الذى حققته هذه التجربة فى ارساخ برنامج أكثر واقعية وفاعلية لمجتمع متكامل ، إلا أنه ظهر بعض السلبيات أحاطت بهذه التجربة.

١- عدم تحقيق الخصوصية الخارجية لشقق الدور الأرضى بسبب تقابل هذه الوحدات والمحيط الخارجى وممرات المشاة.

٢- ارتفاع فى درجة حرارة شقق الدور الأخير صيفا بسبب تعرض السقف الأخير للعوامل الجوية الخارجية وامتصاصه لكميات كبيرة من الإشعاع الشمسى ، وتأثير ذلك على الاتزان الحرارى داخل الوحدات السكنية وتخطى حدود الراحة الحرارية المناسبة لحياة

والتخطيطي لتحسين أداء هذا المشروع فى محاور المجتمعات العمرانية المستحدثة وفق خطط وزارة الإسكان.

٢- يفضل عدم تعميم النماذج المعمارية المنفذة فى أمكنة محددة لتنفيذها فى مناطق أخرى مختلفة، لأن هذه النماذج المنفذة لاتمثل نهاية المطاف فى العمل المعماري فلا بد من تطوير مفهوم النماذج بعد دراسة الموقع الجديد للتعرف على الظروف المناخية والمحددات البيئية لتصميم المواقع والطابع المعماري والنمط المعيشى وعادات وتقاليد الفئة المستهدفة ثم دراسة ردود فعل السكان تجاه التجربة الجديدة وانطباعاتهم.

٣- مبادرة من المسؤولين لتشجيع دور المشاركة الأهلية التطوعية لانجاح هذه التجربة ، بإنشاء جمعية أو مجلس إدارة مسئول للأشراف على مناطق سكنهم الجديد ، وهذا يولد بينهم الشعور بروح الانتماء ويقوى الروابط الاجتماعية بينهم لمعالجة شؤون منطقهم والقيام بأعمال الصيانة التعاونية والإصلاحات الطارئة والنظافة وتنسيق المواقع بزراعتها وريها لتحسين وتجميل الفراغات مما يخلق بيئة حضرية نظيفة، وتوعية السكان بمسئوليتهم إزاء الملكية فى إطار اتحاد الملاك.

٤- تطوير وتصنيع مواد بناء محلية باستخدام مواد الخام المتوفرة بكثرة فى المنطقة كالرمل النظيف والطفلة والزلط والحجر والرخام .

٥- إعداد كوادرفنية محلية من الشباب فى مجال الاسكان والبناء وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة لادخالها بالمناطق الجديدة .

٦- استغلال مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة كأشعة الشمس التى تسطع فترات طويلة كل يوم على مدار

سكان هذه الشقق وأيضا ظهور آثار رطوبة فى أسقف، الدور الأخير عند هطول المطر شتاء وهذا ناتج عن تسرب الماء فى هذه الأسقف، رغم أن هطول الأمطار فى معظم المدن الجديدة قليل نسبيا. مما أدى إلى عزوف البعض عن التخصيص فى وحدات الدور الأرضى والأخير.

٣- تعميم مخططات الدراسات المعمارية لنماذج مشروع إسكان الشباب ، وتنفيذها فى مناطق متباينة مختلفة ، ولا يوجد بينها ظروف متشابهة من الناحية البيئية والمناخية والاجتماعية.

٤- افتقار بعض المناطق السكنية للخدمات الضرورية للحياة المنزلية والترفيهية ، كما يوجد أحيانا نقص فى المدارس وقلة فى وسائل الانتقال.

٥- عند زيادة أفراد الأسرة وكبر حجمها تصبح الوحدة السكنية غير مناسبة، يقابلها مشكلة عجز بعض الشباب عن السداد بسبب اختيارهم وحدات بمسطحات أكبر بسعر مرتفع لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية، ولا يوجد تنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

٦- حرمان بعض العائلات من العلاقات الاجتماعية والأسرية التى أنشأوها عندما كانوا فى موطنهم السابق، وهذا شئ هام بالنسبة لهم ، ولابد من مرور وقت كاف ليحدث تآلف وانسجام فى أى مجتمع جديد.

التوصيات:

١- نظرا لحدثة هذه التجربة لابد من متابعتها وتقييم مراحلها لأن التقييم أساس التطوير المستمر وتصحيح المسار بتطوير الإيجابيات ومعالجة السلبيات من أجل الارتقاء بالسكن المنخفض التكاليف، بفرض منهج الفكر التصميمى فى منظومة عمرانية معاصرة ، بمشاركة المكاتب الهندسية الاستشارية المختصة لتقديم الأفضل دواما من الإبداع المعماري

٩- التطبيق الأمثل لمناهج وأساليب جدولة تنفيذ مشروعات إسكان الشباب بمراحله المتعددة ، بإنجاز كل مرحلة بشكل كامل دون تجزئة ، حتى لا يظهر تناثر بصري نتيجة الاختلاف الزمني في تنفيذ المباني الحديثة عن سابقتها..... وفق البرنامج الزمني المعد من قبل الأجهزة الاستشارية المختصة.

١٠- إحاطة المناطق السكنية بنطاق من الخضرة والأشجار وخاصة النخيل ، والعناية بها لتحمي المنطقة من الهواء الساخن والرياح الشديدة الحاملة للأتربة والرمال الناعمة ولتلطيف الجو.

١١- العمل على زيادة الخدمات الضرورية للمناطق السكنية في المدن الجديدة وخاصة اليومية والتعليمية والترفيهية بشكل يتم الاستغناء معه عن الاعتماد عن مدن أخرى لسد حاجاتهم الحياتية ، ولتحويل مواقع هذه المساكن إلى مناطق جذب.

السنة للحصول على شبكة مياه ساخنة للشئون والخدمة المنزلية عن طريق الخلايا الشمسية التي تصنع من مواد أولية أهمها الرمال النظيفة المتوفرة بكثرة في صحراء مصر كطاقة متجددة صديقة للبيئة.

٧- تخصيص حديقة صغيرة تحيط بكل وحدة سكنية في الدور الأرضي يهتم بها ويرعاها مالك الوحدة لتؤمن له الخصوصية والهدوء، مع إلغاء إحدى شقق الدور الأرضي وتوزيع مساحتها على بقية الشقق لتحقيق المساحة المقررة ومساحة مدخل العمارة.

٨- تحسين عزل أسقف الدور الأخير بشكل أفضل ، وذلك باستعمال مواد لها خاصية اكتساب بطئ للحرارة ثم تغطيتها بطلاء عازل وكاشف اللون يعكس أشعة الشمس لتخفيف حدة تدفق الحرارة من الخارج إلى الداخل ، وهذه المواد تعمل في نفس الوقت على عزل السقف من الرطوبة.

المراجع :

- ١- احمد خالد علام : الإسكان والتشريعات المنظمة للعمران في مصر - المؤتمر الدولي للسكان ١٩٩٢.
- ٢- السيد الحسيني : التحضر في الأقطار النامية ١٩٩٨ .
- ٣- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة ١٩٩٩ .
- ٤- ميلاد حنا : الإسكان والسياسة ١٩٩٦ .
- ٥- التقرير الوطني المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية - استنبول يونيو ١٩٩٦ ج.م.ع.
- ٦- وزارة التعمير والإسكان : الإسكان في مصر ١٩٨٩ .
- ٧- وجيه فوزي يوسف : نقابة المهندسين - مجلة المهندسين عدد ٣٦٧ لعام ١٩٨٥ .
- ٨- اجتماع وحوار مع المسؤولين ممن لهم صلة بمشروع البحث في وزارة التعمير والإسكان ، والجهاز التنفيذي لمشروع مبارك القومي لإسكان الشباب ، ومركز بحوث الإسكان والبناء.
- ٩- زيارات ميدانية لمشاريع إسكان الشباب في المدن الجديدة.

7. REFERENCES

1. Connor, B., and Leithead, W.E., "Performance Assessment of Variable Speed Wind Turbine", *Proc. of the 1996 International Conference on Opportunities and Advances in International Electric Power Generation, UK, IEE, 1996.*
2. McIver, A., Holmes, D.G., and Freere, P., "Optimal Control of Variable Speed Wind Turbines Under Dynamic Conditions", *Conference record of the 1996 IEEE Industry Applications Society, vol.3, 1996.*
3. Abed, K.A., El-Mallah, A.A., and Badr, M.A., "Off - Design Performance of Small Wind Turbines", *Journal of The Egyptian Society of Engineers, vol.34, No.1, 1995.*
4. Biswas, S., Sraedhar, B.N., and Singh, Y.P. "A Simplified Statistical Technique for Wind Turbine Energy Output Estimation", *Wind Engineering, vol.19, no.3, 1995.*
5. Justus, C.G., and Mikhail, A., "Generic Power Performance Estimates for Wind Turbines", *SUNII, Proceedings of the International Solar Energy Society, Silver Jubilee Congress, vol.2, 1979.*
6. Mayer, R.R. "Production and Operations Management", *Mc. Graw Hill, 1975.*
7. *Report of EAST- OWEINAT Egyptian - Italian Renewable Energy Settlement, 1985.*
8. *Report of "Windkraftanlagen", Marktübersicht Essenverband Windkraft Binnenland e.v. ISET, Fifth Edition, 1994.*

slope of a value ranging from 0.12 to 0.17, the $(P_{\text{Imax}} - V)$ curves indicate a power function relation.

Figs. 6 and 7 illustrate $(P_{\text{Imax}} - V)$ and $(N_{\text{lopt}} - V)$ relations plotted for the four turbines together. $(P_{\text{Imax}} - V)$ relation, is a power function with a constant of about 0.001 which is the order of $(1/V^3)$. There is no significant difference between the four curves. This is logical, as these curves represent the relative power relations. It is also noticed that the lines representing the $(N_{\text{lopt}} - V)$ relation are almost coinciding for the two large turbines, 150 kW and 220 kW, while the lines representing the 22 kW and 80 kW turbines are deviated from each other and from the first two coinciding lines.

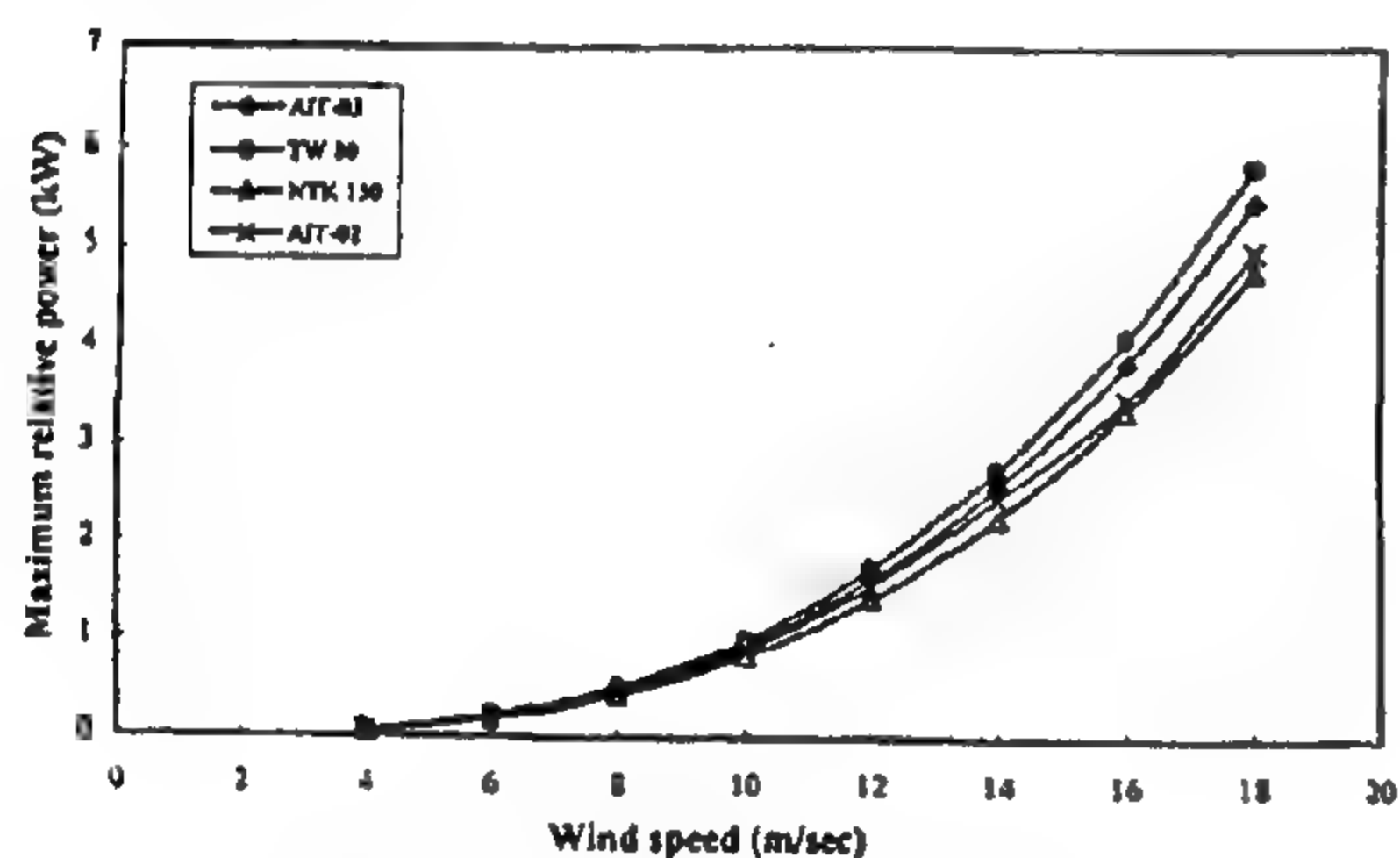


Fig.6: Maximum relative output power

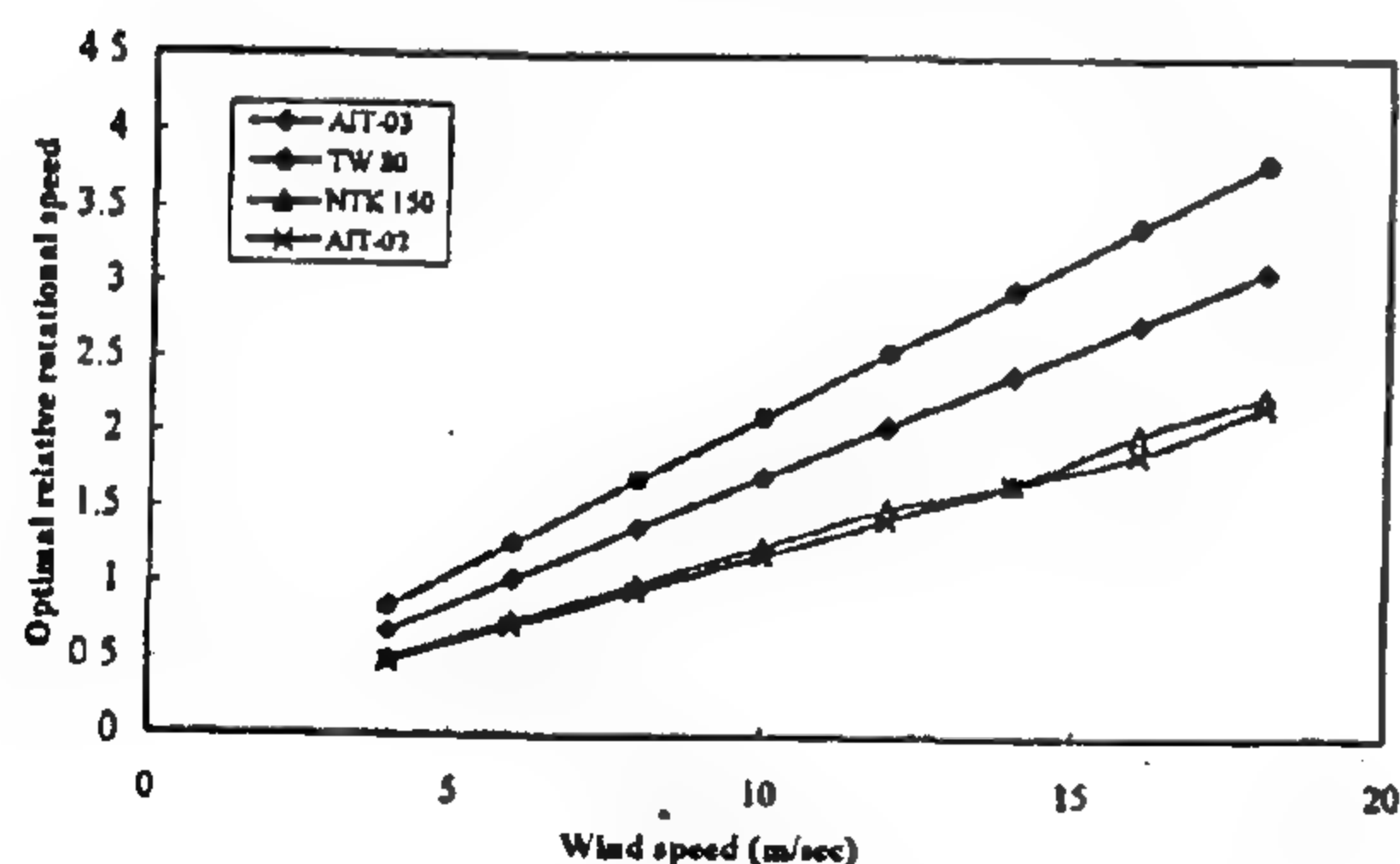


Fig.7: Optimal relative rotational speed

6. CONCLUSION

The use of variable speed wind generators has increased greatly due to the development in power electronics since the yearly energy gain is much higher. The increase in the captured power considering variable speed wind generators range from 30% for the smallest wind turbine to 19% for the largest one based on "East-Oienat" data.

Proposed formulae representing the performance characteristics of wind turbines at variable speed operating conditions were introduced. The obtained data were analyzed to find the coefficients of these formulae. All the proposed formulae representing $(P_1 - N_1)$, $(P_{\text{Imax}} - V)$, $(N_{\text{lopt}} - V)$, and $(P_{11} - N_{11})$ relations of each of the investigated wind turbines have a correlation factor of 0.993 or higher.

The proposed generalized formulae for the relation between maximum relative output power and wind speed has a correlation factor of 0.9975, which means that the estimated formula is reliable enough to represent the $(P_{\text{Imax}} - V)$ relation. Although the correlation factor calculated for the relation of optimal relative rotational speed and wind speed is 0.9278, it is still considered a high correlation^[6], specially for such a wide range of wind turbine size.

The above mentioned formulae could be used to estimate normalized output power value corresponding to normalized rotational speed in the range 0.4 to 1.625, equations 10 & 11. Also, maximum relative output energy and optimal rotational speed corresponding to different wind speeds for any wind turbine are estimated using equations 8 & 9. Multiplying normalized power by maximum relative output power, the relative output power is calculated. This last value is considered a reliable estimate for average output power of any wind turbine of similar type, thus the expected annual output energy at a specific site could be estimated.

The proposed formulae of P_{lmax} and N_{lopt} are:

$$P_{lmax} = \alpha V^{\gamma} \quad (8)$$

$$N_{lopt} = \alpha_1 + \beta_1 V \quad (9)$$

The values of the coefficients $(\alpha, \alpha_1, \beta_1, \gamma)$ are listed in table (2).

Table 2- Coefficients of $(P_{lmax}-V)$ and $(N_{lopt}-V)$ formulae

Wind Turbine	α	α_1	β_1	γ	R^2
AIT-03	0.00094	-0.000048	0.17188	2.993	0.9999
TW80	0.001	0.00567	0.158355	3.0006	0.9999
NTK 150	0.0009	0.0058	0.12445	3.0002	0.999
AIT-02	0.00092	0.000219	0.11941	2.985	0.9999

The second step is to use the above mentioned values of P_{lmax} and N_{lopt} to obtain another set of formulae relating the normalized output power (P_{11}) as a function of normalized rotational speed. The coefficients of these formulae were calculated considering the $(P_{11} - N_{11})$ relation analyzed for two ranges of normalized rotational speed ($N_{11} = 0.4$ to 1 , and $N_{11} = 1$ to 1.625). Following are the estimated set of formulae together with the associated correlation factor (R^2):

$$P_{11} = \alpha_2 - \beta_2 / N_{11} \quad \text{for } (0.4 < N_{11} < 1.0) \quad (10)$$

$$P_{11} = 1 - (N_{11} - 1)^{\gamma_2} \quad \text{for } (1.0 < N_{11} < 1.625) \quad (11)$$

The estimated coefficients $(\alpha_2, \beta_2, \gamma_2)$ for different wind turbine types and the calculated correlation factors are listed in the following table:

Table 3- Coefficients of $(P_{11} - N_{11})$ formulae

Wind Turbine	α_1	β_2	γ_2	R^2	
				Range 1	Range 2
AIT-03	1.451	0.4173	1.4685	0.9969	0.9999
TW 80	1.550	0.503	2.774	0.9908	0.9996
NTK 150	1.778	0.755	1.273	0.9940	0.9989
AIT-02	1.508	0.515	2.08	0.9927	0.9990

The data of the four wind turbines together are analyzed to obtain a general set of formulae that could represent any medium size wind generator of rated power in the range of 22 to 225 kW. This set of formulae is as follows:

$$P_{lmax} = 0.00092 (V)^{2.995}, \quad R^2 = 0.9975 \quad (12)$$

$$N_{lopt} = 0.00291 + 0.1435 V, \quad R^2 = 0.9278 \quad (13)$$

As for the normalized output power- relative rotational speed relation:

$$P_{11} = 1.4727 - 0.4609 N_{11}, \quad \text{for } (0.4 < N_{11} < 1.0) \quad (14)$$

and

$$R^2 = 0.9729$$

$$P_{11} = 1 - (N_{11} - 1)^{1.877}, \quad \text{for } (1.0 < N_{11} < 1.625) \quad (15)$$

and

$$R^2 = 0.998$$

5. DISCUSSION OF THE RESULTS

To calculate the yearly energy yield of the wind turbines under variable speed operation conditions, the performance data and wind speed distribution data for East-Oienat over one Oienat year, are used. The output power corresponding to wind speed values, higher than rated turbine speed is calculated. Then, this value is multiplied by the number of hours per year this wind speed occurs to evaluate yearly output energy for each expected value of wind speed. Summing these output energies, a substantial increase in the annual energy output of about 19% for the large wind turbine and 37% of the smallest one is obtained.

The output power-rotational speed (P-N) relations follow the same behavior of the $(C_p-\lambda)$ curve for each turbine, as shown in Figs. 1 and 2. From these two figures, it could be seen that the output power from AIT-02 reaches its maximum value; that is corresponding to $(C_p = 0.43)$, then falls rapidly. This is because this maximum value of C_p is maintained only at a specific tip speed ratio ($\lambda = 6$). While AIT-03 power curve maintains a nearly constant value over a range of rotational speed, which is similar to its $(C_p-\lambda)$ curve where maximum C_p value is maintained over a value of λ ranging from 8 to 10. The same comment goes comparing NTK 150 and TW 80 behavior.

The relation between relative output power and relative rotational speed ($P_{11}-N_{11}$) of the four, studied wind turbines, have the same trend of the output power-rotational speed curves, with a maximum value that lies around 5 for all the investigated types.

The maximum power and optimum rotational speed versus wind speed, curves for the four wind turbines (AIT 02, AIT 03, TW 80 and NTK 150) that are shown in Fig. 3, declare that each of them is directly proportional to the wind speed. While $(N_{lopt}-V)$ relation, is a straight line that intercepts with the wind speed axis almost at origin, with a

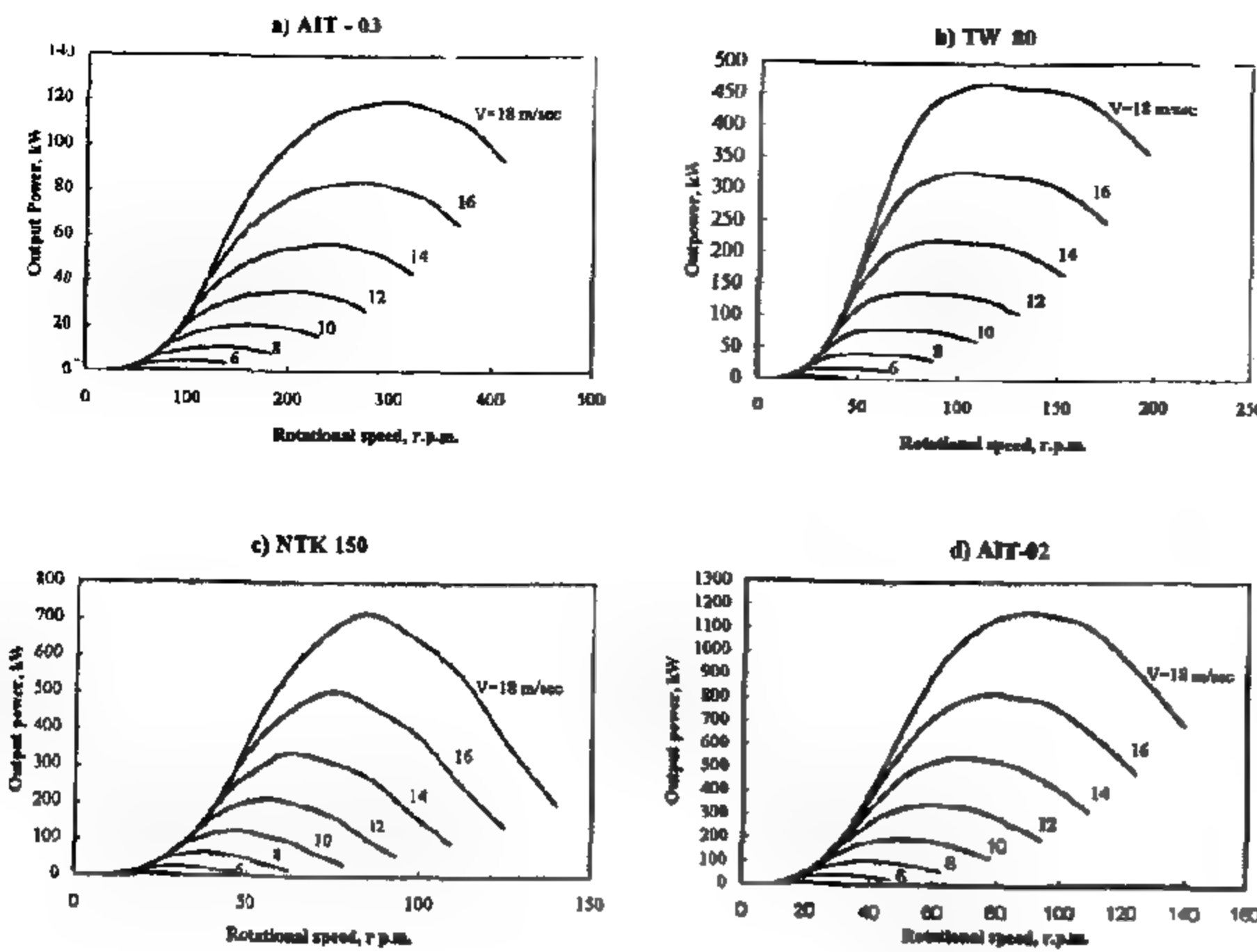


Fig.2- Output power versus Rotational speed relation

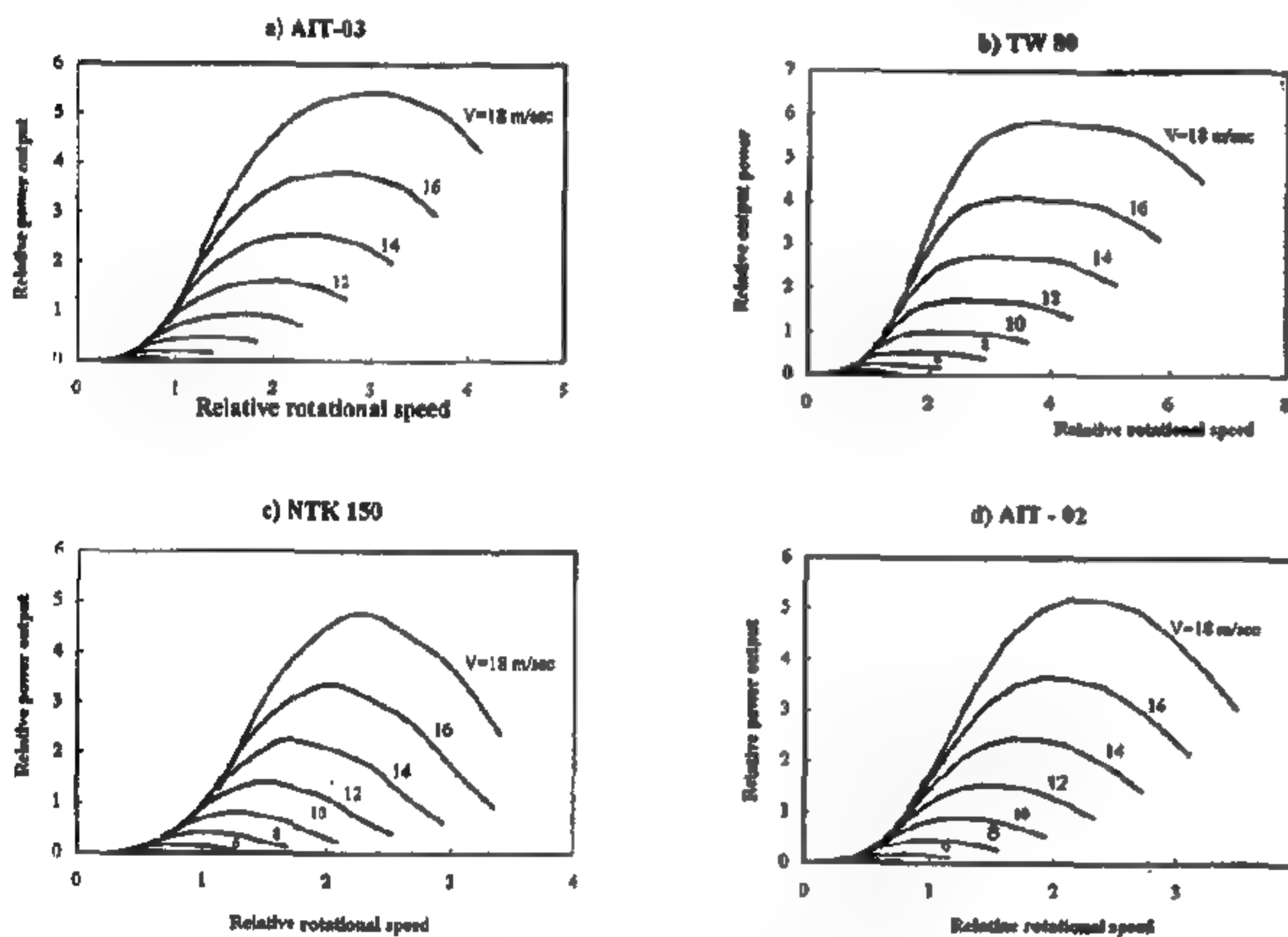


Fig.3- Relative output power -Relative rotational speed relation

However, the above (P_{II} - N_{II}) curves were used to define the maximum relative output power ($P_{I\max}$) and the optimum relative rotational speed ($N_{I\text{opt}}$), at different wind speed values, speeds for each wind turbine individually, fig.4 (a,b,c, and d).

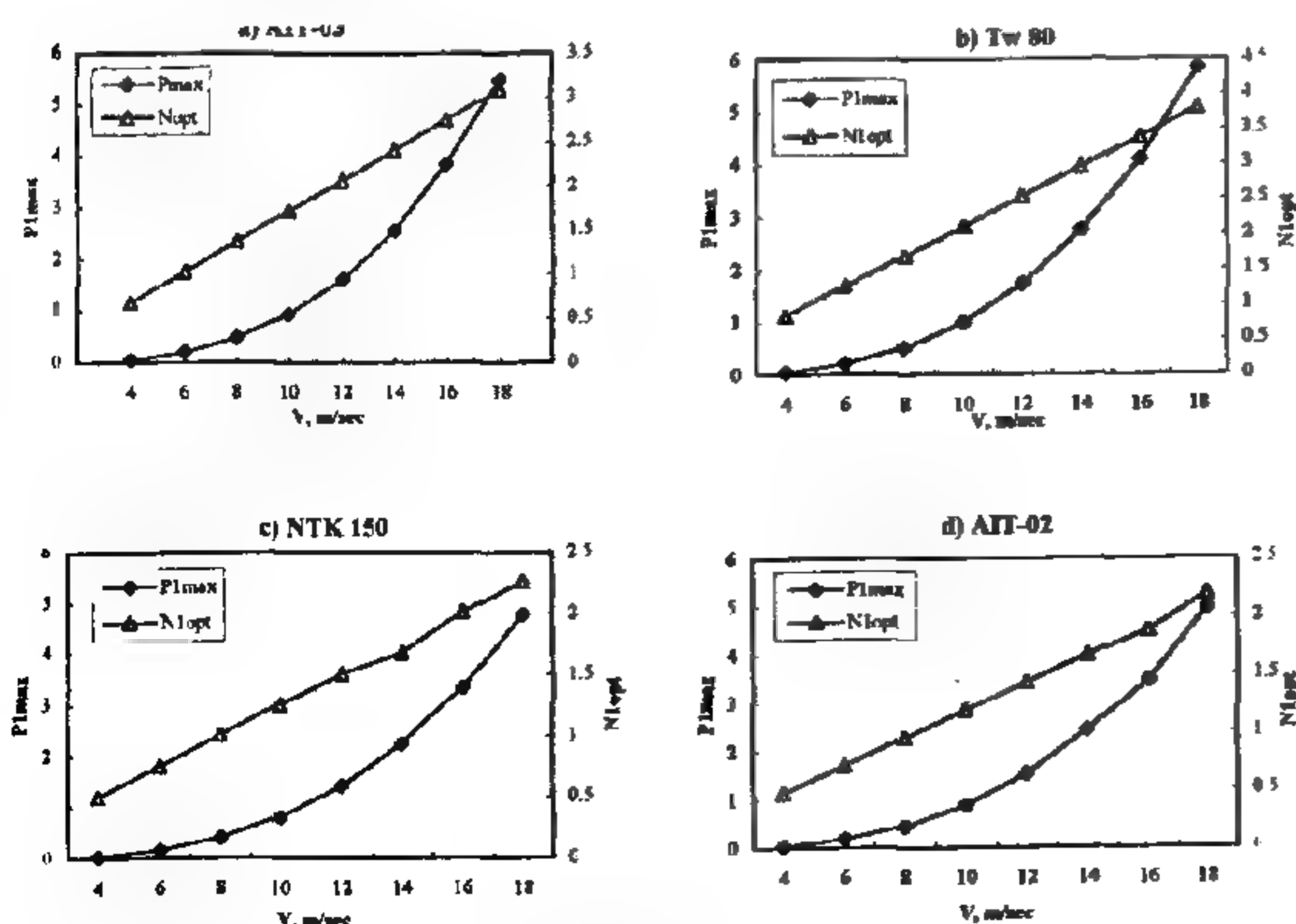


Fig. 4- Maximum relative output power and optimal relative rotational speed

Using (P_{II} - N_{II}) curves to obtain a generalized relationship, it was found impossible. So, another form of relations is estimated to achieve generalized formulae. Hence new coordinates were obtained dividing the relative output power by $P_{I\max}$, and relative rotational speed by $N_{I\text{opt}}$. The resulting variables, normalized power and normalized rotational speed are used to predict the evaluation functions representing the relation between normalized output power (P_{III}) and normalized rotational speed (N_{III}). These relations are illustrated in fig. 5. It could be seen that the P_{III} - N_{III} curves for the various values of wind speed (from 4 through 18) collapsed into one curve, a polynomial of the second degree.

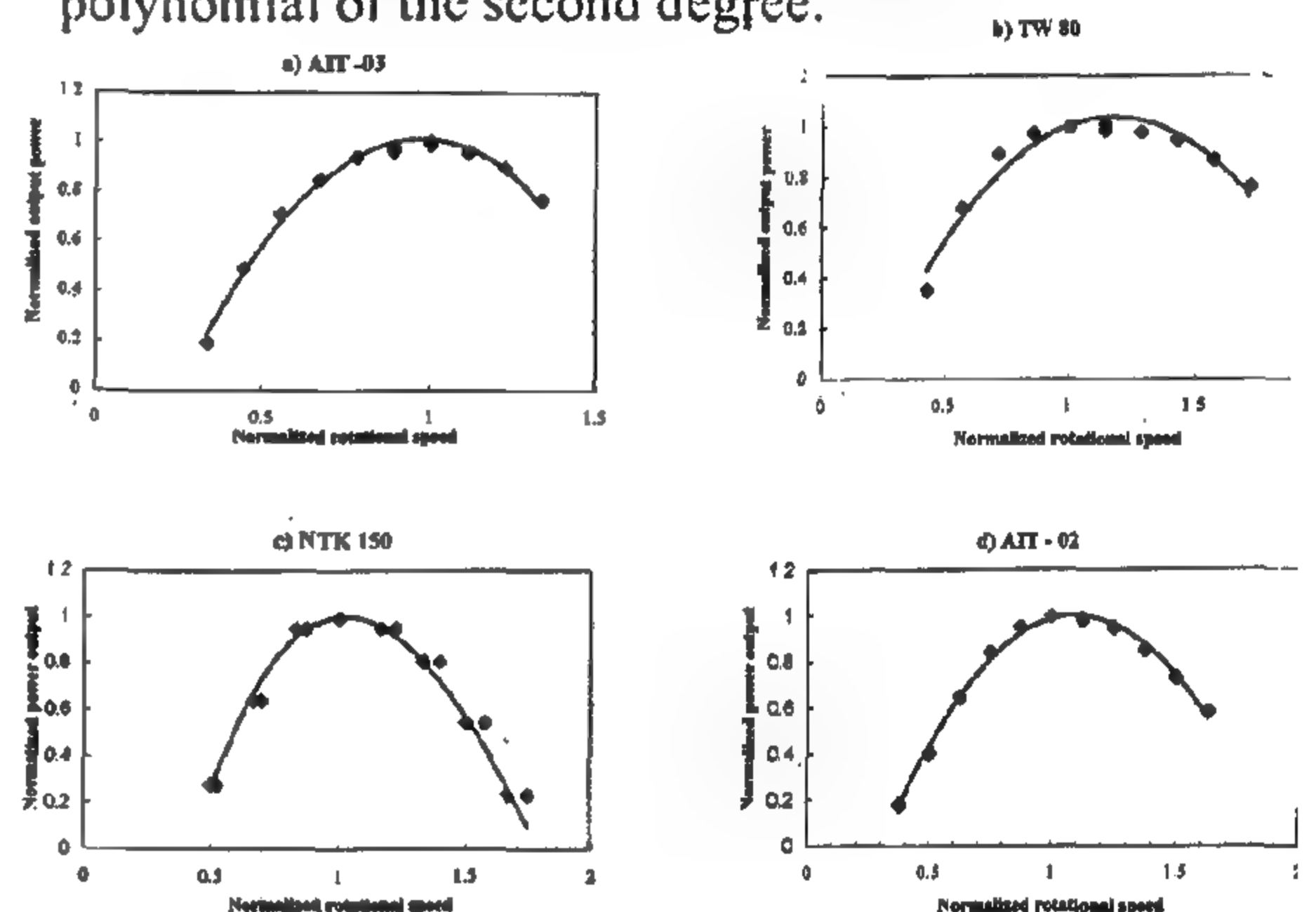


Fig.5- Normalized power versus Normalized rotational speed

According to the above definitions the output results were analyzed to obtain a general form of the performance characteristics of this type for a wide range of variable operating wind speeds.

To ensure that the estimated empirical formulae are accurate representation of the proposed relations, a statistical test is performed calculating the correlation factor (R^2), according to the equation, [6].

4. FORMULATION OF THE RESULTS

A special computer program coded in QB 4.5^[2], is constructed to estimate the coefficients of the empirical formula, representing the relation between the maximum relative output power and wind speed ($P_{I\max}$ - V). Similarly, the coefficients of the formula representing the relation between the rotational speeds corresponding to the maximum relative output power at the specific wind speeds ($N_{I\text{opt}}$ - V), are estimated.

adopted here may be considered as a semi-empirical technique based on a demonstrated fact. That is for a family of wind turbines which have similar aerodynamic efficiency characteristics and similar conversion efficiencies, performance data for all members of the family should merge into a single curve. This is applicable when dimensionless power is plotted against dimensionless wind velocity, regardless of the size of the turbine. A trial to normalize the performance characteristics of this type of wind generators is carried out using the calculated output power-rotational speed results. First the actual power ratio, or what is defined here as relative output power, and relative rotational speed are calculated for different wind speed values. Next, a direct relation between normalized power and normalized rotational speed is estimated. Thus, new set of definitions are introduced as following:

Relative power output: $P_1 = P/P_{\text{rated}}$
 Relative rotational speed: $N_1 = N/N_{\text{nom}}$
 Relative torque: $T_1 = T/T_{\text{des.}}$

where: P = output power, kW

N = rotational speed, r.p.m.

T = rotational torque, N.m

P_{rated} = turbine rated power

$N_{\text{nom.}}$ = nominal rotational speed

$T_{\text{des.}}$ = designed wind turbines torque.

Normalized output power: $P_{11} = P_1/P_{1\text{max}}$

Normalized rotational speed: $N_{11} = N_1/N_{1\text{opt}}$

Where:

$P_{1\text{max}}$ = maximum relative output power at a specific wind speed.

$N_{1\text{opt}}$ = relative rotational speed corresponding to max power at specific wind speed.

3. CASE STUDY

The data of four different horizontal axis, small and medium size wind turbines are used in the present study. The rated power of the four generators cover the range from 22 to 225 kW, two of them are Italian made; AIT-03 of 22 kW and AIT-02 of 225 kW, which are installed in Oienat^[7], while the others are German made of 80 and 150 kW, that were selected to investigate the performance of wind turbines in the range between the 22 kW and 225 kW^[8]. These were chosen for the availability of detailed performance data. The featuring specifications of the four wind generators

are shown in table 1.

Table 1- Wind turbine specifications

Wind Turbines	03	TW 80	NTK 150	02
No. of blades	2	3	3	2
Rotor swept area (m ²)	78	346	475	804
Rotor height (m)	10	40	32.5	25
Nominal power (kW)	22	80	150	225
Rotor speed (r.p.m)	100	30	37	40
Cut-in speed (m/sec)	4	3	4	3.6
Rated speed (m/sec)	11.5	11.5	13	9
Cut-out speed (m/sec)	25	25	25	18

The available performance data consists of output power at different values of wind speeds and the corresponding power coefficient (C_p). Using these data the performance curves of each turbine (C_p - λ) curve is estimated and plotted. The four curves are shown in figure 1 (a, b, c, and d).

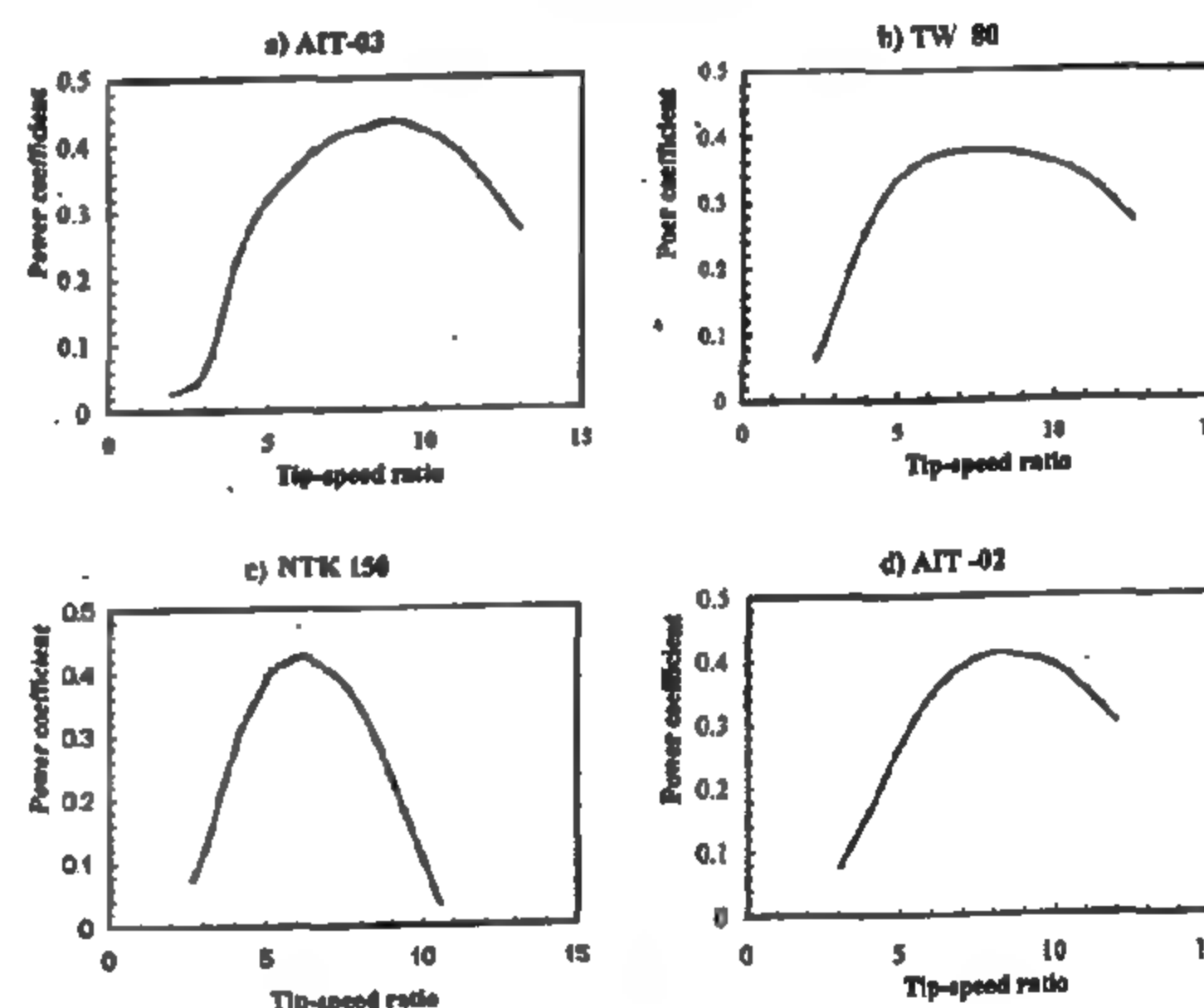


Fig.1- Power coefficient - Tip speed ratio Curve

The output power corresponding to various rotational speeds, for a wide range of wind speeds from 4 to 18 m/sec are calculated. The resulting curves are illustrated in figure 2 (a, b, c, and d). From this figure it is obvious that the output power increases with the increase of rotational speed reaching a maximum value, then decreases again. Thus, the output power has a maximum point, corresponding to C_p maximum. The related rotational speed is the optimal working speed.

The above (P - N) relation curves are modified dividing the output power by the turbine rated power, and the rotational speed by the turbine nominal rotational speed. Hence, another set of curves, relative power- relative rotational speed (P_1 - N_1) relations, are derived and plotted in figure 3. These curves are similar to P - N curves.

medium size, horizontal axis wind generators ranging from 22 to 225 kW.

2. EVALUATION APPROACH

The detailed computation of wind power output as a function of wind speed is a complex process requiring precise knowledge of rotor aerodynamic design and of Electro-mechanical conversion and control system. To simplify the calculation procedure, wind turbine power output is described as a function of both site wind speed and wind turbine specifications; it may be represented as:

$$P = f(\text{Wind turbine specifications \& Site data})$$

Wind turbine specifications include, number of blades, type of blades, airfoil data, rotor diameter, pitch angle, hub height, and rotor rotational speed.

Site data are mainly the hourly (or daily) average wind speed, Weibull shape and scale parameters, and duration curves. Weibull distribution has shown to fit, fairly well, empirically a wide range of measured wind speed distributions^[5]; it can be expressed as

$$f(V) = \left(\frac{k}{c}\right) \left(\frac{V}{c}\right)^{k-1} \exp\left[-\left(\frac{V}{c}\right)^k\right] \quad (1)$$

where: V is site wind speed
 k is the shape parameter
 c is the scale parameter

To calculate the annual energy output E_A of a wind turbine of specified size and installed power when operated in a specified wind velocity range;

$$E_A = 8760 P_{avg} \quad (2)$$

The average power, (P_{avg}) extracted from wind by the rotor of a wind turbine is given by:

$$P_{avg} = \int f(V) p(V) dV \quad (3)$$

$$\text{and; } p(V) = \frac{1}{2} C_p \rho A V^3 \quad (4)$$

where: ρ = air density
 A = rotor swept area
 C_p = power coefficient

C_p is the proportion of the power extracted from the wind to the total power available in the wind.

C_p varies according to the variation in both wind speed and the turbine rotational speed, and is uniquely specified for each turbine. C_p is generally assumed to be a function of the tip speed ratio (λ), where;

$$\lambda = f\left(\frac{NR}{V}\right) \quad (5)$$

where: N = turbine rotational speed
 R = rotor radius

Using wind turbine performance curve and wind turbine specifications (rotor radius or swept area), the rotational speed and torque (T) corresponding to specific wind speed value are calculated according to the equations:

$$T = P / \Omega \quad (6)$$

$$N = 60\lambda V / 2\pi R \quad (7)$$

where: Ω is the angular velocity

To estimate the performance of wind turbines at variable speed operating conditions wind turbine performance curve (C_p - λ) is used to calculate the output power, and the rotational speed of an electricity generating wind turbine of specified size, when operated in a given velocity range of wind speeds. Hence, general form of the relations between rotational speed and power output are estimated.

In order to obtain the annual energy output from wind turbines for which the power factors are not known, the process of computation is begun by selecting the performance curve of non-dimensional power vs. non-dimensional wind velocity; if the performance data for the particular wind turbine is available. If not, the calculation proceed by selecting the performance curve for another wind turbine of similar type, having similar aerodynamic characteristics and similar conversion efficiency. These values may be used to compute the value of non-dimensional power generated by the wind turbine at each value of wind speed at the site.

A well-defined relation between the output power and rotational speed, under different wind conditions is needed for computer modeling of the turbine performance. Generally, precise information is not available when the wind turbine is being designed or selected for a certain site. The method

GENERALIZATION OF THE PERFORMANCE OF MEDIUM SIZE VARIABLE SPEED OPERATION WIND TURBINES

By
Mervat A. Badr

ABSTRACT

Variable speed wind turbines attract a lot of attention nowadays, as they definitely yield higher output energy, and in the same time, they are less noisy than constant speed ones. Wind turbines often operate under variable weather conditions, which are for the most of the time, far from the designed conditions. This research is concerned with the establishing of general empirical formulae that would represent the off-design performance of medium size horizontal-axis wind turbines. Specifications and performance data, of four different wind turbines covering the range from 22 to 225 kW, were used to obtain the coefficients of the empirical formulae, which proved to have a correlation factor higher than 95%.

KEYWORDS: Wind turbine performance, variable speed wind turbines, wind turbine power output.

1. INTRODUCTION

There are essentially two types of wind turbines; a constant speed and a variable speed wind turbines. In the first system, the rotor is connected directly to the load, through a gearbox and a generator. In the case of variable speed wind turbine, the generator is connected indirectly via a DC-AC link. In fact variable speed wind generators may also be considered as the solution for the problem of wind turbine noise pollution, which compensates the added costs of equipment^[1]. Despite these advantages, constant speed wind turbines are the widely used systems, mainly because of the complexity of converting the generated power to constant magnitude, constant frequency supply to be fed to the grid. However, the speed drives using compact, low-prices and almost maintenance-free induction generators, thus practical methods of achieving variable speed wind generating systems are achieved. Variable speed wind turbine systems have the potential for significantly increasing the energy that is extracted from wind compared to constant speed turbines, since they allow the rotor to continue to operate with maximum efficiency as the wind speed varies. Considering a variable speed wind generator the energy yield is increased from 9 to 15% higher than constant speed generators^[2]. This result was verified through simulation and laboratory

experiment using a model wind turbine.

In an investigation of the off-design performance of a small mechanical wind turbine, Abed et-al introduced a new approach and new variables to estimate the relation between normalized power and torque as a function of wind speed and rotational speed^[3].

Bisaws et-al^[4], established a simplified technique for computing the annual energy output of wind turbines. The method is based on the demonstrated fact that for a family of wind generators, having similar aerodynamic characteristics and similar conversion efficiencies, performance data for all members of the family should merge into a single curve, performance, when dimensionless power (P/P_{max}) of any wind turbine size is plotted against dimensionless wind velocity. The model was developed in FORTRAN and was applied on data of two vertical axis wind turbines rated 40 and 230 kW. The predicted theoretical values have been compared with the measured values of the annual energy outputs of the two wind turbines indicating that the algorithm can be used with a reasonable degree of success.

As it is mentioned above horizontal axis wind pumps were investigated by Abed et-al^[3], and vertical axis wind turbines were studied by Bisaws et-al. Thus, the present research is directed to analyze the performance characteristics of small to

* Mechanical Engineering Department, National Research Centre.

REFERENCES

1. *Michell, A. and Wills, D., Appita 31 (5), 347 (1978).*
2. *Magdi, Z.X, Naim, A. F. and Rakha, M., Research and industry, 29, 39, (1984).*
3. *Brent, E., John A. and Andrzej M., USPA Forest Service, Forest Products Laboratory Madisan, USA (1995).*
4. *Krzysilk, A.M; Youngquist, J.A., J. Adhesion Adhesives, 11 (4), 235, (1991).*
5. *Shafizadeh, F. and Bradbury, A., J. Appl., Polym. Sic, 23, 1413, (1979).*
6. *Dollimore, D. and Howath, J, Thermochim, Acta, 45, 187 (1981).*
7. *Mok, WS. and Antal M.J., Thermochim, Acta, 68, 155, (1983).*
8. *Roque-Diaz, P., Shemet V. and Lavrenk, V, Thermochim., Acta, 3, 349 (1985).*
9. *Magdi, Z., Zenat, A. and Nahla, A., Thermochim., Acta, 21, 121-127 (1991).*
10. *IP Inst. Pet., Standard Methods for Testing Petroleum and its Products, Elsevier , London, (1991).*
11. *Coleman, H.J, Dooley, J.E., Hirsch, D.E. and Thompson C.J, Anal. Chem. 45 (9), 1724 (1973).*
12. *ASTM, American Society for Testing Materials, Vol 05.01-03, Philadelphia, USA. (1995).*
13. *Vogel, A. I., A Test Boob of Quantitative Inorganic Analysis, (1961).*
14. *Hypla, Stanis Lawa, Kedzierska, and Josef, Nafia, 28 (1), 31 (1972).*
15. *Belov, P., Fundamental of Petroleum Chemicals Technology, PuhL, Moscow, (1970).*
16. *Munsour, A., Nagaty, A., Bishay, A. and Nossur, M., Cellulose Chemi and Technology, 20, 59 (1986).*
17. *MacKay, G.D.M., A Review of the Literature Can. Dep. Forest., Dep. 120] Ottawa (1967).*

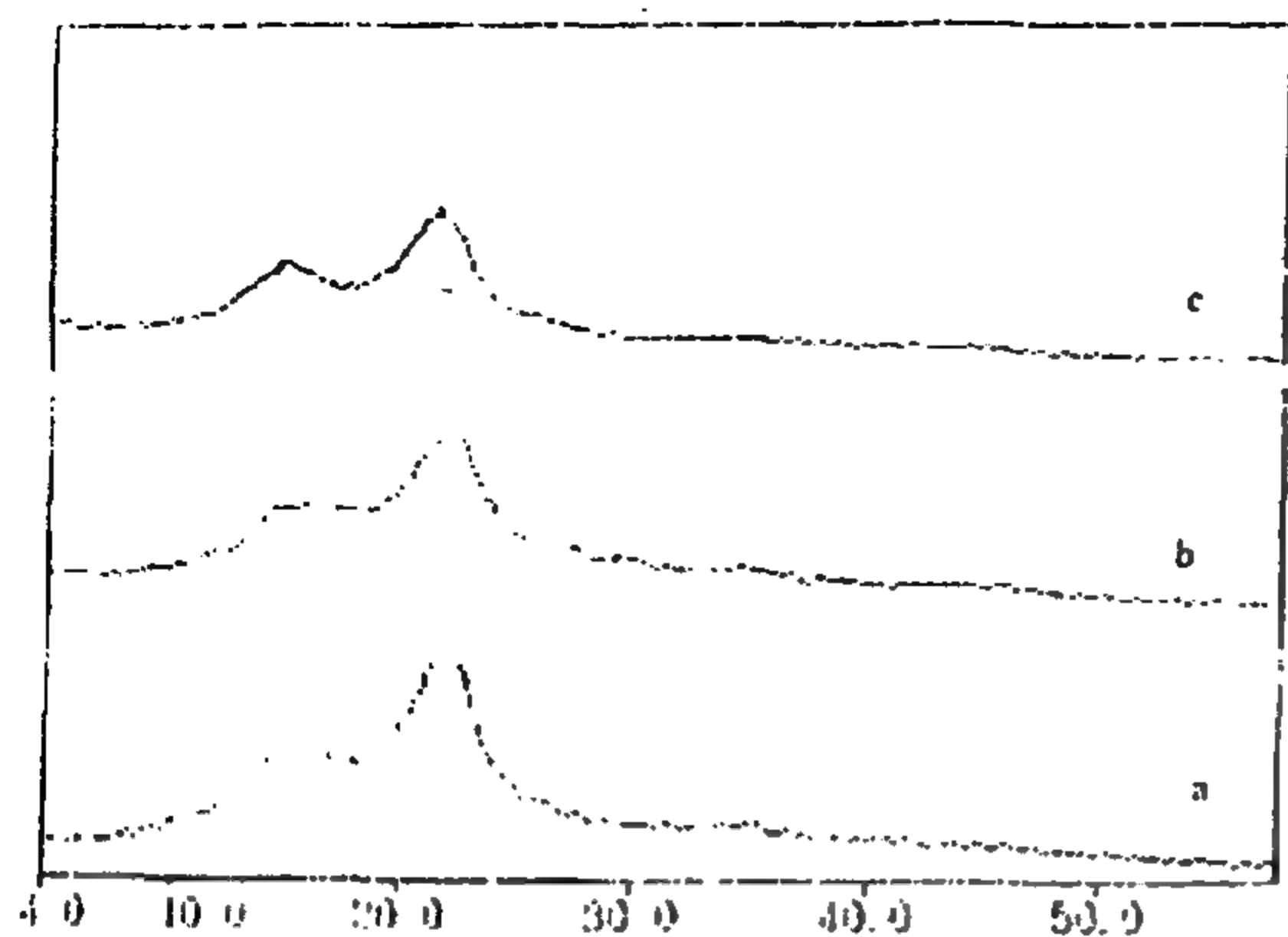


Fig. 5: XRD pattern for a) bagasse, b) bagasse with unradiated resin c) bagasse with radiated resin.

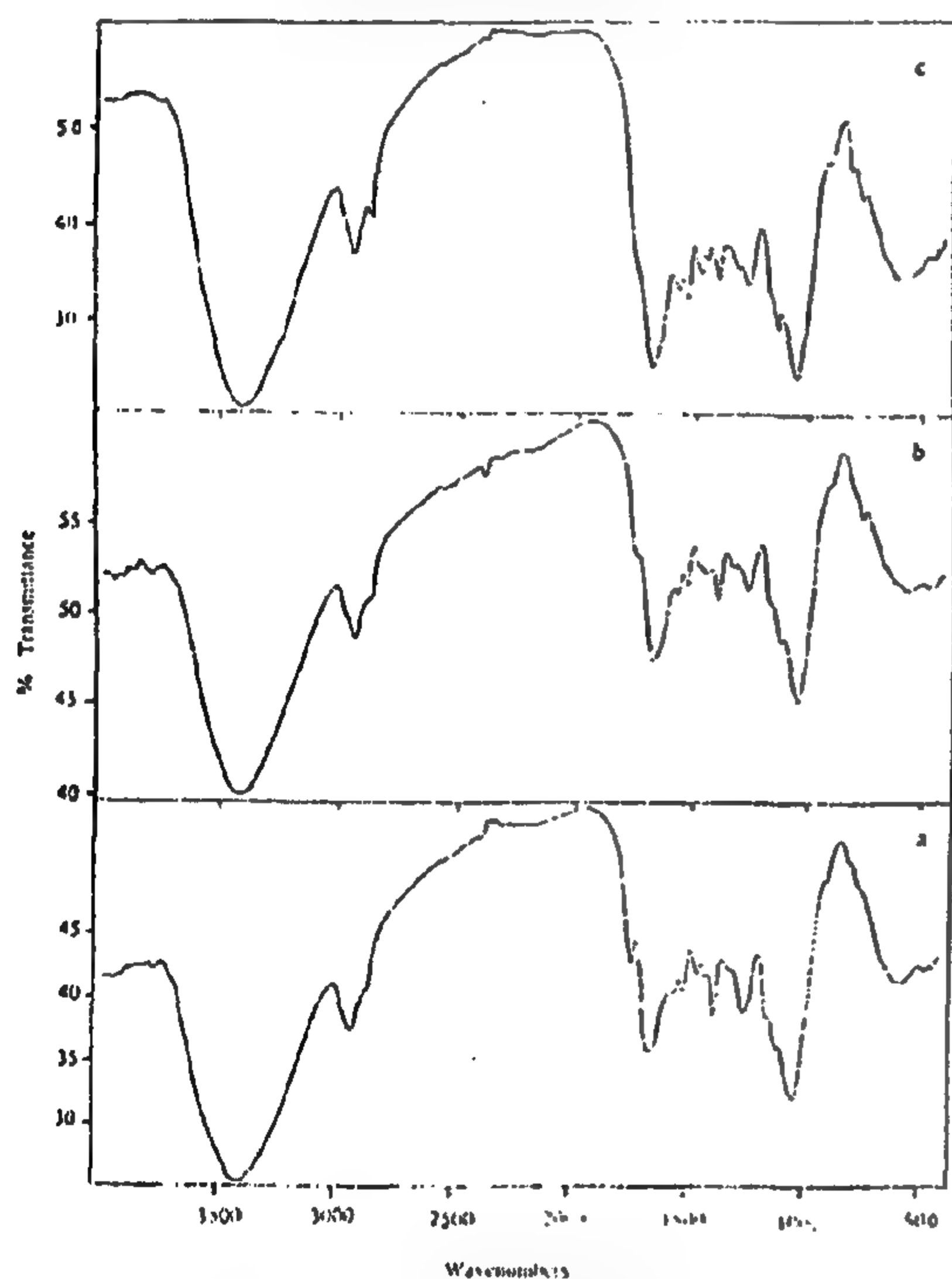


Fig. 6: Infrared spectra for a) bagasse, b) bagasse with unradiated resin c) bagasse with radiated resin.

absorption at 2920 cm^{-1} in comparison with the carbohydrate C-H absorption at 2850 cm^{-1} . This was also shown in the strong 1580 cm^{-1} absorption

of aromatic skeletal vibration.

The major change occurred in spectra by adding resin, is in the intensity of 2900 cm^{-1} while in case of radiated resin the peak 2850 cm^{-1} becomes sharp. This is attributed to the formation of linear polymers.

The 1730 cm^{-1} band of wood was decreased slightly by adding unradiated resin and disappeared with radiated resin.

The absorption at 1650 cm^{-1} is characteristic for the stretching of conjugated aryl-carbonyl. This band maxima was shifted about 10 cm^{-1} lower by adding resin and increased in its intensity with radiated resin due to carbonyl band shifting.

The 1430 cm^{-1} (methylol or methoxyl) and 1270 cm^{-1} (phenolic hydroxyl) absorption band intensities were decreased with adding resin to wood.

The infrared spectra showed major bands at 1580 , 1430 , 1260 , and 800 cm^{-1} for the composite. This indicated an aromatic double band or some levoglucosan absorption.

The absorption at $1000\text{--}1160\text{ cm}^{-1}$ is due to C-O deformation (methoxyl group) and sulphonate groups. These polar functional groups present in resin bind hemicellulose readily to cellulose and increase stability.

These results coincide with that obtained from mechanical and physical properties of wood pulp and composites.

CONCLUSION

Petroleum resin can be used to enhance good quality of composites. It was found that addition of radiated resin at 10 Megarad to bagasse improved its mechanical properties and water uptake. The best result for water uptake was obtained at 40 Megarad dose.

This new technology with great assist in meeting future performance and high demands on nonwood plants instead of wood.

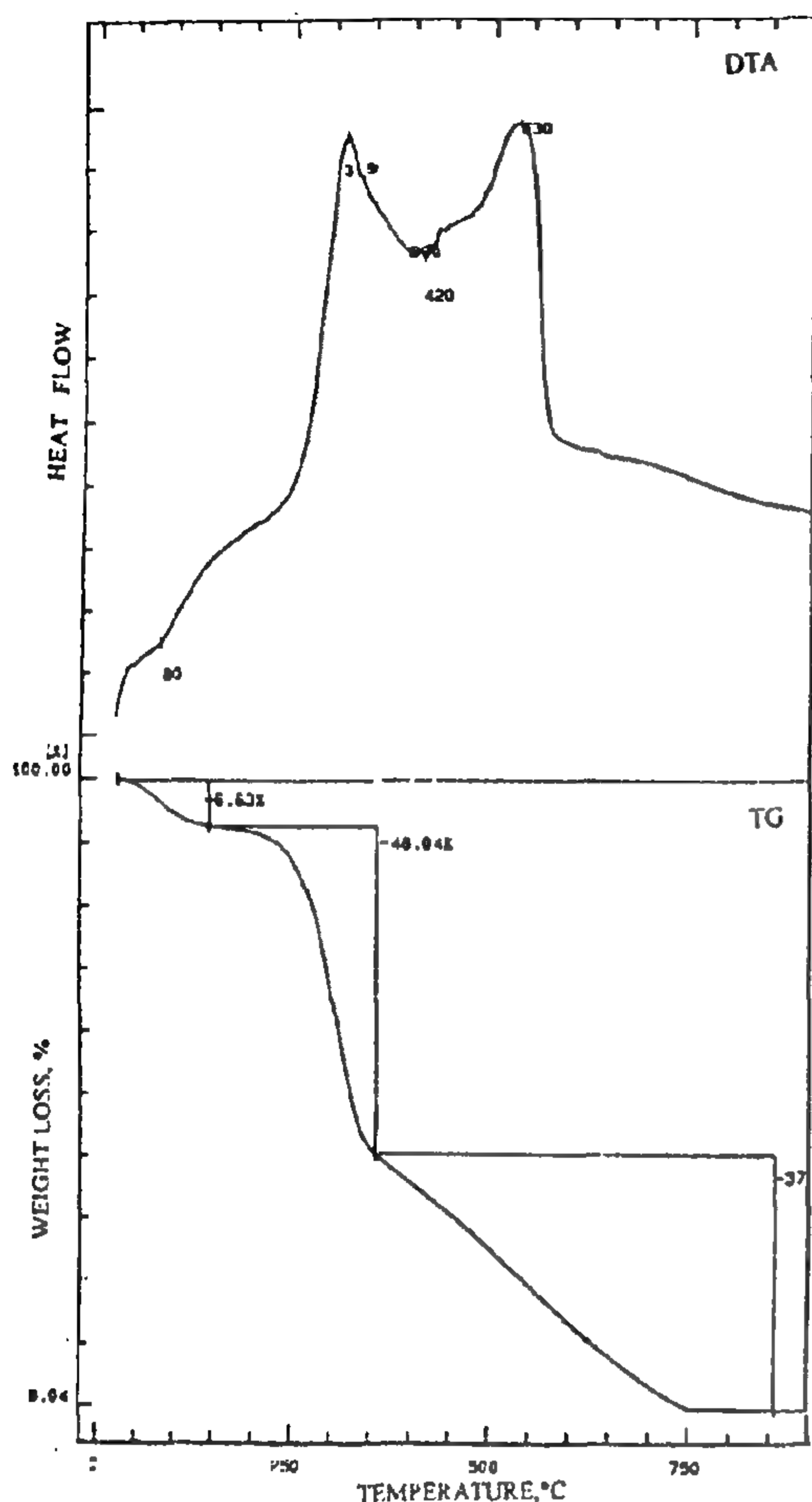


Fig. 3 : Thermograms of treated bagasse with unradiated resin.

interplaner spacing and some change in line intensities attributed to the constituents of the resin which contributed in the formation of stable type composite, and the crystallinity starts slightly to improve.

By subjecting the resin to different doses of radiation and comparing between the X-ray diffraction of the host (bagasse) and those for the composite, we can notice that there is a slight structural change as a result of the effect of radiated resin. The addition of resin to wood depends on the basicity of heterocyclic ligand and also on steric and electronic effect introduced by different groups in both components.

The chemical structure, nature of resin and geometrical structure of each component all might affect the value of the observed contraction.

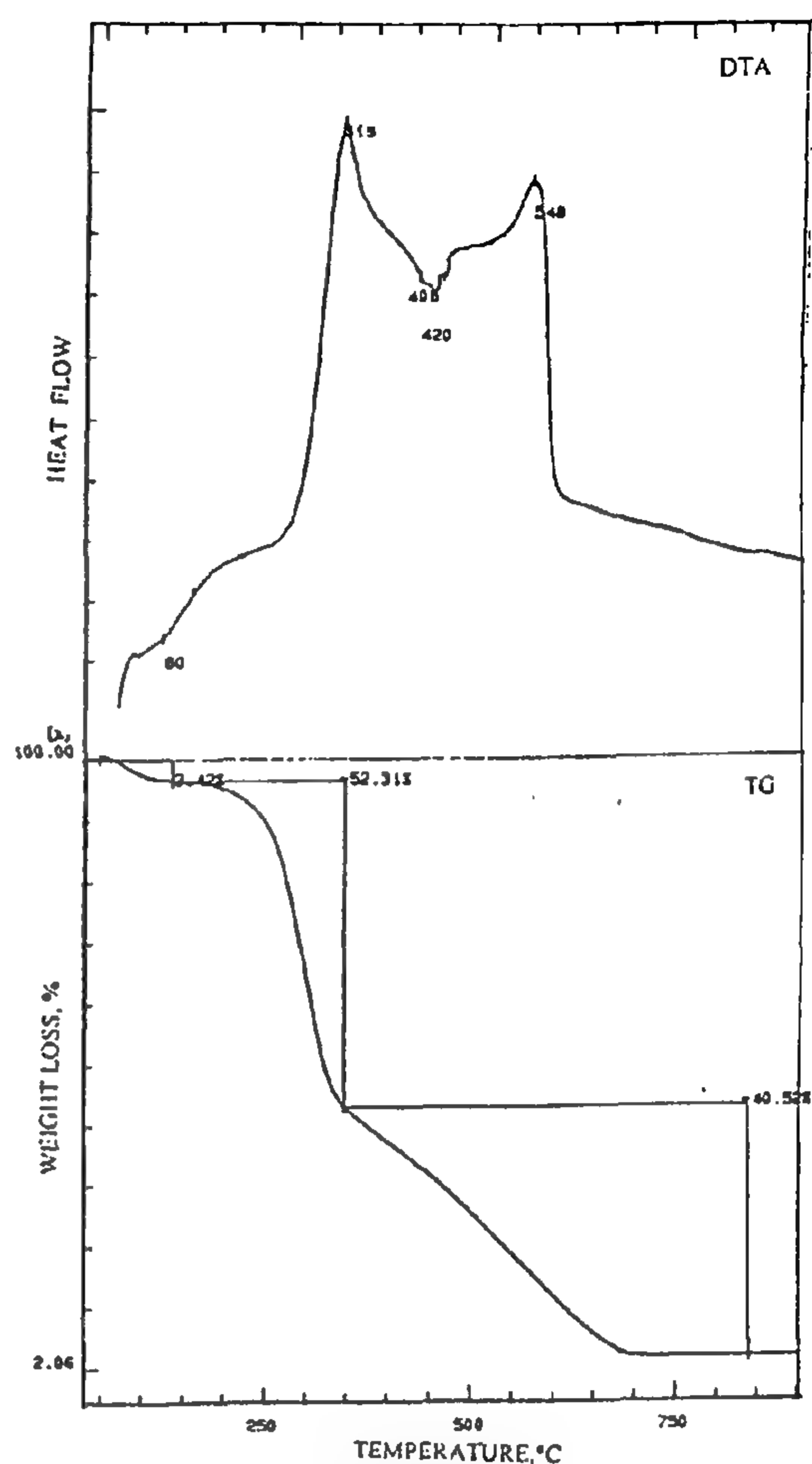


Fig. 4: Thermograms of treated bagasse with radiated resin at 40 Megarad.

Infrared Spectra:

The infrared spectra of bagasse and composite are shown in Fig. 6.

The spectral changes of wood being added with resin can be observed from the shift of band maxima for hydroxyl and carbonyl absorption.

The $3390\text{--}3400\text{ cm}^{-1}$ is due to hydroxyl groups of wood pulp. These bands shifted to a lower wave number with unradiated resin while with radiated resin the absorption band shifted about $10\text{--}20\text{ cm}^{-1}$ to higher wave number with increase intensity peak which indicates that they are quite strongly hydrogen bonded.

Large aromatic content of composite was revealed in the strong and sharp C-H stretching

Thermal Analysis:

Thermal analysis of the samples under investigation was carried out. Table 3 represents the decomposition steps and their stoichiometry scheme which is deduced from TG and DTA curves (Fig. 2-4).

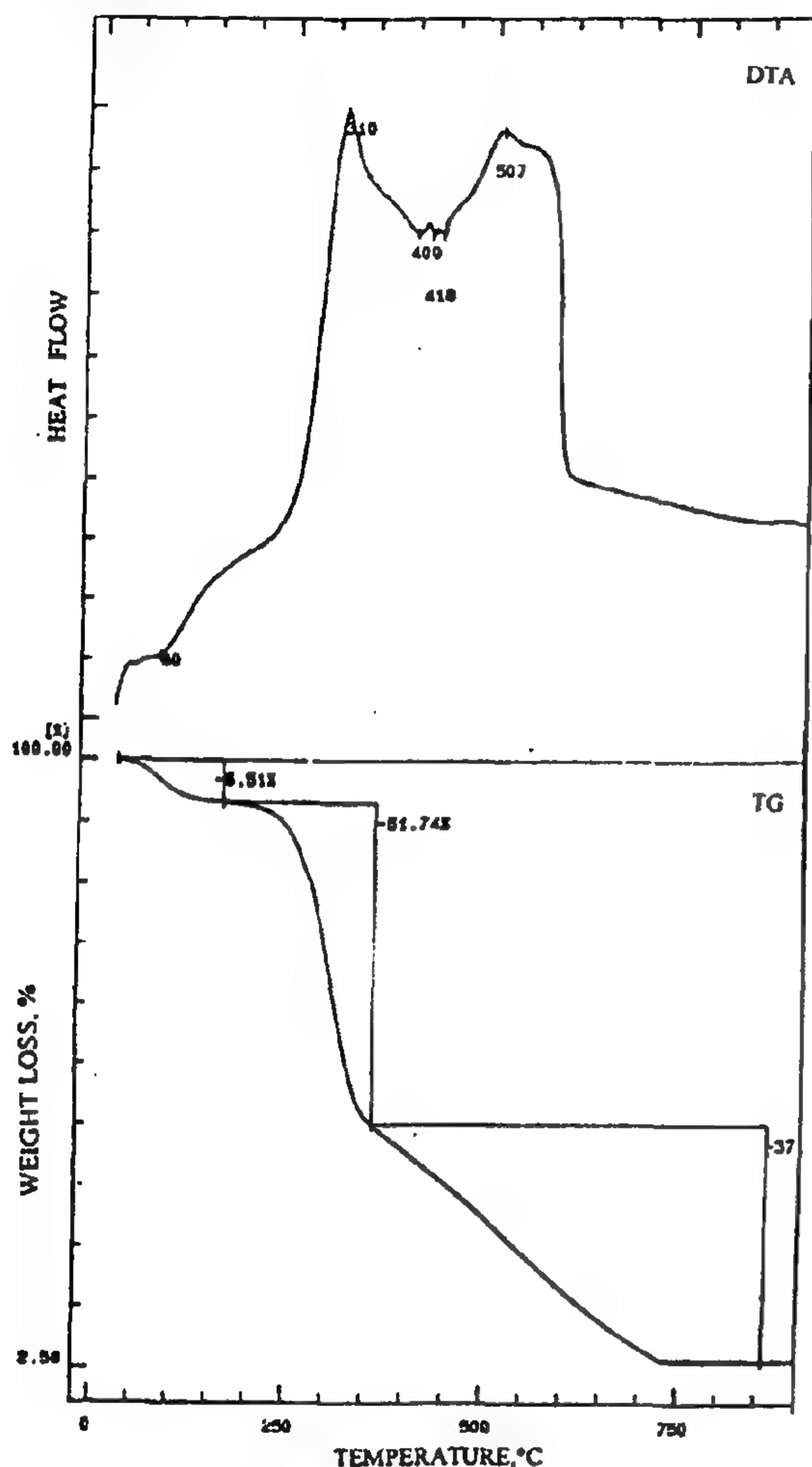


Fig.2: Thermograms of untreated bagasse

It has been shown that the degradation of bagasse passes through three zones as illustrated in DTA curve (Fig. 2), which is marked by three distinct stages of weight loss. The endothermic reaction stage at 80°C exhibits a small peak. This may be attributed to the release of physically adsorbed water on wood, which is recorded in the TG curve by the weight loss of 6.5%. An exothermic peak at 310°C; corresponding to the loss of weight of 51.74%; is attributed to the basic decomposition of hemicellulose and cleavage of

glucosidic linkage of cellulose.

The second exothermic reaction at 507°C; corresponding to weight loss of 37.9%; is attributed to the distraction of lignin, and cellulose decomposition, respectively. There are many agreements for the assignment of peaks in DTA for exothermic peak⁽¹⁷⁾.

By comparing the peak temperatures of composite by unradiated resin, with that of wood temperature itself, we can observe that the major difference is in the presence of strong exothermic peak which appears at 315°C corresponding to the loss of weight of 48%, and 530°C with the loss of weight 37% instead of 310 °C and 507°C in the original bagasse Fig. 3.

In addition, the stereochemical change temperatures become small but clear endothermic peaks at about 390 °C and 420 °C which indicate that the resin in this treated wood is bound chemically with the lignin present in bagasse and improve stability of wood.

The exothermic peak of composite with radiated resin happens at 315°C with loss of weight 52%, and at 548°C with loss in weight 40.5%. This indicated that the distraction of lignin cellulose decomposition is more stable as shown in Fig. 4. This confirmed that the stability of composite depends on the dosage of radiation subjected to resin, as well as the type of resin coordination.

Table 3: Thermal analysis of bagasse and composites.

Sample	Thermal Behaviour					
	Endothermic Reaction, °C			Exothermic Reaction, °C		Total loss, wt. %
Bagasse	80	400	418	310	507	96.59%
Bagasse+R ₀	80	390	420	315	530	92.55%
Bagasse+R ₄₀	80	405	420	315	548	96.41%

- R₀ and R₄₀ denote unradiated resin and resin subjected to 40 Megarad.

X-Ray Diffraction:

The X-ray diffraction patterns of bagasse and composite were similar (Fig. 5), in addition to the relatively poorly resolved (002) plane diffraction at ≈22 degrees and plane diffraction (101) at 15 to 16 degrees for the wood. In the present work, wood may be considered as a completely amorphous substance, its diffraction did not disappear when being added with resin. However, there is a slight shift for the position of the diffraction lines, i.e. the

V. Thermal Analysis:

Thermal properties of the tested sample were studied using two different techniques, i.e., thermogravimetry (TG), differential thermal analysis (DTA). The thermal analysis was done by means of Shimadzu DTA-50 and TGA-50. Weight loss was recorded in a temperature range of 20-900°C in an atmosphere of nitrogen at a heating rate of 10°C/min. Thus every powdered sample was heated under these conditions with α Al_2O_3 as reference material. The sensitivity of TG and DTA curves is 1/10.

RESULTS AND DISCUSSION

Resin from petroleum crude residue studied is about 14.31%, its density is high 3.41 and has a high molecular weight of 1451 due to its complicated structure which can be used as a cross-linking agent within wood cell lumens. Elemental analysis indicates that resin contains a high percent of sulphur compounds 6.2%, nitrogen 1.23%, and oxygen compounds 4.67 as shown in Table 1. These contributed in covalent bond formed between the reactive chemical sites in the wood cell (hydroxyl groups) and the functional groups in resin.

Addition of Resin to Bagasse:

The molecular structures of resin have been studied using IR and Raman spectroscopy⁽¹⁵⁾. It is found that the resin contains a series of functional groups which were affected by radiation and give excellent durability under water and humidity exposure.

The addition of radiated resin improved the bending properties of bagasse specially at 10 Megarad, the bending was enhanced from 34.22 for bagasse to 64.55 Kg/cm², while uptake of

Table 1- Analysis of resin from residue over 420°C

Analysis	Results
Asphaltene in residue, wt. %	10.37
Malten, in residue, wt. %	89.63
Resin, in residue, wt. %	14.31
Density, of resin, g/ml	3.4101
Mean Mol. wt. of resin	1451
Element analysis, wt. %	
Carbon	78.47
Hydrogen	9.43
Sulphur	6.2
Nitrogen	1.23
- Basic nitrogen	0.77
- Non-basic nitrogen	0.46
Oxygen	4.67

water improved from 82.07 to 62.74. Also water uptake of bagasse was enhanced largely from 82.7 to 54.83 for composite at 40 Megarad dose, and this was the best result for water uptake, which is due to the swelling to a certain limit and deswelling, which increases the compactness of the fiber and then the bending properties⁽¹⁶⁾.

The strength of the adhesive bond formed by the addition of radiated resins can be attributed to its ability to penetrate deeply into the micropores of the composite and due to its high polarity. Resins are known to form very strong hydrogen bonds with hydroxyl groups. Also as a result of radiation, strong dipole interaction and Van der Waals forces are developed. The cohesion force of the resin improves the strength of the composite as shown in Table 2.

The cell wall of lignocellulosics can be bonded by the active functional group of resin with the hydroxyl group in wood. This treatment was affected by radiated resin and improved dimensional stability strength and stiffness.

Table 2-Effect of addition of different radiated resins on the physical and mechanical properties of bagasse

Condition	Bending Kg/cm ²	Weight g.	Thickness cm.	Density	Wet weight g.	Dry weight g.	Water Uptake
Bagasse	34.22	101.51	0.64	0.90	2.1928	1.2044	82.07
Bagasse + R ₀	53.11	114.47	0.80	0.81	3.1000	1.9023	62.96
Bagasse + R ₁₀	64.55	101.37	0.68	0.84	2.0172	1.2395	62.74
Bagasse + R ₂₀	63.15	87.00	0.61	0.81	2.2158	1.2729	74.08
Bagasse + R ₃₀	63.01	92.55	0.65	0.81	2.1022	1.1247	86.91
Bagasse + R ₄₀	54.88	97.00	0.72	0.76	2.1480	1.0902	54.83
Bagasse + R ₁₀₀	59.77	106.95	0.68	0.89	2.0872	1.2186	71.28

R₀, R₁₀, R₂₀, R₃₀, R₄₀, R₁₀₀, (denote dose of radiation in which resins were subjected).

numerous investigators ⁽⁵⁻⁹⁾ have involved the thermal degradation of cellulosic materials.

This research has demonstrated that it is possible to decrease the rate of degradation and instability of wood by pulping of bagasse with resin making cross linking as cell wall polymer components and also discusses the effect of radiated resin on wood. The relationship between the properties of wood with resin and thermal degradation of the materials in conjunction with their infrared spectrum, X-ray diffraction, and differential thermal analysis were studied.

EXPERIMENTAL

I. Extraction of Resin:

The residue of crude oil over 420°C was deasphalted using the standard method in IP⁽¹⁰⁾.

The separated maltene was further fractionated into oil and resin through activated alumina column chromatograph ⁽¹¹⁾.

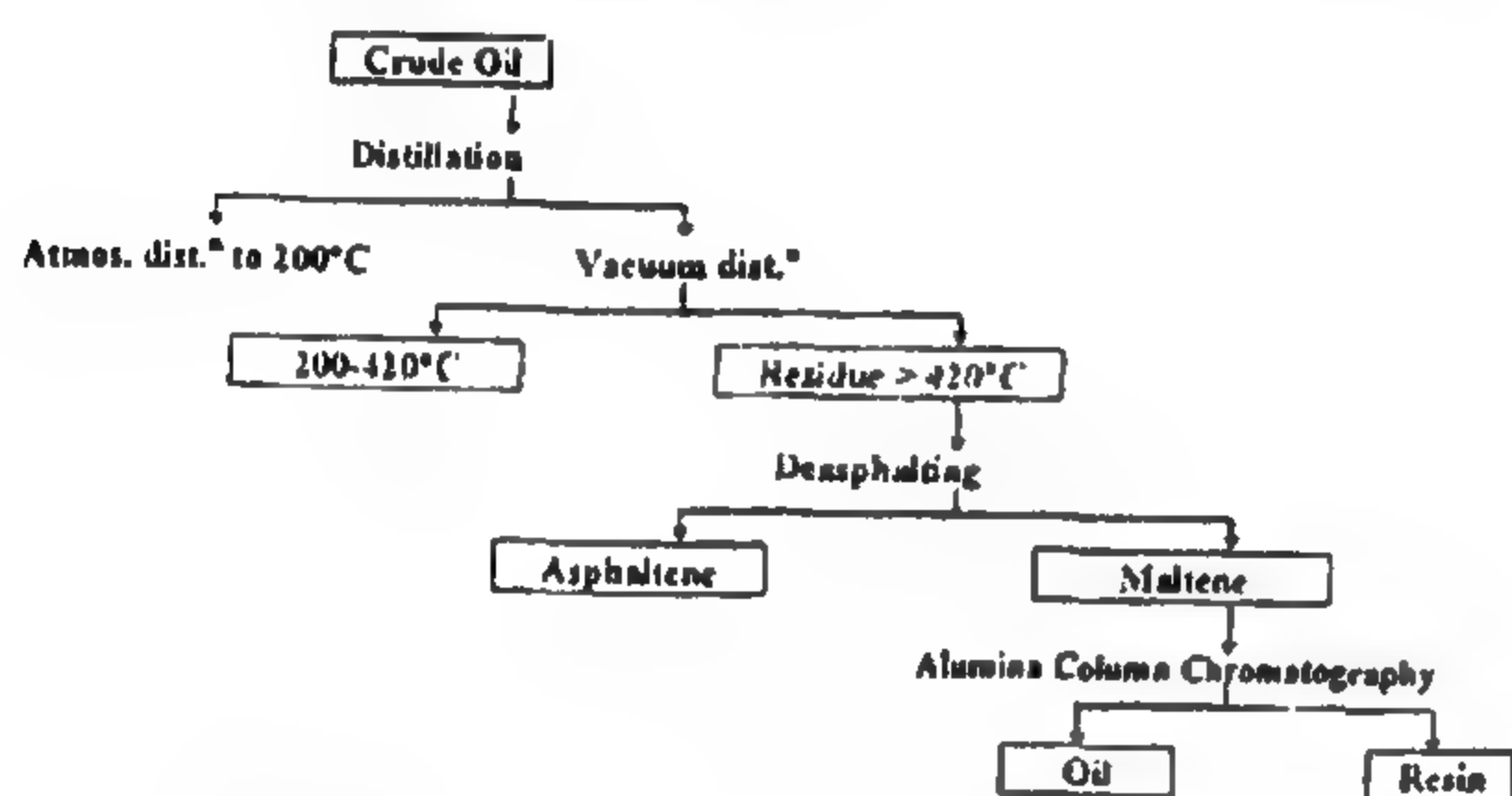


Fig. 1: Diagrammatic representation of resin from crude oil.

The physiochemical characteristics of the separated resin were determined using a standard method according to IP⁽¹⁰⁾ and ASTM ⁽¹²⁾.

The total nitrogen content of the resin was determined by modified Kjeldahl method ⁽¹³⁾.

The basic and non basic nitrogen contents in resin were determined by potentiometric titration ⁽¹⁴⁾.

Elemental analysis of resin was determined using elemental analyser apparatus, Model 240BP.

II. Preparation of Composite Sample:

5 g. of resin dissolved in benzene were added to the bagasse sample (100 g) of mesh size 80 mm. The mixture was placed in a disc form of 15 cm diameter, heated to 160°C, pressed under 50

kN/disc for 2 minutes and then pressed under 160 kN/disc for 10 minutes.

Measurements of the composite sample:

Water uptake: Small pieces of composite under investigation were impregnated in water for 24 hrs at room temperature, centrifuged at 500 r.p.m. for 10 minutes, then dried at 105°C for 24 hrs and weighed.

$$\text{Water uptake} = \frac{B - A}{A} \times 100$$

where:

B = weight of the centrifuged sample.

A = weight of the sample dried at 105°C

Bending strength:

Bending strength was determined as the weight at which the composite sample was broken and distinguished as kg/cm².

$$\text{Bending (Kg/cm}^2\text{)} = \frac{2 \times \text{load (Kg)} \times \text{space (cm)}}{3 \text{ thickness (cm)}^2 \times \text{width (cm)}}$$

III. Infrared Absorption Spectra:

The IR spectra of the tested wood and its blended with radiated resin were obtained using a fully automatic ATI Mattson, Genesis series FTIR spectra-photometer. The wave length accuracy as determined by the instrument was better than ±5 cm⁻¹, while the percent transmittance T% accuracy is 1%. In this work the potassium bromide disk technique was applied and the spectrum of the above samples were obtained.

IV. X-Ray Diffraction Analysis:

Powder X-ray diffraction technique was used in order to investigate the contribution introduced by the radiated resin on bagasse. The samples were examined in the powder form at 20 °C. In the present work, Philips Difflactometer type was used with Cu K_α radiation. The experimental conditions were chosen as follows to promote best resolution:

Target Cu K_α radiation: λ = 1.5419

Voltage 40 kV, current 30 mA.

Scanning speed: 8°/min

Scanning range: 4.0 - 90.0

EFFECT OF ADDITION OF RADIATED PETROLEUM RESIN ON SUGARCANE BAGASSE

By

Soad Z. Mohamed*, Zenat A. Nagieb**, and Samir M. Kamal**

ABSTRACT

Study the effect of addition of radiated petroleum resin on the sugarcane bagasse for improving the mechanical properties, stability, strength and resistance to biodeterioration of wood.

Various dosages of radiation on resin (10-20-30-40-100 Megarad) were used.

The physical and mechanical properties of bagasse and composite (samples blended with resin) were measured using standard methods of analysis. Infrared, X-ray and thermal analysis were employed for studying the effect of ligand of resin on both chemical and stereochemical changes of wood.

Our results indicate that bagasse with resin subjected to 10 Megarad is the best dosage of radiation at which improvement of mechanical properties of wood and with radiated resin of 40 Megarad is best for its water uptake while its blend with unirradiated resin gives high thermal stability.

Keywords: Wood, Resin, Bagasse, Composites, Sugarcane, Radiated resin

INTRODUCTION

Composites are materials created by the combination of two or more components - usually a reinforcing agent or filler and compatible matrix- to achieve a desired balance of properties which could not be obtained with the separated components. Composites represent a large potential market for nonwood pulp fibres.

Examples are given of commercial composites involving wood, organic polymers, inorganic polymers, and viscous resin. The organic polymers are expensive but have low tensile modulus. On the other hand the inorganic matrix is much cheaper, has higher modulus, but lower tensile and flexural strengths⁽¹⁾ Resin viscous matrices are intermediate in cost and have a high tensile modulus and strength.

Petroleum resins are the basis for the production of thermosetting plastics widely used in various branches of industry. These materials posses high strength and water resistance⁽²⁾.

Petroleum resins are used as fillers adhesive in wood to overcome some of disadvantage properties of chemical cellulosic material⁽³⁾. They give a good adhesive great resistance to splitting, inexpensive process improve properties of wood with minimum amount of material and flexible which is very suitable to produce new composite materials that are being introduced in the commercial market.

Traditionally, economic factor has more importance to evaluate new technologies for using nonwood plants instead of wood. Egyptian sugarcane was selected as a raw material because its residue of sugar refinery, has a large potential in wood making and has the best characteristics for this purpose. Combining cellulosic material with other materials provides a strategy⁽⁴⁾ for producing advanced composites that give advantage of the enhanced properties of all materials.

The degradation of cellulosic material in composite is known to proceed through a complex process involving dehydration, depolymerization, oxidation, and hydrolysis. Detail studies by

* Egyptian Petroleum Research Institute - Nasr City, Cairo, Egypt.

** Cellulose and Paper Lab. National Research Centre, Dokki, Giza.

الكهف ٩٥-٩٧: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (٩٥) أَتُونِي زَبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا (٩٦) فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا (٩٧)﴾

الأنبياء ٣٢: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ (٣٢)﴾

الشعراء ١٤٩: ﴿وَتَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْجِبَالِ يُّوْنُسًا فَارِهِينَ (١٤٩)﴾

النمل ٤٤: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُحَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُتْرَدٍّ مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٤)﴾

القصص ٣٨: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أُطْعَمُ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٣٨)﴾

غافر ٣٦: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦)﴾

الزخرف ٣٣-٣٤: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فُضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣) وَلِيُوتِيَهُمْ أَبْوَابًا وسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ (٣٤)﴾

الحديد ٢٥: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥)﴾

الصف ٤: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ (٤)﴾

الفجر ٧: ﴿إِرم ذات العِمَادِ (٧) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (٨) وَتُمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ (٩)﴾

REFERENCES

1. Ibrahim, Abd-Elbaki, 1986 *The Islamic Perspective of the Architectural Theory*, CPAS, Cairo. in Arabic
2. Yousef Abd-Allah (1989), *English Explanation of the Meanings of Koran*, Amana Publishing, USA
3. Qoutub, Said (1976) *In the Shade of Koran*. Dar El-Shorouk, Beirut & Cairo V4. in Arabic
4. Ibn Katheer, I. (1980) *Tafseer of Holy Koran*. Al-Ershad Library, Cairo, in Arabic
5. *The Holy Koran* (1990), Computer Software, by Zerosoft. *Tafseer Al-Jlalin* (1960) El-Malah Library, Damascus,
6. Wagdi, M. Farid (1960) *Al Mosehaf Al Mofasar -Tafseer AlKoran-*, Al Shaab, Cairo. in Arabic

Two innovative building techniques of building invincible dams and raising roofs were revealed through the study. Proposals of roof raising in the air without physical support, and an interesting interior design of floor made of an aquarium were illustrated, upon the study of Koran verses.

Different building elements such as foundations, walls, columns, roofs, doors, stairs and even vaults were described in many cases. Furthermore, most of known building materials

were mentioned, e.g., brimstone, burnt brick, adobe, iron bars, copper, silver, timber purlins and even transparent glass sheets. Strangely enough, the elevators were described in Soora El-Zukhruf, where rich people could use it in their homes to go up to the roof.

Finally, the moslem author, wishes to express that this paper is not trying to prove the Koran text with our limited knowledge which may change by time; however; it tries to explore building technology from this heavenly book.

DEFINITIONS

Kaaba	The mosque where moslems make their pilgrimage in Maka.
Koran	The holy book of moslems
Soora	A chapter of holy Koran, that has a definite name.
Sonna	Profit Mohammed sayings or doings.
Tafseer	Recognized explanation of Koran by a religious scientist

Appendix: The Holy Koran Texts of Building Technology (in Arabic)

- البقرة ١٢٧ : وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٢٧) ﷻ
- الأعراف ٧٤ : وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْجُونَ الْجِبَالَ يَبُوتًا فَادْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٧٤) ﷻ
- الرعد ٢ : اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ (٢) ﷻ
- الحجر ٨٢ : وَكَانُوا يَنْجِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتًا آمِنِينَ (٨٢) ﷻ
- النحل ٢٦ : قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (٢٦) ﷻ
- النحل ٨٠ : وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ مَسَاجِدَ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَتَانَا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ (٨٠) ﷻ
- الكهف ٧٧ : فَإِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمْ قَرْيَتَهُمْ فِيهَا جِدَارٌ يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا (٧٧) ﷻ

fire, then he pours over molten copper, thus the enemies made powerless to scale it or dig through" (2) Kahf 95. This defines a different technique of building impenetrable dams using traditional stacked stone walls, reinforced with steel between the courses, but moreover, the steel was melted together with copper to give a non-penetrated, solid and smooth dam.

The dam was discovered in the 15th century by the German scientist, Berger and by the Spanish historian Klafigo, known as the dam of iron-gate city, in the way between Samarkand and India (3)(p 2293). Interestingly enough, it was found recently that adding a portion of copper to iron, increases its rigidity (3) (p 2293). The discovered technique is structurally sound and durable with a covering alloy of anti-erosion against wind, water and weather conditions.

A high building technology is demonstrated in EI-Naml: "The queen of Shiba was asked to enter the lofty palace, but when she saw it, she thought it was a lake of water.., He said -King Solomon-: this is but a palace paved smooth with slabs of glass" (2) Naml 44. The Tafseer tells us that the palace floor made by the genie of Solomon, was a transparent glass covering a water stream with fish (5). No matter how it was executed, as a work of genie, it gives us a marvellous idea of a unique floor made of an aquarium, that could be used in restaurants or public buildings.

In Ghafer 36 and Kassas 38, Pharaoh said: "Haman -his minister- light me (a kiln to bake bricks) out of clay and build me a lofty palace, where I can mount to Moses' God" (2) Kassas 38. It shows that burnt clay bricks is stronger than other available materials and can build high buildings, which engineers are reluctant to use nowadays, even though more economical than concrete buildings.

The major criteria of masonry is described in EI-Saf: "Allah loves who fight for his cause as if they are a solid cemented structure" (2) El Saf 4. Ibn Kottada says it is like a building neatly stacked (4)(p359). Qoutub describes this with harmony in a defined system, where each brick has a function, if abandoned, the building would collapse (3)(p3555). This shows that masonry requires strong bondage, accurate alignment, and considering the structure as one unit.

Finally, Soora AI-Fajr illustrates many technologies and structures: The city of Iram with lofty pillars which weren't created in all land, and Thamoud who have brought stone to the valley, and Pharaohs who have pyramids" (2) Fajer 7. Here we see the erection of different structures, columns and beams, pyramids, and transporting cut stones from the quarry to the valley, showing the capability and validity of moving building materials to remote sites.

BUILDING ELEMENTS AND MATERIALS IN KORAN

The different building elements were mentioned several times: The foundations twice in Al-Bakara 127 and EL-Nahl 26, the roofs three times in An'bia 32, Zukhruf 33, and EL-Nahl. The walls were mentioned once in EL-Kahf 78 and another time in EL-Hadeed as a fence. The columns were mentioned three times, twice with the same meaning in Lokman 10 and in EL-Raad 2, and the doors fourteen times, mostly as heavens' gates. Furthermore, most of known building materials were mentioned : cut stones, rocks, brimstone, burnt brick, adobe, iron bars, copper, silver, timber purlins and transparent glass sheets.

Surprisingly, the elevators were described in Soora EI-Zukhruf 33: "We made, for unbelievers, houses of silver roofs and elevators to be appeared on" (6).

Old Tafseer has no word for the Arabic word "Maarej" but stairs (4) & (5), however, recent ones (6), describes it as elevating means, where people appears on, which could be understood as elevators or even escalators, to be seen on ! The idea is that Allah could give fantastic homes for unbelievers in the present life, which we could see nowadays, while believers would have their uncountable blessings in the hereafter.

CONCLUSION

The paper has found out 17 verses of the Holy Koran dealing with building technology, which are listed in the Appendix of the original Arabic text. The translation of the meanings and its explanations were reviewed, showing that the Koran text has included the principles of appropriate building technology, means of instant building demolishing, aspects of self build, in addition to the criteria of proper masonry.

BUILDING TECHNOLOGY IN KORAN VERSES

Although the reviews have revealed many verses dealing with building technology, it would be restricted on the obvious ones, which were found to be 17 verses as listed in the Appendix of the original Arabic text of Koran. The translation of the verses' meanings and their explanations is followed, arranged with the same arrangement of Sooras (chapters) in Koran.

In *Al-Bakara*, the first Soora of Koran, Allah inspires Abraham that his immortal building -the Kaaba-should have a strong foundation: "Abraham raised the foundations of the house" (2) *Al-Bakara* 127. The Kaaba still exists where its foundations of granite blocks could be seen above ground level, while some recent buildings have fallen down because of weak foundations.

Al-Araf sets the principles of self building technology and its applicability to different buildings, sites and materials: "You build for yourself places and castles in open plains and carve out homes in the mountains" (2) *Al-Araf* 74.

In *El-Raad* the Koran compels us to think of the meaning: "Allah who raised the heavens without any pillars, that you can see", meaning that there are unseen supports (2) *El-Raad* 2. This could inspire an innovative building technique for raising a lightweight roof, for instance of an exhibition hall, without physical supports. A roof of a dome-shape could be filled with hot air, or pressured gas, and tied to the ground, the same as balloon lifting. The dome could have an upper valve for controlling gas release to be kept on a certain height. The required gas flow could be calculated by computer to raise the roof to the needed height for a limited period.

Furthermore, a similar meaning in Soora *An'Bia*: "We have made the heavens a canopy well guarded" (2) *An'Bia* 32, can let us imagine a more sophisticated technique for the future. A roof of certain colored fines or dust, kept on a height above ground by a magnetic or other power field, could work as a canopy to shade a park or a fair ground. Even though the idea is fantastic, it resembles an artificial cloud, that is applicable in a mild weather area.

Soora *El-Heger* describes how the people of

El-Heger village were building their dwellings inside the rocky mountain: "Carved out of the mountains to be safe", which proves their building skills. But although they were safe morally, living in rocks' core, Allah has eradicated them by a thunder which has killed them without harming their mountain dwellings (3) (p 2152). This proves that no matter how the buildings are fortified, the dwellers are perishable, reminding us with the mass destruction bomb that abolish the people without the buildings. The same meaning is illustrated in *Al-Sho'ara*: "You carve houses out of rocky mountains", which both imply the use of indigenous materials, and that building with stone was safer than other materials (2) *Al-Sho'ara* 149.

In Soora *El-Nahl*, Allah teaches us how instant and total destruction of buildings could be: "Allah took their structures from the foundations, and the roof fell down on them" (2) *Nahl* 26. Ibn Katheer says that Allah had removed the buildings from its roots (4)(p567 v2). Qoutub thinks that no matter how the building is strong, shaking the foundations causes roof collapse, thus what was meant for protection turns into a dangerous grave (3)(p21 68). Structural engineers should keep this in mind specially when designing for weak soils or earthquake regions, such as the Japanese who apply lightweight materials in their houses.

Also in *El Nahl*: "Allah makes your habitation homes of rest and quite, and made you dwellings (tents) from the animal skins, which you find so light and handy for travelling" (2) *El Nahl* 80. Here in, appropriate building technology is very well illustrated. The building technique should first achieve comfort and quietness while being appropriate for each environment. It should be versatile, strong and a lightweight material, if it would be carried for the long journeys in the desert and erected wherever they want (4)(p580 v2).

In Soora *El-Hadeed* (the iron), Allah mentions that iron is very strong and has a lot of benefits for us (2) *El-Hadeed* 25. Moreover, in Soora *EL-Kahf* iron and copper were used in a sophisticated building method, when Allah has inspired a faithful king of how to build a dam to prevent the enemies. He has stacked piles of stones and asked the people: "To bring him iron bars, which he filled up the space of two steep mountain sides, he said blow them (with bellows) until it were red as

THE HOLY KORAN AND BUILDING TECHNOLOGY

By
Khaled I. Nabeel*

ABSTRACT

There is no doubt that the Holy Koran, the Moslems' constitution, has tackled every matter in our life regardless how small or large. A thorough look from a building technology point of view, would notice that many verses of Koran have dealt with building materials, techniques and even structural systems. Some architectural researches have employed Koran and Sonna to develop a theory and criteria of housing design and city planning from Islamic perspective (1). However, the building technology signals in Koran haven't been discussed; this study would try to shed some light on such divine knowledge.

A review of the Koran verses was conducted, which has revealed the application of appropriate building technology through the use of indigenous materials. In another instance, Soora El-Nahl teaches us how instant destruction of buildings could be, in Soora Al-Fajr, it shows the use of columns and beams, and Al-Araf mentions self building technology. Innovative building techniques of constructing invincible dams and raising roofs were revealed through the study. Moreover, it was found that most building elements and materials were mentioned in many cases, such as brimstone, burnt brick, adobe, iron bars, copper, silver, timber purlins and transparent glass sheets.

The study depends on recognized explanation of Koran Tafseer), both on Arabic and English, to understand the verses properly from different views, in addition to a computer program to survey building elements and materials.

The moslem author, wishes to express that the paper is not trying to prove the Koran text with our limited knowledge which may change by time, however it tries to explore and extract building technology from this heavenly book.

KEYWORDS: Building Technology, Koran, Islam

INTRODUCTION

Moslems believe that The holy Koran is the last heavenly message, consequently it has to tackle every subject, as Allah said in Soora El-Kahf 48, to be applicable anywhere and everywhere. This is what has driven many moslem specialists to seek knowledge and science from Koran. The universe formation -called as the big boom- mentioned in Soora Anbia'a 30, the earth egg shape shown in El-Naziat 30, and the process of fetus formation, embryology in Soora Mu'Minoun 13 are few examples of the miraculous science of the Holy Koran. Needless to say, profit Mohammed could not have such knowledge 1400 years ago, this proves the Koran authenticity and eligibility to be the moslem's permanent constitution.

Some architectural researches have employed Koran and Sonna to develop a theory and criteria of Islamic housing design and even more city planning of Islamic perspective (1). However, the building technology signals in Koran haven't been discussed even though there are many verses of Koran dealing with building materials, techniques, and structural systems. The Koran verses would be reviewed and explained using recognized explanation of Koran text (Tafseer), both on Arabic and the translation of the meanings of Koran in English. Luckily, The Holly Koran is set up on some computer programs, which enables to list the different building elements and materials.

* Assistant Professor, Architectural Eng. Dept., Faculty of Engineering, University of Zagazig, Zagazig, Egypt.

analysis of the straight beam having a span length equal to the arc length of the centerline of the bridge. At the exterior edge of these bridges, the results of the analysis of curved beams are about 40% greater than those of the straight beam having a span length equal to the arc length of the centerline of the bridge.

3. When comparing the results of the analysis of curved beams of the same bridges with those of the straight beam having a span length equal to the arc length of the centerline of each beam provided in the bridge, the previously mentioned percentages are taking an average value of 30% at both the interior and the exterior edges.
4. When providing 5 or 9 cross bracings in the

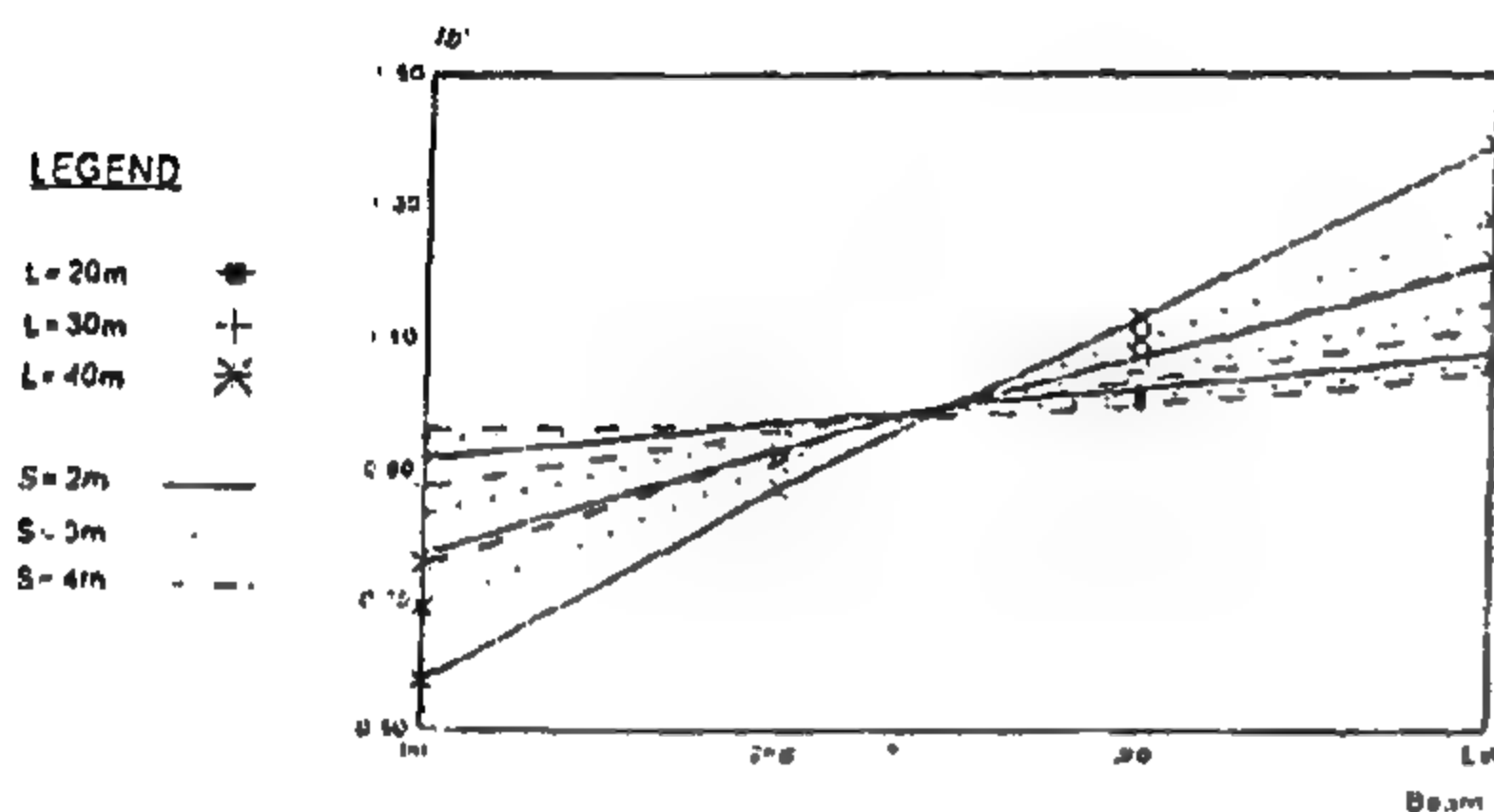
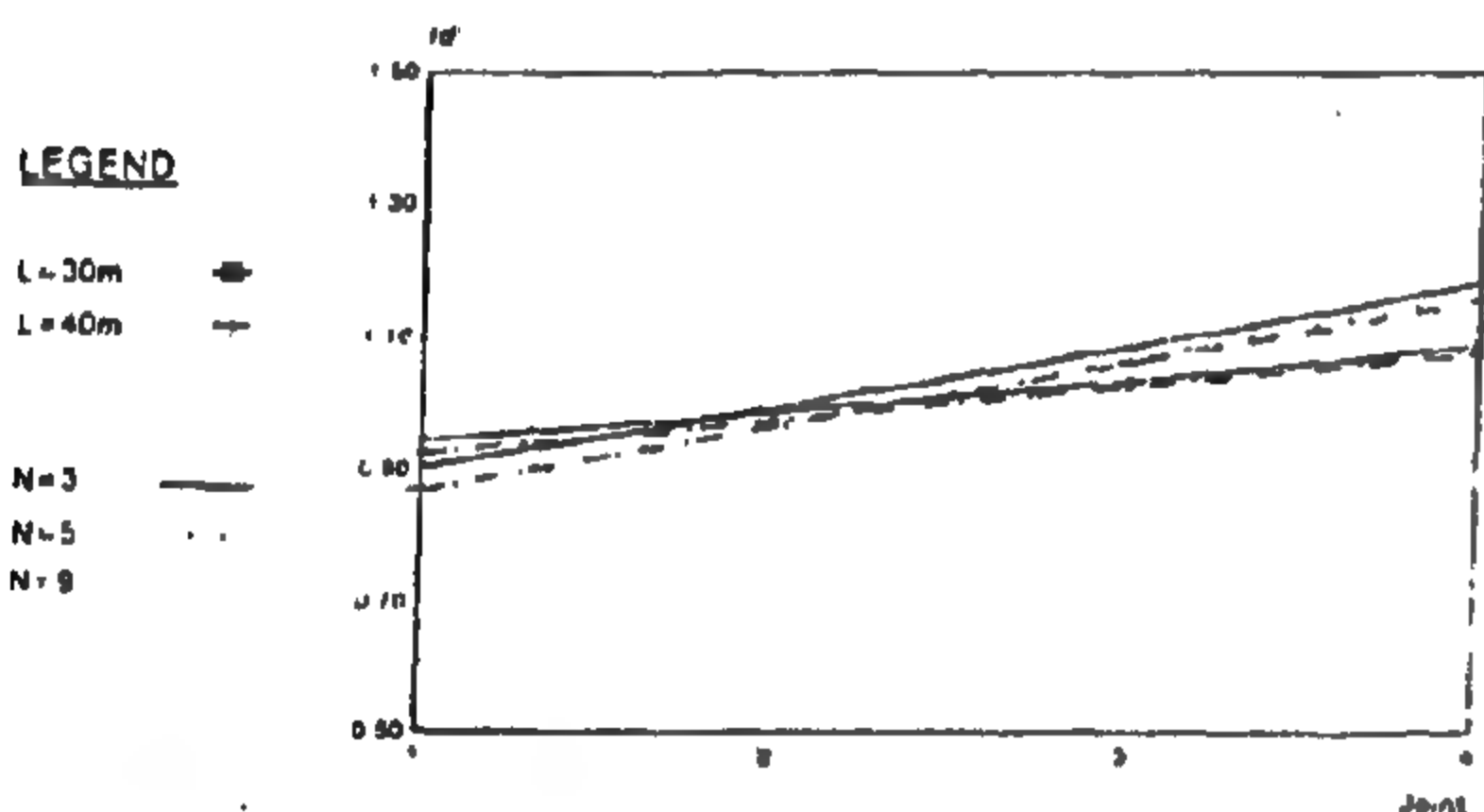
curved bridges of radius of curvature equal to 200 m and span length equal to 40 m, the deflections in the exterior beam increase by 50% with respect to the deflections in the straight beam having a span length equal to the arc length of the centerline of the bridge. This percentage increases to 70% when providing only 3 cross bracings. On the other hand, the deflections in the interior beam of these bridges decrease by 30% with respect to those of the straight beam having a span length equal to the arc length of the centerline of the bridge. This percentage decreases to only 12% when the number of cross bracings is equal to 3. These results indicate the effect of the number of cross bracings on the deflection of beams in curved beams.

7. REFERENCES

1. Azad, A.K., Baluch, M.H., and Ali, A., "Analysis of Continuous Curved Girder-Slab Bridges," *Canadian Journal of Civil Engineering*, Vol.16, pp.895-901.
2. Brockenbrough, R.L., "Distribution Factors for Curved I-Girder Bridges," *Journal of Structural Engineering*, ASCE, Vol.112, No.10, October, 1986, pp. 2200-2215.
3. Gaylord, E.H., and Gaylord, C.N., "Structural Engineering Handbook," Third Edition, McGraw-Hill, 1990.
4. Kennedy, J.B., and Soliman, M., "Ultimate Loads of Continuous Composite Bridges," *Journal of Structural Engineering*, ASCE, Vol.118, No.9, September, 1992, pp.2610-2623.
5. Li, W.Y., Tham, L.G., and Cheung, Y.K., "Curved Box-Girder Bridges," *Journal of Structural Engineering*, ASCE, Vol.114, No.6, June, 1988, pp.1324-1338.
6. Nakai, H., and Yoo, C.H., "Analysis and Design of Curved Steel Bridges," McGraw-Hill, 1988.
7. Wilson, E.L., and Habibullah, A., "Users Manual of SAP90," Computers & Structures, Inc., 1989.
8. Yoo, C.H., and Littrell, P.C., "Cross-Bracing Effects in Curved Stringers Bridges," *Journal of Structural Engineering*, ASCE, Vol.112, No.9, September, 1986, pp.2127-2140.

Table 12- Values of f_b' for curved bridges: $R=200m$, $N=5$

Beam	L=20m			L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
Int.	0.917	0.945	0.961	0.773	0.834	0.875	0.576	0.689	0.756
2 nd	0.973	0.974	0.973	0.933	0.954	0.960	0.875	0.912	0.930
3 rd	1.023	1.010	0.999	1.070	1.050	1.035	1.130	1.097	1.072
Ext.	1.079	1.060	1.051	1.209	1.151	1.118	1.390	1.277	1.216

Fig. 13- Values of f_b' for curved bridges $R=200m$ & $N=5$ Fig. 14- Values of f_d' for curved bridges $R=500m$ & $S=2m$

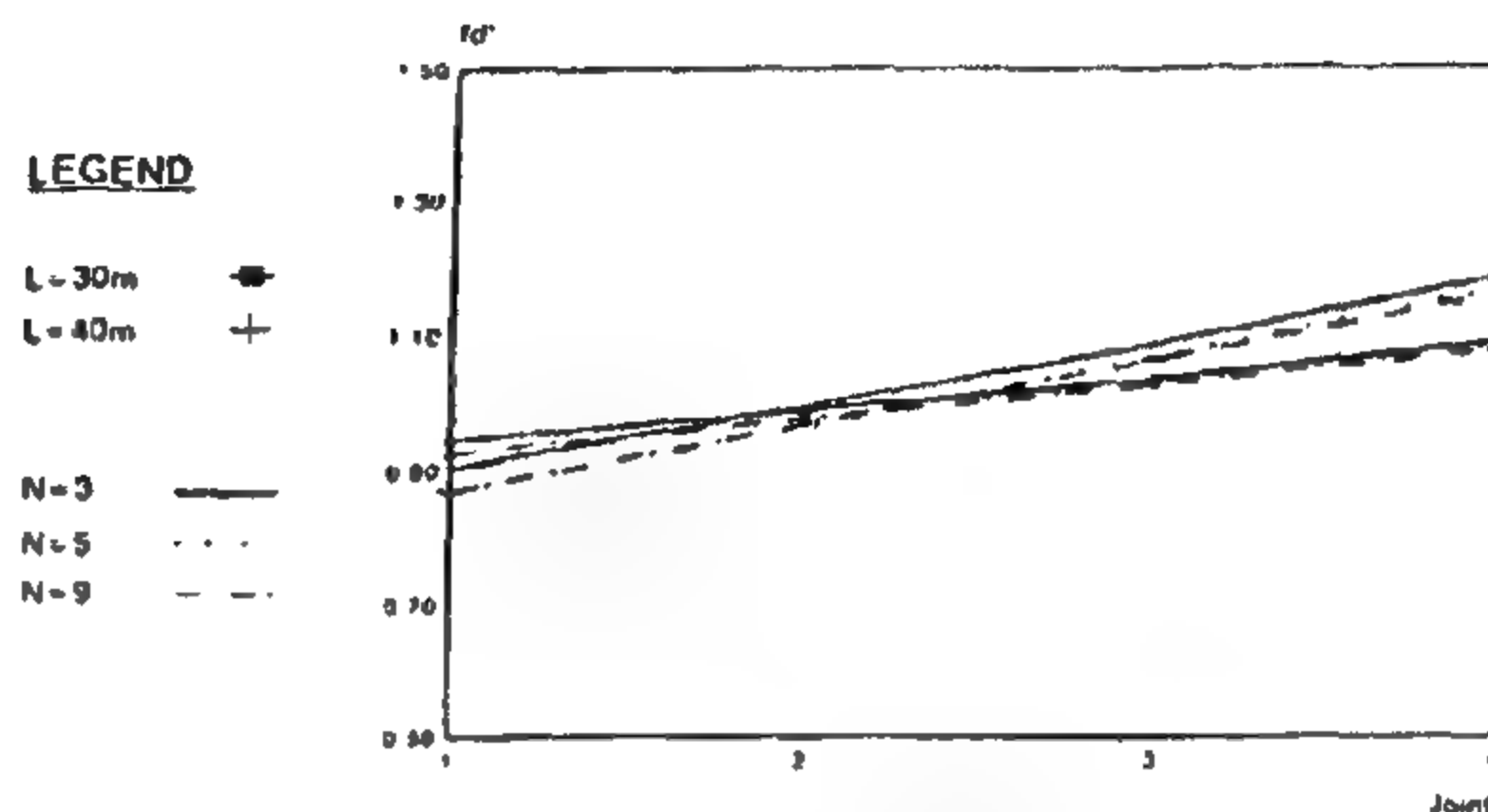
20 m, by +12% to +30% when the span length (L) is equal to 30 m and by +25% to +67% when the span length (L) is equal to 40 m as illustrated in Table 14 and Fig. 15.

Table 13- Values of f_d' for curved bridges $R=500m$, $S=2m$

Joint	L=30m			L=40m		
	N=3	N=5	N=9	N=3	N=5	N=9
1	0.945	0.926	0.926	0.904	0.869	0.870
2	0.991	0.978	0.978	0.997	0.969	0.969
3	1.037	1.031	1.029	1.087	1.067	1.064
4	1.090	1.084	1.078	1.183	1.165	1.157

Table 14- Values of f_d' for curved bridges: $R=200m$, $S=2m$

Joint	L=20m			L=30m			L=40m		
	N=3	N=5	N=9	N=3	N=5	N=9	N=3	N=5	N=9
1	0.951	0.934	0.934	0.924	0.838	0.840	0.902	0.745	0.745
2	0.993	0.983	0.983	1.055	0.979	0.977	1.171	1.009	1.001
3	1.034	1.031	1.031	1.174	1.107	1.099	1.424	1.254	1.238
4	1.083	1.087	1.080	1.300	1.231	1.218	1.674	1.492	1.460

Fig. 15- Values of f_d' for curved bridges $R=200m$ & $S=2m$

It is noticed that f_d' tends to be greater than 1 after 25% of the bridge deck width from the inner side (joint 2) when using only 3 cross bracings in bridge of span length (L) equal to 30 m and radius of curvature (R) equal to 200 m for all values of spacing between main girders (S). The same behaviour occurs in bridges of span length (L) equal to 40 m and radius of curvature (R) equal to 200 m when the spacing between main girders (S) is equal to 2 m for all values of number of cross bracings (N).

6. CONCLUSION

1. The curved beams provided in bridges of span length equal to 20 m and radius of curvature equal to 1000 m may be analyzed as straight beams of span length equal to the arc length of the centerline of the bridge. The percentage of accuracy of the results is about 97%.

2. In bridges of radius of curvature equal to 200 m and span length equal to 40 m, the results of the analysis of curved beams at the interior edge are 35%, in average, smaller than the results of the

Table 9- Values of f_c' for curved bridges: $L=20m$, $R=200m$

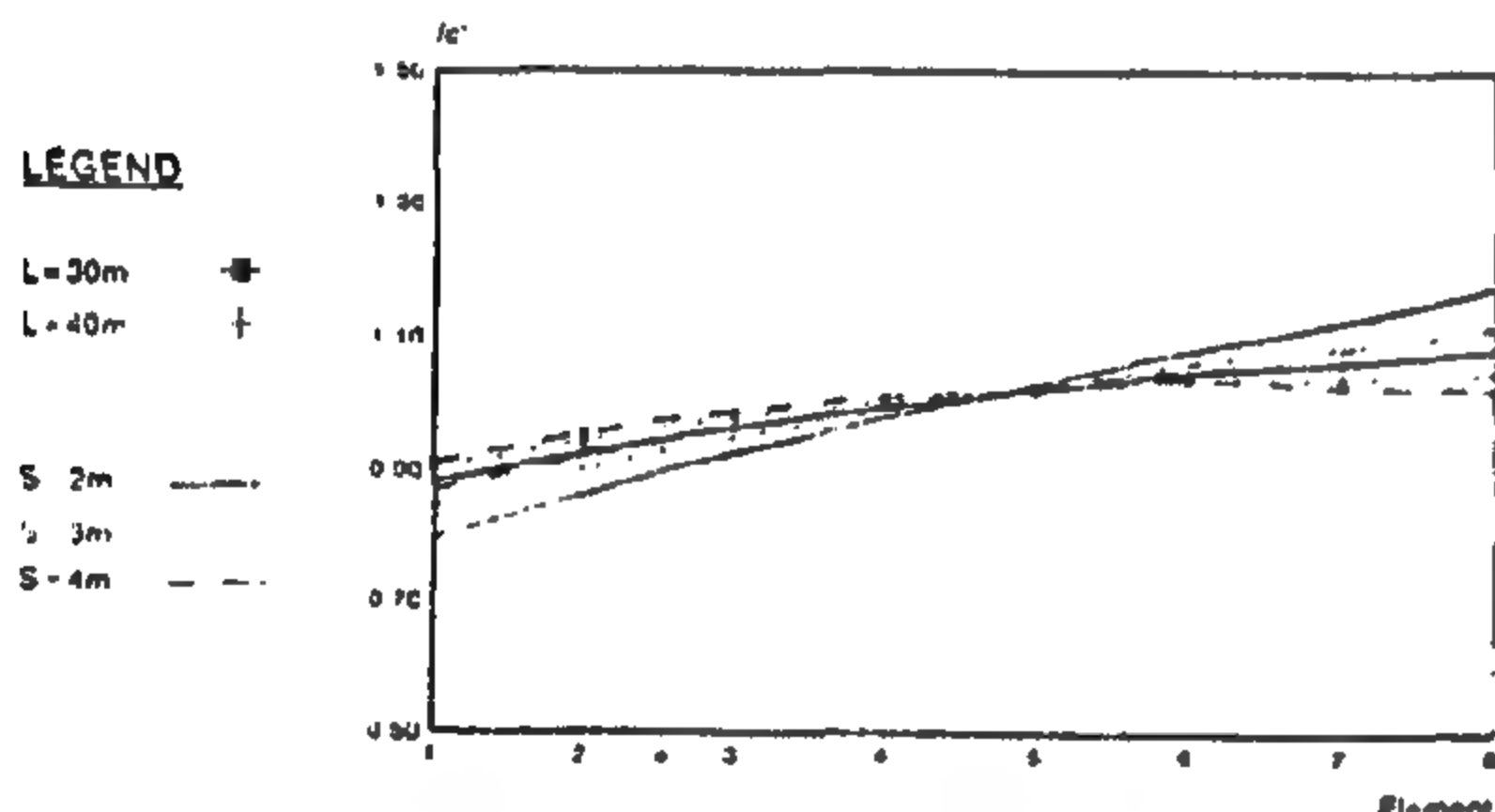
Element	N=3			N=5			N=9		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
1	0.875	0.888	0.887	0.881	0.890	0.887	0.896	0.898	0.888
2	0.932	0.952	0.966	0.933	0.952	0.966	0.942	0.959	0.971
3	0.975	0.990	0.999	0.971	0.986	0.996	0.969	0.983	0.995
4	1.008	1.019	1.027	1.005	1.018	1.028	1.002	1.017	1.031
5	1.028	1.029	1.029	1.024	1.026	1.029	1.018	1.022	1.027
6	1.052	1.046	1.046	1.050	1.047	1.048	1.045	1.044	1.047
7	1.055	1.033	1.022	1.056	1.034	1.021	1.050	1.030	1.017
8	1.069	1.029	1.001	1.072	1.032	1.002	1.069	1.031	0.999

Table 10- Values of f_c' for curved bridges: $L=30, 40m$, $R=500m$, $N=5$

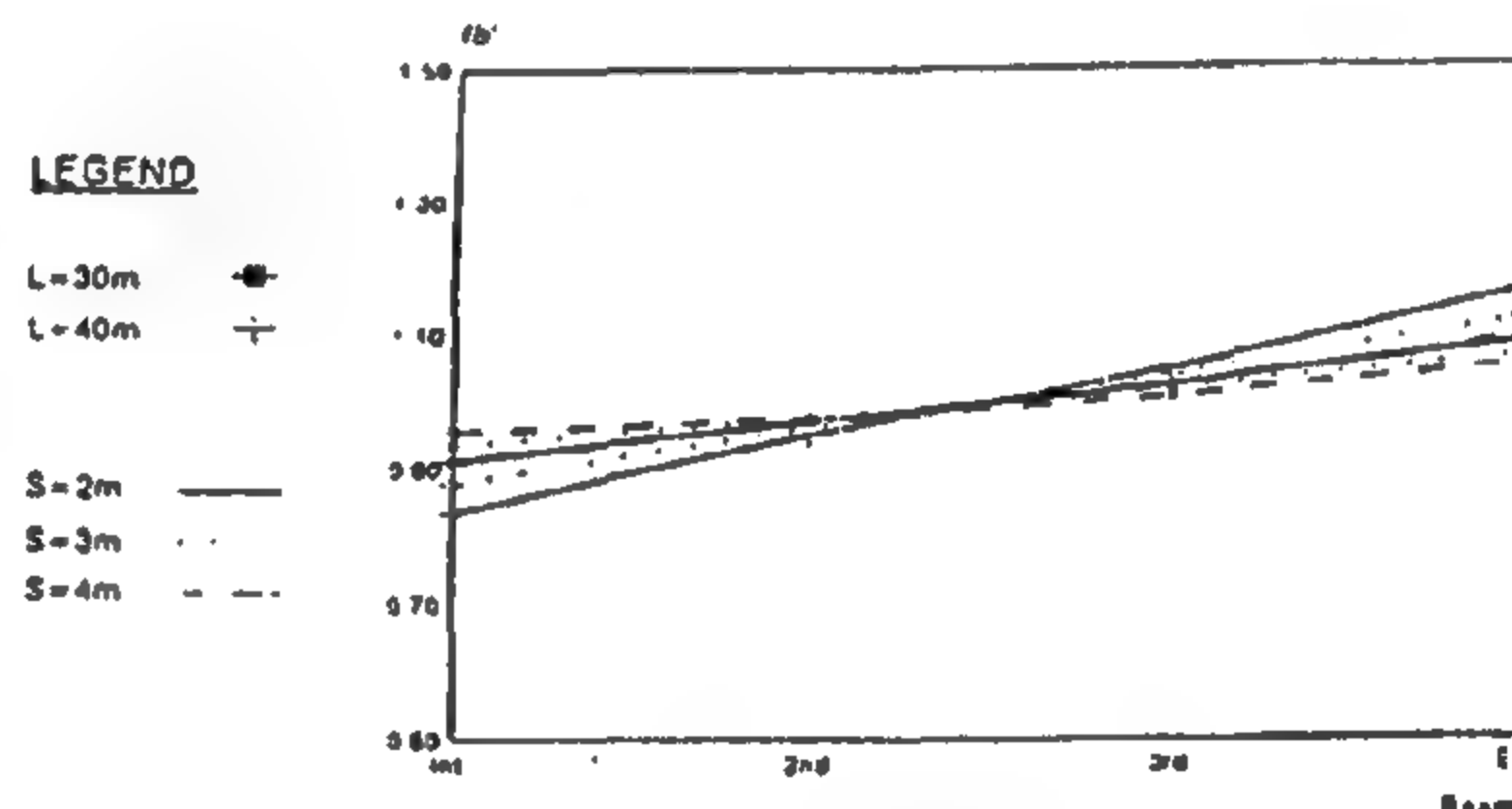
Element	L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
1	0.884	0.905	0.912	0.800	0.847	0.872
2	0.927	0.945	0.956	0.865	0.902	0.922
3	0.965	0.980	0.989	0.927	0.951	0.965
4	0.996	1.005	1.012	0.981	0.992	0.999
5	1.022	1.023	1.025	1.032	1.028	1.027
6	1.048	1.040	1.038	1.082	1.063	1.054
7	1.065	1.042	1.031	1.128	1.089	1.066
8	1.086	1.049	1.026	1.178	1.119	1.083

Table 11- Values of f_b' for curved bridges: $R=500m$, $N=5$

Beam	L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
Int.	0.912	0.935	0.956	0.835	0.879	0.911
2 nd	0.972	0.977	0.976	0.951	0.962	0.970
3 rd	1.024	1.018	1.006	1.048	1.038	1.022
Ext.	1.083	1.062	1.051	1.160	1.117	1.091

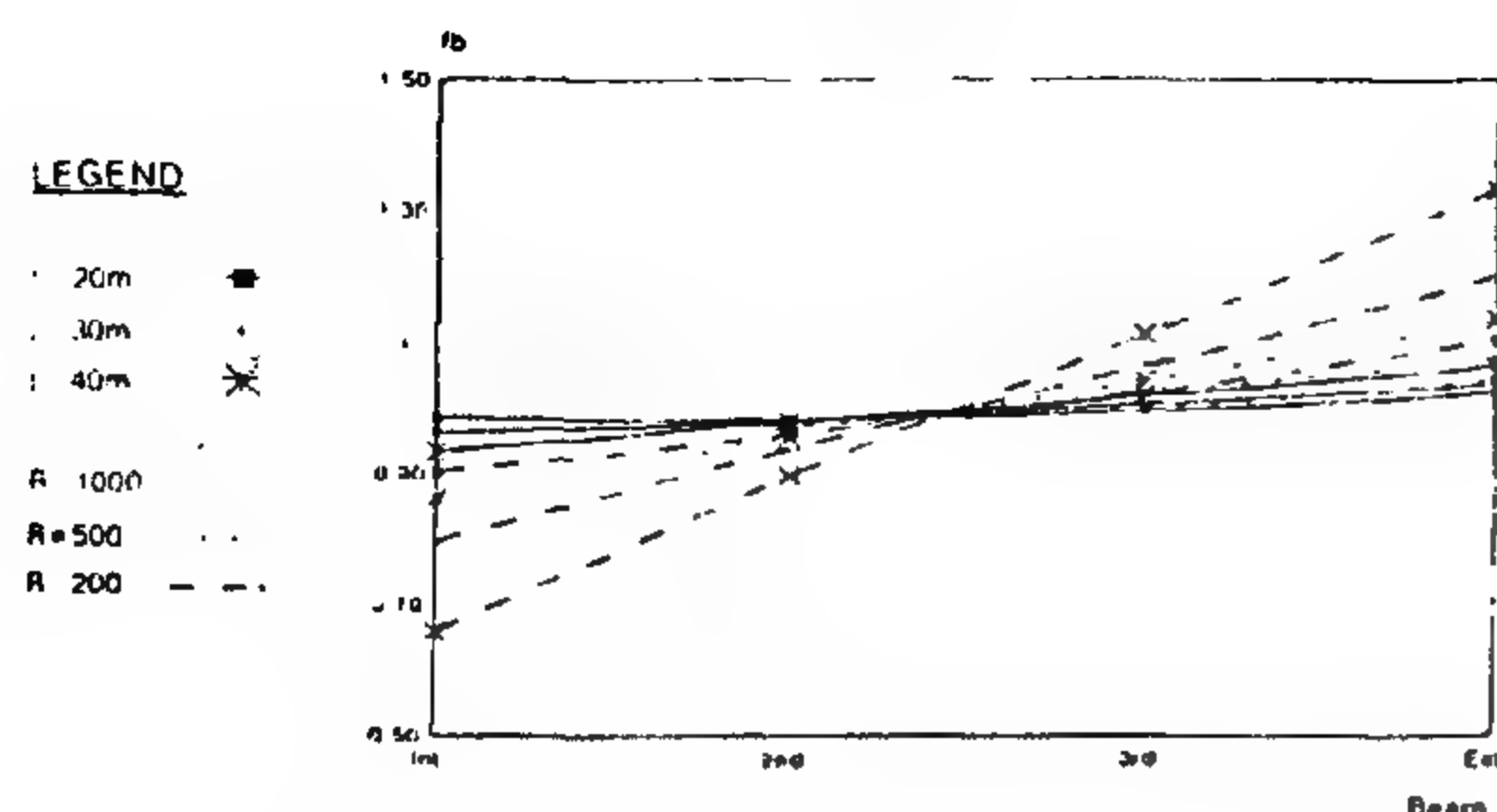
Fig. 11- Values of f_c' for curved bridges $L=30, 40m$, $R=500m$ & $N=5$

With the review of Tables 11 and 12 as well as Figs. 12 and 13, it is noticed that f_b' tends to be closer to 1 with the increase of the spacing between main girders (S) when the span length (L) is equal to 40 m. In Table 11 and Fig. 12, the bridges of radius of curvature (R) equal to 500 m, f_b' is greater than 1 at the exterior beam by +5% to +8% when the span length (L) is equal to 30 m and by +9% to +16% for the bridges having a span length (L) equal to 40 m. And similarly, f_b' is smaller than 1 at the interior beam by -5% to -10% for bridges having a span length (L) equal to 30 m and by -10% to -18% when the span length (L) is equal to 40 m.

Fig. 12- Values of f_b' for curved bridges $R=500m$ & $N=5$

For bridges of radius of curvature (R) equal to 200 m, f_b' is greater than 1 at the exterior beam by +5% to +8% when the span length (L) is equal to 20 m, by +11% to +21% when the span length (L) is equal to 30 m and by +21% to +40% when the span length (L) is equal to 40 m. On the other hand, it tends to be smaller than 1 at the interior beam by -4 to -8% when the span length (L) is equal to 20 m, by -13% to -24% when the span length (L) equals 30 m and by -25% to -44% when the span length (L) is equal to 40 m as in Table 12 and Fig. 13.

For bridges of radius of curvature (R) equal to 500 m, f_b' is greater than 1 at the exterior beam by +5% to +9% when the span length (L) is equal to 30 m and by +9% to +18% when the span length (L) is equal to 40 m as shown in Table 13 and Fig. 14. For bridges of radius of curvature (R) equal to 200 m, f_b' is greater than 1 at the exterior beam by +5% to +8% when the span length (L) is equal to

Fig. 8- Values of f_b for curved bridges $N=5$ & $S=3m$

In bridges with radius of curvature (R) equals to 1000 m, f_d tends to be greater than 1 at the exterior joint by +3% to +4% when the span length (L) is equal to 20 m, by +5% when the span length (L) is equal to 30 m and by +7% to +9% when the span length (L) is equal to 40 m, while it tends to be smaller than 1 at the interior joint by 2% to -3% when the span length (L) is equal to 20 m, by -4% to -5% when the span length (L) is equal to 30 m and by -5% to -8% when the span length (L) is equal to 40 m. In curved bridges of radius of curvature (R) equal to 500 m, f_d is greater than 1 at the exterior joint by +5.5% to +7.5% when the span length (L) is 20 m, by +10% to +11.5% when the span length (L) is 30 m and by +14% to +21% when the span length (L) is 40 m. And it is smaller than 1 at the interior joint by -4.5% to -6% when the span length (L) is 20 m, by -6.5 to -10% when the span length (L) is 30 m and by 8% to -15% when the span length (L) is 40 m. For bridges of radius of curvature (R) equal to 200 m, f_d is greater than 1 at the exterior joint by +15% to +19% when the span length (L) is 20 m, by +26% to +38% when the span length (L) is 30 m and by +40% to +77% when the span length (L) is 40 m, and it is smaller than 1 at the interior joint by -10% to -14% when the span length (L) is 20 m, by -13% to -21% when the span length (L) is 30 m and by -15% to -30% when the span length (L) is 40 m as presented in Table 8 and Fig. 9.

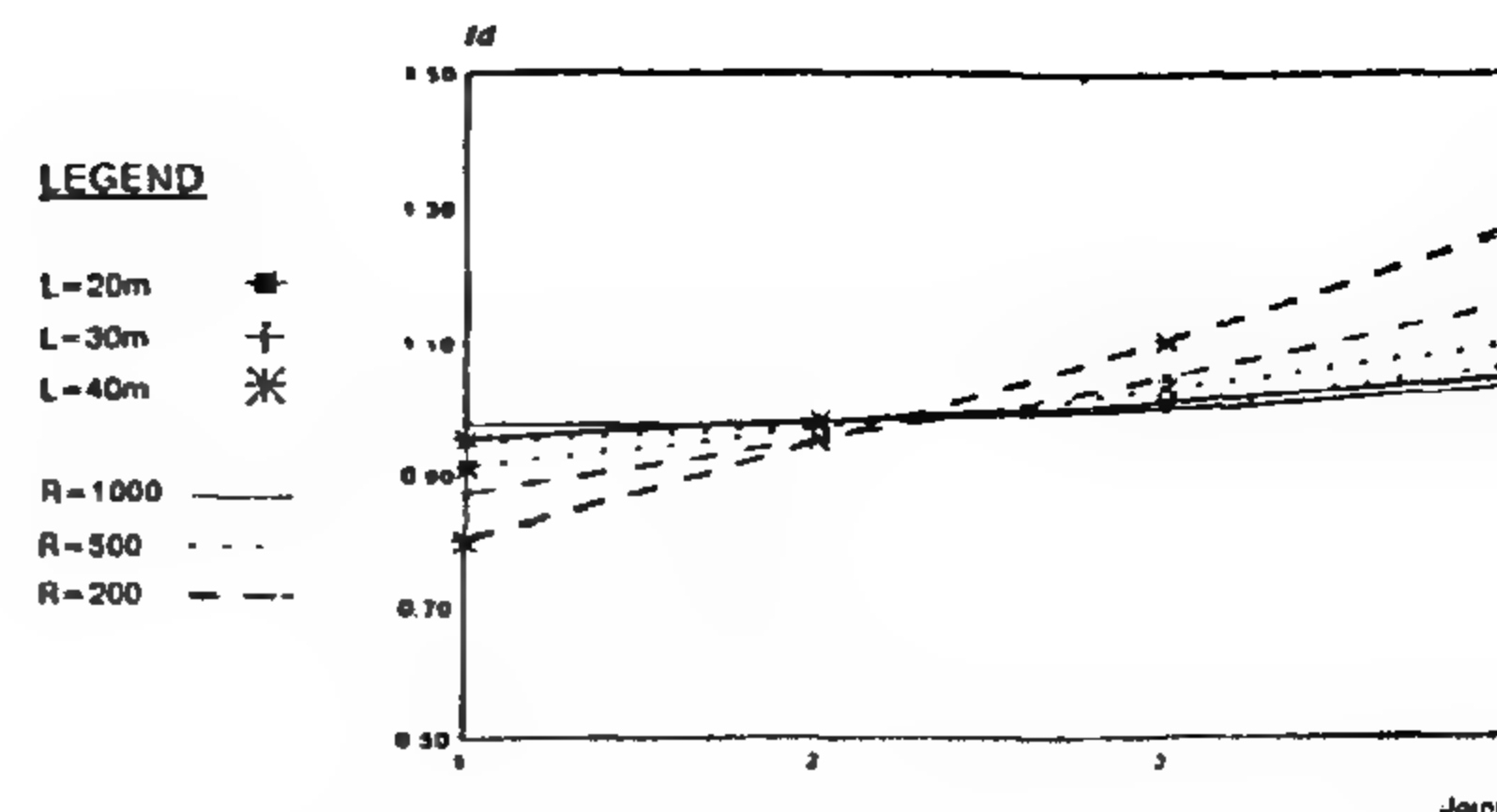
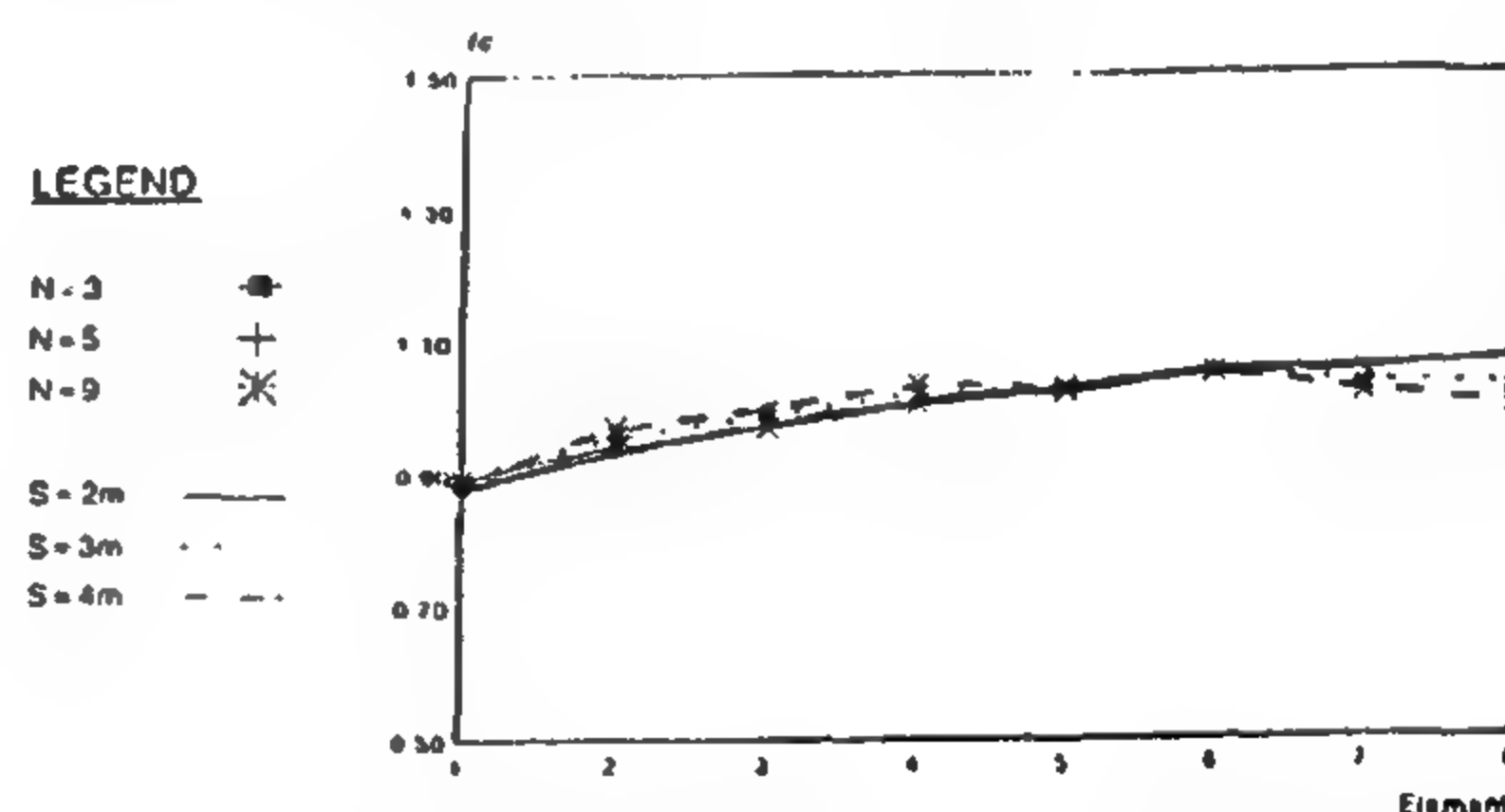
Fig. 9- Values of f_d for curved bridges $N=5$ & $S=3m$

Table 9 and Fig. 10 illustrate the values of f_c for span length (L) equal to 20 m, radius of curvature (R) equal to 200 m, and for all values of spacing between main girders (S) and number of cross bracings (N). From this table, it is noticed that a certain drop occurs in the value of f_c at 75% of the concrete deck width (element 6) for bridges having spacing between main girders equal to 3 m and 4 m.

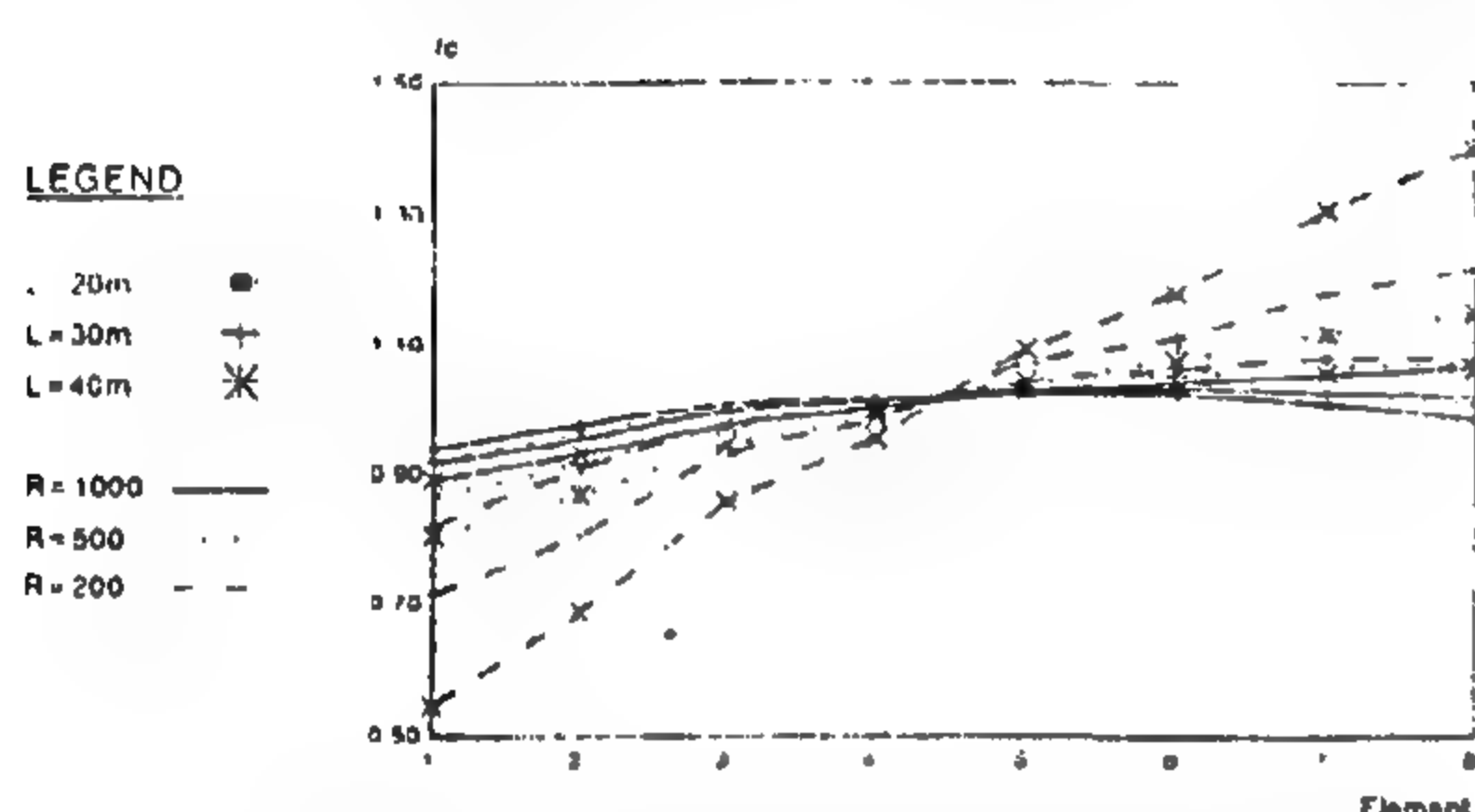
This can also be observed in Table 10 and Fig. 11 illustrating the values of f_c for all span lengths (L), radius of curvature (R) equal to 500 m, all values of spacing between main girders (S) and number of cross bracings (N) equal to 5. In general f_c tends to be closer to 1 with the increase of the spacing between main girders (S) and the number of cross bracings (N).

Fig. 10- Values of f_c for curved bridges $L=20m$ & $R=200m$ Table 8- Values of f_d for curved bridges: $N=5$, $S=3m$

Joint	$L=20m$			$L=30m$			$L=40m$		
	1000	500	200	1000	500	200	1000	500	200
1	0.976	0.949	0.873	0.956	0.913	0.804	0.954	0.911	0.799
2	0.981	0.973	0.954	0.980	0.969	0.952	0.982	0.971	0.949
3	1.000	1.010	1.049	1.011	1.031	1.107	1.012	1.031	1.103
4	1.034	1.064	1.161	1.049	1.100	1.276	1.046	1.097	1.264

Table 6- Values of f_c for curved bridges: $N=3$, $S=3m$

Element	L=20m			L=30m			L=40m		
	1000	500	200	1000	500	200	1000	500	200
1	0.940	0.918	0.819	0.918	0.867	0.715	0.892	0.805	0.544
2	0.977	0.960	0.909	0.954	0.917	0.807	0.931	0.868	0.687
3	1.007	0.999	0.975	0.997	0.979	0.930	0.978	0.946	0.858
4	1.017	1.013	1.004	1.012	1.005	0.985	1.001	0.988	0.956
5	1.026	1.030	1.044	1.030	1.039	1.070	1.029	1.044	1.093
6	1.025	1.034	1.062	1.034	1.053	1.113	1.043	1.077	1.180
7	1.011	1.028	1.080	1.029	1.066	1.179	1.056	1.120	1.307
8	0.986	1.009	1.076	1.020	1.070	1.216	1.065	1.150	1.398

Fig. 7- Values of f_c for curved bridges $N=3$ & $S=3m$

equal to 500 m, and by -39% to -59% when the radius of curvature (R) is equal to 200 m. On the other hand, f_c is larger than 1 at the exterior edge by +4% to +10% when the radius of curvature (R) is equal to 1000 m, by +11 % to +22% when the radius of curvature (R) is equal to 500 m and by +32% to +45% when the radius of curvature (R) is equal to 200 m.

In curved bridges, f_b tends to be greater than 1 at the exterior beam and smaller than 1 at the interior one, this occurs in an antisymmetrical way. In other words, a certain pivot point can be specified near the centerline of the bridge where f_b is equal to 1%.

When the radius of curvature (R) is equal to 1000 m, f_b tends to be greater than 1 at the exterior

beam by +2% to +3% for 20 m span length bridges, by +4% to +5% for 30 m span length bridges and by +6% to +8.5% for 40 m span length bridges. On the contrary, f_b tends to be smaller than 1 at the interior beam by -1 % to -2% for bridges of 20 m span length, by -3.5% to -5.5% for 30 m span length bridges and by -5.5% to -9.5% for 40 m span length bridges. When the radius of curvature (R) is equal to 500 m, f_b tends to be greater than 1 at the exterior beam by +4% to +5% for 20 m span length bridges, by +7% to +9% for 30 m span length bridges and by +11 % to +17% for 40 m span length bridges. The factor f_b tends to be smaller than 1 at the interior beam of the bridge by -3% to -4% for 20 m span length bridges, by -7% to -10% for 30 m span length bridges and by -11 % to -17% for 40 m span length bridges. When the radius of curvature (R) is equal to 200 m, f_b tends to be greater than 1 at the exterior beam by +11 % for 20 m span length bridges, by +18% to +24% for 30 m span length bridges and by +29% to +44% for 40 m span length bridges. In the same time, it tends to be smaller than 1 at the interior beam by -10% to -11 % for 20 m span length bridges, by -18% to -25% for 30 m span length bridges and by -30% to -45% for 40 m span length bridges as shown in Table 7 and Fig. 8.

Table 7- Values of f_b for curved bridges: $N=5$, $S=3m$

Beam	L=20m			L=30m			L=40m		
	1000	500	200	1000	500	200	1000	500	200
Int.	0.985	0.964	0.903	0.960	0.918	0.797	0.933	0.863	0.659
2 nd	0.984	0.977	0.960	0.982	0.971	0.939	0.980	0.956	0.898
3 rd	0.997	1.003	1.026	1.008	1.024	1.066	1.020	1.044	1.114
Ext.	1.027	1.047	1.109	1.040	1.082	1.203	1.067	1.137	1.335

section of the bridge. From table 4 and Fig. 5, it can be concluded that the load carried by the outer beams increases with the increase of the spacing between main girders (S) with respect to the load carried by the single beam. And thus, the load carried by the inner beams decreases with the increase of the spacing between main girders (S) with respect to the load carried by the single beam. The finite element three dimensional analysis redistributes the load in a different way compared to the plane analysis.

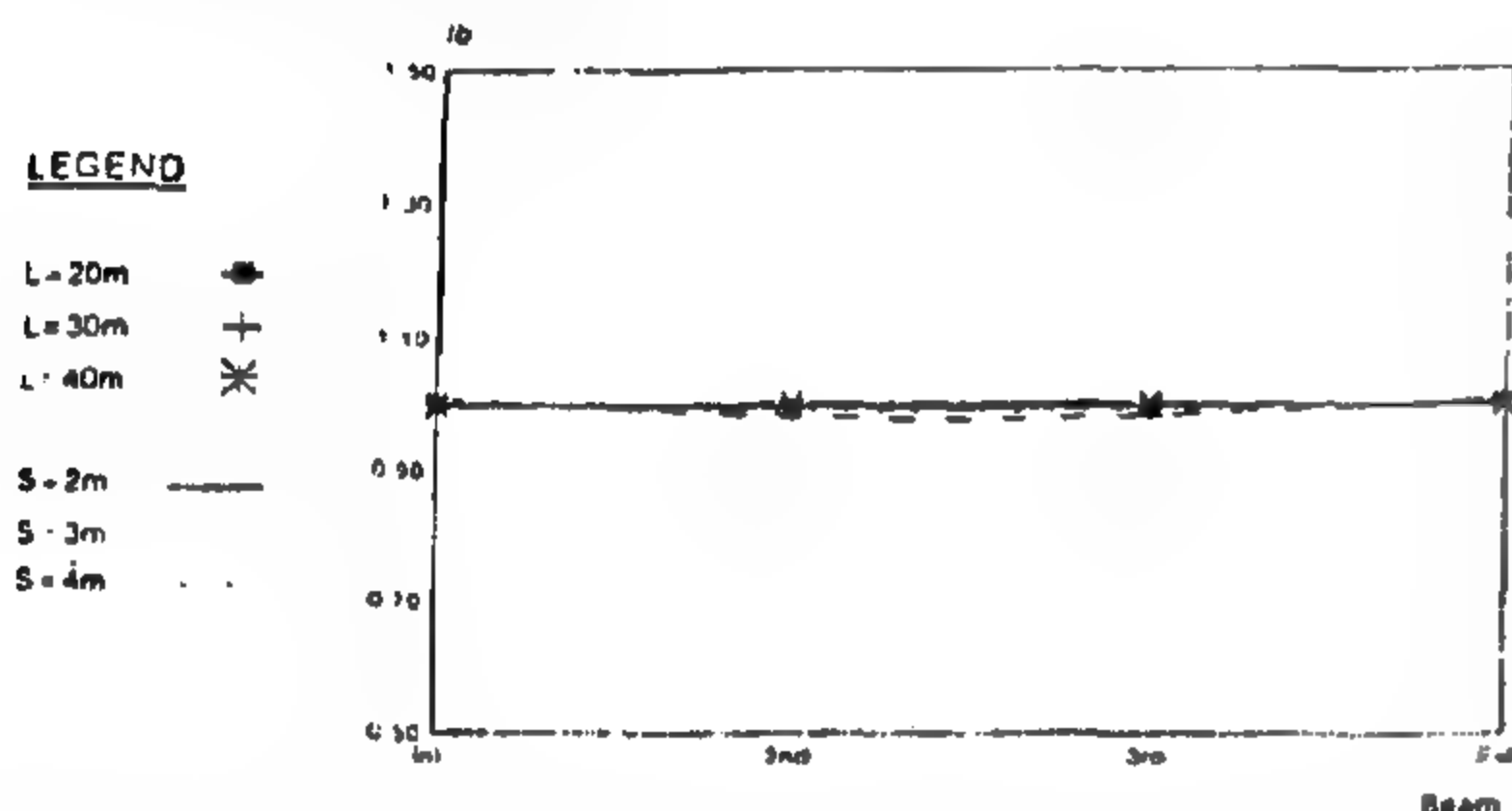


Fig. 5- Values of f_b for straight bridges $L=20, 30, 40\text{m}$ & $N=5$

The factor f_d is almost equal to 1 for the exterior joints in rectangular bridges regardless of the span length (L), the spacing between main girders (S) and the number of cross bracings (N). On the contrary from what previously mentioned for f_c , the values of f_d around the centerline of the bridge are always smaller than 1 by -1 % to -2%. In general, f_d tends to be closer to 1 with the increase of the span length (L), and with the decrease of the spacing between main girders (S) as presented in Table 5 and Fig. 6.

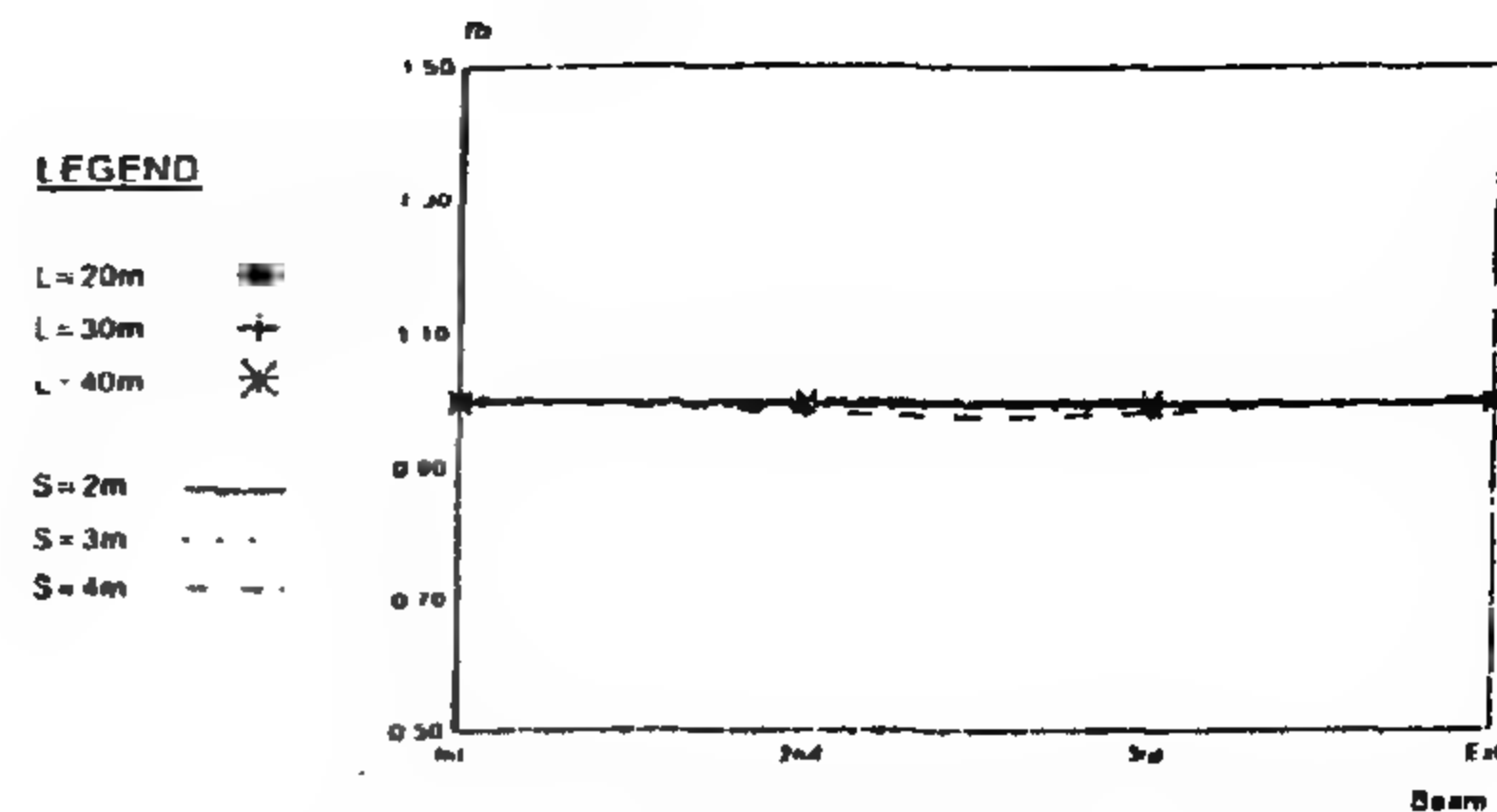


Fig. 6- Values of f_d for straight bridges $L=20, 30, 40\text{m}$ & $N=5$

Table 6 and Fig. 7 illustrate the values of f_c for bridges of span length (L) of 20, 30 and 40 m, and number of cross bracings (N) equal to 3. When the span length (L) is equal to 20 m and the radius of curvature (R) is equal to 1000 m, f_c tends to be smaller than 1 at the interior edge by -5% to -8% and larger than 1 at 75% of the bridge width by +2% to +3%. A certain drop occurs at 75% of the bridge width will be discussed later. When the radius of curvature (R) is equal to 500 m, it tends to be smaller than 1 at the interior edge by -7% to -10% and larger than 1 at 75% of the bridge width by +3% to +4%. For the radius of curvature (R) equal to 200 m, f_c tends to be smaller than 1 at the interior edge by -15% and larger than 1 at 88% of the bridge width by +8%. It should be mentioned that this drop tends to vanish with the decrease of the radius of curvature (R) and/or the span length (L). When the span length (L) is equal to 40 m, f_c is smaller than 1 at the interior edge by -12% when the radius of curvature (R) is equal to 1000 m, by -17% to -25% when the radius of curvature (R) is

Table 4- Values of f_b for rectangular bridges: $L=20, 30, 40\text{m}$, $N=5$

Beam	L=20m			L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
Int.	1.002	1.006	1.010	0.998	1.003	1.002	0.996	0.997	1.003
2nd	0.996	0.990	0.983	0.998	0.997	0.994	1.004	0.997	0.994
3rd	0.996	0.990	0.983	0.998	0.997	0.994	1.004	0.997	0.994
Ext.	1.002	1.006	1.010	0.998	1.003	1.002	0.996	0.997	1.003

Table 5- Values of f_d for rectangular bridges: $L=20, 30, 40\text{m}$, $N=5$

Joint	L=20m			L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
1	1.001	1.005	1.006	0.998	1.000	1.003	0.998	0.999	1.002
2	0.994	0.991	0.983	0.995	0.994	0.992	0.997	0.996	0.994
3	0.994	0.991	0.983	0.995	0.994	0.992	0.997	0.996	0.994
4	1.001	1.005	1.006	0.998	1.000	1.003	0.998	0.999	1.002

Table 2- Values of f_c for rectangular bridges : $L=20m$, $N=3, 5, 9$

Element	N=3			N=5			N=9		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
1	0.976	0.963	0.950	0.980	0.966	0.950	0.985	0.969	0.950
2	0.994	0.994	0.996	0.996	0.994	0.996	0.997	0.996	0.996
3	1.011	1.016	1.020	1.009	1.014	1.019	1.006	1.011	1.018
4	1.015	1.021	1.025	1.012	1.019	1.024	1.008	1.017	1.025
5	1.015	1.021	1.025	1.012	1.019	1.024	1.008	1.017	1.025
6	1.011	1.016	1.020	1.009	1.014	1.019	1.006	1.011	1.018
7	0.994	0.994	0.996	0.996	0.994	0.996	0.997	0.996	0.996
8	0.976	0.963	0.950	0.980	0.966	0.950	0.985	0.969	0.950

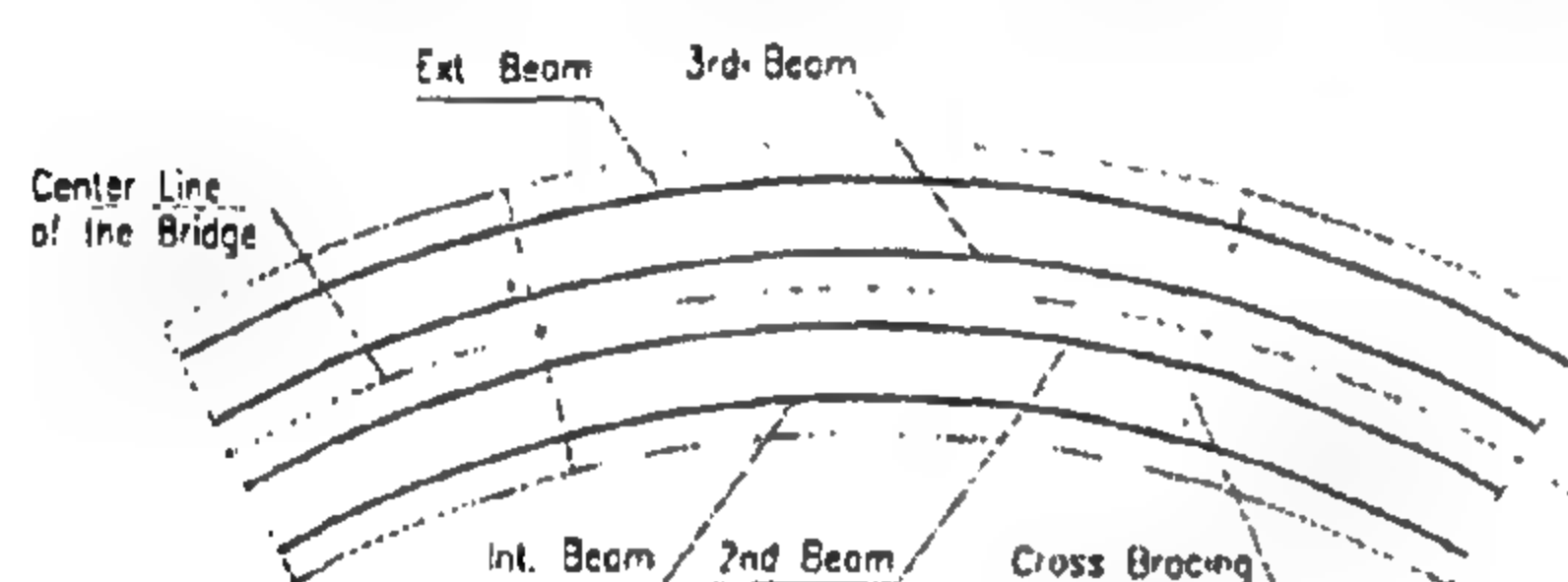


Fig. 2a- Plan of Curved Bridge

Radius of Curvature

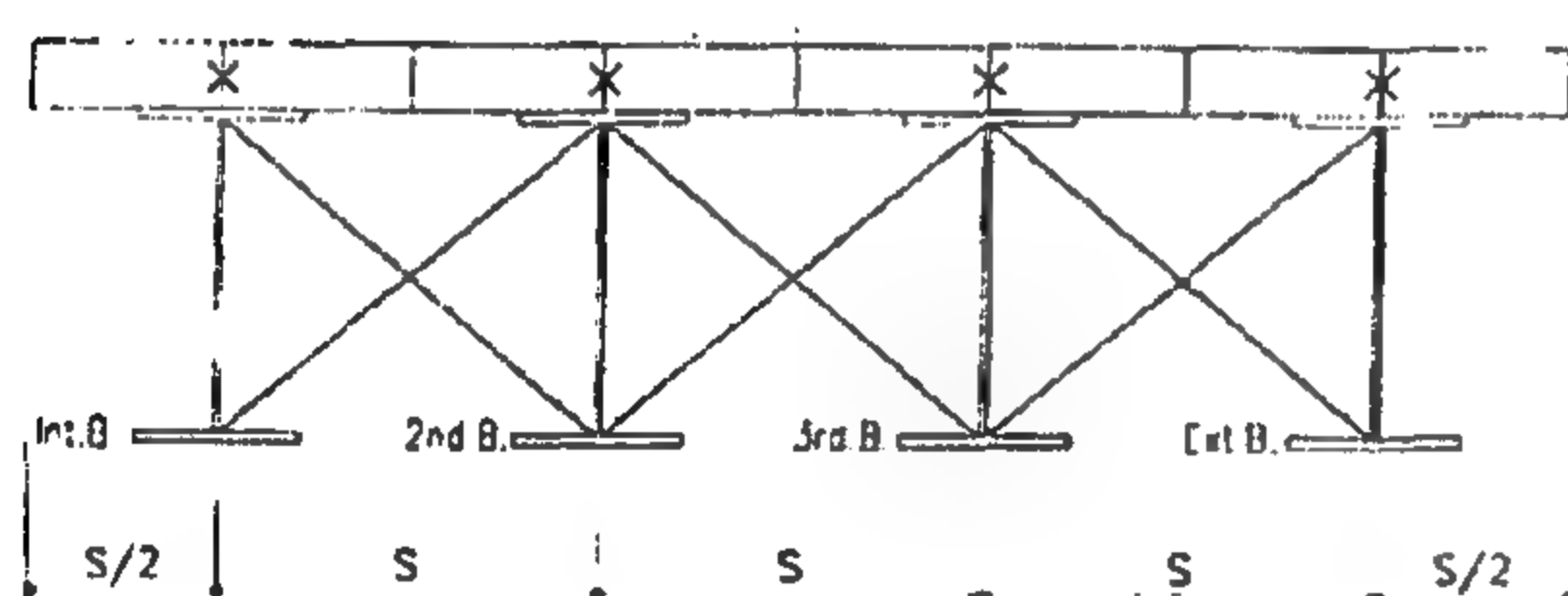


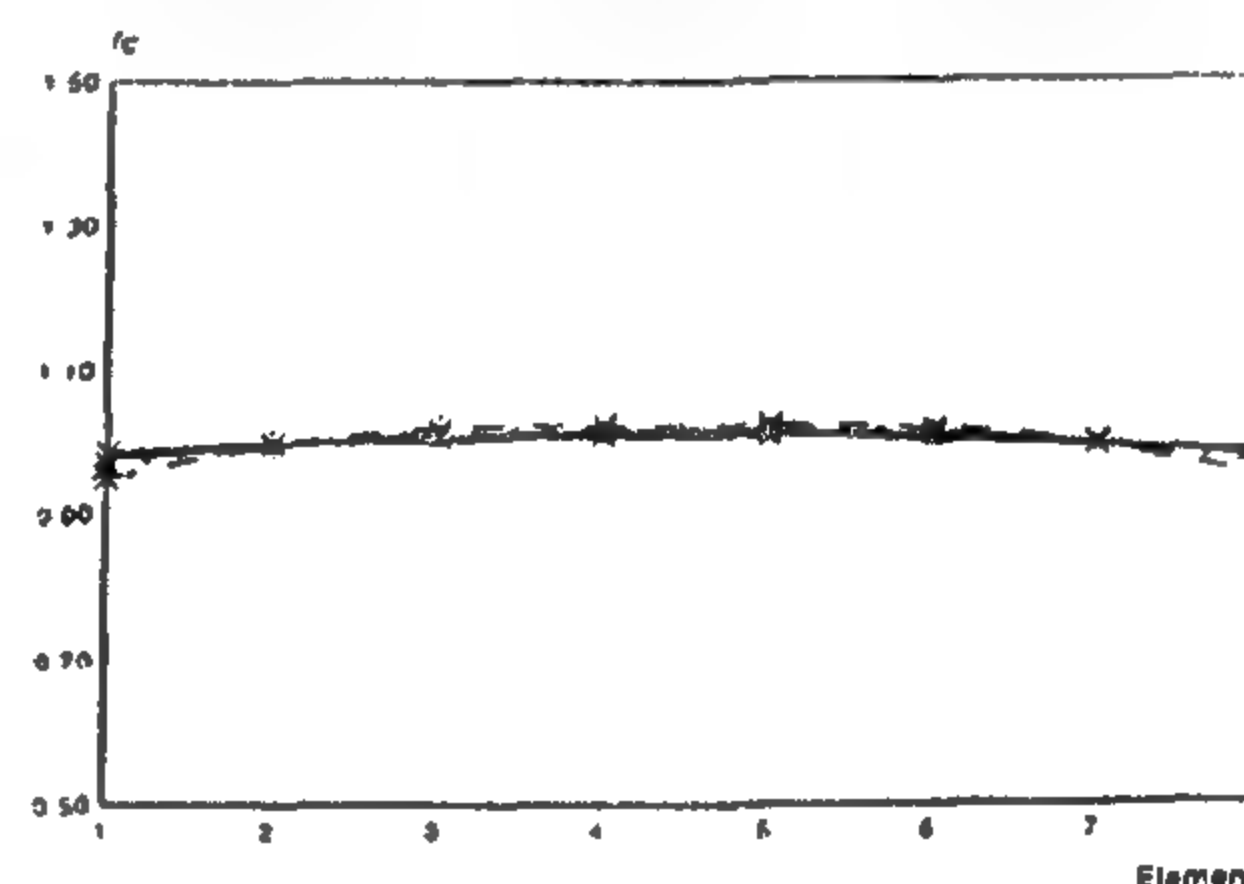
Fig. 2b- Section of Curved Bridge

2.5% greater than 1. At the edges, the value of f_c ranges between -2.5% and -5% smaller than 1. It is noticed that increasing the number of cross bracings (N) does not have any effect on the values of f_c in the bridges of spacing between main girders (S) equal to 4 m. On the contrary, f_c tends to be taking values closer to 1 when increasing the number of cross bracings (N) in the bridges of spacing between main girders (S) equal to 2 m and 3 m as illustrated in Table 2 and Fig. 3.

For bridges of 30 m span length, the value of f_c ranges between +0.5% and +2.5% greater than 1, around the centerline, and between -1 % and -4%, smaller than 1, at the edges of the bridge. For bridges having a span length equal to 40 m, the value of f_c ranges between +0.5% and +2%, greater than 1 around the centerline of the bridge, and between -0.5% and -3%, smaller than 1, at the edges as shown in Table 3 and Fig. 4.

LEGEND

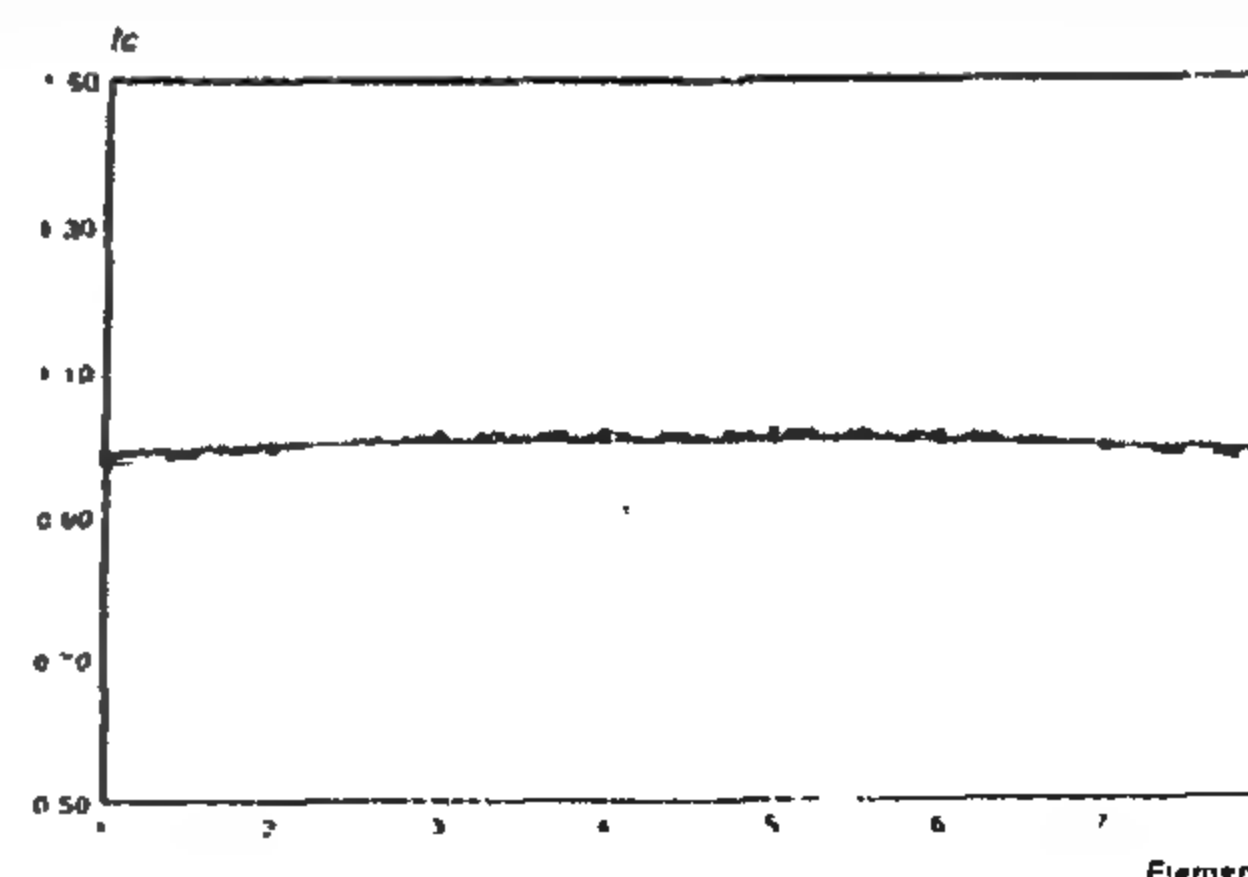
N=3 ●
 N=5 +
 N=9 *
 S=2m —
 S=3m - - -
 S=4m - - -

Fig. 3- Values of f_c for straight bridges $L=20m$ & $N=3, 5, 9$ Table 3- Values of f_c for rectangular bridges: $L=30, 40m$, $N=5$

Element	L=30m			L=40m		
	S=2m	S=3m	S=4m	S=2m	S=3m	S=4m
1	0.987	0.980	0.971	0.991	0.986	0.981
2	0.996	0.995	0.994	0.998	0.997	0.996
3	1.006	1.010	1.013	1.004	1.006	1.009
4	1.008	1.013	1.017	1.005	1.008	1.012
5	1.008	1.013	1.017	1.005	1.008	1.012
6	1.006	1.010	1.013	1.004	1.006	1.009
7	0.996	0.995	0.994	0.998	0.997	0.996
8	0.987	0.980	0.971	0.991	0.986	0.981

LEGEND

L=30m ●
 L=40m +
 S=2m —
 S=3m - - -
 S=4m - - -

Fig. 4- Values of f_c for straight bridges $L=30m$ & $N=5$

The factor f_b is almost equal to 1 for rectangular bridges for all values of span length (L), spacing between main girders (S) and number of cross bracings (N). A negligible difference, not exceeding 1%, can be noticed along the cross

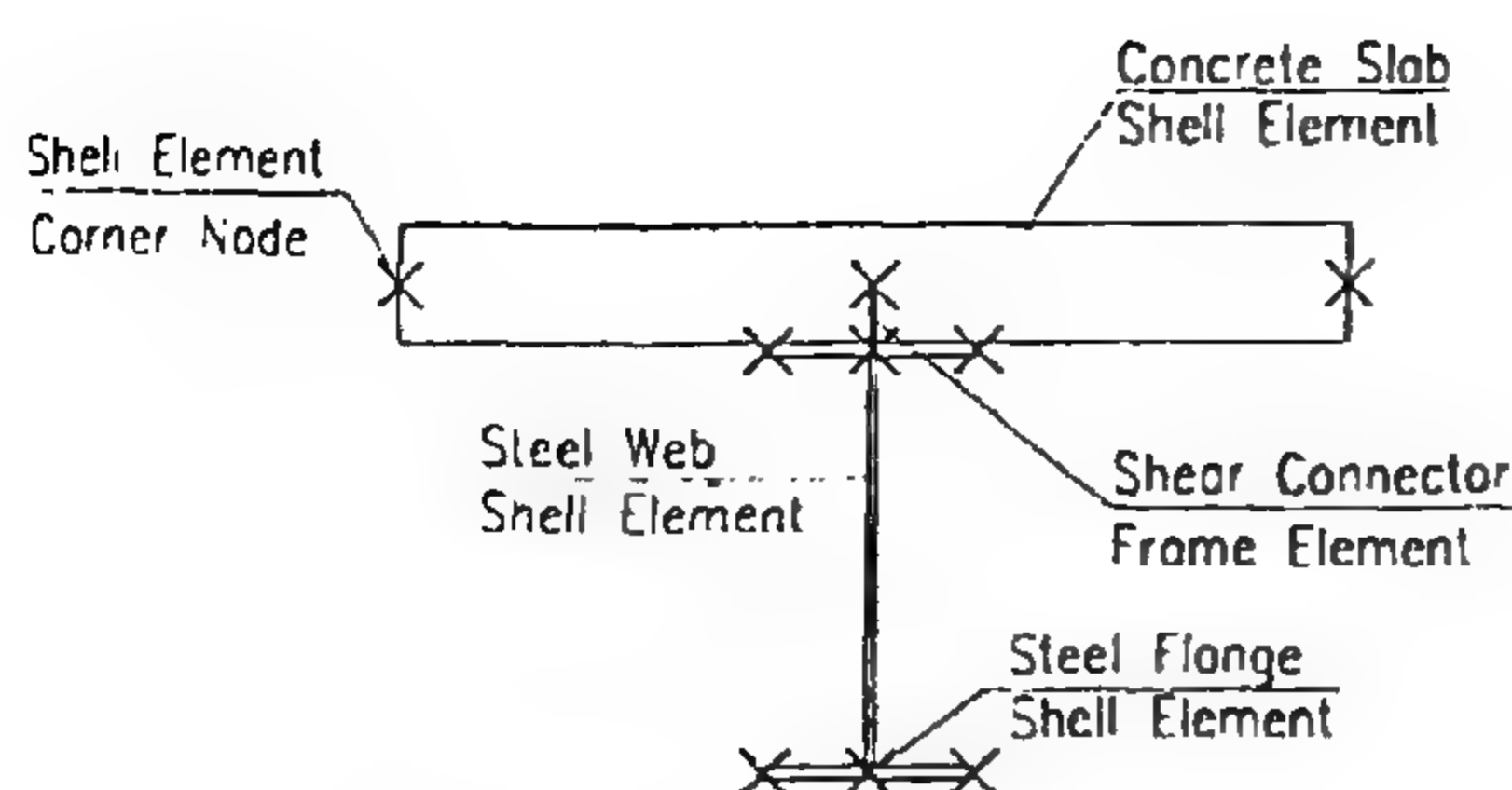


Fig. 1- Finite Element Model

4. PARAMETRIC STUDY

The considered parameters in this research are the span length (L), the radius of curvature (R), the spacing between main girders (S), the number of crossbracings (N) and the thickness of the concrete slab (t). All bridges considered in this research consist of four main I-girders connected to the concrete slab with shear connectors based on the assumption of full interaction. The overhanging cantilever is taken always equal to the half of the spacing between main girders. The steel cross-section is chosen constant for all of the four girders for each span length considered in the study as shown in Figs. 2a and 2b. The cross section is designed based on spacing between main girders (S) equal to 3 m and a thickness of concrete deck (t) equal to 20 cm as shown in table 1.

Table 1- Cross Sections of Steel Beams

Span Lengths (m)	Flanges (cm)	Web (cm)
40	70x1.8	196.4x1.6
30	60x1.4	147.2x1.2
20	50x1.4	87.2x1.2

For bridges of span length (L) 40 m, all the parameters have been tested in case of full loading of live load equal to 700 kg/m^2 . The radius of curvature (R) is taken 1000m, 500m, and 200m, the spacing between main girders (S) 2m, 3m, and 4m. The number of cross bracings (N) is taken as: 3, 5 and 9 and the thickness of the concrete slab (t) is taken as: 15 cm, 20 cm, and 25 cm. Three factors are presented in this study defined as follows:

a) f_c stands for the ratio of the stress in the concrete deck in the bridge model divided by the stress in the concrete deck in similar single straight beam.

b) f_b stands for the ratio of the stress in the bottom flange in the bridge model divided by the stress in the bottom flange in similar single straight beam.

c) f_d stands for the ratio of the deflection in the bridge model divided by the deflection in similar single straight beam.

It is found that for bridges of span length (L) equals to 20 m and radius of curvature (R) equals to 200 m, as well as, those of span length (L) equals to 30 m and 40 m and radius of curvature (R) equals to 200 m and 500 m, the ratio between the results of the bridge model analysis and those of the single straight beam analysis having a span length equals to the arc length of the centerline of the bridge, exceeds 10%. For these bridges another factor f' is presented. In evaluating f' , a single composite girder of a span length equals to the arc length of each of the four girders provided in the bridge model is taken into consideration. Thus the effect of the difference in the span length is eliminated, and only the effect of curvature is considered. Three factors are presented and are defined as follows:

a) f_c' stands for the ratio of the stress in the concrete deck in the bridge model divided by the stress in the concrete deck in similar single straight beam of same span length.

b) f_b' stands for the ratio of the stress in the bottom flange in the bridge model divided by the stress in the bottom flange in similar single straight beam of same span length.

c) f_d' stands for the ratio of the deflection in the bridge model divided by the deflection in similar single straight beam of same span length.

All factors (f and f') are given for results at midspan and with thickness of concrete deck (t) equals to 20 cm. Only the case of full live load is considered.

5. RESULTS

In rectangular bridges, the factor f_c is taking values around 1, smaller at the exterior edges of the bridge and greater around the centerline in a constantly symmetrical way.

For bridges of 20 m span length, the value of f_c around the centerline ranges between + 1 % and +

RELATIONSHIP BETWEEN STRAIGHT AND CURVED COMPOSITE BRIDGES

By

Hany Elgammal*, Magdy Mourad*, & Wael Nasr**

1. ABSTRACT

The analysis of curved bridges requires highly developed computer software to carry out the complex mathematical computation of structural analysis. In this research, a comparison is carried out between the analysis of curved and rectangular composite I-girder bridges. A simply supported single beam of a span length equal to the arc length of the centerline of the bridge is taken, as a reference of comparison, assuming that the effective width of the concrete deck in the single straight girder model is equal to the spacing between two main girders in the bridge model. The comparison is carried out in order to evaluate certain factor f . This factor f can be used by the designer engineer to predict the results of the finite element analysis of the bridge by only analyzing a single straight composite beam and without the need of complex modeling. In addition to the research performed previously by the same authors, 57 finite element straight bridge models are analyzed using the SAP90 structural analysis program to accomplish the study of the behavior of simply supported composite I-girder bridges with the variation of four parameters which are: the span length (L), the spacing between main girders (S), the number of cross bracings (N), and the thickness of concrete deck (t). The studied bridges are of span length 20, 30, and 40m. The total width varies between 8 and 16m, and the thickness of the concrete deck varies between 15 and 25cm. Cross bracings are taken 3, 5, and 9 including the end cross bracings.

2. INTRODUCTION

Nakai and Yoo^[6] demonstrated that the first work on the static analysis of horizontally curved beams is credited to St. Venant (1843) by Love in his study on the mathematical theory of elasticity published in 1927, and since then, a number of researchers have contributed to the analysis of curved beams, as pointed out by McManus et al. in their review (1969). With the availability of the advanced computer programs, the finite element modeling is thereafter used by researchers Yoo and Littrell [8] studied the cross-bracing effects in curved girder bridges as they act as secondary members in maintaining structural integrity. Brockenbrough^[2] used a full three-dimensional finite element model composed entirely of eight-noded brick elements and truss members to study the distribution factors for the curved I-girder bridges. The method of finite difference has been idealized by Azad et al.^[1] to analyze the continuous curved I-girder-slab-type bridge deck in conjunction with the method of consistent deformation. Li et al.^[5] used the technic of the

spline finite strip method in their study concerned about the curved box-girder bridges. The yield-line theory has been applied successfully by Kennedy and Soliman^[4] to predict the collapse load of plate-like structures.

3. FINITE ELEMENT MODELING

The type of structures considered is the simply supported composite steel bridges. They consist of a reinforced concrete slab supported by steel I-beam girders. The material of both slab and steel girders is assumed homogeneous and isotropic. The bridges are fully composite. No superelevation is taken into account. The shell element with membrane and bending effects is used to model the concrete deck, steel girder flanges and web. The frame element with axial and bending effects is used to model the shear connectors connecting the steel girder upper flange and the concrete deck over the web node along the beam length as shown in Fig. 1.

* Lecturer, Structural Dept. Cairo University

** M.Sc, Structural Dept. Cairo University

- 5 Woodward, R.J. and Miller, E., "Grouting Post-Tensioned Concrete Bridges", *Highways and Transportation*, 1990.
- 6 Lankard et. al., "Grouts for Bonded Post-Tensioned Concrete Construction . Protecting Steel from Corrosion", *ACI Materials Journal*, Vol.90, 1993, pp 406-414
- 7 Chawla, A.S. et. al., "Optimum Location of Drains in Concrete Dams", *Journal of Hydraulic Engineering*, 1990, pp.930-943.
- 8 Hedstrom et. al. "Properties of Masonry Grout in Concrete Masonry". *ASTM Special Technical Publication*, 1990, pp.47-62.
- 9 Annamalai, et. al., "Shear Strength of Post-Tensioned Grouted Keyed Connections", *ACI Journal*, 1990, pp.64-73.
10. Sehgal, S.B. et. al., "Solidifying and Stabilizing Waste at a Hazardous Land Fill", *Concrete International: Design and Construction*, 1990
- 11 Palardy , D. et. al., "Micro Structural Changes due to Elevated Temperature in Cement Based Grouts", *Advanced Cement Based Materials*, 1998, pp.132-138.
12. Allan, M.L. and Kukacka, L.E., "Grout -Treated Soil for Low-Permeability Barriers around Waste Landfills", *ACI Materials Journal*, Vol.91, 1994, pp.355-361.
13. Kayat, K.H. and Yahia, A., "Simple Field Tests to Characterize Fluidity and Washout Resistance of Structural Cement Grout", *Cement, Concrete and Aggregates*, Vol.20, 1998, pp.145-156.
14. McCarthy, M.J. et.al., "Benchmarking Pfa Grouts for Magnesium Sulfate Bearing Exposures", *Materials and Structures*, Vol.31, 1998, pp.335-342.
15. Kayat, K.H. and Benmokrane, B., "Evaluation of Cement Grouts for Embedding Anchors Underwater", *Materials and Structures*, Vol.31, 1998, pp.267-274.
16. Allan, M.L. and Kukacka, L.E., "Comparison between Slag and Silica Flame-Modified Grouts", *ACI Materials Journal*, Vol.93, 1996, pp.559-568.
- 17 Gulyas, R.J. and Champa J.T., "Use of Composite Testing for Evaluation of Keyway Grout for Precast Prestressed Bridge Beams", *ACI Materials Journal*, Vol.94, 1997, pp.244-250.
18. Bastien, J. et. al., "Cement Grout Containing Precipitated Silica and Superplasticizers for Post-Tensioning", *ACI Materials Journal*, Vol.94, 1997, pp.291-295.
19. Aglan, M.H., "Private Communication", Gamma Contractors (grout applicators), 1999.
20. ACI Committee 351, "Grouting for Support of Equipment and Machinery", *ACI Structural Journal*, Vol.89, 1992, pp.721-737.
21. Snell, L.M and Rutledge, R.B., "Determining if in Place Grout Meets Specifications", *Concrete International : Design and Construction*, 1990, pp.29-31.
22. ASTM C42-90, "Obtaining and Testing Drilled Cores and Sawed Beams of Concrete", *Annual Book of ASTM Standards*.
23. E.S.S. 373/1991, "Egyptian Standard Specifications for Ordinary and Rapid Hardening Portland Cement".
24. E.S.S 2421/1993 Part 1, "Egyptian Standard Specifications for the Determination of Setting Time of Cement".
25. ASTM C230-90, "Standard Specification for Flow Table for Use in Tests of Hydraulic Cement", *Annual Book of ASTM Standards*.
26. E.S.S. 2421/1993 Part 3, "Egyptian Standard Specifications for the Determination of the Compressive Strength of Cement".
27. Al Taranissi, H., "Private Communication", Al Taranissi Contractors (Grout Applicators), 1999.
28. ASTM C642-82, "Standard Test Method for Specific Gravity, Absorption and Voids in Hardened Concrete". *Annual Book of ASTM Standards*.
29. Nyame, B. K. and Illston, J. M., "Relationships between Permeability and Pore Structure of Hardened Cement Paste", *Magazine of Concrete Research*, 1981, pp.139 - 146.
30. El Sayad, H. I., "A Study of Some Commercial Permeability Reducing Admixtures", *Ain Shams University, Faculty of Engineering, Scientific Bulletin*, Vol.32, No 2, June 1997.

circulation in the boiling vessel. For the OPC mortar, boiling increased the absorption by 11.1%, whereas for grouts A, B, C, and D the increase was 5.9, 4.8, 11.1, and 7.7%, respectively. It is postulated that a small increase in absorption after boiling indicates a microstructure not only with limited pore space but also with limited capillary channels capable of supporting flow to new pores during boiling. In other words, such grout is considered as a mortar with low permeability^[29].

In a previous investigation by the author^[30], a reduction in the absorption after boiling was observed. After investigating the procedure followed during the test, it was found that the specimens were removed from the boiling water and allowed to cool in the laboratory air. This has probably lead to the evaporation of water from the surface and near surface pores during cooling, resulting in the measured reduction in absorption. In the current investigation, the correct process for cooling was followed and hence an increase in the absorption after boiling was observed

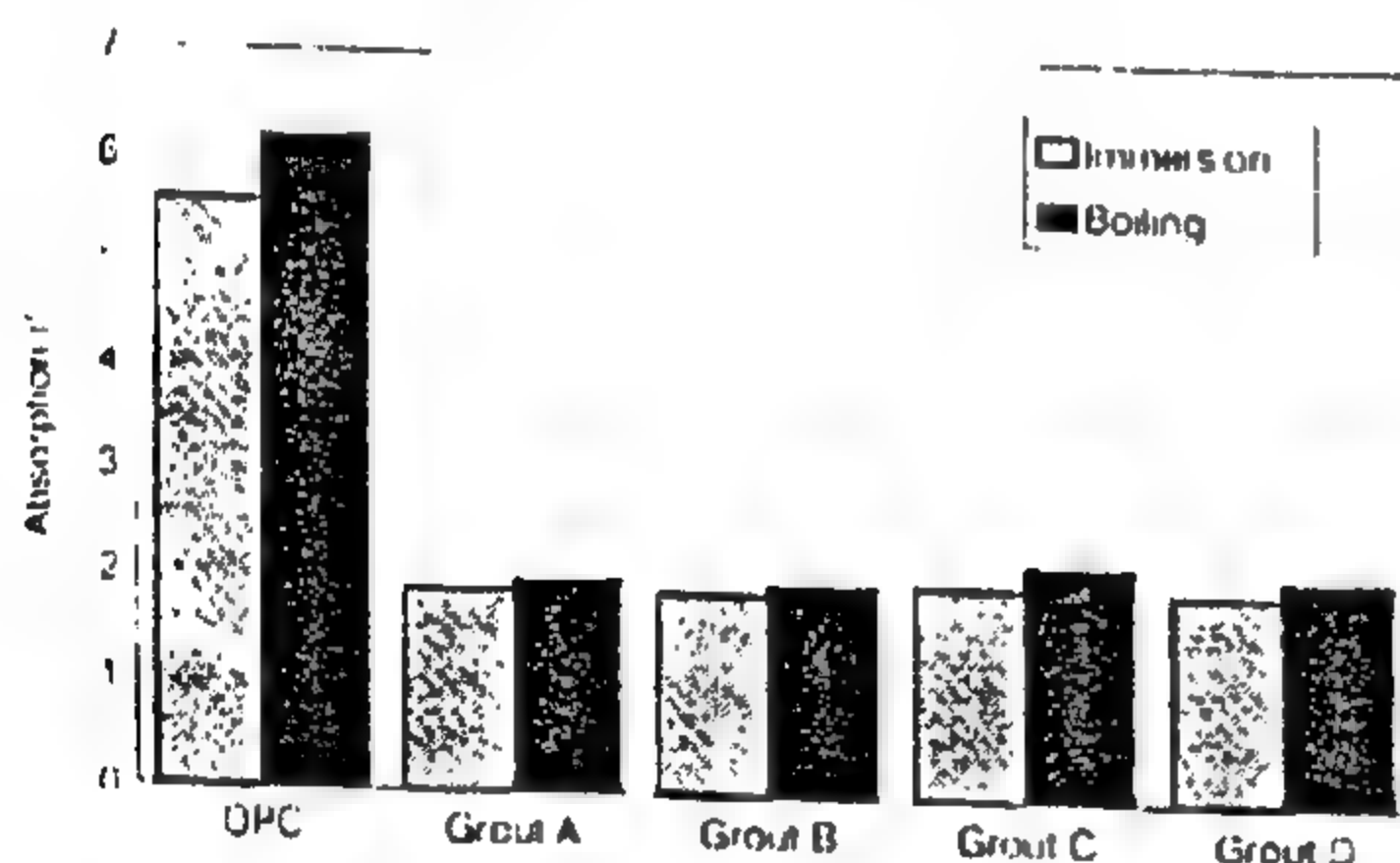


Fig. 5- Absorption results of the mortar specimens.

CONCLUSION

1. All the work cited in the literature on grouts was devoted to improving the proportioning of site batched grouts for particular applications. No work was cited on prepacked grouts.
2. Grouts tested achieved high strength at early

REFERENCES

1. Fogarasi, G. and Akademiai, K., "Grouting", *Prestressed Concrete Technology*, 1986, pp. 242-245.
2. Huey et. al., "Shear Strength of Horizontal Wall Panel Joints", *ACI Journal*, 1990, pp.84-91.
3. Chanvillard, et. al. "Field Evaluation of Steel Fiber Reinforced Concrete Overlays with Various Bonding Mechanisms", *Transportation Research Record*, 1989, pp.48 - 56.
4. Neely and Williams, J., "Bearing Capacity of Auger-Cast Piles in Sand", *Journal of Geotechnical Engineering*, 1991, pp.331-345.

ages (in one case more than twice the strength of the OPC standard mortar) and gained less strength than the OPC control mortar at later ages when wet curing was continued. This is an asset because wet curing is rarely carried out properly on site.

3. The grouts tested exhibited absorption values equal to about one-third those of the OPC control mortar in spite of the fact that some of these grouts had comparable strengths to the control mortar.
4. In spite of the fact that all grouts tested were non shrink cementitious grouts, their studied properties were variable. The coefficients of variation for the water demand, initial setting time, strength at 3 days and absorption after immersion at 28 days were 14.4%, 48%, 17.5% and 2.6%, respectively.
5. The prepacked grouts are complicated mixtures containing fillers, water reducers, setting time modifiers and probably shrinkage compensating admixtures not detected by the tests carried out in this study. This makes the selection of a particular grout for a certain application a difficult task. Testing prior to use is essential.
6. Tests like setting time, early age compressive strength and absorption are good indicators of grout properties and should be employed in the selection process.
7. No single grout is suitable for all types of grouting operations. Engineering judgment should be exercised as there are no grout specifications for all kinds of work.

ACKNOWLEDGEMENTS

The author wishes to thank engineers Ehab Mahrous and Amira Fahmy for their assistance in carrying out some of the experimental work for this investigation.

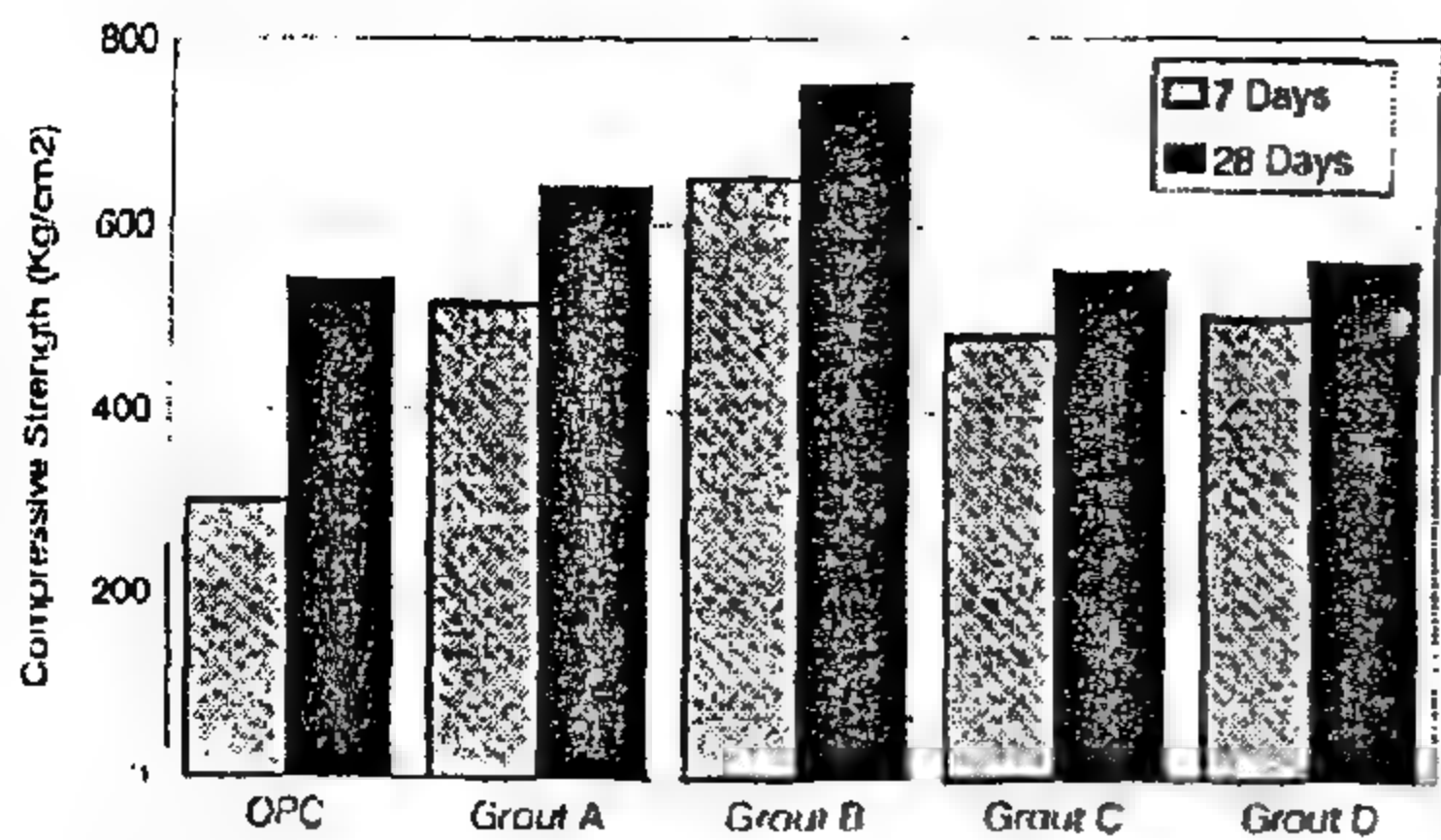


Fig. 4- Compressive strength of the mortar specimens.

It can be seen from Figure 4 that grout B achieved the highest strength at both ages (227 % and 131% of the strength of the control OPC mortar at 3 and 28 days, respectively). The next grout in terms of strength was grout A (170% and 129% of the strength of the control OPC mortar at 3 and 28 days, respectively). These grouts are recommended where a very high strength is needed (e.g. grouting anchor bolts or repair of columns subject to high stresses).

It should be noted that the results shown in the figure are for mortars prepared using the as received grouts. In some applications (e.g. where the volume to be grouted is large), the grout is mixed with small sized coarse aggregates or sand before use to reduce the amount of commercial grout utilized [27]. In such cases, the strength of the grout would be less than that achieved in this study. The manufacturer data sheets quote the maximum allowable aggregate contents and should be followed at all times. In addition, the compressive strength test should be carried out on the mix to be used to determine the strength after the inclusion of the aggregates.

The strengths of grouts C and D were higher than the control OPC mortar at 3 days, but at 28 days their strengths were comparable. Grouts C and D are, therefore, recommended where a moderate strength is desired. The coefficients of variation for the strength of the grouts were 17.5% and 14.1% at the ages of 3 and 28 days, respectively. This variation is in the same order of magnitude as the variation in the water content of the grouts (14.4%).

One of the advantages of using grouts as opposed to OPC mortar, is clearly evident from the figure. In general, grouts seem to achieve a high strength at an early age and only gain strength

marginally afterwards, whereas OPC mortar attains high strength only after prolonged wet curing. In practice, continuation of wet curing for long periods is rarely carried out.

Absorption Test

The test was carried out in accordance with ASTM C642-82 [28]. In this test, the samples are first oven dried to constant weight (A). The specimens are then soaked in water to constant weight and weighed (B) after the removal of surface moisture. The "absorption after immersion" is calculated as

$$\text{Absorption after Immersion} = (B-A)/A \%$$

Finally, the specimens are boiled in water for 5 hours and allowed to cool in the boiling water and weighed (C) after the removal of the surface moisture to calculate the "absorption after immersion and boiling" as:

$$\text{Absorption after Immersion and Boiling} = (C-A)/A \%$$

At the age of 28 days, three mortar cubes from the OPC control mortar and each of the grouts were tested. The results are plotted in Figure 5. It can be seen from the figure that all grouts exhibited approximately one-third of the absorption measured by the OPC mortar. This property is a great asset where grouts are used in aggressive environments. In general, the absorption values of the studied grouts were close (coefficients of variation were 2.6% and 5.1% for the absorption after immersion and boiling, respectively). Grout B recorded the least absorption (33.5% of the absorption of the OPC control mortar). Next came grout A (33.7% of the absorption of the OPC control mortar), and finally the results of grouts C and D were close (approximately 35% of the absorption of the OPC control mortar). It is interesting to note that in spite of the fact that at 28 days the strengths of the OPC mortar and grouts C and D were comparable, the absorption of these grouts at the same age was only a third that of the control paste.

Boiling increases the water absorption because water is driven into more pores due to the expulsion of air from those pores by heat and water

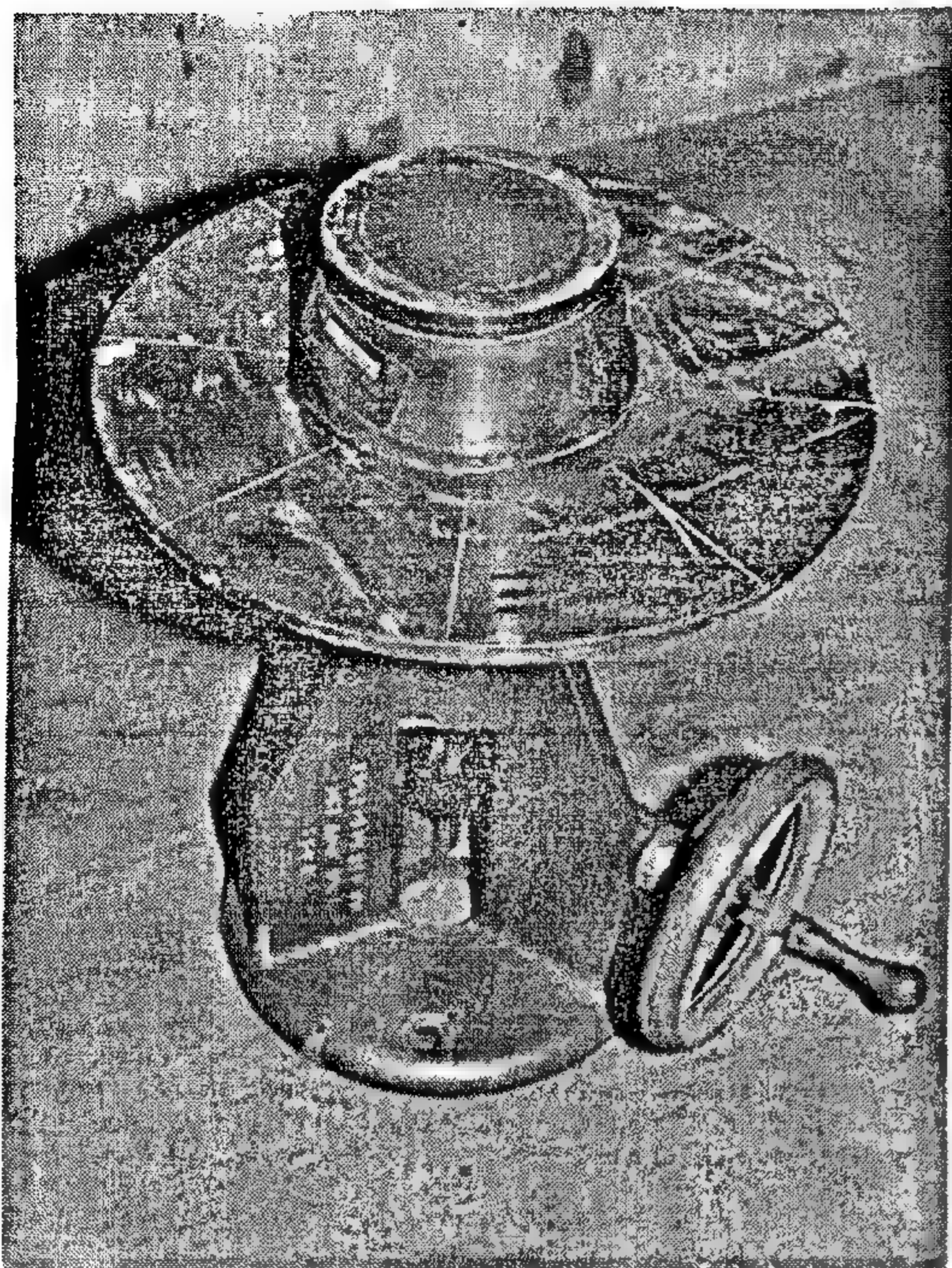


Fig. 2- The flow table with the compacted specimen.

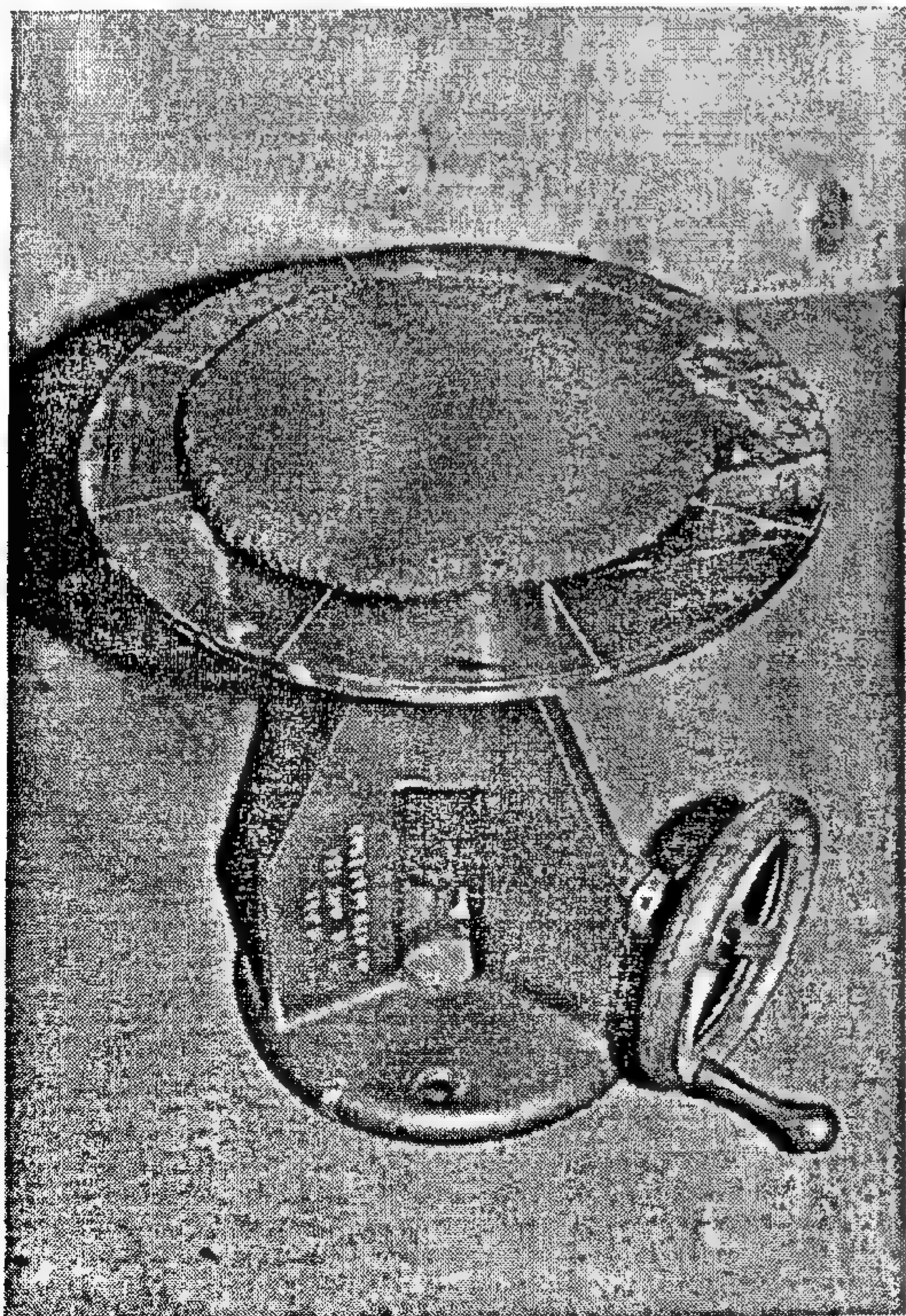


Fig. 3- The shape of the specimen after the flow table test.

The W/C ratio or W/G (water to grout) ratio to achieve a flow of 16 ± 1 cm is shown in Table 3. The W/C ratio for the control mortar was by definition 0.4, whereas the W/G ratio ranged between 0.1 and 0.14 (coefficient of variation of 14.4%). By studying both Tables 2 and 3, an interesting observation can be made. For the control OPC specimens, the W/C ratio for a normal consistency paste and a mortar with a flow of 16 ± 1 cm were 0.325 and 0.4, respectively, i.e. there is an increase of 23.1 % in the water content of the mortar compared to the paste. Naturally one would expect that the introduction of aggregate in a neat cement paste mix would require additional water to overcome the friction between the now wider range of particle sizes. However, the percentage difference in water content between the grout mortars and sieved grout pastes was 16.6, -7.7, 0.0, and -33.3 % for grouts A, B, C, and D respectively. This indicates that for grouts B, C, and D the as received grouts needed a similar or less amount of water than their pastes prepared using the samples sieved on the 100 μ m sieve. It can be argued that this observation may be due to the existence of some of the water reducer admixture as a coating to the large particles retained on the 100 μ m sieve and the removal of such particles before the preparation of pastes lead to the observed behavior for such grouts.

Table 3- Water / Cement Ratio or Water /Grout Ratio to obtain a mortar with a flow of 16 ± 1 cm.

Mortar	W/C or W/G for a mortar with a Flow of 16 ± 1 cm.
Control (OPC)	0.40
Grout A	0.14
Grout B	0.12
Grout C	0.13
Grout D	0.10

Compressive Strength Test

The test was carried out in accordance with E.S.S. 2421/1993 Part 3 [26]. The standard mortar used in E.S.S. 2421/1993 Part 3 was the control mortar for this test, whereas the grout mortars were proportioned using the quantity of water determined in the flow table test. Hence, all mortars used for the compressive strength test had the same fluidity. Six mortar cubes were prepared from the OPC and each type of grout. Three cubes from each mix were tested at the age of 3 days and the remainder was tested at the age of 28 days. The results are plotted in Figure 4.

sieved grouts were less than those for the OPC paste to varying degrees. For example, the initial setting times of grouts B and D were 26% and 87% that of the OPC control paste, respectively. On the other hand, the final setting times of the same grouts were 33% and 85% of their OPC counterpart, respectively. Moreover, the initial setting of grout B was only 34 mm. This is less than the minimum setting time of ordinary Portland cement of 45 minutes ^[23]. Therefore, it can be argued that the behavior of some cement based grouts has been radically changed by the added admixtures. The rapid set behavior for the grouts is favorable for their intended use as repair materials and anchor bolts fixation. However, in other application like injecting grouts under base plates, rapid setting would prevent the proper completion of the task. It is recommended that the setting time of the grout is specified as an essential parameter in accordance with the site conditions and type of work.

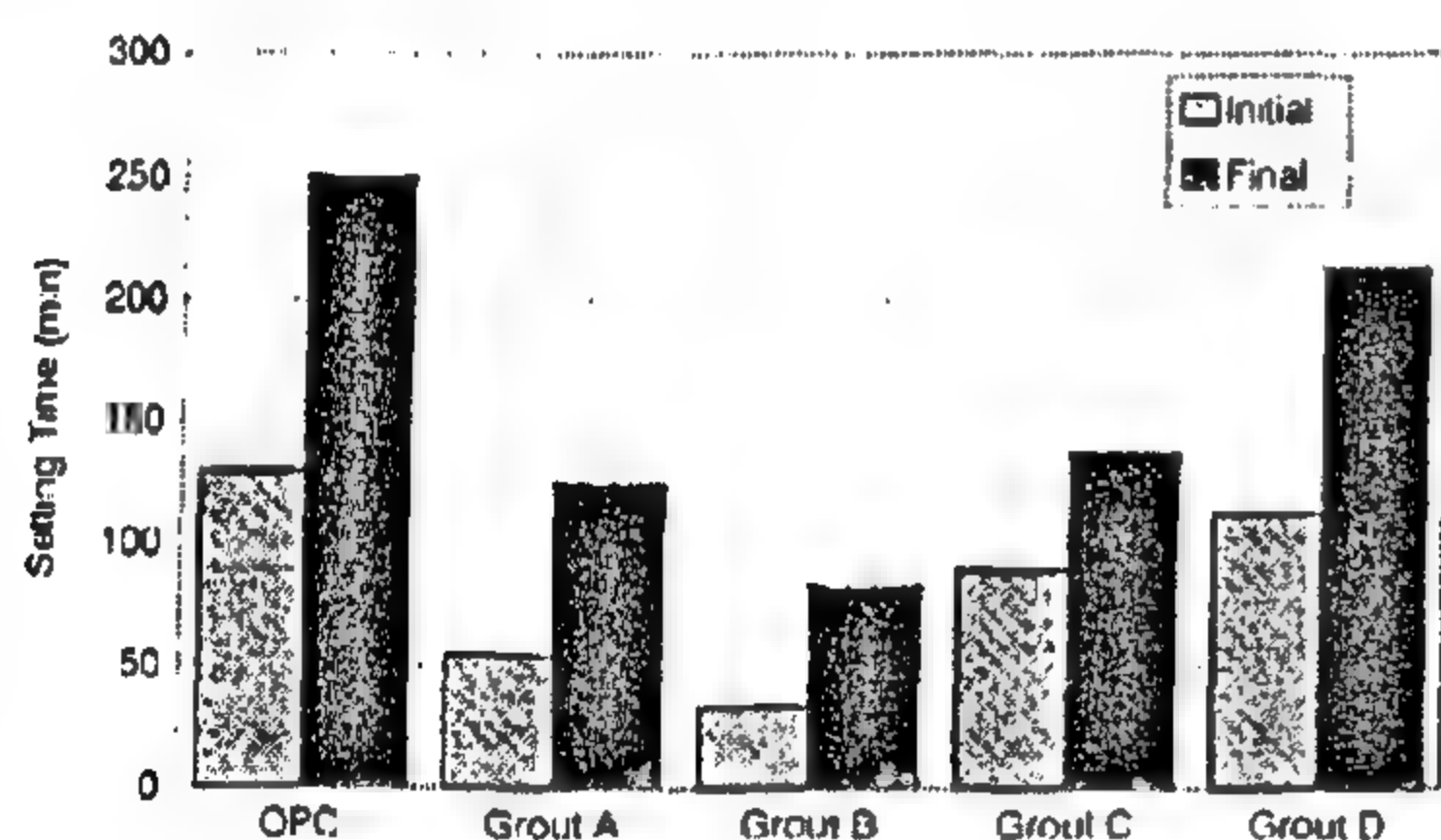


Fig. 1- Initial and final setting time of the paste specimens.

For the grouts studied in this investigation, the initial setting time ranged between 34 and 113 minutes (coefficient of variation = 48%), whereas the final setting time ranged between 83 and 213 minutes (coefficient of variation = 39%). The coefficient of variation for the setting time of the grouts were much higher than that for the water demand of the normal consistency paste (9.5%). In other words the setting time was not a function of the water content in the normal consistency paste. This indicates that the grouts contain not only water reducers but also setting time modifiers and the actions of the two types of admixtures are independent.

The percentage difference between the initial and final setting times for the pastes was 92, 127, 144, 53, and 88 % for the control, A, B, C and D grouts, respectively. In other words, some grouts

needed a longer time to achieve final setting than others. This is also an important factor that should be examined during the choice of grouts for certain applications. A rapid final set is favorable in emergency repair operations. Whereas, long setting times may be needed to negotiate grouts in complicated geometrical cross sections.

Water Demand Test (Flow Table)

This test was performed to enable the author to proportion grout mortar mixes with a similar fluidity (workability) as the control mortar used in the determination of compressive strength of cement. The flow table used conformed to ASTM C230-90 ^[25]. The procedure of this test was as follows:

- The standard mortar mix for compressive strength testing was prepared using one part of cement to three parts of sand and water was added at the rate of 10% of weight of cement and sand.
- The mix was placed in the flow table mould over two layers and each layer was compacted 25 times using the mould's compaction rod. The compacted specimen is shown in Figure 2.
- The mould was carefully lifted and the flow table was raised and lowered 25 times within 30 seconds. The shape of the specimen after this operation is shown in Figure 3.
- The diameters of the spread mortar was measured in four different directions and the average diameter was found to be 16 cm. This was considered as the standard flow of the control OPC mortar. The test was repeated to verify the measured flow.
- The steps were carried out using each grout to determine the water content needed by the different grouts to obtain mortar mixes with a flow of 16 ± 1 cm (i.e. same fluidity as the control mortar). Naturally, several trials had to be made using each grout to obtain the desired flow.
- The test was repeated for a second time to ensure that the appropriate water quantity had been determined for each grout. If the flow for the second time was 16 ± 1 cm, the water content was used in proportioning the compressive strength samples. Otherwise, the test was repeated to determine the proper water content for the grout.

MATERIALS

Cement

Ordinary Portland cement in accordance with E.S.S. 373 /1991^[23] manufactured in Egypt by Al-Qawmia was used to prepare the control specimens throughout the test programme.

Fine Aggregates

Natural desert sand was used as fine aggregates to prepare the control specimens. Sieve analysis of the fine aggregates is shown in Table 1.

Table 1- Sieve analysis of fine aggregates

Sieve Size (mm)	% Passing	E.S.S. Limits
4.75	100	89-100
2.36	95	60 - 100
1.18	73	30-90
0.60	44	15-45
0.30	15	5-40
0.15	6	0-15

Water

Potable tap water was used for preparing the test samples.

Grouts

Four prepacked commercial grouts were used in this investigation. The manufacturer data sheets indicated that they were non - shrink cementitious grouts. Grouts A and B were obtained from one company, whereas grouts C and D were each provided by another two different companies.

PREPARATION OF TEST SPECIMENS AND TEST PROGRAMME PASTE TESTS

The control specimens for those tests were made from neat OPC paste. However, to prepare paste specimens from prepacked grouts, the powder was passed through 100 μ m sieve to remove particles larger than that size as the manufacturer data sheets indicated that the grouts contained graded fillers. The percentage retained on this sieve was between 8 and 12% of the total grout sample. The remaining powder passing the sieve was called "Sieved Grout". This sieving operation was necessary as the validity of carrying out paste tests on dry material intended to prepare mortar (prepacked grouts) is questionable. Normal consistence test and initial and final time of setting test were carried out on the control OPC and sieved grout pastes.

MORTAR TESTS

The control specimens for these tests were made using one part of OPC to three parts of sand, and water was added at the rate of 10% of the weight of the dry material, which is the typical combination for preparation of mortar specimens used for compressive strength testing of cements. For the grout samples, mortar tests were carried out on the prepacked grouts as obtained from the manufacturers. Water demand test (using the flow table), compressive strength test, and absorption test were performed on the mortar specimens.

TEST PROCEDURES, RESULTS AND DISCUSSION

Normal Consistence Test

The test was performed in accordance with E.S.S 2421/1993 Part 1^[24]. The W/C ratio or W/SG (water to sieved grout) ratio to obtain a paste of normal consistency is shown in Table 2. It can be seen that all grouts required less than half the water needed by the OPC to obtain a normal consistency paste. This may be explained by the fact that all grouts contain superplasticizers or water reducers to reduce their water demand. The low water affinity of grouts is expected to positively affect their strength compared to the OPC mortar. For the grouts tested in this investigation, the W/SG ratio for a normal consistency paste varied between 0.12 and 0.15. The standard deviation as a percentage of the mean (coefficient of variation) was only 9.5%. This means that the grouts tested needed almost similar amounts of water to prepare normal consistency pastes.

Table 2-Water / Cement Ratio or Water / Sieved Grout Ratio to obtain a paste of normal consistency

Paste	W/C or W/SG for normal consistency
Control (OPC)	0.33
Grout A	0.12
Grout B	0.13
Grout C	0.13
Grout D	0.15

Initial and Final Time of Setting Test

The test was performed in accordance with E.S.S 2421/1993 Part 1^[24] on the pastes with normal consistency prepared in the previous test. The results are plotted in Figure 1. It can be seen that both the initial and final setting times of all

ASSESSMENT OF GROUTS FOR DIFFERENT APPLICATIONS

By
Hanaa Ibrahim El Sayad *

ABSTRACT

In Egypt, prepacked commercial grouts tend to be used for repair of damaged structural elements, filling under base plates and fixing of anchor bolts. Four different prepacked commercial grouts, available in Egypt, were tested in order to assess their basic materials properties, e.g. water demand to give certain fluidity, setting time, compressive strength and water absorption. The results indicated that in spite of the fact that all grouts were introduced to the market as nonshrink cementitious grouts, their studied properties were variable. It was found that, for the grouts tested, the coefficients of variation for the water demand, initial setting time, strength at 3 days and absorption after immersion at 28 days were 14.4%, 48%, 17.5%, and 2.6%, respectively. The advantages of using grouts as opposed to site mixed mortar were highlighted. For example grouts can achieve very high strength at an early age (more than twice that of the standard OPC mortar). On the other hand, grouts with similar strengths as the OPC standard mortar may have absorption values of only one third those of the OPC mortar. In order to choose a grout for a certain application, basic materials properties like those studied in this investigation should be specified to ensure that the grout used is suitable for its intended application and work conditions.

INTRODUCTION

A grout is a mixture of Portland cement of medium fineness, water and a plasticizer. In some cases, fine sand and/or pozzolanic materials are added to the grout ^[1]. The modern construction industry has utilized grouts in many areas. Examples of such applications include joints in precast concrete panels ^[2], bonding of overlays to old pavements ^[3], auger-cast piles ^[4], filling post tensioned ducts ^[5,6], dam curtains ^[7], masonry mortar ^[8], keyed connections ^[9], soil stabilization ^[10], containment of radioactive ^[11] and hazardous waste ^[12].

The cited references on grout research aimed at improving the quality and performance of site mixed grouts for particular applications [e.g. 13-18]. The author could not cite any work on prepacked commercial grouts. In Egypt, almost all grouting operations utilize prepacked commercial products, and site mixed grouts are rarely used ^[19]. Commercial grouts are used for the repair of damaged structural elements, fixing of anchor bolts and filling under base plates of heavy machinery in factories. The procedure used for the latter should

be in accordance with the recommendations of ACI Committee 351 ^[20].

After the grout is applied, there is no formal procedure for inspection and testing. It has been suggested ^[21] that drilled cores are extracted from the in place grouts and tested in accordance with ASTM C42 ^[22]. However, this procedure is not applicable in many cases and will, if performed, assess only the strength of the grout. Other performance criteria's of the fresh and hardened grout will not be addressed (e.g. setting time, long term durability, etc.). Therefore, for grouting operations in which prepacked grouts are used, the proper selection of the material is of particular importance.

In this investigation, the properties of some commercial non shrink cementitious grouts are studied. The aim of this study is to examine whether grouts of the same commercial type exhibit comparable materials properties. It is hoped that understanding the basic materials properties of the prepacked grouts will help in selecting the suitable grout for a particular application.

* Lecturer, Department of Civil Engineering, Zagazig University, Banha Branch

CONTENTS

ARABIC SECTION

- **Egyptian Vision for the Petroleum Market**
Dr. Hamdi El-Banbi 3
- **Technics of Urban Planning in Frame of National Planning for 21 st Century**
Prof. Dr. Ismail Amer 9
- **Role of Feeder and Integrator Industries in Developing Urban Communities in Sadat City Zone**
Dr. Mostafa M. Eldinary
Dr. Abdel Ghani Shaaban Abdel Azim 25
- **Evaluation of Planner Education in Egyptian Universities**
Dr. Mahmoud Moh. Gheith
Dr. Ahmed Mohamed Abdrabu 31
- **Municipalities**
Prof. Dr. Ahmed Khaled Allam. 43
- **Youth Housing for the Development of Low Cost Accommodation**
Dr. Mohamed Aoneh. 58

ENGLISH SECTION

- **Assessment Of Grouts For Different Applications**
Dr. Hanaa Ibrahim El-Sayad 3
- **Relationship between Straight and Curved Composite Bridges**
Dr. Hany El Gammal
Dr. Magdy Mourad
Eng. Wael Nasr 10
- **The Holy Koran and Building Technology**
Dr. Khaled I. Nabeel 18
- **Effect of Addition of Radiated Petroleum Resin on Sugarcane Bagasse**
Dr. Soad Z. Mohamed
Prof. Dr. Zenat A. Nagieb
Dr. Samir M. Kamal 25
- **Generalization of the Performance of Medium Size Variable Speed Operation Wind Turbines**
Dr. Mervat A. Badr 29

EDITORIAL BOARD

Editor - in - Chief
Dr. EL-HEFNAWI, M.

Treasurer and Gen. Sec.
Dr. ABD EL-HALIM, A.R

Members:

Dr. ABDEL-GAWWAD, T.

Dr. ABUZEID, M.

Dr. ALLAM, A. K.

Dr. AMER, H.

Dr. EL-ADAWY NASSEF, M.

ENG. EL-ASFOURY, A.M.

Dr. EL-HASHIMY, M.M.

Dr. EL-SOBKY, S.

Dr. HAWWAS, M. ZAKI.

Dr. SELIM, M.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS OF ARTICLES

* Issued quarterly - Contributors are invited to submit material for editorial consideration addressed to the Editor.

* The Journal publishes articles contributing to the advancement of engineering science and applications.

* Scientific articles may be typewritten in Arabic or English and should start with abstracts in both languages.

Authors' names should be given in full, in both languages, together with their academic titles and professional occupations

* The Journal does not hold itself responsible for the opinions or the contents expressed by the authors.

* Articles may not exceed 8 pages. In this respect, mathematical derivations may be abbreviated and tables replaced by curves.

* Curves to be drawn on tracing paper, and to occupy half a page at most. Exceptionally, full page curves or plates are admitted. Curves presented will be scaled down to these sizes. Figures and lettering on curves should not be less than 3 mm even after scaling down.

* References to be given at the end of each article and classified alphabetically according to author's name followed by the name of the journal or book and the date of issue.

YEARLY SUBSCRIPTION

Inland:

Engineers	20 L. E.
Non - Engineers	50 L. E.
Organizations	500 L. E.

Abroad

Individuals	75 US \$
Organizations	500 US \$

مجلة جمعية المهندسين المصرية

٢٨ شارع رمسيس - القاهرة ج. م. ع. - ت : ٥٧٤٠٤٨٨

رمد ١١١٠ - ١٢٥٣

المجلد الثامن والثلاثون - العدد الثالث ١٩٩٩

- تصدر المجلة ربع سنوية.
- ترسل النصوص المطلوب موافقة هيئة التحرير على نشرها باسم السيد رئيس التحرير.
- تنشر المجلة المقالات التي تسهم في رفع مستوى العلوم الهندسية وطرق ممارستها.
- تقبل للنشر المقالات والبحوث العلمية بعد تحكيمها بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وتبدأ بملخص ABSTRACT بكل من اللغتين.
- المجلة غير مسئولة عن الآراء والمحتويات التي تنشر وهي تعبر عن كاتبها فقط.
- تذكر أسماء أصحاب المقالات كاملة باللغتين ومعها ألقابهم العلمية ووظائفهم.
- يراعى ألا تتجاوز المقالة ٨ صفحات بالمجلة، وفي سبيل ذلك يختصر الاشتقاق الرياضي، ويستعاض عن الجداول بمنحنيات مرسومة بالحبر الشينى الأسود، على أن يشغل المنحنى نصف صفحة على الأكثر، ولا يشغل صفحة كاملة إلا في حالات استثنائية، وسيصغر أى منحنى إلى تلك المقاسات.
- ويراعى ألا يقل ارتفاع الحروف أو الأرقام على المنحنيات المنشورة عن ٣ مم بعد التصغير.
- يعنى بذكر المراجع المستقى منها المقال، وتصنف تبعاً لإسم المؤلف ، ثم العنوان ، ثم المجلة أو الكتاب وتاريخه.

اشتراكات المجلة:

- داخل البلاد :
 - الاشتراك السنوى للمهندسين ٢٠ جنيها
 - الاشتراك السنوى لغير المهندسين ٥٠ جنيها
 - الاشتراك السنوى للهيئات ٥٠٠ جنيها
 - بالخارج :
 - للأفراد ٧٥ دولار أمريكى سنوياً.
 - والهيئات ٥٠٠ دولار أمريكى سنوياً.
- وذلك عن الأربع أعداد السنوية ويعامل الواحد بواقع الربع من هذه القيمة.
- وتعطى أولوية النشر بالمجلة للسادة الزملاء أعضاء جمعية المهندسين المصرية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير

دكتور مهندس/ مصطفى الحفناوى

أمين الصندوق وسكرتير التحرير

دكتور مهندس/ عبد الرازق عبد الحليم

أعضاء

دكتور مهندس/ أحمد خالد علام

دكتور مهندس/ حامد حسنين عامر

دكتور مهندس/ صلاح السبكي

دكتور مهندس/ عبد الهادى حسين حسنى

دكتور مهندس/ محمد زكى حواس

دكتور مهندس/ محمد العدوى ناصف

دكتور مهندس/ محمد محمد الهاشمى

دكتور مهندس/ محمود أبو زيد

مهندس/ محمود سامى عبد القوى

دكتور مهندس/ محى الدين سليم

محتويات العدد

القسم العربى	القسم الافرنجى
- تصدير الغاز الطبيعى . . . ضرورة لاستمرار التنمية	- نموذج لدن للضواغط الخرسانية ثنائية الأبعاد مع التطبيق على الكمرات العميقة
د. م. حمدى النبى ٣	د. شريف ماجد
- تحليل الوضع القائم مقارنة بالمعايير التخطيطية والمخطط الأصى لمجاورة سكنية (دراسة حالة فى حى مدينه نصر)	د. عادل العطار
د. بشاير خيرى	د. طلعت مصطفى ٣
د. عمر محمد الحسينى ٩	- التحليل الزلزالى للاخطى للمنشآت ذات حوائط القص غير المستمرة
- منحنيات لتصميم القطاعات الخرسانية المسلحة المعرضة لقوى القص	د. محمد فتحى محمد على ١٤
م. ممدوح محمد عبد الغنى قنديل ٢٣	- الاتزان الحرارى للقطاعات الحديدية المفرغة المملوءة بالخرسانة
- بلديات : (الخطوة الاولى فى تحسين مناطق الإسكان العشوائى - القاهرة إلى أين - عودة لمشروع نفق السيارات بشارع الأزهر.	د. أسامة محمد الحسينى ٢٢
أ.د. أحمد خالد علام ٢٩	- دراسة بيئية عن تلوث الهواء بسبب العوادم
- سياسة الإسكان فى مصر	م. مجدى عبد المجيد حشيش ٢٨
د. عبد الناصر عبد الله احمد محمد ٣٥	- محاكاة أداء معوض القدرة غير الفعالة فى نظم القوى الكهربائية باستخدام برنامج " EMTDC "
	د. فوزى ابراهيم الرفاعى ٣٢



تصدير الغاز الطبيعي ضرورة لاستمرار التنمية

د. م. حمدى النبى
وزير البترول

وقد استطاعت هذه الاكتشافات أن تجعل من البحر المتوسط "حوضاً ترسيبياً على مستوى عالمي" وكان من نتيجة ذلك حدوث طفرة هائلة في احتياطيات مصر من الغاز الطبيعي والتي بلغت أكثر من ٣٧ تريليون قدم مكعب مع بداية عام ١٩٩٩ بالمقارنة بحوالى ١٢ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٢ وحوالى ٦٣ تريليون قدم مكعب عام ١٩٨٢.

الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلية

ولا شك أن ما تحقق يعكس الرؤية الثاقبة والنظرة بعيدة المدى التي تبنتها وزارة البترول، والتي تهدف إلى حسن استغلال مواردنا الطبيعية، وقد أصبح الاحتياطى المؤكد من الغاز يضمن توافر كميات كافية لإشباع الطلب المحلى المتزايد على الغاز لفترة طويلة قادمة، مع الوضع فى الاعتبار خطط الدولة الطموحة للتنمية، بالإضافة إلى توفير فائض للتصدير.

وتضع وزارة البترول تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى على رأس أولوياتها، وجعلته العنصر الرئيسى من عناصر استراتيجيتها، كما كان هذا الأمر محور اهتمامنا فى صناعة الغاز الطبيعي المصرية التي بدأت مراحلها الأولى فى منتصف السبعينات.

شهدت احتياطيات الغاز الطبيعي فى مصر طفرة هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، وجاء ذلك كنتيجة مباشرة للسياسة التي انتهجتها وزارة البترول فيما يتعلق بتشجيع الشركات العالمية للبحث والتنقيب خاصة فى المناطق ذات الاحتمالات الغازية..

فحتى وقت قريب كان الغاز مجرد منتج ثانوى يستخرج مع البترول. ولكن مع ظهور آفاق جديدة لمناطق ذات احتمالات غازية أصبح تكثيف عمليات البحث عن الغاز بعينه أمراً ضرورياً، وتم إدخال بند خاص بالغاز لأول مرة بالاتفاقيات البترولية مع أوائل الثمانينات وتم تعديل هذا البند مع نهاية الثمانينات، إلا أن عمليات التنمية للغازات ظلت تتم فى ببطء لأن البند الجديد لم يعالج كل العناصر المرتبطة بالموضوع.

ومع بداية التسعينات أضيفت خطوة حاسمة فى هذا الصدد، حيث تم تعديل بند الغاز بحيث يتم تسعيره بمعادلة تقوم على أساس الزيت الخام بدلاً من المازوت متوسط الكبريت، وقد ساعد هذا التعديل فى عقد مزيد من الاتفاقيات وتكثيف عمليات البحث عن الغاز حيث تم منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن إبرام ٨٣ اتفاقية من بينها ٢٥ اتفاقية بمناطق ذات احتمالات غازية، كما تحقق ١٨٩ اكتشافاً منها ٨٩ اكتشافاً غازياً.

وإذا استعرضنا نشاط البحث والاستكشاف والتنمية الذى تحكمه اتفاقيات الالتزام، نجد أن النمط المصرى لاتفاقيات الالتزام يعتبر من أفضل الأنماط المطبقة حالياً، حيث يعطى الجانب المصرى الذى تمثله وزارة البترول وهيئة البترول، مساحة واسعة من المميزات فى اتخاذ القرار وآليات متعددة لتنفيذه فى جميع مراحل اتفاقية الالتزام، مع التوازن فى مواد الاتفاقية بين حقوق وواجبات طرفيها.

بنود الاتفاقيات البترولية

ولنستعرض المواد الحاكمة باتفاقيات الالتزام والتي يتم تطبيقها بصورة موضوعية لتحقيق الاستخدام الأمثل للاحتياطيات المؤكدة والوفاء باحتياجات السوق المحلية من الطاقة مع إيجاد قاعدة احتياطيات كبرى من الغاز الطبيعى، حيث تلتزم كافة الشركات العالمية العاملة بالبلاد بإخطار هيئة البترول بالاكتشاف التجارى فور تقرير أنه يستحق التنمية، وعقب ذلك يتم الاتفاق بين الهيئة والشركة العالمية معاً على نطاق المساحة القادرة على الإنتاج التى سيغطيها عقد التنمية، وتبذل الهيئة الجهد لإيجاد أسواق محلية قادرة على استيعاب الغاز المنتج، وتخطر الشركة العالمية بالمنافذ المحتملة لهذا الغاز والمعدلات المتوقعة للطلب سنوياً، وبعد ذلك تجتمع الهيئة والشركة بغرض تقييم ما إذا كانت المنافذ لهذا الغاز والعوامل الأخرى المرتبطة بذلك تستدعى تنمية وإنتاج الغاز.

وتتص الاتفاقيات البترولية على إعطاء الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلية كما تحددها الهيئة، وفى حالة كون الهيئة هى المشترية للغاز يكون التصرف فى الغاز للأسواق المحلية بمقتضى عقود لبيع الغاز طويلة الأجل، من خلال خطة تنمية تتكلف ملايين الدولارات ويتحمل الشريك الأجنبى استثماراتها كاملة.

وتسترسل مواد وبنود اتفاقية الالتزام لتوضح أنه فى حالة عدم إبرام الهيئة عقداً طويلاً لأجل لبيع الغاز مع

الشركة العالمية خلال خمس سنوات من تاريخ الإخطار بوجود اكتشاف تجارى للغاز، يكون للشركة الحق فى الحصول على كمية الغاز التى أعطى بشأنها إخطاراً بالاكتشاف التجارى والتصرف فيها بمطلق الحرية من خلال التصدير، وتلتزم الشركة بأن تبذل الجهود اللازمة لإيجاد سوق لتصدير هذه الاحتياطيات من الغاز. وفى حالة عدم إبرام الشركة العالمية والهيئة عقداً لبيع الغاز عند نهاية فترة الخمس سنوات المشار إليها تحتفظ الشركة بحقوقها فى احتياطي الغاز لفترة أخرى حتى سبع سنوات، وتحاول الهيئة خلال تلك الفترة إيجاد سوق لاحتياطيات الغاز. وفى حالة عدم إبرام الشركة عقداً لبيع الغاز أو لم يجد خطة مقبولة للتصرف فى هذا الغاز تجارياً عند انتهاء اثنى عشرة سنة، تتشاور الشركة والهيئة فى كيفية التصرف فى احتياطيات الغاز التى يصدر بشأنها مثل هذا الإخطار.

وتتص بنود الاتفاقية أيضاً أن الشركة العالمية والشركة القائمة بالعمليات يخضعان للقانون المصرى واللوائح الصادرة لتنفيذه، بما فى ذلك اللوائح الخاصة بسلامة وكفاءة أداء العمليات التى تتم تنفيذاً لهذه الاتفاقية وللمحافظة على موارد البترول فى مصر، كما يحال أى خلاف أو نزاع أو مطالبة قد تنشأ بين الحكومة والشركة العالمية أو فيما يتعلق بالإخلال بها أو إنهائها أو بطلانها إلى المحاكم المصرية المختصة للفصل، فيه ويفصل فيه نهائياً بواسطة هذه المحاكم، كما أن التحكيم يتم طبقاً لقواعد تحكيم المركز الإقليمى للتحكيم التجارى بالقاهرة.

مما سبق عرضه من بنود اتفاقيات الالتزام، يتضح الآليات المتاحة للجانب المصرى من النواحي الفنية والقانونية وتتولى وزارة البترول والهيئة تطبيق هذه النصوص بكل دقة لصالح الاقتصاد المصرى.

وعلى رأس هذه البنود تأتى الأولوية المتاحة لتلبية احتياجات السوق المحلى من الغاز الطبيعى سواء حالياً أو مستقبلاً وتحديد توقيتات عمليات التحويل إلى عقود تنمية

فى صناعة الأسمدة والبتروكيماويات وهى صناعات تعظم من القيمة المضافة وتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، علاوة على استحداث عدد من التطبيقات الجديدة والاستخدامات غير التقليدية للغاز الطبيعى، أهمها استخدامه كوقود لوسائل النقل وفى أنظمة تكييف الهواء.

وقد أسفرت بالفعل جهود وزارة البترول عن تحقيق إنجاز متميز لنشر استخدامات الغاز الطبيعى فى شتى المجالات حيث وصلت نسبة مساهمة الغاز الطبيعى حوالى ٣٥% من اجمالى استهلاك المواد الهيدروكربونية بالبلاد، فى حين لم تتعد هذه النسبة على مستوى العالم ٢٣%.

الإنتاج والطلب المحلى على الغاز

ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى خلال السنوات الماضية من حوالى ٦ مليون طن عام ١٩٩٠ ليصل إلى ١٠ مليون طن عام ١٩٩٨، ويتم استهلاك الإنتاج بالكامل محليا، كما وقعت هيئة البترول عددا من الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية لشراء حصتها من الغاز لسنوات قادمة، وذلك لتلبية الطلب المحلى على الغاز الطبيعى لمواكبة المشروعات العملاقة التى تنفذها وتخطط لها الدولة حاليا خاصة فى ظل خطط التنمية الطموحة الموضوعية. وتقوم هيئة البترول بتسديد قيمة نصيب الشريك الأجنبى من الغاز إما نقدا بالدولار أو عينا بتحويل قيمة الغاز التى يستحقها الشريك إلى ما يعادلها من براميل الزيت الخام.

وتشير توقعات الطلب على الغاز إلى ارتفاع الاستهلاك المحلى ليصل إلى ما يزيد على ٣٥٠٠ مليون قدم مكعب يوميا عام ٢٠١٠، وتتزايد تدريجيا بعد ذلك، وذلك على أساس تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء بالكامل وكذلك تلبية احتياجات كافة الصناعات والمناطق الصناعية المتصلة حاليا، والمخطط توصيل الغاز إليها خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى احتياجات صناعة الأسمدة النيتروجينية والبتروكيماويات والحديد والصلب من المادة الخام والوقود.

وامكانية الاحتفاظ بالاحتياطيات الغازية دون تنمية فى حالة عدم تواجد السوق لفترة تصل إلى ١٢ عاما.

تعميم استخدامات الغاز الطبيعى فى كافة المجالات فى مصر

تعظيم استخدام الغازات الطبيعية

تتبنى وزارة البترول سياسة ترمى إلى تعظيم استخدام الغازات الطبيعية فى كافة الأنشطة الاقتصادية بالسوق المحلى وفتح مجالات وأسواق جديدة لاستخدامات الغاز بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

وقد بدأ الاستخدام التجارى للغاز بمصر منذ السبعينات، ومع بداية التسعينات اقترب سوق الغاز المصرى من مرحلة النضوج حيث أخذ الطلب على الغاز فى النمو بمعدلات متزايدة، وتم إنشاء البنية الأساسية من شبكة خطوط الأنابيب لنقل الغاز من مصادر إنتاجه إلى مناطق استهلاكه، ويتم نقل الغاز حاليا خلال شبكة من الخطوط تغطى أجزاء كبيرة من أنحاء البلاد بطول أكثر من ٣٠٠٠ كم، وتعرف بالشبكة القومية للغازات.

وقد أمكن تأمين احتياجات كافة القطاعات المستهلكة من الغاز خاصة قطاع الكهرباء الذى يعتبر المستهلك الرئيسى للغاز بنسبة ٦٥%، وقد تم تحويل حوالى ٨٠% من محطات توليد الكهرباء الحرارية لاستخدام الغاز الطبيعى، كما تم حتى الآن إدخال الغاز الطبيعى إلى أكثر من مليون ونصف عميل منزلى، بالإضافة إلى عدد كبير من المنشآت التجارية والصناعية ومحطات الكهرباء. وتبلغ الاستثمارات التى تحملتها وزارة البترول فى هذا الصدد أكثر من ٣ مليار جنيه، وتم فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة فى أنشطة نقل وتوزيع الغاز الطبيعى وخلق أسواق جديدة له بهدف أن يصل الغاز الطبيعى إلى كافة ربوع مصر.

هذا بالإضافة إلى استخدام الغاز الطبيعى كمادة أساسية

وبطبيعة الحال فإن هذه المعدلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطط الطموحة للتنمية الاقتصادية ، ومشروعات التنمية الصناعية العملاقة بشمال خليج السويس وشرق بورسعيد، وسيناء وغيرها.

ويتواكب مع هذه الخطط التوسع في البنية الأساسية لنقل وتوزيع الغاز التي تمضي قدماً لتستوعب التزايد المتوقع في معدلات الإنتاج والاستهلاك، حيث من المخطط زيادة أطوال الشبكة القومية للغاز لتصل إلى أكثر من ٦٠٠٠ كم، هذا بالإضافة إلى إنشاء خطوط توزيع ثانوية تصل أطوالها إلى حوالي ١٠ آلاف كم، وتساعد المشروعات القائمة والمخططة على رفع الطاقة الكلية للشبكة من ٢٠ إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بحلول عام ٢٠١٧.

ويتيح ذلك توفير الغاز الطبيعي لأي برنامج تنموي جديد يتقرر مستقبلاً ، لتوليد الطاقة الكهربائية ، والاستخدامات الصناعية والتجارية في المناطق العمرانية الجديدة.

وتشير مقارنة توقعات الإنتاج والطلب المحلي على الغاز إلى أن السوق المحلي سوف يستهلك الإنتاج المتاح من الغاز بالكامل شاملاً حصة الجانب المصري والشركاء الأجانب حتى بداية عام ٢٠٠٠ ، وبعدها يحدث التوازن بين العرض والطلب ، وخلال السنوات العشر التالية يكون الفائض الإنتاج الذي يمكن تخصيصه للتصدير من حصة الشركاء الأجانب، وبمراجعة توقعات استهلاك الغاز بالسوق المحلي عام ٢٠١٧ وتوقعات التصدير، يتضح أن نسبة الكميات المصدرة قد تصل من ١٥% إلى ٢٥% من إجمالي إنتاج الغاز المصري في ذلك التاريخ.

مزايا تصدير الغاز الطبيعي

إذا كانت الفترة السابقة قد شهدت تزايداً كبيراً في الاحتياطيات الغازية، فإن مواصلة ما تم من هذه الإنجازات

نحو تعظيم قاعدة الاحتياطيات الغازية تعتبر على رأس قائمة الأولويات التي ينبغي العمل على تحقيقها، خاصة مع دخول مصر عصر البحث والاستكشاف بالمياه العميقة بالبحر المتوسط، والتي تبعد عن الشواطئ المصرية من ١٠٠ إلى ٣٠٠ كيلو متر بالمياه الاقتصادية الدولية والتي تتعاظم احتمالات تواجد الغاز الطبيعي بها بكميات تضارع الحقول العالمية للغاز، وتتبنى بعصر جديد لصناعة الغاز الطبيعي بمصر.

وفي تقديرنا أنه ينبغي اغتنام هذا الإقبال الملحوظ من الشركات العالمية على الاستكشاف في مناطق الاحتمالات الغازية بمصر، خاصة بعد النجاح المتميز في تحقيق اكتشافات كبرى بالبحر المتوسط، الأمر الذي يعنى نجاح هذه الشركات في فك رموز جيولوجيا هذه المناطق لتحقيق الانطلاق نحو قاعدة احتياطيات كبرى من الغاز الطبيعي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد حالياً وعلى المدى الطويل، حيث أنه من غير المنطقي الاكتفاء بما تحقق من نجاح وما تأكد من احتياطيات والاحتفاظ بنصيب الجانب المصري لحين الحاجة إليه، بل وإجبار الشركات العالمية على عدم التصرف في حقوقها من هذه الاحتياطيات، وهو إجراء لا يتفق مع أبسط مبادئ وأسس الاستثمار، كما أن حجب احتياطيات الغاز المصري وقصرها على الاستخدامات المحلية فقط، خاصة مع الفرص المتزايدة لمضاعفة الاحتياطيات الغازية عدة مرات قد يكون ذا تأثير على إمكانية الاستثمار في زيادة قاعدة الاحتياطيات، إذ أن وجود الأسواق التي تستوعب الإنتاج من الغاز المستكشف سواء كانت محلية أو خارجية ، سوف يحافظ على الاهتمام الذي توليه الشركات العالمية للاستكشاف بمصر خاصة في مناطق الاحتمالات الغازية ، إذ أن هذه الشركات تتحمل المخاطرة من أجل تحقيق احتياطيات تقوم بتنميتها والإنتاج منها لاسترداد التكاليف والحصول على حصتها في اقتسام الإنتاج الذي يعتبر علئذا على الاستثمار .

ويحقق تصدير الغاز الطبيعي ما يلي:

• فتح أسواق جديدة ومنتامية أمام الغاز المصري دون قصرها على سوق محلية واحدة، مما يشجع الشركات العالمية على تنمية الاكتشافات المحققة والتي تتطلب استثمارات باهظة ، وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات لتكثيف عمليات البحث والتقيب خاصة بالمناطق ذات الاحتمالات الغازية للمساهمة في زيادة قاعدة الاحتياطيات الغازية، فإذا لم يتم ضمان أسواق كافية تستوعب هذا الغاز تكون النتيجة المباشرة فقدان الشركات العالمية لاهتمامها بالاستكشاف في مصر عموماً وفي مناطق الاحتمالات الغازية على وجه الخصوص.

• مع بدء عمليات التصدير وارتفاع معدلات الإنتاج من حقول الغاز لتغطية الاحتياجات المحلية ومتطلبات التصدير، يرتفع إنتاج البوتاجاز والمتكثفات الذي يتم استرجاعهما من الغاز ، مما يكون له أكبر الأثر في المساهمة في تغطية التزايد المطرد في الاستهلاك المحلي من البوتاجاز وخفض وارداته بما يوفر العملات الأجنبية.

وقد بلغت الواردات من البوتاجاز خلال عام ١٩٩٨ حوالي ٥٨٥ ألف طن بزيادة نسبتها حوالي ٤٠% خلال عام واحد فقط، وتعادل تلك الواردات حوالي ٤١٥ مليون جنيه.

كما أن المتكثفات تتيح إنتاج كميات من البنزين الخالي من الرصاص ووقود النفاثات والسولار بما يساهم في تغطية الطلب المحلي المتزايد من هذه المنتجات الاستراتيجية الهامة، وقد بلغت الواردات من السولار خلال العام الماضي ١,٣ مليون طن بزيادة نسبتها حوالي ٤٥% خلال عام واحد فقط، وتعادل تلك الواردات حوالي ٤٧٠ مليون جنيه.

• تحقيق عائد أكبر للبلاد من خلال تصدير الغاز بالأسعار العالمية مما يمكن الحكومة من تحمل الدعم على الأسعار المحلية والمساهمة في زيادة الدخل القومي.

• قيام الشريك الأجنبي بتصدير حصته أو جزء منها، معناه عائد يتحقق يسد التزامات كان يجب أن تدفع من قبل الجانب المصري بالعملات الأجنبية في حالة عدم وجود فائض إنتاج يزيد على الطلب المحلي، حيث أن عائدات التصدير سوف تستخدم في تسديد نسبة متزايدة من قيمة حصة الشركاء الأجانب إلى أن تغطيها بالكامل بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك تقادياً لتحميل الإنتاج البترولى أو العائد منه بتسديد قيمة حصة الجانب الأجنبي في إنتاج الغاز وبالتالي تقادى خفض أحد مصادر دخل الخزنة العامة للدولة من العملات الأجنبية.

الخلاصة

وأخيراً، وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن البدء في تصدير الغاز عقب الوصول إلى التوازن بين الطلب المحلي والإنتاج المتاح مع توافر الاحتياطيات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير منه ، يحقق مميزات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

• استمرارية عمليات البحث والاستكشاف لإيجاد احتياطيات إضافية من الغاز الطبيعي، فضلاً عن تنمية الاكتشافات المحققة بالفعل والتي تتطلب استثمارات باهظة.

• ارتفاع إنتاج البوتاجاز والمتكثفات اللذين يتم استرجاعهما من الغاز نتيجة لارتفاع معدلات إنتاج الغازات، مما يكون له أكبر الأثر في المساهمة في تغطية التزايد المطرد في الاستهلاك المحلي من البوتاجاز والمقطرات الوسطى.

• تحقيق عائد يسد التزامات كان يجب أن تدفع من قبل الجانب المصري بالعملات الأجنبية في حالة عدم وجود فائض يزيد على الطلب المحلي.

• تحقيق عائد أكبر للبلاد من خلال تصدير الغاز بالأسعار العالمية مما يمكن الحكومة من تحمل الدعم على

الأسعار المحلية والمساهمة في زيادة الدخل القومي.

وعلى صعيد آخر فإن وزارة البترول تتبنى سياسة تعظيم استخدام الغاز الطبيعي بالأسواق المحلية في كافة المجالات والتي تشمل محطات الكهرباء والأنشطة الصناعية والتجارية والمنزلية، بالإضافة إلى التطبيقات الغير تقليدية التي تستخدم أحدث التكنولوجيات وعلى رأسها استخدام الغاز كوقود في وسائل النقل وفي تكييف الهواء، فضلا عن المشروعات الجارية والخطط الموضوعة لتصدير الغاز واستخدامه كمادة خام في عدد من الصناعات الهامة مثل البتروكيماويات والأسمدة التي تعظم من القيمة المضافة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

كما تم فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في أنشطة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي والعمل على خلق أسواق جديدة له بكافة أنحاء البلاد.

وقد تحقق بالفعل إنجاز متميز في هذا الصدد لنشر استخدامات الغاز في شتى المجالات، حيث وصلت نسبة مساهمة الغاز الطبيعي إلى حوالي ٣٥% من إجمالي

استهلاك المواد الهيدروكربونية بالبلاد عام ١٩٩٨ ، في حين لم تتعد هذه النسبة على مستوى دول العالم أجمع ٢٣%.

وأود أن أؤكد أن السياسات التي تتبعها وزارة البترول يتم وضعها بناء على نظرة بعيدة ورؤى طويلة المدى لكل ما تخططه وتقوم بتنفيذه مع تحقيق التوازن بين كل من الإنتاج والاستهلاك آخذين في الاعتبار خطط التنمية الطموحة التي تتبناها الدولة لأعوام قادمة.

كما أننا نملك إرادتنا ، ونملك السيطرة على مقدرات مواردنا وثرواتنا ، حيث تنص الاتفاقيات البترولية، كما أوضحنا من قبل، على إعطاء الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلي، ويصبح من حقنا الحصول على إنتاج مصر بالكامل من الغاز بما فيه حصة الشريك الأجنبي دون تصديرها حين نستشعر الحاجة إليها، ولكن أن نشترى كميات من الغاز تفيض عن حاجة البلاد وتكلفنا ملايين الدولارات دون أي عائد أو فائدة، فإنه أمر تجافيه الحكمة وتنقصه النظرة الصائبة.

تحليل الوضع القائم مقارنة بالمعايير التخطيطية والمخطط الأصلي لمجاورة سكنية (دراسة حالة في حي مدينة نصر)

د. بشاير السيد خيرى* ، د. عمر محمد الحسينى**

١- المقدمة

إن التغير في المجتمعات البشرية من أبرز السمات التي يمكن تتبع مظاهرها وآثارها في نتاج هذه المجتمعات، وخاصة العمارة والعمران. وتأتي ضرورة التغير من الحاجة للنمو الذي لا يملك أحد أن يمنعه، وإنما يمكن محاولة تقنيه و التحكم في اتجاهاته نحو الإيجابيات. إن نمو المدن وتطورها وتقدمها أمور أساسية تفرض نفسها، وإنما تتفاوت مشاكل هذا النمو وتتعدد أساليب ووسائل علاجها. وعلى الرغم من أن عملية النمو العمراني في مصر تخضع لتشريعات بعضها أساس كقانون التخطيط العمراني وقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء، وبعضها بطريقة التفويض كاشتراطات المناطق و الاشتراطات الخاصة، إلا أن أكثر المشاكل التي تواجه النمو العمراني هي عشوائية مخرجات التنمية العمرانية التي لا تتوقف بأشكالها المختلفة على المستوى الرسمي و اللارسمي، و تهتم الدولة فقط بالعلاج، ولم تهتم حتى الآن بالوقاية، فلا توجد أي استراتيجيات أو سياسات من هذا السرطان.

وعلى ذلك فإنه يجب أولاً تحديد ما هو المقصود بعشوائيات مخرجات التنمية العمرانية حتى لا يحدث نوع من التداخل في التعبيرات والاستخدامات. فعشوائية مخرجات التنمية العمرانية تعتبر بمثابة نمو عمراني بلا خطة.

وفي كل الأحوال تنشأ هذه العشوائية في أحد النطاقات التالية :

الأول : المخالفة الصريحة والمباشرة للقوانين المنظمة لأعمال البناء من قبل مالكي الأراضي سواء القطاع الخاص أو شركات القطاع العام .

الثالث : التنمية ووضع سياسات تخطيطية للاستثمارات والأنشطة غير المتوافقة على مستوى المباني السكنية و المباني غير السكنية، وذلك من قبل كوائر غير مؤهلة .

الثاني : القرارات الاستثنائية التي تصدر من المسؤولين

وتخالف اشتراطات التنمية والبناء في المناطق

المختلفة، والتي تعتبر مخالفة مقننه للوائح

والاشتراطات المنصوص عليها في قوانين

التخطيط العمراني وتنظيم أعمال البناء .

والمفهوم الذي ينطلق منه هذا البحث مؤداه أن عشوائية مخرجات التنمية العمرانية في مصر هي التعبير المباشر لاضطراب مفاهيم وأسس أسلوب الإدارة المحلية التي نفذتها الدولة لتأدية الخدمات البلدية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن.

* استاذ مساعد بقسم التخطيط العمراني كلية الهندسة جامعة عين شمس.

** مدرس بقسم التخطيط العمراني، كلية الهندسة جامعة عين شمس.

أ- دور الأجهزة المحلية في شأن التخطيط الهيكلي

إن القانون ينص على أن الهيئة العامة للتخطيط العمراني هو جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية . ولم يوضح أو يحدد الفترة الزمنية التي يتم على أساسها إعداد المخطط الهيكلي وعدم توضيح دور الأجهزة المحلية أو إلزامها بتنفيذ التخطيط الهيكلي في الإطار الإقليمي.

ب- دور الأجهزة المحلية في شأن التخطيط العام

على الوحدات المحلية في كل دائرة أن تتولى إعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى وذلك من خلال نخبه من ذوى الخبرة شكل (المادة رقم ٤) بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص وتعد هذه اللجنة (المادة رقم ٦) مشروعات التخطيط .

٣- دور الجهات الحكومية في شأن التخطيط

التفصيلي (وهى ما تخص منطقة الدراسة)

فيما يلي سنوضح باختصار ما نص عليه القانون باختصاصات الجهات المختلفة في تنمية وإدارة المناطق السكنية المختلفة والتي تقع منطقة الدراسة فيها :

أولاً : ينص قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية "المادة ٧" على أن تبادر الوحدات المحلية بعد اعتماد التخطيط العام إلى إعداد التخطيط التفصيلي للمناطق التي يتكون منها التخطيط العام، وأيضاً يكون من سلطاتها وضع القواعد والاشتراطات والبرامج التنفيذية التي توجه عملية التنمية في كل منطقة ، بعد ذلك يصدر قرار باعتماد التخطيط التفصيلي والقواعد والاشتراطات من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي.

ثانياً : تجيز المادة ٩ من نفس القانون للوحدات المحلية أن تضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الأراضي وتعتمد هذه المشروعات بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة.

وعلى هذا فسوف يقوم البحث بتناول دراسة وطرح أبعاد مشكلة النمو العمراني المطلق بدون أي قيود، وتستند أهمية البحث إلى إلقاء الضوء على واقع النمو العمراني في مدينة نصر. ونظراً للكبر النسبي لحجم منطقة الدراسة والتي تصل مساحتها إلى ٤٥٠٠ هكتار فإن تنظيم وتحديد أسلوب المسح العمراني يمكن إنجازها في الاتجاهات التالية :

١- دراسة منطقة محددة في المنطقة السادسة بمثابة عينة : وتتناول مسطحات الاستعمالات المختلفة والإجمالية وتحديد المعايير التخطيطية والإشارة إلى الوضع المخطط الأصلي.

٢- الرفع الميداني للعمارات السكنية المطلقة على بعض الشوارع الرئيسية ويحدد الرفع الميداني تحديد حجم النمو العمراني للعمارات السكنية متمثلاً في عدد أدوار المباني وإظهار الفرق بين الوضع الحالي والمخطط الأصلي .

٢- التشريعات المنظمة للعمران في مصر

من أهم القوانين التي كانت تنظم العمران في مصر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لتنظيم أعمال المباني، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتقسيم الأراضي، وجاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن وتنظيم وتوجيه أعمال البناء، ثم صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، والمعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، والذي ألغى كافة قوانين المباني السابقة، وكذلك أصبح قانون تقسيم الأراضي جزءاً من قانون التخطيط العمراني ٣ لسنة ١٩٨٢ .

وسيتم التعرف على المجالات المختلفة للقانون ٣ لسنة ١٩٨٢ من خلال دراسة أدوار الأجهزة المحلية في التعامل مع الموضوعات التي تناولها القانون، وفحص موضوع الدراسة في تنظيم استعمالات الأراضي بالمدن القائمة :

واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها وضع المشروع موضع التنفيذ، ويجوز للوحدة المحلية تحديد مراحل التعمير التي لا يجوز أن تتم أعمال التقسيم إلا وفقاً لها، وإيضاح المناطق الداخلة في كل مرحلة.

سابعاً : تمنح صفة الضبط القضائي للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص .

ملحوظة : لا تتوفر المساندة القانونية الفعالة للمحليات للتحكم في النمو العمراني بسبب القصور التشريعي بالرغم من وجود كم من التشريعات المنظمة للعمران.

٤ - الدراسة الميدانية

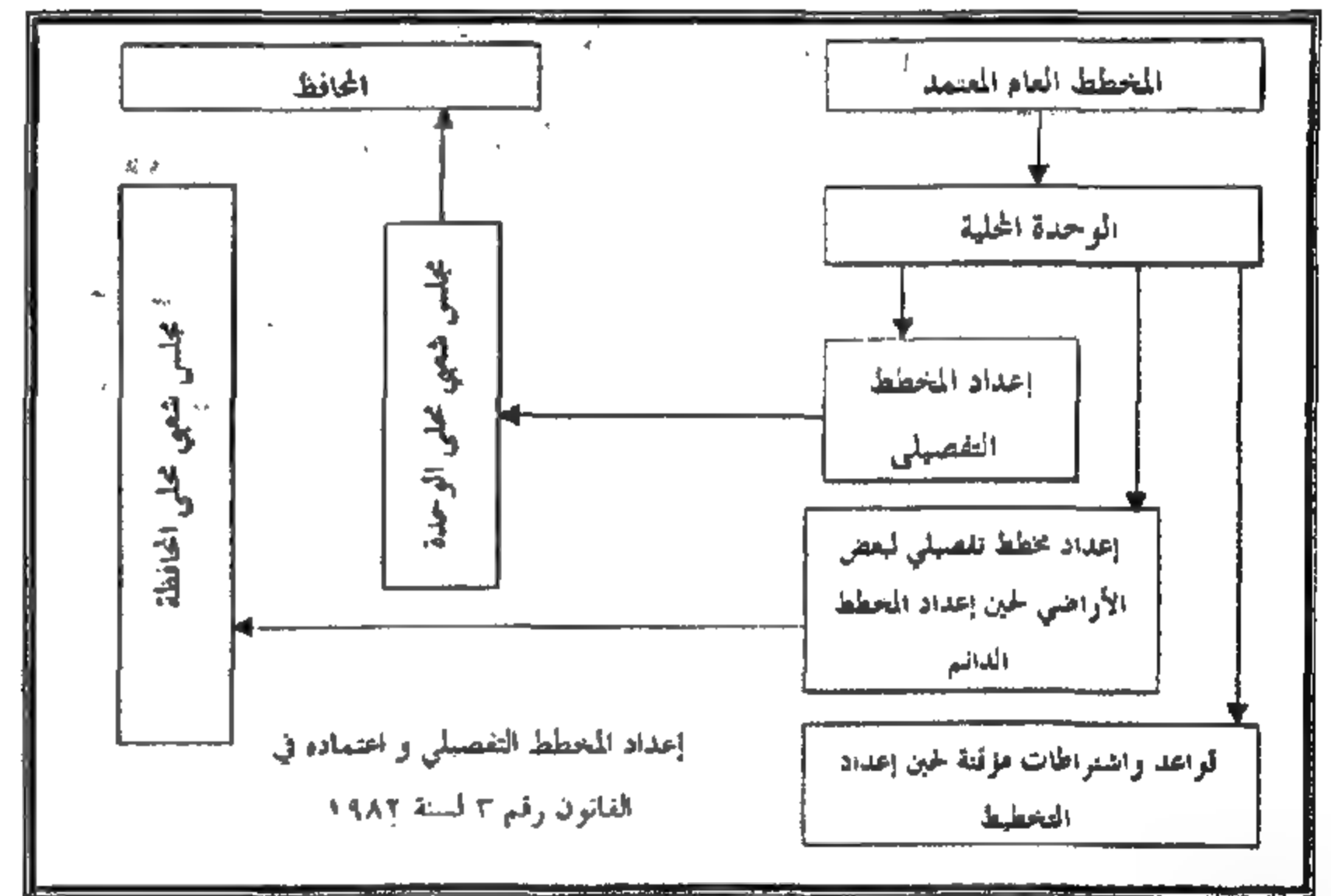
تأتى الدراسة التحليلية للنسيج العمراني لمجاورة داخل قطاع سكنى في المنطقة السادسة بمدينة نصر، والذي يحده الطرق التالية (أنظر شكل ٦) : " عباس العقاد في الغرب ومكرم عبيد في الشرق وعبد الرازق السنهورى في الشمال ومصطفى النحاس فى الجنوب " ، للوقوف على الحالة العمرانية لنسيج هذا القطاع، وذلك بعد حوالي ثلاثين عاماً على تخطيط تلك المنطقة. وكمثال يمكن من خلاله معرفة أوجه القصور واستنتاج المقومات والمحددات للبيئة العمرانية الحالية وإمكانيات التطوير وإعادة التأهيل. جاءت الدراسة لتظهر الكثير من الأرقام والمعايير من حيث المساحات وأعداد السكان والكثافة السكانية والأبعاد التخطيطية، والكثير من العناصر التي لم تراعى عند تخطيط وتصميم ووضع الاشتراطات الخاصة بالمنطقة ، وقد ظهر أيضاً بشكل واضح الحركة الديناميكية لظهور هذه العناصر بفعل الحاجة الملحة لها والتي غابت في التخطيط الأصلي.

وفى البداية وقبل الدخول في تفاصيل هذا البحث نود أن نوضح أنه في سياق التحليل والمقارنة بين المعدلات والمعايير التخطيطية والموضوعة من الجهة الإدارية وبين

ثالثاً : المادة ١٠ من نفس القانون تعطى الحق للوحدة المحلية المختصة لوضع قواعد وشروط مؤقتة تنظم العمران إلى أن يتم إعداد التخطيط التفصيلي .

رابعاً : تنص المادة ٣٩ من نفس القانون على أن تتبع نفس الإجراءات في اعتماد وإعداد مشروع إعادة وتجديد الأحياء، وتقوم الوحدة المحلية بإعداد الدراسات اللازمة لذلك ويصدر قرار من المحافظ ببيان الأحياء والمناطق المراد إلزائها أو تحسينها، وأولويات إعداد مشروعات إعادة التخطيط .

ملحوظة : يتضح مما سبق اقتصار دور الوحدات المحلية على الدراسة وإعداد المخطط التفصيلي، ثم اعتماده من المحافظ ، ولم يوضح القانون الموقف في حالة الرفض أو التعديل ، والوضع هنا يختلف عن حالة مشروع تقسيم الأراضي كما سيلي ذكره.



خامساً : يوضح القانون نفسه اختصاص الجهة الإدارية المختصة لشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية فحص مشروع تقسيم الأراضي الابتدائي وإخطار المقسم بالموافقة على إعداد المشروع النهائي للتقسيم أو الموافقة المشروطة أو تقديم مشروع معدل ، أو رفض المشروع ، وبعد الموافقة عليه يصدر قرار من المحافظ باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به .

سادساً : المادة ٢٤ من القانون تنص على قيام الوحدة المحلية بمراقبة تطبيق الشروط الخاصة بقرار التقسيم

ب- بالنسبة للوضع المخطط له : البناء على حدود المنطقة (الشوارع الرئيسية) ٧ أوار فأكثر والمباني المطلة على الشوارع الداخلية من دورين إلى ٥ أوار ويعتمد ذلك بشكل كبير على قرب المنطقة من مطار القاهرة.

* تجدر الإشارة هنا إلى عدم أخذ المخطط لأسعار قطع الأراضي في الاعتبار عند تخطيط المنطقة ، بل ويمكن القول إن ذلك الخطأ حدث على مستوى منطقة مدينة نصر بالكامل ، فلم تصمم المنطقة لتكون مركزاً تجارياً بهذه الأهمية الحالية مما ضاعف الطلب على قطع الأراضي ، ورغبة من الملاك في تعويض المبالغ المدفوعة كثرمن للأرض زادت ارتفاعات المباني.

٥-٣ - الخدمات :

تتشرط المعايير التخطيطية عدة أنواع من الخدمات الواجب توافرها على مستوى المجاورة السكنية والقطاع السكني و الحي ، وفي المعتاد يشغل مركز القطاع السكني حوالي ١٥ % والتي سنحاول إيجازها فيما يلي :

- الخدمات التجارية :

أ - المعايير التخطيطية :

(١) خدمات تجارية يومية : كشك محل صغير ويخدم دائرة نصف قطرها ١٠٠ - ١٥٠ م.

(٢) المركز التجاري للمجاورة السكنية ويخدم دائرة نصف قطرها ٢٠٠ - ٢٥٠ م.

(٣) المركز التجاري للحي السكني ويخدم دائرة نصف قطرها من ٢ - ٤ كم .

(٤) متوسط نصيب الفرد ٢ متر مربع .

(المنطقة المدروسة أصبحت مركزاً تجارياً

للمناطق المجاورة عباس العقاد - مكرم عبيد)

ب - بالنسبة للوضع المخطط له : هناك قصور واضح

في توفير الخدمات التجارية في منطقة الدراسة حتى

وصل نصيب الفرد ٠,١ متر مربع فقط .

الوضع المخطط للمنطقة والوضع الحالي لها ظهر جمود هذه المعايير وعدم مراعاتها للواقع والاحتياجات الفعلية للسكان ، وقد يكون ذلك بسبب محاولة تعميمها على المناطق والقطاعات المختلفة دون النظر إلى الطبيعة الخاصة لكل منطقة على حده.

٥- دراسة استعمالات المنطقة (المعايير

التخطيطية و المخطط الأصلي للمنطقة) *

فيما يلي عرض للنسب العامة للاستعمالات على مستوى المجاورة السكنية :

٤٠ % للاستعمال السكني.

١٥ % لمركز القطاع السكني.

١٥ % طرق وانتظار سيارات.

٣٠ % مناطق مفتوحة.

٥-١ - الاستعمالات السكنية

أ- بالنسبة للمعايير التخطيطية : تحدد نسب الاستعمالات السكنية بناءً على مستوى الإسكان المطلوب ومساحة الموقع والارتفاعات المسموح بها في المنطقة. وبشكل عام تكون نسبة الإسكان بالنسبة لباقي الاستعمالات حوالي ٤٠ %.

ب- بالنسبة للوضع المخطط له : النسبة المخطط لها كانت ٤٥,٨ % باعتبار الكثافة السكانية ١٥٠ / فدان .

٥-٢ - ارتفاعات المباني :

أ- بالنسبة للمعايير التخطيطية : تختلف ارتفاعات المباني تبعاً لعوامل متعددة مثل :

- الكثافة السكانية والبنائية المصممة عليها المنطقة .

- وظيفة واستعمال المبنى * .

- عروض الشوارع المطل عليها المبنى : وهذا العامل

من العوامل التي تختلف من آن لآخر كلما تغيرت

قوانين الارتفاعات.

* انظر إلى التحليل بالأشكال من ٦٠ إلى ٢٢ بالتوازي مع التحليل المكتوب

- الخدمات التعليمية :

أ- المعايير التخطيطية :

- يجب توفير العناصر الآتية على مستوى المجاورة السكنية:
- دار للحضانة ورياض الأطفال : ويراعى فيها سهولة الوصول للموقع في حدود من ٢٠٠ - ٤٠٠ متر ومكان هادئ بعيد عن الطرق الرئيسية.
- مدرسه للتعليم الأساسي : ويكون نصيب الطالب من مساحتها حوالي ١٠ متر مربع .

ب- الوضع المخطط له

- لا يوجد في تخطيط القطاع المدرس تخصيص لدار حضانة أو روضة أطفال .
- أما عن باقي العناصر فتوجد مدرسة للتعليم الأساسي وأخرى للتعليم الثانوي .
- وعلى مستوى المنطقة الأرحب توجد مدرسة للتعليم الثانوي وخمس مدارس للتعليم الإعدادي .
- وبشكل عام فهي تغطي احتياجات السكان وتزيد .

الخدمات الصحية :

أ- المعايير التخطيطية :

- يجب توفير العناصر الآتية على مستوى المجاورة السكنية:
- دار للإسعاف ، لا يوجد به غرفة عمليات ويكون حوالي غرفتين كبيرتين أو أكثر .
- مركز للأمومة والطفولة .
- عيادات خارجية ووحدة صحية.
- المستشفى المحلي (المجموعة الصحية) من ٢٠ - ٥٠ سريراً ويكون على مستوى عدد من الأحياء السكنية .

ب- الوضع المخطط له :

- هناك إغفال واضح وقصور في توفير الخدمات الصحية اللازمة للمنطقة المدروسة .

- الخدمات الاجتماعية :

أ- المعايير التخطيطية :

- عبارة عن مركز اجتماعي (وحدة اجتماعية) وقد يمتد

نشاطه ليغطي الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية

ب- الوضع المخطط له :

- هناك إغفال واضح وقصور في توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للمنطقة المدروسة .

- الخدمات الثقافية :

أ- المعايير التخطيطية :

- عبارة عن مكتبة تتواءم ومستوى المعيشة والمستوى الثقافي للمنطقة والسكان.

ب- الوضع المخطط له :

- هناك إغفال واضح وقصور في توفير الخدمات الثقافية اللازمة للمنطقة المدروسة .

- الخدمات الترفيهية:

أ- المعايير التخطيطية :

- يجب توفير حديقة للمجاورة السكنية في حدود فدان لكل ١٠٠٠ نسمة ، وحديقة صغيرة للأطفال بجانب العمارات بمتوسط مساحة ٢٠٠ متراً مربعاً.

ب- الوضع المخطط له :

- هناك الكثير من المساحات الخضراء والتي تغطي دوائر تخديمها المنطقة المدروسة، ولكن يظهر ذلك بشكل خادع حيث لا تكفي مساحتها عدد سكان المنطقة.

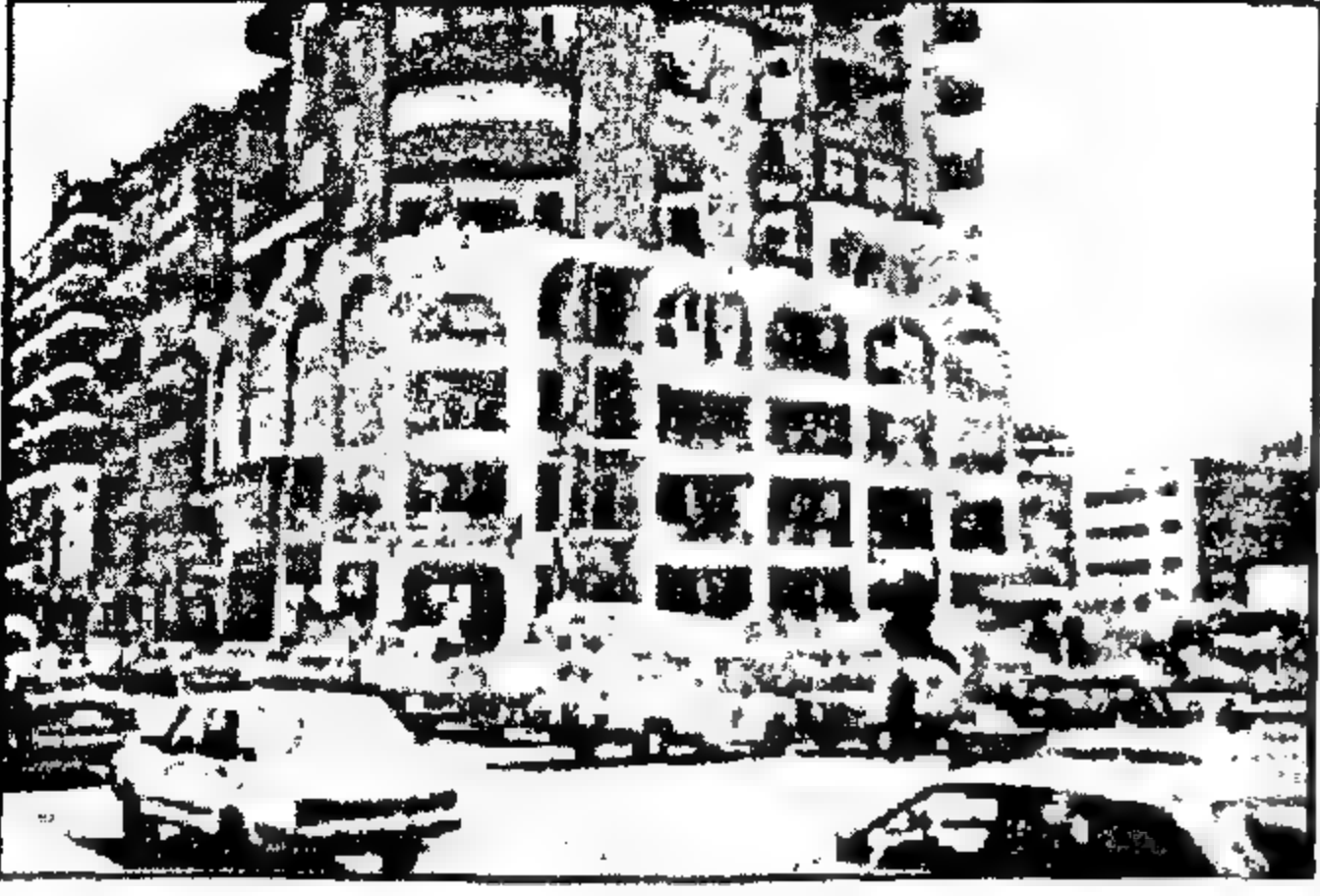
٥-٤ - شبكات الطرق :

أ- المعايير التخطيطية :

- أن تكون نسبة شبكات الطرق إلى باقي الاستعمالات حوالي ١٥ % من الإجمالي .

ب - الوضع المخطط له :

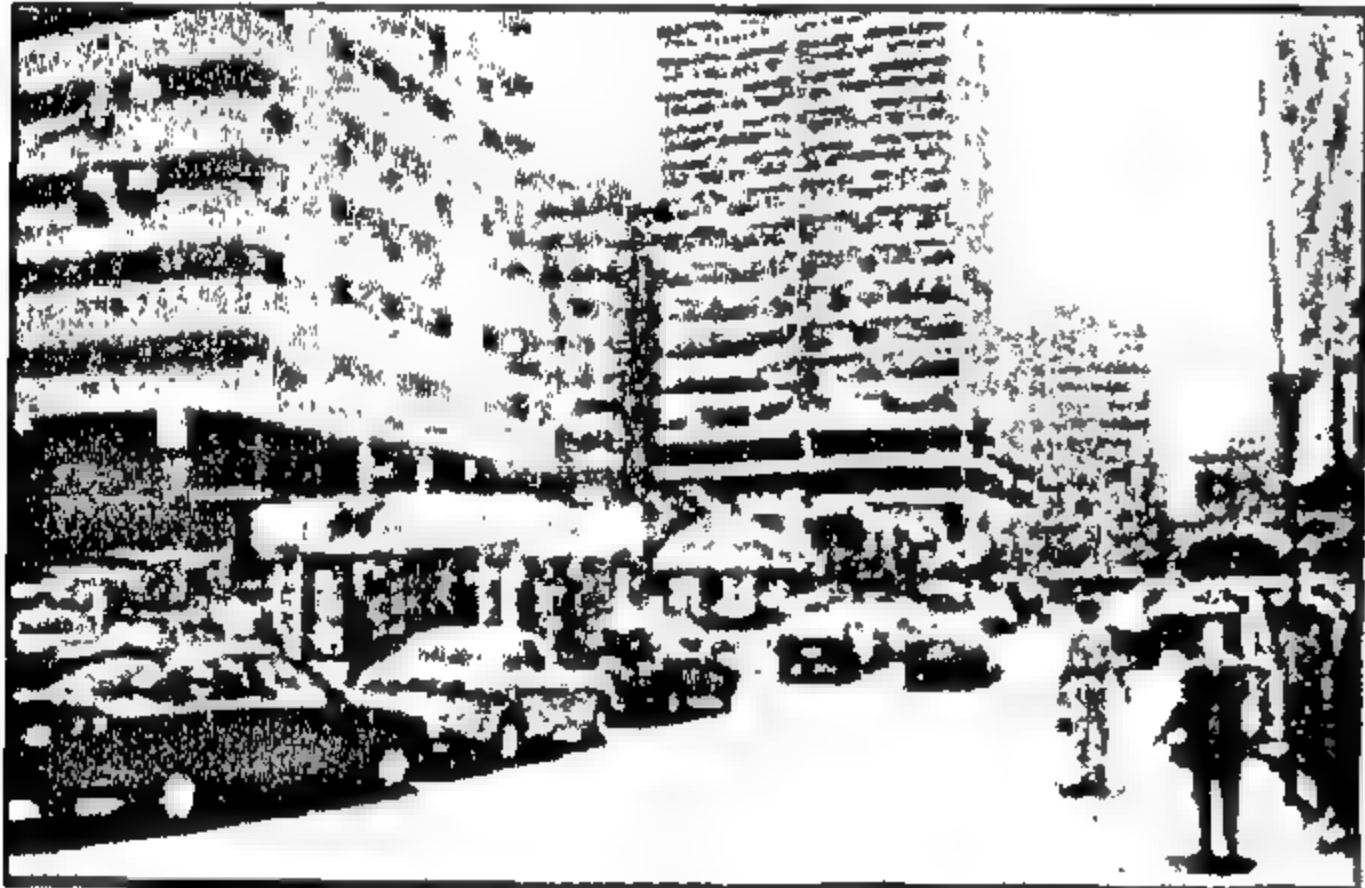
- يظهر هنا خطأ جسيم من المخطط حيث ارتفعت نسبة الطرق إلى ٤٥,٨ % مما أدى إلى عدم كفاءة التخطيط الموضوع وإهدار كبير للكثير من قطع الأراضي والذي أثر بشكل واضح على الأسعار بالتأكد .



شكل ١-أ: السلاب بشكل أزمة مرورية وازدحام بشارع مكرم عبيد بسبب عمليات النقل والتفريغ والعمال وكذلك رواده وسياراتهم الخاصة



شكل ١-ب: نموذج للمحلات التجارية في المنطقة بشارع متفرع من عباس العقاد.



شكل ١-ج: محلات تجارية بشارع متفرع من عباس العقاد أقيمت على الجزيرة في منتصف الشارع كتعدى واضح



شكل ١-د: نموذج للمحلات التجارية الموضوعة عشوائيا بدون تنظيم بشارع متفرع من عباس العقاد

شكل ١- أمثلة مختلفة للأنشطة التجارية في المجاورة.

٦- دراسة الاستعمالات بالمنطقة

(الوضع القائم) (*) :

٦-١ - الخدمات التجارية :

أ- خدمات موسمية مثل محلات الملابس والأحذية والأدوات المنزلية تمثل نسبة كبيرة حوالي ٥٠ % من جملة مساحات الخدمات التجارية بالمنطقة وتتمركز معظمها في شارع عبيد عباس العقاد ومكرم عبيد. شكل (١) .

ب- خدمات أسبوعية مثل المطاعم والسوبر ماركت الكبير حوالي ٣٥ % من الإجمالي .

ج- خدمات يومية مثل محلات البقالة والأفران وخلافه وتمثل حوالي ١٥ % فقط .

ويظهر من السابق التقصير الواضح في المخطط حيث يغطي ٦ % فقط من احتياجات السكان، ولذلك سعى السكان بشكل غير مخطط أو مدروس لتلبية احتياجاتهم عن طريق التوزيع الغير منظم للخدمات التجارية الموجودة حالياً وما سببته من مشاكل عديدة ، وحتى ذلك لم يكن كافياً، فقد غطى ٧٥ % من الاحتياجات فقط.

٦-٢ - الخدمات التعليمية:

توجد نسبة جيدة من المدارس سواء في المنطقة أو المنطقة الأرحب للدراسة عبارة عن مدرسة للتعليم الأساسي وخمس مدارس للتعليم الإعدادي، ومدرستان للتعليم الثانوي.

٦-٣ - الخدمات الدينية:

يوجد عدد ٢ مسجد بالمنطقة ولا يغطيان احتياجات السكان حيث يغطيان ٥٠ % فقط من الاحتياجات (حوالي ٦٠٠٠ مصلًى)، وفي المنطقة الأرحب يوجد جامعان يتدخلان في دوائر تخدمهما مع منطقة الدراسة. شكل (٢).

(*) أنظر للتحليل بالأشكال من ٦٠ إلى ٢٢ بالتوازي مع التحليل المكتوب، مع العلم بأنه تم عمل مسح بصري للمنطقة عن طريق التصوير الفوتوغرافي (كما يظهر في سياق البحث) و الدراسة الميدانية للوقوف على حالة النسيج العمراني للمنطقة من حيث ارتفاعات المباني و خط السماء Sky Line و المشاكل المرورية و مخالفة الاستعمالات للحالية للوضع المخطط .

- دور الرعاية الاجتماعية .
- جمعيات الأمومة والطفولة .
- جمعيات تنظيم الأسرة .
- جمعيات المساعدات الاجتماعية.
- جمعيات رعاية المعوقين.

٦-٧- الخدمات الثقافية:

لا يوجد أي نوع من الخدمات الاجتماعية والمتمثلة في :

- مكتبات .
- قصور ثقافة.
- دور مسرح وسينما .
- متاحف ومعارض.

٦-٨- الخدمات العامة:

لا يوجد أي نوع من الخدمات العامة والمتمثلة في :

- خدمات المطافئ والأمن العام والاتصالات .
- مراكز الإدارات الحكومية.

٧- الخلاصة :

٧-١ نتائج الدراسة التحليلية :

- يتضح في المنطقة عدم وجود تدرج في مستويات الإسكان، حيث نجد أن المنطقة بشكل عام يسيطر عليها المستوى الفاخر من الإسكان وفوق المتوسط والذي أثر بشكل كبير وواضح على ازدحام الطرق بسبب عدم توافر أماكن الانتظار الملائمة.
- عدم وجود مركز لمنطقة الدراسة، ومن المفترض أن يمثل حوالي ١٥ % من مساحة المجاورة ، أدى ذلك لتحويل الكثير من المساحات المخصصة للإسكان إلى الاستعمال التجاري ، فلم يمكن عملياً إجبار ساكني مجاوره معينه على اللجوء لمنطقة أخرى لقضاء احتياجاتهم اليومية.
- بسبب تحول الاستعمال السكني إلى الاستعمال التجاري دونما ضوابط، ظهرت مشاكل مثل تحول شارع " عباس العقاد " إلى Commercial Spine يرتاده سكان مناطق



شكل ٢- أحد المساجد بالمنطقة بشارع متفرع من مكرم عبيد

٦-٤- الخدمات الصحية:

يوجد بالمنطقة بعض الوحدات الصحية التي لا تغطي احتياجات السكان (لم يكن مدرجاً بالمخطط) ولكن بالمنطقة الأرحب يوجد ٣ مستشفيات كبيرة تمتد دوائر تخدمها لتشمل منطقة الدراسة.

٦-٥- الخدمات الترفيهية:

أ- الحدائق العامة : حديقة الطفل (في المنطقة

الأرحب)، شكل (٣)

ب- مناطق خضراء صغيرة : في منطقة الدراسة .

ج- مدينة ترفيهية : Wonder Land بالمنطقة الأرحب .

د- نادى رياضي اجتماعي كبير (النادي الأهلي) بالمنطقة الأرحب .



شكل ٣- حديقة الطفل بشارع متفرع من مكرم عبيد كمنطقة خضراء رئيسية

٦-٦- الخدمات الاجتماعية:

لا يوجد أي نوع من الخدمات الاجتماعية والمتمثلة في :

من المعدلات التخطيطية.

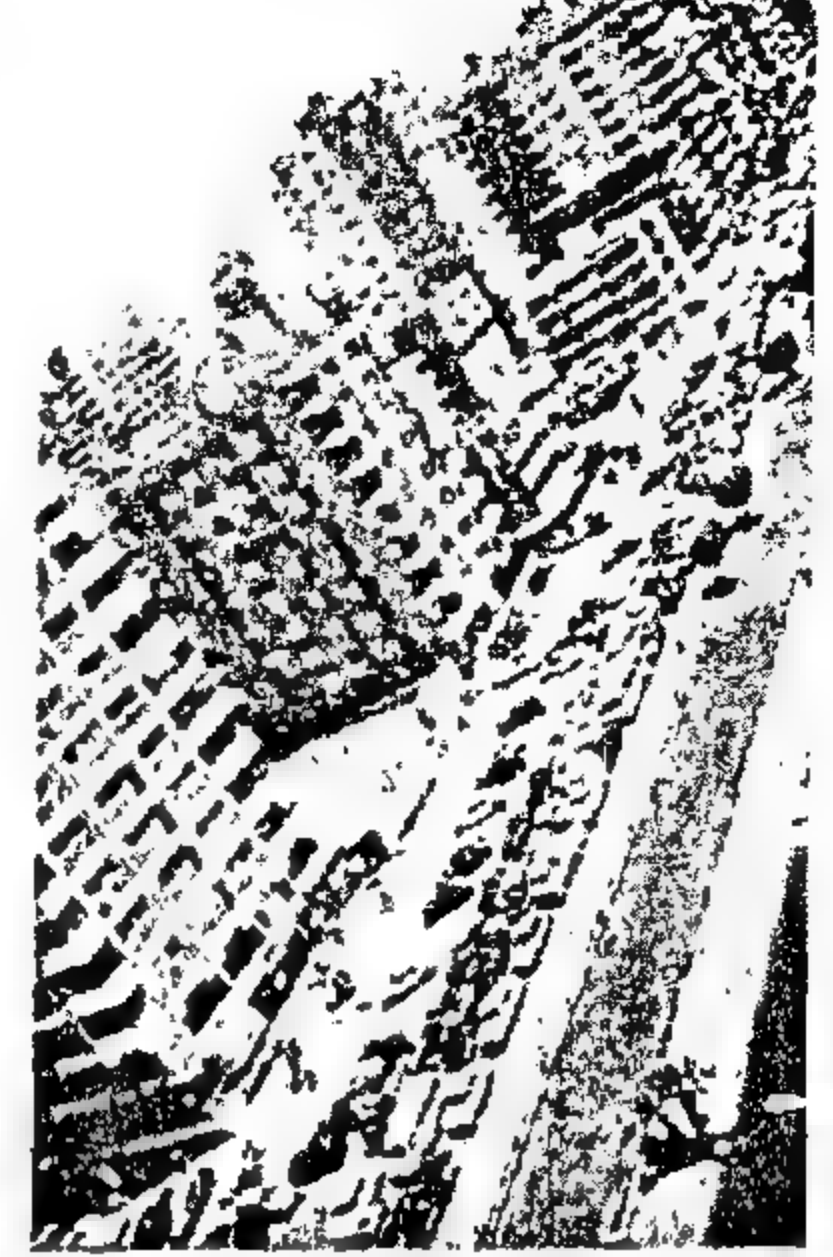
- شبكة الطرق الداخلية ذات نسب عالية جداً (٤٥,٨ %) وتتص المعدلات التخطيطية على ألا تتعدى ١٥ % مما أثر بشكل غير واقعي على تكوين الصورة الصحيحة للحالة الإسكانية للمنطقة، فقد أثرت هذه النسبة على ألا تتعدى الكثافة السكانية للمجاورة حتى الآن ١٦٦ فرد/فدان وهي ليست بالنسبة العالية جداً ولكن الكارثة كانت ستحدث لو كانت الطرق لم تتعد النسب الصحيحة وتشكل هذه النسبة للطرق أيضاً إهداراً لثروة الأراضي بالمنطقة.
- عدم بناء كل الأراضي المخصصة للإسكان حتى اليوم تعتبر نسباً خادعة للكثافات ، فالكثافة المتوقعة عند بناء هذه القطع بنفس المعدل السابق تصل إلى ١٩٥ فرد/فدان.
- بسبب ارتفاع أسعار الأراضي في منطقة مدينة نصر بالكامل بشكل ملحوظ وبسبب ضعف الجهة الإدارية في التحكم في التنمية العمرانية، أدى ذلك إلى البناء بارتفاعات أكبر من المصرح به لتعويض ثمن الأراضي ، وعدم وجود جراجات أسفل العمارات السكنية كما ينص القانون، مخالفين بذلك القانون والشروط والقوانين والشروط والتخطيط الموضوع للمنطقة واستعاض عن ذلك أصحاب الأراضي بقيم المخالفات التي لا تذكر مقارنة بالمكاسب الكبيرة التي يكتسبونها. شكل (٥).
- بالنسبة للتكوين الحضري : يحد المنطقة أربعة شوارع رئيسية وبداخلها الكثير من الشوارع الفرعية المتصلة ببعضها وبالشوارع الرئيسية، دون تدرج منطقي، وقد عمل ذلك على زيادة خاصية النفاذية Permeability عن الحد اللازم مما يعد إهداراً لقطع أراضي غالية القيمة وزيادة المشاكل المرورية في تقاطعات كثيرة.
- الازدواجية في وظيفة الشوارع داخل المجاورة وعدم

خارج مدينة نصر فضلاً عن سكان المنطقة نفسها ، مما يولد مشاكل مرورية كبيرة . شكل (٤).



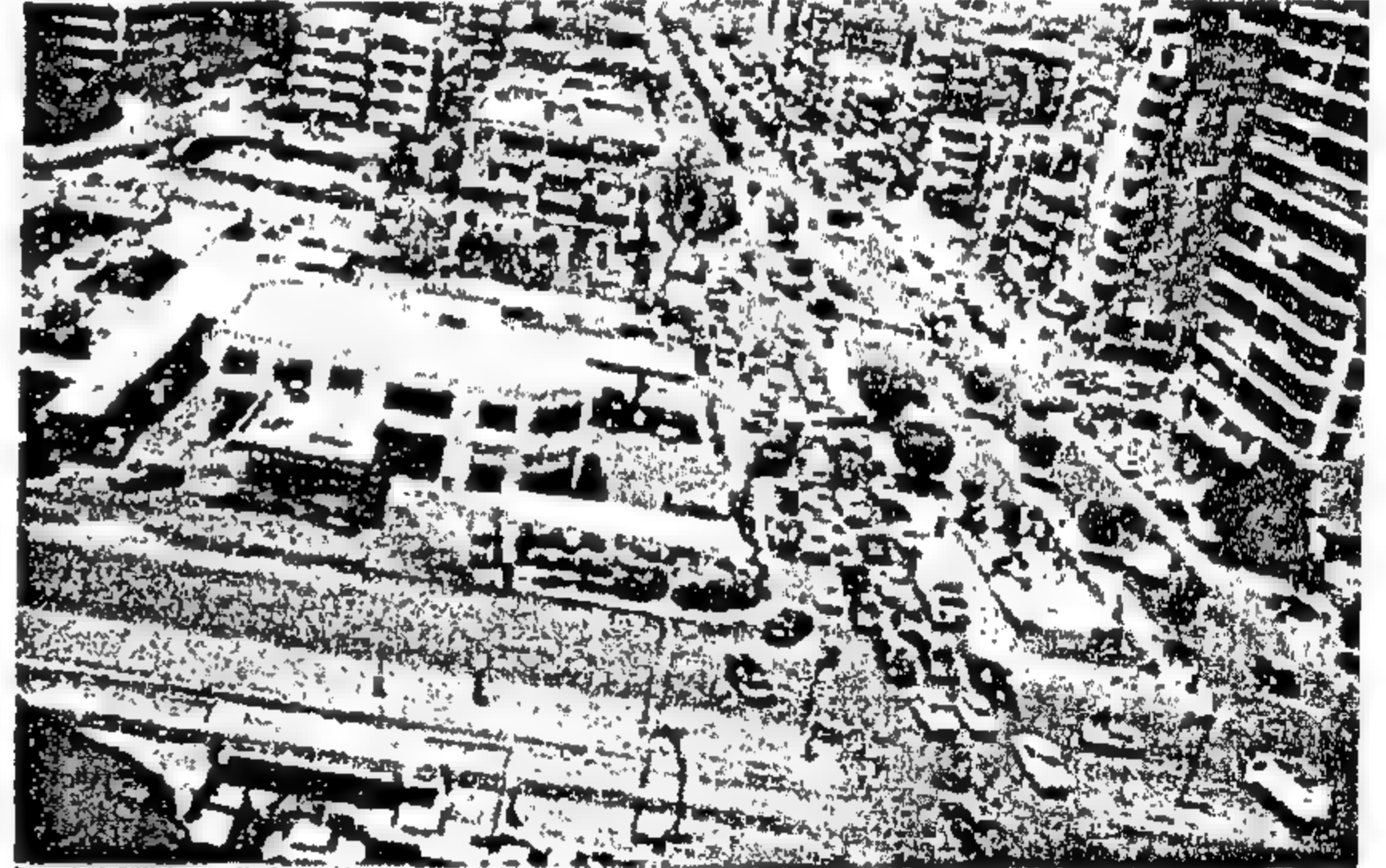
شكل ٤-ب

شارع عباس العقاد



شكل ٤-أ

أزمة مرورية بشارع مكرم عبيد ويظهر فيها ضيق عرض الطريق مقارنة بحجم المرور وكثافته الناتجة عن أهمية الشارع كمحور رئيسي



شكل ٤-ج- أزمة مرورية بتقاطع شارعى عباس العقاد مع مصطفى النحاس

شكل ٤ - الاختناقات المرورية في الشوارع الرئيسية المحيطة بالمجاورة نتيجة استحداث أنشطة تجارية غير مخططة

- عدم وجود خدمات صحية محلية في المخطط التفصيلي للمجاورة ، والنقص الواضح في الخدمات الثقافية والعامة .
- قلة المساحات الخضراء والمفتوحة المخططة عن المعايير التخطيطية الصحيحة (٣٠%) وعلى غير المتوقع ظهرت زيادة في خريطة استعمالات الوضع القائم عن الوضع المخطط، ولكنها ما زالت أقل بكثير

مناطق مدينة نصر ووجود كم من التشريعات والاشتراطات البنائية لل عمران يمكن أن تكون أساساً لتحقيق بيئات عمرانية سليمة، إلا أن الواقع غير ذلك . ومن خلال نظرة فاحصة إلى واقع نمو منطقة الدراسة بالمنطقة السادسة لمدينة نصر في الوقت الحاضر تتضح الملامح الحقيقية العشوائية التي ما زالت سائدة في نمو تلك المناطق وتكون أسبابها :

٧-٢-١- مخالفات الاشتراطات المنظمة للبناء والتنمية:

بدأت تنمية مدينة نصر من خلال المشروعات والمجهودات الحكومية المتمثلة في قيام مؤسسة مدينة نصر بإمداد البنية الأساسية وإنشاء المساكن في أماكن متفرقة فيها وكانت العملية أكثر التزاماً بالشروط البنائية من جانب مالكي الأراضي . وفي السبعينيات بدأت ظاهرة تملك الوحدات السكنية في الانتشار مع عصر الانفتاح، ومن خلال ضعف الرقابة والاستثناءات انتشرت مخالفات اشتراطات البناء وخاصة مخالفات الاشتراطات الخاصة بارتفاعات المباني وأصبحت أساس النمو العمراني الحالي لمنطقة مدينة نصر .

ويمكن تركيز أهم سلبيات تلك المخالفات في عدم التوازن بين المقومات الرئيسية للمنطقة نتيجة لزيادة معدلات النمو .

٧-٢-٢- القرارات المتضاربة وتعدد الجهات القائمة بالتنمية العمرانية :

صدر القرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس وإنشاء مؤسسة مدينة نصر لتتولى الإشراف على تعمير مدينة نصر، وهي مؤسسة عامة تهدف إلى تحقيق أرباح. ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر إلى شركة حكومية، وفي التسعينات صدر قرار بتحويل شركة مدينة نصر إلى شركة قطاع أعمال، وتم تداول أسهمها في البورصة المصرية للأوراق المالية، فتحوّلت إلى شركة تبحث عن ربح فقط في ظل قوانين الخصخصة خلافاً لأهداف تأسيس الشركة في بدايتها.

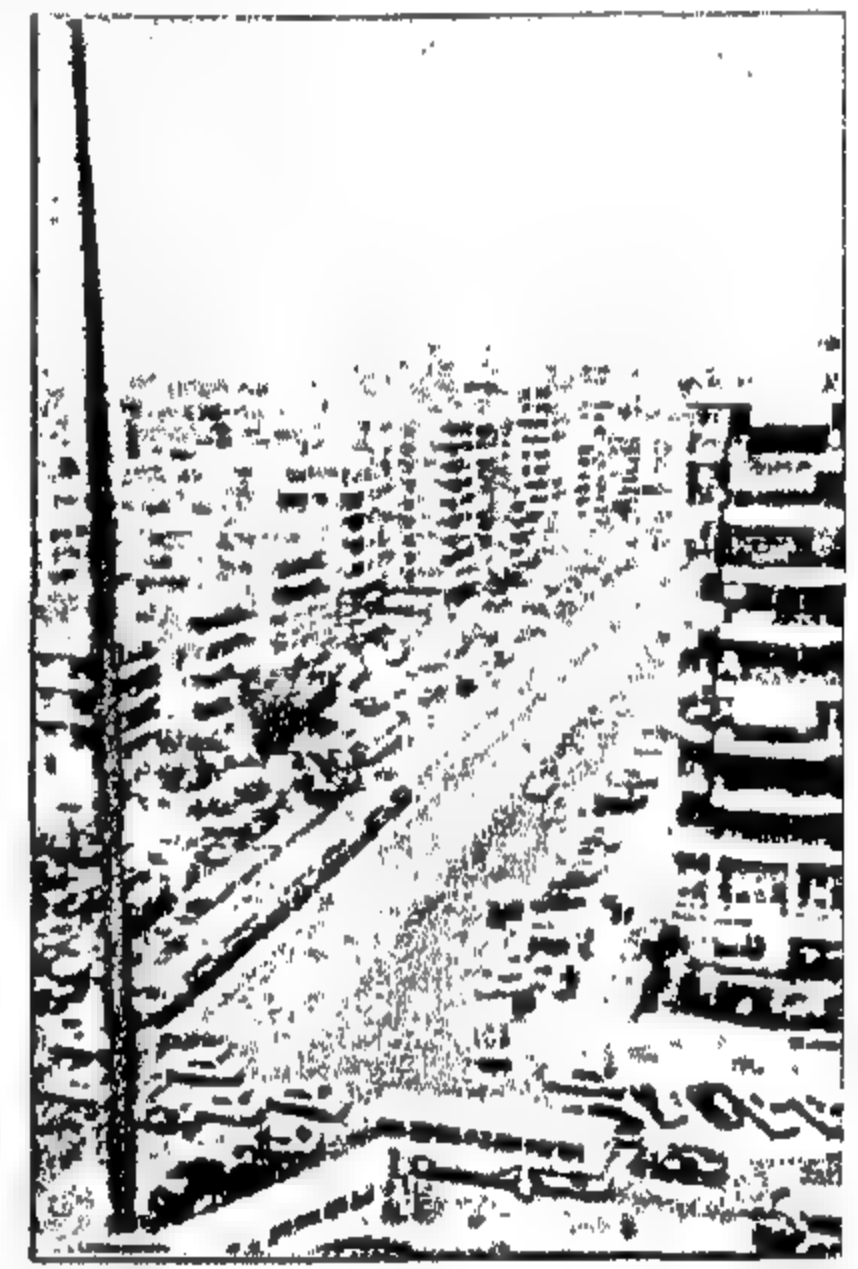
مراعاة التدرج في تصميمها ينطبق أيضاً على غياب التدرج في الفراغات العمرانية Space Hierarchy مما يزيد من نسب الإهدار في قطع الأراضي .

- طريقة تقسيم الأراضي بالنسبة للشوارع (Block / Road System) بها الكثير من الرتابة والملل والتماثل وعدم إضفاء طابع مميز للمجاورة أو المنطقة بالنسبة للمناطق المحيطة، وذلك يؤثر بشكل كبير على ملامح المدينة والعلامات المميزة لها ووضوح الرؤية واستقراء عناصرها بالنسبة للسكان أو رواد المنطقة .



شكل هـ

شارع عبد الرازق السنهوري



شكل أ-هـ

شارع مصطفى النحاس



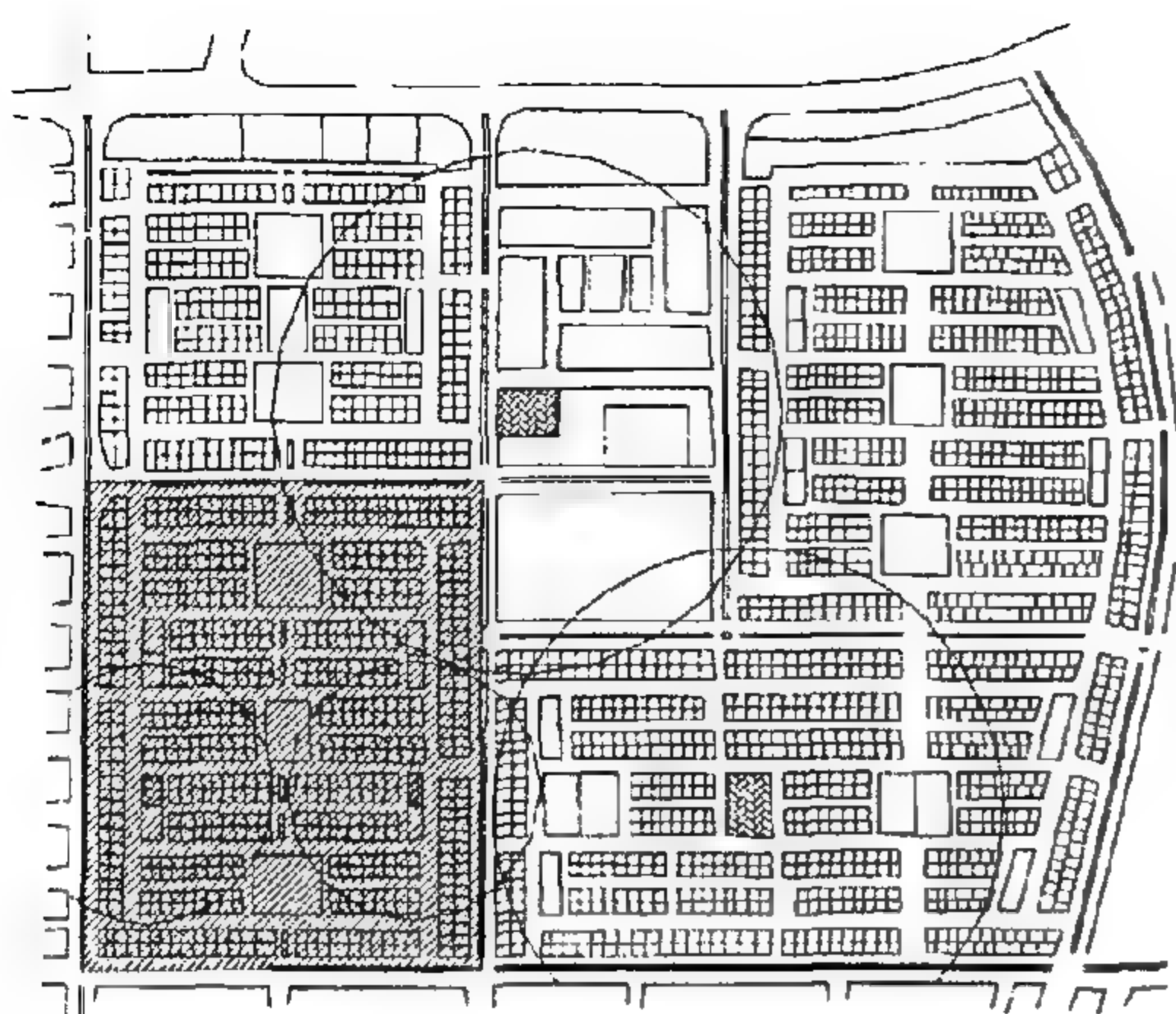
شكل هـ-ج- عمارات بشارع عباس العقاد ويظهر بها تعد صارخ على الوضع المخطط بارتفاعها للشاهق

شكل هـ التباين بين الارتفاعات القديمة والحديثة نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي وضعف الرقابة في المحليات

٧-٢- النتائج العامة:

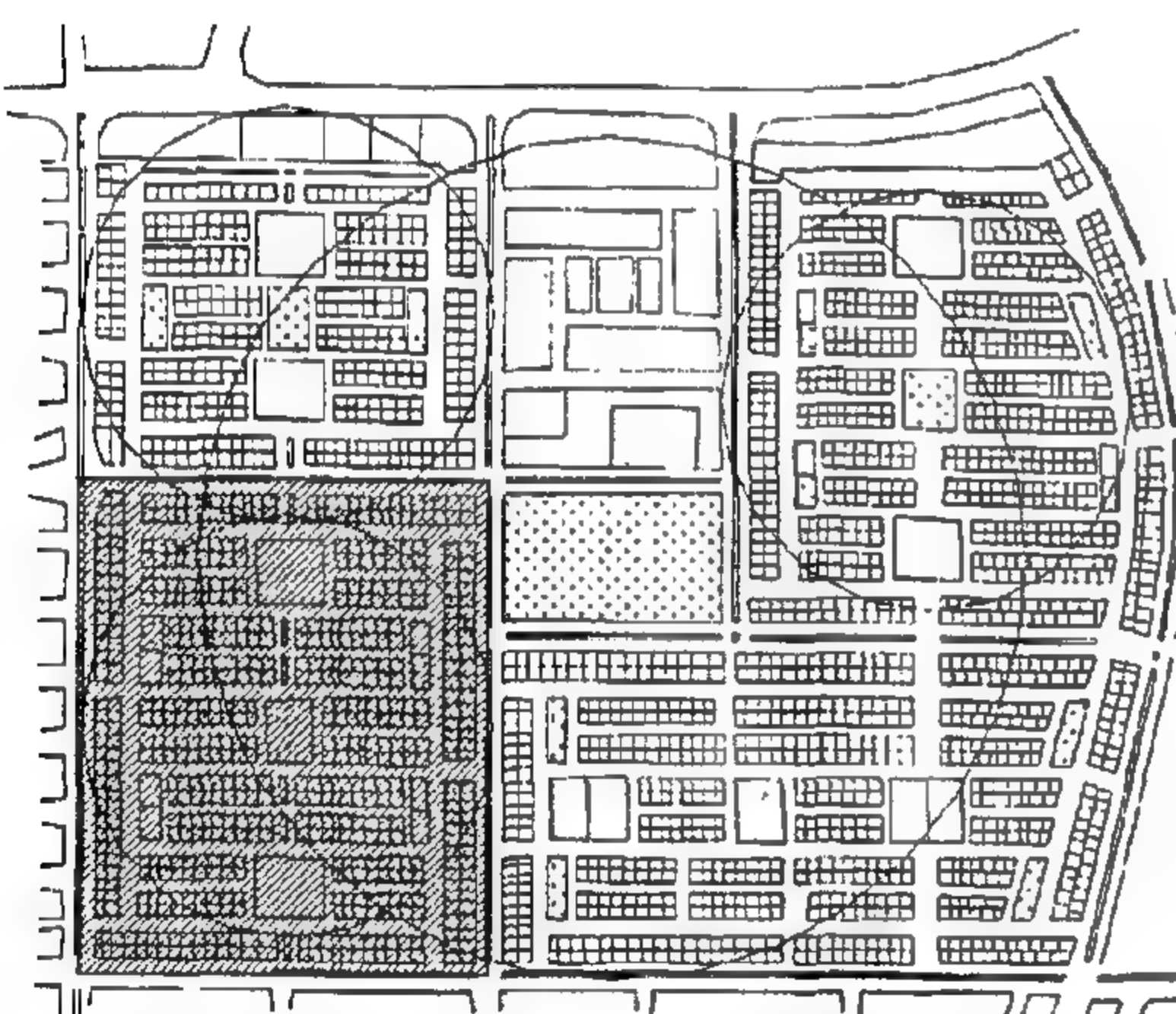
على الرغم من وجود مخططات تفصيلية لمعظم





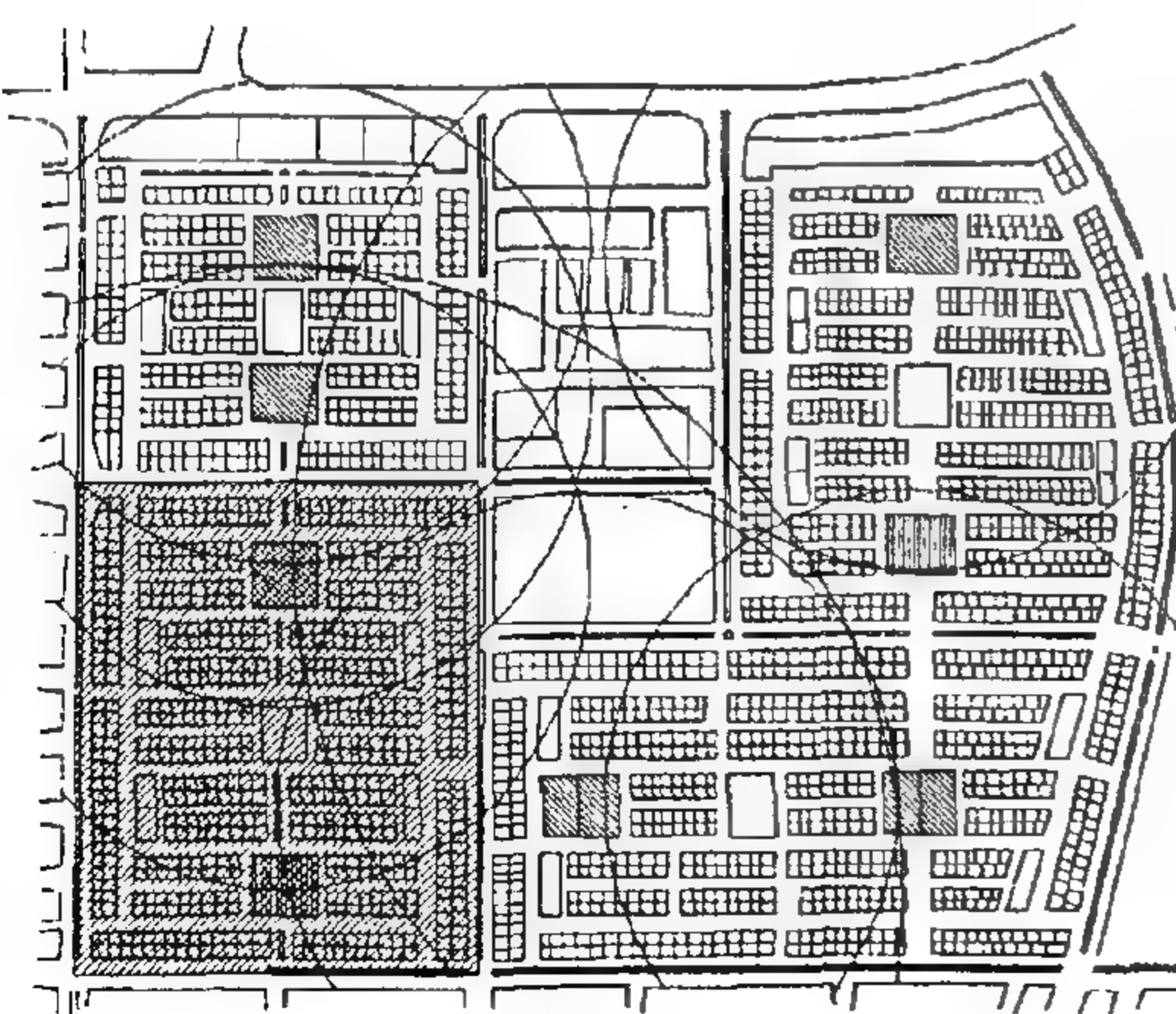
● ديني

شكل ٩- دوائر تقديم الخدمات الدينية على مستوى المنطقة الأرحب



● مساحات خضراء

شكل ١٠- دوائر تقديم المناطق الخضراء على مستوى المنطقة الأرحب

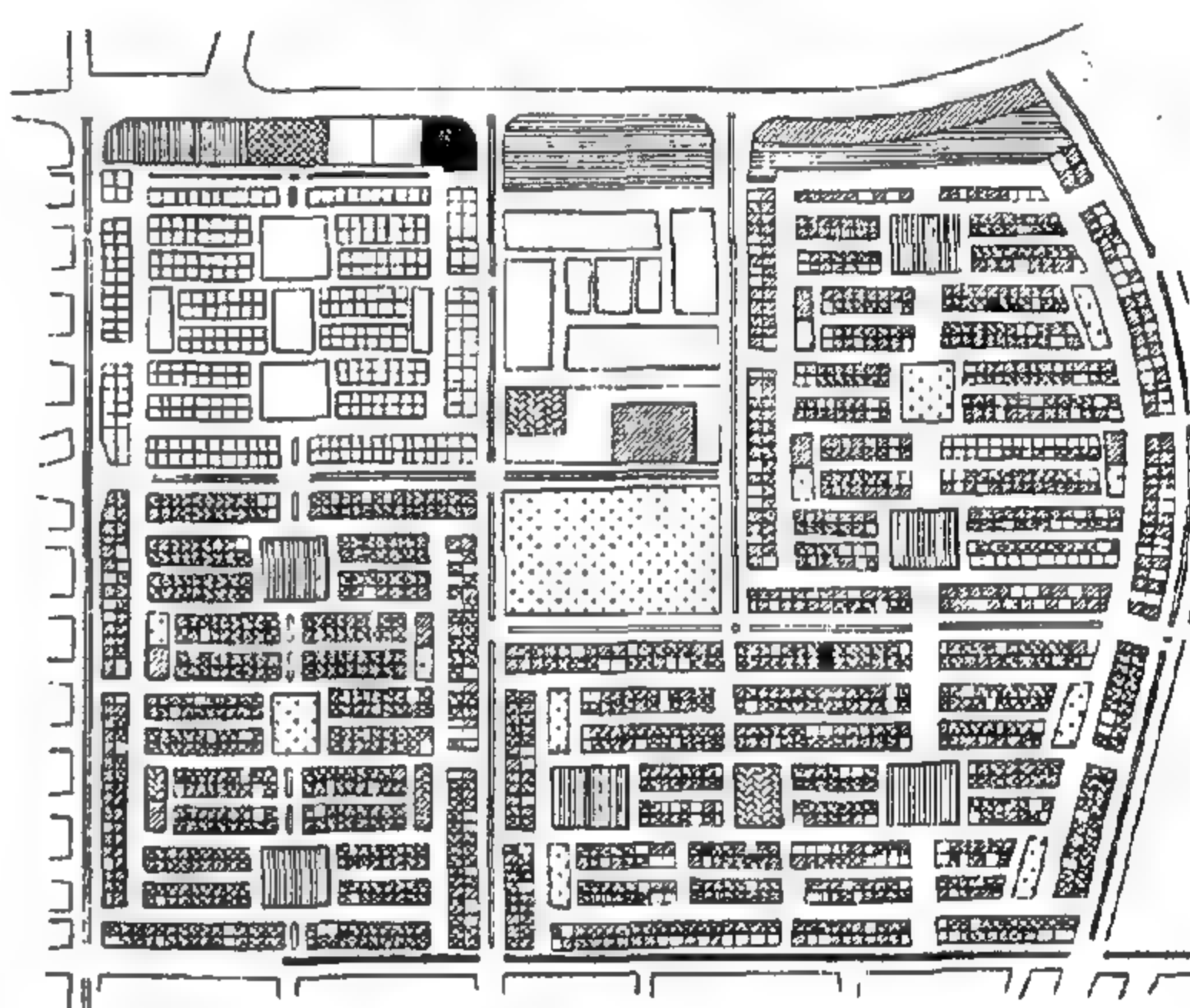


● مدرسة ابتدائي ● مدرسة ثانوي

شكل ١١- دوائر تقديم الخدمات التعليمية على مستوى المنطقة الأرحب

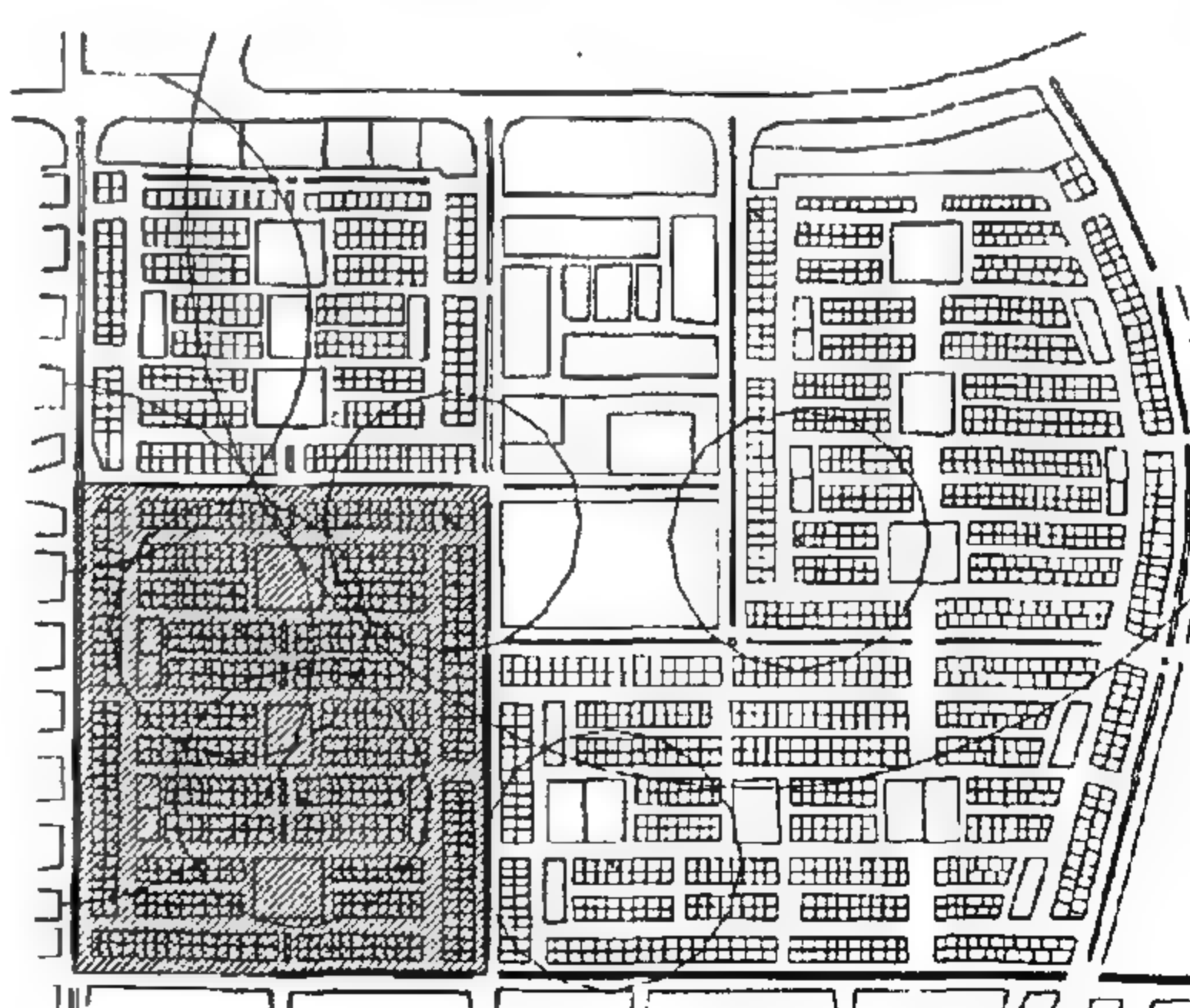


شكل ٦- وضع المجاورة بالنسبة للمنطقة الأرحب



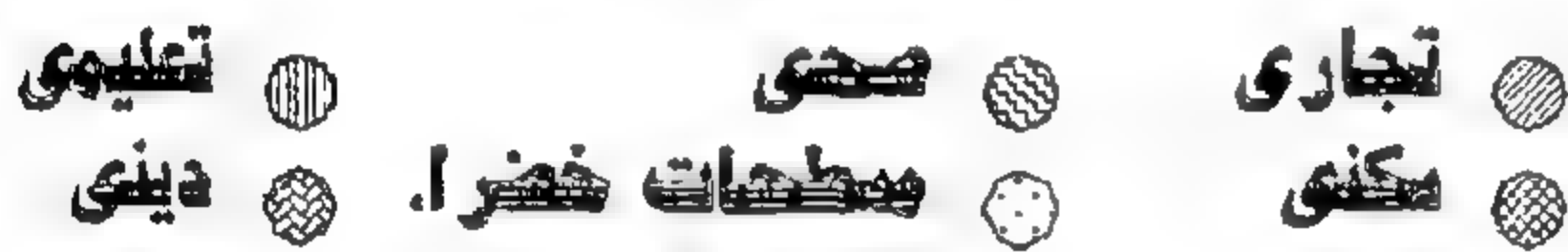
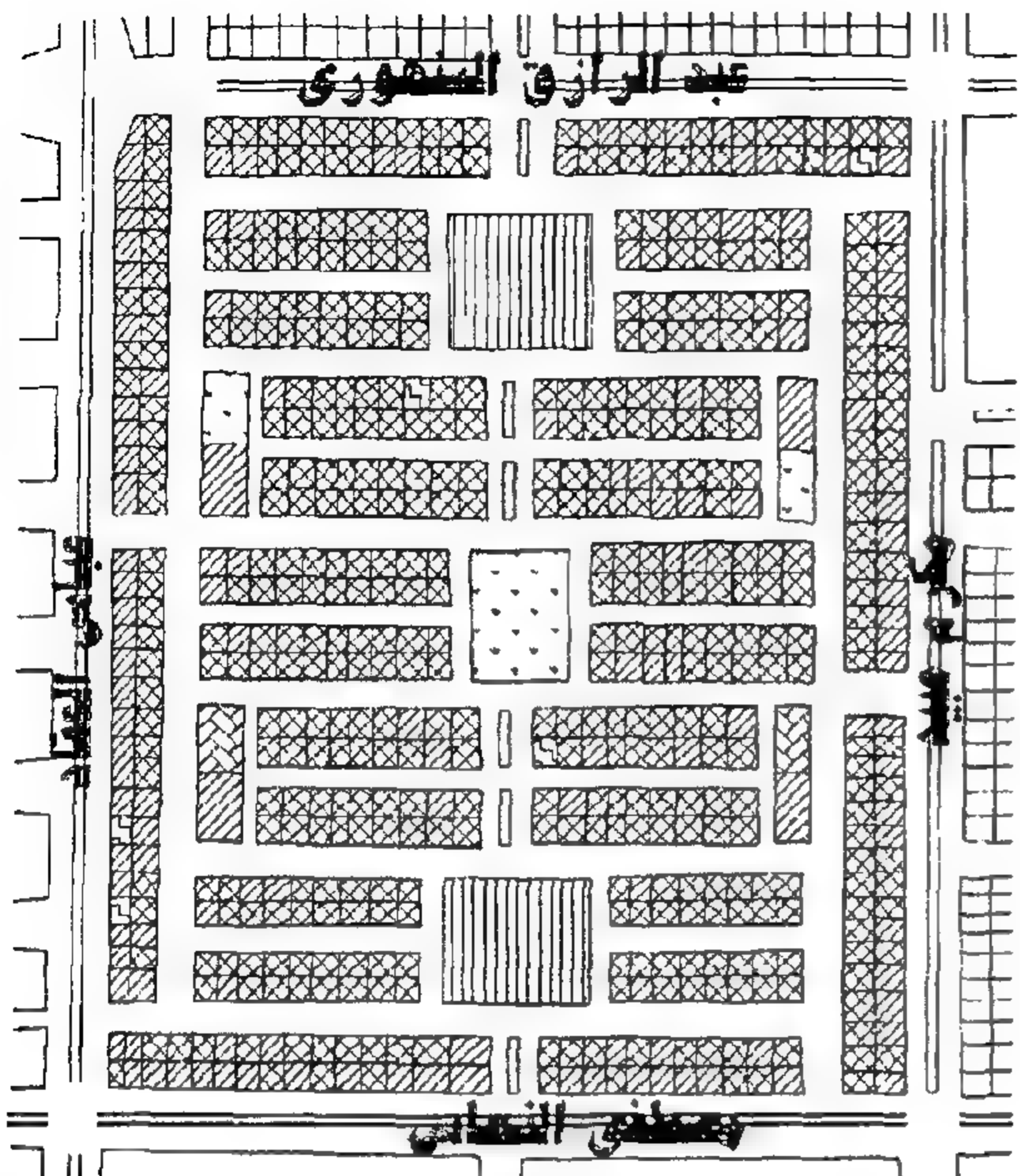
● تجاري ● سكني ● مساحات خضراء ● صفي ● حرفي ● ديني ● تعليمي ● مخازن ● ترفيهي

شكل ٧- دراسة الاستعمالات الحالية للمنطقة الأرحب

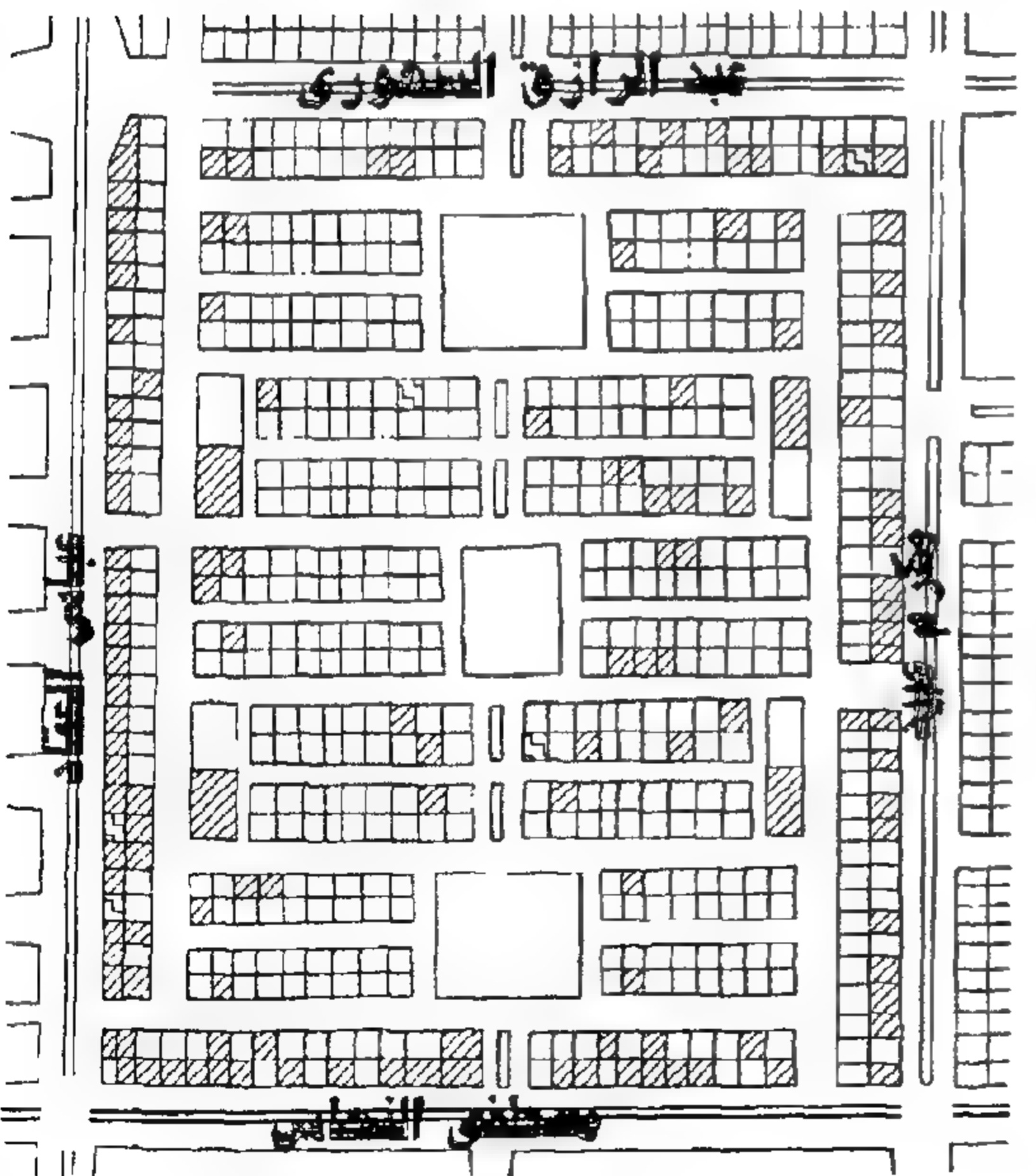


● صحي

شكل ٨- دوائر تقديم الخدمات الصحية على مستوى المنطقة الأرحب



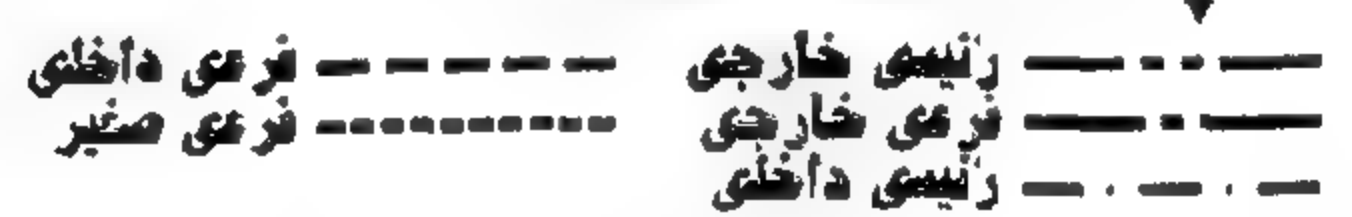
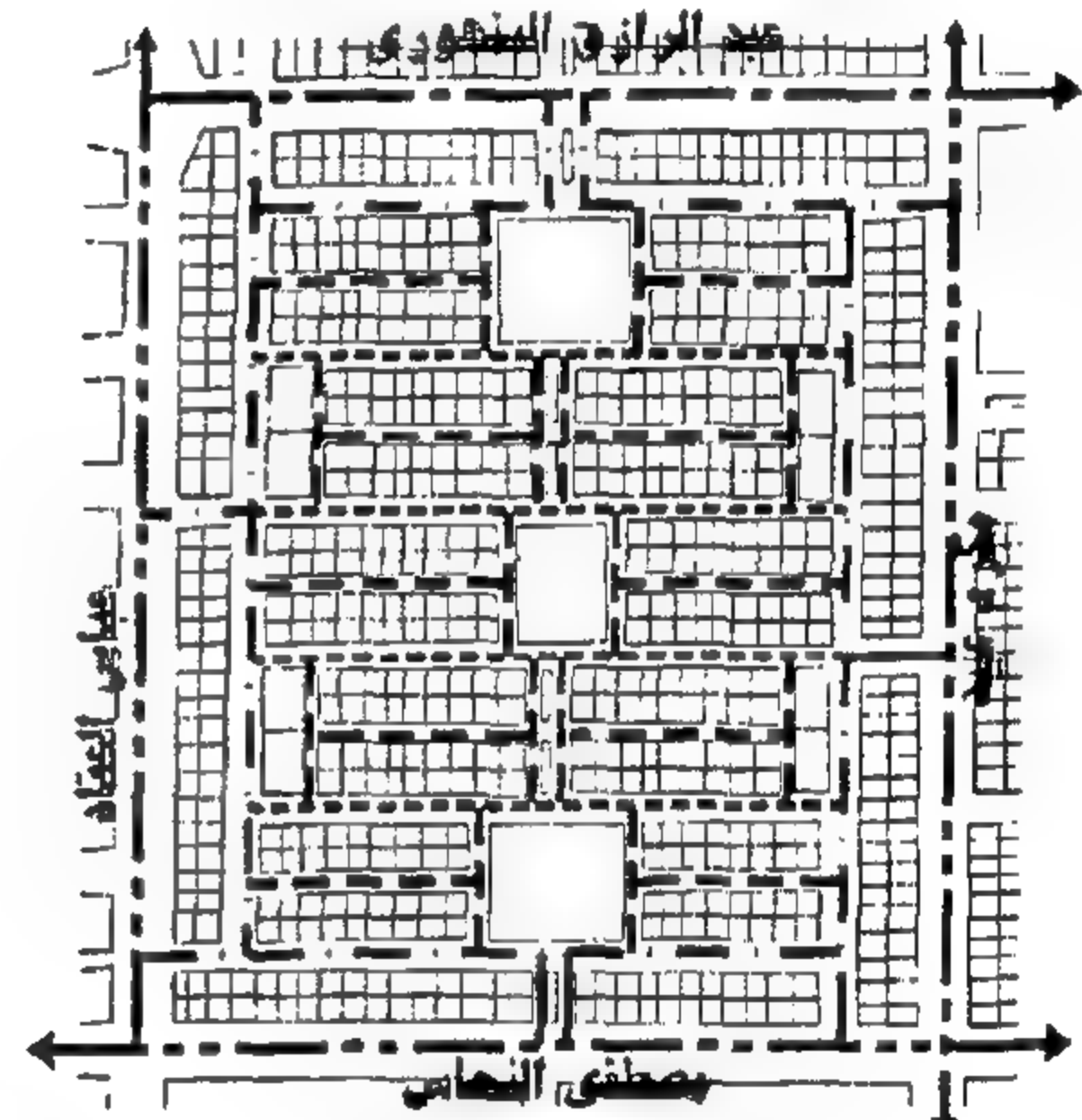
شكل ١٥- دراسة الوضع الحالى بالنسبة لاستعمالات الاراضى



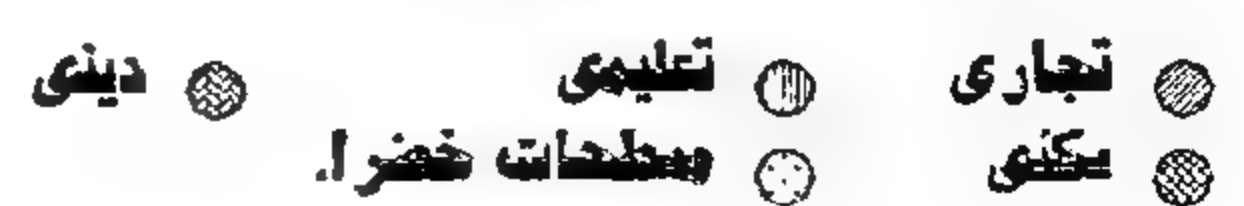
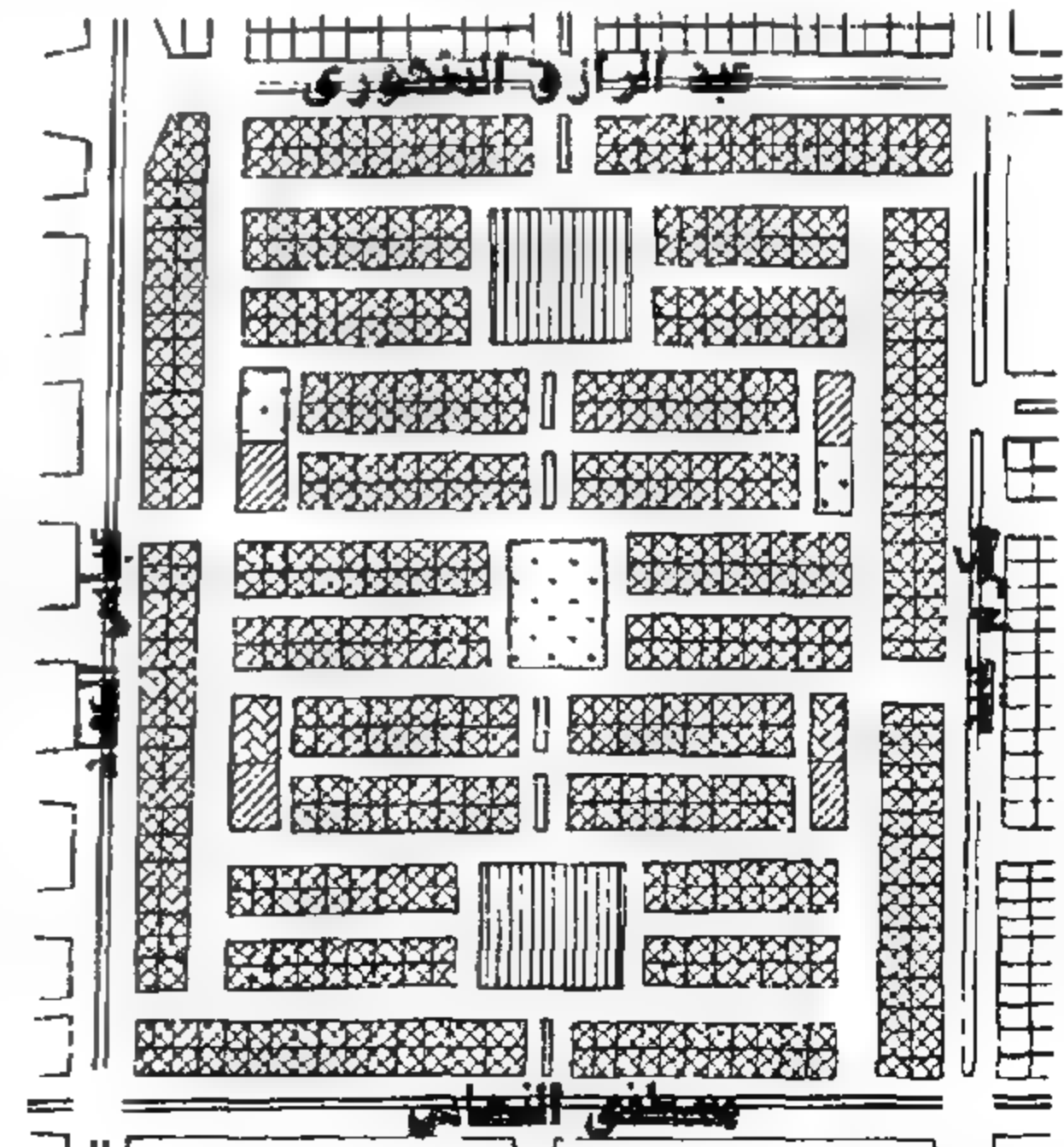
شكل ١٦- دراسة المستجبات فى الاستعمالات مقارنة بالمخطط الاصلى



شكل ١٢- دراسة المنطقة الأرحب بالنسبة لتدرج الشوارع



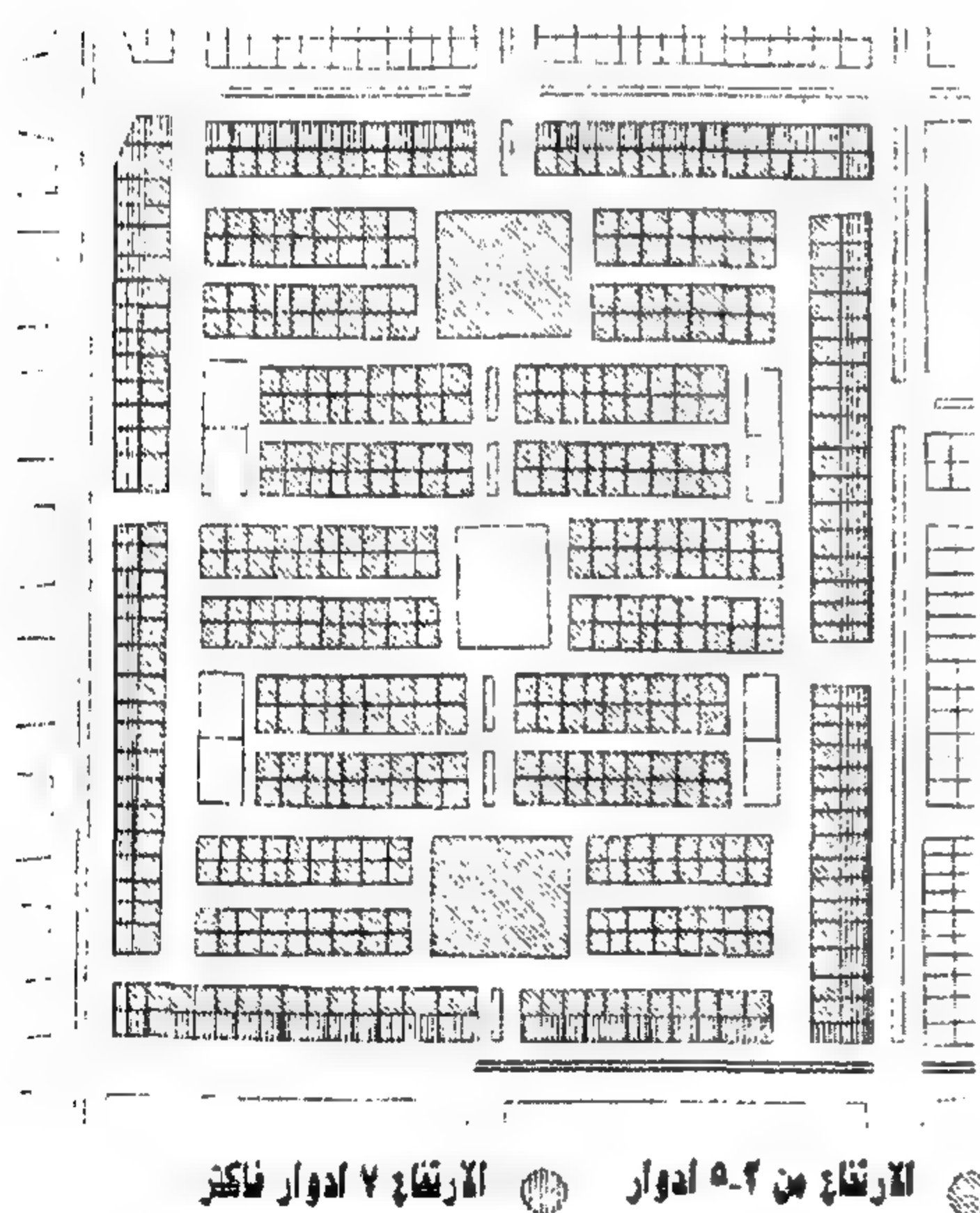
شكل ١٣- دراسة المخطط الاصلى بالنسبة لتدرج الشوارع



شكل ١٤- دراسة المخطط الاصلى بالنسبة لاستعمالات الاراضى



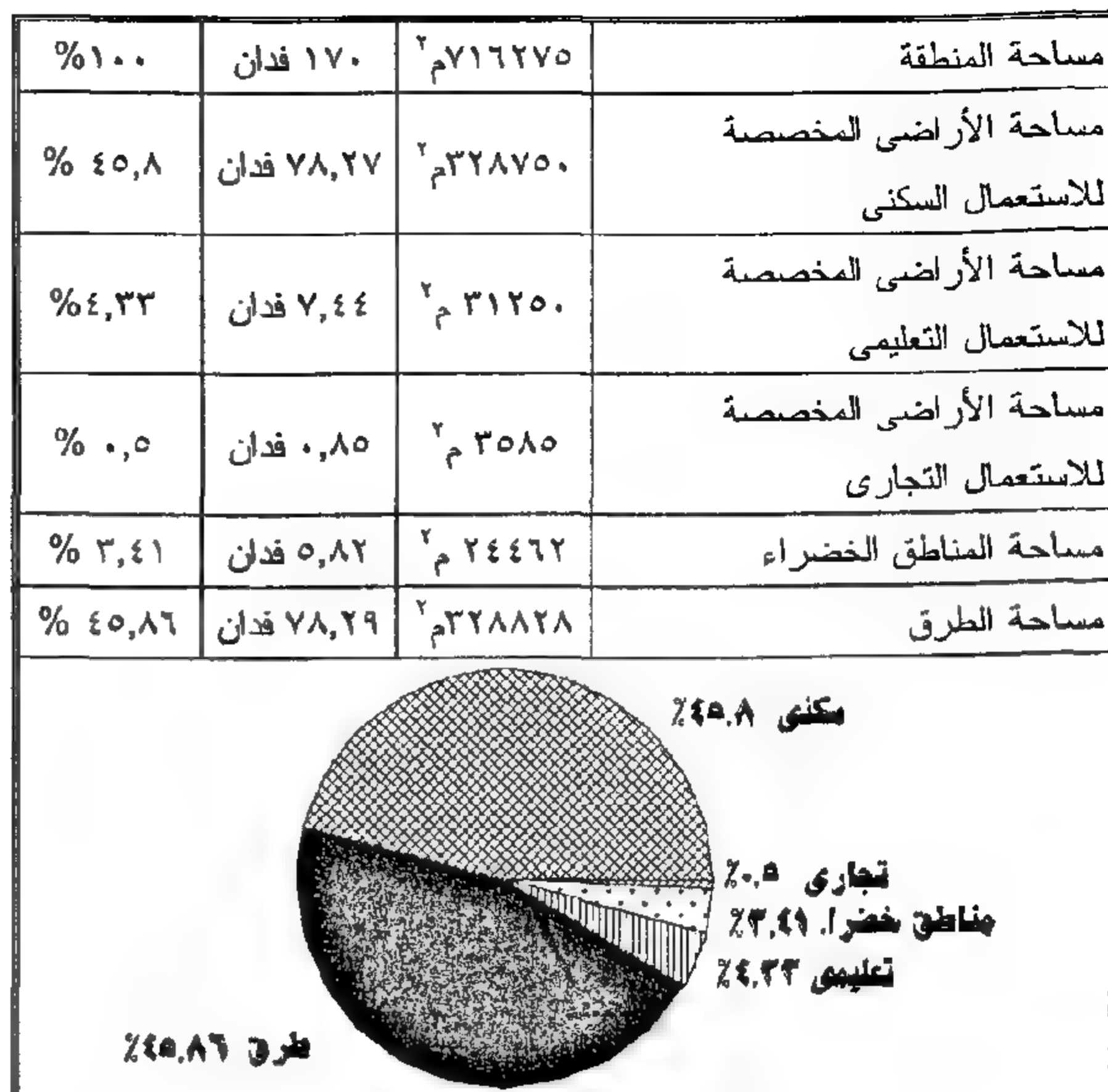
شكل ٢٠ - مقارنة نصيب الفرد من الخدمات التجارية في الوضع الحالي والوضع المخطط والمعدلات التخطيطية



شكل ٢١ - دراسة الوضع المخطط بالنسبة لارتفاعات المباني

٧-٢-٣ - النمو غير المخطط للأنشطة غير المتوافقة :

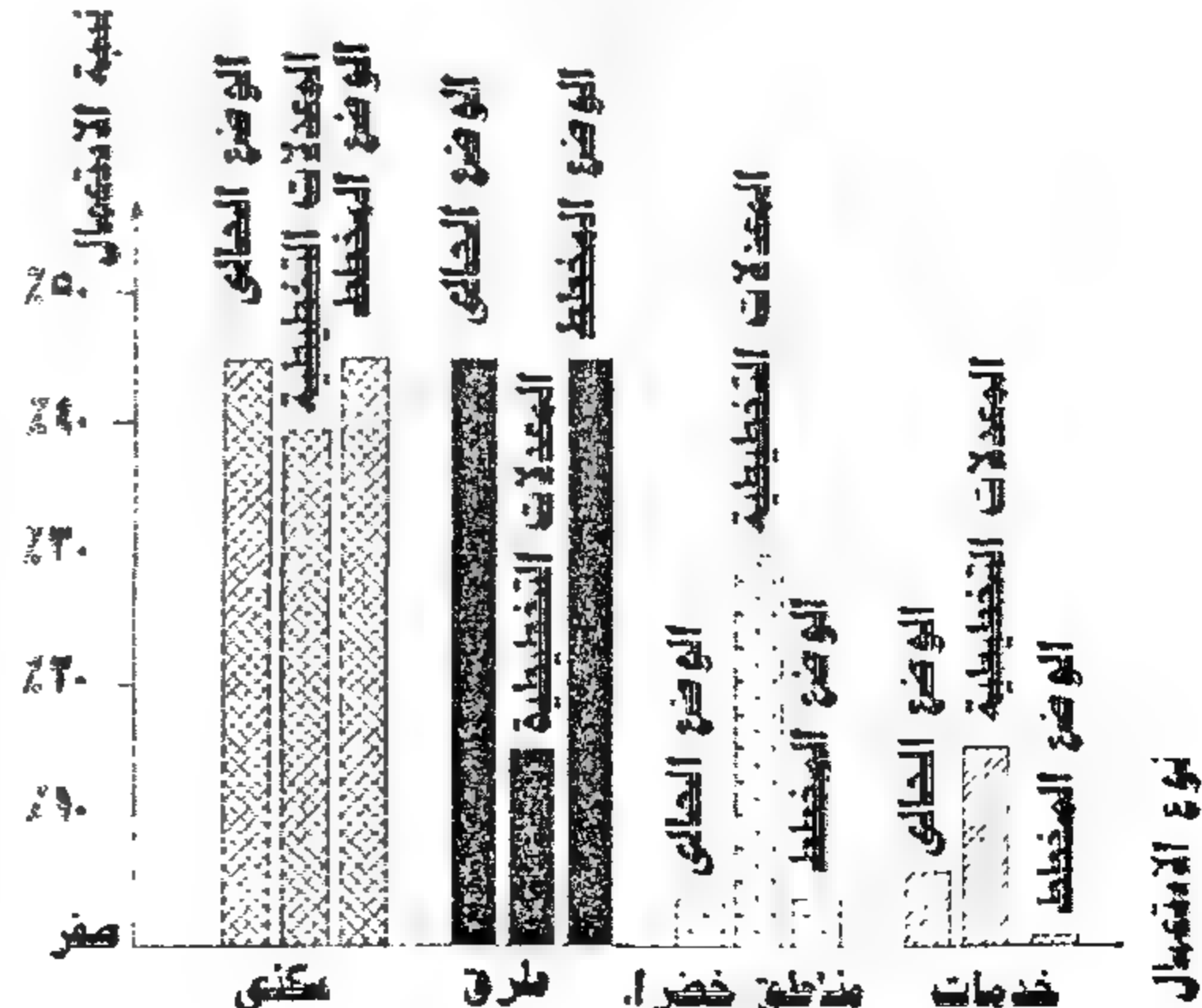
صاحب نمو منطقة الدراسة تنوع وتباين وتداخل واضح بين أنماط وأنشطة العمران والتي تميز كلاً منها سمات وخصائص وملامح مختلفة دون دراسة لانعكاسات هذا التدخل على مستوى ونوعية المحتوى العمراني مثل ظهور المحاور التجارية المتداخلة والمتطفلة على المناطق السكنية.



شكل ١٧ - نسب استعمالات المنطقة (المخطط الأصلي)

مساحة المنطقة	١٧٠ فدان
عدد السكان المخطط له	٢٥٥٠٠ نسمة
عدد السكان الحالي	٢٨٣٢٠ نسمة
كثافة السكان المخطط له	١٥٠ فرد / فدان
كثافة السكان الحالي	١٦٦ فرد / فدان
عدد السكان المتوقع في حالة شغل جميع قطع الأراضي	٢٩٢٥٠ نسمة
كثافة السكان المتوقع في حالة شغل جميع الأراضي	١٩٥ فرد / فدان
عدد قطع الأراضي المخصصة للسكني	٥٧٢ قطعة
عدد قطع الأراضي المبنية	٤٧٢ قطعة
عدد قطع الأراضي الفضاء	١٠٠ قطعة
نسبة قطع الأراضي الفضاء إلى المبنية	١٧,٤٨%

شكل ١٨ - إحصائيات وحساب الكثافات المخططة الحالية والمتوقعة



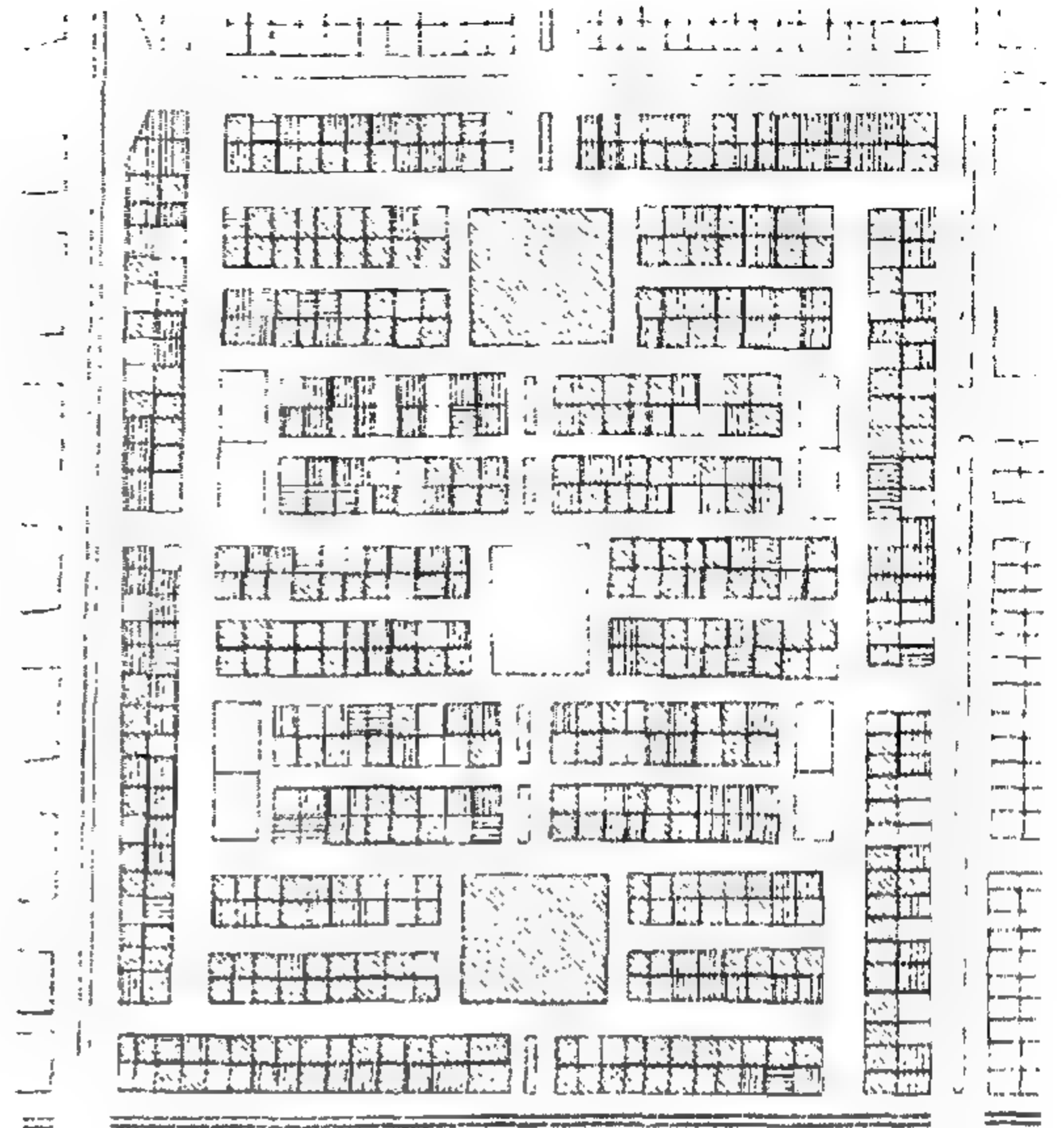
شكل ١٩ - مقارنة نسب استعمالات المنطقة بين الوضع الحالي والمعدلات التخطيطية والوضع المخطط له

٧-٢-٤- النمو والإسكان العشوائي :

بدراسة منطقة الدراسة نجد أن الإسكان العشوائي يتمثل في عشوائيات مخرجات التنمية العمرانية بأشكالها المختلفة على المستوى الرسمي واللا رسمي . وعدم الجدية في تطبيق الاشتراطات البنائية والقوانين .

٧-٢-٥- وجود ثغرات في قانون تنظيم أعمال البناء :

وجود الكثير من الثغرات في قانون تنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التي تتمثل في طول الإجراءات التي رسمها القانون للتعامل مع المخالفة . فالجهة الإدارية لا تملك الإزالة الفورية للمخالفة ، وكذلك تعدد جهات التقاضي وتشتت الاختصاص القضائي في شأن المباني المخالفة من قضاء إداري والقضاء العادي وأمام أكثر من محكمة . وقد جاء مؤخرا قرار الحاكم العسكري عام ١٩٩٧ ليوفق استثنائيا بعضا من هذه الأوضاع .



شكل ٢٢- دراسة الوضع الحالي بالنسبة لارتفاعات المباني
 (الارتفاع أقل من دورين) (الارتفاع ٧ أدوار فأكثر)
 (الارتفاع من ٩.٢ أدوار)

المراجع

- ١- أحمد خالد علام " التشريعات المنظمة للعمران " (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٦)
- ٢- أحمد خالد علام " النمو العشوائي في غيبة البلديات "
- ٢- (ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته بمقر جمعية المهندسين المصرية القاهرة ١٩٩٣)
- ٣- ربيع عبد الرحيم السعداوى " الحكم المحلى في مصر " (موسوعة المنظمة العربية للعلوم الإدارية للحكم المحلى . الجزء الثالث)
- ٤- محمد حليم صبري مصطفى " إدارة النمو : دور المحليات من خلال سياسة نمو قومية " رسالة ماجستير ١٩٩٨ جامعة عين شمس كلية الهندسة . قسم التخطيط العمراني .
- ٥- شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير . قرارات إنشاء مؤسسة مدينة نصر والقرارات المعدلة لها .
- ٦- أيمن الحفناوى - رسالة ماجستير - جامعة عين شمس قسم العمارة .

منحنيات لتصميم القطاعات الخرسانية المسلحة المعرضة لقوى القص

م. ممدوح محمد عبد الغنى قنديل*

المقدمة

إن الحاجة الماسة لسرعة الإنجاز مع دقة التصميم هي ما دعت للتفكير في إعداد منحنيات للمصمم تساعد في إنجاز أعماله، وتحتوي كتيبات عديدة على منحنيات في مجالات شتى، إلا أنه حتى الآن لا توجد منحنيات لتصميم للقطاعات المعرضة لقوى القص تحقق اشتراطات الكود المصري لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية (١). ويقدم هذا المقال مجموعة من المنحنيات التصميمية تم ابتكارها لتغطي هذا المجال ولتكون دعامة للعاملين في مجال التصميم الإنشائي.

أسس إعداد المنحنيات

تم إعداد المنحنيات لتصميم القطاعات المعرضة لقوى القص بطريقة حالات الحدود طبقاً للكود المصري لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة ١٩٩٥ التحديث الأول ١٩٩٦ أخذاً في الاعتبار الحدود الدنيا والقصى لمقاومة الخرسانة والتسليح. وتتضمن المنحنيات إمكانية مقاومة قوى القص سواء باستخدام كانات عمودية على القطاع فقط أو باستخدام كانات بالإضافة إلى تسليح مكسح صف واحد على زوايا (٤٥ أو ٦٠ درجة). وتأخذ المنحنيات قيماً مختلفة لمقاومات الخرسانة والتسليح.

مقاومة قوى القص بواسطة كانات رأسية ونصف مقاومة القطاع الخرساني طبقاً للمعادلة (4-21)

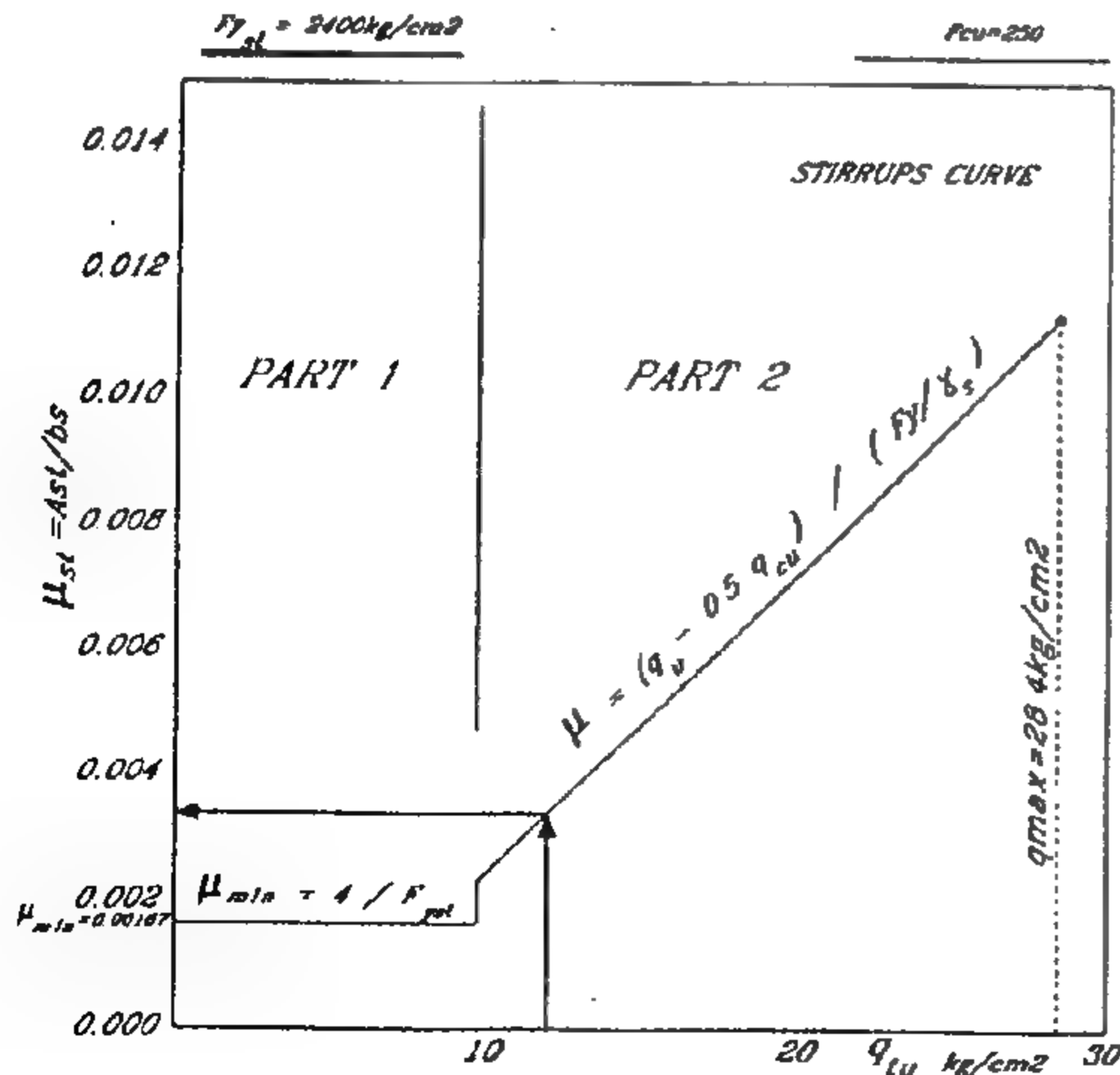
$$q_{su} = q_u - 0.5 q_{cu}$$

وقد تم تحديد نسبة التسليح (μ) طبقاً للمعادلة (4-22)

$$A_{st}/b_s = q_{su} / (F_y / \gamma_s)$$

والحد الأقصى لمقاومة القطاع بالخرسانة والتسليح (q_{max}) طبقاً للمعادلة (4-15)

$$q_u(max) = 2.2 F_{cu} / \gamma_c$$



شكل ١

١- حالة مقاومة قوى القص بالكانات الرأسية فقط

يحتوي الشكل رقم (١) على جزئين Part 1 مقاومة القص بالقطاع الخرساني طبقاً للمعادلة (4-18) بالكود المصري

$$q_{cu} = 0.75 F_{cu} / \gamma_c$$

وفي هذا الجزء يتم استخدام الحد الأدنى للكانات طبقاً

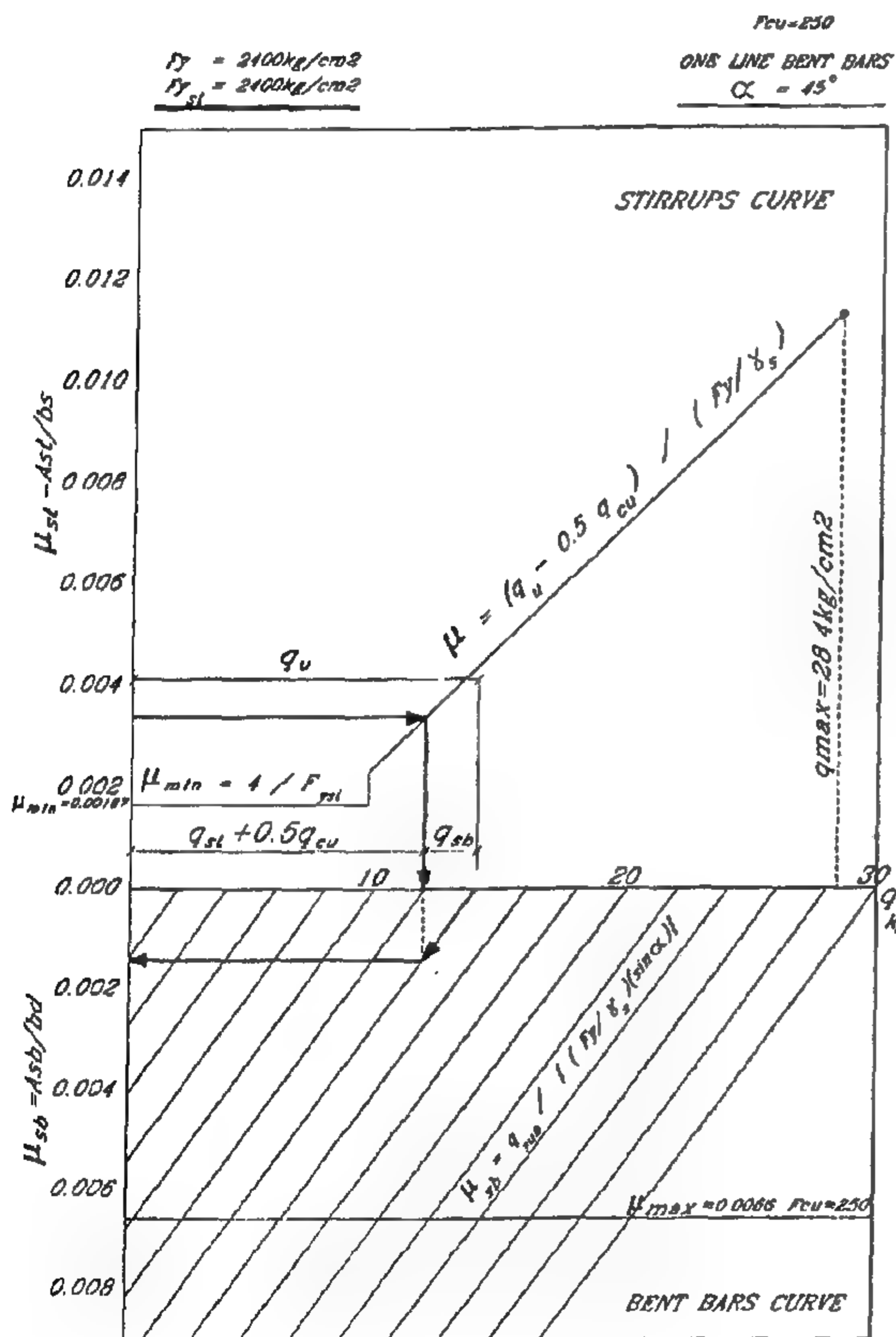
للمعادلة (4-28)

$$\mu_{min} = 4 / F_y$$

ويحتوي المنحنى على جزء آخر (Part 2) حيث يتم

* مهندس بالمكتب الاستشاري الهندسي الهاشمي.

وبالتالى يكون إجهاد القص المراد مقاومته بالتسليح المكسح يساوى $[q_u - (q_{st} + 0.5 q_{cu})]$ ويتم استنتاج التسليح المكسح عن طريق تحديد نسبته من تقاطع الخط الرأسى من نقطة قيمة مقاومة الخرسانة والكانات معا مع الخط المائل الممثل لمعادلة نسبة التسليح المكسح والبادئ من نقطة قيمة الإجهاد الكلى على القطاع.



شكل ٣-

مثال توضيحي

استخدام كانات رأسية وتسليح مكسح فى قطاع خرسانى

$$q_u = 14 \text{ kg/cm}^2 \text{ معرض لإجهاد قص}$$

$$d = 55 \text{ cm}$$

يأخذ

حيث:

$$f_{cu} = 250 \text{ kg/cm}^2$$

$$f_y = 2400 \text{ kg/cm}^2$$

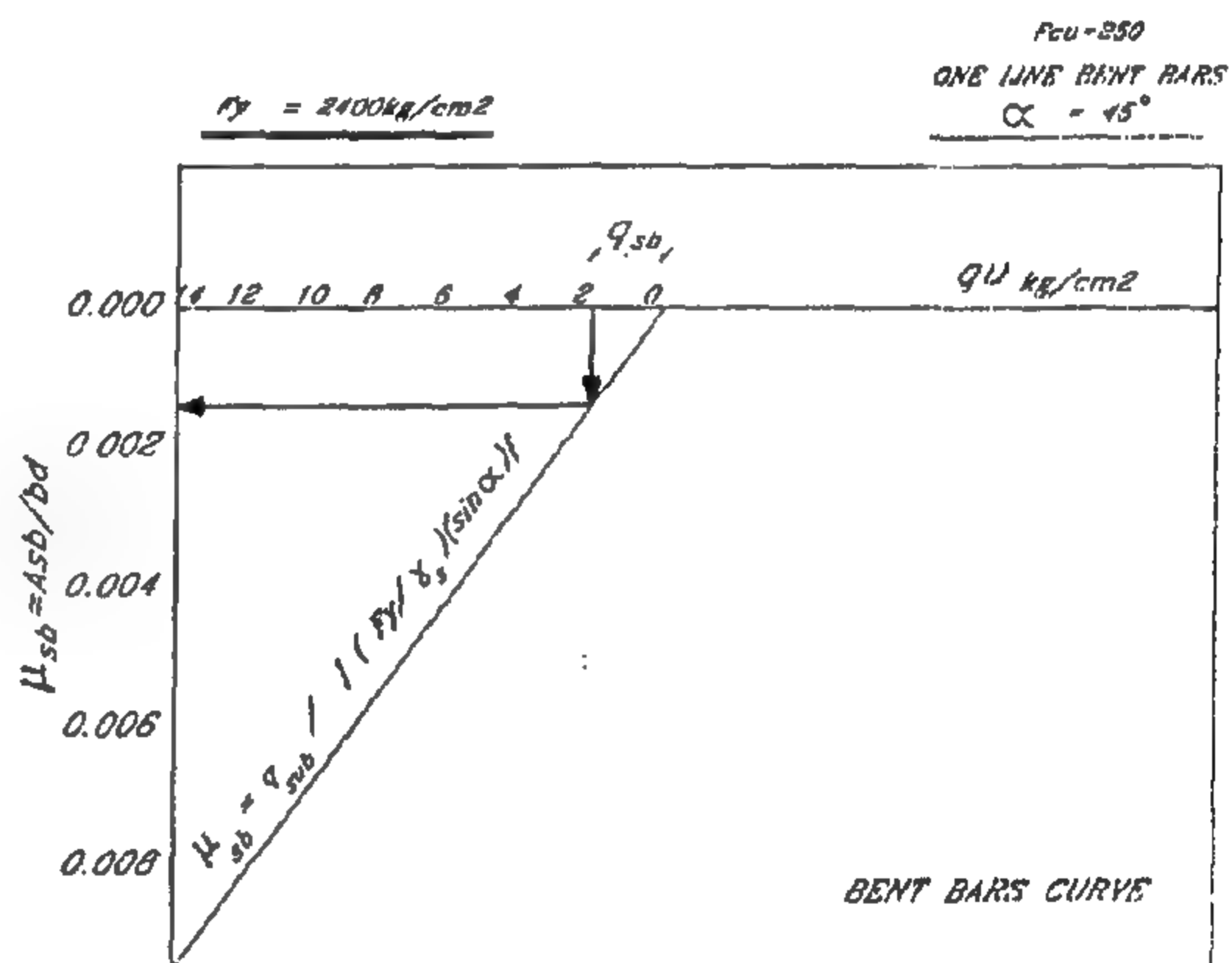
$$f_{yst} = 2400 \text{ kg/cm}^2$$

٢ - حالة مقاومة القص بالتسليح المكسح على صف واحد

يوضح الشكل رقم (2) المحل الهندسى لقيم التسليح المكسح بزاوية (α) طبقا للمعادلة رقم (4-26)

$$A_{sb}/bd = q_{sub} / [(F_y / \gamma_s) (\sin \alpha)]$$

ولاستخدام المنحنى يتم حساب قيمة q_{sb} وهو إجهاد القص المطلوب مقاومته بالتسليح المكسح وبالمسار الموضح بالشكل رقم (2) يمكن تحديد نسبة التسليح المكسح (A_{sb}/bd) وبمعرفة أبعاد القطاع يمكن تحديد قيمة التسليح المكسح.



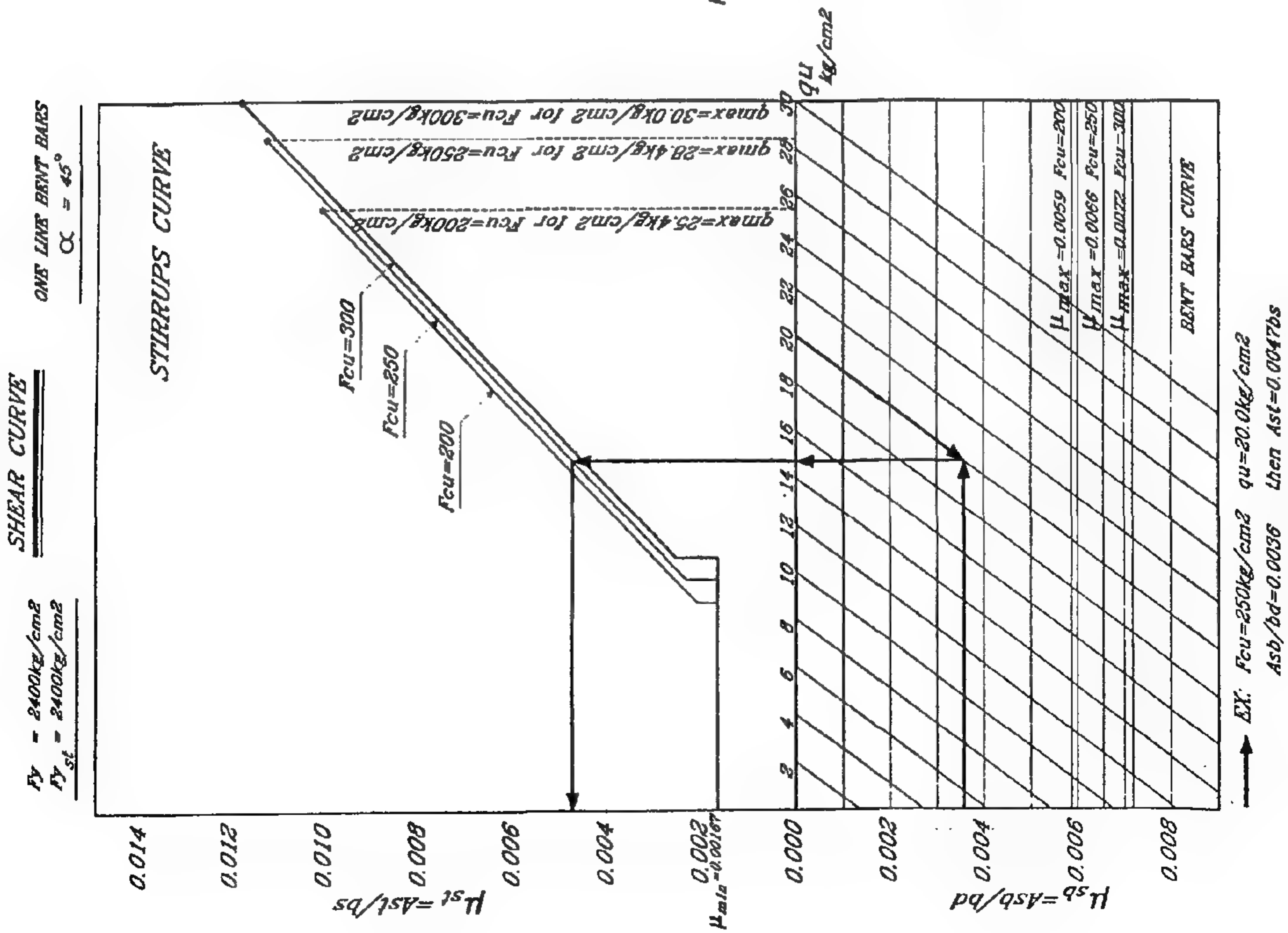
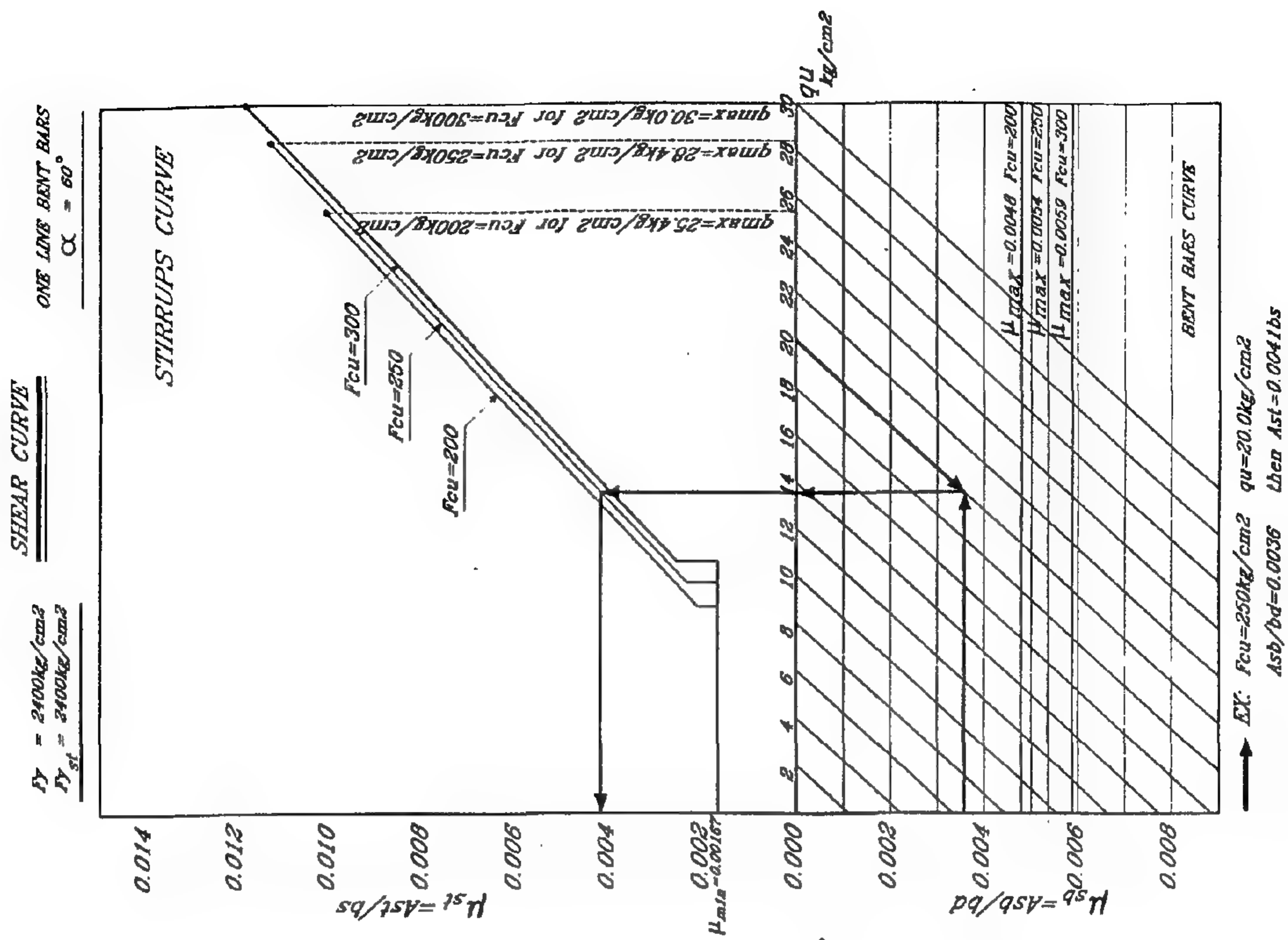
شكل ٢

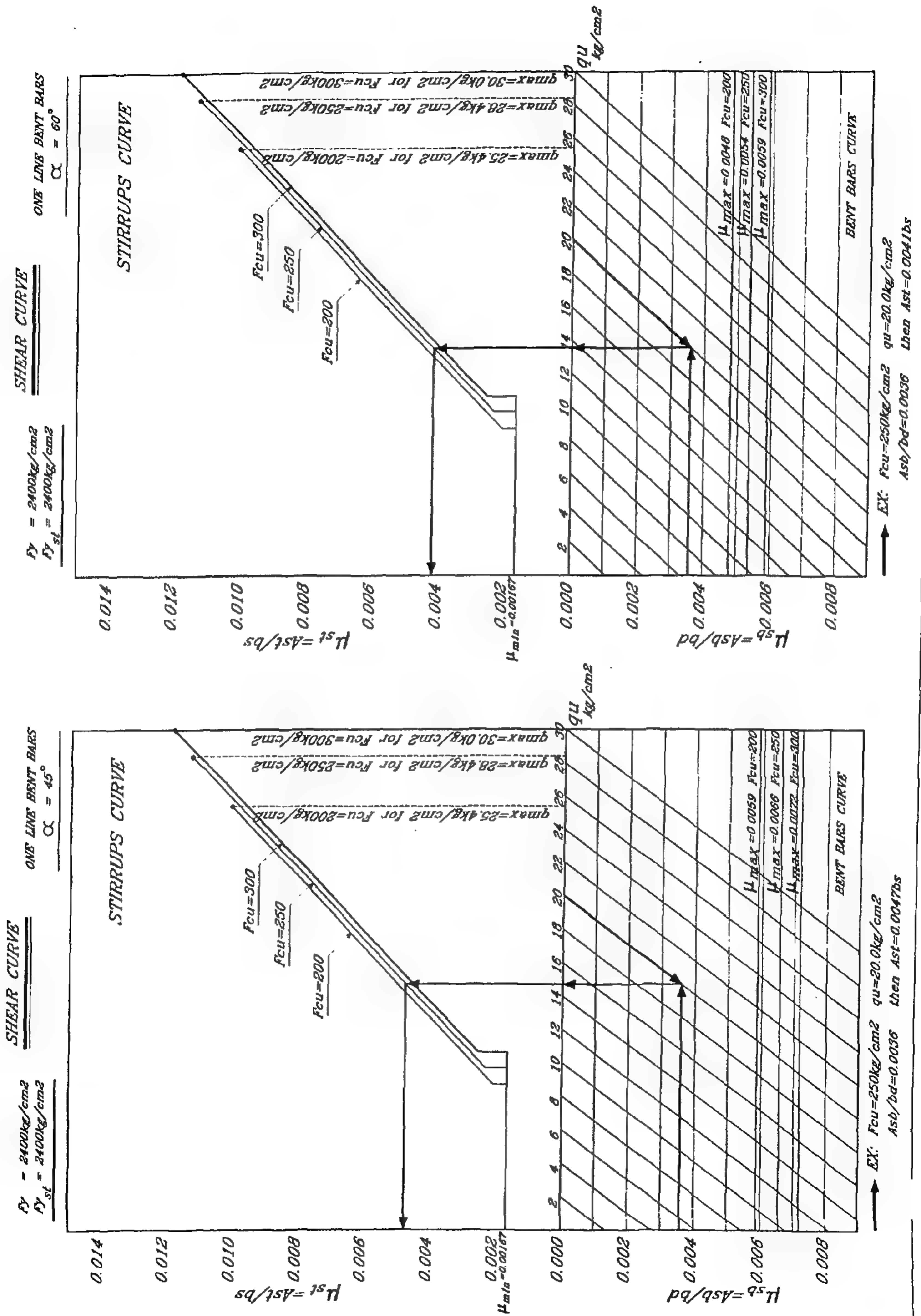
٣- دمج المنحنيين السابقين معا

تستخدم الكانات الرأسية فقط أو الكانات الرأسية مضافا إليها تسليح مكسح لمقاومة قوى القص المعرض لها القطاع.

- فى حالة استخدام كانات رأسية فقط لمقاومة قوى القص يتم تحديدها من الجزء العلوى من المنحنى، وذلك بمعرفة قيمة إجهاد القص، وذلك كما سبق شرحه فى المنحنى التوضيحي رقم (1).

- فى حالة استخدام كانات رأسية مع تسليح مكسح لمقاومة قوى القص . بفرض نسبة الكانات الرأسية يتم تحديد قيمة إجهاد القص المقاوم بواسطة الكانات والخرسانة معا، وهى تساوى $(q_{st} + 0.5 q_{cu})$ ،





SHEAR CURVE

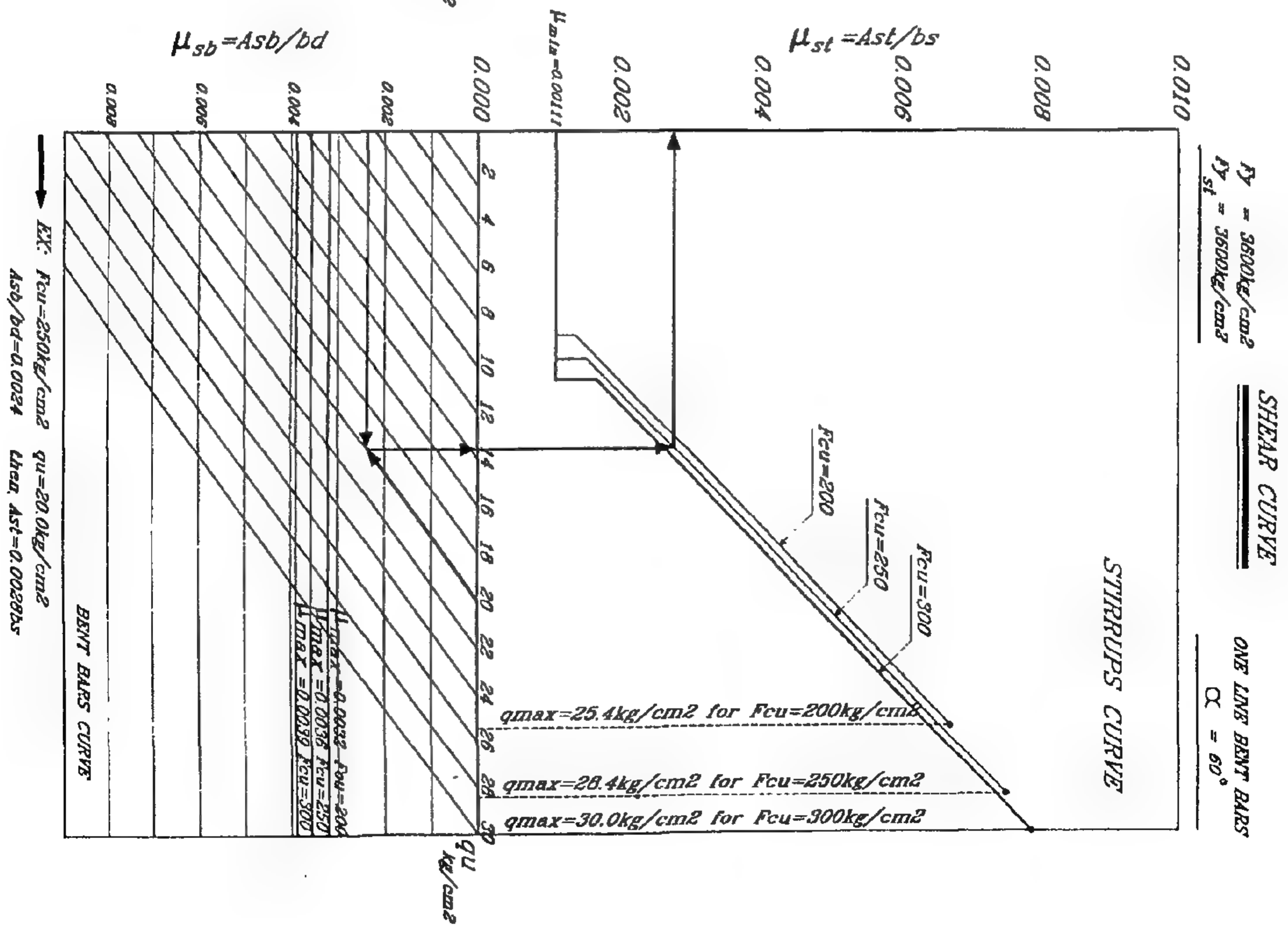
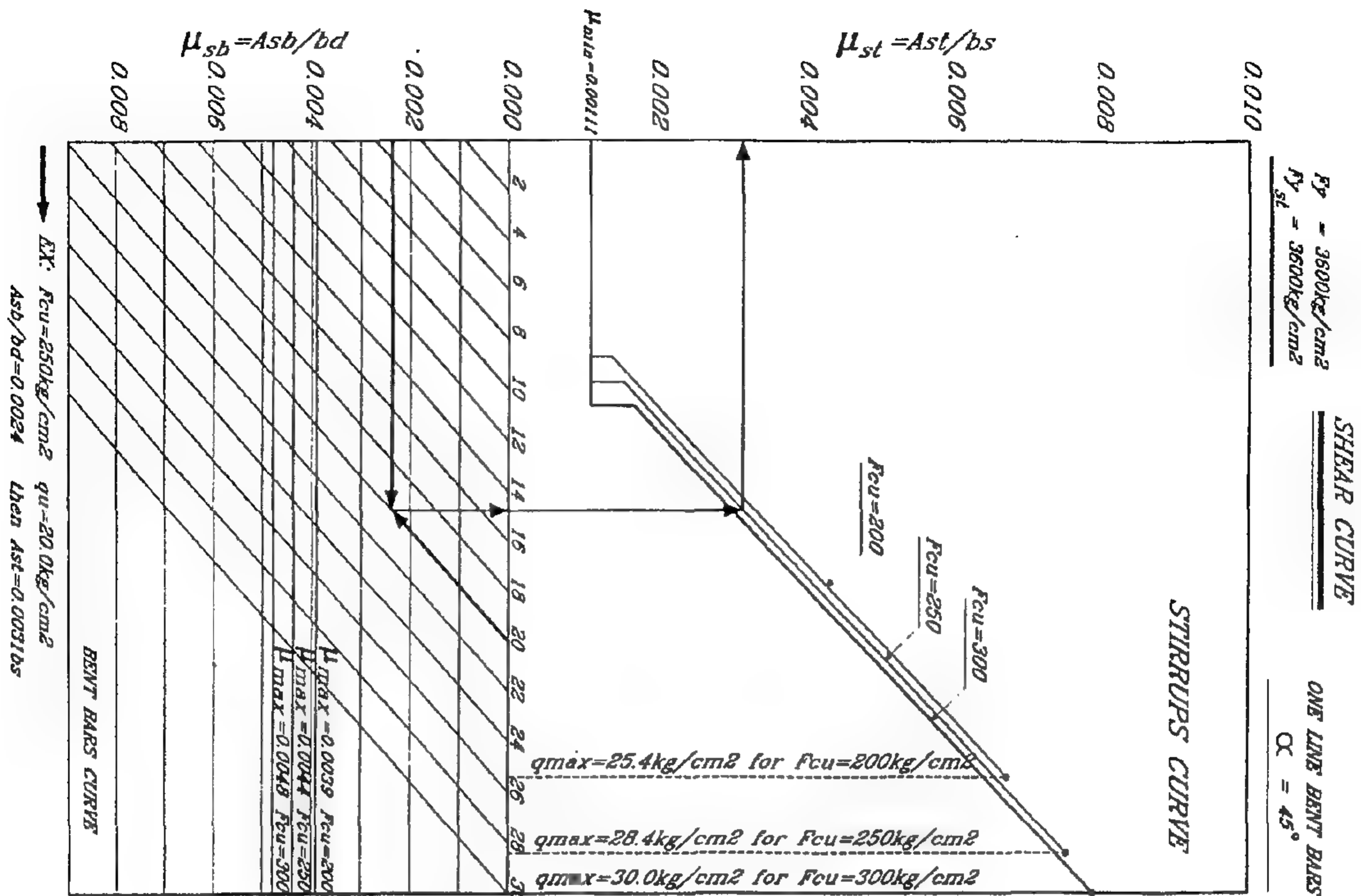
$f_y = 2400 \text{ kg/cm}^2$
 $f_{y_{st}} = 2400 \text{ kg/cm}^2$

ONE LINE BENT BARS
 $\alpha = 60^\circ$

STIRRUPS CURVE

$f_{cu} = 300$
 $f_{cu} = 250$
 $f_{cu} = 200$

$q_{max} = 25.4 \text{ kg/cm}^2$ for $f_{cu} = 200 \text{ kg/cm}^2$
 $q_{max} = 28.4 \text{ kg/cm}^2$ for $f_{cu} = 250 \text{ kg/cm}^2$
 $q_{max} = 30.0 \text{ kg/cm}^2$ for $f_{cu} = 300 \text{ kg/cm}^2$



الحل:

بأخذ كانات فرعين $8 \text{ } \varnothing \text{ } 8 \text{ م}$
إذا نسبة الكانات بالقطاع

$$\mu_{st} = \text{area of stirrups } (b \cdot c) \\ = 2 \times 0.5 / (12.5 \times 25) = 0.0032$$

باستخدام الجزء العلوى من المنحنى ما يتحمله القطاع
(خرسانة و كانات)

$$(q_{st} + 0.5 q_{cu}) = 11.5 \text{ kg/cm}^2$$

بمعرفة إجهاد القص الكلى على القطاع

$$q_u = 14 \text{ kg/cm}^2$$

يتم تحديد نسبة التسليح المكسح من تلاقى الخط المائل
البادئ من قيمة الإجهاد الكلى والخط الرأسى من نقطة
مقاومة القطاع بالخرسانة والكانات .

$$\mu_{sb} = 0.0017$$

إذا نسبة التسليح المكسح

$$A_s = 2.34 \text{ cm}^2$$

يمكن استخدام تسليح مكسح $16 \text{ } \varnothing \text{ } 2$.

الخلاصة

تم ابتكار مساعدات تصميميه لمقاومة قوى القص
المعرضة لها القطاعات الخرسانية تتميز بما يلى:

١- توافقها مع أسس تصميم المعادلات الموضحة بالكود
المصرى لمقاومة قوى القص.

٢- سهولة الاستخدام بما يغنى عن استخدام معادلات
الكود.

٣- تغطى مجالات المقاومة المميزة للخرسانة من ٢٠٠
إلى ٣٠٠ كجم/سم^٢.

٤- يمكن استخدامها فى إيجاد تسليح قص مكونا من كانات
رأسية فقط.

٥- يمكن استخدامها فى إيجاد تسليح قص مكونا من كانات
رأسية وتسليح مكسح على زاوية ٤٥ أو ٦٠ درجة.

٦- تغطى احتمالات مختلفة من رتب صلب التسليح لكل
من الكانات والأسياخ المكسحة بحيث يمكن فيها
استخدام توافقات مختلفة بين التسليح الصلب الطرى
٣٥/٢٤ والتسليح الصلب على المقاومة ٥٢/٣٦.

المراجع

الكود المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة ١٩٩٥ - التحديث الأول ١٩٩٦ .

بلديات

أ.د. احمد خالد علام

الكبيرة.

الخطوة الأولى في تحسين مناطق الإسكان العشوائى

شق طرق واسعة طولية وعرضية

عندما زحف العمران على هذه الأرض أخذ شكله من شكل تقسيم الأرض، زراعية: شرائح طولية من المباني يفصل بينها ممرات ضيقة، عرضها ٤ متر فى الغالب، طرق ضيقة لا تستطيع السيارات المرور فيها، ومن أمثلة ذلك الأرض الزراعية فى مركز إمبابة حسب الخريطة المرفقة.

تقسم الأرض الزراعية بتفتيت الملكية إلى شرائح طولية يصل طول قطعة الأرض إلى طول الحوض الذى تقع فيه، وهو غالبا ما يصل إلى ٢٠٠ متر، أما عرض القطعة التى يملكها الفلاح فأمتار معدودة ١٠ متر أو أكثر، ويصل العرض أكثر من ذلك بكثير فى الملكيات



الارتقاء بمناطق الإسكان العشوائى

الخطوة الأولى فى التحسين والارتقاء بهذه المناطق هو تخطيط شبكة الشوارع الطولية والعرضية ينتج عنها مربعات (بلوكات حوالى ٥٠٠ × ٥٠٠ م).
يلى هذه الخطوة تحسين وإصلاح الكتلة السكنية داخل هذه المربعات.

وبالنسبة للمربعات شبه الخالية فتخطط لتسكين من ستزال مساكنهم نتيجة شق هذه الشوارع أو نتيجة لتحسين البلوكات.

الرئيسية - وتنمية المساحة الواقعة بداخله بكثافة سكانية تبلغ حوالى ١٢٠ نسمة/ك م^٢ - يحد الطريق النمو العمرانى للقاهرة الكبرى ويفصل بينها وبين المجتمعات العمرانية الواقعة خارجه، ويصل قطر الطريق حوالى ٨ كيلومترات فى بعض الأماكن.

وكان من المفروض أن يواكب إنشاء الطريق صدور قانون يحرم استعمال الأرض الواقعة على جانبيه بعمق يتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ متر لأغراض العمران ولا تستعمل إلا لأغراض الترفيه والزراعة.

ولكن لم يحدث هذا...! فكانت النتيجة أن امتد عمران القاهرة إلى الطريق، وعبره وزحف على الأرض الواقعة على جانبيه، ولا زال مستمرا فى الزحف.

خارج هذا الطريق خططت الدولة عدداً من المدن والمدن التوابع والمستوطنات : ١٥ مايو فى أقصى الجنوب عند حلوان - وفى الشرق مدن بدر والعبور والقطامية والقاهرة الجديدة وعدد من المستوطنات، وفى الغرب ٦ أكتوبر خططت فى بداية الأمر على أساس ثلاث مليون نسمة ثم زيدت إلى نصف مليون نسمة ثم إلى مليون ثم أضيف إليها تجمعان كبيران هما تجمع الشيخ زايد وتجمع الزهور بتوابعهما، ويقال إن حجم المدينة سيتعدى ١,٥ مليون نسمة.

العمران يزحف بسرعة عبر الطريق الدائرى فى كل الاتجاهات وستتحول معظم هذه المجتمعات إلى ضواحي للقاهرة وسرعان ما سينتشر العمران ويملا المساحات والجيوب الواقعة بين هذه المجتمعات.

عمران من كل نوع إسكان عشوائى وإسكان أصحاب النفوذ والمصالح وأنشطة أخرى.

ستمتلئ المساحات الخالية الواقعة بين هذه التجمعات قبل أن تستكمل المدن الجديدة نموها، وسيلتحم العمران تحت وطأة الإيقاع السريع للنمو العمرانى، وستتحول المنطقة بأكملها، القاهرة وما حولها لمسافات تصل ٢٥-٣٠

عمران جديد فى إنشائه بنى بمواد دائمة، ولكنه سيئ : مساكن غير صحية وشوارع ضيقة.

وأول خطوة فى تحسين هذه المناطق والارتقاء بها هو شق شوارع واسعة طولية بكامل طول التقسيم، المسافة بين الشارع الطولى والآخر حوالى نصف كيلو متر أو أكثر وكذا شق شوارع واسعة عرضية تتقاطع مع الشوارع الطولية ، ينتج عن هذا التقاطع بلوكات سكنية كبيرة أبعادها حوالى $1/2 \times 1/2$ كيلومتر.

تستعمل الشوارع الطولية والعرضية فى مرور وسائل النقل العام وسيارات الأمن والمطافى والإسعاف والسيارات الخاصة، وتستعمل كرئة ومنتفس لسكان هذه البلوكات والترفيه.

والخطوة الثانية بعد شق هذه الشوارع هى الارتقاء بالبلوكات وتحسينها، ويبدأ ذلك بتهديب وإعادة تخطيط الشوارع وتحسين وإصلاح المساكن وتوفير الخدمات العامة وأماكن الترفيه وإزالة المباني المتهاكة .

وينتج عن تخطيط الشوارع الطولية والعرضية بعض البلوكات شبه الخالية من المباني، فيعاد تخطيط هذه البلوكات وتوفير قطع أراضى للسكان الذين ستزال مساكنهم المتهاكة أو نتيجة توسعة الشوارع.

القاهرة إلى أين

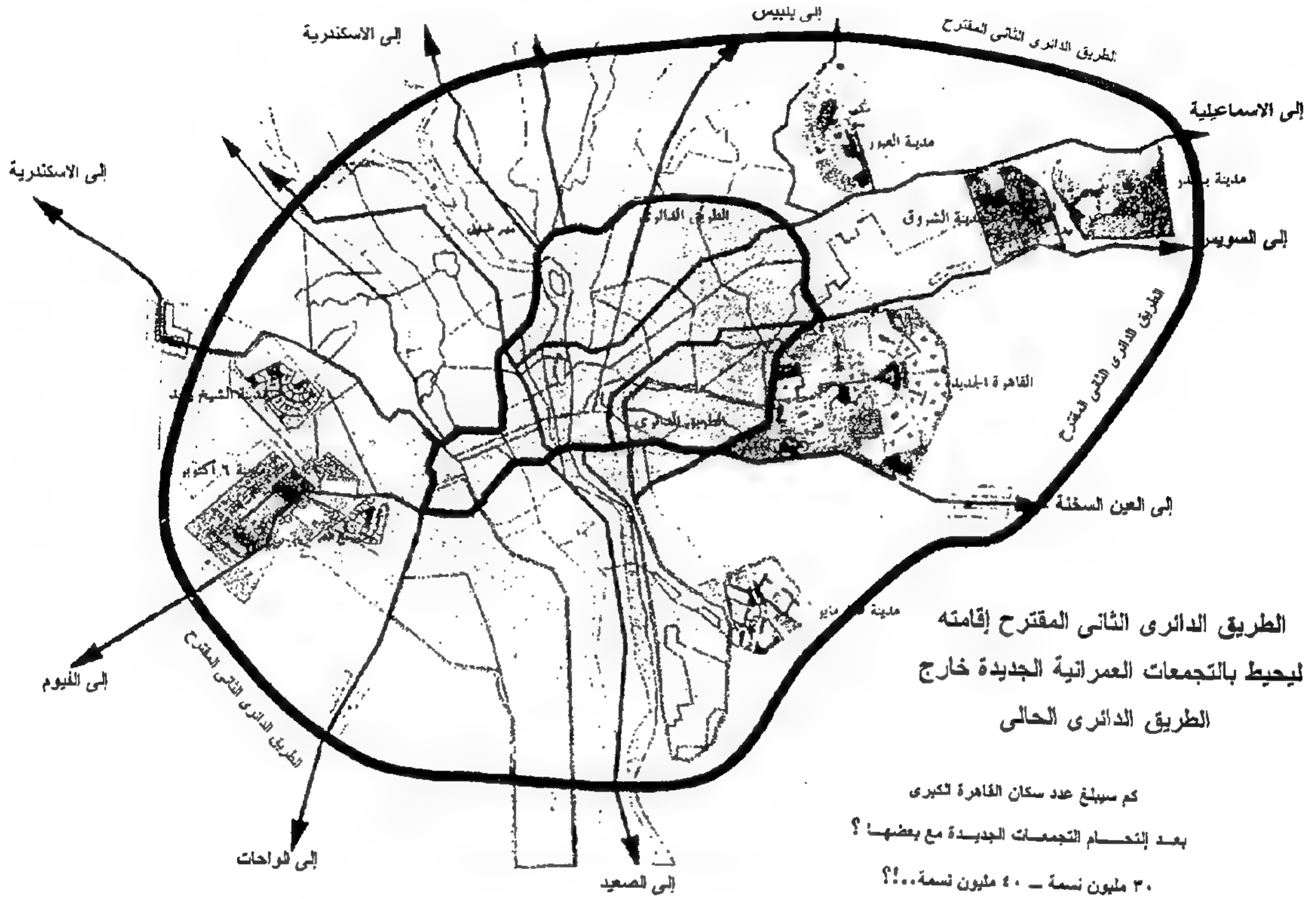
تتمثل استراتيجية النمو الحضرى لإقليم القاهرة الكبرى فى عدة مجالات منها:

- تخطيط طريق دائرى يحيط بالكتلة الحضرية الرئيسية.
- تنمية مدن جديدة وتوابع ومستوطنات عمرانية جديدة خارج هذا الطريق.

خطط طريق دائرى وتم إنشاؤه يحيط بالكتلة الحضرية الرئيسية (القاهرة ومدينتي الجيزة وشبرا الخيمة) .. وكان من ضمن أهدافه الحد من زيادة مساحة الكتلة العمرانية

كتلة حضرية قوامها - لا أحد يعلم - ٣٠ مليون ٤٠ مليون نسمة؟! هل سيقف العمران عند هذا الحد؟.. حد الطريق الدائري الجديد أم سيغبر الطريق الدائري الثاني ويمتد... وتحتاج القاهرة إلى طريق دائري ثالث؟!.

كيلومترا لتصبح نطاقا حضريا ضخما يحتاج إلى طريق دائري آخر يضم كل هذه التجمعات بدءا من ١٥ مايو في الجنوب إلى المدن الجديدة في شرق القاهرة إلى الأرض الزراعية في جنوب محافظة القليوبية إلى ٦ أكتوبر في الغرب.



وفي الفترة الأخيرة ومنذ عامين ألغت الدولة جزءاً من هذا الخط ، وهي الوصلة بين العتبة والدراسة ، وغيرت مسار الخط من العتبة إلى شارع الجيش - فالعباسية - فصلاح سالم - فالمطار.

ألغت الدولة الوصلة بين العتبة والدراسة بالرغم أن المنطقة التي كان سيمر فيها هذا الخط هي منطقة تجارية وبها أماكن مقدسة كالأزهر والحسين يرتاده جموع المصريين.

عودة لمشروع نفق السيارات بشارع الأزهر في السبعينات خططت الدولة ثلاث خطوط لمTRO الأنفاق هي:

* خط حلوان/المرج وتم تنفيذ هذا الخط .

* خط شبرا الخيمة/الجيزة وتم تنفيذه.

* خط إمبابة/ الدراسة ، وكان مسار هذا الخط إمبابة - الزمالك - الإسعاف - العتبة - بور سعيد - الأزهر - الدراسة، ولم ينفذ هذا الخط بعد.

بعد إنشاء النفق وتشغيله...؟!.

وأبدى أساتذة تخطيط المرور بأن كل دول العالم تخطط مدنها على أساس خروج السيارات من وسط المدينة إلى الخارج بأقصى سرعة وفي أقل وقت ممكن وأيضاً على أساس ألا يدخل المرور الكثيف وسط المدينة .. وهذا عكس ما تخططه مصر .. ! تنشئ نفق تصب فيه آلاف السيارات من صلاح سالم إلى ميدان الأوبرا...! وكيف سيكون الحال في ميدان الأوبرا والمنطقة المحيطة به بعد تنفيذ النفق وتشغيله...؟!.

هذا بالإضافة إلى أن حجم المرور الآتى من الدراسة ليس جميعه سيكون مقصده الأوبرا ، بل حوالى ثلثى هذا الحجم جهة وصوله هي منطقة الأزهر وبور سعيد.

وهذا المرور بعد تشغيل النفق عليه أن يذهب أولاً إلى ميدان الأوبرا ثم يرجع ثانياً إلى شارع بور سعيد والأزهر...! هذا بالإضافة إلى أن المشروع لم يأخذ في اعتباره تخطيط أماكن لانتظار السيارات.

ومن ناحية التلوث أثار خبراء البترول بأن سرعة السيارات في النفق في كثير من الحالات ستكون سرعة بطيئة، مما سيزيد عليه خروج كميات كبيرة من الملوثات من عادم السيارات، نتيجة عدم الاحتراق الكامل لوقود السيارات ، وسيمتلئ النفق بأول أكسيد الكربون وأكسيدات الكبريت والنيتروجين والهيدروكربونات والدخان والسناج، وغيرها من الملوثات الأخرى مما سيزيد عليه اختناق الموجودين في السيارات - رغم تخطيط أربعة محطات تهوية ستنشأ على امتداد مسار النفق، وينذر علماء البترول بحدوث كوارث عند تشغيل النفق ...!

وبعد عقد هذه الندوات وطوال العامين الماضيين كانت تطلع علينا الصحف بمقالات للخبراء وأساتذة الجامعات تقترح على الحكومة العدول عن مشروع لم يدرس الدراسة الكافية وله أثاره الجانبية الشديدة والعودة إلى تنفيذ مترو

واستبدلت الدولة هذه الوصلة بنفقين للسيارات من صلاح سالم إلى ميدان الأوبرا: نفقين منفصلين واحد من صلاح سالم إلى الأوبرا والآخر بالعكس، طول كل نفق ٢,٧ كم وقطر كل منهما ٨,٤ م بهما ٤ محطات تهوية، وبدأت الدولة في التنفيذ قبل أن تستكمل الدراسات التفصيلية.

وعقدت جمعية المهندسين المصرية ندوة لدراسة هذا المشروع وحضر أساتذة جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان وغيرهم من خبراء التخطيط العمراني والنقل والمرور والإنشاءات والأساسات .. كما حضر المسئولون من الدولة وشرحوا المشروع وأوضحوا أن التنفيذ قد بدأ بأعمال الحفر ، وعندما بدأ الحاضرون يسألونهم عن بعض تفاصيل المشروع أجاب المسئولون بأن الدراسات التفصيلية لم تتم ولم تستكمل بعد !

وقد أرسلت جمعية المهندسين كتاباً إلى السيد وزير الري - المسئول رسمياً عن جمعية المهندسين - يفيد بأن الدراسات التفصيلية لم تستكمل بعد، وإن كان التنفيذ قد بدأ بالفعل ...!

وفي هذه الندوة أبدى الحاضرون من الخبراء والمتخصصين تخوفهم من هذا المشروع، الذي بدئ في تنفيذه بالرغم من عدم استكمال الدراسة.. أبدوا تخوفهم من مشكلة تكديس المرور في النفق وفي ميدان الأوبرا ، ومن مشاكل التلوث داخل النفق ، ومشاكل وقوف السيارات داخل النفق ، ومشاكل عدم توفير أماكن الانتظار للسيارات ، ومشاكل المسارات حول منطقة المشروع..

فالمرور الآتى من الجيزة ، والآتى من مصر الجديدة عن طريق صلاح سالم ويريد الدخول إلى وسط المدينة سيدخل النفق عند الدراسة بعشرات الألوف من السيارات (بمعدل حوالى ٢٠٠٠ سيارة / ساعة، ساعة الذروة) ويتجه إلى ميدان الأوبرا ويصب هذا الكم الهائل في الميدان ، مع العلم بأن الميدان، يئن من حجم المرور الحالي...! فما بالنا

الأنفاق فى هذه الوصلة: العتبة/الدراسة

وأخيرا وبتاريخ الجمعة ٢٠٠٧/١/٧ م طلعت علينا جريدة الأهرام فى صفحتها السابعة بأن دكتور/فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أحال طلبات الإحاطة التى تقدم بها : الدكتور فتحى البرادعى ، وإبراهيم البرديسى ، وحسين مجاور ، والتى انتقد مقدموها فيها مشروع نفق الأزهر إلى لجنة النقل والمواصلات ولجنة الإسكان لدراسة ما أبداه النواب من :

" إن المشروع مثال صارخ لاستنزاف المال العام ولم يحل مشكلة المرور رغم تكلفته التى ستتجاوز المليار جنيه علاوة على السلبات الفنية والبيئية التى أسفر عنها البدء فى المشروع والمشاكل التى تتعرض لها منطقة الجمالية والأزهر بسبب إقامة نفق للسيارات بشارع الأزهر"

الدكتور فتحى البرادعى:

أعلن النائب الدكتور فتحى البرادعى أن مشروع نفق سيارات الأزهر مثال صارخ لاستنزاف المال العام - ولسبب غير مفهوم تم بسرعة غير مسبوقة إسناد المشروع بالأمر المباشر لمجموعة شركات أجنبية ، وذرا للرماد أضيفت بنسبة ضئيلة شركة مصرية لم تشارك فعليا فى المشروع..

تم الإسناد بالأمر المباشر لهذه المجموعة من الشركات الأجنبية بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه تم تحديدها بمعرفة هذه الشركات ..

إلا أنه بعد أقل من عام على بدء التنفيذ فوجئنا أن هذه المجموعة من الشركات نفسها رفعت التكلفة إلى ٩٠٠ مليون جنيه ، بالإضافة إلى ١٥٠ مليون جنيه لتحويل المرافق العامة .. أى أن تكلفة المشروع تعدت المليار جنيه..!

ثم قال د. البرادعى إن هذا المشروع يتم فى غياب التصميمات ، أى أنه عقد مبنى على المجهول.

ولقد كان هناك بديل مطروح من الأخصائيين فى التخطيط العمرانى، وهو الاكتفاء بإنشاء نفق مفتوح بين جامع الأزهر ومسجد الحسين، وإنشاء ساحة بين هذين المسجدين دون الدخول فى تعقيدات النفق والتكاليف الباهظة أى بتكلفة ١٥% من تكلفة النفق الحالى !

كما أن المشروع بوضعه الحالى لم يأخذ فى اعتباره توفير أماكن لانتظار السيارات .. وتحويل شارع الأزهر إلى منطقة للمشاة فقط له آثار خطيرة لأن غالبية الحركة فى هذه المنطقة تقوم على النشاط التجارى، ونسبة العابرين من صلاح سالم إلى الأوبرا لا تتجاوز ٣٠% من حجم حركة المارة بمنطقة الأزهر.

وأضاف بأن قرار إنشاء النفق أتخذ بعشوائية، وتم تنفيذه بناء على رغبة وزارة الثقافة.

أما مشكلة تلوث الهواء والتهوية - والإنارة - ومكافحة الحريق فإنها سترفع من تكلفة التشغيل والصيانة.

كما أن تيار مرور السيارات المتوقع من صلاح سالم إلى وسط المدينة ميدان الأوبرا سوف يفاجأ بحائط قوى من الكثافة المرورية الضخمة فى وسط المدينة ، مما سيترتب عليه حدوث ارتباكات داخل النفق.

وتحويل شارع الأزهر إلى طريق مشاة فقط سيخلق مشاكل الاحتياج إلى مساحات كبيرة لانتظار السيارات ، وسوف يهدد المخازن التجارية، وذلك لعدم وجود وسيلة للشحن والتفريغ ونقل البضائع.

والأغرب من هذا أن المجتمع سيفاجأ بمحطات تهوية عملاقة ترتفع وسط الساحة الرئيسية بين مسجد الحسين وجامع الأزهر، وهى تمثل وحشا عملاقا يهدد كل الآثار الموجودة بالمنطقة.

والسؤال المطروح: هل العبور بين صلاح سالم إلى وسط المدينة يستحق مليار جنيه؟ ولماذا كان الإسناد بالأمر المباشر وأين كانت وزارة الثقافة ومحافظة القاهرة؟

محطات التهوية فى المسار وأثرها السلبى على السكان وأيضاً على الآثار الموجودة فى المنطقة.

النائب حسين مجاور

قال النائب حسين مجاور أمين الحزب الوطنى بالقاهرة إن هذا المشروع لم يعرض على المشرعين والتنفيذيين بالقاهرة ، والمشكلة الآن أن القاهرة أصبحت حقل تجارب فى الوقت الذى تجاهل فيه الجميع نقل الوزارات والمصالح الحكومية.

وفى النهاية، أما أن الأوان أن تعيد الحكومة النظر فى هذا المشروع ... والله الموفق.

وطالب دكتور/فتحى البرادعى بإحالة الموضوع إلى لجنة النقل والإسكان لبحث ودراسة السبل الكفيلة بتفادى سلبات المشروع.

النائب إبراهيم البرديسى

قال النائب إبراهيم البرديسى إن الحكومة قررت إقامة النفقين لحل مشكلة المرور فى المنطقة، ورغم هذا فإن خبراء المرور يقولون إن هذا النفق قد يتسبب عنه كارثة حقيقية خاصة فى الاتجاه القادم من صلاح سالم إلى الأوبرا لأن الميدان بطيء الحركة، وحل المشكلة بهذا الأسلوب سوف يزيدها تعقيداً - كل ذلك علاوة على مشكلات تلوث البيئة والمشكلات البيئية الأخرى التى تصاحب إنشاء

سياسة الإسكان فى مصر

د. عبد الناصر عبد الله احمد محمد

مقدمة

أعلن وزير الإسكان فى مصر عام ١٩٧٦ أن نقص الوحدات السكنية فى مصر يتعدى ١,٤ مليون وحدة سكنية يلزم القاهرة منها ٨, مليون وحدة .

أعلن مركز الإحصاء فى عام ١٩٨٦ أن فى مصر عدد ١,٨ مليون وحدة سكنية خالية .

مما تقدم نرى أن الموازين انقلبت فى عشر سنوات، وعلى الرغم من ذلك نرى الخطة الخمسية للحكومة ٩٢/٨٧ تطالب بإنشاء مليون وحدة سكنية دون النظر إلى الزيادة التى أعلنها مركز الإحصاء . هذا وتمثل نسبة المساكن الخالية فى مصر حوالى ١٦% يخص القاهرة الكبرى منها ٧% تقريبا.

الهدف: مشكلة الإسكان فى مصر لا يلزم لحلها الإكثار من البناء، وإنما ترشيد ما هو موجود والنظر إلى القوانين التى تسببت فى وجود هذا العدد من الوحدات، واتباع سياسة العرض والطلب فى تقديم ١,٨ مليون وحدة سكنية إلى السوق المصرى فإن ذلك وقياسا على المواد التموينية سيؤدى بالطبع إلى خفض إيجارات الوحدات وإنهاء أزمة الإسكان تماما .

منهج البحث

الموضوع : الوحدات السكنية الخالية:

مليون وحده سكنية خالية فى مصر النتيجة التى فجرها آخر تعداد للعام ١٩٨٧م، والتى أذهلت العديد من المهتمين فى مجال الإسكان، والتى اعتبروها ناقوس خطر، خاصة وأن المعروف أن هناك نقص فى عدد الوحدات السكنية وليس العكس .

إن سياسة وزراء الإسكان المتواليين كانت تطالب بالمزيد دائما من إنشاء الوحدات السكنية، ولكن بالعودة إلى تعداد ١٩٧٦ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الذى أكد أن نقص الوحدات فى مصر يقدر بحوالى ١٤٤٢٠٠٠ وحدة يلزم القاهرة الكبرى منها ٨٠٠,٠٠٠

* دراسة تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وخاصة التقارير الأخيرة للعام ١٩٨٦ والعام ١٩٧٦ وإجراء المقارنة فى عدد الوحدات الخالية، مع توضيح مفهوم وكيفية نشأة الوحدات الخالية فى مصر .

* دراسة المباني غير المكتملة فى مصر، وكيفية مساهمة الدولة فى تشطيب هذه الوحدات تمهيدا لنزولها إلى سوق الإيجار فى مصر.

* الدراسة العملية حول بعض أحياء القاهرة الكبرى للوحدات السكنية الخالية وكيفية معالجة هذه المشكلة من وجهة نظر الناس الذين تم التوجه إليهم بالسؤال.

* مقارنة قيمة الوحدات الخالية بديون مصر .

جدول ٢- عدد السكان فى القاهرة الكبرى ١٩٧٦ - ١٩٨٦

سكان القاهرة الكبرى			
معدل التزايد %١/٢	١٩٨٦ (٢)	١٩٧٦ (١)	
%١,٢	٦.٦٨٦٩٥	٥.٧٤٠١٦	محافظة القاهرة
%١,٥	٣٧٢٥٤٢٠	٢٤١٦٦٥٩	محافظة الجيزة
%١,٥	٢٥١٥٩٢٤	١٦٨.٨٣١	محافظة القليوبية
%١,٣	١٢٣١٠.٣٩	٩١٧١٥١٢	جملة القاهرة الكبرى

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد ١٩٧٦-١٩٨٦.

إن العشوائيات الموجودة فى معظم محافظات مصر بما فيها القاهرة الكبرى تمثل الحل الذى لجأ إليه السكان لحل أزمتهم السكنية، وحيث أن معظم سكان هذه الوحدات ينقصهم الدعم المادى حتى تخرج هذه الوحدات مطابقة لمواصفات الحياة المعتادة ولكن قلة اليد أدت إلى هذه الاشكالات الغير مرغوب فيها حيث أن معظم سكانها من الطبقات الفقيرة المتدنية .

الطبقة المتوسطة حاولت حل أزمة نقص المساكن عن طريق عائلها المغترب فى الدول العربية فنشأت بعض المباني السكنية المنتظمة، ولكن كل حسب قدرته من حيث الارتفاعات والشكل الخارجى، فظهرت نوعية مباني وسط بين العشوائيات والمباني المنتظمة، ولولا عدم مقدرة القطاع العام لحل المشكلة لهذه الطبقة لما تدخلت هذه المجموعة من الملاك بإنشاء هذه الأبراج أحيانا أو هذه المباني ذات الأدوار المحدودة أحيانا أخرى .

الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ تضمنت فى برنامجها للعام الأول منها بناء ١٧٠.٠٠٠ وحدة سكنية منها ٦٣% للإسكان الاقتصادى، ٢٤% للإسكان المتوسط، ١٣% للإسكان الفاخر .

نشأة الوحدات الخالية :

إن الإحساس بعدم الأمان فى المستقبل والأزمة الاقتصادية بصفة عامة وأزمة الإسكان بصفة خاصة تسببوا فى تولد الإحساس بعدم القدرة على توفير وحدة سكنية فى حالة الاحتياج لها أو البحث عنها، وهو ما أدى إلى تخزين

وحدة سكنية . وعلى ضوء هذه النتيجة فإن الوضع الحالى عكس ما كان متوقعا، حيث منحت التسهيلات للأفراد المستثمرين حتى حدث ما كان غير متوقع، حيث أنه فى عشر سنوات تغير الحال من نقص فى الوحدات السكنية إلى زيادة فى هذه الوحدات. منها ٤٤% فى المناطق الريفية، ٥٦% فى المناطق الحضرية، ووصلت الزيادة فى إقليم القاهرة الكبرى إلى ٧٠١٧٩٤ وحدة سكنية (جدول ١)

جدول ١- المساكن الخالية فى مصر والقاهرة الكبرى ١٩٨٦ .

	جملة عدد الوحدات السكنية (١)	عدد الوحدات السكنية الخالية (٢)	عدد الوحدات السكنية / (١) / (٢) %	
			حضر	ريف
القاهرة	١٧٣٤١٠٠	٣٧٢٥٢٢	٢١,٤٨	—
	—	—	—	—
	١٧٣٤١٠٠	٣٧٢٥٢٢	٢١,٤٨	—
الجيزة	٦٥.٣٠٤	١٣٩٢٣٨	٢١,٤	—
	٣٢٩٢٦٧	٦٧٣٦٤	٢٠,٤	—
	٩٧٩٥٧١	٢٠.٦٦.٢	٢١,٠٩	—
القليوبية	٢٨٧٤٤٧	٦٢٦٠.٦	٢١,٧٨	—
	٢٨٨٢٦٩	٦٠.٦٤	٢٠,٣	—
	٥٧٥٧١٦	١٢٢٦٧٠	٢١,٣	—
القاهرة الكبرى	٢٦٧١٨٥١	٥٧٤٣٦٦	٢١,٤٩	—
	٦١٧٥٣٦	١٢٧٤٢٨	٢٠,٦	—
	٣٢٨٩٣٨٧	٧٠.١٧٩٤	٢١,٣	—
مصر	٦١.٧٣٩٧	١.٣٦٨٦٤	١٦,٩	—
	٥٤٥٥٥٦٧	٧٩٢٣٧٢	١٤,٥	—
	١١٥٦٢٩٤٦	١٨٢٩٢٣٦	١٥,٨	—

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد ١٩٨٦

إن المدن الجديدة الخالية والتي وصل عدد الوحدات السكنية الخالية بها إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية، ولكن ليس معنى ذلك أن الأسر المصرية تسكن فى وحدات مستقرة ومقبولة، فلا زال هناك أناس يسكنون المقابر والخيام والوحدات من الصفيح وقد تضاعف عددهم إلى أربع أضعاف عما كان عليهم التعداد فى ١٩٧٦، حيث وصل تعدادهم إلى ٤٠٤٤١ أسرة، أما فى تعداد ١٩٨٦ فقد وصل عدد الأسر التى تسكن فى هذا النوع من الوحدات إلى ٤٤٠٠٠ أسرة .

على عموم الطبقة المحتاجة أو مغلقة لغير التملك أو التأجير وتترك على المرحلة قبل النهائية للتشطيب، حتى لا يسأل المالك عن سبب تركها جاهزة، أو أن يضع يده عليها بعض المتخصصين في نظام وضع اليد لحين فصل القضاء في الأمر.

إن المبالغ التي ترصدها الدولة لحل مشكلة الإسكان كبيرة لدرجة أنها تعطي الإحساس بأن ديون مصر سببها الإسكان، وبحسبة بسيطة فإن ١,٨ مليون وحدة سكنية بسعر وسطي للوحدة ٢٥ ألف جنيه فتصل قيمة ذلك إلى ٤٥ مليار جنيه هي قيمة ديون مصر الحالية. إذن نحن نستدين كي نبني وحدات سكنية خالية وتظل لفترات طويلة تحت ضغط تسديد هذه الديون وفوائدها. وقد تكون هذه سياسة الدول العظمى مع الدول النامية حتى تظل باستمرار في حالة مديونية لها، وتدور في فلكها المستمر وتقع تحت الضغط المستمر منها، ونلاحظ ذلك من خلال القروض الموجهة لقطاع محدد تكون نتيجتها صرف هذه الأموال في غير احتياجها.

إن أحد أسباب أزمة الإسكان في مصر هو غياب سياسة عامة واضحة تنتهجها الحكومة، فإنه بالرغم مما أعلنه مركز الإحصاء للعام ١٩٨٦ من وجود ١,٨ مليون وحدة سكنية خالية إلا أن الخطة الخمسية ٩٢/٨٧ قررت بناء مليون وحدة سكنية جديدة. إن ظاهرة تخزين الوحدات السكنية مثل المواد التموينية هي ظاهرة تنشأ في المجتمعات التي تفتقد الإحساس بالأمان في المستقبل، لذلك فهم يخزنون هذه الوحدات لأبنائهم وأحفادهم، وهم بذلك يقومون بتجميد مصادر الأموال بالدولة بتركها على هذه الصورة.

أما عن المساكن الشعبية فهي محجوزة باستمرار لأقارب القائمين عليها والذين يحتفظون بها خالية أو أنها تكون في المدن الجديدة وبأقساط شهرية تفوق قدراتهم، فيتركونها ويفضلون السفر اليومي بين القاهرة والمدن الجديدة لأن إيجار الوحدة بالقاهرة في المتوسط ٥ جنيه شهريا . كما أن أصحاب المصانع بالمدن الجديدة يوفرون

الوحدات السكنية . فالمالك الآن لا يضمن مستقبلا وجود وحدات سكنية لأبنائه، أيضا المستأجر في حالة تركه لمسكنه لآخر أكبر منه لا يترك الأول نهائيا، ولكن يستمر في دفع إيجاره حتى يحجزه لأبنائه، خاصة وأن الإيجار القديم ضعيف ولا يمثل له أى مشكلة، وأحيانا يحجز أكثر من وحدة بهذه الطريقة .

إن انخفاض قيمة العملة المصرية المستمر أمام النقد الاجنبي جعل استثماره هذه العملة في شراء أرض والاحتفاظ بها لفترة طويلة ثم إعادة بيعها، ولكن بأضعاف أكبر من قيمة تضاعف العملة، لذلك فإن عملية شراء الأراضي هي استثمار في حد ذاته . أيضا عملية بناء الوحدات السكنية والاحتفاظ بقيمة النقد الحقيقية أو أكثر لذلك يمكننا القول إن أزمة المساكن الخالية سببها عدم الإحساس بالأمان من المستقبل .

مفهوم الوحدة الخالية :

تنشأ الوحدة الخالية نتيجة لـ:

* توافر السيولة النقدية لدى مجموعة من الأفراد لا تجد خيرا من الاستثمار في بناء الوحدات السكنية، هذه الوحدات لا تؤول في النهاية لا للبيع ولا للتأجير، لأنه مجرد استثمار للمستقبل، وحيث أن قيمة العملة في انخفاض فإن قيمة هذه الوحدات في تزايد .

* الأفراد الذين يقومون ببناء الوحدات السكنية بغرض البيع الفوري تكون وحداتهم من النوع الفاخر والبيع وليست للإيجار (حسب القوانين القديمة المجحفة بحق الملاك)، لذلك نشأت كميات كبيرة من هذا النوع من الوحدات، وحيث أن العرض أكبر من الطلب فإن أغلب هذه الوحدات مغلقة وخالية.

إذن، حتى مع توافر العديد من الوحدات السكنية فإن أزمة الإسكان قائمة، ففي السبعينيات كنا نعاني من قلة الوحدات السكنية وعدم توافرها، أما في الثمانينات فإن عدد المساكن زاد عن المطلوب، ولكن إما الوحدات باهظة الثمن

وسائل النقل اللازمة للنقل اليومي من المصنع إلى قلب القاهرة، وإذا حدث واستقر العامل بالوحدات في المدينة الجديدة بجوار مصنعه فإنه يحتفظ بالوحدة السكنية رخيصة الإيجار في وسط القاهرة لابنه، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشكلة أكثر، إلا إذا تم رفع إيجار هذه الوحدات القديمة حتى لا يتيسر على هذا العامل الاحتفاظ بأكثر من وحدة.

الوحدات غير المشغولة

في آخر تعداد لمركز الإحصاء في عام ١٩٨٧ عرف الوحدة غير المشغولة بأنها الوحدة الغير مسكونة لحظة التعداد، كما أن استعمالها غير محدد، وبصفة عامة هي غير مفروشة. لذلك فإن الوحدات المغلقة أي المستعملة لكن مغلقة بسبب أو لآخر لم تدخل في عدد الوحدات الخالية. لأن عدد الوحدات غير المسكونة أو المغلقة لو أضيف إلى الوحدات الخالية لنتج رقم أكبر من ١,٨ بكثير. وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول ٣ نسبة المساكن الخالية إلى المشغولة في القاهرة ١٩٨٧

الحى	عدد الوحدات المشغولة	عدد الوحدات الخالية	جملة	نسبة الخالى إلى الجملة
التبين	١٢٥٠٢	٥٩٩	١٣١٠١	٤,٦
حلوان	٩٦٢٨٤	١٧٢٨٠	١١٣٥٦٤	١٥,٢
١٥ مايو	٦٤٣٠	٧٢٦٥	١٣٧١٥	٥٣,١
المعادي	٢٢٠١٨	٦١٢٥	٢٨١٤٣	٢١,٧
السيدة زينب	٤٩٤٨٣	٣٧٦٢	٥٣٢٤٥	٧
قصر النيل	٥٩٦٢	٣٦٧	٦٣٢٩	٥,٨
باب الشعرية	١٨٢٩٦	١٢٤١	١٩٥٣٩	٦,٤
الشرابية	٥٧٢٠٢	٢٥٠٦	٥٩٧٠٨	٤,٢
روض الفرج	٥٢٢٨٥	٢٦٢٦	٥٤٩١١	٤,٧
الساحل	٨٧٠٢٦	٦٥٣٣	٩٣٥٥٩	٧
الزيتون	٧٦٥٦٧	١١٣٦٩	٦٧٩٣٦	١٢,٩
مدينة نصر	٤١١٥٢	٣٣٨٨٩	٧٥٠١٤	٤٥,٢
عين شمس	٩٠٤٧٧	٢٢٧٩٦	١١٣٢٧٣	٢٠,١
السلام	٣٨٥٠١	١٣٧٤١	٥٢٢٤٢	٢٦,٣
منشية ناصر	٣٠٥٢٣	٤٩٧٧	٣٥٥٠٠	١٤
البساتين	١١٠٢٢٣	٣٢٧٣٣	١٤٢٩٥٦	٢٣
المرج	٢٧٢٨٥	١٠٦٣٤	٣٧٩١٩	٢٨

المصدر - مركز الإحصاء - تعداد ١٩٨٦ م

كما يوجد في حضر مصر عدد ١٠٨٦٨٦٤ وحدة خالية وفي القاهرة عدد ٣٧٢٥٢٢ وحدة خالية وفي الجيزة عدد ٢٠٦٦٠٢ وحدة خالية وفي القليوبية عدد ١٢٢٦٧٠ وحدة خالية وفي الإسكندرية عدد ١٥٤٨٦١ وحدة خالية

كما أنه يوجد في ريف مصر عدد ٧٩٢٣٧٢ وحدة خالية

وفي الشرقية عدد ٧٢٢٧٣ وحدة خالية
وفي الدقهلية عدد ٦٦١٥٠ وحدة خالية
وفي سوهاج عدد ٧٨٨٥٢ وحدة خالية
وفي أسيوط عدد ٦٦٣٨٧ وحدة خالية

مما سبق نستنتج أن:

١- عدد الوحدات غير المشغولة أكثر من عدد الوحدات الخالية، لأن الوحدات المشغولة تشمل الوحدات الخالية بالإضافة إلى الوحدات التي أصحابها غير متواجدين، لذلك فإن الرقم ١,٨ مليون وحدة سكنية لا يمثل الوحدات المغلقة أو المباعة وغير مستغلة، بل هي الوحدات الجديدة فقط التي لم يدخلها أحد، لذلك فإن الرقم قد يكون أكبر من ذلك بكثير.

٢- أحياء وسط القاهرة القديمة مثل السيدة زينب وباب الشعرية لا يوجد بها وحدات خالية كثيرة، فهي تمثل ١٠% من إجمالي عدد الوحدات بهذه الأحياء وينطبق نفس الشيء على أحياء روض الفرج والساحل والتبين والتي يسكنها طبقات متوسطة. لذلك فإننا نستخلص أن مناطق سكن الطبقات الفقيرة والمتوسطة لا تكثر بها ظاهرة تخزين الوحدات السكنية.

٣- المدن الجديدة والممثلة في مدينة ١٥ مايو بلغت الوحدات الخالية إلى جملة الوحدات في المدينة ٥٣% وهي نسبة عالية وتتطلب إعادة دراسة طرق توزيع الوحدات بالمدن الجديدة وإعطاء الأولوية للعمال بها حتى لا تصبح مدنا للكشاح والصوص.

فى طور التشطيب النهائى؟ كما أنه لم يحدد مساحة المبنى، هل هو مبنى على مساحة أرض كبيرة على النيل وبها عدد كبير من الوحدات السكنية، أم مبنى صغير به وحدة واحدة سكنية؟ أيضا لم يحدد هل هى فى الحضر أم فى الريف فى مصر؟

قلو افترضنا أن فى كل مبنى غير مكتمل يوجد وحدتان سكنيتان فقط وثمان الوحدة ٢٥ ألف جنيه فإن:

$$٤٣٣٣٧٩ \times ٢ \times ٢٥٠٠٠ = ٢١,٦٦ \text{ مليار جنيه مصرى}$$

هذا الرقم يمثل نصف قيمة ديون مصر الخارجية فى عام ١٩٨٦ وقد أوضح التعداد أيضا تاريخ بداية العمل فى هذه الوحدات غير المكتملة، ومنه نستنتج أن :

* ٨٠% من المباني غير المكتملة بدأ العمل فى بنائه فى عام ١٩٨٣ وما بعده، فى حين أن ٧% فقط فقد بدأت العمل فى هذه المباني قبل عام ١٩٧٩ .

* أما فى الريف فالنتيجة مطابقة للحضر حيث يوجد ٣٢١٦٠ مبنى غير مكتمل بدأ العمل بها فى ١٩٧٩ وأحيانا قبل هذا التاريخ، وهذا يمثل ١٤% من عدد الوحدات غير المكتملة (ليست مبنية بالطين أو الطوب اللبن)، وهذا يؤكد أن الريف يشارك الحضر فى هذه المشكلة من خلال الأموال التى يرسلها أبناءهم المغتربون، ومع غياب إذن الرخصة فإن الكل يبنى دون عوائق تنظيمية.

كيف تتعامل الدولة مع الوحدات الخالية وغير المكتملة

إن الوحدات السكنية الخالية وغير المكتملة تمثل للدولة مشكلة كبيرة، وقد ظهرت عدة آراء حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة، فمنهم من يعتبر هذه الوحدات ملكية خاصة ولأصحابها استعمالها بالطريقة التى يرونها مع التعديل فى بعض القوانين الايجارية القديمة التى تسببت فى إغلاق هذه الوحدات، وكانت نسبة أصحاب هذا الرأى تقريبا ٥٤%، إلا

٤- مناطق الإسكان العشوائى مثل منشية ناصر بها عدد وحدات خالية قليل، مع العلم بأن المستوى الاقتصادي ضعيف، إلا أنه وعلى العكس من ذلك فى المعادى ومدينة نصر حيث المستوى الاقتصادي المرتفع ارتفعت معه نسبة المساكن الخالية لتصل إلى ٤٥,٢ % فى مدينة نصر.

٥- نسبة الوحدات السكنية غير المشغولة ارتفعت فى المناطق التى يتم توزيع الوحدات السكنية بواسطة المحافظة مثل حى السلام ٢٦% والمرج ٢٨% والبساتين ٢٣% وهو يوضح أن أسلوب توزيع المساكن لا يحقق العدالة فى الاحتياجات حيث أن نظام القرعة المتبع أو الوسائط جعل من هذه الوحدات تتوجه إلى جهات أخرى وبأسعار أعلى.

المباني السكنية غير المكتملة

من الطبيعى أن تكون هناك مباني غير مكتملة أو ناقصة انتظارا لتوفير الأموال اللازمة فى الدول النامية أو التى تشهد أزمة إسكان، وأحيانا يسعى ملاك هذه الوحدات إما لبيعها على حالها ناقصة التشطيب أو الاحتفاظ بها على هذه الصورة حفاظا عليها كما ذكرنا آنفا.

جدول ٤- تعداد المباني غير المكتملة ١٩٧٦ - ١٩٨٦

المحافظة	عدد المباني غير المكتملة		الزيادة بين التعدادين	معدل الزيادة
	١٩٧٦	١٩٨٦		
القاهرة	٩٨٧٦	٣٥١٧٣	٢٥٢٩٧	٢٥٦%
الجيزة	٣٧٤٠	٣١٨١٢	٢٨٠٧٢	٧٥٠%
القليوبية	١٧٦٢	٣٤٠٥٠	٣٢٢٨٨	١٨٣٢%
جملة القاهرة الكبرى	١٥٣٨٧	١٠١٠٣٥	٨٥٦٥٧	٥٧٧%
مصر	٥٥٧٣٣	٤٣٣٣٧٩	٣٧٧٦٤٦	٦٧٧%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٦

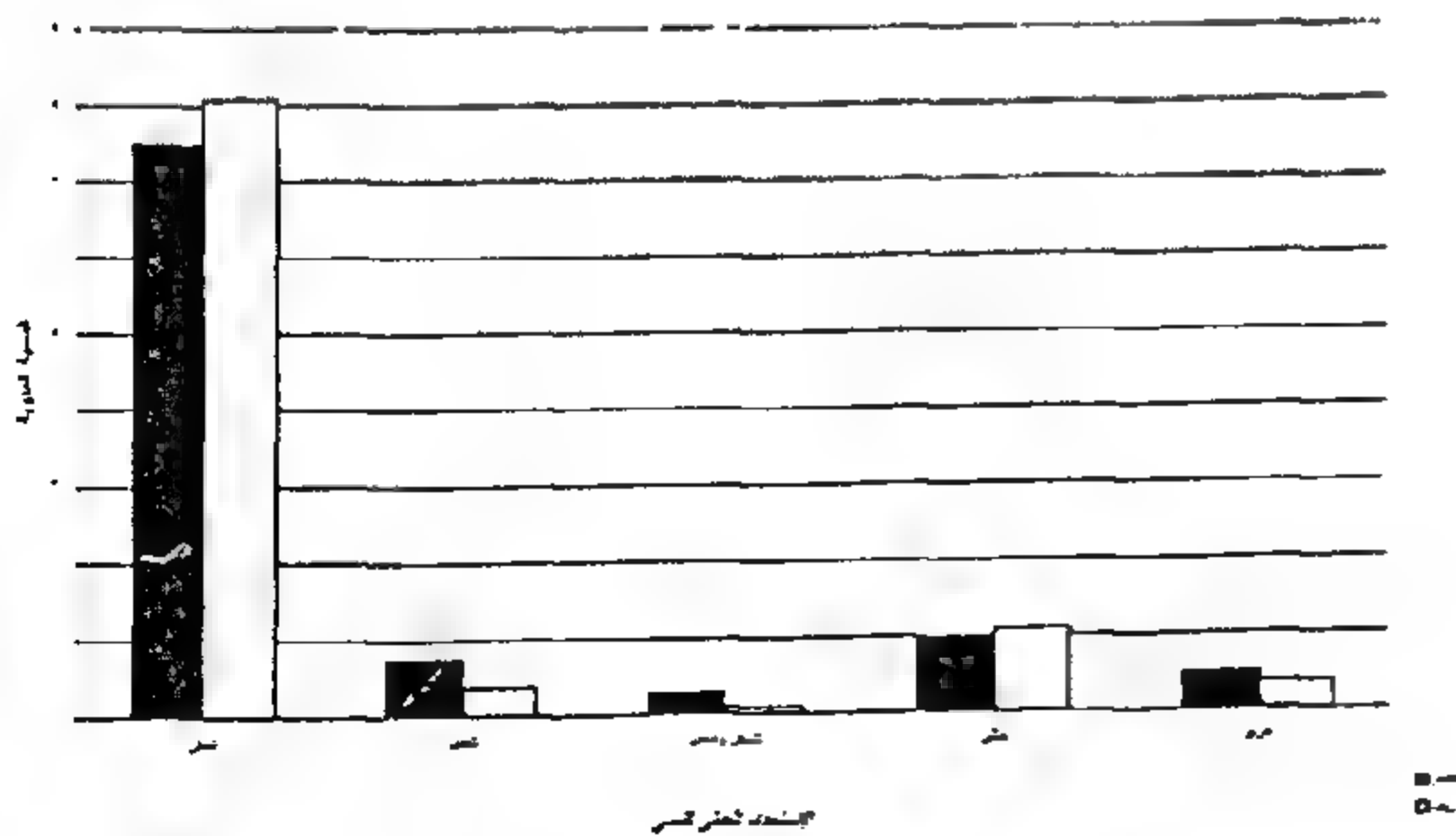
وقد ظهر مفهوم أو لفظ الوحدة غير المكتملة فى تعداد ١٩٨٦ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والذى أحصى أن هناك عددا لا بأس به من الوحدات غير المكتملة، وأحيانا المباني غير المكتملة، إلا أن الجهاز لم يوضح درجة عدم الاكتمال هل هى فى طور الأساسات أم

توزيع واستغلال لهذه الوحدات، فهناك من يحتفظ بأكثر من وحدة تحت مبدأ تخزين الوحدات، إلا أن هناك العكس، حيث أن هناك أكثر من أسرة تقسم نفس الوحدة السكنية أو تسكن في أماكن ليست معدة للسكن مثل المقابر والكبائن والعشش وخلافه.

دراسة عملية بالموقع حول المساكن الخالية بالقاهرة الكبرى للعام ١٩٨٨ م

اثبت تعداد ١٩٨٦ أن في مصر ١,٨ مليون وحدة سكنية خالية، إلا أن هذا التعداد لم يحدد هل هي خالية أم غير مشغولة أم مغلقة، لذا لزم الأمر عمل دراسة أكثر دقة لتحديد وصف هذه الوحدات، وقد تم اختيار القاهرة الكبرى لأنها تشتمل على مناطق حضرية وأخرى ريفية خاصة في الجزيرة والقلوبية. وقد تم تحديد المناطق الآتية في كل من :
- القاهرة : حيث أنها تمثل الحضر، وتم اختيار مناطق مدينة نصر - السلام - بركة النصر - مصر الجديدة - الشرايبة - المرج.

- الجزيرة: وتم تحديد المناطق الحضرية، كفر الجبل - ٦ أكتوبر - العياط
- والمناطق الريفية الآتية: كفر رفاعي - أتريس - ترسا.
- القليوبية: وتم تحديد المناطق الحضرية الآتية: بنها - شبرا الخيمة - القناطر
- والمناطق الريفية الآتية: كفر شكر - طوخ - نوى.



النسبة المئوية (الاجمالي) توزيع المباني حسب الاستخدام الحالي للمبنى طبقاً للنتائج الأولية لتعداد المباني ١٩٩٦

أن هناك رأياً آخر يرى أن على الدولة أن تتدخل بفرض ضرائب على هذه الوحدات، وإجبار المالك على إيجار أو بيع نسب معينه من هذه الوحدات وكانت نسبة هذا الرأي تمثل ٣٠% - أيضاً هناك اقتراح أن تمنح الدولة القروض لأصحاب الوحدات غير المكتملة حتى تساعداهم على تشطيبها وبيعها أو إيجارها بعد ذلك، وكانت النسبة في ذلك ٥٨%.

وقد أوضح لنا التعداد الأخير للسكان والمنشآت للجهاز المركزي للإحصاء في العام ١٩٨٦ ما يلي:

في حضر مصر يوجد:

عدد وحدات سكنية	٦١٠٧٣٩٧	وحدة سكنية
عدد الأسر	٥٠٧٠٥٣٣	أسرة
الفرق	١٠٣٦٨٦٤	وحدة

وهذا في حال أن لكل أسرة وحدة سكنية واحدة فقط لا غير.

في ريف مصر يوجد:

عدد وحدات سكنية	٥٤٥٥٥٦٧	وحدة سكنية
عدد وحدات الأسر	٤٦٦٣١٩٥	أسرة
الفرق	٧٩٢٣٧٢	وحدة سكنية

وهذا في حال أن لكل أسرة وحدة سكنية واحدة فقط لا غير

جملة عدد الوحدات الفارغة يساوي ١٨٢٩٢٣٦ وحدة سكنية في مصر.

أما في القاهرة الكبرى فإن:

عدد الوحدات السكنية	٣٢٨٩٣٨٧	وحدة سكنية
عدد الأسر	٢٥٨٧٥٩٢	أسرة
الفرق	٧٠١٧٩٤	وحدة سكنية

وقد قمنا بدراسة معظم المحافظات المصرية فوجدنا أن عدد الوحدات السكنية يفوق عدد الأسر بكل محافظة وهذا لا يدل على أن هناك نقصاً في عدد الوحدات وإنما هناك سوء

* عدد الوحدات السكنية الخالية في المناطق الحضرية المختارة في العام ١٩٨٨ وصل إلى ٩٧٥٤ أى حوالى ٥٣% من إجمالي عدد الوحدات القائمة في حين أن عدد هذه الوحدات في عام ١٩٨٦ وصل إلى ١١٢١٦ وحدة أى حوالى ٦١% من إجمالي الوحدات القائمة، وهذا يوضح نقص عدد الوحدات الخالية بمقدار ١٤٦٢ وحدة سكنية خلال عامين ونسبة ١٣% من إجمالي الوحدات القائمة.

* عدد الوحدات السكنية الخالية في المناطق الريفية المختارة للعام ١٩٨٨ وصل إلى ٩٥٢ وحدة أى حوالى ١٧,٩% من إجمالي عدد الوحدات القائمة، في حين أن عدد هذه الوحدات عام ١٩٨٦ وصل إلى ١,٧٤ وحدة أى حوالى ٢٠,٢% من إجمالي الوحدات القائمة وهذا يوضح نقص عدد الوحدات الخالية بمقدار ١٢٢ ونسبة ١١,٣% خلال عامين - جدول (٥).

جدول (٥) عدد الوحدات السكنية الإجمالية والخالية للعام ١٩٨٨، ١٩٨٦.

المحافظة	عدد الوحدات السكنية القائمة	عدد الوحدات السكنية الخالية تعداد				الفرق والنسبة
		١٩٨٨		١٩٨٦		
		عدد	%	عدد	%	
	١	٢	١/٢	٣	١/٣	٢-٢/٣
القاهرة	١٠٨٧٨	٦٥٦٢	٦٠,٣	٥٧٣٦	٥٢,٧	١٢,٦
الجيزة	٤٣١٩	٣٠١٩	٦٩,٩	٢٦١٨	٦٠,٦	١٣,٣
القليوبية	٣١٥٧	١٦٣٥	٥١,٨	١٤٠٠	٤٤,٣	١٤,٤
جملة حضر القاهرة الكبرى	١٨٣٥٤	١١٢١٦	٦١,١	٩٧٥٤	٥٣,١	١٣

مناطق ريفية

الجيزة	٢١٤١	٥٢٧	٢٤,٦	٤١١	١٩,٢	٢٢
القليوبية	٣١٧٥	٥٤٧	١٧,٢	٥٤١	١٧	١,١
جملة ريف القاهرة الكبرى	٥٣١٦	١٠٧٤	٢٠,٢	٩٥٢	١٧,٩	١١,٣٢

جملة القاهرة الكبرى:

جملة القاهرة الكبرى	٢٣٦٧٠	١٢٢٩٠	٥١,٩	١٠٧٠٦	٤٥,٢	١٢,٨
---------------------	-------	-------	------	-------	------	------

المصدر : بحث عملى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٨ م.

وقد تم القيام بتعداد الوحدات الخالية في كل حي وتصنيف النشاط وتحديد مستوى كل وحدة ومساحتها وإيجارها الشهري وسبب ترك الوحدة خالية وعدد الغرف بكل وحدة، وهل هي في مناطق حضرية أم ريفية وتاريخ إنهاء العمل في الوحدة وثمان الوحدة الحالي، كما تم تحديد المساكن الفعلية ولكن مسكونه وأهلها غير موجودين بها.

وقد قام بهذه الدراسة مركز الإحصاء، إلا أنه لم ينشر هذه النتائج وقدمها على هيئة أرقام في جداول، ومن خلال حديثنا مع المسؤولين بالمركز حصلنا على المعلومات اللازمة، وقد روعى في هذه الدراسة الآتي:

* مقارنة الوحدات الخالية بالوحدات القائمة الإجمالية للمناطق المختارة وفي فترة التعدادين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وهل هناك وحدات زادت أم هناك أخرى تهدمت.

* الوحدة السكنية وهي المكان المخصص للسكنى سواء شقة أو فيلا أو منزل في الريف أو غرفة مستقلة، إلا أن الوحدات الإدارية والتي تسكنها أسر أو المقابر والعشش وأسفل السلالم وخلافه فلا تعتبر وحدة سكنية.

* نظام حيازة الوحدة سواء كانت إيجارا أو مملوكة لأفراد و الوحدة المغلقة فهي التي يوجد بها أثاث وأصحابها غير مقيمين بها وقت التعداد سواء داخل أو خارج البلاد لفترات طويلة إلا أن الوحدات المغلقة وأصحابها غير متواجدين بها لظروف العمل اليومى فهي وحدة مشغولة عادية.

* الوحدة الخالية وهي غير المحددة للاستعمال ولا يوجد بها أثاث، ويعتبر إيجار الوحدة محددا لمستواها الاقتصادي إن كانت وحدة اقتصادية أو متوسطة أو فاخرة مع اعتبار الصالة غرفة في تحديد عدد الغرف بالوحدة السكنية.

استنتاجات الدراسة العملية

* عدد الوحدات السكنية زاد في منطقة العينة الحضرية فيما بين تعدادي ١٩٨٦، ١٩٨٨ بمقدار ٢٧٠٤٩ وحدة سكنية وفي المناطق الريفية زاد بمقدار ٥٦٢٤ وحدة سكنية.

جدول ٦- نسب الوحدات الفارغة في مناطق الدراسة حسب قطاع الإنشاء والمستوى الاقتصادي:

قطاع الإنشاء	حضر			ريف		جملة القاهرة الكبرى
	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الجيزة	القليوبية	
حكومي	٤٠,٣	٩٧,٢	٧٤,٢	١٠,١	-	٧٠,٥
عام	٥,٦	-	٣	-	-	١,٦
تعاوني	٤٧,٥	١	٢,٤	-	-	١٧,٥
خاص	٦,٦	٢,٧	٢٣,١	٨٩,٩	١٠٠	١٠,٤
المستوى الاقتصادي						
اقتصادي	٤٠,٤	٣٧,٣	٢٣,٢	٧١,٦	١٧,٨	٣٣,٦
متوسط	١٧,٦	٢٨,١	٤٠	٩,٢	٣٤,١	٢٨
عالي	٣٦	٨,٥	٣١,٦	-	٤,٢	٢٥,٣
فاخر	٥,٥	١٥	٢,٤	-	-	٨,٣
أخرى	٠,٥	١١,١	٢,٨	١٩,٢	٤٣,٩	٤,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسة عام ١٩٨٨.

أما القطاع التعاوني فقد بنى في حضر منطقة الدراسة حوالي ١٧,٥ % من جملة ما تم إنشاؤه من وحدات، وقد ارتفعت هذه النسبة في القاهرة حيث وصلت إلى ٤٧,٥ % وقد ظهر ذلك واضحا في أحياء مدينة نصر ومصر الجديدة، أما القطاع الخاص فقد وصلت نسبة إنشائه في حضر منطقة الدراسة إلى ١٠,٤ %، ووصلت أعلى نسبة له في حضر القليوبية إلى ٢٣,١ % أما في المناطق الريفية فالقطاع الخاص قام بإنشاء كل الوحدات الخالية تقريبا.

أما عن الوحدات الخالية من حيث المستوى الاقتصادي ففي المناطق الحضرية تمثل الوحدات الاقتصادية ٣٣,٦ % وكانت أعلى نسبة في القاهرة ٤٠,٤ %، والوحدات المتوسطة وصلت إلى ٢٨,٨ % وأعلى نسبة لها في القليوبية ٤٠ %. أما بالنسبة للمناطق الريفية فيمثل الإسكان الاقتصادي للوحدات الخالية حوالي ٢٤,٧ % وأعلى نسبة في الجيزة ٧١,٦ %.

* أما عن الوحدات الخالية من حيث المساحة، فإن مساحة الوحدة من ٩٠ م^٢ إلى ١٢٠ م^٢ تمثل حوالي ٣١,٦ %،

* وعن نوع الوحدة السكنية بمناطق الدراسة العملية أظهرت أن ٨٩,٦ % من الوحدات السكنية بالمناطق الحضرية عبارة عن شقق، ٧,٣ % لنفس المناطق هي غرف ثم ٣,١ % منازل أما في المناطق الريفية فإن الشقق تمثل ٢٦,٥ %، البيوت الريفية تمثل ٧٠,٩ % والغرف الفردية ٢,٢٥ %.

* أما نوع الحيازة للوحدة السكنية فقد أظهرت الدراسة أن المستأجرين يمثلون في حضر منطقة الدراسة حوالي ١٨ % في حين أن الملاك يمثلون ٨٢ % ومن داخل وحدات التملك يوجد ٥٠ % من هذه الوحدات معروض للبيع، ٢٣ % خالية، ٨ % تم بيعها بالفعل وذلك للمناطق الحضرية.

* أما في المناطق الريفية لمناطق العينة فإن الوحدات المؤجرة تمثل ٣ % والمملوكة ٩٧ %، منها ٣ % معروضة للبيع، ٨٤ % مملوكة بالفعل، ١٠ % خالية.

* وعن طبيعة استعمال هذه الوحدات السكنية أظهرت الدراسة أن في المناطق الحضرية يوجد ٤٠ % من الوحدات مستعملة، ٧ % مغلقة، ٣٠ % تشغل من حين لآخر، ٢٣ % غير واضحة الاستعمال، أما في المناطق الريفية فأظهرت الدراسة أنه يوجد ٨٣ % من الوحدات مستعملة، ٤,٨٢ % مغلقة، ٥,٢ % تشغل من حين لآخر، ٧ % غير واضحة الاستعمال.

إن في حضر منطقة الدراسة يوجد حوالي ٥٣ % وحدة خالية، وفي الريف يوجد ١٢,٢ % وحدة خالية.

أما عن قطاع الإنشاء الذي يقوم ببناء هذه الوحدات الخالية فقد أظهرت الدراسة أن القطاع الحكومي يبنى أكثر من ٧٠ % من الوحدات الخالية في حضر منطقة الدراسة ووصل لأعلى نسبة في الجيزة إذ وصل إلى ٩٧,٢ % من جملة ما أنشأ بها وخاصة في مدينة السادس من أكتوبر جدول (٦).

الخاتمة

- ظاهرة المساكن الخالية واضحة جدا في المناطق الحضرية عنها في الريف، إلا أننا لو تركناها فإنها ستستفحل ولن نستطيع التحكم فيها إلا من خلال مراجعة القوانين المتحكمة في سوق البناء في مصر. كما أن المدن الجديدة إلى الآن لم تجذب إليها المصريين للإقامة والحياة الدائمة، ربما لنقص الخدمات وارتفاع أسعار وحداتها.
- القطاع الحكومي والعام والتعاوني يساهمون في بناء أكثر من ٨٩% من المساكن الخالية في حضر مصر أي أن الوحدات التي تدعمها الدولة سواء عن طريق بنوك الإسكان أو الحكومة أو المحافظات يوجد بها هذه النسبة من الوحدات الخالية، وهو ما لا يمكن توقعه، وقد وصلت هذه النسبة في حضر الجيزة إلى ٩٧,٢% بسبب مدينة السادس من أكتوبر.
- أظهرت الدراسة أيضا أن سبب الاحتفاظ بالوحدات خالية، وذلك من خلال سؤال أصحاب هذه الوحدات، أن أكثر من ٧٥% رفضوا الإجابة على هذا السؤال بما فيهم ملاك الوحدات الحكومية والقطاع العام والتعاوني، في حين أجاب ٥% بأنها لأبنائهم، ١٥% بسبب العمل خارج مصر، ٥% لتغيير تشطيب الشقة.
- ومن خلال السؤال عن وجهة نظر سكان الوحدات في حل هذه المشكلة رفض ٢٥% أي تدخل لحل هذه المشكلة إلا أن ١٨% طالبوا بفرض ضرائب على الوحدات الخالية، كما طالب حوالي ١٢% بتسهيل تبادل الوحدات في حالة زيادة حجم الأسرة أو تغيير مكان العمل.
- إن جملة عدد الوحدات السكنية في مصر مقارنة بعدد الأسر أكد أن هناك فائض كبير من الوحدات، إذاً - ليس الحل في البناء المتواصل للشقق السكنية، ولكن الحل في ترشيد استعمال الموجود وصيانة المباني الموجودة. كما أن هذا العدد الكبير من الوحدات الخالية سببه خوف

وبلغت أعلى نسبة لها في القاهرة حيث وصلت إلى ٦٣,٤% أما الوحدات من ٦٠م^٢ حتى ٩٠م^٢ وصلت نسبة المساكن الخالية بها إلى ٤١,٣% وكانت أعلى نسبة لها في الجيزة حيث وصلت إلى ٥٥,٧%. أما في المناطق الريفية فكان معظم الوحدات الخالية للمساحة ٦٠م^٢: ٩٠م^٢ حيث وصلت إلى ٣١,٦% إلا أنها حققت أعلى من ذلك في ريف الجيزة إذ وصلت إلى ٤٦,٣%.

* الوحدات الخالية من حيث الإيجار الشهري للمناطق الحضرية في مناطق الدراسة فقد وصلت الوحدات الخالية ذات الإيجار من ٥٠ جنيها، و ١٠٠ جنيها إلى ٤٤,٥% ووصلت في حضر القاهرة إلى ٧٣,٥%، أما في المناطق الريفية فقد وصلت الوحدات الخالية ذات الإيجار من ٥٠ جنية: ١٠٠ جنية إلى ٣٦,٥% ووصلت لأعلى نسبة في الجيزة حيث وصلت إلى ٤٦,٣%.

* الوحدات الخالية من حيث عدد الغرف للمناطق الحضرية في مناطق الدراسة فقد وصلت الوحدات الخالية لعدد ٣ غرف إلى ٤٠,٣% وأعلى نسبة في الجيزة حيث وصلت إلى ٦٨%، أما القليوبية فكانت ٤٤%، أما الوحدات لأربع غرف أو خمس غرف فقد وصلت النسبة إلى ٤٥% وكانت أعلى نسبة في القاهرة ٧٠% تقريبا، أما الوحدات الاقتصادية أقل من ثلاث غرف فوصلت النسبة للشقق الخالية إلى ٣٦,٢%، وفي المناطق الريفية وصلت النسبة للوحدات أقل من ثلاث غرف إلى ٦٣% وثلاث غرف إلى ٤٦% ومن أربع إلى خمس غرف إلى ٣١%.

* الوحدات الخالية من حيث سعر تملك الوحدة للمناطق الحضرية ما بين ١٠ ألف إلى ٢٠ ألف جنية وصل عدد الوحدات الخالية إلى ٤٦,٥% وكانت أعلى نسبة في القاهرة ٥٠,٥% في حين أن الوحدات أقل من ١٠ ألف في المناطق الريفية وصلت إلى ٨٤,٦% وأعلى قيمة لها في ريف الجيزة حيث وصلت النسبة إلى ٩٧,٤%.

فى سوق الإيجارات بأسعار معقولة تساعد فى تسديد هذا القرض ولا تكون بها مغالاة على المالك أو المستأجر خاصة إذا علمنا أن الفائدة على القروض فى مصر تصل إلى ٨% فى حين أن فائدة قروض الإسكان تصل إلى ١٣% فكيف تساعد الحكومة المالك على تسديد هذا القرض برفع الفائدة عليه.

- عملية فرض الضرائب على الوحدات، نعتقد أنها غير ممكنة حيث أن أغلب هذه الوحدات مملوكة للدولة ومن غير المعقول أن تفرض الدولة ضرائب على نفسها كما أننا نطالب بأن تكون القيمة التقديرية لأى وحدة حسب أسعار مواد البناء ساعة منح الرخصة حتى لا يضيع حق المالك ورفع أسعار الوحدات القديمة حتى تصل لأسعار السوق الحالية وتصبح العملية عرض وطلب ومنافسة بين الملاك، وفى هذه الحالة فقط سيتنافسون فى خفض الإيجار حتى يحصل أى منهم على أى مستأجر لوحدته الخالية.

الملاك من المستقبل على أبنائهم وأحفادهم من عدم توافر الوحدات السكنية جعلهم يحتفظون بها خاصة فى ظل قانون إيجارات قديم خفض الإيجار للوحدات القديمة لأكثر من خمس مرات ووصل إيجار الوحدة إلى أقل من خمسة جنيهات شهريا فى حين أن القسط الشهرى الذى تطالب به الدولة سكان المدن الجديدة من الأسر الحديثة وصل إلى ١٢٠ جنيها شهريا.

- إن فكرة عقد الإيجار محدد المدة ثلاث سنوات مثلا لا يمنح المالك الثقة الكافية خاصة مع تاريخ القوانين المصرية فى الوقوف باستمرار فى صف المستأجر، إذا يلزم إعطاء الثقة الكافية للملاك حتى يفرجوا عما لديهم من وحدات وذلك بالنظر فى وضع أملاكهم القديمة والإيجار الذى لا يمثل قيمة ما يستهلكه من كهرباء أو تليفون أو مياه.
- الوحدات السكنية غير المكتملة، على الدولة أن تساعد أصحابها بالقروض التى تمكنهم من تشطيبها وعرضها

المراجع

- * الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
تعداد السكان والمنشآت ١٩٧٦.
تعداد السكان والمنشآت ١٩٨٦.
تعداد المساكن الخالية فى مصر ١٩٨٨.
- * سكان المقابر - مجلة التخطيط المصرية ١٩٨٥.
- * الأهرام الاقتصادية - دراسة عن أزمة الإسكان ١٩٩١.

4. A. Olwegard, L. Ahigren, H. Frank, "Thyristor Controlled Shunt Capacitors for Improving System Stability", Paper 32-20, CIGRE Conference, Paris, France, August 25, 1976.
5. CIGRE W. G. No. 31-01, "Modeling of Static Var Systems(SVS) for System Analysis", *Electra*, No.51, March 1977.
6. F. Aboytes, G. Arroyo, and G. Villa, "Application of Static Var Compensators in Longitudinal Power Systems," *IEEE Trans. on PAS*, Vol. PAS-102, No. 10, pp 3460-3466, October 1983.
7. S.Koishikawa, S. Ohsaka, M. Suzuki, T. Michigami, and M. Akimoto, "Adaptive Control of Reactive Power Supply Enhancing Voltage Stability of a Bulk PowerTransmissio System and a new Scheme of Monitor on Voltage Security", *CIGRE Paper 36/39-01*, 1990.
8. A.E. Hammad, "Analysis of Power System Stability Enhancement by Static Var Compensators," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol. PWRS-1, No.4, pp222-227, Nov.1986.
9. E.Lerch, D.Povh, and L.Xu, "Advanced SVC Control for Damping Power System Oscillations," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol.6, No.2, pp 524-535, May 1991.
10. J.E. Hadder and S.A. Miske, Jr, "The Odessa SVS-Dynamic Voltage Support for Sudden Loss of Local Generation ," *Application of Static Var Systems for System Dynamic Performance*, IEEE 87TH0187-5-PWR, pp 60-67, 1987.
11. R.J. Koessler, "Dynamic Simulation of Static Var Compensators in Distribution Systems," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol.7, No.3, pp 1285-1291, May 1992.
12. L. Gerin-Lajoie, G. Scott, S. Breasult, E. V. Larseen, D.H. Baker, and A. F. Imece, "Hydro-Quebec Multiple Svc Application Control Stability Study," *IEEE Trans. on Power Delivery*, Vol. 5, No.3, pp 1543-1551, July 1990.
13. S. Iefebvre and L. Gerin-Lajoie, "A Static Compensator Model for the EMTP," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol.7, No.2, pp 477-486, May 1992.
14. A.E. Hammad and M.Z. El-Sadek, "Prevention of Transient Voltage Instabilities due to Induction Motor Loads by Static Var Compensators," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol.4, No.3, pp 1182-1190, August 1989.
15. Fawzy E. El-Refai, "Computer Aided Analysis of Switching-Surges Distribution Among the Coils and Turns of High-Voltage Induction Motor", *Scientific Bulletin, Ain-Shams University, Faculty of Eng.*, Vol.32, No.4, Dec./1997.
16. A.J.P.Ramos and H.Tyll, "Digital Performance of a radial Weak Power System with Multiple Static VAR Compensators," *IEEE Trans. on Power Systems*, Vol.4, No.4, pp 1316-1323, November 1989.
17. H.H. Happ and K. A. Wirgan, "Static and Dynamic Var Compensation in System Planning," *IEEE Trans. on Power Apparatus and Systems*, Vol. PAS-97, No.5, pp 1564-1578, Sept/Oct. 1978.
18. A. Olwegard, K. Walve, G. Waglund, Rank and S.Torseng, "Improvement of Transmission Capacity by Thyristor-Controlled Reactive Power", *IEEE Power Eng. Society Winter Meeting*, Paper No.81 WM 092-6, Feb. 1981.
19. S. Abe, Y. Fukunaga, A. Isono and B. Kondo, "Power System Voltage Stability", *IEEE Trans. on PAS*, Vol.101, Oct. 1982, pp3830-3840.
20. M. Z. El Sadek, M. M. Dessouky, G. A. Mahmoud, W. I. Rashed, "Combined Use of Tap-Changing Transformer and Static VAR Compensator for Enhancement of Steady-State Voltage Stabilities", *International Conference, IEEE, Amman, Jordan, Proceeding of Conference*, pp 205-210, April/May 1998.
21. Dennis Woodford, "EMTDC User's Manual," *Manitoba HVDC Research Centre, Winnipeg, Manitoba, Canada*, Nov./1988.

voltage of 1.0 p.u. at its point of connection.

By comparing the results both for Case-1 and Case-2, we see that with change of the slope of characteristic of SVS, the amount of reactive power is increased with decrease of slope of its characteristic and vice versa. Thus by increasing the slope of characteristic, the size and hence cost of Static VAR Compensator can be reduced.

APPENDIX B

Main Parameters (Input & Interfacing) for Electric Network Models

VDC(M,N)	Voltage at node M
CDC (M,K,N)	Current flowing in branch specified in data with +ve node numbers to node M from node K.
CCIN(M, N)	Norton current source into any node.
GDC(M,K,N)	Conductance value of a node to node branch specified in data file
GGIN(M,N)	Norton conductance at any node.
CCDC(M,K,N)	Equivalent current source across a branch specified with +ve node numbers in the data file.
ES(M, N.)	Value of Thevenin voltage source at node M. with +ve node side.
TIME	Value of simulation time in seconds.
DELT	Calculation step in seconds which must remain unchanged for the duration of the simulation.
M _i	Subsystem for filtered HV bus to which SVC attached.
I ₁ , I ₂ , I ₃	HV bus to which static compensator is attached.
M _j	Subsystem for the static compensator.
J ₁ , J ₂ , J ₃	Bus numbers for HV bus in SVC subsystem.
J ₄ , J ₅ , J ₆	Bus numbers for Transformer secondary in SS M _j .

Continued

Continued

V _p	Rated L-L RMS volts of HV bus in KV
V _s	Rated L-L RMS volts of Transformer secondary in KV.
AK	Current droop constant in per unit (0.02- 0.03)
AKP	Current regulation gain (+ve). It changes as rating of compensator changes. AKP = 1/(2.0 * (AK+QSVS/MVASYS).
VREF	Voltage reference of HV bus in per unit.
TMVAR	Transformer 3-phase MVAR rating.
X _c	Transformer leakage reactance own base.
JT ₇ , JT ₅	1st Thyristor in TCRto fire in from To.
JT ₈ , JT ₆	3rd Thyristor in TCRto fire to 2nd TFR winding.
JT ₉ , JT ₄	5th Thyristor in TCRto fire to 3rd TFR winding.
K ₄ , K ₁₃	Nodes of series resistance phase AB
K ₅ , K ₁₄	Nodes of series resistance phase BC.
K ₆ , K ₁₅	Nodes of series resistance phase CA.
SCR	Short circuit ratio of the bus where SVC is connected
NTSC	Number of switched capacitors in parallel (maxm). If 0 this means that fixed capacitor or breaker switched capacitor.
QCAP1	VAR rating of one capacitor stage and = QSVS/NTSC NOTE: The capacitance values entered in the data file must represent the total MVAR rating of all capacitor stages. This total value is broken up into NTSC stages internally.
KSVS	= 1 SVS in operation = 0 SVS current calculated but not injected into the bus = 2 SVS forced to absorption limit.

REFERENCES

1. R.M. Mathur Editor *Static Var Compensators for Reactive Power Control* Book, Represented by the Committee on Static var Compensation, Cantext Publications, Winnipeg, Canada, 1984.
2. W.G. of Substation Protection Subcommittee of the IEEE Power System "Static Var Compensator Protection" *IEEE Trans., on Power Delivery*, Vol. 10, No.3, July 1995.
3. R.Hauth, R.Moran, "The Performance of Thyristor-Controlled Static Var Systems in HVAC Applications, Part-I Fundamental Relationship", *Companion IEEE paper on Power Electronics Application in Power Systems, IEEE Summer Meeting*, 1978.

(ii) Thyristor controlled static var system operates essentially as variable reactances both in capacitive and inductive domain. The SVS has inherent capacity to enhance system performance. The steady state power transfer with SVS applied depends upon the location of SVS on the line, slope reactance and its reference voltage.

APPENDIX A

Influence of Slope of Characteristic of SVS on its Ratings

Let us consider two cases of SVS having different ratings

Case-1: The characteristics of SVS are as follows:
Reference voltage is equal 1.0 p.u.,
slope characteristic is 5 %,
base MVA value is 50 MVA, and

The characteristic of system is as follows
system reactance (X_s) be 0.05 p.u. on 100.0 MVA base.

Since the slope of characteristic represents a change in voltage with SVS current and therefore can be considered as slope reactance x_c ,

Thus,

$$X_c = 0.05 \times (100/50) = 0.10 \text{ p.u. and} \\ \text{reference voltage } (V_{ref} = 1.0 \text{ p.u.})$$

If the maximum fall in voltage at the bus voltage is 0.05 p.u. (assumed value where, arc furnace load is connected), then

The rating of SVS required to compensate for this drop of 0.05 p.u. in voltage is

$$Q_{c,r} = \Delta V_{drop} / (X_c + X_s) \quad (A-1) \\ = 0.05 / (0.05 + 0.10) = 0.3333 \text{ p.u.} \\ = 33.33 \text{ MVA}$$

Similarly the rating required to compensate for rise in voltage of 3.5 % would be:

$$Q_{l,r} = \Delta V_{rise} / (X_s + X_c) \quad (A-2) \\ = 0.035 / (0.05 + 0.10) \\ = 23.3 \text{ MVA}$$

Thus, we can choose an SVS having ratings as follows:

Capacitive rating, $Q_{c,r} \equiv -0.35 \text{ p.u.}$ and inductive

rating, $Q_{l,r} \equiv 0.25 \text{ p.u.}$

For the above ratings, the SVS can maintain a constant voltage at the point of connection provided that the system voltage does not change by more than ΔV_H or ΔV_L where,

$$\Delta V_L = Q_{c,r} \times (X_s + X_c) / V_{ref} = 0.35 \times (0.05 + 0.10) / 1.0 = 0.0525 \text{ p.u.,}$$

$$\Delta V_H = Q_{l,r} \times (X_s + X_c) / V_{ref} = 0.25 \times (0.05 + 0.10) / 1.0 = 0.0375 \text{ p.u.}$$

Thus, for such ratings of SVS, the lower and higher limits of voltage are:

$$V_L = V_n - \Delta V_L = 1.00 - 0.0525 = 0.9475 \text{ p.u. and,}$$

$$V_H = V_n + \Delta V_H = 1.00 + 0.0375 = 1.0375 \text{ p.u.}$$

Therefore, the system voltage can vary from 0.9475 to 1.0375 p.u. and the SVS will maintain a constant voltage of 1.0 p.u. at its point of connection.

Case-2: If the slope reactance of SVS is changed to 2 % on 50 MVA base, then

$$X_c = 0.02 \times (100 / 50) = 0.04 \text{ p.u.}$$

Similarly, with sequences above, we find that:

$$Q_{c,r} = 55.55 \text{ MVA and } Q_{l,r} = 38.88 \text{ MVA}$$

Thus, the ratings of SVS, the lower and higher limits of voltage are:

$$Q_{c,r} = -60 \text{ MVA and } Q_{l,r} = 40 \text{ MVA at slope reactance } X_c = 0.04 \text{ p.u.}$$

For such ratings, the SVS can maintain a constant voltage at the point of connection provided that the voltage does not change by more than ΔV_H or ΔV_L where,

$$\Delta V_L = Q_{c,r} \times (X_s + X_c) / V_{ref} = 0.6 \times (0.05 + 0.04) / 1.0 = 0.054 \text{ p.u.,}$$

$$\Delta V_H = Q_{l,r} \times (X_s + X_c) / V_{ref} = 0.40 \times (0.05 + 0.04) / 1.0 = 0.036 \text{ p.u.}$$

Thus, for such ratings of SVS, the lower and higher limits of voltage are:

$$V_L = V_n - \Delta V_L = 1.00 - 0.054 = 0.946 \text{ p.u. and,}$$

$$V_H = V_n + \Delta V_H = 1.00 + 0.036 = 1.036 \text{ p.u.}$$

Therefore, the system voltage can vary from 0.946 to 1.036 p.u. and the SVS will maintain a constant

period. The different outputs can be produced. Fig.5 shows the resultant RMS bus voltage which is being monitored and controlled by the SVC when the load is capacitive. Similarly, Fig.6 represents the RMS bus voltage when the load is inductive. The thyristor-switched capacitors (TSCs) is used to raise the steady-state voltage to 1.0 p.u. (V_{ref}). If this voltage is larger than V_{ref} , then the services of a TCR would automatically be called upon to provide the necessary VAR support to maintain the desired voltage level.

Fig.7 shows the plots for variations of real and reactive power supplied by the SVS, from the plots, it is seen that due to control switching of thyristor switched capacitors (TSC), the current at this time is increased, then reactive power to meet the disturbances of the load. The voltage at node 4 of the load before installed the static var compensator is illustrated as given in Fig.8. The response shown in the figure is very fast and is represented in transient stability.

The steady state power transfer with SVS applied depends upon the location of SVS on the line, slope reactance and its reference voltage. In sample system, when an SVS having a slope of 5 % is connected at mid-point of the line, the response of the system is improved. Fig.9 shows the elimination of voltage flicker by SVS with adaptive gains. Simulation results have appearance that, judicious use of SVS slopes values, helps in increasing stability limit in all circumstances.

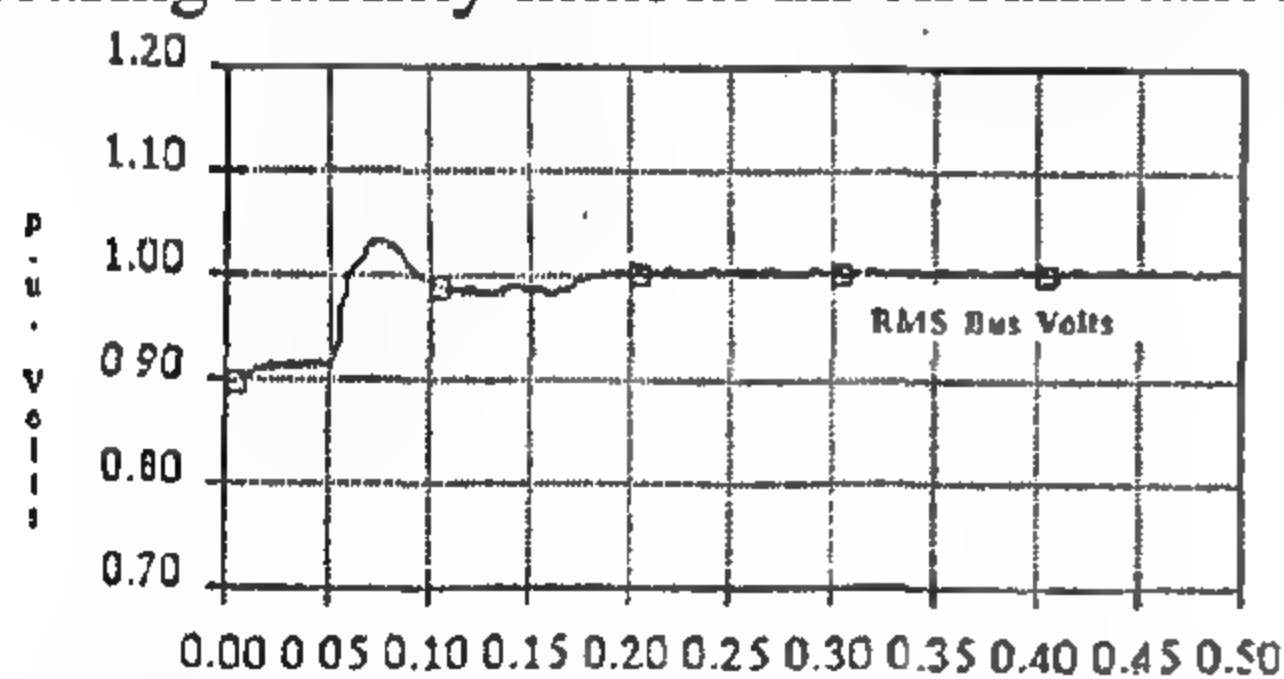


Fig.5 RMS bus voltage when the load is capacitive

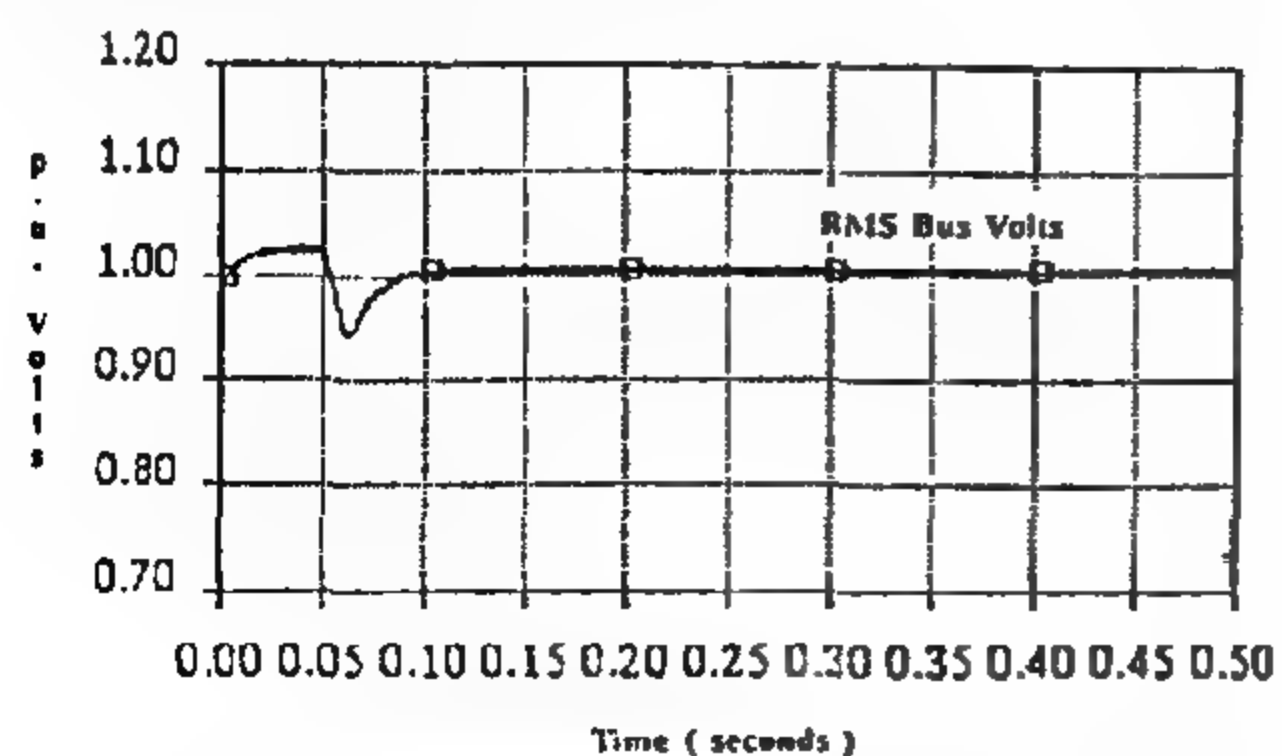


Fig.6 RMS bus voltage when the load is inductive

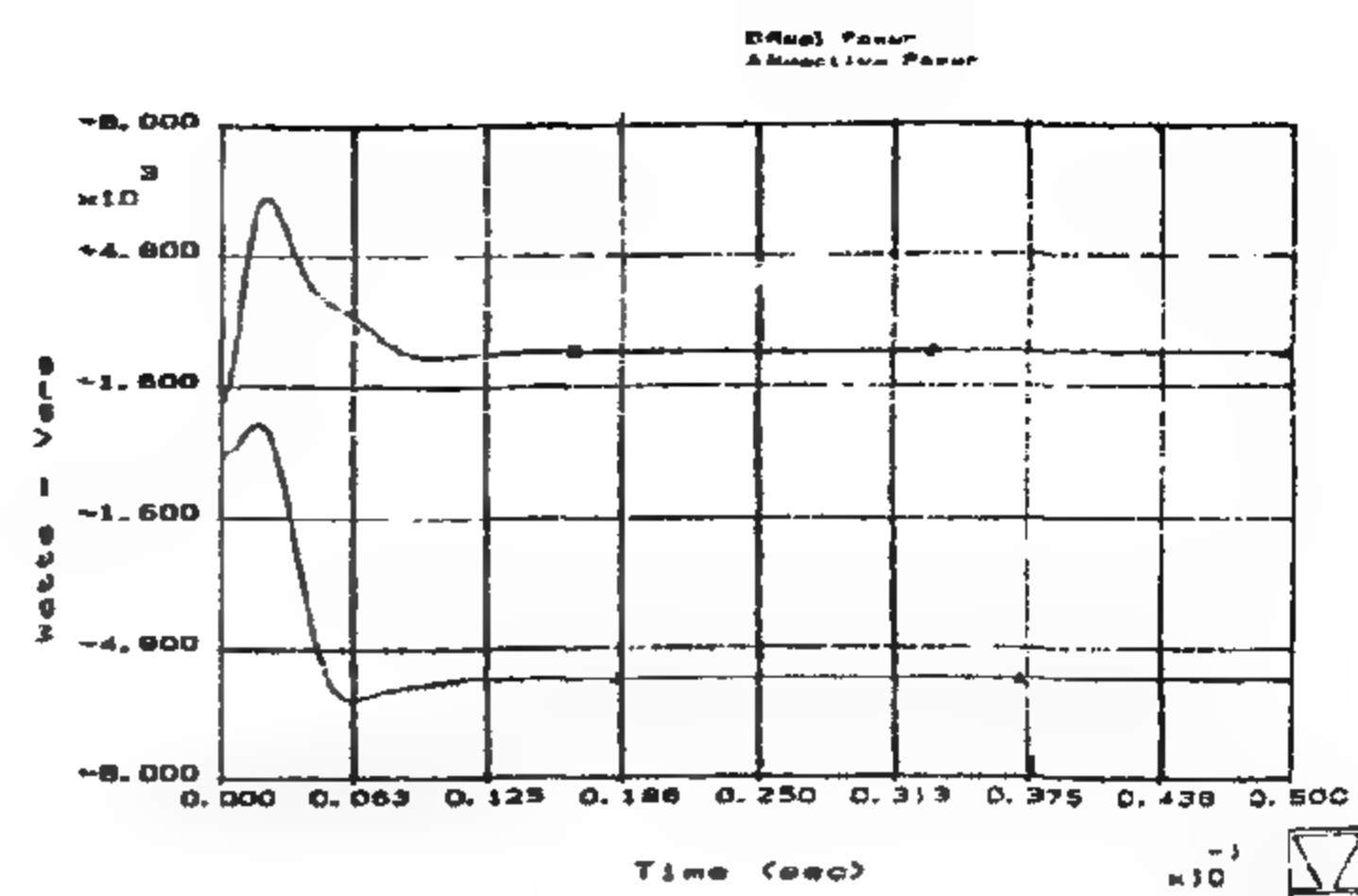


Fig.7 Real and reactive power supplied by the SVS

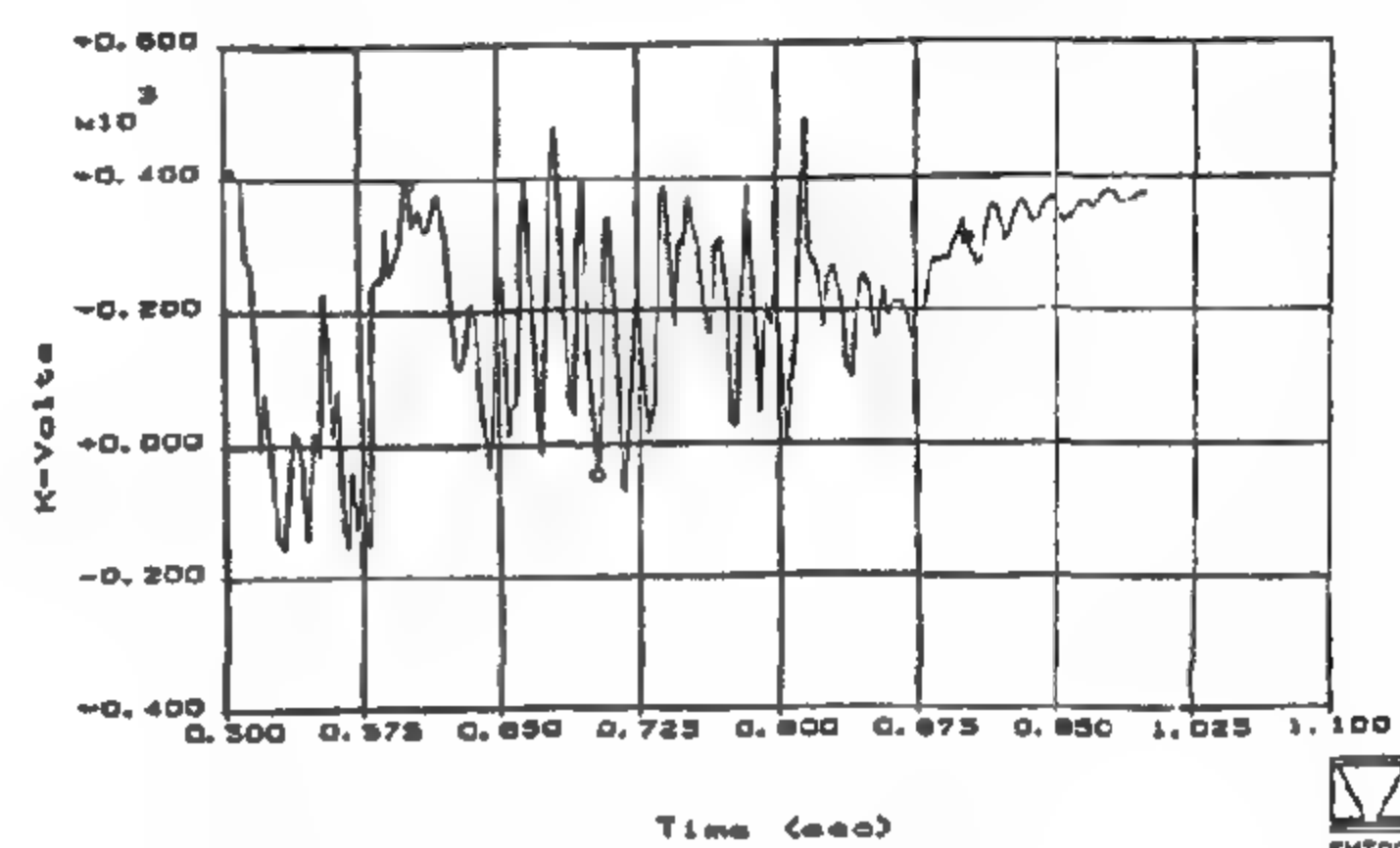


Fig.8 Instability voltage at the load before installed SVC

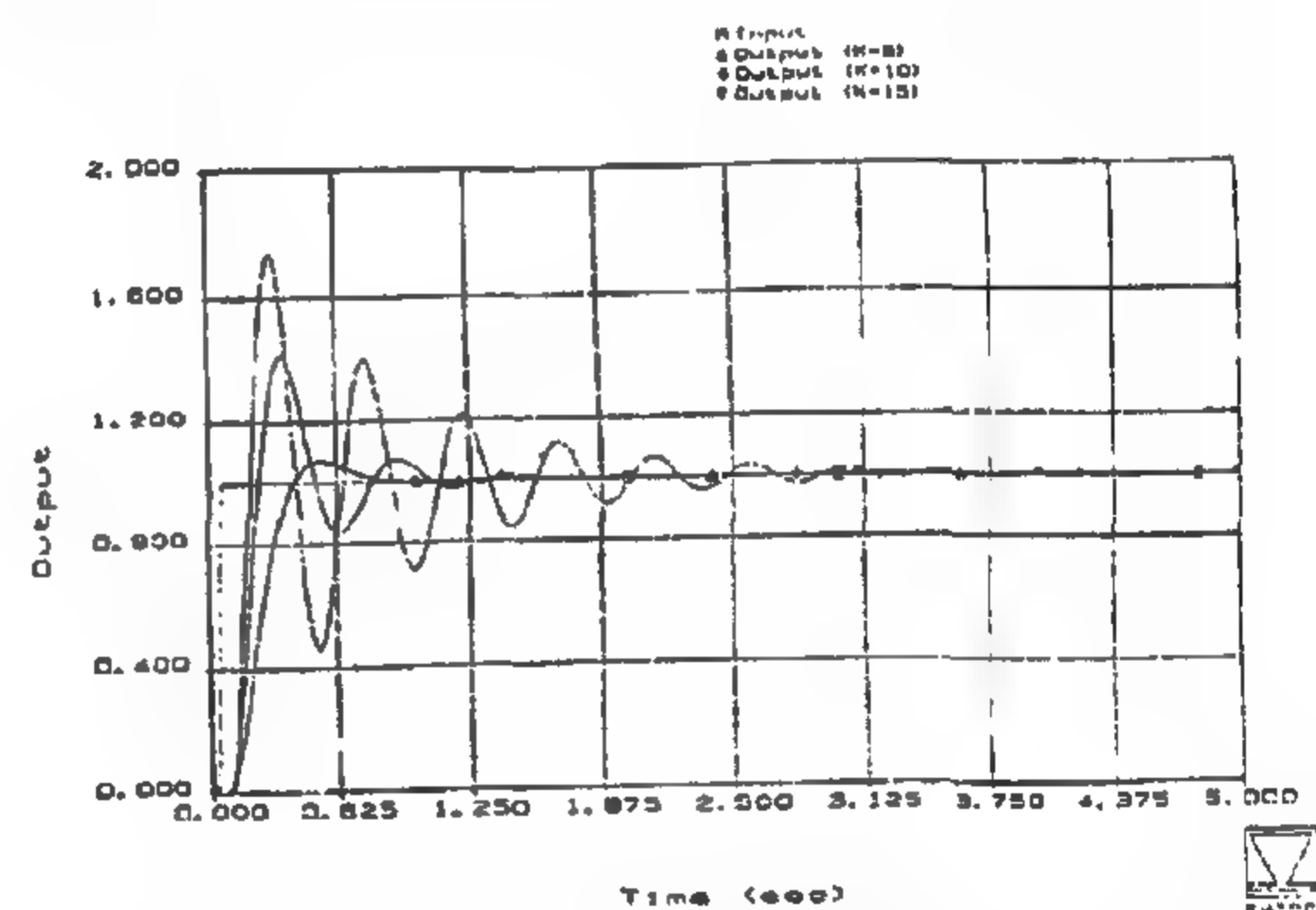


Fig.9 System responses at different gains values

9. CONCLUSION

In this paper attention is focused on digital simulation studies of static var compensators application in power systems using EMTDC program. Main points can be drawn based on the theoretical and simulation study are:

- (i) Simulation results showed that, the static var compensator behaves just like an active capacitor inserted in a power system and compensates for voltage drop which occurs by system impedance. Therefore, it can be applied not only as a flicker compensator but also as a power system voltage stabilizer.

system that can be constructed from blocks consisting of integrators, limits, logic functions etc known as "continuous system modeling functions" (CSMF).

6. SIMULATION OF SVS MODEL

SVS can be simulated with the help of EMTDC subroutines and arguments. Each element has got a certain model associated with it. The parameters defining the different components of the model are given in Appendix B. Fig.3 shows such an equivalent circuit representation of the static var system. The data of different components is entered to the DATA file and read by the Disdynamic file and call the subroutine SVC which specifies all parameters of the static var system. The program runs for a certain period. The different outputs which specify the voltages at different nodes of the load can be determined.

The quantities that define completely the performance of the SVS model are, rating for supply of reactive power, $Q_{c,r}$, rating for absorbing reactive power, $Q_{L,r}$ nominal voltage V_n , at which the SVS "floats" on the bus and the Slope of the characteristic in the working range K_s .

7. CASE STUDY

The system used in this study is shown in Fig.4. The figure represents a large power system feeding a certain capacitive and/or inductive loads. The system, at steady -state conditions, can be represented by its Thevenin's equivalent source. The voltage at nodes 4,5,6 is desired to be controlled to 1.0 p.u. by the addition of SVC. The rated line-to-line bus voltage is 230.0 KV. The TCR rating is 160 MVAR. The TSC rating is 90 MVAR. The transformer interfacing is a wye-delta, 230/13.8 KV, 275 MVA, 0.12 p.u. leakage. The system rating is 500 MVA.

In this case the compensator model which includes the dynamics of TCR's and TSC's models.

Each of these models monitor the bus voltage and then calculate the necessary reactive current that must be injected at this bus to maintain the desired voltage. The compensator parameters must be entered directly into the EMTDC data file as network data. All capacitances and inductances must represent the total rating of the compensator.

The thyristor on/off resistances, breaker resistances, snubber circuits, and transformer parameters are all entered as well. The system

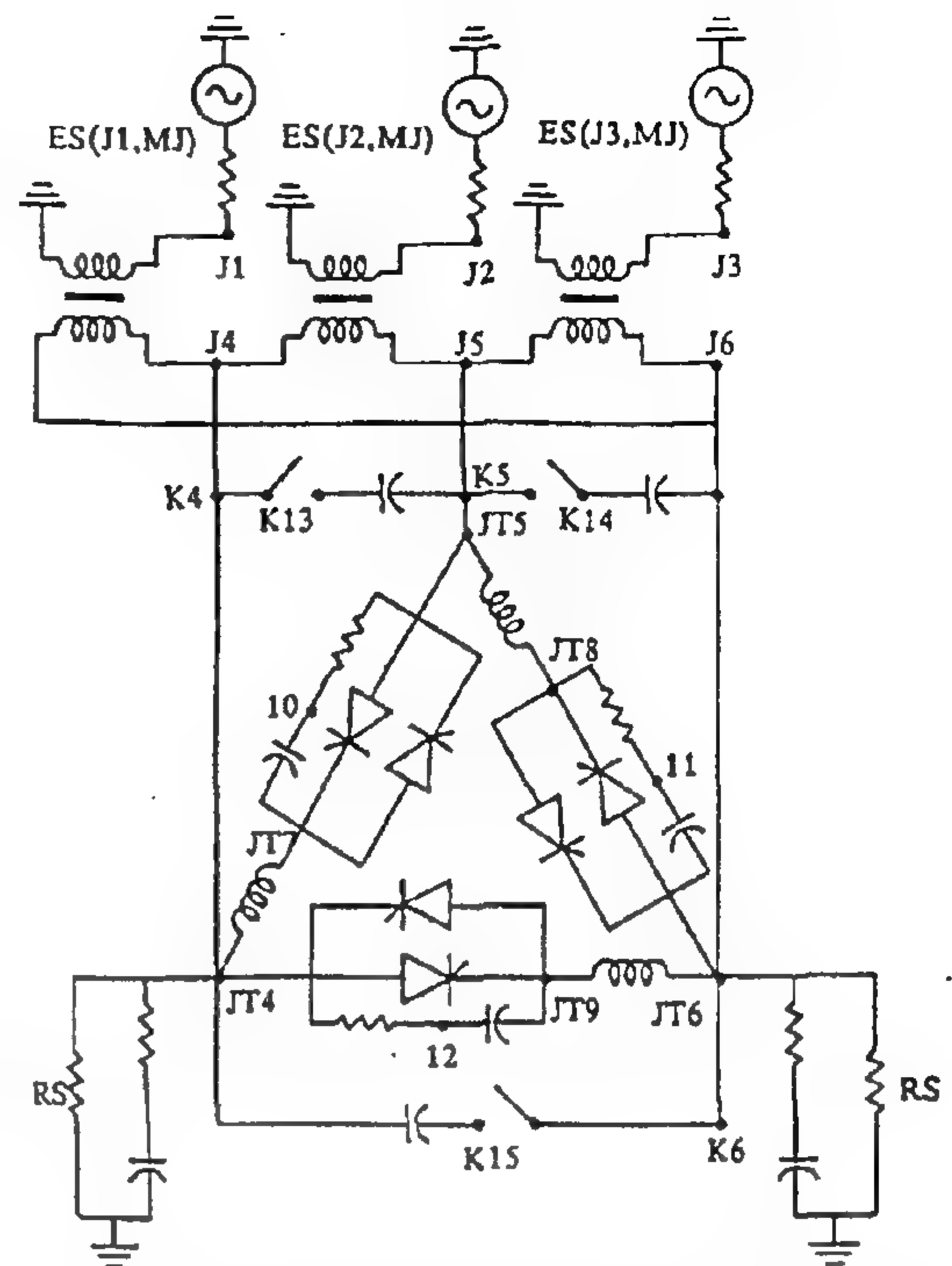


Fig.3- Nodal representation of simulation SVS model

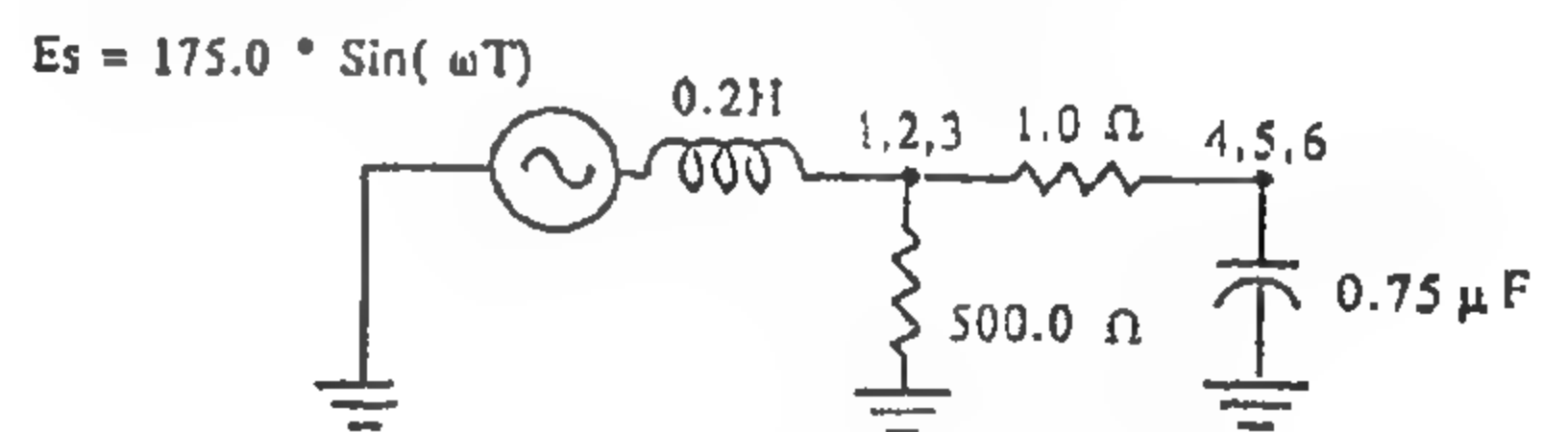


Fig.4- One-line diagram of study system

representation is divided in two subsystems to minimize both array sizes and running times for transient simulation of circuits with means of interfacing between such subsystems (e.g. GGIN, CCIN).

8. SIMULATION RESULTS AND DISCUSSIONS

The operation of SVS model is tested by subjecting it to disturbances and parameter variations and the stability of its response can be observed. Simulation is one method of analysis which can be used to examine a complicated or non-linear model, often the SVC slope setting must be represented to properly simulate system performance. In general, coordination and interaction of the SVC with a power system and slower-acting voltage control equipment are studied.

All switching of controls take place at 0.05 seconds and the program runs for few seconds as

The voltage change at the SVS location is given by

$$\Delta V_{svs} = \Delta V_x \left\{ \frac{X_s}{X_s + X_c} \right\} \quad (7)$$

Let us consider a variable voltage source V_s connected to a static var system through an equivalent reactance X_s . If the voltage of the source decreases by an amount ΔV , the SVS control circuit will switch in enough capacitance so that the voltage at its terminals remains constant at V_n . To illustrate the effect of slope of characteristics of SVS on its ratings, thereby, on system performance, two numerical examples are discussed in Appendix A.

4. APPLICATIONS OF STATIC VAR COMPENSATORS

The static var compensators have unique features which provide performance benefits over traditional forms of compensation. The inherent ability of static var compensator is to provide rapid and continuously controllable reactive compensation in response to changing system conditions. In general, static var system is used when continuous and fast control of voltage and var is required [13, 14].

4.1 Static Var Systems as Voltage Drop

The static var system is not a source of generated voltage as a synchronous machine, synchronous machines actually generate a voltage by varying the electromagnetic flux linkages of a coil in the air gap. The SVS, instead, varies the voltage by varying the flow of reactive current through an effective system impedance. Therefore, the amount of reactive power required to control voltage under steady-state conditions can be determined.

4.2 Control of Overvoltages

Static compensators can be used to control temporary overvoltages occurring on load rejection, line energisation or transformer energisation. Slow front time of switching surges are only affected by static compensators through the characteristics of the static components involved (e.g., capacitor banks, transformer and reactor characteristics), but cannot be reduced through control action. The principle of reducing overvoltages with static compensators is very simple although the actual application requires careful study of the transient performance of the compensator [15,16].

4.3 Control of Voltage Unbalance

Static compensators have the capability to control voltage unbalances such as caused by railway loads,

furnace loads, etc. This requires single phase control of the thyristor-controlled reactors. Studies have been indicated [17,18] that static compensator could be used to reduce secondary arc current and arc recovery voltage for single-pole reclosing in EHV or UHV lines to improve the performance of the neutral reactor particularly in untransposed lines.

Static compensators unlike synchronous compensators, do not significantly change the short circuit level of the bus to which they are connected. With large capacitor banks there could even be small decrease in fault level. The instantaneous voltage response due to reactive change is therefore still governed by the system fault level. This is an important difference when comparing static compensators with synchronous compensators. [19, 20].

5. EMTDC PROGRAM STRUCTURE

The Electromagnetic Transients DC Simulation program is one method of analysis which can be used to examine a complicated or non-linear model or process in electric power systems. This program developed by Manitoba Hydro research Centre, Canada [21]. It extends the use of EMTP (Electromagnetic Transient Program) to DC lines. EMTDC as a simulation technique can model power system components. EMTDC is structured such that electric circuit parameters are easily addressed by user during the course of a time domain solution as also Thevenin and Norton sources. The user can assemble or build models which detect voltages and currents, calculate power, reactive power and relative phase angles, process such inputs and control switches and sources. With this flexible modeling capability, a wide range of power system problems can be described and solved.

The purpose of the basic structure of the main program is:

- (i) Read data defining power system parameters.
- (ii) Assemble networks of resistor, inductor and capacitor components together with sources and distribution, transmission models.
- (iii) Interface a user's model in subroutine DSDYN (Digital Simulator Dynamic Subroutine) with the electric network.
- (iv) At the user's definition any computed output quantity can be formulated or processed by modeling statements.

In brief, EMTDC is basically a circuit analysis program. It can also be used to model any dynamic

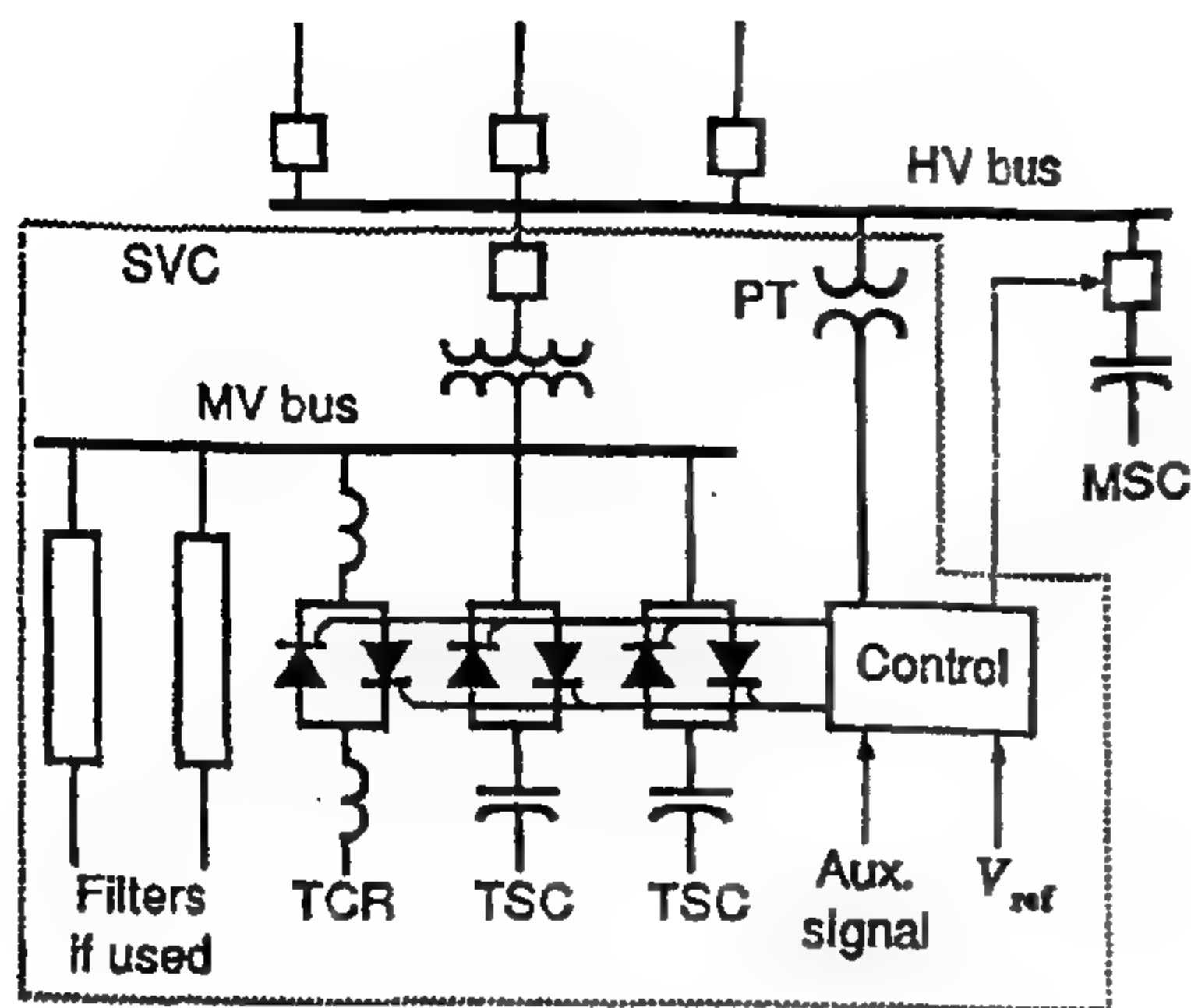


Fig. 2- TCR & TSC

operating losses as the rating of the smoothing reactor is smaller than the rating of reactors applied in other types. It is important to conclude that, the basic components are:

- (i) A transformer between the HV network bus and the medium voltage MV bus where power electronic equipment is connected.
- (ii) Thyristor-controlled reactors (TCRs) connected to the medium voltage bus.
- (iii) Thyristor-switched reactors (TSRs) connected to the medium voltage bus.
- (iv) Thyristor-switched capacitors (TSCs) connected to medium voltage bus.
- (v) A saturated reactor (SR) connected to the medium voltage.
- (vi) Fixed capacitors (FC).
- (vii) Harmonic filters connected to the medium voltage bus. At fundamental frequency, the filters are capacitive.
- (viii) Mechanically-switched capacitors (MSCs) or reactors (MSRs), usually connected at the high voltage bus.
- (ix) Control system, usually with a primary function of regulating the transmission voltage.

The TCR reactive power rating is typically larger than the discrete TSC and MSC devices. This allows continuous control over the entire SVC rating. The harmonic filters are capacitive at the fundamental frequency, supplying reactive power about 10-30 percent of the TCR rating [8, 9].

3. SELECTION OF STATIC VAR SYSTEM RATING

The selection of SVC rating depends upon the maximum voltage variation permitted, reference voltage of SVC and the slope of its characteristic. If the voltage of the source decreases by an amount ΔV , the SVC control circuit will switch in enough capacitance so that the voltage at its terminals remains constant at V_n . The reactive power delivered by SVC for this condition is [10-12]

$$Q_C = V_n (V_n - V_s) / X_s = V_n \Delta V / X_s \quad (1)$$

Similarly, if the voltage of the source increases by ΔV , SVC control circuit will switch in enough net inductance so that the voltage at its terminals again remains constant at V_n . The reactive power absorbed by SVC for this condition is:

$$Q_L = V_n \Delta V / X_s \quad (2)$$

A practical SVC will naturally have limited capacity for delivering or absorbing reactive power. If the ratings of the SVC for supplying and absorbing reactive power are $Q_{c,r}$ and $Q_{l,r}$ respectively the permissible changes of source voltage are:

$$\Delta V_{\text{drop,max}} = Q_{c,r} X_s / V_n \quad (3)$$

and

$$\Delta V_{\text{rise,min}} = Q_{l,r} X_s / V_n \quad (4)$$

In case the source voltage drops by more than that given by equation 3, the SVC will behave like a fixed capacitor. Similarly, if the source voltage rises by more than the value given in equation 4, the SVC will behave like a fixed inductor. In both cases the voltage at the SVC terminal will not remain constant at V_n . The slope characteristic of SVC represents a change in voltage with its current. The equivalent circuit of the SVC is considered as a voltage source acting behind a slope reactance X_c . The permissible changes in system voltage are:

$$\Delta V_{\text{drop,max}} = Q_{c,r} (X_s + X_c) / V_n \quad (5)$$

and

$$\Delta V_{\text{rise,min}} = Q_{l,r} (X_s + X_c) / V_n \quad (6)$$

With recent technologies, it is becoming possible to inject fast controllable appropriate level of reactive power into selected nodes in an ac power system. This application of reactive power injection is helpful and making to decide the appropriate static var compensator. The use of static VAR compensation systems (SVS) to maintain an even voltage profile at load centres remote from generation has become common. An SVS can have a large VAR rating and therefore can be considered as a fixed shunt element to improve stability of the system. In the present paper, attention is concentrated on the beneficial effects of static var compensator for voltage and var control in ac system. Simulation has been carried out to study the response of SVS to changing system conditions.

2. POPULAR VERSIONS OF STATIC VAR COMPENSATORS

Static var compensators are devices which control the voltage at their point of connection to the power system by adjusting their susceptance (B_{control}) to compensate for reactive power. The basic reactive components of SVCs are shunt capacitors and shunt reactors. Reactors are either thyristor-controlled (TCR) or thyristor-switched (TSR). Shunt capacitors are either fixed (FC) or thyristor-switched (TSC). The popular versions of SVCs which utilize thyristors for control of inductive or capacitive current are: [2-4].

2.1 Thyristor Controlled Reactor with Fixed Capacitor

Fig. 1 shows the thyristor controlled reactor with fixed capacitor (TCR + FC). The reactor is connected in series with the antiparallel thyristor bridge which is usually in delta configuration to suppress third harmonic currents. The capacitor bank is usually shunt-connected and fixed one. These two parallel limbs are connected through a step-up transformer to the appropriate level of the system voltage. The configuration of (TCR+FC) type SVS is referred to a number of pulses namely; 6-pulse and 12-pulse.

2.2 Thyristor Controlled Reactor with Thyristor Switched Capacitor

Fig.2 shows the basic configuration of the thyristor controlled reactor with thyristor switched capacitor (TCR + TSC). As shown in the figure, a reactor is applied to reduce the rate of change of the inrush current through the shunt capacitor. It is worth to note that, the full capacitor bank is divided into modular and smaller MVA level capacitor banks. Each capacitor bank is switched on/off on command from the regulator through a thyristor switch. The MVA rating of the reactor is reduced compared to the (TCR+ FC) type of SVS. Since the reactor size is reduced for the SVS, so the harmonics

get further reduced.

Thyristor pairs connected in anti-parallel configuration with each thyristor conducting on alternate half-cycles, allow the switching or control of alternating current. When a firing pulse triggers a thyristor into conduction, the capacitor is switched on. Each time the current changes direction, the other thyristor of the valve is triggered so that the valve is maintained continuously in conduction.

Usually this is done by means of a train of firing pulses. When the train of pulses is stopped, the thyristor valve conducts until the current drops to below the thyristor holding current. At that instant the valve is switched off, leaving the capacitor charged. When the valve is put back into service, if the supply voltage happens to be different from the residual voltage on the capacitor at the moment of switching, transient currents will flow to equalize the voltage. This phenomenon is followed by higher frequency oscillations which are damped gradually [5-7].

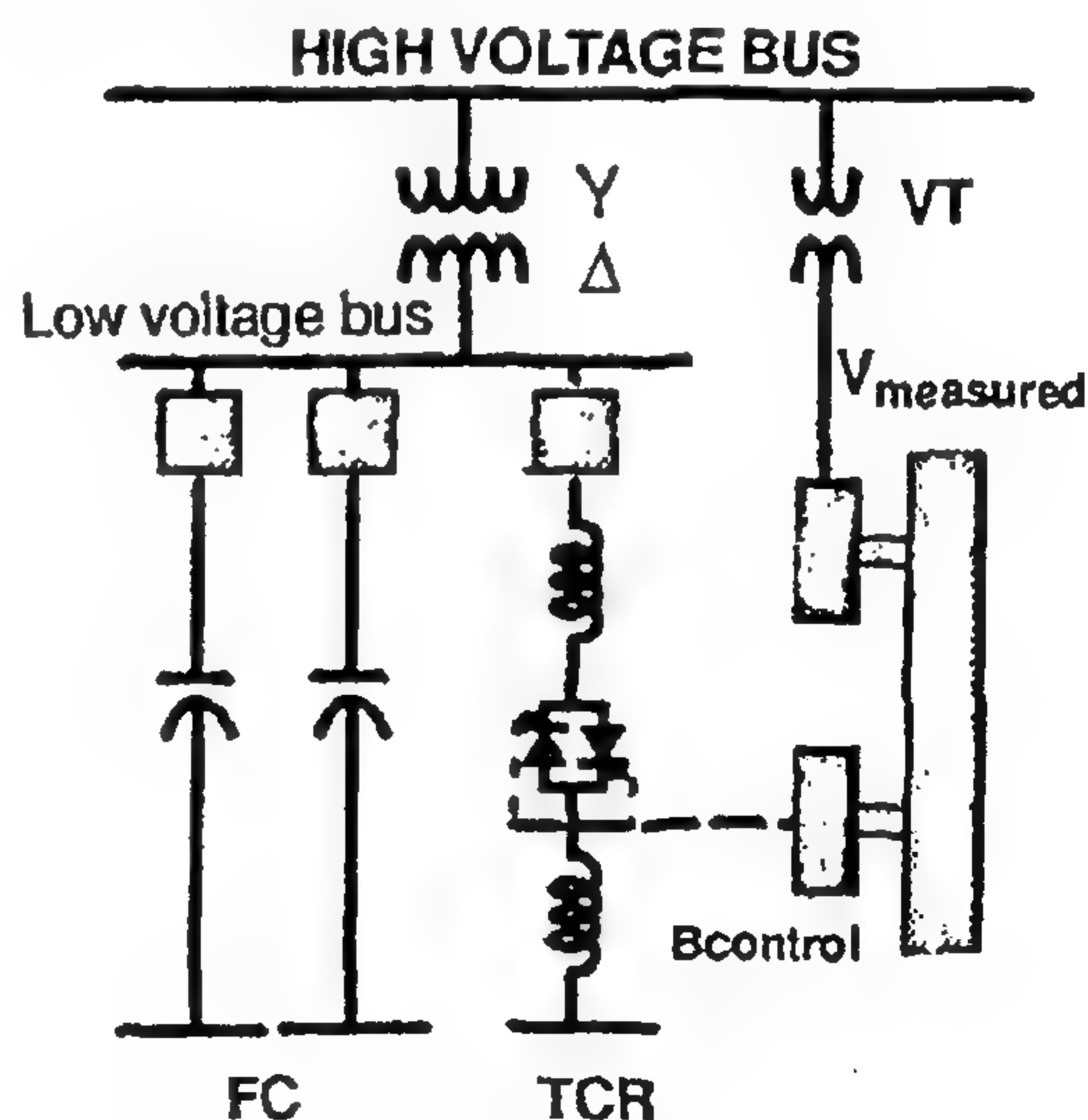


Fig. 1- TCR with fixed shunt capacitors

The response of the thyristor controlled reactor with switched capacitor type SVS to sudden voltage variation is as fast as all other types of SVS. In respect of over load reactive power absorption, this type of SVS has the advantage that during over voltage conditions, the controller could switch-off all the capacitor banks and switch-on all the available reactors. This type of SVS has low

SIMULATION OF STATIC VAR COMPENSATOR PERFORMANCE IN POWER SYSTEMS USING EMTDC PROGRAM

By
Fawzy E. El-Refai (Ph.D.)*

ABSTRACT

A static VAR compensator model based on nodal analysis is presented. The SVC model is implemented in the Electromagnetic Transients including Direct Current program (EMTDC). The program is one of such programs developed for analysis of power systems behavior.

The aim of this paper is to study the beneficial effects of static var compensator for voltage and var control in ac systems. A model of thyristor controlled reactor with thyristor switched capacitor (TCR + TSC) has been developed. Computer simulation studies are carried out to determine the transient stability of the power system in the presence of SVS. The results show that a significant improvement in damping out oscillations in power system is achieved. Suitable sample system for stability study without and with SVS has been studied.

KEY WORDS: Static VAR Compensator, EMTDC software, Power system stability.

NOMENCLATURE

SVS	Static Var Systems, or
SVC	Static Var Compensator.
TCR	Thyristor Controlled Reactor.
TCT	Thyristor Controlled Transformer.
TSC	Thyristor Switched Capacitor.
V_s	Voltage source.
X_s	System reactance.
V_n	Reference voltage of SVS.
Q_c	Reactive power supplied by SVS.
Q_L	Reactive power absorbed by SVS.
$Q_{c,r}$	Rating of SVS for supplying reactive power
$Q_{L,r}$	Rating of SVS for absorbing reactive power
X_L	Reactance of TCR
B_L	Susceptance of TCR.
X_C	Reactance of TSC.
B_C	Susceptance of TSC.
B_{lmax}	Maximum limit of TCR and minimum limit represented as B_{lmin}
V_1, V_2	Voltage of bus 1 and bus 2.
K_s	Slope characteristic of SVS
K_C	Slope reactance of SVS.
K_1	Gain related to transfer function of TCR block diagram.
T_1, T_2, T_3	Time constants for SVS model.

1. INTRODUCTION

Stability is that property of a power system which ensures that the system will remain in operating equilibrium through normal and abnormal operating conditions. It is customary to classify stability into two broad types, namely "steady state stability and transient stability". Small and gradual changes constitute a problem in "steady-state stability" while large and sudden changes pose problems in transient stability [1].

Owing to the development of flexible ac transmission systems, new options became available for the fast control of power systems. The use of SVC is one of these options. Voltage and var control is exercised at all levels in the power system, beginning at the source of generation and continuing along the transmission and distribution systems, enroute to the customer's service lines. The voltage profile in a power system is determined mainly by the reactive power flow in the system. For maximum utilization of power handling capacity of a line, it is essential to provide reactive power support at the load points to maintain the average supply voltage within the prescribed limits.

* Systems & Computers Eng. Dept., Faculty of Eng., Al-Azhar Univ., Nasr City, Cairo, Egypt

REFERENCES

- *Air Pollution Control Engineering, De Nevers, Mcgraw Hill (1992).*
- *Internal Combustion Engine, S.P.Sen, Khana, Delhi, (1980).*
- *Fuels & Combustion, S.P. Sharma Mcgraw Hill, New Delhi, (1984).*
- *Ecaa, Vet, Cairo Dept, Reports, (1999).*

fuel fractions (alkylbenzenes, naphthenes, oxygenated aromatics and sulphur compounds) generally OPACITY should not exceed 40% during acceleration.

OTHER SOURCES OF EMISSION

- 1- Breathing of fuel tank due to passing of warm air under the tank causes evaporation of some fuel. About (5-10%) of hydrocarbons released by the vehicles is due to the evaporative loss from the fuel tank in uncontrolled cars.
- 2- The carburetor loss, about (5-10)% of the hydrocarbons emitted by any uncontrolled vehicles increases with the stop and go type of driving, also due to heat conduction from the engine to carburetor known as hot SOAK.
- 3- Crank case emission: Because of leak through piston rings, during the compression and power strokes, this blow by consists of (80%) not-burnt fuel air mixture, and (20% nearly) burned products. The amount of the blow by depends on the engine load. This emission consists of (20-25%) hydrocarbons, (1-2%) CO, and (1-2%) NO. blow by increases with the engine wears.

CONTROLLING THE EMISSION PRODUCTS

1- Air /Fuel Mixture (Ratio):

The concentration of exhaust pollutants decrease still leaner mixture, but operation of gasoline engines at such lean mixture is not practicable.

2 - Improving The Mixture Quality

- a) Inlet air heating helping in evaporating the fuel properly.
- b) Spark Rated: Primary techniques for reducing the concentrations of hydrocarbons, and oxides of nitrogen where the combustion process is completed later in the expansion stroke and effective surfaces /volume ratio and due to spark retard and the time between the combustion and the exhaust reduced, the exhaust temperature is increased and the exhaust reactions are promoted

3- Surface To Volume Ratio

Means to reduce hydrocarbons emission by design variables - the flame near the walls is

quenched, the mixture not burned, the dimension of this zone depends on pressure, temperature, mixture ratio, turbulence and residual gas dilution. S/V RATIO depends on, also, number of cylinders, compression ratio, and stroke to bore ratio. This ratio can be decreased by increasing the displacement per engine cylinder and increasing stroke to bore ratio and reducing compression ratio.

4- Compression Ratio

By reducing this ratio, the emission of hydrocarbons and oxides of nitrogen are reduced, but the cycle efficiency and power out put both decrease with the decrease in compression ratio.

5- Valve Over Lap

At low engine speed or no load operation the higher valve overlap causes high dilution of the cylinder charge with inert exhaust residual and lowers the peak combustion temperature and thereby reduces the formation of oxides.

6- Exhaust Control Systems

Still under investigation for further reduction of exhaust emitants and pollutants concentration:

- a) Thermal Reactors: By pumping air into the reactor to complete the oxidation of not-burnt hydrocarbons.
- b) Catalytic Exactors: Containing some catalysts generally activated platinum or platinum group based on an alumina. This reactor for oxidation of hydrocarbons and carbon monoxide, is of different kinds.

Exhaust Emittants	GASOLINE	DIESEL
HC	500-1200 P.P.M	200-500 P.P.M
CO %	2.5 - 4.5 %	0.1 - 0.3 %
NO _x	300 - 2000 P.P.M	2000-3000 P.P.M

(FUELS & COMBUSTION S.P.SHARMA)

DIESEL engines exhaust smoke and odours which normally are not associated with gasoline automobiles and results from over fuelling which can be controlled by engine lagging mode and proper maintenance.

CONCLUSION:

The paper concentrated on the danger of air pollution, the human made against his life. 40% of air pollution by vehicles emissions, practically can be minimized by the correct maintenance defined by the manufacturers and the mindedly use of the vehicles.

So, the Knock resistance value of a fuel is determined by comparing its anti-knock property with a mixture of two reference fuels.

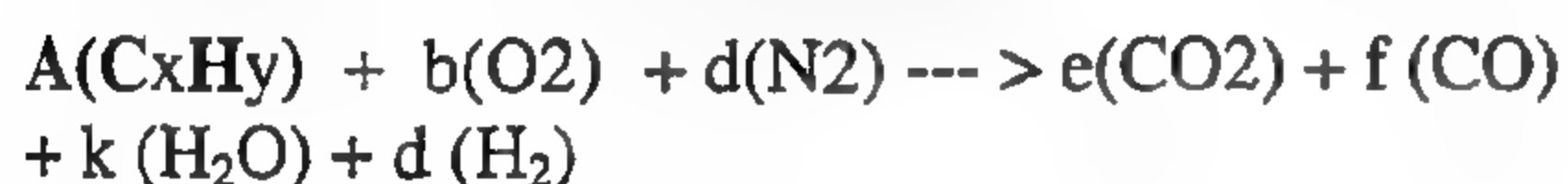
- 1- Iso Octane (C_8H_{18}) having high resistance to detonation
- 2- Normal Heptane (C_7H_{16}) having poor resistance to detonation, so the scale of this resistance known as Octane Number

Fuels For Compression Ignition Engines (Diesel) :

The detonation resistance depends on chemical characteristics as well as on operating conditions and design of the engine depending on the ignition delay (10-15) degrees. Cetane Number is the scale for Knock rating. Therefore the normal cetane ($C_{11}H_{24}$) number is (100) and alphanaphthalene ($C_{10}H_8$) number is (0).

The Chemical Reactions of Liquid Fuels

Combustion: General Equation:



X molecules of carbon.

Y/2 molecules of hydrogen in fuel.

The amount of air in the reactions (λ):

(λ) = Actual weight of air in KG taking part in combustion / Theoretical weight of Air taking part in combustion.

If (λ) > 1: the air fuel mixture is lean.

If (λ) < 1: the air fuel mixture is rich.

SPARK. I. ENGINES EMISSIONS (S. I. E. E.)

The exhaust is a mixture of carbon dioxide, monoxide, water vapour, nitrogen, oxygen and sulphur dioxide.

POLLUTANTS DUE TO (S.I.E.E.) :

- 1-CARBON MONOXIDE: formed when the mixture is rich in fuel: $C + O_2 \rightarrow (1-X)CO_2 + (X)CO + (X/2)O_2$.
- 2-NITROGEN OXIDE: at high combustion temperature: $N_2 + O_2 \rightarrow 2NO$
- 3-HYDROCARBONS: If air ratio (λ) is up or down (1.04) lean or rich, also if the temperature

and oxygen concentration is not suitable in exhaust for complete oxidation, part of the Hydrogen will be emitted from exhaust system.

- 4-SMOG (PARTICULATES-SMOG): Formed by: Dehydrogenation, (taking out hydrogen molecules from Hydrocarbons).

POLYMERIZATION: (forming higher weight molecules).

AGGLOMERATION: (combining different molecules). Experimentally we find the acetylene (C_2H_2) as intermediate product in test.

Compression Ignition Engine (C.I.E.E): Diesel :

The concentration of fuel vapour varies from the core to the outer edge of spray where no swirl motion. Ignition will start at points where mixture is suitable for combustion and above the self ignition temperature of the mixture:

- 1- Carbon Monoxide: Formed as intermediate product, the amount of carbon monoxide will be measured at light load, but at full load the concentration will increase due to deficiency of oxygen.
- 2- Hydrocarbons: Not-burnt hydrocarbons concentration is high at idling speed because of hydrocarbon formation outside the flame zone. Increasing load, the fuel air ratio increases, at full load, the fuel air ratio is higher; more hydrocarbon will be formed and observed in exhaust.
- 3- Aldehydes: Intermediate compounds in the chemical reaction. At heavy loads due to lack of oxygen, aldehydes emission in the exhaust is observed.
- 4- SMOKE, PARTICULATES (OPACITY):
 - a) White smoke at higher load and cold starting consists. Have not-burnt fuel and lubricating oil.
 - b) Black smoke consists of carbon particles formed due to sufficient oxygen under heavy load and part of these goes out as fine carbon. Higher cetane number fuels produce more smoke under some conditions of loading, but if the ignition delay is minimum the smoke produced will be less.
 - c) Odour due to oxidation products and some

CASE STUDY: ENVIRONMENTAL VIEW OF: AIR POLLUTION DUE TO EMISSION

By
Eng. Magdy A. Hashish*

ABSTRACT

- 1- Air pollution means any undesirable materials in air, in quantities large enough to produce harmful effects in atmosphere that may damage human health, vegetation, human property, or the Global environment creating aesthetic insults in the form of brown or hazy air plus unpleasant smells.
- 2- One of the major influence on this field is the internal combustion engines & turbines.
- 3- With rapid growth of population, industrialization and increasing use of automobiles, the capacity of our atmosphere to absorb the poison is diminishing.

INTRODUCTION

No doubt that these kinds of pollutants have harmful effects on human health, so we find in smoggy regions that the death rates are higher than in normal clear environments; the most recipients are the old, infants and so harmful to the asthmatic patients. An acute pain irritation of the eyes is a common complaint due to emissions. The URBAN communities subjected to the polluted air suffer acute lower respiratory tract, and pulmonary tract diseases and reduced resistance to bacterial and viral infections. Also the air polluted specially by industrial smog and automobile exhaust are responsible for the destruction of forests, fields crops, and majority of plants.

Some pollutants and their limits

AIR POLLUTANT	ONORMAL LIMITS P. P. M	DANGER OF LIFE LIMITS / P. P. M
CO ₂	5000	30 % By Volume
CO	50	0.3 % By Volume
FORMALDEHYDE (HCHO)	5	650 p.p.m.
HYDROGEN SULPHATE (H ₂ S)	10	700 p.p.m.
NO ₂	5	200 p.p.m.
SO ₂	5	400 p.p.m.
Hydrochloric ACID (HCL)	5	1000 p.p.m.

* (FUELS & COMBUSTION, S. P. SHARMA, McGraw -Hill 1984. ()

POLLUTION FROM INTERNAL COMBUSTION ENGINES

The energy produced is the product of chemical reactions of fuel and oxygen from air, inside the engine cylinders. The fuel of combustion should not leave appreciable carbon, sulfur or gum deposits which may cause wear and corrosion on the cylinders and piston rings sequentially produce harmful products.

LIQUID FLUIDS: Widely used for internal combustion engines -

Having two combustible elements: CARBON & HYDROGEN.

1- Refined petroleum products, arranged into families based on their chemical formula and their molecular structure.

2- Paraffin's: (C_xH_{2x+2}): Saturated hydrocarbons in very stable character, classified as straight chain and Branched chain (OLFINES C₂H₄ NAPHTHENS C₆H₁₂ AROMATICS)

3- Aromatics: ring structure compounds:

- a) Benzene (C₆H₆).
- b) Toluene (C₇H₈).

FUELS FOR SPARK IGNITION ENGINES

The main characteristic of this kind of fuel is the resistance to detonation. Combustion of this fuel is influenced by the characteristics of hydrocarbons and air fuel ratio.

REFERENCES:

- 1- Eurocode No.3, *Design of Steel Structures Part 10, Structural Fire Design*, April 1990.
- 2- Eurocode No.4, *Design of Composite Steel and Concrete Structures, Part 12 Structural Fire Design*, 1992.
- 3- *Methode de Provision Par le Calcul du Comportement au feu des Structures en Beton*. D.T.U, C.S.T.B, 1975.
- 4- *Methode de Provision par le Calcul du Comportement au feu des Structures en Acier*. D.T.U, Sept. 1982.
- 5- Grandjean G., Grimault J.P. et Petit L., *Determination de la Duree au feu des Profiles Creux Rempils de Beton*, 1980.
- 6 - Bonetti M., *Tenue au feu des Structures en Acier*. C.T.I.C.M., 1974.
- 7- NECATIM., *Heat Conduction*, North Carolina State University, 1992.

$$-\lambda \frac{\partial T}{\partial Y} + \rho_s C_s e_s \frac{\partial T_s}{\partial t} = h(T_F - Ta) \quad y = \pm a$$

$$\frac{\partial T}{\partial x} = \frac{\partial T}{\partial y} = 0 \quad x = 0 \quad \text{or } y = 0$$

$$T = T_0 \quad t = 0$$

So, using the finite difference method, the above system of equations could be solved and a numerical solution could be developed.

V. DETERMINATION OF ULTIMATE LOAD

In this paragraph and by knowing the temperature distribution across the concrete-filled hollow steel sections, a method is developed to determine the ultimate load for these sections. As a basic assumption, it is considered that the elongations of steel, concrete and steel Rft. are the same. The ultimate load P_1 for each temperature is equal to Euler critical load P_2 for each temperature and for the corresponding stresses $\sigma_s, \sigma_c, \sigma_b$.

$$P_1 = A_s \times \sigma_s + A_c \times \sigma_c + A_b \times \sigma_b$$

$$P_2 = \frac{\pi^2}{\ell^2} (E_s \times A_s + E_c \times A_c + E_b \times A_b)$$

$$P_1 = P_2 \quad \epsilon_s = \epsilon_c = \epsilon_b$$

where:

E_s, E_c, E_b = The moduli of elasticity of steel concrete and Rft. bars respectively for the corresponding temperatures.

A_s, A_c, A_b = are the areas of steel, concrete and Rft. bars respectively.

$\sigma_s, \sigma_c, \sigma_b$ = are the stresses of steel, concrete and Rft. bars for the corresponding temperatures.

VI. APPLICATION OF THE CALCULATION METHOD

Considering a column of 350 cm buckling length having a rectangular hollow steel profile

(st. 37 I 2) of dimensions $250 \times 250 \times 6$ mm filled with plain concrete (Fig. 12). A homogenous temperature for the outside steel profile of 400°C is considered and of 360°C for the filled concrete. So, according to paragraphs III.1, III. 2

$$E_{s(400^\circ\text{C})} = 1600 \text{ t/cm}^2 \quad E_{c(360^\circ\text{C})} = 184 \text{ t/cm}^2$$

$$A_s = 58.6 \text{ cm}^2 \quad A_c = 566 \text{ cm}^2$$

And according to article V

$$P_1 = \frac{\pi^2}{350^2} (1600 \times 58.6 + 184 \times 566) = 15.9 \text{ t}$$

$$P_1 = P_2$$

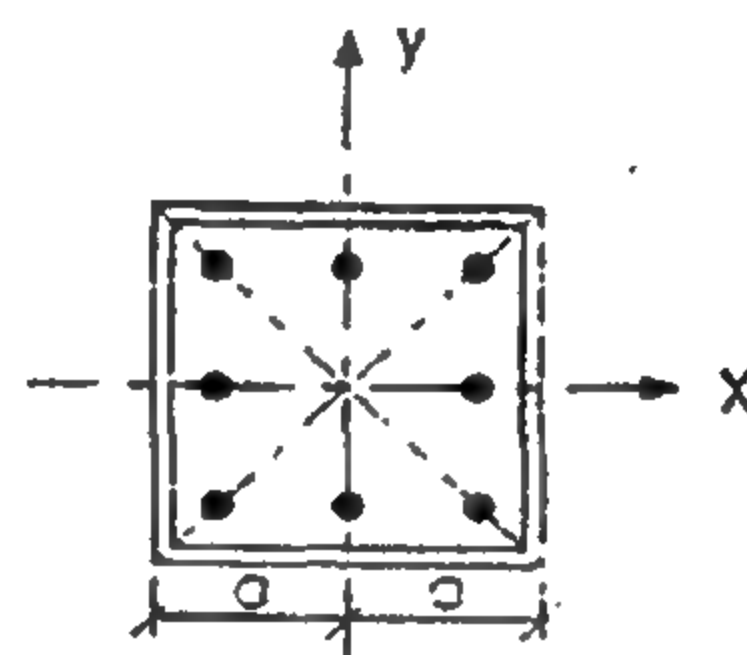


Fig. 11

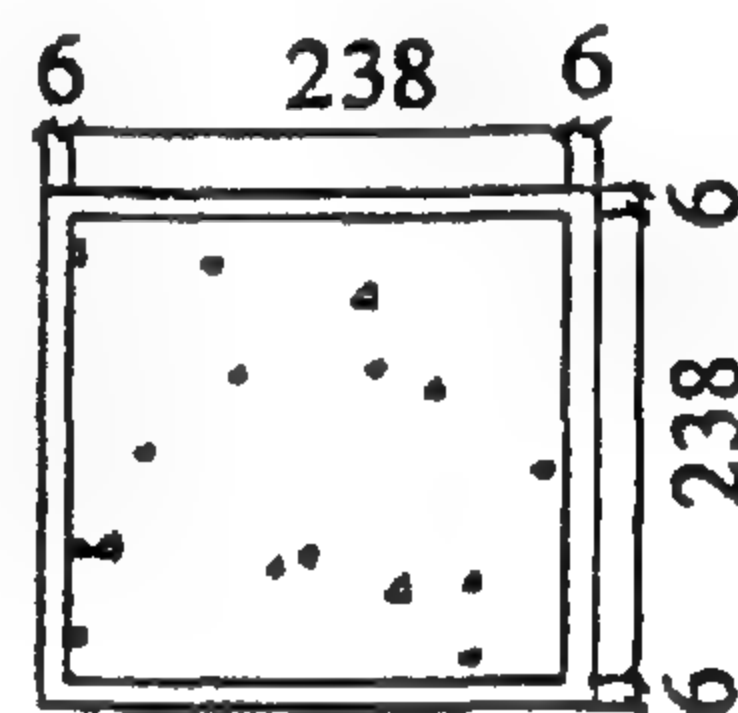


Fig. 12

So, the ultimate load of column having the above mentioned properties and exposed to the temperature by the above mentioned distributions is 15.9 t.

VII. CONCLUSION

An analytical model is developed to calculate the non-homogeneous distributions of temperatures across the hollow steel profile with concrete. Considering the calculated distributions of temperatures as input data we could determine the ultimate load of column knowing the thermal and mechanical relations of materials at high temperatures.

The developed model could be used as a practical procedure to calculate the ultimate load for hollow steel profile columns filled with concrete. Different cases of load application on columns regarding its eccentricities could be the subjects for future studies.

presented as the following:-

$$\sigma_{c(\theta)} = f_{c(\theta)} \left[1 + \frac{\epsilon_c(\theta) - \epsilon_{cl}(\theta)}{\epsilon(\theta) - \epsilon_{cl}(\theta)} \right]$$

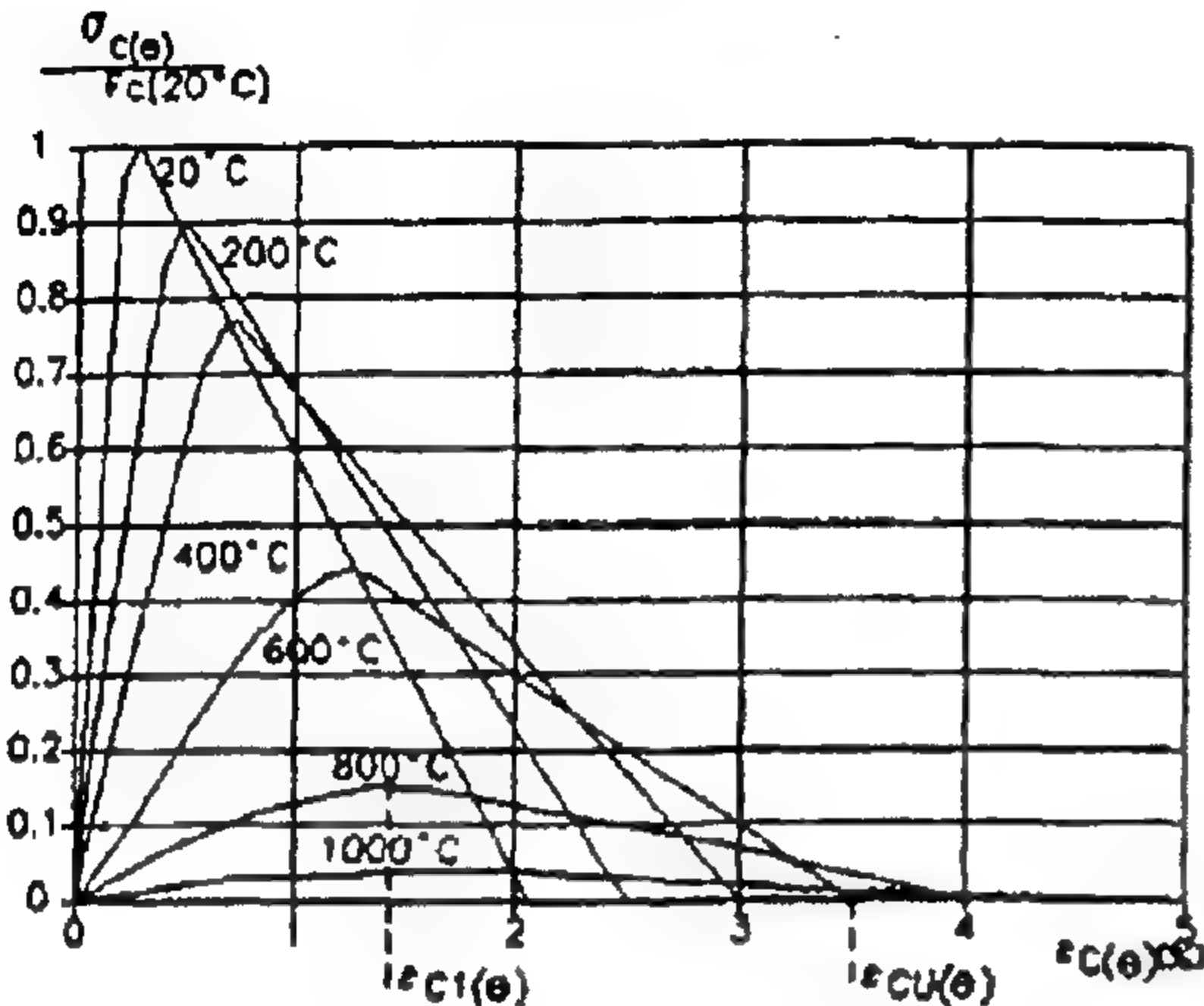


Fig. 9- Stress strain relation-ships of concrete.

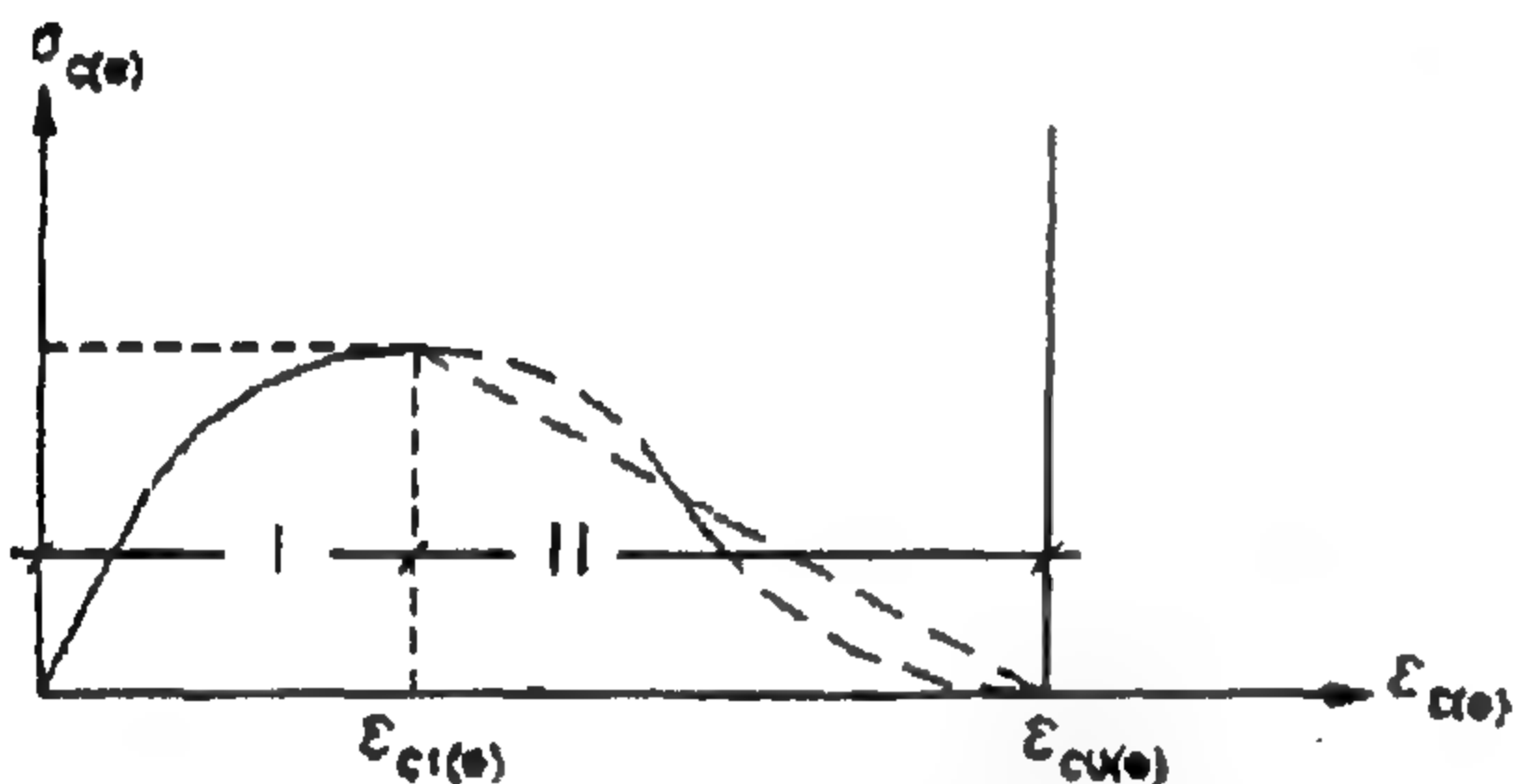


Fig. 10- Mathematical model for stress-strain relation-ships of concrete under compression at elevated temperatures.

IV. HEAT TRANSFER EQUATIONS

In this paragraph, it is presented the partial differential equations through which the different parameters that affect the fire behavior calculation and the heat transfer equations could be determined. It is assumed that no temperature gradient in steel profile, no thermal resistance between steel and concrete, concrete is a homogeneous material, vertical heat transfer does not exist, heat transfer by conduction and convection is neglected from fire to column. So, the heat flux transmitted to column by radiation only is:

$$q = E_r \times E_a \times C_{SB} [(T_F + 273)^4 - (T_s + 273)^4]$$

where:

E_r = Fire emissivity ≈ 0.9

E_a = Column surface emissivity ≈ 0.7

C_{SB} = Transmission coef. by radiation of black body $\approx 4.96 \times 10^{-8} \text{ K cal/m}^2 \text{ h}^\circ \text{K}$

T_s = Column steel profile temperature

T_F = Real fire temperature

So, the thermal transfer coef. could be presented as

$$h = \frac{q}{T_F - T_s}$$

IV. 1. Heat Transmission Inside The Concrete

The general equation for heat transmission inside the concrete is : Entering heat flux -Existing heat flux = concrete heating

$$\frac{\partial^2 T}{\partial Y^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial Y^2} - \frac{\rho c}{\lambda} x \frac{\partial T}{\partial t} = 0$$

IV. 2. Extremities Conditions

The general heat transfer equation (fig 11) at the steel column surface is fire heat flux-steel heating = concrete heating

$$H(T_F - T_s) - \rho_s C_s e_s \frac{\partial T_s}{\partial t} = -\lambda \frac{\partial T}{\partial x}$$

So,

$$-\lambda \frac{\partial T}{\partial X} + \rho_s C_s e_s \frac{\partial T_s}{\partial t} = H(T_F - T_s) \quad x = \pm a$$

$$-\lambda \frac{\partial T}{\partial y} + \rho_s C_s e_s \frac{\partial T_s}{\partial t} = H(T_F - T_a) \quad y = \pm a$$

Where:

$$\frac{\partial T}{\partial X} = \frac{\partial T}{\partial y} = 0 \quad x = 0 \text{ or } y = 0$$

$$T = T_0 \quad t = 0$$

$$T_0 = 20^\circ \text{C}$$

IV.3. System Of Equations

$$-a < x < +a$$

$$\text{From IV.1 } \frac{\partial^2 T}{\partial X^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial y^2} - \frac{\rho c}{\lambda} x \frac{\partial T}{\partial t} = 0 \quad -a < y < +a$$

$$\text{From IV.2 } -\lambda \frac{\partial T}{\partial X} + \rho_s C_s e_s \frac{\partial T_s}{\partial t} = h(T_F - T_s)$$

$$x = \pm a$$

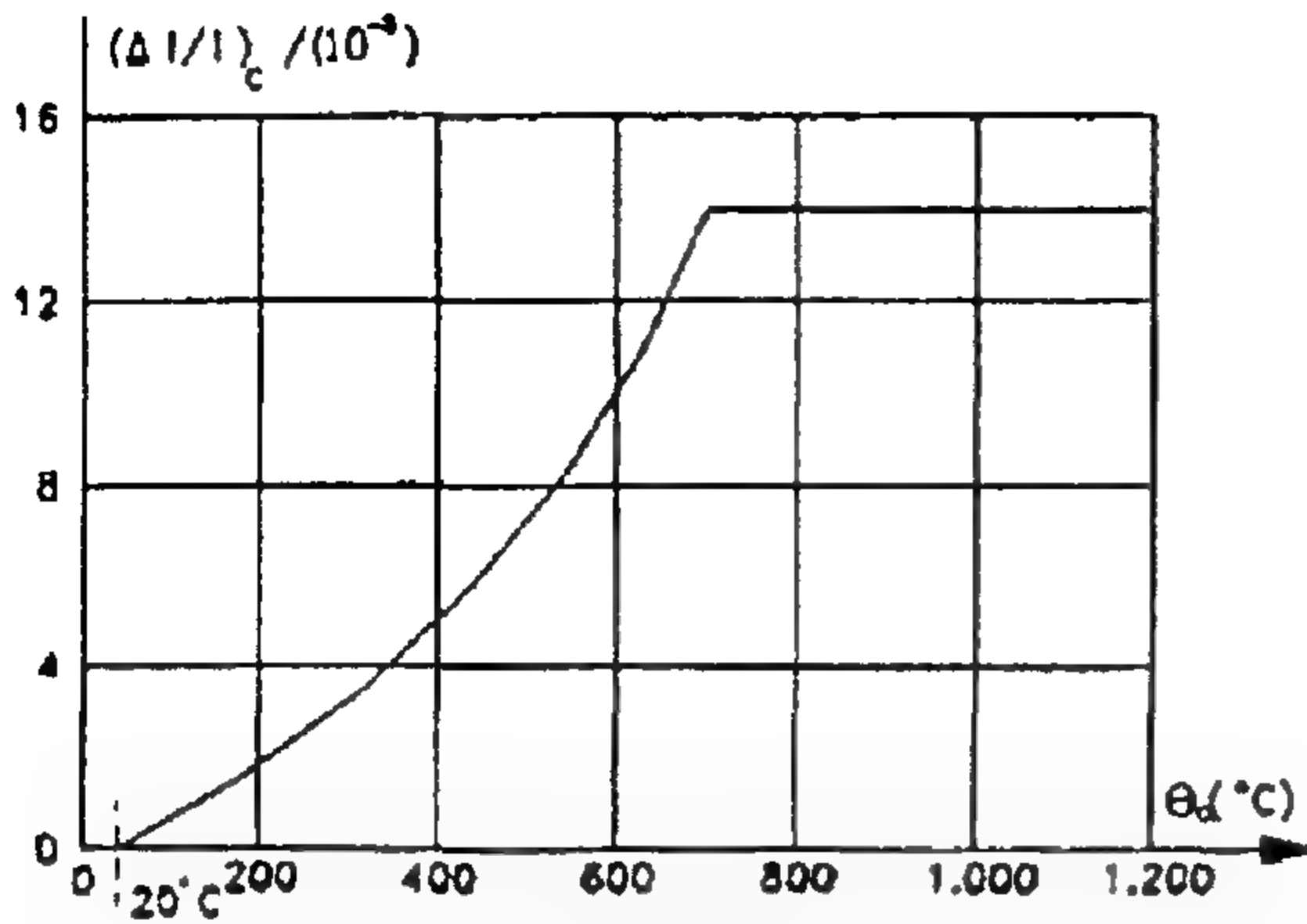


Fig.6- Thermal elongation of concrete

III. MECHANICAL PROPERTIES OF MATERIALS

III.1. Steel

The strength and deformation properties of steel at elevated temperatures are- for heating rates between 2 and 50 °C / mm characterized by a set of stress-strain relationships as presented in (Fig. 7). A mathematical model [1] could present these relations (Fig. 8)

$$\sigma(\epsilon, \theta_s) = E_{s,t} \cdot \epsilon \quad \text{for range I (Elastic)}$$

$$E(\epsilon, \theta_s) = E_{s,t}$$

$$\sigma(\epsilon, \theta_s) = \frac{b}{a} \sqrt{(a^2 - (\epsilon_{y,t} - \epsilon)^2)} + \theta_{p,t} \quad \text{for range II (Non linear)}$$

$$E(\epsilon, \theta_s) = \frac{b \cdot (\epsilon_{y,t} - \epsilon)}{a \cdot \sqrt{a^2 - (\epsilon - \epsilon_{p,t})^2}}$$

$$a^2 = \frac{E_{s,t} x (\epsilon_{y,t} - \epsilon_{p,t})^2 + c (\epsilon_{y,t} - \epsilon_{p,t})}{E_{s,t}}$$

$$b^2 = E_{a,t} x (\epsilon_{y,t} - \epsilon_{p,t}) x c + c^2$$

$$c = \frac{(\sigma_{y,t} - \sigma_{p,t})^2}{2x \{ (\sigma_{p,t} - \sigma_{y,t}) + E_{s,t} x (\epsilon_{y,t} - \epsilon_{p,t}) \}}$$

$$\sigma = (\epsilon, \theta_s) = F_{y,t} \quad \text{for range III (Plastic)}$$

$$E = (\epsilon, \theta_s) = 0$$

III.2. Concrete

The strength and deformation properties of concrete [2] at elevated temperatures are

characterized by a set of stress-strain relationships with a shape as specified in (Fig. 9) and could be

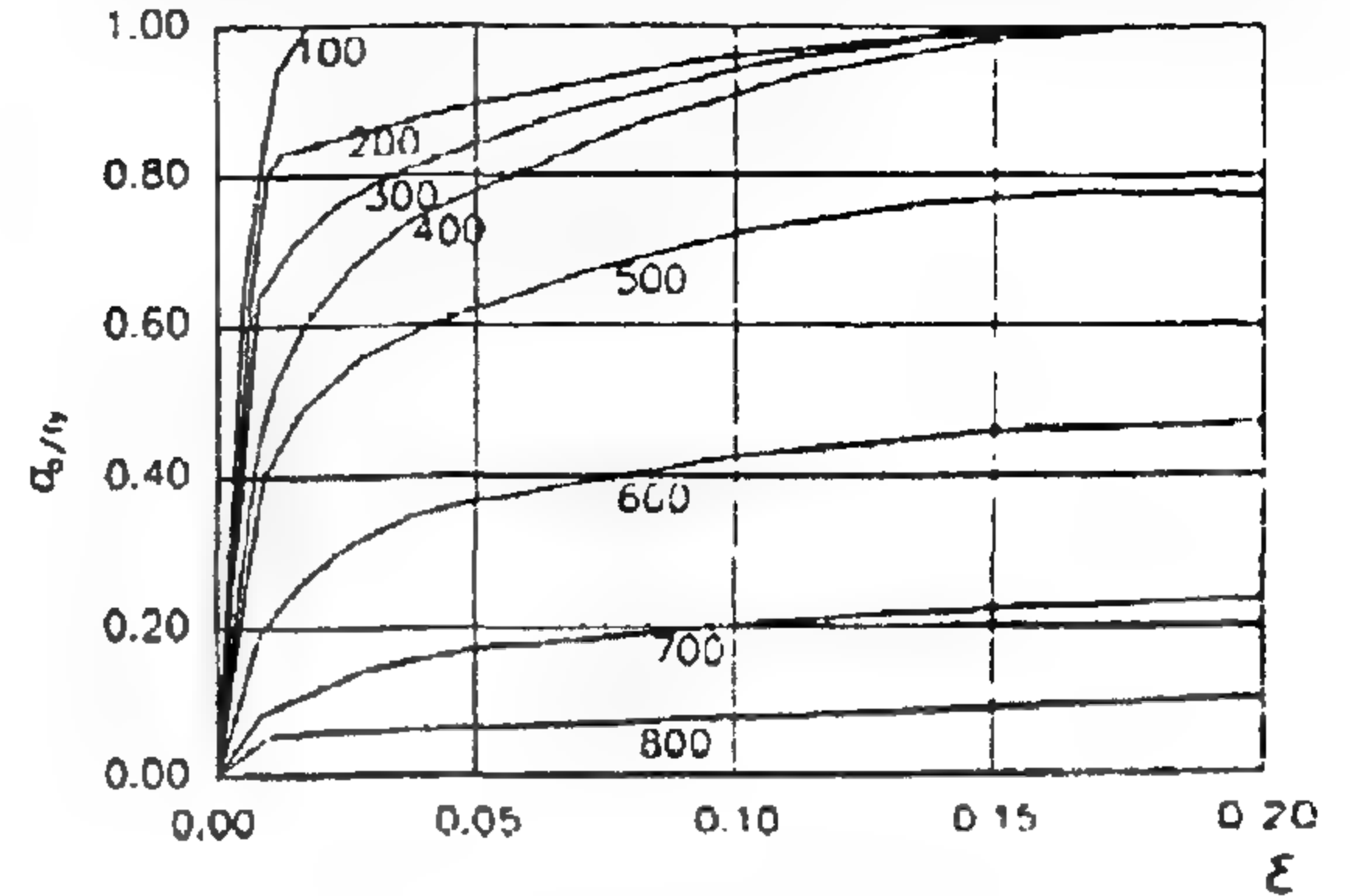


Fig.7- Stress-strain relationships of structural steel at elevated temperatures

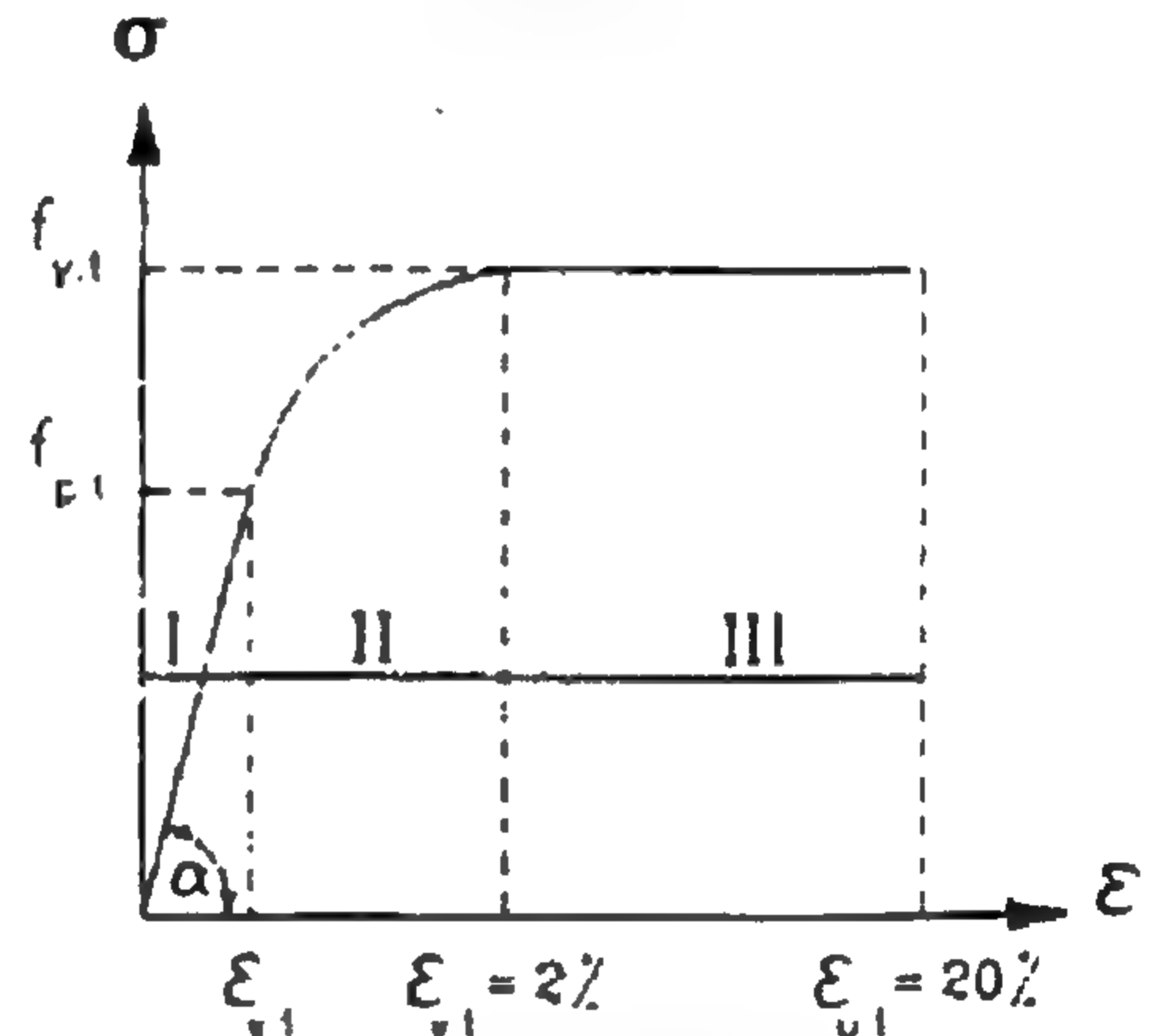


Fig. 8- Model stress-strain relation-ships of steel at elevated temperatures

presented as the following for (Fig. 10) phase I of the curve.

$$\sigma_{c(\theta)} = f_{c(\theta)} \left[\left(\frac{\epsilon_{c(\theta)}}{\epsilon_{cl(\theta)}} \right) x \left(\frac{3}{2 + \left(\frac{\epsilon_{c(\theta)}}{\epsilon_{cl(\theta)}} \right)^3} \right) \right]$$

$$\frac{f_{c(\theta)}}{f_{c(20^\circ C)}}, \epsilon_{cl(\theta)} \text{ are to be chosen according to}$$

the values of (Fig. 10).

A developed linear relation is deduced in this study for the phase II of the stress-strain curve of concrete at elevated temperatures. This could be

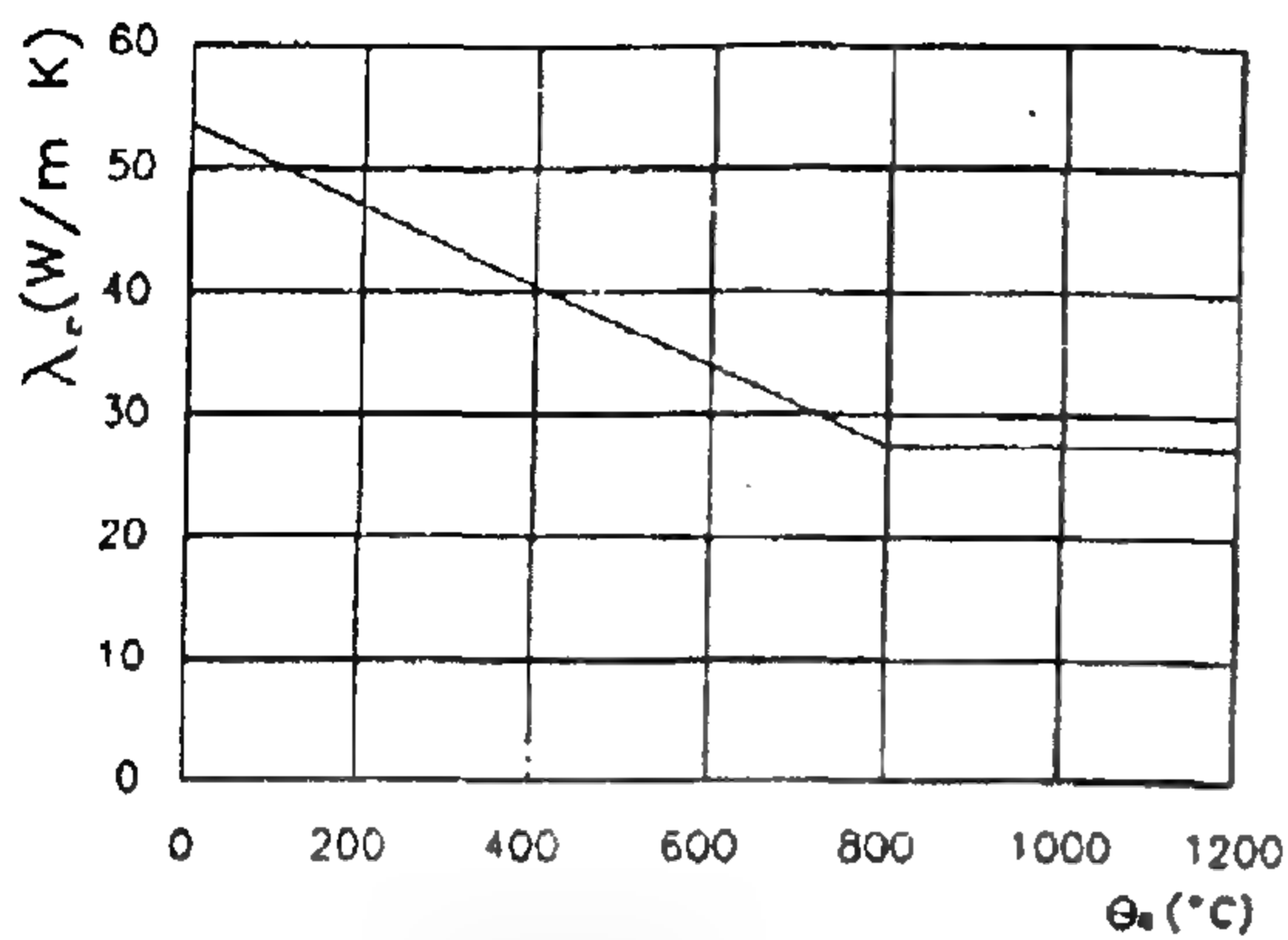


Fig.1- Thermal conductivity of steel as function of the temperature.

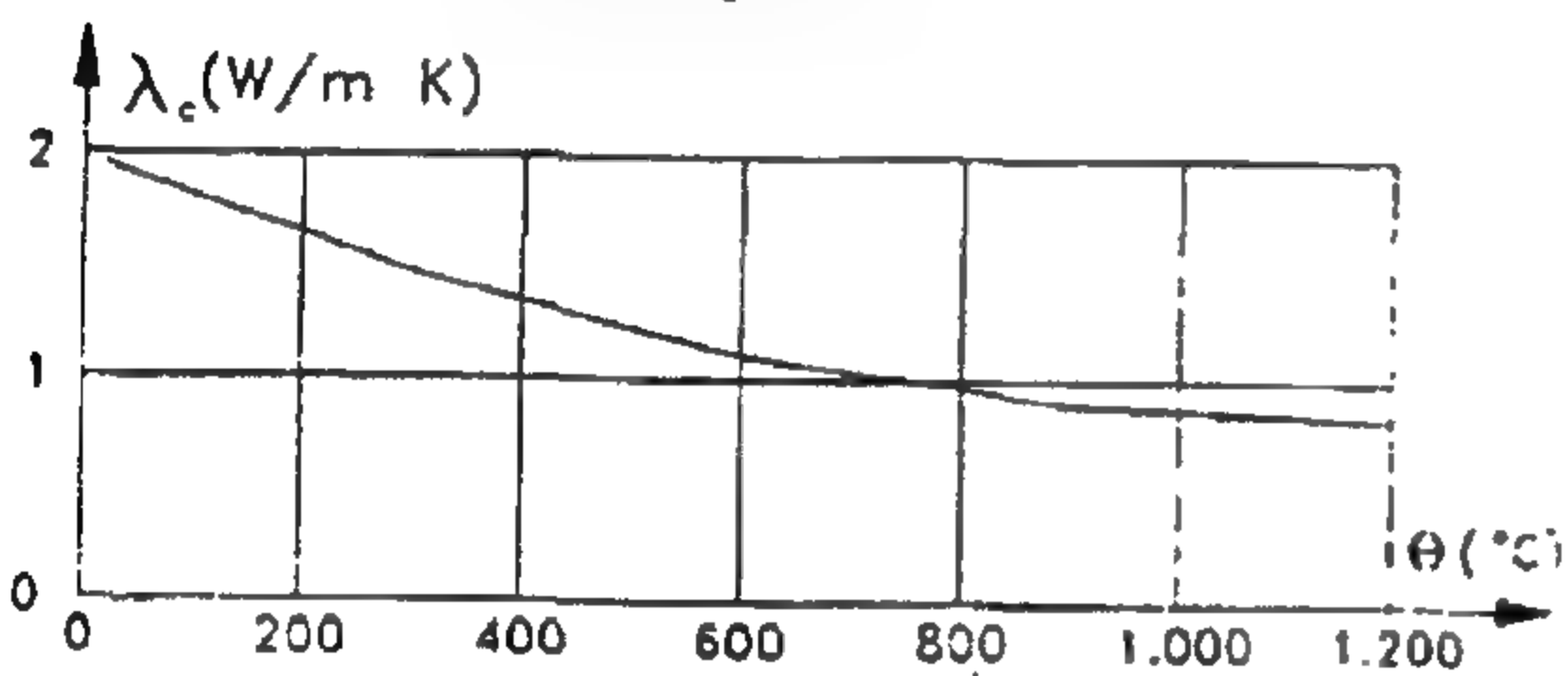


Fig.2- Thermal conductivity of concrete.

$$C_s = 666 + \frac{-13003}{\theta_s - 738} \quad \text{For } 600 < \theta_s \leq 735^\circ\text{C}$$

$$C_s = 545 + \frac{17822}{\theta_s - 731} \quad \text{For } 735 < \theta_s \leq 900^\circ\text{C}$$

$$C_s = 650 \quad \text{For } 900 < \theta_s \leq 1200^\circ\text{C}$$

For normal weight concrete (Fig. 4) the specific heat in (J / kg.C) defined by [2]:

$$C_c = 900 + 80 \left(\frac{\theta_c}{120} \right) - 4 \left(\frac{\theta_c}{120} \right)^2 \quad \text{For } 20 \leq \theta_c \leq 1200^\circ\text{C}$$

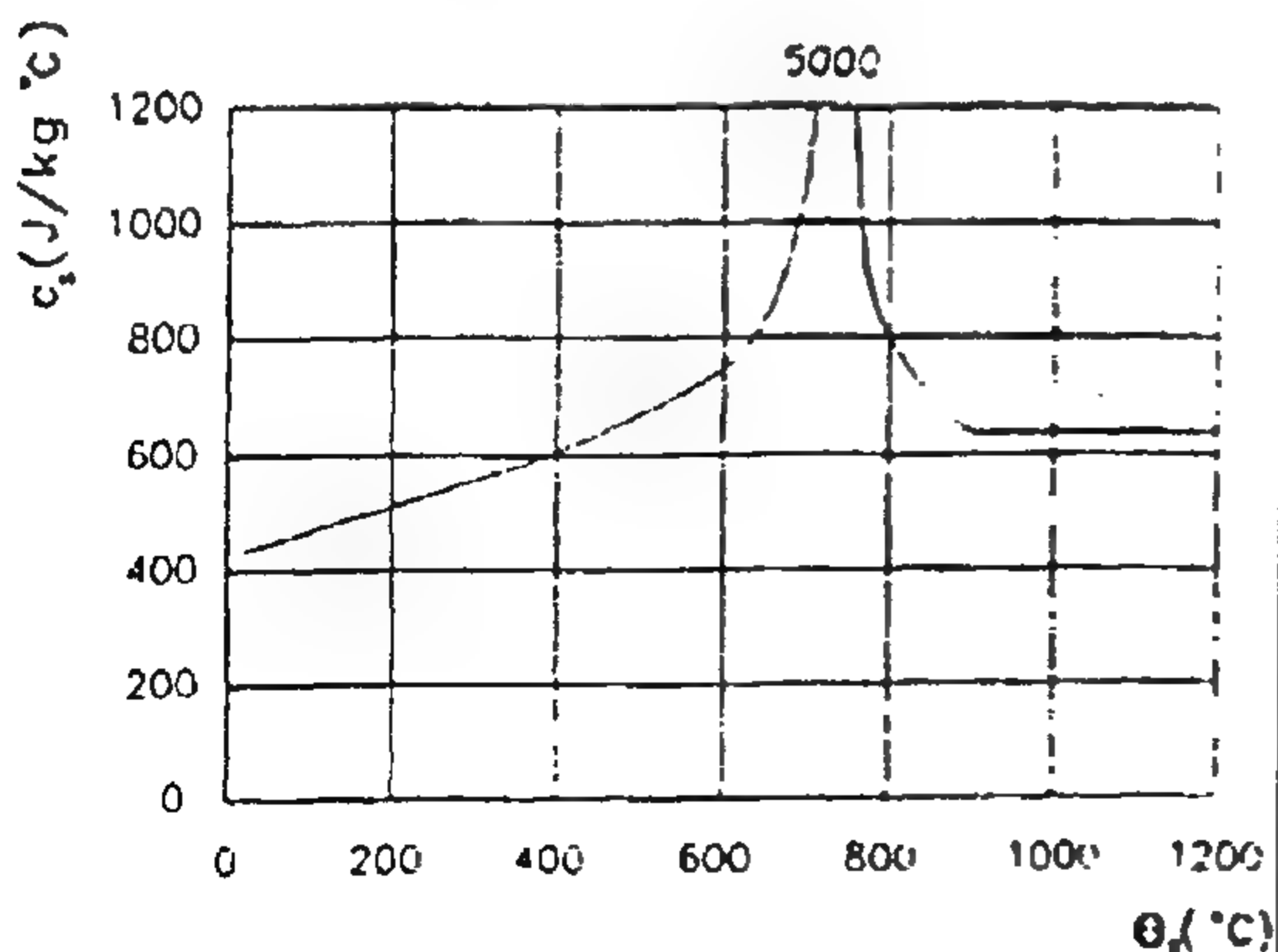


Fig.3- Specific heat of steel as function of the temperature

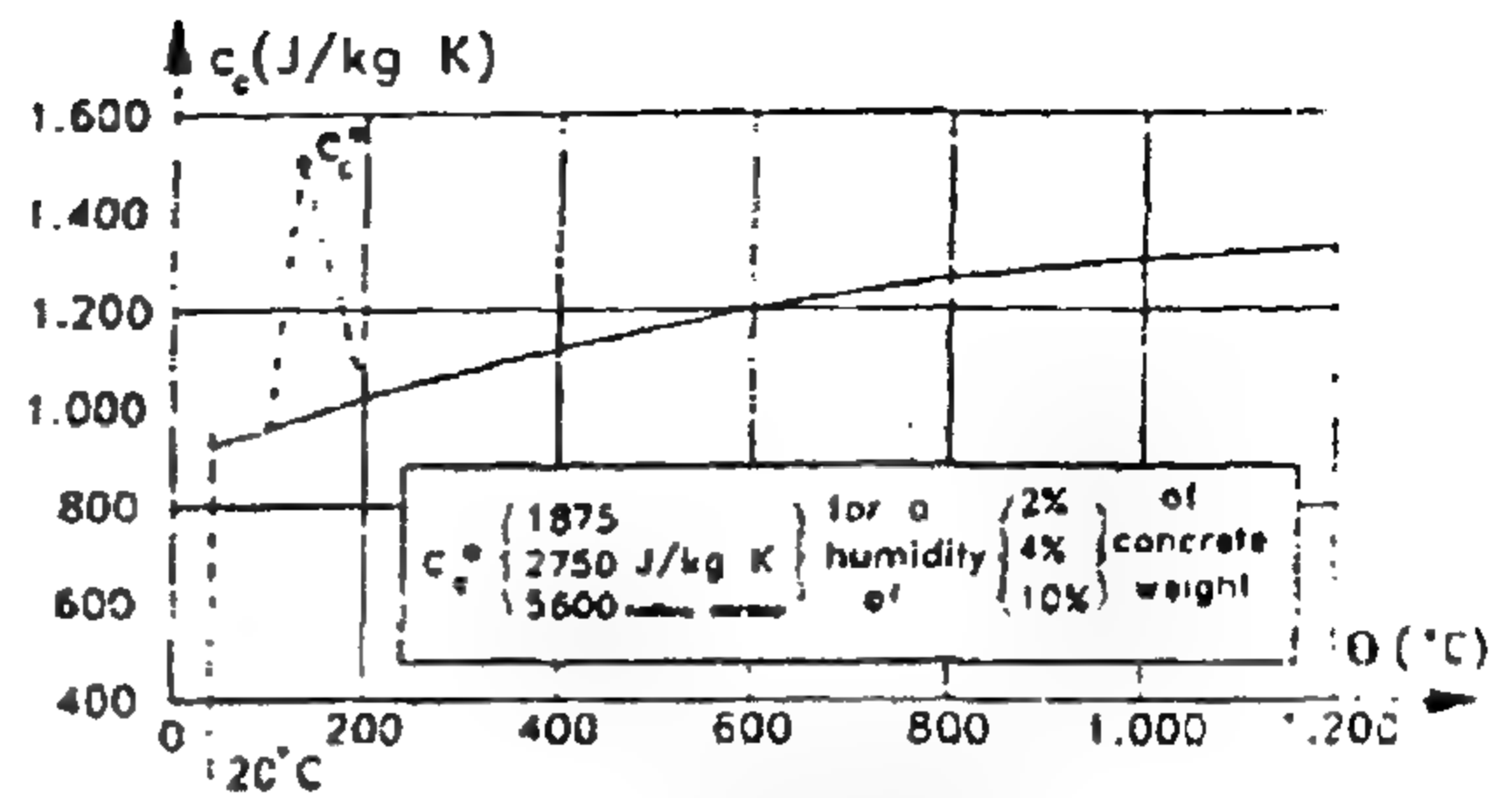


Fig.4- Specific heat of concrete

II.3. Thermal Elongation

The thermal elongation (Fig. 5) valid for all steel qualities is given by [1]:

$$\frac{\Delta l}{l} = -2.416 \times 10^{-4} + 1.2 \times 10^{-5} \theta_s + 0.4 \times 10^{-8} (\theta_s)^2 \quad \text{For } \theta_s \leq 750^\circ\text{C}$$

$$\frac{\Delta l}{l} = 11 \times 10^{-3} \quad \text{For } 750 < \theta_s \leq 860^\circ\text{C}$$

$$\frac{\Delta l}{l} = 6.2 \times 10^{-3} + 2 \times 10^{-5} (\theta_s) \quad \text{For } 860 < \theta_s \leq 1200^\circ\text{C}$$

For normal weight concrete (Fig. 6) the thermal elongation is defined by [2]:

$$\frac{\Delta L}{L} = -1.8 \times 10^{-4} + 9 \times 10^{-6} (\theta_c) + 2.3 \times 10^{-11} (\theta_c)^3 \quad \text{For } 20 \leq \theta_c \leq 700^\circ\text{C}$$

$$\frac{\Delta L}{L} = 14 \times 10^{-3} \quad \text{For } 700 < \theta_c \leq 1200^\circ\text{C}$$

Where: L = Length at room temperatures

ΔL = Temperature induced elongation

θ_s = Steel temperature (°C)

θ_c = Concrete temperature (°C)

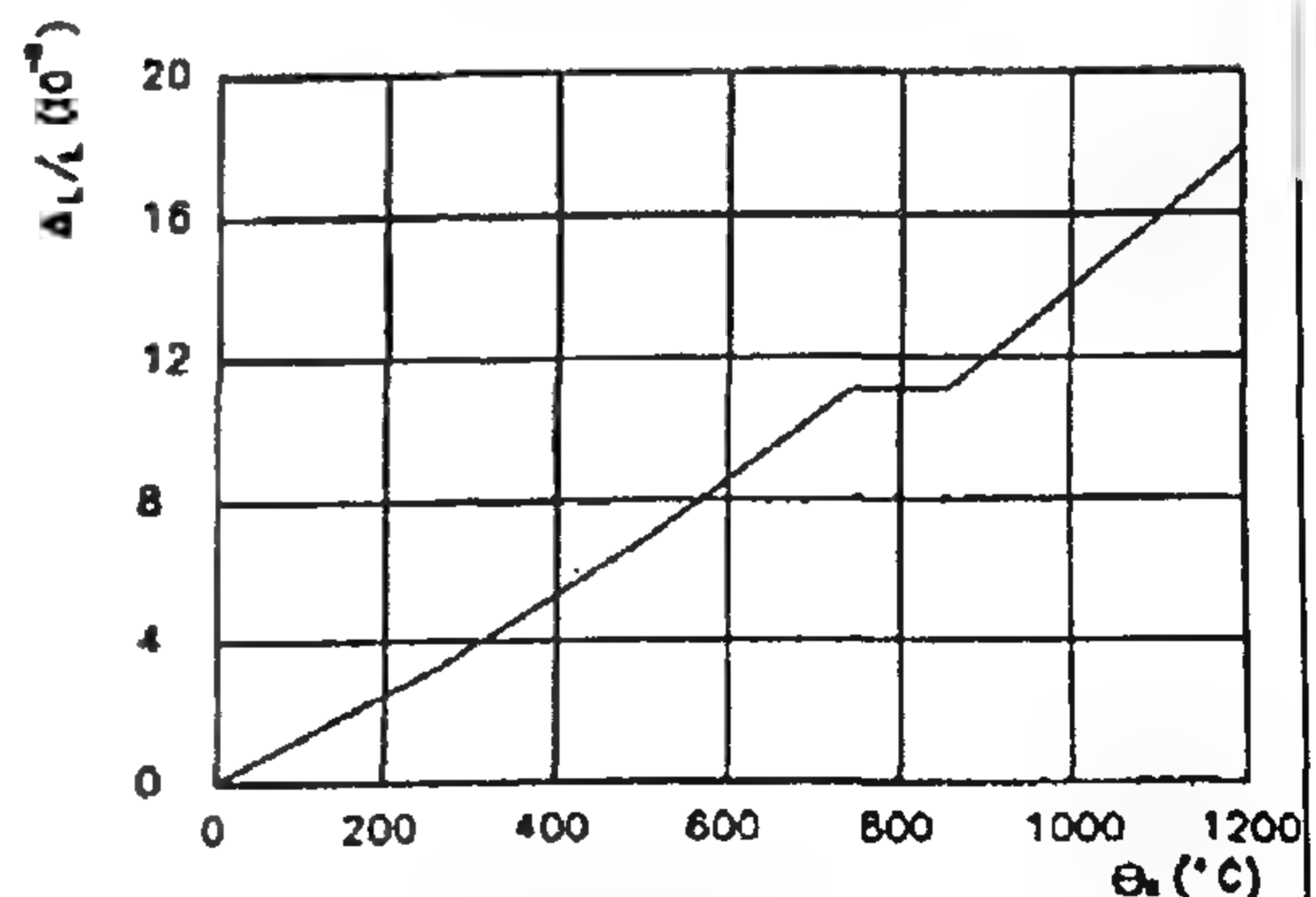


Fig.5- Thermal elongation of steel as function of the temperature

THERMAL STABILITY OF CONCRETE - FILLED HOLLOW STEEL COLUMNS

By
Dr. Eng. Osama M. EL- Hoseiny

ABSTRACT:

Nowadays, the concrete filled hollow steel sections are widely used as composite columns. The good stability of columns having such types of sections under the effect of very high temperatures (fire effect) allow the designers to use them in different types of structures. In this paper, theoretical studies have been performed to predict the fire resistance of rectangular or circular hollow steel columns filled with plain or bar-reinforced concrete.

A mathematical model to calculate the temperatures and fire resistance of the columns of the above-mentioned types is developed. Using the model, the fire resistance of concrete - filled steel columns can be evaluated for any value of the significant parameters, such as load, columns-section dimensions, column length and percentage of reinforcing steel.

A numerical application of the mathematical model for calculating the critical load of the column is presented. At the end of the study, a conclusion is presented showing the practical application of the study and the fields of future researches concerning this subject.

I. INTRODUCTION

Concrete-filled hollow steel columns have different advantages as efficient load bearing capacity, reasonable dimension, and good fire resistance. As a result, the architects recommend using these types of columns in many kinds of structures. The aim of this work is to study theoretically the behavior of concrete-filled hollow steel columns under the effect of very high temperatures (fire) in order to get a relation that determines after how much time may the column collapse under the effect of the applying loads. We start by presenting the calculation method in which thermomechanical material properties at high temperatures are introduced for the steel hollow section, concrete and reinforcing bars. Applying the general principal of heat transfer and knowing that the heat is transferred by conduction, convection and radiation, the temperature distribution inside the profile is determined. Using Euler theory for determining the critical load of the columns, the max strength of the column corresponding to the calculated temperature distribution could be determined. So, the time of collapse of the column when subjected to fire could be precised. A practical application for the

developed model is introduced at the end of the study.

II. THERMAL PROPERTIES OF MATERIALS

In this paragraph, the thermal properties of steel and concrete are presented. These properties are the results of experimental work and from which definite relations are obtained as the following:

II. 1. Thermal Conductivity

Because of the good Thermal Conductivity of steel [1] (Fig. 1) compared to that of concrete [2] (Fig. 2) even at high temperatures, the thermal gradient of steel could be neglected and the steel profile could be considered having the same temperature.

II.2. Specific Heat

The specific heat (Fig. 3) valid for all steel qualities in (J / kg.C) given by [1]:

$$C_s = 425 + 7.73 \times 10^{-1} \theta_s - 1.69 \times 10^{-3} (\theta_s)^2 + 2.22 \times 10^{-6} (\theta_s)^3$$

$$\text{For } 20 < \theta_s \leq 600^\circ$$

* Assist. Prof., Structural Engineering Department, Faculty of Engineering, Zagazig University, Egypt.

REFERENCES

1. Chopra, A.K. and Clough, D.P. " Earthquake Resistance of Buildings with a Soft First Story" *Earthquake Engineering and Structural Dynamics*, Vol. 1, pp. 317-355, 1973
2. Wolf, J.P. and Dbernhuber, P. "Effect of Horizontally Propagation Waves on the Response of Structures with Soft First Story ", *Earthquake Engineering and Structural Dynamics*, Vol. 9. pp .1 -21, 1981.
3. Kabeyasawa, T. and Aoyamma, H., " Analysis of the Full Scale Seven-Story Reinforced Concrete Test Structure", *Journal of the Faculty of Engineering, University of Tokyo*, Vol. xxvii, No. 2, 1983.
4. Park,Y.J.and Reinhorn, A. M., "IDARC: Inelastic Damage Analysis of Reinforced Concrete Frames-Shear- Wall Structures", *Technical Report No. NCEER-97-0008, National Center, SUNY. at Buffalo, 1987.*
5. Kunnath, S. K., Reinhorn A. M. and Lobo, R.F. " IDARC" Version 3.0 a Program for the Inelastic Damage Analysis of Reinforced Concrete Structures, " *Technical Report No. NCEER-92-0022, National Center for Earthquake Engineering Research, State University of New York at Buffalo, N.Y., 1988.*

Table 5 Percentage of change in maximum responses.

	structure	structure	structure	structure	structure	structure
	4	5A	5B	5C	5D	5E
Program Dynamic Analysis						
Maximum Base Shear (Ton)	1.0	5	14	16	23	24
Maximum Top Displacement (m)	1.0	70	40	34	20	15
Overall Damage Index	1.0	500	200	170	93	76

Notes:

* The original case is case 4.

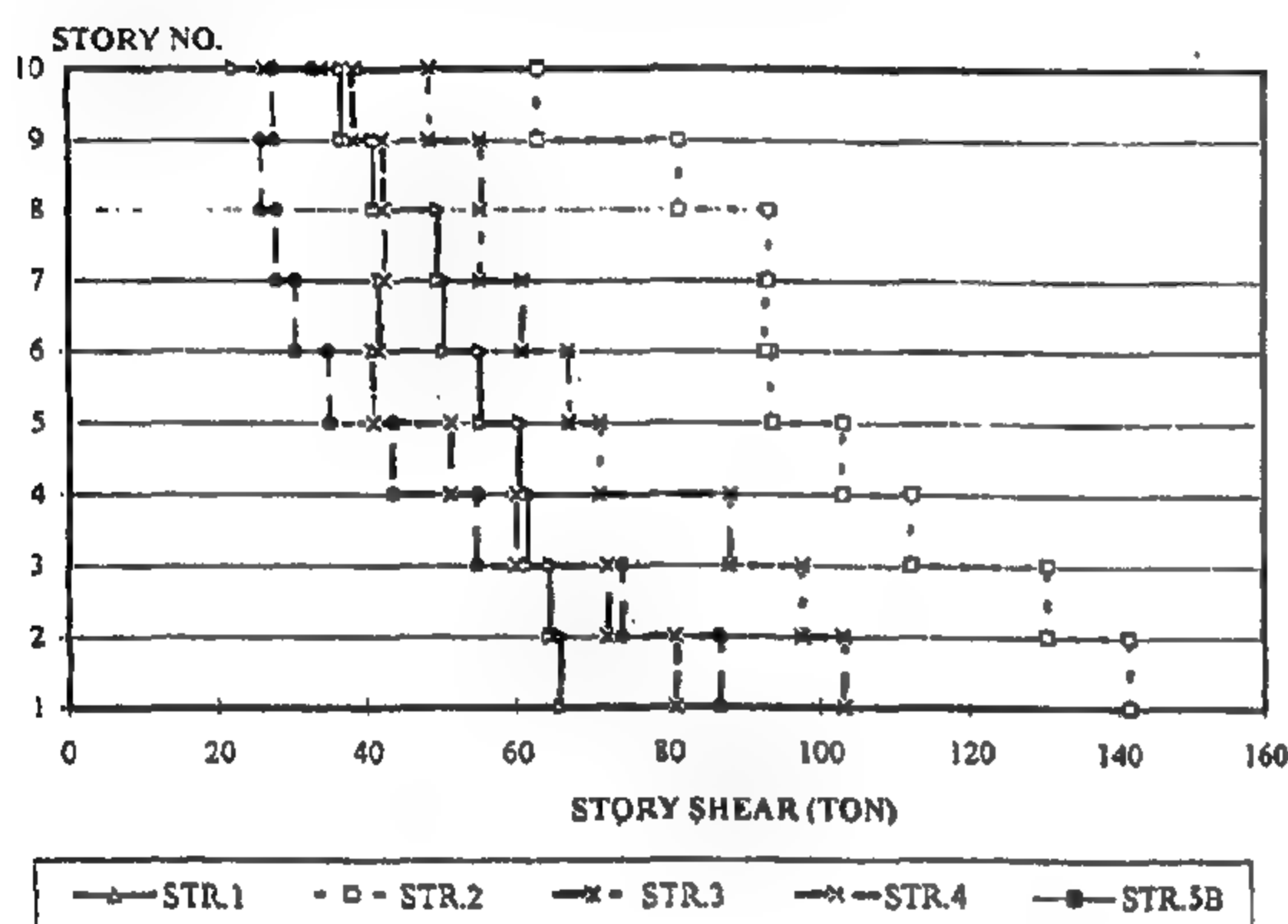
** The percentage of relative change = $100 \times (\text{Change} - \text{Original}) / \text{Original}$ 

Fig. 13- Effect of Vertical system discontinuity on story shear.

5. SUMMARY AND CONCLUSION

The behavior of structural systems with soft story has been analytically investigated. A computer code has been modified in order to conduct the analysis. The parameters investigated include the type of the earthquake resisting element, effect of the location of the shear wall in the structural system, the continuity of the wall, and the structural properties of the supporting frame. Based on the cases studied the following conclusions could be drawn:

1. Continuous shear wall extended to the foundations provide a much more lateral load resisting elements than rigid frames. Structural systems that include walls respond to earthquake loading with smaller periods of vibrations and smaller lateral displacements.

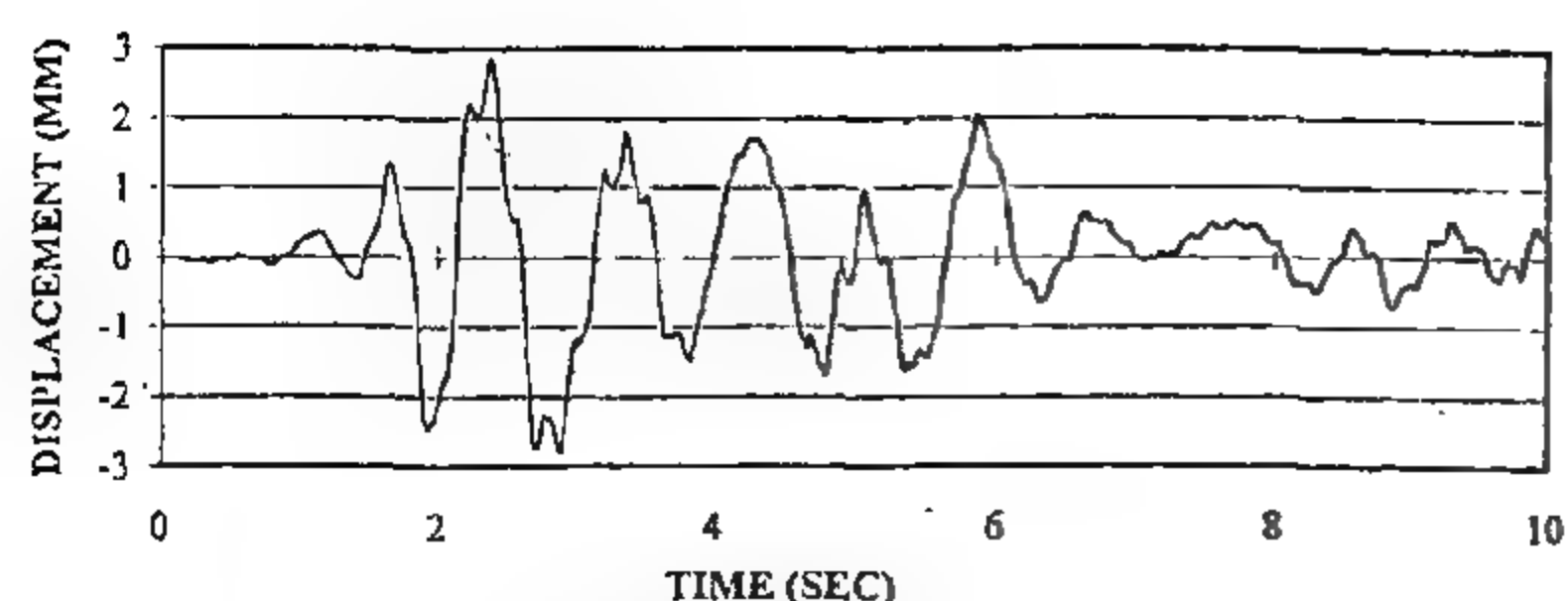
2. Shear walls provide both strength and stiffness to the structural systems. Hence, building with larger aspect ratios (height to width) can be constructed when provided with walls without being subjected to excessive deformation due to earthquake loading.

3. In order to maximize the efficiency of shear walls as lateral resisting elements without suffering from the torsional effects, shear walls should be located such that the center of rigidity of these walls coincides with the center of gravity of the buildings

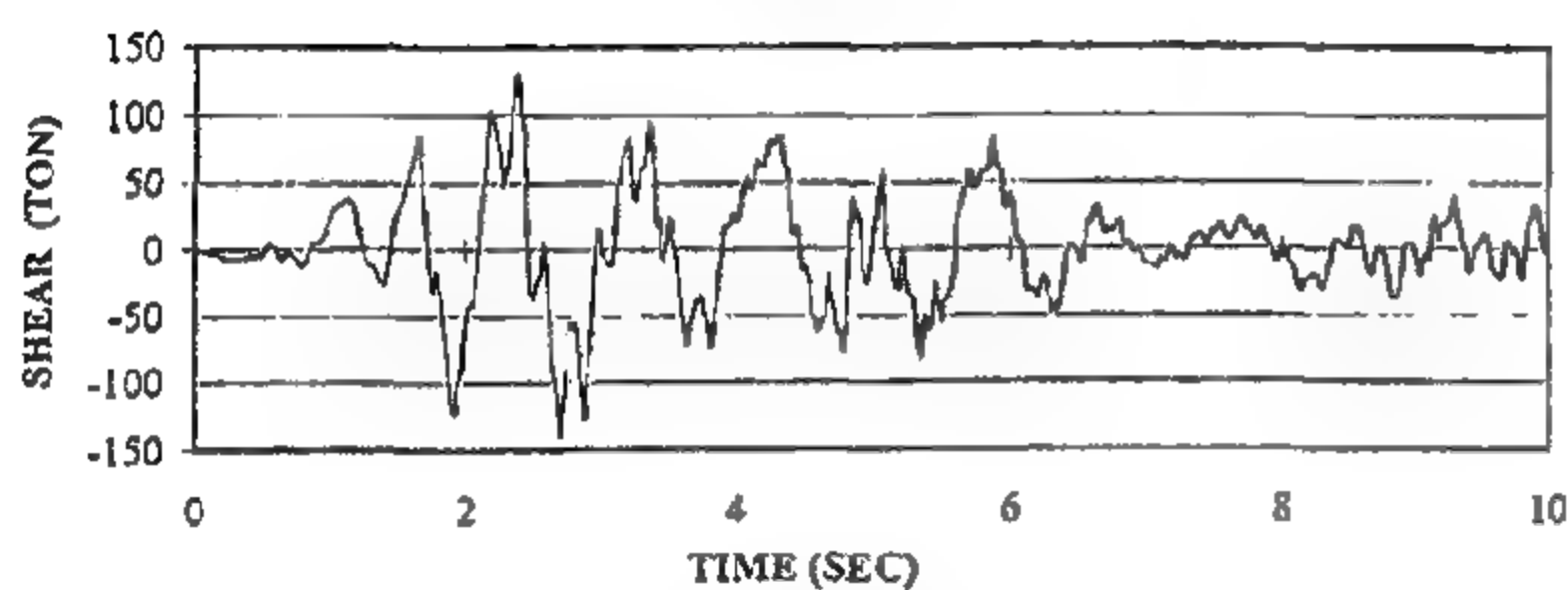
4. Structural systems with discontinuous shear walls demonstrated poor response to lateral loading. Sudden change in the stiffness and strength at the transfer floor introduces large lateral displacement in the structural system.

5. Whenever possible, it is structurally recommended to avoid soft story in seismically high areas in spite of the fact that they are usually needed to provide large spaces in parking areas and shopping centers.

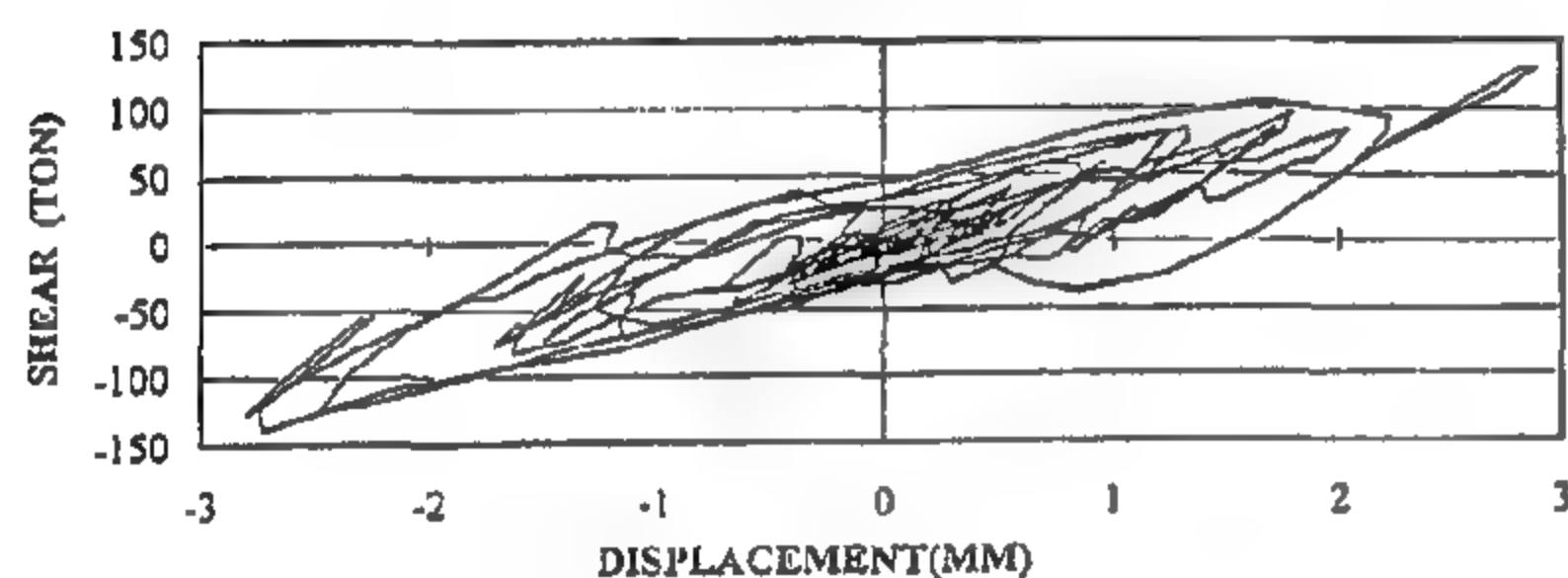
6. In structural systems with soft story, it is necessary to provide rigid beams at the transfer floor together with stiff columns in order to be able to resist the inertia force developed due to discontinuity of the walls. Special attention should be paid to provide the connection between the column and the beams in that floor with sufficient confining steel.



(a) Story shear time histories



(b) Story Displacement time history

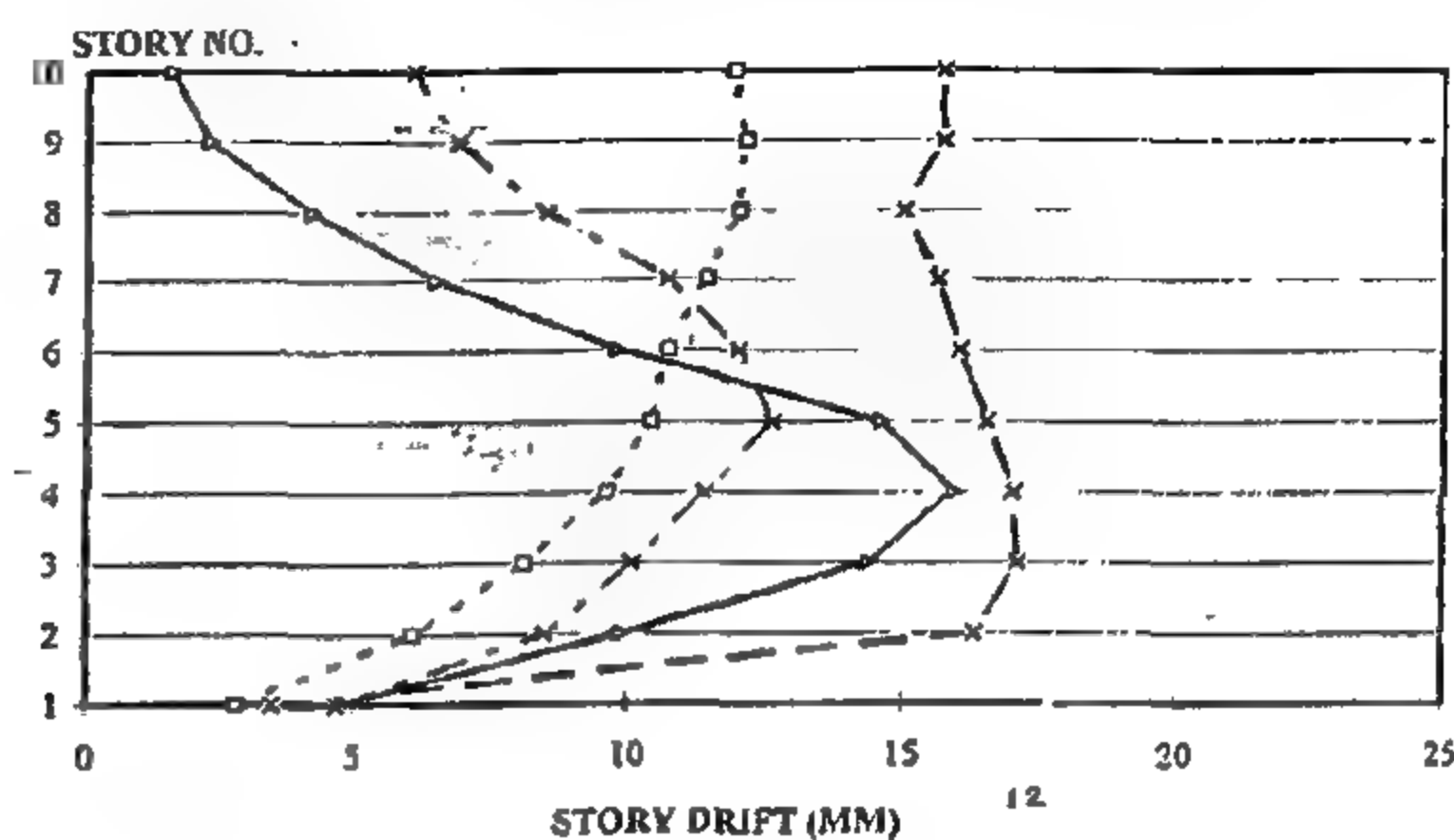


(c) Story shear-displacement hysteretic loop.

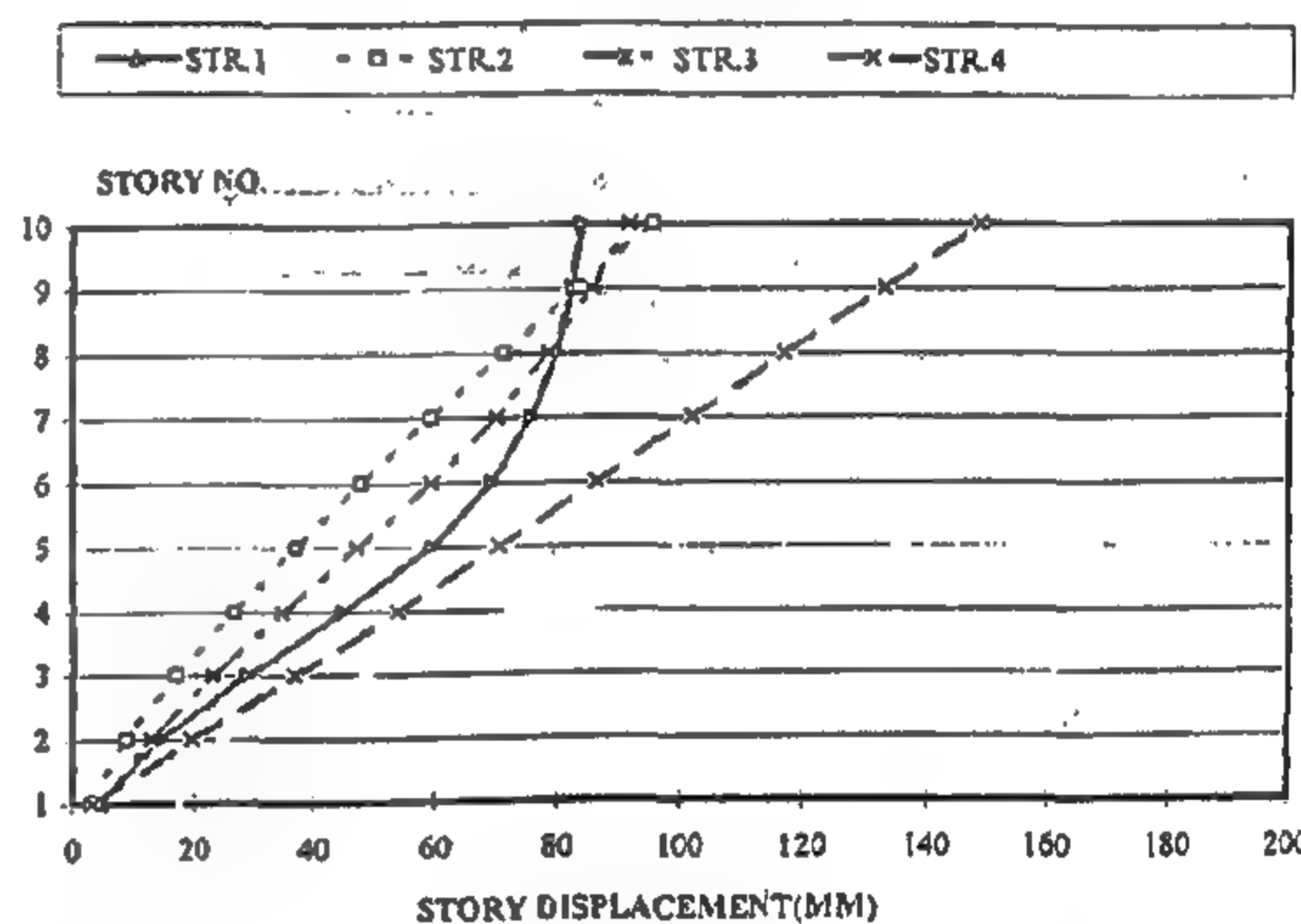
Fig.11- Dynamic responses of first story structure 3

The soft story structure (case 4) is the worst case where the story drift and displacement are higher than the other cases. All normal structures expressed the nearly same lateral displacement at the top story (Figures 12a and 12b).

The distribution of shear among stories indicated that case 2 is the most rigid structure and then case 3. The most weak structure is case 5 especially at top story as shown in Figure 13.



(a) Story drift

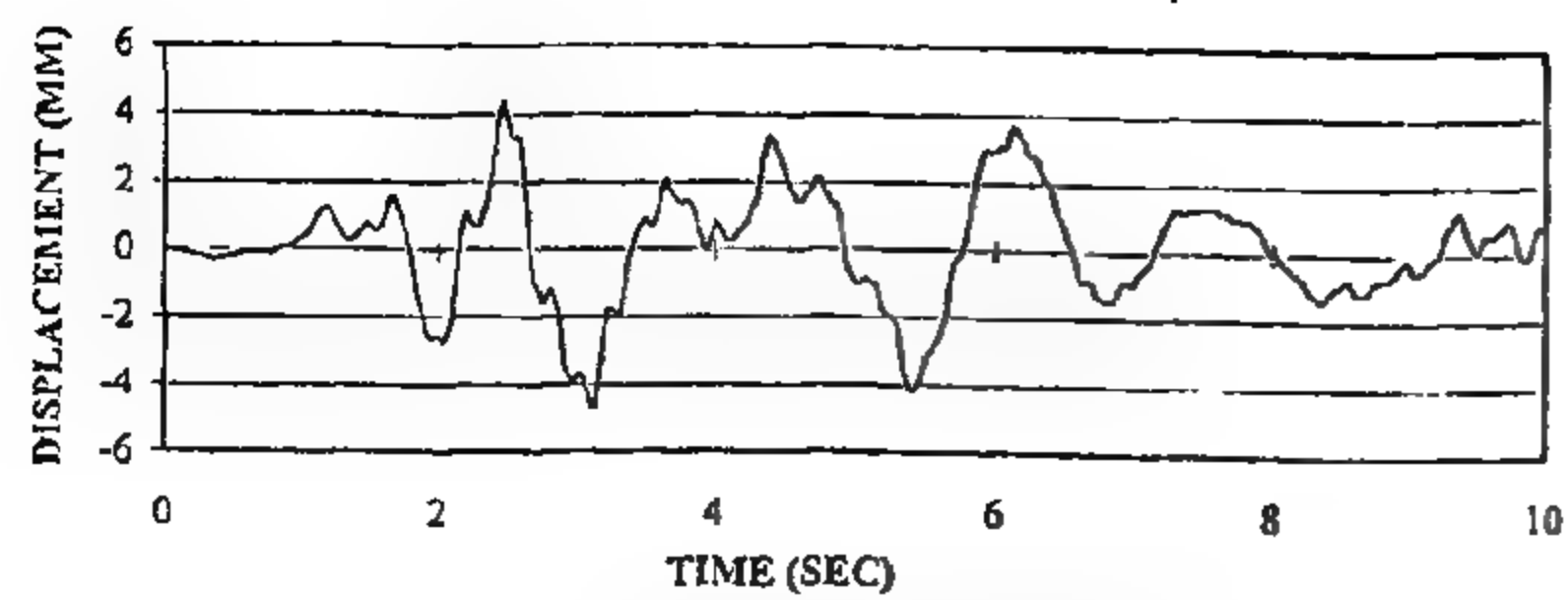


(b) Story displacement

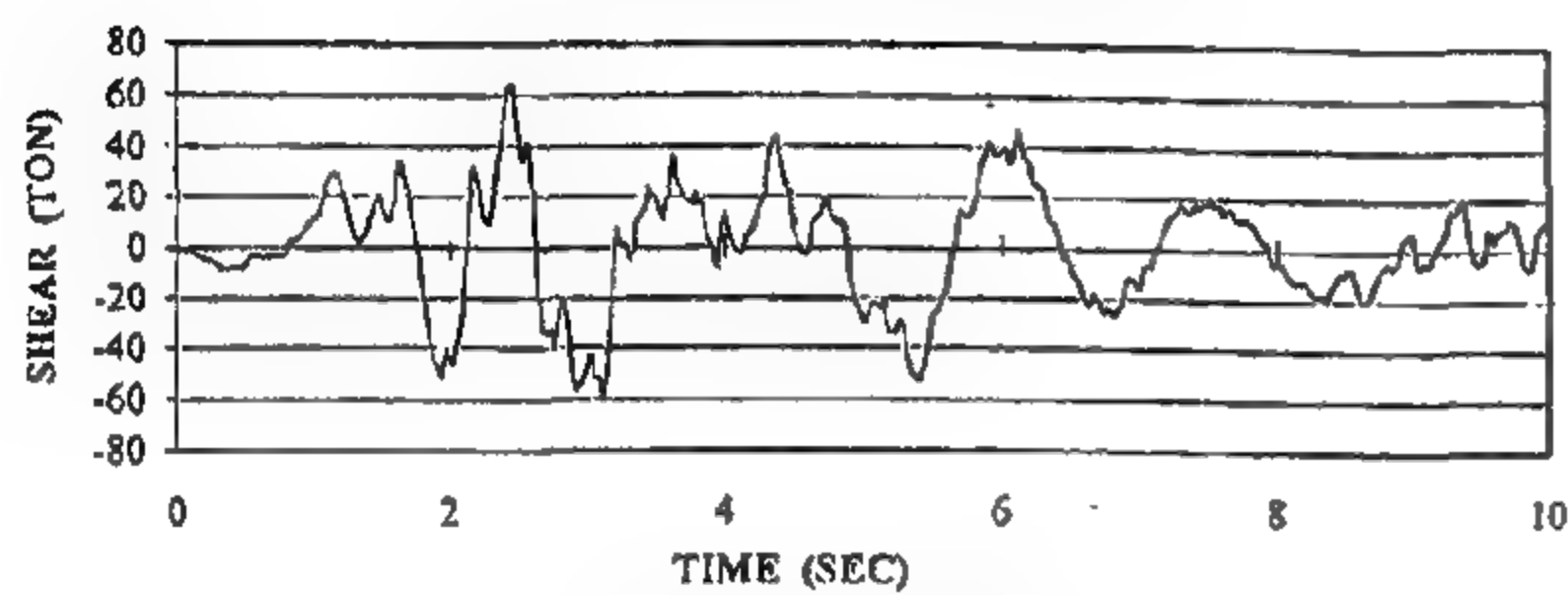
Fig. 12- Effect of vertical system.

Table 4 Maximum response for effect of shear walls.

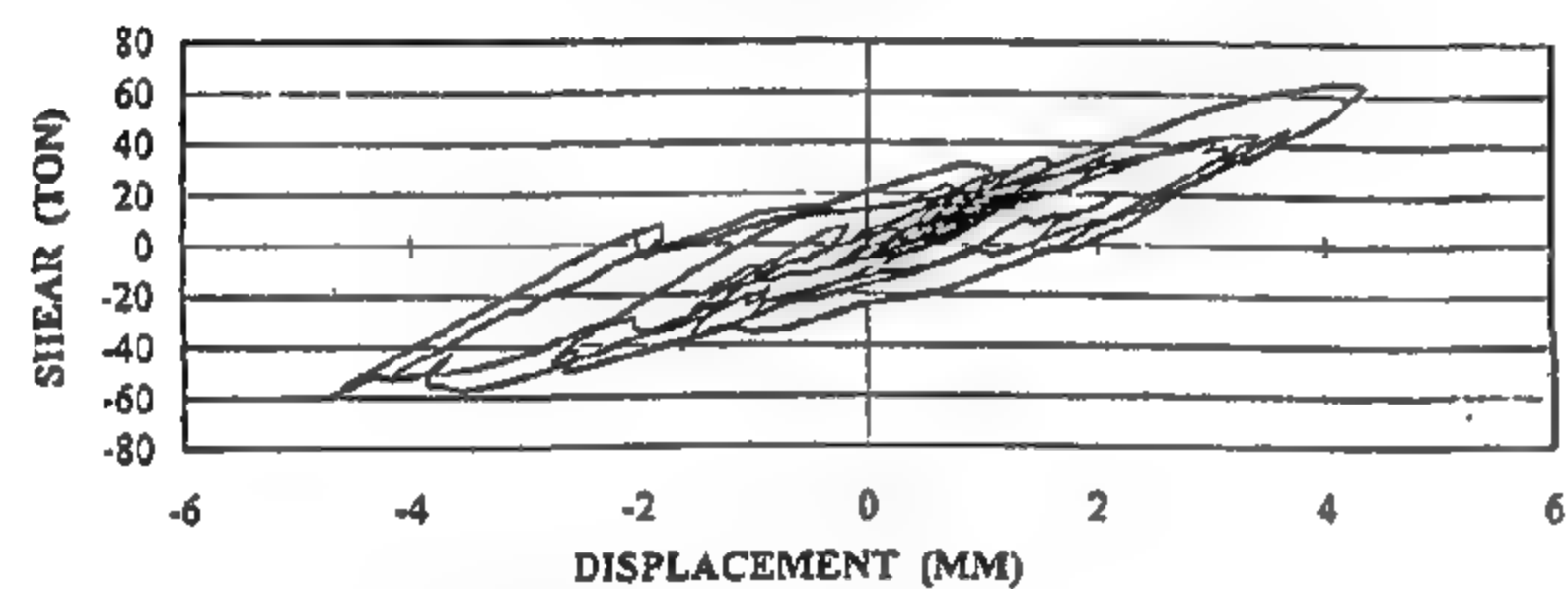
	structure 4	structure 5A	structure 5B	structure 5C	structure 5D	structure 5E
Program Monotonic Analysis						
Period (Sec.)	0.906	2.52	0.89	0.88	0.87	0.85
Base Shear (% W)	0.2	0.08	0.225	0.225	0.225	0.225
Maximum Top Displacement (% H)	1.862	0.742	0.805	0.9	0.58	0.57
Program Dynamic Analysis						
Maximum Base Shear (Ton)	81.0	68.0	92.0	94.0	99.0	101.0
Maximum Top Force (Ton)	26.2	27.6	35.4	35.8	33.2	31.5
Maximum Bottom Force (Ton)	84.0	67.8	92.8	49.7	99.0	100.4
Maximum Top Displacement (m)	0.1448	0.26	0.151	0.116	0.93	0.71
Overall Damage Index	0.212	1.6	0.177	0.16	0.17	0.16
Dimensions						
First Story Beams (m)	.25x.70	.30x1.20	.30x2.00	.20x3.00	.20x2.00	.20x2.00
First Story Columns (m)	.25x.100	.30x2.00	---	---	---	---
First Story Walls (m)	.20x2.50	---	.30x2.50	.20x2.50	.20x3.50	.20x3.50
Beam to Column Inertia		1.0	0.51	1.73	0.18	0.6



(a) Story shear time histories

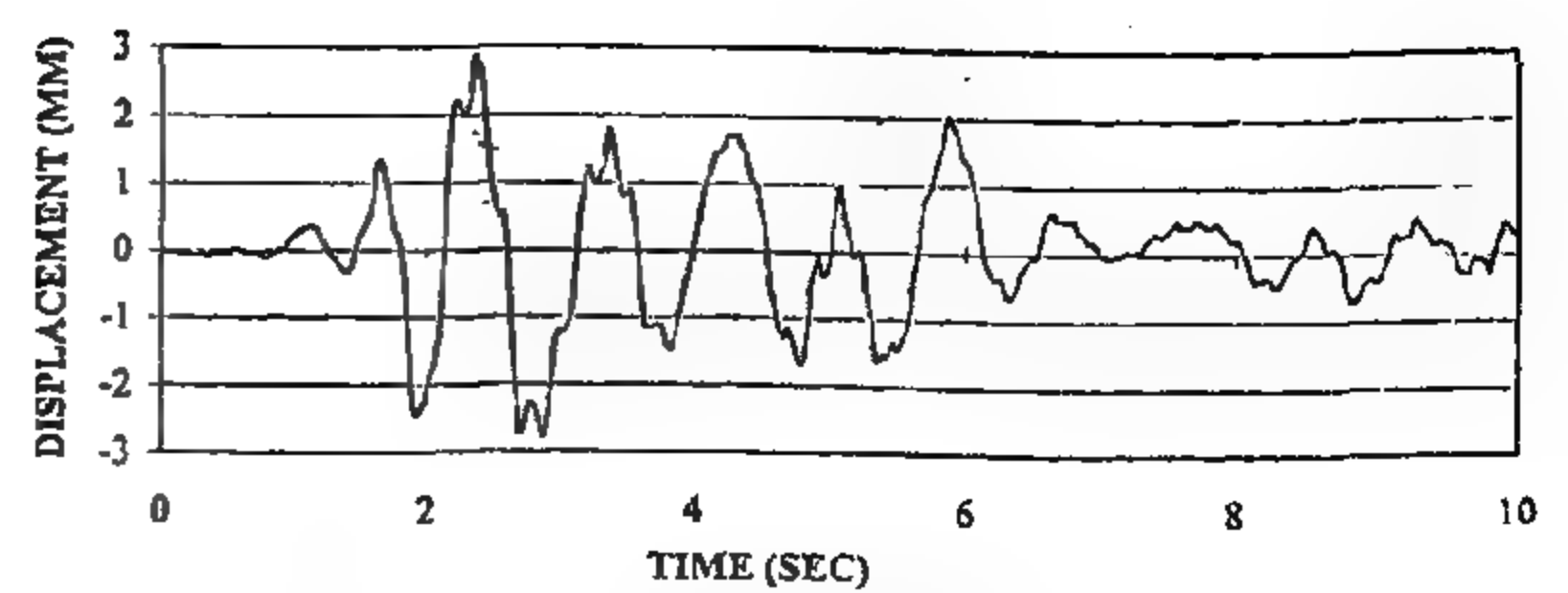


(b) Story Displacement time history

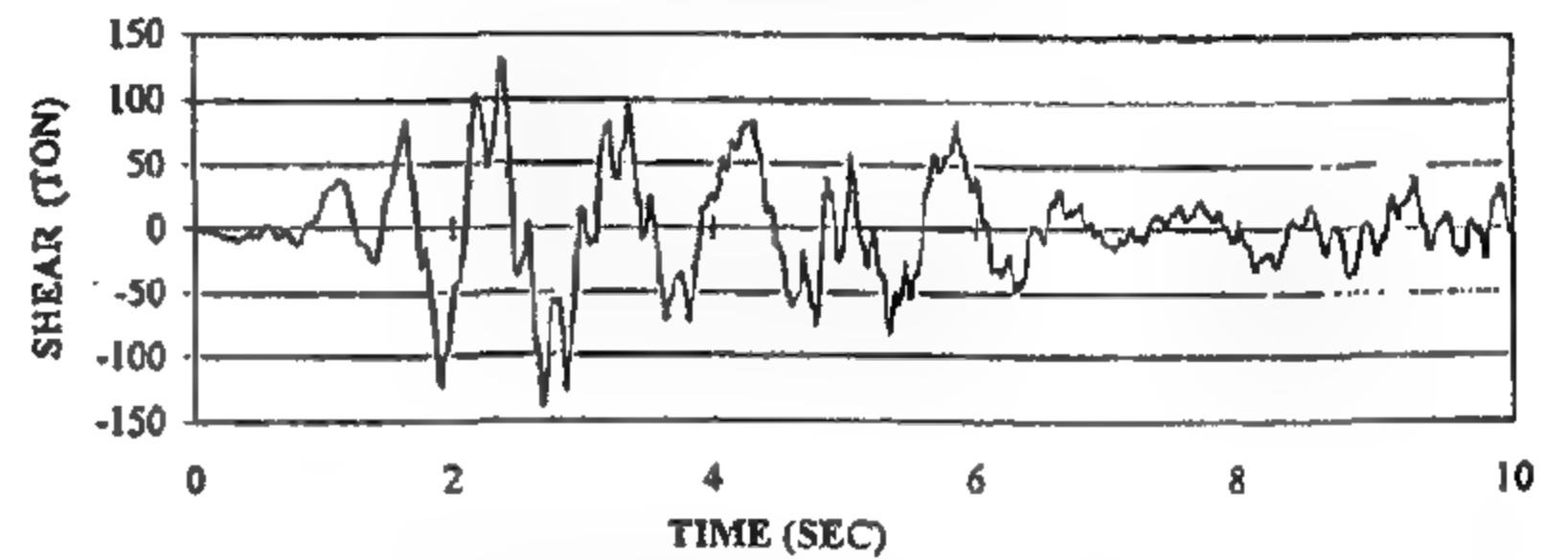


(c) Story shear-displacement hysteretic loop.

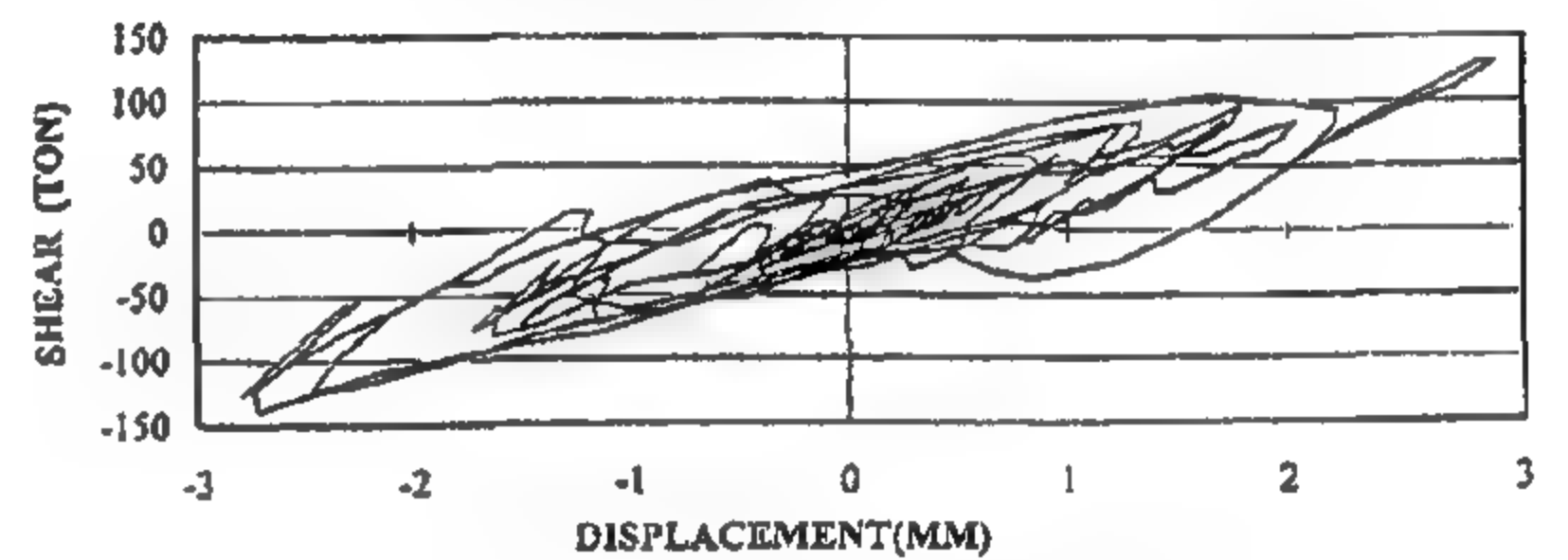
Fig.7- Dynamic responses of first story structre 1



(a) Story shear time histories

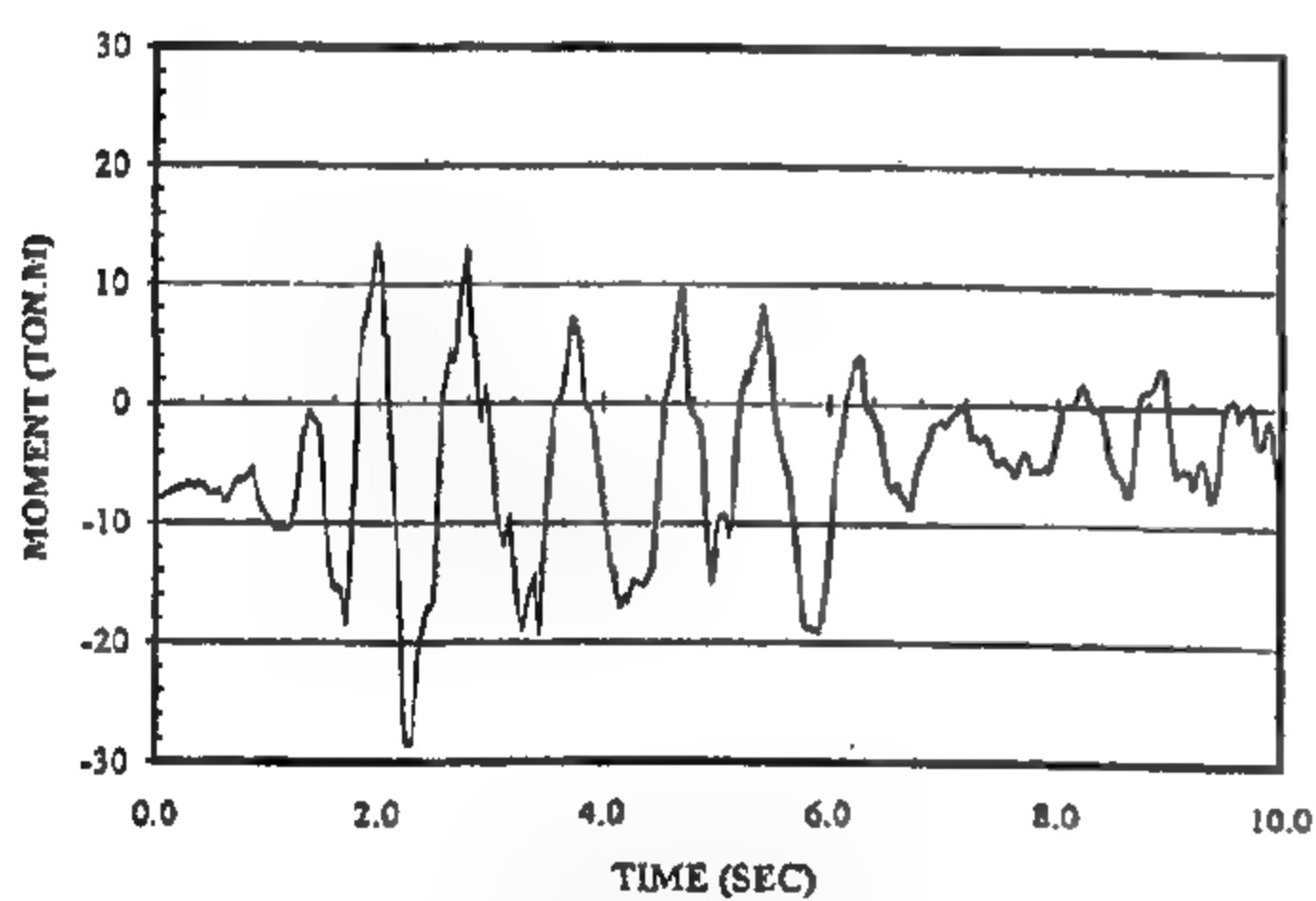


(b) Story Displacement time history

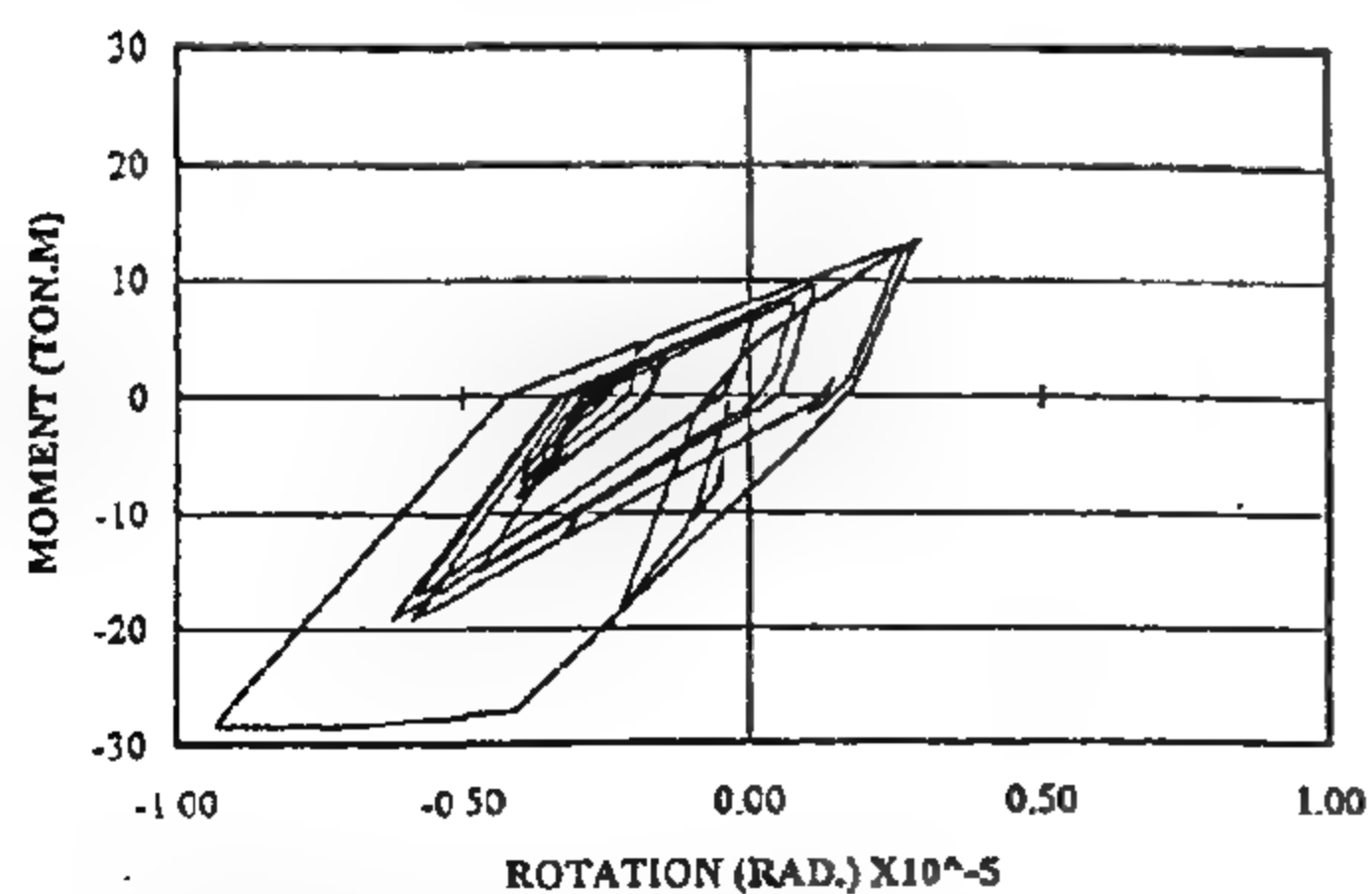


(c) Story shear-displacement hysteretic loop.

Fig.9- Dynamic responses of first story structre 2

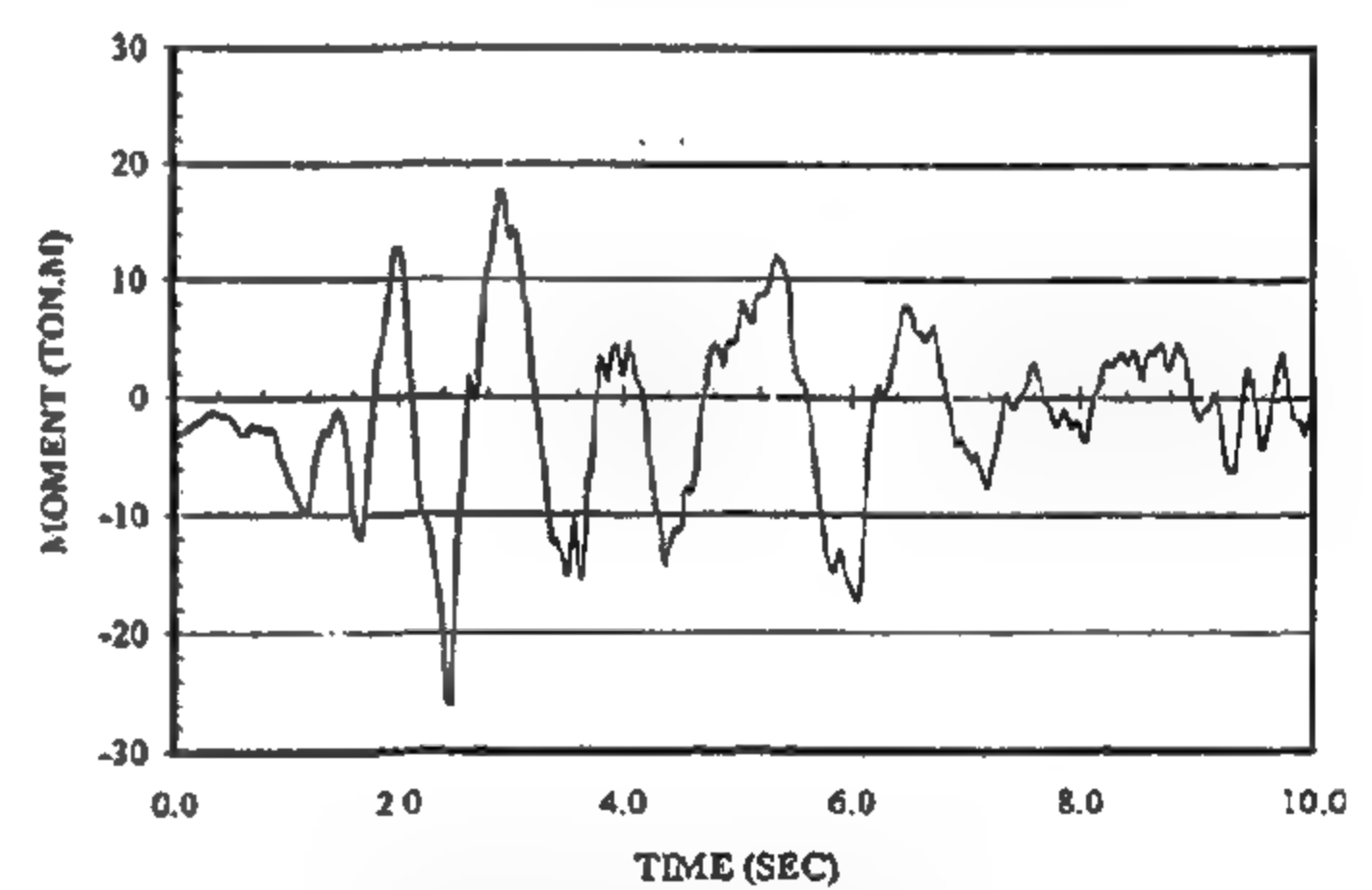


(a) Beam moment time history

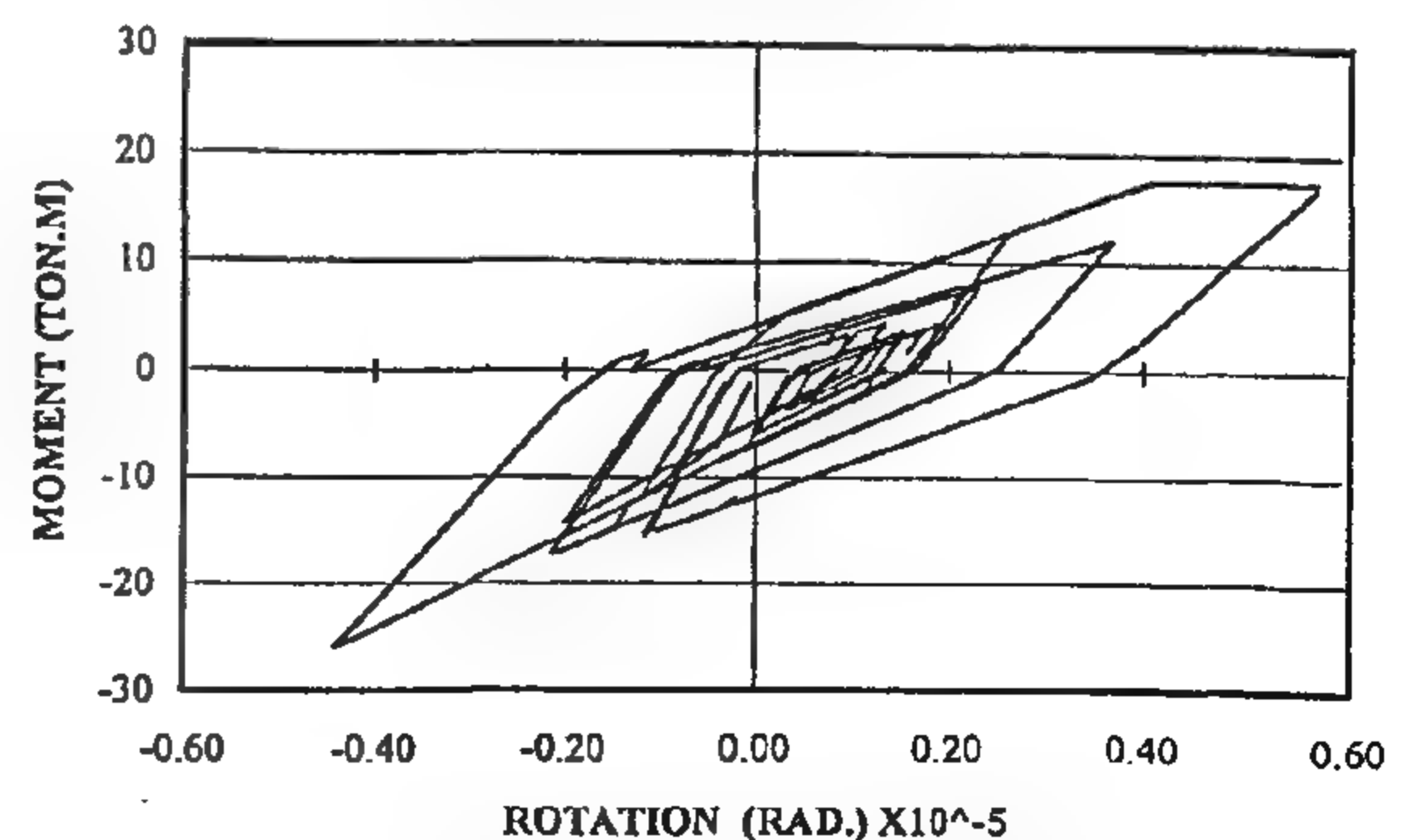


(b) Beam moment-rotation hysteretic loop.

Fig.8- Dynamic responses of exterior beam at tenth story of structure 2



(a) Beam moment time history



(b) Beam moment-rotation hysteretic loop.

Fig.10- Dynamic responses of exterior beam at tenth story of structure 3

shear walls is necessary, especially at the center of the structure since it decreased period of vibration, base shear, the maximum lateral displacement and damage indices by 13, 11, and 18 % respectively but increased base shear by 234% comparing by the shear wall at the edges of the structure.

Table 2- Maximum responses for effect of shear walls.

	Case1	Case 2	Case3
Code Response			
Period	1	0.71	0.76
Base Shear	1.3	3.37	2.3
Program Monotonic Analysis			
Period (Sec.)	0.743	0.557	0.651
Base Shear (% W)	0.25	0.375	0.3
Maximum Top Displacement (% H)	1.38	0.601	1.45
Program Dynamic Analysis			
Maximum Base Shear (Ton)	65.8	121.4	107
Maximum Top Force (Ton)	21.2	38.5	33.9
Maximum Bottom Force (Ton)	65.6	141.3	107.97
Maximum TOP Displacement (m)	0.12	0.085	0.098
Overall Damage Index	0.085	0.053	0.068

4.2 Effect of Discontinuity of Shear Wall

The effect of discontinuity of shear wall at the first story and the effect of relative stiffness for beam and column of the supported frame are in Table 4 and the changes in responses considering case 4 and the standard case are in Table 5.

The results show that effect of soft story in case 5 lead to increase in all responses. So, to minimize the effect of softness, the structure should be provided with rigid frames having stiff beams.

Table 3- Percentage of relative changes of maximum responses.

	Case1	Case 2	Case3
Program Analysis			
Period of Vibration	1.0	-25.0	-12.0
Maximum Base Shear	1.0	+85.0	+62.0
Maximum TOP Displacement	1.0	-29	-18
Overall Damage Index	1.0	-38	-20

Notes:

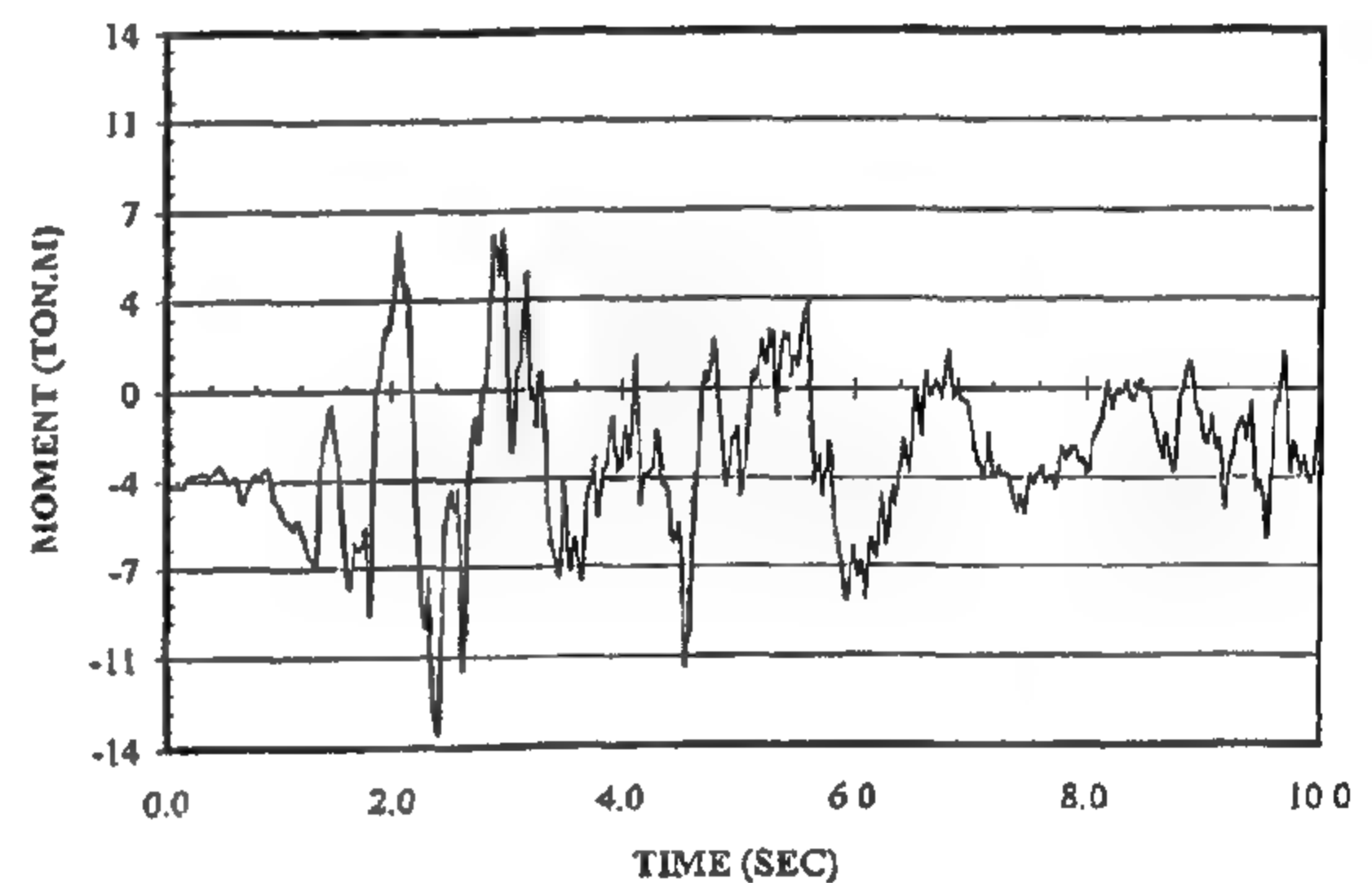
* The original case is case 4.

** The percentage of relative change = $100 \times (\text{Change} - \text{Original}) / \text{Original}$

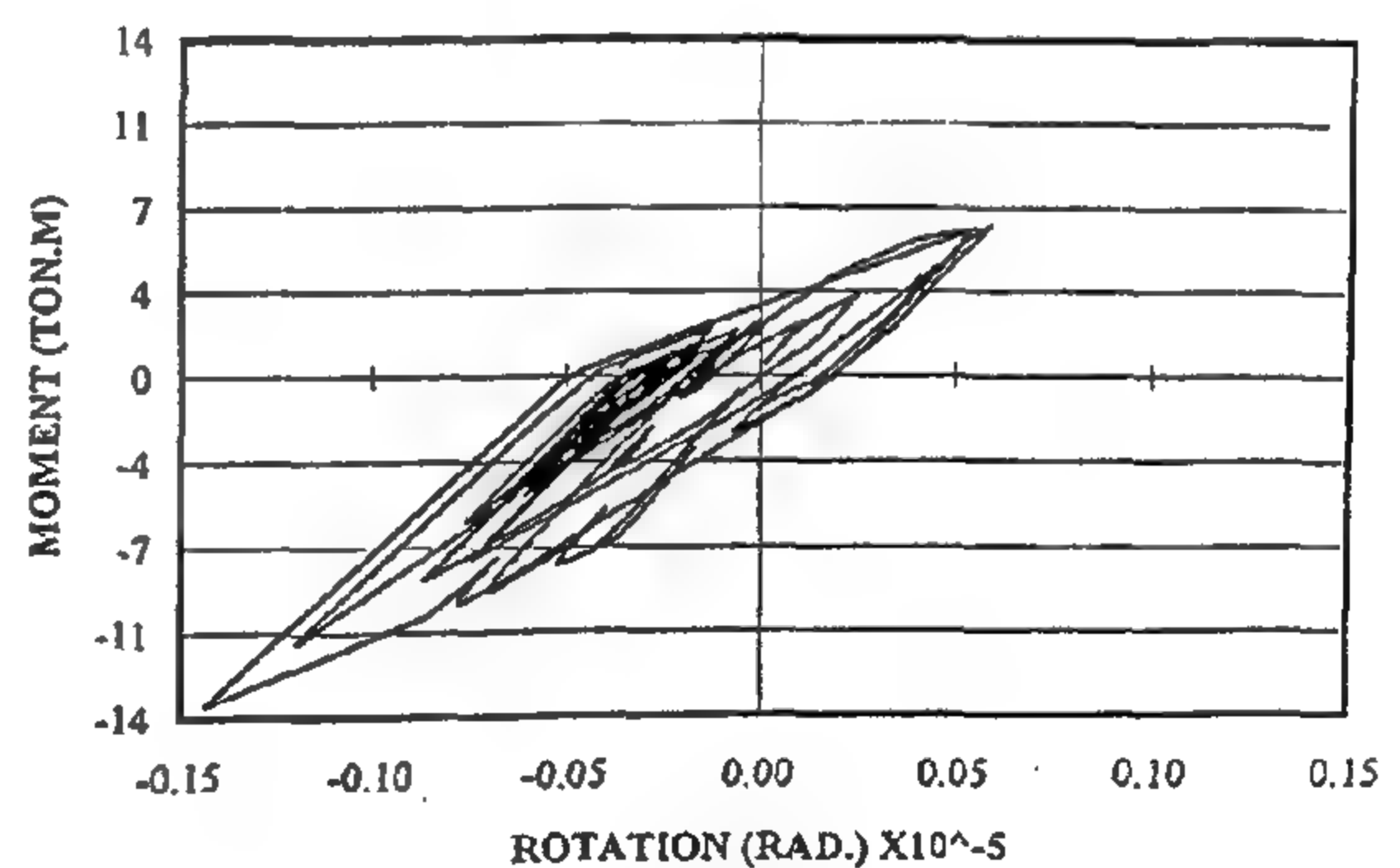
4.3 Time Histories and Hysteretic Loops Analysis

A list of time histories and hysteretic loops analysis for different cases are mentioned in

Figures 6 to 11. The moment time histories and hysteretic loops of case 1 are shown in Figure 6 while shear and displacement and time histories and hysteretic loops of the same structure are shown in Figure 7. The moment time histories and hysteretic loops of case 2 are shown in Figure 8 while shear and displacement and time histories and hysteretic loops of the same structure are shown in Figure 9. Moment, displacement and shear time histories and hysteretic loops of case 3 are shown in Figures 10 and 11. From the hysteretic loops we notice that the frame at the center gives more strength and less deformation.



(a)



(b)

Fig.6- Dynamic response of exterior beam at tenth story of structure 1; (a) beam moment time history; (b) Beam moment-rotation hysteretic

4.4 The Variation of Response with Story Height

The variation of response due to structural system variations is shown in Figures 12 and 13. The results indicated that the maximum story drift occurred between stories 3 to 5 for all structures except case 2 where the maximum drift happened at top story.

3. MATHEMATICAL MODELS

The mathematical models for the structural systems investigated include three elements; a beam element a column element, and a wall element. The assumptions and the theoretical background involved in the derivation of the stiffness of these elements shall be presented in the following sections. The different structural elements are shown in Figure 4 and the details of element models are mentioned in Park Y.J. [3].

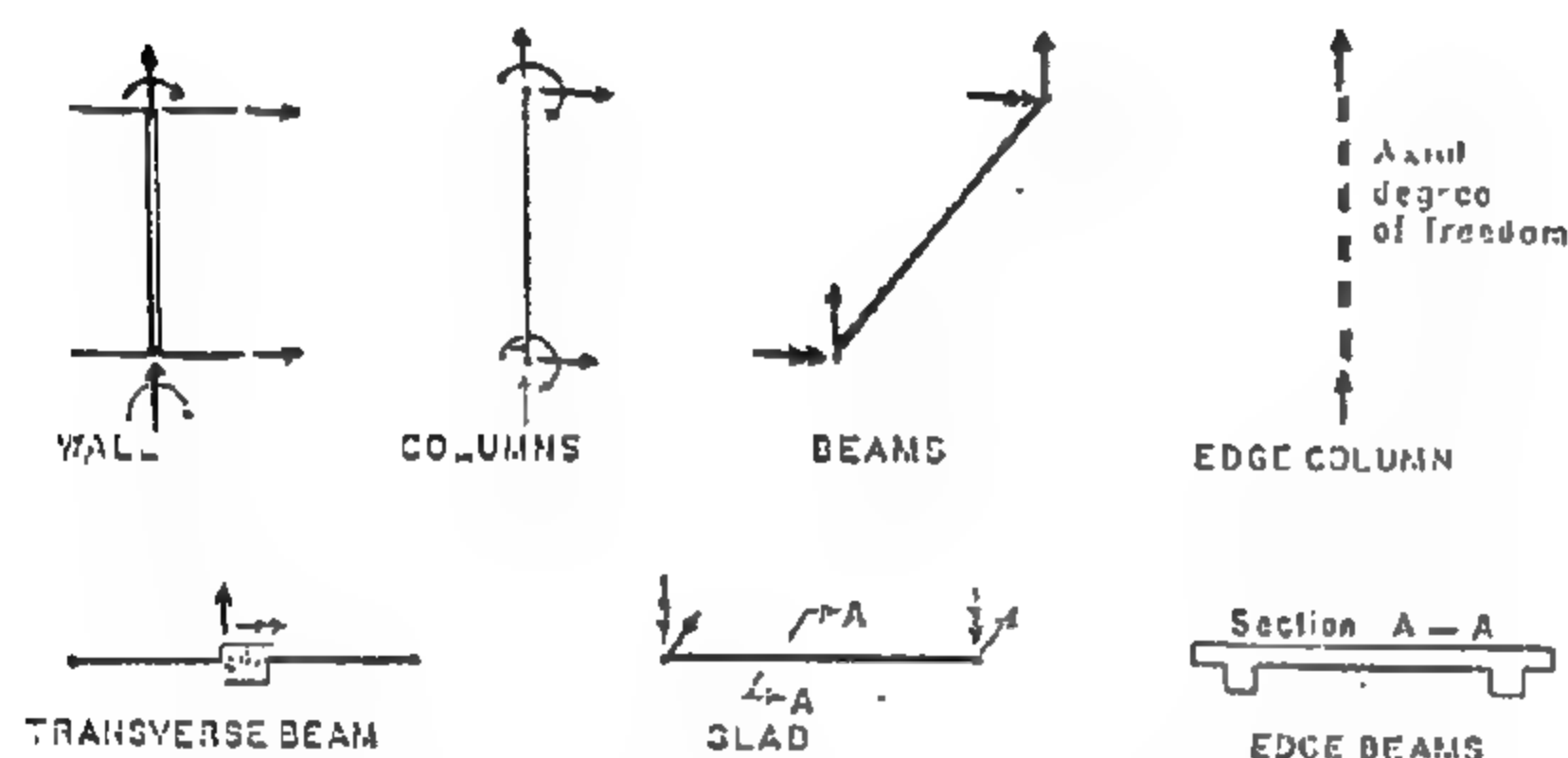


Fig. 4- degrees of freedom of structure elements.

3.1 The Beam Element

Beam is modeled as flexural springs coupled in series with equivalent shear springs. Beam elements are parallel to direction of load in horizontal plan. A typical beam element is shown in figure 4 with its degree of freedom.

3.2 The Column Element

Column elements are modeled in the same behavior similar to beam elements in addition to one-dimensional spring included to account for the effect of axial deformation. Columns with beams form a vertical plane parallel to load direction. The element DOF and model are shown in Figure 4.

3.3 The Shear Wall Element

Shear wall elements are modeled with or without edge columns. The modeling of shear wall composed of two springs connected in series, shear spring and flexural spring as shown in Figures 4 and 5 and the axial deformation is considered in the same way of column element. The properties of shear wall are calculated using fiber model [3]. The fibers at the ends of wall cross-section are chosen at closer mesh than inner fiber as inelastic strain is expected to be significant.

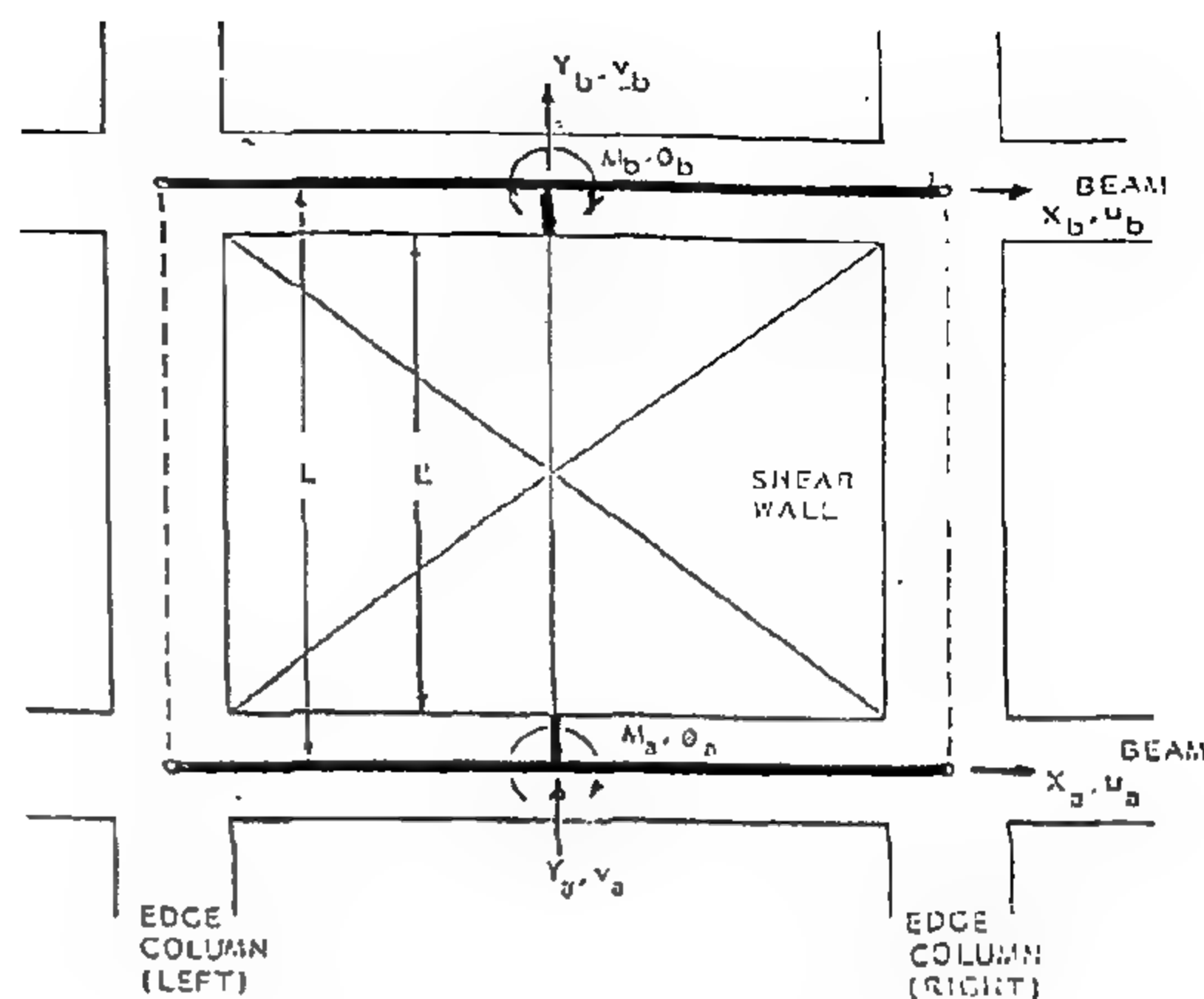


Fig. 5- Shear wall modeling.

3.4 Hysteretic Modeling of Components

The hysteretic model used for the analysis makes use of three parameters in conjunction with a nonsymmetric trilinear curve to establish rules under which inelastic loading reversals take place. The three main parameters represented in the model are stiffness degradations, strength degradation, and pinching. These parameters could be put in various combinations to achieve a wide range of hysteretic behavioral patterns. Details of hysteretic parameters formulations can be found in Park et al [4].

The ability to treat each wall as one equivalent column with inelastic axial springs at the edges allows for the bending deformability of the wall element to be caused by the vertical movements of the bounding columns. The motivation for such modeling scheme is based on experimental studies and waves used in and typical studies reported by IDARC manuals [5].

4. DISCUSSION OF THE RESULTS

The results presented for the different cases studied included natural period, base shear lateral displacement, time history for moment, shear and displacement of different elements. These results are presented in tables and in graphical forms.

4.1 Effect of Shear Walls

Results of effect of shear wall presence and different shear wall positions are shown in Table 2 and the relative changes in responses considering case I the standard case are shown in Table 3. From the results we notice that the presence of the

were shown in Figure 2. They include framed structures, dual systems including shear walls and frames and shear walls supported on columns. The structural properties of the different elements included in the analysis are shown in Figure 3.

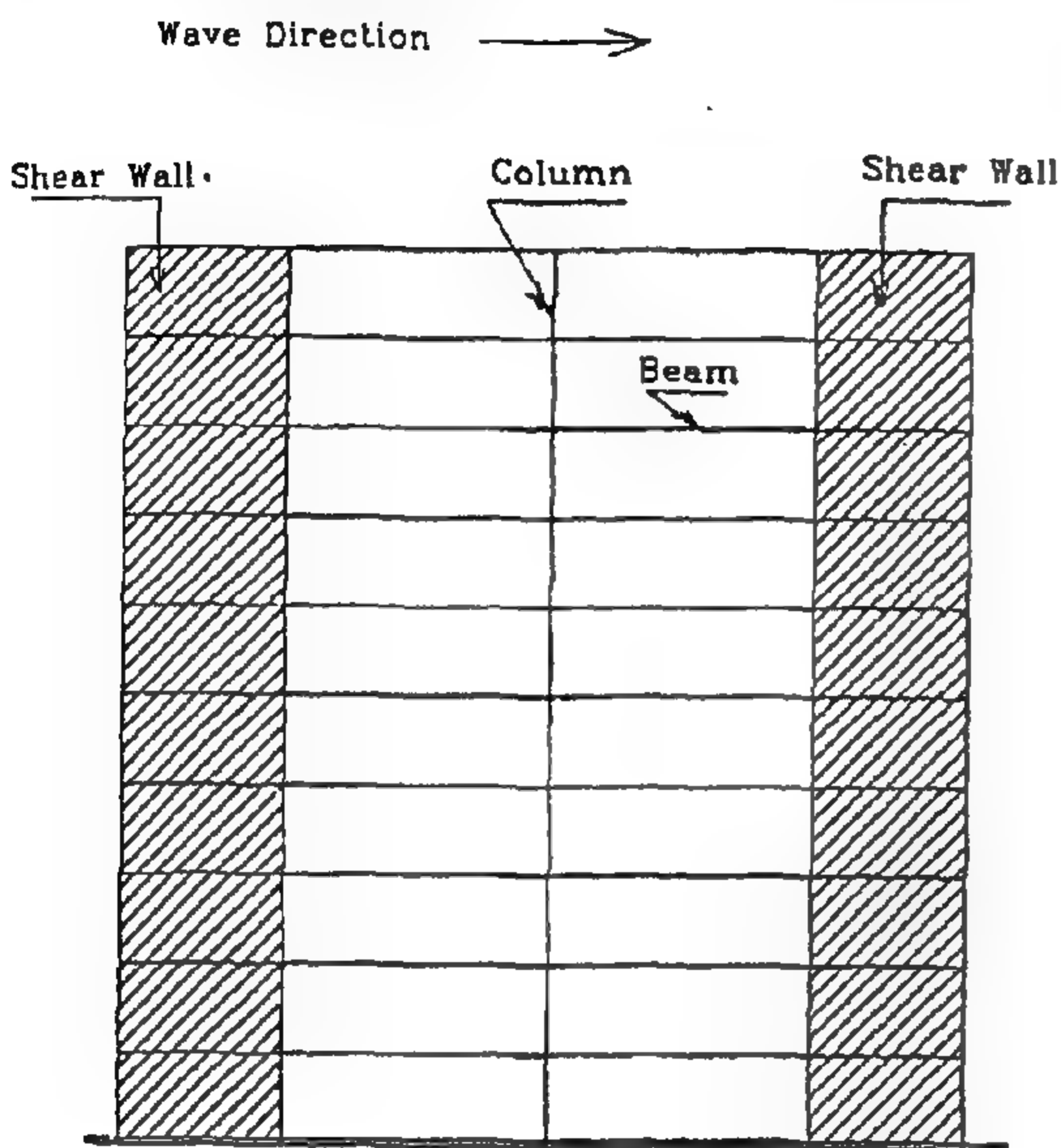


Fig. 1- Typical structure elements.

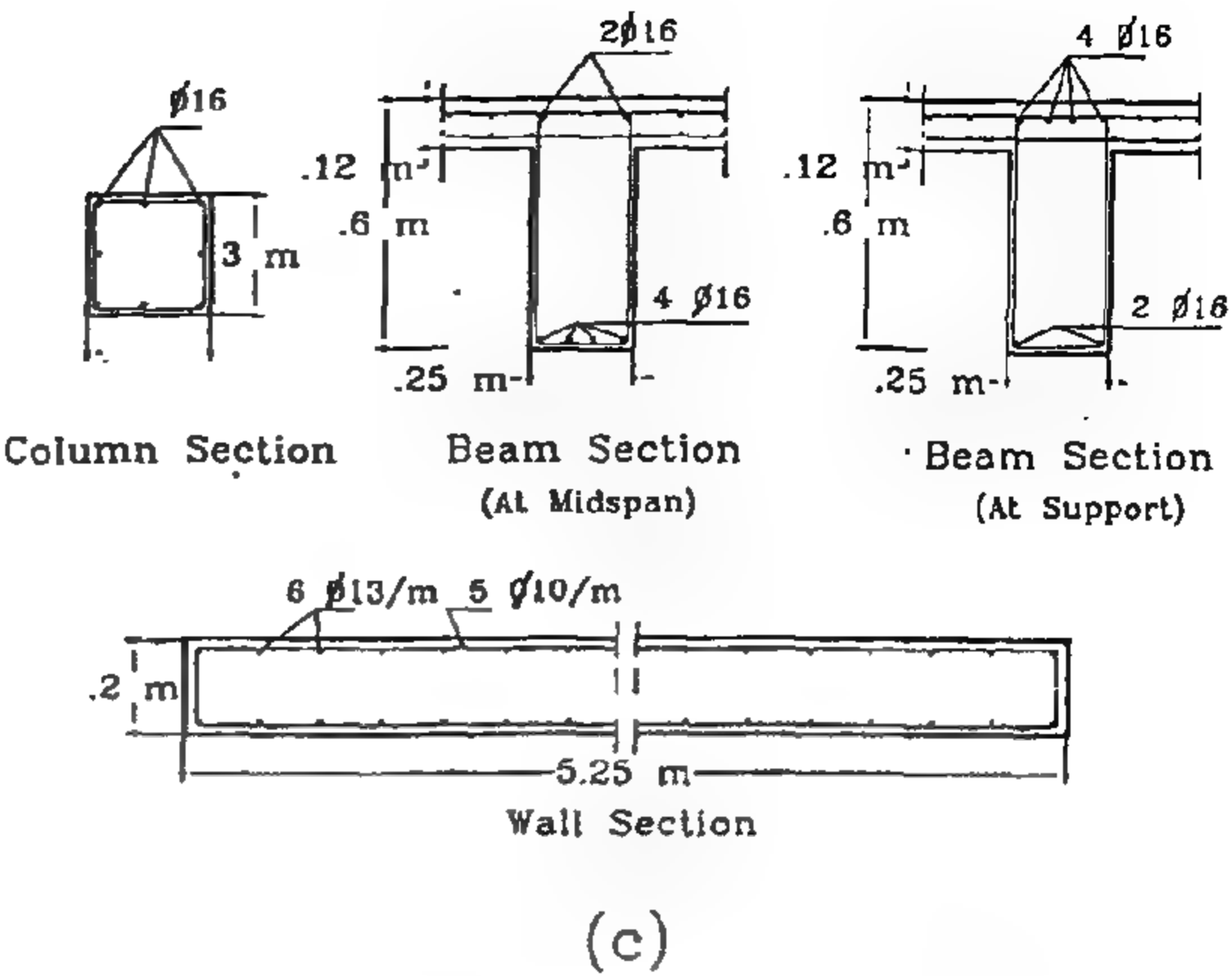


Fig. 2- Elements cross sections.

Table 1- Studied cases

Case Study	Description
Case (1)	Frame System
Case (2)	Shear Walls Located at Center
Case (3)	Shear Walls at the Perimeter of the Structure
Case (4)	Shear Walls at the Center and Discontinued at the First Floor
Case (5)	Shear Walls at the Perimeter of the Structure and Discontinued at the First Floor

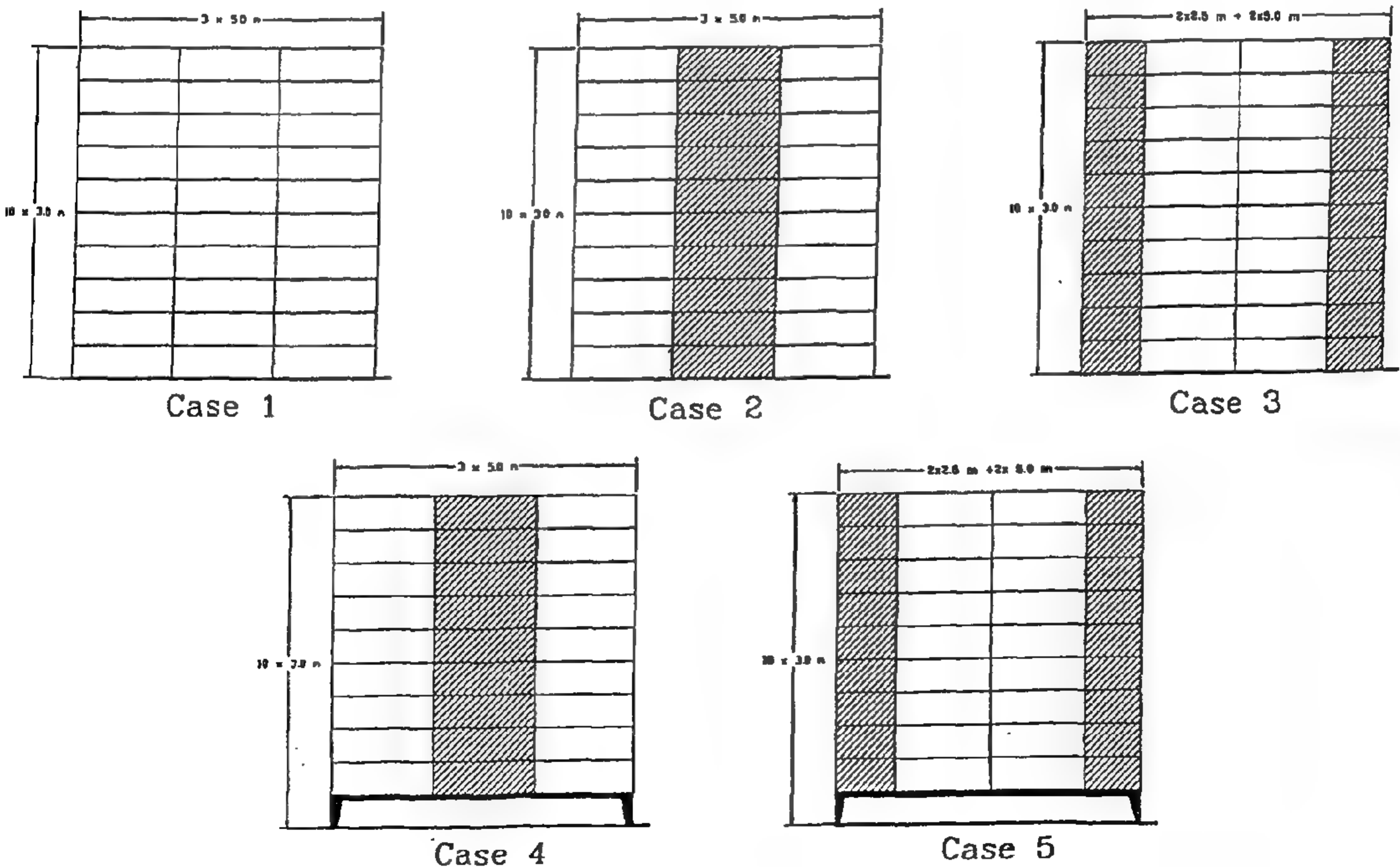


Fig. 3- Studied cases (sectional elevation)

INELASTIC SEISMIC ANALYSIS OF STRUCTURAL SYSTEMS WITH DISCONTINUOUS SHEAR WALLS

By
Mohamed Fathy *

In many high-rise buildings shear walls are stopped at a transfer floor where they are supported on columns in order to provide large spaces needed for parking areas and shopping centers. Past earthquake damage surveys of these structures have revealed unsatisfactory function of such structural systems during moderate earthquakes. Due to the sudden reduction in both strength and stiffness of the structure at the transfer floor, the columns supporting that floor suffer serious damage and consequently the structure collapses.

In recent years several research efforts have been directed towards investigating the behavior of structural systems including soft stories. Among those researches, however, few dynamic analyses were carried out. This research is directed to conducting dynamic analysis of structural systems including soft stories with the aim of identifying the means of improving the overall response of such systems. A computer code program has been modified in order to carry out the analysis. The parameters investigated include type of the lateral load resisting element, the effect of the location of the shear wall in the structural system, the continuity of the wall, and the structural properties of the supporting frame.

Shear walls extended to the foundations and located such that their center of rigidity coincide with the center of gravity of the building have been found to be the most efficient lateral load resisting elements. Serious reduction in both the stiffness and the strength of the structural system has been observed for systems with soft stories. Structural system with discontinuous shear walls should avoid in regions with high seismic activity. Whenever used, the transfer floor of such systems should be provided with rigid beams and stiff frames; attention should be paid to the connection between the beams and columns in that floor.

1. INTRODUCTION

Shear walls are commonly used in high-rise buildings. The provision of large spaces in the ground floors for parking garages or shopping centers demands stopping the walls at a transfer floor where they are supported on columns. Structural systems including shear walls supported on columns are called "systems with soft story". Research work related to the dynamic behavior of such systems has been studied. Chopra and Clough [1] studied bi-linear response behavior of eight story framed structure subjected to simulated earthquake excitation. Wolf and Dbernhuber [2] studied the influence of insulating a structure with a soft story located at the first floor level for horizontal propagation of waves.

A comprehensive literature survey conducted to review past research in the area reveals that the

* assistant professor, Department of structural Engineering, Cairo University.

problem of shear walls supported on frames has gained very little interest. This is despite the increasing application of such type of structural system all over the world. The objective of this paper is to present a method of modeling and analysis of this type of structures, together with results that might be of interest to structural engineers.

2. GEOMETRY AND MODELING OF THE STRUCTURE

The geometry, components of the structure, loads and modeling for different elements are shown in Figure 1.

2.1. Cases Studied

The structural systems analyzed in this investigation are shown in Figures 2 and 3 and described in Table 1. The section properties used

- 5- Rogowsky, D.M. MacGregor, J.G.. and Ong, S.Y., "Tests of Reinforced Concrete Deep Beams", *ACI Journal*, July-August 1986.
- 6- De Paiva, H.A.R.. and Siess C.P.. "Strength and Behavior of Deep Beams in Shear", *Proceedings, ASCE* V.91 St5. Oct.1965 pp 19-41.
- 7- American Concrete Institute, *Building Code Requirement for Structural Concrete (ACI 318-95) and Commentary (ACI 318 R-95)*.
- 8- *Standard Specifications for Highway Bridges, Sixteenth Edition 1996*, Adopted by the American Association of State Highway and Transportation Officials (AASHTO).
- 9- Eurocode 2: *Design of concrete structures - Part 1. General rules and rules for buildings*. ENV 1992-1-1:1992.
- 10- Schlaich, J., Schafer, K.. and Jennewein, M., "Towards a Consistent Design of Structural Concrete", *PCI Journal* / May-June 1987.
- 11- Schlaich, M. and Anagnostou, G.. "Stress Fields for Nodes of Strut-and-Tie Models", *ASCE Journal of Structural Division*/January 1990.
- 12- W.F. Chen and D.J. Han, "Plasticity for Structural Engineers", Publisher SpringerVerlag 1988.
- 13- Siao, W.B., "Strut-and-Tie Model for Shear Behavior in Deep Beams and Pile Caps Failing in Diagonal Splitting", *ACI Structural Journal*, July-August 1993.
- 14- Siao, W.B., "Shear Strength of Short Reinforced Concrete Walls, Corbels, and Deep Beams", *ACI Structural Journal*, March-April 1994.
- 15- Siao, W.B., "Deep Beams Revisited", *ACI Structural Journal*, January-February 1995.
- 16- Khaled, S.A.M.H., "A Plasticity Model for 2-Dimensional Reinforced Concrete Compressive Struts", M.Sc. thesis, Faculty of Engineering, Cairo University, 1998.

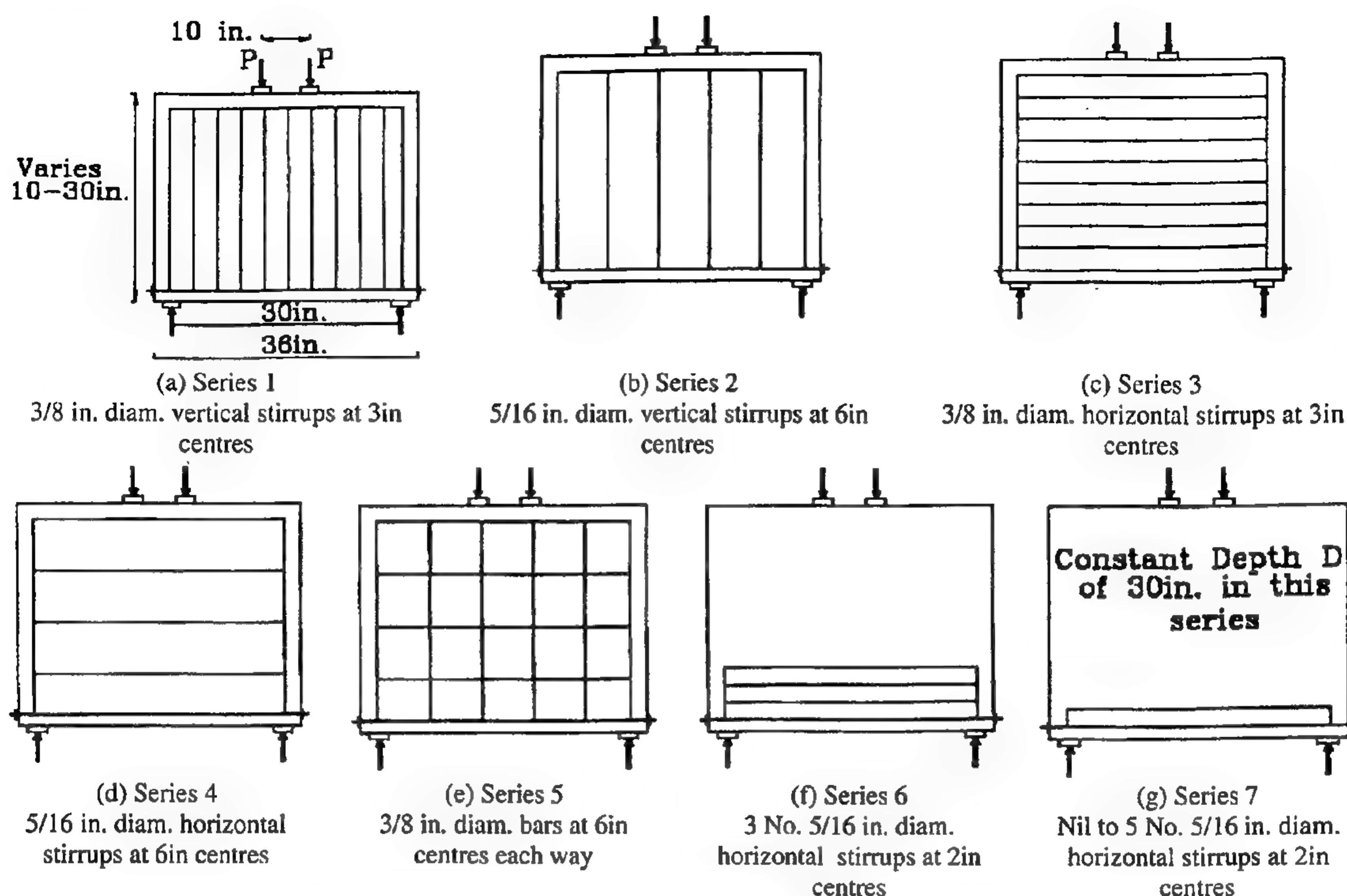


Fig. 14 Details of web reinforcement of Kong et al [2].

that, when the strut capacity was controlled by transverse steel yielding the proposed model gave an accurate lower-bound prediction of the strut capacity.

Application to available experimental data on simply supported deep beam tests indicated that, the model consistently produces a lower-bound estimate of the strut failure load. When failure of the tested beam was controlled by concrete splitting tensile strength, the model predicted failure load was less accurate.

For two-dimensional concrete elements (deep beams, shear walls, etc), and in order to avoid sudden loss of compressive strut strength due to splitting cracks, it is recommended to provide a minimum amount of well anchored distributed reinforcement equal to:

$$\rho_h \cos(\alpha)^2 + \rho_v \sin(\alpha)^2 \geq 0.58 \frac{\sqrt{f'_c}}{f_y}, \text{ where } \rho_h \text{ and } \rho_v, \text{ are the horizontal and vertical reinforcement ratios respectively.}$$

REFERENCES

- 1- Foster, S.J., and Gilbert, R.I. "Experimental Studies on High-Strength Concrete Deep Beams", *ACI Structural Journal*, July-August 1998.
- 2- Kong, F.K., Robins P.J., and Cole, D.F., "Web Reinforcement Effect on Deep Beams", *ACI Journal*, December 1970.
- 3- Smith, K.N., and Vantsiotis, A.S., "Shear Strength of Deep Beams", *ACI Journal*, May/June 1982, pp 201-213.
- 4- Tan, K.H., Kong, F.K., Teng, S., and Guan, L., "High-Strength Deep Beams with Effective Span and Shear Span Variations", *ACI Structural Journal*, July-August 1995.

Table 4- Analytical and experimental results of Kong et al test specimens [2,19]

REF.	f_{sp} MPa	$\frac{\sigma_{a,sp}}{f'_c}$	ϕ_{sp}	$F_{u,cr}$ KN	f_l MPa	$\frac{\sigma_{a,j}}{f'_c}$	ϕ_l	$F_{u,t}$ KN	$F_{u,flex}$ KN	Fail mode	$F_{u,cal}$ KN	$F_{u,meas}$ KN	$\frac{F_{u,cal}}{F_{u,meas}}$ %
1-30	2.82	1.3	25.2	324	0.81	1.13	10	281	488	S*	324	478	68
1-25	2.96	1.28	22.2	363	1.13	1.11	9	315	369	S	363	448	81
1-20	2.79	1.23	16.8	301	1.71	1.14	10.5	280	284	F	284	379	75
1-15	2.79	1.08	7	266	2.72	1.08	7	266	202	F	202	329	62
1-10	2.82	1.05	3	262	4.44	1.07	4.6	268	121	F	121	179	68
2-30	2.62	1.3	25.2	290	0.31	1.02	2.9	226	446	S	290	498	58
2-25	2.55	1.3	24	279	0.44	1.03	3.3	221	363	S	279	448	62
2-20	2.69	1.23	17.2	283	0.66	1.03	3.4	237	283	F/S	283	431	66
2-15	2.89	1.08	7	285	1.03	1.04	3.2	273	203	F	203	280	73
2-10	2.73	1.05	3	272	1.71	1.04	2.4	241	119	F	119	199	60
3-30	2.84	1.3	25.2	340	6.04	1.3	25.4	340	449	R/S	340	553	61
3-25	2.76	1.29	23.6	314	5.7	1.33	30	323	336	R**	323	451	72
3-20	2.61	1.23	17.2	273	5.12	1.33	30	296	282	F***	282	416	68
3-15	2.88	1.09	7.2	275	4.14	1.17	12.8	296	203	F	203	319	64
3-10	2.7	1.05	3	274	2.43	1.04	2.81	273	121	F	121	173	70
4-30	2.57	1.3	25.2	331	2.3	1.3	24.6	330	449	R/S	331	484	68
4-25	2.76	1.29	23.5	313	2.17	1.25	19.2	304	366	S	313	402	78
4-20	2.87	1.25	18.4	289	1.95	1.17	12.6	272	283	F	283	361	78
4-15	2.57	1.08	6.6	274	1.58	1.05	4.5	267	203	F	203	219	93
4-10	2.7	1.05	3	274	0.92	0.85	N/A	222	121	F	121	191	63
5-30	2.5	1.33	29.6	285	1.71	1.28	22	274	445	S	285	479	60
5-25	2.61	1.3	24	288	1.71	1.23	16.8	273	364	S	288	416	69
5-20	2.87	1.25	18.4	289	1.71	1.15	11	266	283	F	283	345	82
5-15	2.88	1.09	7.2	275	1.71	1.05	4.7	266	203	F	203	254	80
5-10	2.84	1.05	3.2	273	1.71	1.03	2	268	121	F	121	156	78
6-30	3.05	1.3	25.2	393	0	0.85	N/A	256	452	S	393	616	64
6-25	2.98	1.28	22	372	0	0.85	N/A	247	369	F	369	531	70
6-20	3.05	1.21	15.6	365	0	0.85	N/A	256	288	F	288	490	59
6-15	3.05	1.08	6.6	325	0	0.85	N/A	256	206	F	206	345	60
6-10	2.98	1.04	3	303	0	0.85	N/A	247	123	F	123	196	63
7-30A	2.98	1.3	25.2	378	0	0.85	N/A	247	451	S	378	505	75
7-30B	3.05	1.3	25.2	393	0	0.85	N/A	256	452	S	393	599	66
7-30C	2.98	1.3	25.2	378	0	0.85	N/A	247	451	S	378	526	72
7-30D	2.69	1.3	25.2	321	0	0.85	N/A	209	448	S	321	528	61
7-30E	2.69	1.3	25.2	321	0	0.85	N/A	209	448	S	321	594	54

* S= Diagonal strut splitting failure due to lack of sufficient concrete tensile strength

** R= Diagonal strut splitting failure due to lack of transverse reinforcement

*** B= Bearing flexural failure

Table 3- Properties of test specimens of Kong et al [2]

Ref.	$\frac{a}{h}$	h mm	a mm	$\frac{l_c}{2}$ mm	Plate size mm	L mm	Bar Dia. mm	α	As mm ²	f'_c MPa	ρ_h %	ρ_v %	f'_c MPa
1-30	0.33	762	254	29.6	80.9	369.9	9.5	20.1	71	21.5	0	2.45	280
1-25	0.40	635	254	25.9	83.2	312.6	9.5	24.0	71	24.5	0	2.45	280
1-20	0.50	508	254	29.8	87.7	254.2	9.5	23.0	71	21.3	0	2.45	280
1-15	0.67	381	254	29.8	97.8	201.7	9.5	39.1	71	21.3	0	2.45	280
1-10	1.00	254	254	29.3	128.3	157.6	9.5	53.7	71	21.7	0	2.45	280
2-30	0.33	762	254	33.0	81.0	368.2	7.9	20.2	49	19.2	0	0.86	303
2-25	0.40	635	254	34.1	83.4	308.9	7.9	24.3	49	18.6	0	0.86	303
2-20	0.50	508	254	31.9	87.8	253.3	7.9	30.1	49	19.9	0	0.86	303
2-15	0.67	381	254	27.9	97.6	202.4	7.9	38.9	49	22.8	0	0.86	303
2-10	1.00	254	254	31.6	129.3	157.0	7.9	54.0	49	20.1	0	0.86	303
3-30	0.33	762	254	28.1	80.9	370.5	9.5	20.1	71	22.6	2.45	0	280
3-25	0.40	635	254	30.2	83.3	310.6	9.5	24.1	71	21.0	2.45	0	280
3-20	0.50	508	254	33.0	87.9	252.8	9.5	30.2	71	19.2	2.45	0	280
3-15	0.67	381	254	29.0	97.7	202.0	9.5	38.9	71	21.9	2.45	0	280
3-10	1.00	254	254	28.0	127.7	158.0	9.5	53.5	71	22.7	2.45	0	280
4-30	0.33	762	254	28.9	80.9	370.2	7.9	20.1	49	22.0	0.86	0	303
4-25	0.40	635	254	30.2	83.3	310.6	7.9	24.1	49	21.0	0.86	0	303
4-20	0.50	508	254	31.6	87.8	253.4	7.9	30.1	49	20.1	0.86	0	303
4-15	0.67	381	254	28.9	97.7	202.0	7.9	39.0	49	22.0	0.86	0	303
4-10	1.00	254	254	28.0	127.7	158.0	7.9	53.5	49	22.7	0.86	0	303
5-30	0.33	762	254	34.2	81.0	367.7	9.5	20.2	71	18.5	0.61	0.61	280
5-25	0.40	635	254	33.0	83.3	309.4	9.5	24.3	71	19.2	0.61	0.61	280
5-20	0.50	508	254	31.6	87.8	253.4	9.5	30.1	71	20.1	0.61	0.61	280
5-15	0.67	381	254	29.0	97.7	202.0	9.5	39.0	71	21.9	0.61	0.61	280
5-10	1.00	254	254	28.1	127.8	158.0	9.5	53.5	71	22.6	0.61	0.61	280
6-30	0.33	762	254	24.3	80.8	372.3	7.9	20.0	49	26.1	0	0	303
6-25	0.40	635	254	25.3	83.2	312.9	7.9	24.0	49	25.1	0	0	303
6-20	0.50	508	254	24.3	87.5	256.6	7.9	29.7	49	26.1	0	0	303
6-15	0.67	381	254	24.3	97.2	203.8	7.9	38.6	49	26.1	0	0	303
6-10	1.00	254	254	25.3	126.5	158.8	7.9	53.1	49	25.1	0	0	303
7-30A	0.33	762	254	25.3	80.9	371.9	0.0	20.0	0	25.1	0	0	303
7-30B	0.33	462	254	24.3	80.8	372.3	7.9	20.0	49	26.1	0	0	303
7-30C	0.33	462	254	25.3	80.9	371.9	7.9	20.0	49	25.1	0	0	303
7-30D	0.33	462	254	29.8	80.9	369.7	7.9	20.1	49	21.3	0	0	303
7-30E	0.33	462	254	29.8	80.9	369.7	7.9	20.1	49	21.3	0	0	303

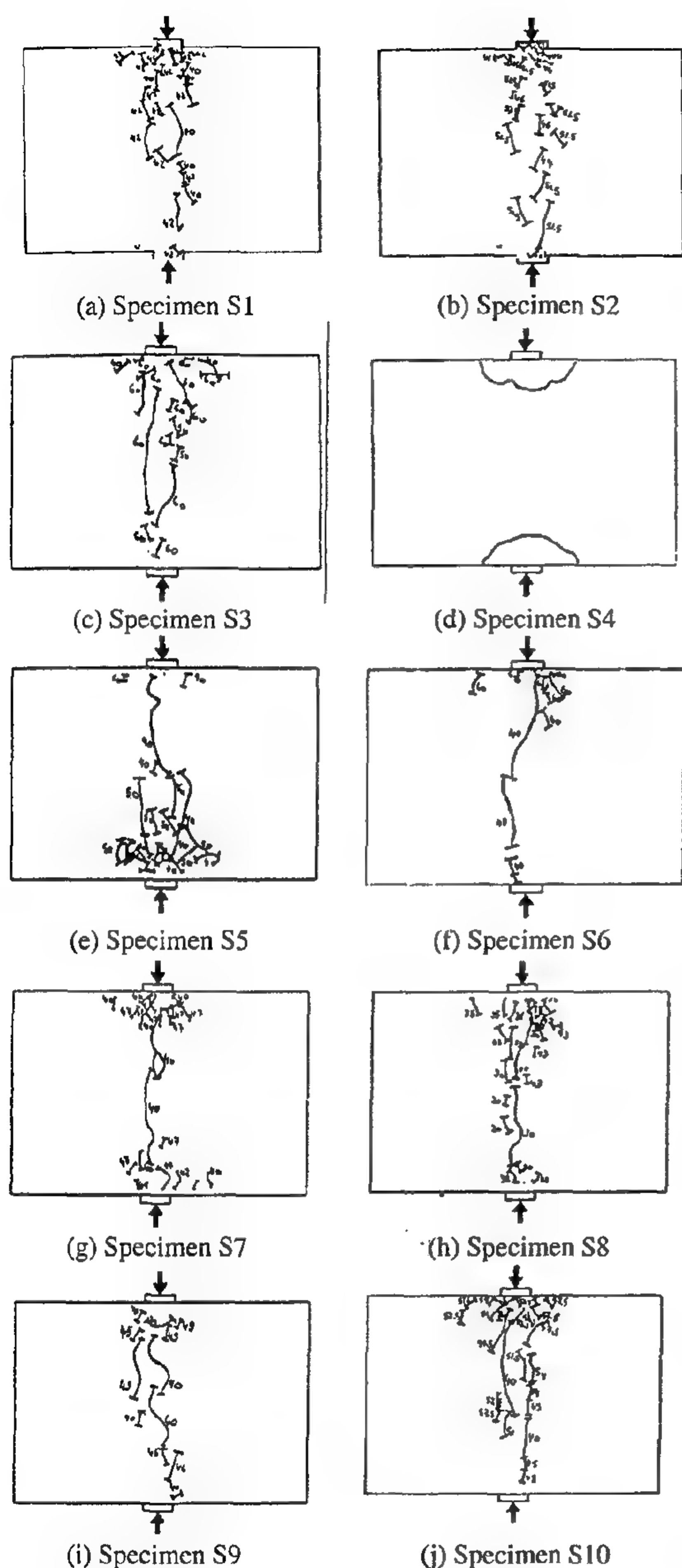


Fig. 11- Failure cracking pattern of test specimens.

the calculated to the measured capacity of 69% and a standard deviation of 0.09. A closer examination of the results indicates that, for beams with no web reinforcement (series 6 and 7), the predicted strut splitting force was less accurate than that obtained for beams with web reinforcement (average calculated to measured capacity ratio of 64% and a standard deviation 0.06). This reflects the fact that concrete tensile strength is unreliable,

and that the reported strength obtained from the standard cylinder splitting test may vary significantly from that of the test specimens [10]. Similar results were obtained for test results obtained in references 1,3,4, and 5, with various concrete strengths span-depth ratios, and shear-span/depth ratios [16].

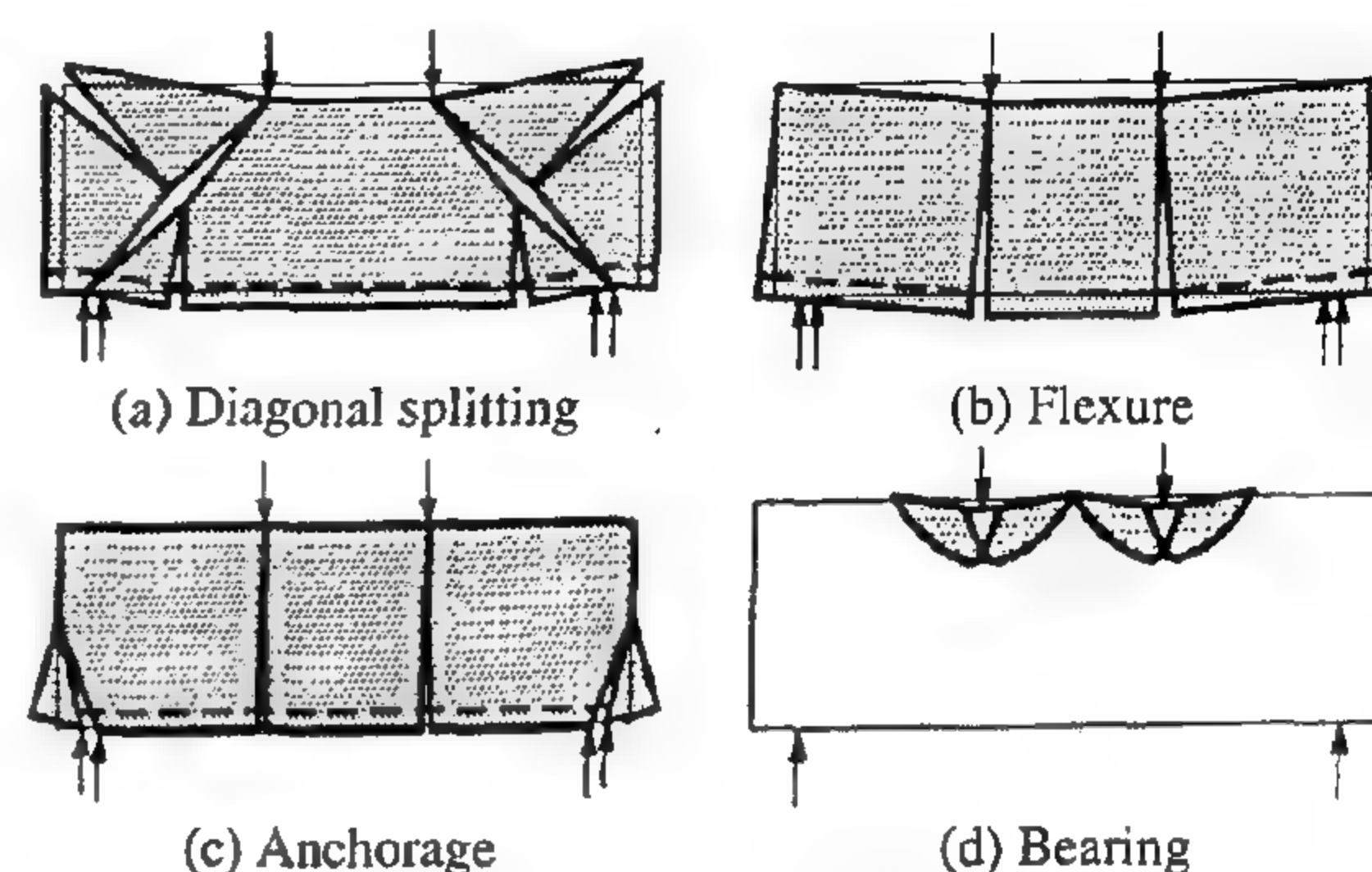


Fig. 12- Failure modes of simply supported deep beam.

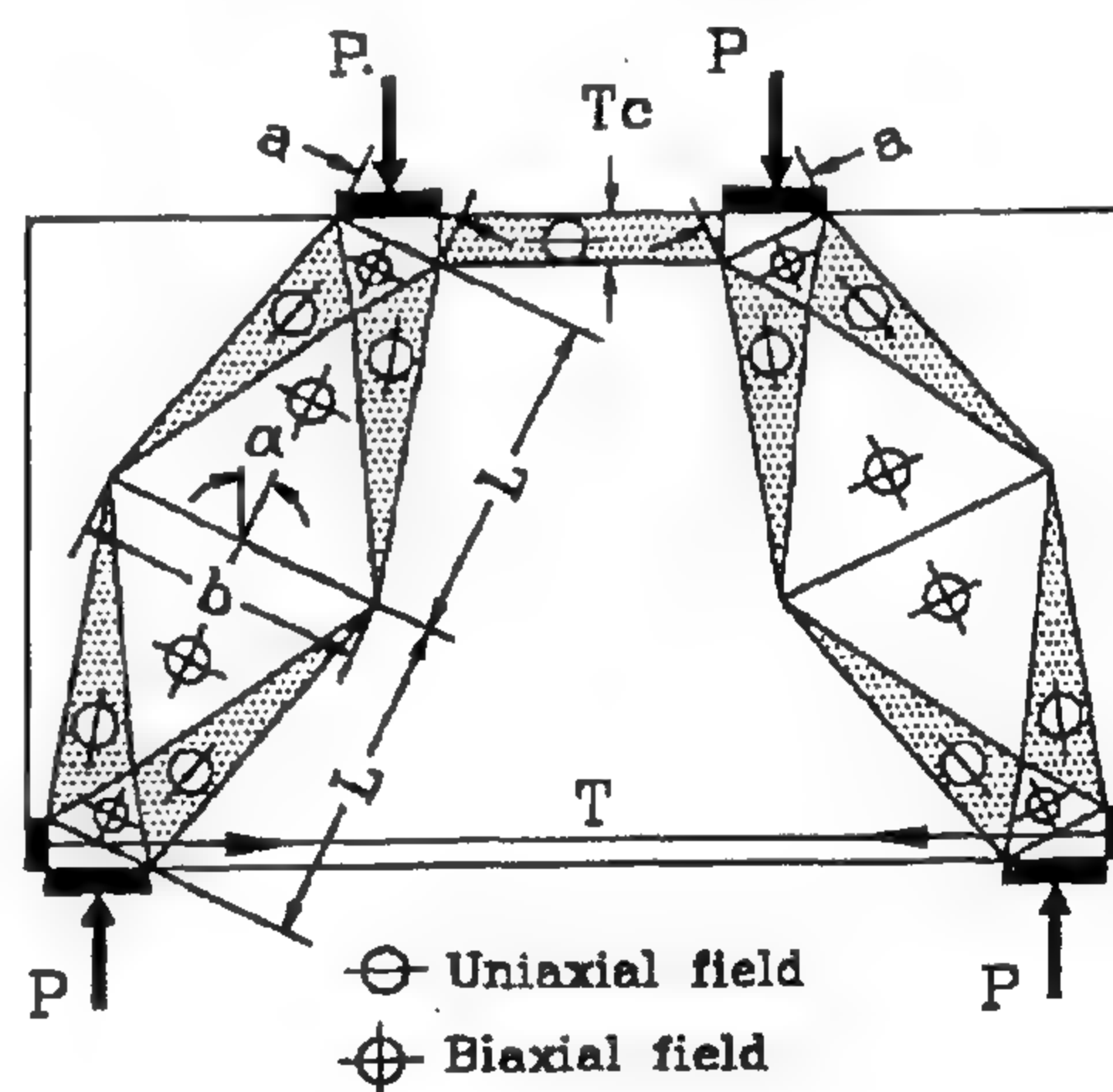


Fig. 13- Model application to simply supported deep beams.

7. SUMMARY AND CONCLUSION

A plasticity model that predicts the ultimate capacity of reinforced concrete compressive struts is introduced. In addition to giving finite strut dimensions, the model takes into consideration the effect of the: (a) presence of web reinforcement, (b) confining pressure at the nodal zones, and (c) failure criteria of both concrete and steel. To verify the proposed model, ten 1500x 1000 x 100 mm concrete panels with various reinforcement percentages and orientations were tested to failure under uni-axial compression. Comparison between calculated and measured strut capacities indicated

Table 1- Properties of test specimens

specimen	c	f _{sp}	Horizontal steel		Vertical steel		f _y	Mesh angle	ρ _h *	ρ _v *
#	(MPa)	(MPa)	Dia. (mm)	Spac. (mm)	Dia. (mm)	Spac. (mm)	(MPa)		%	%
S1	28...49	2.33	6.14	10	--	--	315.5	0	0.59	0
S2	28.49	2.33	7.92	10	--	--	278.6	0	0.99	0
S3	27.73	2.03	10.00	10	--	--	240.0	0	1.57	0
S4	27.26	2.43	12.04	10	--	--	337.7	0	2.28	0
S5	39.05	3.39	6.05	10	--	--	298.9	30	0.57	0
S6	39.05	3.39	7.96	10	--	--	298.9	30	0.99	0
S7	33.39	3.04	6.05	10	--	--	298.9	60	0.57	0
S8	27.26	2.43	8.00	10	--	--	319.3	60	1.00	0
S9	28.30	3.33	5.96	10	5.96	10	294.7	30/60	0.56	0.56
S10	28.30	3.33	7.96	10	7.96	10	334.5	30/60	0.99	0.99

* 2 branch hair-pins at a uniform spacing of 100 mm in all specimens.

Table 2- Summary of test results

REF	R _{sp}	$\frac{\sigma_{a,sp}}{f'_c}$	Φ _{sp}	F _{u,cr}	f _l	R _l	$\frac{\sigma_{a,j}}{f'_c}$	Φ _l	F _{u,t}	Fail Mode	F _{u,cal}	F _{u,meas}	$\frac{F_{u,cal}}{F_{u,meas}}$
				KN	MPa				KN		KN	KN	
S1	0.08	1.18	13.5	495	1.90	0.07	1.14	10.5	476	S*	495	412	120
S2	0.08	1.18	13.5	495	2.80	0.10	1.21	15.6	507	R**	507	505	100
S3	0.07	1.16	12.0	473	3.84	0.14	1.27	21.2	518	R	518	588	88
S4	0.09	1.20	14.5	479	7.84	0.28	1.35	29.0	543	B***	543	598	91
S5	0.09	1.20	14.4	688	1.31	0.03	1.04	3.3	595	S	688	490	140
S6	0.09	1.20	14.4	688	2.27	0.06	1.13	7.0	647	S	688	588	117
S7	0.09	1.20	14.4	590	0.44	0.01	0.77	3.3	378	S	590	461	128
S8	0.09	1.20	14.4	479	0.82	0.03	1.03	2.9	413	S	479	422	114
S9	0.12	1.25	18.8	520	1.68	0.06	1.13	7.6	468	S	520	481	108
S10	0.12	1.25	18.8	520	3.40	0.12	1.25	14.4	520	R/S	520	564	92

* S= Diagonal strut spitting failure due to lack of sufficient concrete tensile strength

** R= Diagonal strut spitting failure due to lack of transverse reinforcement

*** B= Bearing failure at nodal zone

6. APPLICATION TO SIMPLY SUPPORTED DEEP BEAMS

There are four basic failure modes of two-point loaded simply supported deep beams, namely (a) flexural failure, (b) anchorage failure, (c) diagonal splitting failure, and (d) bearing failure (figure 12). The strut-and-tie model shown in figure 13 is applied to 111 simple supported deep beams previously tested under top two-point loading [1,2,3,4,5]. In this model, the proposed flared compressive strut model is adopted for the diagonal concrete struts. The model is used to evaluate the ultimate strength of the deep beam in each of the aforementioned modes of failure, assuming that the bottom tension bars are well anchored (no anchorage failure). Due to space limitation only Kong et al results [2] are presented

here. For full information regarding all investigated beams, the reader can consult reference 16.

The set of beams shown in figure 13 (35 beams) was tested by Kong et al [2] under two-point loading. The tested beams had a span/depth ratio L/d ranging from 1.0 to 3.0, and a shear-span/depth ratio ranging from 0.33 to 1.0. Material properties and reinforcement details of all test specimens are given in table 3 and figure 14. Measured ultimate capacities of all tested beams are presented in table 4 along with the calculated capacities obtained by applying the strut-and-tie model in figure 13.

It can be seen that the estimated beam capacities formed a lower-bound to the experimentally measured capacities, with an average ratio of

5. EXPERIMENTAL VERIFICATION OF THE PROPOSED MODEL

To verify the proposed strut model ten 1500 x 1000 x 100 mm reinforced concrete panels were tested to failure under uni-axial compression (figure 9). The test parameters included the effect of the: (a) horizontal web reinforcement ratio ρ_h , (b) orientation of the horizontal web reinforcement with respect to the loading direction (0° , 30° and 60°), (c) use of both horizontal and vertical web reinforcement ($A_{st,h} = A_{st,v}$) and (d) mesh orientation with respect to the loading direction (0° , 30° and 60°). Material properties of the tested specimens are given in table 1. Details of the specimens concrete dimensions and reinforcement details are shown in figure 10. Test results are summarized in table 2 along with the strut capacities calculated using the proposed model. Cracking patterns recorded at failure load of each specimen are also given in figure 11.

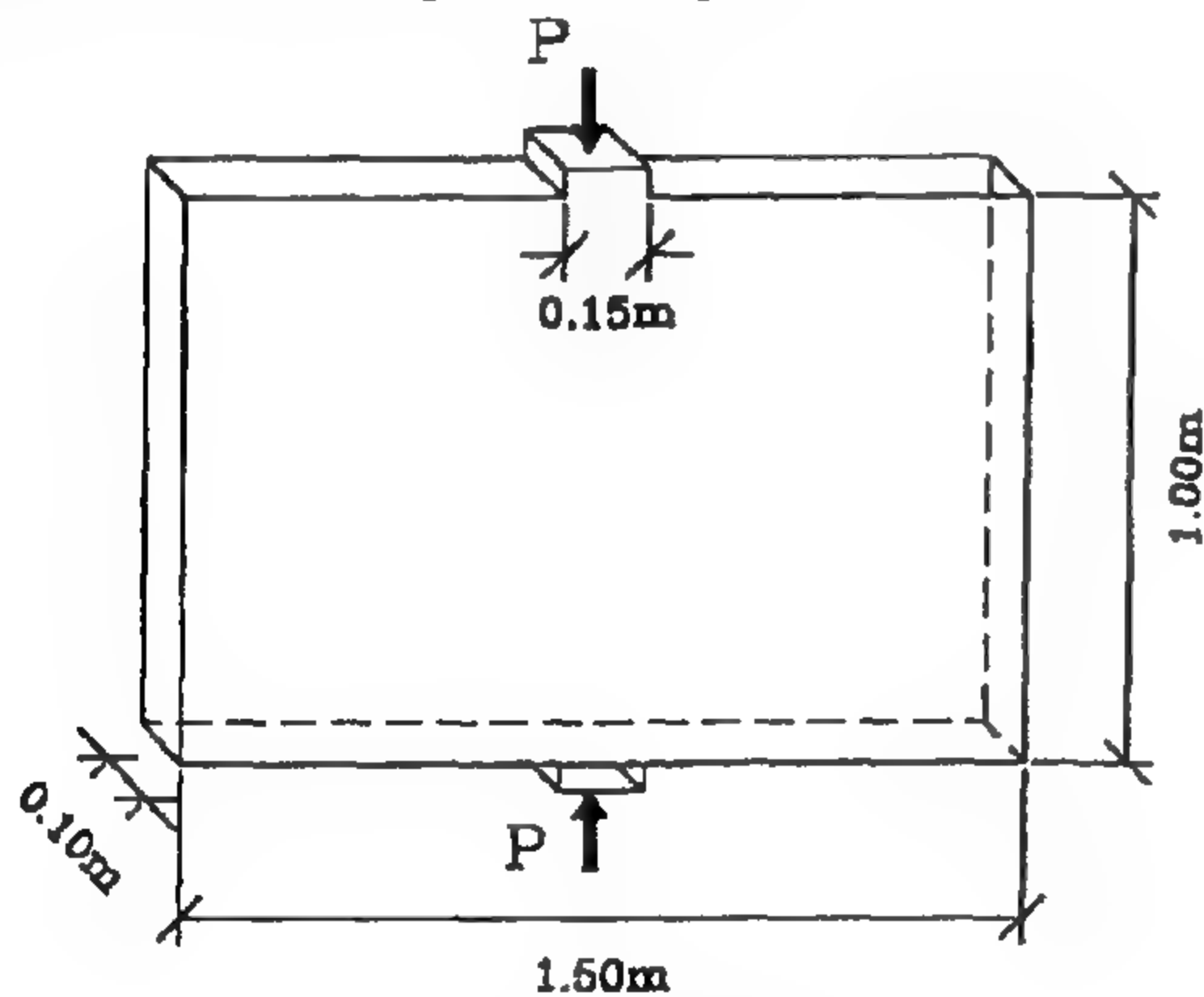


Fig. 9- Test specimen.

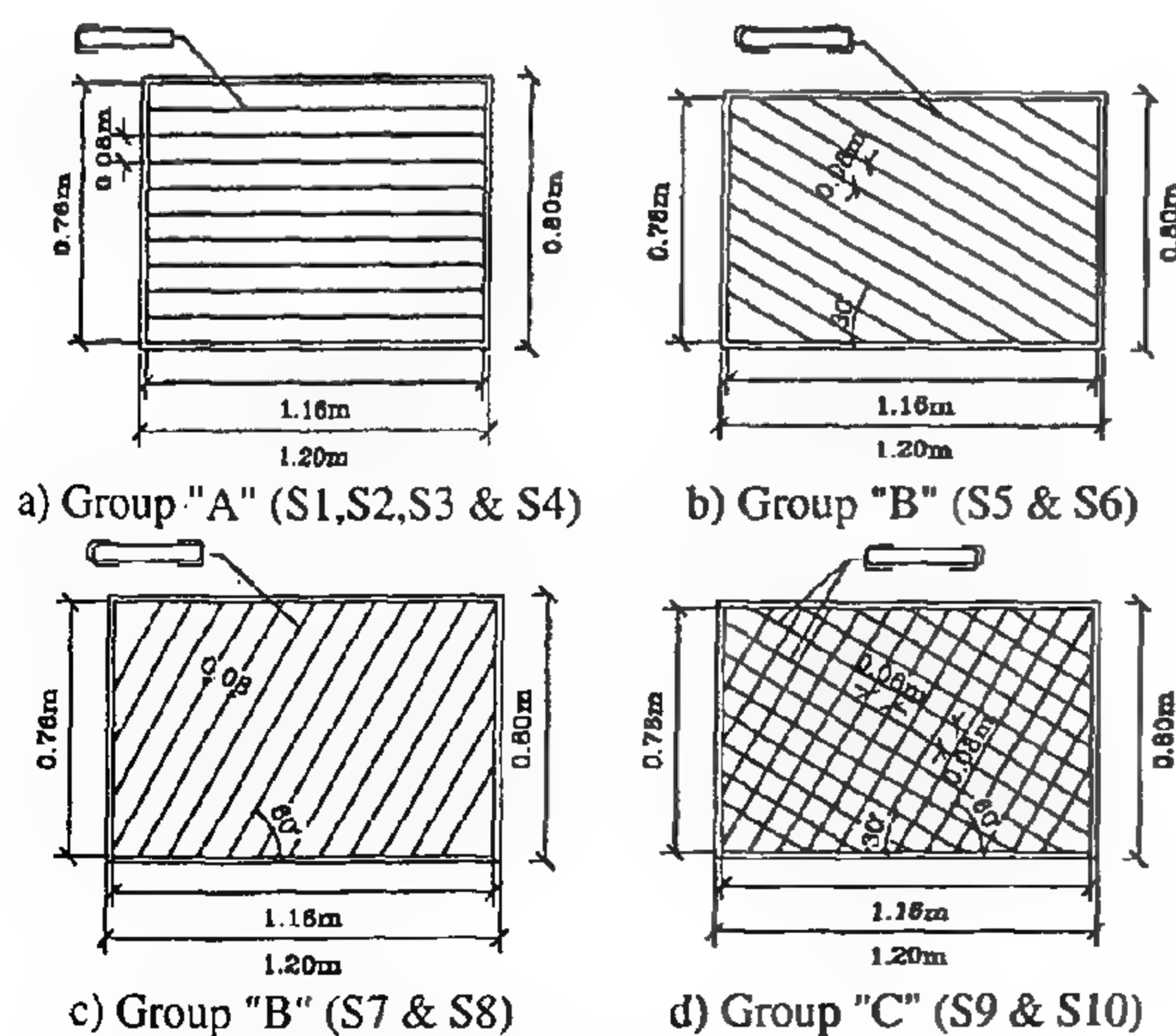


Fig. 10- Reinforcement details of test specimens.

Three basic failure modes were observed namely (a) concrete splitting failure (termed S), (b) transverse steel yielding failure (termed RFT), and (c) bearing failure (termed B). Inspection of test results indicates that, for the cases where failure was controlled by transverse steel yielding and/or by bearing ($R_t \geq R_{sp}$) (specimens S2, S3, S4, and S10), the model calculated capacities formed a lower bound to the actual strut capacities, with a maximum discrepancy of 12% (S2). It can be seen from figures 11 .b, 11 .c and 11.j that, transverse steel yielding failure was associated by spreading of cracks between the loading points, and over a relatively wide transverse region.

On the other hand, in the rest of the cases, where the strut capacity depended mainly on the concrete tensile strength ($R_t < R_{sp}$) the model predicted capacities were less accurate, and did not form a lower bound solution to the measured strut capacities. An extreme case was specimen S5 ($R_t = 0.033 \ll R_{sp} = 0.087$) in which the calculated strut capacity was 40% higher than the measured value. Cracking patterns in these cases were characterized by less number of cracks, as failure was associated by a single wide crack connecting the two loading points (figures 11.f and 11.i).

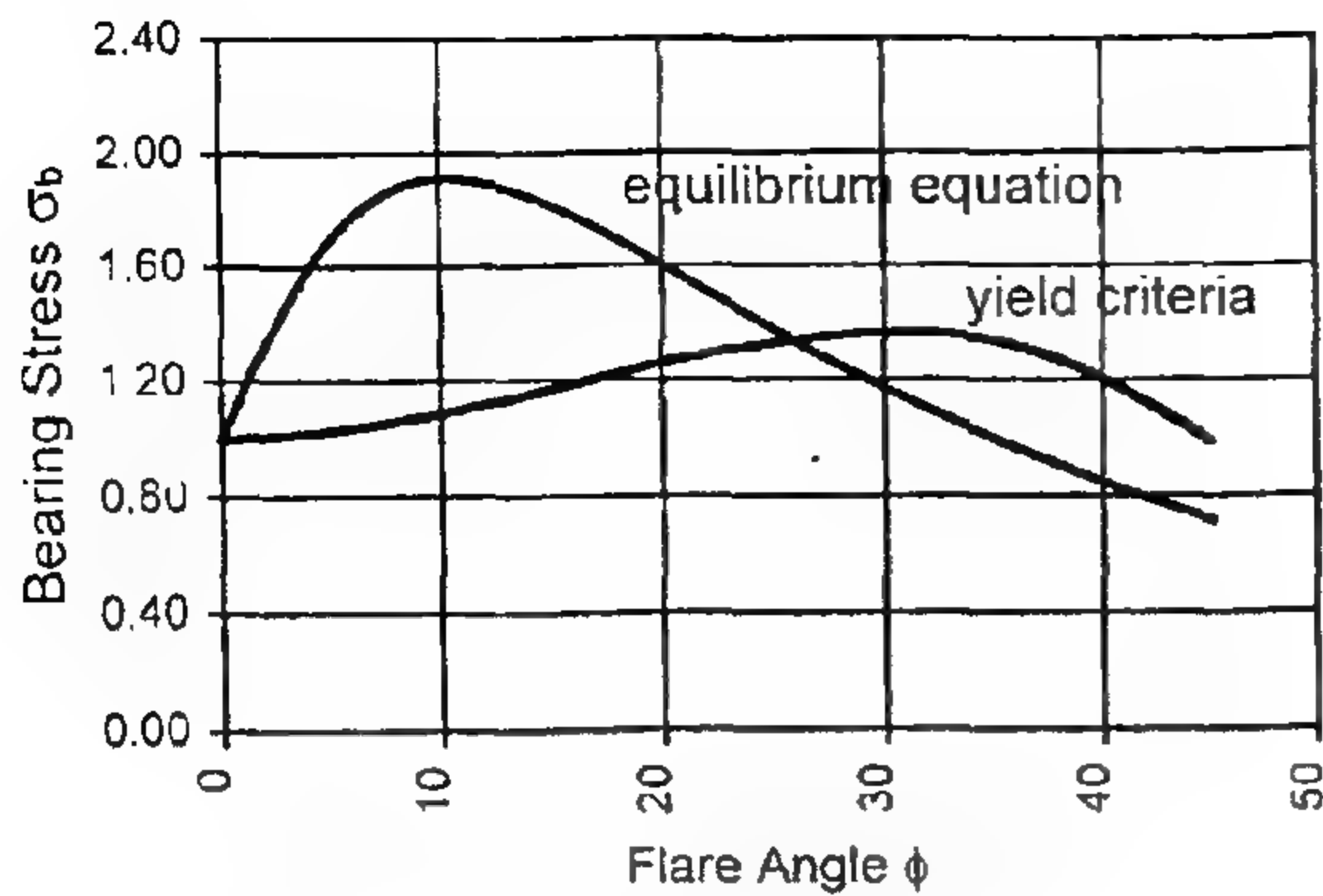
These observations reflect the random nature of concrete tensile strength, versus the much more reliable steel yield strength. It also implies that, a minimum reinforcement ratio that acts as a reserve to the concrete splitting tensile strength must be provided in all reinforced concrete two-dimensional plane-stress members (deep beams, shear walls, etc.). This minimum reinforcement can be obtained by equating the tensile strength provided by the mesh reinforcement to concrete splitting tensile strength as follows,

$$(\rho_h \cos(\alpha)^2 + \rho_v \sin(\alpha)^2) f_y = 0.58 \sqrt{f'_c} \quad (12)$$

In which the concrete splitting tensile strength is represented by the term $0.58 \sqrt{f'_c}$ [13,14,15].

If $\rho_h = \rho_v = \rho$, equation 12 reduces to $\rho = \frac{0.58 \sqrt{f'_c}}{f_y}$, in which f'_c and f_y are in MPa (for

concrete grade $f'_c = 25$ MPa and steel grade $f_y = 360$ Mpa. $\rho = 0.8\%$). It should be noted that this reinforcement is required at the strut region only, and not over the entire member.

Fig. 5- Optimization of flare angle ϕ .

c) Effect of Web Reinforcement

If the aforementioned stress field is crossed by a uniformly distributed reinforcing steel mesh with areas $A_{st,h}$ and $A_{st,v}$ at spacing s_h and s_v respectively, and if the nearly horizontal steel reinforcement $A_{st,h}$ makes an angle α with the horizontal axis of the field (figure 6), and assuming a rigid-plastic stress-strain curve of steel, the tensile strength of a unity element of such a steel mesh (figure 7) will be equal to [13,14,15]:

$$f_{t,h} = \frac{A_{st,h} f_y}{W \times s_h} \cos(\alpha)^2 + \frac{A_{st,v} f_y}{W \times s_v} \sin(\alpha)^2$$

$$f_{t,h} = f_y (\rho_h \cos(\alpha)^2 + \rho_v \sin(\alpha)^2) \quad (10)$$

$$f_{t,v} = f_y (\rho_h \sin(\alpha)^2 + \rho_v \cos(\alpha)^2) \quad (11)$$

where;

$f_{t,h}$ = horizontal tensile strength of the stress field

$f_{t,v}$ = vertical tensile strength of the stress field

ρ_h = horizontal steel ratio

ρ_v = vertical steel ratio

If the tensile stresses in region LKM in the flared stress field shown in figure 1 .a exceeds the splitting tensile strength of concrete, $f_{t,sp}$, cracks will appear in this region, and tension must be carried by the existing steel reinforcement, that is $f_{t,h}$ (equation 10).

4. COMPRESSION STRUT MODEL

If two flared stress fields are combined together with their wide ends facing each other, the result will be the compressive strut shown in figure 8.a. This compression strut is similar to the one proposed earlier by Siao [13,14,15] [figure 8.b], except that it has finite dimensions, and a variable

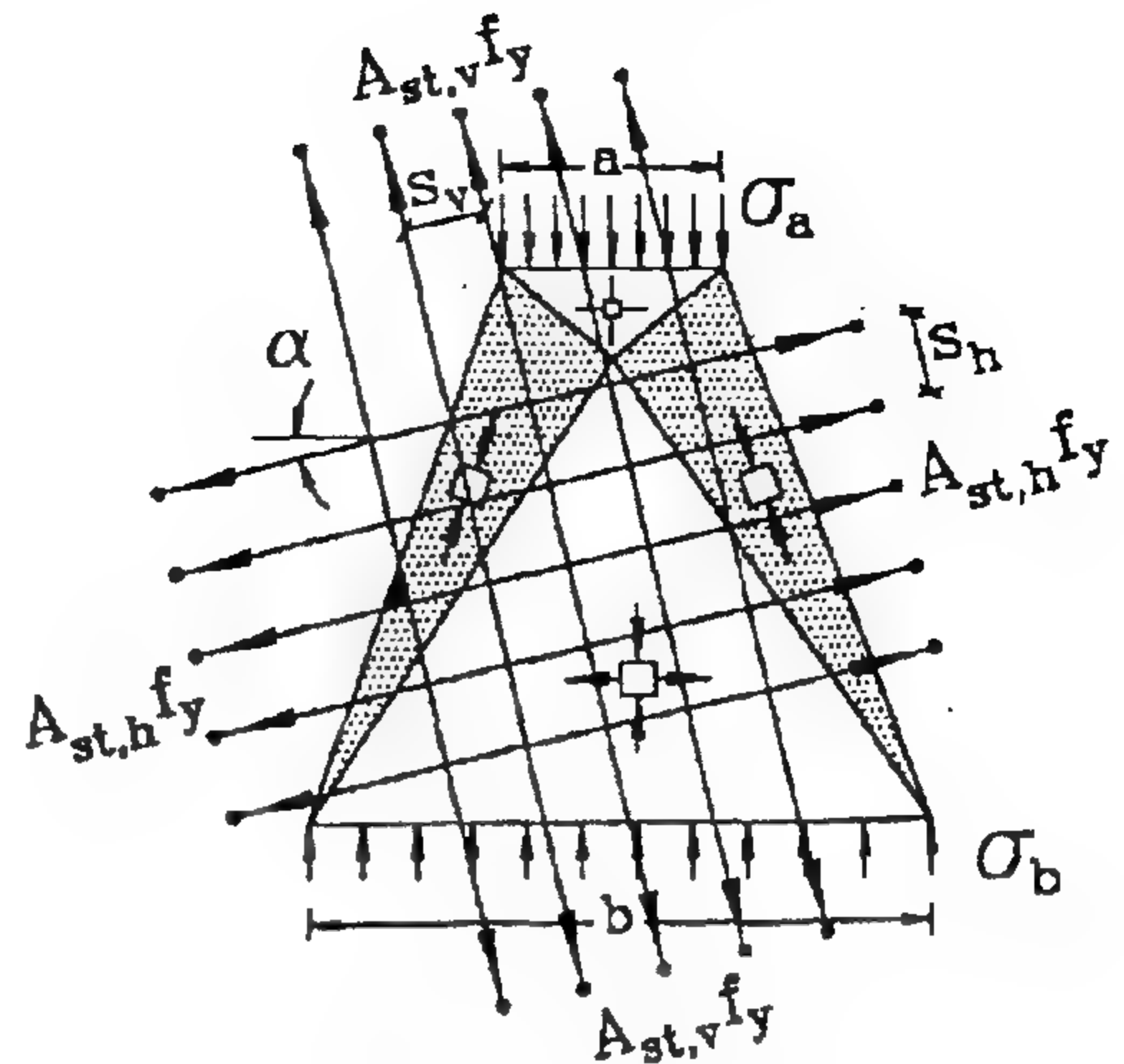


Fig. 6- Reinforced flared stress field.

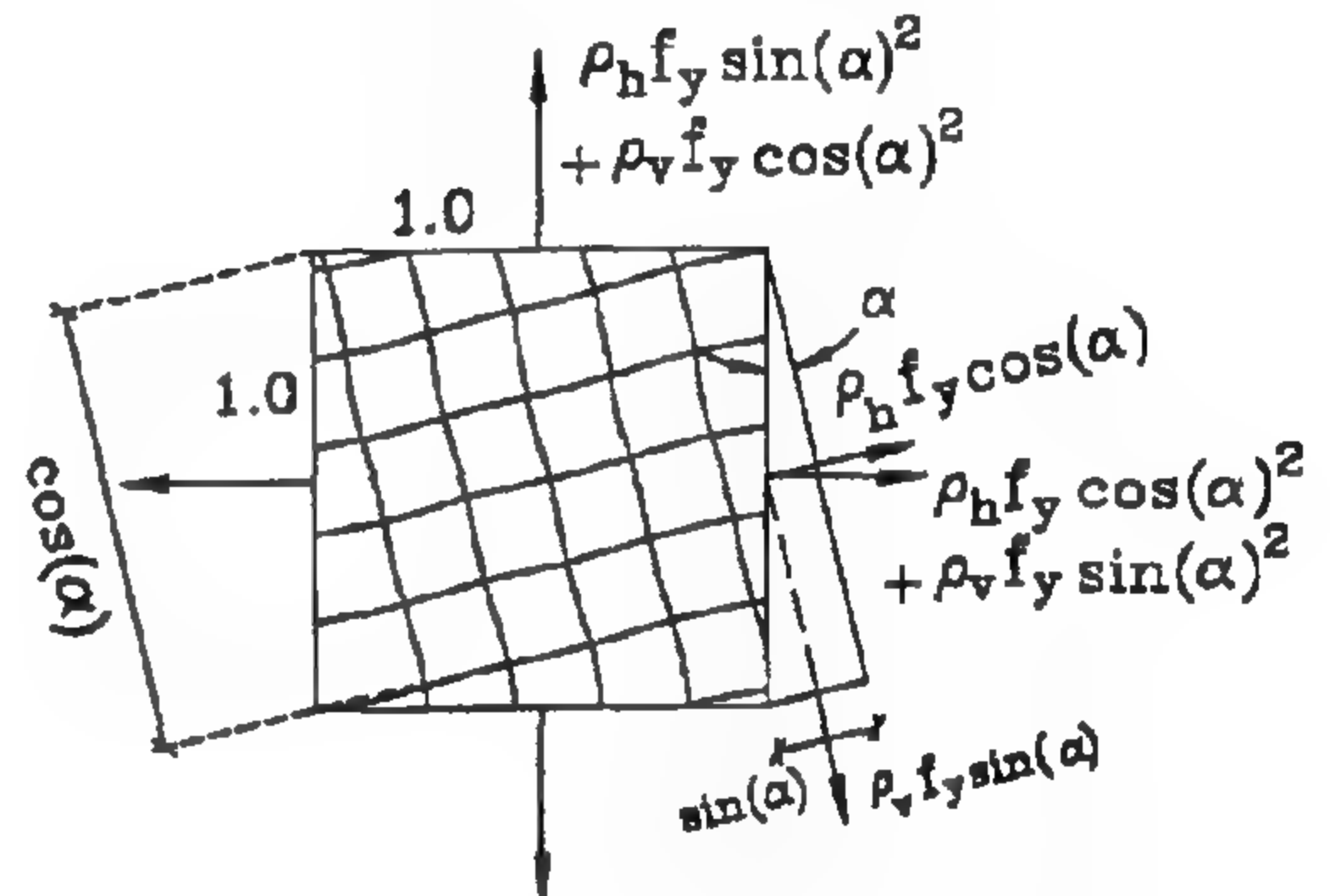
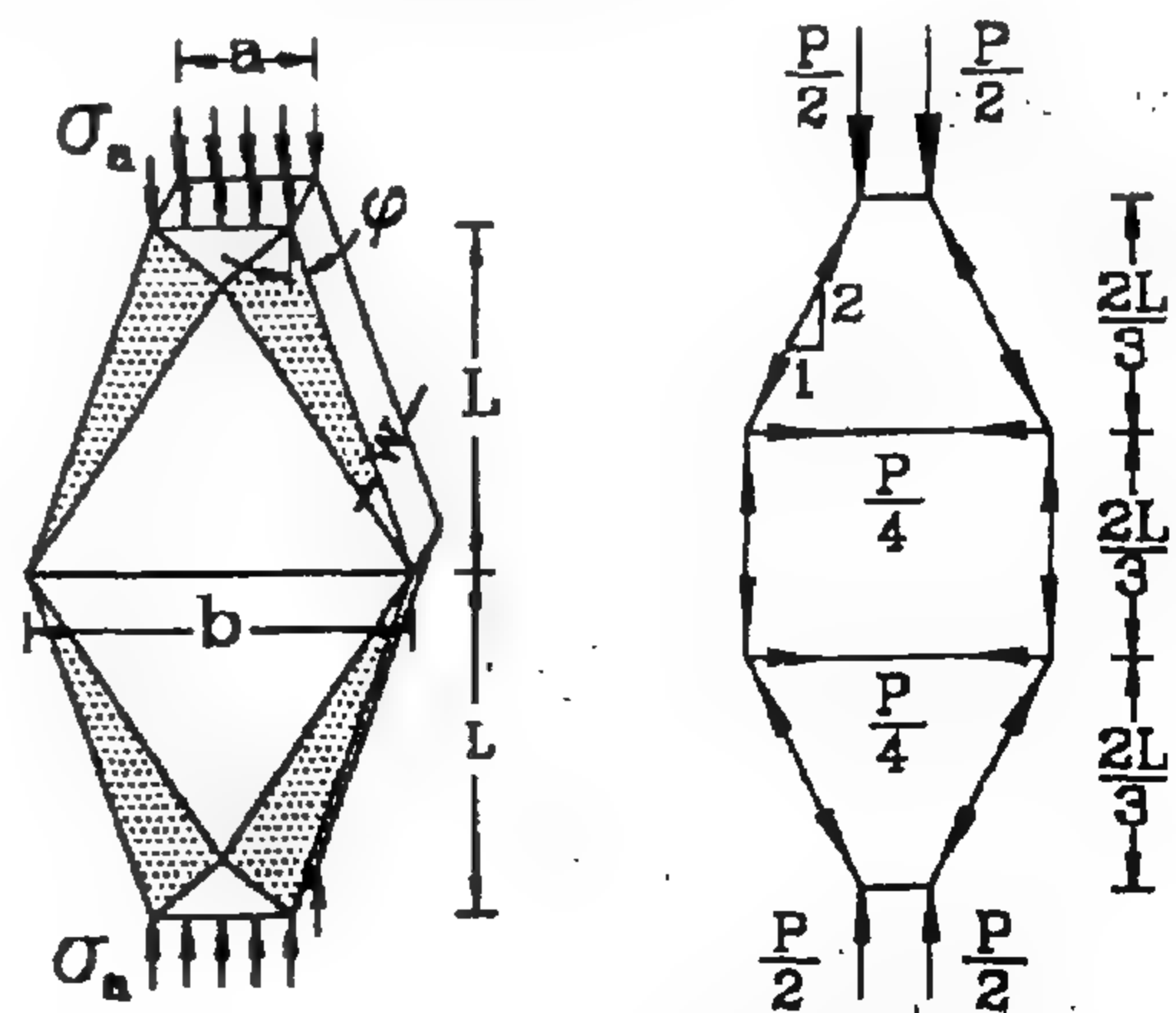


Fig. 7- Cracked prism tensile strength.

flare angle ϕ . The angle ϕ ; depends on (a) the tensile strength of the field ($f_{t,sp}$ or $f_{t,h}$), (b) the yield criteria of concrete and (c) the geometric limitations of the member size.



(a) Proposed model (b) Schlaich model [10]

Fig. 8- Compression strut model.

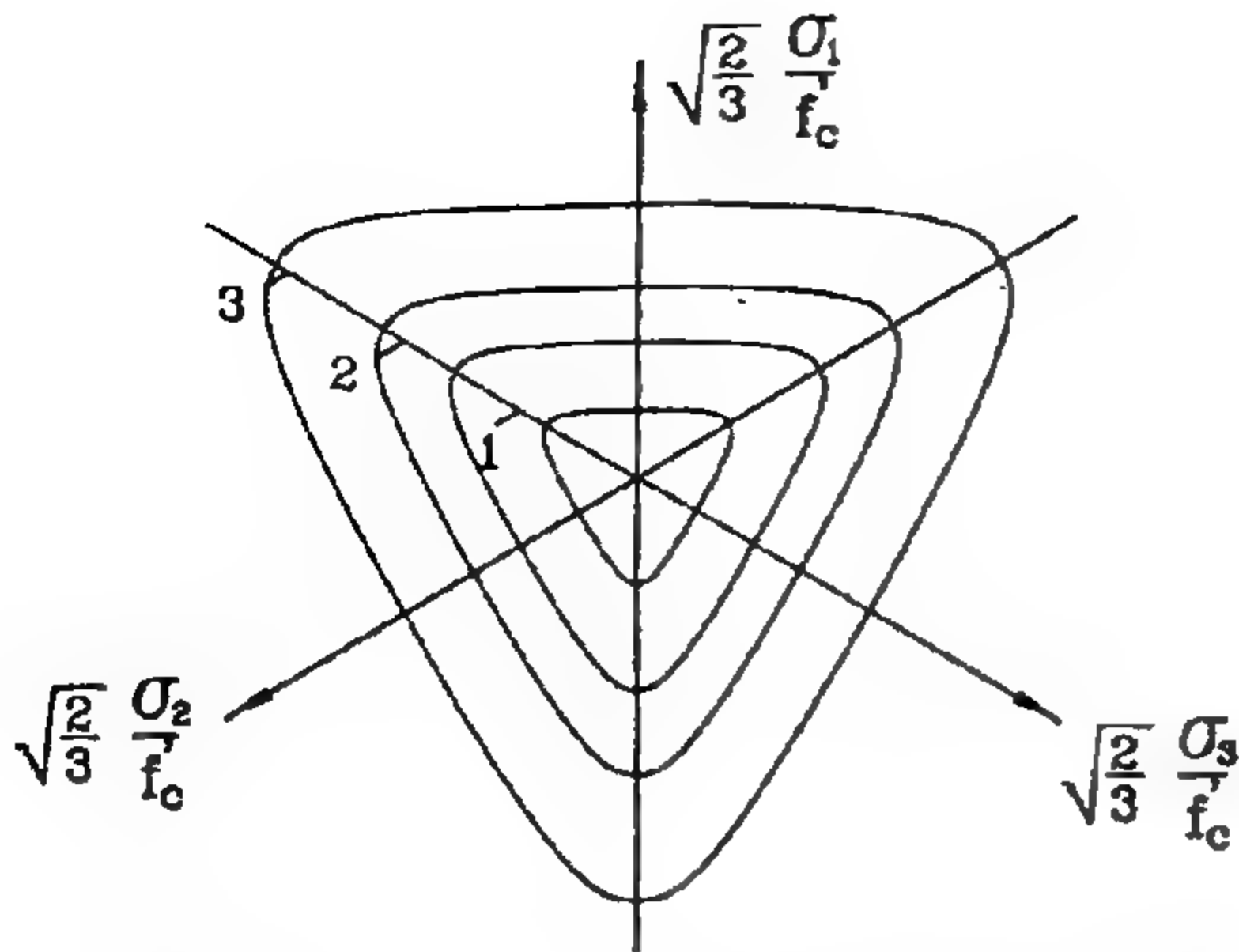


Fig. 3- Willam Warnke general failure criteria for concrete (deviatoric section) [3].

The size of the inclined uni-axial stress field IKL or JKM is equal to L_1 and is given by:

$$L_1 = \frac{a}{2} \cos(\phi) + \gamma L \sin(\phi) \quad (5)$$

From the force polygon shown in figure 1.b, the force in the IKL or JKM stress fields is given by:

$$F_1 = \frac{a \times w \times \sigma_a}{2 \cos(\phi)}$$

where 'w' is the stress field thickness, resulting in a uni-axial stress f_c equal to:

$$f_c = \frac{F_1}{w \times L_1} = \frac{a \times \sigma_a}{2 \cos(\phi) \left(\frac{a}{2} \cos(\phi) + \gamma L \sin(\phi) \right)} \quad (6)$$

The horizontal compression and/or tension force acting on stress fields IJK or LKM is also given by;

$$F_2 = \frac{a \times w \times \sigma_a \times \tan(\phi)}{2}$$

Resulting in tensile stresses in LKM region equal to;

$$f_1 = \frac{F_2}{w(1-\gamma)L} = \frac{a \times \sigma_a \times \tan(\phi)}{2(1-\gamma)L} \quad (7)$$

Assuming that the ratio between concrete tensile strength f_t to the concrete compressive strength f_c equal to R , and for the case where the uni-axial compressive stress f_c reaches f_c and the maximum tensile stress f_t reaches f_t , the ratio R

will be equal to:

$$R = \frac{\frac{a}{2} \sin(\phi) \cos(\phi) + \gamma L \sin(\phi)^2}{(1-\gamma)L} \quad (8)$$

Resulting in;

$$\gamma = \frac{RL - \frac{a}{2} \sin(\phi) \cos(\phi)}{RL + L \sin(\phi)^2} \quad (9)$$

It can be seen that for given field dimensions a , b , w , L , and a ratio R between concrete tensile to compressive strengths the flared stress field can be fully determined once the value of γ is known. The length L_1 in figure 1.a is obtained and the force F_1 is calculated using equation 5. The force polygon shown in figure 1.b can then be constructed and the bearing stresses at the field narrow end σ_b can be determined. The value of σ_b should then be checked using the chosen concrete failure criteria (figure 4).

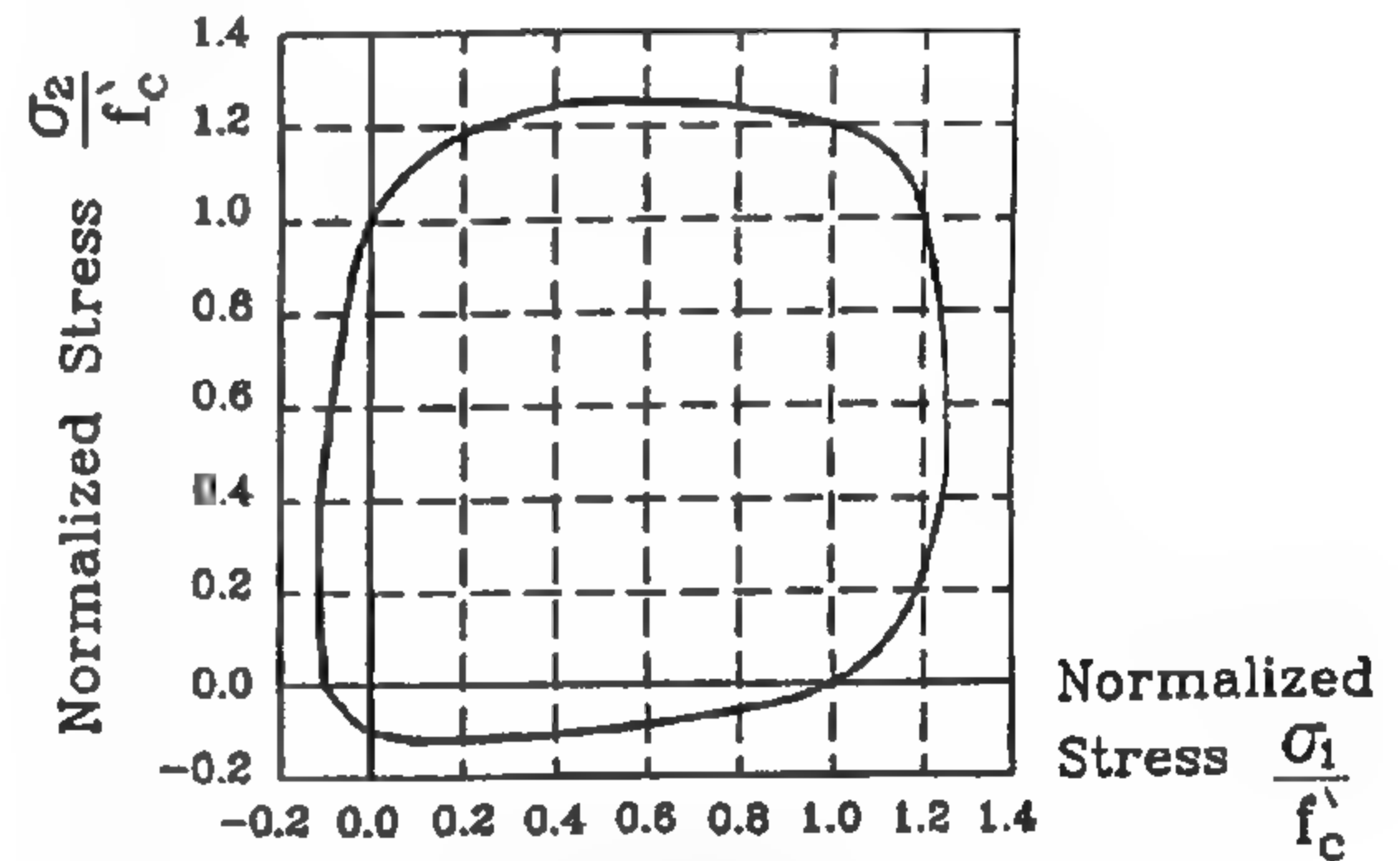


Fig.4 - Willam Warnke 2-dimensional failure criteria for concrete.

On the other hand, if the angle ϕ is set as a variable, an optimization technique can be used to find its optimum value that maximizes the bearing pressure σ_a at the field narrow end. This can be simply done by drawing two curves as shown in figure 5, with the horizontal axis representing the angle ϕ and the vertical axis representing the bearing stress σ_a . The first curve represents the bearing stress σ_a obtained using equilibrium equations 4 to 9, and the second curve represents the maximum bearing stress corresponding to a lateral confining stress f_c in region IJK which is equal to $\frac{F_2}{wL}$ and using the concrete failure criteria shown in figure 4.

regions with homogeneous but different stresses. The theory of plasticity implies that such a discontinuous field will only be possible if equilibrium exists between its different parts [12].

At the external boundaries IL and JM, both normal and shear stresses disappear and the two dotted regions ILK and JKM must be subjected to uni-axial compressive stresses in a direction parallel to edge lines IL and JM respectively. Once the direction of the uni-axial external stress fields is known, the force polygon shown in figure 1.b can be constructed. From this force polygon, it can be seen that the triangular region IKJ must be under bi-axial compression, and the triangular region IKM must be under uniform compressive stresses in the vertical direction (σ_b) and uniform tensile stresses in the horizontal direction (σ_t)

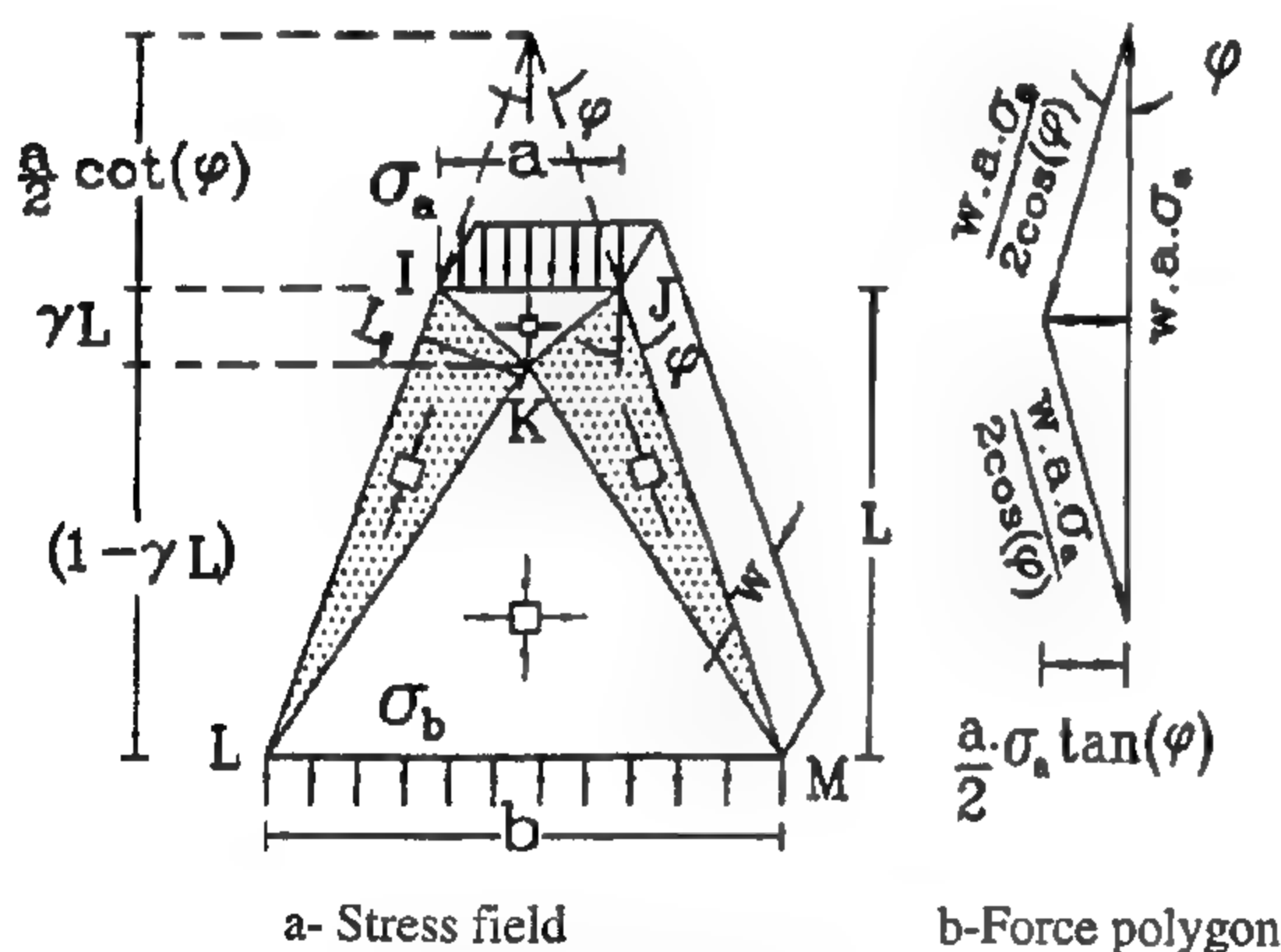


Fig. 1- Flared stress field suggested by Schlaich [1].

According to Schlaich [11], for given dimensions of the trapezoidal stress field (distances a , b , L , and the field width w in figure 1.a) the capacity of such a field will depend on both the concrete compressive and tensile strengths f_c and f_t , as controlled by the failure criteria shown in figure 2. It was also suggested to replace the concrete tensile strength f_t by the tensile strength of the existing minimum web reinforcement [11].

A major deficiency of the yield criteria adopted by Schlaich [11] (figure 2) is that the maximum bearing stresses at II surface (σ_a) is not affected by the lateral compressive stresses at region IJK (σ_c) leading to conservative bearing capacities. However, available experimental data from numerous deep beam tests indicate that the recorded bearing pressures at the loading plates

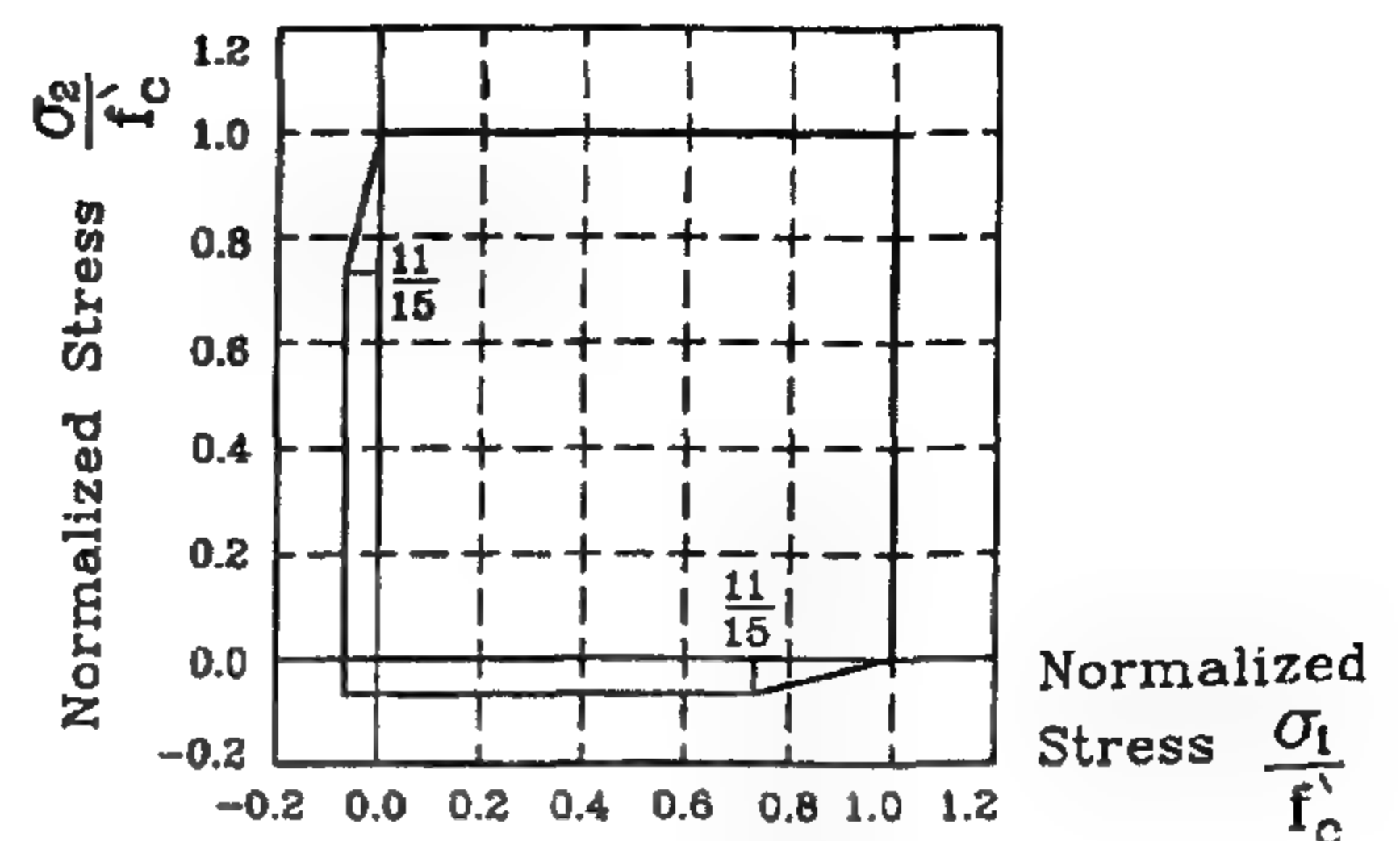


Fig. 2- Concrete yield criteria adopted by Schlaich [1].

were significantly higher than the concrete compressive strength f_c [1,2,3,4,5,6].

3. PROPOSED FLARED STRESS FIELD MODEL

a) Failure Criteria

The proposed flared stress field is identical to the one suggested by Schlaich [11] except than the William-Warnke failure surface [12] is adopted. This failure surface is given by:

$$\sigma_m = a_0 + a_1 \rho_1 + a_2 \rho_1^2 \quad (1)$$

$$\sigma_m = b_0 + b_1 \rho_c + b_2 \rho_c^2 \quad (2)$$

$$\sigma_m = \frac{\sigma_1 + \sigma_2 + \sigma_3}{3} \quad (3)$$

where σ_m is the mean stress, σ_1 , σ_2 , σ_3 are the principal stresses at a point, ρ_c and ρ_t are the stress components perpendicular to the hydrostatic axis at angles $\theta = 0$ and $\theta = 60^\circ$, and a_0 , a_1 , a_2 , b_0 , b_1 , b_2 are material constants (figure 3). Experimental tests on concrete specimens have indicated that these constants are as follows: $a_0 = b_0 = 0.1025$, $a_1 = -0.8403$, $a_2 = -0.0910$, $b_1 = -0.4507$, and $b_2 = -0.1018$. For plane stress problems, the principal stress σ_3 is set equal to zero and the 3-D failure surface reduces to the 2-D failure criteria shown in figure 4, in which the concrete compressive strength can be as high as $1.34 f_c$ at a lateral confining pressure of about $0.6 f_c$ [12].

b) Analysis of The Proposed Flared Stress Field

For the stress field shown on figure 1 a, the flare angle ϕ is equal to

$$\phi = \tan^{-1} \left(\frac{b-a}{2L} \right) \quad (4)$$

A PLASTICITY MODEL FOR 2-D REINFORCED CONCRETE COMPRESSIVE STRUTS WITH APPLICATION TO DEEP BEAMS

By

Sherif Maged¹, Adel G. El-Attar², Talaat Mostafa³

ABSTRACT

A plasticity model that predicts the ultimate capacity of two-dimensional concrete compressive struts is presented. The model takes into consideration the effect of the: (a) Presence of web reinforcement, (b) Confining pressure at the nodal zones, (c) Failure criteria of both concrete and steel. To verify the proposed model, ten 1500x1000x100 mm reinforced concrete panels were tested to failure under uni-axial compression. The reinforcement details of the tested panels included: (a) One-directional mesh with different reinforcement ratios! (b) One-directional mesh with different orientations with respect to the loading direction (0°, 30° and 60°) (c) Two-directional mesh with different reinforcement ratios, and (d) Two-directional mesh with different orientations with respect to the loading direction (0°, 30° and 60°). Comparison between the experimentally measured ultimate panel strength and the predicted capacities indicated good correlation.

The proposed model was then applied to 111, previously tested, reinforced concrete deep beams, with many of them reported to fail by tensile splitting of the diagonal concrete strut. The proposed model could accurately estimate both the beam ultimate capacity and its mode of failure, especially in cases where the strut strength was governed by the transverse steel yielding. Some discrepancies were observed in the cases where the test specimens were subjected to artificial restraint due to inadequate test set-ups.

1. INTRODUCTION

The strength of non-flexural members such as deep beams, corbels, and diaphragms is normally limited by the concrete strength that is steel reinforcement ratios are typically low [1]. Available experimental evidence indicates that, a good percentage of such members fails either by diagonal splitting of concrete compression struts or by excessive bearing pressure at the loading points (nodal zone failure) [2,3,4,5,6].

Current design methodologies of compression struts use an empirical formula that predicts the concrete efficiency factor ν and consequently the capacity of the strut [7,8,9]. These empirical approaches implicitly assume that the transverse tensile stresses, typically generated in such elements are taken by the concrete tensile strength. However, it is commonly accepted that concrete

tensile strength is unreliable and can be easily lost due to cracking caused by shrinkage and creep or even by accidental overloading [10].

The aim of this paper is to provide a rational model that can estimate the capacity of concrete compression struts, taking into consideration the effect of:

- (a) The steel reinforcement intercepted by the strut.
 - (b) The confining pressure at the nodal zones.
- Experimental verification of the proposed model is introduced along with an application to 111 previously tested, simply supported deep beams.

2. FLARED PLASTIC STRESS FIELD

Figure 1. a shows a flared (trapezoidal) stress field initially proposed by Schlaich et. al. [11] to describe the transition between two uniform stress fields but with different stress intensities (σ_a and σ_b). The field is composed of four triangular

1- Structural Engineer, American University in Cairo.

2- Associate Professor, Structural Engineering Department, Cairo University.

3- Professor of Concrete Structures, Structural Engineering Department, Cairo University.

CONTENTS

ARABIC SECTION

- **Natural Gas Exportation . . . a Necessity to Continue Development**
Dr. Hamdi El-Banbi 3
- **Comparison between the Existing Conditions and Planning Parameters together with the Master Scheme of a Neighbourhood (Case Study in Nasr City)**
Dr. Bashayer Khiry 9
Dr. Omar El hosiny
- **Design of Reinforced Concrete Sections subjected to Shearing Forces**
Eng. Mamdouh Moh. Abd El Ghany Kandeel 23
- **Municipalities (Informal Housing - Greater Cairo - Car Tunnels, Azhar Street)**
Prof. Dr. Ahmed Khaled Allam 29
- **Housing Policy in Egypt**
Dr. Abdel Nasser Abdallah Ahmed Mohammed 35

ENGLISH SECTION

- **A Plasticity Model for 2-D Reinforced Concrete Compressive Struts with Application to Deep Beams**
Dr. Sherif Maged
Dr. Adel G. El Attar
Dr. Talat Mostafa 3
- **Inelastic Seismic Analysis of Structural Systems with Discontinuous Shear Walls**
Dr. Mohammed Fathy 14
- **Thermal Stability of Concrete-Filled Hollow Steel Columns**
Dr. Osama El Hoseiny 22
- **Case Study: Environmental View of Air Pollution due to Emission**
Eng. Magdy A. Hashish 28
- **Simulation of Static Var Compensator Performance in Power Systems Using EMTDC Program.**
Dr. Fawzy E. El Refai 32

EDITORIAL BOARD

Editor - in - Chief
Dr. EL-HEFNAWI, M.

Treasurer and Gen. Sec.
Dr. ABD EL-HALIM, A.R

Members:

Eng. ABDELKAWI, M. S.

Dr. ABUZEID, M.

Dr. ALLAM, A. K.

Dr. AMER, H.

Dr. EL-ADAWY NASSEF, M.

Dr. EL-HASHIMY, M. M.

Dr. EL-SOBKY, S.

Dr. HAWWAS, M. ZAKI.

Dr. HOSNY, A. H.

Dr. SELIM, M.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS OF ARTICLES

- * Issued quarterly - Contributors are invited to submit material for editorial consideration addressed to the Editor.
- * The Journal publishes articles contributing to the advancement of engineering science and applications.
- * Scientific articles may be typewritten in Arabic or English and should start with abstracts in both languages.
- * Authors' names should be given in full, in both languages, together with their academic titles and professional occupations
- * The Journal does not hold itself responsible for the opinions or the contents expressed by the authors.
- * Articles may not exceed 8 pages. In this respect, mathematical derivations may be abbreviated and tables replaced by curves.
- * Curves to be drawn on tracing paper, and to occupy half a page at most. Exceptionally, full page curves or plates are admitted. Curves presented will be scaled down to these sizes. Figures and lettering on curves should not be less than 3 mm even after scaling down.
- * References to be given at the end of each article and classified alphabetically according to author's name followed by the name of the journal or book and the date of issue.

YEARLY SUBSCRIPTION

Inland:

Engineers	20 L. E.
Non - Engineers	50 L. E.
Organizations	500 L. E.

Abroad

Individuals	75 US \$
Organizations	500 US \$

مجلة جمعية المهندسين المصرية

٢٨ شارع رمسيس - القاهرة ج. م. ع. - ت : ٥٧٤٠٤٨٨

المجلد الثامن والثلاثون - العدد الرابع ١٩٩٩

ردم ١١١٠ - ١٢٥٣

- تصدر المجلة ربع سنوية.
- ترسل النصوص المطلوب موافقة هيئة التحرير على نشرها باسم السيد رئيس التحرير.
- تنشر المجلة المقالات التي تسهم في رفع مستوى العلوم الهندسية وطرق ممارستها.
- تقبل للنشر المقالات والبحوث العلمية بعد تحكيمها بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وتبدأ بخلاصة ABSTRACT بكل من اللغتين.
- المجلة غير مسؤولة عن الآراء والمحتويات التي تنشر وهي تعبر عن كاتبها فقط.
- تذكر أسماء أصحاب المقالات كاملة باللغتين ومعهما ألقابهم العلمية ووظائفهم.
- يراعى ألا تتجاوز المقالة ٨ صفحات بالمجلة، وفي سبيل ذلك يختصر الاشتقاق الرياضى، ويستعاض عن الجداول بمنحنيات مرسومة بالحبر الشينى الأسود، على أن يشغل المنحنى نصف صفحة على الأكثر، ولا يشغل صفحة كاملة إلا في حالات استثنائية، وسيصغر أى منحنى إلى تلك المقاسات.
- ويراعى ألا يقل ارتفاع الحروف أو الأرقام على المنحنيات المنشورة عن ٣ مم بعد التصغير.
- يعنى بذكر المراجع المستقى منها المقال، وتصنف تبعاً لإسم المؤلف ، ثم العنوان ، ثم المجلة أو الكتاب وتاريخه.

اشتراكات المجلة:

- داخل البلاد :
 - الاشتراك السنوى للمهندسين ٢٠ جنيها
 - الاشتراك السنوى لغير المهندسين ٥٠ جنيها
 - الاشتراك السنوى للهيئات ٥٠٠ جنيها
 - بالخارج :
 - للأفراد ٧٥ دولار أمريكى سنوياً.
 - والهيئات ٥٠٠ دولار أمريكى سنوياً.
- وذلك عن الأربع أعداد السنوية ويعامل الواحد بواقع الربع من هذه القيمة.
- وتعطى أولوية النشر بالمجلة للسادة الزملاء أعضاء جمعية المهندسين المصرية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير

دكتور مهندس/ مصطفى الحفناوى

أمين الصندوق وسكرتير التحرير

دكتور مهندس/ عبد الرازق عبد الحليم

أعضاء

دكتور مهندس/ أحمد خالد علام

دكتور مهندس/ حامد حسنين عامر

دكتور مهندس/ صلاح السبكى

دكتور مهندس/ عبد الهادى حسين حسنى

دكتور مهندس/ محمد زكى حواس

دكتور مهندس/ محمد العدوى ناصف

دكتور مهندس/ محمد محمد الهاشمى

دكتور مهندس/ محمود أبو زيد

مهندس/ محمود سامى عبد القوى

دكتور مهندس/ محى الدين سليم

محتويات العدد

القسم العربى

- سياسات التنمية السياحية لمنطقة المنيا ،
السياسات التخطيطية لتنمية شبكات البنية
الأساسية

٥٤

د. شريف حسن على

- قصور الثقافة المصرية فى القرن الواحد
والعشرين

د. دليلة الكردانى ٣

القسم الافرنجى

- طريقة مقترحة لدراسة تأثير قطع الكابلات على
الكبارى الملجمة

د. مراد ميشيل باخوم

د. مدا سامى أروكيا سامى

د. محمد عادل الجمال

أ.د. صبرى سمعان

أ.د. يحيى بهى الدين

د. هالة القاضى ٣

- التحليل الاعتمادى لكمرات الكبارى الخرسانية
سابقة الإجهاد المعرضة لعزوم الانحناء

د. على مرسى حمزة ١٠

- سلوك العناصر الحديدية الغير قابلة للصدا عند
تعرضها للحرائق

د. أسامة محمد الحسينى عبد السلام ١٥

- تخطيط وتصميم القرى النموذجية فى إطار

التنمية العمرانية والبيئة الشاملة " دراسة حالة

قرى نموذجية بالمشروع القومى لتنمية سيناء"

د. م. مصطفى محمد عبد الحفيظ

د. م. ماجدة اكرام عبید ١٦

- بلديات

* صيانة المباني والمنشآت القائمة

المجالس القومية المتخصصة ٢٩

* استقراء بعض البيانات الإحصائية الخاصة

بالمباني والإسكان - إحصاء عام ١٩٩٦

أ.د. أحمد خالد علام ٣٤

- تطور مفهوم التخطيط فى مصر على مدار مائة
عام

د. عبد الناصر عبد الله احمد محمد ٤٢

قصور الثقافة المصرية في القرن الواحد والعشرين

د. دليله الكردانى*

١ - مقدمة

تشكل العمارة والعمران أهم المرجعيات الثقافية والحضارية الدالة على حياة الأمم والشعوب، بل وبالتأكيد الدافعة والموجهة لعناصر التنمية الفاعلة فيه، ومن هنا تتبع أهمية التصدي لمشكلة تصميم المراكز الثقافية، وبالذات المختصة منها بالتنمية الثقافية والمجتمعية، مثل قصور الثقافة في المناطق المتعطشة للنهوض في المدن الصغيرة والأقاليم، مثل المنصورة والقناطر الخيرية على سبيل المثال.

مثل هذه المراكز الثقافية عادة ما تعكس ليس فقط البرامج والأنشطة المقامة من أجلها، ولكن أيضا الفلسفة العامة للتنمية والفكر الحاكم لها، ومن هنا تتبع أهمية التنبؤ بالظروف الثقافية المستقبلية من الناحيتين العالمية والمحلية، وكيف يتحدد موقفنا منها عند وضع السياسات الثقافية، وبالتالي عند تصميم الحاويات الثقافية من النواحي العمرانية والمعمارية التي تعبر عنها.

وتتعرض هذه الورقة البحثية لنظريات التنمية في القرن الفائت وكيفية انعكاسها على السياسات المتبعة في تقديم الخدمات الثقافية، مما كان له أثر كبير على كيفية التخطيط لمواقع وتصميم قصور الثقافة في حينها، ثم ينتقل إلى النظريات المعاصرة للتنمية والتي يجب أن تجابه الأسئلة الهامة نحو موقفنا كدولة من العالم النامي في مواجهة تيارات العولمة Globalization.

وكيف تصمد العناصر المحلية في القرن الواحد والعشرين أمام محاولات التسطيح والتهميش للثقافات المحلية، ثم يقوم البحث بعد ذلك بتقديم نموذج مقترح لتصميم قصور الثقافة في موقع محدد في مدينة القناطر الخيرية من ناحية:

٢ - التحديث وقصور الثقافة

إن التطوير للتنمية يطرح من التساؤلات أكثر مما يعطى من الإجابات، ففي حين كانت النظرة للتنمية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هو التحديث^(١)، واستبعاد العناصر التقليدية سواء في الثقافة أو في العلوم بحيث أصبح تركيز التنمية في تلك الفترة على فصل الدين عن الحياة العملية، ونقل التكنولوجيا الغربية، والتحول السياسي نحو النموذج الديمقراطي الغربي، بحيث أصبح النموذج الأوربي في البداية، ثم النموذج الأمريكي في فترات لاحقة هو المثل والمحتذى^(٢)، مما أضاف إلى حالات

أولا: استتباط واستلهاام الفكرة التصميمية من المصادر

المعرفية والثقافية المحلية.

ثانيا: تحليل الموقع واستخراج مؤثراته على التصميم.

ثالثا: تنظيم العناصر الوظيفية حول أنويه متعددة للنشاط.

رابعا: يتعرض للأسس التصميمية لبعض الفراغات الوظيفية الأساسية.

وتتعرض خلاصة البحث لنقد ومقارنة المنتج المعماري بالخلفية السياسية والتوجه الثقافي والتنموي الذي بنى على أساسه التصميم.

* مدرس. قسم العمارة - كلية الهندسة، جامعة القاهرة

العجز والتخلف الاجتماعي للعالم الثالث بسبب سلبه ذاتيته وخصوصيته الثقافية، وانعدام الثقة والفخر بكينونته وبالتالي بقدرته على الإنجاز^(٣).

وتبعاً لهذا التوجه الثقافي والتموي، انعكست هذه النظريات على نمط وروح قصور الثقافة المصرية التي أنشأت في بدايات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مدن مثل الزقازيق وبنها، والمنصورة التي اتسمت باتجاهات الحداثة والعالمية والدولية في العمارة ، Modern ، International كما عكست إحساس الضخامة والقوة والفخامة، وهذه هي المفاهيم التي أرادت حكومة الثورة في ذلك الحين إعطاءها عن نفسها ومنجزاتها والتي اتخذت شعارات التحديث نموذجاً لها^(٤).

ومن أهم الأمثلة التي توضح هذا التوجه التتموي هو قصر ثقافة المنصورة الذي بدئ في إنشائه حوالي سنة ١٩٦٠ وافتتح في ٨ مايو ١٩٨٤، أي أخذ حوالي ٢٤ سنة في مرحلة الإنشاء والتجهيز^(٥). ويمثل موقعه وعمارته أحد الملامح الهامة للمدينة مع مبنى المحافظة وجامع صلاح الدين في مدخل المدينة، حيث اختير موقع قصر الثقافة مباشرة على كورنيش النيل بالمنصورة، لكن على الرغم من كونه علامة مميزة في هذا المكان إلا أن مداخله غير واضحة وغير مهيأة لانتظار السيارات رغم كثافة الحركة المرورية على الكورنيش، وهو مصمم على هيئة مبنى مقفل ليس له أي امتدادات فراغية أو حدائق أو ساحات للتجمعات الشعبية (شكل ١ ، ٢).

والمبنى يحتوى على مسرح كبير يسع ١٥٠٠ كرسى، ومكتبة وقاعات متعددة الاستخدامات، وقاعة لكبار الزوار، إلى جانب الإدارة والمخازن وكثيراً ما يستعمل المسرح في اللقاءات السياسية للمحافظ مع جموع المواطنين .

ومن أنجح العناصر في قصر الثقافة هي الأنشطة المخصصة للنهوض بالمهارات الفردية وتحسين دخل

الأسرة مثل دروس النجارة والكهرباء والخياطة والكمبيوتر واللغات والخزف والفنون التشكيلية إلى جانب محور الأمية^(٦)، وبملاحظة العمل ومقارنته بالأهداف التنموية المعلنة لوزارة الثقافة في أوائل التسعينات كون الباحث مجموعتين من الملاحظات:

المجموعة الأولى:

ملاحظات في التنظيم الإداري والتشغيلي للقصر:

١ - تقتصر المشاركة الشعبية في أنشطة قصر الثقافة على تلقى الخدمة الثقافية التي يقررها ويديرها الموظفون القائمون على إدارة القصر دون تدخل من الجماعة المتلقية.

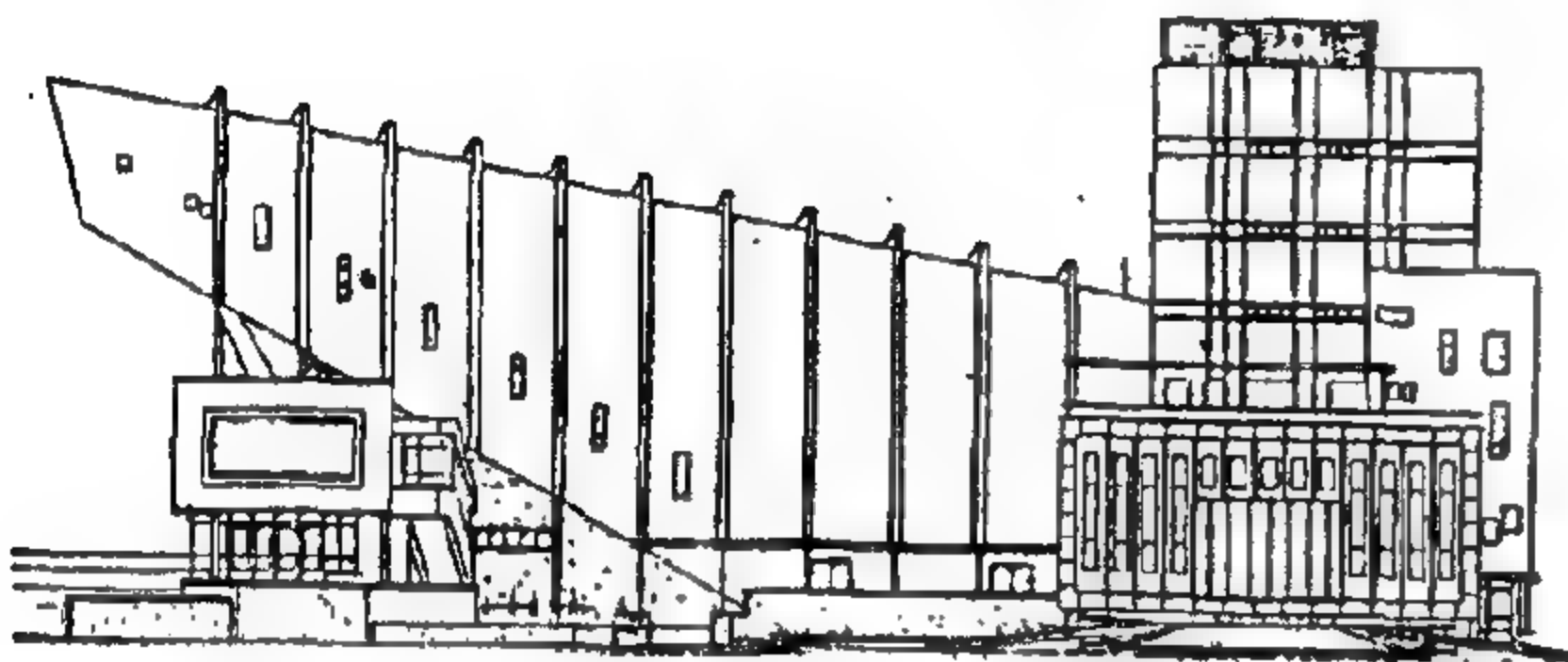
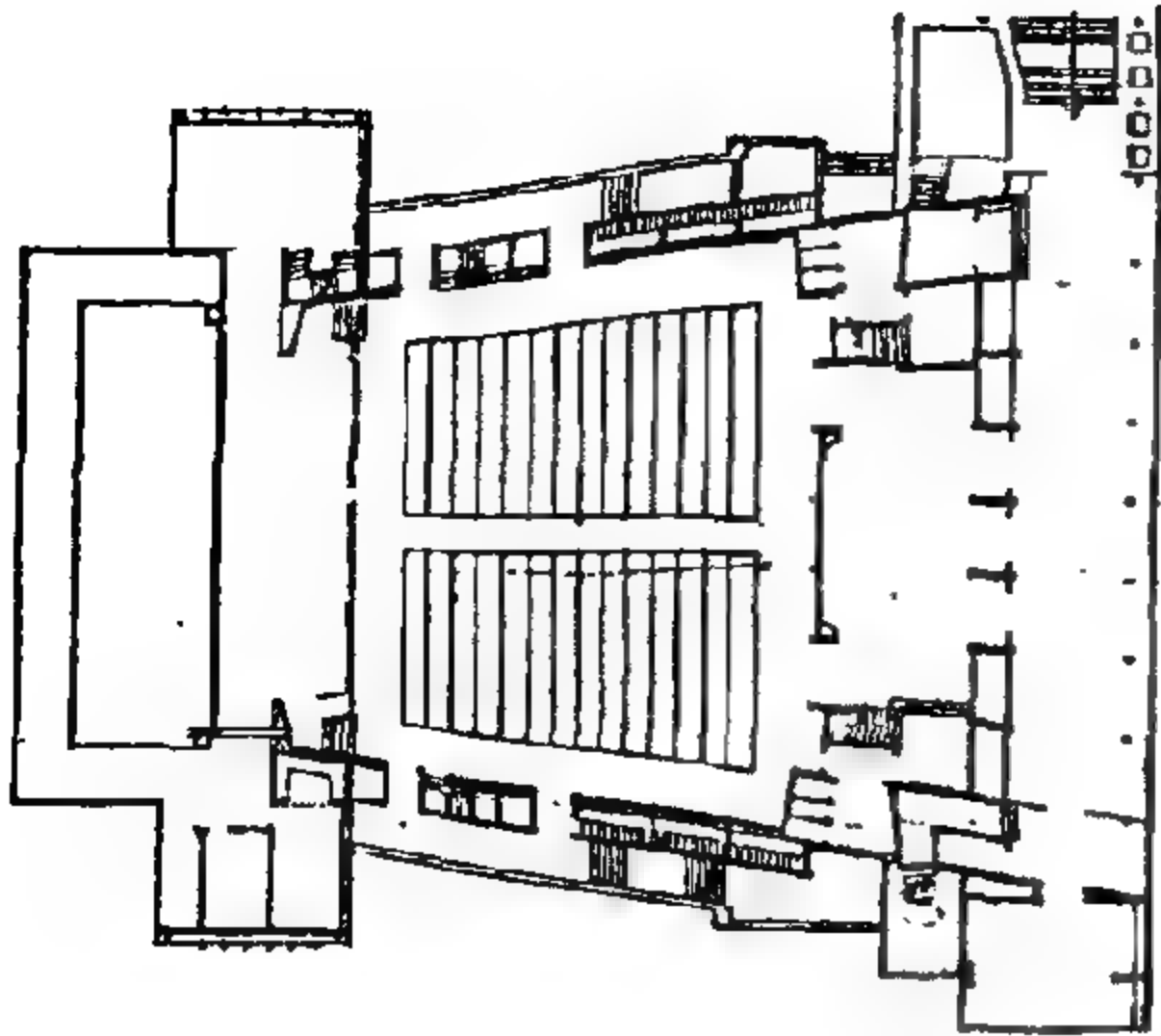
٢- يتمتع قصر ثقافة المنصورة بالقدرة على التمويل الذاتي من خلال اشتراكات المكتبة وتذاكر المسرح سواء في حالة العروض الحية أو استخدامه للعرض السينمائي، كذلك الاشتراكات المخفضة للفصول التخصصية مثل الكمبيوتر والتفصيل واللغات ... الخ. ويدير هذه العملية جمعية أهلية غير حكومية NGO يتولى إدارتها مدير القصر ويختار أعضاؤها من الشخصيات العامة والهامة في المدينة.

٣- العمليات التثقيفية والتعليمية في القصر تتم بطريقة تقليدية تعتمد على الاختيار والتلقين دون مشاركة تفاعلية مع المجتمع مما يؤدي إلى عملية انتقاء ورقابة على المخرجات الثقافية من وجهة نظر واحدة وهي في الغالب وجهة نظر الإداريين دون الفنيين أو المتخصصين.

المجموعة الثانية:

ملاحظات على الموقع، الفراغات الوظيفية، الطابع المعماري:

١- أدى اختيار موقع المبنى ومدخله في حي راق لسكنى الطبقة العليا إلى بعده عن وصول رسالته للفئات المستهدفة والمحرومة من الخدمات الثقافية.



شكل ١- المسقط الأفقي والواجهات الرئيسية لقصر ثقافة المنصورة يوضح الفراغات الواسعة والإنشاء المبالغ فيه، وتعدد المداخل



شكل ٢- لقطات خارجية لقصر ثقافة المنصورة توضح عدم استغلال الفراغات الخارجية ووضع المبنى على الشارع مباشرة مما أدى عدم التأهيل المناسب لمداخله

٢- إلى جانب أن تصميم المبنى وفراغاته الخارجية لا يتيح ولا يشجع الاستخدام في الاحتفالات التلقائية لجموع المواطنين مثل الموالد والمناسبات السياسية.

٣- عدم منطقية العلاقة بين حجم الفراغ ومستوى تجهيزه وبين درجة استخدامه وأهميتها، فعلى سبيل المثال ضخامة المسرح غير متناسبة مع درجة الإقبال عليه واستخدامه في حين أن الإقبال الأكثر على الخدمات التعليمية والتي تساهم في نمو الفرد وقدرته على تحسين دخل الأسرة. ونجد أن الأماكن المخصصة لهذه الخدمات لا تأخذ الأهمية لا في تجهيز الفراغ ولا في موقعه من المبنى.

٤- يفقد تصميم المبنى إلى الخدمات المناسبة والفراغات الاجتماعية والتي كان من الممكن تحويله إلى مبنى أكثر حيوية ومنفعة وراحة مثل مواقف انتظار السيارات ودورات المياه وكافيتريا وصالونات.

٥- شكل المبنى وفراغاته لا تستفيد من موقعه على النيل ولا من المداخل والمخارج الطبيعية له، بل ويعطى إحساساً أنه نموذج نمطي من الممكن إنشاؤه في أي موقع آخر دون أي مشكلة^(٧).

٣- قصور الثقافة بين المحلية والعالمية:

ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين لا نستطيع أن ننظر إلى التنمية الثقافية نفس نظرة التحديث والتي سادت في القرن العشرين والتي ثبت قصورها وعدم قدرتها على الصمود أمام متغيرات العالم المعاصر بكل ما يتيح من إمكانيات جديدة ومتغيرة، لأنه عند محاولة تفهم الثقافة وتفسيرها على أساس أنها نتاج وتراكم للخبرات الإنسانية نجابه التعقد والتداخل في الثقافات المعاصرة بسبب التقدم الرهيب في وسائل الاتصالات الجماعية كالتليفزيون والراديو والجرائد^(٨)، وأخيراً الإنترنت (شبكة المعلومات العالمية) والذي يؤدي إلى موقفين طرفيين وما بينهما من مواقف أكثر توازناً.

وفى نفس الوقت الذى يتوافق فيه مع مكاسب العصر الحديث، ليس فقط من النواحي التكنولوجية والاتصالات، ولكن أيضا من النواحي الفلسفية والمنطقية، (وذلك فى الإيقاع الموديولى، وتتميط الفتحات، والإنشاء، والأخذ بالتقنيات العالية High Tech). وعلى المستوى الإدراكي الكامن يحاول مناقشة واختبار الأشكال الثقافية الموروثة وذلك بإعادة صياغتها تارة، وتارة أخرى بتحويلها والتجديد فى استعمالها، والتعبير التشكيلي لها، وذلك بالتورية من خلال لحنين يمثلان عنصرى الثقافة "الثابت" و"المتغير" أحيانا، وأحيانا أخرى "أنا" و "الآخر" وذلك فى حوار تتغير فيه الأماكن كلعبة الكراسى الموسيقية، فالحوار لا يجنح للجمود أو الاستكانة، مثله مثل "التنمية"، فحقيقة اليوم شفافة، ونسبية، ومتغيرة، بل وأحيانا متعددة تبعاً للمنظور الذى نتبناه.

وهو ما قد يعبر عنه التصميم المعماري بتعدد الأنوية، وتعدد المداخل، تحويل الإيقاع، والتغيير فى اتجاهات العناصر والكتل، استخدام عناصر زخرفية عربية نابغة من أصل واحد لكن ترى بأشكال مختلفة تبعاً لزاوية النظر وشخص المدرك.

واليوم إذ نتصدى لمناقشة واختبار التراث لإعادة اكتشافه وصياغته فإننا يجب أن ننطلق من تراثنا الأصيل الذى علمنا من خلال الفنون والعمارة أن المداخل متعددة لتبصر ورؤية الحقيقة، وأبدع الأمثلة على ذلك هو التنوع والغنى فى الزخرف الإسلامى الذى يعتبر رمزا للتنوع من خلال التوحد، أو رمزا للتوحد من خلال التنوع.

٤ - النموذج التصميمي المقترح لقصر ثقافة

القرن الواحد والعشرين

وبناءً على ما سبق من عرض فلسفى لنظرية التنمية باعتبارها نمو وانبثاق للقدرات المحلية، وكذلك نتيجة لتحليل مظاهر القوة والضعف فى تجربة الثقافة الجماهيرية فى توجهاتها نحو الحداثة فى قصر ثقافة المنصورة، يمثل

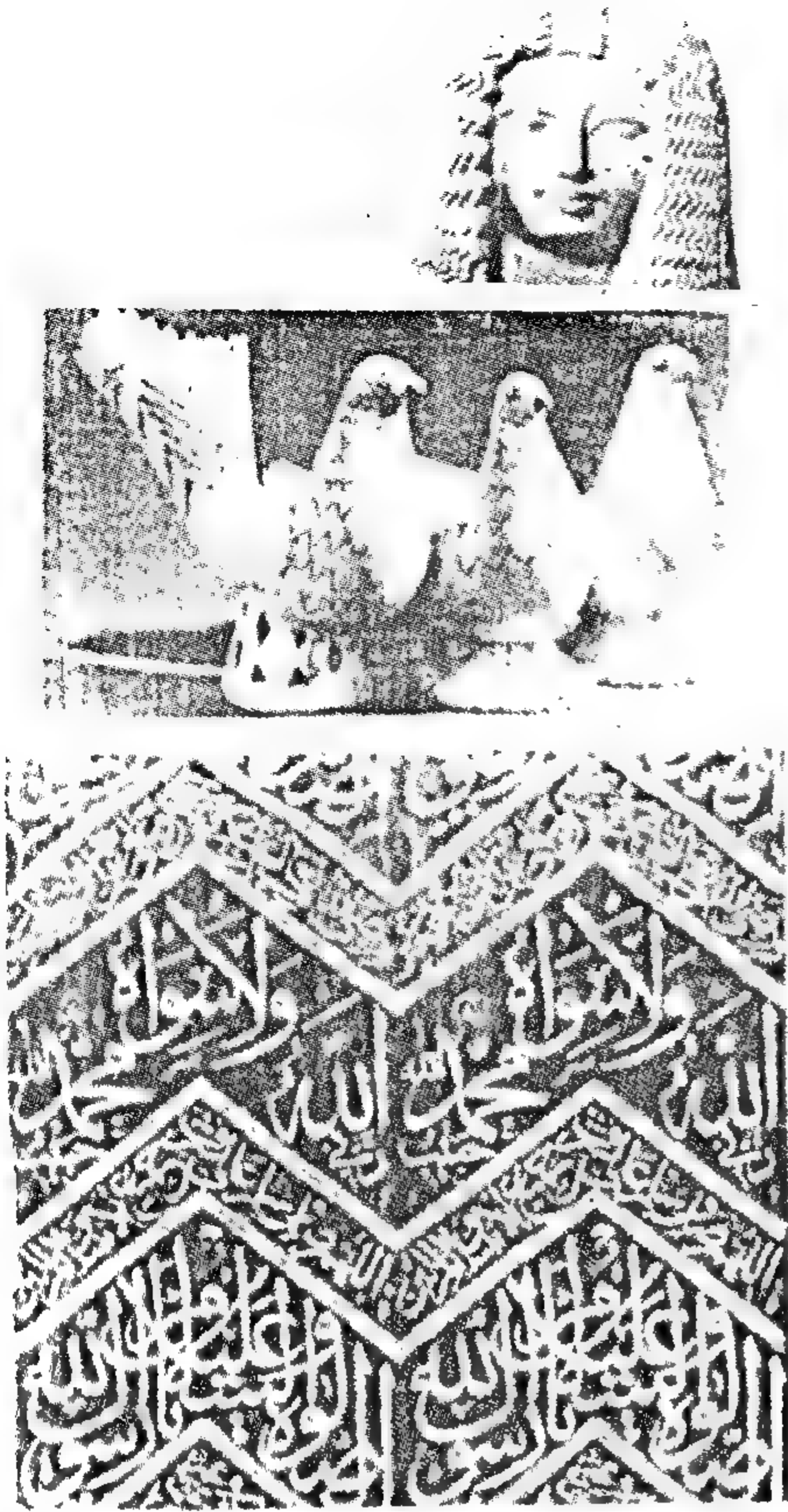
الموقف الطرفى الأول هو رفض كل الثقافات الواردة والتفوق على الذات والغرق فى التراث، والموقف الطرفى الثانى هو رفض التراث والأخذ بكل ما هو وارد من الغرب بصرف النظر عن ملاءمته للظروف المحلية، ودرجة تقبله بين جموع المواطنين^(٩).

ويلاحظ أن هذين الموقفين النقيضين حديان فى رد فعلهما وغير عمليين فى مواجهة العالم اليوم، غير ما يتسببان فيه من أكثر المشاكل صعوبة وتعقداً والتي ترهق العالم اليوم مثل الإرهاب، والذى يشكل خطورة لا يزيد عنها فداحة الإضياع، وتمويع الخصوصيات الثقافية للمجتمعات ذات التراث الإنسانى الأصيل، وتحويلها إلى حالات متباينة من التفنت والتشتت والضياع.

لذلك تتخذ عمليات التنمية وبهاذات التنمية الثقافية خصوصية عالية ترتكز على الأساليب والخطوات والمراحل المتبعة بنفس الدرجة إن لم تكن أكثر من نتائجها نفسها، بالإضافة إلى أن كفاءتها تكمن فى ذاتية النامى نفسه، ونابعة من تاريخه وتراثه ومكوناته الحضارية. والعملية التنموية نفسها ديناميكية ومستمرة دائماً، فإنه بفرض أن لها بداية، فإنه ليس لها نهاية، أو كما عبر عنها المفكر الأردنى محمد محمود الصبور^(١٠)

"التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع"

ولذلك فإن قصر ثقافة القرن الواحد والعشرين من خلال عمرانه يجب أن يناقش هذه القضايا الثقافية الهامة، فهو على المستوى الإدراكي الظاهر يحاول أن يستشف ويستلهم من روح وعناصر العمارة المحلية والتراث المصرى الأصيل، ليعطى مثلاً وقيمة للتنمية المجتمعية المرتكزة على العناصر الأصيلة وتقويتها (مثل المجاز والمشرية والحوش والمقعد والحديقة الإسلامية والوحدات الزخرفية من الخيام الخ).



شكل ٣- تمثل النيل في الفنون والزخارف في العصور القديمة والفنون الإسلامية والفنون للشعبية للتقانية

د - الفنون الزخرفية والتشكيلية: دائماً ما عبرت الفنون التشكيلية من نحت وزخرفة وتصوير وأيضاً العمارة عن النيل وعن التوحد وعن التعدد في مزج عبقرى ليس له مثيل حضارى أو ثقافى نتج من تأثر الفنون ببعضها، وبالفلسفة العربية الإسلامية، كذلك من أهم ما يميز الفنون الزخرفية العربية هي قدرتها على التحول والاستمرارية، وفي ذلك بعد فلسفى عميق الأثر فهي تعطى إمكانات لا متناهية للتحوّل، والتحوّل، والتوالد، والتبدل، والتعدد^(١٢) شكل (٥).

ومن خلال هذه الرؤية لفلسفة الثقافة العربية الأصيلة من ناحية امتصاصها للحضارات الأخرى والاستفادة منها، ومن ناحية سماحتها مع المعارضين لها، وأيضاً مرونتها لاستيعاب كل جديد، رأى الباحث صلاحية هذه الفكرة

النموذج التصميمى المقترح فى هذا الجزء لقصر ثقافة القناطر الخيرية مدخلا لتصميم المراكز الثقافية الجديدة للقرن الحالى ونحن على أعتابه، أخذاً فى الاعتبار الفلسفات التنموية الحديثة والإمكانات المتغيرة والمتجددة للثقافات المعاصرة، كذلك نمو وانبثاق الثقافات المحلية وكونها أساس التنمية وركيزتها الأساسية.

ويأخذ النموذج التصميمى أربع خطوات أساسية فى التصميم، الخطوة الأولى تختص باستنباط المصادر المعرفية والثقافية للتصميم، والخطوة الثانية تحليل الموقع وتأثيراته المختلفة على المبنى، والخطوة الثالثة التنظيم حول أنوية متعددة النشاط، والخطوة الرابعة والأخيرة تصميم العناصر الوظيفية تبعاً لقواعد وأسس ونظريات التصميم المعماري.

٤ - ١ - المصادر المعرفية والثقافية للتصميم

أ - نهر النيل: أهم ما يميز القناطر الخيرية هو النيل بكل بهائه وعبقريته، فهو أصل الحياة والحيوية، وقد قدسته أرض مصر والمصريون منذ الفراعنة مروراً بالعصور القبطية والإسلامية، وحتى المجتمعات البدائية والشعبية، تمثل ذلك فى معمارها وزخرفتها واندماجها مع بعض فى أحيان كثيرة (شكل ٣).

ب - المولد: تشكل الموالد للإنسان المصرى فرصة للتعبير عن ثقافته، وتعتبر من أهم الاحتفالات الشعبية منذ العصور القديمة، وفيها نتعرف على الثقافات الشعبية والدينية ويتوحد فيها المسلم مع المسيحى، ويمارس فيها جميع الأنشطة الثقافية المعبرة من مأكّل ومشرب ورقص وغناء ولعب وفرح وأيضاً الشجن والبكاء^(١١). (شكل ٤)

ج - السرايدات: وفى المولد دائماً ما نحتفل من خلال سرايدات، وهى منشآت مؤقتة أبتكرها المصرى ثلّبية للحاجة إلى فراغات ذات محور واسعة لاستيعاب أعداد كبيرة من المحتفلين بالأحداث الثقافية الهامة، حيث تعتبر الموالد إحداها.

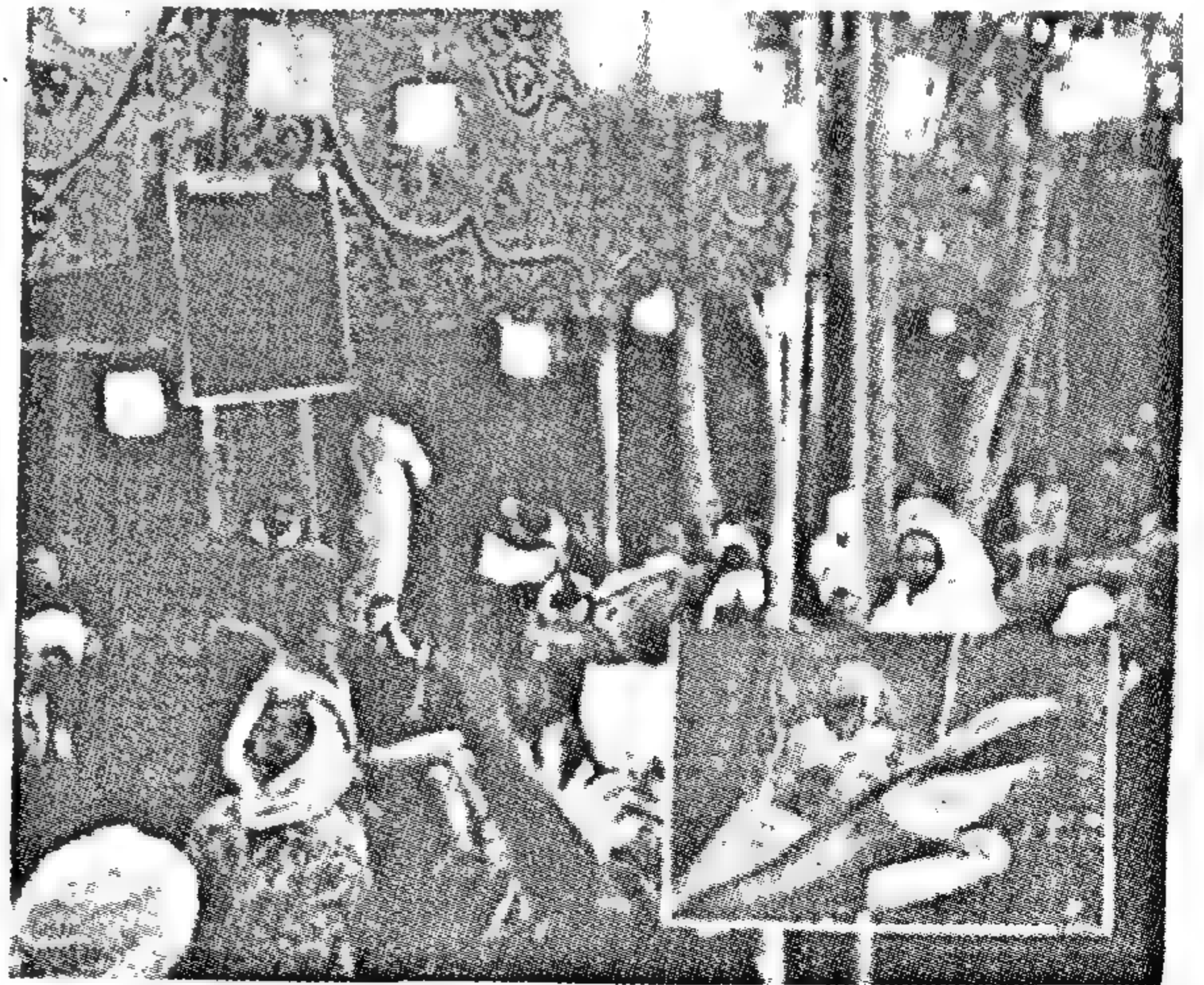
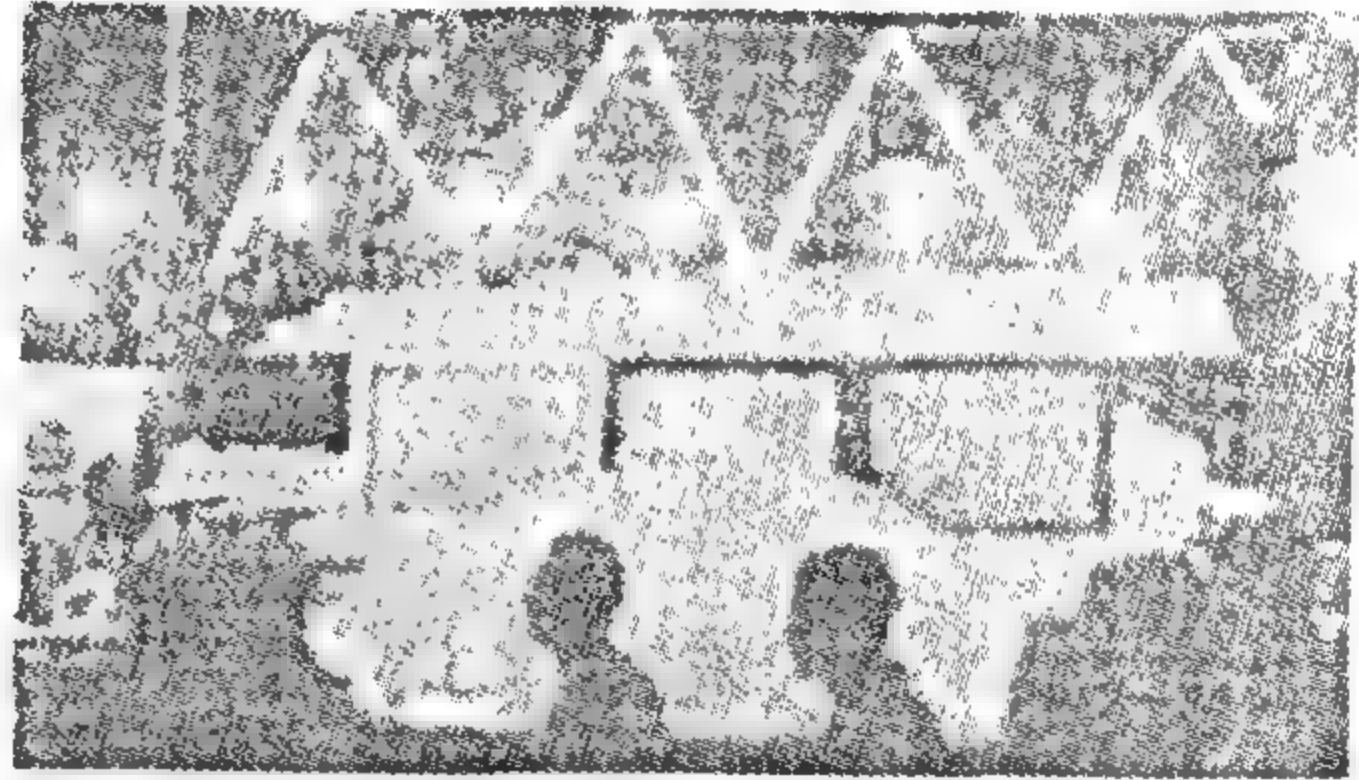
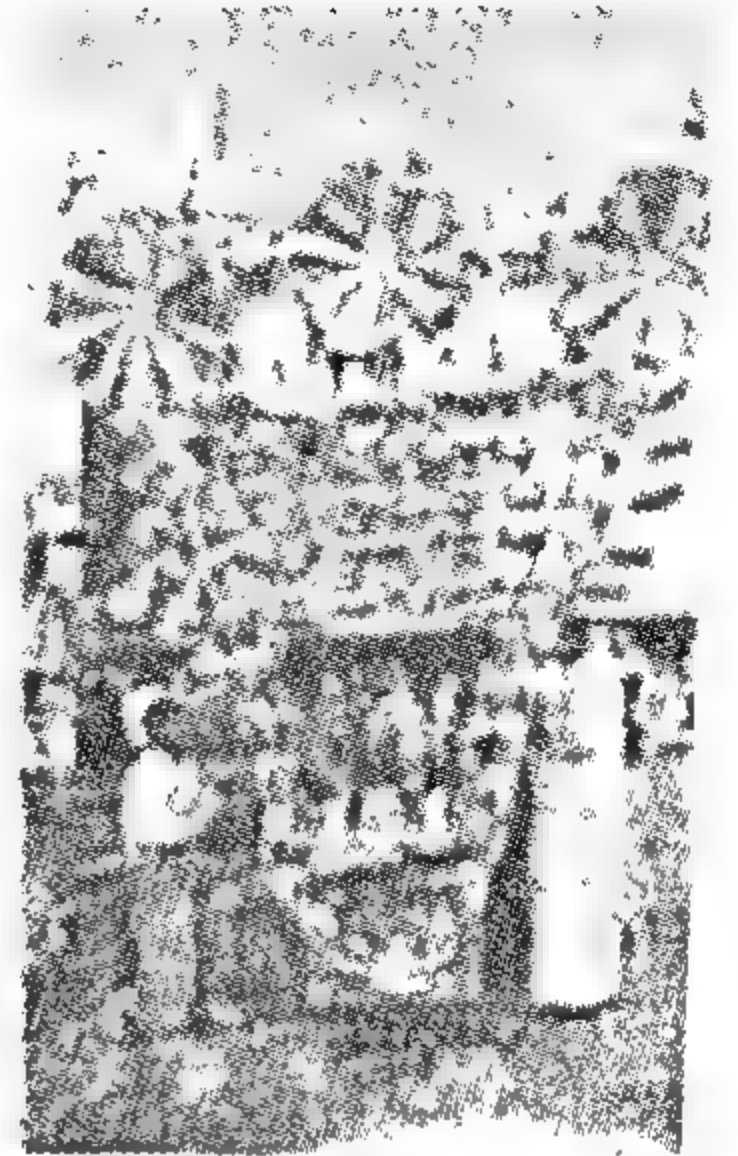
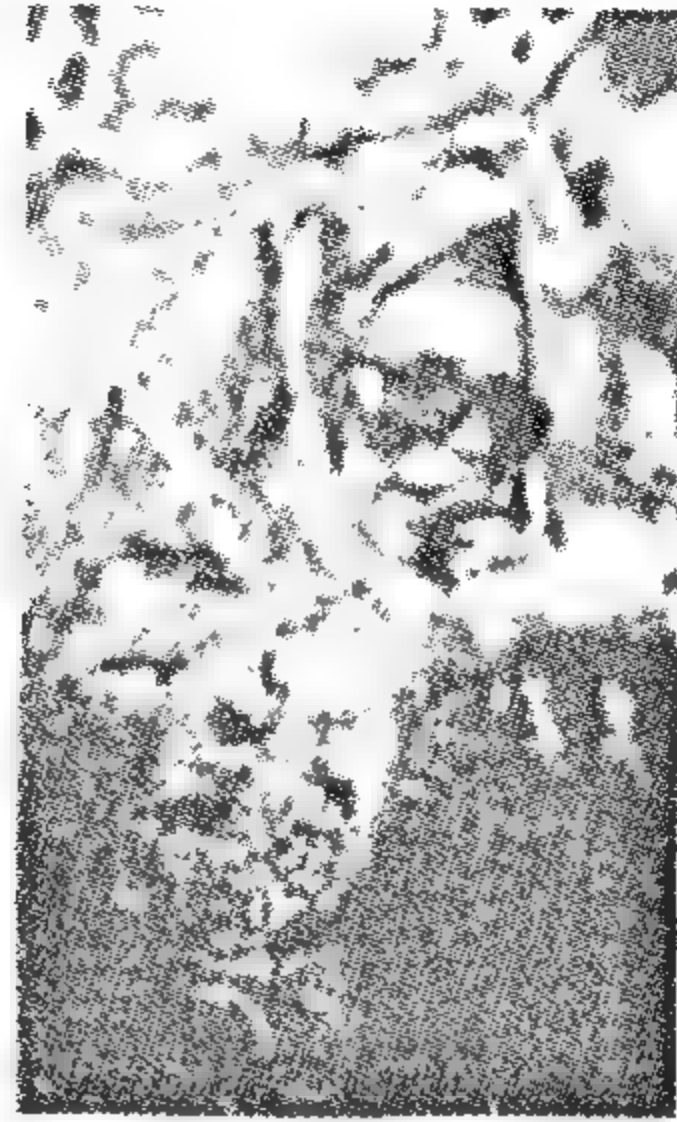
للتعبير عن الأساس التصميمي لنموذج قصر الثقافة في مدينة القناطر الخيرية، حيث أن المطلوب من النموذج التصميمي المقترح للمركز الثقافي أن يستوعب ويستفيد من الثقافات الجديدة التي تتيحها حركة العولمة، وفي نفس الوقت يحافظ على ثقافته المحلية، فينطلق التصميم من نهر النيل أصل الحياة في مصر والقناطر الخيرية جزء منه، فيستخدم الزخرف المأخوذ من الفراعنة وحتى العصور الإسلامية والفنون الشعبية المنبثقة من إحساس الفنان الفطري بقداسية نهر النيل، وفي نفس الوقت يستحضر التصميم فراغ المولد والسرادات في إعطاء إمكانيات فراغية للاحتفاليات التلقائية، ويوظف الزخرف العربي المتعدد الرؤى في هذه الفراغات ليؤكد فكرة الثقافة الماصة السمة المتحورة والمتولدة، وذلك في محاولة للانطلاق من المحلية، كما يوصى بذلك الفكر التنامي المعاصر ليصل إلى مواكبة الاتجاهات العالمية في الفكر والثقافة والعلوم.

٤ - ٢ تحليل الموقع

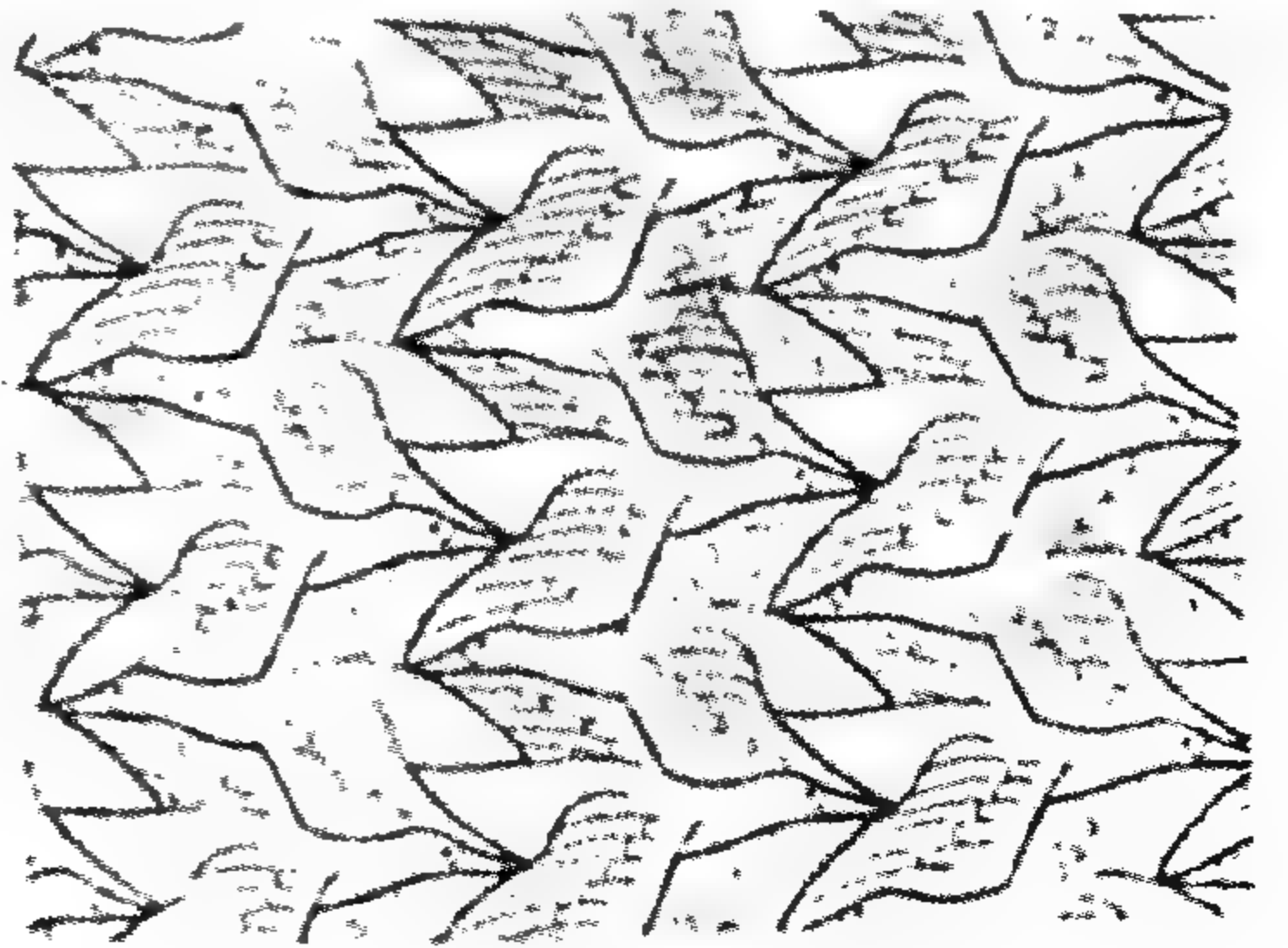
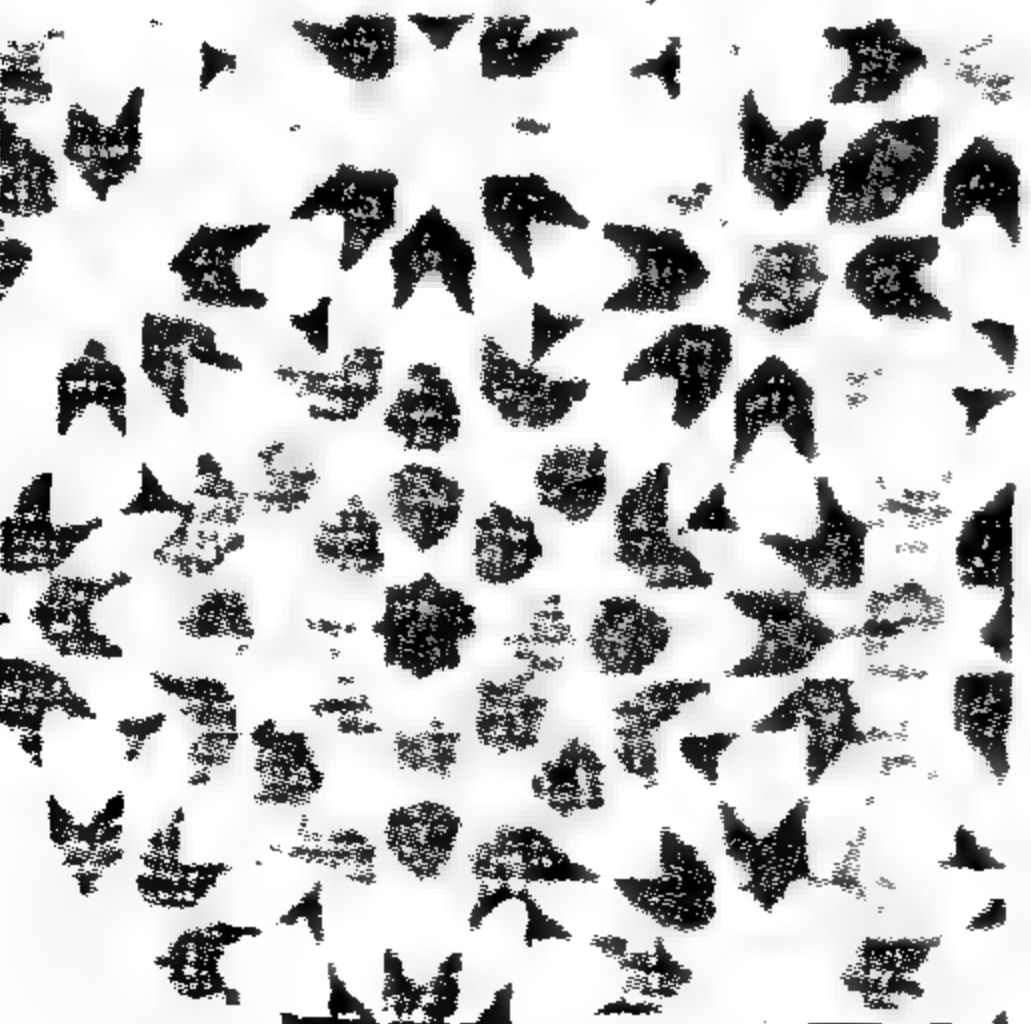
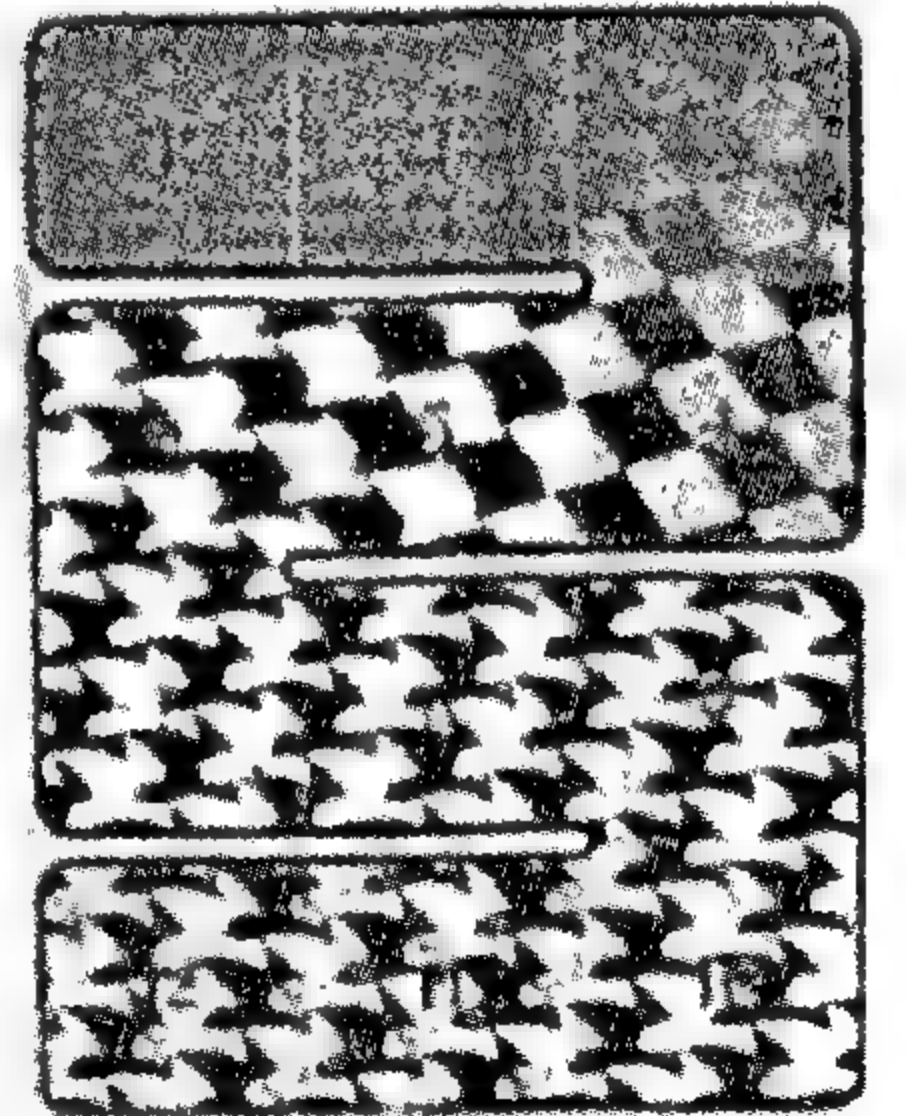
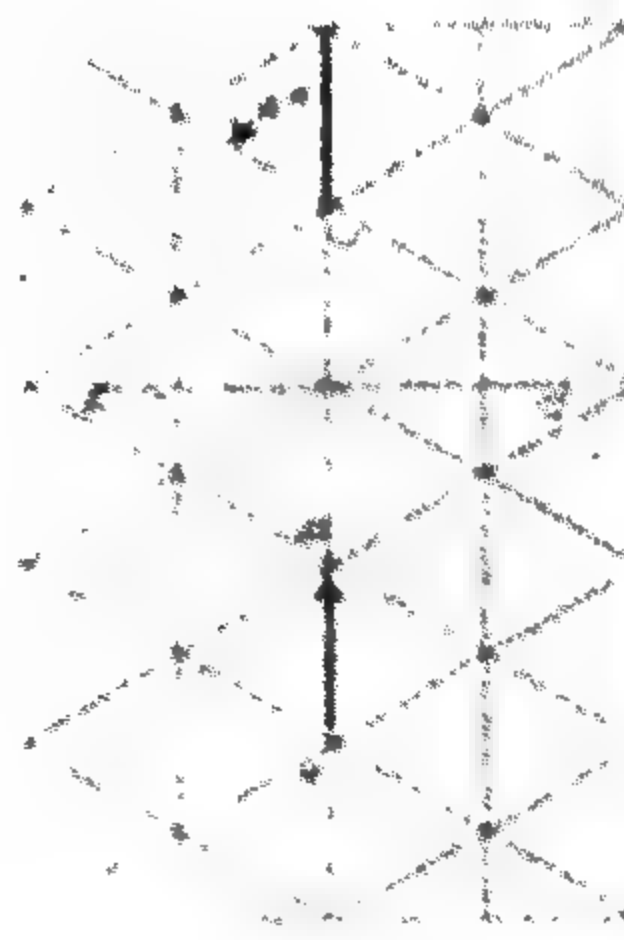
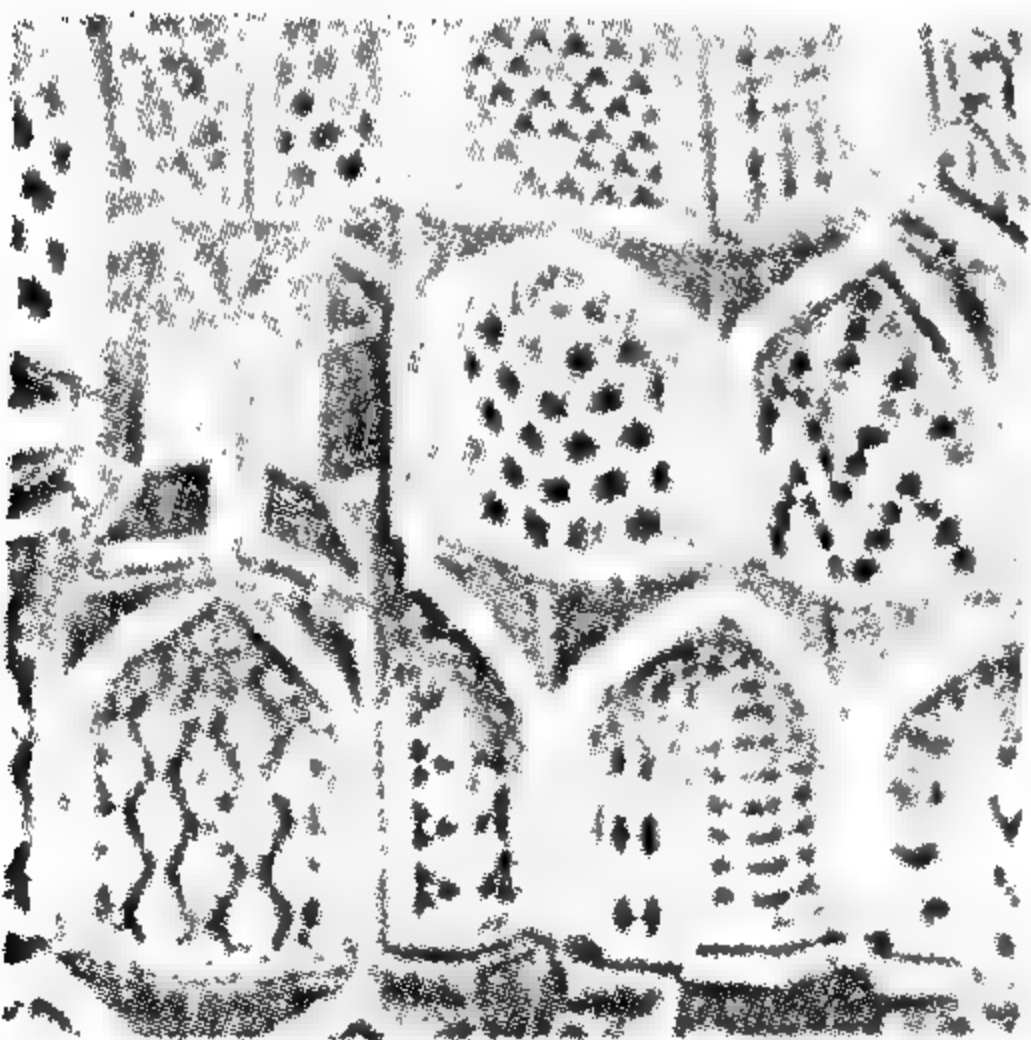
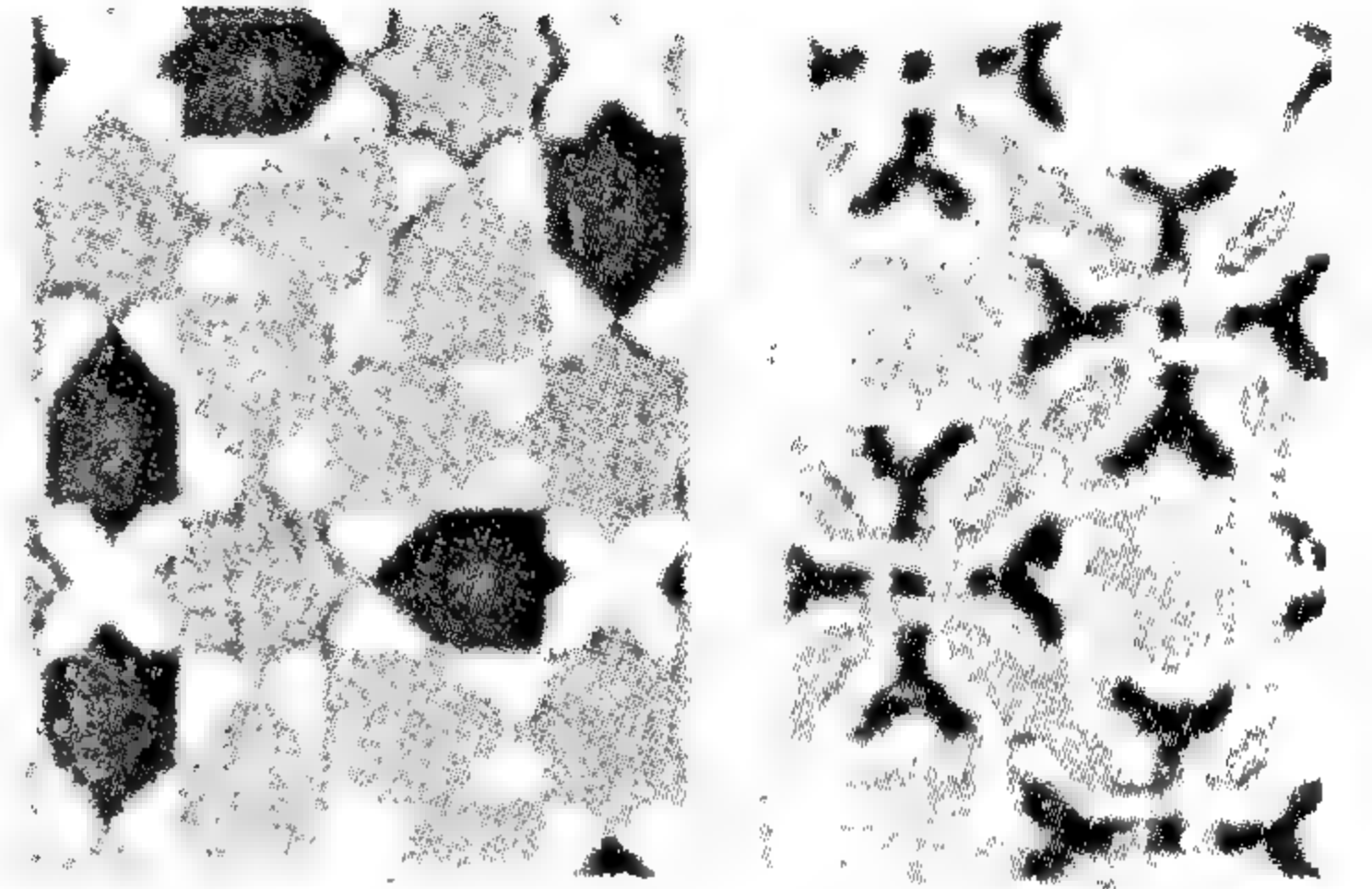
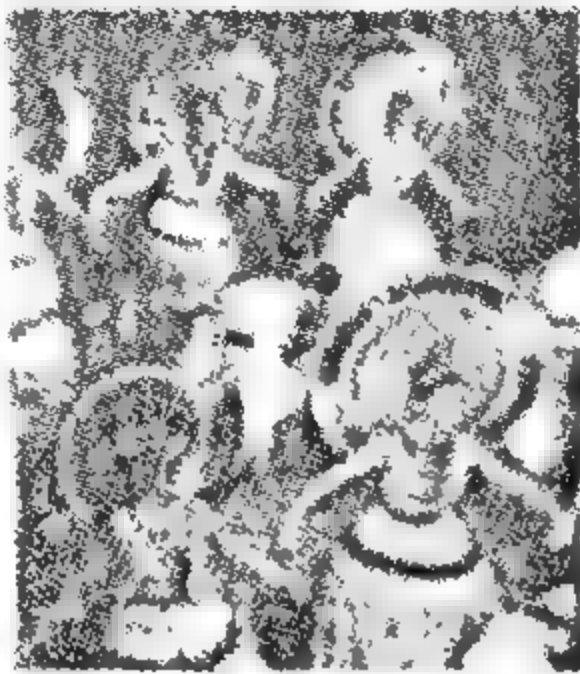
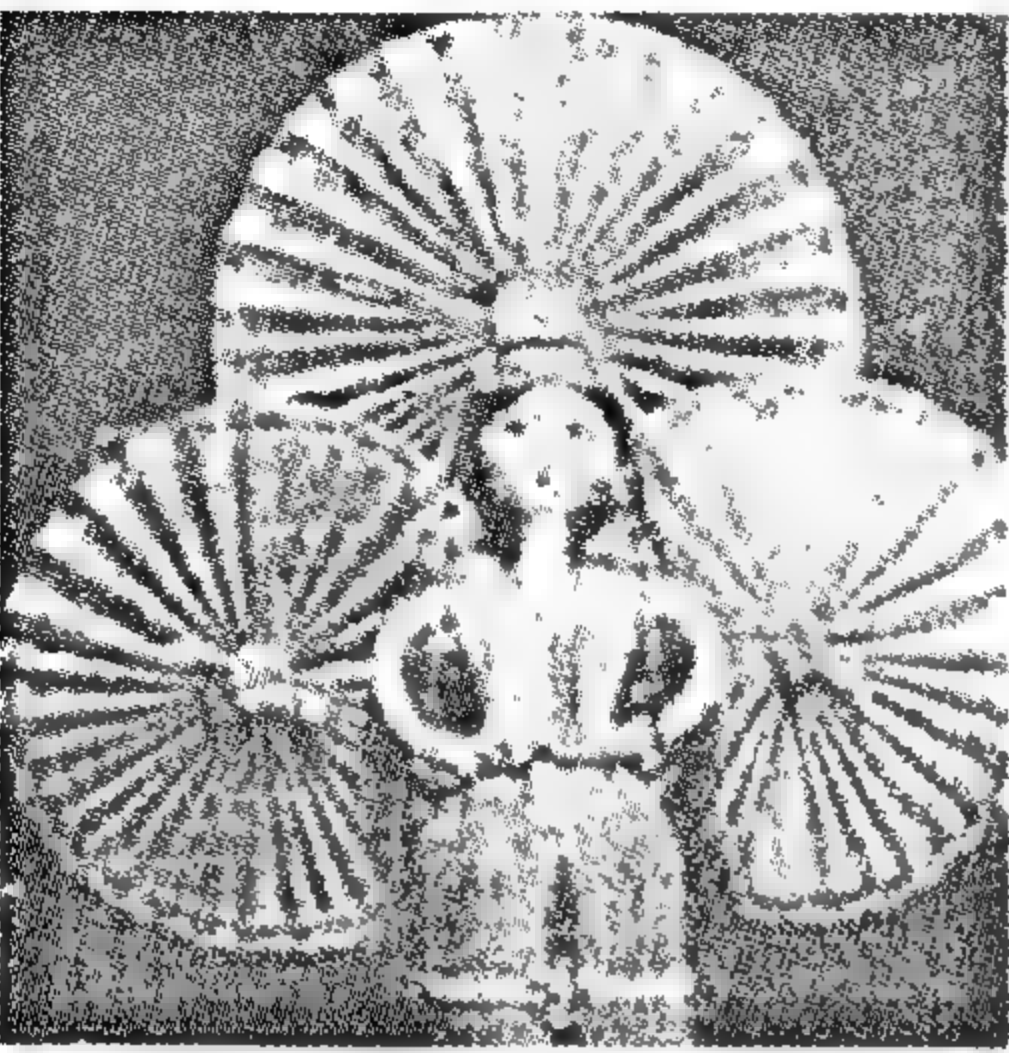
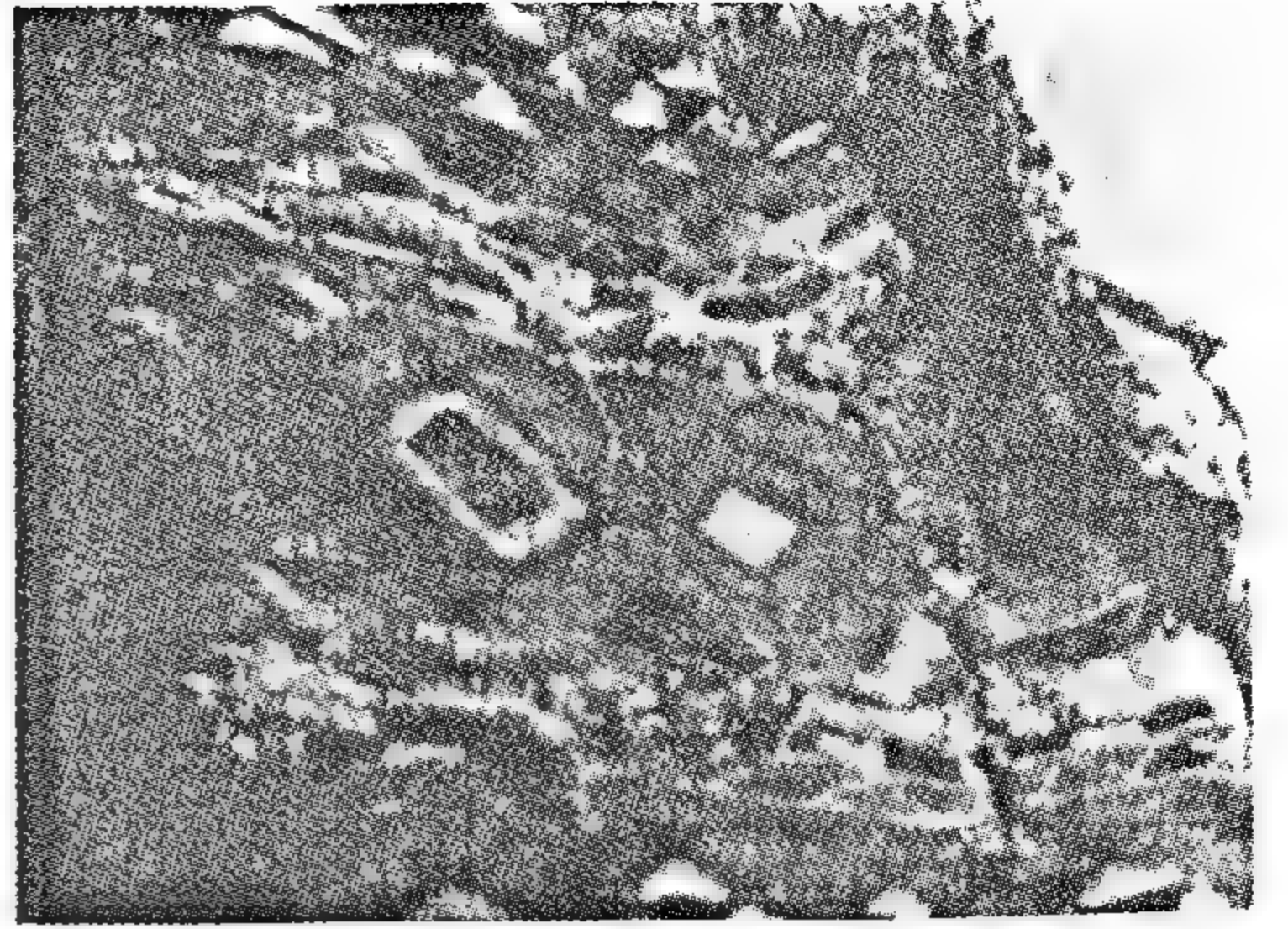
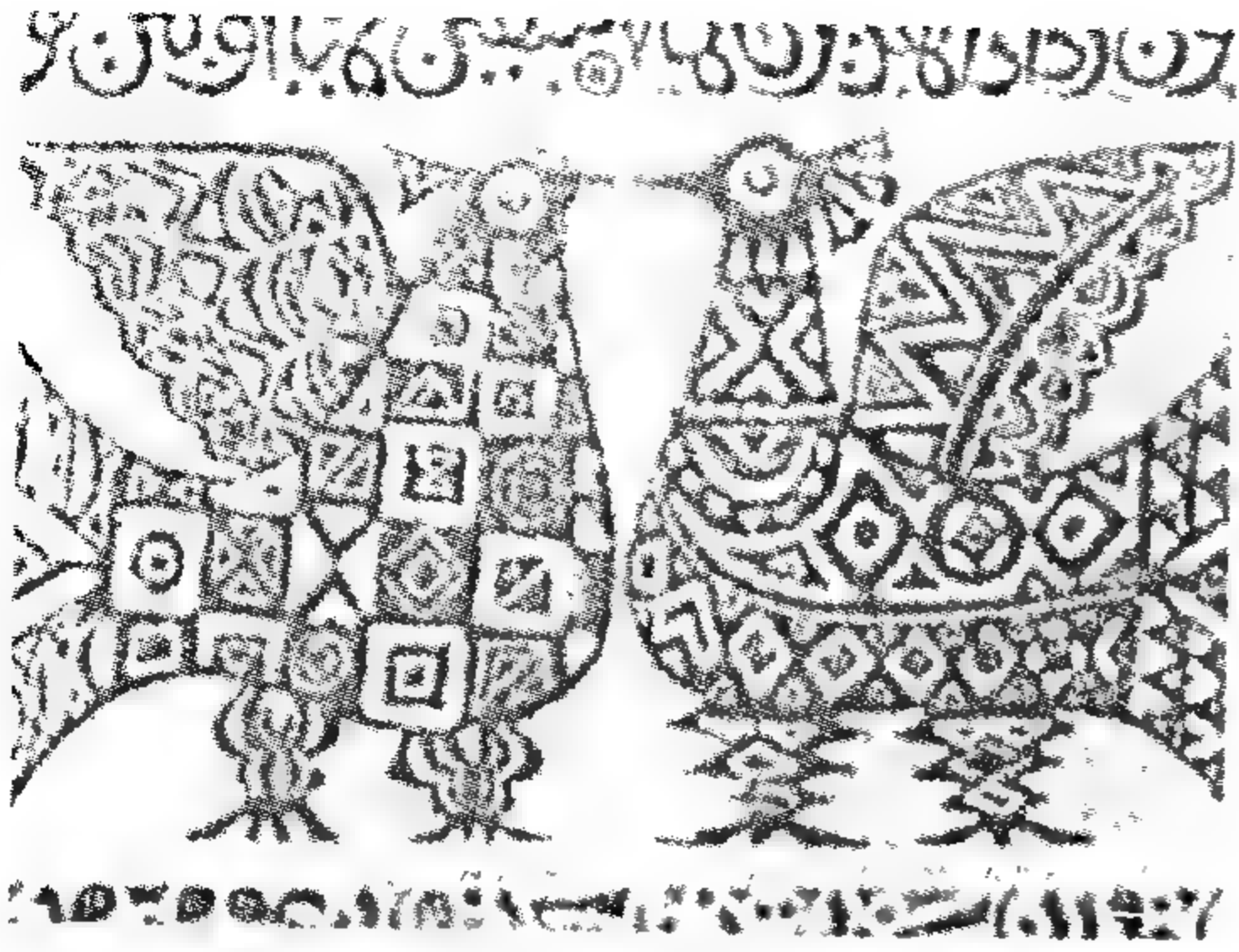
أ - اتجاهات الرؤية: تبعا لاتجاهات الحركة من وإلى الموقع تأخذ الواجهات زاوية انحراف في اتجاه القادم من الطريق الزراعي حتى تعطى منظورا وانطباعاً قوياً للقادمين، وفي نفس الوقت تفتح زاوية الرؤية للفراغات الانتقائية المختلفة.

ب - المداخل: على الرغم من صعوبة وعدم أفضلية الدخول من الطريق الرئيسي فإن مدخل كبار الزوار يقع عليه بعد معالجته بتصميم انحناء منه تساعد على تهدئة السرعة، مع عمل وصلات داخلية تسهل تحرك كبار الزوار في الفراغات الرئيسية من القصر، مثل المعرض والمكتبة.

ويقع المدخل الرئيسي ومدخل الإدارة على الطريق الجانبي، ويزود بأماكن انتظار محدودة للعاملين، أما مدخل المجمع فيفتح من الخلف على المجموعة السكنية، وكذلك ركن الأطفال، ويفتح مدخل الخدمة من الطريق الخلفى، ويتصل به انتظار السيارات تحت فراغ المسرح.



شكل ٤- يمارس الإنسان المصري في المولد جميع الأنشطة التي تعبر عن الثقافة من أكل وشرب ورقص وغناء ولعب وفرح وحزن، كما يستعمل السرادات وهي منشآت مؤقتة تستوعب أعدادا كبيرة من المحتفلين.



شكل ٥- الفنون الزخرفية العربية استمرارية تراثية لإمكانات لا متناهية للتحويل، وللتحور، والتوالد، والتعدد،
رؤية فلسفية لنقطة ماصة سمحة تستوعب كل جديد

الطلق.

ج - نواة النشاط الاحتفالي: وتفتح النواة الاحتفالية على مدخل المجتمع من ناحية المنطقة السكنية المجاورة وعلى نفس مستواها بفتحات واسعة، ومن الناحية المقابلة، ومن المستوى الأعلى، مدخل كبار الزوار، ويقع في مركزها الساحة المفتوحة للأنشطة في الهواء الطلق، وتجمع حولها الأنشطة التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الرواد، مثل المسرح والقاعة متعددة الاستعمالات، وفي ركن منه الكافيتريا والتي تشكل عنصر جذب.

وتكون المعالجة المعمارية للنواة الاحتفالية بحيث تصبح كما المولد الكبير، ويؤكد فكرة المولد الهيكل الضخم على شكل السرداق في شفافيته وزخرفته العربي، وهو من الناحية الانتفاعية يكون المدخل إلى المسرح.

٤-٤- العناصر الوظيفية الأساسية:

ويحتوي النموذج التصميمي لقصر الثقافة على مسرح، وكافيتريا، وقاعة متعددة الأغراض، وقاعة لعرض الفنون التشكيلية، ومكتبة، وقاعات لتنمية المهارات مثل المراسم والورش وقاعات الأنشطة، وملحق خاص بثقافة الطفل، وإدارة (شكل ٧ ، ٨ ، ٩).

١ - المسرح: سعة ٥٠٠ شخص، ملحق به قاعة كبار الزوار، وتنقسم مساحته إلى التالي:

٤٤٠ م ^٢	صالة الجمهور
٣٠٠ م ^٢	فوايهات الاستقبال
٥٥ م ^٢	قاعة كبار الزوار
٢٣٠ م ^٢	شواية المسرح
٧٠٠ م ^٢	خدمات خلفية المسرح
٧٧٠ م ^٢	أماكن انتظار سيارات ومخازن

وهو مصمم بحيث يستوعب العروض المسرحية والسينمائية بكل التكنولوجيا الحديثة المتعلقة به، وتقع صالة الجمهور على مستويين مما يوحي بالامتلاء - وتفتح الشواية من الجانب والخلف بالكامل بحيث يسهل دخول المناظر

ج - التوجيه: تبعا للاتجاهات الأصلية وعلاقتها بالمنافع الرئيسية للمشروع تنحرف الكتلة التي تحتوى على المكتبة الرئيسية بحيث تأخذ أقصى ما يمكن من اتجاه الشمال المرغوب، كما يزود حوش المبنى ومكتبة الطفل بفتحات علوية موجهة ناحية الشمال.

٤ - ٣ - التنظيم حول أنويه متعددة للنشاط

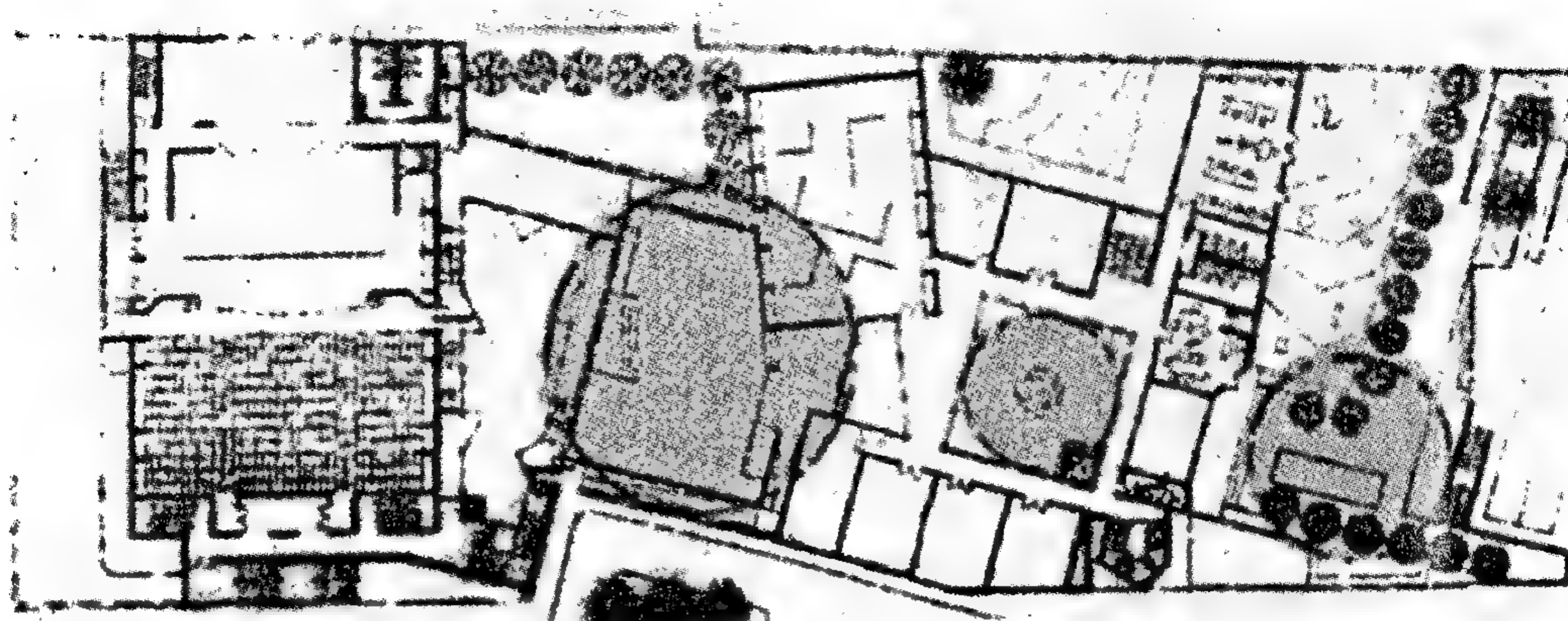
توزع عناصر المشروع على ثلاث نويات رئيسية كالتالي: (شكل ٦).

أ - نواة النشاط التأملية: وتفتح على المدخل الرئيسي، ومن عناصرها الشلال، الفوارة في مركز الحديقة ذات التصميم المستوحى من الحقائق الإسلامية، حديقة النحت SCULPTURE GARDEN وتصمم على مستويات ذات مناسيب متدرجة، ومن الممكن استخدامها في العروض التجريبية.

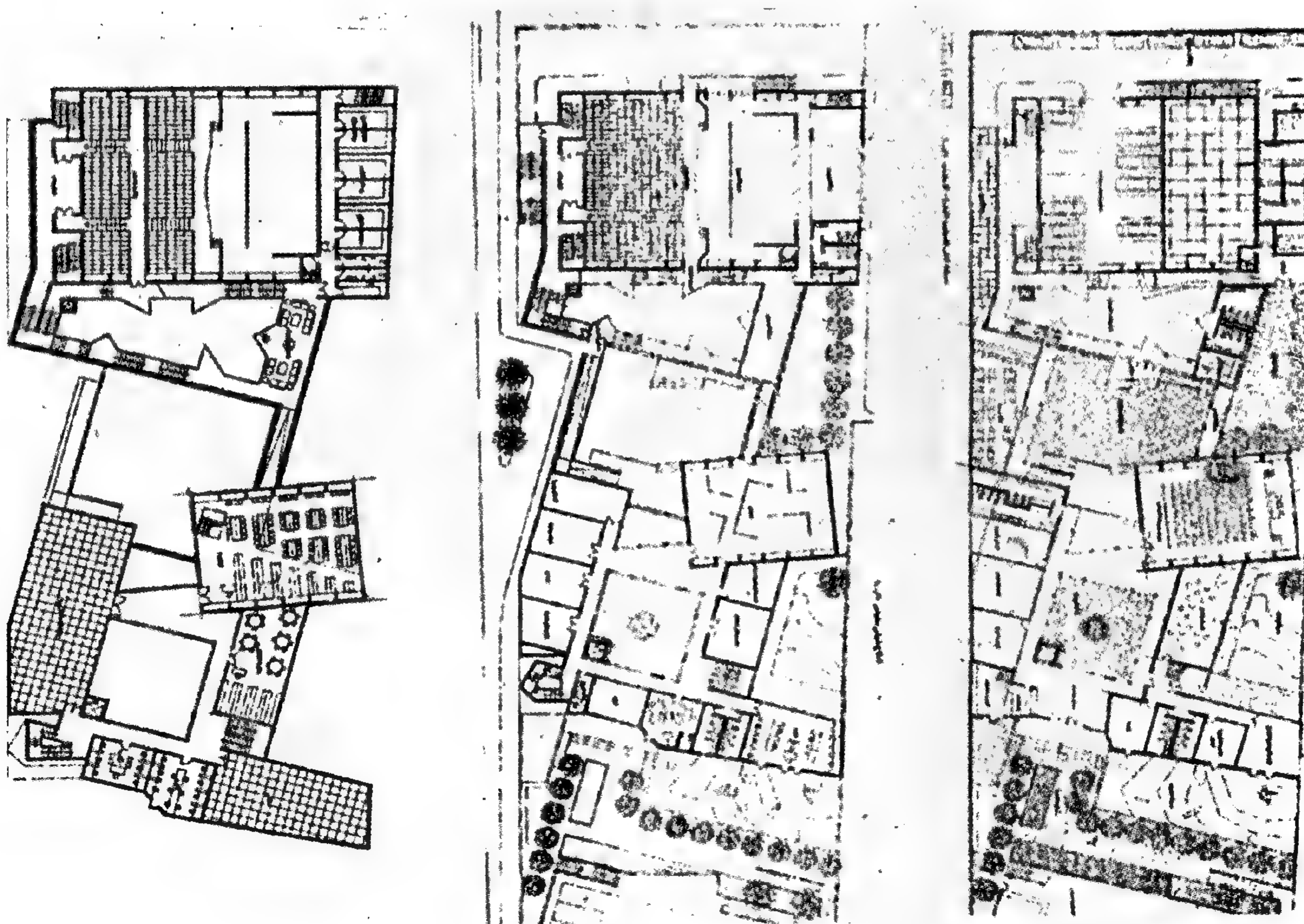
ويطل على هذه النواة الإدارة، والجزء الهادئ من نشاط ثقافة الطفل، وبعض الجلسات التأملية، وكافيتريا الشلال الهادئة، والتي تقدم بعض المشروبات، وتحدد المزروعات بأنواع من الأشجار المصرية المعمرة، ذات الظلال الوفيرة والتي لا تحتاج إلا للقليل من الماء.

ب - نواة النشاط اليومي: وتقع في مركز المبنى، على هيئة حوش مربع منتظم، تملؤه حركة الرواد بالحيوية والحياة، يطل عليه النشاط الإداري وعناصر التنمية المجتمعية، من أنشطة المرأة ونوادي العلوم... الخ، إلى جنبات القاعة متعددة الأغراض في الدور الأرضي، يعلوها المعرض، وتعلوه المكتبة، وهي الأنشطة التي تحتاج إلى بحور إنشائية واسعة نسبياً.

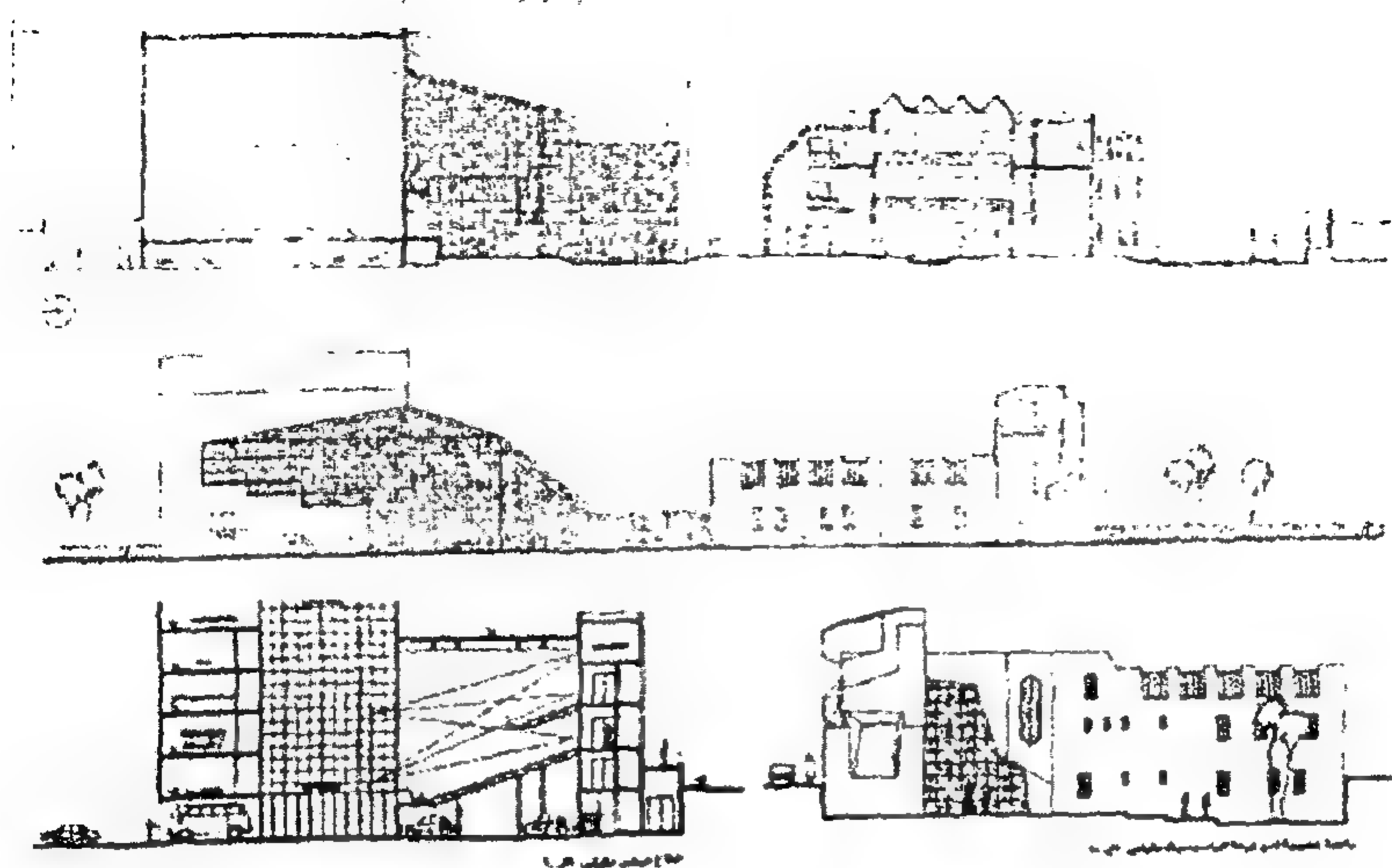
وفي الجزء الشبرقي من النواة اليومية يقع نشاط ثقافة الطفل بحيث يطل على حوش آخر خاص به يعتبر امتداداً له مما يعطى خصوصية وحرية لبراعم المستقبل، كما يمكن من استخدامه في الأنشطة التي تمارس في الهواء



شكل ٦- تنظيم عناصر المشروع حول ثلاثة أنوية أساسية (التأملية، اليومية، الاحتفالية)



شكل ٧- المساقط الأفقية للنموذج التصميمي المقترح لقصر ثقافة القرن ٢١



٨

شكل ٨- واجهات وقطاع للنموذج التصميمي المقترح لقصر ثقافة القرن ٢١



شكل ٩- لقطات عامة للنموذج المقترح لقصر ثقافة القرن ٢١

٦- قاعات تنمية المهارات

٦-١ - المراسم والورش ١٩٠ م^٢

موزعة على ثلاث قاعات متجاورة وتطل على النيل في المستوى الثانى، نفس مستوى المعرض.

٦-٢ - قاعات الأنشطة ١٧٥ م^٢

تقع فى المستوى الأول لتوقع استعمالها كفضول لتنمية المهارات، مثل نوادى العلوم والأنشطة اليدوية والثقافية للمرأة .. الخ.

٧- ملحق ثقافة الطفل

٧-١ - قاعة كورال الأطفال ٨٠ م^٢

تقع فى الدور الأرضى بحيث تفتح على الحديقة الخاصة بالأطفال.

٧-٢ - قاعات أنشطة الطفل ١٥٠ م^٢

مثل الأنشطة الإبداعية والفنون التشكيلية، وتقع فى المستوى الأول، وتطل من ناحية على الحديقة التأميلية والنحت، ومن الناحية الأخرى على حديقة الطفل.

٧-٣ - قاعة الحاسب الآلى ٥٠ م^٢

تقع فى المستوى الثانى، وقد تم زيادتها عن ما هو موجود بالبرنامج حتى تستطيع أن تستوعب التوقعات المستقبلية للتوسع فى تعلم واستعمالات الحاسب الآلى، وبالذات فى مجالات الاتصالات لشبكات المعلومات الدولية الإلكترونية.

٧-٤ - مكتبة الطفل ٨٠ م^٢

تقع فى المستوى الثالث، فى نفس مستوى المكتبة الرئيسية، وذلك لسهولة ارتباطهما المنفعى، ولاعتبار أن امتداد نشاط القراءة على المراحل العمرية المختلفة.

٨- الإدارة ١٥٠ م^٢

وتقع فى المستوى الثانى والثالث، وتشرف على المدخل الرئيسى، وعلى نواة الحياة اليومية للقصر.

ومن ناحية التوسعات المستقبلية فإن النموذج التصميمى

الكبيرة والديكورات دون الحاجة إلى تقسيمها. خلفية المسرح تحتوى على صالة التدريب فى نفس مستوى خشبة المسرح، غرف الملابس فى الدور الأول، يعلوها حجرات الاستضافة لفرق الزائرة وخدماتها، والورش، ثم أخيرا أماكن تكييف الهواء.

أسفل المسرح أماكن انتظار السيارات، ومن ناحية الشارع الأتوبيسات والنصف نقل، بحيث توفر مساحة المناورة المطلوبة.

٢ - الكافيتريا ٩٠ م^٢

تطل على الساحة الاحتفالية، بحيث تتوسط المسرح والعناصر الأخرى التى تستوعب أعدادا كبيرة من الرواد، مثل القاعة متعددة الاستعمال والمعرض والمكتبة، وتعتبر من عناصر الجذب الرئيسية فى المشروع، ويتم الترخيم عليها من خلف المسرح.

٣ - القاعة متعددة الأغراض ٢١٥ م^٢

تقع فى مكان متوسط من الساحة الاحتفالية ونواة الحياة اليومية للمبنى، وهى ترتبط بالمجتمع على المستويين البصرى والانتفاعى، وتزود بأدوات العرض الحديثة.

٤ - قاعة لعرض الفنون التشكيلية ٢١٥ م^٢

تقع فى المستوى الثانى فى نفس المستوى الذى تتواجد به المراسم وقاعات الفنون للكبار والأطفال.

٥ - المكتب ٣٦٥ م^٢

وتعتبر من أهم الأنشطة الثقافية فى القرن القادم لما تتيحه من إمكانات ثقافية وخاصة عند الاتجاه إلى تحويلها إلى نظم الحاسب.

توجد فى الدور الأخير على مستويين لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المراجع والتقنيات الحديثة من الكمبيوترات، وتفتح على مقعد خارجى يطل على النيل، ويستغل فى القراءة الخارجية.

والمركزية من ناحيتي التصميم والتشغيل ، واتضح ذلك في اختيار مواقعها البعيدة عن التجمعات الأكثر احتياجاً لها، كما اتسم تصميمها باتجاهات الحداثة والدولية، وافتقدت إلى الفراغات الجاذبة والجاذبة للزوار مثل الكافيتريات والخدمات.

٥ - يجب أن تراعى التصميمات الحديثة لقصور الثقافة الفلسفات المعاصرة للتنمية من ناحية استلها المصادر المعرفية والثقافية للبيئات المحلية، وذلك حتى تنطلق التنمية من القواعد المحلية التي تشكل الأساس والتوجه المناسب للتنمية الشاملة.

٦ - لكل موقع محدد ظروفه الخاصة به، لذلك يجب أن يكون لكل موقع التصميم الملائم له، والذي يراعى الظروف الخاصة به من ناحية اتجاهات الرؤية، والمداخل وعلاقتها بالظروف المحيطة والاتجاهات الأساسية وما تمليه من توجيه العناصر المختلفة من ناحية التهوية والإضاءة الطبيعية.

٧ - يراعى في توزيع العناصر طبيعتها، وعلاقتها التبادلية مع بعضها البعض الآخر حتى يتحقق التنظيم الأمثل لها، فتتظم حول أنوية تراعى عوالم الخصوصية والضوء والحركة والظروف المتشابهة لكل مجموعة منها.

٨ - من المستحسن أن يتيح التصميم إمكانات التوسيع المستقبلية، إذا احتاج الأمر حتى تقل فرص عشوائية الإمتدادات المحتملة.

يسمح بالامتداد الرأسى وبالذات لجناحيه الجنوبى والغربى ، مما يوفر مساحة حوالى من ٩٠ إلى ٢٧٠ متر مربع، بواقع ٦% من المساحة الأصلية، ويعتبر مكان هذا الامتداد مناسباً من حيث تواجدته فى قلب نواة الحياة اليومية للمشروع.

الخلاصة

١ - يعكس تصميم المراكز الثقافية ، وخاصة التى تتبع الدولة ومؤسساتها - السياسات التنموية السائدة وتوجيهات الدولة نحو الثقافة عامة والثقافة الشعبية على وجه الخصوص.

٢ - تتفجر اليوم قضايا حيوية مثل موقف الدول النامية من اتجاهات العولمة وتأثيرها على الثقافات المحلية وهو ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم المراكز الثقافية للقرن المقبل.

٣ - أحرزت تجربة الهيئة العامة لقصور الثقافة منذ إنشائها، وكانت تسمى بالهيئة العامة للثقافة الجماهيرية، الكثير من النجاح كما عانت الكثير من العثرات، وينسب النجاح إلى أهميتها بتوصيل الثقافة إلى قطاعات عريضة من الشعب المصرى كانت محرومة منها من قبل أيضاً الاهتمام برعاية وإظهار الجوانب الإيجابية للثقافات الشعبية.

٤ - عانت قصور الثقافة وبالذات التى أنشئت فى بداية الثورة، فترة الخمسينات والستينات، من البيروقراطية

المراجع

- 1 - Worsley, Peter. The Three Worlds, Culture and Word Development. Chicago; the University of Chicago Press 1984.
- 2 - Amin, Samir, Imperialism and Unequal Development. N. Y.: Monthly Review Press, 1997.
- 3 - Illich, Ivan. De-schoodling Society New York: Harper & Row Publishers, 1970.
- 4 - Fakhouri, Hani. Kafr El-Elow; An Egyptian Village in Transition New York ; Holt, Reinhart, and Winston, Inc., 1972.
- ٥- محمود سعيد محمود . الثقافة الجماهيرية : الرحلة، الحقيقة، والمستقبل . القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥
- ٦- مقابلة مع الأستاذ صلاح خليفة ، مدير قصر ثقافة المنصورة، ٢٠ يوليو ١٩٧١ .
- 7- Elkerdany, Dalila Y. A. Cultural Facilities and Community Development in Egypt: Policies, Buildins, and Settings for Public Culture (a non-published Ph.D. dissertation), Cairo University, 1992.
- 8 - Gans, Herbert J. Popular Culture and High Culture, New York : Basic Books, Inc., Publishers, 1974.
- ٩- رونالد روبرتسون . العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية : ترجمة احمد محمود و نورا أمين، مراجعة وتقديم محمود حافظ دياب. القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨
- ١٠ - محمد محمود الصقور. التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف: دراسة تطبيقية على الريف الأردني عمان: شقير وعكاشة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦ .
- 11- Sonbol, Sherif, and Tarek Attia. Mulid; Carnivals of Faith, Cairo.The American University in Cairo Press, 1999 .
- 12 - Frnst, Bruno. The Magic Mirror of M.C. Esher N.Y.: Barnes & Noble, 1994.

تخطيط و تصميم القرى النموذجية في إطار التنمية العمرانية و البيئية الشاملة

دراسة حالة قرى نموذجية بالمشروع القومي لتنمية سيناء "

د . م . مصطفى محمد عبد الحفيظ * ، د . م . ماجدة أكرام عبيد**

مقدمة

تنبثق الدعوة إلى التعامل مع الصحراء من خلال إقامة مجتمعات عمرانية جديدة في الحاجة الملحة للتصدي لمشكلة عدم الموازنة بين حجم الموارد البشرية والمساحات المأهولة بالسكان في الوادي الضيق، والتي تتجلى أهم معالمها في ارتفاع الكثافة السكانية، وتفاقم مشكلات الخدمات الخاصة والبنية الأساسية في العواصم والمراكز الحضرية الرئيسية، التي لا تشغل أكثر من ٦% من إجمالي مساحة البلاد بينما المسطح الأعظم صحراء ليس بها تنمية شاملة.

ولا شك أن الاتجاه نحو تعمير منطقة سيناء إنما هو رؤية صائبة في سبيل حل إشكالية عدم التوازن في الهيكل بين معدلات النمو السكاني والمساحات المعمورة وفتح آفاق جديدة للحياة والعمران، فتعمير منطقة سيناء إنما يساعد أيضا على اجتذاب بدو سيناء ومزارعي الوادي إلى الاستقرار وإنشاء علاقات اجتماعية عن طريق الأصهار بين أولئك السكان، ومن شأن علاقة ارتباط السكان بالأرض أن تؤدي إلى تغيير في الخصائص السكانية والعمرانية لشبه جزيرة سيناء، ونظرا لامتزاج ثقافات البدو القائم بقيمه وعاداته وقوانينه غير المعلنة أو المكتوبة وبين ثقافات وادي الحضر وما يحملونه من تطلعات وآمال في بناء المستقبل .

والعشرين في أعماله، ومن ثم فإن فكرة إنشاء القرى الجديدة في سيناء تؤدي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- ١- إعادة توزيع السكان توزيعا سليما.
- ٢- تخفيف الضغط على المراكز السكانية الرئيسية.
- ٣- الامتداد العمراني خارج الوادي .
- ٤- زيادة الإنتاج و الدخل القومي و بالتالي تحقيق أهداف الرخاء .
- ٥- تغيير أسلوب حياة الشباب و خلق أجيال قادرة على بناء بلدها معتمدة على نفسها و قدراتها .

وتعتبر فكرة القرى النموذجية التي يتم حاليا بناؤها والتي قام الباحث بتصميمها تعد رؤية جديدة للمجتمع المصري، هذا المجتمع الذي أصبح لزاما عليه أن يتطلع إلى الجديد ويتخلص من الإطار التقليدي حيث تتركز الزراعة والصناعة الزراعية والخدمات في تلك القرى النموذجية، كما أن نوعية هذا المجتمع الجديد تختلف عن التجمعات الزراعية التقليدية حيث يقطن هذه القرى النموذجية جيل من الشباب المثقف مهنيا وثقافيا، ويتطلع إلى متطلبات التقنيات الحديثة التي يتطلبها القرن الواحد

* رئيس قسم العمارة - كلية هندسة بور سعيد - جامعة قناة السويس

** أستاذ مساعد بقسم الهندسة - معهد البيئة - جامعة عين شمس

ب- البيئة الاجتماعية :

وتشمل العادات والتقاليد والسلوك ونمط الحياة :

حيث العادات والتقاليد والأعراف والسلوك والقيم ونمط الحياة والثقافة بمفهومها الشامل ودورها الرئيسي والمؤثر في الحفاظ على البيئة والتعامل معها والحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إهدارها سواء كان من خلال التخلص من القمامة بالوسائل المختلفة والمعروفة في إمكانية إعادة استخدام المخلفات وتدويرها أو من حيث استخدام الطاقة الطبيعية وترشيدها والاستفادة بالإضاءة الطبيعية، أو من حيث الحفاظ على مياه الشرب والنيل وعدم تلويثهم وهي من القيم التي يجب أن تبرز في الطفل منذ نشأته حتى يصل إلى معرفة أهمية البيئة .

ج- البيئة المشيدة :

وهو كل ما شيده الإنسان من مباني وبنية أساسية :

وأهمية مراعاة ملاءمتها للبيئة واستخدام الفكر المعماري والعمراني في عملية التصميم والإبداع بأسلوب يوفر عمارة بيئية صديقة رؤوفة حنونة تعطي متطلبات الراحة الحرارية ومتطلبات معاشه دون :

١- استنزاف وإهدار مصادر الثروات والخامات الطبيعية بشكل متزايد مع زيادة السكان على الأرض.

٢- التناقص الشديد في المساحات الخضراء الطبيعية نتيجة قطع الغابات والرعي الجائر وصناعة الورق والأخشاب ومتطلبات الامتداد العمراني.

٣- ردم البحيرات الطبيعية و أجزاء من شواطئ البحار في إطار مشروعات السياحة والتنمية العمرانية.

٤- الصرف الصناعي المحمل بمخلفات و عناصر ثقيلة دون معالجة، وأثر ذلك على مصادر مياه الشرب والرى.

٥- النمو العمراني غير المخطط (العشوائي).

٦- تحقيق الأمن الاستراتيجي في سيناء من خلال زيادة

سكانية يحققها المشروع القومي لتنمية سيناء بمقدار ٣,٣ مليون نسمة حتى سنة ٢٠١٧ .

٧- توفير فرص عمل للشباب الواعد، خاصة و ما تحمله سيناء من إمكانات واعدة.

ويقوم البحث بتقييم ما تم من الحلول التقليدية والمعاصرة وتحديد القابل منها للتطبيق، واستبعاد غير الصالح منها لعدم ملاءمته، واستحداث الحلول الأكثر تمشياً مع الحالة الاقتصادية والبيئية الاجتماعية للمجتمع الجديد، وذلك من خلال المحددات الرئيسية للبيئة [البيئة الطبيعية و الاجتماعية و المشيدة] .

و يتم ذلك من خلال دراسة النقاط الرئيسية التالية:

أولاً : المحددات الرئيسية للبيئة :

البيئة بمفهومها الشمولي : هي عبارة عن منظومة تحوي ثلاثة محددات رئيسية وأساسية :

أ-المحدد الأول : البيئة الطبيعية

وتشمل: الأرض والمياه والشمس والهواء:

تتكون من عدة منظومات حيوية، تتوازن في مدخلاتها ومخرجاتها بشكل متكامل يوفر الظروف الملائمة لحياة جميع الكائنات على الكرة الأرضية، كما تؤثر البيئة بشكل مباشر على حياة الكائنات التي تعيش على سطح الأرض، والإنسان أهمها حيث صاغ أهم محددات حياته ونمط معيشته، وكذلك حدد الملامح الأساسية للعمران من حيث التخطيط والتصميم المعماري والعمراني، وتختلف عن هذه العملية إفراز عناصر تلوث البيئة وتهدر الموارد الطبيعية وتستنزف حق الأجيال القادمة، إلى ما قد يحدث من إهدار للموارد والثروات البيئية الطبيعية أو تنبته إلى الحد من مسببات التلوث بكل أشكاله سواء كانت تلوث الهواء أو تلوث ضوضائي أو مياه أو صرف صحي أو تلوث بصري الناتج من تلك المشروعات.

ثانياً: مظاهر الخلل البيئي في التجمعات العمرانية:

يرجع جزء كبير من مسئولية الخلل في توازن البيئة العمرانية على عاتق العاملين بالمجال الهندسي وخاصة في مجالات التصميم المعماري والتصميم الحضري والتخطيط العمراني، والإنشاءات ومواد ونظم البناء، حيث تتضح مظاهر هذا الخلل في البيئة العمرانية في مستويات عديدة أهمها :

أ- على مستوى الدول: حيث تتأثر الدول بالمكونات الناتجة عن التنمية العشوائية غير المخططة الناتجة عن الدول الأخرى، كما تعاني تلك البلاد من الآثار السلبية لتلوث الهواء الناتج عن الأبخرة المتصاعدة سواء كانت من الورش و المصانع و المفاعلات الذرية المنتشرة في معظم دول العالم مما ينتج عنها الأبخرة والعوادم وسحب حمضية تضر بالبيئة الطبيعية والزراعية للأرض التي تقع في حرم أو حزام أو نطاق تلك الملوثات .

ب- على مستوى تخطيط المدن : حيث تتضح أكثر مظاهر التلوث المتمثلة في صورة التكدس العمراني في المدن وارتفاع نسبة الكثافة السكانية نتيجة النمو السكاني المتزايد والهجرة من الريف إلى الحضر وكذلك التوسع الصناعي غير المخطط، كما ينعكس كل ذلك على تدهور الخدمات و شبكات المرافق والطرق، لعدم استيعابها لهذا الارتفاع، مما أدى إلى ارتفاع شديد في كميات المخلفات وتكدسها في الساحات والفراغات العامة، وهذا يساعد بدوره على انتشار الأمراض والأوبئة والحشرات الضارة، وتدهور في البيئة المشيدة بصفة عامة .

ج - على مستوى المناطق : التدهور في التشكيل نتيجة السلوك العشوائي للسكان، النقص الشديد والواضح في المسطحات الخضراء، وعدم وصول أشعة الشمس والتهوية الكافية إلى الفراغات الداخلية والساحات المحيطة بها نتيجة تلاصق المباني، بالإضافة إلى إهمال الأصول

الحضرية القائمة أو الطابع المعماري المتفرد، و إغفال عامل هام يحافظ على زيادة العمر الافتراضي للمبنى وهو الصيانة، التعدي على المناطق الأثرية وهدمها كلياً أو جزئياً، وتنعكس تلك المظاهر بشكل واضح على تدنى مستوى تماسك القطاع الحضري الناتج من تنافر الألوان والخامات، بالإضافة إلى وضوح النزعة الفردية لكل من المصمم والمخطط غير المدرك لأهمية التوافق بين المشروعات الجديدة مع البيئة المبنية والبيئة الطبيعية، ويعود ذلك في المقام الأول إلى عدم نشأة الفكر المعماري المؤمن بحتمية التكامل مع البيئة القائمة بجميع مفرداتها، وذلك من خلال :

١ - التعرف على التجارب الدولية في مجال الحفاظ على القديم حيث نجحت عديد من الدول في تحقيق الحماية ومنع التعدي أو تشويه البيئة المبنية وذلك من خلال وضع السياسات التي تقود مصممي المشروعات الحديثة إلى التكامل مع البيئة، برغم أن تلك الدول لم تتجه إلى وقف إنشاء أي مشروعات جديدة في المناطق ذات الطابع المتميز .

٢ - توجيه أفكار المماريين وحثهم من خلال كليات الهندسة ومعاهدها المختلفة أو من خلال جهات عملهم ومكاتبهم إلى ابتكار الأساليب البيئية المجردة من التعقيد والتي لا تتطلب تكنولوجيات متطورة أو مكلفة .

٣ - استخدام عناصر تنسيق الموقع للارتقاء بالأداء البيئي للتجمعات الحضرية ولحمايتها من التلوث الجوي للمدن .

ثالثاً : الدراسة العمرانية لتحقيق التوازن البيئي

في المجتمعات العمرانية الزراعية الجديدة :

١- العملية التصميمية:

١-أ- العلاقة بين التصميم المعماري للمسكن الريفي

القديم والمعاصر ومدى التوافق البيئي لها :

- حققت معظم تصميمات منشآت المسكن التقليدي

الفناء السماوي وحلت محله المناور الصغيرة والسلم الخرساني .

النمط الثاني : هو مسكن حضري يستعمل فيه الدور الأرضي استعمالاً ريفياً حيث أزيلت القواطع بين الأعمدة في الجزء الخلفي واستعمل كحظيرة واحتوى الجزء الأمامي على غرفة الضيوف .

النمط الثالث : هو مسكن حضري في جميع الأدوار .

١-ج- الأسس التصميمية للمسكن الريفي بالقرى

الجديدة بالمجتمعات العمرانية الجديدة في سيناء:

- يجب أن يكون للمستخدم دور ورؤية في عملية التصميم حتى يكون المسكن الناتج معبراً عن احتياجاته ومتطلبات معاشه هو وأسرته ويتوافق مع عاداته وأسلوب حياته، ويمكن تحقيق ذلك باستيفاء احتياجات ومتطلبات المستخدمين عن طريق تحقيق العلاقة بين المستعمل ووحدة السكنية وإتاحة الفرصة له للتعبير عن ذاته.

- الاهتمام بالجانب الجمالي والتشكيلي بما يتناسب مع البيئة وذلك بتوفير القوى التشكيلية التي تعطي المساكن طابعاً مميزاً يعكس للمشاهد خصائص هذه البيئة .

- أن يعمل التصميم على تحقيق التوازن بين المتطلبات والمفاهيم الحضارية والقيم التصميمية في عمارتنا القديمة وبين احتياجات ومستجدات العصر الحديث .

- تلبية احتياجات المستعمل الخاصة والعامة داخل المسكن وتوفير المكان الذي يشجع على قيام العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويتحقق ذلك بتجميع المساكن على فراغ عام والمسكن على فناء داخلي .

- الفصل بين حركة المشاة والسيارات والحيوانات وتخصيص مدخل للمشاة ومدخل للحيوانات .

- تحقيق الخصوصية سواء كانت خارجية أو الداخلية ويتحقق ذلك بفصل جزء الضيوف عن باقي المسكن وتقليل الفتحات الخارجية وافتتاح المسكن على فناء سماوي يساعد

التوافق مع العوامل المناخية حيث زيادة سمك الحوائط الخارجية وانعدام أو قلة الفتحات الخارجية في واجهات المسكن، مما ساعد على حماية حجرات المسكن من أشعة الشمس، كما صمم المسكن ليظل على الداخل، وهو الفناء السماوي مما ساعد على تقليل نسبة الفتحات في الحوائط الخارجية، ويعد ذلك من الأهمية في حماية المسكن من عوامل المناخ وتقلبات الجو، خاصة أن المناخ قاري .

- حققت معظم تصميمات منشآت المسكن التقليدي التوافق والتلاؤم مع العوامل الاجتماعية، وقد ظهر ذلك في استخدام الفناء السماوي الذي لبي احتياجات ومتطلبات السكان لأن وجود الفناء في المنزل يجعله مطلاً ومتفصلاً، وحديقة داخلية للغرف. ساعد ذلك على حفظ حرمة المسكن وحماية سكانه من أعين الغرباء كما وفر الفناء مكاناً لأفراد الأسرة يمارسون فيه مختلف الأنشطة، أيضاً حقق تصميم المسكن الخصوصية الخارجية والداخلية وتوافق مع عادات وتقاليد وثقافة السكان .

- لبي المسكن التقليدي احتياجات الأغنياء والفقراء ، فيلاحظ أن مساكن الفقراء كانت صغيرة وتتكون من غرفة واحدة تطل على فناء سماوي يحتوي على مستلزمات المعيشة كالفرن وأدوات الطهي والطبخ بينما مساكن المزارعين تتكون من أكثر من حجرة وفناء وحظيرة ، أي أن كل مسكن احتوى على العناصر الضرورية اللازمة لأصحاب المسكن في حدود إمكانياته المادية ووضعته الاجتماعي، ولم يحدث حراك اجتماعي أو تطلعات لتغيير السكن أو هدمه أو إضافة مسطحات له .

١-ب- تصميم المسكن الريفي المعاصر في مصر ومدى توافقه البيئي :

وقد اتجه تصميم المسكن الريفي إلى ثلاثة أنماط يمكن ملاحظتها بشكل واضح :

النمط الأول : هو المسكن الريفي بكل خصائصه والذي كان يتكون من دور واحد ثم زانت أدواره بعد إلغاء

أيضا على جميع أفراد الأسرة ومن ثم تقوية الروابط الاجتماعية وعدم تفككها والمحافظة على روح التعاون بين أفراد الأسرة، وتوفير مكان يستخدم في العديد من الأنشطة.

- الاقتصاد في التكاليف سواء كانت تكلفة الوحدة السكنية أو المجموعة السكنية عامة .

- مرونة التصميم و تشمل مرونة الاستعمال، ومرونة الحجم أي أنه يمكن تعديل المسكن طبقا لاحتياجات الأسرة المتغيرة على مر الزمن .

- التحكم في المناخ ويشمل إمكانية توفير التهوية المستمرة الكافية بفراغات المسكن المختلفة و كذلك مرونة توجيه المسكن بحيث يمكن وضعه في اتجاهات مختلفة طبقا لمتطلبات الموقع بدون أن تؤثر على صلاحية المناخ داخل المسكن، أي أنه يلزم التحكم في المناخ بحيث يكون مريحا وملائما للإنسان، ويتحقق ذلك باستخدام و إتباع الحلول المناخية و المناسبة للإقليم الصحراوي الحار في مصر و ذلك من خلال :

- الكفاءة الوظيفية و تتوقف على حسن توزيع عناصر المسكن داخله بحيث تلبي احتياجات و متطلبات المستعمل .

- التعبير عن البيئة من خلال التشكيلات و الرموز المعمارية والكاسرات ، معالجات للأسقف، حوائط مزدوجة في الواجهة الشرقية والغربية، أسقف مزدوجة، مسطحات الفتحات ، الاستفادة بالموارد الطبيعية كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، البيوجاز، الشباك الشمسي، الألوان، الفرش الداخلي كذلك استخدام مواد البناء المتوفرة ذات التوصيل الحراري المنخفضة، ومن ناحية أخرى نجد أن الأسس التصميمية الخاصة بعناصر المسكن يجب أن يحقق الآتي:

* المدخل : يصمم بحيث يحقق الخصوصية الداخلية للمسكن مع توفير الإحساس بالانتقال من الفراغ العام إلى الفراغ الداخلي - تغيير منسوب الأرض - ويمكن استخدام المدخل المنكسر لتحقيق ذلك.

* غرفة الاستقبال : توضع في مكان بحيث تحقق الخصوصية الداخلية مع مراعاة علاقتها بباقي عناصر المسكن و انفتاحها على الخارج مباشرة .

* المطبخ : يجب أن يكون مطلا على الفناء الداخلي بحيث يحقق إمكانية أن تقوم ربة البيت بإعداد الطعام وفي نفس الوقت ملاحظة الأطفال وهم يلعبون في الفناء.

* الحظيرة : توضع في الجزء الخلفي من المسكن على أن تفصل بفناء سماوي منفصل يستخدم للخدمة، ويخصص لها مدخل خاص بعيدا عن مدخل السكان، مع مراعاة إمكانية الوصول إليها من الأسرة .

* الحوائط مزدوجة بينها فراغ لتوفير المناخ الملائم .

* الكاسرات الشمسية في الواجهات المختلفة .

* الشبائيك على حائطين متعامدين للتحكم في حركة الهواء والتهوية الطبيعية بحيث لا يقل مسطح فتحه الهواء عن ٢٥% من مسطح أرض الحجرة .

* الفناء السماوي : لابد من توفير فناء سماوي أو أكثر بمسطح مناسب تفتح عليه عناصر المسكن المختلفة ويخصص هذا الفناء لمعيشة الأسرة .

١-٣- التصميم المقترح للمساكن و المباني العامة في القرى النموذجية و مدى كفاءته البيئية :

حيث يقدم البحث نماذج للتصميم المقترح للمساكن والمباني العامة في القرى النموذجية بمنطقة سهل الطينة شمال شرق سيناء والتي روعي فيها النواحي البيئية والاجتماعية للسكان والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

الشكل رقم (١) يوضح بيت الفلاح و الملاحظ [.

* لفتتاح عناصر المساكن و المباني العامة على أفنية داخلية تؤمن التهوية والإضاءة الطبيعية اللازمة لها .

* استخدام القباب والقنوات والفتحات المتواصلة يحقق

أهميتها في الحفاظ على صحة الإنسان .

* السماح بأشعة الشمس بالنفاذ داخل عناصر المبنى ساعة على الأقل.

* التشكيل العمراني المتبع يوفر معدل كبير من المناطق المظللة الخاصة والعامة وبالتالي تقليل المناطق المعرضة لأشعة الشمس المباشرة من شوارع وممرات ومناطق مفتوحة فيعمل ذلك على تقليل درجة حرارة الهواء داخل الفراغات الخارجية والداخلية ونتيجة لتوفير مناطق مظلة داخل الكتلة العمرانية فتعمل على تحريك الهواء داخل الفراغات نتيجة لاختلاف الضغط بينها .

* التوجه إلى الداخل يعني اقتصار الشوارع على المشاة وحركة السيارات.

ذلك الترابط بأية صورة من الصور من خصوصية المسكن مع مراعاة الاتصال بين أماكن التجمع وعدم فصلها [شكل رقم (٢) يوضح مبنى السوق التجاري ومبنى تنمية المجتمع ومبنى النادي الاجتماعي]

* كما أن استخدام المعماري الخامات الطبيعية الموجودة في الصحراء وخاصة مادة الحجر أو بما يتيح هذه المادة من مقاومة عوامل التعرية إلى جانب ما يضيفه استخدام هذه المادة من جمال طبيعي و معالجات تساعد على تكوين شخصية بصرية مميزة للمنطقة ككل، وظهر ذلك جليا في المباني السكنية لصغار المستثمرين والملاحظين و مساكن العاملين المتوسطة والاقتصادية.

* توافر الناحية الأمنية في تصميم المساكن و المباني العامة للقري النموذجية الجديدة حيث أقيمت الأسوار حول المساكن والمزاغل في أسطح المساكن والمباني العامة لإمكانية الحماية خلفها و ضرب الأعداء و سهولة الكر و الفر عند الاقتحام .

تجديد الهواء بعمقه وبالتالي التقليل من درجات الحرارة في فصل الصيف على أن تكون الحوائط مزدوجة حتى تلافي مشكلة التخلف الزمني .

* استخدام الحوائط السميكة في المساكن والمباني العامة يساعد على الاحتفاظ بدرجات الحرارة بعيدا عن التقلبات الخارجية في درجات الحرارة .

* استخدام الفناء الداخلي في التصميم المعماري للمباني والذي يعتبر من أنجح الحلول المعمارية في المناطق الصحراوية نتيجة استخدام مبدأ الانفتاح على الداخل.

* كما يساعد أيضا على إتباع أسلوب الحل المتضام في تجميع المباني مما ينتج عنه تقليل تعرض الأسطح الخارجية لهذه المباني لأشعة الشمس، كما يؤدي إلى تظليل المباني لما يجاورها وبالتالي تصبح الطاقة الحرارية النافذة إلى داخل المباني محدودة .

* استعمال التشجير في الفراغات الأمامية والخاصة يساعد على تلطيف درجة الحرارة من ناحية خلق البيئة المناسبة للسكان بتكامل المباني مع تلك العناصر الطبيعية، كما أن استخدام النباتات داخل الفناء والحديقة الأمامية يساعد على توفير مناخ مناسب للمعيشة الخارجية فالنباتات تمتص كمية كبيرة من الإشعاع الشمسي الساقط على الفناء و على الواجهات الأمامية مما يعمل على تلطيف درجة حرارة الهواء وخلق نوع من الاتزان الحراري داخل الفناء وكذلك داخل الحديقة الأمامية .

* ضيق مسطح فتحات الواجهات واستخدام كاسرات الشمس سواء كانت رأسية أو أخرى أفقية وهناك الكاسرات المحورية .

* الألوان الفاتحة في تشطيب الواجهات لزيادة نسبة انعكاس الأشعة وخفض نسبة الإشعاع الشمسي الممتص.

* الاستفادة بالإضاءة الطبيعية عن الصناعية حيث تأتي

٢- العملية التخطيطية: وتركز في النقاط التالية:

٢-أ- فلسفة تخطيط القرى النموذجية بالمشروع القومي لتنمية سيناء و مدى التوافق البيئي لها:

إن تخطيط القرى النموذجية يجب أن يراعي إشباع رغبات سكانها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو البيئية كما يتضح فيما يلي :

١- توفير فرص عمل للشباب وتوفير السكن الملائم للسكان القائمين والمستوطنين الجدد بما يتلاءم مع متطلبات العصر .

٢- الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والقومية والأمنية ينبغي أن تؤخذ بعناية في إعداد المخطط العام للقرى النموذجية، فهي من الناحية الاقتصادية قرى إنتاجية ومن الناحية الاجتماعية تخطط وتصمم بحيث تشبع رغبات ساكنيها من البدو سكان سيناء مع إخوانهم من أهل الوادي والعمل على ترابطهم وتآلفهم بأسلوب أكثر رقيًا، ومن الناحية القومية والأمنية فهي تخطط بحيث يسهل الدفاع عنها وتعمر الصحراء بالسكان الجادين حتى تخرج سيناء من عزلتها وتشارك في عمليات التنمية وتوفير اقتصاديات وعائد قومي وأمني للبلاد.

٣- ومن الناحية الاجتماعية ينبغي أن تكون القرية الجديدة مثالاً لما يتمنى الشباب أن يحققه بعد خروجه من الجامعة، بمعنى توفير له مسكناً مريحاً، وتوفير إقامة للأسرة المنتجة، فإذا تحقق تكوين مجموعات من الأسر الجديدة في هذه القرى، وتوفرت لهم حياة إنتاجية واجتماعية طيبة يجد الفرد فيها أحلامه وفي ظل إطار من القيم الدينية والاجتماعية فإن نجاح هذه التجربة سوف يكون نواة يمكن تكرارها .

٤- ومن الناحية الاقتصادية لابد من تحفيز الشباب على توفير دخل أكبر له حتى يكون عاملاً جاذباً له للعمل والإقامة والإنتاج في تلك القرى النموذجية الجديدة.

٥- لابد من الإيمان بأن الصحراء تمثل تحدياً قوياً أمام الإنسان وأن التصدي لظروف الحياة في المجتمعات الصحراوية الجديدة إنما هو أمر شاق لا يستهان به ويتطلب جهوداً مكثفة و صبراً متواصلاً من جانب أفراد هذه المجتمعات ومساهمة الدولة في توفير الخدمات والبنية الأساسية ولا سيما في المراحل الأولى للعمران حيث لابد من التعامل مع الطبيعة و تكييفها والسيطرة عليها أو التأقلم معها حتى يمكن إرساء قواعد المجتمع العمراني الجديد.

ولذا من الضروري إعداد جموع الشباب وتهيئتهم للحياة في القرى المزمع إقامتها في هذه المناطق الصحراوية وذلك من خلال برامج تثقيف ودورات تدريبية تركز أساساً على إنماء روح التحدي لدى الشباب وتقوية الشعور بالانتماء للأرض والرغبة في المشاركة الجماعية في خلق مجتمعات بناءة طموحة، إلى غير ذلك من المفاهيم الاجتماعية الحميدة .

٦- قد يكون من الضروري من أجل تحقيق الهدف من ارتباط الإنسان بقريته الجديدة أن يشارك الملاك الجدد من الخريجين في بناء منازل لهم ويكون ذلك عن طريق إنشاء نواة صغيرة للمنازل تقبل الإضافة حسب الحاجة من ناحية وبما يحقق من ذاتية الفرد من ناحية أخرى، ويعني ذلك ألا يتقيد المخطط بتقييم نمط موحد للمساكن في القرية، بل من الضروري له أن يقدم عدداً من الاختيارات التي ترضي الأذواق والرغبات بحيث ينشأ ارتباط وجداني بين الإنسان ومسكنه إلى جانب ارتباطه وجدانياً بأرضه .

لذلك فإن العملية التخطيطية في التجمعات العمرانية الحديثة لا تقتصر على مجرد تخطيط موقع وتبوير مساكن لإيواء المهاجرين وإنما تمتد إلى توفير وتأمين ما يلي:

أ- المقوم الاقتصادي الذي يقوم عليه المجتمع الجديد ويكفل له بالتالي استقراره واستمراره.

تشتمل كل مجاورة على مساكن للمزارعين والملاحظين والعاملين في وحدة مترابطة اجتماعيا .

خدمات خاصة بكل قرية وتشتمل على: سوق فرعي ووحدة للأسر المنتجة وملاعب للأطفال .

وفي قلب القرية يوجد مركز القرية وهو يحتوي على : المباني العامة والأسواق المركزية ومسجد القرية ومدرسة التعليم الأساسي .

ومنطقة المركز لها مداخل ومخارج يمكن الدخول والخروج منها دون العبور واختراق المنطقة السكنية مما يحقق لها الذاتية وسهولة الحركة العامة لسيارات العاملين وفصلها عن حركة السيارات الداخلة للكتل السكنية .

روعي في تخطيط القرية توفير الحقائق العامة والمساحات الخضراء ونواحي الشباب في قلب القرية بالإضافة إلى وجود مناطق للاستداد العمراني في المستقبل، ومنطقة للمقابر، وفصل القرية عن الطريق العام بالحدائق ومواقف السيارات الأجرة دون الحاجة لدخول داخل الكتلة السكنية أو المباني العامة .

ويحيط بالقرية طريق دائري يصل إليها من المزارع المحيطة بها؛ هذا وقد روعي في تخطيط وتصميم القرى النموذجية ومساكنها النواحي الأمنية وذلك من خلال تصميم شوارع ذات مداخل ومخارج متنوعة ومساكن لها أسوار منخفضة يمكن بسهولة حمايتها بأقل الخسائر، والانتقال والانتقال بسهولة من مكان لآخر بمرونة ويسر .

وتخدم كل قرية مساحة زراعية مقدارها ٤٠٠٠ فدان، وإجمالي السكان والعاملين يتراوح عددهم من ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة، ويمكن أن تزداد مستقبلا إلى ٤٥٠٠ نسمة بكثافة إجمالية حالية ٢٠ فرد / فدان تزداد إلى ٣٥ فرد / فدان مستقبلا ويبلغ مساحة القرية من ١٣٣ - ١٥٠ فدان، وقد أتيحت المباني على مساحة ٢٥ % والمساحات الخضراء العامة والخاصة وشبكة الطرق و الشوارع

ب- المرافق العامة و مشروعات البنية الأساسية اللازمة للوفاء باحتياجات السكان و متطلبات مشروعات الإنتاج المباشر (الزراعة - الصناعة - التعدين) والخدمات الأساسية والضرورية كالمستشفيات، المدارس، مراكز الثقافة، الأندية، المسارح والسينمات، وحدات الإطفاء والإسعاف والحريق، التلغراف والتليفون والطرق والمواصلات.

٧ - إن المجتمعات الصحراوية الجديدة يغلب عليها الطابع الريفي أساسا باعتبار أن النشاط الزراعي القائم على استصلاح الأراضي وزراعتها هو محور الحياة الاقتصادية.

٨ - دراسة الاستفادة من الموارد الطبيعية كالشمس، الهواء في توفير الطاقة، وكذلك الاستفادة من المخلفات الأدمية والحيوانية في توفير البيوجاز وإعادة استخدامها لتكون أسمدة يمكن أن تفيد العمليات الزراعية.

٢-ب- المخطط العام للقرى النموذجية بالمشروع القومي لتنمية سيناء [انظر المخططات العامة للقرى المقترحة] :

قامت فكرة تخطيط هذه القرى النموذجية على أسس هامة تحقّقها القرية المصرية الحديثة حيث يعيش فيها المزارع ذو المستوى المتوسط والمرتفع تعليميا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال تخطيط حديث يحقق الفصل التام بين حركة الناس في طرق وشوارع وممرات للمشاة نظيفة ومشجرة داخل الكتلة السكنية وشوارع خلفية منفصلة لحركة الماشية والحيوانات تفتح عليها الأحواش الخلفية لمساكن المزارعين، هذا بالإضافة إلى تجميع الخدمات العامة في قلب القرية في تصميمات وتجمعات عمرانية على أفنية داخلية و خارجية مزروعة يمكن صيانتها بسهولة.

والكتلة السكنية للقرية مكونة من مجاورتين سكنيتين

القرى، وهذا بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع الريفي عامة في التشكيل المعماري والفراغي، على أن تؤكد شخصية القرية بلون محدد للواجهات الخارجية للمساكن، أو تفصيلاً أو رموز معمارية معينة يمكن أن تكون هي الرمز لشخصية القرية تتكرر في المباني العامة وعند مداخل الطرق الرئيسية، كذلك إضافة بعض العلامات المميزة داخل و خارج الكتلة السكنية مثل أبراج الحمام، هذا بالإضافة إلى خلق خط بصري عام واضح ومترابط.

٢-٣- رفع مستوى الفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والترفيهية وتأتي فلسفة البحث في تحقيق ذلك في الآتي:

أ - توفير مباني الخدمات اللازمة، مثل وحدة الرعاية الاجتماعية والصحية، المشغل، المدرسة الابتدائية، المسجد، المجلس القروي، نقطة الشرطة، والنادي الرياضي الاجتماعي .

ب - تصميم مساكن الموظفين ومباني الخدمات في مناطق استراتيجية تزيد من تفاعل الفلاح بها بطريقة غير مباشرة مما يزيد من توفير فرص اكبر لتردده على مباني الخدمات.

ج - توفير فراغات خاصة للعب الأطفال واجتماع الأسر المنتجة في مركز كل مجاورة والعمل على تشكيل هذا الفراغ وتمييزه معمارياً وتأكيد شخصيته لسهولة التعرف عليه .

د - يطل كل مسكن على حديقة خارجية خاصة مسورة بطريقة يسهل صيانتها وتعطي بعداً فراغياً كبيراً بينها وبين المساكن المقابلة بما يحقق نسبة خصوصية عالية، وتضيف مسطحات خضراء متجاورة يسهل صيانتها .

٢-٤ - تكامل القرية وظيفياً مع المستقرات البشرية الريفية المحيطة بها لتكوين " وحدة تخطيطية اجتماعية -

وممرات المشاة على مساحة ٧٥ % من إجمالي مساحة القرية، ومن هذا المخطط يمكن إيجاز الأهداف المقترحة لتخطيط هذه القرى النموذجية في الآتي :

٢-١ - صممت ممرات الحركة الأساسية داخل الكتلة السكنية لتكون للمشاة، وقد حاول الباحث تحقيق ذلك عن طريق :

أ - فصل طرق المشاة والسيارات (الطرق "غير النظيفة") عن الفراغات العامة وممرات المشاة (الطرق " النظيفة ") داخل الكتلة السكنية.

ب إعطاء حرية الحركة للإنسان في جميع الطرق ("نظيفة " كانت أم " قذرة ") مع تحديد حركة المشاة في نطاق المسارات غير النظيفة فقط وذلك بإقامة الفواصل المقترحة .

ج - تجميع الخدمات الأساسية " النظيفة " في قلب الكتلة السكنية [المركز الصحي وبنك القرية والمسجد والتنمية الريفية والمدرسة والحدايق العامة ومركز الشباب والسوق التجاري] .

٢-٢ - الإسهام في تكوين ترابط اجتماعي بين سكان القرية، وذلك عن طريق إيجاد وحدة في التكوين الطبيعي للقرية، وقد اقترح الباحث تحقيقها من خلال :

أ - التوزيع المكاني لاستعمالات الأراضي في اتزان وتكامل.

ب - الترابط والتدرج الفراغي الذي يتناسب والاستعمالات المقترحة .

ج - التفاف جميع الاستعمالات حول " الساحة الرئيسية " و " شارع القرية " الرئيسي، باعتبارها الرئة التي تنفس بها القرية والمحور الرئيسي لحركة المشاة .

د - إعطاء شخصية وطابع تتفرد بهما القرية عن غيرها من

اقتصادية متكاملة " وقد اقترح الباحث لتحقيق هذا :

أ- توافر جميع المرافق العامة داخل القرية من صرف صحي وشبكة كهرباء ومياه و شبكة طرق مرصوفة .

ب- توزيع الخدمات العامة على المستقرات الريفية المكونة للوحدة التخطيطية توزيعا جغرافيا يتمشى مع نوع الخدمة و متطلبات تشغيلها ومعدل احتياج السكان إليها [قرى مركزية ومتوسطة وصغيرة] .

ج- إيجاد شبكة الطرق ووسائل المواصلات الكافية بين القرى التوابع و القرية (المركزية) الأم للاستفادة من الخدمات العامة التي تقع في إطارها .

د- تحديد النمو العمراني لكل قرية بحيز مكاني مدروس وإطار عددي للسكان، وذلك للحد من التوسع على حساب الأرض الزراعية، ومنعا لإضافة مشاكل وظيفية للخدمات العامة التي صممت لتخدم حيزا جغرافيا معينا وعددا من السكان محددا .

٢-٥- مراعاة المرونة في تخطيط القرى وفي تصميم المباني العامة والمساكن لتنتمشى مع التطور التكنولوجي المستمر وزيادة دخل الأسرة، فليس الهدف هو إصلاح أو تحسين وإنما خلق مستقرات بشرية حية قادرة على مجاصرة تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين واحتياجاته، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

أ - تخطيط القرية ككل مع الأخذ في الاعتبار تنفيذها على مراحل، بالإضافة إلى تسهيل عملية التنفيذ ، يتيح الفرصة لعملية تقييم المنجزات وتصحيح المسار نحو مزيد من المرونة .

التصميم بالشكل الشريطي المقترح للقرية يسمح بتكامل كل مرحلة خدميا وفراغيا، ويشمل التخطيط دراسة شبكات المرافق العامة حتى لو أن تنفيذها كحال شبكة الصرف

الصحي قد يتأخر لفترات طويلة.

ب - إيجاد حلول مؤقتة لا تتعارض مع الحلول المستقبلية، فمثلا بالنسبة لشبكة الطرق داخل الكتلة السكنية يتم إنشاؤها حاليا لإعطاء الأولوية للمشاة، يراعى في حالة زيادة الوفورات الاقتصادية أنه يمكن تطوير الشبكة لتستوعب حركة السيارات وربط أجزاء الشبكة ببعضها في تكامل و انسيابية دون الحاجة إلى نزع ملكية أو هدم أي عقار أو مبنى قائم .

٣- البعد البيئي للقرى النموذجية الجديدة بالمشروع القومي لتنمية سيناء

ومن خلال العمليات التصميمية والتخطيطية للقرى الجديدة فقد أبرزت الدراسة البعد البيئي الذي تم تحقيقه لتلك القرى النموذجية والذي نوضحه فيما يلي:

١- خلق نمط عمراني متميز يشمل المباني والفراغات الخارجية والسكان، بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين السكان والمحيط العمراني الذي يشغلونه من جهة والمحيط البيئي الطبيعي للمكان من جهة أخرى.

٢- زيادة الرقعة المبنية وتلاحمها، و ذلك لتقليل تعرض كتلة المباني للقرية والأسطح الخارجية للبيئة الخارجية وذلك بدراسة توجيه الكتل والفراغات بما يحقق أكبر تحكم في معدلات الإشعاع الشمسي والتهوية الطبيعية والتقليل ما أمكن للحاجة إلى التحكم الآلي في درجات الحرارة وعمليات التهوية .

٣- خلق بيئة عمرانية ذات نسيج عمراني متكامل فيه الاستعمالات المختلفة داخل الموقع (موقع - مجاورة - حي) حسب المعايير التخطيطية لمقياسه (مساكن - ممرات - شوارع - خدمات محلية - حدائق) مع فصل الاستعمالات ذات المقياس الأكبر (مركز القرية - المدافن - الخدمات العامة) ويتيح هذا الأسلوب في التخطيط تكاملا أكبر بين سكان القرية ويحقق ما يصبوا إليه أي

تجمع بشري من الاتصال والاعتزال.

٤- تقليل مسافات السير داخل القرية وذلك بتقريب الخدمات المباشرة والأولية لتكون أقرب ما يكون إلى السكان وذلك عن طريق تدرجها وتوزيعها على مسارات الحركة المختلفة حسب مستواها التخطيطي ابتداء من المجتمع المحلي البسيط إلى مركز المدينة.

٥- وضع الاستعمالات التي تسبب التلوث البيئي والبصري بعيدا عن اتجاهات الرياح الملطفة السائدة مثل المرافق والمخازن ومحطات الصرف والمنطقة الصناعية.

٦- إيجاد بيئة عمرانية ذات طابع عمراني متميز للعمارة العربية الصحراوية تتمشى مع متطلبات السكان الأساسية من بدو وحضر أو بدو ورحل .

٧- الحد من التلوث بتلك المشاريع سواء كان تلوث هواء ناتج عن عوادم السيارات، الورش، المصانع، الحظائر ... الخ ؛ أو تلوث المياه نتيجة الصرف عليها أو استخدامها استخدما خاطئا أو تلوث الأرض من خلال القمامة والدفن غير الصحي، التلوث الضوضائي الناتج عن اختلاط الأنشطة والمرور؛ التلوث البصري الناتج عن القبح وعدم الاهتمام بالنظافة والنواحي الجمالية، التلوث السمعي الناتج عن مكبرات الصوت والإزعاج ويتم ذلك من خلال :

أ- فصل المرور الآلي ومرور المشاة (كطرق نظيفة) عن ممرات سير الحيوانات (ممرات غير نظيفة) مما يحافظ على نظافة البيئة من ناحية ومنعا للتلوث البصري من ناحية أخرى.

ب- التخلص من مياه الصرف الصحي الملوثة في المسطحات المائية وعمل شبكة صرف صحي معتمدة حتى يتم معالجة مياه الصرف قبل صرفها أو استخدامها في مجالات أخرى مفيدة ومنع صرف المخلفات السائلة على المسطحات المائية .

ج - زيادة نسبة المساحات الخضراء للقرية العامة والخاصة والتي تسهل صيانتها وذلك بإنشاء المزيد من الحدائق العامة والخاصة والمتنزهات وتشجير الشوارع، وذلك للحد من نسبة أكسيد الكربون وزيادة نسبة الأكسجين بالجو وتوفير الظلال.

د- وضع خطة للتخلص من القمامة بالطرق الصحية واستخدام الأساليب العلمية في تحويلها إلى مصدر للطاقة أو أسمدة وذلك بالتعاون مع جهاز شئون البيئة.

هـ - منع إنشاء الورش والأنشطة الحرفية الملوثة داخل الكتلة العمرانية وإيجاد منطقة صناعية صغيرة متخصصة ويراعى فيها الخلو من التلوث .

و- الحد من الضوضاء والعمل على القضاء على كافة أسباب التلوث بالقرية بفصل الكتلة العمرانية عن الطرق الرئيسية بأحزمة خضراء عريضة.

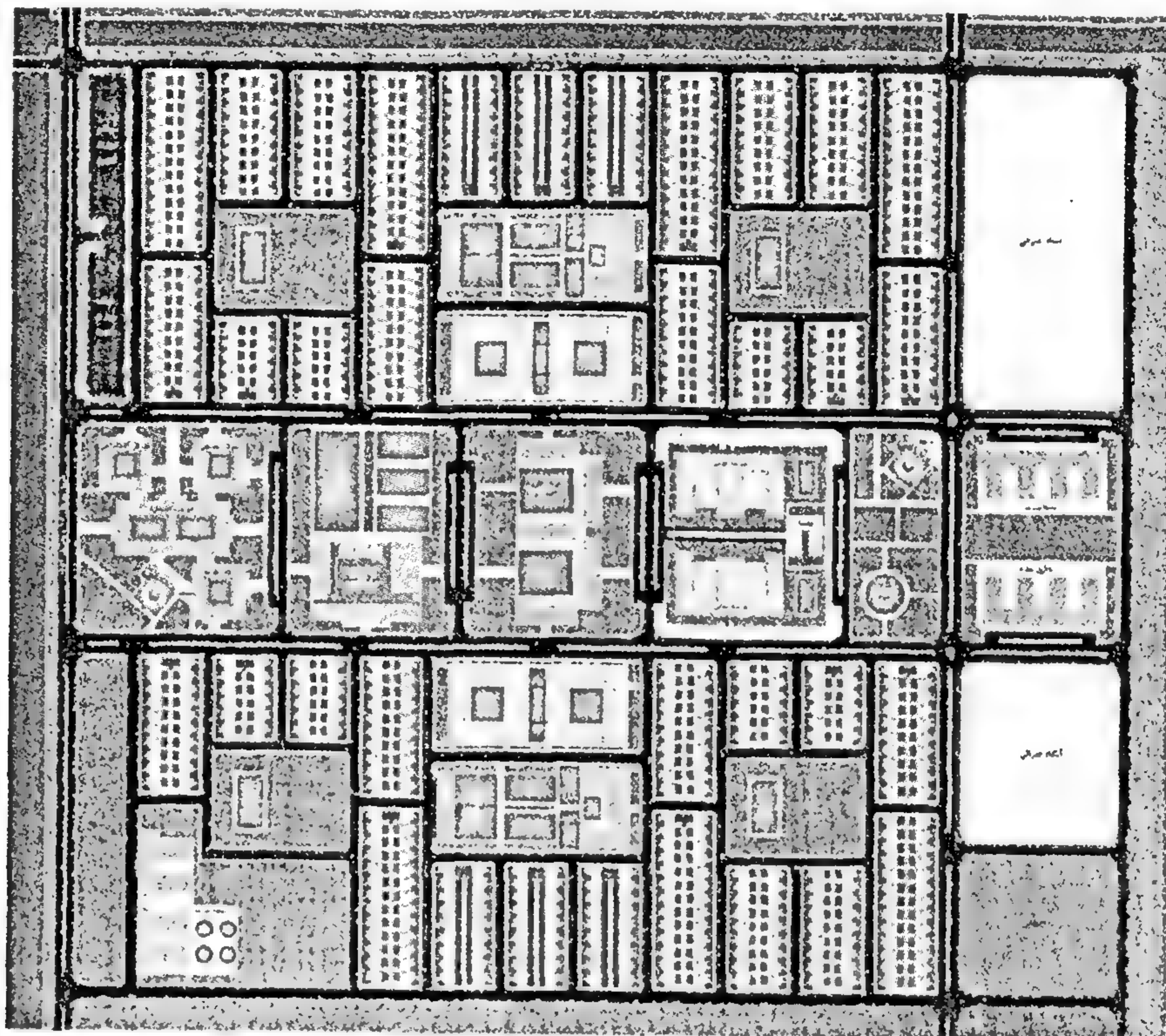
التوصيات:

* إعادة النظر فيما يتم من إنشاء لقرى الشباب و ذلك من خلال الاستفادة بالأفكار التي تجمع بين الفكر القديم وتكنولوجيات العصر حتى نوفي الشباب احتياجاتهم ، وفي نفس الوقت توفر البيئة الملائمة والاستفادة بالموارد الجديدة والمتجددة مثل ما قدم وما يقدم من أبحاث ومشاريع تطبيقية يمكن تكرارها في المجتمعات العمرانية الجديدة .

*مراعاة البعد الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف للسكان المقيمين والسكان المرمع توطينهم حتى لا يحدث اغتراب، وتمهيدا للحراك الاجتماعي الذي سوف يحدث لسكان تلك المجتمعات .

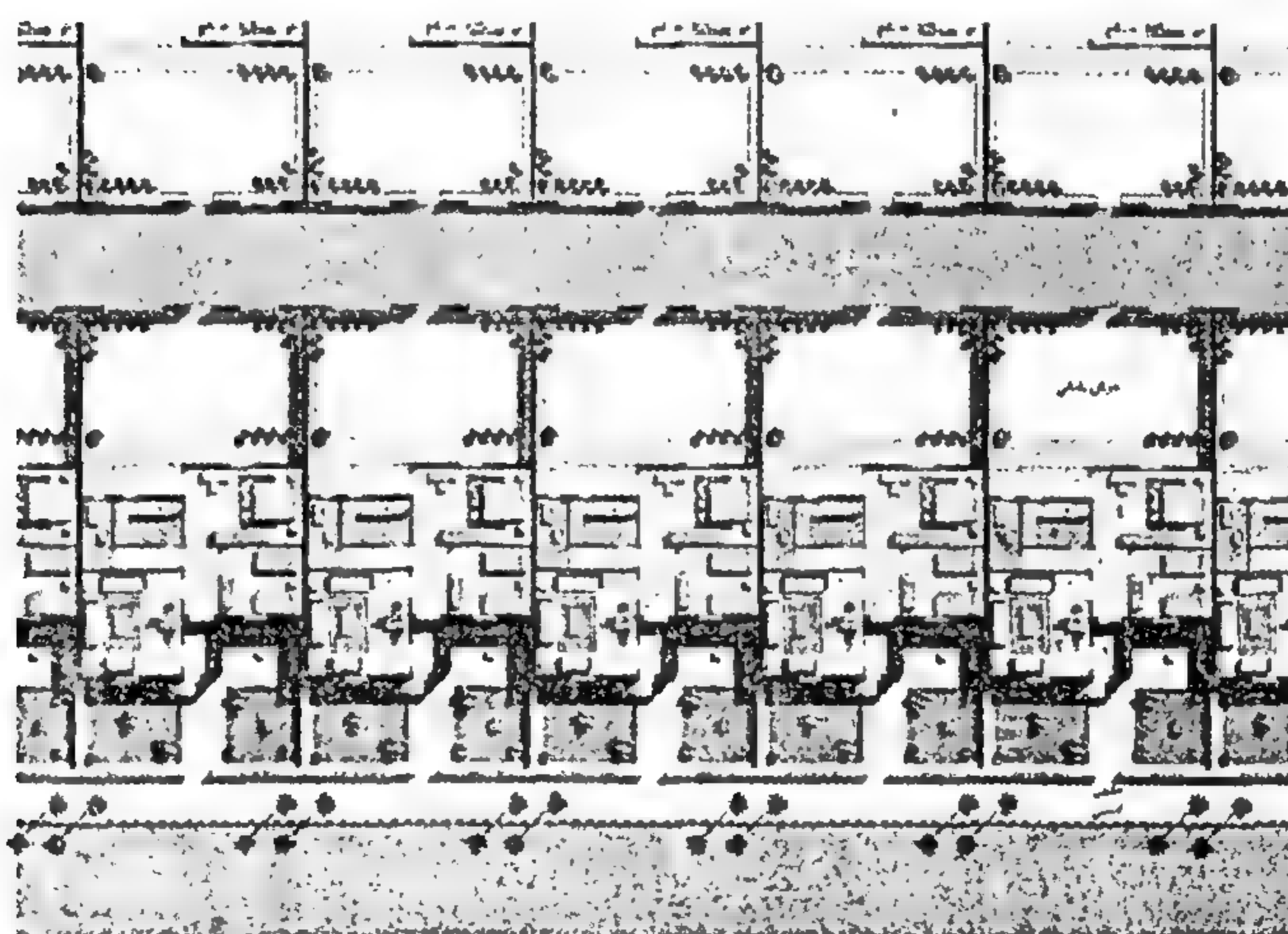
أن تراعي تلك الأبعاد المعمارية، الثقافية البيئية والتأكيد عليها بشدة في مناطق التعمير مثل سيناء، الوادي الجديد، توشكي حيث هي المستقبل في عمليات

نماذج قرى التعمير بسهل الطينة
(السرور متوسطة)



موقع عام

شكل ١- نماذج قرى التعمير بسهل الطينة (قرى متوسطة)



نماذج قرى التعمير بسهل الطينة
(السرور متوسطة)

نموذج مبني الملاحظ

١. مخاريط
٢. صالة معيشة
٣. نوم
٤. نوم
٥. مطبخ
٦. حمام

مسقط ظلي لتدوير الأرض



واجهة الشارع الرئيسي

شكل ٢- نماذج قرى التعمير بسهل الطينة

الوظيفية، العلاقات الخ من العناصر والرموز المعمارية التي نحتاجها في نماذج المباني مع مراعاة النواحي الاقتصادية والتكلفة التي تتلاءم مع طبيعة العصر.

* الاستفادة من تلك التجربة و تطبيقها إن أمكن في تلك المجتمعات الجديدة وفي المسكن البيئي النموذجي الذي يراعى فيه النواحي الاجتماعية العمرانية، والمعمارية والبيئية.

التنمية، وليس من المعقول أن يتم تعمير تلك المجتمعات بالأساليب التقليدية والخرسانية المسلحة وعاب الكبريت.

* المرونة في التصميم والشكل والبعد الجمالي، والمعالجات، وزيادة الثراء في التخطيط والشكل المعماري التخطيطي وإعطاء فرص للمهندسين الشباب في عمليات الإبداع والابتكار خاصة للمشروعات التي تراعى النواحي البيئية، وتراعى الألوان، الإضاءة

المراجع

- ١- د / احمد معوض عوض إبراهيم - " دور التعليم الهندسي في تحقيق التوازن البيئي " - مؤتمر انتر بيلد - القاهرة - يونيو ١٩٩٧ .
- ٢- د / أحمد هلال محمد - " مدخل لتصميم المسكن الريفي في المجتمعات الصحراوية الجديدة " - المؤتمر الدولي المعماري الثالث - (عمارة و تخطيط الصحراء) - جامعة أسيوط - نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٣- د.م / سامي صبري شاكر " أهداف تخطيط القرية المصرية مع تطبيق الأهداف على قرية نموذجية " - المؤتمر السنوي الثالث (لتخطيط والمدن والأقاليم) - القاهرة - يناير ٩٠
- 4- Sami Sabri Shaker.(1977), A Physical Attempt to Redevelop the Egyptian Village - with as Creating a Clean Environment, Masterthesis.
- ٥- د . م / مصطفى محمد عبد الحفيظ الأحول - " مشاريع القرى النموذجية بمنطقة سهل الطينة بسيناء " *
- ٦ - وزارة الأشغال العامة و الموارد المائية - الجهاز التنفيذي للمشروع القومي لتنمية سيناء - ١٩٩٧ .
- ٧ - د . م / ماجدة أكرام عبيد - استراتيجية تنمية سيناء - ١٩٩٤

بلديات صيانة المباني والمنشآت القائمة

المجالس القومية المتخصصة*

تعتبر الصيانة هي العنصر الثالث الأساسي بعد التصميم والتنفيذ بالنسبة لأي مبنى أو منشأ، فالصيانة هي العنصر المحافظ عليه مع الزمن والضامن لبقائه سليماً متماسكاً طوال فترة عمره الافتراضي، أو لأطول فترة زمنية إذا كان من النوع الأثري.

وتحتاج المنشآت بصفة عامة إلى الصيانة مهما كان الغرض التي أقيمت من أجله سواء كان الإشغال سكني أو إداري أو صناعي أو سياحي أو أثري أو منشآت مثل الأنفاق والكبارى وغيرها، فالمبنى يجب البدء في صيانتها مباشرة بعد الانتهاء من تنفيذها وفقاً لبرنامج علمي هندسي يبدأ بالمعاينات الدورية لكل عناصر المنشأ، والتي يجب أن تتم بواسطة متخصصين في هذا المجال يكونون مسئولين وقادرين على تحديد مدى خطورة ما يلاحظونه في المنشآت ويحددون الأسلوب الأمثل للعلاج والسرعة المطلوبة له.

ويمكن القول بأن هناك نوعان من الصيانة : الصيانة الوقائية والصيانة العلاجية.

- ١ - يلزم وجود شخص أو جهاز فني حسب حجم المنشأ أو نوعيته يكون مسئولاً عن الإشراف على أعمال الصيانة ، ويكون لدى هذا الجهاز مجموعة رسومات كاملة للمواصفات لكافة أعمال المنشأ المعمارية، والإنشائية والميكانيكية والصحية والكهربائية.
 - ٢ - يتم التعاقد مع المهندسين الأخصائيين ومع الشركات المتخصصة لقيام بأعمال كل من الصيانة الوقائية والصيانة العلاجية، وتنص هذه العقود تفصيلياً على مسئوليات الشركات بالمرور الدوري والمعاينة وتحديد الإصلاحات المطلوبة والبرنامج الزمني لتنفيذها وتكلفتها.
 - ٣ - يقوم مالك المنشأة أو الجهة التي تقوم بإدارتها باعتماد الإصلاحات المطلوبة وتكليف الشركات المتخصصة بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الفني.
 - ٤ - تعد سجلات بالجهاز الفني يتم فيها تسجيل تواريخ
- تعنى الصيانة الوقائية المرور الدوري على فترات زمنية مناسبة على كافة عناصر المبنى المدنية والميكانيكية والكهربائية، بهدف الاكتشاف المبكر لأي خلل ومعالجته قبل أن يستفحل خطره، أما الصيانة العلاجية فهي تعنى القيام بإصلاحات الخلل والعيوب التي تظهر في عناصر المبنى ومكوناته ، والتي تقوم بها شركات المقاولات أو الشركات المتخصصة ، وغنى عن الذكر أنه مع وجود نظام محكم للصيانة الوقائية فإن حجم الصيانة العلاجية ينخفض إلى أدنى حد ممكن، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض كبير في التكلفة الكلية للصيانة.

أسلوب المعاينة والصيانة:

الأسلوب الأمثل للحفاظ على المنشآت بصيانتها بدأ

كالآتي:

* المجالس القومية المتخصصة - شعبة الإسكان والتعمير :

أسلوب الحفاظ على ثروة مصر القومية من المنشآت ١٩٩٨

المنشأ الأصلي تشمل دق الخوازيق أو أساسات سطحية تسبب هبوط أساساته.

الصيانة الدورية: (والتي يجب أن يقوم بها المسئولون عن المنشآت)

- ١ - الأدوات الصحية والصرف الصحى والتغذية بالمياه:

التأكد من كفاءتها لمنع تسرب المياه إلى الأرضيات والأسقف والواجهات وتغيير التالف منها وإصلاح وصلات المواسير التى تتسرب منها المياه ومنع السد بالتنظيف الدورى لغرف التفتيش والمواسير بواسطة أدوات التسليك أو المياه المضغوطة.
- ٢ - إعادة أى بياض متساقط من فوق الكمرات والأعمدة لعدم تعرض العناصر الإنشائية للرطوبة وبالتالي صدأ الحديد .
- ٣ - إصلاح الشروخ أولا بأول لمنع اتساعها ودخول الرطوبة من خلالها لحديد التسليح وذلك وفقا للأصول الفنية السليمة والامتناع عن استخدام المون الجيرية والجسية.
- ٤ - الاهتمام بالدهانات سواء داخل المنشآت أو خارجها وخاصة فى المناطق الساحلية والترميم المستدام لأى أجزاء تالفة منها بالإضافة للعمرات الدورية.
- ٥ - إصلاح المادة العازلة سواء فى البدرومات أو الأسطح أو آبار المصاعد.
- ٦ - التأكد المستمر من نظافة مجارى صرف مياه الأمطار فى الأسطح أو مجارى غسيل السيارات فى الجراجات والتأكد من كفاءة طلمبات رفع المياه من البدرومات ومتابعة نشع المياه الأرضية.
- ٧ - صيانة خزانات المياه تباعا ومنع صدأ ما هو معدنى منها والتأكد من إغلاق فتحاتها العلوية حفاظا على الصحة من التلوث أو حدوث خروم فى الخزانات يؤدي إلى تسرب المياه منها.

الزيارات التى يقوم بها المهندسون الأخصائيون، ومندوبو شركات الصيانة وتدون فيها ملاحظاتهم والأعمال التى يقومون بها وذلك وفق بنود محددة على نماذج يتم ملئها واعتمادها بواسطتهم.

٥ - معدلات المعاينة تكون وفقا لأهمية المنشأ والظروف المعرض لها سواء من التشغيل أو البيئة المحيطة.

البنود المطلوب معاينتها بغرض صيانتها وإصلاحها:

أولا : بصفة دورية

- أ - النشع الناتج من دورات المياه ومواسير الصرف والمياه وغرف التفتيش وخزانات المياه الذى يؤثر على الواجهات والمناور والأسقف.
- ب - الهيكل الخرسانى للمنشأ ابتداء من الأساسات والبدروم وما به من شروخ ابتداء من الشروخ الشعرية فى الأعمدة والكمرات.
- ج - الحوائط سواء كانت حاملة أو بين مكونات الهيكل الخرسانى وما بها من شروخ رأسية أو أفقية أو مائلة.
- د - الأسقف وما بها من شروخ خاصة أسفل دورات المياه والمطابخ.
- هـ - معاينة انفصال الغطاء الخرسانى نتيجة صدأ الحديد سواء الأسقف أو الكمرات أو الأعمدة حتى لو كانت مكسوة برخام أو بأنواع دهانات لا تظهر الشروخ.
- و - الأعمال الميكانيكية والكهربائية بالمبنى مثل المصاعد وشبكات الإنارة وشبكات الغاز والإنذار بالحريق والغلايات والتكييف والتهوية وأجهزة المطابخ والمغاسل وغيرها.

ثانيا : معاينات غير دورية

وذلك بعد الزلازل أو بعد ملاحظة شروخ مفاجئة أو أى ظواهر مقلقة بواسطة شاغلى الوحدات أو الأشخاص المسئولين عنها نتيجة أعمال تعليات أو مبانى جديدة بجوار

والكابلات المعدنية الحاملة للمصعد.

١٨ - صيانة كافة التركيبات الميكانيكية والكهربائية بالمبنى صيانة شاملة.

١٩ - التوعية بالصيانة والمحافظة على المنشآت وأهمية ذلك بواسطة وسائل الإعلام.

ثالثا : الصيانة والوسيلة لانفاذها

لا شك أن الصيانة هدف أساسى لحياة العقار ولاستمراره ، غير أن التكلفة المتزايدة للصيانة قد أدت إلى تهميش كيانها، فلم يعد للصيانة الوقائية مكان فى الواقع، كما أن الصيانة العلاجية لا تتم إلا إذا استفحل الأمر، وقد تنفذ بصورها الدنيا ، اقتصادا للتكلفة .. التى قد لا تتوافر أصلا لدى المسؤولين عن واجب الصيانة.

ولذلك فإن من الضرورى - فضلا عن خلق وعى عام لدى المواطنين بأهمية وضرورة الصيانة - ضمان أسلوب ملائم يكفل قيام اعتماد مالى للصيانة ، وسواء كان ذلك بالنسبة للمباني العامة أم الخاصة.

فبالنسبة للمباني العامة : فإنه يلزم تخصيص بند للصيانة يبدأ عقب أيلولة مسئولية العقار للدولة أو للأشخاص العامة بانتهاء فترة التسليم الابتدائى - التى يكون فيها المقاول مسئولا عن صيانة وإصلاح ما يظهر به من عيوب . ومنذ أن يدخل المبنى إطار الحيازة العامة ويكون تحت مسئولية شخص عام، فإنه يلزم أن يكرس له مبلغا سنويا للصيانة - وذلك وفقا لنوعية المبنى وموقعه وأسلوب استخدامه، وهو ما يدور حول نسبة ٥% من قيمة المبنى، ونقترح أن تنشأ هيئة حكومية لصيانة المباني العامة وتضم أساسا مهندسين متخصصين فى أعمال البناء وصيانته وخبراء ماليين وفنانين للمشاركة فى تحقيق أهداف الهيئة.

وبالنسبة للمباني الخاصة : فإن الأمر يختلف وفقا لما إذا كان المبنى مملوكا لشخص خاص أو كانت وحداته مملوكة على انفراد لأشخاص متعددين.

٨ - التأكد من ملء الفواصل بين البلاط أو الرخام أو الأرضيات بصفة عامة وخاصة فى مناطق الأسطح أو السلالم ومداخل المنشآت والحمامات والمطابخ.

٩ - التأكد من عدم تأثير المواد الكيماوية على العناصر الإنشائية سواء كانت أدوات نظافة فى المستشفيات أو الفنادق أو فى المصانع.

١٠ - معاينة دورية للأسقف المغطاة من أسفل ببلاطات الديكور أو أى قطع أخرى تخبئ العنصر الإنشائي.

١١ - التحفظ فى استخدام المياه أو منعها بصفة دائمة فى أعمال النظافة الداخلية والجلوء لوسائل التنظيف الجاف أو المكانس الكهربائية.

١٢ - التأكد من سلامة السلالم الحديدية فى المناور ومداومة دهانها بالدهانات المانعة للصدأ.

١٣ - معاينة الأسقف والعناصر الإنشائية الحاملة لأرضيات المناور وخاصة المفتوحة (السماوية) وتنظيفها من المخلفات بصفة دورية لاكتشاف أى نشع أو تراكم للمياه.

١٤ - معاينة الأنفاق الخاصة بالصرف الصحى أو وسائل النقل بصفة دورية وخاصة خلف ألواح الديكورات لمتابعة وإصلاح أى نشع للمياه من التربة المحيطة للنفق وإصلاحه أو لا بأول.

١٥ - معاينة وصيانة الكبارى سواء كانت معدنية أو خرسانية ودهانها أو إصلاح ما بها من مسامير الربط أو لحامات أو عزل للقواعد أو بياض للأعمدة أو إصلاح للفواصل أو ترميم مستمر للأسقف.

١٦ - صيانة دورية للأماكن التى بها رطوبة بصفة مستمرة والسبب يصعب تهويتها مثل الأماكن التى يوجد بها ثوربينات محطات توليد الكهرباء ودهانها بأبيوكسيات مانعة للصدأ كل فترة زمنية لمنع تآكله.

١٧ - الصيانة الدورية للمصاعد بالتشحيم المستمر وتغيير الأجزاء الضعيفة أو التى انتهى عمر استخدامها مثل البكر

قضاء، نظرا لأن تكلفة اللجوء للقضاء قد تجاوز الاشتراك المطلوب، وما ذلك إلا لغياب الوعي لدى بعض ملاك الوحدات السكنية وغير السكنية عن ضرورة الصيانة، أو لاعتقادهم أن الأمور ستستمر سواء أدوا الاشتراك أم لم يؤدوه.

ومن المناسب في هذا الشأن - لاتقاء سلبيات امتناع أو تخلف بعض أعضاء الاتحاد عن أداء الاشتراك المقرر للإدارة والصيانة رغم ضرورتها وأهميتها- أن تقدم الاقتراحات التالية:

* أن يؤدي مالك كل وحدة مبلغا إجماليا مقابل الصيانة عند شراء الوحدة من العقار، ونقترح أن تكون ٥% من ثمن البيع وعلى أن تودع في حساب خاص باسم اتحاد الملاك بأحد البنوك التجارية لتستثمر في صورة ودیعة طويلة الأجل لمدة عشر سنوات، ويتم الصرف من حصيلتها على إدارة الاتحاد وصيانتها، وتعرض نتائج ذلك على الجمعية العمومية لاتحاد الملاك، وعلى أن يعاد النظر في قيمة الوديعة كل عشر سنوات على الأكثر، وفي ضوء ما يجد من حاجات أو متغيرات، وذلك لتقدير مدى وفاء الصيانة لمتطلباتها التي يلتزم بها اتحاد الملاك.

وغنى عن البيان أن أساس هذا الاقتراح هو الامتناع عن أداء الاشتراك المالى المخصص أصلا لصيانة العقار وإدارته، وإن كان له طابع مدنى أصلا، إلا أن آثاره الضارة تمتد إلى أموال الآخرين، وتؤثر في وجودها واستمرارها، وهو ما يبرر وجود نظام للغرامة المالية.

* اقتراح أن يكون لاتحاد الملاك الحق في منع مالك الوحدة المتأخر في أداء اشتراك اتحاد الملاك من حق استخدام منافع العقار المشاركة بكافة الوسائل.

وإن كان هذا الاقتراح قد يسهل تطبيقه بالنسبة للمصاعد، إلا أنه قد يحول دونه صعوبات واقعية بالنسبة للمياه، وخاصة بالنسبة للعقارات التى تغذى بعض وحداتها بماسورة مياه واحدة، أو العقارات التى يكون لها عداد

ففى الحالة الأولى: تتم تفرقة ما بين المباني القديمة والمباني الحديثة - حيث أنه يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير القيمة الايجارية بالنسبة للمباني الحديثة تكلفة الصيانة للمبنى ومرافقه من مصاعد ومواسير المياه والصرف الصحى والحدائق.

أما بالنسبة للمباني القديمة: وخاصة تلك التى خضعت لتحديد الأجرة، فإن التباين شاسع بين القيمة الايجارية وتكلفة الصيانة الدورية وتجاوزها بلا شك إذا تعلق الأمر بصيانة علاجية، لذلك فإن المأمول إنشاء صندوق للصيانة بالنسبة للمباني القديمة، يتولى تمويله المستأجرون، وتشرف على أعماله لجنة تضم مالك العقار أو ممثله وأعضاء من المستأجرين عددهم من ٢ إلى ٦ حسب أهمية العقار وعدد وحداته.

وهذا المقترح هو جزء من تصور لتنظيم اتحاد شاغلي العقارات القديمة، والذي يلزم أن يتعاون فيها المالك والمستأجرون لصيانة العقار حفاظا على مصالحهم جميعا.

ويجدر التنويه إلى أن المباني الجديدة، يخضع أغلبها لنظام اتحاد الملاك وفقا لنص المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجر، باعتبار أنها تضم أكثر من خمس وحدات، ويجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص.

وقد نظم قرار وزير الإسكان رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ النظام النموذجى لاتحاد الملاك، وقد حرص هذا النظام على النص فى المادة ٢٨ (ج) منه على أن حفظ وصيانة وإدارة وتجديد الأجزاء المشتركة يتحمل بها الأعضاء جميعا، وذلك بنسبة قيمة الجزء الذى يملكه فى العقار.

ومن التطبيق الواقعى لاتحادات الملاك، فقد برزت سلبيات تزرع أساسا إلى تكاسل وأحيانا تراجع بعض أعضاء الاتحاد عن الوفاء بالاشتراكات المستحقة لإدارة الأجزاء المشتركة للاتحاد وصيانتها، وصعوبة المطالبة به

واحد لقياس استهلاك المياه. وهو ما نوصى به المشرع بإيراد نص يلزم بأن يكون لكل وحدة بالعقار عداد مياه خاص بها.

* تخطر الوحدة المحلية بما يتم صرفه على الصيانة ولها إبداء الملاحظات لاتحاد الملاك بغية الحفاظ على الثروة

العقارية للبلاد.

* إنشاء شركات للصيانة تحت رعاية وزارة الإسكان والمرافق فنتولى تسجيلها والإشراف على تدريب العاملين بها، وتحديد فئاتهم (مراتبهم الحرفية) والتأمين على نتائج أعمالهم.

استقراء بعض البيانات الإحصائية الخاصة بالمباني والإسكان

إحصاء ١٩٩٦

أ.د. احمد خالد علام

قبل الدخول في دراسة وتحليل بعض البيانات الخاصة بالمباني والوحدات السكنية الواردة بالجدول الإحصائية عن إحصاء عام ١٩٩٦م يستحسن عرض التعريفات التي وصفها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهي:

المبنى

يقصد بالمبنى كل مشيد قائم بذاته ومثبت على الأرض أو الماء بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن المادة المشيد بها، ومعد للسكن أو مزاوله أنشط من الأنشطة (عمل - رياضة - عبادة . . .) وتنوع المباني إلى: عمارات - منازل - فيلات - بيوت ريفية - مباني عمل - مباني جوازيه.

المنزل

مبنى يتكون من دور أو أكثر وبكل دور شقة واحدة فقط أو حجرة أو حجرات مستقلة.

الفيللا

مبنى يتكون عادة من دورين يربط بينهما سلم داخلي ولها حديقة، وغالبا ما تكون الفيللا من النوع الفاخر، وتعتبر الفيللا كلها وحدة سكنية واحدة .

البيت الريفي

مبنى يتكون من دورين في الغالب، ويشتمل على حجرة أو أكثر ويقفل عليها جميعا الباب الخارجي للمبنى، ولا يشترط وجود دورة مياه به، وهذا النوع هو المنتشر عادة بالقرى المصرية، وعادة ما يبنى بالطوب اللبن أو الطين، ويعتبر البيت الريفي وحدة سكنية واحدة مهما تعددت الأسر المقيمة به.

مبنى جوازي:

مبنى غير معد للسكن أساسا لكنه شغل بأفراد مثل أحواش المدافن - والأكواخ - والعشش - والخيم - والعربات الثابتة التي تأوى الأفراد.

الوحدة السكنية

يقصد بالوحدة السكنية المكان المعد أصلا للسكن مثل : الفيللا - الشقة - الحجرة - الحجرات المستقلة - البيت الريفي.

الشقة

تكون من حجرة أو أكثر بالإضافة إلى المنافع ويقفل عليها باب خارجي، ويعتبر المسكن المكون من دورين في بعض المباني ويربط بينهما سلم داخلي وحدة سكنية واحدة.

الحجرة المستقلة

هي حجرة مستقلة قائمة بذاتها وليس لها منافع من الداخل بل تشترك مع غيرها في المنافع ومعدة أصلا للسكن، وغالبا ما تقع على الأسطح أو في أفنية المنازل، ولا تعتبر الحجرات الداخلية في البيت الريفي حجرات مستقلة حتى ولو شغلت بأسرة قائمة بذاتها .

أماكن السكن الجوازي

هي أماكن غير معدة أساسا للسكن إلا أنها شغلت بأسرة

للوحدات السكنية ٢,٣ %.

٢- بلغ عدد المباني والوحدات السكنية بين عامي ٧٦ -

١٩٨٦ م، والزيادة ونسبتها كالتالي: العدد بالآلاف

بيان	عام ١٩٧٦	عام ١٩٨٦	الزيادة	نسبة الزيادة
عدد المباني بالآلاف	٥,٣٥٣	٧,٧٠٦	٢,٣٥٣	%٤٤
عدد الوحدات السكنية بالآلاف	٧,٣١٢	١١,٣١٥	٤,٠٠٣	%٥٤,٧

يتضح أن المباني زادت بنسبة ٤٤% بينما زادت الوحدات السكنية بنسبة ٥٤,٧% وهي نسبة تزيد كثيرا في هذه الفترة عن الفترة السابقة، كما بلغ معدل النمو السنوي للوحدات السكنية ٤,٥%.

٣- عدد المباني والوحدات السكنية بين عامي (٨٦ -

١٩٩٦) والزيادة ونسبتها كالتالي: العدد بالآلاف

بيان	عام ١٩٨٦	عام ١٩٩٦	الزيادة	نسبة الزيادة
عدد المباني بالآلاف	٧,٧٠٦	٩,٤٢٥	١,٧١٩	%٢٢,٣
عدد الوحدات السكنية بالآلاف	١١,٣١٥	١٨,٨٤١	٧,٥٢٦	%٦٦,٥

يتضح أن المباني زادت بنسبة ٢٢,٣% بينما زاد عدد الوحدات السكنية بنسبة ٦٦,٥%.

٤ - بلغ عدد الأسر في مصر في الفترة بين ٦٦ - ١٩٩٦ م

كالتالي: العدد بالمليون

بيان	١٩٦٦ م	١٩٧٦ م	١٩٨٦ م	١٩٩٦ م
عدد الأسر بالمليون	٥,٩	٦,٩٤٦	٩,٧٣٣	١٢,٧٢٢

٥- الزيادة في عدد الوحدات السكنية وعدد الأسر في

الفترة ٦٦-١٩٩٦ م العدد بالمليون

بيان	٧٦-٦٦	٨٦-٧٦	٩٦-٨٦
عدد الوحدات بالمليون	١,٤٨٦	٤,٠٠٣	٧,٥٢٦
عدد الأسر بالمليون	١,٠٤٦	٢,٩٨٧	٢,٩٩٠

يتضح أن عدد الوحدات السكنية زادت في الفترة ٨٦-١٩٩٦ بمقدار ٧,٥٢٦ مليون وحدة بينما زاد عدد الأسر في نفس الفترة ٢,٩٩٠ مليون أسرة.

أو أفراد بغرض السكن مثل أجزاء مباني المنشآت التي يسكنها البواب أو الخفير، أو الدكان أو الجراج المشغول بأسرة أو أحواش المدافن أو القبوات الموجودة تحت السلم المشغولة بأسرة.

المسكن العام

هو المكان المرخص لإقامة مجموعة من الأفراد متواجدين به للانتفاع بخدمة يقدمها المسكن أو لأسباب أخرى، وقد يشغل المسكن العام مبنى أو أكثر أو وحدة سكنية أو أكثر داخل مبنى، ويعتبر ضمن المساكن العامة: الفنادق - البنسيونات - دور الإصلاح الاجتماعي (السجون) - الملاجئ - الأقسام الداخلية في المستشفيات - المدن الجامعية - الاستراحات الحكومية وغير الحكومية - أماكن إقامة العمال - أماكن إقامة الراهبات في الكنائس والأديرة - أقسام الحجز بأقسام الشرطة.

ملحوظة

توجد فروق بسيطة بالنسبة لإجمالي المباني والوحدات السكنية الواردة في جداول النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عن جداول النتائج النهائية لتعداد المباني.

تطور عدد المباني والوحدات السكنية في الفترات

٦٦-١٩٩٦ م

١- بلغ عدد المباني والوحدات السكنية بين عامي (٦٦-

١٩٧٦) والزيادة ونسبة هذه الزيادة في هذه الفترة

كالتالي:

بيان	عام ١٩٦٦	عام ١٩٧٦	الزيادة	نسبة الزيادة
عدد المباني بالآلاف	٤,٥٧٥	٥,٣٥٣	٠,٧٧٨	%١٧
عدد الوحدات السكنية بالآلاف	٥,٨٢٦	٧,٣١٢	١,٤٨٦	%٢٥,٥

يتضح أن المباني زادت بنسبة ١٧% بينما زادت الوحدات السكنية بنسبة ٢٥,٥% ومعدل النمو السنوي

- مباني السكن العادية بالإسكندرية ٢٥٣ ألف مبنى تمثل ٨٤%

جدول ٢- توزيع المباني حسب النوع بمجموعات المحافظات ١٩٩٦م
النسب المئوية

مجموعات المحافظات	جملة عدد المباني بالآلاف	عمارة %	بيت ريفي %	فيلا %	مبنى عمل %	كشك/ خيمة عشة %	أخرى %
المحافظات الحضرية	٨٤٩	٧٩,٦	٣,٠	٢,٢	٦,٣	٢,٩	٦,٠
حضر محافظات الوجه البحري	٩٧٥	٧٤,٩	١٣,٢	١,٥	٥,٤	٢,٠	٤,٠
ريف محافظات الوجه البحري	٣,٥٠٢	٤٤,٦	٤٨,٣	٠,٢	٣,٧	٠,٤	٢,٨
جملة محافظات الوجه البحري	٤,٤٧٧	٥١,٢	٤٠,٧	٠,٣	٤,٠	٠,٨	٣,١
حضر محافظات الوجه القبلي	٩٧٦	٥٤,٨	٣٣,٢	٠,٥	٤,٣	٢,٧	٤,٥
ريف محافظات الوجه القبلي	٢,٩٠٧	١٤,٣	٧٧,٧	٠,٢	٣,٠	١,٢	٣,٦
جملة محافظات الوجه القبلي	٣,٨٨٣	٢٤,٦	٦٦,٥	٠,٢	٣,٣	١,٥	٣,٩
جملة محافظات الحدود	٢١٧	٣٥,٢	٣٤,١	٣,٥	٩,٢	٨,٣	٩,٧
حضر مصر	٢,٩٣٢	٦٨,٢	١٧,٤	١,٢	٥,٥	٢,٦	٥,١
ريف مصر	٦,٤٩٣	٣٠,٧	٦١,٥	٠,٢	٣,٤	١,٠	٣,٢
إجمالي مصر	٩,٤٢٥	٤٢,٣	٤٧,٥	٠,٥	٤,١	١,٥	٣,٨

المصدر: النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - ١٩٩٦م

يتضح من هذا الجدول أن:

- العمارات تمثل ٧٩,٦% من جملة مباني المحافظات الحضرية، ٣٠,٧% من جملة المباني في ريف مصر، ٦٨,٢% من إجمالي المباني في حضر مصر.

- البيت الريفي يمثل ٦١,٥% من إجمالي المباني في الريف المصري.

- مباني الكشك والعشة والخيمة تمثل ٢,٦% من جملة مباني الحضر، ١,٥% من إجمالي المباني في مصر.

٦- عدد المباني والوحدات السكنية والأسر في حضر وريف مصر في الفترة ٨٦-١٩٩٦م : العدد بالآلاف

بيان	عدد المباني		عدد الوحدات السكنية		عدد الأسر	
	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
حضر مصر	٢,٣١٢	٢,٩٣٢	٥,٨٥٩	١٠,٣٠٠	٥,٤١٦	٥,٨٩٩
ريف مصر	٥,٣٩٤	٦,٤٩٣	٥,٤٥٦	٨,٥٤١	٤,٣١٧	٦,٨٢٣
اجمالى مصر	٧,٧٠٦	٩,٤٢٥	١١,٣١٥	١٨,٨٤١	٩,٧٣٣	١٢,٧٢٢

جدول ١- توزيع مباني السكن العادية والمباني العادية للعمل والجوارية حسب النوع بحضر وريف مصر والقاهرة والإسكندرية ١٩٩٦م - العدد بالآلاف

نوع المباني	إجمالي الجمهورية			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
مباني سكن عادية:					
عمارة	٥٣٥	٢٤٣	٧٧٨	١٥٢	٧٦
منزل	١,٤٦٤	١,٧٧٠	٣,٢٣٤	٢٤٥	١٥٠
بيت ريفي	٤٧٦	٤,٠٥٠	٤,٥٢٦	١٣	١٣
فيلا	٣٩	١٧	٥٦	٧	١٤
جملة	٢,٥١٤	٦,٠٨٠	٨,٥٩٤	٤١٧	٢٥٣
مباني عادية للعمل:					
مبنى عمل	٩٣	١٥٢	٢٤٥	١٨	١١
دكان أو أكثر	٦٧	٧٩	١٤٦	١١	٨
جملة	١٦٠	٢٣١	٣٩١	٢٩	١٩
مباني جوارية:					
كشك	٥٦	٢٢	٧٨	٧	٦
عشة أو خيمة	١٩	٤١	٦٠	٤	١
جملة	٧٥	٦٣	١٣٨	١١	٧
أخرى وغير مبين	١٣٨	٢٠٨	٣٤٦	١٩	٢٢
الإجمالي	٢,٨٨٧	٦,٥٨٢	٩,٤٦٩	٤٧٦	٣٠١

المصدر: النتائج النهائية لتعداد المباني - إجمالي الجمهورية - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦.

يتضح من هذا الجدول أن:

- مباني السكن العادية بحضر مصر ٢,٥١٤ مليون مبنى تمثل ٨٧% من إجمالي مباني الحضر.

- مباني السكن العادية بريف مصر ٦,٠٨٠ مليون مبنى تمثل ٩٢%

- مباني السكن العادية بالقاهرة ٤١٧ ألف مبنى تمثل ٨٧% من إجمالي مباني القاهرة

جدول ٣- توزيع المباني حسب النوع والاستخدام الحالي بحضر وريف مصر
والقاهرة والإسكندرية ١٩٩٦م (العدد بالآلف)

النوع والاستخدام	إجمالي الجمهورية			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
مباني للسكن والعمل العادية:					
للسكن	٢,١٠٦	٥,٢٥٩	٧,٣٦٦	٣٤٩	٢٠٧
للعمل	١٦٦	٢٢٤	٣٩١	٣٢	١٨
للسكن والعمل	٩٣	٧٣	١٦٦	٢٧	١٠
خالي	٢٤٥	٦٥٨	٩٠٤	٢٩	٣١
غير مبين وأخرى	٦٣	٩	١٥٩	٧	٧
جملة	٢,٦٧٣	٦,٢٢٣	٨,٩٨٦	٤٤٤	٢٧٣
مباني جوازيه:					
للسكن	١٣	٢٠	٣٤	٣	١
للعمل	٤٨	١٧	٦٦	٧	٥
للسكن والعمل	٢	١٠	٣	١	
غير مبين وأخرى	٣	٨	١١		١
جملة	٦٦	٥٥	١١٤	١١	٧
الإجمالي	٢,٧٣٩	٦,٢٧٨	٩,١٠٠	٤٥٥	٢٨٠

المصدر: النتائج النهائية لتعداد المباني - إجمالي الجمهورية - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦م.

يتضح من هذا الجدول أن :

- مباني السكن والعمل العادية بحضر مصر تبلغ ٢,٦٧٣ مليون مبنى والمباني الجوازيه ٦٦ ألف مبنى تمثل ٢,٤٦% من إجمالي مباني الحضر .

- مباني السكن والعمل العادية بريف مصر تبلغ ٦,٢٢٣ مليون مبنى والمباني الجوازيه ٥٥ ألف مبنى تمثل حوالى ٠,٠٩% من إجمالي مباني الريف.

- مباني السكن والعمل العادية بالقاهرة ٤٤٤ ألف مبنى والجوازيه ١١ ألف مبنى.

- مباني السكن والعمل العادية بالإسكندرية ٢٧٣ ألف مبنى والجوازيه ٧ ألف مبنى.

جدول ٤- توزيع المباني حسب النوع والاستخدام بحضر مصر وإجمالي نوع المباني بالريف والجمهورية (العدد بالآلف)

نوع المبنى	الحضر						إجمالي الريف	إجمالي الجمهورية
	سكن	عمل	سكن + عمل	خالي	أخرى	جملة		
عمارة	٤٣٥	١١	٤٧	٣٣	٩	٥٣٥	٢٤٣	٧٧٨
مخزن	١,٢٤١	١٧	٣٧	١٣٠	٣٨	١,٤٦٣	١٧٧٠	٣٢٣٣
بيت ريفي	٤٠٤	٤	٤	٥٦	٩	٤٧٧	٤٠٥٠	٤٥٢٧
فيلا	٢٥	١	١	١١	٢	٤٠	١٧	٥٧
جملة	٢,١٠٥	٣٣	٨٩	٢٣٠	٥٨	٢,٥١٥	٦,٠٨٠	٨,٥٩٥
مباني عمل	١	٨١	٣	٥	٥	٩٣	١٥٢	٢٤٥
دكان أو أكثر	١	٥٣	٢	١٠	٣	٦٧	٧٩	١٤٦
جملة	٢	١٣٤	٥	١٥	٨	١٦٠	٢٣١	٣٩١
كشك	٣	٤٥	٢	٥	١	٥٦	٢٢	٧٨
عشة/ خيمة	١٠	٤		٤	٢	٢٠	٤١	٦١
جملة	١٣	٤٩	٢	٩	٣	٧٦	٦٣	١٣٩
أخرى وغير مبين	١٦	١٣	٢	٢٠	٨٥	١٣٨	٢٠٧	٣٤٥
الإجمالي	٢,١٣٦	٢٢٩	٩٨	٢٧٤	١٥٤	٢,٨٨٩	٦,٥٨١	٩,٤٧٠

المصدر: النتائج النهائية لتعداد المباني - إجمالي الجمهورية - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦م.

يتضح من هذا الجدول أن :

- إجمالي مباني العمارات في حضر مصر ٥٣٥ ألف مبنى للسكن والعمل والخالي.

- جملة مباني السكن فقط في حضر مصر ٢١٠٥ تمثل ٩٩% من إجمالي مباني السكن في الحضر.

جدول ٥- توزيع المباني حسب الاستخدام الحالي لمجموعات المحافظات
النسب المئوية - ١٩٩٦م

مجموعات المحافظات	عدد المباني بالآلف	للسكن %	للعمل %	للسكن والعمل %	خالي %	أخرى %
المحافظات الحضرية	٨٤٩	٧٣,٣	٨,٧	٤,٥	٨,٦	٤,٩
حضر محافظات الوجه البحرى	٩٧٥	٧٧,٤	٦,٨	٢,٥	٨,٥	٤,٨
ريف محافظات الوجه البحرى	٣,٥٠٢	٨٢,٨	٤,١	١,٠	٨,٩	٣,٢
جملة محافظات الوجه البحرى	٤,٤٧٧	٨١,٦	٤,٧	١,٣	٨,٨	٣,٦
حضر محافظات الوجه القبلى	٩٧٦	٧٤,٢	٦,٤	٢,٤	١٢,١	٤,٩

يتبع ...

نابع جدول ٥- توزيع المباني حسب الاستخدام الحالى لمجموعات المحافظات
النسب للمئوية - ١٩٩٦م

ريف محافظات الوجه القبلى	٢,٩٠٧	٧٨,٧	٣,٤	٠,٨	١٣,١	٤,٠
جملة محافظات الوجه القبلى	٣,٨٨٣	٧٧,٠	٤,٢	١,٢	١٢,٨	٤,٢
محافظات الحدود	٢١٧	٦٩,٧	٩,٥	٠,٦	١٣,٨	٦,٤
حضر مصر	٢,٩٣٢	٧٤,٨	٧,٤	٣,٠	٩,٨	٥,٠
ريف مصر	٦,٤٩٣	٨٠,٨	٣,٨	٠,٩	١٠,٩	٣,٦
إجمالى مصر	٩,٤٢٥	٧٨,٩	٤,٩	١,٦	١٠,٦	٤,٠

يتضح من هذا الجدول أن:

- إجمالى عدد المباني فى مصر ٩,٤٢٥ مليون مبنى منها ٢,٩٣٢ مليون مبنى فى حضر مصر، ٦,٤٩٣ مليون مبنى فى الريف المصرى.
- المباني المستخدمة للسكن تمثل ٧٤,٨ % من إجمالى مباني الحضر على مستوى مصر، بينما تمثل المباني المستخدمة للعمل ٧,٤ % من إجمالى مباني الحضر.
- المباني الخالية تمثل ٨,٦ % من إجمالى مباني المحافظات الحضرية، وعلى مستوى مصر ككل تمثل ١٠,٦ %.

جدول ٦- توزيع الوحدات السكنية لمباني السكن العادية والمباني العادية للعمل وكذا وحدات السكن الجوازية حسب نوع الوحدة بحضر وريف مصر والقاهرة والإسكندرية ١٩٩٦ م

الوحدات السكنية	إجمالى الجمهورية			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
وحدات سكن عادية: للمبنى بأكمله دور أو أكثر أو جزء شقة حجرة أو أكثر	٨٧١ ٢٠٣ ٦,٨٤٦ ٥٣٤	٤,٦٥٤ ٢٣١ ٢,٧٠٢ ١٧٠	٥,٥٢٥ ٤٣٤ ٩,٥٤٨ ٧٠٤	٨٨ ٥٢ ٢,٠٠٣ ٢٣٧	٧٥ ٢٣ ١,٠١٣ ٨٣
جملة للوحدات السكنية العادية	٨,٤٥٤	٧,٧٥٧	١٦,٢١١	٢,٣٨٠	١,١٩٤
أماكن سكن جوازية: دكان أو أكثر جراج أخرى	١,٥٨٠ ٢٨ ٤٩	٧٥٥ ٢١ ٢٨	٢,٣٣٥ ٤٩ ٧٧	٤٠٤ ٧ ١٦	١٩٦ ٤ ٦
جملة وحدات السكن الجوازية	١,٦٥٧	٨٠٤	٢,٤٦١	٤٢٧	٢٠٦
غير مبين	١١	٨	١٩	٤	١
الإجمالى	١٠,١٢٢	٨,٥٦٩	١٨,٦٩١	٢,٨١١	١,٤٠١

جدول ٧- توزيع المباني ومكوناتها من وحدات سكنية حسب نوع الوحدة
بمجموع المحافظات ١٩٩٦ النسب المئوية

المحافظات	عدد للمباني بالآلاف	عدد الوحدات السكنية بالآلاف	المبنى بأكمله %	دور أو أكثر %	شقة %	حجرة أو أكثر %	دكان أو أكثر %	أخرى تشمل جراج %
المحافظات الحضرية	٨٤٩	٤,٦٠٢	٣,٢	١,٦	٧١,٩	٢,٨	١٤	١,٤
حضر محافظات الوجه البحرى	٩٧٥	٢,٨٩١	٨,٤	١,٤	٦٧,٧	٣,٢	١٧,٩	١,٤
ريف محافظات الوجه البحرى	٣,٥٠٢	٤,٩٢٧	٤١,٣	١,٩	٤٢,٥	٢,٣	١٠,٦	١,٤
جملة محافظات الوجه البحرى	٤,٤٧٧	٧,٨١٧	٢٩,١	١,٧	٥١,٨	٢,٧	١٣,٣	١,٤
حضر محافظات الوجه القبلى	٩٧٦	٢,٦١٢	١٦,٠	٣,٣	٦٠,١	٥,٣	١٤,٠	١,٣
ريف محافظات الوجه القبلى	٢,٩٠٧	٣,٥١٥	٦٨,٤	٣,٨	١٦,٥	٣,٤	٦,٨	١,١
جملة محافظات الوجه القبلى	٣,٨٨٣	٦,١٢٧	٤٦,١	٣,٦	٣٥,١	٤,٢	٩,٨	١,٢
محافظات الحدود	٢١٧	٢٩٥	٤٨,٨	١,٤	٣٤,٨	٢,١	١١,١	١,٧
حضر مصر	٢,٩٣٢	١٠,٣٠٠	٨,٥	١,٩	٦٧,٣	٥,٨	١٥,١	١,٤
ريف مصر	٦,٤٩٣	٨,٥٤١	٥٢,٩	٢,٦	٣١,٤	٢,٨	٩,٠	١,٣
جملة مصر	٩,٤٢٥	١٨,٨٤١	٢٨,٧	٢,٣	٥١,٠	٤,٤	١٢,٣	١,٣

يتضح من جدول رقم (٦) أن:

- إجمالي الشقق في حضر مصر ٦,٨٤٦ مليون شقة تمثل ٨١% من جملة وحدات السكن العادية بينما تمثل في القاهرة (٢,٠٠٣ مليون شقة) ٨٤%

جملة وحدات السكن الجوازية بحضر مصر ١,٦٥٧ مليون وحدة تمثل ١٦% من إجمالي الوحدات السكنية بالحضر، بينما تبلغ في القاهرة وحدات السكن الجوازية ٤٢٧ ألف وحدة تمثل ١٥% من إجمالي الوحدات.

يتضح من جدول رقم (٧) أن:

- إجمالي الوحدات السكنية في مصر ١٨,٨٤١ مليون وحدة منها ١٠,٣٠٠ مليون وحدة في الحضر، ٨,٤٥١ مليون وحدة في الريف.

- الشقة تمثل ٧١,٩% من إجمالي الوحدات السكنية على مستوى مبانى المحافظات الحضرية، بينما تمثل ٥١% من إجمالي الوحدات على مستوى مصر ككل.

- الحجرة أو أكثر تمثل ٥,٨% من جملة مبانى الحضر في مصر، والدكان ١٥,١%

- الدكان والجراج يمثلان ١٥,٤% من إجمالي الوحدات السكنية بمبانى المحافظات الحضرية بينما يمثلان على مستوى مبانى حضر مصر ١٦,٥%.

جدول ٨- توزيع مبانى السكن العادية المكتملة والمشغولة كلى أو جزئى حسب سنة أقدم جزء فى المبنى بحضر وريف مصر ١٩٩٦م (الوحدات بالآلف)

سنة البناء	إجمالي			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
قبل ١٩٤٠	١٠٤	١٦٤	٢٦٨	٢٨	١٣
٤٠ - ٤٩	١٣٤	٣٢٨	٤٦٢	٢٦	١٢
٥٠ - ٥٩	١٨٧	٤٤٦	٦٣٣	٣٥	١٩
٦٠ - ٦٩	٣١٣	٦٥٣	٩٦٦	٥٧	٢٩
٧٠ - ٧٩	٤٧٥	١,٠٧٨	١,٥٥٣	٨١	٤٤
٨٠ - ٨٩	٦٤٦	١,٧٤٢	٢,٣٨٨	٩٦	٥٦
+ ٩٠	٣٣٨	٨٨٧	١,٢٢٥	٥١	٤٠
غير مبين	٥	١١	١٦		
الإجمالي	٢,٢٠٢	٥,٣٠٩	٧,٥١١	٣٧٤	٢١٣

• ملحوظة : لا تدخل ضمن هذه البيانات المبانى الخالية

يتضح من هذا الجدول أن:

- جملة مبانى الحضر التى بنيت حتى نهاية عام ١٩٦٠ م ٤٢٥ ألف مبنى تمثل ١٩,٣% من إجمالي مبانى الحضر والمبانى التى أنشئت بعد ذلك تمثل ٨٠,٧%

- وفى القاهرة بلغ جملة المبانى التى بنيت قبل ١٩٦٠ م ٨٩ ألف مبنى تمثل ٢٣,٧% من جملة مبانى القاهرة.

جدول ٩- توزيع مبانى السكن العادية والمبانى العادية للعمل حسب طريقة الإنشاء بحضر وريف مصر والقاهرة والإسكندرية ١٩٩٦ (العدد بالآلف)

طريقة الإنشاء	إجمالي الجمهورية			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
مسلح: أسقف وأعمدة:	٩٢٣	٧٩٨	١,٧٢١	٢١٧	١٢٣
مبانى سكن	٧٦	٦٣	١٣٩	١٦	١٠
مبانى عمل					
سابقة التجهيز:	٩	٣	١٢	٤	
مبانى سكن	٢	١	٣	١	
مبانى عمل					
طوب أحمر أو بدائله	٨٤٧	١,٥٧٧	٢,٤٢٤	١١٨	٩٦
وأسقف خرسانية :	٣٨	٦٤	١٠٢	٥	٦
مبانى سكن					
مبانى عمل					
طوب احمر أو بدائله	٣٩٤	١,٦٠٥	١,٩٩٩	٦٠	٢١
وأسقف أخرى:	٢٩	٦٤	٩٣	٥	٢
مبانى سكن					
مبانى عمل					
طوب ني أو طين:	٢٥٨	١,٩٥٥	٢,٢١٣	٦	
مبانى سكن	٧	٣٠	٣٧	١	١
مبانى عمل					
أخرى وغير مبين:	٨٧	١٣٩	٢٢٦	١١	١١
مبانى سكن	٩	٧	١٦	٢	٢
مبانى عمل					
الإجمالي	٢,٥١٨	٦,٠٧٧	٨,٥٩٥	٤١٦	٢٥٢
مبانى سكن	١٦١	٢٢٩	٣٩٠	٣٠	٢٠
مبانى عمل					

يتضح من هذا الجدول أن:

- المبانى السكنية أسقف مسلحة وأعمدة وكذا طوب احمر وأسقف خرسانية (٨٤٧+٩٢٣) = ١,٧٧٠ مبنى تمثل ٧٠% من إجمالي مبانى السكن فى مصر

يتضح من هذا الجدول أن:

- الإسكان الذي نفذ في حضر مصر في الفترة ٨١ - ١٩٨٩

يتراوح حجمه السنوي بين ١٥١ ألف وحدة سكنية، ١٨٦ ألف وحدة.

- بينما يتراوح الحجم السنوي في القاهرة بين ٧٣ ألف وحدة، ١٠٠ ألف وحدة .

- المستويات التي تم تنفيذها طوال هذه الفترة كالآتي:

• المستوى الاقتصادي يتراوح بين ٥٥-٦٤% من إجمالي الوحدات.

• المستوى المتوسط يتراوح بين ٢٣-٣٠% من إجمالي الوحدات.

• المستوى فوق المتوسط يتراوح بين ٦-١٢% من إجمالي الوحدات.

• المستوى الفاخر يتراوح بين ٢-٩% من إجمالي الوحدات.

جدول ١٢- مقارنة بين الخطة المستهدفة وما تم تنفيذه في الفترة

١٩٨٢-١٩٩٥ م (العدد بالآلاف وحدة)

الخطط	الخطة المستهدفة			ما تم تنفيذه		
	ق.ح	ق.خ	إجمالي	ق.ح	ق.خ	إجمالي
٨٢-١٩٨٧						
عدد				١٩٨	٦٤٨	٨٤٦
%	٦٠٠	٩٠٠	١٥٠٠	٢٣	٧٢	٥٦,٤ %
٨٧-١٩٩٢						
عدد				٣٨٧	٥١٧	٩٠٤
%	٦٠٠	٩٠٠	١٥٠٠	٦٤,٥	٥٧,٥	٦٠,٢ %
٩٢-١٩٩٥						
عدد				٢٢٢	١٢٧	٣٤٩
%	٣٣٢	١٥٩	٤٩١	٦٧	٨٠	٧١ %
الإجمالي						
عدد	١٥٣٢	١٩٥٩	٣٤٩١	٨٠٧	١٢٩٢	٢,٠٩٩
%				٥٢,٦	٦٦ %	٦٠ %

ق.ح = قطاع حكومي، ق.خ = قطاع خاص

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

- إجمالي ما نفذ القطاع الحكومي ٣٨%.

- إجمالي ما نفذ القطاع الخاص ٦٢%.

- وفي القاهرة (٢١٧+١١٨) = ٣٤٥ ألف مبنى تمثل ٨٣% من إجمالي مباني القاهرة.

جدول ١٠- توزيع المباني حسب عدد الأتوار بريف وحضر مصر والقاهرة والإسكندرية ١٩٩٦م (العدد بالآلاف)

عند الأتوار	إجمالي الجمهورية			القاهرة	الإسكندرية
	حضر	ريف	جملة		
١	٩٢٢	٤,٠٤٢	٤,٩٦٤	٩٥	٩٠
٢	٦٢٠	١,٦٦٢	٢,٢٨٢	٧٤	٣٩
٣	٣٦٨	١٤٧	٥١٥	٧٢	٣٣
٤	٢٣٧	٣٣	٢٧٠	٦٤	٣١
٥	١٥٤	١٣	١٦٧	٥٣	٢١
٦	٦٥	٥	٧٠	٢٥	١٢
+٧	٤٤	٤	٤٨	١٨	١٤
غير مبين	١٠٤	١٧٥	٢٧٩	١٥	١٣
الإجمالي	٢,٥١٤	٦,٠٨١	٨,٥٩٥	٤١٦	٢٥٣

يتضح من هذا الجدول أن:

- جملة المباني ذات الخمسة أدوار فأقل بحضر مصر ٢,٣٠١ مليون مبنى تمثل ٩٢% من إجمالي مباني الحضر.

- جملة المباني ذات الثلاثة أدوار فأقل بريف مصر ٥,٨٥١ مليون مبنى تمثل ٩٦% من إجمالي مباني الريف.

- جملة المباني ذات الخمسة أدوار فأقل بالقاهرة ٣٥٨ ألف مبنى تمثل ٨٦% من إجمالي مباني المحافظة.

جدول ١١- عدد الوحدات السكنية التي تم تشييدها بالحضر والقاهرة في الفترة ٨١ - ١٩٨٩ م (العدد بالآلاف وحدة)

العام	القاهرة	حضر مصر ككل
١٩٨١	٧٣	١٥١
١٩٨٢	٧٧	١٦٩
١٩٨٣	١٠٠	١٦٢
١٩٨٤	٨٤	١٧٠
١٩٨٥	٨٩	١٦٤
١٩٨٦	٨٦	١٨١
١٩٨٧	٩٧	١٨٥
١٩٨٨	٧٣	١٨٤
١٩٨٩	٧٦	١٨٦

المصدر: وزارة التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة ، الإسكان في مصر

١٩٨٩م ص ٨٠ - ٨١

جدول ١٥- الوحدات السكنية المقترح تنفيذها في الخطط في الفترة ١٩٩٧ حتى ٢٠١٢ م (العدد بالآلاف وحدة)

الخطط الخمسية			نوع للوحدات
٩٧-	٢٠٠٢-	٢٠٠٧-	
١٧٦	١٤٦	١٣٠	وحدات سكنية مقابل الزيادة السكانية
٥٥	٥٥	٥٥	وحدات سكنية تجديد وإحلال
١٧	١٧	١٦	وحدات سكنية لم يتم تنفيذها من الخطط الخمسية
		١٤٦	وحدات سكنية بديله مستقلة بمنافع مشتركة
٢٤٨	٢١٨	٣٤٧	إجمالي (٨١٣)

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

- نصيب القطاع الحكومي ٢٠%

- نصيب القطاع الخاص ٨٠%

جدول ١٣- إجمالي عدد الوحدات السكنية التي نفذت بمعرفة القطاع الحكومي في الفترة ٨٢-١٩٩٥ م (العدد بالآلاف)

الخطوة الخمسية	منخفض التكاليف واقتصادي	مستويات	جملة ما تم تنفيذه
١٩٨٧-٨٢	١٤٦	٥٢	١٩٨
١٩٩٢-٧٨	٣١٨	٦٩	٣٨٧
١٩٩٥-٩٢	١٩٣	٢٩	٢٢٢
إجمالي	٦٥٧	١٥٠	٨٠٧

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

جدول ١٤- إجمالي عدد الوحدات السكنية التي نفذت بمعرفة القطاع الخاص في الفترة ٨٢-١٩٩٥ م (العدد بالآلاف)

الخطوة الخمسية	اقتصادي	مستويات	جملة ما تم تنفيذه
١٩٨٧-٨٢	٣٥٢	٢٩٦	٦٤٨
١٩٩٢-٨٧	٢٥٤	٢٦٣	٥١٧
١٩٩٥-٩٢	٤٦	٨١	١٢٧
إجمالي	٦٥٢	٦٤٠	١٢٩٢

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تطور مفهوم التخطيط في مصر على مدار مائة عام

د. عبد الناصر عبد الله احمد*

مقدمه

تتميز مصر بتطور حضري منتظم منذ زمن بعيد وعبر العديد من العصور مروراً بالثورة المصرية والتي وجدت نفسها ملزمة بمسايرة نفس اتجاهات التطور الحضري للقطر المصري. هذا التطور له وجهان متكاملان أولهما أن العاصمة لم تأخذ نفس أسلوب التطور مثل باقي محافظات الجمهورية والثاني الأقاليم دون العاصمة تكون الأهمية للمدن الإدارية على حساب المدن الاقتصادية أحياناً.

الهدف

تطور المدن المصرية على مدى قرن كامل أظهر أن لها نظاماً تخطيطياً ثابتاً لا يتغير وقد أظهرت لنا هذه الدراسة فيما سنرى أن المدن المصرية تنقسم إلى نوعين، مدن اقتصادية قائمه على أساس اقتصادى (تجارى - صناعى - زراعى) وأخرى مدن أداريه قائمه على تسيير نظم الإدارة العامة للدولة، كما أننا لاحظنا انفراد العاصمة بنظام يختلف تماماً عما هو موجود فى باقى المحافظات، حيث أنها تحتوى على نوعى النشاط الاقتصادى والإدارى، فى حين أن باقى المحافظات بها مدن إما أداريه فقط وإما اقتصادية، وسنحاول تتبع أسباب وجود هذا التخصص فى المدن المصرية واثـر ذلك على تطورها الحضري مع اختلاف هذه القاعدة فى العاصمة.

منهج البحث

فى هذا البحث نحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:
لماذا هناك فرق بين العاصمة وباقى المحافظات ؟
لماذا هناك ازدواجية للنظام فى المحافظات دون القاهرة؟
وليس المقصود بالطبع هنا دراسة تاريخ نظام التخطيط المصرى، ولكن بحث وإيضاح خصائص هذا النظام

واستخلاص المشاكل التاريخية لهذا التخطيط مع الربط بين الأحداث التاريخية وربطها بالأرقام من خلال تعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

و من خلال البحث فى مكتبة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حصلنا على أول تعداد للسكان متكامل مفصل عن المحافظات المصرية، وذلك للعام ١٨٩٦ . وحيث أن تعداد ١٩٩٦ للسكان صدر الآن فإن فترة مائه عام يتوسطها قيام الثورة لى خير فتره لدراسة تطور هذه المحافظات فى حقبتين من الزمن مختلفتين ألا وهما فترة الملكية والثانية فترة الجمهورية .

الموضوع

لقد كان تعداد مصر فى عام ١٨٩٦م حوالى ٩٧٤٨٩٠٦ نسمة، وهذا الرقم يوضح مقارنة بالتعداد الأخير أن عدد السكان فى مصر قد تضاعف ستة مرات خلال مائة عام تقريباً . ونستطيع أن نميز فى هذا التعداد محافظتى الغربية والمنوفية، فقد سجلتا أكبر تعداد سكان على محافظات الجمهورية وقد تفوقتا على القاهرة (٧٥ مليون) وقد حققت كل منها على التوالى ١,١ مليون ، و ٩ مليون نسمة .

جدول ١- عدد السكان في محافظات مصر تعداد ١٨٩٦ - ١٩٥٢ - ١٩٩٦

المحافظة	١٨٩٦ (١)	١٩٥٢	١٩٩٦ (٢)	(١)/(٢)
القاهرة	٥٧٠٠٦٢	٢٧٦٥٩٧٤	٦٧٨٩٤٧٩	١١,٩
الجيزة	٣٧١٠٥٣	١١٦٧٨٥٦	٣٣٠٢٨٦٠	٨,٩
القليوبية	٣٩٨١٣٦	٩١٠٩٦٠	٤٧٧٩٨٦٥	١٢
جملة القاهرة الكبرى	١٣٣٩٢٥١	٤٨٤٤٧٩٠	١٤٨٧٢٢٠٤	١١,١
بورسعيد	٤٢٩٧٢	٢٠٣٨٦٣	٤٦٩٥٣٣	١٠,٩
السويس	١٨٢٧٤	١٥٦٨٩٢	٤١٧٦١٠	٢٢,٦
الإسماعيلية	٨٢٠٧	١٩٠٥٩٣	٧١٥٠٠٩	٩٩,٢
سيناء	٤٠٨١	٣٧٠١٤	٣٠٧٢٤٥	٧٥,٣
جملة القناة	٧٢٥٣٤	٥٨٨٣٦٢	١٩٠٩٣٩٧	٢٦,٣
الإسكندرية	٣١٥٨٤٤	١٢٤٣٣٩٦	٣٣٢٨١٩٦	١٠,٥
مرسى مطروح	٤٥٢٠٥	٤٥٧٥٤	٢١١٨٦٦	٤,٧
الوادى الجديد	٣١٩٠٩	٢٤٨١٠	١٤١٧٣٧	٤,٤
جملة الإسكندرية	٣٩٢٩٥٨	١٣١٣٩٦٠	٣٦٨١٧٩٩	٩,٤
دمياط	٤٣٧٥١	٢٣٥٩٦٤	٩١٤٦١٤	٢٠,٩
الدقهلية	٧٣٦٠٤٨	١٧٥١٩١٧	٤٢٢٣٦٥٥	٥,٧
الشرقية	٧٤٨٦٣٩	١٦١٤٣٩٨	٤٢٨٧٨٤٨	٥,٧
كفر الشيخ	٢٩٤٨٠٥	٨٠٩٩٢٨	٢٢٢٢٩٢٠	٧,٥
الغربية	١٠٠١٨٤٨	١٦٨٣٨٢٥	٣٤٠٤٨٢٧	٣,٤
المنوفية	٨٦٢١٩١	١٣٠٨٨٩٣	٢٧٥٨٤٩٩	٣,٢
البحيرة	٦٣٤٠٨٤	١٥٢٠٢٤٢	٣٩٨١٢٠٩	٦,٣
جملة وجه بحرى	٤٣٢١٣٦٦	٨٩٢٥١٦٧	٢١٧٩٣٥٧٢	٥
بنى سويف	٣١١٦٥١	٧٤٤٦١١	١٨٦٠١٨٠	٦
الفيوم	٣٧١٠٠٦	٧٦٨٧٠٢	١٩٨٩٨٨١	٥,٤
المنيا	٥٢٥٨٨٢	١٣١٦٩٣٠	٣٣٠٨٨٧٥	٦,٣
أسيوط	٧٨٢٣٧٥	١٣١١٧٤٢	٢٨٠٢١٨٥	٣,٦
سوهاج	٦٨٣٦٧٢	١٤٠٣٨٩٩	٣١٢٣٠٠٠	٤,٦
قنا	٧٠٥٢١١	١٢٤٤١٩١	٢٨٠١٩٢٣	٤
أسوان	٢٤٠٣٤١	٤١٢٨٣١	٩٧٣٦٧١	٤,١
البحر الأحمر	٢٦٥٩	١٤٥٨٢	١٥٥٦٩٥	٥٨,٦
جملة وجه قبلى	٣٦٢٢٧٩٧	٧٢١٧٤٨٨	١٧٠١٥٤١٦	٤,٧
جملة مصر	٩٧٤٨٩٠٦	٢٢٨٨٩٧٦٧	٥٩٢٧٢٣٨٢	٦,١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء.

لذلك فإن أسلوب اختيار هؤلاء الأمراء المتحضرين كان مهماً جداً لأنهم كانوا عماد التطور الاقتصادي للدولة في هذه الفترة.

إلا أن هاتين المحافظتين بالذات حققتا أقل معدل تضاعف على مر ١٠٠ عام فلقد تضاعفت كل منهما ٣,٣ مره فقط في حين أن القاهرة تضاعفت ١٢ مره ومدن القناة ٢٦ مره. كما أن الغربية والمنوفية كانت تمثل ١٩% من إجمالي سكان مصر للعام ١٨٩٦. لذا يمكننا افتراض أن النظام الاقتصادي القديم كان يضع في اعتباره أن عدد السكان في أى مدينه يؤثر جيداً في ترتيبها ودورها في طبع اقتصاد الدولة بصفة معينة والتي كانت الزراعة في هذه الفترة.

تعداد ١٨٩٦

كان تعداد القاهرة يقدر بحوالى ٥٧٠٠٦٢ نسمة، حوالى ٥,٨% من إجمالي سكان مصر أما القاهرة الكبرى (القاهرة - جيزة - قليوبية) فإنها كانت تقدر بـ ١,٣ مليون نسمة أى ١٣,٧% من سكان مصر كما أن هذا العدد يمثل ٩٥% من إجمالي عدد السكان الحضر في مصر جدول (١).

هناك تسع محافظات ريفية تعدت أعداد السكان فيها النصف مليون نسمة والذي جعل لها مكانه خاصة في النظام الملكى القديم. هذه المحافظات هى بالترتيب: الغربية ١,٠١ مليون نسمة، المنوفية ٨٦, مليون نسمة، أسيوط ٧٨, مليون الشرقية ٧٥, مليون نسمة، الدقهلية ٧٤, مليون نسمة، قنا ٧١, مليون نسمة، سوهاج ٦٨, مليون نسمة، البحيرة ٦٣, مليون نسمة، المنيا ٥٢, مليون نسمة. وقد كانت لهذه المحافظات الصيت الدولى لما تشتهر به هذه المدن ببعض الزراعات المميزة كما أن هذه المحافظات ليست كبيره فى أعداد السكان فقط ولكن كان لها الريادة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وذلك من خلال سيطرتها على الأقاليم المحيطة بها. هذه المدن التسع كانت تقطنها بعض العائلات البرجوازية التى تحكم فى اقتصادها من خلال الزراعة على مساحات شاسعة من الأرض، وبعض الصناعات القائمة على الزراعة، فقد كانت بالنسبة لهم الأمانة التى يديرون اقتصادها لتدر عليهم أكبر عائد ممكن.

جدول ٢- توزيع المحافظات حسب تعداد السكان سنة ١٨٩٦م.

عدد السكان	عدد المحافظات	% إلى الجمهورية	
٦,٧ مليون	٩	٦٨,٥%	محافظات كبرى ريفية
١,٩٨ مليون	٦	٢٠,٤%	محافظات متوسطة ريفية
١٣٥ ألف	٦	١,٤%	محافظات صغيرة ريفية
٨,٢ مليون	٢١	٩٠,٣%	جملة المحافظات الريفية
٦١ ألف	٢	٠,٦%	محافظات حضرية
٣١٦ ألف	١	٣,٣%	الإسكندرية
٥٧٠ ألف	١	٥,٨%	القاهرة
٩٤٧ ألف	٤	٩,٧%	جملة المحافظات الحضرية
٩,٧٥ مليون	٢٥	١٠٠%	جملة مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

النمو الحضري الطبيعي وإمتداداته

أثر نهر النيل في نشأة المدن المصرية منذ قديم الأزل . فنجد أن معظم المحافظات نشأت حول ضفتيه باستثناء بعض المحافظات والتي لا يتعدى عدد سكانها ١٥١ ألف نسمة بنسبة ١,٥ % فقط من سكان مصر في عام ١٨٩٦ وقد جاءت هذه المحافظات في ترتيب أعداد السكان الأخيرة وقد توزعت المحافظات الريفية كالاتي :

- تسع محافظات كبرى منها ست في الدلتا وثلاث على شريان النيل في الصعيد .

- ست محافظات متوسطة منها محافظتان في الدلتا وأربع على شريان النيل في الصعيد .

- سبب محافظات صغيرة منها واحدة في الدلتا والباقي موزع في صحراء مصر الشرقية والغربية، أي أنه في مساحة ٩٥% من مساحة مصر توجد خمس محافظات ريفية صغيرة وكانت تقوم بأعمال غير الزراعة مثل رعى الأغنام أو صيد السمك وقليل من الزراعة.

كانت هذه هي الصورة خلال فترة الحكم الملكي في مصر وكانت كل المحافظات تأخذ شكل الأقاليم غير المتحضرة (الريفية) ما عدا القاهرة والتي لم تكن وصلت إلى شكلها الحالي، والإسكندرية التي كانت تحمل مقومات

من أهم الصناعات التي قامت على الزراعة في هذه المحافظات كانت صناعة غزل النسيج في الغربية وزيت بذرة الكتان في القليوبية وأسيوط وبعض الصناعات الغذائية في المنوفية والشرقية والبحيرة. وقد اشتهرت هذه الصناعات بأسماء الأمراء الذين أقاموا هذه الصناعات في أقاليمهم، ولم يكن للدولة أي دور في قيام هذه الصناعات حيث أن القاهرة العاصمة كانت بعيدة كل البعد عن إدارة أمور الدولة الداخلية، فقد كانت العاصمة للدولة دون تدخل في شئون الأمراء المالية.

هناك ستة محافظات ريفية كانت بين مائة ألف نسمة ونصف مليون نسمة، هذه المحافظات هي الجيزة ٤, مليون نسمة - القليوبية ٣٧, مليون نسمة - الفيوم ٣٧, مليون نسمة - بنى سويف ٣١, مليون نسمة - كفر الشيخ ٢٩, مليون نسمة - أسوان ٢٤, مليون نسمة بجملة أعداد سكان لهذه المجموعة تقدر بـ ١,٩٨ مليون نسمة، أي تساوي ٢٠,١% من جملة سكان مصر وهي مجموعته متوسطة في أعداد السكان وفي قوة تواجدتها الحضري في مصر، ثم تلي هذه المجموعة ستة محافظات ريفية أقل من مائة ألف نسمة، وهي دمياط ٤٤ ألف - مرسى مطروح ٤٥ ألف - الإسماعيلية ٧ ألف - سيناء ٤ ألف - الوادي الجديد ٣٢ ألف - البحر الأحمر ٣ ألف نسمة بجملة ١٣٥ ألف نسمة أي تمثل ١,٤ % من جملة سكان مصر جدول (٢).

المحافظات السابقة لها صفة واحدة وهي محافظات ريفية، ولكن هناك محافظات حضرية تعمل في غير الزراعة مثل الموانئ، وهي بور سعيد ٤٣ ألف نسمة - السويس ١٨ ألف نسمة، كما أن للإسكندرية وضع خاص حيث أنها ليست محافظته زراعته ولكنها تحمل صفة ميناء وبها بعض الصناعات ولها دور اقتصادي كبير في مصر، لذلك لم نضمها إلى المحافظات الريفية ولا المحافظات الحضرية الصغيرة حيث أن عدد سكانها يتجاوز الـ ٣١٦ ألف نسمة .

عاصمه ولكن ليست بالحجم الذى نراه حالياً .

المحافظات الحضرية كانت قليلة التعداد دليل عدم تأثيرها الإقليمي فكانت بورسعيد والسويس واللذان يمثلان ٠,٦% من مجموع سكان مصر وموقعها على قناة السويس والعمل القائم هو إدارة هذا الشريان وبعض أعمال التجارة والصيد .

- ومن خلال خريطة مصر فى هذه الفترة يمكننا تقسيمها إلى نفس أقاليمها الحالية حيث إقليم الوجه البحرى (الدلتا) وتشمل سبع محافظات، ويضاف إليها القليوبية التى اندمجت فيما بعد مع القاهرة الكبرى، وهى محافظات العمل الأساسى فيها الزراعة وظهرت بها محافظة الغربية والتى تعدى عدد سكانها المليون نسمة، وبها ست محافظات تعدى عدد سكانها ٥٠٠ ألف نسمة ومحافظتان أكثر من ١٠٠ ألف نسمة، وكانت عاصمة هذا الإقليم آنذاك هى محافظة الغربية التى انتشرت بها بعض الصناعات القائمة على الزراعة .

عدد سكان هذا الإقليم وصل إلى ٤,٧ مليون نسمة، ويمثل نسبة ٤٧,٩% من جملة عدد سكان مصر وقد تضاعف عدد سكان هذا الإقليم خمس مرات حتى الآن كما أنه يشغل مساحة من الأرض تقدر بـ ٢,٥% من إجمالى مساحة مصر المأهولة .

هناك إقليم وادى النيل (الوجه القبلى) ويشمل سبع محافظات، يضاف إليها الجيزة التى اندمجت فيما بعد مع القاهرة الكبرى وهى محافظات تشغل بالزراعة أيضاً. وظهرت بها محافظة أسيوط ٧٨. مليون نسمة وفى هذا الإقليم توجد أربع محافظات تعدى عدد سكانهم الـ ٥٠٠ ألف نسمة والباقي أكثر من ٢٤٠ ألف نسمة لكل منهم، وعاصمة الإقليم كانت أسيوط بالطبع وقد وصل عدد سكان هذا الإقليم إلى ٤ مليون نسمة ويمثل نسبة ٤١% من سكان مصر وقد تضاعف عدد سكان هذا الإقليم ٤,٧ مرة حتى الآن كما أنه يشغل مساحة تقدر

بـ ١,٥% من إجمالى مساحة مصر المأهولة.

- إقليم القناة ويشتمل على أربع محافظات اثنتان حضريتان واثنتان زراعتان وعاصمة الإقليم بورسعيد بعدد سكان ٤٣ ألف نسمة، والمحافظات فى مجملها صغيرة العدد، فالمحافظات الحضرية وهى السويس وبورسعيد بجملة سكان ٦١ ألف نسمة، أما الإسماعيلية وسيناء فجملة عدد السكان ١١ ألف نسمة، ويكون المجموع الكلى لعدد سكان الإقليم ٧٢ ألف نسمة تقريباً ويمثل نسبة ٧,٤% من سكان مصر فى هذه الفترة، وقد تضاعف عدد سكان هذا الإقليم ٢٦ مرة حتى الآن وهى أكبر نسبة تضاعف فى أقاليم مصر، كما أنه يشغل مساحة لا تتعدى ٨,٠% من مساحة مصر المأهولة.

- العاصمة القاهرة بعدد سكان تجاوز نصف مليون نسمة بقليل، وكانت تتركز فيها دواوين الحكم والإدارة وبعض الصناعات وأعمال التجارة، وعدد سكانها يمثل ٥,٨% من سكان مصر، وقد تضاعف هذا العدد ١٢ مرة حتى الآن . أما الإقليم الآن فيضم الجيزة والقليوبية وجملة عدد سكانه للعام ١٨٩٦ هـ ١,٣٤ مليون نسمة أى ١٣,٧% من سكان مصر، وقد تضاعف هذا العدد أحد عشر مرة حتى الآن، وبانضمام القليوبية والجيزة تضاف الزراعة إلى الأنشطة الاقتصادية القائمة فى الإقليم.

- إقليم الإسكندرية ويحتوى على محافظات الإسكندرية ومطروح والوادى الجديد وعدد سكان هذا الإقليم لا يتعدى ٤ مليون نسمة فى هذه الفترة، أى حوالى ٤,١% من جملة سكان مصر، وقد تضاعف هذا العدد تسع مرات حتى الآن. إلا أن محافظة الإسكندرية فقط والتى تتميز بعدد سكانها الكبير مقارنة بأعداد باقى المحافظات (٣ مليون نسمة) وكانت تقوم على أعمال الموانئ والتجارة وذلك عكس مرسى مطروح والوادى الجديد حيث كانت الزراعة ورعى الأغنام هى الصفة السائدة .

الحدود الإدارية للمحافظات

- إن سياسة المركزية والتي كانت متبعة منذ عهود الملكية كانت تعتمد على محورين متكاملين، هما التنظيم الإداري وإيجاد وسائل الاتصال اللازمة (طرق - تليفونات - سكك حديد) ثم القطاعات الضريبية العمومية والتي كانت تحت سيطرة ولى العهد مباشرة حيث أنها أعطت شكلاً موحداً للإدارة الملكية.

لم يطرأ أى تغيير على الحدود الإدارية للمحافظات حتى بعد قيام الثورة، إلا أن بعض التعديلات أدخلت عليها حتى تتمكن من التطور حضرياً. فنجد أن المحافظات احتفظت بأسمائها إلا محافظة سوهاج والتي كان يطلق عليها جرجا وهذه المدينة باقية إلى الآن بالمحافظة وبها تعداد سكانى أكبر من مدينة سوهاج. كما أن المدن التي كانت لها الريادة فى كل إقليم احتفظت بتلك الريادة حتى بعد قيام الثورة مثل الغربية وأسبوط فى الوجهين البحرى والقبلى وكذلك بورسعيد فى إقليم القنال. واحتفاظ الإسكندرية بأهميتها الخاصة بجوار القاهرة العاصمة والتي لم تكن بهذا الحجم من تعداد، السكان ولكن اهتمام الثورة بالتصنيع وجعلها عاصمه للعرب جعلها تشجع الهجرة إليها حتى وصلت إلى العدد الحالى (١٦ مليون نسمة) أكبر من مجموع دول الخليج .

إن التعديلات الإدارية التى طرأت على حدود المحافظات كانت فى جميع أنحاء مصر ففى الوجه البحرى كانت محافظة كفر الشيخ (البرلس - بسوق - فوه - الجعفرية) منضمة بالكامل إلى محافظة الغربية أيام الملكية وكذلك فى الوجه القبلى كانت مدينة ملوى ذات أهميه تابعة لأسبوط ولكن تم تعديل وضعها وضمها إلى محافظة المنيا، وإلى الآن تعتبر مدينة ملوى أكبر من مدينة المنيا. كما أن أجزاء من أسنا والنوبة كانتا منفصلتين عن أسوان، ولكن التقسيم الحديث ضمهما لأسوان بأسمائهم وأماكنهم القديمة. واحسات الفيوم وأسبوط وسيوة تم دمجها فى محافظات

الوادي، الجديد أما إقليم القنال والذى يضم محافظات بورسعيد ودمياط وطور سيناء والسويس ورشيد والعريش والقصير فحدثت به تغيرات كبيرة أولها فصل دمياط ورشيد عن هذا الإقليم، وثانيها تقسيم محافظة بور سعيد إلى الأسماعليه وبورسعيد وضم طور سيناء والعريش إلى محافظات سيناء بعد تقسيمها إلى جزئين شمالى وجنوبى ثم ضم مدينة القصير إلى محافظة البحر الأحمر .

استنتاجات السياسة الحضرية فى الخمسين سنة الأولى

يبقى لنا أن نوضح أن هناك بعض المحافظات والتي كانت تزداد فيها شعبية الأمراء مما أدى بهم إلى توسيع قاعدتهم الشعبية بها ونذكر هنا محافظتى الغربية والدقهلية. فالغربية هى المحافظة الوحيدة فى عام ١٨٩٦ التى تعدى سكانها المليون فى مصر، ولكن وبعد خمسين عاماً من قيام الثورة أصبح ترتيب الغربية بين محافظات مصر السابع، وهو توجه قصدت به الثورة التقليل من مساحة القاعدة الملكية فى هذه المحافظة. أيضاً بالنسبة للدقهلية والتي كانت معروفه باعتناقها لأفكار حزب الوفد حيث أن له قاعدة شعبية كبيرة هناك، وقد عمدت الحكومات بعد الثورة إلى تفكيك هذه المحافظة إلى محافظتين إحداهما الدقهلية والأخرى دمياط .

محافظات القنال والتي تضاعف عدد سكانها فى بعض المحافظات إلى مرات أكثر من التطور الطبيعى لمصر والذى بلغ ٦ مرات من خلال ١٠٠ سنة ففى الإسماعيلية وصل إلى ٩٩ مرة وسيناء ٧٥ مرة والسويس ٢٣ مرة، وهى سياسة جيدة للارتقاء بهذا الإقليم حتى يماثل باقى أقاليم الجمهورية من حيث تعداد السكان .

الاندماج الكامل للسلطة الملكية مع عواصم الأقاليم يكشف عن توجه الحكومات الملكية فى التنسيق مع القاهرة العاصمة الأم. فقد كانت هذه العواصم (الغربية - أسبوط - بورسعيد - الإسكندرية) مربوطة بأكثر من وسيلة مواصلات سهله مع القاهرة سواء سكك حديد أو طرق بريه

القاهرة مثل الغربية وأسيوط، ولكن بعد الثورة زاد التركيز على القاهرة حتى تتفوق في عدد سكانها على كل محافظات الجمهورية حتى التحمت مع الجيزة والقليوبية وتكونت القاهرة الكبرى مع إضافة المدن الجديدة حولها (بدر - الشروق - العبور - القطامية - ١٥ مايو - ٦ أكتوبر ...)، فحتماً سيصل حجم القاهرة إلى شكل لا يمكن وصفه ونتيجة لا يمكن السيطرة عليها وهو ما حدث بالفعل أن الطرق المؤدية إلى هذه المدن الجديدة تم امتلاء الأراضي حولها بالمنشآت وزادت أسعار الأراضي عليها تمهيداً لدخولها كردون القاهرة الكبرى في خلال الـ ٢٠ سنة القادمة . لذا يجب على الدولة الانتباه إلى خطورة استفحال العاصمة مع عمل الحلول اللازمة لإيقاف التكدس وأتباع سياسة اللامركزية في الحكم حتى لا تكون كل الأمور بيد القاهرة .

التحولات في العصر الحديث

في فترة مائة عام زاد عدد سكان الحضر في مصر من ٩٤٧١٥٢ نسمة إلى ٢٥٤٧١١٢٢ نسمة لقد تضاعف العدد ٢٧ مره في هذه الفترة بينما تضاعف عدد السكان الإجمالي ست مرات. فلقد زاد عدد السكان الحضريين في مصر بمقدار ٢٤ مليون نسمة، ويرجع السبب في ثلاثة أرباع هذه الزيادة إلى التخطيط الحضري الحديث الذي اعتمد على قيام المدن الصناعية الحديثة بالكامل حول المحافظات الأصلية، وكذلك قيام صناعة السياحة في مصر وما يتبعها من التخلي عن الزراعة. أما الربع الباقي فهو امتداد للنمو الحضري للسكان الحضريين الأصليين والذين كانوا يقومون بأعمال حضرية في العام ١٨٩٦ م .

المحافظات الحضرية الأربع الأصلية كانت تحتوى على ٩٤٧ ألف نسمة ولكن زاد محتواها لتصبح الآن ١١ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦م أى تضاعف هذا العدد ١١ مرة فقط، وهذا تراجع واضح في عدد مرات تضاعف المحافظات الحضرية الأصلية مقارنة بعدد مرات تضاعف

أو تليفونات أو بريد حتى تسهل سيطرة الحكومة المركزية في القاهرة على الأمور في الأقاليم من خلال هذه العواصم الفرعية. ومن هنا يتضح أن كل وسائل الارتباط تصب في النهاية في القاهرة إلا في حالتين الأولى خط سكك حديدية تربط الدقهلية بكفر الشيخ (الغربية سابقاً) دون المرور بالقاهرة مع المرور بالغربية .

علماً بأن جميع خطوط السكك الحديدية التي تخرج من القاهرة إلى محافظات الدلتا لابد أن تمر بالغربية ثم تنفرع إلى الإسكندرية أو الدقهلية وغيرها وهو ما يوضح الأهمية القصوى للغربية كمحافظة إقليمية في عهد الملكية مع العلم أنه بمحاذاة خطوط السكك الحديدية كانت هناك طرق بريه رابطه لنفس المحافظات مع بعضها ثم مع القاهرة.

أما في الجنوب فكانت أسيوط العاصمة الإقليمية للوجه القبلى ولا بد من المرور عليها في حال الذهاب إلى جنوب الوادى والسودان الذى كان في حالة ارتباط إداري مع مصر وكانت وسائل الربط بالسكك الحديدية والطرق البرية. وفي إقليم الإسكندرية والى كانت همزة الوصل إلى مطروح والسلم وارتباطها بالقاهرة بنفس وسائل الربط. وإقليم القنال والمرتبطة مع القاهرة بأكثر من طريق برى وسكك حديد، فهناك طريق القاهرة السويس، القاهرة الإسماعيلية، أما الارتباط بين الإسماعيلية وبورسعيد فعن طريق داخلى دون المرور بالقاهرة، وكل هذه الارتباطات بالسكك الحديدية والطرق البرية ما عدا طريق الأسماعليه بورسعيد والذى كان طريقاً برياً فقط في عهد الملكية.

تبقى لنا العاصمة القاهرة والتي تضاعف عدد سكانها ١٢ مره في خلال ١٠٠ سنة علماً بأن عدد مرات التضاعف في الوجهين البحرى والقبلى لم تتعد الخمس مرات وهذا يوضح الأهمية القصوى للقاهرة بعد الثورة في إدارة دفعه الحكم (المركزية) وهى أكثر من مركزية الحكومات الملكية، والتي كانت لها عواصم فرعية في الأقاليم التي وصل بعضها أن يكون عدد سكانها أكثر من

سكان الحضر في مصر والذي تضاعف ٢٦ مرة. ويمكننا هنا أن نحدد ثلاثة مستويات لهذه المحافظات المتحضرة منذ ١٨٩٦م (القاهرة - محافظات أكثر من ربع مليون نسمة - محافظات أقل من خمسين ألف نسمة) .

عدد مرات تضاعف المحافظات الحضرية	١٨٩٦ - ١٩٩٦
القاهرة	١١,٩
محافظات أكثر من ربع مليون نسمة	١٠,٥
محافظات أقل من ٥٠ ألف نسمة	١٤,٥

الزيادة العامة في أعداد السكان خلال مائة عام كان لها تأثيرها على ترتيب المحافظات من حيث تعداد السكان مع عمل حساب تراجع بعض المحافظات عن مستواها. القاهرة تضاعفت ١٢ مرة في مائة عام في حين أن معدل التضاعف لباقي المحافظات في الجمهورية كان ستة مرات فقط. في عام ١٨٩٦ كانت المحافظات الريفية الكبرى التسع يقدر عدد سكانها بـ ٦,٧ مليون نسمة (جدول ٢) اليوم أصبح عدد سكانها ٣٠,٧ مليون أي تضاعف عدد سكانها ٤,٦ مرة، وكانت هذه المحافظات تشكل ٦٨,٥% من سكان مصر أما اليوم فإن هذه المحافظات تمثل ٥١,٨% من جملة سكان مصر. وكان عدد سكان هذه المحافظات في عام ١٨٩٦ يمثل ١٢ مرة ضعف عدد سكان القاهرة في حين أن اليوم يمثل عدد سكان هذه المحافظات ٤,٥ مرة ضعف عدد سكان محافظة القاهرة ومرتين ضعف عدد سكان القاهرة الكبرى. وهنا تكمن الخصوصية المصرية في التحضر .

أما المحافظات الريفية المتوسطة وعددها ستة محافظات كان معدل تضاعفها أكثر من المحافظات الريفية الكبرى وهذا يفسر التحول الاقتصادي لهذه المحافظات من زراعية إلى صناعية. ولكن على العكس فإن معدل تزايد القاهرة الذي كان ضعف معدل تزايد باقي محافظات الجمهورية يؤكد انفراد العاصمة بهذه الخاصية والذي لا يؤكد مباشرة

التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة.

على المستوى العام للمحافظات فإن معدل تضاعف هذه المحافظات خلال ١٠٠ عام حسب أقاليمها أظهر أن:

أقليم القاهرة الكبرى	تضاعف	١١,١	حضرى
إقليم القناة	تضاعف	٢٦,٣	حضرى
إقليم الإسكندرية	تضاعف	٩,٤	حضرى
أقليم الوجه البحرى	تضاعف	٥,٠	ريفى
أقليم الوجه القبلى	تضاعف	٤,٧	ريفى
جملة سكان مصر	تضاعف	٦,١	جملة

والجدول السابق يوضح خصوصية تطور أقاليم القاهرة الكبرى والقناة والإسكندرية الحضرية عن باقى المحافظات الريفية في الوجهين البحرى والقبلى والتي أظهرت معدل تضاعف يقارب الخمس مرات تقريبا، وهى إلى حد ما متجانسة في أن المحافظات الحضرية أظهرت معدلات تضاعف أكبر من مثيلاتها في المحافظات الريفية لذلك يمكننا القول هنا أنه وعلى المدى البعيد فإنه كانت هناك ضغوط من الحكومات الملكية على القاهرة والمحافظات الحضرية في تضاعف عدد سكانها، وظهر ذلك في الإسراع بتضاعفها بعد قيام الثورة وتوجيهها إلى الاقتصاد الصناعى ومنحها الحرية الكاملة في التضاعف.

على كل حال فإن معدل التضاعف يوضح مدى تطور مصر خلال المائة عام الأخيرة، فالحالات الخاصة للتضاعف لأكثر من ١٠ مرات كانت في المحافظات الحضرية التى تطورت بها الصناعة إلى صناعات ثقيلة ودقيقه أو أصبحت محافظات سياحية.

- فالقاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية وبورسعيد (بمتوسط ١١ مرة) أصبحت بها قلاع صناعية ضخمة سواء في المدن الجديدة التى أنشئت بجوارها أو الركائز الصناعية داخلها.

- السويس ودمياط (متوسط ٢٢ مرة) فأنشئت بها موانى ضخمة تستقبل السفن العالمية وما يلزمها من قاعدة ضخمة

في مجال الشحن والتفريغ وإعادة التصنيع .

- البحر الأحمر - سيناء - الإسماعيلية (متوسط ٧٩ مرة)
فالنشاط السياحي في هذه المناطق والمتمثل في القرى
السياحية ومراكز الترفيه غيرت من طبيعة هذه
المحافظات وولبت إليها الأيدي المتحضرة في مصر .

- المحافظات الزراعية كان معدل التضاعف بها ضئيل في
حدود خمس رات خلال مائة عام مما حدا بالدولة إلى عمل
مدن صناعية بجوار بعض المحافظات مثل المنيا - أسيوط
- سوهاج - قنا - بنى سويف لإيجاد فرص عمل
والمساعدة على الارتقاء بهذه المحافظات والخروج بها من
دائرة الإرهاب .

تطور ترتيب محافظات مصر

الجدول (٣) يوضح تغيير ترتيب المحافظات خلال مائة
عام حسب أعداد السكان لكل منها وهذا الجدول يكمل
توضيح التغيير في هذه المحافظات . فنحن نجد أن هناك
١٣ محافظه تقدمت و ١٠ محافظات تأخر ترتيبها وثبت
ترتيب كل من أسوان وبورسعيد ١٧ ، ٢٠ لكل منها في
التعدادين أما المنوفية وأسيوط فقد تأخرتا جداً في الترتيب
(١١ ، ٨) مستوى على التوالي وكان هذا أكبر تأخر في
المجموعة في حين تقدمت كل من الجيزة - القاهرة -
الإسكندرية (٩-٨-٧) مستوى على التوالي، ويعد هذا أكبر
تقدم في المجموعة وذلك على حساب الصناعة والسياحة
بالطبع .

- على مستوى المحافظات فإن أول تسع محافظات في
ترتيب عام ١٨٩٦ تأخرت المنوفية وأسيوط ثم الغربية إلى
المرتبة السادسة في تعداد ١٩٩٦م بعد أن كانت في المرتبة
الأولى في تعداد ١٨٩٦ وكذلك تأخرت كل من قنا وسوهاج
(٦ ، ٣) مستوى على التوالي . أما القاهرة فتقدمت ثمانى
مستويات في حين أن الشرقية والدقهلية تقدمتا درجة واحدة
وشغلت كل منهما المستوى الثالث والرابع على التوالي في

التعداد الحديث على مستوى مصر . أما سوهاج فأصبحت
في المرتبة العاشرة بتقدم مستوى واحد فقط .

- السبع محافظات التالية في ترتيب ١٨٩٦ لم يتأخر منها
سوى الفيوم وبنى سويف (١٠٢) مستوى على التوالي ولكن
حدث تقدم في الخمس محافظات الباقية وكانت هذه الزيادة
في الجيزة والإسكندرية (٩٧ ، ٩) مستوى على التوالي ثم
المنيا وكفر الشيخ (٢ مستوى لكل منهم) والقلوبية تقدمت
ثلاث مستويات

- المحافظات التسع الأخيرة شهدت حالتى ثبات أسوان
وبورسعيد وتأخر ترتيب كل من مرسى مطروح والوادى
الجديد والبحر الأحمر (٥٤٢ ، ٥) مستوى على التوالي وتقدم
الإسماعيلية وسيناء والسويس ودمياط (١٠٢٣ ، ٥) مستوى
على التوالي .

ومن هذا الجدول نستطيع أن نقر أن الصناعة لم تحسم
تقدم الغربية بالرغم من القاعدة الصناعية الضخمة في
المحلة الكبرى وكذلك السويس ودمياط، كما أن قلة الصناعة
في سوهاج والمنيا وكفر الشيخ لم تؤخر تقدم هذه
المحافظات في الترتيب وحصولهم على ثلاث مستويات
أعلا في التعداد الأخير عن تعداد سنة ١٨٩٦ .

أيضاً السياحة لم تحم البحر الأحمر ومرسى مطروح
وقنا من التأخير في مستويات ترتيبهم من القلاع السياحية
الضخمة في الغرقة والأبيض والأقصر ولكنها ساهمت في
ارتفاع مستوى كل من سيناء والإسماعيلية .

الظاهرة العامة أن هناك حالة ثبات عام في النظام
التخطيطى المصرى، ففي خلال مائة عام نفس الدلتا
والوادي والعاصمة . نعم هناك تحولات عظيمة ولكنها لم
تعط تغييرات جذرية في المساحة والتي نعيش عليها والتي
تقدر بـ ٤% من مساحة مصر، ولكن على العكس زادت
من تأكيدها واستمرار البناء على الأرض الزراعية
المستصلحة فنقصت المساحة المنزرعة، أما الامتداد في

الصحراء فكان ضئيلاً، ويبدأ دائماً بالاستصلاح الزراعي للصحراء مع البناء على الأرض الزراعية القديمة . والسؤال هل احتفاظاً بعدم التغيير يؤكد الإستراتيجية المصرية في التخطيط الحضري أم يجب وضع هذا الثبات في ميزان الحفاظ على القديم القائم، ويكون ذلك من خلال متابعة الحركة المستمرة للاستراتيجية المصرية في التخطيط الحضري.

الاستراتيجية المصرية في التخطيط الحضري في الخمسين سنة الأخيرة (الاستنتاجات) .

الافتراض الذي ندرسه الآن هو استمرار أسلوب التصميم العمراني المصري منذ فتره طويلة كما هو ولم يتغير فيه إلا القليل مما يحدو بنا أن نطلق عليه أنها استراتيجية حضرية نابعة من أصل مصر ولا دخل للحكومات فيها سواء كانت ملكية أو جمهورية. فالثورة المصرية غيرت من أشياء كثيرة فبدأت مؤخراً في عمل تجانس عن طريق الاهتمام بكامل الأقاليم والمحافظات المصرية للارتقاء بها خاصة في الجنوب، كما أنها رفعت من شأن بعض المحافظات وغيرت من ترتيب مستواها في تعداد السكان، إلا أنها لم تدخل تغيرات جذرية على التراب المصري، على العكس أكدت بعض الثوابت القديمة تجاه تأكيدها الاهتمام بالمدن الحضرية ورفع شأنها في مجالات الصناعة والسياحة .

المنطق التخطيطي القديم ما قبل ١٨٩٦ كان بمثابة اختبار للحكومات في القاهرة وعواصم الأقاليم مثل الغربية وأسيوط . فقد كانت تسعى هذه الحكومات إلى عمل توازن بين سلطة الأمراء وعموم الشعب وخلال هذه الفترة الزمنية كانت هذه الحكومات تكافح ضد صلف الإقطاعيين الكبار عن طريق اللعب بورقة أمراء التحضر . أما فيما بعد عهد محمد علي فإن خطر هؤلاء الإقطاعيين قد تعاظم ودخلنا في مرحلة التحكم الكامل في مقدرات البلد من قبل هؤلاء الإقطاعيين، وهذا أدى بدوره إلى ظهور سياسة تعتمد على

التكامل فيما بينهم ولكنه كان بمثابة اختبار للسلطة التي كانت تزيد من سيطرتها الكاملة على التراب المصري حيث كان الأمراء أكثر سلطاناً من خلال توفيق مصالحهم مع بعضهم البعض. ولكي تواجه الحكومة هذا الترف المتزايد لجأت إلى طرق عظيمة مثل التواطؤ مع بعض مكاتب إدارة هؤلاء الإقطاعيين على بيع الضرائب مقابل التمكين من السلطة خاصة إذا كان المشتري يحصل عليها من الأغنياء الطامعين وله دراية بهذه الأساليب دون علم الإقطاعي نفسه . لذلك بدأت تظهر طبقه من وسط عموم الشعب أخذت مناصب مرموقة في وسط المجتمع المصري وأطلق عليها آنذاك أمراء الترقية أي الذين وصلوا إلى هذه المناصب بالترقية وليسوا من العائلة المالكة. وقد كان هؤلاء الأمراء مقربين للشعب لأنهم منهم وحلقة الوصل بين العائلة المالكة والحكومة. ومن هنا بدأ يظهر على مر التاريخ أغنياء مشاهير استمروا في تولي مناصب في الحكومة سواء في عهد الملكية أو الجمهورية إلا أن الملوك كانوا دائماً يحاولون تقريب أمراء الترقية إليهم حتى يصنعوا حاجزاً بينهم وبين أصولهم التي جاؤا منها عن طريق إشراكهم في تكوين الحكومات والتفريق بين أمراء الترقية المسالمين لهم وبين من يكونوا خطراً على كراسي حكمهم لذلك كانت عملية فصلهم عن جذورهم عملية منظمه ودائمة .

محافظات الحكم في مصر

من المعلوم أن قصر الحكم كان في القاهرة وأمراء الترقية في الغربية وأسيوط والإسكندرية، وكانت اجتماعات البرلمان المصرية كثيراً ما تعقد في هذه المحافظات الثلاث، وكان للملوك دور في تأكيد أهمية هذه المحافظات في الحكم حتى يكون هناك محافظات للحكم وأخرى للسلطة (القاهرة) وثالثه لعامة الشعب ألا وهي باقي المحافظات.

حتى في القاهرة كان قصر الملك دائماً في منطقه تبعد عن وسط البلد (بواحي أمن) المكان الذي تتبع فيه

لعرض رأيه، وكان هذا البرلمان في بعض الأوقات يفرض رأيه على معظم أراضي مصر والسودان. أذن ومنذ زمن بعيد هناك نظامان في مصر، في القاهرة حيث الاقتصاد والتجارة والمال وأمراء الترقية والقضاة والجامعات، كل ذلك يعزف لحناً واحداً تحت قيادة الحكومة والتي كان أعضاؤها يحاولون ملء جيوبهم بما تصل إليه أيديهم. أما في الأقاليم فالترقب سيد المواقف، وهذا أدى بدوره إلى رآب الصدع بين الحكومة والمماليك، فقد كان المماليك يفرضون سيطرتهم على كامل مسطح الأرض، ومن ناحية أخرى أمراء الترقية يحتكرون كل ما تصل إليه أيديهم ولا تبدو أي مظاهر للمدنية إلا في عواصم هذه الأقاليم، أما الباقي فكله تحت خط الفقر يعمل لصالح الملوك والأمراء فقط.

بعد قيام الثورة والتي كان لزاماً عليها مسايرة هذا الأسلوب من الحكم ولو لفترة بسيطة ولكن لأسباب مختلفة فانقسام الضباط الذين قاموا بالثورة، والتهديد الإنجليزي من حدود السودان وفلسطين ثم العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، مما حدا بالطبقة القديمة إلى الاندماج في الدفاع عن الوطن، وكانت قناة السويس هي الهدف الذي يبذل في سبيله كل غالي وكان مركز التجمع هو بورسعيد حيث دارت هناك حروب شوارع بين القوات الغازية والمصريين.

هذا التناقض الواضح أدى إلى خوف الثورة من اندماج الأمراء القدامى مع الشعب في الأقاليم واتصالهم بأعوانهم خارج مصر، مما حدا بالحكومة إلى فرض الضرائب على المحافظات التي تشهد تواجداً للأمراء مثل أسيوط والغربية والإسكندرية، مع فرض غرامات كبيرة على أمراء الترقية وتأميم بعض الممتلكات. ثم تفتت المحافظات الكبيرة إتباعاً لمبدأ فرق تسد ففي الغربية تم تقسيمها إلى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية ثم تقسيمها إلى دمياط والدقهلية ثم فصل مدينة ملوى عن أسيوط وضمها إلى المنيا حيث أن أغنياء الصعيد كانوا في مدينة ملوى. كل ذلك خوفاً من التهديد الموحد من أمراء الترقية وتوابع أفراد الأسرة المالكة في

جدول (٣) تغير ترتيب المحافظات ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦

المحافظة	الترتيب		ترتيب المحافظات		
	سنة ١٩٨٦	سنة ١٩٩٦	تأخر	ثبات	تقدم
الغربية	١	٦	٥ -		
المنوفية	٢	١٣	١١ -		
أسيوط	٣	١١	٨ -		
الشرقية	٤	٣			١ +
الدقهلية	٥	٤			١ +
قنا	٦	١٢	٦ -		
سوهاج	٧	١٠	٣ -		
البحيرة	٨	٥			٣ +
القاهرة	٩	١			٨ +
المنيا	١٠	٨			٢ +
الجيزة	١١	٢			٩ +
القليوبية	١٢	٩			٣ +
الفيوم	١٣	١٥	٢ -		
الإسكندرية	١٤	٧			٧ +
بنى سويف	١٥	١٦	١ -		
كفر الشيخ	١٦	١٤			٢ +
أسوان	١٧	١٧		صفر	
مرسى مطروح	١٨	٢٣	٥ -		
دمياط	١٩	١٨			١ +
بورسعيد	٢٠	٢٠		صفر	
الوادى الجديد	٢١	٢٥	٤ -		
البحر الأحمر	٢٢	٢٤	٢ -		
السويس	٢٣	٢١			٢ +
الإسماعيلية	٢٤	١٩			٥ +
سيناء	٢٥	٢٢			٣ +

المظاهرات فكانت قلعة محمد على تطل على القاهرة من أعلى نقطه فيها، وكانت مصالح الملوك وأمراء الترقية متداخلة معاً في القاهرة، والدليل على ذلك أن الملك كان يقبل ببعض الضغوط التي يقوم بها أمراء الترقية في قبول بعض القرارات والمسجلة في مطبعة البرلمان المصري.

إن الأسرة المالكة المصرية تعاملت مع برلمان القاهرة على مر العصور بحذر ومنحته السلطة في بعض المجالات

الأقاليم والذين كانوا موحدين لدرجة تمكنهم من الانتصار في القاهرة وتشكيل خطر في الأقاليم .

بعد مرور فترة قيام الثورة بدأت تتضح المعالم التخطيطية لهذه الثورة وظهر ذلك في مد السكك الحديدية وإدخال الكهرباء للريف والمياه الصالحة للشرب وبدأت تتعامل الثورة مع كامل الأرض المصرية بشيء من التوازن دون التركيز على مناطق دون أخرى . إذن التوازن كان الصفة التي فاعتمدتها الثورة في تعاملها مع محافظات مصر فكانت تأخذ من المحافظات الغنية وتعطي الفقيرة حتى يحدث توازن، ويسير بمحاذاة تلك السياسة العزل التام لأسرة المالكة وتوابعها جانباً.

سياسة الحكومات بعد الثورة

إن المدن الاقتصادية المصرية الكبرى عندها ما يلزمها لزيادة نموها، لذا بدأ التركيز على المدن الأخرى حتى تنمو فكان الاهتمام بالجيزة، والقليوبية، والقاهرة وغيرهم مع اكتشاف مواطن القوة في هذه المحافظات أو زرع بذور تقويتها، وسنجد أن اتحاد رأس المال مع الدولة في الارتقاء وزيادة تحضر المحافظات أعطى الفرصة لتوجه الدولة إلى سياسة رأسمالية.

إن بزوغ نجم القطاع العام في الدولة واهتمامه بأن تكون مرافق الدولة ملكاً له حتى تكون الدولة متحكممة فيها، جعلها تفكر في سياسة صناعية لها نفس الصفات من حيث تبعيتها للدولة، فظهرت المنطقتان الصناعيتان في شبرا الخيمة وحلوان واللذان غيرتا من وجه الصناعة المصرية، والتي كانت تقوم على الصناعات البسيطة إلى الصناعات الثقيلة، ثم بزغ نجم الهيئة العربية للتصنيع بمجموع مصانعها الحربية فأدى ذلك إلى قيام صناعة دقيقة متطورة وإن تحولت أهدافها من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني الدقيق بالرغم من أن بها إمكانيات إنتاج حربي كبير.

إن امتداد سياسة القطاع العام وسيطرته على أمور

الدولة العامة في العاصمة والأقاليم بدأ يأخذ شكلاً مختلفاً من أشكال التطور فيما بينهما ففي حين بدأ بزوغ نجم القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) على المستوى السياسي وتشجيع الهجرة الداخلية إليهما حتى تكون أكبر عاصمه على مستوى الوطن العربي مع عمل البرامج الخططية الطموحة لتطوير العاصمة وظهرت في هذه الفترة هيئة تنظيم القاهرة الكبرى في وزارة الإسكان، إلا أنه وعلى النقيض تماماً بدأ تحديد حجم المحافظات الإقليمية بل وتجميع بعضها الآخر مثل أسوان (أسنا - النوبة) واتباع سياسة اللامركزية بين المحافظات الإقليمية وبعضها البعض والعمل على اعتماد هذه المحافظات على القاهرة في مجال الصناعة والإدارة، مع ما يتبع ذلك من هجرة اليد العاملة الماهرة وكذلك العقول المتفتحة إلى القاهرة وبالتالي ندرتها في الأقاليم .

- إن الإدعاء بلا مركزية الصناعة في مصر في السنين الأولى من قيام الثورة كان المقصود به عدم تركيز التجميع في منطقته واحده إلا أنه سحب ذلك مركزية قويه في توزيع وظائف الإدارة والتسويق والتجارة مع العلم بأن ذلك ليس له علاقة بفصل القاهرة عن الأقاليم وهجرة العقول إليها مع احتكار الاحتفاظ بالوظائف العليا دائماً بالقاهرة وترك الوظائف الصغيرة بالأقاليم. ومن هنا بدأ وضع أسس تدرج الوظائف الاجتماعية في مصر الحديثة والذي من خلاله بدأت الدولة في تحمل أعباء توفير الوظائف وظهور مكاتب القوى العاملة، حيث أن الدولة قطعت على نفسها عهد توفير وظيفة لكل مواطن وقد نجح هذا النظام في وقته .

وقد صاحب سياسة تنظيم الحضر والريف في مصر بعد الثورة بعض للتغيرات منها أن بعض المحافظات والتي كانت تتمتع بسلطات واسعة قد تقلصت هذه السلطات، مثل الغربية وأسيوط، وذلك تحت سياسة عدم التمييز بين المحافظات الإقليمية مع جمع السلطة المركزية في العاصمة. والشيء الذي لم يشد الانتباه هو أن السياسة

ظهور نظام المدينة الأوحده، والتي تأخذ صفة القاطرة للارتقاء بالدولة فظهرت المدن الصناعية المتخصصة حول القاهرة والاحتفاظ بالوظائف العليا بها، كل ذلك تأكيداً لهذا الهدف وإعطاء القاهرة صفة أنها المدينة الوحيدة القادرة على العبور بمصر إلى القرن الواحد والعشرين، وأنها المكان الوحيد الكفء الذي يستطيع أن ينافس على العالمية ورفع اسم مصر عالياً، وهذا الكلام هو امتداد لنفس الأسلوب القديم في الحكم، ولكن بطريقة متطورة. إن اعتبار القاهرة هي المدينة الوحيدة التي بدأت تأخذ وزنها حضارياً في العالم العربي أو على مستوى العالم ليؤكد أن مصر تأخرت عما لو كانت الثورة اعتمدت العواصم الإقليمية (الغربية - أسيوط - الإسكندرية - القاهرة - بورسعيد) وكانت هذه المحافظات أيام الملكية لها وزنها وسمعتها العالمية، فلو سعت الحكومات بعد الثورة إلى تطوير هذه المحافظات الخمس لكان لدينا الآن خمس عواصم (قاطرات) في قوة القاهرة وليست عاصمه واحدة ربما قد لا يكونوا على نفس درجة تطور القاهرة الحالي ولكنهم على الأقل كانوا على الطريق الصحيح للوصول لنفس القوة.

العامه للتطور الاقتصادي والتي كانت تعتمد في أحد أقطابها على القاهرة، والقطب الثاني هو الأيدي الماهرة من الأقاليم، بالإضافة إلى مناطق المواد الخام مثل الحديد الذي كان يقطع آلاف الأميال حتى يصل إلى القاهرة لتصنيعه فكانت النتيجة أن على محافظات الأقاليم أن تعتمد على نفسها في التطور، وقد جاءت نتائج هذا التطور إلى حد ما متخلفة.

التوزيع الإجتماعي للسكان في مصر كان دائماً يتجاهل المحافظات الإقليمية الصغيرة، وذلك في عهود قبل وبعد الثورة، وكانت الفكرة التي يحاول أي نظام أن يدخلها في آذان سكان هذه الأقاليم أن أي شيء جيد للقاهرة هو جيد لمصر كلها، وهي سياسة تعتمد على تفخيم القاهرة على حساب الأقاليم.

الخاتمة

بالرغم من اللامركزية الواضحة في الخمسين سنة الأولى والمركزية القوية في الخمسين سنة الأخيرة فإن استمرار منطق تخطيطي واحد خلال مائة عام وأكثر لا يؤكد دائماً أنه قدر هذه الأمة، فكل فترة زمنية لها أسبابها في تطبيق نفس المنهج. فاليوم المشكلة أخذت بعداً آخر مع

المراجع

- ١- موسوعة تاريخ مصر، أحمد حسين، دار الشعب، خمس أجزاء.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، تعداد من م ١٨٩٦ حتى ١٩٩٦ م
- ٣- شخصية مصر، جمال حمدان، ثلاث أجزاء.
- 4- De Roo : La Politique Francaise D'amenagement Du Teritoire, 1950, Paris.
- 5- Observatoire International Du Politique, 1994, Paris.

سياسات التنمية السياحية لمنطقة المنيا السياسات التخطيطية لتنمية شبكات البنية الأساسية

د. شريف حسن على*

ملخص البحث

تتمتع منطقة المنيا بقيمة حضارية اكتسبتها من تعاقب الحضارات على أرضها تاركة سلسلة من الآثار تميز كل عصر من عصورها التاريخية . وتعتبر المنطقة من أغنى المناطق الأثرية في العالم ، فهي ثالث منطقة أثرية عالمية بعد منطقتي الأقصر والجيزة . وتمتاز بشمولها على مجموعة متكاملة من الآثار الفرعونية والإغريقية والبطلمية والرومانية والمسيحية والإسلامية . وكذلك تتميز بتوسطها بين منطقة الجيزة (منف) في الشمال ومنطقة الأقصر (طيبة) في الجنوب . وكانت المنطقة أول مركز للفكر الديني التوحيدى (الأتونية) على يد إخناتون .

بها لا تتناسب مع الثروة السياحية المتوفرة .

وتتمثل الخدمات والتسهيلات السياحية الأساسية في خدمات الإقامة والإعاشة والترفيه ، فالمغريات السياحية ووسائل الجذب هي التي تحفز السائح على زيارة المنطقة ، وتمكنه وسائل الانتقال من الوصول إليها ، وتوفر له الإقامة إمكانية الاستجابة لهذه المغريات ، وتهيئة شبكات البنية الأساسية الراحة والأمان . ويهتم البحث بالعنصر الأخير وهي شبكات البنية الأساسية المتوفرة بمنطقة المنيا والسياسات المقترحة لتنميتها في إطار الخطة الشاملة للتنمية السياحية لمنطقة المنيا .

وتعتبر المزارات الأثرية التاريخية والدينية من العوامل الهامة لجذب حركة السياحة ، فكلما زادت المزارات السياحية المجهزة لاستقبال الزوار زادت الفرصة لاستقبال السائحين . ويحاول البحث عمل مسح لمناطق المزارات الأثرية بالمنيا التي يمكن اعتبارها من أهم عناصر البنية الأساسية للحركة السياحية بالمنطقة ، ودراسة

وينتشر التجمع التاريخي الذي تستحوذ عليه المنطقة على ضفتي النيل شرقا وغربا ممتزجا بالطبيعة الريفية الزراعية والمناخ الصحراوي الجاف الصحي ، مما يكسبها من عوامل ومقومات الجذب السياحي ، ويجعلها في مصاف أهم المزارات السياحية في مصر . ويشجع التباين في عوامل الجذب السياحي بالمنطقة على خلق أنماط مختلفة من السياحة بجانب السياحة الثقافية التي تتميز بها ، مما يجعلها من أولى المناطق بدراسة أسلوب تنميتها والاستفادة بما تذخر به من ثروات تساعد على إثراء الخريطة السياحية المصرية وفتح منافذ جديدة بها . فالمنطقة تحتاج إلى مخطط شامل للتنمية السياحية يحقق كفاءة استغلال هذا المورد السياحي وتنمية خدماته اللازمة ، ولذا فالبحث يحاول النظر للسياسات المقترحة للقيام بهذه العملية . فالمنيا تستحوذ على نسبة من السياحة الإجمالية في مصر لم تتعد ٠,٤٥% فقط عام ١٩٩٦ - كمثال - وعلى نسبة من إجمالي عدد الليالي السياحية الإجمالية في مصر لم تتعد ٠,١٥% في نفس العام . فالخدمات السياحية المتوفرة

* مدرس بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة المنيا

الجزء الأعظم من دخلها أسبانيا وإيطاليا والنمسا واليونان والمغرب وتونس ، وتأتى مصر فى نهاية القائمة إذ أن السياحة فى مصر لا تسهم إلا بنحو ٤% من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ٧% إذا أخذنا فى الاعتبار الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بشكل غير مباشر بقطاع السياحة .

وتتصاعد أعداد السائحين على مستوى العالم سنوياً ، فبعد أن كان العدد ٢٥,٢٨٢ مليون سائح عام ١٩٥٠ ارتفع إلى ٥٠,٢,٨ مليون عام ١٩٩٢ أى بزيادة قدرها ٢٠ ضعف، ووصل عام ١٩٩٨ إلى ٦٣٥,١ مليون سائح بمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ٤,٣% خلال الفترة ٨٩/١٩٩٨ (جدول رقم ١ - شكل رقم ١)

وارتفعت قيمة العائدات السياحية عالمياً بنسب أعلى ، فبعد أن كانت ٢,١ مليار دولار عام ١٩٥٠ وصلت إلى ٣١٣,٦ مليار عام ١٩٩٢ أى بزيادة قدرها ١٤٩ ضعف ، ووصل الرقم إلى ٤٣٩,٤ مليار عام ١٩٩٨ بمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ٧,٩% خلال الفترة ٨٩/١٩٩٨ (جدول رقم ١ - شكل رقم ٢) .

٢- الحركة السياحية فى مصر :

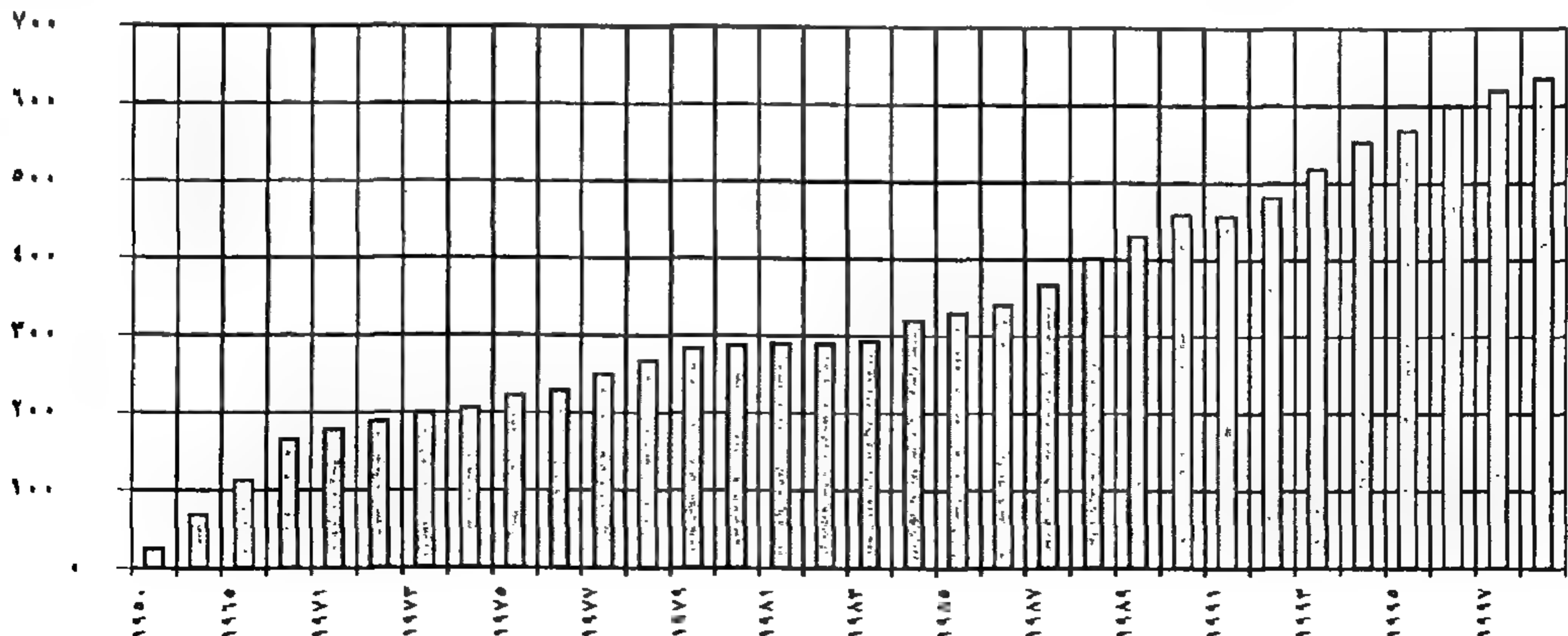
تتميز مصر بطبيعة مقوماتها السياحية المتنوعة مما أهلها للدخول فى عصر صناعة السياحة الشاملة فى نهايات القرن العشرين بعد أن كانت مقصداً للسياحة الثقافية لفترات

للمشكلات المتعلقة بشبكات البنية الأساسية لهذه المزارات الأثرية .

وتتبع شبكات البنية الأساسية فى تطويرها جهات عديدة وتؤثر تأثيراً مباشراً على الحركة السياحية ، فتدعيم المناطق السياحية بشبكة متكاملة عالية الكفاءة من الطرق الإقليمية تدعمها شبكة من النقل الجوى والنهرى والسكك الحديدية تعتبر من عوامل الجذب الهامة . فقد تكون المناطق السياحية قليلة القيمة إن لم تكن وسائل الانتقال والمواصلات إليها سهلة ومريحة وسريعة ومتنوعة وتناسب كافة مستويات السائحين . هذا جنبا إلى جنب مع شبكات البنية التحتية من مياه نقية وصرف صحى وكهرباء وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية . ويتناول البحث دراسة لسياسات وأساليب التنمية المقترحة لشبكات البنية الأساسية بمنطقة المنيا والتي تخدم الحركة السياحية بها . وذلك من خلال دراسة السلبات بهذه الشبكات التى تؤثر على تدفق السياح إلى المنطقة ، والتى تساعد فى محاولة وضع سياسات التنمية السياحية الملائمة للمنطقة واللائمة لزيادة التدفق السياحى.

١- حركة السياحة العالمية :

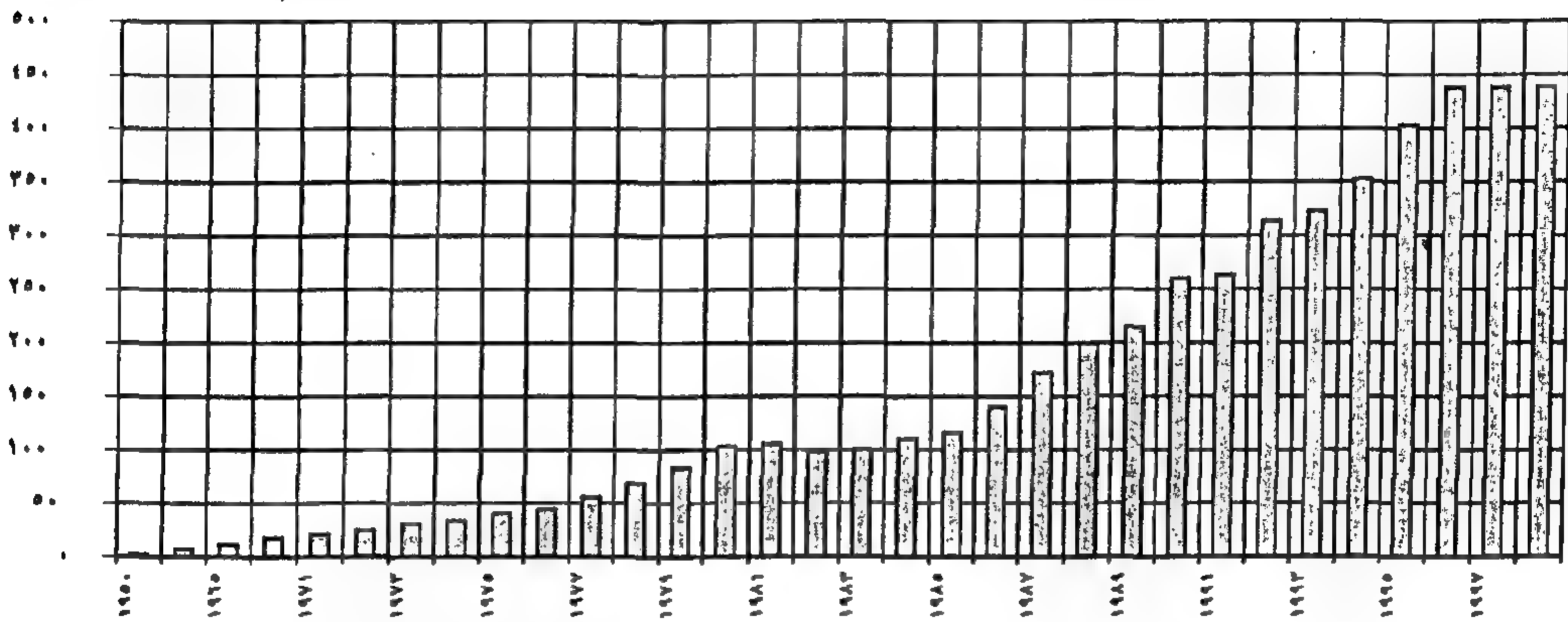
تشكل السياحة أحد العناصر الأساسية للدخل القومى لكثير من الدول ، وتتصدر قائمة الدول التى تشكل السياحة



شكل رقم ١- تطور عدد السائحين فى العالم خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٥٠ - الوحدة بالمليون سائح .

جدول ١ - أعداد السائحين والعائدات السياحية والنسبة المئوية للزيادة في العالم خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٨٩ .

المكان	البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	الزيادة ١٩٩٨/٨٩
العالم	عدد السائحين بالمليون	٥٠٢,٨	٥١٨,٣	٥٥٣,٣	٥٦٨,٥	٥٩٩,٦	٦١٩,٦	٦٣٥,١	٢٠٨,٧
	% للزيادة السنوية	٨,٤	٣,١	٦,٧	٢,٧	٥,٥	٣,٣	٢,٥	٤,٣٠
	العائدات بالمليار دولار	٣١٣,٦	٣٢٣,١	٣٥٢,٦	٤٠٥	٤٣٧,٦	٤٣٨,٢	٤٣٩,٤	٢١٨,٢٠
	% للزيادة السنوية	١٣	٣,٠٣	٩,١٣	١٤,٢٩	٨,٥٧	٠,١٤	٠,٢٨	٧,٩٠



شكل رقم ٢- تطور قيمة العائدات السياحية في العالم خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٥٠ - الوحدة بالمليار دولار

المركز ٦٦ عام ١٩٩٠ والمركز ٦٠ عام ١٩٨٥ .

- عام ١٩٩٧ لعبت دورا هاما في حركة السياحة لمنطقة الشرق الأوسط حيث استحوذت على ٢٥% من إجمالي عدد السائحين للمنطقة ، ونسبة ٤٥% من إجمالي العائدات السياحية .

وتتصاعد أعداد السائحين الذين يزورون مصر سنوياً ، فقد ارتفع العدد من ٢,٥٨٢ مليون سائح عام ١٩٩٤ إلى ٣,٤٥٤ مليون سائح عام ١٩٩٨ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٣,٨% (جدول رقم ٢ - شكل رقم ٣) . كما زادت عدد الليالي السياحية من ١٥,٤٣٣ مليون ليلة عام ١٩٩٤ إلى ٢٠,١٥١ مليون ليلة عام ١٩٩٨ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٦% (جدول رقم ٣ - شكل رقم ٤) وبالرغم من هذا التزايد فلم تحصل مصر حتى الآن على نصيبها العادل من السياحة العالمية .

زمنية طويلة ، ففي أعوام ١٩٩٧/١٩٩٦ وصلت للمراكز التالية عالمياً :

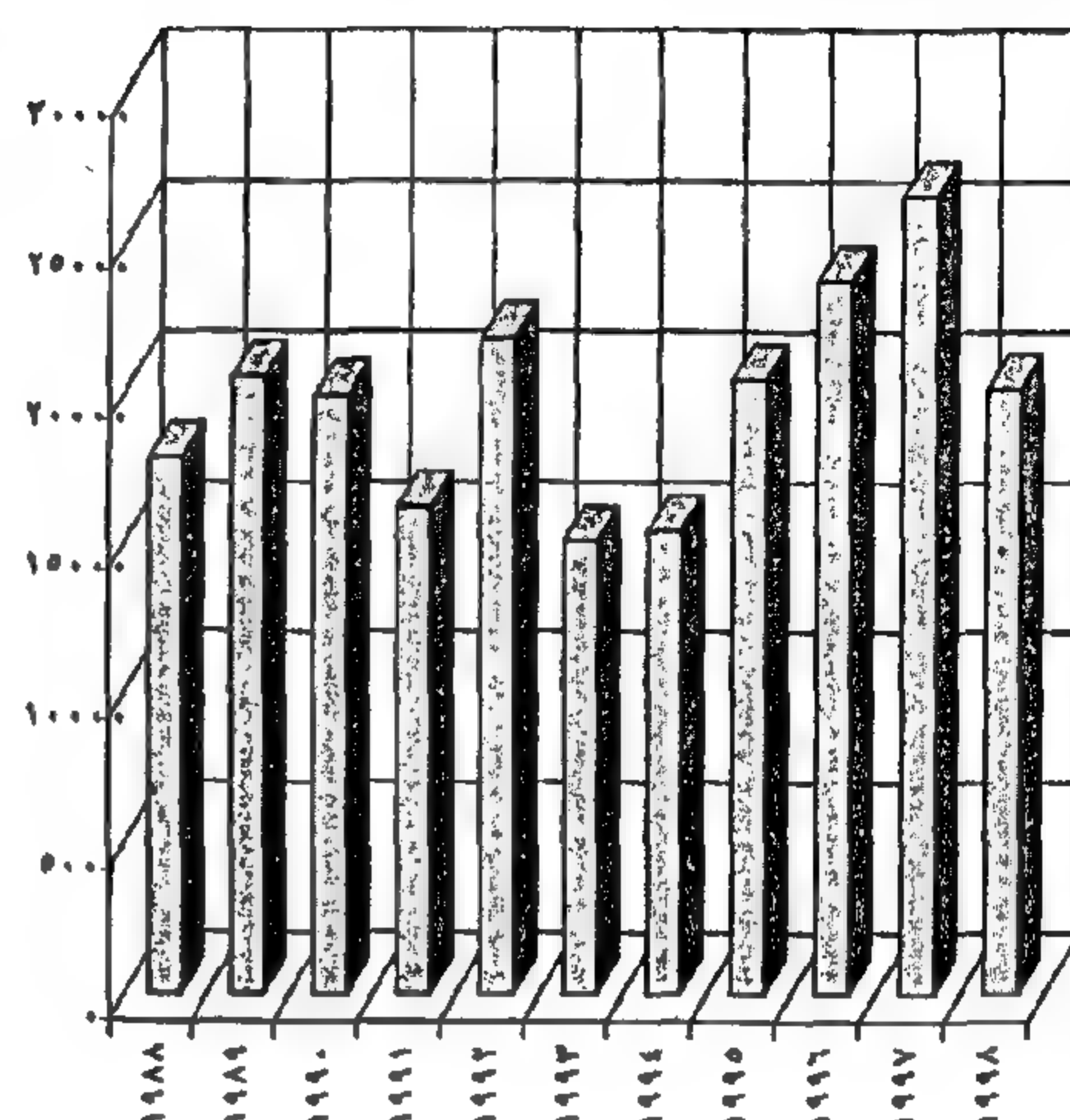
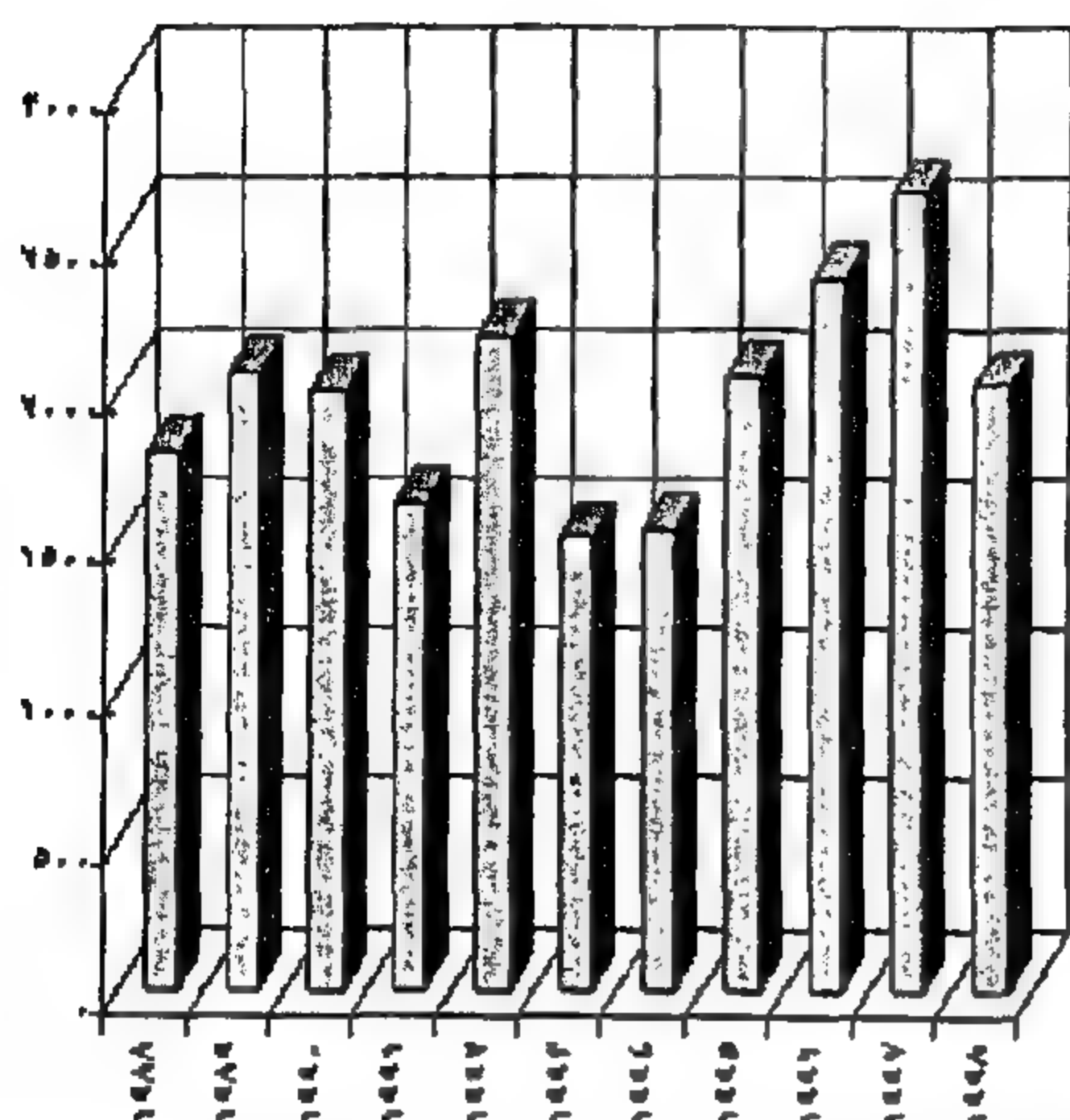
- عام ١٩٩٧ احتلت المركز رقم ٣٥ في قائمة أهم مقصد للسياحة في العالم .

- عام ١٩٩٦ احتلت المركز رقم ٣٣ في الدخل السياحي حيث بلغ دخل مصر من السياحة ٣,٢ مليار دولار بنسبة ٠,٧٥% من الدخل السياحي العالمي ، بعد أن كانت في المركز ٢٧ عام ١٩٩٠ والمركز ٣٤ عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٩٧ قفزت للمركز رقم ٢٦ حيث بلغ دخل مصر من السياحة ٣,٧٢٧ مليار دولار ، ولكنه انخفض عام ١٩٩٨ إلى ٢,٥٦٤ مليار دولار .

- عام ١٩٩٦ احتلت المركز رقم ٣٩ في الإنفاق السياحي، حيث بلغ إنفاق المصريين ١,٣٥ مليار دولار بنسبة ٠,٣٥% من الإنفاق السياحي العالمي ، بعد أن كانت في

جدول ٢- تطور أعداد السائحين في مصر والنسبة المئوية من السياحة العالمية خلال الفترة ١٩٨٩/١٩٩٨ - الوحدة بالآلاف

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العدد	٢٥٠٣	٢٦٠٠	٢٢١٤	٣٢٠٦	٢٥٠٧	٢٥٨٢	٣١٣٣	٣٨٩٥	٣٩٦١	٣٤٥٣
% من العالم	٠,٥٨	٠,٥٧	٠,٤٨	٠,٦٦	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٥٥	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٥٤

شكل ٣- تطور أعداد السائحين في مصر خلال الفترة ١٩٨٨/١٩٩٨ - الوحدة بالآلاف سائح .
شكل ٤- تطور أعداد الليالي السياحية في مصر خلال الفترة ١٩٨٨/١٩٩٨ - الوحدة بالآلاف ليلة سياحية .

جدول ٣- تطور أعداد الليالي السياحية في مصر خلال الفترة ١٩٨٩/١٩٩٨ - الوحدة بالمليون ليلة سياحية .

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العدد	٢٠,٥٨	١٩,٩٤	١٦,٢٣	٢١,٨٣	١٥,٠٨	١٥,٤٣	٢٠,٤٥	٢٣,٧٦	٢٦,٥٧	٢٠,١٥

الأوسط والتي لم تستطع الحصول بجميع نولها إلا على نسبة ١,٠٢% فقط من السياحة العالمية عام ١٩٩٨ ، وحالة الانكماش الاقتصادي وزيادة أزمات البطالة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة والتي تمثل المركز الأول بالنسبة للدول المصدرة للسائحين إلى مصر ، إلى جانب سياسة ضغط الميزانية التي اتبعتها الدول النفطية في أعقاب حرب الخليج وتدهور الأسعار وآثارها في انخفاض نصيب السياحة العربية من حركة السياحة الكلية إلى مصر.

وبالرغم من التزايد في عدد السياح القادمين إلى مصر إلا أنها لم تحصل حتى الآن على نصيبها العادل من السياحة العالمية. فمصر لم تستطع أن تستحوذ إلا على ٠,٥٤% فقط من حركة السياحة العالمية عام ١٩٩٨ بعد أن كانت ٠,٦٦ عام ١٩٩٢ كمثال (جدول رقم ٢) . ويرجع ذلك إلى تأثيرات عدد من العوامل الدولية والمحلية وانعكاساتها على التنمية السياحية في مصر .

. وتتمثل على المستوى الدولي في أحداث الحروب والانقلابات والتوتر العسكري والسياسي بمنطقة الشرق

٣- الحركة السياحية بمنطقة المنيا :

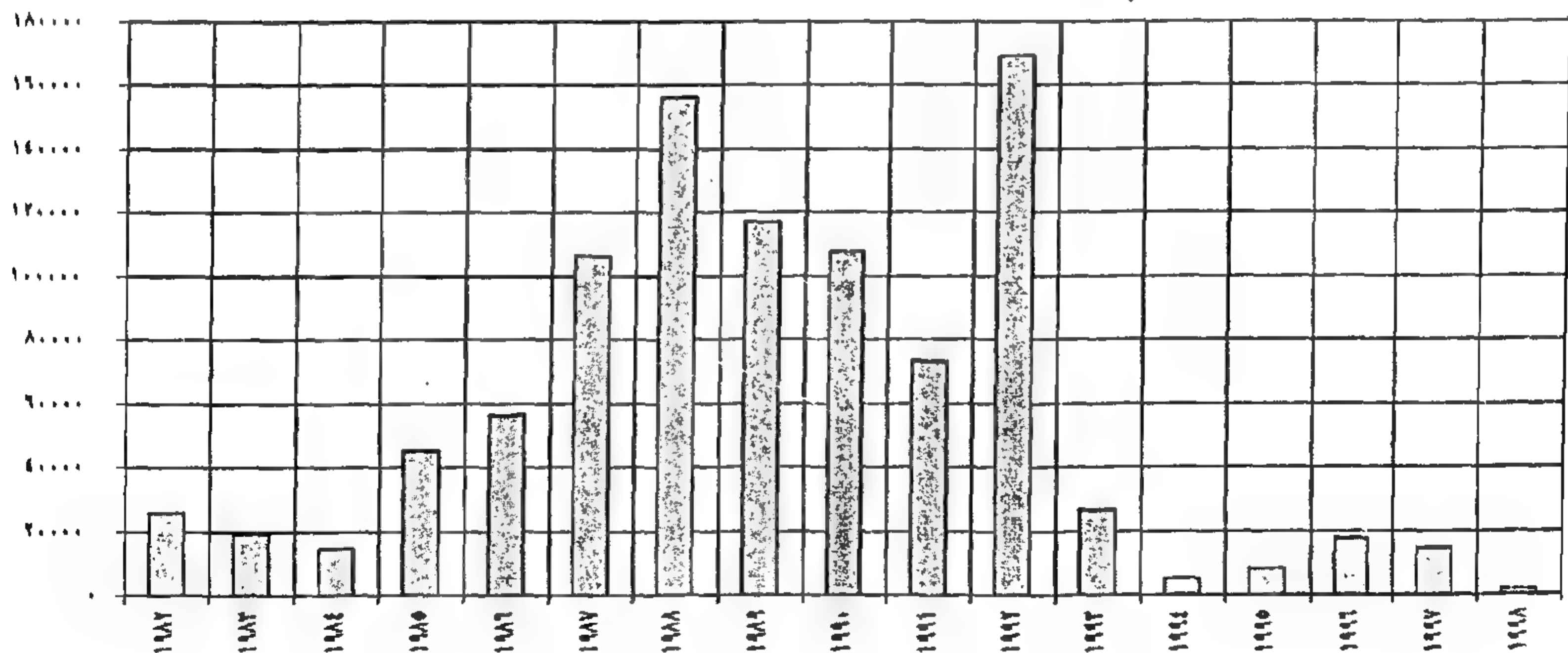
تتمتع منطقة المنيا بقيمة حضارية اكتسبتها من تعاقب الحضارات على أرضها تاركة سلسلة من الآثار تميز كل عصر من عصورها التاريخية . وتعتبر منطقة المنيا من أغنى المناطق الأثرية في العالم ، فهي ثالث منطقة أثرية عالمية بعد منطقتي الأقصر والجيزة . وتتميز بشمولها على مجموعة متكاملة من الآثار الفرعونية والإغريقية والبطلمية والرومانية والمسيحية والإسلامية . وكذلك تتميز بتوسطها بين منطقة الجيزة (منف) في الشمال ومنطقة الأقصر (طيبة) في الجنوب . وكانت المنطقة أول مركز للفكر الديني التوحيدى (الأتونية) على يد إخناتون .

ثم تآتى العوامل المحلية وفي مقدمتها تركيز النشاط السياحي على مناطق تقليدية ذات كثافات عمرانية كبيرة مثل القاهرة والإسكندرية والأقصر وأسوان ، والتأخر في خلق مناطق جذب وأنماط سياحية جديدة ، ونقص المرافق والخدمات الأساسية في مناطق التنمية السياحية الجديدة وتداعيتها بالمناطق القائمة .

وترجع أسباب تدهور السياحة الداخلية في مصر إلى عدم كفاية الوعي السياحي ، وعدم العناية بالأماكن المحلية التي يسعى إليها السائح الداخلى ، وانخفاض وضعف الدخول إلى جانب ارتفاع الأسعار أى عدم استقرار الحالة الاقتصادية في مصر بوجه عام .

شكل ٥- تطور أعداد السائحين بمحافظة المنيا خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٨٢ .

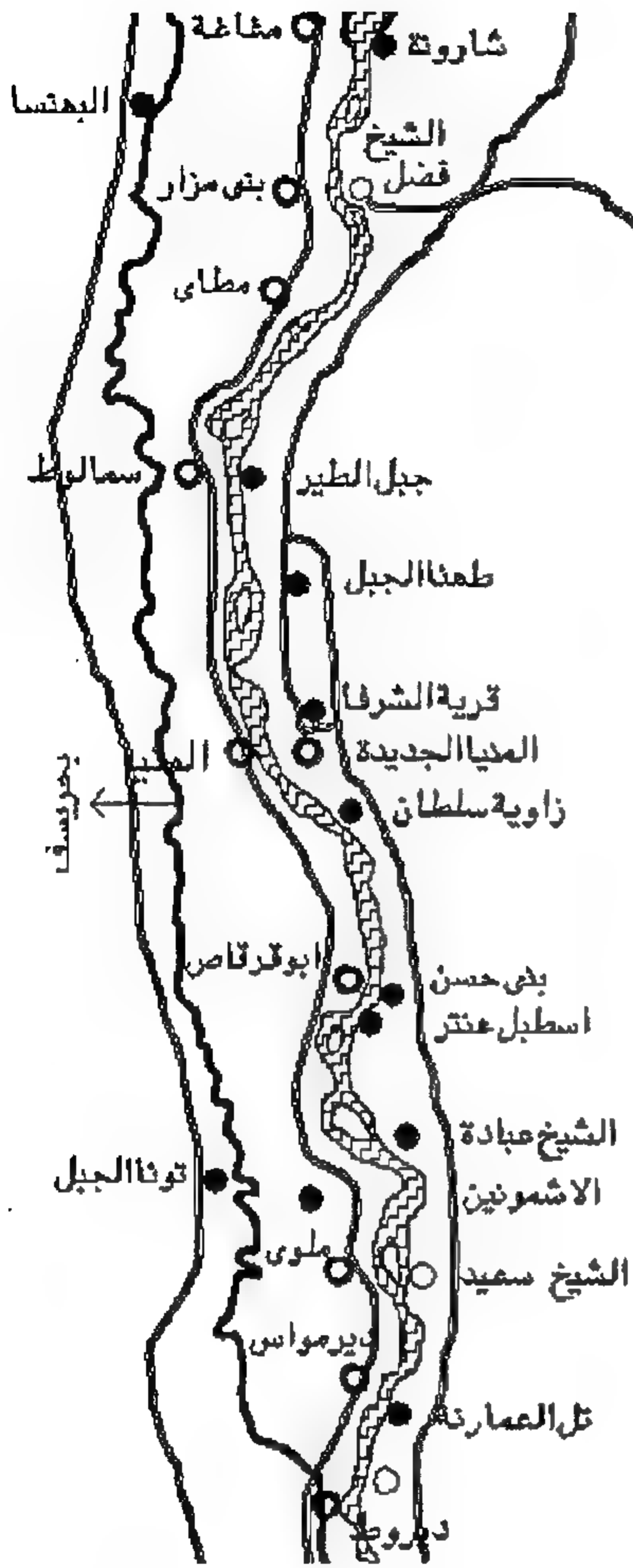
السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
العدد بالآلاف	٢٥,٧٨٧	١٩,٤٨٦	١٤,٨٢٣	٤٥,٠٠٤	٥٦,٥٧٥	١٠٦,٢١٩	١٥٦,٢٦٣	١١٧,٣٠٦



السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
العدد بالآلاف	١٠٧,٨٥٦	٧٣,٠٦٣	١٦٩,٣٤٧	٢٦,٧٣٣	٥,١١٤	٨,٢١٦	١٧,٧٦٧	١٤,٧٨٠

الإجمالى ضعيف للغاية فلم يتعد ١٦,٤٠٣ ألف عام ١٩٩٧ مقارنة بالعدد الإجمالى في مصر الذى وصل إلى ٣,٩٦١ مليون سائح في نفس العام ، بالرغم من أن هذا العدد مرتفع عما كان في السنوات السابقة حيث بلغ ٥,١١٤ ألف عام

وبالرغم من هذه الأهمية الأثرية لمنطقة المنيا فهي لا تستحوذ إلا على نسبة ضئيلة من السياحة الإجمالية في مصر لم تتعد ٠,٠٥ % عام ١٩٩٧ بعد أن كانت قد وصلت إلى ٥,٢٧ % عام ١٩٩٢ (جدول رقم ١) . وعدد السائحين



شكل رقم ٦- المزارات الأثرية بالمنيا

بحوالى ١٥ كم ، ويمكن الوصول إليها بالطريق البرى حتى المرسى الخاص على النيل ، ثم العبور باللنش السياحى ، ثم بالطريق البرى حتى المقابر الشمالية والقصر الملكى ، ومجموعة المقابر الجنوبية فى قرية الحاج قنديل التى تبعد حوالى ٤ كم جنوب المقابر الشمالية ، والمقبرة الملكية (مقابر الملوك) التى تبعد ١٢ كم شرقا (شكل رقم ٧). وتحتوى المنطقة على أطلال مدينة (أخت أتون) وهو أسم المعبود الذى أراد الملك أمحوتب الرابع (إخناتون) أن يدعو لعبادته فى مصر والعالم وقت ازدهار الأسرة ١٨ حوالى ١٣٧٠ ق م . حيث لاقت الديانة مقاومة من كهنة آمون

١٩٩٤ وارتفع إلى ٨,٢١٦ ألف عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٧,٧٦٧ ألف عام ١٩٩٦ (شكل رقم ٥) بعد أن وصل إلى ١٦٩,٣٤٧ ألف عام ١٩٩٢ . واستحوذت على نسبة من إجمالى عدد الليالى السياحية الإجمالية فى مصر لم تتعد ٠,١٥% فى نفس العام بعد أن كانت النسبة ٠,٠٥% عام ١٩٩٤ .

ومعدل تصاعد أرقام السائحين الذين يزورون المنيا سنوياً غير منتظم ومتذبذب (شكل رقم ٥) مما يدل على عدم استقرار السياحة فى المنطقة بجانب تواضع معدل النمو السياحى السنوى . ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية غير المنتظمة وغير المستقرة فى منطقة الشرق الأوسط وفى مصر بوجه عام وفى منطقة المنيا بوجه خاص وفى بعض الفترات .

٤- المزارات الأثرية بمنطقة المنيا :

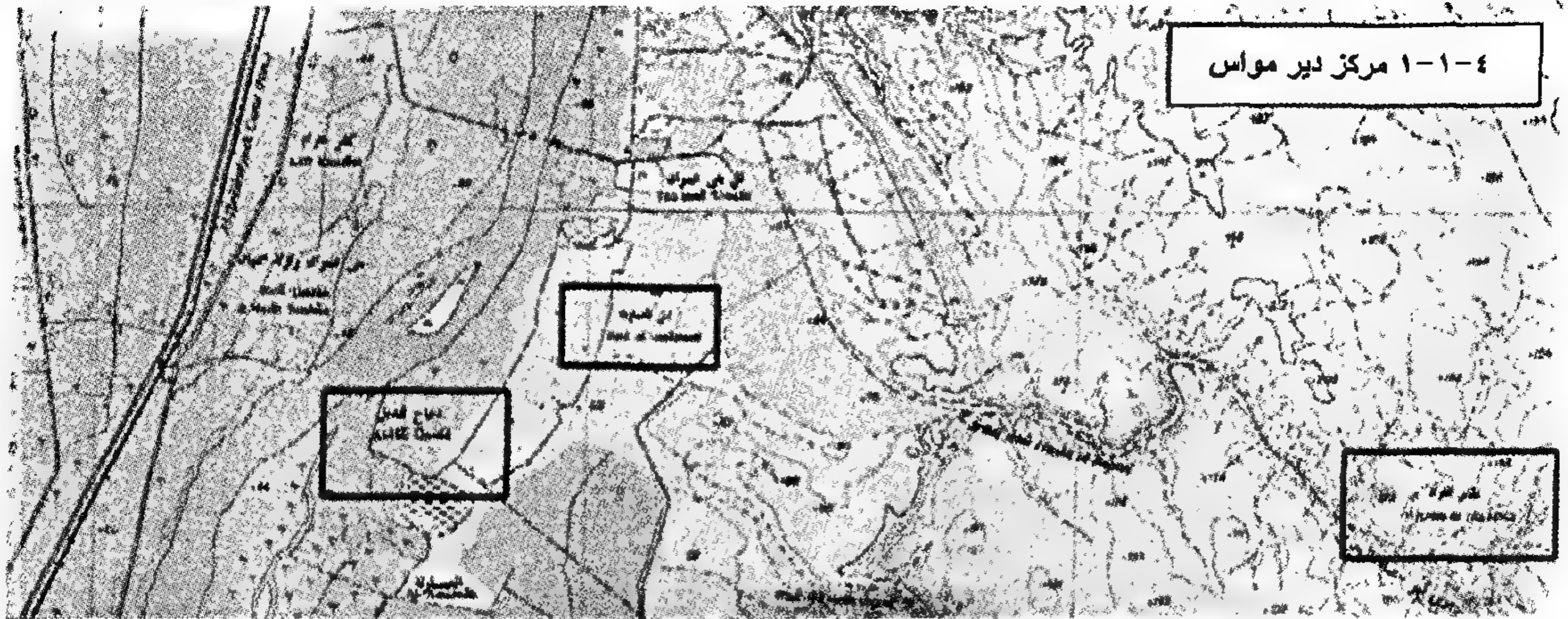
تعتبر المزارات الأثرية التاريخية والدينية من العوامل الهامة لجذب حركة السياحة ، فكلما زادت المزارات السياحية زادت الفرصة لاستقبال السائحين . وكما ذكر أن منطقة المنيا تعتبر من أغنى المناطق الأثرية فى العالم ، فهى ثالث منطقة أثرية عالمية بعد منطقتى الأقصر والجيزة.

٤-١ مواقع المزارات الأثرية :

يمكن الإشارة إلى المزارات الأثرية والسياحية فى المنطقة تبعا للموقع الجغرافى من الجنوب حتى الشمال كما يلى (شكل رقم ٦) :

٤-١-١ تل العمارنة (أخت أتون) - مركز دير مواس :

يبعد مركز دير مواس عن مدينة المنيا حوالى ٦٠ كيلو متر جنوبا ويحتوى على منطقة تل العمارنة . وتقع المنطقة على الضفة الشرقية للنيل شمال شرق مدينة دير مواس



- وجود مدينة آخت آتون وهي مثال ونموذج لتخطيط المدن في العهود القديمة.

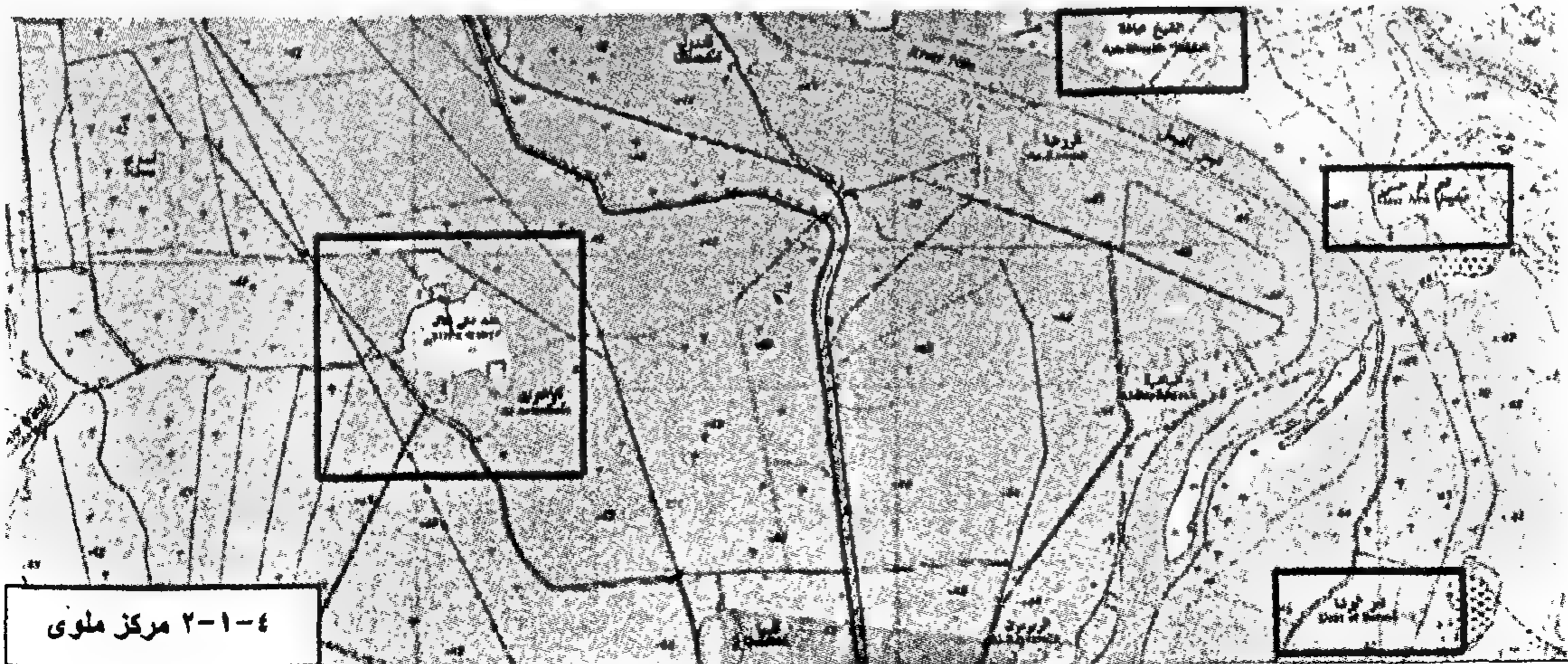
١-٤-٢ مركز ملوى : يبعد عن مدينة المنيا حوالى ٤٥ كيلو متر جنوبا ويحتوى على مجموعة كبيرة من المناطق الأثرية (شكل رقم ٨) :

١-٤-٢-١ الأشمونين :

تبعد حوالى ٨ كم غرب مركز ملوى ، ويمكن الوصول إليها بالطريق البرى حتى الطريق السياحى الذى يبعد ٣ كم شمال مدينة ملوى ، ثم الاتجاه غربا ٨ كم . وهي منطقة أثرية هامة ، وقد كانت عاصمة للإقليم الخامس عشر من أقاليم الوجه القبلى ، ومركز عبادة الإله (تحت)

فترك آمون طيبة وأنشأ عاصمة جديدة للبلاد على الموقع الجديد فى مصر الوسطى فى منتصف المسافة بين منف وطيبة . وتحتوى أطلال المدينة على الشوارع والقصور وأطلال المعبد الكبير . وقد نحتت قبور العائلة المالكة والأمراء بالهضبة الشرقية ونقشت عليها نقوش تتميز بإبراز حقيقة الأشياء والواقعية وهو الفن الذى عرف بأسم فن العمارة . وتمتاز المنطقة بثلاث مزارات رئيسية هي :

- مكان اكتشاف رأس نفرتيتي المشهور زوجة إخناتون والموجودة حالياً فى متحف برلين ، والذي يعد آية من آيات فن النحت على مر التاريخ وحتى عصرنا الحاضر - مكان اكتشاف رسائل تل العمارنة ، وهي ٣٧٧ رسالة موزعة بين متاحف العالم مثل : لندن وباريس والقاهرة



شكل رقم ٨- مواقع المزارات الأثرية التابعة لمركز ملوى .

(تحت) . وقد انشئ في أحد السراييب متحف يضم بعض المقتنيات التي وجدت بالسراييب وفي منطقة تونا الجبل والاشمونين عامة .

- الساقية التي مازالت قائمة وكانت تجلب المياه من عمق ٧٠ م تحت سطح الأرض .

٤-١-٢-٣ دير البرشا :

تقع شرق النيل في مواجهة مدينة ملوى ، ويمكن الوصول لها بالطريق البري حتى مدينة ملوى ثم الاتجاه مسافة ٢ كم نحو النيل ثم عبوره بالعبرة . وتضم مجموعة من المقابر للصخرية أهمها حجرتي (حتب) وترجع إلى الدولة الوسطى وأهم المناظر على جدرانها ما يمثل طريقة نقل التماثيل من المحاجر إلى المعبد ، ويبلغ ارتفاع التمثال ٢٠ قدما .

٤-١-٢-٤ دير أبو حنس :

يبعد حوالي ١,٥ كم شمال دير البرشا . وبه كنيسة تجمع بين الفن البيزنطي والفن البازليكي ، وترجع للقرن الخامس الميلادي . وتوجد كذلك كنيسة محفورة في الجبل للقديس يوحنا القصور ، وبها صورة تمثل حياة السيد المسيح

٤-١-٢-٥ الشيخ عبادة :

تقع على بعد ٨ كم شرق مدينة ملوى ، وبناها الإمبراطور هارديان (١٣٠ ق.م) وكانت مدينة هامة في العصر الفرعوني حيث وجد بها بقايا معبد ضخم لرمسيس الثاني . وفي العصر الإسلامي اختارها الشيخ عبادة بن الصامت ليقم فيها وبنى فيها مسجدا بحمل اسمه . كما أن هذه المدينة هي التي أنجبت السيدة ماري القبطية زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم .

٤-١-٣ مركز أبو قرقاص : يبعد عن مدينة المنيا حوالي ٢٢ كم جنوبا ويحتوي على :

إله العلم والكتاب وقد سماه الإغريق بالإله (هرمس) ولذلك سميت المدينة (هرمبوليس) أي مدينة (هرمس) الكبرى . وتحوى بقايا كنيسة على النظام البزليكي أعمدها من الجرانيت ، وبقايا معبد من عهد فيليب أرهيديس ، وبقايا معبد للإله (تحت) يرجع لعهد رمسيس الثاني ، وبقايا تماثيل للإله (تحت) ترجع للدولة الحديثة . وتتميز الاشمونين بالسوق اليونانية حيث توجد مجموعة أعمدة من الجرانيت الأحمر ذات تيجان كورنثية (هيلينستية) . ويرجع تاريخ السوق لسنة ٣٥٠ ق.م في عهد بطليموس الثاني وزوجته أرسينوى .

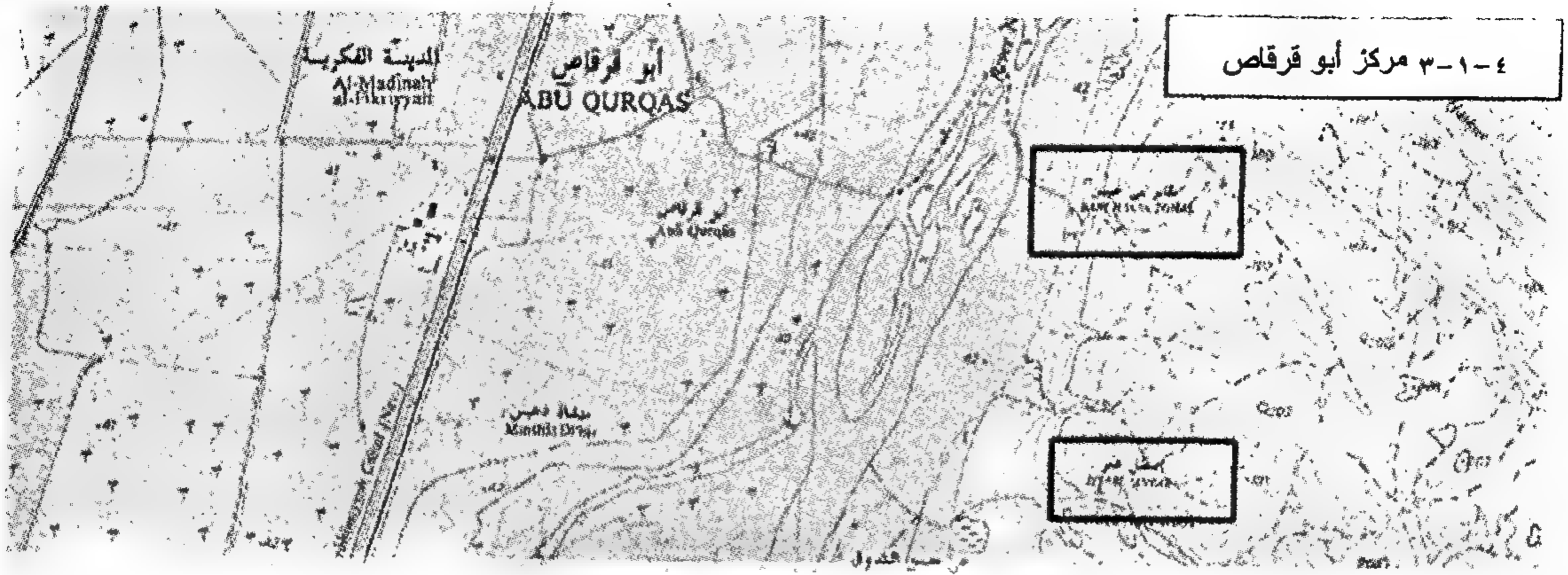
٤-١-٢-٦ تونا الجبل :

تبعد ١٢ كم إلى الجنوب الشرقي من الأشمونين ويمكن الوصول إليها بالطريق البري على نفس طريق الاشمونين ، وهي منطقة أثرية بالغة الأهمية إذ أنها جبانة مدينة الاشمونين على حافة الصحراء ، وقد ازدهرت في العصر اليوناني وقد سميت (هيرمبوليس) الغرب . وتوجد بها منازل جنائزية وقد زينت برسوم تسترعى الانتباه إذ هي خليط من الفن اليوناني والمصري القديم ، وتمتاز بأربعة أماكن جذب هي :

- مقبرة بيتوزيوس الشهيرة (٢٠٠ ق.م) وتشبه في مظهرها دور العبادة المصرية التي بنيت في العصر البطلمي ، ويظهر في رسوماتها تطور الفن وامتزاجه في تسلسل رائع حيث يتداخل الفنان المصري والهيليني ، وكان بالمقبرة تابوت صاحبها كأحد المقتنيات الهامة .

- مقبرة ايزادورا (١٢٠ ق.م) من عصر الإمبراطور هارديان . وهي مقبرة لفتاة ماتت غرقا فأقام والدها هذا السبب الجنائزي وبه كتابات يونانية فيها رثاء لوفاتها صغيرة السن .

- السراييب (جبانة دفن الإله تحت) وهي ممتدة تحت الأرض لمسافة كبيرة ، وكانت مخصصة لفن الإله



شكل رقم ٩- مواقع المزارات الأثرية التابعة لمركز أبو قرقاص .

١-٣-١-٤ بني حسن :

تقع على الضفة الشرقية للنيل شرق مدينة أبو قرقاص بحوالى ٣ كم . ويمكن الوصول إليها بالطريق البرى حتى مدينة أبو قرقاص ثم الاتجاه شرقا حتى المرسى الخاص على النيل ، ثم العبور بالنش السياحى (شكل رقم ٩) . وهى عبارة عن مجموعة من المقابر تبلغ ٣٩ مقبرة منحوتة فى الصخر لأشراف وحكام مدينة (منعت خوفو) - زاوية سلطان الحالية - فى عصر الدولة الوسطى ٢١٣٤ إلى ١٧٧٨ ق.م . وقد غطيت جدرانها بطبقة من الجبس لسهولة الرسم والتصوير عليه ، وقد رسمت بها مناظر تمثل مختلف أنواع الرياضات . وتعد هذه المقابر سجلاً صادقاً للحياة فى ذلك العصر لازدهار الحياة الاجتماعية والثقافية والفنون والرخاء الاقتصادى الذى ساد مصر آنذاك . ومن المعروف أن آثار الدولة الوسطى قليلة وتعتبر مقابر بنى حسن أكمل المقابر التى تعطينا صورة لهذا العصر .

١-٣-٢-٤ إسطل عنتر :

يقع على بعد ٢ كم جنوب شرق بنى حسن ، وهو معبد منحوت فى الصخر، بناه كل من الملكة حتشبسوت والملك تحتمس الثالث (١٥٥١-١٤٤٧ ق.م) من أجل عبادة الإله باخت (القطة) وأطلق عليه البطالمة (كهف اردميس) ، وقد زينت بعض حوائطه بنقوش للملك سبتى الأول وتحتمس الثالث ، وقد نحت فى العصر المشترك لحتشبسوت وتحتمس الثالث الذى محى بعد ذلك صور واسم حتشبسوت،

وكان يحمل سقف الردهة ثمانية أعمدة لم يبق منها غير ثلاث .

١-٤-٤ مركز المنيا : عاصمة المحافظة ، وتبعد مدينة المنيا عن مدينة القاهرة ٢٤٧ كيلو متر جنوبا ويحتوى المركز على (شكل رقم ١٠) :

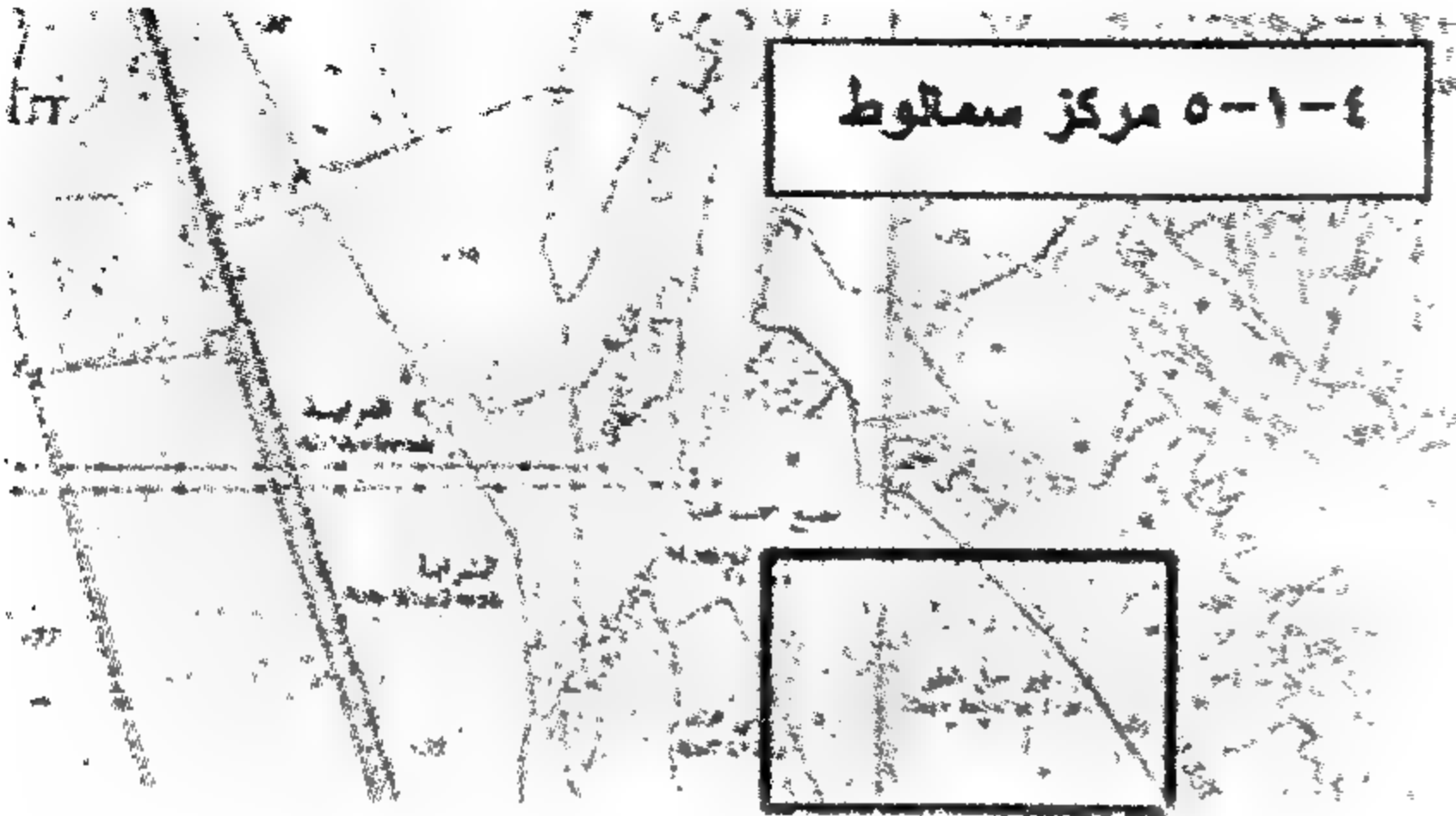
١-٤-١-٤ زاوية سلطان :

تقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة المنيا على الضفة الشرقية للنيل ، ويمكن الوصول لها عن طريق كوبرى المنيا الذى يعبر النيل . وترجع هذه المنطقة إلى عصور تاريخية مختلفة بدءا من عصر الدولة القديمة حتى العصور الرومانية . وهناك بقايا هرم من عصر الأسرة الثالثة ، ومقبرة من عصر الدولة القديمة (خونى) ، ومقبرة من عصر الدولة الحديثة (نفرسخر) .

١-٤-٢-٤ طهنا الجبل :

تقع على الضفة الشرقية للنيل على بعد ٧ كم شمال مدينة المنيا . ويمكن الوصول لها بالطريق البرى بعد عبور كوبرى المنيا . وكان اسمها قديما (تنيس) أو (أكورايس) ، ويرجع تاريخ هذه المنطقة إلى عصر الدولة القديمة ، ولكن أهم الآثار الموجودة بها ترجع للعصور اليونانية وأهمها معبد نيرو ويشغل مساحة سبعمائة متر مربع ، ومقصورة للإله حتحور ترجع للعصر البطلمى وبعض النقوش التى ترجع لعصر

ويذكر التاريخ أن العائلة المقدسة قد مرت بهذا المكان في رحلة الهروب إلى مصر وقضت به ثلاثة أيام . وقد بنيت هذه الكنيسة في نفس يوم بناء كنيسة بيت لحم بالقدس في الفترة التي تلي عيد القيامة المجيد .



شكل رقم ١١- مواقع المزارات الأثرية التابعة لمركز سمالوط .

٤-١-٦ البهنسا - مركز بنى مزار :

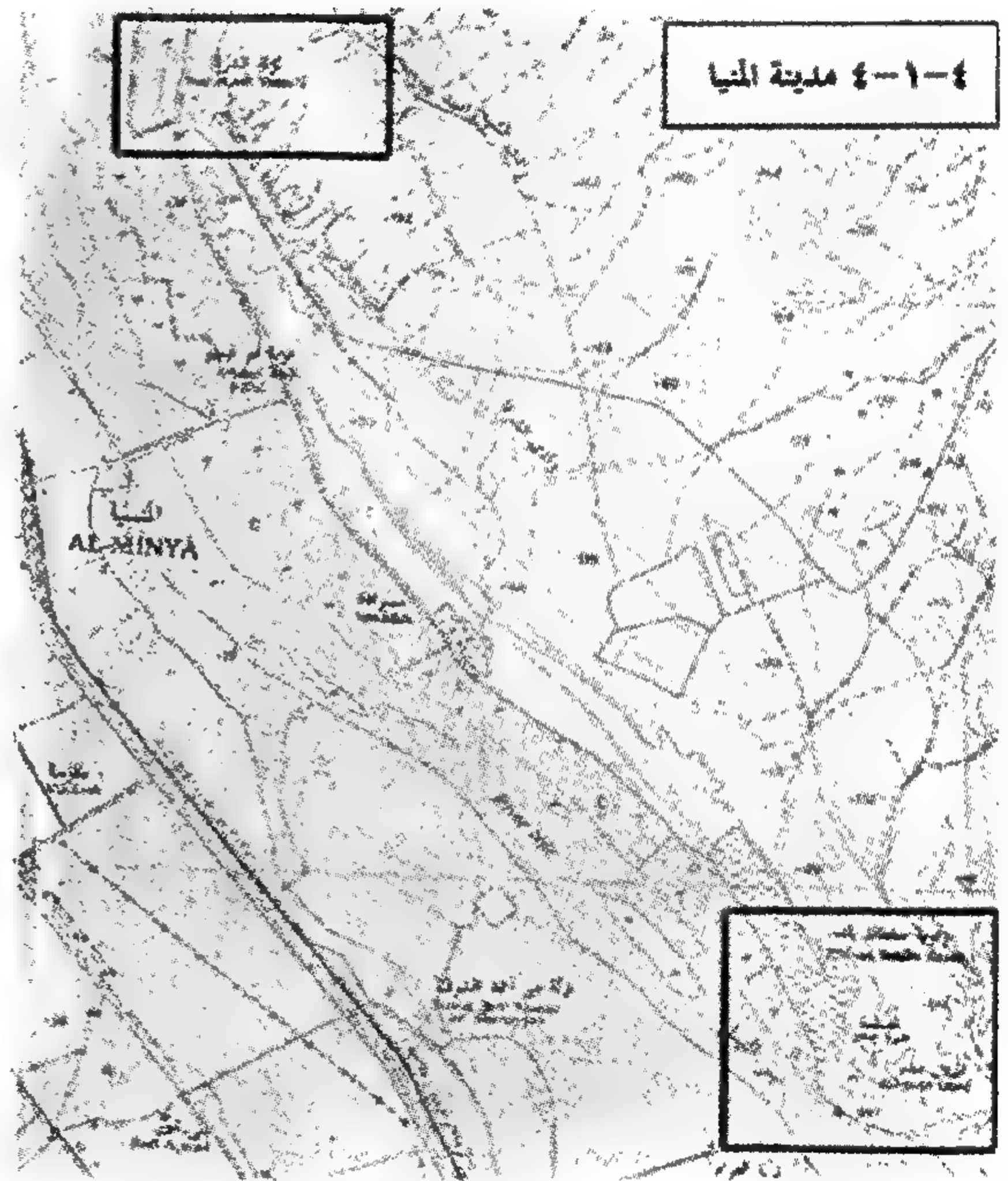
يبعد مركز بنى مزار عن مدينة المنيا بحوالى ٦٠ كم شمالا ، ويضم قرية البهنسا الغراء وتبعد عنه حوالى ١٥ كم غربا . ويمكن الوصول لها بالطريق البرى حتى مدينة بنى مزار ثم الاتجاه غربا حتى المنطقة الأثرية . وتسمى قرية البهنسا بمدينة الشهداء لكثرة من استشهدوا فيها خلال الفتح الإسلامي ، وقد شرفت بالعديد من الصحابة وزوجاتهم وأبنائهم ممن حضروا مع الرسول موقعة بدر . ومن أهم الآثار الإسلامية الباقية بها مسجد الحسن بن صالح وضريح سيدى فتح الباب ومسجد سيدى على الجمام والسبع بنات .

وتقوم على أطلال مدينة قديمة أطلق الإغريق عليها أسم (اوكسورونخرس) لأن أهلها كانوا يقدسونها إذ كانت من أشهر مدن مصر في العصر الإغريقي والبطلمي الرومانى وكانت مركزاً للثقافة والتعليم . وتعد من أهم المناطق الأثرية في مصر كلها حيث تجمع تاريخ مصر بصوره المختلفة بدءا من العصور الفرعونية وحتى العصر الإسلامى مارة بالعصور اليونانية القديمة والرومانية والقبطية . وترجع الأهمية لكميات البردى الهائلة التى عثر عليها في هذه المنطقة والتي تؤرخ للحياة اليونانية لمصر

الإمبراطور كاليجولا ، بالإضافة لبعض المقابر التى ترجع للعصر القبطى ، وبقايا معابد ترجع للعصور الرومانية المختلفة .

٤-١-٣ مقابر فريزر :

تقع شرق النيل شمال مدينة المنيا بحوالى ٥ كم وهى تابعة لقرية الشرفا ، وهى عبارة عن مقابر من الدولة القديمة وأربع مقابر جميعها منحوتة بالبارز منها مقبرتان من الأسرة الخامسة .



شكل رقم ١٠- مواقع المزارات الأثرية التابعة لمركز المنيا .

٤-١-٥ دير السيدة العذراء - مركز سمالوط :

يبعد مركز سمالوط عن مدينة المنيا حوالى ٢٥ كيلو متر شمالا ، ويحتوى على دير السيدة العذراء الذى يقع على الضفة الشرقية للنيل فى جبل الطير أمام المدينة . ويمكن الوصول لها بالطريق البرى حتى مدينة سمالوط ثم التوجه شرقا حتى النيل والعبور باللنشآت السياحية ثم بالطريق البرى حتى الكنيسة (شكل رقم ١١) . وقد أقامتها الإمبراطورة هيلانة على ربوة عالية نحتت بالصخر ، وقد زين البيزنطيون مقصورتها بنقوش جميلة .

- لا توجد مراسى على النيل يمكن أن يطلق عليها مراسى سياحية لاستقبال وسائل النقل النهري المختلفة التى تنقل السائحين ، وكذلك فهى لا ترقى لمستوى استقبال الفنادق العائمة التى تقوم برحلات منتظمة بين القاهرة وأسوان .

- يوجد بعض المقابر مغلقة ، وأكثرها مظلمة أو الإضاءة غير كافية مما يؤدي لعدم التمكن من رؤية الرسومات والنقوش بوضوح .

(وسوف نتناول دراسة هذه المشكلات بالتفصيل فى بحث منفصل) .

٥- البنية الأساسية بمنطقة المنيا :

تتمثل الخدمات والتسهيلات السياحية الأساسية فى خدمات الإقامة والإعاشة والترفيه ، فالمغريات السياحية ووسائل الجذب هى التى تحفز السائح على زيارة المنطقة ، وتمكنه وسائل الانتقال من الوصول إليها ، وتوفير له الإقامة إمكانية الاستجابة لهذه المغريات ، وتهىئ شبكات البنية الأساسية الراحة والأمان . ويهتم البحث بالعنصر الأخير وهى شبكات البنية الأساسية . ويهتم البحث بدراسة شبكات البنية الأساسية المتوفرة بمنطقة المنيا والسياسات المقترحة لتنميتها فى إطار الخطة الشاملة للتنمية السياحية للمنطقة .

وتتبع شبكات البنية الأساسية فى تطويرها جهات عديدة وتؤثر تأثيراً مباشراً على الحركة السياحية ، فتدعيم المناطق السياحية بشبكة متكاملة عالية الكفاءة من الطرق الإقليمية تدعمها شبكة من النقل الجوى والبحرى والنهرى والسكك الحديدية يعتبر من عوامل الجذب الهامة . فقد تكون المناطق السياحية قليلة القيمة إن لم تكن وسائل الانتقال والمواصلات إليها سهلة ومريحة وسريعة ومتنوعة وتتاسب كافة مستويات السائحين . هذا جنبا إلى جنب مع شبكات البنية التحتية من مياه نقية وصرف صحى وكهرباء وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية . ويمكن الإشارة إلى حالة شبكات البنية الأساسية والتوصيات المقترحة بمنطقة المنيا

القديمة ، وأصنول وروائع المؤلفات اليونانية القديمة التى هى من عيون الأدب اليونانى . كما تم الكشف عن مقبرتين كبيرتين ترجعان للعصر الفرعونى المتأخر (الأسرة ٢٦) ، ومجموعة من المقابر التى ترجع للعصر القبطى عليها نقوش ملونة يظهر فيها الاسم اليونانى للبهنسا (أوكسرنيكوس) ، وبعض الصور للآلهة المختلفة .

٤-١-٧ شارونة - مركز مغاغة :

يبعد مركز مغاغة عن مدينة المنيا حوالى ٦٧ كم شمالا ويضم منطقة شارونة ، وهى منطقة أثرية شاسعة ، من أهم الآثار الموجودة بها مقبرة كبيرة الحجم للمدعو (بى عنخ) من الأسرة السادسة ، بالإضافة إلى مجموعة من المقابر كشف عنها بمعرفة البعثة الألمانية بجامعة توبنجن .

٤-٢ المشكلات المتعلقة بالبنية الأساسية للمزارات الأثرية:

- الطرق المحلية المؤدية إلى مناطق المزارات الأثرية غير مربوطة بمحاور الطرق الرئيسية بمنطقة المنيا سواء المحاور الرأسية شرق النيل وغرب النيل أو المحاور العرضية ، وكذلك غير مربوطة بالمحور الرأسى لشبكة السكك الحديدية أو بمحور النقل النهري بنهر النيل .

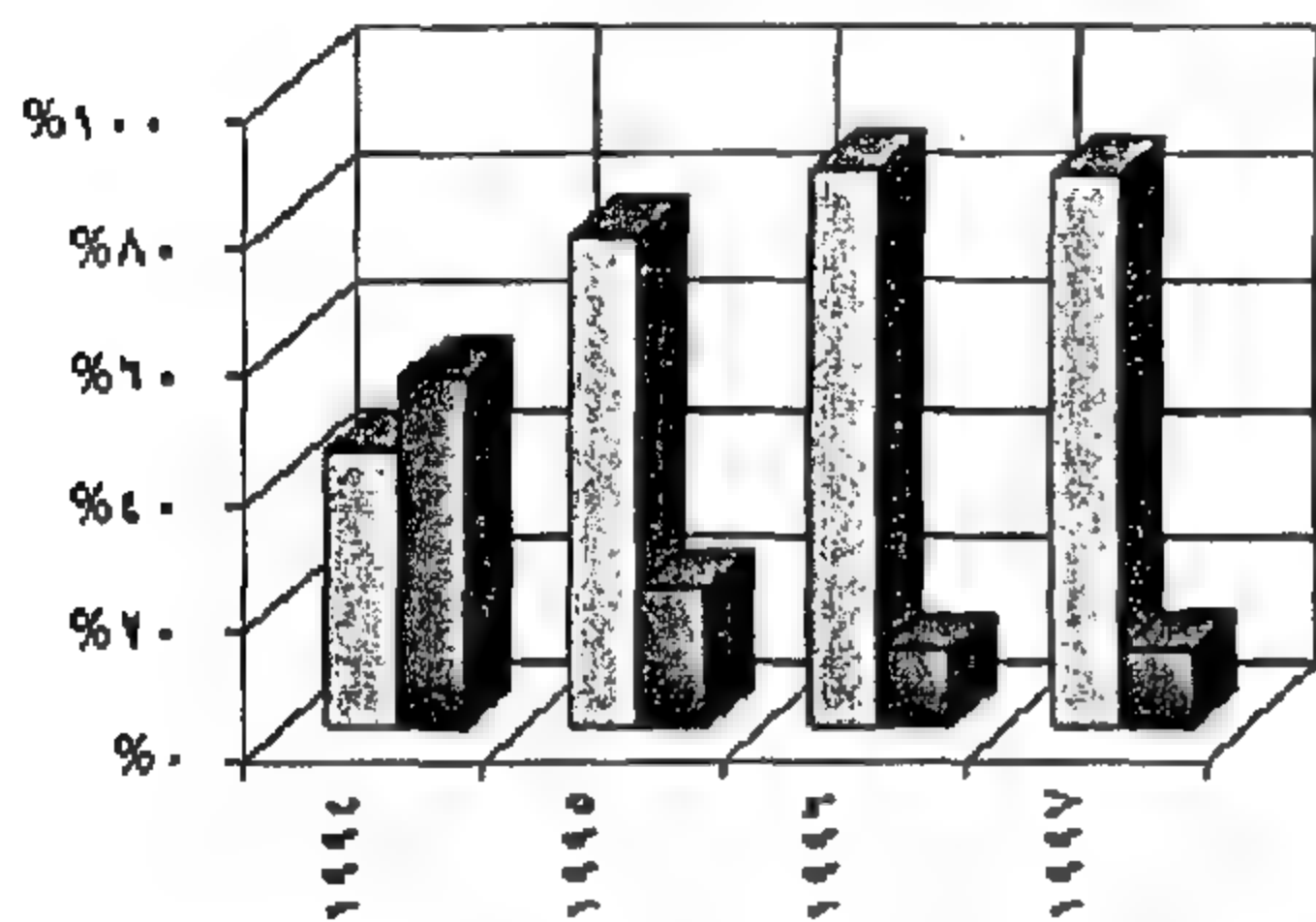
- يوجد العديد من الصعوبات فى الطرق المؤدية إلى مناطق المزارات الأثرية ، والتى غالباً لا تصل المسافة كلها ، وليست جميعها مرصوفة ، وفى بعض الأحيان خطرة وخاصة الطريق الممهّد الذى يصل للمقابر الملكية بئل العمارنة .

- هناك نقص فى اللوحات الإرشادية واللافتات التى تشير إلى الطريق الصحيح .

- هناك صعوبة بالغة فى الوصول إلى الأماكن الأثرية بدون مرشد أو مساعدة خريطة .

- عبور النيل بعبارة أو مركب شراعى أو فلوكة يعتبر صعب للسائح العادى .

ووجود هذا المطار سيوفر طريقا بديلا للطريق البرى للوصول إلى المنطقة بسهولة وسرعة ، حيث أن حركة السياحة البرية لمنطقة المنيا تتناقص سنويا ، فبعد أن كانت نسبة السائحين الذين يزورون المنطقة بالطريق البرى ٥٥,٨% من إجمالي عدد السائحين عام ١٩٩٤ ، تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى ١٢,٨% عام ١٩٩٧ وهى نسبة تكاد تقترب من العام السابق والتي بلغت ١٢,٤% (شكل رقم ١٢ ، جدول رقم ٤) .



شكل ١٢- مقارنة بين حركة السياحة البرية والسياسة النيلية بمنطقة المنيا خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٤ .

جدول ٤- مقارنة بين حركة السياحة البرية والسياسة النيلية بمنطقة المنيا خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٤ .

السنة	السياسة البرية		السياسة النيلية	
	أعداد السائحين	% من الإجمالي	أعداد السائحين	% من الإجمالي
١٩٩٤	٢٨٥٢	٥٥,٨%	٢٢٦٢	٤٤,٢%
١٩٩٥	١٨٤٢	٢٢,٤%	٦٣٧٤	٧٧,٦%
١٩٩٦	٢١٩٧	١٢,٤%	١٥٥٧٠	٨٧,٦%
١٩٩٧	٢١٠٥	١٢,٨%	١٤٢٩٨	٨٧,٢%

ويرجع ذلك إلى إحجام شركات السياحة المنظمة للبرامج السياحية بمنطقة المنيا من استخدام الطريق البرى لأسباب عديدة من أهمها :

- عدم التواجد الأمنى الكافى لتأمين الرحلات السياحية على الطرق البرية .

لتنميتها والتي لا بد أن تساهم فيها الدولة فيما يلى :

١-٥ النقل الجوى - الموانى الجوية - المطارات :

يقوم النقل الجوى بدور رئيسى فى دعم الاقتصاد القومى عن طريق ربط مصر بالدول الخارجية وربط مناطق الجمهورية بشبكة من الخطوط الجوية الداخلية مما ينعكس أثره على الحركة السياحية وعلى زيادة موارد النقد الأجنبى بوجه عام . ويبلغ عدد المطارات فى مصر ١٦ مطارا منها ١٠ مطارات دولية وهى مطارات القاهرة والإسكندرية والأقصر وأسوان والغردقة وشرم الشيخ والعريش وسانت كاترين ورأس النقب وأسبوط ، (وليس للمنيا مطار دولى) . وجارى تطوير هذه المطارات لتستوعب ٢٥ مليون مسافر سنويا عام ٢٠١٠

وتشتمل الخدمات التى يجب توافرها فى المناطق السياحية على الموانى الجوية ، ويجب توزيعها بحيث تخدم الحركة السياحية . ويفضل أن يكون موقع المطار بحيث يبعد مسافة لا تزيد عن ساعتين من المنطقة السياحية المطلوب زيارتها .

ومنطقة المنيا لا يتوافر بها مطار مدنى فى الوقت الحاضر يمكن أن يخدم الحركة السياحية بها ، مع أنها تحتاج إلى مطار دولى يمكن أن تتعامل به مع السياحة العالمية مباشرة بدون التعامل مع مطار القاهرة كما هو الحال مع مطارى الأقصر وأسوان وهما من مناطق السياحة الثقافية الرئيسية فى مصر . ومن الجدير بالذكر أن مطار المنيا كان يستقبل رحلات داخلية لطائرات مصر للطيران فى فترة الثمانينات ولكنها توقفت لأسباب اقتصادية خاصة بالشركة . ومن الممكن مؤقتا اقتراح تحويل أحد المطارات الحربية الموجودة فى المحافظة إلى مطار مدنى لخدمة السياحة الدولية والداخلية ، وتدريب كوادره الخدمية على العمل السياحى ، والتنسيق بين القوات المسلحة والإدارة السياحية ليعمل فى المجالين بدون تعارض بين النشاط السياحى والأمنى .

لاستقبال الرحلات السياحية الدولية والداخلية ولفترة مؤقتة استعمال مطار أسيوط الدولي كمطار لاستقبال الحركة السياحية المتجهة لمنطقة المنيا ، وذلك لقربه من مدينة المنيا حيث يبعد حوالى ١٣٠ كم فقط ، ولقربه أكثر من أول المناطق الأثرية الهامة بالمنطقة وهى تل العمارنة الواقعة بمركز دير مواس والذي يبعد عن مطار أسيوط حوالى ٦٠ كم فقط . وخاصة أن مطار أسيوط لم يستقبل حتى الآن الأعداد الكافية من الرحلات الجوية بكافة أنواعها وكذلك أعداد المسافرين ، ويظهر ذلك بصورة أوضح عند مقارنة أعداد الرحلات وأعداد المسافرين بكل من مطارى الأقصر وأسيوط (جدول رقم ٥) فمجموع الرحلات التى استقبلها مطار أسيوط عام ١٩٩٨ لم يتعد ٢٦٠ رحلة وصول ومغادرة بينما كان العدد بمطار الأقصر ٢٢ ٨٣٠ رحلة وصول ومغادرة فى نفس العام . وبالنسبة لعدد المسافرين كان بمطار أسيوط ١١٠١٠ مسافر عام ١٩٩٨ بينما كان العدد بمطار الأقصر ٩٥٢ ٩١٦ مسافر فى نفس العام .

- تفضيل استخدام الطريق النهري لاستمتاع السائحين بالرحلة النيلية ولارتفاع معدلات التأمين بالنيل .

- طول المسافة النسبى بين القاهرة والمنيا حيث تستغرق الرحلة البرية من ثلاث إلى أربعة ساعات

ووجود المطار بمنطقة المنيا سيشجع على السياحة الداخلية ، ورحلات الشارتر الدولية المباشرة للمنطقة ، والرحلات السياحية المنتظمة بين المنطقة وكافة مناطق الجذب السياحى فى مصر ، مما سيجعل للمنطقة مكانا مناسباً على خريطة السياحة داخل مصر . وحتى تستطيع المنطقة التغلب على الأزمة السياحية الحالية حيث انخفض عدد السائحين عام ١٩٩٨ إلى ١٧١٢ سائحا بعد أن كان العدد قد وصل إلى ٣٤٧ ١٦٩ سائحا عام ١٩٩٢ كمثال . وبذلك يمكن أن يتوافد على المنطقة أعداد كبيرة من السائحين ، فكلما كانت طريقة الوصول سهلة سيكون هناك تدفق سياحى يتناسب مع مكانة المنطقة سياحيا وأثرىا .

ويمكن لحين الانتهاء من إعداد مطار للمنيا واستعداده

جدول ٥- حركة الطيران الدولية والداخلية المنتظمة والشارتر بمطار أسيوط أقرب مطار لمنطقة المنيا خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧ ومقارنتها بنفس الحركة بمطار الأقصر الدولي .

نوعية الرحلات	السنة	عدد الرحلات				عدد المسافرين			
		وصول		مغادرة		وصول		مغادرة	
		أسيوط	الأقصر	أسيوط	الأقصر	أسيوط	الأقصر	أسيوط	الأقصر
الرحلات الدولية المنتظمة	١٩٩٧	١٣	٥٨٣	١٣	٤٤٥	١٠٨١	٧٣١١٦	١٣٨٩	٥٥٧٠٢
	١٩٩٨	٣١	٥٠٣	٢٦	٣٨٤	٢٦٧٣	٧٢٣٠١	٣٠٠٦	٥٩٧٤٩
رحلات الشارتر الدولية	١٩٩٧	٢	٣٤٠١	—	١٧٦١	١٥١	٤٣٩٥٢٣	—	٢١٢١٦٤
	١٩٩٨	١٩	١٤٠٨	٤	٧٦٥	١٥٤٠	١٦٠٥٢٠	٢٦٤	٦٠٠٤٩
الرحلات الداخلية المنتظمة	١٩٩٧	١٣	٣٣٠٥	١٣	٣٤٤٥	٩٧١	٣٠٩٧٥٤	١١٢٠	٣٥٨٣٤٨
	١٩٩٨	٧٢	٢٦٦٢	٧٨	٢٧٨٤	٦٧٤٥	٢٠٢٩٣٢	٨٥٢٧	١٨٧٧١٠
رحلات الشارتر الداخلية	١٩٩٧	٢	١٤٦٢	٤	٣٠٩٩	١٩٢	٧٣٨٥٦	١٥٠	١٧٨٨٨٤
	١٩٩٨	٨	٩٣٢	٢٢	١٥٧٢	٢٩	٥٧٩٨٣	٤٦	١١٥٧٠٨

٥-٢ شبكة الطرق والكبارى :

يعتبر مرفق الطرق والكبارى مرفقا هاما من مرافق البنية الأساسية للدولة ، حيث تعتبر شبكة الطرق وما يقع عليها من كبارى عاملا رئيسيا فى خلق مجتمعات عمرانية وزراعية وصناعية وسياحية جديدة ، وجذب الاستثمارات لصالح التنمية بوجه عام والتنمية السياحية بوجه خاص .

وتحتاج شبكة النقل والمواصلات البرية فى مصر إلى رفع كفاءتها وكفاءة خدماتها لربط مراكز الجذب السياحى والآثار بشبكة ملائمة من الطرق المحلية والتي بدورها تربطها بالطرق القومية والإقليمية . وتحتاج جميع الطرق الإقليمية فى مصر وخاصة التى تخدم منطقة المنيا إلى دراسة شاملة من ناحية طبيعة هذه الطرق أو الخدمات الواقعة عليها أو المتصلة بها ، حيث أن مستوى التنمية بجميع الطرق الإقليمية تقريبا فى مصر لا يصل إلى الحد المطلوب سياحيا . ولذا فمن الواجب أن تشمل عملية تنمية شبكة الطرق الإقليمية الخاصة بمحافظة المنيا حدود المحافظات المجاورة لها ومناطق الجذب السياحى الرئيسية فى مصر ، وذلك لتوفير رحلة سياحية سريعة ومريحة للسائح الذى يأتى إلى المنطقة ، ونشير لأهم هذه الطرق التى يجب أن ينظر إليها بعين الاهتمام فيما يلى (شكل رقم ١٣ ، شكل رقم ١٤) :

٥-٢-١ المحاور الرأسية :

١- طريق القاهرة - المنيا - أسوان غرب النيل بطول ٩٠٠ كم ، يبدأ من الجيزة حتى العياط بعرض ٢ حارة لكل اتجاه ، ومن العياط طريق مفرد ٢ حارة بعرض رصف ١١,٥ متر ، وامتداده إلى حدود السودان الشمالية عن طريق أسوان / وادى حلفا بطول ٦٣٠ كم ، وهو من الطرق الزراعية الرئيسية .

٢- طريق القاهرة - المنيا - أسوان شرق النيل بطول ٨٥٢ كم ، يبدأ من حلوان حتى أسيوط طريق مفرد ٢ حارة

بعرض رصف ١١,٥ متر ، وباقى المسافة ٧,٥ متر وهو من الطرق الصحراوية الرئيسية .

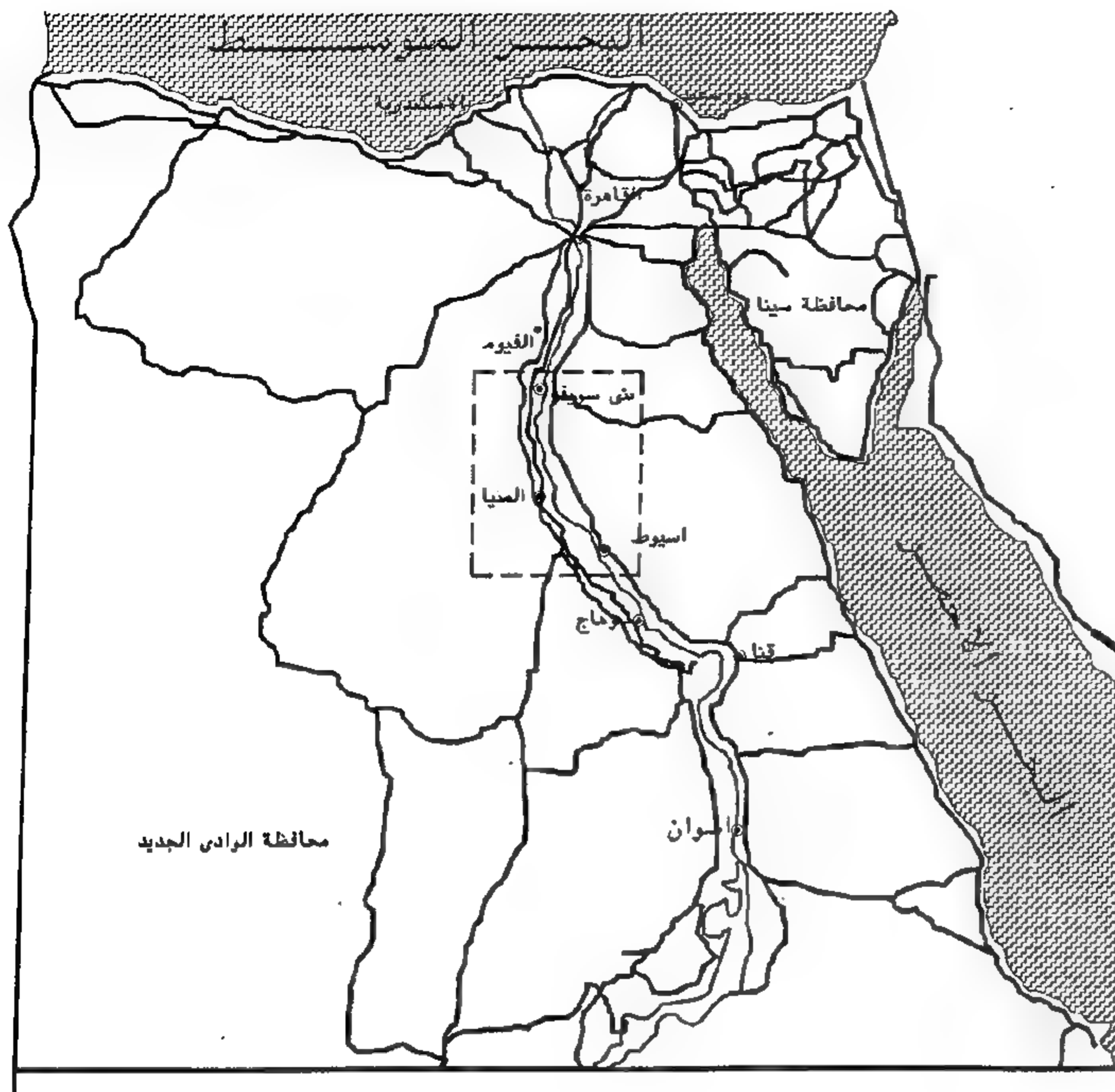
ويرتبط الطريقان شرق وغرب النيل بالكبارى الواقعة عند مختلف عواصم المحافظات مثل المرازيق وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وادفو ونجع حمادى والأقصر . ويرتبطان بحدود السودان عند وادى حلفا ومنها إلى باقى الدول الإفريقية باعتبارهما جزء رئيسى من طريق الشرق العابر للقارة الأفريقية بطول حوالى ٩١٥٠ كم والمار بسبع دول أفريقية هى مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وبتسوانا .

٣- طريق القاهرة - المنيا - أسيوط الصحراوى بطول ٤٦٠ كم ، وهو طريق مفرد ٢ حارة بعرض رصف ١١,٥ متر ، وهو من الطرق الصحراوية الرئيسية الذى تم اختيار محوره بعيدا عن الوادى مسافة ٣٠ كم كمحور تنموى جديد يساعد على جذب الاستثمارات بعيدا عن الوادى . وسيصل الطريق لأسوان .

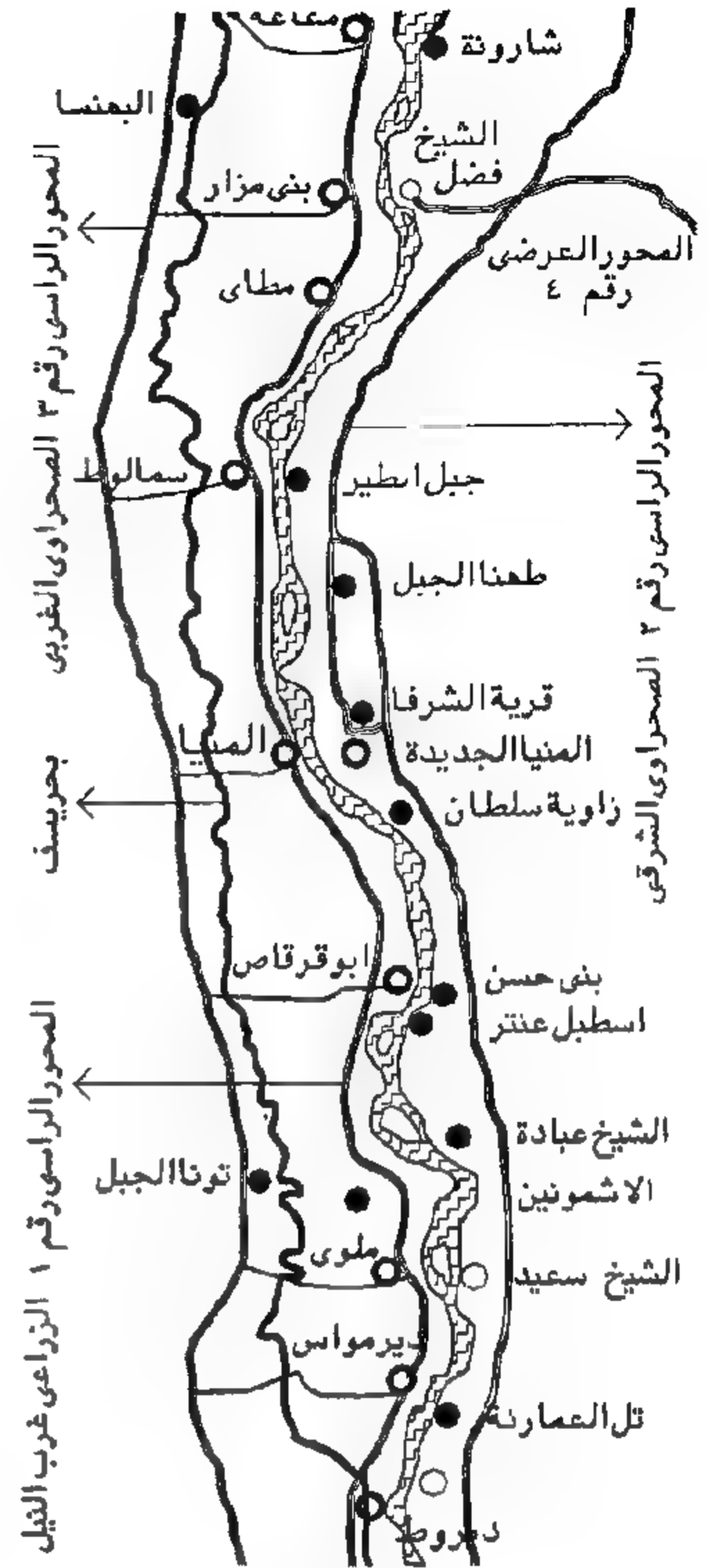
٥-٢-٢ المحاور العرضية :

٤- طريق الشيخ فضل (المنيا) - ساحل البحر الأحمر عند رأس غارب بطول ٢٣٨ كم . ويربط هذا الطريق المحاور الرأسية الثلاثة المارة بمحافظة المنيا بالمحور الرأسى الرابع الساحلى على مسار البحر الأحمر من السويس حتى حلايب بطول ١٠٧٩ كم وعرض رصف ٧,٥ متر .

٥- طريق القاهرة - الإسكندرية - السلوم بطول ٧٥٢ كم وهو طريق مزدوج ٢ حارة لكل اتجاه بعرض رصف ١٠,٥ متر ، ولا يخدم هذا الطريق منطقة المنيا مباشرة ولكنه يربط المحاور الرأسية الثلاثة المارة بمحافظة المنيا والمنتهىة فى القاهرة بالطريق العابر لدول الشمال والغرب الإفريقى مارا بمصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بطول ٧٥٠٠ كم .



شكل رقم ١٤ - شبكة الطرق الرئيسية بجمهورية مصر العربية .



شكل رقم ١٣ - شبكة الطرق الرئيسية بمنطقة المنيا

- عند مدينة المنيا بطول ٢٢ كم .
- عند مدينة أبو قرقاص بطول ٢٨ كم .
- عند مدينة ملوى بطول ٢٥ كم .
- عند مدينة دير مواس بطول ٢٢ كم .

٥-٢-٣ الطرق المحلية التى تخدم مناطق المزارات الأثرية :

لا يصل المستوى العام لجميع الطرق المحلية التى تخدم مناطق المزارات الأثرية بمنطقة المنيا إلى المستوى المطلوب لخدمة الحركة السياحية بالمنطقة ، فجميعها تحتاج إلى : توسيع ، ورصف ، وتحسين ، وتجميل ، ودراسة متكاملة لتنسيق المواقع ، وتوفير مراكز للحصول على الخرائط المختلفة للتحرك فى المنطقة وكذلك مراكز للمرشدين المتخصصين فى أثار المنطقة . وذلك حتى يمكن

٦- طريق القاهرة - الإسماعيلية - رفح بطول ٣٣٦ كم ، وهو طريق مزدوج من القاهرة للإسماعيلية بعرض رصف ١٠,٥ متر ، ومفرد فى باقى المسافة بعرض ٧,٥ متر ، ولا يخدم هذا الطريق منطقة المنيا مباشرة ولكنه يربط المحاور الرأسية الثلاثة المارة بمحافظة المنيا والمنتهىة فى القاهرة بالطريق الممتد شمالا عبر غزة وحيفا وبيروت واللاذقية حتى تركيا بطول ١١٥٠ كم ، أى يربط المحاور الرأسية بدول أسيا .

٧- هناك مجموعة من المحاور العرضية التى تربط طريق القاهرة - المنيا - أسوان غرب النيل (رقم ١) بطريق القاهرة - المنيا - أسيوط الصحراوى الغربى (رقم ٣)

عند المدن الرئيسية بمنطقة المنيا وهى :

- عند مدينة بنى مزار بطول ٢٤ كم .
- عند مدينة سمالوط بطول ١٥ كم .

- إعداد تخطيط شامل لإنشاء محاور جديدة من الطرق السريعة والرئيسية لخلق محاور تنمية سياحية جديدة ، ومن المقترح أن يبدأ هذا التخطيط بمحور عرضي جديد يربط الطريق الصحراوي الشرقي (رقم ٣) عند مدخل مدينة المنيا بالمحور الرأسي الساحلي على مسار البحر الأحمر (رقم ٤) ، لتحقيق التكامل والربط بين المنطقة والبحر الأحمر . ويقترح أن يستمر هذا التكامل والربط بالوادي الجديد والصحراء الغربية .

- إنشاء طريق سياحي رئيسي يربط المزارات الأثرية الرئيسية بالمنطقة ، ويبدأ من نهاية كوبري المنيا على الضفة الشرقية ويمتد جنوبا ليربط بين المواقع الأثرية السياحية المختلفة بالمنطقة الممتدة من زاوية سلطان شمالا في مواجهة مدينة المنيا إلى منطقة تل العمارنة جنوبا في مواجهة مدينة دير مواس على طول الشاطئ الشرقي للنيل، ويمكن لهذا الطريق أن يمتد شمالا من نهاية كوبري المنيا على الضفة الشرقية حتى يصل لجبل الطير حيث موقع دير السيدة العذراء في مواجهة مدينة سمالوط . مع الاهتمام بربط هذا الطريق مع المحاور الرأسية الثلاثة شرق وغرب النيل ، وإمداهه بمجموعة من الممرات الفرعية للمشاة لتصله بالمواقع الأثرية . وسيكون هذا الطريق نواة لإنشاء المرافق والخدمات السياحية اللازمة للمنطقة ، وسيساعد على تسهيل الحركة للقيام بزيارة المناطق الأثرية المختلفة الواقعة مباشرة على الشاطئ الشرقي للنيل وأهمها المزارات الآتية (شكل رقم ١٥) :

أن تصل إلى الحد الأدنى لما يرضى الزائر أو السائح . ومن الأفضل أن يتم التعامل مع هذه الطرق المحلية على أنها مزارات سياحية بالنسبة للزائر في رحلتي الذهاب إلى المزارات الأثرية والعودة منها . مع الاهتمام بأن تكون جميع الطرق المحلية التي تخدم مناطق المزارات الأثرية بمنطقة المنيا مربوطة بالمحاور الرأسية الثلاثة التي تخدم المنطقة حتى يمكن تنظيم رحلات برية منتظمة لزيارة مناطق المزارات على التوالي .

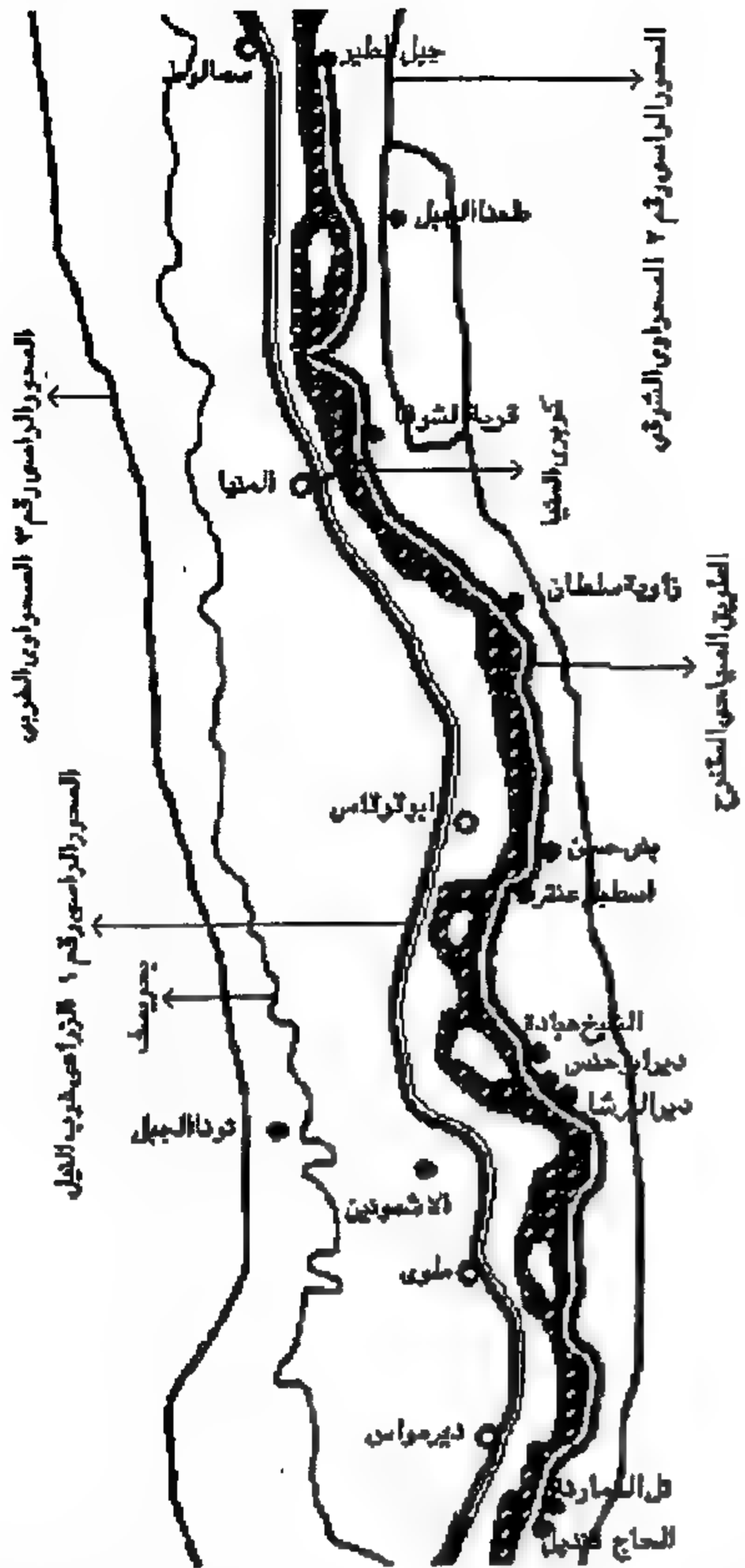
٥-٢-٤ : تنمية شبكة الطرق بالمنطقة :

تحتاج خطة التنمية لشبكة الطرق التي تخدم المنطقة إلى ما يساعد على تشجيع حركة السياحة البرية في مصر بوجه عام والتي بلغت ٢٢,٨% من إجمالي السياحة الوافدة عام ١٩٩٨ ، بعد أن كانت ٢٤,٤% عام ١٩٩٣ (جدول رقم ٦). وكذلك تشجيع حركة السياحة البرية لمنطقة المنيا بوجه خاص والتي تتناقص سنويا ، فبعد أن كانت نسبة السائحين الذين يزورون منطقة المنيا بالطريق البري ٥٥,٨% من إجمالي عدد السائحين عام ١٩٩٤ ، تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى ١٢,٨% عام ١٩٩٧ وهي نسبة تكاد تقترب من العام السابق والتي بلغت ١٢,٤% (جدول رقم ٤) .

ويمكن الإشارة إلى السياسات المقترحة لتنمية شبكات الطرق التي تخدم المنطقة والتي تساعد على تشجيع حركة السياحة البرية إليها في إطار الخطة العامة للتنمية السياحية فيما يلي :

(جدول رقم ٦) توزيع السائحين تبعا لطريقة الوصول لمصر خلال الفترة ١٩٩٨/٩٣ - الوحدة بالآلاف سائح .

طريقة الوصول	عام ١٩٩٣		عام ١٩٩٤		عام ١٩٩٥		عام ١٩٩٦		عام ١٩٩٧		عام ١٩٩٨	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جوا	١٥٥٢	٦١,٩	١٦١٣	٦٢	٢٠٧٥	٦٦,٢	٢٥٨١	٦٦,٢	٢٧٤٥	٦٩,٣	٢٢٨١	٦٦,١
بحرا	٣٤٣	١٣,٧	٣٣٢	١٣	٣٥٣	١١,٣	٥٩٩	١٥,٤	٤٧٨	١٢,١	٣٨٥	١١,١
برا	٦١٣	٢٤,٤	٦٣٧	٢٥	٧٠٥	٢٢,٥	٧١٦	١٨,٤	٧٣٨	١٨,٦	٧٨٨	٢٢,٨
الإجمالي	٢٥٠٨	١٠٠	٢٥٨٢	١٠٠	٣١٣٣	١٠٠	٣٨٩٦	١٠٠	٣٩٦١	١٠٠	٣٤٥٤	١٠٠



شكل رقم ١٥- الطريق المقترح لربط المزارات الأثرية على الشاطئ الشرقي للنيل .

- تل العمارنة (أخت أتون) : وتقع شرق مدينة دير موسى بحوالى ١٥ كم .
- دير البرشا : وتقع فى مواجهة مدينة ملوى .
- دير أبو حنس : وتبعد حوالى ١,٥ كم شمال دير البرشا
- الشيخ عبادة : تقع على بعد ٨ كم شرق مدينة ملوى .
- بنى حسن : وتقع المنطقة شرق مدينة أبو قرقاص بحوالى ٣ كم
- إسطل عنتر : تقع على بعد ٢ كم شرق بنى حسن .
- زاوية سلطان : وتقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة المنيا.
- طهنا الجبل : تقع على بعد ٧ كم شمال مدينة المنيا .
- مقابر فريزر : تقع شرق النيل شمال مدينة المنيا بحوالى ٥ كم وهى تابعة لقرية الشرفا .
- دير السيدة العذراء : بمركز سمالوط ويقع على الضفة الشرقية للنيل فى جبل الطير أمام المدينة .
- رفع كفاءة وتقوية الطرق للإبقاء على الشبكة الحالية بحالة جيدة تسمح بتحمل الأحمال الواقعة عليها ومواجهة الزيادة المتوقعة فى حركة المرور مع ازدياد حركة التنمية السياحية بالمنطقة .
- توسيع محاور الطرق الرأسية والعرضية بالمنطقة ، والعمل على ازدواجها حتى يصل عرضها إلى حارتين على الأقل لكل اتجاه ، وإنشاء حارة ثالثة بالطرق المزدوجة ، وذلك لتستوعب كثافة المرور الواقعة عليها وكثافة المرور المتوقعة مع التقدم فى عمليات التنمية السياحية للمنطقة .
- إلغاء جميع التقاطعات السطحية على محاور الطرق لتحقيق الانسياب المرورى وتحقيق أعلى درجات الأمان، وذلك بإنشاء حارات الدوران للخلف ، والتوسع فى إنشاء الكبارى العلوية .
- التوسع فى إنشاء الكبارى على النيل بحيث لا تزيد المسافة عن ٥٠ كم بين الكوبرى والذي يليه لتيسير الربط بين شبكة الطرق شرق وغرب النيل ، وتقليل مدة الرحلة بين المزارات الأثرية على الضفتين .

- الاهتمام برصف جميع الطرق بكافة مستوياتها ، وخاصة الوصلات بين الطرق المحلية الواصلة لمناطق المزارات الأثرية والطرق الرئيسية بما يسمح بالحركة السريعة عليها .
- زراعة جوانب الطرق والرصيف الأوسط الفاصل بين كل اتجاه ، وهى محاولة لتجميل هذه الطرق ، بجانب حمايتها من العواصف المحملة بالأتربة وحرارة الجو صيفا .
- تزويد الشبكة بأعمال تأمين سلامة المرور وتركيب وتكثيف العلامات العلوية العاكسة واللوحات الإرشادية والتحذيرية وتخطيط الطرق بالبوية العاكسة وتركيب العواكس الأرضية المضئية والحواجز المعدنية تبعا لدراسة دقيقة على طول الطرق .

بالأسباب المختلفة لازدحام الطرق . ويمكن الاعتماد على النقل النهري في نقل السائحين بين الشاطئين الشرقي والغربي للنيل وذلك لما يوفره من مرونة كاملة للتنقل بين مناطق الآثار المنتشرة من القاهرة حتى أسوان . ونتيجة لما قامت به الدولة من أعمال تطهير المجرى الملاحي بالنيل والمراسى السياحية حدثت طفرة في قطاع السياحة النيلية في مصر بصفة عامة حيث زاد عدد البواخر السياحية إلى ٢٠٠ فندق عائم ، ووصل عدد الكبائن بها إلى ١٠ آلاف كابينة ، وأصبحت الطاقة الاستيعابية لها حوالي ٣,٦٥ مليون ليلة ، وبلغت العائدات منها ٣٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ كمثال . كما بلغ عدد وحدات نقل الركاب والنزهة العامة والخاصة في نفس العام إلى ٢١٦١ وحدة .

٥-٣-١ قطاعات نهر النيل التخطيطية :

في إطار خطة وزارة السياحة لتنمية الخدمات المتاحة على طول المسار النهري تم تقسيم المجرى الملاحي لنهر النيل من القاهرة حتى أسوان إلى مجموعة من القطاعات المكانية تشكل كل منها منطقة ذات خصائص سياحية وتسويقية محددة ، بالإضافة إلى طبيعة المعوقات الملاحية التي تعترض مجرى النهر ، وهذه القطاعات الخمسة هي (شكل رقم ١٦) :

A- قطاع دمياط / القاهرة .

B- قطاع القاهرة / أسيوط ، وهو القطاع الذي تقع فيه منطقة المنيا .

C- قطاع أسيوط / سوهاج .

D- قطاع سوهاج / أسوان .

E- قطاع بحيرة السد العالي .

ويستأثر قطاع سوهاج / أسوان بحوالي ٩٠% من الحركة الملاحية السياحية . وذلك لتوافر المطارات الدولية والطيران العارضى والتي تعطى لهذا القطاع سهولة نسبية في الاتصال بالعالم ، كما أنه يشكل منطقة جذب سياحي عالمي لما تتمتع به آثار الأقصر من شهرة عالمية .

- إضاءة الطرق وخاصة المنحنيات والأجزاء التي تحتاج لتركيز أعلى من السائقين .

- إنشاء مراكز متطورة للإسعاف السريع وحالات الطوارئ ومراكز الإغاثة .

- إنشاء استراحات جانبية خفيفة على جوانب الطرق بصفة منتظمة وتزويدها بالمظلات ، وإنشاء استراحات متنوعة المستوى تشمل أماكن لتقديم الوجبات والمشروبات وخدمات تسويقية وترفيهية تبعا للمعدلات العالمية .

- تجهيز أراضي تصلح لإقامة المخيمات على هذه الطرق لتشجيع هذه النوعية من السياحة .

- إنشاء محطات متنوعة لخدمة السيارات بكافة أنواعها .

- تزويد الطرق بنقاط مستمرة للاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد .

- التنسيق مع الجهات الأمنية لإنشاء النقاط المطلوبة لتأمين الطرق لتشجيع السياح على استخدامها .

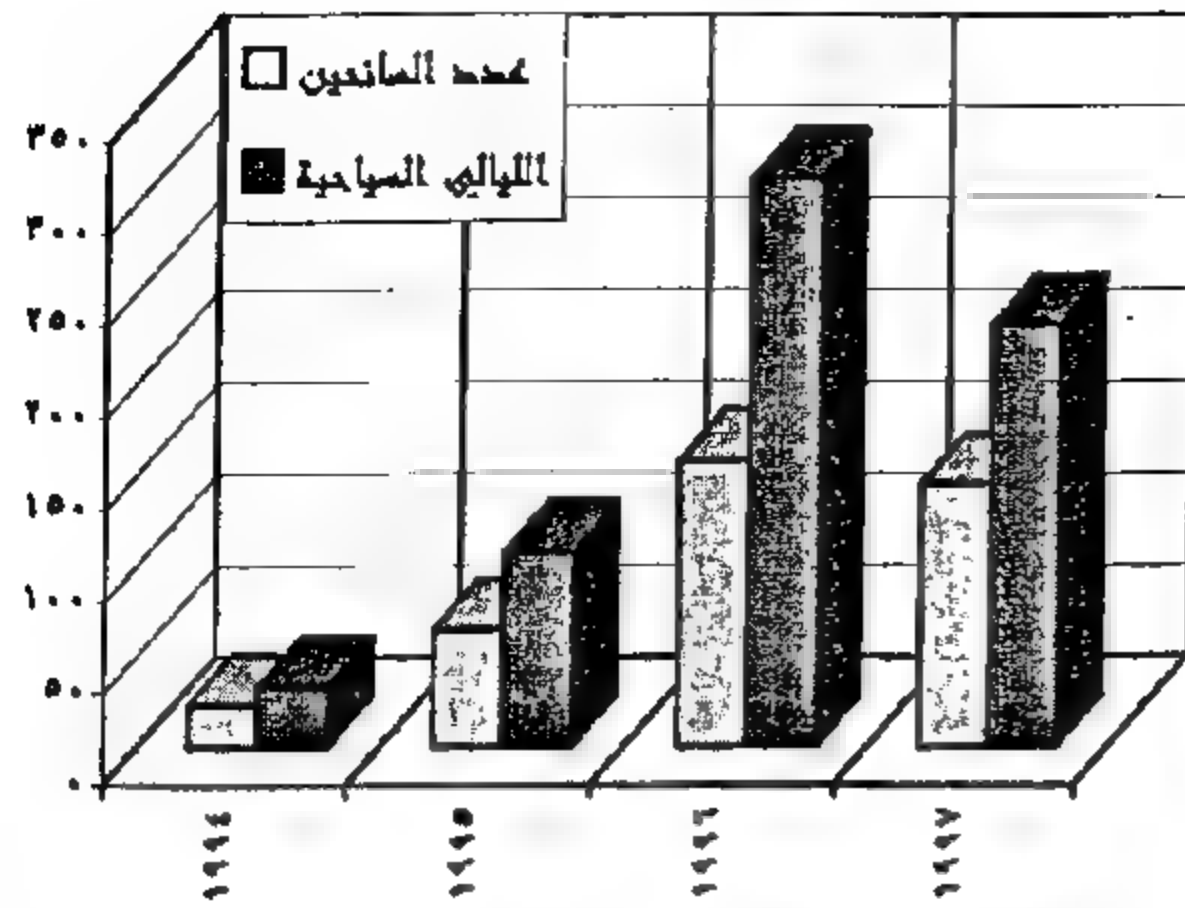
- إجراء رصد شامل للحوادث وبصفة مستمرة على هذه الطرق وتحليلها لتحديد أسبابها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب وقوعها للمساعدة في تحقيق أعلى درجات الأمان .

٥-٣ النقل النهري :

يعتبر النقل النهري عنصرا هاما في منظومة النقل الداخلي في مصر ، ويتميز عن غيره من وسائل النقل بوجود الطريق الملاحي الطبيعي المتمثلا في نهر النيل ، بالإضافة إلى أنه أقل الوسائل استخداما للوقود وتلويثا للبيئة، مع تميزه بكونه حجم المنقول مقارنة بوسائل النقل الأخرى . وبالنسبة للوحدة النهرية فتمتيز بطول عمرها الافتراضي ، وسهولة إجراء أعمال الصيانة والإصلاح لها ، فضلا عن إمكانية تصنيعها محليا بنسبة ٨٠% من تكلفة الوحدة .

وتساعد شبكات النقل المائي كوسيلة للانتقال في تنشيط الحركة السياحية بسبب رخص تكلفتها والاستمتاع بها كعنصر ترفيهي للتمتع بالطبيعة المصرية والهواء الطلق ، بجانب كونها وسيلة انتقال تستوعب أعداد كبيرة ولا تتأثر

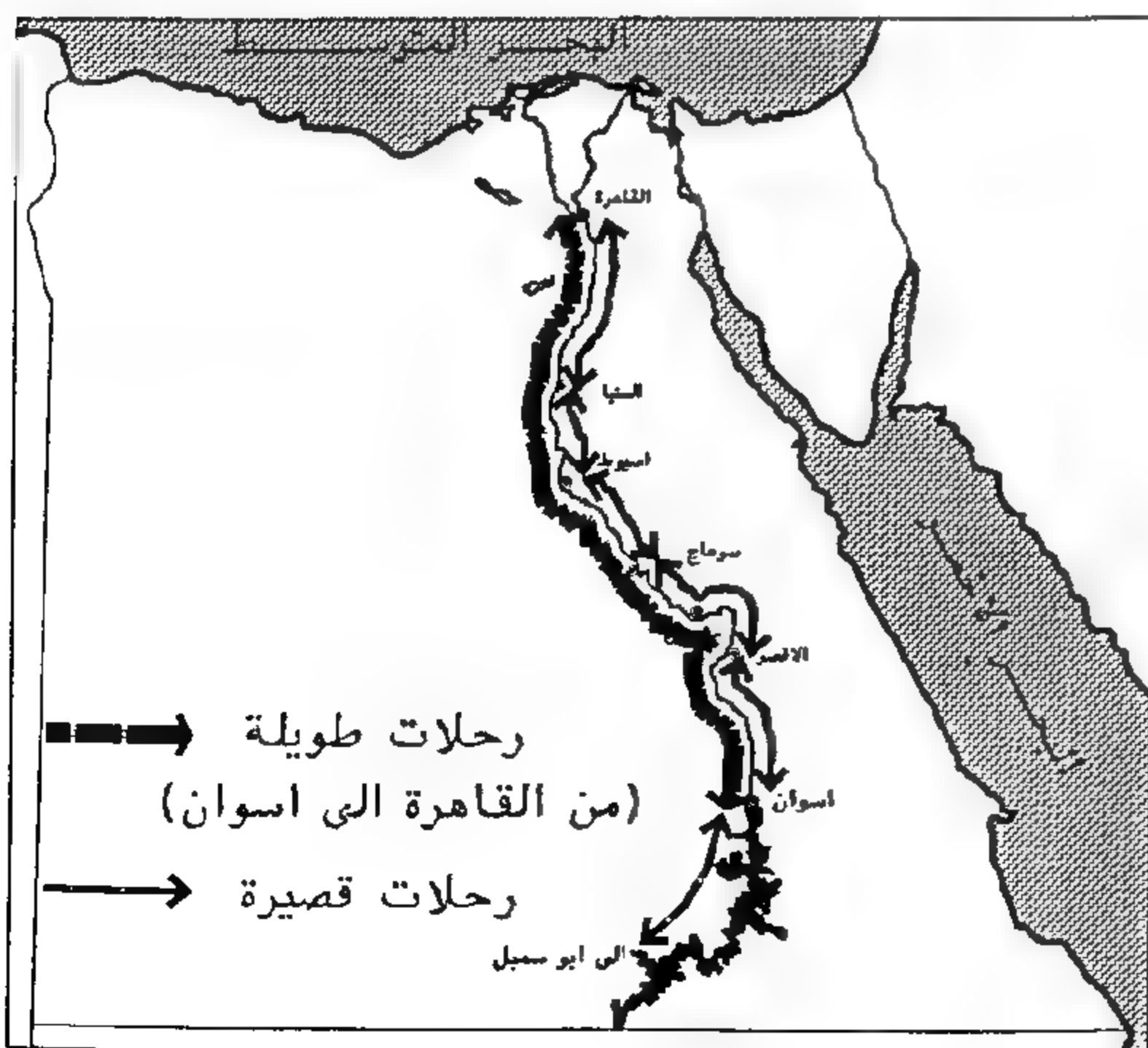
شكل ١٧ - جدول رقم ٧- تطور السياحة النيلية بالمنيا خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٤ .



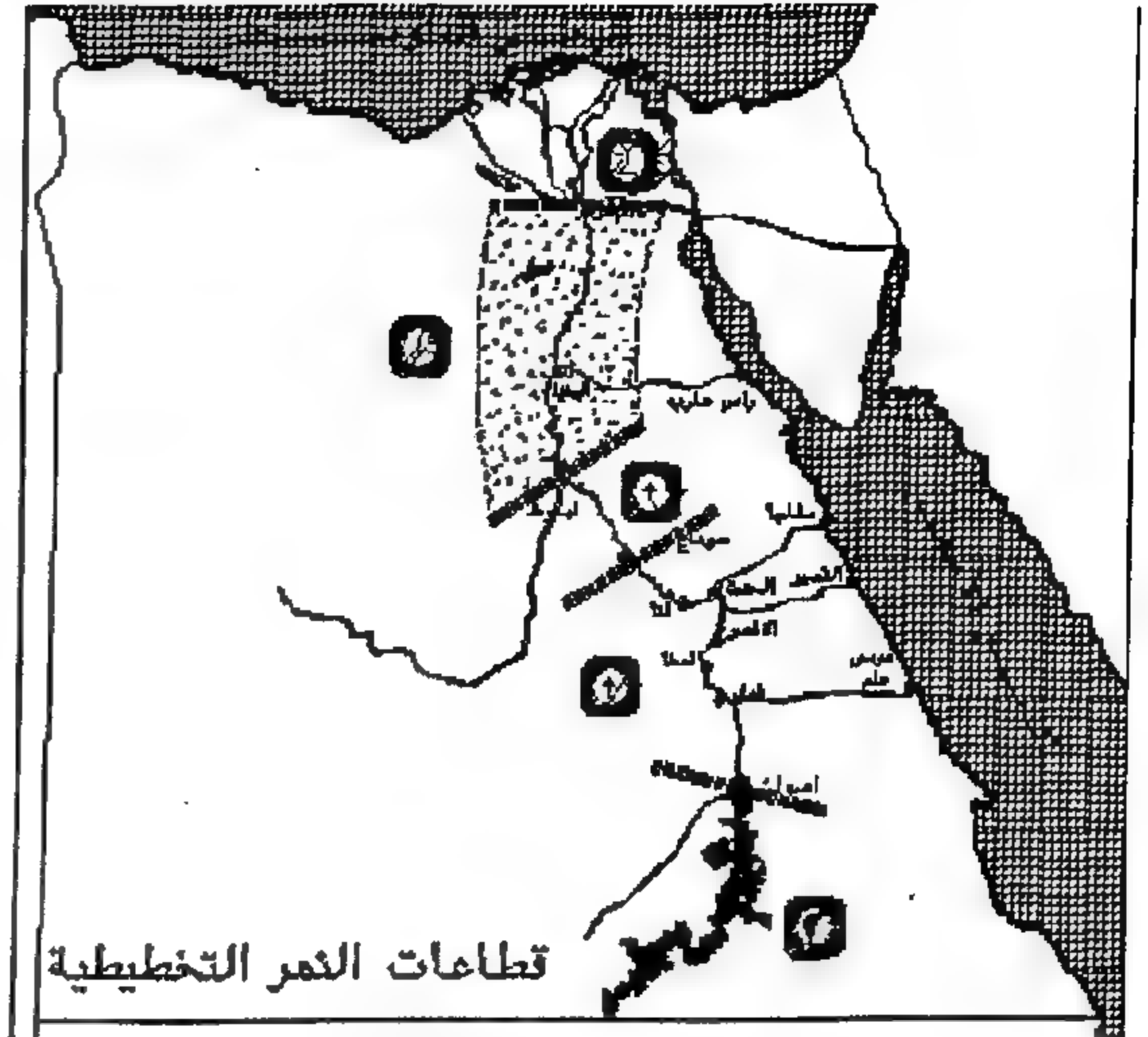
جدول رقم ٧

السنة	عدد البواخر	عدد السائحين	% من الاجمالي	الليالي السياحية	% من الاجمالي
١٩٩٤	٦٩	٢٢٦٢	%٤٤,٢	٣٣١٢	%٤٣,٥
١٩٩٥	٨٦	٦٣٧٤	%٧٧,٦	١٠٦٤١	%٧٢,٥
١٩٩٦	٢١٠	١٥٥٧٠	%٨٧,٦	٣٠٨٩٨	%٨٦,٣
١٩٩٧	١٩٥	١٤٢٩٨	%٨٧,٢	٢٢٩٦٨	%٨٦,٤

الشاطئين الشرقي والغربي ، وبحيث يمكن استعمالها لوسائل النقل النهري بمختلف أنواعها . وتستكمل بالخدمات النيلية بمعدل يتناسب مع التنمية للمزار السياحي . ولا بد لهذه المراسي أن تكون قابلة لاستقبال البواخر الكبيرة والفنادق العائمة والتي تقوم برحلات منتظمة من القاهرة إلى أسوان، (شكل رقم ١٨) حتى يمكن أن تكون المزارات بالمنطقة ثابتة على الخريطة السياحية لرواد هذه الفنادق والبواخر .



شكل رقم ١٨- أنماط السياحة النيلية في مصر على مدار العام



شكل ١٦- قطاعات نهر النيل للتخطيطية .

وبالنسبة للسياحة النيلية بمنطقة المنيا فهي في تطور مستمر، فبعد أن كان عدد السائحين عن طريق النيل بالمنطقة ٢٢٦٢ سائحا عام ١٩٩٤ بإجمالي ليالي سياحية بلغ ٣٣١٢ ليلة ونسبة ٤٣% من إجمالي السياحة بالمنطقة ، ارتفع العدد إلى ١٤ ٢٩٨ سائحا عام ١٩٩٧ بإجمالي ليالي سياحية بلغ ٢٢ ٩٦٨ ليلة ونسبة ٨٦,٤% من إجمالي السياحة بالمنطقة، بعد أن كان ١٥ ٥٧٠ سائحا عام ١٩٩٦ بإجمالي ليالي سياحية بلغ ٣٠ ٨٩٨ ليلة ونسبة ٨٦,٣% من إجمالي السياحة بالمنطقة (شكل ١٧، و جدول رقم ٧) .

٥-٣-٢ تنمية شبكة النقل النهري السياحي :

يعتبر استعمال النقل النهري بمنطقة المنيا من الوسائل الناجحة سياحيا لتعدد المزارات بين الشاطئين الشرقي والغربي للنيل بطول منطقة المنيا من مركز دير مواس في الجنوب حتى مركز مغاغة في الشمال . وبالتالي فمن المفيد الاهتمام بتحسين نقاط الوصول إلى المناطق الأثرية على الضفتين والارتقاء بخدمة النقل النهري بوجه عام لخدمة الحركة السياحية ، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق المقترحات التالية :

- إنشاء مجمعات للمراسي النهرية على طول ضفتي النيل بمنطقة المنيا عند مناطق المزارات الأثرية على كل من

فقد أوضحت الدراسات أن استهلاك الوقود للطن كيلو متر في حالة النقل بالسكك الحديدية يعادل الثلث في حالة النقل بالسيارات عند نسبة استخدام قدرها ٥٠% ، والتي كلما اقتربت من ١٠٠% تحسنت نسبة استهلاك الوقود أكثر لصالح السكك الحديدية . ولها أيضا مميزات على البيئة فهي من أقل وسائل النقل السريع تأثيرا على البيئة ، وتساعد في تخفيف الضغط على الطرق البرية بمختلف مستوياتها مما يساعد على تخفيض تكاليف الصيانة لهذه الطرق وتقليل نسب الحوادث .

وسكك حديد مصر من أقدم سكك الحديد في العالم ، وقد قامت بدور متميز في مجال النقل منذ بدء تشغيلها عام ١٨٥٣ وحتى الآن . وهي تمتلك شبكة واسعة من الخطوط الحديدية تربط مختلف محافظات الجمهورية ، وتمتد بين المدن والقرى ، وتصل لمواقع المناجم والموانئ والمصانع والمستودعات لتحقيق أفضل الخدمات لنقل الركاب والبضائع . وتساهم شبكة السكك الحديدية في مجال السياحة فيما يلي :

- تأمين نقل السائحين في ظل أعلى درجات الأمان والراحة ، وبأقصى سرعة ممكنة ، وأقل تكلفة .
- المشاركة في مجال النقل السياحي بأوفر نصيب يحقق المساهمة في خطط التنمية السياحية للأقاليم المختلفة طبقا للسياسة العامة للدولة وخططها في هذا الشأن .

ويخدم منطقة المنيا الخط المزدوج القاهرة / أسوان (شكل رقم ١٩) مرورا بمناطق الجذب السياحي الثقافية الرئيسية في مصر (القاهرة والجيزة والأقصر وأسوان) . ومحطة السكك الحديدية الرئيسية تقع بمدينة المنيا وهي محطة جديدة تم تنفيذها بالخطة الخمسية ١٩٩٢/٩٦ - ١٩٩٧ . وهي الوحيدة بالمنطقة التي تصلح لاستقبال الأفواج السياحية والحركة السياحية بوجه عام . وهناك محطات فرعية بجميع مراكز المحافظة ومحطات ثانوية بمجموعة كبيرة من القرى ولكن مستوى الخدمات بها لا

- الاهتمام بالخدمات السياحية عند هذه المراسى في شكل إنشاء كافيتريات ، ومطاعم ، ووحدات طبية للإسعاف وطب الطوارئ ، وأنشطة تسويقية وترفيهية ، وتليفونات وبريد ، وأماكن للجلوس والانتظار والترفيه . ومن المفضل أن يكون كل ذلك بمساحات صغيرة ، وبدون التعدي على الأراضي الزراعية في المنطقة ، وبإحساس بيئي يضيف لمسة حضارية وجمالية، مع المحافظة على الطابع البيئي للمنطقة ومعالمها الأثرية والحضارية ، وبأسلوب يتيح الاندماج بين الجديد وما هو قائم بالمنطقة .

- الاهتمام بتحديد المسار الملاحي السياحي عن طريق الأبراج والشمندورات العامة المزودة بأجهزة إرشاد دولية تعمل بالطاقة الشمسية لضمان سلامة الملاحة ليلا على نمط ما تم تنفيذه بالخط الملاحي أسوان / وادي حلفا بطول ٣٥٠ كم .

- اهتمام بإدخال شبكة الاتصالات اللاسلكية لتأمين سلامة حركة الوحدات النهرية وربطها ببعضها وبالأهوسة المقامة على مجرى نهر النيل بصفة عامة .

- الاهتمام بتوفير وتعليم وتدريب الكوادر الفنية المؤهلة لقيام بأعمال النقل (الربان وطاقم الملاحين) وأعمال تسويق سياحة الرحلات النيلية في الأسواق العالمية والمحلية ، وإنشاء شبكة للمعلومات لقطاع النقل النهري .

- إنشاء مركز خدمة لإصلاح الأعطال والقيام بأعمال الصيانة المختلفة بالوحدات النهرية . على أن يكون مجهزا بأحدث الأجهزة ومزودا بخبرات عالية .

- إنشاء مركز صيانة عائم للإصلاحات السريعة وأعمال الطوارئ المختلفة بالوحدات النهرية .

٥-٤ السكك الحديدية :

تأتي السكك الحديدية في مقدمة الوسائل التي تقوم بدور أساسي في حركة النقل بوجه عام . فهي تتميز عن وسائل النقل الأخرى بأنها أقل وسائل النقل البري استهلاكاً للطاقة،

٥-٥ شبكة المرافق العامة :

٥-٥-١ الطاقة الكهربائية : هي عصب الحياة الحديثة ، وتطور التقدم الحضارى فى ارتباط وثيق بتطور إنتاج الطاقة الكهربائية . وتعنى الدولة فى المقام الأول بتوفيرها لمختلف عناصر الإنتاج والخدمات بالقدرات اللازمة وبالمواصفات الفنية المناسبة ، مع اتخاذ كافة الضمانات لاستقرار التغذية الكهربائية دون انقطاع فى كافة الأحوال العادية . مع العمل على أن تتصل جميع المزارات الأثرية والسياحية وكذلك الموانى والمراسى النهرية وجميع شبكات الطرق وخاصة المحلية التى تخدم المزارات السياحية بمنطقة المنيا بشبكة كهرباء مصر ، مع تدعيم الشبكات الكهربائية سنوياً لتواكب التطور السياحى المتوسع . مع التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الطبيعية الحرارية والشمسية فى المشروعات السياحية .

٥-٥-٢ مياه الشرب : تمثل أحد العوائق الأساسية فى تنمية المنطقة سياحياً . لذا يراعى العمل على توصيل شبكات مياه الشرب إلى جميع المناطق الخاضعة للتنمية السياحية من مزارات أثرية وسياحية أو مواقع الموانى والمراسى والخدمات على نهر النيل ، وكذا لكافة الخدمات التنموية ، وطبقاً للمعايير المحددة ، مع الارتقاء بمستوى أداء الخدمة :

- المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية للمياه ، والعناية بها والحفاظ على نوعيتها من خلال برنامج شامل لإحلال وتجديد وتطوير المحطات القائمة بمنطقة المنيا ، وتحقيق عدالة للتوزيع ، والحد من الفاقد الذى تصل نسبته إلى ٧٠ % فى بعض المناطق مما سيؤدى إلى التقليل من إنشاء مصادر مياه جديدة .

- الاهتمام بالقضاء على التلوث الناتج من تهالك الشبكات القائمة .

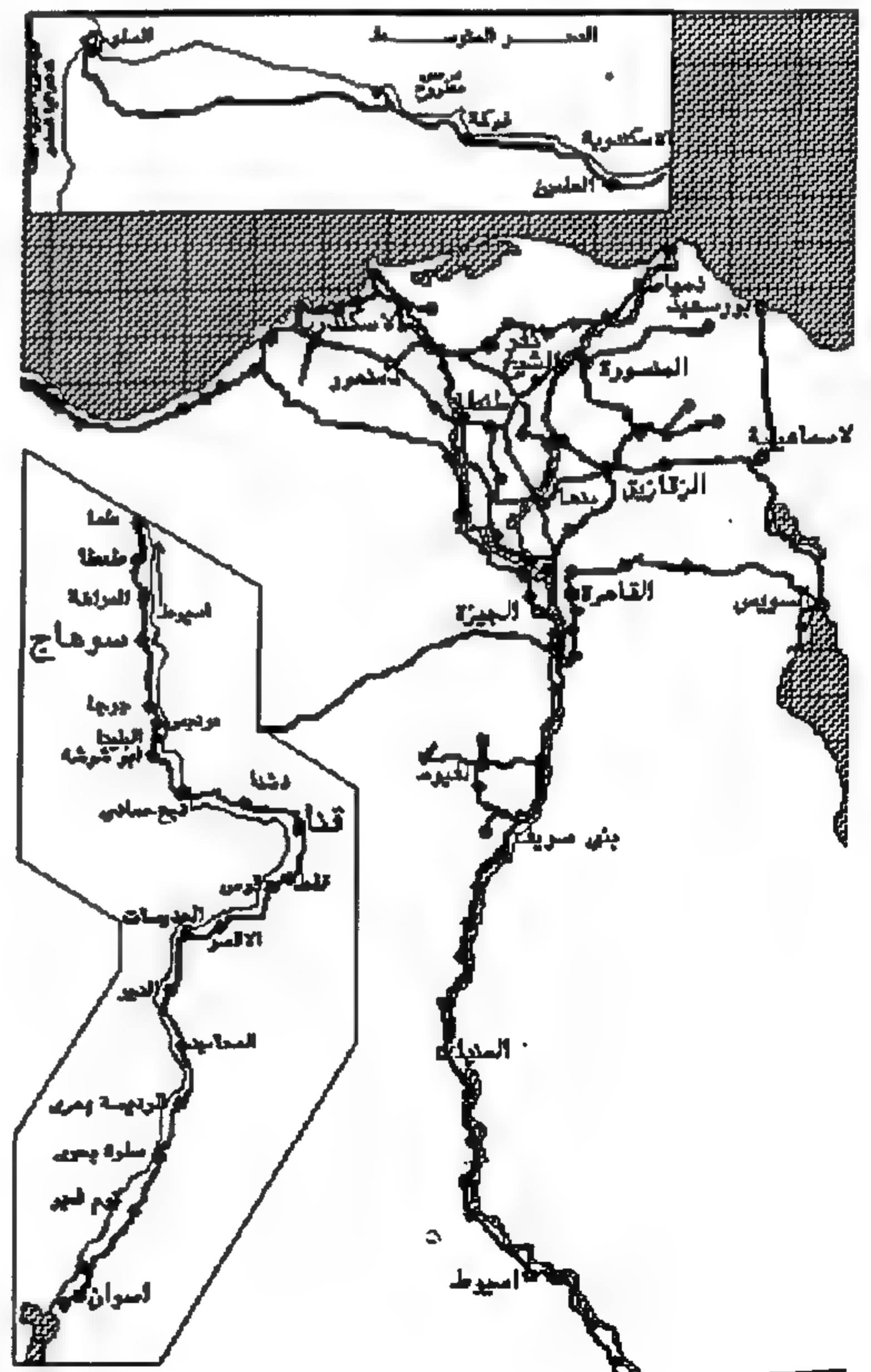
- الاهتمام بتطبيق النظم الفعالة للتشغيل والصيانة لجميع

يرقى لهذا الغرض السياحى . ويمكن الإشارة لمقترحات تطوير خدمة السكك الحديدية لخدمة خطة التنمية السياحية بالمنطقة فيما يلى :

- الاهتمام بتطوير محطات السكك الحديدية بمراكز المنيا الرئيسية (دير مواس وملوى وأبو قرقاص وسمالوط وبنى مزار ومغاغة) والذى يحتوى كل منها على مجموعة من المزارات الأثرية ، وبحيث ترقى هذه المحطات لاستقبال الحركة السياحية للمنطقة .

- ربط هذه المحطات الرئيسية بالطرق السياحية التى تصل للمزارات الأثرية ، وكذلك بمجمعات المراسى النهرية على طول الضفة الغربية للنيل عند مناطق المزارات الأثرية .

- الاهتمام بتوفير قطارات سياحية تقوم برحلات منتظمة بين محطة المنيا وهذه المحطات.



(شكل رقم ١٩) خريطة السكك الحديدية المصرية .

٥-٥-٣ الصرف الصحي : من أولى الخدمات الحيوية للإنسان ومقياس من مقاييس حضارته . يراعى الأخذ بأسباب تحسين شبكات الصرف الصحي ورفع مستواها داخل الأقاليم الحضرية بالمنطقة . أما بالنسبة لأقاليم الأطراف داخل القطاعات السياحية فيجب اختيار الأساليب المناسبة لها بنظام مركزية التجميع للشبكة داخل كل تجمع .

٥-٥-٤ الاتصالات السلكية واللاسلكية : تشمل البنية الأساسية على الخدمات السلكية واللاسلكية والبريد حيث يجب توفير هذه الخدمة ورفع مستواها وذلك عن طريق :

- تطوير مكاتب الخدمة العمومية الموجودة بمنطقة المنيا ، وتوفير كافة الخدمات من تليفون وتلغراف وتلكس وفاكس محلى ودولى بكافة المكاتب .
- نشر كبائن العملة والكرات الممغنط فى المواقع العامة وجميع مناطق المزارات الأثرية ومناطق التنمية السياحية ومناطق التنمية على شواطئ النيل .

٥-٦ السياسات العامة لتنمية البنية الأساسية بمنطقة المنيا :

- إيجاد حلول لتوفير عناصر البنية الأساسية بمناطق التنمية السياحية الصحراوية دون تحميل ميزانية الدولة أعباء إضافية . وذلك بتعظيم دور القطاع الخاص فى تحمل أعباء الاستثمار بما يحقق أهداف التنمية السياحية بالمنطقة، وذلك بإلزام المستثمرين فى المشروعات السياحية الكبرى بالأراضي الصحراوية بجميع نفقات شبكات البنية الأساسية المطلوبة لهذه المشروعات للتخفيف عن ميزانية الدولة . ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تحديد أسعار رمزية لبيع الأراضي للمستثمرين مقابل تحملهم بنفقات توفير البنية الأساسية لمشروعاتهم . مع العمل على حل المشكلات التى يواجهونها سواء مع الأجهزة الحكومية أو فيما بينها لدفع عجلة التنمية السياحية.

عناصر نظم مياه الشرب بالمنطقة ، والذي يحقق الحفاظ على الاستثمارات وتأدية الخدمة بشكل جيد ، مع تحميل تكلفة التشغيل والصيانة للمشروعات السياحية المستفيدة سواء القائمة منها أو المقترحة بمشروعات التنمية السياحية للمنطقة .

- دراسة إنشاء محطات مياه مركزية فى مواقع المشروعات السياحية المجمع ومناطق التنمية السياحية المقترحة توفيراً لمساحات الأراضى اللازمة لذلك ، وخفضاً للتكلفة ، وضماناً لحسن الإدارة والتشغيل والصيانة

- الاسـ : إن الأمثل لمصادر المياه ، واتباع إنجازات التكنولوجيا المستخدمة بهذا المجال للاقتصاد فى استهلاك المياه ، ويمكن الإشارة إلى أهم ما يمكن اتباعه بالمشروعات السياحية القائمة أو بمشروعات التنمية السياحية المقترحة فيما يلى :

- تجنب إنشاء حمامات السباحة المبالغ فى حجمها ، مع الاهتمام بتغطيتها لتجنب عمليات التبخر

- مـ : الحة مياه المطابخ غير الصالحة للشرب واستخدامها فى عمليات رى الحدائق الملحقة بخدمات الإقامة السياحية .

- استخدام نظام الرى بالتنقيط .

- تجنب الرى أثناء النهار لتخفيض نسبة الفاقد عن طريق التبخر .

- استخدام نباتات الزينة التى لا تحتاج كثيراً للمياه مثل الصبار وما يشابهه .

- استخدام أسلوب إعادة دورة المياه الناتجة عن المغسلة وغسالات الأطباق بالمطابخ .

- الاهتمام باستعمال الأساليب التى تؤدى إلى الاقتصاد فى استخدام المياه المستعملة بحمامات خدمات الإقامة السياحية .

- تشجيع شركات التنمية المتكاملة على الدخول في مشروعات البنية الأساسية بمناطق التنمية السياحية .
- العمل على تحفيز مؤسسات التمويل لتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل لمشروعات البنية الأساسية بمناطق التنمية السياحية .
- التشجيع على تأسيس شركات لتوفير البنية الأساسية والخدمات السياحية بوجه عام لتحقيق التكامل بين المشروعات المحدودة في المراكز السياحية .

المراجع:

- ١- د. أحمد الجراد ، دراسات في جغرافية السياحة ، عالم الكتب ، القاهرة : ١٩٩٨ .
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٨ ، القاهرة : يونيو ١٩٩٩ .
- ٣- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي - مكتب المنيا ، دراسات إحصائية للحركة السياحية خلال أعوام ٩٥/٩٤ : ٩٦ ، المنيا : ١٩٩٧ .
- ٤- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي - مكتب المنيا ، دراسات إحصائية للحركة السياحية خلال أعوام ٩٨/٩٧ ، المنيا : ١٩٩٩ .
- ٥- الهيئة المصرية العامة للمساحة ، مجموعة الخرائط المصرية ١ : ٥٠.٠٠٠ ، خرائط محافظة المنيا .
- ٦- إميلي إبراهيم ، خطة أولويات العمل في مشروعات التنمية السياحية في مصر - السياحة النيلية ، عالم البناء ، العدد ١٢٤ ، القاهرة : نوفمبر ١٩٩١ .
- ٧- تقرير منظمة السياحة العالمية ، حركة السياحة العالمية عام ١٩٩٧ .
- ٨- جمعية المهندسين المصرية ، استراتيجيات الدولة للتنمية ١٩٩٥ ، بمناسبة العيد الماسي للجمعية ١٩٣٠-١٩٩٥ ، القاهرة ١٩٩٥ .
- ٩- د. حسين كفاي ، رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٣ .
- ١٠- د. حسين كفاي ، رؤية عصرية للتخطيط السياحي في مصر والدول النامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٨٧ .
- ١١- د. صلاح الدين عبد الوهاب ، النظرية العامة للسياحة ، مطابع دار الشعب ، القاهرة : ١٩٩٢ .
- ١٢- عالم البناء ، التنمية السياحية بين قرنين إنجازات مضت وطموحات مستقبلية (١٩٩٢/١٩٩٨ - ٢٠١٦/٢٠١٧) ، العدد ٢٠٣ ، القاهرة : ١٩٩٨ .
- ١٣- عالم البناء ، رسالة التنمية السياحية ، العدد ٢١٦ ، القاهرة : أكتوبر ١٩٩٩ .
- ١٤- د. عبد الغنى شعبان ، الخطوط العريضة للتنمية السياحية في مصر ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد الثالث ، المجلد السادس والثلاثون ، القاهرة ١٩٩٧ .

- ١٥- د. ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان : ١٩٩٧ .
- ١٦- د. محبات إمام شرابي ، أقاليم مصر السياحية - دراسة في جغرافيا السياحة ، دار الفكر العربي ، القاهرة : ١٩٩١ .
- ١٧- د. محمد خميس الزوكة ، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي ، دار المعرفة الحديثة ، الإسكندرية : ١٩٩٩ .
- ١٨- وزارة السياحة ، نشرة البحوث السياحية ١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ١٩٩٦ .
- ١٩- وزارة السياحة ، الهيئة العامة للتنمية السياحية ، هيئة التنمية السياحية : دورها إمكاناتها إنجازاتها وما يمكن أن تقدمه لمجتمع الأعمال السياحي ، القاهرة : يناير ١٩٩٦ .
- ٢٠- وزارة النقل ، الهيئة العامة للطرق والكبارى ، خرائط طرق مواصلات جمهورية مصر العربية ، القاهرة : ١٩٩٩ .
- ٢١- وزارة النقل ، الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى ، أطلس طرق مصر ، القاهرة : ١٩٩٩ .
- 22- J.C. Holloway, The Business of Tourism, 3d, Pitman Publishing, London: 1989.
- 23- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1998, Information & Computer Center, Cairo: 1999.
- 24- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1997, Information & Computer Center, Cairo: 1998.
- 25- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1995/1996, Information & Computer Center, Cairo: 1997.
- 26- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1994/1995, Information & Computer Center, Cairo: 1996.
- 27- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1993, Information & Computer Center, Cairo: 1994.
- 28- Ministry of Tourism, EGYPT. Tourism in Figures, 1991/1992, Information & Computer Center, Cairo: 1993.
- 29- Egyptian Tourist Authority, Annual Report 1986/1990, Cairo: 1991.

VII. CONCLUSION

As a result of what we presented in this study, the possibilities of using stainless steel in load-bearing structure without fire protection seem quite realistic. So, using steel profiles that do not require fire protection allow the design without surface treatment, lower maintenance costs and good

corrosion resistance. Up to 30 minutes of standard fire curves stainless steel shows good behavior of fire resistance compared to that of carbon steel. Further examination of stainless steel behavior under the effect of transient-state tests and the effect of temperatures on stainless steel connections could be the object for future studies.

VIII. REFERENCES:

- 1 - EN 10088-1 1995, *List of Stainless Steels*, Brussels, European Committee for Standardization (CEN).
- 2 - Lewis J.R. 1977, *Physical Properties of Stainless Steels*, Handbook of Stainless Steels.
- 3 - ENV 1993, *Eurocode 3, Design Manual for Structural Fire Design*, European Committee for Standardization (CEN).
- 4 - Dier A. 1991, *Design Manual for Structural Stainless Steel*, Steel Construction Institute (SCI).
- 5 - Outinen T.A. 1997, *Fire Resistance of Stainless Steel*, Technical Research Centre of Finland (VTT).
- 6 - D.T.U. 1982, *La Conception et le Calcul des Constructions en Acier*, Construction Metallique, CTICM.
- 7 - ISO 834. 1975, *Fire Resistance Tests, Element of Building Construction*, International Organization of Standardization.
- 8 - ENV 1991-2-2. 1992 *Eurocode 1, Basis of Design and Actions on Structures*, European Committee for Standardization (CEN).

first was the thermal analysis in which the temperatures have been calculated in function of time according to the ISO relation [6]. The second was to use the first step in calculating the mechanical material properties, which could be used for determining the ultimate load N_{PT} , and the Euler buckling load N_{ET} at temperature T .

The ultimate load bearing capacity N_{PT} of centrally loaded cross section at temperature T is:

$$N_{PT} = \sum (\Delta A_m F_{ymT})$$

where

ΔA_m = Area of each element m .

F_{ymT} = Yield strength at temperature T of each element m .

m = No of elements m that compose the compression member

The Euler buckling load N_{ET} at temperature T is:

$$N_{ET} = \frac{\pi^2}{L_b^2} \sum (\Delta A_m E_{ymT} y_{im}^2) = \frac{\pi^2}{\lambda^2} \sum (\Delta A_m E_{ymT})$$

where

E_{ymT} = The elastic modulus of the material at temp. T of each element

y_{im} = The distance of the element center.

L_b = The buckling length of the column.

λ = Slenderness ratio

$$\frac{N_{PT}}{N_{ET}} = \frac{\lambda^2 \sum F_{ymT}}{\pi^2 \sum E_{ymT}}$$

$$\lambda_m = \sqrt{\frac{N_{PT}}{N_{ET}}}$$

where

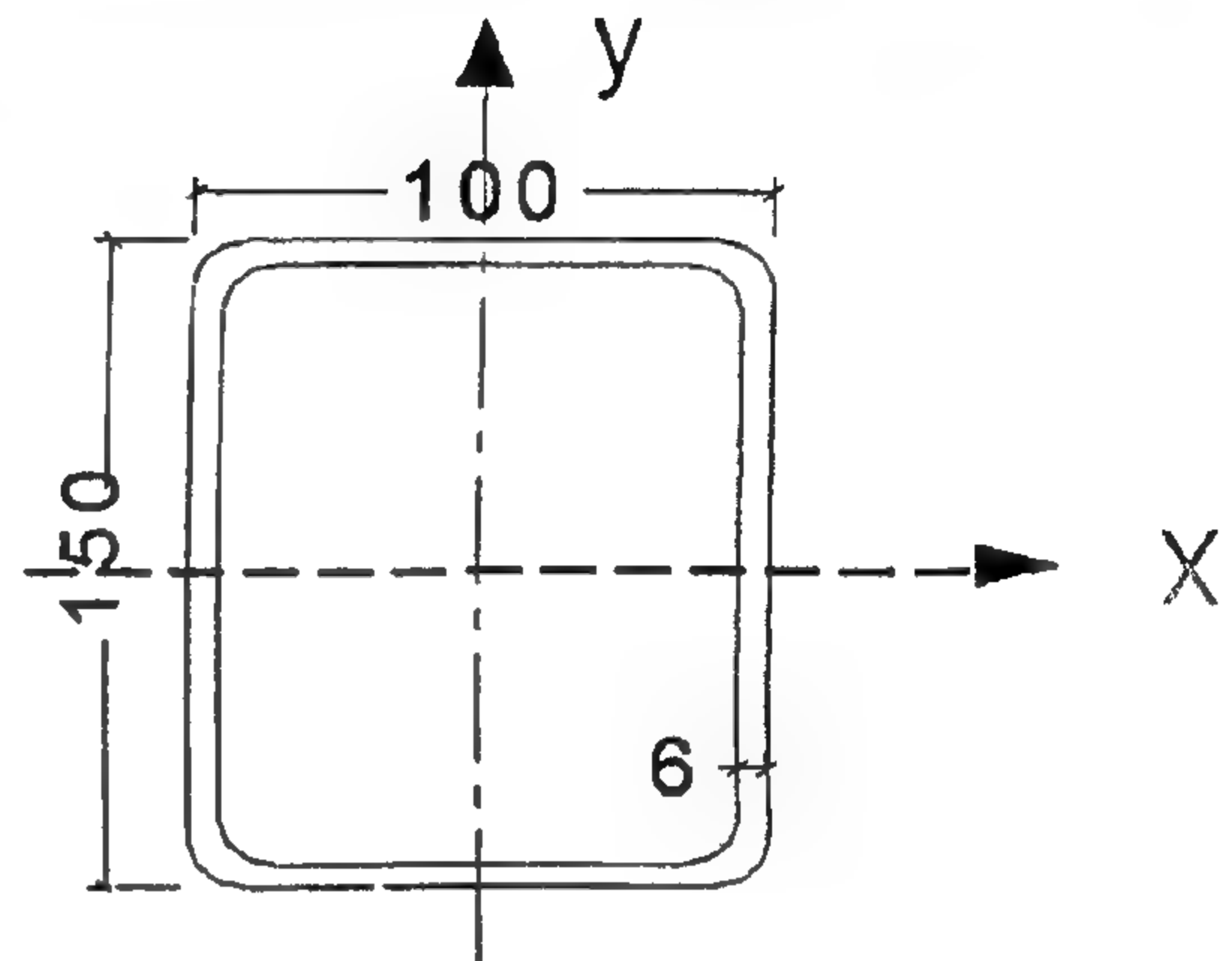
λ_m : modified slenderness ratio at temperature T .

VI. RESULTS AND ANALYSIS

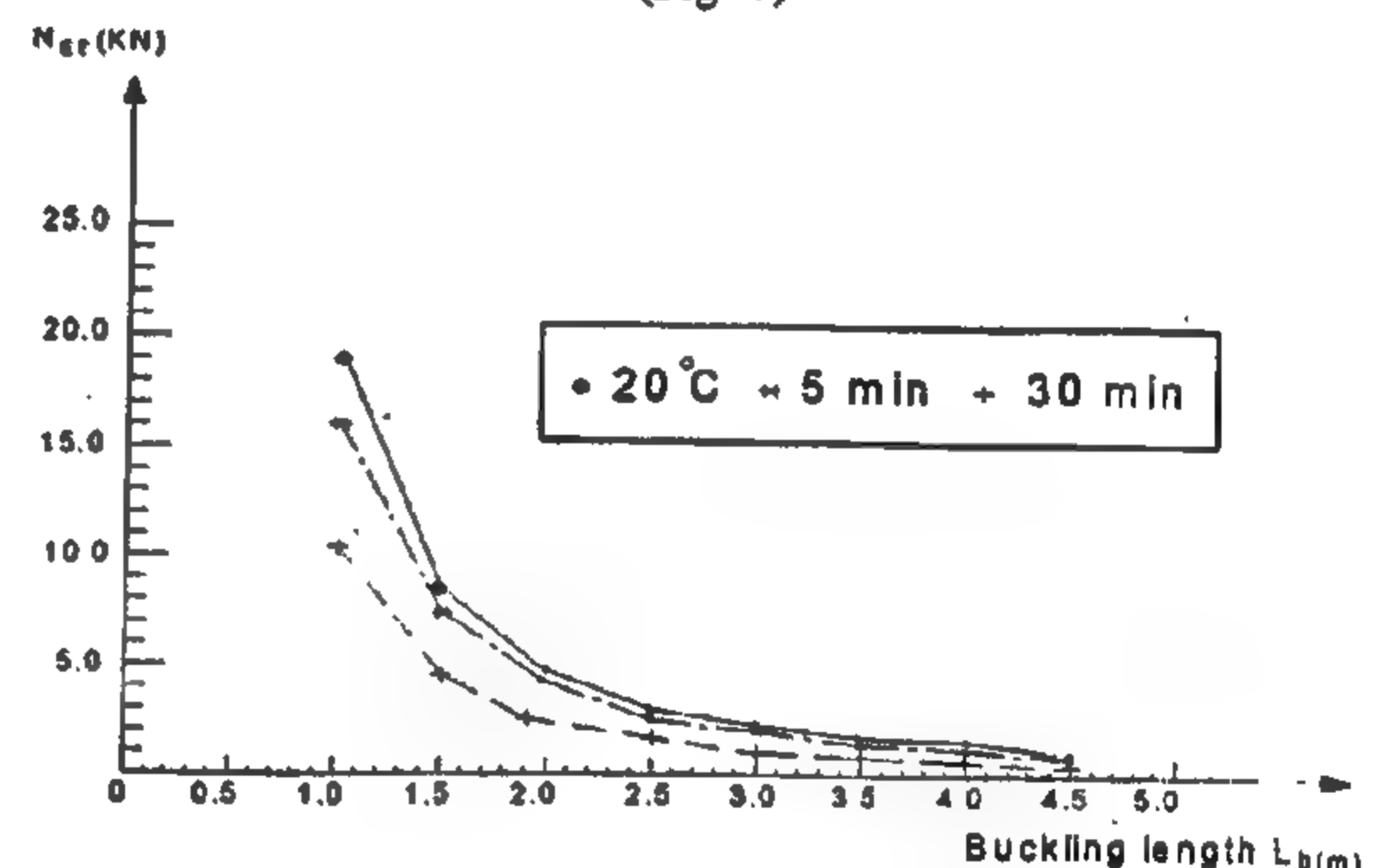
(Fig. 8) shows the Euler buckling loads (N_{ET}) for a hollow rectangular cross section of dim. 150 x 100 x 6 (Fig. 7) as a function of buckling length.

It could be seen that as buckling length increases, the difference between Euler buckling loads at normal and at elevated temperature decreases, as the modulus of elasticity of stainless steels decreases more slowly at elevated temperatures. The ultimate load bearing capacity

(N_{PT}) of stainless steel and carbon steel are presented in (Fig. 9) considering that the strength of both at temperature (20°C) was assumed to be equal. It could be concluded that the carbon steel section had entirely lost its load bearing capacity after 30 minutes (750°C) in a standard fire while the stainless steel still has about half of its original resistance.



(Fig- 7)



(Fig- 8)

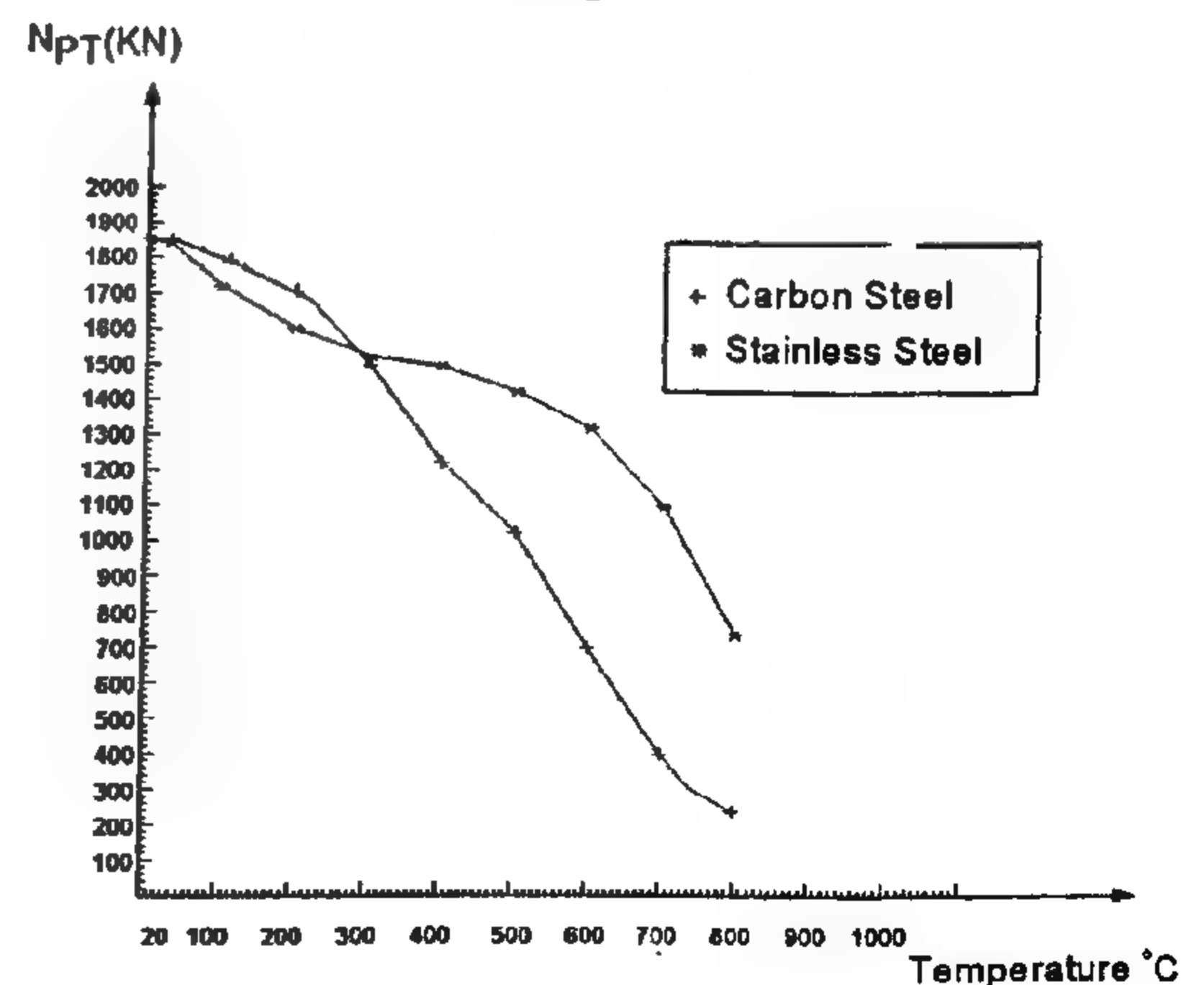


Fig- 9

where:

$$\begin{aligned}\varepsilon_{th}(T) &= \text{Thermal strain} \\ \varepsilon_{\sigma}(T, \sigma) &= \text{Stress-dependent strain} \\ \varepsilon_{cr}(t, T, \sigma) &= \text{Thermal creep}\end{aligned}$$

Thermal strain takes into account the pure thermal expansion of the material due to the elevated steel temperature. The thermal creep term takes into account the influence of warm-creep effects. Combining the terms gives the temperature-dependent stress-strain relation of the material.

IV.1. Stainless Steel-Stress Strain Relations At High Temperatures

In contrast to carbon steels the stress-strain relationship of stainless steel is strongly non-linear (Fig. 4). Because the material has no precise yield point, the yield stress is usually defined by reference to 0.2% proof strain [4].

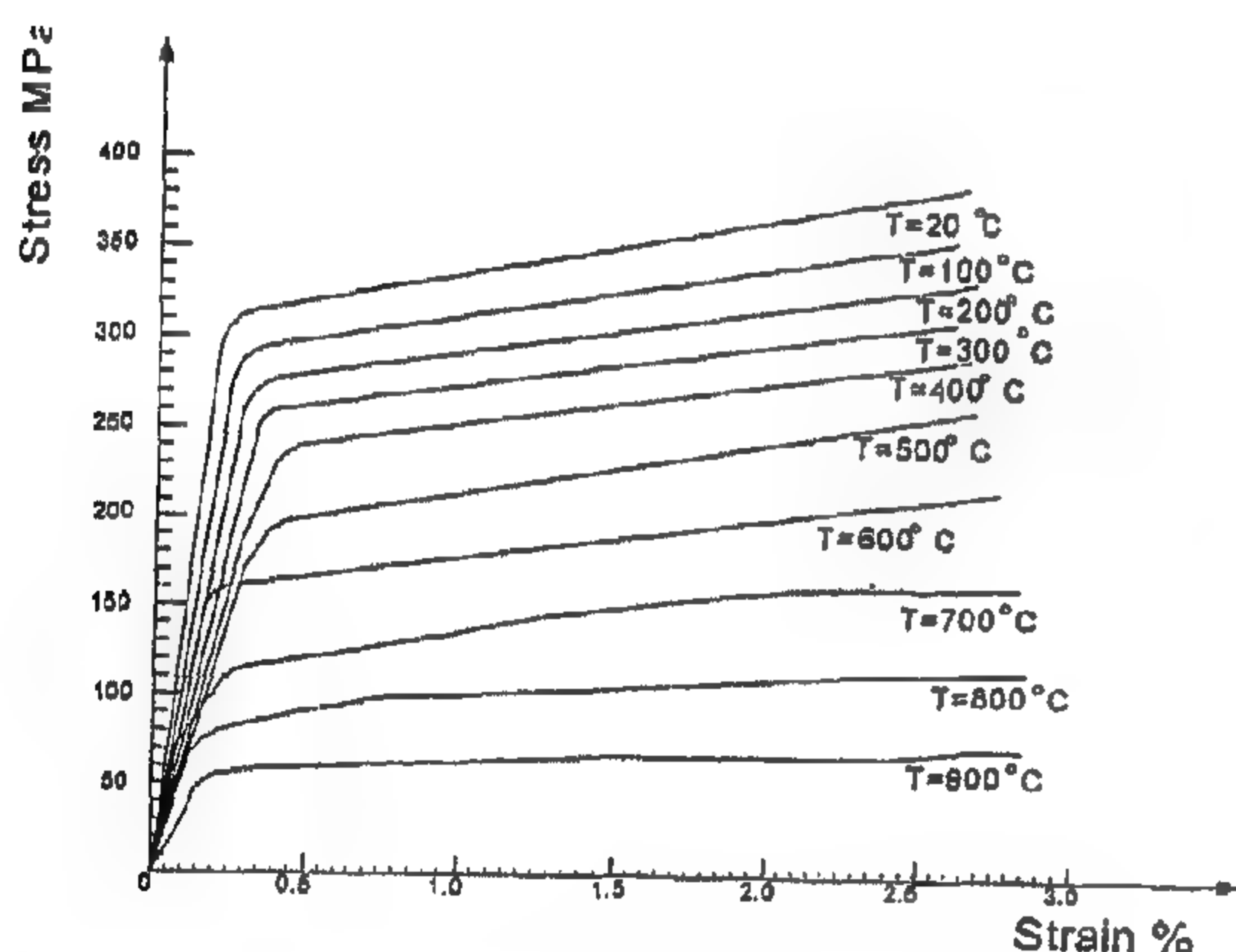


Fig-4

IV.2. Stainless Steel Yield Strain Relation At High Temperatures

(Fig. 5) compares the reduction factor of yield stress of stainless steel as determined in IV.1 with the yield stress of carbon steel [3]. It could be seen that the relative strength values of stainless steels are higher than those of carbon steels above 550 C.

IV.3. Stainless Steel Modulus Of Elasticity At High Temperatures:

The exact determination of the modulus of elasticity of stainless steel at elevated temperature is very delicate. Even the smallest inaccuracy in

the measured curves has a very significant

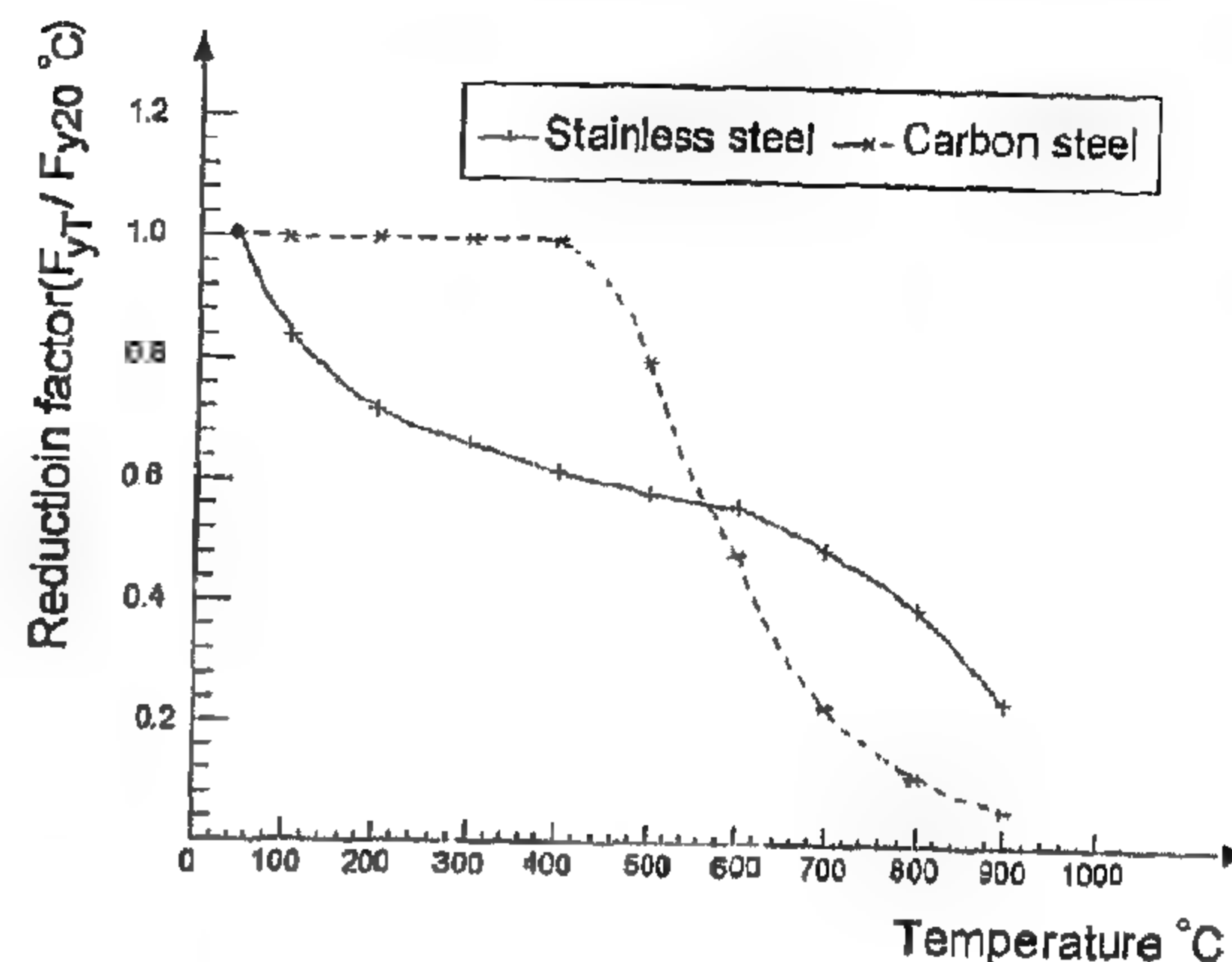


Fig. 5

influence on the modulus of elasticity. (Fig. 6) shows the reduction factor of the modulus of elasticity of stainless steel [5] compared to that of carbon steel [3]. It could be seen that the modulus of elasticity of stainless steel decreases more slowly at elevated temperature than of structural steel

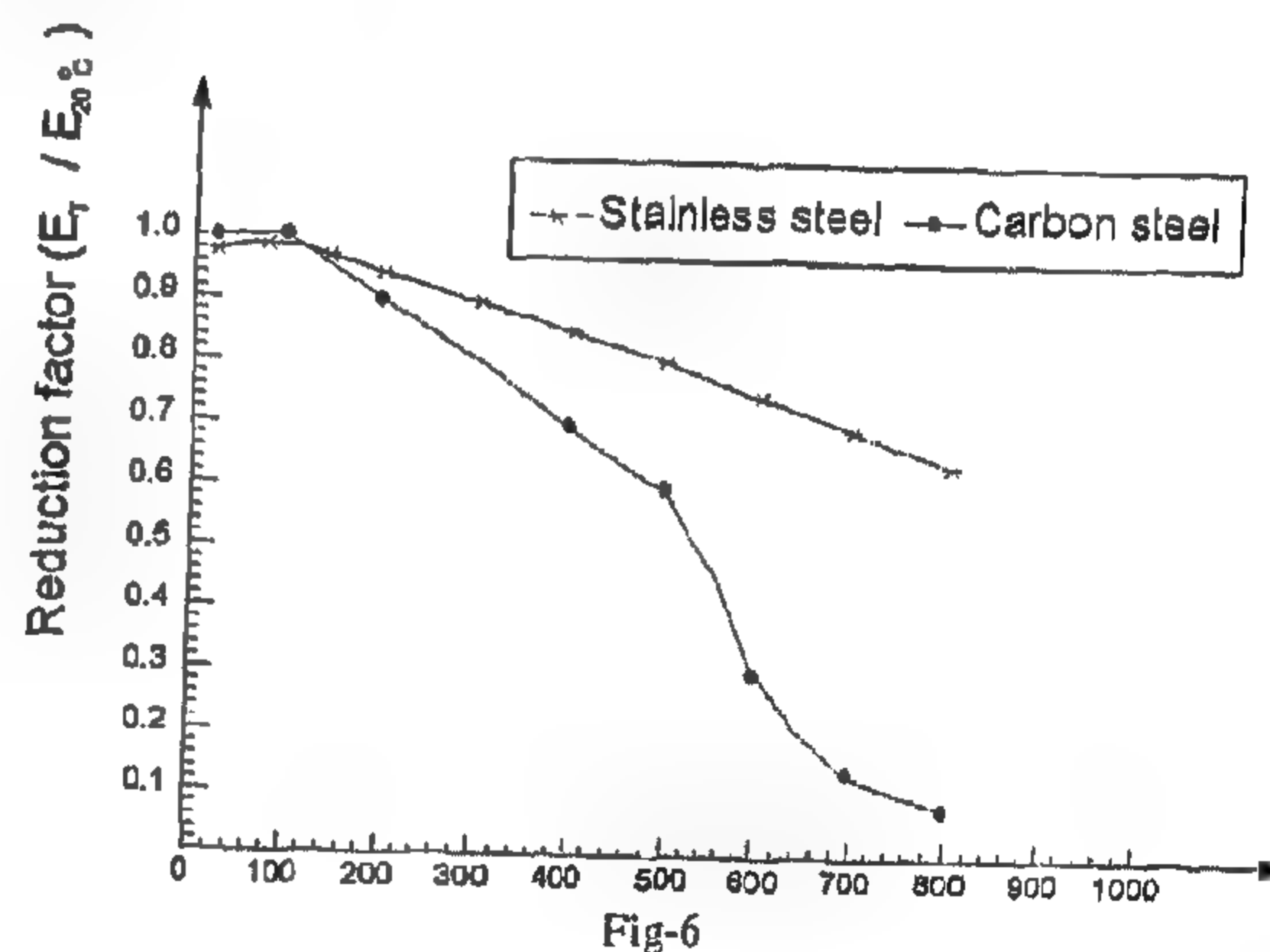


Fig-6

V. EULER BUCKLING LOAD UNDER FIRE ACTION

The mechanical properties of stainless steel (modulus of elasticity and yield strength) are reduced at elevated temperatures. The strength was determined corresponding to a 0.2% proof strain of the material as indicated in IV.2. The modulus of elasticity used was reduced at elevated temperatures according to values determined in IV.3. The developed simplified method for calculating the ultimate buckling load of a compression member was done in two steps. The

given in the following table:

Chemical Composition (percentage weight)							
Type	C	Si	Mn	P	S	Cr	Ni
Stainless steel sheet	0.027	0.42	1.56	0.031	0.001	18.3	8.5

III. THERMAL PROPERTIES OF STAINLESS STEELS AT ELEVATED TEMPERATURES

The heat is transferred to the structure by convection, conduction and radiation. The main thermal properties required for calculation of the temperature distribution in structure are specific heat, thermal conductivity and emissivity. The temperature rise in the cross-section can be described by the following approximate formula:

$$\frac{\partial T}{\partial t} = \frac{\lambda(T)}{c(T) \cdot \rho(T)} \left(\frac{\partial^2 T}{\partial x^2} + \frac{\partial^2 T}{\partial y^2} \right)$$

where:

T = Temperature at the point considered.

t = Time .

$\lambda(T)$ = Thermal conductivity

$c(T)$ = Specific heat

$\rho(T)$ = Density

III.1. Thermal Conductivity

Thermal conductivity of stainless steel [2] is compared in (Fig. 1) with that of carbon steel [3]. Below 800°C the thermal conductivity of stainless steel is much lower than that of carbon steel.

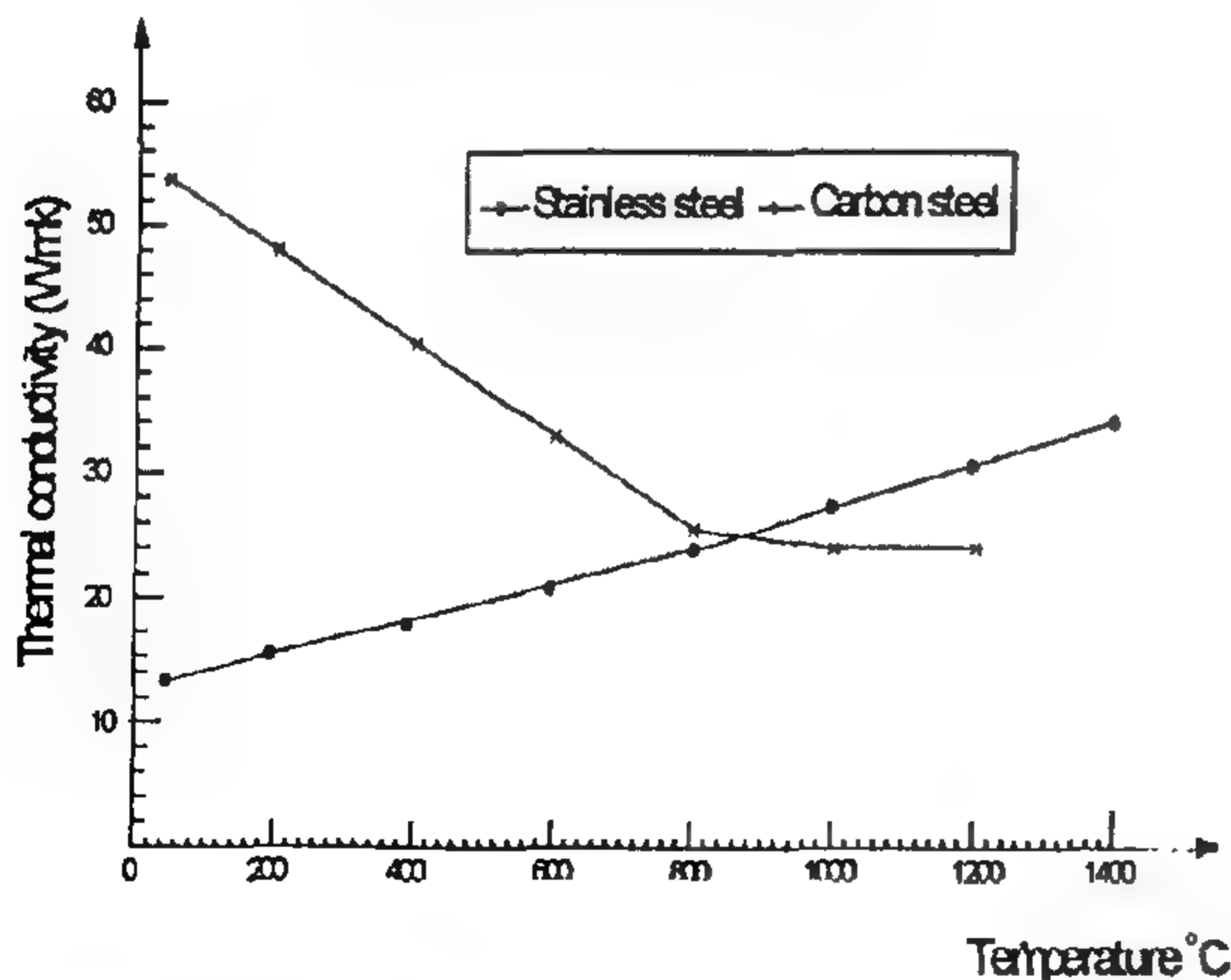


Fig. 1

III.2. Specific Heat

Specific heat of stainless steel [2] increases smoothly, in contrast to that of carbon steel [3]

which peaks sharply (at around 740° C) of carbon steel. (Fig. 2)

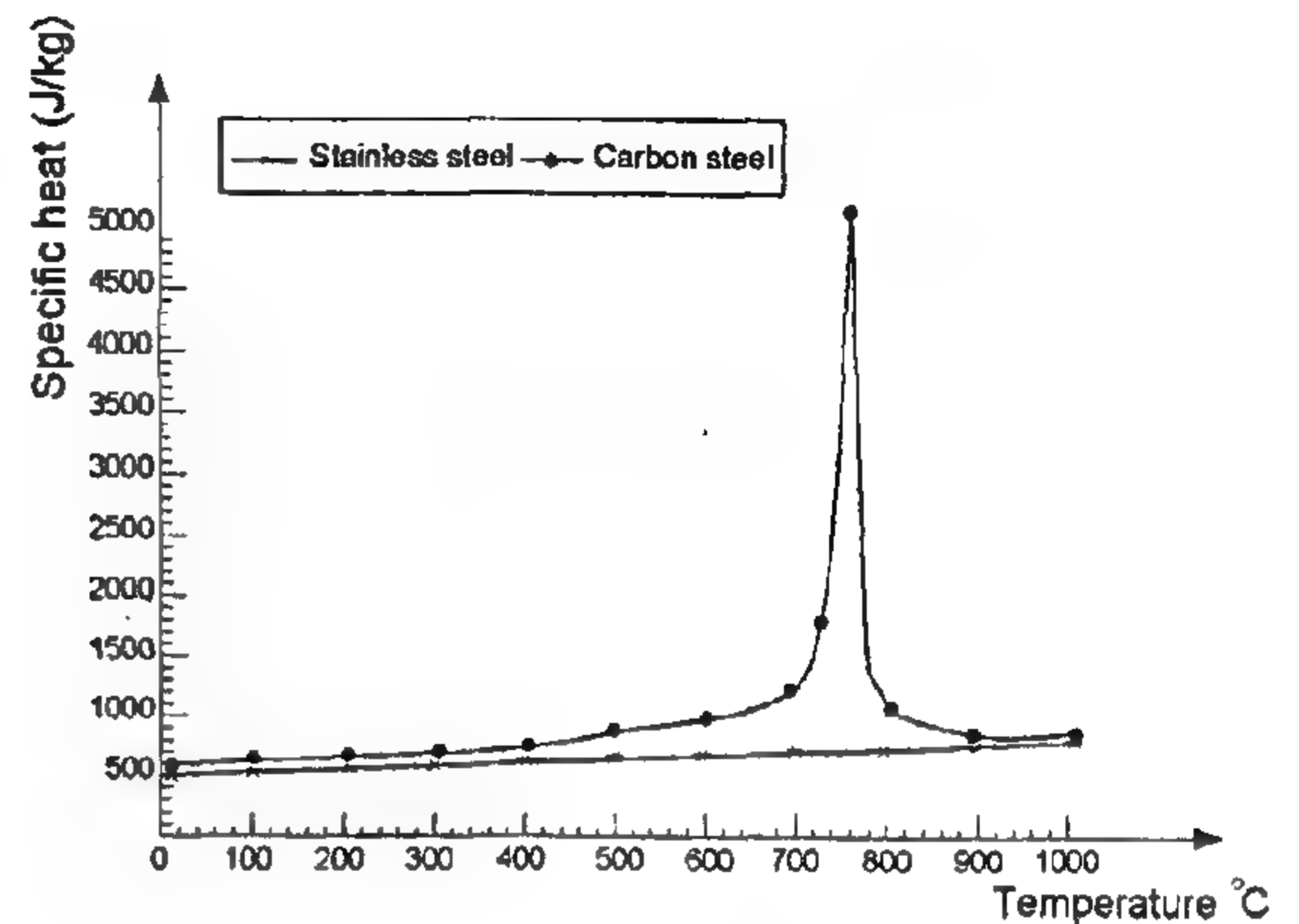


Fig. 2

III.3. Thermal Elongation

(Fig. 3) shows the relation of the coeff. of thermal expansion of stainless steel at high temperatures [2] which is almost 50% greater than that of carbon steels [3].

Stainless steel + Carbon steel |

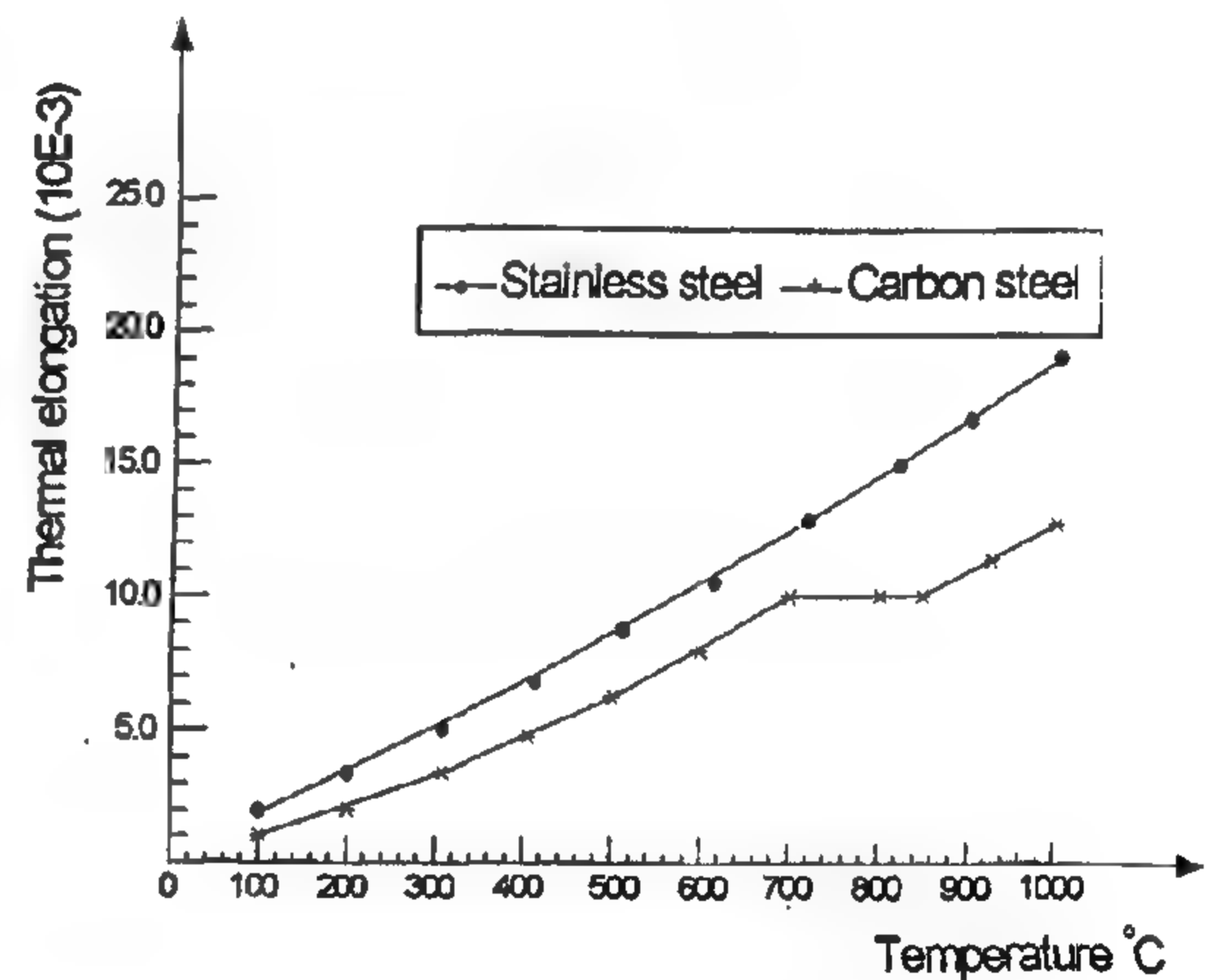


Fig. 3

IV. MECHANICAL PROPERTIES OF STAINLESS STEEL AT ELEVATED TEMPERATURES

For numerical computations the stress-strain relationship of a material is required in mathematical formulation. The total strain ϵ_{total} at elevated temperatures can be described by the following expression:

$$\epsilon_{total} = \epsilon_{th}(T) + \epsilon_{\sigma}(T, \sigma) + \epsilon_{cr}(t, T, \sigma)$$

BEHAVIOR OF STAINLESS STEEL MEMBERS EXPOSED TO FIRE

By
Dr . Eng. Ossama M. El-Hosseiny*

ABSTRACT:

Although stainless steel has been used as finishing material in buildings, it has seldom been used as load-bearing members. In order to be corrosion resistant, stainless steel contains a great amount of nickel and chromium which improves the heat resistance of the material. The aim of this paper is to study the possibility of using the stainless steel in buildings as load-bearing structures without fire protection. Eliminating the fire protection of structures would result in lower construction costs, a shorter construction period and more effective space utilization. According to a developed numerical procedure, the load-bearing capacities of stainless steel members are calculated at high temperatures. The used thermal material properties are based on the literature. The mechanical material properties are deduced from the non-linear stress-strain curve of stainless steel at high temperatures. The developed calculation procedure shows the possibilities of using the stainless steel as load-bearing structures without fire protection.

I. INTRODUCTION

There is increasing interest in building load-bearing structures of stainless steel because of their corrosion resistance, ease of maintenance, attractive appearance and the low life-cycle costs. Due to the lack of some technical data as the fire resistance of stainless steel structures, utilization of the special features of stainless steel as load-bearing structures are not yet possible. The metallurgical microstructure of stainless steels may be ferritic, martensite, austenitic or anstrnitic-ferritic. Each group has different properties with respect to strength, corrosion resistance, weldability and ease of fabrication. Austenitic stainless steels are the most commonly used for structural applications because of its good behavior regarding the previous mentioned properties.

The most important difference between stainless and carbon steels is the shape of the stress-strain curve. The stress-strain relationship of stainless steel is non-linear and there is no well-defined yield stress. Because the material has no precise yield point, the yield stress is usually defined by reference to 0.2 % proof strain. The fire analysis structures can be divided in two parts: Thermal analysis and structural analysis. In thermal analysis, the temperature distribution in the cross-section is determined and in structural

analysis the bearing capacity of the structure is calculated.

In this study, the thermal material properties are presented based on the literature. These properties are used in the thermal analysis for determining the temperature distribution in the cross-section. Based on the fact that the stiffness of the stainless steels decreases gradually as the stress level increases, while carbon steel maintains its initial stiffness until yielding, a simple calculation method is proposed and a model is developed for determining the ultimate load and Euler buckling load of a stainless steel compression member conforming to material number EN 1.4301[1] at high temperature.

A comparative study is presented between stainless and carbon steels regarding the ultimate load under fire actions. Based on the calculation results, new application of stainless steel structures could be proposed and further investigations in the field of stainless steels could be the object of future studies.

II . CHEMICAL COMPOSITION

The chemical composition of stainless steel conforming to material No. EN 1.4301[1] are

* Assist.Prof., Structural Engineering Department, Faculty of Engineering, Zagazig University, Egypt.

REFERENCES

- 1- *Standard Specifications for Bridges, American Association of State Highway and Transportation Officials "AASHTO", Washington, D.C., 1992 and interim 1994.*
- 2- *Manual of Bridge Design Specifications, Department of Transportation, State of California, Sacramento, 1993.*
- 3- *Thoft-Christensen, P. and Baker, M. J., Structural Reliability Theory and Its Application, Springer-Verlag, New York, 1982.*
- 4- *Rackwitz, R., and Fiessler, B., "Structural Reliability under Combined Random Load Sequence", Computer and Structures, No. 9, 1978.*
- 5- *Naaman, A. E., Prestressed Concrete Analysis and Design: Fundamentals, McGraw-Hill, New York, 1982.*
- 6- *Melchers, R. E., "Structural Reliability, Analysis and Prediction," Ellis Horwood Limited, Chichester, England, 1987.*
- 7- *Turkstra, C. J., "Theory of Structural Design Decisions," Study No.2 Solid Mechanics Division, University of Waterloo, Ontario, Canada, 1970.*
- 8- *Nowak, A. S., "Reliability Basis for LRFD Bridge Codes," Bridge Engineering Research in Progress, 2nd Workshop, University of Nevada, Reno, Oct. 29-30, 1990, pp.171.*
- 9- *Nowak, A. S., Hong, Y. K., and Hwang, E. S., "Modeling Live Load and Dynamic Load for Bridges, " In Transportation Research Record 1290, TRB, National Research Council, Washington, D. C., 1991, pp. 119- 126.*
- 10- *Hamza, A. M., RAP:Reliability Analysis Program, Division of Structures, CALTRANS, Sacramento, CA, May 1997.*

tensile strength of prestressing steel, which may mean the prestressing steel has a small coefficient of variation.

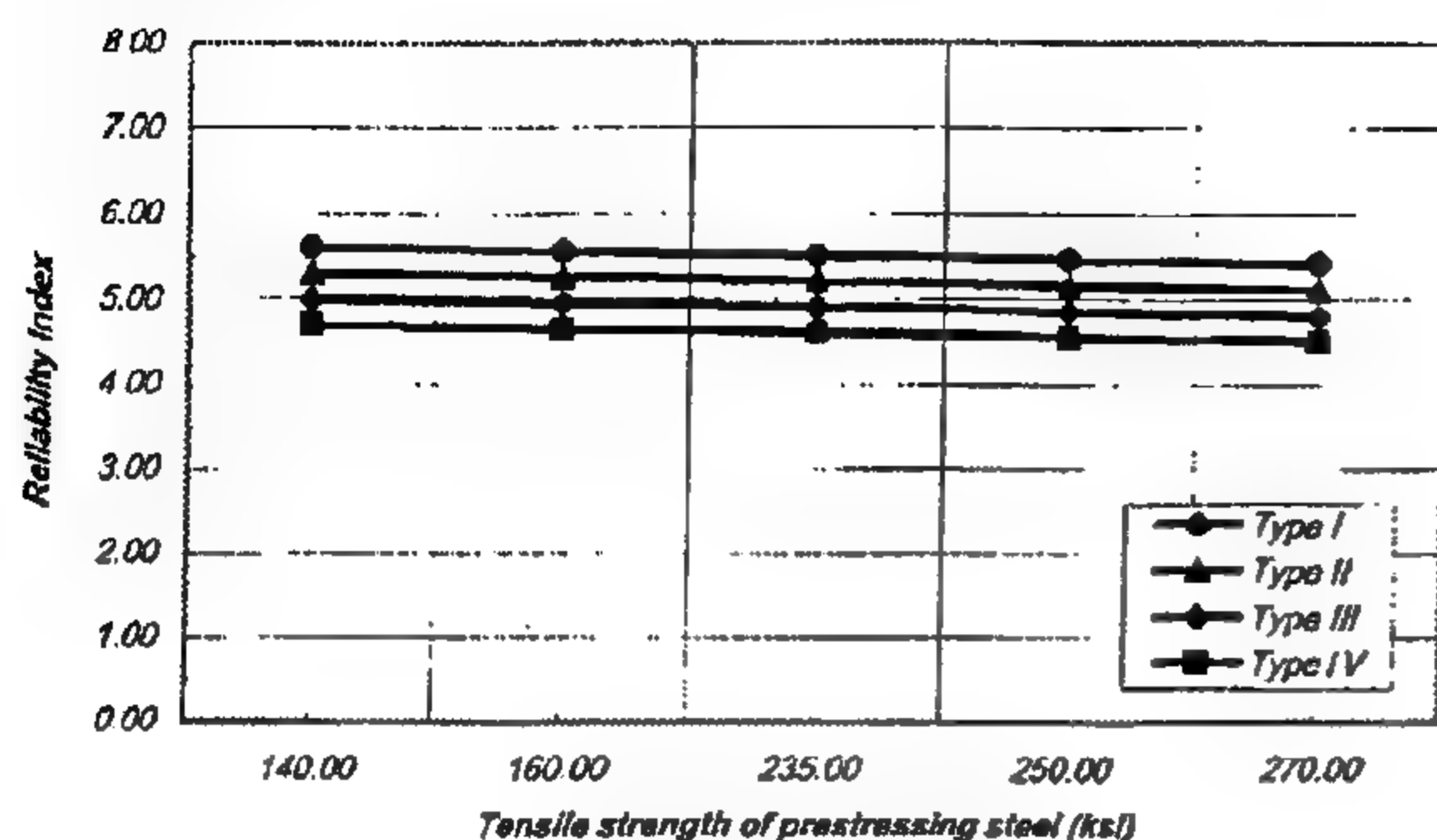


Fig. 5: Reliability index vs tensile strength of prestressing steel

The influence of dead load ratio $DL/(DL+LL)$ on the reliability index is shown in Fig. 6. The higher the dead load ratio, the higher the reliability index. An increase of about 15% in the reliability value is obtained by using 15% of the dead load ratio instead of 25%.

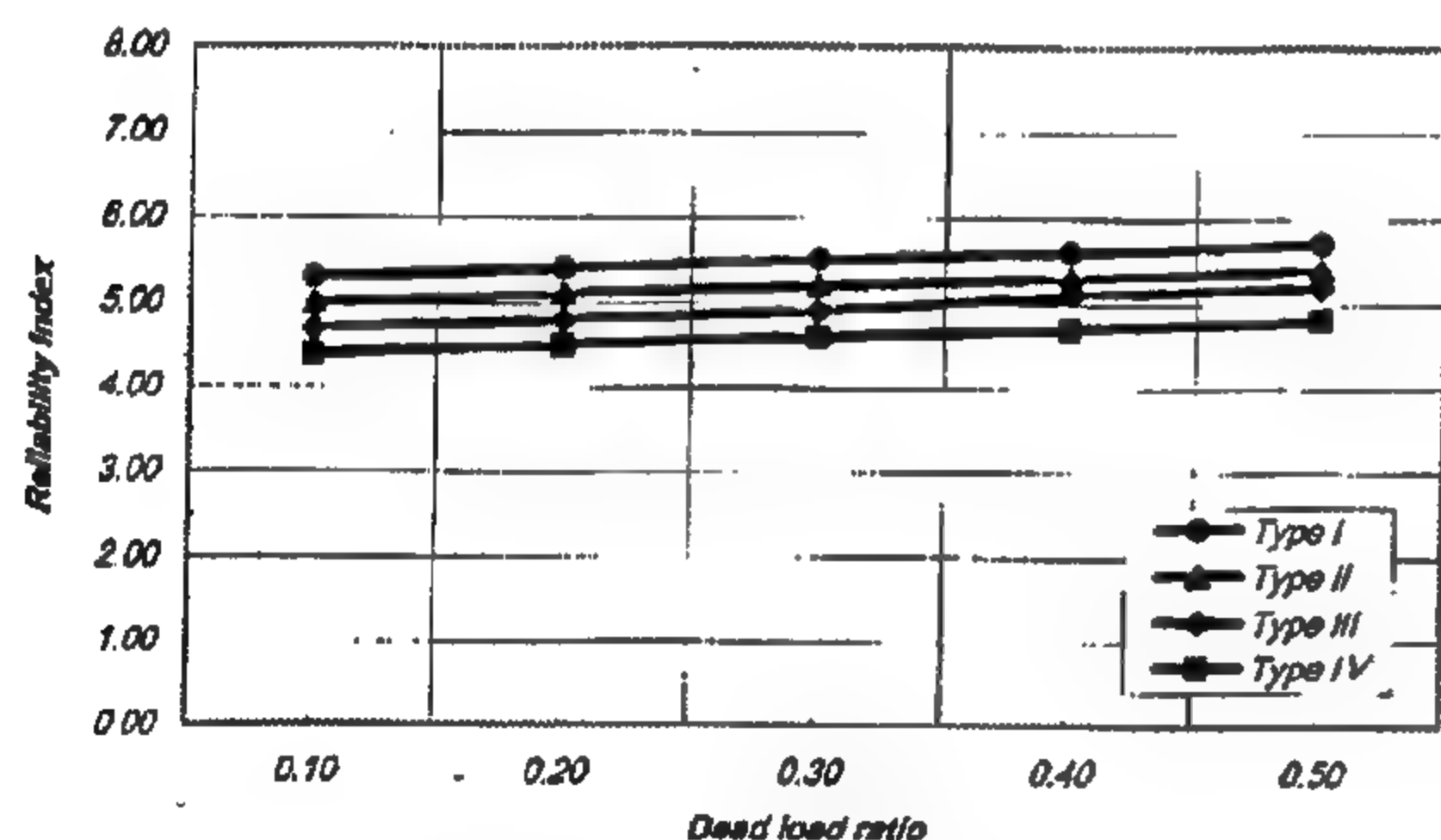


Fig. 6: Reliability index vs. dead load ratio

As shown in Fig. 7, the reliability index decreased by the increase in the live load ratio $LL/(DL+LL)$. A reduction in the reliability index of about 30% was noticed by increasing the live load ratio from 0.10 to 0.50 approximately. This is due to the fact that AASHTO code has a reduction live load girder distribution factor for bridges with different spacing.

The effect of the cross section dimensions on

the reliability index is shown in Fig. 4 to Fig. 7. As expected, decreasing the section size increases the reliability index. This may be due to the required area of prestressing steel, which decreases by increasing the eccentricity and section modulus. Furthermore, shallower sections may be more economical if they satisfy service load condition.

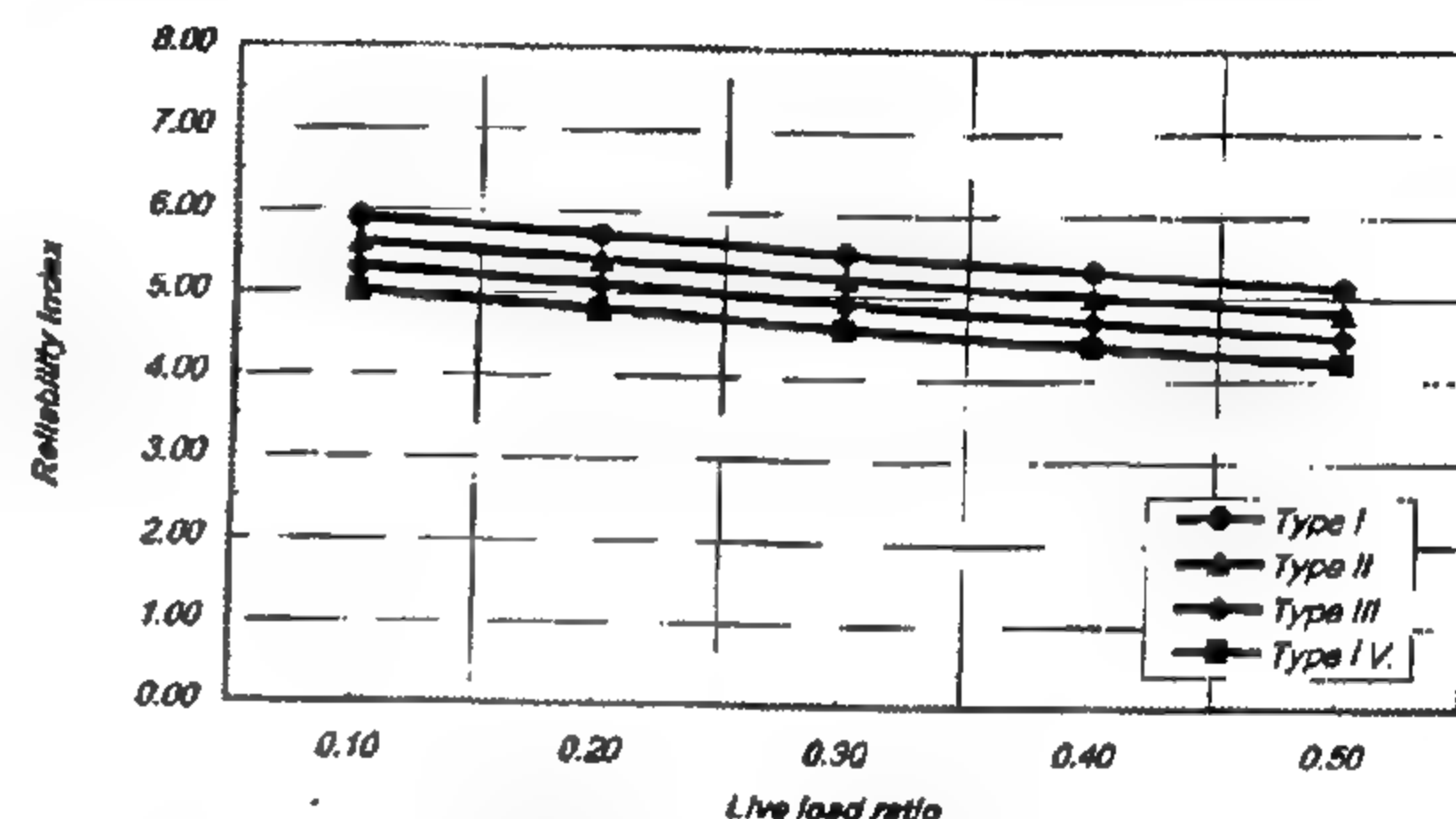


Fig. 7: Reliability index vs. live load ratio

CONCLUSION

The following conclusions can be drawn for the assumed limit state function of prestressed concrete girders:

1. The flexural design according to AASHTO specifications results in nonuniform safety for different cross sections and girder spacing.
2. The tensile strength of prestressing steel does not affect the reliability of prestressed concrete girders. However, the compressive strength of concrete has a significant effect on this reliability.
3. The increase in dead load ratio $DL/(LL+DL)$ increase the reliability index of the prestressed concrete girders. However, the reliability index decreases by increasing live load ratio $LL/(LL+DL)$.
4. A decrease in cross section dimensions can result in designs that have higher reliability indices due to an increase in the area of prestressing steel.

SI UNITS CONVERSION FACTORS

1 in = 25.4mm

1 Kip = 4.448 KN

1 psi = 6.895 Kpa

Table 3: Statistical properties of the studied parameters

Parameter	Mean-to-Nominal	Coefficient of Variation
Concrete strength (Compression)	0.99	0.15
Concrete strength (Tension)	0.80	0.18
Prestressing steel strength	1.04	0.04
Dead load	1.05	0.08
Live load	1.00	0.18

APPLICATIONS

A simply supported prestressed concrete girder that has 50 ft span with various girder spacing as shown in Fig. 2 was studied. Four typical AASHTO I-girder were used in this study as shown in Fig. 3. The deck thickness varies with the girder spacing and the tendon's eccentricity at midspan within the maximum practical range. The AASHTO specifications are used for the design of these sections. The live load is composed of the HS20-44 or alternate military loading, whichever governs.

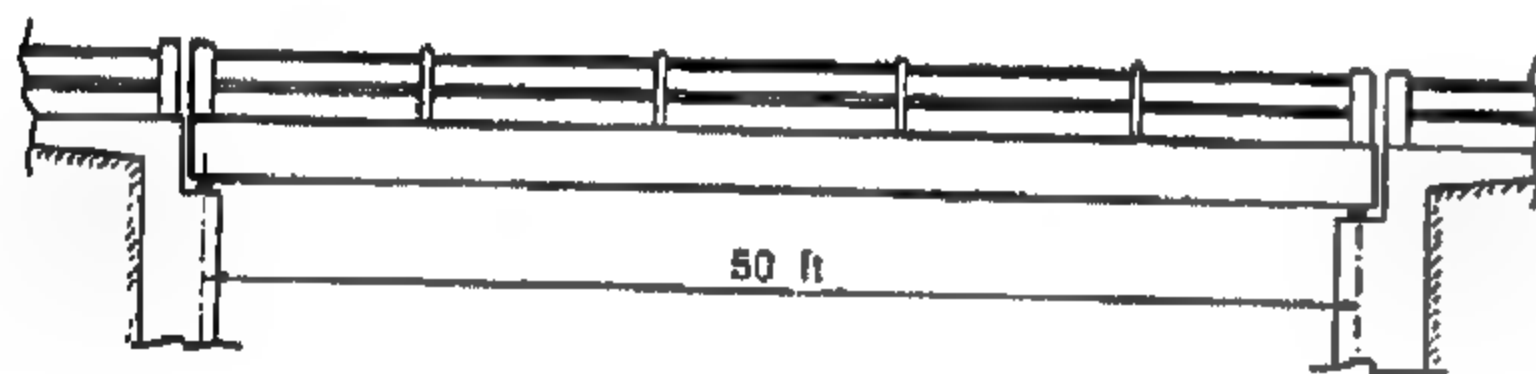


Fig. 2: Prestressed concrete bridge

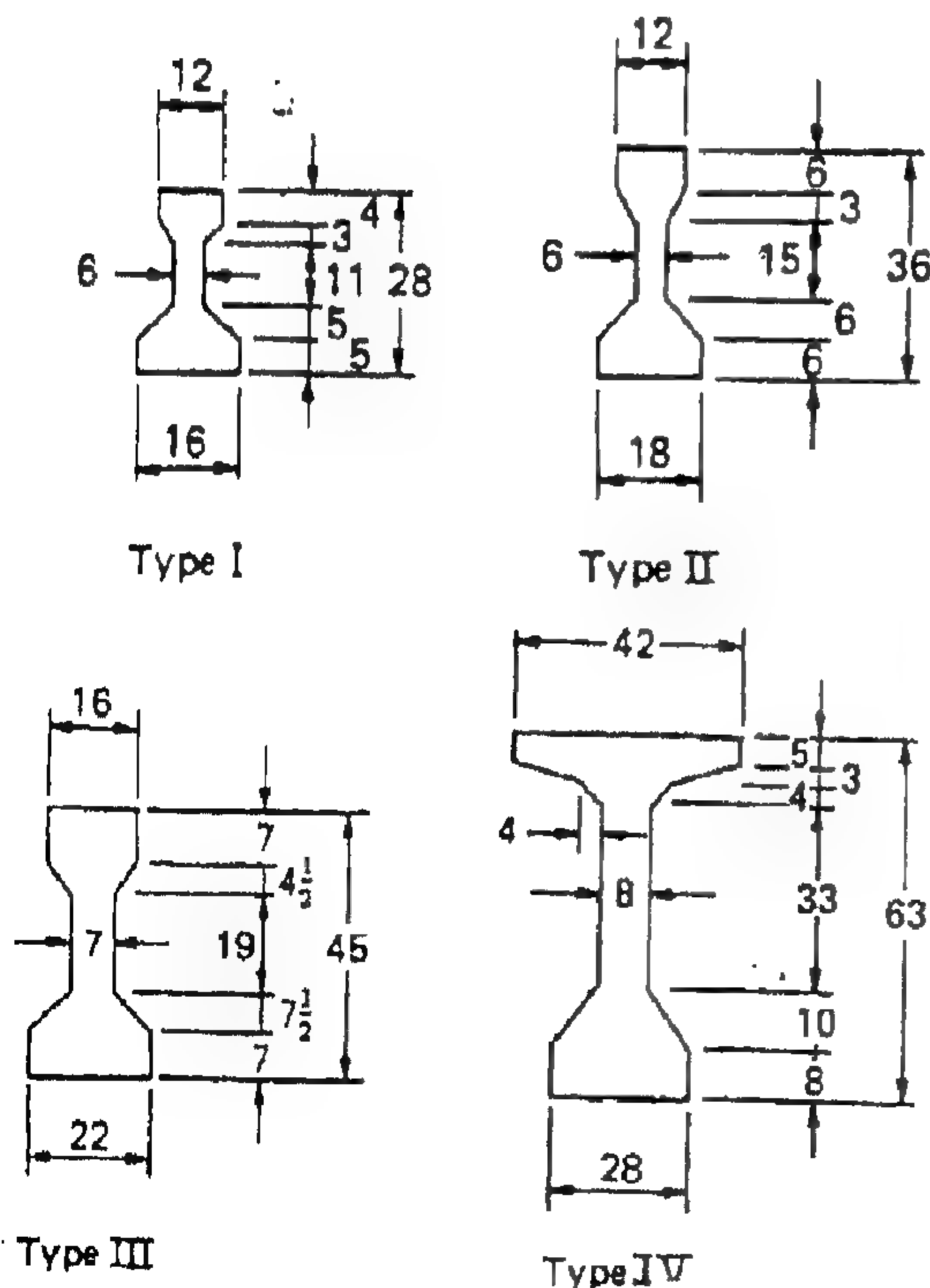


Fig. 3: Typical AASHTO girders used in this study

Rackwitz-Fiessler [3] method was used in this study. This method developed an interactive procedure based on normal approximations to non-normal distributions at the so-called design point. The design point is the point of maximum probability on the failure boundary (limit state function). The procedures have been programmed and calculations can be carried out by the computer. A list of this program is found in Ref [10].

DISCUSSION OF RESULTS

Figures 4 to 7 show the variation of reliability indexes for the flexural design of prestressed concrete bridge girders. Each figure indicates the effect of one parameter only, while the other parameters are kept constant. In general, the reliability index varies between 4.0 and 8.0 depending on the cross section dimensions and the girder spacing. The non-uniformity in the reliability are related to the AASHTO's approximate live load girder distribution factor, which overestimates the live load for larger girder spacing.

The reliability index increases with the increase of compressive strength of concrete, f_c , as shown in Fig. 4. Increasing this strength from 3.0 to 7.0 ksi, resulted in an increase of the reliability index by 75%. This may be due to the smaller value for the coefficient of variation of high strength concrete compared with that for low strength concrete.

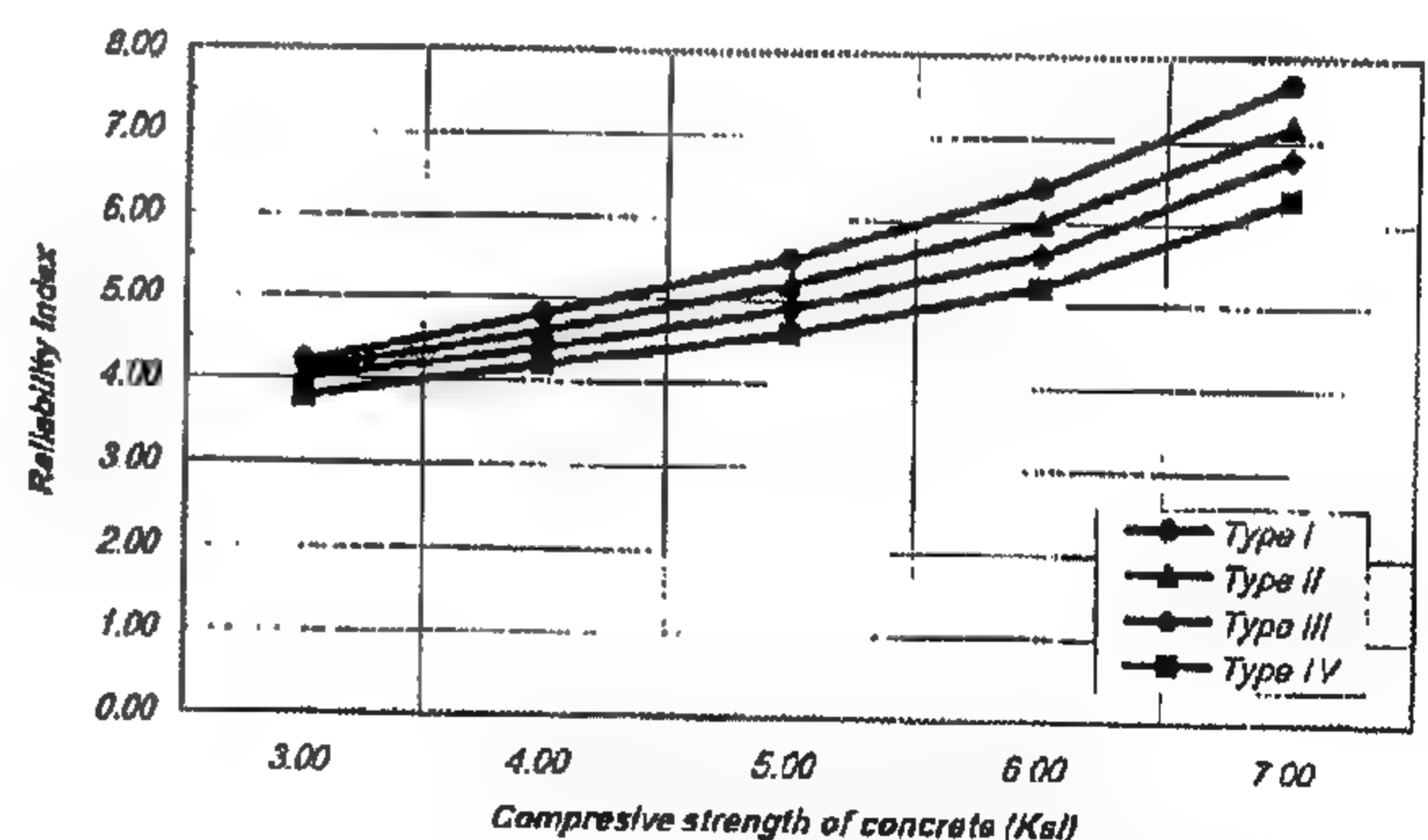


Fig. 4: Reliability index vs. compressive strength of concrete

The sensitivity of the tensile strength of prestressing steel (F_{pu}) and reliability index are studied. Several girders were designed using a range of tensile strength of prestressing steel. As shown in Fig. 5, the reliability index is approximately the same for different values of the

these values vary according to the probability of failure. The following equation gives the relationship between the reliability index and probability of failure.

$$P_f = \phi^{-1}(-\beta) \quad (2)$$

In which ϕ is the standard normal distribution function.

There are various methods to calculate the reliability index of certain structure such as Mont-Carlo method, Hasofer-Lind method, and Rackwitz-Fiessler method [4]. These procedures vary with regard to accuracy, required input data and computing costs. In this study, Rackwitz-Fiessler method was used because it is the most accurate and it can be used for any type of distribution. In addition, R and Q do not have the same shape of probability distributions. The complete procedure of this method is given in reference [4].

OBJECTIVE AND SCOPE

The main objective of this study is to determine the reliability index of the prestressed concrete bridge girders designed according to AASHTO specifications for various parameters. These parameters include the compressive strength of concrete, the tensile strength of prestressing steel, the dead load, and the live load. Table 1 shows the list of studied parameters and their values. They include five values of each parameter covering the all ranges. In addition, the cross section dimensions and girder spacing are also considered.

Table 1: List of studied parameters

No.	Parameter	Values
1	Compressive strength of concrete, f_c (ksi)	3.0, 4.0, 5.0, 6.0, 7.0
2	Tensile strength of prestressing steel; F_{pu} (ksi)	140, 160, 235, 250, 270
3	Dead load ratio	0.10 to 0.50
4	Live load ratio	0.10 to 0.50

Reference Case: $f_c = 5.0$ ksi, $F_{pu} = 235$ ksi, Dead & Live load ratio = 0.30

DESIGN CRITERIA

The design of prestressed concrete bridge girders on the basis of AASHTO specifications is based on the calculation of stresses under the service loads and comparison with specified allowable stresses. Service loads are determined as

unfactored effects of dead load and live load, then check the moment capacity by ultimate strength design. Generally, the analysis is based on two stages of loading; namely, initial stage and final stage. For each stage, two allowable stresses must be specified (top and bottom) as indicated in Table 2. Generally, the final stage is the most critical [5].

Table 2: Allowable initial and final concrete stresses

Stage	Stress	Values (ksi)
Initial	Tension, σ'_{ti}	$6.00 \sqrt{f_c}$
	Compression, σ'_{ci}	$0.60 f_c$
Final	Tension, σ'_{tf}	$3.00 \sqrt{f_c}$
	Compression, σ'_{cf}	$0.40 f_c$

At the initial stage, the actual initial tensile and compressive stresses in concrete at the top and the bottom, respectively, are:

$$\sigma_{ti} = A_{ps} F_{pu} / (\gamma A_c (1 - e_o/k_b)) + M_{min}/Z_t > \sigma'_{ti} \quad (3)$$

$$\sigma_{ci} = A_{ps} F_{pu} / (\gamma A_c (1 - e_o/k_t)) - M_{min}/Z_b < \sigma'_{ci} \quad (4)$$

At the final stage; the actual final compressive and tensile stresses in concrete at the top and the bottom, respectively, are:

$$\sigma_{cf} = A_{ps} F_{pu} / (A_c (1 - e_o/k_b)) + M_{max}/Z_t > \sigma'_{cf} \quad (5)$$

$$\sigma_{tf} = A_{ps} F_{pu} / (A_c (1 - e_o/k_t)) - M_{max}/Z_b > \sigma'_{tf} \quad (6)$$

where:

A_c = area of concrete cross section

γ = amount of losses (%)

e_o = eccentricity of prestressing force

A_{ps} = area of prestressing steel

K_t & k_b = top and bottom distance of the central kern

Z_t & Z_b = top and bottom section module

M_{min} = dead load moment

M_{max} = dead and live load moments

For the reliability analysis, the cross section dimensions (in terms of A_c , e , K_t & k_b and Z_t & Z_b) and the area of prestressing steel (A_{ps}) were considered deterministic. Variables such as the compressive strength of concrete (f_c), the tensile strength of prestressing steel (F_{pu}), the dead load (DL), and the live load (LL) were considered as random variables. The mean-to-nominal and coefficient of variation of these variables were taken from tables available in the literature [6-9]. A summary of these values is shown in Table 3.

RELIABILITY ANALYSIS FOR FLEXURE DESIGN OF PRESTRESSED CONCRETE BRIDGE GIRDERS

By
Ali M. Hamza

ABSTRACT

This study represents the reliability analysis for flexure design of prestressed concrete bridge girders. The working stress method is used for flexure analysis of these girders, then checked the ultimate flexural capacity. The reliability index, β , was determined by the Rackwitz-Fiesler method for various parameters. These parameters are compressive strength of concrete, tensile strength of prestressing steel, dead load, and live load. Non-uniformity in the reliability index for prestressed concrete bridge girders was recorded. Also, the ultimate tensile strengths of prestressing steel does not have significant effect on the reliability index compared to the compressive concrete strength.

KEYWORDS: reliability, prestressed, concrete, girder, bridge, criteria, flexure, section, strength, loads.

INTRODUCTION

Design of prestressed concrete bridges according to AASHTO specification [1] is based on working stress design and ultimate strength design. The prestressed girders are designed to satisfy the allowable stress requirements at service load, and to sustain the flexural capacity of the section at ultimate load. Generally, the allowable tension stress of concrete governs; however, most of the code calibration effort was directed to development of the ultimate load criteria [2]. Therefore, there is a need to consider the working stress design to check the serviceability condition.

The reliability analysis of structures starts with the formulation of the limit state functions. These limit state functions are conditions under which a structure can no longer serve its intended purpose during its lifetime. The reliability of a structural member for the flexural capacity limit state in terms of the resistance R and the load Q can be expressed by the use of a failure function, G (Fig. 1) as:

$$G = R - Q \quad (1)$$

Resistance and load components are random by nature because of the inherent variability in material and load, lack of statistical data,

* Lecturer, Struct. Eng. Dept., Fac. of Eng., Cairo University, Giza, Egypt.

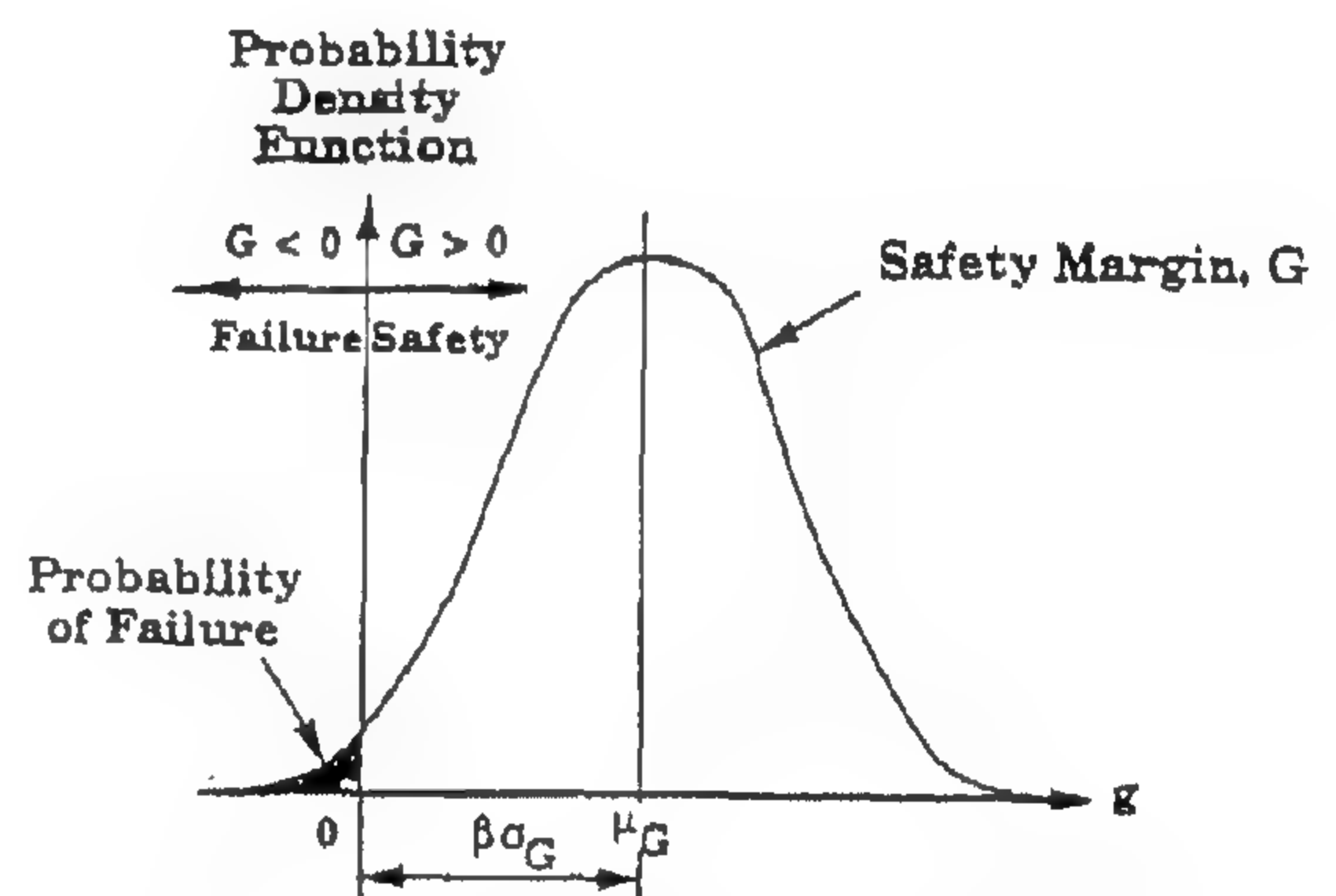


Fig. 1: Random representation of the safety margin

mathematical idealization, approximate design procedures, and human error. Therefore G is also a random variable. In general, the limit state function can be function of many variables such as: load components, material properties, element dimensions, analysis factors and resistance parameters.

A direct calculation of structure probability of failure P_f may be very difficult, if not impossible [3]. Therefore, it is convenient to measure structural safety in terms of a reliability index β . It is a dimensionless value, which gives information about probability of failure of structure. Usually,

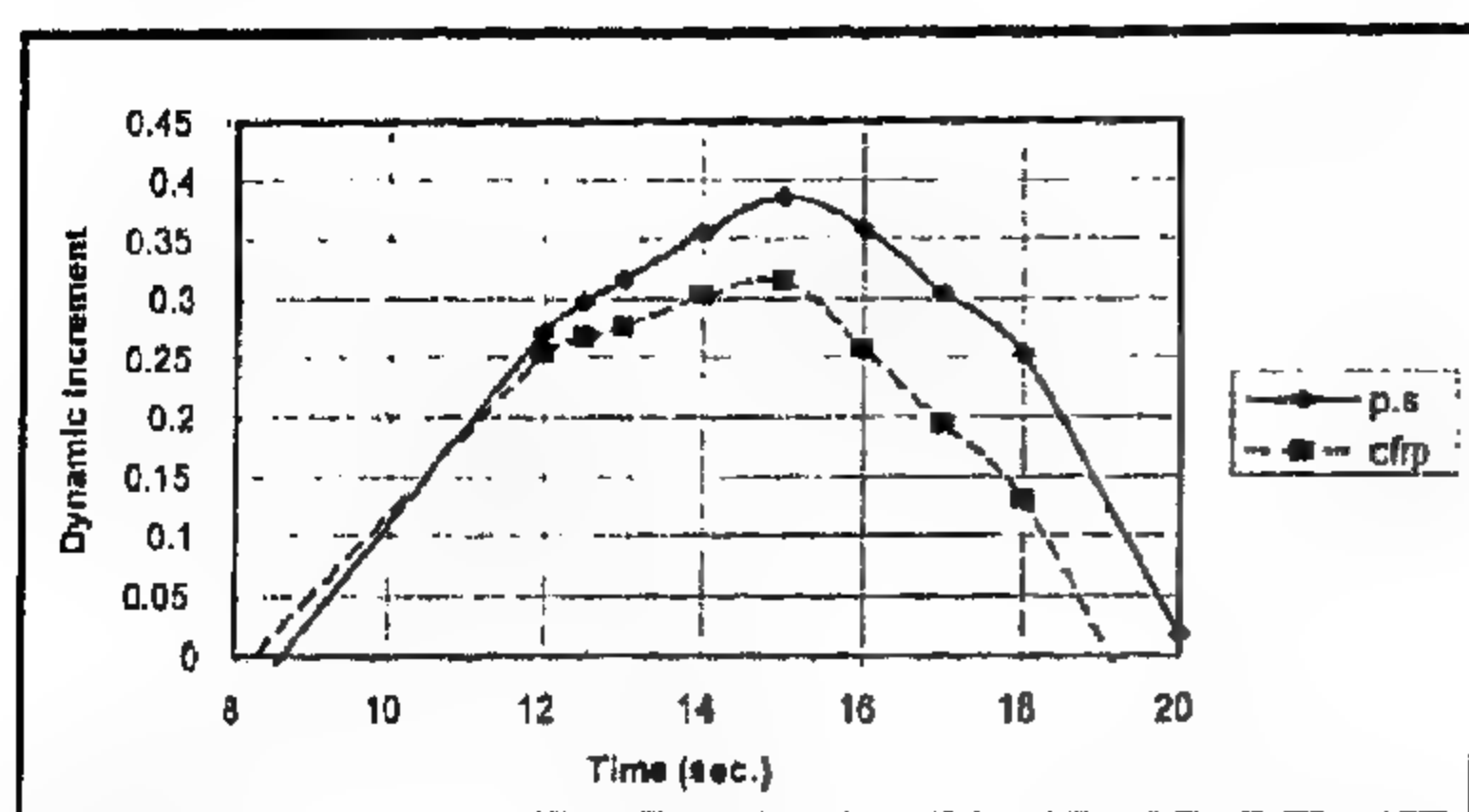
effect on the dynamic increment of the deck negative, especially for radiator type bridges with longer spans linear solution. Results are almost half the non-linear ones as for semi-harp system using extra number of rigid supports limited this

effect.

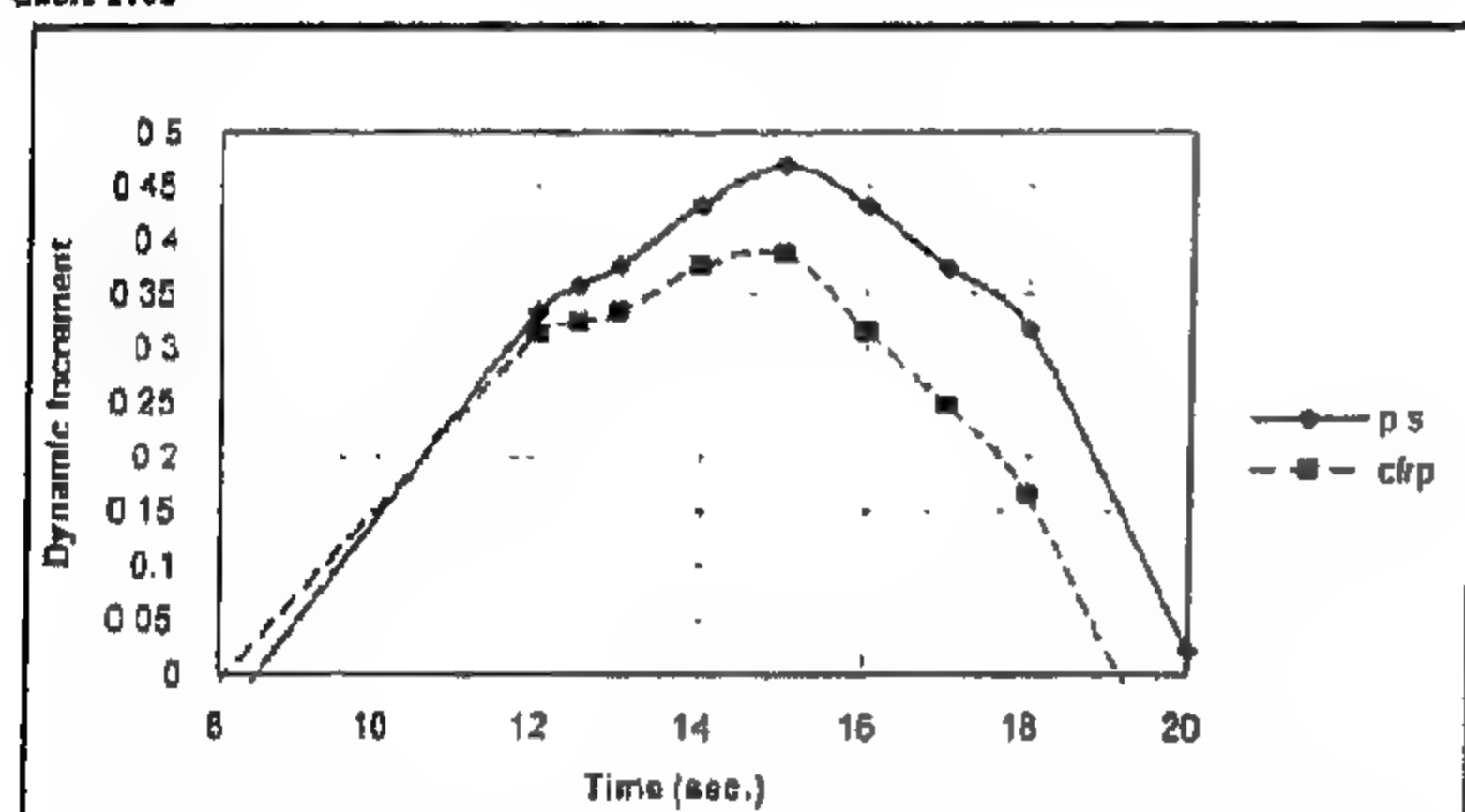
Thus, using CFRP has positive and negative effects on the impact analysis, and different factors should be investigated carefully.

6. REFERENCES

- 1- Grace N., and S. George, " Ductility of Prestressed Bridges Using CFRP Strands", *Concrete International*, June 1998.
- 2- Bakhoun M.M, " Behavior and Effect of Brittle Failure of CFRP Cables in Cable Stayed Bridges", *Unpublished Report*, March 1996.
- 3- Jutila A., R. Sormunen, and A. Rytoknen, " Sudden Cable Break Out", *International Conference for Long Span Cable-Supported Bridges*, Deuville, France, 1994.
- 4- Walter R., Houiet B., Isler W., and Moia P., " Cable Stayed Bridges", *Thomas Telford Ltd., London*, 1988.



Cable 1102



Cable 1106

Fig. 19- Dynamic increment of cable forces of Normandie bridge

maximum response between the different elements for the radiator system is less than that for the semi-harp system. The accidental rupture of a cable had the highest effect on the pylon's response, followed by deck moments, deflections, and finally cable forces.

Bridges using CFRP tendons show slightly earlier response than those using PS. Using CFRP tendons causes higher dynamic increment of mid span deflection, and positive bending moments. On the other hand cable axial forces and outer spans bending moments have higher dynamic increment in the case of using prestressing steel.

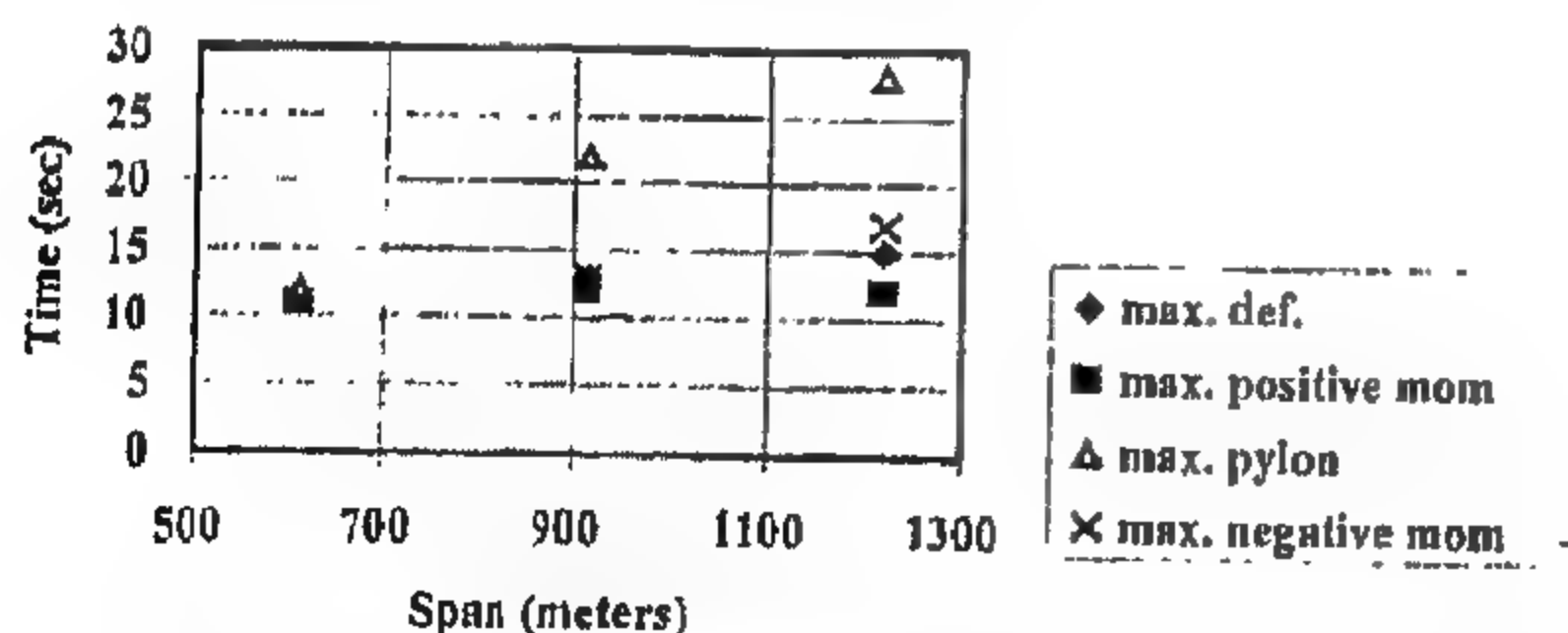


Fig. 20- Time of maximum response of different straining actions for bridges system 1.

5- SUMMARY AND CONCLUSION

In this paper, several cases of long span cable-stayed bridges were studied. Central span ranges are 600 up to 1800 meters, cable materials are new

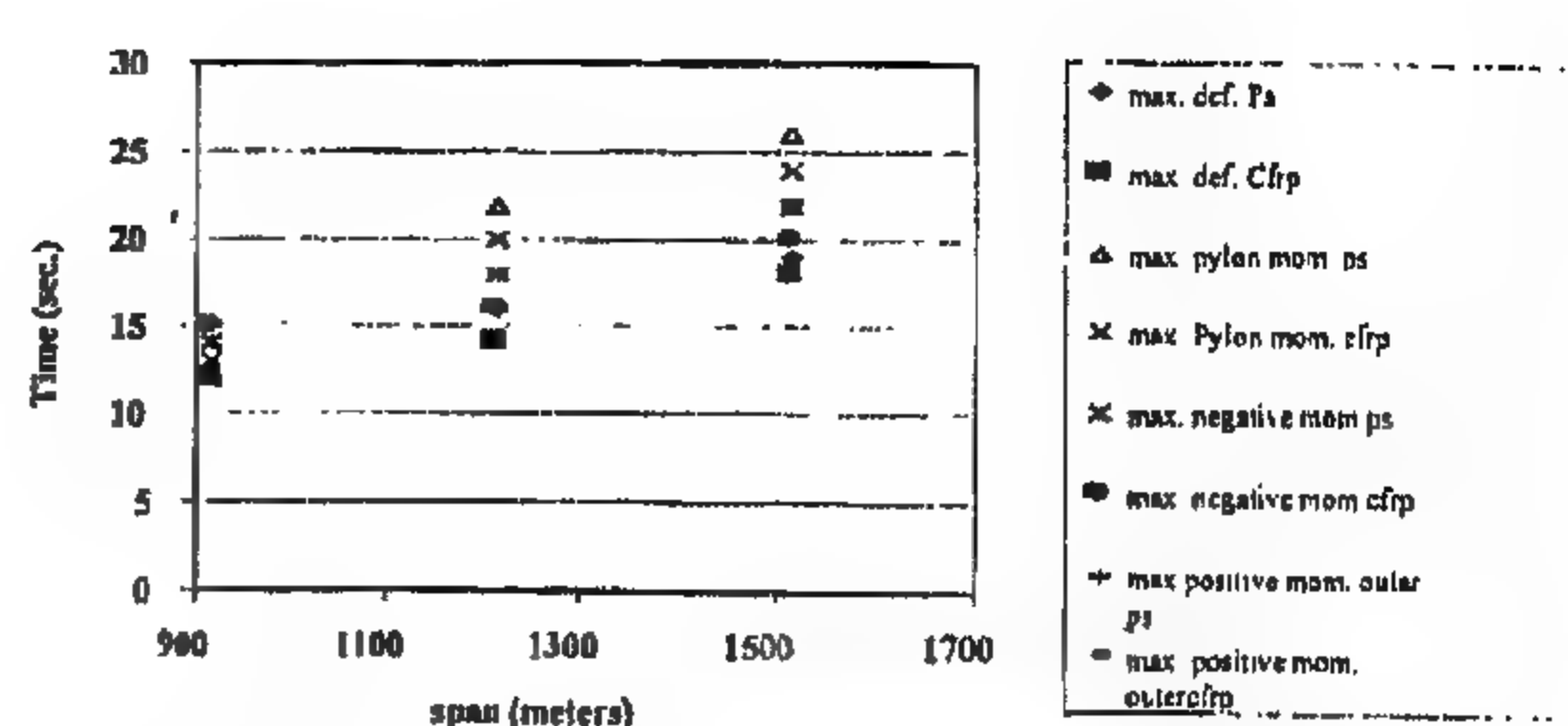


Fig. 21- Time of maximum response of different straining actions for bridges system 2.

CFRP and PS strands. Semi-harp and fan arrangements are considered with cable space ranges from 10 to 30 meters depending on the central span length.

Mid span deflections and bending moments are the first straining actions reaching maximum response, followed by the outer span maximum moment, then axial forces in cables, and finally the pylons bending moments. Bridges using CFRP tendons show slightly earlier response than those using PS.

The dynamic effect of accidental failure can lead to significant increase in deformations, and different straining actions (50-250%). This effect is highly dependent on cable materials, spacing, central span length, and the cables arrangement (system). Thus it may cause approaching or reaching a critical material level of stress in one of the bridge structural elements.

Using CFRP tendons causes higher dynamic increment of mid span deflection, and positive bending moments. On the other hand cable axial forces and outer spans bending moments have higher dynamic increment in the case of using prestressing steel. The semi-harp system helps in reducing -significantly - the impact effect of the accident of breaking of one of the failed cables. The accidental rupture of a cable had the highest effect on the pylon's response, followed by deck moments, deflections, and finally cable forces. For all the studied cases, no failure is expected in the cables adjacent to the failed cable, although other elements may reach critical stress levels that might lead to failure. Deck negative bending moments and pylon bending moments exceed twice the values resulting from the critical cases of loading.

Non-linear effects (geometric) has significant

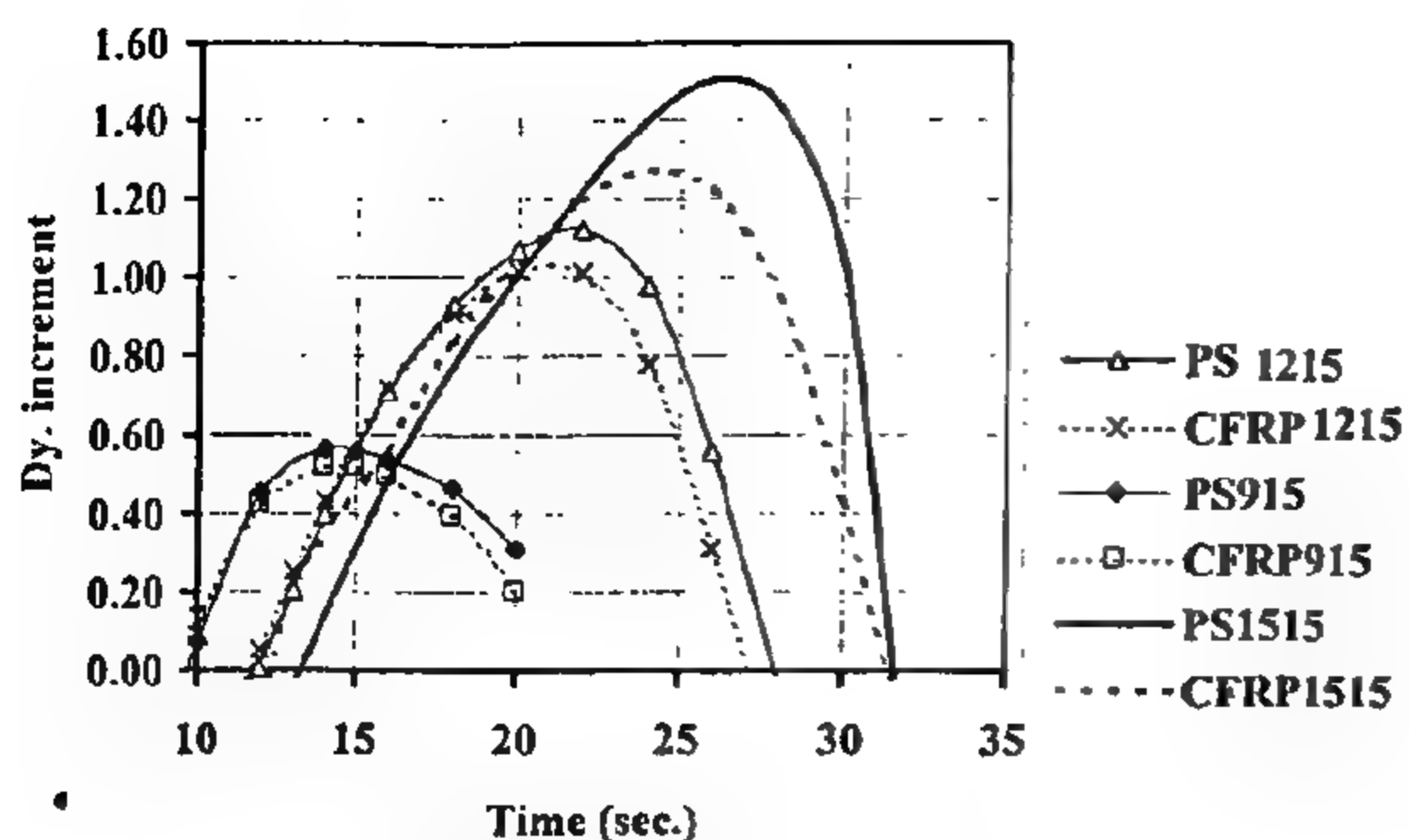


Fig. 17- Pylon moments dynamic increment versus time for semi-harp bridges with central spans 915, 1215, and 1515 meters.

obtained for the system using prestressing steel cables once (PS) and CFRP tendons another. Table (2) presents a comparison between the obtained natural frequencies and those reported by the designers [Virloguex, 1998] the difference is about 11%. This confirms the accuracy of the model, which is an important first step for confirming the accuracy of model in a further step of this research. It is worth noticing that using CFRP tendons did not affect significantly the system natural frequencies. In figure 18 the neighboring cables strain energy is presented at different time history, it is shown that the strain energy for the bridge using prestressing steel cables is about 16% higher than that for the bridge using CFRP tendons. This is an expected result for the ductility of prestressing steel compared to CFRP tendons.

In figure 19 the time history of the dynamic increment of the two cables adjacent to the ruptured cable is presented. It is worth noticing that although bridge with CFRP cables undergoes earlier response than that with steel cables, the maximum response of steel cables are 15% higher than that of CFRP.

4. DISCUSSION OF RESULTS

4.1 Maximum straining actions and deformations

The significant difference in the increase in the dynamic increment of the different straining actions of the deck, pylon, and cable forces is expected due to the wide range of investigated bridges spans. Pylons bending moments dynamic response, starting from about 160 % for semi-harp bridge with central span 915 meters up to 250 % for bridge with 1515 meters central span. Deck negative bending moment is one of the most

Table 2- Longitudinal natural frequencies of Normandie bridge

Vertical mode number	FEM frequency results		Reported frequency (Steel)	% difference (Steel) (FEM results/ reported)
	Steel	CFRP		
1	0.20487	0.21256	0.22	-0.068772727
2	0.27815	0.28721	0.269	0.03401487
3	0.35623	0.36653	0.376	-0.052579787
4	0.42108	0.43214	0.378	0.113968254
5	0.50663	0.51804	0.466	0.087188841
6	0.53133	0.54216	0.52	0.021788462

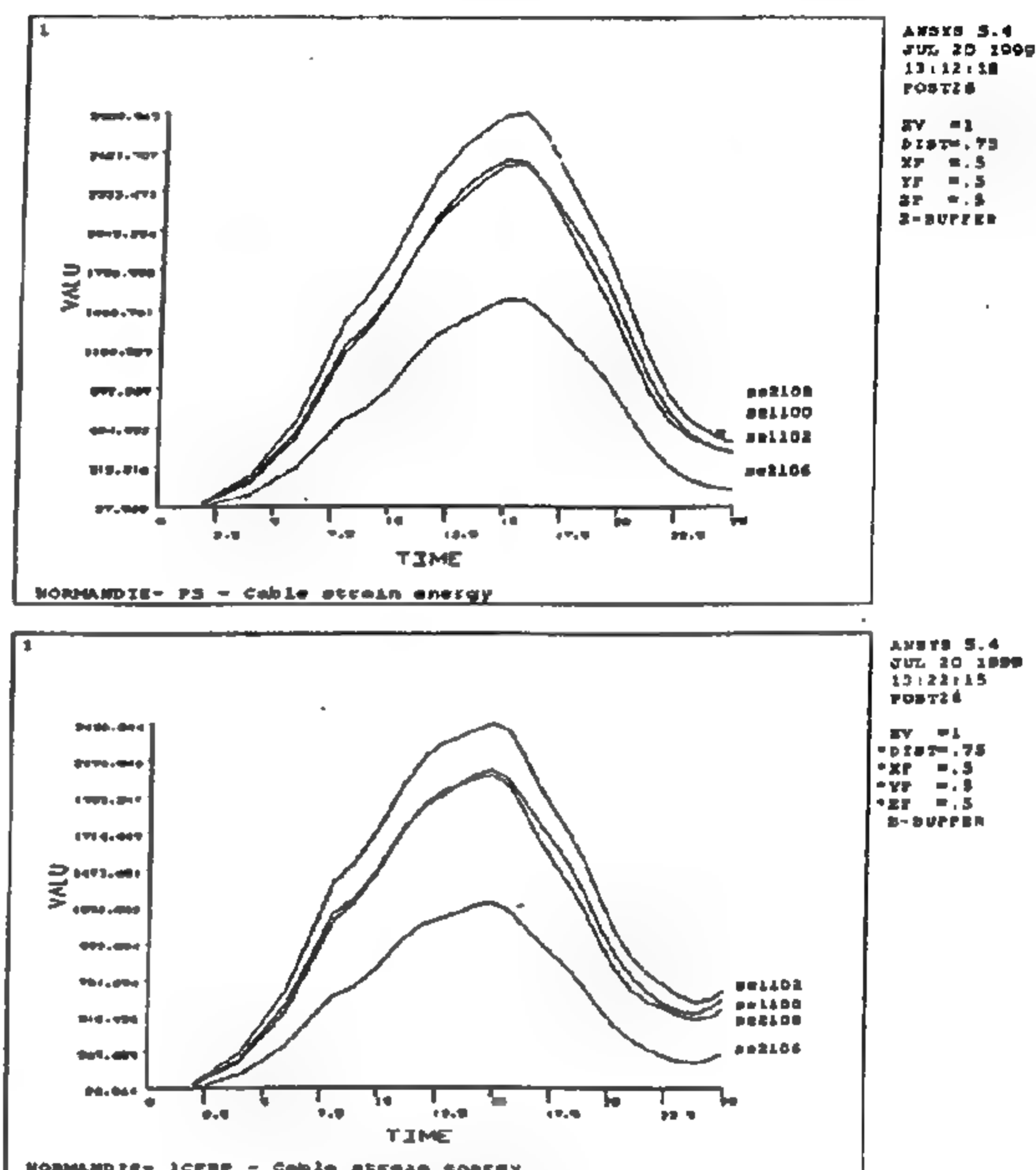


Fig. 18- Strain energy in neighboring cables of Normandie bridge

affected parameters in radiator type system, specially for spans over 1000 meters, as the dynamic response reaches more than twice the static solution.

4.2. Chronological Increase In Response

The different bridge elements reach the maximum response when exposed to sudden rupture of the midspan cable in the following order: The mid span deflections and bending moments are the first straining actions reaching maximum response, followed by the outer spans maximum negative moments, then the axial forces in the cables closest to the accident, and finally the pylons bending moments (Figs.18 and 19). Figures 20 and 21 present the time of maximum response of deflection and different straining actions for radiator type and semi-harp type bridges respectively. It is noticed that the time lag in

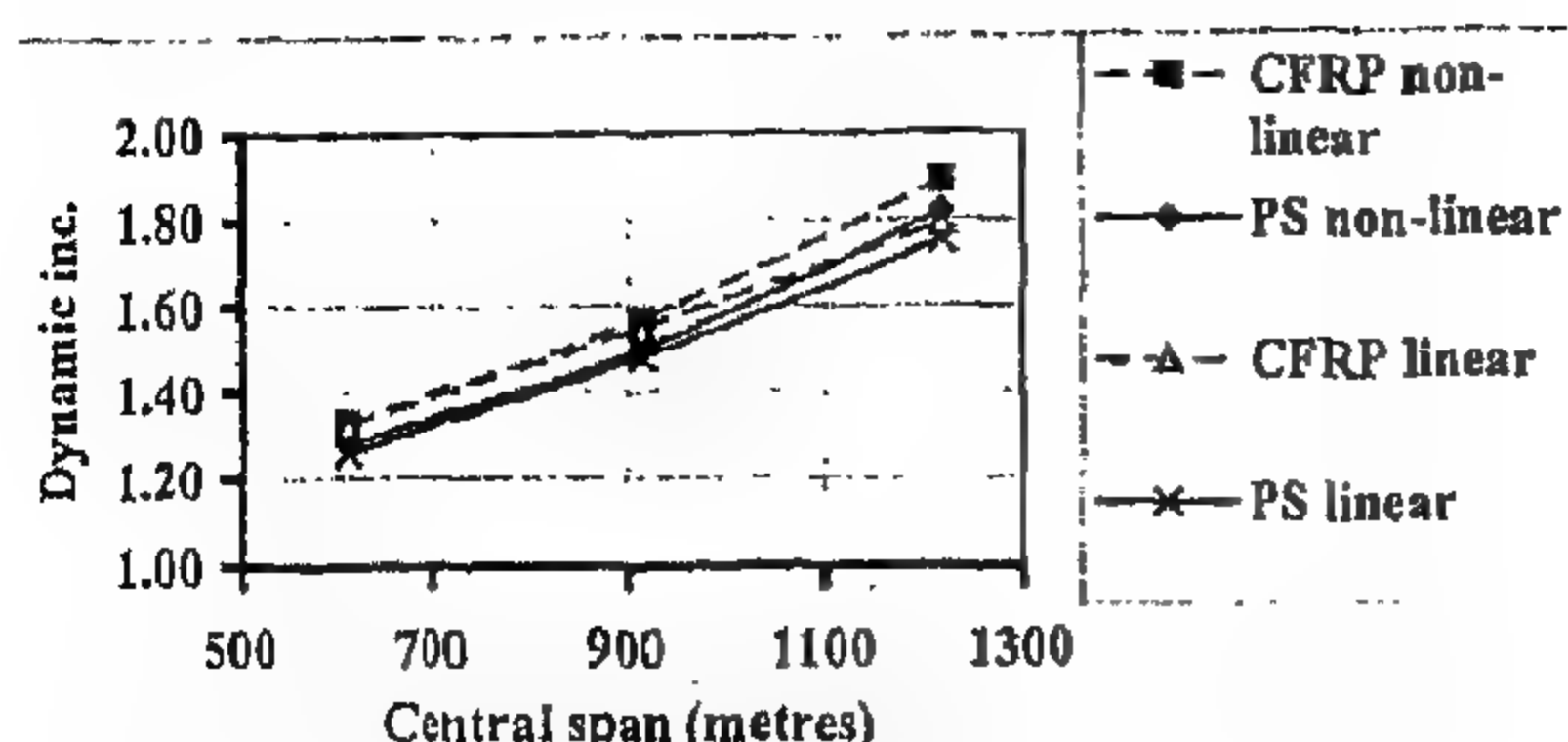


Fig. 11- Effect of geometric non-linearity on the dynamic increment of deck +ve moment (sys. 1)

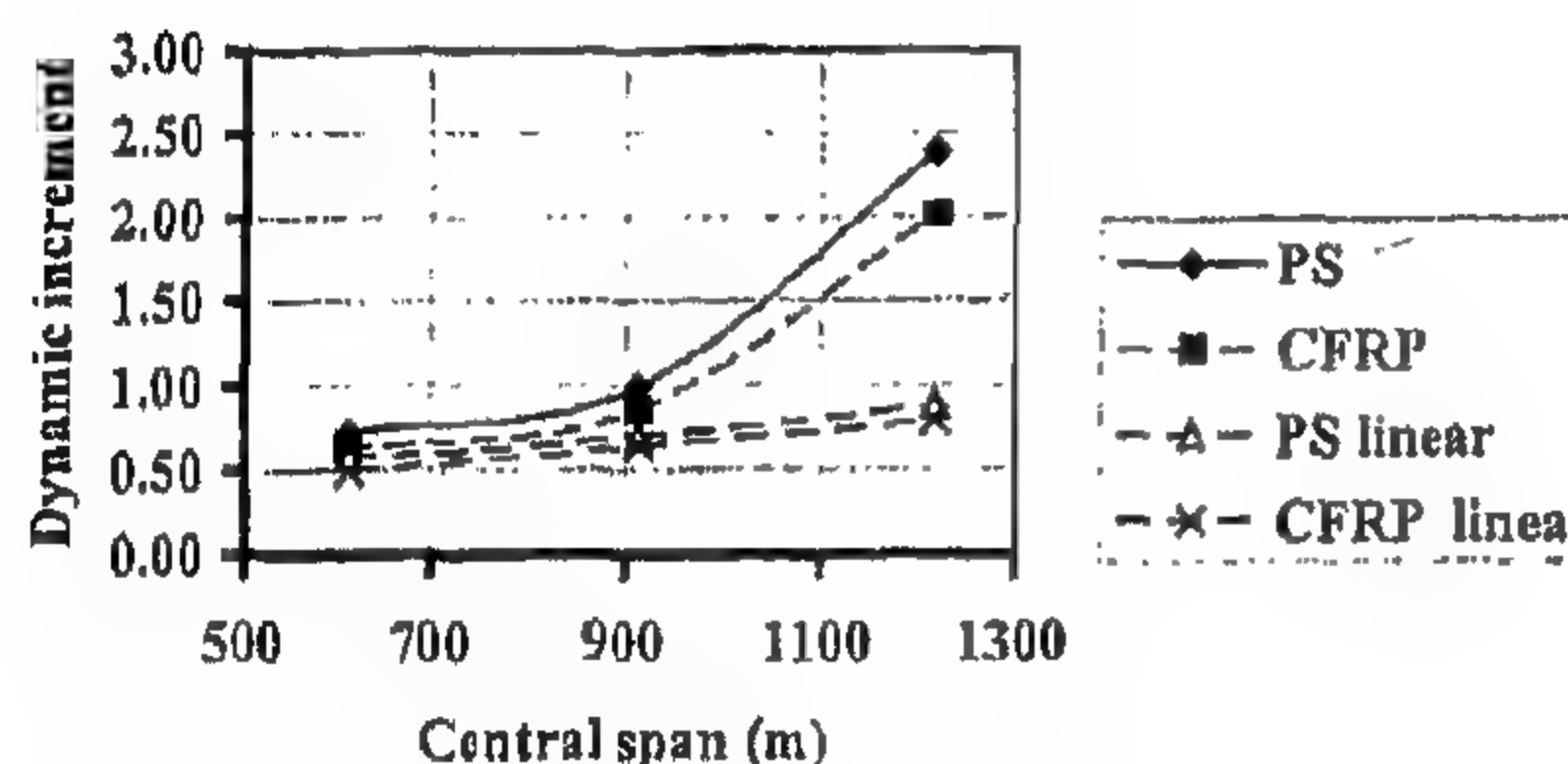


Fig. 12- Effect of geometric non-linearity on the dynamic increment of deck -ve moment (sys. 1)

3.2. Semi-harp Type System (system 2)

Semi-harp bridges with central spans varying from 600 to 1500 meters are investigated. Constant cable spacing of 15 meters is maintained for all the studied bridges. Additional external supports are added for bridge over 900 meters central span to avoid excessive displacements. Figure 13 displays the deck displacement at different time history from the accident, compared to the normal position before the accident (full) and the statical solution of the bridge without the ruptured cable (st. removed). It is clear that the maximum displacement is almost 1.7 times the designed value, also the static solution of the accident is very close to the initial design values.

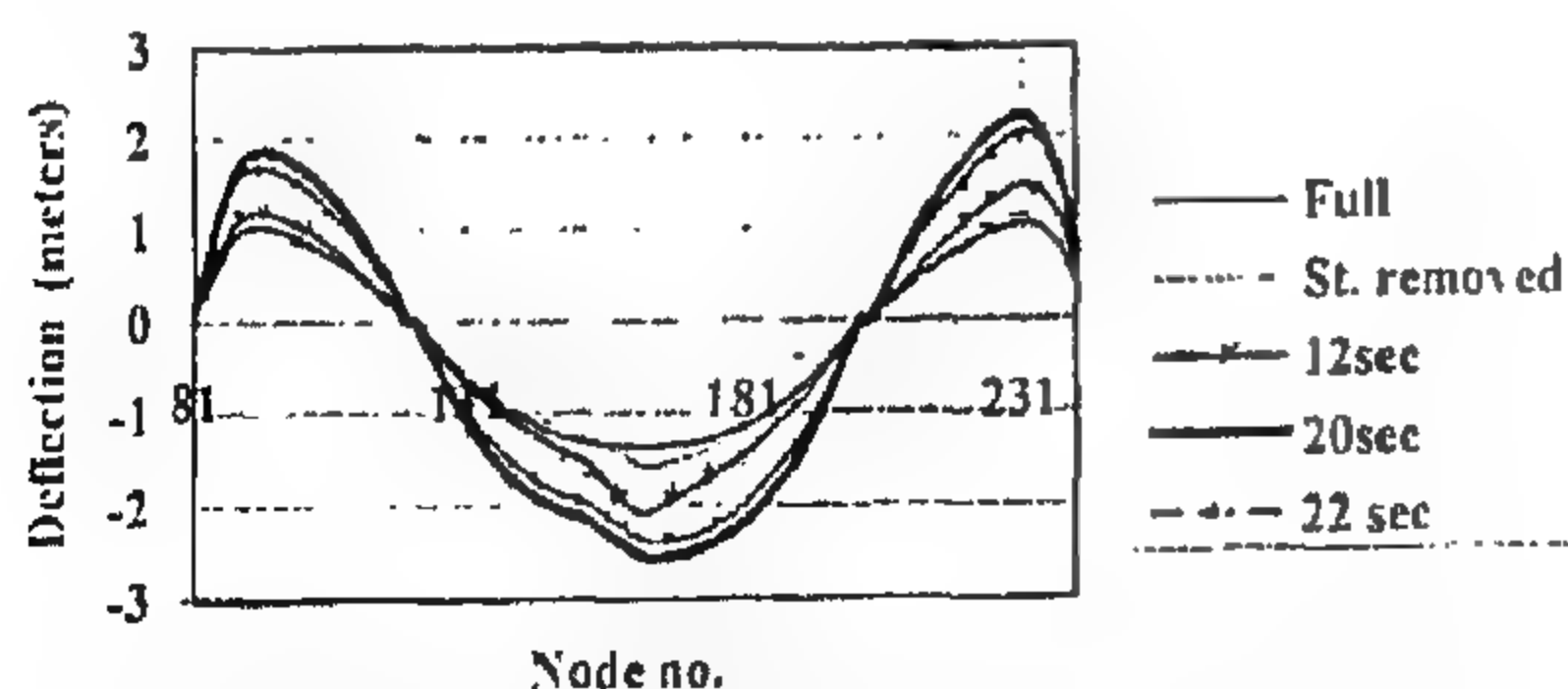


Fig.13- Deck deflection at different time history semi-harp system 615 meters span (ps).

The time history response of the mid span displacement and maximum positive moments are shown in figures 14 and 15. Although the displacement is not significantly affected by

changing the cables material, the increment of the deck positive moments using CFRP cables increased by about 17% than the bridge with steel cables. Figure 16 shows that the bridge with steel cables has higher increment in maximum negative moments by about 7% than that with CFRP cables.

As for the pylons (Fig.17) the dynamic increment and the time at which this maximum response occurs are highly affected by central span length. Pylons of the bridges using steel cables always reached higher dynamic increment than those using CFRP, and this difference becomes more obvious for longer spans.

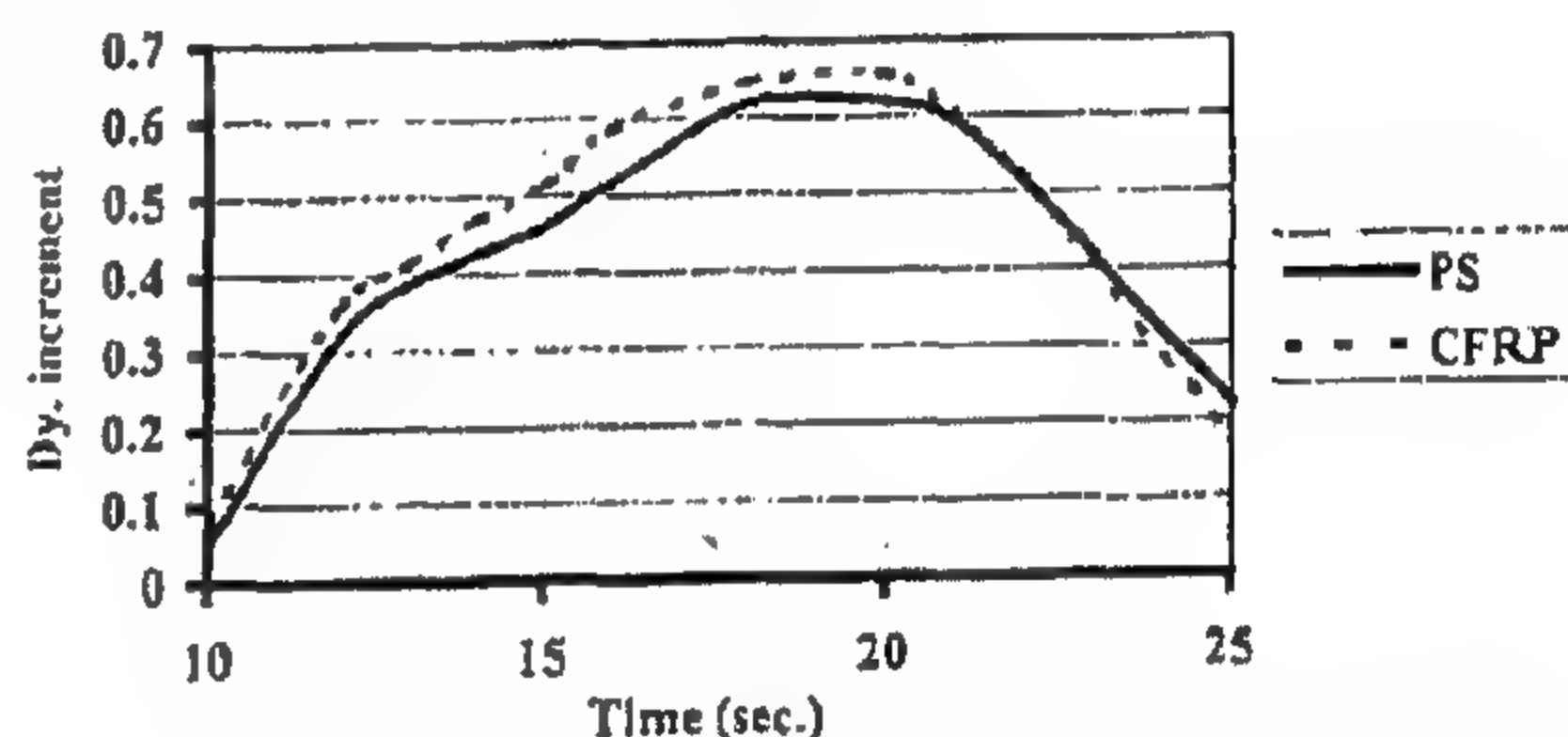


Fig. 14- Dynamic increment of mid span deflection of semi-harp system 2 (cs=615m)

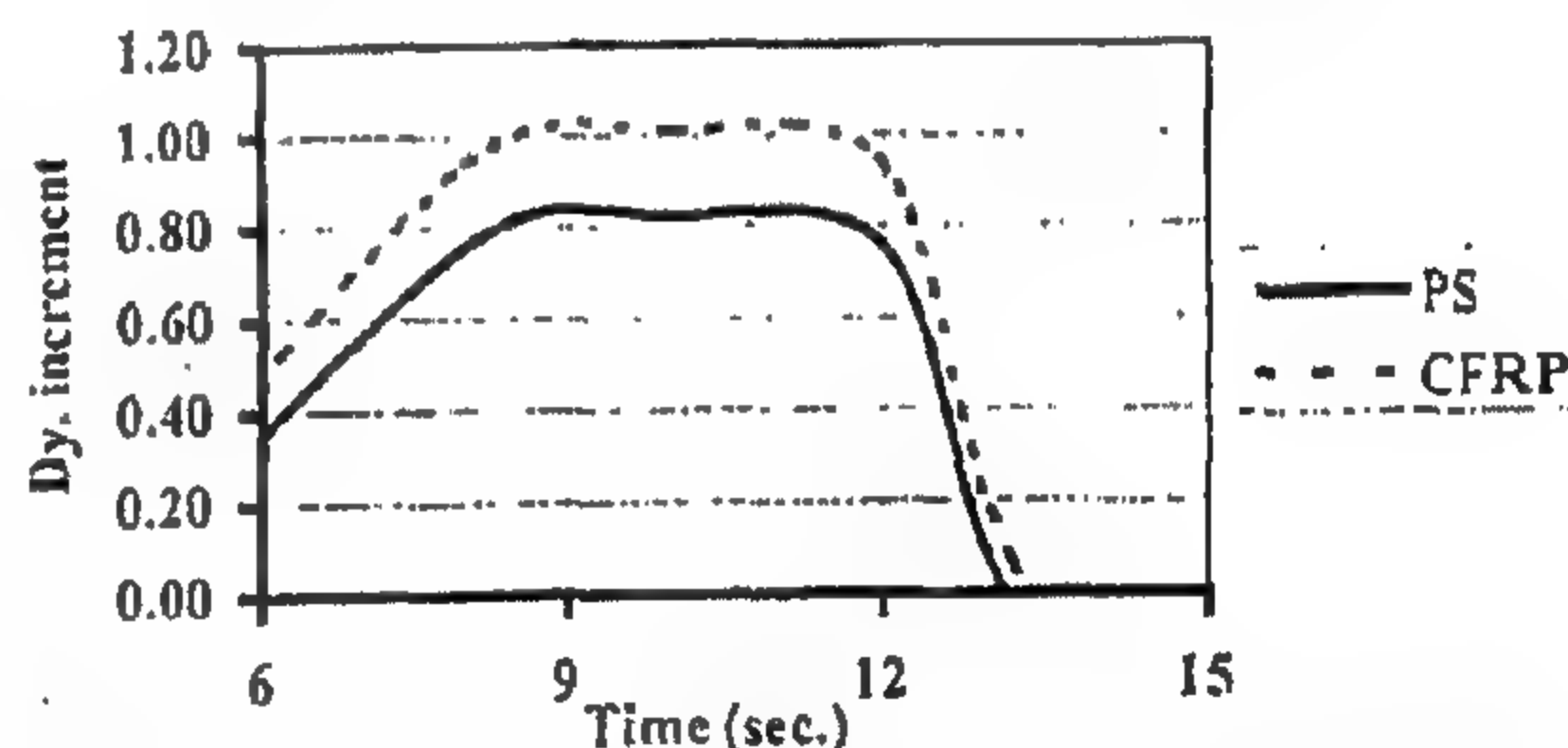


Fig.15- Dynamic increment of deck max. +ve moments of semi-harp system bridges (cs=615m)

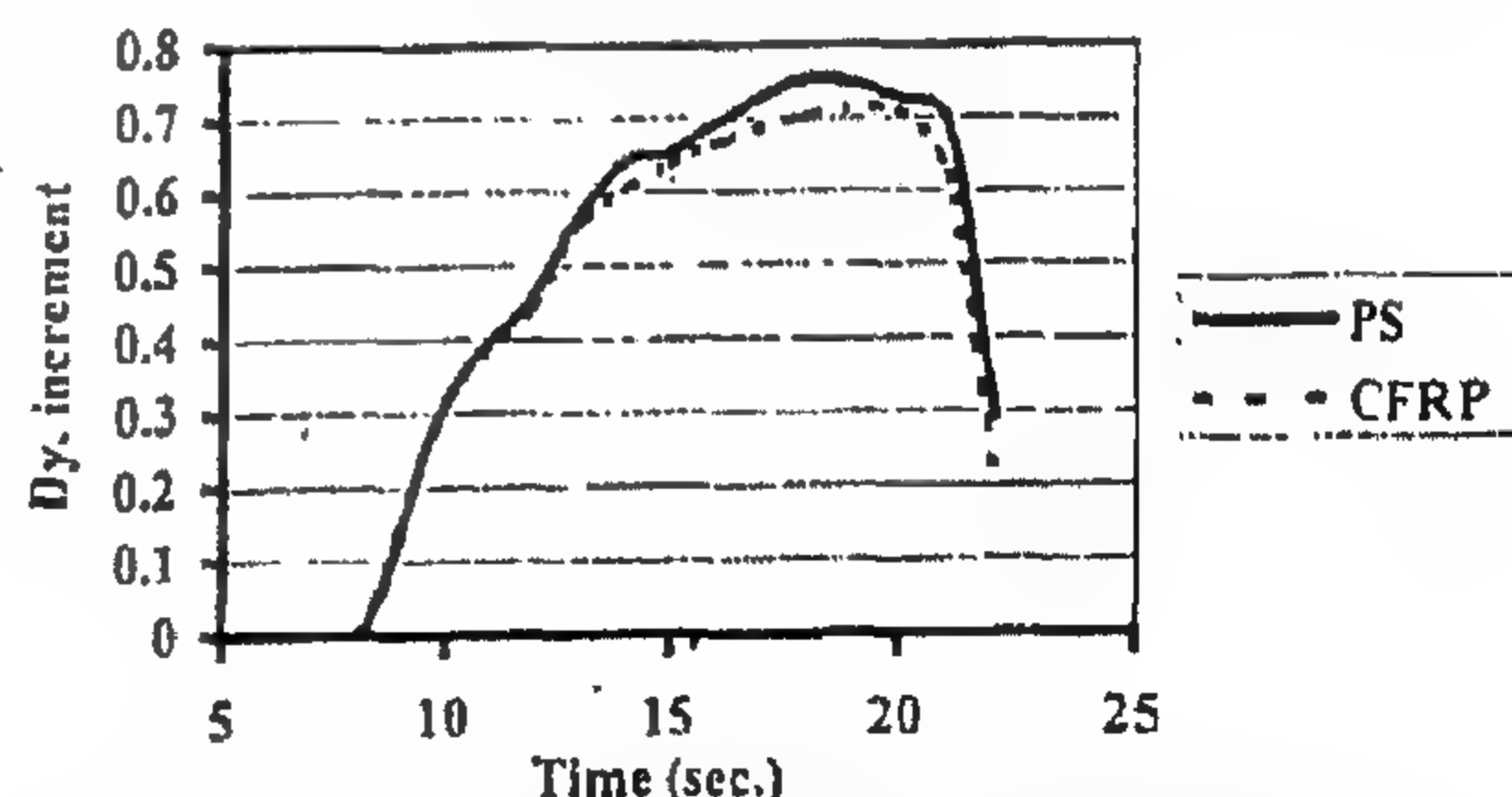


Fig. 16- Dynamic increment of deck max. -ve moments of semi-harp system bridges (cs=615m)

3.3. Case study of Normandie bridge

This study starts with a dynamic modal analysis of the bridge to insure the adequacy of the used model. The first fifty longitudinal modes are

where:

E^{PO} = Potential energy (strain energy) of the element.

$\{U\}$ = Element degrees of freedom vector.

$[K_e]$ = Element stiffness matrix.

$[S_E]$ = Element stress stiffness matrix.

3. INVESTIGATED BRIDGES

This study focused on two types of cable-stayed bridges systems: Radiator (Fig.5) and semi-harp (Fig.6) types which could be considered as feasible arrangements for bridges with long spans. Due to the flexibility of the semi-harp system additional supports are required for central spans over 900 meters to control the deformations and reduce the large deformations effect on the different straining actions. Table (I) shows the number of external supports required for each bridge.

Table 1- Number of external supports used for investigated semi-harp type bridges.

Central span (meters)	315	615	915	1215	1515	1815
Number of external supports	2	2	3	3	4	8

The investigation includes also a case study of Normandie bridge (Fig.7) as it is one of the longest CSBs (856 meters central span) ever constructed.



Fig. 5- Radiator type cable-stayed bridge (system 1)

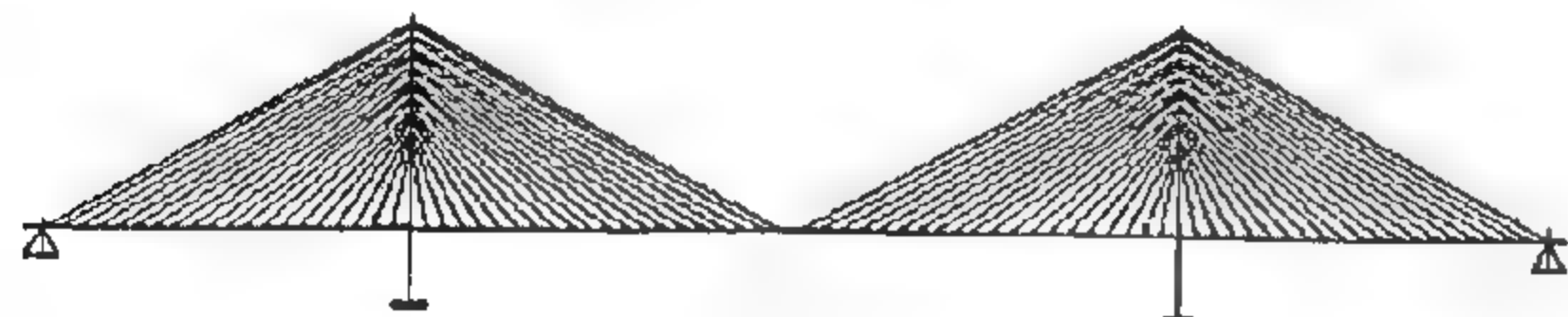


Fig. 6- Semi-harp type cable-stayed bridges (system 2)



Fig. 7- Cables arrangement and supports distribution for Normandie bridge [France].

3.1. Radiator Type System (system 1)

Radiator type bridges with central spans ranging from 610 to 1220 meters are investigated

in this study. The number of cables is kept constant while varying the spacing between the cables (10 to 20 meters). Figures 8 and 9 present the dynamic increment of the deck midspan deflection and positive moments versus time. The bridge using CFRP cables undergoes earlier and slightly higher response, while using steel cable increases the dynamic response of the outer span maximum negative moment (Fig. 10).

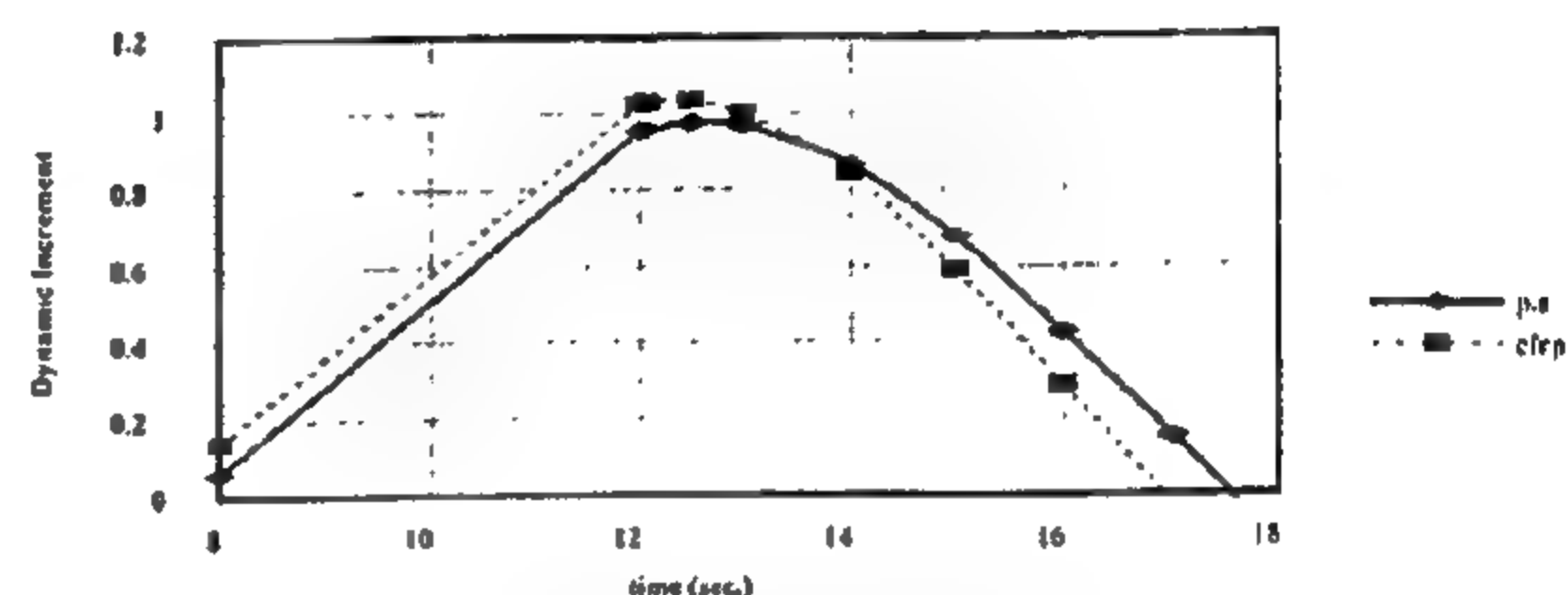


Fig. 8- Dynamic increment of midspan deflection (system 1 central span 915 meters).

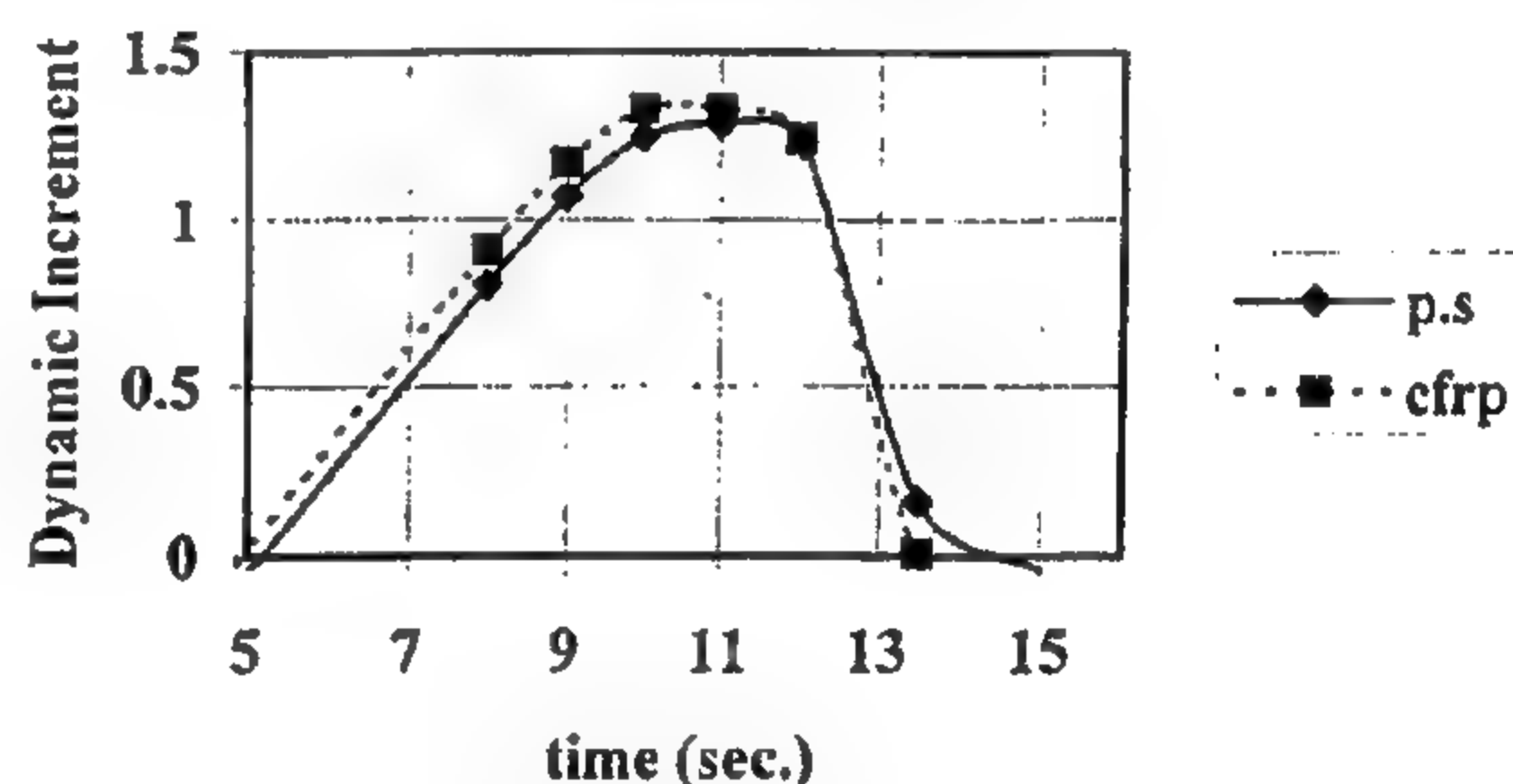


Fig. 9- Deck max. +ve moment due to sudden cable cut (system 1 cs=610 m).

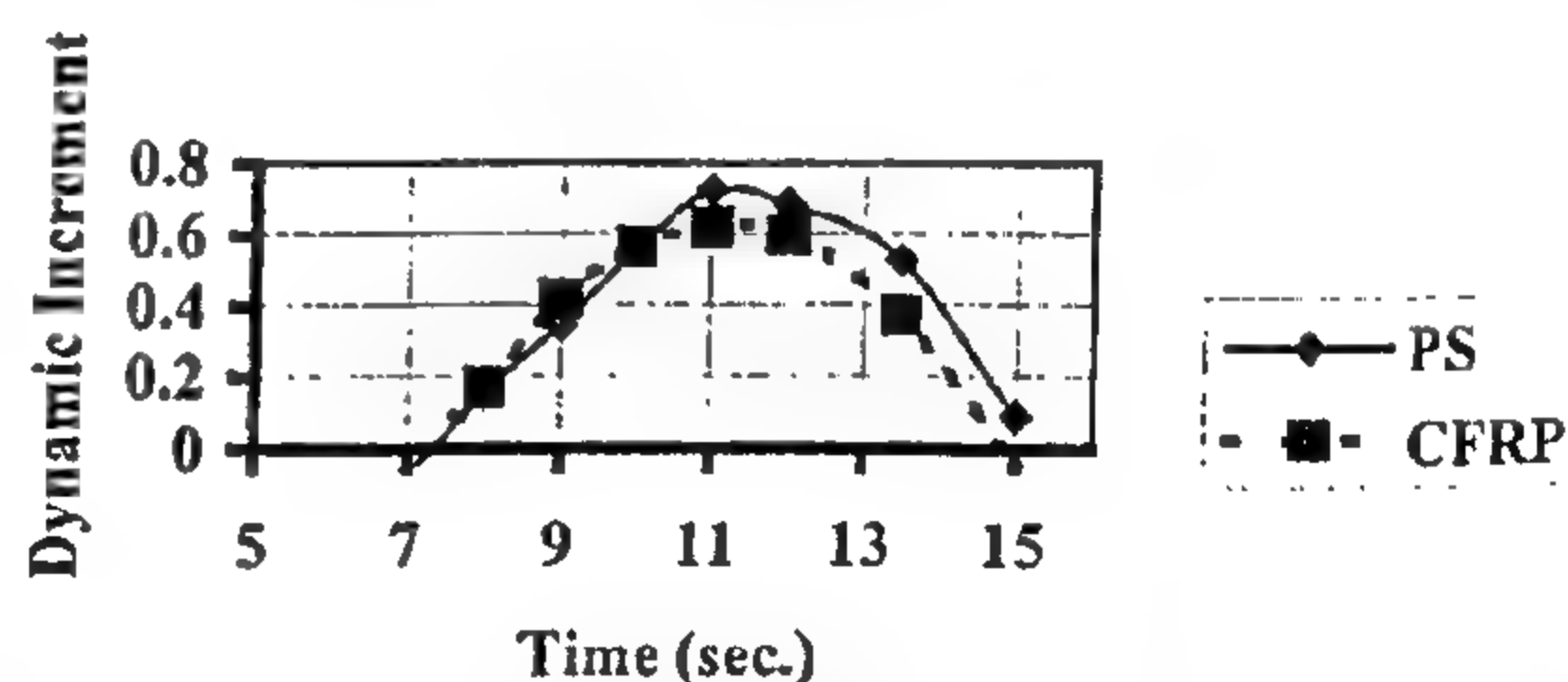


Fig. 10- Deck max. -ve moment due to sudden cable cut (system 1 cs=610 m).

In order to emphasize on the large deformations and sag effect, linear transient analysis is performed for the different studied bridges. Figures (11 and 12) express the maximum dynamic response for deck bending moments for these bridges using linear and nonlinear transient analysis. It is noticed that the outer span negative moment is more sensitive to nonlinear effects for longer spans than central span. This coincides with the nonlinear analysis effect on static results reported previously [Walter, 1988].

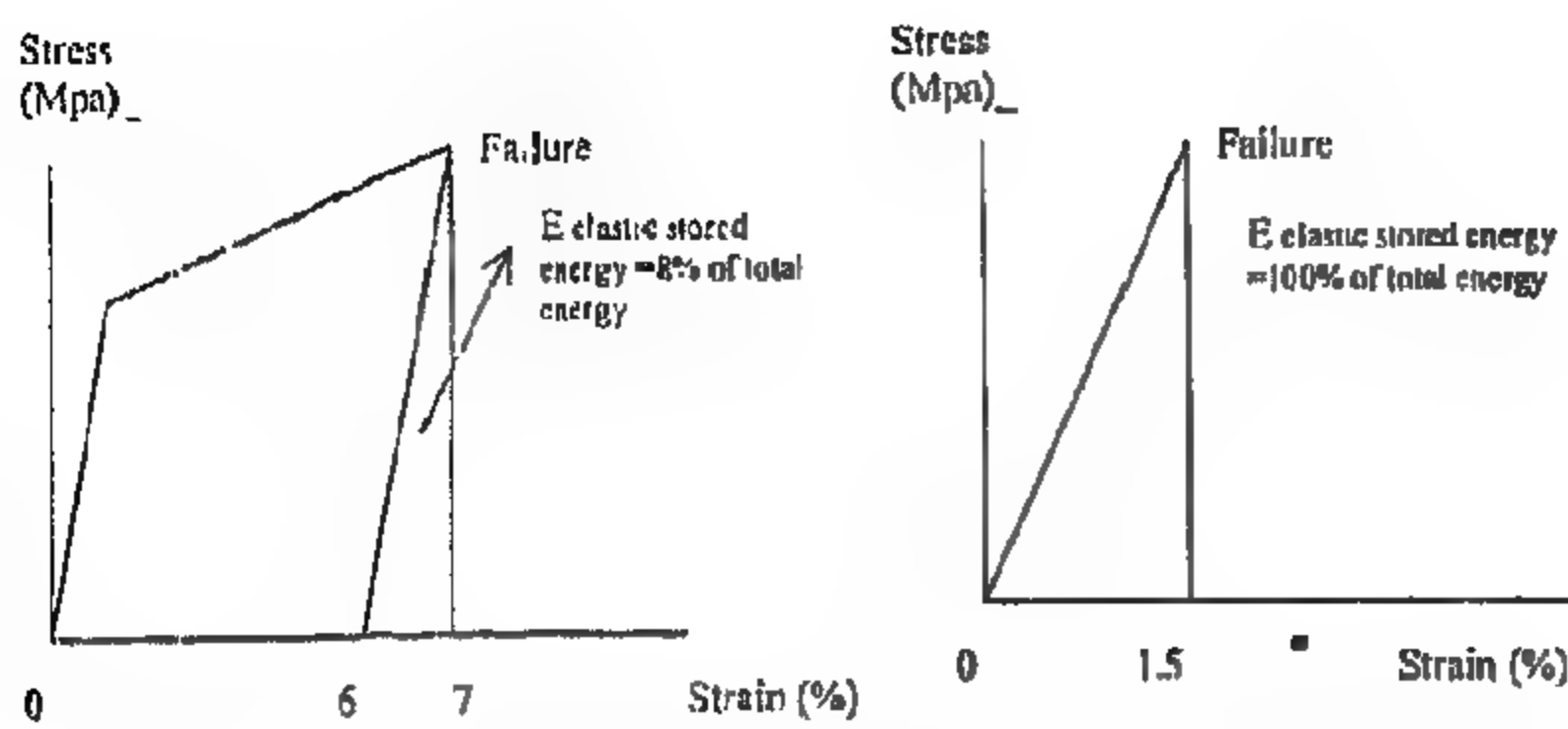


Fig. 2- Percentage of stored and absorbed energies of steel and CFRP strands [Grace, 1998]

2. MODELING AND ANALYSIS PROCEDURE

Finite elements analysis (FEM) is performed using ANSYS program, 2-D finite element model is used in this study. Frame elements are used to model the deck and pylons, while tension only link elements are used for cables modeling.

The accidental impact is modeled using a time history curve for the shock transfer. This relationship assumes that the full value of the cable force F_{max} ($0.45 f_{ult}$ for PS and $0.3 f_{ult}$ for CFRP) in the first eight seconds, then remains unchanged for four seconds, then degrades in $1/100$ of a second (Fig.3). It is acknowledged that the time history of the impact transfer may undergo some differences from one bridge to another, according to the deck (mainly) and pylon stiffness. However, for the solution of comparative cases between CFRP and PS the use of the time history spectrum seemed to be quite adequate for this purpose.

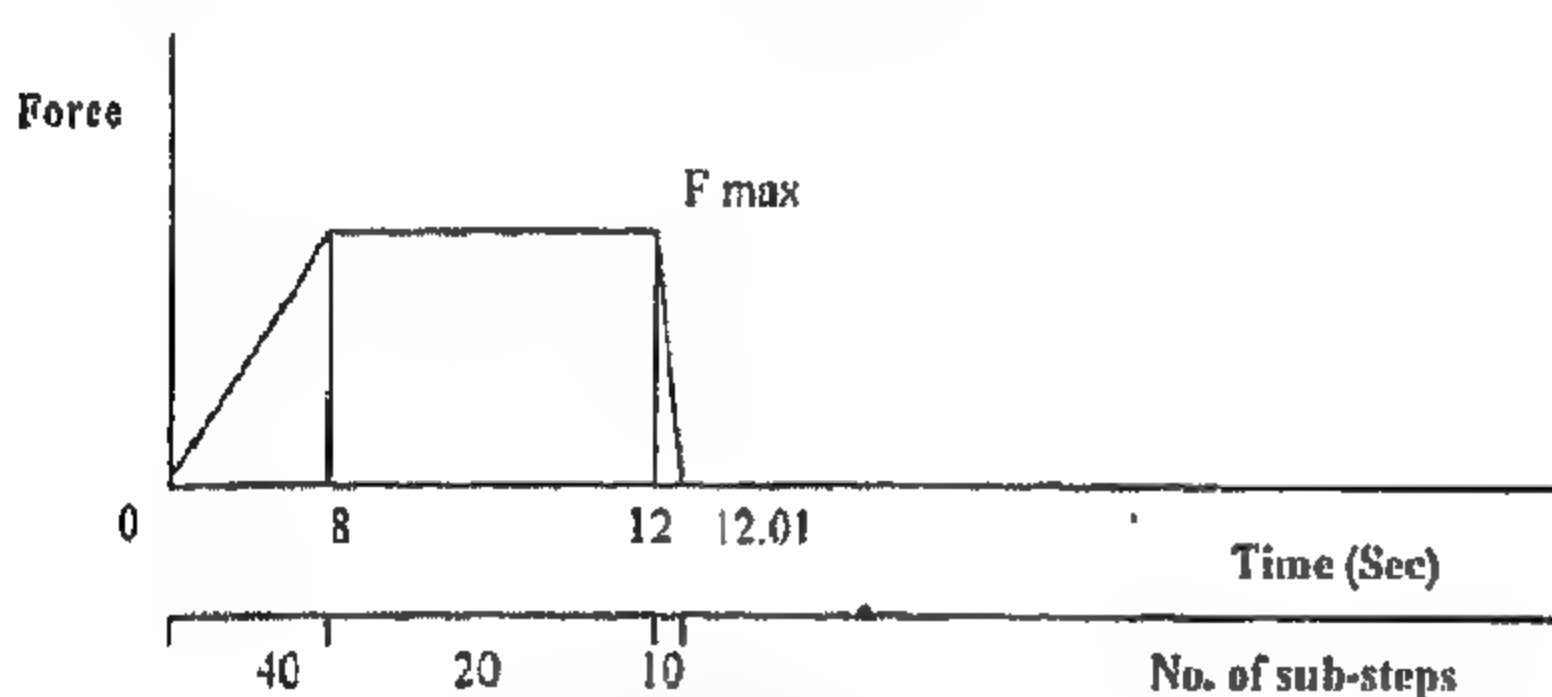


Fig.3- Load - time history diagram modeling sudden rupture of a cable in a cable-stayed bridge.

The analysis steps (Fig.4) start with the statical solution of the bridge in its normal condition before the accident (all cables working). The loads considered through out the analysis are the dead loads and the mid span loaded with live loads. The second step is solving the bridge statically while the rupture cable is removed. The third step is solving the bridge using transient dynamic analysis considering geometric non-linear effects. This step

includes three internal steps of loading, special attention is paid in using considerable number of sub-steps to insure smooth curves for the dynamic response of different elements.

Linear and non-linear (geometrical) transient analyses are performed, to account for the large deformations effect. Also the loss of the ruptured cable is taken into consideration in a static analysis to obtain the dynamic increment (K) of the response. The dynamic increment for different straining actions can be defined as:

$$K = (A_{dy} - A_{st}) / A_{st} \quad (1)$$

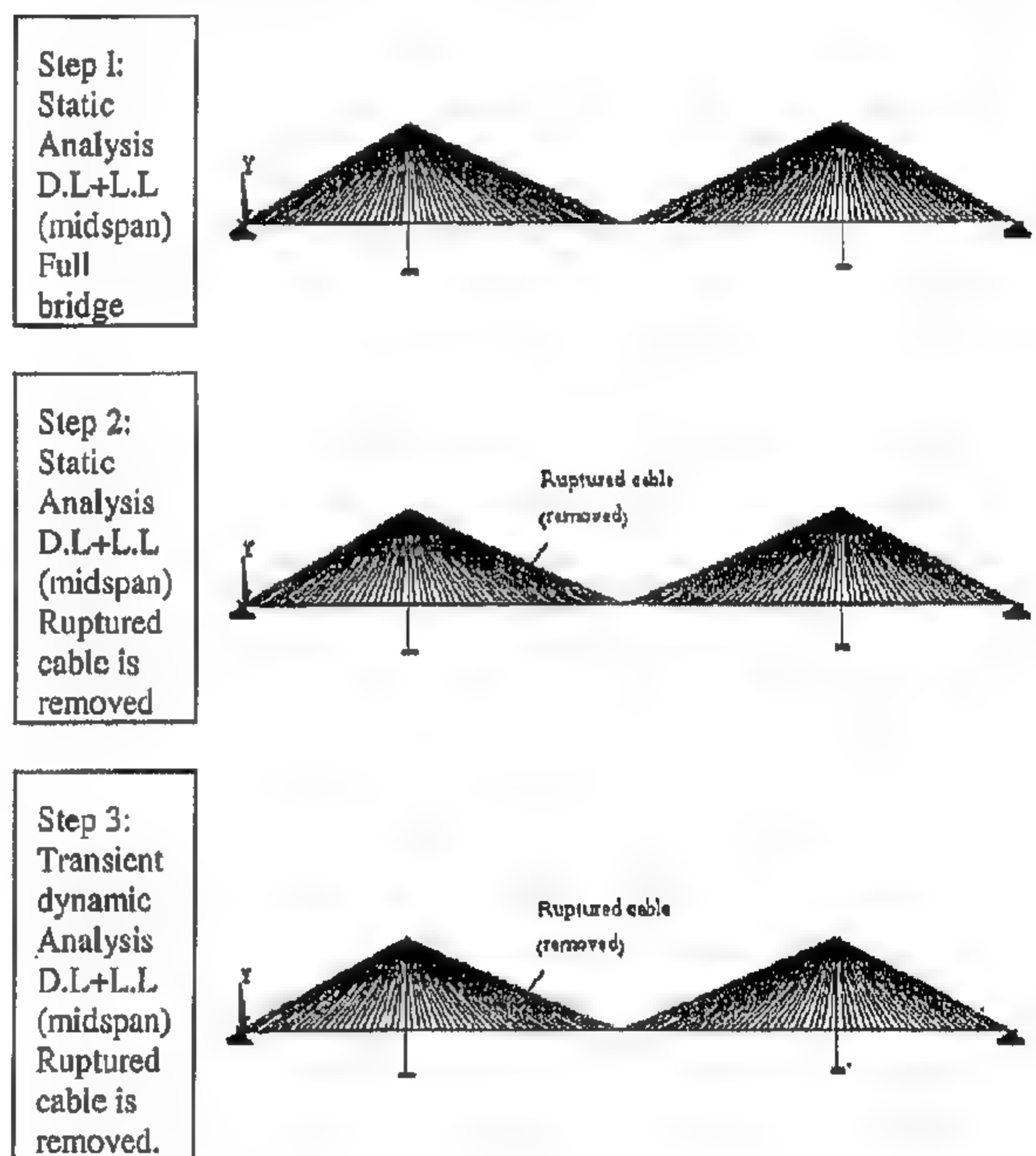


Fig. 4- Steps of analysis of sudden failure of a cable.

where:

A_{dy} = Straining action resulting from transient dynamic analysis (at maximum response).

A_{st} = Straining action resulting from statically removing the ruptured cable.

Cables are expected to undergo a significant change in their strain energy during the impact time, and the strain energy can be expressed as follows.

For linear elements:

$$E^{PO} = \frac{1}{2} \{U\}^T ([K_e] + [S_E]) \{U\} \quad (2)$$

AN APPROACH TO STUDY THE EFFECT OF SUDDEN FAILURE OF STEEL AND CFRP CABLES IN CABLE-STAYED BRIDGES

By

M. M. Bakhoun¹, S. Samaan², A. El Gammal⁴,
Y. Bahie-El-Din², M. Arockiasamy³, H. El Kady⁵

SUMMARY

Carbon fiber composite materials (CFRP) present highly desirable properties such as light weight, corrosion resistance, ..etc. which make them an attractive alternative for cables of cable-stayed bridges (CSB).

The stress-strain behavior of CFRP tendons is linear up to failure. Failure is sudden and brittle, without any warning or plastic deformation, no ductility. This could present a problem in CSB, particularly when there is a sudden loss of one of the cable-stays and the loads are transferred abruptly to adjacent cables. Bridges with different systems and spans are investigated using prestressing steel and CFRP cables to emphasize on the impact effect on the maximum dynamic response of the different straining actions in the cables, pylon, and bridge deck.

KEYWORDS: Cable-stayed bridges, Carbon fiber composites, sudden failure.

1. INTRODUCTION

CFRP cables are distinguished by their higher ultimate strength compared to different materials - including prestressing steel (Fig.1). On the other hand steel has higher ductility, thus the amount of absorbed energy for steel strands (PS) is higher than that absorbed by CFRP strands (Fig.2). Cable breakage could occur due to accident to the cable, fire, faults in materials, faults in connections, fixings of the connections in the tower and the deck, or unexpected type of loading on the cables. The problem needs experimental and analytical treatment, the accidental failure of a cable was treated experimentally in previous work [Jutila, 1994]. A small prototype was exposed to a sudden release of an over hanging weight (presenting the ruptured cable) and the response of the deck was recorded, resulting in the impact curve used in this study.

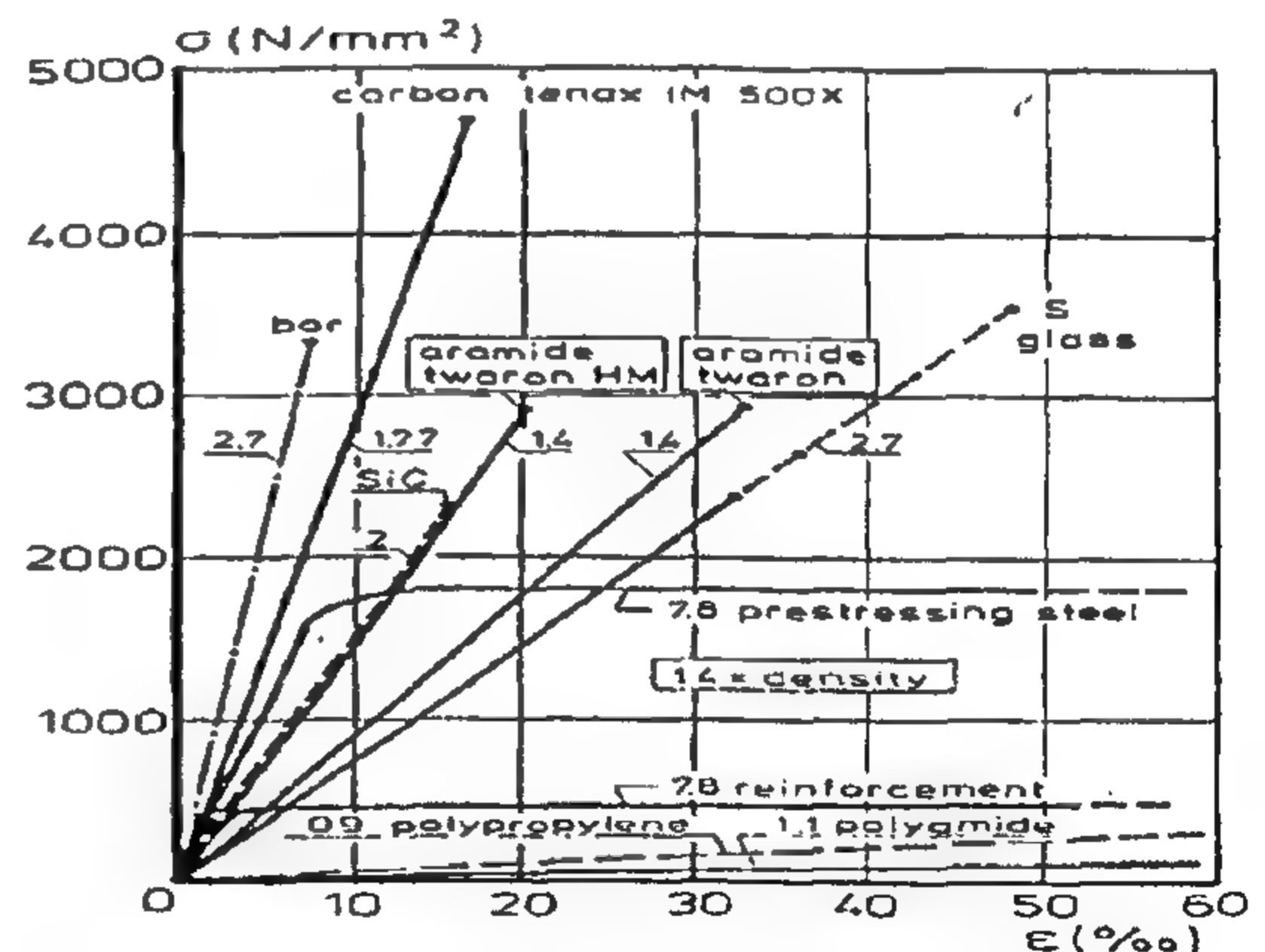


Fig. 1- Stress -strain curves for different materials .

This study will focus on the analytical treatment of the problem including steel and CFRP strands. Bridges with two types of cables arrangement are considered: Semi-harp and radiator systems with central spans ranging from 600 to 1500 meters. A case study for Normandie bridge is also performed. The large deformations effect is investigated.

1- Associate Prof., Cairo University, Egypt.

2- Prof., Cairo University, Cairo, Egypt.

3- Prof., Florida Atlantic University, Florida, U.S.A

4- Associate Prof., National Research Center, Cairo, Egypt.

5- Associate lecturer, National Research Center, Cairo, Egypt.

CONTENTS

ARABIC SECTION

- **Egyptian Palaces of Culture in the 21st Century**
Dr. Dalila El-Kerdany 3

- **Planning and Design of Demonstration Villages in the Frame Work of Environment and Comprehensive Urban Development**
Dr. Mustafa Moh. Abdel Hafeez
Dr. Magda Ikram Ebeid 16

- **Municipalities**
 - * **Maintenance of Buildings**
National Specialized Councils 29

 - * **Building and Housing Data (1996)**
Prof. Dr. Ahmed Khaled Allam 34

- **Development of Planning Conception During One Hundred Years**
Dr. Abdel Nasser Abdallah Ahmed 42

- **The Tourism Development Policies for Sector of Minia, Planning Policies for Infrastructures**

Dr. Sherif Hassan Ali 54

ENGLISH SECTION

- **An Approach to Study the Effect of Sudden Failure of Steel and CFRP Cables in Cable Stayed Bridges**
Dr. M. M. Bakhoun
Dr. Prof. S. Samaan
Dr. a. Elgammal
Dr. Prof. Y. Bahie El-Din
Dr. Prof. M. Arockiasamy
Dr. Prof. H. El-Kady 3

- **Reliability Analysis for Flexure Design of Prestressed Concrete Bridge Girders**
Dr. Ali M. Hamza 10

- **Behavior of Stainless Steel Members Exposed to Fire**
Dr. Osama El Hoseiny 15

EDITORIAL BOARD

Editor - in - Chief
Dr. EL-HEFNAWI, M.

Treasurer and Gen. Sec.
Dr. ABD EL-HALIM, A.R

Members:

Eng. ABDELKAWI, M. S.

Dr. ABUZEID, M.

Dr. ALLAM, A. K.

Dr. AMER, H.

Dr. EL-ADAWY NASSEF, M.

Dr. EL-HASHIMY, M. M.

Dr. EL-SOBKY, S.

Dr. HAWWAS, M. ZAKI.

Dr. HOSNY, A. H.

Dr. SELIM, M.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS OF ARTICLES

- * Issued quarterly - Contributors are invited to submit material for editorial consideration addressed to the Editor.
- * The Journal publishes articles contributing to the advancement of engineering science and applications.
- * Scientific articles may be typewritten in Arabic or English and should start with abstracts in both languages.
- * Authors' names should be given in full, in both languages, together with their academic titles and professional occupations
- * The Journal does not hold itself responsible for the opinions or the contents expressed by the authors.
- * Articles may not exceed 8 pages. In this respect, mathematical derivations may be abbreviated and tables replaced by curves.
- * Curves to be drawn on tracing paper, and to occupy half a page at most. Exceptionally, full page curves or plates are admitted. Curves presented will be scaled down to these sizes. Figures and lettering on curves should not be less than 3 mm even after scaling down.
- * References to be given at the end of each article and classified alphabetically according to author's name followed by the name of the journal or book and the date of issue.

YEARLY SUBSCRIPTION

Inland:

Engineers	20 L. E.
Non - Engineers	50 L. E.
Organizations	500 L. E.

Abroad

Individuals	75 US \$
Organizations	500 US \$

